





انعم بربها

١٠٦



1957

Copyright © King Saud University



٢١٢٣  
ن . د

النجم الوهاج شرح المنهاج ، تأليف محمد بن موسى ،  
كمال الدين الدميري ( - ٨٠٨ هـ ) . كتب في القرن  
العاشر الهجري تقديرا .

١٠٦٠

ج ٤ ( ٣٠٦ ق ) ٢٩ س ٢٦ × ١٨ سم

نسخة جيدة ، رؤوس الفقر بالحمرة ، خطها معتار .  
الأعلام ٧ : ٣٤٠ ، كشف الظنون ٢ : ١٨٧٥

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - الدميري ، محمد بن موسى - ٨٠٨ هـ

ب - تاريخ النسخ ج - شرح المنهاج .



بسم الله الرحمن الرحيم



المرحوم السيد  
الصدقني على الذلة  
و القربى



استقرت في  
مكة المكرمة  
المدينة المنورة  
في شهر ربيع الثاني  
سنة ١٢٥٧

Copyright © King Saud University

١٢٥٧

في شهر ربيع الثاني  
سنة ١٢٥٧



السجدة الواحدة

۱۰۰

فہرست

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب الحج لوهام شرح الرقم ١٠٦

اسم الولد  
قادر

تاریخ

Copyright © King Saud University

القائمة مع ~~FLAX~~ ٩٦

514, P

五



بسم الله الرحمن الرحيم  
**كتاب الجراح**

هو بكسر الجيم جمع جراحة والجراح بالضم الاسم والجمع جروح ورجل جرح وامرأة جرح وجرح  
 ونسوة جرحي واجترح اكتسب ومنه ويعلم ما جرحتم بالنهار وجوارح الانسان اعضاؤه التي اكتسبها  
 وجوارحه اطراف ضلوعه والجوارح من السباع والطيروذات الصيد وهذا الكتاب ينظم الجراح  
 وبما بالقصاص بالجنائيات وفيه من الصدقة على الجنابة بالمجدد والمثقل الا انه لما كان الجراح اغلب  
 طرف القتل عبر به وقتل الذي عدا بغير حق اعظم الكبار بعد الكفر وموجب الاستحقاق العقوبة به  
 الدنيا والاخرة ولا يتحتم خلوه في النار ولا دخوله وامره الى الله ان شاء الله وان شأ غفر له وتنبه  
 نوبته وروي مسلم عن ابن عمر انه قال ان من اعظم ورطات الامم التي لا تخرج لمن اوقع نفسه فيها سفك  
 الدم الحرام بغير حكمة وفي الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجنبوا السبع الموثقات قيل  
 وما هن يا رسول الله قال للشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق واكل الربا واكل مال اليتيم  
 والنكاح يوم الرخف وقد قاله المصنفات انما افلا في ابي هريرة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 لو اجتمع اهل السما واهل الارض على قتل امرئ مسلم لعذبهم الله به وفي النسائي وابن ماجه والترمذي ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لو اذوا الله نبياً تخذله تعالى سهل من قتل امرئ مسلم وقال صلى الله عليه وسلم  
 من اعان علي قتل مسلم ولو بشرط كذبه لقي الله وهو مكتوب بين عينييه ايس من رحمة الله رواه ابن ماجه  
 والبيهقي باسناد ضعيف وعنه بن الجوزي من الموضوعات والاجماع منعقد على تحريم القتل الذي لم يجر  
 ويتعلق مواخذات في الدنيا منها الكفارة والتعزير والقصاص والدية لكن من استوفى منه القصاص والدية  
 ظواهر الكتاب والسنة تدل على سقوط المطالبة عنه في الدار الاخرة **ففسر في الحاشية القتل الى**  
**حرام وواجب ومباح فالحرام قتل المعصوم والواجب قتل المرتد والمباح قتل الا سيكره الامام مخير**  
**فيه كاسياني والماثل الخطا فلا يوصف بكونه حراما ولا حلالا كما لا يوصف بها فعل الجنون والبهيمية**  
**لان المخطي غير مكلف فيما اخطأ فيه وعن الشيخ ابن حامد ان قتل الخطا محرمة الا ثم فيه وهذا تناقض **قال****  
**الفعل المذموم ثلاثة اي ثلاثة اقسام عمد وخطا وشبه عمد **المراد** بكسر اللها القاتل يقال ذهقت نفسه**  
**نزهاي خرجت ووجه الجرح الجاني ان لم يقصد عين الجاني عليه فهو الخطا وان قصد فان كان بما يقتل**  
**غالبا فهو العمد والا شبه عمد ثم القصاص لا يختص بالنفس بل يجري في الاطراف كاسياني فلو قتل الجنابة كان**  
**اشبه ودليل كون القتل ثلاثة ما روي ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن جابر عن سفيان بن عيينه عن علي بن**  
**زيد بن جدعان عن القاسم بن ابي جعفر عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ان في قتل عمدا الخطا**  
**قتل السوط او العصا مائة من الابل مغلظة منها اربعون خلفه في بطونها او ادها وروي البيهقي عن محمد**  
**بن جرمة انه قال حضرت مجلس الزبي يوم ما ضاله رجل من العراق عن شبه العمد فقال ان الله وصف**  
**القتل في كتابه بصفتين عمد وخطا فلم قلتم انه ثلاثة اضاف فاختر المزي في هذا الحديث فقال الماظر**

احتج علي بن حنبل بن زيد بن جهمان فسكت المزي فقلت للماظر قد روي جماعة خبر منهم ابو  
 السختياني ونحوه اخذوا فقال المزي اني انت تناطرا هذا فقال اذا جازيت فيه وشاغل لانه اعلم به مني ثم  
 انكلم **قال** ولا قصاص الا في العمد سواء مات في الحال او بعد بسراية تلك الجراحة لقوله  
 تعالى كتيه عليكم القصاص القتل وقوله وتبيننا عليهم فيها ان النفس بالنفس لا به وقد ورد في شرعنا  
 تقرير فقال صلى الله عليه وسلم لما كسرت نخبة الربيع كتاب الله القصاص ولهذا ادخله البخاري في تفسير  
 سورة المائدة وانما لم يجب في شبه العمد الحديث المذكور قبله ولا في الخطا لقوله تعالى ومن قتل مونا خطا  
 فتمم برقة مومنة ودية مسئلة الى اصله فاجب الدية ولم تعرض للقصاص **قال** وهو قصد  
 الفعل والشخص ما يقتل غالبا هذا عبارة الجمهور واوردها عليا ان من قطع امانة شخص فمات **بج**  
 عليه القصاص مع انه لم يقتل غالبا واجب بان المراد ما يقتل غالبا الا له لا نفس الفعل ما جرم به المصنف  
 من كون العمد يعتد فيه تعيين الشخص قد اختلف في كلام الروضة فيجزم به هنا وفي الباب الرابع المعقود  
 لموجب الدية وخالف الموضعين قبيل الديات فخرج من زوايد وجوب القصاص اذا رمي الي جماعة وقصد  
 اصابة واحد منهم فاصاب واحدا **قال** جازح او مقفل هذا علم من كلامه المتقدم لكنه  
 اراد به التنبية على خلاف اي حقيقه فانه لم يوجب في المثقل ولو حذفه كان اولي لانه يرد عليه ما لو  
 قتل بسهم الذي يقتل غالبا فان فيه القصاص كاسياني مع انه ليس بجرح ولا مثقل ويجوز في لفظه الجرح  
 على البدلية والرفع على القطع فاما وجوب القصاص في الجراح فبالاجماع ولا فرق فيه بين السيف السكين  
 والحديد والخماس والفضة والحجر والخشب الحجد ودين والزجاج ومنه الطعن باللسان والمسله والمراد  
 بالمثقل ما يقتل غالبا كالحجر والدبوس الكبيرين والخرق والصلب وهدم الجدار والسقف عليه ودقته  
 حيا وعصا شبيهة عصا شديدا واستند اليه في الجرح بالقتل في المثقل بقوله تعالى ومن قتل مظلوما  
 فقد جعلنا لولييه سلطنا وهذا قتل مظلوما وفي سنن ابي داود وغيرها عن رجل بن مالك ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قضى في امرة قتل امرة بمسح بالقتل المسطح عود من اعواد الخبث وفي الصحيحين  
 ان جارية وجدت وقد رضى راسها بين حجرين فقتلها من فعلك هذا فلان الى ان ذكر يهودي  
 فاشارت براسها ان نعم فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يرض راسه بين حجرين وقد وافقنا ابو  
 حنيفة على ان القتل بالجمود والحديد بوجوب التودد فقيس عليه غيره ولان القصاص شرع لصيانة  
 النفس فلم يجب بالمثقل لما حصلت لصيانته **قال** فان قتل قتل احدهما بان وقع عليه  
 فمات او رمي شجرة فاصابه فخطا **قال** نقيض الصواب والقتل القاتل للغير اذا لم يقصد  
 اصله كما لو زلق فسقط على غيره فمات او لم يقصد الشخص نفسه كما اذا رمي الي صيد فاصاب انسانا  
 فهو خطا محض لا يتعلق به قصاص وفي المثال الاول نظر فان الواقع لا يجب اليه فلو قتل فضلا  
 عن كونه خطا ولعل المراد حكم فعله حكم الخطا لقرينه منه وبعد من غيره **قال**  
 وان قتلها بما لا يقتل غالبا شبه عمد لانه اشبه العمد في القصد من واحترز بقوله غالب



عما يكون القتل نادرا كما لو غرر بامر في غير مقتل ولم يعقبها ورر فوات فلا قصاص فيه كما سياتي  
**قال** ومنه اي من شبه العمد لضرب بسوط او عصا للمحدث السابق لكنه في الشرح والروضة  
 مفيد بما اذا كانت خفيفة ولم يوال بين الضربات ولم يكن الضرب في مقتل والمضروب صغيرا او ضعيفا  
 فان كان فيه شيء من ذلك فهو عمد لانه يقتل غالبا في هذه الاحوال **قال** ولو غرر بامر بمقتل  
 فعمد لخطور ذلك وشدة ما يتبعه فالقتيل في هذه المواضع يجعل عمل الكثير في غيرها من المقاتل العبدان  
 والدماغ واصول الاذن والخلق والحاصرة والاحليل والاثنيان والمثانة والعيان وهو ما بين  
 القتل والدمر ويسمى العسرط والخذعان وهما عرفان في صفعتي العنق قد خفيا وبطنان وقيل هما  
 الودجان **قال** وكذا ان يجرى اي غير المقتل كالا ليه والعصاة والمخدان نورم وتالم حتى  
 مات فيجب القصاص لظهور اثر الجناية وسرايتها الى الهلاك ولم يترك في الماوي الصغيرة لالم بل اقتصر  
 على النورم لان الغالب ان لا يخلو عنه وصح المصنف في كلامه على الوسيط الوجوب اذا دام الا لمر  
 بلا ورر **قال** فان لم يظهر اثر ومات في الحال فثبته عمد لانه لا يقتل عادة فاشبه ما اذا مات  
 بعد مدة من غير نورم ولا تالم وليس المراد بعد مظهر الاثر ان لا يظهر اصلا فانه لا بد من ايام ما لكن  
 المراد انه لا يشترط ايام **قال** وقيل عمد كالجراحات الصغيرة بغير الاثر **قال**  
 وقيل لا شيء اي لا قصاص كادية احاله على الموت سبب اخر وهذا قال بن سريج والمصطفي ومن  
 خيران والطبري **قال** ولو غرر فيما لا يؤلم كجلدة عقب فلا شيء حال للعلم بانه لم تمت  
 منه وانما هو موافقة قدر كذا لو القى عليه خرقه او ضربه بقل فمات ومحل ما ذكره المصنف  
 اذا لم يبلغ في ادخال الابرة فان بالغ وجب القود قوله واحد اصرح به الاصحاب **قال**  
 ولو جلسه ومنعه الطعام والشراب والطلب حتى مات ضحان مصنف مدة يموت مثله  
 فيها غالبا جوعا وعطشا فعمد احاله للهلاك على السبب الظاهر المقتضي الموت غالبا وتختلف  
 المدة باختلاف حال المحبوس قوة وضعفا والزمان حرارة وبرودة فان فقد الما في الحر  
 ليس كفقد في البرد وفقد الما هلك سريعا بخلاف فقد الماء في البرد فكل ما يشار بقوله  
 مدة يموت مثله فيها وانما عطف بالولفين ان فقد احدها كاف اذ هلك به فان كان عنده  
 الطعام والشراب لكنه لم يمتا وله خوفا او حزنا وامكنه الطلب فلم يفعل فلا شيء عليه حاسبه  
 لانه قتل نفسه **قال** في البحر لا حد لقتل الجوع وان حذر الاطباء باثني وسبعين ساعة  
 متصلة فقد واصل عبد الله بن الزبير سبعة عشر يوما واخني ابو د رخطا استنار الكعبة  
 بصلصة عشر يوما خرج في الليل فيشرب من ماء زمزم ومع ذلك سمن حتى كسرت عكس بطنه  
**قال** والا اي وان لم تمت تلك المدة المذكورة ومات فان كان به جوع وعطش  
 وعلم الحابس الحال فعمد لظهور قصد الهلاك والواو في قوله وعطش معني او ولو اوضح به لكان  
 اولى **قال** والا اي وان لم يعلم الحابس الحال فلا الاظهر لانه لم يقصد اهلاكه

ولا ان ياهو مهلك وشبه ذلك بما اذا دفع انسانا دفعا خفيفا فسقط على سكين خلفه  
 وهو جاهل بها فلا قود والساني يجب كالمضرب المريض بما يهلكه وهو لا يعلم مرضه فان لمر  
 بوجوب القصاص فقولان احدهما يجب الدية بتمامها دية العمدان كان عالما ودية شبه العمد  
 ان كان جاهلا واظهرهما وبه قطع الاكثر بوجوب نصف دية العمد وشبه دية العمد وان  
 اوجبتا القصاص وجبت دية عمد كاله كل هذا اذا كان المحبوس حرا فان كان عبدا فانه يضمن  
 بوضع اليد اذا اكل من مات في الحبس **قال** ابو حنيفة اذا حبس حرا صغيرا فلسعته حية  
 فمات ضمنه بالدية وسياتي في التهمة التي قبلها لانه عن المولي انه اذا قتله باليد كان وجب  
 القصاص وهناك نقل الشنخ عن قتاد بن الربيع الغزالي لو اقتصد فتعده رجل من ان يعصب العرق  
 حتى مات او عصبه فحله رجل ومنعه من اعادة العصابة حتى مات وجب القود لانه طريق  
 يقصد به القتل غالبا وعن القاضي حسين لو عراه حتى مات بالبرد او الحر فهو كالموت لو منعه الطعام  
 او الشراب ولو اخذ طعاما وشرابه او بابه في غفلة فمات جوعا او عطشا او بردا او لا قصاص لانه  
 لم يقصد قتله وانما قصد تحصيل شيء لنفسه ولا دية ايضا لانه لم يحدث فيه فعلا يقتضي اهلاكه  
**قال** ويجب القصاص بالسبب وهو الذي يتوصل به الى القتل اقامه له مقام  
 المسبب **قال** ولو شهد بقتل شخص فقتل شر رجعا وقال نعمنا لزمهما القصاص  
 لما روي البخاري تعليقا والشافعي والبيهقي من ان رجلين شهدا عند علي كرم الله وجهه على رجل  
 بسرقة فقتلته ثم رجعا عن شهادتهما فقالوا لعالم الحكم نعمنا لفظعت ايديكما ولانه سبب ببعضني الى  
 الهلاك غالبا في شخص معين فوجب القصاص كما كراهه الحسين لجعله الامام مبلغ من الاكراه لان  
 المكروه قد يولد هلاك نفسه على سفك دم محرم والقاضي لا يحبس له عن الحكم لشهادتهما وكذا لو  
 لو شهدا على طرف او شهدا برودة او سرقة فقتل ثم رجعا عن الشهادتين فان سري فعليه على القصاص  
 النفس **قال** الا ان يعرف المولي بكذبهما فلا قصاص عليهما لانهما لم يلجيا به لاحدا  
 ولا شرعا فصاحا كالمسك مع القاتل هذا بالنسبة الى الشهادة اما الرواية فاذا اشكلت  
 واقعة على حاكم فروي له انسان فيها خبرا فقتل الحاكم به رجلا ثم رجع الراوي وقال نعمنا  
 الكذب فحق قتاد بن الربيع البغوي ينبغي ان يجب القصاص كالشاهد رجعا **قال** الراوي قبيل  
 الديات والذي ذكره الامام والمفتي في قضاويه المنع فان الخبر لا يخفض الواقعة بخلاف  
 الشهادة ولو استفتي في شخص فافتاه بالقتل ثم رجع فهو فيما يظهر كراوي الخبر كما لا شك فيه  
 وقد ذكر المصنف في كتاب الشهادات رجوع المولي وحده وهناك ياتي بيانه ان شاء الله تعالى  
**قال** ولو ضيف بمسوم صبي او مجنون فمات وجب القصاص لانه الجاهل  
 الى ذلك سواء قال لهما هو مسوم او لم يقل وسواء تاوله اياه وقال كل او قدمه اليه ضيفا  
 وصورة المسيلة ان يكون السم يقتل غالبا وانما لم يقيد المصنف به لان السم لا يطلق حقيقة

Copyrighted material



الاعليه وان خالفوا اصطلاح في تدوين الجرح بمسموم قال الرازي ولم يعرفوا بين الصينيين  
وعنه ولا نظروا الى الخلاف في ان عمره عند او خط وللنظر في ذلك بما لا ينبغي وقد فرق بينهما بن  
الصباغ والمتولي وهو مقتضي ما في البيان والتنديب ولو كان السم لا يقتل غالبا الا الضعيف  
او في فضل اعتد فيها ذكرناه ضعف المثل وذلك الفصل والافلاقتان وفي قول ان السم وان كان  
مما لا يقتل غالبا ومات الموجه به جبه القصاص كان له نكبات في الباطن فاشبه الجراحة والسر  
شي ايضا القوة الحيوانية وهو مثلث السنين والملاث لغات في سم الخياط واقتصر الجوهر  
فيه على الضم والفتح وجمع على مسموم وسام ووقع في كلام الرازي وغيره سم موح وهو تشديد  
الحال المهملة اي المسمع **قال** او ما عاقل ولم يعلم اي الضيف حال الطعام قد به  
لخرويه ولا فؤد لانه تناول باختيار فان علم الضيف بالخال فلا شيء على المتعمد بحال والاكل  
هو المهلك لنفسه واطلق المصنف الدية ولم يبين هل هي دية عمر او شبهه عمد وعيان المحرور  
اذا قلنا لا قصاص فالأقرب انه شبه عمد **قال** وفي قول قصاص لا فضايه الى الهلاك  
غالبا في شخص معين فاشبه الاكراه ورحمة البغوي والصربي واخرون واجتبه له المتولي وغيره  
بما روي ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدت له يهودية خبيث شاة مصلية وقد  
سمنها فاكل منها واكل رهط من اصحابه فأتى شتر البراءة معور فارسل الي يهودية فقال  
ما حملك على ما صنعت فقالت قلت ان كان نبيا فلن يضع وان لم يكن نبيا استرحا منه فامسها  
صلى الله عليه وسلم فقتلت وللاول ان يجيب بانه مرسل والمحموط انه صلى الله عليه وسلم  
فلما لا يعملها فقال لا اخرجها بخاري ومسلم لكن جمع البيهقي منها بانه لم يقتلها في الاصل  
فلما مات بشر امر يقتلها وهي زينب بنت الحارث بن سلام وقال بن اسحق هي اخت مرج  
اليهودي وروي مجمر بن راشد عن الزهري انها اسلمت وضعت في البحر الا استدركت بهذا الحديث  
بانها لم تقدم الشاة الى الاضياف انما بعث بها الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو اضاف اصحابه وما  
هذا سبيله لا يلزم به قصاص **قال** وفي قول لا شيء تغليب المباشرة وانكر جماعة  
وقالوا لا يبيع ولو اكرهه على شرب السم القاتل فقولان قال الرازي والوجه ان يكون كاكراهه على  
قتل نفسه وساقى المسيلمان وصرح في الكفاية بنقل هذا عن الامام والمتولي وتعليق القاضين  
حين **قال** ولودسها في طعام شخص الغالب كله منه فاكله جاهلا فعلى الا قول التي  
تقدمت لانه بعد ما عرفت هذه احدى الطرق الثانية القتل بالمنع لفقد التبريم منه  
والثالث بضمن قطيحا حكاهما بن القطان في الفروع واحتذر بقوله في طعام شخص عما اذا دسه  
في طعام نفسه فاكل منه شخص عاده الدخول اليه فانه هدر وقوله الغالب اكله منه زيادة  
على المحرور وهي في الشرحين ولم يتعرض لها الاكثر وانما اذا كان اكله منه نادرا فانه  
هدر ايضا **قايده** روي الزهري ان ابا بكر الصديق والحارث بن كلدة كانا ياكلان حرق اهديت

لا يبي بذكر فقال الحارث وكان طيبا والله ان فيها سم سنة وانا وانت نموت في يوم واحد فرفع  
بيد فلم يزل عليين حتى ماتا في يوم واحد عند تقضا السنة ولما عز اخالد بن الوليد الجيرة جاءه عند  
المسيح بن عمرو بن بغيله ومعه سم ساعة فقال له خالده ما هذا قال سم ساعة ان تالين مكرهتنا ولنته  
فاخذ خالده من يد وقال باسم الله خير اما الذي لا يضر مع اسمه شيء الرحمن الرحيم ثم افتمم السم فلم  
يضر منه شيء فقال له ابن بغيله والله لئلا يكون ما اردتم ما دام احد منكم هكذا وكان ابن بغيله مع  
بلغ من الخيل ثلاث ما به سنة وخمسين سنة وسياتي ذكره في باب الجزية **قال** ولو  
نزل الجروح علاج جرح فذلك فوات وجب القصاص اي على الجرح بلا خلاف لان البر غير موقوف  
به والنجابة في نفسها مهلكة وليس كل وجب في بيت والطعام حاضر فلم ياكل حتى مات لان نفس الحس  
غير مهلكة **قال** ولو القاه في ماء الا بعد مغرقا لمنسبط فمكث فيه منطويا حتى هلك  
فهو دية لانه هلك باسنة امة مسوبة اليه دون ملقيه فاشبه ما لو خرج ثم عاد وسوا كان الماء جارا  
او راكدا **وقوله** مضطجعا ليس يقيد فان المستلق والمنكب والجالس كذلك ولم يفرقوا في هذا القسم بين  
المميز وغيره ولا بين القادر على الحركة وغيره والظاهر ان المراد المميز والقادر على الخروج منه فانهم  
صرحوا بانه لو كنفه والقاه على هيئة لا يمكنه الخلاص وجب القود **قال** او مغرقا لا يخلص  
منه السباحة فان لم يحسنها او كان مكتوبا او زمنا فهدر لانه مهلك لمثله **والسباحة**  
العموم قال الجوهري فقال انه لا ينبغي **قال** وان منع منها عارض كبرج وموح فاشبهه عمد فوجب  
دية ولا فؤد **قال** وان امكنته فتركها فلا دية في الظاهر لانه ترك السباحة  
متلفه لنفسه فاشبهه اعراض الجيوس عن اكل الطعام والثاني يجب الدية لان الاقفا مهلك  
والسباحة جيلة دافعة فاشبهه ما لو امتنع من معالجة الجرح وقيل يجب وقطع وقيل لا قطعي ولو  
كنفه وطرحه على الساحل فزاد الماء واعرقه فان كان في موضع تعلم زيادة الماء فيه كالماء بالبرص  
فهو عمد موجب للقصاص وان كان قد زبد وقد لم يزد فهو شبه عمد وان كان بحيث لا يتوقع  
الزيادة فانفق سيل نادى فهو خط محض **قال** او في بار يمكنه الخلاص فمكث  
ففي الدية قولان هما مشهوران في رواية الربيع واصحاب المنع كما تقدم في مسالة الماء وقيل في  
مسالة الماء لا يجب قطعا والقولان في النار لان النار متلفة لا يقدم الناس عليها مختارين بخلاف  
الماء فانه قد يقدم عليه لسباحة او تبردا او نظيف وعلى الاصح يجب على الملقى ارض ما علمت فيه النار  
من حين القاية الي ان امكنه الخروج قال الحلي فان لم يكن معرفه قدر الارض لم يلزمه الا  
التعذر **قال** بن الرفعه ولو قتل يلزمه المحقق كان اولى **قال** ولا قصاص في  
الصورتين اي صورتي الماء والنار لانه الذي قتل نفسه وفي النار وجه لانها يوشع  
وتفزع باول المس خلاف ملاقة الماء على ان في الماء قولا او وجه ايضا بالوجوب واحتذر بقوله  
يمكنه الخلاص عما اذا لم يمكنه لعظم او كونها في وجهه او كونه مكتوبا او زمنا او صغيرا فوات



منها او خرج منها ثرا متاملا ونفى عنها الى ان مات فعليه القصاص **و** لو قال الملقى كان يمكنه التخلص مما القيت فيه من ما اوزار وكذب الوالي فالراجح تصديق الوارث لان الظاهر انه لو امكنه الخروج لمخرج وقيل الملقى لان الاصل رواية دمتة **و** لو امسكه فقتله اخر او حصد بيرا فزاده فيها اخر او الغاه من شاةق فقتله اخر فقده فاقصاص على القاتل والمردى والغاد فقط اما المسك فلا شيء عليه الا الاثم والغريم لما روي الدارقطني والبيهقي باسناد صحيح عن زرعة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا امسك الرجل الرجل حتى جأ اخر فقتله قتل القاتل ونصير المسك اي حبس تاديبا له قال البيهقي والصواب ارساله وصحح بن القطان رفعه ولا نه لو امسكه امره حتى زنا به غيره حد الزاني لا المسك وبهذا قال جماعة العلما وقال ربيعة بحبس المسك حتى يموت وقال مالك ان امسكه للقتل فيها شريكا وعليهما القصاص هذا في الحر فان كان المقتول عبدا فللمالك مطالبه المسك ايضا وقرار الضمان على القاتل بخلاف ما لو امسك المحرم صيدا فقتله حلال وهو في المحرم فالضمان على المحرم على ناقض فيه للمراعي والمصنف وفرقوا بانه ضمان يد وهذا ضمان اطلاق وجعلوا سلب القتل للقاتل والمسك لا يدفع شر الكافور **وشرط** مساله الكتاب ان يكون القاتل مكلفا فلو امسكه وعرضه لمجنون او سبيع فقتله فالقصاص على المسك بخلاف ما لا يعبر قاتلا واما مساله حفوا ليبر فلا نه شرط والتزدية سبب والشروط لا يتعلق بها ضمان **وكان** الصواب ان يعبر كما في الشرح والروضة على الضمان لانه الذي يتعلق بالحافرا القصاص واما مساله انما لما من شاةق فالقصاص على المتعلق وذلك الملقى ولا دية عليه ايضا اذا اكل الامرايها سوا عرف اليقي الحالام لا ولا فرق في نفي الضمان عن الملقى من كون القاتل ممن ضمن او لا يضمن كما في الحرب والمقتل في اللغة هو القطع طولا والقطع والمقطع عرضا ومنه قطع القلم **و** ولو القاه في ماء مغرق وهو الذي لا يمكنه الخلاص منه فالنقمة حوت وجب القصاص المظهر لان طرحة في البجة اطلاق له فانه بنفس الوقوع فيه صار في حكم الثالث والثاني المنع لحصول الهلاك لعدم مقصده الهلاك فاسم شبيهه في نفي القصاص لكن يجب الدية مغلظة ثم لا فرق بين ان يكون النقام الحوت له قبل وصوله للماء او بعد وقيل ان النقرة قبل وصوله فلا قصاص قطعا وقيل ان كان بئيل مصر وجب لانه يكثرفيه التماسيح فلا يسلم فيها احد وان كان غيره فلا فلورفع الحوت راسه فالنقمة فاه وجب القصاص قطعي **و** او غير مغرق فلا اي اقصاص قطعا لانه لم يقصدا هلاكه بالحوت الذي النقرة في الماء الغير المغرق فاشبهه ما اذا دفعه دفعا خفيفا على سكين لم يرمي بها الدافع فانه لا قصاص وفي صورتين دية شبه العمد مغلظة على العاقلة وقيل لاديه كما لا قصاص وبحل القطع بعدم القصاص اذا لم يشعر الملقى بان هناك حوتا فان علم به وجب العود كما صرح به في الوسيط واطلق المصنف المغرق ولا بد من تقييد بما لا يمكنه الخلاص منه كما قاله بن الرفعه وغيره **و** ولو اكرهه على قتل ايا كرهه شخص على قتل ثالث اكرهاه بغير ثالث بغير حق

وقته **و** فعليه القصاص لانه اهلكه بما يقصده الهلاك غالبا فاشبهه ما اذا رماه بسهم فقتله هذا هو الصحيح وقيل لا قصاص عليه لانه متسبب والمكره مباشر والمباشرة مقدم اما اثم القتل فعليهما قطعا ولا يحفف الا كراه الاثم عن المكره **و** وكذا على المكره ابي يعقوب الراعي المظهر لانه قتل عدا وانا لم نستيقنا نفسه فاشبهه ما لو قتل المضطر لياكله بالاولي كان المضطر على يقين من التلف ان لم ياكل بخلاف المكره وبعدا قال مالك والمشافى لا قصاص لحد يث دفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه وبهذا قال ابو حنيفة ولا فرق في حرا بين القولين من ان يصدر المكره من الامام او نايبه او امام البغاة او المعلى للصوفية او غيرهم على الاصح ولم يبين المصنف ما حصل به المكره اكتف بما ذكره في الطلاق لكن نقل الراعي هنا عن المعتز ان اذا اكرهه هذا حصل الا بالخوف بالقتل او بالخاف منه التلف كالقطع والجرح والضرب الشديد بخلاف الطلاق فان المكره فيه لا يختص في ذلك على المظهر ولا بد ان يكون المكره لا يغدر على دفع المكره عن نفسه بقتل وغيره **و** فان وجبت الدية ورعت وكانا كالشركيين بقتل القتل فلم يولي ان يقتض منها وله ان يقتض من احدهما وياخذ نصف الدية من الآخر وان لم يوجب القصاص على المامور فحق وجوب نصف الدية وجهان احدهما لا يجب تنزيلا له منزلة الالة واحدهما يجب وبه قطع الاكثرون وهل يكون نصف الدية في ماله او على عاقلة تزد للامام والمخرج في ذلك روي الروضة انه في ماله **و** فان كافاه احدهما فقط فالقصاص عليه لان شريك غير المكاني يلزمه القصاص كشريك الاب فاذا اكرهه حر عبد او مسلم دمييا على قتل ذي ه فالقصاص واجب على المامور دون الامر وان اكرهه عبد حرا على قتل عبد او ذي مسلم على قتل ذي فالقصاص على الكامل دون الجول ولو اكرهه الاب اخيبا على قتل ولد او الاحسي الاب فالقصاص على الابن دون الاب **و** ولو اكرهه بالغ مواهقا فعلى البالغ القصاص ان قلنا ان عمه الصبي عمه وهو المظهر لانه كالمكلف العامد والمراد انه يعطى حكم العمد وان دفع عن المراهق له لعدم تكليفه فان قلنا عمه كخط البالغ فلا كما لو اشترك المحنلي والعامد في القتل وما اطلقه المصنف ان عمه الصبي عمه قيد في الروضة من له نوع تمييزا ما من لا يميز فعمه خط وكان المصنف اشنا راى ذلك بالمتمثيل بالمراهق والثاني انه خط لقول علي رضي الله عنه عبد الصبي المجنون خط ولرفع القلم عنها والجواب ان الامر لم يصح واما رفع القلم عنها فقيما يتعلق بالبدن ولهذا لا يوجب القصاص من قتلها بل فيه دية مغلظة فان قلنا ان عمه خط فلا قصاص لانه شريك محنلي واذا لم يكن لصما تمييزا فقال القاضي والامام وغيرهما لا عمد لها قولة واحدة وفي الحاوي طرد القولين فيها ولو امر من لا يميز بقتل وجب القود على الامر لانه كالا له التي يستعملها وهذا بخلاف ما لو امر بالسرقة ففرق فانه لا يقطع الامر كان القطع فيها لا يجب الا بالمباشرة **و** ولو اكرهه على رمي شخص علم المكن انه رجل فظنه المكن صيدا وجب القصاص

من



في المكره اي بكسر الراء وهو الامر لانه قتل قاصد القتل بما يقتل غالبا والمكره جاهد بالحال  
والثاني لا قصاص لانه شريك محظي فان الاموال الدينية ففي التهذيب انها عليها نصف في مال  
الحامل ونصف على عاقلة المحمول **قال** او على رمي صيد فاصاب رجلا فلا قصاص على احد  
لانهم لم يتعمدا قتلهم وهذا الخلاف فيه واما الدية فجميع على عاقلة المكره ان لم يوجب الضمان على  
المكره وان اوجبتاه فعلى عاقلة كل منهما نصفه **قال** المتولي الحكم متعلق بالرمي ولا شيء على المكره  
لانه لم يفعل ما دعاه اليه وهذا الوجه **قال** او على صعود شجرة فزلق ومات تشبهه  
عده لانه لا يقصد به القتل غالبا **قال** وقيل عده لانه تسبب في قتله وهذا قول الغزالي  
وقال قاضي القضاة عماد الدين السكري في حواشي الوسيط حمل على ما اذا كانت الشجرة مما لا يربى  
على مثلها غالبا والثاني على ما اذا كان لا يسلم منه غالبا فكل الخلاف على جالين وكذا قاله المصنف في  
كتب التنبية ولا شك ان ذلك يختلف باختلاف الامتناع والاحوال والاشجار ونظير المسألة  
ما اذا اكرهه على نزول بئر فيزلق **قال** او على قتل نفسه بان قال لا اقل نفسيك والا  
قتلك فلا قصاص في الظاهر لانه ليس باكره حقيقة اذا المكره من تخلص مما يورثه عما هو  
اشد عليه والثاني يجب القصاص كما لو اكرهه على قتل غيره وقيل لا قصاص قطعي حكاه ابن القطان  
وستثنى من كلام المصنف ما لو اكرهه بشئ فيه تعذيب شديد لو لم يقتل نفسه ففي الشرح الصغير والروضة  
تشبه ان يكون اكرها لخلصه من الاشد بالشدة فيجب القصاص كغيره وخرج بالقياس بالنفس صوران  
احدهما الطرف فلوقال لنقطعن يدك او اصبعك والقتلتك فهو اكره لان قطعها يبرئ معه  
الحياة والثانية اكرهه على قتل الغير بقتل ولده والاصح في الروضة في كتاب الطلاق انه ليس باكره  
وقال الروابي الصحيح عندنا انه اكره لانه ولده لنفسه واذا قلنا يجب القصاص فعلى عنه  
على ما قاله الراعي والمصنف وجب جميع الدية وان لم يوجب عليه نصف الدية ان اوجبت  
الضمان على المكره وجميعها ان لم يوجب قال في المطلب والصواب العكس ويمنه في المباحث  
**قال** ولو قال اقلني والقتلتك فقتله فالمدية لا قصاص لان الامان شبهه ذارية  
للمد والطريقة الثانية ذات قولين تأييدها يجب لان القتل لا يباح بالاذن كما لو اذن في الزنا  
كامنته **قال** والظاهر لدية لانه اذن في القتل واكرهه ولو تجرد الاذن فلا دية في اصح  
القولين بتأييد وجوب المقبول في اخره من حياته ثم ينتقل الى الوارث كما سياتي في اخر باب كيفية  
القصاص فلو كان الاذن عبدا فالضمان غير ساقط وفي القصاص اذا كان المأذون له عبدا ووجهه  
ولو قال اقطع يدي والقتلتك فقطعها فلا قصاص ولا دية قطعا لانه اذ كان مادون فيه فصار  
كما لو اتلف ماله باذنه ولا يخفى ان محل القطع بعد ما القطع اذا لم يمت فان مات من القطع ففيه  
الخلاف والاصح فيه عدم الوجوب **فرع** قال اقدمني والقتلتك فقد فقهه قال الراعي  
نقلنا عن البغوي يجب الحد بخلاف القصاص لانه قد استعين بغيره في قتل نفسه او قطعه ولا

يستثنى بالغير في القذف والعجب ان الراعي صح في بابي اللعان والقذف عدم الوجوب  
عند تجرد الاذن عن الاكره والصواب في رواية الروضة وغيرها الاكره لا يندى بباح بلا خلا  
**قال** ولو قال اقل زيد او عمر او اي والا فقتلك فليس باكره فمن اقدم على قتله فيها  
كان مختارا لقتله لان المكره هو المحمول على قتل معين لا مجرد محيصا هكذا ذكر الاصحاب وخالفهم  
القاضي حسين لانه لا يحمل الا بذلك فهو ملجأ اليه وتابعه الشيخ عز الدين فذكر ان الاكره على شرب  
احد قد حرم الخمر للمكره فيها وان ذلك لا يسقط الاكره وقد سبق نظير هذا فيما اذا قال اطلق احدي  
زوجتيك **ثم** ابيح اكره القتل المحرم لانه بخلاف القتل المحرم لغوات المأليه كقتل نسائه  
الحبيبين وذوي اربهم فانه يباح بالاكره وكذا الجمع الزنا ولا اللواط ويجوز لكل منها دفع المكره بما  
امكنه وباح به شرب الخمر والافطار في رمضان والخروج من صلاة الفرض وباح به الامنيان  
بما هو كمن قوته او فعلا مع طمأنينة القلب بالايمان وفي وجوب التلف بها وجهان احدهما نعم حفظا  
لنفسه وكما يجب اكل الميتة حفظا للخطر والثاني وهو الصحيح لا يجب للاحد الميتة الصحيحة في الحسد  
وعلى هذا فافوجه اصحابنا افضل ان ثبت ولا ينطبق والثاني افضل مقابلته صباه لنفسه  
والثالث ان كان من العلماء المتقدمين فافضل الثبوت والرابع ان كان يتوقع منه انكا العدو  
او القيام باحكام الشرع فافضل ان ينطق بها لصحة بقائه والافضل الثبات وباح به  
الاذن ماله الغير وقال في الوسيط بل يجب وتبعه الحاوي الصغير فحرم بالوجوب والمكره على  
شهادة الزور قال الشيخ عز الدين يعني ان ينظر تقتضيه فان اقتضت قتلا الحق به او مالا  
الحقت به **قال** نص **قال** وجد من شخصين معا فعلا في  
مذهبان مدفعان كحز وقبلا ولا اي غيرهما فممن كقطع عضوين ففان كان يجب عليها القصاص  
لان القتل لا يمكن اضافته الي واحد معين ولا استقامه فاضيف اليها قال في المطلب وانفق الاصحاب  
على انه جرح واحد جراحه واخر ما به جراحه ومات بالسراية منها فمما قاتلان فرب جراحة  
لها غور ونكابة لم تحصل من جراحات **قال** لفظه مع منصوبه على الحال واستعملها  
المصنف للاتحاد في الزمان وهو منقول عن ثعلب وغيره وفرقوا بينهما بذلك وبين جميعها  
واختار من مالكة انها لا تدل على الاتحاد في الوقت وهو ظاهر في الشافعي فيما لو قال لا مرايته ان  
ولدت معا فانتما طلقان انه لا يشترط الاتحاد في الزمان وسنأتي المسألة مبينه في كتاب  
النذير ومدفعان بدأ المعجمه ويجوز اجماعها حكاه الجوهرى ومعناه مسرعان للقتل  
**قال** وان انهاء رجل الى حركة مذبح بان لم يسق ابصاره ونطق وحركة اختيار  
ثم جنى آخر فالاول قاتل لانه انهاء الى حالة الموت وتسمى هذه الحالة حاله الياس لا يصح فيها  
اسلام ولا شئ من التصرفات وينتقل الملك فيها للمورثه ولو مات قاتل لمن انهي اليها لم يرثه  
ولا يصح الردة فيها على الصحيح وعلى هذا حمل ما روى عن معاذ بن عمرو بن الجوح ومعاذ بن عفرار جني

انكر

فيما لم

لوم



الله عنها في قتل ابي جهل فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم هل سخطا سيفكما قال لا فنظر فقال ه  
 كلا كما قتله وقضي سلبه لمعاذ بن عمرو وقال لا يحاب لانه كان اثنه والآخر جرحه بعد فقضي بسلبه  
 للاول قد لعل انه القاتل وقوله كلا كما قتله تطيب لقلب الآخر وتقول المصنف بان لم يبق  
 نفسا بل حركه المذبوح واحترز بالاختار به عما اذا قطع الانسان نصفين وبقيت احشاه في  
 النصف الاخر فانه ربما تكلم بكلمات لا تحظم وان انتظمت فليست عن رويته واختياره بل ذلك  
 يجري مجرى الهذيان الذي لا يصدر عن عقل صحيح ولا قلب ثابت ومكن ان يهرق ان رجلا قطع  
 قطع نصفين فكلم واستسقى فاستسقى وان شك في وصوله الى حركه المذبوح رجع الى اهل الجيرة  
**قال** ويجوز الثاني كما لو قطع عضو من ميت **قال** وان جنى الثاني قبل  
 اتمامه اليها اي الى حركه المذبوح فان ذفق كثر بعد جرحه فالثاني قاتل لان الجراحة انما تقبل  
 بالسريان وخز الرقبة يمنع من السريان فابطال اثره ولا فرق بين ان يتوقع البر من الجراحة في  
 السابقة او يتيقن الهلاك بعدها **قال** وعلى الاول قصاص العضو او مال بحسب  
 الحال اي من عداو خطا لان حياته كانت مستقرة ونصفاً من جنيته كانت نافذة وكان عمر  
 رضي الله عنه اربعين في هذه الحالة فعلى محمد وعن مالك اذا يتيقن هلاكه بالجراحة السابقة  
 فالقاتل الاول دون الثاني **قال** والا فقلان اي اذ لم تكن الجراحة الثانية  
 مدفوعة بان اجافه مرتباً او قطع الاول يد من الكوع ثم قطع الثاني الساعد من المرفق فهما  
 قاتلان كان القطع الاول قد انتشر سرايته والمه وتاثر به الاعضاء الرئيسية وانضم اليها الم  
 الباقي فاشبه ما اذا اجان احداهما جافة ثم وسعها الاخر ومات فالقصاص عليها كل هذا اذا لم يصب  
 المستحق خرق او قطع ويتيقن موته بعد يوم او يومين فهذا يجب القصاص بقتله وكان عمر رضي الله  
 عنه كذلك على ما روي ان الطبيب سقاه لبناً فخرج من جوفه فقال له اعهديا امير المؤمنين ه  
**قال** ولو قتل مريضاً في النزاع وعيسته عيش مذبوح وجب القصاص لان موته غير  
 محقق وان انتهى الى النزاع وبدت امارات الموت فان الشفا قد يفتح بعد ذلك بخلاف  
 المذبوح والمذبوح وعن تعليق القاضي انه لا يكون قاتلاً كما لا يحل الجوارح المنتهي بالمرض الى هذه  
 الحالة بالذكاة **تم** ما ذكره الراعي والمصنف هاهنا وفي باب العاقلة من ان المريض  
 يقطع بموته وان انتهى الى حالة النزاع وان حكمه حكم الاحياء سبق لها في باب الرصية في الكلام  
 على المرض المخوف وفي الفرائض في الكلام على ميراث الحمل ما خالفه وذكرنا في الاضاحي ما يقرب من ذلك  
 كما قررته في المباحث **قال** فصل في قتل مسلم  
 طعن كفره بداء الحرب بان رآه يعظم الهنم او يعل زهم **قال** فلا قصاص لوضوح الوزر  
 وهذا الخلاف فيه واستدل له الشافعي بقوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فان  
 سخطه في قومه ولانه اسقط حرمته نفسه بمقامه في دار الحرب التي هي اربابا **قال** وكذا

لا بدية في المظهر المجهل بان امره اما الكفارة فحب قطعاً والقول الثاني بحب الدية لانها مستحب  
 الشبهة واحترزها اذا لم يظنه فان عرف مكانه كما لو قتله في دار الاسلام وان لم يعرف مكانه  
 هناك ورعي سبها الى الكفار في دارهم فان لم يعين شخصاً بل اصابه خطأ فاقامان وان عين شخصاً  
 فاصابه فلا قود وفي الدية قولان **قال** او بداء الاسلام وجب اما الدية قبل خلاف  
 واما القصاص فعلى الاظهر ان ظاهر حاله من بداء الاسلام العصمة ولا خلاف في وجوب الكفارة  
 في هذه الحالة وتصرحه بجميع القصاص مع الدية بحسب لانها لا يجتمعان لا وجوباً ولا استيفاءً كما قاله  
 في الروضة في اول الباب والموقع له في ذلك المحذور فانه قال وجبت الدية وكذا القصاص في اصح النوا  
 ومراده وجوبها على البدل لا الاجتماع **قال** وفي القصاص قولان انه لا يجب لانه ابطال حرمته  
 بخروجه عما هيئته الكفار وقد نزل الشافعي على ان النبي صلى الله عليه وسلم في دار الاسلام رده لكن سيا في  
 كتاب الردة ان ذلك ليس بردة على الصحيح عند المصنف وهله الدية عليه او على عاقلة فيه قولان  
 في الامر في قاتل البغاة **قال** او من عهده ذمياً او مرتد او عبداً او ظنه قاتل ابيه فبان  
 خلافه فالمدح وجوب القصاص فصل الشافعي في المرتد على الوجوب وفي الذي والعبد على المنع فيقتل  
 قولان فيها وجه الوجوب انه غير معذور في هذا المظن اذ ليس للاحد القتل وجه السقوط  
 المظن المبني على الاستصحاب وقيل بتقريرهما والفرق ان المرتد بحسب دار الاسلام ولا يخفى في حاله  
 وهو محلي بقصر خلاف العبد والذي فانها يترك في دار الاسلام وقيل بحسب القصاص في الجميع  
 قطعاً لانه طنه لا يمنع القتل والمدح وجوب القصاص في الجميع كما لو علم تحريم القتل وجهه  
 وجوب القصاص وفيها اذا ظنه قاتل ابيه فقتله فبان غير قولان احدهما لا يجب لانه ظن ابا حة  
 القتل واظهرهما الوجوب لانه كان من حقه التثبت ولو قال بسب ان ابي كان حياً وجب  
 القصاص قطعاً اذ كما عتق بالظن اليقين خطا واحترز بقوله طنه عما اذا لم يهد رده  
 بل ظنها فان القصاص واجب لاحاله وحيث قلنا لا قصاص فقال الولي عرفت اسلامه او حرمته  
 وقال القاتل ظننته كافراً او قريباً فالقول قوله لانه اعرف بحاله ولو عهده حربياً فقتله طناً  
 انه لم يسلم وكان مسلماً فقتله كالمترد وقيل لا قصاص قطعاً **قال** ولو ضرب مريضاً  
 جهل مرضه ضرباً يقتل المريعين اي فوات منه وجب القصاص لوجود القتل بصفة التعدي  
 وظن الصحة لا يجب الضرب كما اذا وطي امرأة ظنها جارية مشتركة بينه وبين غيره فالصحيح وجوب  
 الحد وكذا اذا سرق ثوباً لا يساوي ثياباً وفي جيبه نصاب فانه يقطع كما سياتي **قال**  
 وقيل ولا لانه ليس بمهلك عنده فلم يحقق قصد الاهلاك والذكة اطلقت المصنف تبعاً للمحرر  
 معقيداً اذا ضربه غير ناديب فان ضربه ناديباً يقتل المريعين وهو جاهل بمرضه فانه لا يجب  
 عليه القود اذ لا عدوان كما صرح به في الوسيط واحترز بقوله جهل عما اذا علم فيجب القصاص  
 قطعاً وبقوله يقتل المريعين لا يقتل الجميع فيجب ايضاً قطعاً **قال** ويشترط في وجوب

حين قتله



الاخصاص في القتل الا اسلام لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصوا مني دماهم واموالهم رواه مسلم **قال** او امان ان يعقد دمة او عهد لقوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية وقوله تعالى وان احد من المشركين استجاركم فاجره اليه **قال** فيهدر الحربي لقوله تعالى قاتلوا المشركين حيث وجدتموهم **قال** والمراد لقوله صلى الله عليه وسلم من برى دينه قاتلوه واورد في العصمة في المطلب على حصر اسباب العصمة في الاسلام والامان ضرب الرق على الكفاي بلا خلاف وكذا في قتي وخوف على المذهب وكذا الترهيب في قولنا العصمة حاصله بالجميع **قال** ومن عليه قصاص كغيره فاذا قتل غير المستحق منه لقوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فحضر وليه بقتله فدل على ان غيره وليه لا سلطان له عليه وكذا من عليه قطع في غير القصاص كالسارق فان يد معصومة على غير المستحق كذا هو في الحادي الكبير والصغير والذي في الشرح والروضة انها ليست بمعصومة بالنسبة اليه ايضا لان مستحقه الازالة لحق الله تعالى كل هذا فمن لم تحتم قتله فاما من حتم قتله لقطع الطريق فاذا قتل غير المستحق لا قصاص عليه في الاصح فكان ينبغي المصنف ان يحرر عنه ومحل ما ذكره ايضا اذا لم يكن للقاتل فيه جز فان كان كما لو قتل احد الابناء فلا قصاص على الظاهر لا صاحب حتى في المستوفى **قال** والراي المحسن ان قتله دمي قتل به لانه لا سبيل له عليه ويقتل به المعاهد والمستامن على الصواب في تجميع التنبية ونفي عن الرفعة عن الرمي وجب ان لا يجب القصاص على الذي وخوف بقتله لانه مباح الدم كما لو قتل مسلم **قال** او مسلم فلا في الاصح لانه مباح الدم فاشبه المرتد هذا هو المخصوص والثاني يجب القصاص لان ابا حنيفة دمه انما ثبتت في حق الامام فاذا قتل احد الناس لم يحز لهم قتله فاشبه غيره ولي الدم اذا قتل القاتل وبوضع الخلاف اذا قتل قبل امر الامام بقتله فان قتل بعد الامر بقتله فلا قصاص قطع ثم الذي اطلقه المصنف من اهدا الراي المحسن معناه انه لا فرق بين ان يثبت باليمين او الاقرار وقيد الشيخ في التنبية والماوردي كما اذا وجب رجه باليمين فان وجب بالاقرار انقص من قتله لانه غير مختم لاحتمال رجوعه وصحة المصنف في تجميع التنبية والصواب العموم فقد نص في الامم انه لا فرق كما نقله في المطلب قال وبه صرح السدي **فرع** نص المشافعي على ان من قتل محصنا ثم قال وجدته يزني بامرأتي او جاريتي او يلوط بابنتي فيمات بيمينه وبين الله تعالى لا قصاص عليه ولا دية وفي الظاهر لا يصدق ان انكر ولي القتل ذلك فان اقام القاتل اربعة على زناه سقط القود **قال** واستدل البيهقي بهذا رواه عن سعيد بن المسيب ان رجلا وجد مع امراته رجلا فقتله او قتلها فاشكل القضا فيها على معاوية فارسل الي ابي موسى ان يسأل عنها عليا فسأله فقال علي عزمت عليك للحربي من سؤالك عن هذه فقال معاوية كتب بها الي فقال علي انا ابو الحسن ان

انقص

لم يات باربعة شهداء فليعط بيمينه **قال** وفي القاتل بلوغ وعقل فلا قصاص على صبي ومجنون لرفع القلم عنها فهذا في الجنون المطبق اما المنقطع فهو كما لعقل في وقت افاقته **قال** وكما لمطبق في وقت جنونه ومن وجب عليه القصاص ثم جن استوفى منه وعن ابي حنيفة لا يقتص منه في حال الجنون **قال** والمذهب وجوبه على السكران للتقديم وفي المسألة طرف تقررت في الطلاق والحق به المنعدي تناول الادوية المزيلة للعقل ومحل الخلاف في غير المحدود يسكن فمن اكره على شرب الخمر او جعل كونه خمرافه فمقتول **قال** ولو قال كنت يوم القتل صبيا او مجنونا صدق بيمينه ان امكن الصبي وعهد الجنون لان دعواه موافقة للاصل ولا يخفى ان هذا يشترط الامكان وقيل المصدق الولي لان اصل السلامة فلو اقام الوارث بيمينه على ان العائد كان عاقلا يوم يمينه واما ما قلنا من انه كان مجنونا تعارضا وسقط **قال** ولو قال انا صبي فلا قصاص ولا حلف لانه لو ثبت صباه لبطل بيمينه وقيل حلف كغيره وقيل حلف اذا بلغ **قال** ولا قصاص على حربي يعني اذا قتل في حال حرايته ثم اسلم او عقدت له الدمة لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينهوا ويحضروهم ما قد سلف وتواتر من النبي صلى الله عليه وسلم عدم الاقامة ممن اسلم كوحشي قاتل حرم ولا يضمن مال المسلم بالعصبة فلا يضمن نفسه بالقتل وذهب الشيخ ابو اسحق الاسفرائيني الى انه يجب على الحربي ضمان المال والنفس **قال** يخبركم على ان الكفار مخاطبون بالفروع وفي فتاوي القاضي حسين ان العبادي حكى عن المزني في المشقود التفصيل ان يجوز له الدمة فلا يسقط او يسلم فتسقط وبه جمع ثلاثة اوجه **قال** ويجب على المعصوم اي بامان او دمة لا التزامه الاحكام وعبارة المحرور ويجب على الذي فعله عنها المصنف اي المعصوم لعمومها فانها تشمل الذي ومن له هدية وامان قتاله في الدقائق **قال** والمراد لا التزامه احكام الاسلام وهذا زيادته زادها على المحرور لاجل تعيينه بالمعصوم حتى لا يرد على المفهوم فانه غير معصوم ومع ذلك يجب القصاص هذا اذا لم يكن له شوكة وقوة فان ارتدت طائفة لهم قوة وانفقوا ما لا او نفعا في القتال ثم تابوا واسلموا ففيها لهم القود في البغاة وظاهر عبارة الشرح الصغير ترجيح المنع فانه اقصر عليه خاصة وهو الذي نص عليه في الام في سيرا بواقي فقال وان كان ارتد عن الاسلام فحدث بعد الردة حدثا ثم جاد موثقا سقط عنه جميع ما حدثه في الردة **قال** والامتناع فقد ارتد طلحة عن الاسلام وشاه قتل ثابت بن اقرم وعكاشه بن محصن ثم اسلم فلم يقد بواحد منها ولم يؤخذ منه دية بواحد منها هذا القطع والقصة في ذلك ذكرها بن عبد البر وعينه **قال** ومكافاة وهي المساواة فيشرط لوجوب القصاص في القتل ان يساويا القاتل **قال** فلا يقتل مسلم بدمي لقوله صلى الله عليه وسلم لا الا يقتل مسلم بكافروا البخاري عن ابي حنيفة عن علي مرفوعا قال من المذود وهو ثابت لم يطع عن النبي

عليه

ارقم



صلى الله عليه وسلم ضربا رصنه ولم ينفذ بالمستأن من بلا خلاف فذلك لا يقتل بالذمي ووقع  
في المطلب والكفاية عن حمله الناسي حكاية قول عن الاملا ان المسلم يقتل بالمستأن وتبعه الشيخ  
مجد الدين وغيره وكله وهم وسببه ان بن الرفعة قد فيه صاحب الاخبار وانما هو في الحلية  
منسوخا ملا ابي يوسف صاحب ابي حنيفة ولو عبر المصنف بالكانه اعم لشموله من لم  
تبلغه الدعوة فان المسلم لا يقتل به على الاصح ولموافقة لفظ الحديث لكن كانت انا ذكره ليعينه  
على خلاف ابي حنيفة واقتضى كلامه انه لا يقتل بالذمي ولو كان القاتل ذميا لم يصح وهو  
كذلك بالشافعي ولو قتل عبد مسلم عبد مسلم لكان فرضا في القصاص في الاصح لشاري العبدين  
ولو قتل عبد كافرا عبد كافرا المسلم فغن القاصي حين فيه احتمالا في روح المصنف منها ثبوت  
القصاص قال في المصنف والمسالمة لا تصور محي احتمالا في جيل جيب القصاص حرما في العبدين  
متكافيا وان يكون سيدا لمقتول مسلما لا يقتضيه عن القاتل ان لم يزد شرا **قال** ويقتل  
ذمي به ابي بالمسلم وبذمي وان اختلفت ملته لان الكفر كله كالملة الواحدة فيقتل اليهودي  
بالنصراني وبالمجوسي وبالعكس ويقتل الذي ايضا بالمعاهد والمستامن والضابط ان الذي يقتل  
بكل كافر معصوم الدم ويقتل المستامن كله وبالذمي **قال** فلا سلب القاتل لم يسقط  
القصاص لانهما كائنا كانتا في حالة الجناية والاعتبار في العقوبات لا كما يطرأ وكذلك  
اذا زنا العبد وقذف ثم عتق نيام عليه حر العبيد قال في الامم وليس هذا قتل مسلم بكا  
بل قتل كافرا بكا الا ان الموت تاجر عن حال القتل ومنهم من جعل عليه حديث انه عليه السلام  
قتل مسلما بكا وقال انا اكرم من وفا بزمته رواه ابو داود في مراسيله هذا هو المشهور وحكي  
القاصي محلي في الاخبار عن في تعليقه وجها انه لا يقتل به لاسلامه وقت القصاص جريسا على  
ظاهر الحديث وذكر ان نسخة ابا المعالي كان يذهب اليه ويقول عليه ووقع في الكفاية حكاية عنه  
فيما اذا كان المستحق ذميا وليس كذلك واذا بقوله لم يسقط القصاص ان الكفان لا يسقط وهو  
الاصح لانها حق الله تعالى من غير ادون الدارمة **قال** ولو جرح ذمي ذميا فاسلم الجرح ثم  
مات المجروح فكذلك في الاصح لا يسقط القصاص للثبوت في حالة الجرح والثاني يسقط نظر الحال  
الدهوق وهذا الخلاف في قصاص النفس لما اذا كانت الجراحة بحيث يجب فيها القصاص كما  
لو قطع ذمي يبر ذمي واسلم القاطع ثم سري القطع فالقصاص واجب في الطرف لا محاله وعكس  
المسألة لو جرح مسلم مسلما ثم ارتد المجروح وذا لم يجب القصاص **قال** وفي صورتين  
اذا اسلم القاتل بعد القتل او بعد الجرح انما يقتضيه الامام بطل الوارث فلا يفوض اليه لان  
الكا فله يسلط على قتل مسلم اللهم الا ان يكون اسلم فيفوض اليه لروايل المانع هذا اذا كان له وارث  
فان يكن فلا امام ان يقتضيه وعلم من عبارته انه لا يقتضيه اذا لم يطل الوارث وقد نص الشافعي  
على انه اذا لم يطل به ليس للسلطان ان يقتله ولذلك عد ان حران في اللطيف من شروط القود

مطلوبه

مطلوبه المستحق **قال** والاظهر قبل مرتد بزمي سوا عاد الى الاسلام ام لا  
لا يستوي في الكفر فكا ناك لا مبين وكان المرتد اسوا حالا من الذي نه منه من الدم ولا تحل  
د حنة ولا ما حنة ولا يفرج فيه وعلم من هذا انه يقتل بالمعاهد والمستامن والثاني لا يقتل به  
وهو اختيار شيخ لنا علقه الاسلام بدليل قضا الصور والصله وحرمة الاسترقاق  
وعدم تمكين الذمي من نكاح المرتدة **قال** وممنه ابي الاظهر قبل مرتد مرتد لثناويها  
كما لو قتل الذي ذميا والثاني لان المقتول باح الدم والخلاف في هذه في الشرح والرضة وجمان  
وفي المحذور والمنهاج قولان **قال** لا ذمي مرتد لا نه ممدرا لا حربي والثاني يقتل الذي  
يقتله لانه يقتله عناد الاندينا فاشبه ما لو قتل مسلما فان قلنا يجب استوفاه الحاكم على المذهب  
وقيل قربه المسلم الذي كان رثته لولا الردة فاذا عفي على مال او كان خطأ فلا ذمة في الاصح لانه لا قيمة  
لدمه وانما اوجبنا القصاص لان الذي يقتله عناد الا ندرنا فانه يعقده مخون الدم بخلاف  
المسلم فقتله به رجلا او سياسة واذا اوجبنا الذمة يقتل المرتد فلهي ذمة مسلم لبقا علقته  
الاسلام او اقل الديات وهي ذمة المجوسي جهان اصحها الثاني **قال** ولا يقتل حر من فيه  
دق وان قل وسوا المكاتب والمدر والمستول لقوله تعالى الحر بالجر والعبد بالعبد وروي  
الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل حر بعبد ولا عظم حرمة  
النفس اعظم من اطراف وبالمعاق لا يقطع طرف حر برف عبيد فاولي ان لا يقتل به وانما اقتصر  
المصنف على حكم البعض ليوخذ حكم قال الرضوي من باب اولي وقال النخعي وابو حنيفة وداود يقتل  
السيد بعبد لما روي احمد واصحاب السنن لاربعه عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من قتل عبد قتلناه ومن جرحه جرحناه ومن خصاه خصيناه والجواب انه منقطع وقال  
البيهقي في خلافا انه منسوخ وقال ابن المنذر ليس ثبوت وان صح فهو محمول على ما اذا اعتقه ثم  
قتله لئلا يتوهم ان تقدم الملك يمنع من ذلك وروي الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن  
جده انه قتل عبدك متعرا فجلدك النبي صلى الله عليه وسلم ونفاه سنة ومحى سهمه من المسلمين  
ولم يقد به وامره ان يعتق رقبة وقال ابن كح لو حكم حاكم بقتل حر بعبد لم ينفذ حكمه ولو حكم  
بقتل مسلم بذي نقص والاصح في المسائل ان عدم النقص **وحكي الروابي** ان بعض  
فقهاء خراسان سئل في مجلس اميرها عن قتل الحر بالعبد فقال اقدم حكاية ثم قال كنت ايا مر  
تفقي ببغداد فابا ذات ليلة على شاطئ دجلة فسمعت ملاحا يترجم ويقول  
خذوا مني هذا الغزال فانه **قال** وما في سهمي بقلبيته على بعد  
ولا تقتلوه اني انا عبدك **قال** ولم ارحوا قط يقتل بالعبد  
فقال الامير حسبك فقد اغنييت عن الدليل وكان ابو الحسن الماسر حين يشهد في ندريه هرس  
البيتين **نزع** قل المسلم الحر شخصا لا يعلم انه مسلم او كافرا ولا يعلم انه حر او عبد

قال القاضي



فلا قصاص للشبهة كذا نقل الشيخان عن صاحب البحر واقره قال الشيخ شرف الدين المازني وهن  
المسألة مثل مسألة اللقيط سواء أخرج فيها الرطب ولا يظهر من المسألة فرق وقال العملي الظاهر  
أن مراده ما إذا لم يكن له ولي ادعى الكفاه أما إذا كان له ولي ففي مسألة اللقيط وهي التي هي فيها  
الشيخان وحرب القصاص مثله قبل البلوغ وعلاؤه بان الدارء احرهيه واسلام وهذا اختلف  
الكلامان ولا نأقض **قال** ونقل عن ومدير ومكاتب وامر ولد بعضهم ببعض  
لنفسه وفي الملك ولا نظرا الى ما انفقد لهم من سبب الحريم وانما ذكر المكاتب ولم الولد ليفهم ان  
توقع الحريم واستحقاقها في المستقبل في المستقبل لا يمنع القصاص وانما المؤثر الحريم الناجح  
عند القتل وذكر المدير ليعلم تساوي سبب انفقاد الحق للارز وغيره لكن يستثنى من اطلاقه  
المكاتب فلا يقتل بعد على المذهب وان كان رقيقا مثله لانه سيد قال في الروضة واذا اوجبا  
استوفاه سيد لانها عبدان له **قال** ولو قتل عبد عبد الله ثم عتق القاتل واعتق من الجرح  
والموت فكيف وث اسلام بعد القتل وبينه وبين الجرح فالقصاص في الاول وكذا في الثاني  
الاصح ولو عتق بعد ارساله لم يرد الا صابة فلا قصاص وكذا في اسلام الذي قبل ارساله لم يرد  
**قال** ومن بعضه لو قتل مثله فلا قصاص لانه لم يقتل بعضه الجرح بعض الجرح  
وبالرقيق الرقيق بل قتل جميعه فلو قتلناه به ادعي الى قتل جزء من المرحضة من الرقيق  
واذا اعتذر القصاص في البعض اعتذر في الجميع ونظيره لو باع شقفا وسيفا فتمت كل واحد هجرت  
بعيد وثوب قيمه كل واحد عشرة فانما لا يحل الشق في مقابلته العبد والمثوب بل المقابل له  
النصف من هذا النصف من ذلك **قال** وقيل ان لم يرد حريم القاتل وجب لان  
القصاص ينح من الجليلين من غير تفصيل وهي منشأ بيان واصل الخلاف قوله الحصر والاشاعة  
وفي قوله ان لم يرد ينبيه على ان موضع الخلاف اذا اشيا ويا او كانت للرهب في المقتول اكثر  
فاما اذا كانت في القاتل اكثر فلا قصاص قطعا لا سقا المساواة **قال** ولا  
قصاص من عبد مسلم وحردمي لان المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا نالوا قتلناه  
به لقتلنا الكامل بالماضي والعصاة لا تعاقب وان كان في كفاه النكاح قد قتل ان لم يصبه حرم  
القيصه فقال الامام لا ياتي ذلك هنا لكن لو قتل ذمي عبدا ثم بفض العهد واستوفى لا يجوز  
قتله وان صار كفوا لان الاعتبار بوقت الجناية ولم يكن مكافيا له **قال**  
ولا يقتل ولده سواء ساواه الولد في الحرية والدين امر لا يمارى الترمذي عن سراقه بن مالك  
قال حضرت النبي صلى الله عليه وسلم بغيره الاب من ابنه ولم يقيده الابن من ابية وروي احمد  
والطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقتلوا الوالد بالولد وروي الحاكم والبيهقي عن عمر  
انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يعاد الرجل من ابية ولان الوالد سبب في وجوده  
قد حسن ان يكون الولد سببا في اعدامه ونقل الشافعي في الامر والمختصر فيه الإجماع وارا

به في الجملة لان مالك خالف فيها اذا دحه كاشاه واطلق من المذنب عن مالك انه لا يقتل به  
واختار وقيل اراد به اجماع الصحابة فان عمر حكم به حضرة ثم وامر خالفه منهم احد ولرعاة  
حرمته استثنى عنه الحد بقدره • وكذا في الجلاء ان يقتل اباه حرا او قصاصا وللخازي ان يقتل  
اباه الكافر ويقولنا قال ابو حنيفة واحد وحكي لا ما خلافا في ان القصاص من ذنب على  
الاب ثم سقط او لم يجب اصلا ثم قال وهذا من حشو الكلام فالمانع من الاستيفاء مانع من التوجه  
واسقط من الروضة هذا الخلاف ولو حكم حاكم بقتله بالولد نقص حكمه قال الرافعي وليكن هذا  
في المواضع الذي يسا عد عليه مالك **قال** وان سقط فلا يقتل الا جوارا والجدات  
بالاحقاد لانه حكم بتعلق بالولادة فاستوي فيه من ذكرنا كالمسلم وخرج صاحب المخص في قوله  
وهو كالاخلاق في رجوع الوالد في هبة الولد وفي انه هل له ولاية اجبار بنت ابنه في النكاح  
**قال** ولا له اي كالاقتل بالولد لا يقتل له فلو قتل الوالد معتق ولد لم يكن  
للولدان يقتض منه جنايته على الولد كان اوليا ان لا يستوفيه الولد وفي بعض نسخ المنهاج  
وهو ساقط من اصل الروضة ولا يقتل من يرثه الولد بان قتل زوجة ابنه او زوجته ولم  
منها ولدا وقتل عبد ابنه او ولد ولد وهو ايضا لما تقدم ولا فرق في سقوط القصاص  
بين ان ثبت للولد جميع القصاص او جزء منه وهذا اما اذا وجب القصاص لولد ابنه  
ولم ينجبه ما اذا وجب لغيره ابتداء ثم اتفقا لا رث كله او بعضه الى ولدا لقاتل وصرح بهن  
في التبيينه فقال واذا وجب القصاص على رجل فورث القصاص ولد لم يستوف لكن يرد  
عليه الولد المنق باللعان فليس هو ولد ومع ذلك لا يجب القصاص بقتله على الاصح كما نقله  
الشيخان عن المتولي في باب موانع النكاح لبقا شبهة النسب فانه لو استلحقه لحقه •  
**قال** ونقل بوالده بالاجماع سواء في ذلك الابا والاحداد حديث سراقه المتقدم  
وافهم كلامه ان المحارم تقتص لبعضهم من بعض وقد صرح به في المحرر واسقطه المصنف  
لانه مفهوم مما ذكرناه وافهم ان المكاتب يقتل اذا قتل اباه وان كان ملكه وهو اقرب الوجهين  
في الشرح الصغير والاصح في اصح الروضة المنع وهو المعتد لانه مملوكه والسيد لا يقتل بعبد •  
**قال** ولو ادعى محمولا فضله اصره فان الحق القايض بالاحراق قصص الا في  
لانا بيننا انه غير ابية في الاول دون الثانيه فلو الحقه ثلث اقتض من القاتل وهو وارد على  
مفهوم عبارة المصنف لا على المحرر فانه قال فان الحقه القايض بعد ذلك بالقاتل فلا قصاص  
وان الحقه بالاحراق اقتض اما قبل الاحراق فلا قصاص لان احدهم ابوه وان استركا في قتله فلا  
قصاص على الذمي الحق به ويقتص من الاخر لانه شريك الاب وفي وجهه يقتص من الاخر لان  
الحاق القايض مبني على الامارات والاشباه وهو ضعيف لانه لا ينافيه القصاص الذي يسقط  
بالشبهات فلو رجع المقران ينسب للقيط عن دعواه ثم قتله او اصره لم يجب القصاص لانه



صار دعواهما بن احدهما فلا يسقط حقه برجوعهما فالشبهة قائمة وان رجع احدهما واصر  
الآخر فهو من الآخر فيقتصر من الرجوع ان اشترك في قتله او انفرد هو بقتله هذا اذا الحق  
المولود احدهما بالدفعة فان الحقة بالفراش بان يكون معتد وانت بولد ممكن كونه من  
الاول ومن الثاني او فرض وط شبهة من اثنين فان ما يتعين احدهما بالحق القايض او  
باسناد المولود بعد بلوغه فلو نفاه احدهما فهل يتعين للثاني امره بالانكاح حتى يعرض على القايض  
او سب قولان اظهرهما الثاني فان الحقة القايض باحدهما اقتصر من الآخر ان انفرد بقتله  
او شارك فيه وان الحقة باحدهما او بالنسب بعد البلوغ فقتله الذك الحقة لم يقتصر منه فان  
اقام الاخرية بنفسه لحقة واقتصر من الاول **قال** ولو قتل احدا من الاب  
والاخ الا مرميا فلكل قصاص اي على الآخر لانه قتل مورثه هذا يقتصر بيه وهذا  
بامه ولا يرث كل قاتل من قتيله شيئا فلو عفى احدهما عن الآخر كان المعفو عنه قاتل العافي  
والاعتبار في المعية والتعاقب بزهرق الروح لا بالجرح وتنجيز المصنف بالقتل شيئا اليه  
**قال** ومقدم بقرعة اذا ترجح احدهما على الآخر والقرعة تقطع منازعتهما  
في ذلك **قال** فان اقتصر بها او مبادر فلوارثا المقتصر منه قتل المقتصر  
لم يرث فان لا حق اذا اقتصر من خرجت قرعته او مبادر بلا قرعة فان قتلنا القاتل حق لا  
بحرم الميراث ولم يكن المقتصر محجوبا بسقط القصاص عنه لانه ورث القصاص المستحق على  
نفسه وبعضه وان قتلنا بحرم وهو المقتصر او كان هناك من يجبه فلوارثا المقتصر منه ان  
يقتصر من المبادر بثبوت عليه **قال** وكذا ان قتلنا مننا ولا زوجة  
اي بين الابوين فلكل منهما ان يقتصر من الآخر وهذا بقدر القرعة او بدلا لقاتل الاول فيه  
وجها ان رجحهما في رواية الروضة الثاني ونقله الامام عن اصحاب **قال** والا  
فعلى الثاني فقط اي اذا كانت الزوجية باقية بين الاب والام فلا قصاص على القاتل الا واجب  
على القاتل الثاني لانه اذا سبق احدهما الى قتل الاب لم يرث من الاب لكونه قاتلا وكان حق القصاص  
للابن الاخر بالزوجية فاذا قتل الآخر كان الاول هو الذي يرثه بسقط القصاص المستحق  
عليه وسقط ولو تقدم قتل الام وتاخر قتل الاب سقط القصاص عن قاتل الام وثبت على  
قاتل الاب فاذا اقتصر القاتل الاول من الثاني وقتلنا القاتل حق بحرم الميراث وكان المقتصر  
محجوبا فلورثته المقتصر منه نصيبه من دية القاتل الاول ويطالبون القاتل الاول  
**قال** ويقتل جميع بواحد سواء تناووا في عدد الجراحة ام تفاوتوا الماروك مالكا  
والشافعي والخاري واليهي ان عمر قتل لفراسة او سبعة رجل قتلوه غيلة وقال  
لو تمالا عليه اهل صنعاء لقتلته جميعا ولم ينكر عليه فصارا جماعة والخيلة ان يحدق ويقتل  
في موضع لا يراه فيه احد وقتل على ثلاثة بواحد وقتل المغيرة سبعة بواحد **قال** من

يصدق المجني عليه وجه قال ابو حنيفة والثاني الجاني وبه قال احمد والسالك  
ليصدق المجني عليه ان ادعا السلامة من الاصل وان ادعى زوال النقص بعد  
وجوده صدق الجاني والرابع وهو المذهب ان كان العضو ظاهرا كاليد  
والرجل واللسان والاذن والاذن والعينين فالصدق الجاني ان انكر لصله السلامة  
لان الاصل انه لا قصاص والمجني عليه متمكن من اقامة البيعة على السلامة التي تدعيها  
لظهور العضو وان انفق على انه كان سليما وادعى الجاني حدوث النقصان  
فقولان احدهما ان الحواب كذلك لان الاصل البراءة عن القصاص واظهرها تصديق  
المجني عليه لان الاصل استمرار السلامة وان كان العضو باطنا كالذكور والاشيين  
فقولان احدهما تصديق المجني عليه لصرا قامة البيعة على سلامة الاعضاء الباطنة لعدم  
الاطلاع والثاني طرد القولين في الاعضاء الظاهرة والباطنة والمراد بالعضو الباطن  
ما يعتد سنن مروة وقيل ما يجب وهو العورة والظاهر ما سواه واذا صدقنا  
الجاني احتاج المجني عليه الي بيعة بالسلامة ثم الاصح انه كفى قول الشهود كان صحيحا ولا  
يشترط تعرضهم لوقت الجناية وقيل ان شهدوا بالسلامة عند الجناية كفى ولا احتاج  
معها الي بين وان شهدوا انه كان سليما احتاج معها الي البين لجواز حدوث النقص  
**قال** او يديه ورجليه فهات ورعهم سراية والولي ان لم يملكها او سببا  
فاصح تصديق الولي اي يمينه هذا مخرج ايضا على قتال المصلين براءة الدية من جانب  
وعدم التداخل من جانب والثاني ان مضت مدة طويلة لا يمكن ان يسف الجراحة فيها غير منتهية  
صدق الولي بلامين والا فيمينين والمالك ان كان احتمال الاند مال مع امكانه بعدد  
صدق الجاني يمينه والا فالولي وادعى الامام اتفاق الاصحاب عليه ونورع في ذلك  
اما اذا لم يمكن الاند مال لقصر الزمان كيوم او يومين فان القول قول الجاني في تلك  
الحالة بلامين وقيل يمين لا احتمال الموت بسم مذقة اوجبة وهو ضعيف **وقال**  
الرافعي لسه ان يقال ليس لمدة الاند مال صبط فقد يتبع الجراحه سنين كثيرة  
والشخص الموم بسببها الي ان يموت فيها فيسبغ ان يكون التصديق عند الاند مال  
يمينين وهذا الذي في الهند وبغية واما السبب فكما اذا قال الولي اكل سمات او قتل  
نفسه **وقال** الجاني مات بالسراية ووجه تصديق الجاني احتمال ما يقوله  
وان الاصل براءة الدية ووجه الاصح ان الاصل بقا الدينين الواجبين والا صل  
عدم السبب الاخر وهن فيها وجهان فقط والحالة المسقدمة ثلاثة اوجه كما تقدم  
**قال** وكذا لو قطع يده اي ومات ورعهم سببا والولي سراية لان الاصل انه  
لم يوجد سبب اخر والسالك المجني لان الاصل براءة الدية ولم تثبت ما يوجب



تمام الدية ولو قال الجاني مات بعد الاندمال فعلى نصف الدية وقال الولي مات  
بالسراية والدم من تحت الاندمال فالاصح تصديق الجاني **قال** ولو اوضح  
موصحين ورفع الحاجز وزعمه قبل اندماله صدق ان امكنه وزلزل بان يقصر  
الزمان لان الظاهر معه **قال** والا اي وان طال الزمان حلف الجرح وثبت  
ارشان للاولي والثانية **قال** وثالث لا تثبت رفع الحاجز باعتدافه  
وثبت الاندمال بمين المجني عليه فحصلت موصحة ثالثة والاصح المنع وتصديق الجاني  
لانه يقول رفعت الحاجز حتى لا يلزم مني شي ارشيد لعود الاول لان الواجب فان لم  
يقبل قوله في الاحتاد وجب ان يقبل في الثالث الذي لم تثبت موجبه **ثم**  
ذكر في السبب الرابع في اختلاف الحكم من الروضة انه لو اوضحه موصحين عدا ورفع  
الحاجز بينهما خطأ وقتلنا بالصحح انه لو رفعه عدا اندخال الارشان فهل يلزم  
ارشان ثالث او ارش واحد وجهان قلت اصحها ارش فقط انتهى واعترض عليه  
في ذلك بان الدافع قال فيه وجهان لا اختلاف الحكم فان جعلناه موثرا فعليه  
ارشان ثالث والا لم يلزمه الا ارش واحد والصحح الما يترتب له ثلاث اروش وهذا  
هو الصواب **قال فصل** الصحيح ثبوته لكل وارث اي على فرايض ابيه  
لغاي فيشترك فيه العصبات واصحاب القروض المكلف منهم وغير المكلف ومن يرث  
بالسبب كالزوجين والمعتق ومن يرث بالنسب وبهذا قال ابو حنيفة واهل قوله  
صلى الله عليه وسلم ثم اسم ما عشر خراعة قد قلتم هذا المثل من هذيل وانا والله  
عاقلة فمن قل بعد قتيلا فاهله بين خيرتين ان احبوا قتلوا وان احبوا اذوا الله  
رواه ابو داود والنسائي والترمذي والدارقطني عن ابي شرح الخزازي وفي الصحيحين من قل  
له قتل فهو خير النظيرين خير الورثة بين الدية والقتل والدية تثبت للجميع  
بالاتفاق فكذلك القصاص وفي سنن ابي داود ان عمر كان يقول لا يرث  
المرءة من دية زوجها حتى قال له الضحاك ان سفين كسه الى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان ورث زوجة اشيم الضحاك من دية زوجها ووقع في المهدب هناك القائل  
لعمر الضحاك بن قيس هو وهم ثم ذكره في الاقضية على الصواب ويقابل الاصح  
وجهان احدهما يستحقه العصبه المذكور خاصة لانه لدفع العار فاختص بهم كولاية  
النكاح وبه قال مالك والثاني يستحقه من يرث بنسب دون سبب فلا تثبت  
للزوجه والمعتق لانه نكاح والمالك يزول بالموث فتفقد المعنى الذي لاجله  
شرع القصاص هذا اذا كان له وارث خاص فان لم يكن فهل للسلطان ان يقض  
من قتله او يتعين اخذ الدية فيه قولان اصحهما ان له ان يقض من القاتل وله ان

يعفو على الدية على ما يراه مصلحة لما روي البيهقي ان ابا لؤلؤة لما طعن عمر بن عبد  
الله بن عمر بن الخطاب فقتله فقتله لعمر بن عبد الله اسك قتل الهرمزان قال ولم قتله  
قالوا قال انه قتلني قتل اوله وكيف ذلك قال وابنه قتل ذلك مستحليا بابي لؤلؤة وهو  
الذي امره بقتله قال عمر ما ادري ما هذا النظر واذا انامة فاسالوا عبيد الله البينة  
على الهرمزان اهو قتلني فان اقام البينة فدمه بدمي وان لم يقم البينة فاقيد واعبيد الله  
بن الهرمزان فلما ولي عمان قتل له الاممضي وصية عمر رضي الله عنه في عبيد الله قال ومن ولي  
الهرمزان قالوا انت يا امير المؤمنين قال قد عفوت عن عبيد الله بن عمر ولو كان  
الوارث لا يستوعب القصاص كبنته او جرة او اخ لامر فان قلنا للسلطان الاستيفاء اذا لم  
يكن وارث استوفاه مع صاحب الفرض والا فالرجوع الى الدية **قال** وننظره  
غايهم وكال صبيهم ومجنونهم لان القصاص للنفسي تحفة القربى الى خيرة المستحق  
ولا يحصل ذلك باستيفاء الولي وقال ابو حنيفة ومالك لا ينتظر بلوغ الصبي ولا افاقه المجنون  
لان الحسن بن علي قتل من يلزم لا يبيد وكان لعلي اولاد صغار وقيس عليه المجنون واجاب  
اصحابنا بانه قتل حيا لكفره لا قضا لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عنه انه اشقى المجنون  
ولهذا حكى في المهدب في باب البغاه وجهين في ان قاتل الامام يقبل قصاصا او صاحبه يقتل  
كقاطع الطريق لان قاتل الامام من الفساد في الارض وعن احمد في ذلك روايتان ولا فرق  
في ذلك بين قصاص النفس والطرف وقد سبق من المصنف التضييع على ذلك وعن ابي  
حنيفة للولي استيفاء القصاص وللولي استيفاء قصاص الطرف وسلم ان القيمة لا يستوفي به  
واحداهما وتقدر في ثمة الباب قبله ان الصبي والمجنون اذا قتل الجاني لم يصبر مستوفيا  
بذلك على المذهب **فرعان** احدهما اذا كان الصبي والمجنون فقيرين محتاجين  
الى ما ينفع عليهما كان لوليها العفو على الدية للمضرورة لبيع عقارهما كذا في التبية  
واقتره عليه المصنف وقيل لا يجوز لهما يستحقان النفقة في بيت المال فلا احتياج وقيل  
يجوز في المجنون دون الصبي لان الصبي غاية تنتظر خلاف المجنون وهذا هو الاصح  
الروضة في كتاب اللقط لكنه فرضه في قطع طرفه فلو كان له قرب يلزمه نفقته  
لم يجز العفو جزما **الثاني** لو حكم حاكم للكبير بالاستيفاء القصاص وهذا  
صغير هل سقم حكمه فيه وجهان لا حكاية والدارقطني عن جرح **قال** ويجلس  
القاتل الى ان يزول المانع حفظ الحق المستحق في سنن ابي داود ان النبي صلى  
الله عليه وسلم جلس قوما في قبة فرفعته التحق اولى وكلام المصنف وغير يقتضي  
ان هذا المجلس واجب وبه جزم الماوردي والرواي وكلام البسيط يفهم انه ليس  
بواجب وعن الشيخ ان علي ان القاتل لا يجلس لانه عقوبة زائدة وجل المجلس في كلام



النشأ في علي التوقف للانتظار والصحيح الذي عليه الجمهور الاول لان جلس  
اهون عليه من تجمل القتل ولا طريق الى حفظ الحقوق **قال** ولا يخل كقول  
لانه قد بهر في حق الحق وكذلك يجس الى ان يتدمر الغايه كما لو وجد الحاكم مالك  
مبيت مفضوبا والوارث غايب فانه ياخذ حفظ الحق المبيت وذكر من الصباح انه  
لا يجلس في قضا الطرف الى قد ورا الغايه لان الحاكم لا ولاية له على الغايه المكلف كما لا  
ياخذ ماله المقصوب وفي كلام الامام وعنه ما ينافي فيه ويتعربانه ياخذ مال  
الغايه وحفظه وانه يجلس في قضا الطرف **قال** وليستفوا على مستوف  
يعني اذا كان القضا له طاعة حضوره كالميل لم يكن لهم ان يحتجوا على ما شرع قتل  
لان فيه تعديا ولكن تستفون على واحد يستوفيه او يوكلون احديا **قال**  
والافقرعة اذا لم يحصل اتفاق **قال** كل واحد انا استوفيه فيقطع تنازعهم  
بها وهذا القراع واجب كما صرح به الروياني فمن خرجت الفرعة تولاه ولكن  
باذن الباقيين فان منع عنه امتنع لان حقه من الاستيف لا يسقط بخروجه  
لغيره بدليل صحة ابراهيم منه والعفو على مال خلاف تنازع الاوليا في التزوج  
اذا خرجت فرعة واحد فانه يزوج ولا يحتاج الى اذن الباقيين لان القضا مبني على  
الاستقاط والنكاح لا يجوز تاخير وفي وجه لا حاجة بعد خروج الفرعة الى اذن  
الباقيين لتظهر فائدة الفرعة **قال** بدخلها العاجز كالشيخ والمرءة  
وستتبع لانه صاحب حق وهذا صحيح البغوي **قال** وقيل لا يدخل لانه ليس  
اهلا للاستيف والفرعة الخا ياتي بين المستوفين في الاهلية وهذا هو الصحيح في الشرح  
والدروسة وهو المقتل المنصوص في الامر وعليه الاكثر بل قال الروياني  
في البحري ان الاول غلط وفي قواوي القاضيين ان المرة اذا كانت قوية  
جلده كان لها ان تستوف في القضا **قال** ولو بدرا ادهم فقتله فلا ظهر  
القضا **قال** الراعي رحمه الله هذه المساله توصف بالمشكال والاعصاب  
حتى حكى عن الماسر حكي انه قال سمعت ابا بكر الصبي يقول كور تقا على نفس القام  
حتى حقتها فاول ما يذكروا عليه القضا اذا قتل احديهم القضا ويكون  
ذلك لو رثته لا لمن كان يستحق القضا عليه قال البغوي فلو عفا ورثته عن القضا  
على الدية فالدية للورثة على الصحيح وقيل لمن له القضا كما اذا قتل المرهون  
تكون قيمته مرهونه وهو صحيح واما اذا اباد راحه ابني المقتول الحاضر من قتل  
الجاني بغیر اذن الاخر مستظرا وقع ذلك قبل عفو اخيه ام بعد الحالة الاولى  
اذا قتل قبل العفو ففي وجوب القضا عليه قولان اظهرهما لا يجب لانه صاحب

حق في المستوفي فيدفع استحقاقه العقوبة كما اذا وطئ احد الشريكين الجارية كالمزني  
الحر ولان من علم المدينة من حوز لكل واحد من الورثة الانفراد باستيف القضا  
حتى لو عفا بعضهم كان لمن لم يعف ان يستوفي والى هذا ذهب ابو حنيفة واحمد  
وروي عن مالك واختار المزني واختلاف العلماء شبهة تدور العقوبة والثاني يجب  
القضا من كل حق القضا لها فاذا قتل احدها فكانه استوفى في نصف النفس متعديا  
وذله يوجب القضا كما اذا قتل اثنان واحدا والقولان فيما اذا قتل عالما بالتحريم  
فان جمل فلا قضا بلا خلاف وان قتل بعد العفو فان علمه وحكم الحاكم بسقوط  
القضا من الجاني لزمه القضا قطعي وان لم يحكم به لزمه القضا من المذهب وقيل  
لا لشبهة اختلاف العلماء وان جملته فان قلنا لا قضا اذا علمه فضا اولي والى فوجها ولو  
قتله العاني او عفو اثم قتله احدها لزمه القضا قطعي **قال** وللباقيين قسط  
الدية لغوات القضا غير اختيارهم **قال** من تركته اي من تركه  
الجاني لان المبادر فيها وراحته كالا جني ولو قتل احديهم الورثة الدية من تركه  
الجاني ولو ارث الجاني على المبادر فسط ما زاد على قدر حقه من الدية **قال** وقيل  
من المبادر لانه صاحب حق في القضا فاذا اباد راحه ابني المقتول فضا  
مع حق نفسه فاشبه ما اذا مات المودع عن اثنين فاخذ احدهما الوديعة وانفقها فان  
الاخر يجمع عليه بفان نصيبه لا على المودع وفي قول يخرج لهم الخيار بين الاخذ من  
المبادر او من تركه الجاني وبه لانه منزلة العاصب والمتلف في يد العاصب **قال**  
وان ابادر بعد عفو غيره لزمه القضا لارتفاع الشبهة **قال** ولا يستوفي  
قضا الا باذن الامام لا خياجا الى فطر واجتهاد ولا لان امرا لدم عظيم سوا حكم  
المستحق بالقضا ام لا وقال ابو اسحق المروزي ومنصور التيمي ان المستحق يستقل  
بالاستيف كما لا خد بالسفحة وسائر الحقوق والصحيح المنصوص الاول وسوا فيه قضا  
النفس والطرف ويستثنى من ذلك صور احكام السيد يستوفي القضا من عبده على الاصح  
الثاني اذا كان المستحق مضطرا قبله قضا صاواكله كما قاله الراعي في باب المائنة  
اذا انفرد حيث لا يرى قال الشيخ غزالدين ينبغي ان لا يمنع منه لاسبابا اذا انفرد عن التبا  
او كان في موضع الامام فيه وقد جزم الماوردي بان من وجب له على شخص تعزير  
او صدق في وكان في يده بعينه عن السلطان له استيفاء اذا تورع عليه نفسه  
المراد في العالم في الممارسة لكل من الامام والولي الانفراد بقتله والمراد بقتله  
بالامام السلطان او نائبه وكذلك القاضي كما صرح به الماوردي وهو مقتضى  
كلام الراعي في باب ادب القضا فانه ذكر ان القاضي لسفده بولاية اقامة



الحدود **فروع** نسخ للامام ان يحضر الاقتصار من عدلين متفقين ليشهد ان  
انكر المقتضى ولا يحتاج الى القضا بعله ان كان التراجع اليه وسحب ان  
يستوفي حضرة الناس ليشهد الخبر فيحصل الرجوع وان يا من المقتضى منه مما عيى عليه  
من صلاة يومه وان يا مده بالوصية فيما له وعليه من حق وان يا مده بالتوبة من  
ذنوبه وان يساق الى موضع القصاص من رفق وان يستر عورته ولا يجوز ان يذبح كما  
يذبح البهيمة الا اذا فعل بقتيله كذلك وعلى الامام ان تتفقد الالة ويصحب  
نصاره كاله فان كان الثاني قبل كاله اقضى منه مثله على الاصح وبسط الثاني في  
قصاص الطرف لئلا يضطرب فيؤدي الى استيفاء زيادة وينبغي ان يسرع الضارب بالضرب  
بقوة لحصل المقصود بضربة واحدة لما روي مسلم عن سعد بن اوس ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال اذا قتلتم فاحسنوا القتل **قال** فان استقل اي باستيفائه  
عزرة فبئس على الامام ومع ذلك لا غرم عليه ونفع عن القصاص ولو استقل المقتول  
باستيفاء حد القذف باذن القاذف او بغير اذنه ففي الاعتداد به وجهان احدهما انه  
لا يعتد به لانه لا يتعلق بموضع معين ولا يهدى اليه كحد واحد وعلى هذا ينزك  
حتى يبرأ ثم يحد فان مات وجب القصاص ان كان جلد بغير اذنه وان كان باذنه  
فلا قصاص والتخزين كحد القذف **قال** وباذن لاهل وهو الرجل القوي النفس  
واليد العازي بالمفصل **قال** في نفس يعني اذا اطلب ذلك من الامام وخرج  
لقوله تعالى فقد جعلنا لوليه سلطانا ولا ان يقتل بكل بدلك فان لم يكن له  
كالشع والرمز لم يحبه لما فيه من التعذيب وبما له ستمائة وخرج بقوله  
نفس حد القذف فلا يجوز للامام ان ياذن فيه لان تفاوت الثريات عظيم وهو حريص  
على المبالغة فيه **قال** لا طرف في الاصح لانه لا يوم من منه كيف وهذا  
هو المنصوص في الامم والثاني يفوض اليه لعموم الآية وادعى القاضى الحسين انه  
المنصوص فان صح كانت المسألة على قولين وظاهرا لطلاق المصنف انه لا يترك في ذلك  
بين المجنب عليه وبين وارثه اذا مات قبل الاستيفاء وهو كذلك لان الخلف متوقع  
من الوارث ايضا وكلام الشرح والروضة مفيد بالصورة الاولى ويستثنى  
من الاستيفاء نفسه صورة اخري وهي ما اذا قتل ذي ذميا ثم اسلم القاتل فالقصاص  
باق والما يستوفيه الامام بطريق الوارث ولا يفوض اليه وان كان اهلا لما فيه  
من تسليط التاجر على المسلم وقد تقدم من المصنف التنبيه عليه قبل فصل بخلاف الحدود  
**تنبيه** سكت المصنف عن المنافع وحكمها حكم الطرف فاذا قلع عينه  
لم يمكن من الاستيفاء بالقلع بل يوم بالتوكيل فيه كما ذكر في التنبيه واقره عليه

المصنف لكن محله اذا قلعت عيناه فان وجب القصاص في واحد وكان بهصر  
بالاخرى بحيث لا يحصل منه حيف اذا قلع فانه يمكن من الاستيفاء لذا نقله من الرفعة  
عن صحيح الماوردي والفاخي اي الطبيب وابن الصباغ **قال** ولو اذن في ضرب  
رقبة واصاب غيرها عزرة لتعديبه ومخالفته **قال** ولم يعزله لانه اهله  
وان تعديبه بما فعل وفي وجهه او قول ضعيف يعزله **قال** وان قال اخطا  
وامكن عزله ولم يعزله اذا ادعى الخطا فيما يمكن ان نفع في مثله الخطا كما اذا ضرب  
على الكف والراس مما يلي الرقبة فيختلف ولا يعزرا اذا حلف لكن يعزله لان المال شعر  
بجذبه وخرقه وفي وجهه او قول انه يعزرا بالخطا ولا يعزله **قال** الامام وهذا الوجه  
ينبغي ان يكون مخصوصا بما اذا لم يتكرر الخطا ولم يظهر خرقه فان ظهر فليمنع بلا خلا  
قال وعزله على الصحيح ينبغي ان يكون مخصوصا بما اذا لم يعرف مهارته في ضرب الرقاب  
فاما الماهر فينبغي ان لا يعزله لخطا سبق بلا خلاف واخترت بقوله وامكن عما اذا ادعى  
الخطا فيما لا يقع الخطا بمثله كما اذا ضرب على رجله او وسطه فانه يعزله **فروع**  
يمنع من استيفاء القصاص بالسيف المسموم على الاصح فاما قصاص الطرف فيمنع بالمسموم  
بلا خلاف فلو اقضى به فانه لا قصاص على الاصح لانه قتل مسموم وجب نصف الدية  
والاشبه انما عليه وقيل على ما قلناه فلو كان المسموم وجب عليه القصاص قطعا لانه  
مات به دون الجراحة **قال** واجرة الجلاء على الجاني على الصحيح لانها موزنة  
حق لزمه اداؤه فكان كاجرة الكمال على النافع واجرة وران الثمن على المشتري والثاني  
وبه قال ابو حنيفة وروي عن مالك انها على المستوفى كما ان اجرة نقل الطعام للمشتري  
على المشتري والصحيح المنصوص الاول وفي اجرة الجلاء في الحدود والقصاص في السرقة وجهان  
احدهما على المجاود والسارق لانها تنتمى الحد الواجب عليه والثاني في نية المالك  
واحدة الجلاء في القذف كاجرة الاقتصار من كل هذا اذا لم يكن مصوب مرتزق من بيت  
المالك يعطى رزقه فان كان فلا اجرة له لانه عمل واجبه عليه اذا الامام ما موران منصب  
من يقيم الحدود ويستوفي القصاص باذن المستحقين له ورزقه من خمس الغنيمة والغنيمة  
المربود للمصالح فان لم يكن عند شيء او كان واحتاج اليه لا هزم منه فاجرة الاقتصار على  
المقتضيه **ولو قال** الجاني انا اقضى من نفسي ولا اودي الاجرة فوجهان احدهما لا يقبل منه  
لعدم الشئ والثاني قبل حصول التقويت كما لو قطع السارق يده نفسه والفرق ان الرضا  
التكليف وقد حصل خلاف القصاص كذا قاله الراعي والصحيح ان السارق لا يمكن من قطع يده  
نفسه **قال** وتقتض على النور لان القصاص موجب الاتلاف فتسجل قيمته المملكات  
والمواد ان لذلك ان شاء وله التاجير وشال كلامه المنفرد الطرف وهو المنفرد خلاف



وفي الطرف علي المذهب المنصوص كما قاله في الروضة قائلًا بخلاف الجانب ومستحق الدم لكن  
يستثنى من إطلاقه الحامل كاسيا في **قال** وفي الحرم سواء كان الواجب قصاص  
النفس أو الطرف لأنه قبل لوقوع في الحرم لم يوجب ضمانًا فلا يمنع منه كقتل الحية والعقرب  
وسوا الملحق بالحرم فزار من القتل وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم لما دخل مكة يوم  
الفتح قيل له إن من حطام متعلق باستار الكعبة قال أقبلوه وكان حق القصاص على الفور فلا  
يؤخر وهذا قول مالك وعنه أبي حنيفة لا يستوفى في قصاص النفس في الحرم إلا أن ينشئ القتل فيه  
ولكن يضمن عليه فلا يكلم ولا يعامل حتى يخرج فيقتل وسلم أنه يستوفى قصاص الطرف مطلقًا  
في الحرم وعنه أحمد لا يستوفى من الملحق وأحد من القصاصين واجتنب الأصحاب علي أبي حنيفة لما  
سلمه في الطرف ويقول صلى الله عليه وسلم إن الحرم لا يعبد فارادى وهو حديث متفق عليه  
ولو لا ذبا المسجد الحرام وغيره من المساجد لم يقتل فيه علي الخرج بل يخرج ويقتل لأنه تاجر يسير  
والثاني بسط الانطاع ويقتل في المسجد تعجيلًا لتوفيه الحق ولو اتجا إلى الكعبة أوتيت  
إنسان أخر قطعًا كذا في الروضة واعتوضه في المهمات بحكاية المتولي فيه الخلاف  
قال والتأخير بالمرض في حدوده تعالى محله إذا كان المرض مخوفًا فإنه لم يرح زواله  
لم يؤخر كما صرح به الرافعي في باب حد الزنا وكلامه هنا لا ياباه **قال** ويجنس الحامل  
في قصاص النفس والطرف حتى ترضعه الملبا وتستغنى بغيرها أو طامر لحولين **قال**  
القاضي أبو الطيب وأجمعوا أن الحامل لا تقام عليها قصاص النفس لأقصاص الطرف ولا  
حد العذف ولا حد ود الله تعالى قبل الوضع لما في أمانتها من هلاك الجنين والحوث  
عليه وهو بري لا يهلك بجرمة غيره ولا فرق بين أن تكون الولد من حلال أو حرام وكما  
بين أن يحدث بعد وجوب العقوبة أو قبله حتى لا المرتدة إذا حلت من الزنا بعد  
الردة لا يقتل حتى تضع وإذا وضعت لا يستوفى العقوبة أيضا حتى ترضع الولد اللبأ  
واستدل له لعدم قتل الحامل بقوله تعالى فلا يسرف في القتل وفي قتل الحامل اسراف  
لأنه قتل نفسين بنفس في صحيح مسلم تأخير الغامدة بالحامل من الزنا وأما في الطرف  
فلأن فيه إجماع الجنين وهو متلف له وروى البيهقي أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال  
فقال له علي لا سبيل لك علي ما في بطنها فقال عمر لو كان علي هلك عمر وقيل القائل ذلك لعمر  
معاذ بن جبل فتجنس الحامل في القصاص إلى أن يمكن الاستيفاء كما تقدم فيما إذا كان  
في المستحقين صبي ولو كان عليها رجم أو غير من حد ود الله تعالى لم يجنس على الصحيح لأنه مبني  
على التخفيف وقيل بحبس كالقصاص قال الإمام وأما في هذا الوجه بجيد والقرب  
أنه مخصوص بما إذا ثبت بالبينة فإن ثبت بالإقرار فلا معنى للحبس مع أنه يعرضه  
السقوط بالرجوع عن الإقرار وأما التأخير لرضاع الولد اللبأ فإن الولد لا يعيش إلا

٨٥  
به غالبًا وقد تقدم ما فيه قال بن الرقعة ولا بد بعد الولادة من انقضاء النفاس أيضا  
ثم إن كان هناك غير ما يرضع فلا كلام وإن لم يكن إلا هي فعن ابن خيران القائل ولا  
يبالي بالطفل كما لو كان للقاتل عيال بضيعون طاهرًا مومنًا والصحيح أنها تؤخر إلى أن يجد من  
يرضعه أو ما يعش به ولو بصيغة لكن الأولى للمولى أن يؤخر لا شقيقًا لأن الولد يضرر بأخلاق  
اللبن عليه وبشرط لبن البهائم بخلاف الرجم فإنه يؤخر إلى أن يوجد من يكفل ولذا كان الرجم  
مخصص حق الله تعالى وليس في تأخير ضرر وهذا خلاف ذلك فإن باء المستحق تجل في هذه الحالة  
وتلها ثمة الطفل فالصحيح المنصوص من أنه قاتل له عهد يلزمه القود كما إذا حبس رجلًا ومنعه  
الطعام والشراب والطبيب حتى مات وقيل لا يضمنه كما لو عصب طعامه في إلباد به حتى مات  
وإذا قتل المستحق الحامل فخص الجنين على عاقلة إذا لم يتيقن حياته فهو شبه عهد ولا عهد علي  
الجلاد عند حمله بكل عتار **قال** والصحيح تصديقه في حملها بغير تحيله لقوله  
تعالى ولا تحل لهن أن يكتن ما خلق الله في رجا من أي من حل أو حيض ومن حرم عليه كتمان شيء  
وجب قبول قوله إذا أظهر كالتشهادة والساني لا يقصد أن لا يظهر أصل عدم الحمل  
الأن تقوم ببينة به والمولى قتل قاتلها وبهذا قال الأصحاب قال الإمام وأدركه  
أيقولها ولا بالصبر إلى انتقامه الجمل أم إلى ظهور الخليل وأما الثاني فإن التأخير إلى أربع  
سنين من غير دليل بعيد وأراد المصنف بالحيلة شهادة النسوة أو إقرار المستحق كما صرح  
به الرافعي والمراد تصديقه في الحمل مع البين كما صرح به الماوردي وغيره **باب**  
على المرأة الأخبار بالحمل فإن سكنت عنه ثبات وجب الضمان على عاقلة لها ونبغي أن يمنع زوجها  
من الوطء لئلا يقع حل منع استيفاء في الدم ولم أره منقولًا قال الرافعي وليس المراد مما  
أطلق الأصحاب من العلم بالحمل وعدم الحمل حقيقة العلم وإنما المراد الظن المؤكد بظهور مخالفه  
وأحسن من هذه العبار عبارة الشيخ أي حامد فانه عبر بالحكم فقال هذا إذا حكم بأنها حامل  
**قال** ومن قتل محمدا أو حق وحرقت وغرق وتجويع ونحو اقتضيه أي مثله  
فإن المأله معتبر في الاستيفاء قال تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به وجزا  
سببية سببية مثله وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم رضى راس اليهودي بحجر من كما فعل  
بالجارية وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حرق عرقاه ومن غرق عرقاه  
ولأن المقصود من القصاص التشفى وأما ما حصل إذا قتل المأله مثل ما قل ومثل قولنا قال  
مالك وحالف أبو حنيفة فيه وقال بتعين القتل بالسيف ثم كما رعى المأله في طريق القتل  
ترعى الكيفية والمقدار ففي التجويع بحبس مثله مدة ومنع الطعام وفي القتل في الماء  
والنار تلقى نارًا وما مثله وترك تلك المدة وفي القتل من شاطئ بلقاء من مثله مع  
مراعاة صلاحية الموضع وفي الضرب بالمتقل بواجب الجرح وعدد الضربات وإذا تعذر



الوقوف على قدر الحجر وقد رآه النصارى وورد الضربان فالاصح عند المصنف انه يؤخذ  
بالتقن وعن القفال يقتل بالسيف واعترضه في المهاد **قال** اقتصر بعض  
يعينه بل المراد ان له ذلك لانه لو اراد العدو ان ياتي بالسيف جازحما فانه اسهل وقد  
صرح به المصنف بعد هذا وقوله حتى لا يقع فيه فتح الخاوكسر النون ككذب مصدر  
خنفه خنقه بضم النون خنقا كذا في الجوهري وجوز خاله الفارابي سكان النون  
وتبعه المصنف في حذره **قال** او سحر في سيف هذه الصورة والصورتان بوجهها  
مستثنيتان من القاعدة المتقدمة فهذه لا خلاف فيها لان عمل السحر حرام ولا ينضبط به  
وخلص ما تراه **باب** روي الترمذي وصح الحاكم عن حذوب بن كعب الجند  
ويقال انه روى عن حذوب بن ربيعة بن زهير بن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال السحر ضرب  
بالسيف وفي الاستيعاب وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سيرة هوم فجعل  
يقول حذوب بن ربيعة ما ربي حذوب ما حذوب يكره ذلك فيسئل عنه فقال رجلان من اميتي  
اما احدهما فتسبفه يد الى الجنة ثم يتبعها سائر جسده واما الاخر فيضرب ضربة يفرق بها  
بين الحق والباطل فاصيبت يد ربيعة بن صوحان يوم جلوسه ثم قتل يوم الجل مع علي رضي الله  
عنه واما حذوب بن كعب فانه راي ساجرا يقال له ابولستان بالكوفة كان يلعب  
بين يدي الوليد بن عقبة برصم رايه يدخل من دبر الحمار ويخرج من فيه ويدخل من فيه  
ويخرج من دبره وانه يقطع راس نفسه ثم يعيده فلما راه حذوب على ذلك الحاله ضربه  
بسيفه ضربة فقتله فجلس الوليد جند با فبلغ عثمان فكتب اليه ان يخل سبيله وسيل  
اصحابه والسحر في اللغة صرف الشيء وجهه يقال ما سحر كذا اي ما صرفك عنه  
**قال** وكذا نحو ولواط في الاصح لان الماتكة ممتعة للفاحشة وامرنا يا احسان  
الفلاة والثاني انه في الاول يوجب ما يباكل او ما اوشى مرو وقيل يسقي البول وفي الثانية  
يجل له مثل الذكور من الحشيش فيقتله لفرجه من فعله وتكون الحشيشة قريبة من الته  
كما صرح به الرازي وظاهر كلام الجمهور انه لا يتعد ربه لك بل يعمل حشيشة يقتل مثله  
القاتل قال الامام هذا اذا توقع موته بالحشيشة والا فالسيف واقتصر على استثنائنا  
هذه الصورة اورد عليه ما لو سقاها بولا فانه كالحصير على الاصح وما لو اوجع ما يحسها  
فانه يوجب الى الطاهر وبقيت صور مفرقة على الاصل منها اذا شربها واما الزنا  
فزوجهم ثم رجعوا فعليه الفصاح والاصح بالرحم وقيل بالسيف ومنها لو قتله بسيف  
مسموم فقتله مثله وجهان الاصح نعم كما تقدم ومنها الذبح كما بهيتم اذا  
كان الجاني قد فعل ذلك وفيه وجهان كما تقدم وقال في المطلب يتعين السيف وهو  
كذلك في الحايي ومنها لو انفضت حية هل يقاد مثله وجهان وان قتله بالوقوف

ما لم يجد حذوبه فيه وفي العذب لانه اسهل ولو غرقه في العذب لم يجز في المالح لانه  
اشق **قال** ولو جوع كجوعه فلم يمت ربه ليكون الجزا من جنس لعل ولا يبال  
بزيادة الا لانه لو ضرب رقبته انسان خربة واحدة ولم يزل رقبته الا بضربتين  
فانه يضرب ضربتين **قال** وفي قول بالسيف لان الماتكة حصلت ولم يسق الا  
بموت الروح فوجب تفويتها بالاسهل ولم يرجح الرازي شيئا من القولين في ترجيح  
انما نسب ترجيح الاول للبعوي والبعوي ارسل الخلاف وصح المصنف في صحته ما صحه  
وهنا وعبات المحرر راجح الاول بصيغة البناء للمفعول والصواب العدول الى السيف  
فانه منصوص الامر والوعيل **قال** العاصم حسان لم يختلف مذهب الشافعي فيه  
وجري عليه الجمهور لظاهر قوله فاحسنوا القتل **قال** ومن عدل الى سيف  
فله سوار من الجاني امره لانه اسهل قال البغوي وهو اولى واثار الامار الى وجهه  
انه لا يعدل الى السيف عن الحق ثم ان الماتكة مرعية في قصاص الطرف كما هي مرعية  
في قصاص النفس اذا امكن رعايتها فلو بان طرفا من اطرافه مثقل او رشح راسه فحجر لم  
يستوفى القصاص بالسيف ولو اوضح راسه بالسيف لم يوفى الا بحديدة خفيفة  
**قال** ولو قطع فري فلولي حرقته لانه اسهل على الجاني من القطع ثم الحذر  
واشار المصنف الى ان هذا الحكم محله فيما اذا كانت الجراحة السارية مما يشرع فيه القصاص  
كقطع الكف والموصية **قال** وله القطع ثم الحز طلبة للماتكة وعند ان خيفة يقتصر  
على حرق الرقبة **قال** وان شئت نظر السراية اي جرحا لقطع وليس للجاني ان يقول  
امهلوني مدة بقا المجهي عليه بعد جنايتي لثبوت حق القصاص اجزا ولا ان يقول ارحمني  
بالقتل او العفو الخيرة الى المستحق **قال** ولومات بجايعة او كسر عضة  
فالجز لانه الماتكة لا تحقق في هذه الحالة بدليل عدم احباب القصاص في ذلك عند الامام  
فتعين السيف **قال** وفي قوله كفعله تحقيق للماتكة في فعله قال الرازي  
وهذا عليه اكثر من ولر ينقل تصحيح الاول الا عن البغوي ووقع في المحرر نسخة الاول  
الى اكثر من تتبعه المصنف وكانه سبق فلم يصح في تصحيح التبيين الثاني وقال في اصل  
الروضة انه لا يظهر عند اكثر من **قال** فان لم تمت لم يزد الجوايف في الظاهر  
لا خلاف تاثيرها ما خلا في محالها فهي كقطع الاطراف المختلفة والثاني نعم ليكون ارهاق  
الروح قصاصا بطريق ارهاقه عدوانا وهو يخرج من التجميع والالتقاء النار ونحوها  
والمصنف تبع المحرر في كونها قولين وفيما في الشرح والروضة وجهان **قال**  
ولو اقتصر مطلق اي من قاطعه ثم مات سراية فلوليه حذوبه عفو ونصف دية  
فالجز في مقابلة نفس مورثه والعفو بنصف الدية واليد المستوفاه مقابلة بالنصف وهذا



عند استواء الدينارين فان قطعت امرأة يده رجل فاقص منها ثم مات الرجل فعفا  
وليه على مال فوجها احداهما نصف الدية وهو ظاهر اطلاق الكتاب والروضة هنا  
واصحها ثلاثة ارباعها لانه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة برقع  
دية رجل كذا في الصحيح في الروضة والشرح في احوال القصاص وهو تقييد لما  
اطلقناه هنا ومثله لو قطع ذبي يده مسلم فاقص منه ثم مات المسلم فعلى الامح يستحق خمسة  
اسداس مسلم وعلى الثاني نصفها فان مات الجاني فقتلته او قتل على ابي قصاص ويجب  
احد نصف الدية من تركته **قال** ولو قطعت يده فاقص ثمرات ابي الجاني عليه  
بالسرابة فلوليه الخزان عفا فلا يشي له استوفاه ما يعايل الدية وهو الابدان **قال**  
الوافي هذه صورة يجب فيها القصاص ولا يستحق الدية بالعفو عليها ومثلها اذا عفا  
عن الدية وفرغنا على ان موجبه لعدم احد الطرفين فانه يجوز ان يقتص واذا اراد ان  
يعفو عنه الى الدية لم يكن له ذلك على الامح **قال** ولو مات جاني من قطع  
قصاص فهدر لقوله تعالى ولمن نتصر بعد ظلمه فاويليك ما عليهم من تبديل وهذا ان مالك  
واحد فان القاطع قصاصا قطع حتى فلا يكون سرايته مضمونه كقطع السرقة وروي  
ابيهن عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انها قال من مات من احد او قصاص فلا دية له والحق فيه  
وقال ابو حنيفة يلزمه كمال الدية وعن بن سيرين نصفها قال في المحر وهو اقيس من قول  
ابي حنيفة **قال** وان ما ناسراية او سبق المجني عليه فقد اقتصد اي حصل  
قصاص اليه باليد والسراية بالسراية ولا شيء على الجاني وقيل في الصورتين لولي المجني  
عليه نصف الدية في تركه الجاني لان سراته الجاني ممدرة وسراية المجني عليه مضمونه **قال**  
الرافعي ان الاول هو المشهور وحكاه عنه من كج عن ابي علي الطبري وحكي الثاني عن عامة اصحاب  
ومثل هذه الصورة ما اذا اقتص من الطرف فعاد الجاني فقتل المجني عليه ثم سري قطع القصاص  
الى نفس الجاني **قال** وان تاخر ابي موت المجني عليه عن موت الجاني بالسراية  
فله اي فلولي المجني عليه نصف الدية في الامح وتكون من تركه الجاني لان القصاص لا يسبق  
الجناية فان ذلك يكون في معنى السلم في القصاص وهو لا يتصور والثاني لا شر له وحصل القصاص  
بما جري لان الجاني مات بسراية فعل المجني عليه فحصلت المقابلة وادعي الرواية ان هذا هو  
الصحيح وهذا الخلاف محله في قطع يده مثلا فان كانت الصورة في قطع يدين فلا شيء جزا  
وان كانت في موضحة فتسعة اعشار دية ونصف عشرها فانه اخذ بقصاص الروضة نصف  
العشر **قال** ولو قال مستحق بين اخرجها فخرج يسار وقصد باحدها فهدر  
لا قصاص فيها ولا دية **قال** الرافعي هذه مسالة كثر الشعب وحق مثلها المنبت  
واحضار الدهن وتقدم عليها ان البمين لا يقطع باليسار ولا بالعكس كما تقدم مرارا ويجب

دية

مع

القصاص

وجب القصاص من ثمين وانما على قطع اليسار بدلا عن البمين لم تكن بدلا كما لو قتل غير القاتل  
برضاه بدلا لم يقع بدلا ولكن لا قصاص اليسار لشبهة البدل وجب ديتها ومن علم منها فساد  
هذه المصاحبة اتم بقطع اليسار وهما سقط قصاص البمين بما جري وجهان احدهما نعم ولو قال استحق  
قصاص البمين للجاني اخرج بمثلها فخرج يسار فقطعها المستحق فليخرج احوال احداهما ان يعلم  
ان اليسار لا يجري عن البمين وانه تقصده باخراجها الى باحة المقتصص منه فلا قصاص اليسار  
ولا دية نص عليه الشافعي رضي الله عنه وانفق عليه الاصحاب لان صاحبها بها بما جري وان لم  
يتلفظ باحدها كما لو قال ناولني متاعك لا عينه في المحر فانه لو كان كما لو نطق بالاذن فلا يجب  
ضمانه اذا القاه في البحر وحكي بن المظان وجهه انه يجب ضمان اليسار اذا لم يتلفظ بالاذن  
في القطع وحكي بن الساجي على ما اذا اذن نطقا لفظا والصحيح الاول وبه قطع الاصحاب وسوا  
علم القاطع انها اليسار وانها لا تجري اذ لا تكن على الامح بعز العالم واما قصاص البمين فيبقى كما  
كان لكن اذ سري قطع اليسار الى النفسات القصاص فيعدل الى دية اليد فلو قال القاطع  
قطعت اليسار على ظن انها تجري عن البمين فوجها ان احدها يسقط كانه رعي بسقوطه  
آلتها باليسار فعلى هذا يعود الى دية البمين لان اليسار وقعت هذه **قال** **فيل**  
يرد على قوله فهدر ما اذا كان المقطوع عبدا فلا اهدار **الجواب** ان كلامه في  
المحر يد ليقوله بوجه ويجب دية **قال** ولو قال جعلتها عن البمين وطنت اجزاها  
فكذبته فامح لا قصاص في اليسار هذه الحالة الثاني والامح فيها لا قصاص كما انما ذلك  
مقام اذنه في القطع وهو لو قال لغيره اقطع يدي فقطعها لا قصاص عليه والثاني بح **قال**  
لعلمه بان قطع ما لا يستحقه وقد وقع المصنف في قوله وكذبته فان هذا ليس في المحر ولا في الروضة  
وليس هذا موضع تنازعهما والذي في المحر ولو قال قصدت ايقاعها عن البمين وطنتها بجري  
عنها وقال القاطع عرفت ان المخرج اليسار وانها لا تجري فلا قصاص في الامح اي عرفت ان ذلك  
نضمنا المتكلم فظن المصنف انها تا الخطاب المفتوحة فغير عنها بالكذب وهو فاسد كما مر بين  
احدهما ان هذا ليس موضع تنازعهما والذي في الروضة وغيره في هذا القسم كله وذكر ظن  
القاطح او علمه وعبر فيها بالصحيح لا بالامح كما هنا والباقي انه يقتصن اذا صدقه يجب قطعا  
والذي في الشرح والروضة في هذه الحالة انه لا قصاص ايضا على الامح **قال** ويجب دية  
لانه لم يبدلها بمجانا **قال** وسقي قصاص البمين اي على الوجهين لانه لم يستوفه ولا عفا  
عنه لكنه لو خرجني بدلا ليسار لما في التولية من الاطلاق هذا اذا لم يسر القطع الى الاطلاق  
فان سري وجب عليه دية النفس ويدخل فيه دية اليسار ويستقل حقه من القصاص في  
النفس لان نصف الدية فيقتصصان في مقتصص النصف وبغيره النصف الاخر **قال**  
وكما لو قال ذهبت وطنتها البمين وقال القاطح طنتها البمين هذه الحالة الثالثة



والحكم فيها كالتقاضي لا قصاص في البسار على الإصح لان هذا الاستنباه قريب وسبق قصاص  
واذا سقط القصاص في الطرفين فكل واحد منهما الدية على الآخر فلو قال القاطع علمت انهما  
البسار فان قال مع ذلك وعلمت انها لا تجري قبله القصاص في الإصح وسبق قصاص الجاني  
وان قال القاطع دهست فلم ادر ما صنعت قال الامام لم يقبل منه ويلزمه القصاص في  
البسار لان الدهسة السالبة للاختيار لا يلحق بحال القاطع ولو قال المخرج قصدت بالاخراج  
ايقاعه عن الهين وقال القاطع اخرجتها بقصد الاباحة فالمصدق المخرج فانه اعرف بقصده  
**تتم** جميع ما تقدم في القصاص فان جرى في السرقه فقال الجلاذ للشارف  
اخرج يمينك فاخرج بسار فقطعه فالمدعي المخصوص انه كف عن الجري للحد وسقط قطع  
اليدين والفرق ان المقصود بالحكم التكميل وتعطيل الاله الباطشة وقد حصل والعقاص  
مبنى على المبالغة وعن الحرب من سرح القتال حكاية قوله قد علم ان الحكم كما تقدم في القصاص  
وحيث اوجبت دية البسار في الصورة السابقة فربح ما له لانه قطع متعديا وعن نصه  
في الامم ايضا يجب على العاقلة وحيث قلنا سبق القصاص في اليدين لا يستوفي حتى يرد على قطع  
البسار لما في نوابي القطع من خطر الهلاك بضغفه ولو قطع طرفي رجل معا اقتضت فيها  
معا ولا يلزمه الفرق بضغفه فقبلتها قولان والمدعي تقررها والفرق ان خطر الموالا  
في الصورة الاولى حصل من قطع مستحق وغير مستحق **فصل**  
عقده ببيان حكم العفو وهو التجاوز عن الذنب وترك العقاب عليه وهو مستحق لقوله  
تعالى وان تعفوا أقرب لل تقوى وقوله فمن عفا واصلح فاجر على الله وروي البيهقي وغيره  
عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم ما رفع اليه قصاص قط الا امر فيه بالعفو واما ما رواه  
مسلم عن ابي بن حجر ان رجلا اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اعترف بالقتل فقال  
لاحي القتل اعف عنه فاجاب فقال اذهب به فلما ولي قال ان قلته فها في النار فهو من شكلات  
الاحاديث **واجيب** عنه بان النبي صلى الله عليه وسلم كان امر بالعفو وقيل ان القاتل  
قال ما اردت قتله **فصل** موجب العهد القود حكم العهد بين علي ان موجب  
العهد في النفس الطرف ما اذا وفيه قولان اظهرهما عند اكثر من ان القود المحض وانما الدية بدل عنه  
عند سقوطه لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتل ولا بد من مثل فبين عين جبهه  
كسائر المثلقات وخالف المصنف هذا في كنهه فصيح السامي وفاقا لابن تونس وموجب  
بفتح الجيم الذي يلزم بقتل العهد والقود بالفتح القصاص تقول اقدت القاتل بالقتيل  
اي قتلته به وخرج بذكر العهد الخطا فان موجبه الدية خاصة وكان ينبغي ان يقول  
الدية او الارش ليشتمل الجراحات كل هذا اذا كان للقتيل وارث خاص فان لم يكن فهل للسلطان  
ان يقتل وسعين الدية قوله ان تقدم ما **فصل** والدية بدل عند سقوطه

يرجع اليها بالعفو بشرطه او تعذر رالا سنيغا بموت ونحوه واطلق المصنف القولين ولا شك  
في تقييدهما بما اذا كان العهد يوجب القود فان خلف لما منع كما اذا قتل الوالد والمسلم الذي  
فهل يقول الواجب الدية عينا عكس القاعدة او هو كغيره حب القود عينا ثم يعود الى الدية  
لان الابوة وشرف الدين يسقطان الظاهر الاول **فصل** وفي قول احمد ما سها لما  
تقدم عند قول المصنف العجج ثبوته لكل وارث عتيا في سرح الخراي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اياكم يا معشر خراعة قلتم هذا القليل من هذيل وانا والله عاقله فمن قتل بعدة قتيلا  
فاهله بين خريتين ان اجروا قتلوا وان اجروا اذوا والدية العفد وفي الصحيحين بخم سن  
رواية ابي هريرة وفي سنن البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع موسى عليه السلام حكم القصاص  
جزما وفي شرع عيسى عليه السلام اخذ الدية فقط فحفظ الله عن هذه الامم وخبرها بين الامرين  
لما في الامم باحدهما من المشقة **فصل** وعلى القولين للولي عفو على الدية بتبري  
الجاني لحدث ابي شرح ولانه محكوم عليه فلا يحتاج الى رضاه كما لا يشترط رضا المحال عليه  
والمضنون وقال ابو حنيفة لا يعود الى المال الا برضي الجاني واذا مات الجاني سقطت الدية  
وحكى عن القديم قول مثله وعن مالك روايتان اشهرهما مساعدا ان حنيفة والثانية بخبر  
الولي وعلم من كلامه انه اذا عفى بعض المستحقين سقط القصاص وان لم يرض الاخرون واحتج  
له البيهقي بما روي البيهقي عن عمرو بن مسعود رضي الله عنهما ولا يخالف لصافي ذلك وكان اجماعا  
وبان القصاص على تجري وبغلب جانب السقوط لحقن الدماء ولذلك لوعفا عن عضو من اعضا  
الجاني سقط القصاص كله كما ان تطبيق بعض المرأة تطبق كله وكذا الواقت تابد **فصل**  
وعلى الاول لو اطلق العفو فالمدعي الدية لان القتل لم يوجبه على هذا القول والعفو هو  
استقاط ثابت لا يثبت معدود والثاني واختاره المزني بحج لقوله تعالى فمن عفى له من اجند  
شئ فاتباع بالمعروف اي اتباع بالمال وذلك ليشترع بوجوب الدية والاولون حملوا الآية على ما  
اذا عفا على الدية وموضع الخلاف اذا امكن ثبوت المال فان لم يمكن كما اذا قتل احد عدي  
الرجل عدى الاخر فان للعبد ان يقص وله ان يعفو ولا يثبت له على عبد مال فان اعتقه  
لم يسقط القصاص ولو عفا بعد العتق مطلقا لم يثبت المال بخلاف لان القتل لم يثبت  
ولا يخرج على الخلاف هنا وان عفا عما لا يثبت كذا احكام الشيطان في الفروع المشهورة اخر  
الباب واقره ولو اقر السفينة بقصاص وعفا المستحق على مال ففي ثبوته وجهان في باب  
الحجر اجمع نعم لانه يتعلق باختيار وغيره لا باقراره وصورة العفو المطلق ان يقول  
عفوت عن القصاص ولا يتعوض للدية شئ ولا اثبات وكذا لو قال عفوت عنك  
ولم تتعوض لقود ولا دية ولو قال عفوت عما وجب عليك هذه الجناية او عن حقك  
عليك وما اشبهه فلا مطالبة له بشئ فلو قال عفوت عن حقك قال المأورد يسقط القود



لانه استحقه ولم يسقط الدية لانه لا يستحقها وسكت المصنف عن التفرع على المرجوح  
لانه طويل على عليه **قال** ولو عفا عن الدية لغا لانه عفا عما ليس مستحقا **قال**  
وله العفو بعد عليها لان حقها لم يتغير بالعفو الماضي **قال** ولو عفا عما غيب  
جفست الدية ثبتت وان كان اكثر من الدية ان قبل الجاني ولا فلا لانه اغنياض فوقه على  
المضار كغيره **قال** ولا يسقط العضو العفو في الامح لانه رضى به عيا عوض ولم  
يحصل له وليس كالصالح على عوض فاسد لان الجاني هناك قبل والزمر والثاني يسقط لانه رضى به  
حيث اقدم على الصلح وطلب العوض ولو عفا عن العفو على نصف الدية قال القاضى حسين  
هذه معضلة اسهرت الجلة **وقال** غير هو كعفو عن العفو ونصف الدية فيسقط العفو  
ونصف الدية ولو نضرع اليه الجاني وسأله العفو عن القصاص ماله فاخذ المالك من غير نضرع  
يعفو فهل يكون ذلك عفو عن القصاص فيه وجهان **قال** وليس لمحجور فليس عفو عن ماله  
ان اوجبت احدهما للتقويت على الغرما واذا تعين المالك بالعفو عن القصاص صرفا الى غرمائه  
ولم يتكلف بعيل القصاص او العفو لنصرف المالك اليهم واحتوز لمحجور الفلاس عن المحجور لسلب  
العبارة كما لصبي المحجور فان عفوها لغو **قال** والا اي وان قلنا الواجب  
العفو عينا **قال** فان عفا على الدية ثبتت وان اطلق فكسبق فيما اذا عفا مطلقا  
فان قلنا انه لوجب الدية ثبتت وان قلنا لم يوجبها لم ثبت **قال** وان عفا على ان لا مال  
فالمذهب انه لا يجب شي لان القتل لم يوجب الماله ولو كفنا المفلس ان يطلق لم يثبت الماله  
كان ذلك تكليفا بان يكتسب وعقد ليس عليه الا كسب وقيل يجب لانه لو اطلق العفو لوجب الماله  
فالغني كالا سقاطه لانه حكم الوجوب فكان الصواب المنجيب بالامح لانها ذات وجهان لا ذات  
طرق واقتصر كلام المصنف في باب الفلاس المحجور بالحقبة ايضا فانه قال يصح اقتصاصه  
واسقاطه ومقتضاه انه لا فرق في الاسقاط بين ان يكون على مال او محجورا **قال**  
والمدر في الدية كفلس فيصح منه اسقاطه القصاص واستيفاه لوجود الشفيع منه  
وفيما ترجع الى الدية عند اكثر من كفلس المراد المحجور عليه بالتبذير اما من بدر  
لعد رشده ولم يحجر عليه باسا فنظره فاقد على المذهب كالرشيد وقوله في الدية احتراز  
من العفو فيصح منه اسقاطه واستيفاه قطعي كالرشيد **قال** وقيل كصبي فلا  
يصح عفو عن الماله كمال ويشارك المفلس لانه اذا تصدى المحجور مال لم يحز تركه كالو  
وهب له شي او وصي له به فلم يقبل فولي له بفلسه جعرا او الغرما لا يقبلون على المفلس  
ولا الحاكم لانه لا يجب لهم الا ما ثبتت في ملكه وسند له ما نقله الشهاب في السير عن الامام  
واقراه انه لا يصح اعراض المحجور عليه لصفه عن القينة بخلاف المفلس وعفو المريض مرض  
الموت وعفو الورثة عن القصاص مع نفى الماله اذا كان على التركة دين او وصية كعفو

لو

المفلس وعفو المكاتب عن الدين يتبرع فلا يصح بغير اذن سيده وبإذنه فولا **قال**  
ولو نضا المحجور عن العفو على ما بين يدي بعير لغا ان اوجبتا احدهما لانه زيادة على الواجب نازل  
مثلة الصلح من الفدي على العين **قال** والا فالاصح الصحة اي اذا قلنا  
الواجب العفو المحض ففيه وجهان احدهما الصحة لانه ماله متعلق باختيار المتعاقد من فاشبه  
الخلع وقد روي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قبل متعذرا دفع الى اوليا  
المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا اخلوا والدية وما صالحوا عليه فهو لهم والثاني  
المنع لان الدية خلف القصاص عند سقوطه فلا يبرأ عليه **قال** ولو قال رشيد  
اقتلني فقطع فهدر اي لا قصاص ولا دية كما لو اذن في اطلاق ماله لا يجب ضمانه وفي  
تعبيه بالرشيد نظرا لانه قد مر ان المندرج منه اسقاط القصاص استيفاه ولهذا  
غير في الروضة والشرحين بالمالك طامر نفسه ولذلك عذر الامام ومراوده سر به الحرا عاقل  
سوا كان محجورا عليه ام لا وجنبه فتعبر المصنف بالرشيد معز من وجهين احدهما  
اخراج السفيه مع ان الحكم فيه كذلك والثاني ادخاله الجدة فانه رشيد ومع هذا اذنه  
غير معتبر وقوله فهدر ليس على عومه فان الكفارة تجب لحياته تعالى على الامح ولا يوشتر  
فيها الا باحة والثاني وحكي عن حريح بن شريح لا بها لا تجب وحياته تعالى تنبع في الوجوب  
والسقوط حتى لا يمي فاذا صار الشخص ممدركا كفارة بقتله **قال** فان  
سري او قال اقتلني فهدر وفي قوله دية هذا الخلاف ينسب على ان الدية ثبتت للميت ابتداء  
ثم شلها الوارث او ثبتت للوارث ابتداء عقب هلاكه فان قلنا بالاول وهو الاصح لم  
يجب والموجب قال الامام والقابل بشوكة الميت لا يمنع تقدير المالك له كالا منع  
بقا الدين عليه وان رمت عظامه شمران المصنف اطلق وجوب الدية وظاهره انه على  
هذا القول يجب دية كاملة في صورتين وهو كذلك في صورة اقلين واما في القطع  
فصحة لانه الحادث بالسراية واما القصاص ففيه طريقتان اشهرهما القطع بنفسه  
لان الحادث شبهة دارية والثاني طرد الخلاف فيه ووجه الوجوب بان القتل لا يباح  
بالاذن فاشبهه اذن المرأة في الزنا ومطاعنها فان ذلك لا يسقط الحد **قال**  
ولو قطع عضوا انسان فعفا عن قوده وارثه فان لم يسر فلا شيء عليه اي لا قصاص ولا  
دية لان المستحق اسقط ما ثبت له وبهذا قال ابو حنيفة وعن المزني يجب الدية  
لان استقرار الجنابة بانها ما لا فلا يعتبر العفو قبل ذلك اما لو قال وما حدثت منها  
فلا قصاص ولا دية وان اقتصر على قوله عفو عن هذه الجنابة فالصواب عفو  
عن القصاص **قال** وان سرق فلا قصاص اي في النفس والطرف لان السراية  
تولد من معفو عنه فاورثت شبهة وعن بن شريح وابن سلمة يجب قصاص النفس لانه لم



يدخل في العفو فعلى هذا ان عفا عن القصاص فله نصف الدية لسقوط نصفها بالعفو  
عن اليد وما اطلقه من انه لا يجب شي عند السراية محله اذا كان القطع مما يوجب القصاص  
فان كان لا يوجبه كالجائفة فعفا المجني عليه عن القصاص فيها ثم سرته الجناية الى نفسه فلو لم  
ان يقتض في النفس لانه عفا عن القود فاما لا قود فيه فلم يوثق بالعفو وحكي الاما فيه الا ان  
ثم شئب باحتماله فيه لنفسه قال **قال** واما ارش العفو فان جرى لفظ وصية  
كما وصيت له بارش هذه الجناية فوصية لعائل **قال** فان ابطاها لزمه ارش العفو وان جحنا  
وهو المخرج سقط الارش ان خرج من الدية والاسقط منه قدر الثلث **قال**  
او لفظ ابرأ واستطاع او عفو سقط لانه استطاع حتى تاجر والوصية هي التي تتعلق به  
بحالة الموت **قال** وقيل وصية لانه يعتبر من الدية بالثقة فيعود الخلاف  
في الوصية للعائلة والطائفة الاولى وهي القطع بنق الخلاف هي الصحيحة **قال**  
وتجب الزيادة عليه اي عا لزمه ارش العفو لمعتونه الي تمام الدية هذا اذا اقتصر على  
العفو عن موجب الجناية ولم يغل وما حدث منها لان الشئ لسقط قبل ثبوته **قال**  
وفي قول ان تعرض في عفو لما حدث منها سقطت **قال** لصحة يذلل ولا يظهر كقيل  
الضمان وهما القولان في ابرأ عالم يجب وجوبه وما ذكر من الفصل في ارش  
محله اذا كان دون الدية فاما اذا قطع يديه فعفا عن ارش الجناية وما حدث منها فان  
لم تنفع الوصية وجبت الدية بكاملها وان صحها سقطت بكاملها وان وفاهها الثلث سواء جحنا  
الابرأ عالم يجب او لم ينجح لان ارش اليد من دية كاملة فلا يرد بالسراية بشئ **قال**  
فلوسه الى عفو اخر فانه مل ضمن دية السراية في المخرج لانه عفا عن موجب الجناية  
الحاصلة في الحال فيقتصر اثره عليه والثاني المنع لانه اذا سقط الضمان بالعفو صارت  
الجناية غير مضمونة واذا لم ضمن كانت السراية ايضا كذلك كما اذا قال لغيره اقطع يدي  
فقطعه وسري القطع الى عفو اخر هذا اذا اقتصر على العفو عن موجب الجناية اما اذا  
قال وما حدث منها فسري قطع الاصبع الى قطع الكف فان لم يوجب ضمان السراية اذا اطلق  
فمنا اولي وان اوجبه فخرجها عن ابرأ عالم يجب وسري سببه وجوبه **قال**  
ومن له قصاص نفس بسراية طرف لو عفا عن النفس فلا قطع لان المستحق هو القتل والقطع  
طريقه وقد عفا عن المستحق به وصورة المسألة اذا قطع الجاني يده رجله فانه سراية اما اذا قطع  
يد ثم قتله فالقصاص مستحق فيها بطريق الاصله فان كان مستحق النفس غير مستحق الطرف  
فعفو احداهما لا يسقط حق الاخر ومن صورته ان يقطع عبيد يده عبيد فعفو المجني عليه لم  
يجز الجاني رقبته او ماله **قال** او الطرف فله جز الرقبة في الام لان كلاهما مقصود  
في نفسه كما لو تعدد المستحق وهذا هو الاقوي في الحر والشرحين والثاني المنع لانه استحق القتل

بالقطع

بالقطع الساري وقد تركه وصححه الحارثي والمؤيد **قال** ولو قطعه ثم عفا عن  
النفس مجازا فان سري القطع بان بطلان العفو لانه عفو عما لم يجب **قال** والايبيع  
اي ان لم يسر قطع الولي الى نفس الجاني صح العفو عن النفس ولا يلزمه الولي بقطع اليد بشئ **قال**  
ولو وكل ثم عفا فاقضى الوكيل جاهلا فلا قصاص عليه لعدم تقصص وفيه قول مخرج مما اذا ه  
قبل من عدم مرتد اذ بان انه كان قد اسلم فانه المصح فيه وجوب القصاص والفرق انه هناك  
مقصر والوكيل مستعجل اصل يجوز الساعية فهو معدوم وكل هذا يقع على جواز التوكيل  
في استيفاء القصاص وقد تقدم مر في الوكالة انه يجوز في حضرة الموكل وكذا عند غيبته  
على المذهب وحد القذف كالقصاص وسوا جوارها امر لا اذا استوفاه الوكيل صار حق  
الموكل مستوفى كما لو وكله في بيع ساعية توكيلا فاسدا فباع الوكيل مع البيع واذا لم يعلم كان  
العفو قبل القتل ام بعده فلا يشي على الوكيل لا قتله لانه عفا بعد قتله واحترق بقوله  
جاهلا عما اذا كان عالما بالعفو فعليه القصاص لا محالة فان ادعى الولي علمه بالعفو حلفه  
الوكيل وان نكل حلف الوارث واستحق القصاص **قال** والظاهر وجوب دية  
لانه بان انه قتله بغير حق وعلى هذا فهي مغلظة على العييج والثاني المنع لان القتل مباح  
له في الظاهر فلا ناسب بصحته اما الكفارة فواجبة على القولين ويجريان فيما لو عزل له ثم  
قتله الوكيل جاهلا بغيره **قال** وانما عليه كما عفا قتله لان القتل عفو وشبهه  
عفو وانما اسقطنا القصاص للشبهة وقيل على العاقلة تحققة لانه جاهل بالحال فاشبهه المحفل  
فاذا قلنا على الوكيل قبل في حاله او موجه وجهان صح المصنف منها الحلول وعطفه المسئلة  
على ما قبله يقتض انما ذات وصين قولين والصواب انها وجهان **قال** والاصح انه  
لا يرجع على العاني لانه محسن بالعفو والثاني يرجع عليه لانه غرر والمثلث يرجع الوكيل  
دون العاقلة والمصنف اطلق الخلاف في الرجوع وهو مفيد بان لا يقتصر الموكل في اعلامه  
فان قصر رجوع الوكيل عليه لانه لم يشفع بشئ بخلاف الروح المغرور وحكي الرافعي هنا عن فتاوي  
البغوي ان الوكيل لو قال قتلته يشق نفسي عن جهة الموكل لزمه القصاص وتنقل حق  
الوارث الى التركة وحذرنا القفال في الفتاوى بعدم القصاص وكلامه البغوي ارجح دليلا  
**قال** ولو وجب قصاص عليها فتكمها عليه جاز لانه عوض مقصود وكان ينبغي  
ان يقول صكا اما النكاح فواجب واما الصداق فلان ما جاز الصلح عنه حاز جعله صه اقا  
**قال** وسقط اي ما عليه من القود للملك قصاص من نفسه **قال** فان  
فارق قبل وط رجع نصف الارش لانه الذي وقع العقد عليه فهو كالمسيء المعين او لا  
**قال** وفي قول بنصف مهر المثل لان الارش سقط وقام مقامه مهر المثل  
وهو المنصوص في الامر كما نقله في البحر وقال البغوي انه قياس فلوهم اذا الصدقها تعلم قران



وظلها قبل الدخول **مسألة** قال المتولي اذا قتله بالدهان بان حبسه في بيت  
وسد منافذ البيت فاجتمع فيه الدخان وضاق نفسه مات وجب القصاص وانه لو رمى الي  
شخص او جماعة وقصد اصابة اي واحد منهم كان قاصبا وامر افني القصاص وجهان لانه  
لم يقصد عينه قال المصنف قلت المارح وجوبه **خاتمة** ظاهرة الشرح  
والدروسة في اول الجانيات ان من استوفى منه القصاص والدية في الدنيا بغير عليه العقوبة  
في الدار الاخرة والمصنف اجاب في ثوابه بخلافه وقال ان طواهر المشرع تدل على سقوط  
وذكر مثله في شرح مسلم ودليله الحديث الصحيح فيه من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فعوقب  
به كان كفارة له وان لم يعاقب فامس الى الله ان شاء الله وان شاع عفا عنه **مسألة**

**كتاب الدماء**

لما ابي الكلام في القصاص عقبه بالدية لانها بدل عنه على الصحيح وجوبها باعتبار الاشخاص او  
باعتبار النفس والاطراف ومفردة دية وهي المال الواجب بالجناية على الحر في اصل او طرف  
واصلها ودية مشتقة من الودي وهو دفع الدية كالعدة من الوعد والزرعة من الوزن  
والسنة من الوشي والجماع منعقد على تعلق الدية بالقتل وقال تعالي ومن قتل مؤمنا  
خطئ فحرم رقبته مؤمنة ودية مسلمة الي اهلها وروي النسائي والحاكم وابن جابر عن النبي  
صل الله عليه وسلم انه كتب لعمر بن حزم كتابا الى اهل اليمن فيه ذكر الواجب والديات به  
وسبق في الباب مفرقا **مسألة** في قتل الحر المسلم مائة بغير ان الله تعالي وجهها في  
المائة المذكورة بحكمه وبينها النبي صل الله عليه وسلم في كتاب عمر بن حزم بقوله في النفس  
مائة من الابل والاول من سنها مائة عبد لمطلب ويقال ابو سمار الذي اثار الحاج اربعين  
سنة في الجاهلية من المزدلفة الى منى ولا تختلف الدية بالقضيل والردايل وان اختلفت  
بالاديان والذكورة والانوثة كسباني بخلاف الجناية على الرقيق فان فيها القيمة المختلفة  
بالقضيل والردايل وغير ذلك ثم قد بعوض ما تغلظ به الدية وما تنقص به اما المعلق  
قاربعة اشياء كون القتل في الحرم والاشهر الحرم والذبح محرم او عهد او شبه عهد والمقتل  
المأنوثة والرق والاختنان والاكفر فالانوثة تزد الى المشر والرق الى القيمة والاختنان  
الى العن والكفر الى الثلث او اقل **مسألة** مثلثة في العهد وان لم يوجب القصاص  
لما يقع من الموانع كقتل الوالد الولد **مسألة** ثلاثون حقة وثلاثون جرعه واربعون  
حقة اي حاملا لما روي الزمعة عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جد ال النبي صل الله عليه  
وسلم قال من قتل متعمدا دفع لولي المقتول فان شأوا قتلوا وان شأوا اخذوا الدية وهي ثلاثون  
حقة وثلاثون جرعه واربعون حقة فهي مغلظة من ثلاثه اوجه كونها على الجاني وحاله  
ومن جهة السن والخلفه بفتح الحاء وكسر اللام ليس لها جمع من لفظها عند الجمهور بل جمعها من

كما يقال امرأة ونساء وقال الجوهر يجمعها خلف وقال ابن سيدة خلفان وهو القياس  
**مسألة** وخمسة في الخط عشرون بنت مخاض وكذا بنات لبون وبنوالبون وخفاق  
وجذاع **مسألة** لما روي احمد والاربعه عن ابن مسعود ان النبي صل الله عليه وسلم قال دية  
الخط اثمان قال ابن مسعود عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون  
بنوالبون وعشرون بنت مخاض ورفع بعضهم هذا التفسير الى النبي صل الله عليه وسلم  
واجعت الصحابة عليه وان كان موقفا لانه روي عن النبي صل الله عليه وسلم وعن علي واما  
اخذ الشافعي به لانه اقل ما قيل وهذه مخففة من ثلاثه اوجه كونها على العاقلة وموجلة  
ومن جهة السن **مسألة** فان قبل خطا في حرم مكة او الاشهر الحرم ذبح القعدة  
وذي الحجة والمحرم ورجب او محرما ذبح فثلثه **مسألة** ان كان او خطا في الخطا هنا ملحق به  
بالعهد في التلبيت لان الصحابة غلطوا في هذه الاحوال وان اختلفوا في كيفية التغليب  
فقال عمر بن قيس في الحرم اذ ارحم او في شهر حرام فعليه دية وثلاث وقضي عثمان بية  
امراة وطيت في الطواف بدنها ستة آلاف درهم والغين تغليب في الحرم وعن ابن عباس  
ان رجلا قتل رجلا في الشهر الحرام وفي البلد الحرام فقال دية اثنا عشر الف درهم وللشهر  
اربعة الف وللبلد الحرام اربعة الف رواها البيهقي واجعت الصحابة عيانه لك وهذا  
لا يدل على الجاهلية بل بالتوقيف من النبي صل الله عليه وسلم فالاول من اسباب التغليب  
ان يقع القتل في حرم مكة فغلظ به دية الخط سواء كان القاتل والمقتول في الحرم  
ام كان منه احدهما كجزا الصيد قال تعالي ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى تقتلوه  
فيهم وقال عليا عليه وسلم ان اغنى الناس علي الله رجل قتل في الحرم ورجل قتل غرقا قتله  
ورجل قتل بدخل في الجاهلية رواه احمد والحاكم وقال صحيح الاسناد والعنوا الخبر وقوله  
غير قابل مجاز جعلوا لمورثته قال له ومنه حديث خبير يخلفون ونسحقون دمر  
قاتلكم والرحل ياله الممثلة الحقة والعداوة والجمع دخول وملتحق بالقتل في الحرم  
ما لو قتله جرحه فيه فخرج ومات في غير مخرجه ولا تغلظ بحرم المدينة ولا  
بالقتل في الاحرام على الجمع فيها والساني ان يقتل في الاشهر الحرم لغظم حرمتها ولا  
يلتحق بها شهر رمضان وان كان سيدا المشرك كان المبتع فيها التوقيف قال تعالي  
فلا تظلموا فيمن انفسكم والظلم في غيرهن محرم ايضا وقال تعالي لسيدهن عن الشهر  
الحرام قتال فيه قل قال فيه كبير والصحيح في كيفية عددها ما قاله المصنف وعن  
المكوفيين ان لا يقتل المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة قال ابن دحية ويظهر فائدة  
الخلاف فيما اذا نذر صياها فعلى الاول يبتدي بالقعدة وعلى الثاني بالمحرم وادخلت  
الالف واللام على المحرم دون غيره من المشهور لانه اولها فعرفوه بذلك كانهم قالوا هذا



الذي يكون ابرأ اول السنة وسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه  
 ابليس حكاه صاحب المستعرب ورجب جمع رجبات وارجاب ورجاب ورجوب وفيه  
 اشتقاقه اقوال مشهورة ويقال له الحرام والاصب ومنصل الاسنة وفي روضة الفقهاء  
 لم يعذب الله امته في شهر رجب وفيه نظرون قوم نوح اغرقهم الله فيه كما قاله الثعلبي  
 وغيره ودوا القعد وذو الحجة تقدم ضبطه في باب المواقيت والسالك في ذي رجب  
 محرم طافيه من قطنة الرحم وتأكده الرحم وكونه ذارحم لا بد منه وهو من زوايد على  
 المحرم كما بينه في الدقايق والمحرم الذي يحرم نكاحه لو كان احدهما انثى والاخر ذكر  
 ولا يغلق بقتل القريب غير المحرم على الصحيح وعن القفال واختاره الشيخ ابو جهم والنابني  
 الروياني انها تغلق لما فيه من قطنة الرحم وتأكده الرحم ولا تلحق حرمة الرضاع والمصاهرة  
 بحرمة النسب في هذا الباب وعندني خيفة ومالك هذه الاسباب الثلاثة لا يقتض  
 التغليظ السبب الرابع ان يكون القتل عمدا او شبهه عمد وقد قدمه المصنف في  
 اول الباب ولذا قيد هاهنا القتل بالخطا اشار الى ان التغليظ انما يظهر فيه لان  
 الشئ اذا انتهى نهايته لا يقبل التغليظ كما لا يمان في القسامة ونظيره قوله المكي كبير  
 لعدم التثليث في غلاب الكلب **فروع** الصبي والمجنون اذا كانا ميمنين  
 وقتلا في الاشرع المحرم او ذارحم في الرفعة لمرار في التغليظ عليها بالتثليث نقلا  
 فيقول ان يقال به وكما ان لا يغلق لان التغليظ يلحق الخطا بشبه العمد وليس لهما شبه عمد  
 فالملحق به اولى بالعدم **قال** والخطا وان ثلثت فعلى العاقلة موطاة  
 اي في ثلاث سنين فتغليظها من وجه واحد وتخفيفها من وجهين لشبه العمد **قال**  
 والعمد على الجاني مجعلة لانها قياس بدل المتلفات **قال** وشبه العمد  
 مثلثة على العاقلة موجلة هي مخففة من وجهين مغليظة من وجه وهو التثليث  
 لما روي ابو داود عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 عقل شبه العمد مغليظة مثل عقل العمد ولا تغلق صاحبه وحاله مقاب ولان شبه العمد  
 منزداد بين الخطا والعمد فاعلى حكم هذا من وجه وحكم هذا من وجه وفي وجه انها لا تجب  
 على العاقلة ويجوز في قوله مجعلة وموجلة الرفع والنصب **قال** ولا يقبل مجيب  
 ومريض لان الشرح اطلقها فانقضت السلامة ولو كانت ابله كذلك قياسا على سائر  
 ابدال المتلفات بخلاف الزكاة حيث يؤخذ فيها المريض والمعيب من مثله لانها استحقاق  
 جز من نفس المال والدية تجب في الدمة فاشترط فيها الصحة والسلامة فعلى هذا  
 يجب على العاقل والقائل من جنس بلهم سليما والعبد ههنا اثر في المالية وان ثبت  
 الرد في البيع بخلاف عيب الكفارة والمضحية كما تقدم وعطف المصنف المريض على المعيب

من عطف الخاص على العام او لنفي نفي اخذ في زكاة المال فانه قال هناك ولا تؤخذ  
 موصوفة ولا معيبة الا من مثله **قال** الا برضاه اي برضى المستحق لان الحق  
 له فله اسقاطه **قال** وثبت حمل الخلفة بالمال الخيرة المراد بقوله عدلين منهم  
 فاذا اخذت بقولها او بتصرف المستحق فثبت عند المستحق وتنازع في الحمل شق  
 جوفها لتعرف فان بان انها لم تكن حاملا غرمها المستحق واخذت بالخلفة وفي وجه يات  
 ارش النقص فقط والصحيح الاول **قال** والاصح اخراؤه قبل خمس سنين لصدق  
 الاسم عليها والثاني لان الحمل قبل خمس سنين ما يندرج ولا يوثق به والمصنف تبع  
 المحرم في التقييد بالاصح والصواب الاظهر فانها قولان **قال** ومن لزمته  
 وله ابله فنها لا تؤخذ على سبيل المواساة فكانت ما عندهم كما يجب الزكاة في نوع النصاب  
 سواء كانت من نوع ابله او فوقها او دونها **قال** وقيل من غالب ابله لانها  
 عوض متلف فلا يعتبر فيها ملك المتلف **قال** والافعال ببله فان لم  
 يكن فمن غالب ابله اقرب البلاد اليهم كزكاة الفطر لكن يستثنى ما اذا كان الاثر عظيم  
 المشقة والموت فلا يلزم احضار وسقوط المطالبة بالابل وضبط القاصين البعيدة مسافة  
 القصد فافوقها والقريب مادونها وضبطه المنزل بالمجد المعتمد في السلم **قال** الامام  
 ولو زادت مونة احضارها على قيمتها في موضع الغنم لم يلزم تحصيلها **قال** او  
 قبيله بدوي طلبا للرفق ورعاية للاغلب فان عرفت العاقلة في البلدان او القائل  
 اخذت حصنة كل واحد باغتياح وميتي تعين نوع فلا عدول الى ما فوقه او دونه الا بالتراضي  
 واذا كان الاعتبار بابله او القبيلة فكانت نوعين او اكثر ولا غالب فيها فالخيرة الى  
 الدافع واذا اعتبر بالدم عليه فتبوعت كالبخاري والعراق والمهريه والحجازيه فوجهان  
 احدهما يوضح من الاكثر فان استويا دفع ماشا والثاني باخذ من كل نوع بقسطه الا ان يتبع  
 فعطي الجميع من الاشرف وبما اول جزم الغزالي ونسب الامام لساني الى العراقيين ولم  
 يصح في الروضة منها شيئا **قال** وكما بعدد الى نوع وقية الاتراض كما لو تلف  
 مثليا وراضيا على قيمته مع وجود المثل **قال** صاحب البيان هكذا اطلقه وليكن  
 ذلك مبنيا على جواز الصلح عن ابله الدية والصحيح في الروضة في كتاب الصلح انه لا يجوز  
 التراضي على اخذ العوض عن ابله على الاصح عند الجمهور اذا لم يوجب الجناية قصاصا وحصل  
 من الرفعة الكلام في الصلح على ما اذا كانت مجهولة الصفة والكلام ههنا على ما اذا اقيمت  
 قال ومثله لا يمنع الاعتيان من وفي وجه ان الجاني مخير بين ابله والدرهم المقدرة على  
 القديم وعيان المصنف مريحة في انه لا يعدل الى نوع فوق الواجب وبذلك اصرح الدافعي اذا  
 قال ونبهه في الروضة ومما تعين نوع فلا يعدل الى ما دونه او فوقه الا بالتراضي والدي



رض عليه الشافعي رضي الله عنه وعليه جري القام في حسين وسلم والسدي جواز  
 العدد إلى الأعلى وقول الماوردي يجوز للمقاتل العدول إلى الأعلى دون الاستقلال  
 والمعاقلة أخرج الأذني أنهما تؤخذ منهم مواضع ومن الجاني استحقاق **قوله**  
 ولو عد منه فالقديم الف دينار أو اثنا عشر الف درهم لما صح عن عمر بن حزم أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر  
 الف درهم وروى الشافعي والبيهقي عن مكحول وعطاء أنها قالوا لا أدركنا الناس على أن دية  
 المسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم مائة من الإبل فقومهم عمر رضي الله عنه بالف دينار  
 أو اثنا عشر الف درهم وروى بن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية بالف  
 مثقال وفي البيهقي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال إنني استغفر الله في كل يوم قدر  
 دتي اثنا عشر ألفا والمراد بعدتها أن لا يوجد أو توجد بأكثر من ثمن المثل وعند أبي  
 حنيفة الدرهم مقدرة بعشرة آلاف وحكاة بن كج وجه لبعض أصحاب الاعتبار  
 بالدرهم والدنانير الخالصية وذكر الإمامان الدافع بتخير بين الدرهم والدنانير  
**قوله** الجمهور على أهل الذهب ذهب وعلى أهل الورق ورق فأروى عن المصنف  
 على هذا التنويع وإذا كان الواجب دية مغالطة بأن قتل في الحرم أو قتل عدوا أو شبه  
 عمه فهل يراد للتغليظ فيه وجهان أحدهما لأن التغليظ في الإبل إنما ورد بالسنة  
 والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدرهم والدنانير وهذا أحد ما صح  
 به على فساد القول القديم والثاني أنه يراه ثلث المقدرة تغليظا فيجب ستة عشر  
 الف درهم أو الف دينار وثلاث مائة وثلاثون ديناراً وثلث ديناراً وبه  
 قال أحمد فلو تعد سبب التغليظ بأن قتل محرماً في الحرم فوجهان أحدهما أنه لا يراد  
 على الثلث شراً لا يتكرر التغليظ كالوقول المحرم صيداً لا يلزمه الأجزاء أو أجزاؤه والثاني  
 أنه يراد لكل سبب ثلث الدية لما سبق من قضا الصلابة بذلك فيجب في قتل الحرم  
 في الحرم عسرون ألفاً فإن انضم إليه الوقوع في الأشهر الحرم وجب أربعة وعشرون  
 ألفاً فإن كان القتل شبهة عمد وجب ثمانية وعشرون ألفاً **قوله** والجري  
 قيمتها لما روي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يقوم بالإبل على أهل الزبي فإذا غلبت رفع في قيمتها وإذا هانت نقص من قيمتها رواه  
 الشافعي وأبو داود وابن ماجه والنسائي والبيهقي ولا يهاجرونه منقصة فتراجع إلى  
 قيمتها عند أعواز أصله **قوله** بنقد بلده لأنه أقرب من غيره وأصله  
 والصغير من قوله بلده يرجع إلى البلد الذي حب التحصيل منه لا إلى بلد القتل ولا للولي  
 القابض ومراعى صفته في التغليظ أن كانت مغالطة فإن غلب نقدنا كما قومنا

شاه الجاني فلو وجب في بلد وهو موجود في بلد الجاني العقل من شأنه لا اعتبار ببلد  
 الأعواز على الأصح وهل يعتبر قيمة موضع الوجود أو موضع الأعواز لو كانت فيه الروحان  
 أحدهما الباني ويعتبر قيمتها يوم وجوب التسليم **قوله** قال  
 الإمامان لو قال المستحق عند الأعواز الإبل لا أطالب إلا بالنبي وأصبر إلى أن توجد الظاهر  
 أن الأمر إليه لأن الأصل هو الإبل ويحتمل أن يقال لمن عليه أن يكلفه قص ما عليه لبراءته  
 قاله ولم يصح أحده من الأصحاب إلى أنه إذا أخذ الدرهم ثم وجدت الإبل أنه يرد الدرهم  
 ويرجع إلى الإبل بخلاف ما إذا غرم قيمة المثل لأعواز المثل ثم وجد في الرجوع إلى المثل  
 خلاف **قوله** فإن وجد بعض أخذ بقيمة الباقي فهذا أقرب على الجديد لأن  
 الميسور لا يسقط بالمعسر ما على القديم فيأخذ الموجود وقسط الباقي من النقد وقال  
 المتولي لا يجوز على قول الموجود حتى لا يختلف عليه حقه هذا بالنسبة إلى الجواز أما الوجوب  
 فالظاهر احتيالي الإمامان لا يجزى على القول **قوله** والمرأة والخنثى نصف رجل  
 نفساً وجرحاً شرع بكلم في الأربعة المنقصات فذكر منها الأنثى والكفر ولم يذكر  
 الرق والاختسان لأنه أقره بفصلين فدية المرأة على النصف من دية الرجل سواء قبلها رجل  
 أو امرأة فحب في الحرمة المسلمة في العمل العهد وشبهه خمسون من الإبل خمس عشرة حقة وخمسة  
 عشرة جذعه وعشرون خلفه وفي الخطأ عشرون نخاعاً وعشرون ثياباً ولبون وعشرون  
 وعشرون جذعاً لما روي الشافعي والبيهقي عن عمرو بن عثمان وعلي بن المقفع السبعة انهم اقتوا  
 بذلك ولم يحالفهم أحد ووقع في الرافعي هناك أن العباد له بن مسعود ومن عمرو بن عباس وسبق  
 إلى ذلك الرافعي في المفضل والمشهور أنهم أربعة أساؤهم صحابيون بن عمرو بن عباس  
 ومن الزبير بن عمرو بن العاصي قال المصنف وقع في الصحاح لبلد بن العاص بن مسعود وهو  
 أنما عددهم ثلاثة وأخرج بن الزبير منهم وقد نزل حمد على أنهم أربعة وأن بن مسعود ليس منهم  
 ودية المرأة وجراحاتها على النصف أيضاً من أطراف الرجل وجراحاته على الجديد فيجب  
 في يدها في العهد خمس وعشرون من الإبل عشر خلفات وسبع حقائق وسبع حقائق ونصف  
 وسبع جذع ونصف وفي موضعها بعيران ونصف خلفه ونصف ربع حقه ونصف وربع  
 جذعه وعلى هذا الحساب في جميع الأعضاء والجراحات التي لها رثن فقد روي في القدير قول  
 أنها تساوي الرجل إلى تمام ثلث الدية فإذا زاد الواجب على الثلث صارت إلى النصف  
 ففي أصبع منها عشر من الإبل وفي أصبعين عشرون وفي ثلاث ثلاثون وفي أربع عشرون  
 وروى عن مالك وأحمد والخنثى كالمراة لا قتال الأنثى وأما المصنف على النقص والجرح  
 والحق بها في المحرر الأطراف وحده المصنف وهو حسن لأن الخنثى لا يخلق بها في الأطراف  
 مطلقاً فإن في خلقها نصف يمينها وفي حلماتها أقل الأمر من دية المرأة والحكم



**والله** و يهودي ونصاري ثلث مسلم دنيما كان او مستامنا او معاهدا فان الشا  
رواه كذلك عن عمر بن الخطاب وروي عنه انه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال  
دين اليهودي والنصراني اربعة آلاف درهم لكن رواه الشافعي والبيهقي من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
وروي عبد الرزاق عن ابن جريح عن عمرو بن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم فرس على كل مسلم  
قبل رجلا من اهل الكتاب اربعة آلاف درهم فاعتبر الثلث في الدارهم وفسا عليه اهل  
والذهب وكان العلماء اختلفوا فمنهم من اوجب جميع دين المسلم كابي حنيفة ومنهم  
من اوجب النصف كمالك وعمر بن عبد العزيز وقال احمد في قوله عداية مسلم وخطا نصفا  
واوجب جامعة الثلث فكانهم انفقوا على انه لا اقل منه وانما ما زاد معلوم براه الدية  
والطراف والجروح بالقياس على النفس والسامع والصايون ان الحقوقهم في الجزية  
والذبايح والمناحية فكذلك في الدية والا فديتهم ان كان لهم امان دينه الجوس **والله**  
ومجوس ثلثا عشر دينه مسلم لان عمر رضي الله عنه جعلها ثمان مائة درهم ورواه الشافعي  
والبيهقي باسناد صحيح وانتشر في الصحابة بلا تكبر فكان اجماعا وكان مثل هذه المقدرات  
لا يعقل الا سوقف وان اليهود والنصارى كان لهم كتاب ودين حق بالاجماع وتخل منكم  
وذبايحهم ويقرون بالجزية وليس للمجوس من هذه المنسبة الا القربى بالجزية فكانت ديتهم خمس  
وهي من ابل ستة ولسان في السليث حقان وجذعتان وخلفتان وثلثان وفي  
التخيل من كل سن واحدة وثلاث وعندي حنيفة دينه ودينه الذي كذبه المسلم ودينه  
لسا الصنفين على النصف من ديات رجالهم وفي وجه ان دين المجوسية كدية الرجل منهم  
**والله** وكذا اوتي له امان لانه كافر لا يخل منكم للمسلم ومثله عابد الشمس  
والقمر وسكت الشيطان هناعن المتولد بين مختلفي الدية كما لو كان احد ابويه كتابيا والاخر  
مجوسيا وتعرضوا له بالنسبة الى القرعة وصحوا بانها معتبرة اكثرها بدلا لان شغل الدية  
محقق وشكها في براءتها بالاقول وهو هناك ذلك وقد جوز به الرازي في باب الجزية وكذا  
المادردي ونقله عن نصر الامر والوتني عابد الوثن وهو الصنم فان قيل لشكل على  
الامة الاربعة ما في سنن ابي داود في كتاب قسم النبي عن جماعة بن ميران السدوسي كان  
رئيسا من رؤسا بني حنيفة انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم بطلب دية اخيه فقتله بنو  
سدوس من بني ذهل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت جاعلا لشرك دية جعلتها لاجلك  
ولكن ساعطيك منه عفي يعني نصيبا فكتله النبي صلى الله عليه وسلم مائة من ابل  
من اول خمس خرج من مشركي بني ذهل **والله** **والله** الله صلى الله عليه  
وسلم اعطاه ذلك قاله ولما وراه من قومه على الاسلام **والله** والله  
ان من لم يبلغه الاسلام ان مسك بدنه لم يدله فدية دينه لانه ثبت له بذلك نوع

عصية

عصية فالحق بالمستامن من اهل دينه وفي وجه يجب دية مسلم لانه ولد على الفطرة ولم  
يظهر منه عناده والشع لا يثبت قبل بلوغ الخبر **والله** الشافعي ولم يبق من لم  
تبلغه الدعوة ولكن لو تصور لم يجز قبله قبل العلم والدعا الى الاسلام ولو قبل لامت  
الكفارة بقتله مطلقا لكان العذر بتابع ان العقل وحده لا يقوم به الحجة لقوله تعالى  
وما كنت بمعذبين حتى تبعث رسولا فمن لم يبلغه دعوة اجملا لا يجب القصاص بقتله على الصحيح  
لعدم الكافي واوجه القفال لانه لم يوحى منهم عتاد ولا انكار ولو لم يعلم هل بلغته  
دعوة امره لا في ذاته وجهين بتابع وجهين في ان اصل الناس على الايمان حتى لم يوتوا بتكذيب  
الرسول او على الكفر حتى امنوا بهم **فروع** الرنديق اذا دخل اليها بامان هل يجب  
بقتله شي ترد دية الجوبي في حال الحق بالمرء وفي حال الحق بالوثني وصحة الراني  
والنصف **والله** والا فمجوسي ابي اذ لم يتمسك بدنه لم يدر له بدنه من قديرك  
حجة فيه احسن الديات وهي دية المجوسي وفي وجه ثان يجب دية اهل دينه وفي ثالث  
لا يجب شي لانه ليس على دين حق ولا عهد له ولا دية وقوله فالمدفوب حوايه الاجم  
اما قبل الجميع قبل العلم فحرم موجب الكفارة وقطاعا ولا قصاص **فروع**  
من اسلم في دار الحرب ولم يهاجر مع التمكن من الهجرة اودونه اذا قتله مسلم تعلق به  
الفود والدية بشرطه لان العصية بالاسلام ثبتت له بنص السنة الصحيحة وقال ابو  
حنيفة لا يتعلق بذلك والعصية بالدار ولم توجد **م** يراعي في ديات  
الكفار المغليظ والمكفر والتخفيف بعد الغليظ يجب في قتل اليهودي عشر حقائق  
وعشر جذاع وثلاث عشرة خلفه وثلاث وقال المتولي لا يجزي الغليظ في حق الكفار  
بالحرمة لانه غير مكين من دحوله وعن الجوبي وغيره ان الواجب في دية المجوسي الدارم خا  
ولا يغلف بل الغليظ خاص بالابل **والله** عقده للديات الواجبة فيما  
دون النفس وهي ثلاثة انواع شق وقطع سنن وازاله منفعته النوع الاول الجراحات  
وهي اما على الاسر او الوجه او على ساير البدن **والله** في موضحة الراس والوجه  
لحر مسلم خمسة ابعين لما روي ابو داود والنسائي وابن جبان والحاكم عن عمر بن حزم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي الموضحة خمس من ابل وقال بذلك ابو بكر وعمر واثنى  
به زيد بن ثابت ولا مخالفت لهم ونقل بن المنذر والاجماع في ذلك في موضحة الراس وسوا  
في الوجه الجبينان والخذان وقصبة اللثف والجبين وكلها محل الاصلاح لان فقها المديته  
جعلوا ذلك سوا واحضروا ذكر الوجه والرأس عن موضحة ما عداها كالعصية والسان  
فليس فيه الا الحكومة كما سيباتي واشتار بقوله لحر مسلم الي ان ذلك في حق من يجب فيه الدية  
الكاملة وهو الذكر الحر المسلم وهذا القدر نصف عشر دينه وتراعي هذه النسبة في حق غيره



من المونة والكفر والرق فحجب في موضحة اليهودي نصف عشر دية وهو يعبر  
وثلاثان وفي المرأة يعبران ونصف فلو قال المصنف في الموضحة نصف عشر دية صحتها  
لكان اشيل واخصر فلو شئت الموضحة الجبهة والوجه ففي الاتحاد تردد للامام الاظهر  
الاتحاد تنزيلا لاجزاء الوجه منزله اجزاء الرأس فلو كانت التي في الرأس موضحة والتي في الوجه  
متلاحة وجب خمس من الابل وحكومة على المشهود وسميت موضحة لانها تندي وضع العظم  
اي بياضه وقد تقدم ما فيه والواضحة الاسنان التي تبدل عند الضحك **قال** طرفه  
كل خيل كنت خالته لا نزل الله له واجه

وهاشمه مع الضاح عشرة لما روي البيهقي عن زيد بن ثابت انه قد رفقها  
اذ لك والظاهر انه لا يقول ذلك لا توقيفا وان لم يكن توقيفا فهو قول صحابي لا مخالف له  
اذا كان اجماعا وقيل ان ربه ارواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن القديس حجب فيها ارش موضحة  
وحكومة وبه قال مالك فلو هشمها شتمين عليها موضحة واحدة اذ اوضح موضع شتمين  
اخمها هاشمة واحدة كان ذلك هاشمتين وفي الثانية وجه انها هاشمة واحدة والقياس  
انها هاشمة وموضحة وفي فروع بن القطان اذا جرحه في راسه مائة موضحة مع كل  
موضحة هشم العجيج ان عليه في كل واحدة عشر اعشار او غلط بعض اصحابنا فقال عليه  
في كل موضحة خمس من الابل ولا يجب في الهشم الارش واحد **قال** ودونه  
الخمس لان ذلك هو القدر الزايد على الموضحة **قال** وقبل حكومه لانه  
كسر عظام بغير ابيضاح فاشبهه كسر سائر العظام **قال** ومنقلة خمسة  
عشر روي النسائي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وادعي الماوردي فيه الاجماع وكان  
ينبغي للمصنف ان يقول نصف العشر فان الخمسة عشر بما يجب في النفس الكاملة وفي المرأة  
نصفها وفي الكفاية خمسة ثم ان ما اطلق من هذا القدر في المنقلة محلها اذا نقل او وضع كاه  
صورة الراقي وصرح به المصنف في فصل فضايل الطرف حيث قال ولو اوضح ونقل اوضح  
وله عشر ابعين وعلى هذا في كثره في الكتاب اما اذا نقل من ابيضاح فهل يجب  
عشر وحكومة وجهان حكاهما الراقي ومقتضاه انه لا يجب فيها التكميل قطعا لكن جزم  
الماوردي بوجوب ارش المنقلة بكاه قال بخلاف الهاشمة اذا لم يكن عليها ابيضاح لان  
المنقلة لا بد من ابيضاح لنقل العظم الذي فيها فلزم جمع ديتها والهاشمة لا تنقل  
الي ابيضاح فلم يلزم الا ندر ما جني فيها وشهد له اطلاق الشافعي وجمهور اصحاب  
ان في المنقلة خمس عشر من غير تعرض لصفه ابيضاح وعبره وجري عليه الراقي  
في المحرر والشرح الصغير **قال** وما مومة ثلث الدية كما في كتاب عمرو بن  
حزم قال في المحرر وهو اجماع وقال من المندرد لم يخالف فيه الامكول فاجب ثلثيتها

غيره

ثلثيتها اذا كان عمدا وكانها جراحة دخلت الي الجوف فكان فيها الثلث كما لجايقة وبها  
الدامعة ما في المامومة على الاصح المنصوص وقال الماوردي الذي اراه بفضيلها حكومة  
على المامومة لحرق غشا الدماع وقيل يجب تمام الدية لانها تدفقت والاول منع ذلك  
**قال** ولو اوضح فهشم اخر ونقل يال لث وارباع فعلى كل واحد من الثلاث  
خمس والرابع تمام الثلث اما الاول فيسبب ابيضاح واما الثاني فلانه الراية عليها من  
دية الهاشمة واما الثالث فلانه الراية عليها من دية المنقلة والرابع تمام الثلث  
وهو ثمانية عشر بعيرا او ثلث بعير وهو ما بين المنقلة والمامومة وقيل يجب على جميع ثلث  
الدية ارباعا فلو خرق خربة الدماغ خامس ففي التهذيب ان عليه تمام الدية كمن جرح  
رقبة انسان بعد ما قطعت اطرافه وهذا على طريقة من قاله الدامعة مدفقة وصورة  
المسألة انه لا يموت المحمي عليه فان مات من الجميع وجت دية عليهم بالسوية كل المقل  
لا يفرق فيه بين الجرح الكبير والصغير قاله الفارسي في فوائده وما اطلق من ان الواجب  
الخمس محله عند العفو والما فالواجب الفضايل وقد صرح به في المحرر حتى لو اراد القصاص  
في الموضحة واخذ الارش من الباقيين ممكن نص عليه في الامر **قال** والشجاج  
قيل الدامية ان عرفت نسبتها منها وجب قسطه من ارشها اي من ارش الموضحة فان كانت  
نصفها اربعها وجب بقسطه من ارش الموضحة فان شككت في قدره من الموضحة فان كانت  
اوجبتا اليقين قال الاصحاب ويعتبر مع ذلك الحكومة فيجب اكثر الامر من الحكومة  
وما يقتضيه التقسيم لانه وجب سبب كل واحد منها فيعتبره اكثر وعن من سرح  
ان لها اروشا مقدرة بالاجتهاد كما قدرت الموضحة لما فوقها بالنص ففي الحارصة  
بعير وفي الدامية والدامعة يعبران وفي الباضعة والمتلاحة ثلاثة ابعين وفي السكا  
اربعة **قال** والما اي وان لم يعرف نسبتها من الموضحة فحكومة اذ ليس لها  
ارش مقدرة وهذا الفصيل ذهب اليه اكثر من اطلق ان الواجب فيها الحكومة  
لان المقدر يعتمد الموقف ولا توقيف **قال** كجرح سائر البدن فان فيه الحكومة  
فقط لانه لا يقدر للشرع فيها ولم يفته شئنها الى المنصوص عليه وكذا الحكم في كسر عظامه  
وتنقيطها والفرق بين ابيضاح والنقل في الرأس وبينها في غيرهما في الرأس عند خوف  
وشئنها الحش **قال** وفي جايقة ثلث دية لما روي النسائي عن عمرو بن حزم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم لبث الى اهل اليمن بذلك وروي ذلك في حديث عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده رواه احمد وابوداود وقال من المندرد اكثر العلى على القول به ويعر  
مكحول عن الناس فقال ان كانت عدا في الدية وان كانت عطا فثلثها وليس البدن  
جراحة مقدرة غيرها ولهذا اعقبها المصنف بما سبق اشارة الى الاستثناء **قال** وهو



جرح كبطن وصور وغيره وجبين وخاصة ولا تترك من ان يكون جبهة  
 حديد او خشبة ولا بين الصغير والكبير ولا بين ان يندمل او لا ولا بين الواسعة  
 والضيقة حتى لو غرز ابرة فوصلت الى الجوف فهي جايقة على الامم وقيل لا الا ان يقول  
 اهل الجنب انه يخاف منه الهلاك وأشار بقوله وجبين الى ان الجرح النافذ الى جوف  
 الدماغ من الجبين جايقة كالجرح النافذ الى البطن لكن يرد على تمثيل المصنف الراحلة  
 الى باطن الفم والأنف والى مما يبول من الزكوة ومن الجفن الى بيضة العين فليس ذلك  
 ما كان على الامم في الجميع وعقب في المحرر النافذ الى الجوف الأعظم وهو احسن خلاف تعبير  
 المصنف فانه يوصف اعتبار ما يسمى جوفاً وادعى من الرفعة في قول التنبيه الى جوف البدن  
 ان البدن يخرج ذلك فان لدعت الجايقة كبد او كحاله لزمه مع ثلث البدن حكومة ايضا  
 فلم ينفذ الا كسر الضلع دخلت حكومة في دية الجايقة وتغرق الخربضم التام في النقرة  
 بين الترقوتين والجمع تغرق كقرنه وقرب **والله** ولا يختلف ارش موضع بكرها  
 كالطراف سواء تولد منها شئ فاحش ولزم قوله فلا يجب في الجميع الا من من الابل  
 ولو كثرت الموضات تعدد واجبها وفي وجه ان كثرت وزادت اروشها على دية النفس لزم  
 بجبة الدية النفس كما سياتي نظيره في الانسان والاصح الاول وبفارق الانسان فانها  
 معلومة مضبوطة كالاصابع خلاف المواضع فيجب اروشها بحسب وجودها **والله**  
 ولو اوضح موضعين بينهما لحم وجلد قل واحد موضعان اما في الاولى فلا خلاف في الصور  
 وهو احد اسباب التعدد وسوارفع الحديقة عن موضحة فتروضعها على موضع آخر فواضحة  
 او جرها على الراس من الموضحة الاولى ثم يحمل عليها في الموضع الآخر فواضحة وتبقى الجلد  
 واللحم بينهما وفي الصورة الثانية وجه انها موضحة لاتحاد الفعل واما في الثانية وهي ما  
 اذا اوضحة كما ذكرنا وتبقى الجلد من اللحم او عكسه فلا يتبع صورة الوضوح هذا فتوجيه  
 الوجه المرجوح وتوجيه الاصح وهو ان الاصل موضحة واحدة وانما ثبت التعدد اذا تقا  
 جميعا انه اذا ازالا احدهما فقد انت الجناية على الموضع كله فصار كما لو استوعب الميضاح  
 الموضع كله وفي المسألة وجه ثالث انه ان تبقى الجلد موضحة او اللحم فثنتان لان اللحم  
 هو السائر للعظم المنطبق عليه فيكون الاعتبار به وفيه وجه رابع عكس هذا لان  
 الجلد هو الذي يظهر للناظرين فاذا بقي عليه اتصاله لم يكن العظم واضحا فاذا قلنا  
 ان ثبت التعدد لا اذا بقيا جميعا فلو اوضح في موضعين ثم اوغل الحديقة ونفذ من الموضحة  
 الى الموضحة في الراحلة فترسلها فقل يقال بانها اتحدت في حكم الامم فيه وجهين فان رفع  
 الجاني الحاجز بينهما او ناكل قبل الاندمال كانت موضحة وهو الاصح كما لو قطع يد  
 ثم خر رقبته وقيل عليه ارشان وقيل ثلاثه **والله** ولو انقسمت موضحة

عند اخطا او شلت راسا ووجه فوضعتان لان الاولى تختلف حكمها والثانية اختلف  
 بمكانها وكذا لو كان في بعضها مقتضا وفي بعضها متعديا فيجب ارش كل من فمات في فيه  
**والله** وقيل موضحة لاتحاد الفاعل والمحل والصورة واحترز بقوله راسا ووجه  
 عن شمولها الراس والقفا فان فيها مع ارش موضحة الراس حكومة لانضاح القفا لانه  
 ليس محل الانضاح فلم تدخل حكومته في ارش الموضحة **والله** ولو وسع موضحة  
 فواحدة على الصحيح كما لو اوضح او لا كذلك والثاني ثنتان لان التوسعة ايضاح ثان والخلاف  
 كالخلاف في رفع الحاجز بين الموضحتين **والله** او غير ثنتان لان فعل الانسان  
 لا يثبت على فعل غيره كما لو قطع يد رجل وخر رقبته فان على كل منهما موجب جنايته  
 وقوله عين تحتل ان يرد وسعها غيره وهذا هو الذي في المحرر فيقتربا بالرفع والمصنف  
 منبسطه تحطه بكسر الراء وفتحها والمراد انه وسع موضحة غير **فرع** اوضحه  
 كل واحد موضحة ثم ناكل الحاجز بينهما عادت الى واحد ولزم كلاهما نصف ارشها فان  
 رفع احدهما الحاجز فعليه نصف ارش موضحة وعلى الآخر ارش موضحة كامل **والله**  
 والجايقة كموضحة في التعدد فيستعد الارش تعددها حتى لو اجاف تشين ثم رفع  
 الحاجز بينهما او ناكل او رفعه غير الجاني فكما سبق فلو ادخل سكينها في جايقة الغير  
 ولم يقطع شيا عور فقط وان قطع شيا من الباطن دون الظاهر او بالعكس فعليه **والله**  
 حكومة **والله** ولو نفذت في بطن وخرجت من بطن ظهر فجايفتان في الاصح  
 لان ابا بكر رضي الله عنه قضى في رجل رمى رجلا بسهم فاندفع شلى الدية رواه البيهقي  
 من حديث سعيد بن المسيب عنه وهو مرسل وقضى به عمر ولا يخالف لهما فكان  
 اجاعا كما نقله بن المنذر ولانها جراحتان نافدتان الى جوف وهذا قال مالك والثاني  
 وجه قال ابو حنيفة انها واحدة لفودها من جهة الى جهة فعلى هذا يجب معها حكومة وقيل  
 لا يجب وليس ليش **والله** ولو اوصل حوفه سنانا له طرفان فثنتان كما لو اجافه  
 بالتيق فان خرجا من ظهره فاربعة جوابف وصورة المسألة ان لا يخرق ما بينهما كما نص عليه  
 في الامم وهذه مكره لانه تعلم من قوله والجايقة كموضحة في التعدد وقد سبق له في  
 الموضحتين انه لو اوضح شئ منهما حاجز تعدد الارش والسنان طرف الرمح جمعه اسنه  
 كعنان واعنه **والله** ولا يسقط ارش التمام موضحة وجايقة لان معنى الباء  
 على اتباع الاسم وقد وجد سواء بقي شئ من امره لان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب فيها ثلث  
 الدية ولا يكون ذلك الا بعد الاندمال وقيل ان لم يبق شئ من الارش سقط وان اندملت  
 اطرافها وبقي شئ من العظم لم يسقط شئ من الارش **والله** والمدفون في الاذنين  
 دية لا حكومة هذا هو النوع الثاني من الجنائيات وهو امانة الاعضاء فيها الاذان والمدفون



القطع بان في استيصالها قطع الدية فان اوضح مع ذلك العظم وجب ارش الموضحة ان  
لا تمنع مقدار مقدرا ويدل لوجوب الدية فيها ما روى الدارقطني والبيهقي عن عمرو بن حزم  
وفي الاثر خمسة من الابل ولما فيها من المال والمنفعة بجمعان الصداق وبحرسان الصلح  
في شبه البرية وفي قول يخرج او وجه ان فيها الحكومة كالشعور به قال مالك لان السمع  
لا حلقها وليس فيها منفعة ظاهرة وانما جمال وزنه وسوا السالمه والمقومة اذا لم  
يذهب منها شيء وسوا اذن السامع والاصم لان السمع في الصلح لا فيها بخلاف الكلام  
والبصر فانها في اللسان والعين **ق** وبعض يقتطعه لان ما وجبت فيه  
الدية وجبت في بعضه بالقسط كالاصبع ويعتبر ذلك بالمساحة ولا فرق بين الاعلا  
والاسفل **ق** ولو اجمعتها فدية كالوصب يد فثلث **ق** وفي قول  
حكومة وبه قال ابو حنيفة لبقا لمنفعة بعد الشلل من جمع الصوت ومنع دخول الماء  
وهذا التصحيح في اصل الروضة والشرح الصغير وفاقا للتهذيب وجرى ان فيها اذ ليس  
الماون **ق** ولو قطع ياستين فحكومة كالا لوقطع يدا شللا او عيننا قايمة  
**ق** وفي قول دية لان المنفعة المرجعية لما بطلت بالقطع وهذا القولان  
مبنيان على القولين في المسألة قبلها فن اوجب ثم الحكومة اوجب هنا الدية ومن اوجب  
ثم الدية اوجب الحكومة واذا جني عليها فاسودت فيها الحكومة **ق** وفي كل  
عين نصف دية لما روي مالك والفساي ان في كتاب عمرو بن حزم وفي العينية الدية  
وحكي من المنذر فيها الاجاع ولا يها من اعظم الجوارح نفعا فكانت اول باب الدية  
وسوا الصغيرة والكبيرة والحادة والكليبة والصحيحة والعليلة والعين حاسة البصر  
للانسان وغيره من الحيوان وهي مؤنثة وجمعها عيون وعيون واعيان **ق** الشاعر  
كاعيان الجراد المنظر

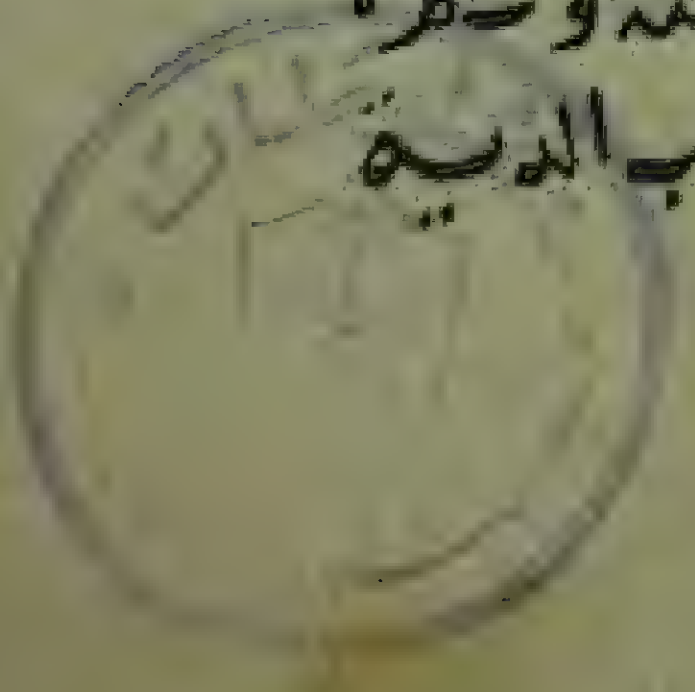
وتصغيرها عيينه بالياء وجمع الجمع اعيناته والكثير عيون روي ان قتاده بن النعمان  
لما فقيت عينه يوم احد اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا بني الله اني متزوج بامرأة اجها  
واخاف ان تغدرني فرد عينه بعد ان سالت علي خذ الي موضعها وبصق فيها ودعاه فقال  
اللهم اكسه بما لا فكاك احسن عيينه وكانت لا ترمده اذ ارمدت الاخرى وروي الشيخ  
ابو عبد الله بن النعمان رحمه الله رسول الله صلى الله عليه وسلم في النور مائة مرة فقال له  
في الاخر يا رسول الله ابي الصلاة عليك افضل قال قل اللهم صل على سيدنا محمد الذي ملأت  
قلبه من جلالك وعينيه من جلالك فاصبح فرحا مسرورا موبيا منصورا **ق**  
ولو عين احده واعشى للمحدث وبقا المنفعة كالا ينظر الى قوة البطش والمشي وغيرها والمراد  
الحول التي تظهره سليم والاحول الذي في عينه خلل لا في بصره قال في الصحيح العتس

صنع الدية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات **ق** واعور يعني ان  
عين الاعور لم تبصر كغيرها لا يجب فيها النصف الدية كما ان يدا لا قطع لا يجب فيها النصف  
الدية **ق** ما لك واحد في عين الاعور كمال الدية ولو قفا الاعور مثل عينه المبصرة  
من انسان فله القصاص خلافا لاجد فان عفا الجاني عليه عن القصاص فله نصف الدية  
وعن مالك انه لجميع الدية والعور ذكاب حسن احدي العينين والاني عور  
والاعشى الذي لا يبصر بالليل والا خضض صغير العين صغير البصر والاجر  
الذي لا يبصر في الشمس **ق** وكذا من يعينه بياض لا ينقص الضوء فان  
لا تمنع القصاص ولا كمال الدية وكان كالتأليل في اليد والرجل ولا فرق بين ان يكون على بياض  
الحدقة او سوداها وكذا لو كان على الناظر الا انه رقيق لا يمنع الابصار ولا ينقص الضوء  
**ق** فان نقص فقسط اعتبارا بالصحة التي لا يباينها ولا نقص ويجب  
من الدية فقسط ما نقص **ق** فان لم ينضب فحكومة وقرق بينه وبين عين  
الاعشى بان البياض هو الذي نقص الضوء الذي كان في اصل الخلقة وعين الاعشى لم تنقص  
ضوؤها كما كان في الاصل فان صير بذلك اعشى لزمه نصف الدية فان عشا احدها لزمه  
ربعها **ق** اخذ دية البصر ثم عاد استردت قطعا لان العي والشلل  
المحققين لا يزولان وكذا السمع وسائر المعاني روي البيهقي في باب السمع في باب الرجاء  
والخوف والتشهير عن الليث قال رايته عقيمة بن نافع ضريرا ثمر رايته بصيرا فقلت  
له ما ردا الله عليك بصرك فقال قل لي في مناي قل يا قري **ق** يا حبيب يا سميع  
الدعا يا لطيف يا شافي فقلت ذلك فرد الله علي مري **ق** وفي كل جفن ربع الدية  
ففي الاجفان الاربعة الدية لان فيها جمالا ومنفعة لصيانة العين عما يوردها واعرب  
الماء روي في قوله ورد في كتاب عمرو بن حزم في الجفن الواحد ربع الدية نظرا لتعسيره  
ولا فرق بين الجفن الاعلى والاسفل والصغير والكبير واختصت دية الاجفان بانها رابعة  
والجفن منحة الجرم وكسرها **ق** ولو اعمى لجالها وان كانت منفعة البصر اعمر  
لما بقي الحدقة للحول والبرد والقذى والافاق وفي بعض الجفنا الواحد قسطه من الربع  
وانما يجب كمال الدية اذا استوصلت لكن لا يجب في الجفن المسحوف الا الحكومة ولو قطع الاجفان  
والعينين وجبت دية الاجفان واخرى للعينين فان قطع الاجفان وعليها الاهداب  
فالسمع دخول حكومتها في دية الاجفان كما تدخل حكومة الشعر من الموضحة في ارشها فان ازال  
الاهداب وجدها وانسد المهبث لزمه الحكومة وبه قال مالك وعندني حقيقة يجب  
كمال الدية في ازالة شعور الاهداب والحاجبين وشعر الراس المجبة **ق** وما روي  
دية لحديث عمرو بن حزم وفي الانف اذا اوعب حذما الدمة وروي الشافعي عن طاووس



قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الأنف اذا قطع ما ربه قطعت من الابل  
والمارن ما لان من الأنف وهو ثلاث طبقات الطرفان والحاجرتين وسوا ذلك  
انف الاشتم والاشتم **والاشتم** وفي كل من طرفيه والحاجرتين توزيعة للدية عليها  
**والاشتم** وفي كل من طرفيه والحاجرتين توزيعة للدية عليها  
وهذا يحكي عن النص واختار بن سرج وابواسحق وصحة البغوي فلو قطع المارن له  
وبعض القصة فدية فقط في الاصح ولو سقط بعض انفه لم يقطع رجل الباقي وجب  
قسطه من الدية اعتبارا بالمساحة ولو قطع المارن مع قصبة الانف فله ثوب حكومة  
القصة او لا تجب الا الدية وجها ن نقل الشخان عن الامام ان اظهرهما الاندراج  
والذي نص عليه الشافعي وهو الحق به وجوب الحكومة ولو شق ما ربه فذهب منه  
شيء ولم يلبثم فعليه من الدية قسط الذاهي وان لم يذهب منه شيء لزمه الحكومة سواء  
التام ام لا **والاشتم** وكل شقه نصف دية اذ في كتاب عمرو بن حزم وفي الشفتين  
الدية سواء كانتا غليظتين او رقيقتين او كبيرتين او صغيرتين ولما فيها من الحال والمنفعة  
اذا الكلام ثمهما ومسكان الريق والطعام وعن مالك في العليا ثلث الدية وفي السفلى  
الثلثان لان السفلى نفع وهذا معارض بان لكل واحدة منفعة ليست للآخرى فتساويا  
ولان تفاضل المنافع في الاعضاء المتجانسة لا يوجب تفاضلا في الديات كالاصابع والاشتم  
**والاشتم** وهي في عرض الوجه الي الشفتين وفي طوله ما استر الله على الاصح  
هذا ثابت في غالب نسخ المنهاج والمحروك المصنف ضرب عليه محطه والخلاف خاص  
بالطول وقال الرازي في هذا انه اعدل الوجوه وانه يروي عن النص ولا جله صحة في الروضة  
والثاني ان المتخافي الى محل الارساق والمالت ما يتواعد الانطباق والرابع الذي لو  
قطع لم تنطبق الشفة الاخرى على الباقي والشفتان يكسر الشفتين جانب الفم والجمع  
اشد اق والديه بكسر اللام ما حول الاسنان من اللحم ويجب بقطع بعض الشفة  
ما يقتضيه التقسيط وفي اسلافها كالدية وفي قطع السلا الحكومة كالجفن واصل  
الشفة شفها حذفت منها الها وتصغيرها شفيتها والجمع شفاه وهل جمع حكومة  
الشارب دية الشفة فيه وجهان ولو شق شفتيه ولم يبق منها شيئا فحكومة ولو قطع شفة  
مشقوقه فعليه دية كاملة ناقصة بقدر حكومة الشق ومشقوق الشفة السليمة  
افلح ومشقوق العليا اعلم وما احسن قول الزمخشري ه ه  
واخر في دهره وقد مرعشرا لانهم لا يعلمون واعلم  
ومد قدم الجبال ايقنت اني انا الميم والايام افصح اعلم  
**والاشتم** فاذا كان ناطقا سليم الدوق فعليه دية لما روي عمرو بن حزم

ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل فيه الدية وبه قضى ابو بكر وعمر وعلي ونقل الشافعي في  
الامر ومن المنذر فيه الاجماع ولانه من تمام الخلقة وفيه جمال وصفه يتميز به الانسان  
عن البهائم في البيان والعبارة عما في الصميم روي الحاكم باسناد حسن مرسل ان النبي صلى  
الله عليه وسلم سئل عن الحال فقال في اللسان ويقال ما الانسان اولا اللسان الاصوره  
مسله او يصفه مهملة وله ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتناء وعليه في اكل الطعام  
وادارته في الهوات حتى يستكمل محنة بالارض وقيل الذوق في الحق فاذا ازال  
نطق اللسان وذوقه فالجزوم به في الروضة تبع للتهذيب وجوب ديتين وقال  
الماوردي في لسان الناطق الفاقد للذوق حكومة كالاخرس **والاشتم** ولو ه  
لا لكن وارت والتغ ولطف دية لا طلاق الحديث ولان ذلك كضعف البطش في اليد  
وللدوياني في لسان المارث والاشتم تنظر والاشتم عجمة في اللسان وعي يقال رجل  
الكن بين اللكن والارث والاشتم تنظر والاشتم عجمة في اللسان وعي يقال رجل  
طفل ظهورا شرنطقه تحريكه لبكا ومص لها امارات ظاهرة على سلامة اللسان وعرف ه  
ذلك بنطقه بحروف الخلق وهي اول ما يظهر عند البكا وبحروف الشفة في بابا وما صا  
وبحروف اللسان في زمانه كداد افان لم ينطق بذلك في زمانه فعليه حكومة لان ه  
الظاهر خرسه ولو قطع ساعة ولادته فالاصح وجوب الدية حمله على الصحة ه  
وقبل حكومة ولو ولد اصم فلم يحسن الكلام لعدم ساعه اياه فهل واجبه حكومة او دية  
فيه وجهان **والاشتم** كان لسان حسان بن ثابت يعمل الى جهته والي يحن  
ولذلك كان ابوه وجده وابنه عبد الرحمن وكان يقول والله لو وضعته على صخر  
لفلقته او شعر لخلقه وفي اخر ورقه من الشفا ان عمرو بن الخطاب قطع لسان ولد عبد  
الله لما شتم المقداد بن الاسود فحكم في ذلك فقال دعوني اقطع لسانه حتى لا يشتم احد  
بعده صاحب النبي صلى الله عليه وسلم **والاشتم** ولا خرس حكومة سواء كان خرسا  
اصليا او عارضا كما في اليد الشلا وفيه احتمال لابن سبويه انه يجب له دية ولو ذره فو  
يقطع لسانه وجبت الدية للذوق **فروع** اذا اخذت دية اللسان  
فثبت له من دية علي الاصح لانها نعمة جديدة قال ابن ابي هريرة رايته رجل قطع لسانه  
شربت ولو جنى عليه خرس ثم بطق قال الماوردي رد ما اخذ قطعا لان ذهاب الكلام  
كان منقطعاً وقطع اللسان محقق فالعابدين ه وهذا مخالف لما نقله من عود البصر  
..... ولو كان اللسان مشقوقا وجب بقطع طرفيه الدية ويقطع احدها  
قسطه منها وان كان احدها اصليا والاخر ايدا فلعل حكمه ولو قطع بضعة منه ولم  
ينقصه شيء من الكلام فالاصح حكومة فقط اذ لو وجب القسط لزم اجاب الدية





الكاملة في لسان الاخرس وفي قطع اللهجة الحكومة **قال** وكل سن لذكر حر  
 مسلم خمسة ابخرة لرواية عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل  
 سواها في ذلك البيضاء والسوداء والطويلة والقصيرة والصغيرة والكبيرة والضرس الثنية والياب  
 وغيرها لدخولها في لفظ السن وان انفرد كل واحد منها باسم كالحنجر والسبابة والوسطى في  
 الاصابع لما روي ابو داود والترمذي باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاسنان  
 الثنية والضرس سواها خرج بالذكرا لمن في سنها تعيران ونصف وهو نصف عشرية  
 وفي سن اليهودية والنضاني بهذه النسبة وفي سن العبد نصف عشرية **قال**  
 سوا كسر الظاهر منها دون السن او قلها به تكمل دية السن بقطع كل سن تامة اصلية  
 متغورة غير متقلقلة فلهذا اربعة فصول الاول كونها تامة فتملك دية السن بكسر طوئتها  
 وان بقي السن بحاله اما في الاول فيلا خلاف واما الثانية فعلى المصنف لظاهر الحصر ولا يجب  
 زيادة على ارش السن بل تدخل حكومة الكف في دية الاصابع وقيل يجب حكومة للسن  
 لزيادة الجناية بقلعه وموضع الخلاف اذا كان الفاعل لها واحدا وقلعها معا كما سعى به  
 تعبير المصنف فلو قلع الظاهر ثم السن بعد الاند مال او قلع واحدا من والاخر السن  
 وجبت للسن حكومة ولو اقتلع السن بقيت معلقة بعروق ثم عادت الى ما كان  
 فليس عليه الحكومة **قال** وفي سن زائدة حكومة اشار بهذا الى القيد  
 الثاني في الزائدة الحكومة كالا مبيع الزائدة والمراد بها الخارجة عن سمات الانسان غير  
 عنها في الحور وغيره بالمساعة ولو سقطت سنة فاختار سنة من ذهب او حديد او عظم  
 طاهر فلا دية في قلعه واما الحكومة فان قلعت قبل الاتحار لم يجب لكن بعذر الفاعل  
 وان قلعت بعد تشبث اللحم واستعداد المصنع والقطع فلا حكومة ايضا على الاظهر  
 كما ليس من الانسان اصلية وقال الامام عندى لا يلحق اللحم على الذهب **قال**  
 وحركة السن ان قلت فكصحية وان بطلت المنفعة في حكومة هذا بيان للقيد الثالث  
 فان كانت حركتها يسيرة لا تسقط المنافع لم يؤثر ذلك في قصاص ولا دية لبقاء الحال والمنفعة  
 وان بطلت منفعتها ففيها الحكومة للشئين الحاصل برؤى المنفعة والظاهر ان مرادهم  
 منفعة المصنع لا كل منفعة فان المنافع ما هو باقي وهو الحال وجلس اللسان والطعام  
**قال** وان نقصت كصحية فوجب الارش لوجود اصل المنفعة من المصنع وحفظ  
 الطعام وورد الريق ولا اثر لضعفها لضعف البطش والثاني يجب الحكومة كما في اليد المشلا  
 ونعيب بالاصح الصواب انه لا يظهر فان المسألة ذات قولين شهيرين الاول قال  
 الامام ومحمد اذا غلب على الظن سقوط الاسنان فان غلب على الظن ثبوتها كمال ارشها قطعي  
 واذا اختلفت السن واخترت بجناية وجبت الحكومة وحكومة الاخضر اقل من الاسوداد

قاله

الحكومة

وحكومة الاخضر اقل من الاخضر **قال** ولو قلع سن من صبي لم تعد تنخر  
 فلم يعد وبان فساد المنيث وجب الارش هذا بيان للقيد الرابع فاذا قلع سن صبي لم تنخر  
 فقد سبق في الجنايات انه لا يستوفي في الحال قصاص ولا دية لان الغالب عوده كما في  
 كالشعر خلق لكن تنظر عودها فان عادت فلا قصاص ولا دية وتجب الحكومة ان  
 بقي شين وان مضت المدلة لم يتوقع فيها عود كما لم تعد وفقد المنيث استوفى القصاص او  
 الدية اقامة لحدوده الله تعالى وقوله لم تنخر هو مشاهة تحتية مضمومة فمر مثله  
 ساكنة ثم غين معجمة مفتوحة معناه لم يسقط اسنانه التي هي روضه **قال**  
 والظاهر انه ان مات قبل البيان فلا شين لان اصل براءة الذمة والظاهر انه لو عاش لحاد  
 والثاني يجب الارش لان الجناية قد تحققت والاصل عدم العود والخلاف وجهان وقيل  
 فلو كان فكأن ينبغي ان يعرب بالاصح عكس لتي قبلها وظاهر قوله لم يجب شين في الارش  
 والحكومة وليس كذلك بل الخلاف في الارش وحده واذا قلنا لا يجب وجبت الحكومة كما جزم  
 به في الشرح والروضة ونص عليه في الامر وحكي في المطلب وجهان الحكومة لا يجب فاصح  
 ثلاثة اوجه **قال** وانه لو قلع سن متغور فعادت لا يسقط الارش لان  
 العود نعمة جديدة كالموضحة اذا التحت والثاني لا يسقط لانه العايد قائم مقام الاول  
 وكانه لم يفت **قال** ولو قلعت الاسنان فيجسأ به فوجب في كل سن خمس من  
 الابل الحديث المتقدم وهي غالب القطع اسنان وثلاثون منها اربع ثنايا وهي التي يجب  
 مقدم الفم ثنتان من اعلا وثنتان من اسفل وثلثان من اعلا واسفل يقال لها الرباعيات  
 بفتح الراء وكفيف اليان اربع ضوا حكة ثم اربعة انياب واربعة نواجذ بالذال  
 المعجمة واثنا عشر مرسا ويقال لها الطواحي كذا قاله الشنكان ثانيا لصاحب الجهد  
 وهو يقتضي ان الواجد في اسنانه اضر اس وليس كذلك بل هي اخرها وهي من جملة المضراس  
**قال** الجوهرية وسمى الناجز ضربا للحكم اي العقل لانه ثبت بعد البلوغ وكما لا العقل  
 واما الحديث انه صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه فالمراد الضوا حكة وهي الاسنان  
 لان ضحكه صلى الله عليه وسلم كان تبسا فاذا قلع عدد اسنانه وجب ما يقتضيه  
 الحساب ما لم يجاوز عشرين فان جاوز عشرين فقولنا اصحها انه يجب لكل واحد خمس  
 حتى اذا كانت اثنى عشر وثلاثين وجب فيها ماية وستون من الابل وعن ابي حفصين  
 البوكيلي وغيره القطع هذا وروى عن عمر انه كان يقول في الضرس تعيران ونصف  
 وفي السن خمسة فلما وقعت اضراس معاوية قال انا اعلم بالاضراس من عمر فجلدها سوا  
 وانما قال ذلك لانه بان له حين فقد لا منفعتها **قال** وفي قول لا يزيد  
 عيادة ان اتخذ جان وجناية كما اذا سقطت شيئا فسقطت او زال الجميع لضر



به أو نحوها لأن الأسنان جئش متعدي فاشتبهت الأصابع ونحوها وسائر الأعضاء  
فأما إذا تعدد الجاني كما إذا قلع واحد عشرين سنا وقلع آخر ما بقي فعلى كل واحد  
أرش ما فعله ولو اتخذ الجاني وتعددت الجناية نظرا أن كل واحد ما كان قلع سنا  
ونزكه حتى شقي شق قلع آخر وهكذا إلى استيفاء الأسنان فعليه أرش كامل لكل سن  
وان لم يخلل إلا ما فعله فعلى القولين وقتل متعدي قطعاً وإذا زادت الأسنان على  
السنين وثلاثين فهل يجب لكل سن جنس ولا يجب في الزايد على ذلك إلى الحكومة كما لا يمنع  
الزايدة فيه في الشرح والروضة وجهان من غير ترجيح وضح في الجواهر الأولى  
**فإن** الأولى في الجواهر ثانياً لا بنسبة بان من لاجية له والكوتبة لا  
تكل أسنانه العدة المتقدمة الثانية عبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس الأمير  
مات بأسنانه التي ولده ولم يتغير وكانت قطعة واحدة من الأعلى وقطعة من الأسفل  
وعاش نحو من ثمانين سنة روي عن أبيه حديث أكرموا الشهود قال في الممران وليس هو  
محنة ولعل الحفاظ إنما سكتوا عنه مداراة للدولة فإذا جنى على مثل عبد الصمد هل  
يجب على الجاني دية كاملة الأسنان وهي مائة وستون نعيراً أو مائة وخمسون حملاً  
على الناقص أو لا تراد فيه دية على القول الآخر كان منفعتها واحدة وقد أزيلت  
فيه نظراً والأقرب الأخير **فإن** وكل في نصف دية لما فيها من كل المنفعة  
والجمال والحيات بفتح اللام العظماء الذين نبتت عليها الأسنان السعيلي  
وملقاها الذوق وعليها نبت اللحية وأخرها من أعلا عادي الأذنين واستندخل  
المقوى الجاب الدية فيها لأنه لم يرد به خبر والقياس لا يقتضيه لأنها من العظام  
الداخلية فثبتت الترقة والصلع وعظم الساق والساعد والفتحة والادية  
في شيء من ذلك وصورة مسألة الحجاب ألا يكون عليها أسنان كالطفل ومن سقطت  
أسنانه بهر وخون **فإن** ولا تدخل أرش الأسنان في دية الجبين في  
الحجج يعني إذا كان على الجبين أسنان كما هو الغالب فإن أرشها لا تدخل في دية  
الجبين لأن كل واحد منها مستقل وله بدل مفرد فلا يدخل أحدها في الآخر والمبلغ  
إذا كانت الأسنان ستين عشر على الغالب مائة وثلاثون من الأبل والثاني أنه لا  
يجب الدية الجبين ويدخل فيها أرش الأسنان ابتداءً للاقل الأكثر كما تدخله  
حكومة الكف في دية الأصابع والفرق على الأصح أن اسم اليد يصدق على الكف  
والأصابع بخلاف الجبين فإن خلعهما سكا ما يدون أسنان وأما الأسنان العليا  
فمنها عظم الرأس فلو قطع معها شيئاً من العظم فعليه الحكومة مع الأرش  
**فإن** وفي كل نصف دية أن قطع من الكف بالنص والجماع ففي كتاب عمرو بن

وعين لا طلاق الخبر وقال من المنذر مع أهله العلم على أن في الذكر الدية وعن ه  
قناده أنه قال في ذكر الذي لا ياتي الذئب ثلاث ما في ذكر الذي ياتي ذئب عند  
الجمهور كذكر الخيل وقال مالك والثوري واحد وأصحاب الرأي فيه حكومة وقال  
قنادة واسحق فيه ثلاث الدية وفي قطع الذكر المثل حكومة ولو ضرب ذكر أو شغل فعليه  
كال الدية ولو قطع معه شيئاً من العانة وجبت الحكومة أيضاً والذكر كرجعه  
مذاكر على غير قياس كأنهم فرقوا بين الذكر الذي هو الخيل وبين العنق في الجميع **فإن**  
وحشقة كذكر يجب فيها وجهها الدية لأن ما عداها من الذكر تابع لها كالكف مع  
الأصابع بل هي أعظم منافعة إذ يتعلق بها المباشرة وأحكام الوطء ورعي تغييرها  
**فإن** وبعضها بقسطه منها لأن الدية بكل يقطعها ففقط على بعضها  
**فإن** وقيل من كل الذكر لأنه أصل المقصود بكال الدية قال المصنف والسدي  
هذا إذا لم يخلل مجرى البول فإن اخلل فأكثر من قسط الدية وحكومة فساد المجري  
**فإن** وكذا حكم بعض ما روي وحله يجب القسط من الدية موزعة على المارن  
وصد أو الحمله وحدها على الصحيح **فإن** وفي الألتين الدية لما فيها من الجمال  
والمنفعة في الركب والقعود وسوا في ذلك الرجل والمرأة فجب فيها إذا أسوعا  
القصاص خلا للزني وبعض أصحابنا **فإن** وكذا أشرفها لما فيها من الجمال  
والمنفعة وبها يقع الألت إذا بالجماع وهما اللحم المحيط بالزرج أحاطة الشفتين بالغم  
ولا فرق بين السمينه والمزيلة والبكر والشيخ والرتقا والقرن فان نقصان الخلل  
في غيرها وسوا الختونة وغيرها ولو ضرب شفرها فقتل وجب كال دية ولو قطع مع  
الشفرين الركب بفتح الراو الكاف وهو عانة المرأة وجبت حكومة مع الدية ولو قطع  
شفرها بغير زوال بالجناية بكارها وجب مع دية الشفرين أرش البكر ولو قطع  
شفرها بغير موضع آخر يقطع لحم أو غيره لزم للثاني حكومة **فإن** وكذا  
سلخ جلد أن بقي حياً مستقر وحز غير السالخ وقبته لأن سلخ الجلد كالحسن الواحد  
من الأعضاء من حيث أنه معد لعض واحد يجب في سلخه الدية قال الحمة وسلخه  
جميعه قاتل لكن قد تفرض حياة مستقرة بعده فيظهر فأبدى الجاب الدية  
فيه فيا لو حرق غير قبته وتقل لرافعي عن الشيخ أبي علي أنه لو قطعت يده بعد سلخ  
الجلد فوزع مساحة الجلد على جميع البدن فما يخص البدن عطا منها من دية  
وحب الباقى وقد تقدم في دية اليد من الأسنان إلى بقية على قياسه لو سلخ جلد  
مقطوع اليد لزمه دية الأقط اليد من الجلد وقال في الحاوي في سلخ الجلد حكومة  
لا تبلغ دية نفس والمذهب الأول وهذا المسألة ليست في التنبيه لكن ذكر بدله



العلم الثاني على الظاهر من جاني السلسلة وقال ان فيه الدية ولا يعرف لغيبه وذكرها  
 الجرجاني في الثاني والتحرير تبعه له وقوله وحز غير السالحي رقبته تابع فيه الراجحي  
 يعني انه لا يتصور الا في ذلك وهو ممنوع فقد يتصور في السالحي ايضا بان يكون له  
 احدي الجانبين عدوا والاخري خطا وقلنا بالاصح انها لا يتبدل اخلان  
 نص في الام على ان في كسر الترفق حكومة ونص في اختلاف الحديث على ان فيها جلا فليل  
 قولن القديم حمل لما روي مالك والشافعي باسناد صحيح انه عمر قضي به ذلك وبه قال احمد  
 والجدي حكومة وقطع المتولي وغيره بالحكومة كسائر العظام وحملوا قضاء عمر على ان  
 الحكومة كانت في الواقعة قد رجم والشافعي يفتح التنا العظم المتصل بين النصف  
 المنكب وتغرة الخرد قال الجوزي لا يفتل ترقوم بالضم ولكل احد ترقوتان والجمع  
 تراقي قال تعالى كلا اذا بلغت التراقي ذكرهم موطن من موطن الهول وامر من امر  
 الذي لا يحيد لبشر عنه وهي حالة الموت والمنارحة التي كتبها الله تعالى على كل حيوان  
 والصمير في بؤس النفس وان لم يجر لها ذكر لان الكلام يدل عليها كما قال **حاضر**  
**لعمرك ما يغفل لراعي الغنى اذا خرجت يوما وضاق بها الصدر**

روي ان ابا بكر الصديق لما احتضر جلست اليه عائشة سلت عن راسه تنكب  
 وتكره هذا البيت ففتح عينيها وقال لا تقول هكذا وقولي وجات سكرة الموت بالحق  
 ذلك ما كنت منه تحيد وكذلك كان يقرأ الآية وهي كذلك في مصحف من مسعود بن صافة  
 السكرة الى الحق لان الموت بعقبها فكانت جات به وبحوز ان تكون سكرة الحق سكرة  
 الله اضيفت اليه تعظيما لشأنه وتحويلا **والفرع** ضمنه حكم ازالة  
 المناقع وذكر في الفصل الذي قبله الجروح والاعضاء ذكر فيه ستة عشر عضوا وفي  
 هذا اثني عشر شيئا ويجوز ان يجمع في شخص ديات كثير بان تزال منه اعضاء  
 وشافع ولا تسري الى النفس بل يند مال **والفرع** في العقل دية قال  
 بن المنذر اجمع كل من حفظ عنه العلم على ذلك وفي كتاب عمر بن حنبل وفي العقل  
 مائة من الابل ولا نه اشرف الحواس وكان احق بكال الدية ولذلك قدمه المصنف  
 ولان به يتميز الانسان عن البهيمة ولا يتدفع لشيء استغاده به ولا يجب في اذها به  
 قصاص على المذهب لاختلاف الناس في محله فليل القلب وهو العجم عند اصحابنا  
 واكثر المتكلمين وقيل الدماغ واليه ذهب ابو حنيفة وجماعة من الالماء وقيل  
 مشترك بينهما وهو ضد الحق لانه صفة مميزة بين الحسن والقيح يسمى عقلا  
 لانه يحقل صاحبه عن التورط في المالك وجمعه عقول والمراد به هاهنا  
 القرنة الذي يترتب عليه التكليف واما العقل المكتسب الذي به حسن التصرف

في روي ان ابا بكر الصديق لما احتضر جلست اليه عائشة سلت عن راسه تنكب وتكره هذا البيت ففتح عينيها وقال لا تقول هكذا وقولي وجات سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد وكذلك كان يقرأ الآية وهي كذلك في مصحف من مسعود بن صافة السكرة الى الحق لان الموت بعقبها فكانت جات به وبحوز ان تكون سكرة الحق سكرة الله اضيفت اليه تعظيما لشأنه وتحويلا

ففيه حكومة فقط وظاهر كلام الشافعي والاصحاب انه يتبعون وقال الماوردي لا  
 يتبعون في دية فلا يصح ان يذهب بعضه ويبقى بعضه ولكن قد يتبع بعض زمانه فيعقل  
 يوما ويحس يوما فان كان كذلك وجبت الدية بحسب مجزئ الزمان قال الراجحي وقد يتبدل  
 معرفة التفاوت بغير الزمان بان تقابل صواب قوله ومشظوم فعله بالخط منها وجب  
 قسط ما بينهما وهو الذي ذكر في التمهيد وذكر المتولي انه الدية انما يجب عند تحقق  
 الروال بقوله اهل الخبر فان توقفتوا في زواله توقفتا في الدية فان مات قبل الاستقامة  
 ففي الدية وجها كما لو قلع سن مثغور فمات قبل عودها **قال** فان زال  
 بجرح له ارش او حكومة وجبا اية وجب الارش المقدر او الحكومة مع دية العقل ولا  
 يدرج الارش في دية العقل كما لو اوضحه فذهب سمعه او بصره لقوله صلى الله عليه  
 وسلم في الموضحة حسن من الابل وفي العقل الدية وفي اليد حسن من الابل فتص على ذلك  
 فلم يجز اسقاطه ولان العقل عرض مختص بمحل مخصوص فلم يدخل فيه ارش الجناية كما لم يسمع  
 وهذا هو اجماعهم واليه ذهب مالك واحمد وعلى هذا الوقطع يديه ورجليه فزال عقله له  
 لزمه ثلاث ديات واحترز مالدارش مقدر او حكومة عما اذا زال البلية فان ارش  
 الجناية يدخل في دية العقل **قال** وفي قوله يدخل في الاكثر هذا القول  
 قد يميم واليه ذهب ابو حنيفة ووجه بان العقل يشبه الروح من حيث ان زواله كزوال  
 الروح من سقوط التكليف عند زوال الجناية في دية اذا كان الارش اقل فان  
 كانت دية العقل لشركا لو اوضح راسه فزال عقله دخل فيها ارش الموضحة وان كان ارش  
 الجناية اكثر كما اذا قطع يديه مع بعض اذراع او يديه ورجليه فزال عقله يدخل  
 فيه دية العقل وضعف هذا القول بان مقتضاه دخول الاروش فيه وان كثر وان لا  
 يجب يقطع يدين شركائيت **قال** ولو ادعى زواله فان لم ينظم قوله وقوله  
 في خلواته فله دية بلامين لان يمينه في سب جنونه والمجنون لا يحلف كالصبي اذا ادعى  
 البلوغ كذا اطلقه الشيخان وهو في مطلق الجنون ظاهرا فاذا كان الاختلاف مع تقطع  
 الجنون فانه حلف زمن افاقته كما صرح به ابن الرفعة وقوله ادعى زواله فيه نظم  
 لان المجنون لا تقع دعواه وعبارة الشرح والروضة انكر الجاني زوال العقل ونسبه  
 الى الثامن فيجمل ما في الكتاب على دعوي وليه او منصوب الحاكم وعلى هذا بقا فقط  
 المصنف يضم الال ولم يذكر المرافقة حلا وغاية والظاهر ان غايته ان يتكرر  
 بحيث يغلب على الظن صدقه او كذبه من غير ضبط بل قد **قال**  
 وفي السمع دية كدراواه البيهقي عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن اسناده غير قوي  
 وهو من اشرف الحواس فاشبه البصر هو اشرف منه عند اكثر الفقهاء كانه يدرك به



من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من  
صبا ارشاع وقال الثعالبي بنفصيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات  
والبصر تدرك به الاجسام والاكوان والهيئات فلما كانت تحلقاته اكثر كان افضل وفي سنن  
السهق ان رجلا من رجلان رجل فذهب سمعه ولسانه وعقله وذكت فلم يعرف الناس  
فقتل منه عمر بربع ديات وهو حي ولا مخالف له وانما الجدية في السمع اذا زال بالكليته  
فان لم يزل ولكن ارسق داخل الاذن بالجناية ارتقا فلا وصول الى زواله فالحكم وجوب  
حكومة وقيل بديلة **والله** ومن اذن نصف كانه من المثاني فكان كذاب  
الصوم من احدي العينين لان لكل اذن صوتا يجري فيه الصوت الى مشتماه **الفصل**  
وكيف تركي لملي يعين تركي **سواها** وما طهرتها بالمدايع  
وتلقت منها بالحديث وقدر حركي **حديث** سواها في خروت المسامع  
**والله** وقيل قسط النقص اي من الدية وهذا قياس قولنا ان السمع ليس من المثاني  
ولكن اعتبار النظر الى الاذن اقرب قال الراعي وقد يقال بحكومة لان السمع  
واحد وانما التعدد في النقص خلاف ضو البصر فان لطيفته متعده ومحلها الحدفة  
**والله** ولو زال اذنيه وسمعه فديتان **لقتلعه** عضوا واذا لاه منه فنة  
حالة في غيره فلم يدخل ارش المنفعة في دية العضو كما لو اوشح نجي **والله** ولو ادى زواله  
وانزعج بصلح في نوم وعقله فكاذب **لظهور** ما يدرك عليه ومقتضى تعبيره بكاذب  
ان الجاني لا يخلف وليس كذلك فقد صرح الماوردي بانه يجب تخليف الجاني ان سمعه باق  
لجواز ان يكون انزعاجه اتفاقا ولا يكفيه ان يخلف ان سمعه لم يذهب بجنايته وخص  
المصنف الانزعاج بالصباح وهو لا يخص به بل ادرع وطرح شي له صوت من علو كذا  
وقد الماوردي الصباح بصوت مزعجه مهول يتضمن انذارا وتحذيرا قال ولا بد من تكرار  
ذلك من جهات وفي اوقات الخوات حتى تحقق زوال السمع **والله** والا  
يخلف ويأخذ دية لان الظاهر صدقه والتخليف لاحتمال التجلد ثم اذا ثبت زوال سمعه  
اما باقرار الجاني او بالطريق المذكور قال الماوردي يراجع عدول الاطباء فان نفوا عوده  
وجبت الدية في الحال وان حوزوا عوده الى مدة معينة انتظرت فان عاد فيها سقطت  
والا ثبتت **والله** وان نقص قسطه ان عرف بان كان يسمع من موضع فصار  
يسمع من دونه ويؤخذ ذلك من الدية كقطا بصر وطريق معرفته ان يحدثه شخص  
وتباعد الى ان يقول لا اسمع فيعلو الصوت قليلا فان قال اسمع عرف صدقه ثم نزل  
كذلك من جهة اخرى فاذا انقضت المسافتان عرف صدقه ثم يثبت ذلك من مسافة  
سماعه قبل الجناية ان عرفت وبحب بقدر من الدية **والله** والا فحكومة

باجتهاد قاض اي وان لم يعرف ولكن ساسمعه وعلت اذنه فالذي اوردته الاكثرون  
وعليه جري صاحب التمهيد وغيره انه لا سبيل الى تقديره وبحب حكومة بقدرها الحاكم  
باجتهاده **والله** وقد يعتبر سماع قرنه هذا رايا الامام وطايفه وهو ان يعتبر  
السمع قرنه وهو الماثل له في السن والصحة وهو يتبع القاف كما ضبطه المصنف خطه  
والجمع اقران وكيفية ذلك ان يجلس الى جنبه ويضبط نهاية سبع السليم ونهاية  
سمع المجني عليه وبحب نسبة ما بينهما من التفاوت من الدية فلو قال انا اعلم قدر ما  
ذهب من سمعي قال الماوردي صدق ميمينه لانه لا يعرف الا من جهة كما تصدق المرأة  
في جيبها **والله** وان نقص من اذن سدن وضبط منهن سماع الاخرى ثم عكس  
ووجد قسط التفاوت طبيا للعد فان لم يضبط فالحكومة **والله** وفي  
صو كل عين نصف دية لان منفعتها النظر فذهابها كالتلف وفي كتب الفقه عن معاذ  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال وفي البصر الدية وليس معروف في كتب الحديث وسوا  
الصغير والكبير وعن الطفل والشح والشاب والحادة والكليته والعجيبة والعليلة  
والعشيرة والعشاة والحوا اذا كان النظر سليما فان اخذت البصر ثم عاد استردت قطعا  
كما تقدم **والله** فلو فقها لم تزد كما لو قطع يديه بخلاف ما لو قطع اذنيه  
فقطل سمعه لان السمع ليس في جرم الاذن ولو زال الضو ثم فقها وجب مع الدية  
حكومة **والله** وان ادعى زواله سبيل اهل الجنة فانهم اذا اوقفوا الشخص في  
مقابلة الشمس ونظروا في عينيه عرفوا ان له لاصو ذاهب او موجود بخلاف السمع فانهم  
لا يراجعون فيه اذ لا طريق لهم الى معرفته فلو كانت الجناية عند الشريط رجلا من اهل الجنة  
والا كفى رجل وامرأتان ثم اذا رجع اهل الجنة فشهدوا بانه كاذب البصر لم يخلف ويؤخذ  
الدية بخلاف الامتحان فانه لا بد من تخليفه **والله** او تمنح تقرب عقر  
او حديفة من عينيه بعنة ونظر هل يزوج فان انزعج فالقول قول الجاني يمينه وان لم  
يترجع فالقول قول المجني عليه يمينه والاول هو المنقول عن الامر الثاني وهو الامتحان بما  
يقرب قاله اخرون وعليه جري الغوالي وقال المتوالي انه مراي جنة الحاكم وهو الذي في الكتاب  
تبع المحرر وجعل في الروضة ذلك خلافا لم يصح منه شيئا **والله** وان نقص  
فكالسمع **فجب** من الدية قسط الذاهب ان عرفت نسبته وان لم يعرف مدى بصره  
قبل الجناية وجب حكومة لتعدد الجاب قسط من الارش المقدر ولا يعتبر بغيره لا خلاف  
الما في البصر فحق الما سرحس انه قال راي صايد يري الصيدين من فرحين وقيل يعتبر  
مثله في السن والصحة كما سبق في السمع وان نقص ضو احدي العينين عصبت العليلة  
وضبط قد رما بصورا صحيحة فان اخلف كلامه على الاقل ثم يعصب العجيبة ويضبط



قد وما بصيرا بالعليلة وحسب قسط النافذ بالمساحة **حادي** سبل من الصلاح  
عن رجل ارمد ابني امرأة بالبادية يمد على الطب لتداوي عينه فكحلته فتلقت عينه  
هل يلزمه ضمانها فاجاب **قال** ان ثبت ان ذهاب عينه بدواها فعلى عاقلها  
ضمانها وان لم يكن فعلى بيت المال وان تعد رفقها في مالها الا ان يكون الارمد اذن  
لها في المداواة بهذا الدوا المعين فلا يضمن **قال** ونظيره ما اذا اذن البالغ العاقل  
في قطع سلعته او قصده فان لا يضمن اما اذا لم يضمن عليه فلا تناول اذنه ما يكونه  
سبب في اتلافه **قال** وفي الشتم دية على الصحيح بالقياس على البصر استدل به  
الرافعي وابن الدفوع بان ذلك ورد في كتاب عمر بن حنظلة ولا يعرف ذلك فيه والثاني ليس  
فيه الحكمة لانه ضعيف النفع فان منعه ادراك الروح وما يتبادر برأيه التزمها  
بنكته ذبه ولو اذهب شتم احد المتخزين وجب نصف الدية **قال** الرافعي ويشبهه ان يحيى فيه  
الوجه المذكور في ابطال السمع الاذنين وان اتقص الشتم نظرا ان علم قدر الذاهب وجب  
القسط والا فالحكومة ومحقن المجني عليه اذا ادعى زوال الشتم وانكر الجاني تنقرب ماله  
راحة طيبة وخبيثته فان هتفت للطيبه وعبس للخبثه صدق الجاني بيمينه والاصدق المجني  
عليه بيمينه بعد ان يكرر ذلك عليه وقيل يشتم الحردل المرفوق فان دمعت عيناه  
فكاذب والا فلا قال بعض من الوليد لشعبه وهو من شيوخهم ما تقول في رجل ضرب  
فادعي زوال شتمه فقال سمعت المشيخة يقولون شتم الحردل فان دمعت عيناه فهو  
كاذب وان لم تدمع اعطى الدية وان اختلفا في نفس النقصان صدق المجني عليه اذ لا يعرف  
الا من جهته ولو اخذ المجني عليه الدية ثم عاد الشتم وجب ردها **قال**  
وفي الكلام دية قال الشافعي لا احفظ عن احد لقينته من اهل العلم فيه خلافا ونقله من  
المتأخرين عن اكثر اهل العلم ومنهم الامعة السلافة ولم ثبت فيه سنة وقول الرافعي  
وعنه عن زيد بن اسلم مصنف السنة بالدية فيه عرب اما رواه البيهقي عنه في الصوت  
ثم انما تجب الدية اذا حكم اهل الخبرة بان نطقه لا يعود فان عاد استردت ولو اذاعه امتنع  
في الخلق بما يفرغ فان لم يظهر شتم حلف **قال** وفي بعض الحروف قسطه  
فلكل حرف ربع سبع الدية فان التكرار تركب منها وسوا ما خف منها على اللسان وما نقل  
**قال** والموزع عليها ثمانية وعشرون في لغة العرب لان اللسان يعبر  
عن جميعها ولهذا لا ينطق الاخرين شيئا وعبرها الحروف كاعدها المصنف واسقطوا  
لانها لا تروى الف وهما معدودان والماوردي والاصطخري وجهان في النسخة عندهما  
وعشرين واسقط المبرد الهمزة فجعلها ثمانية وعشرين ولا شك ان حروف اللغات تختلف  
فبعضها احد وعشرون وبعضها ستة وعشرون وبعضها احد وثلاثون وكل من تكلم

بلغت فمطل كلامه ورغت دية على حروف تلك اللغة وقد انفردت لغة العرب  
بحرف الضاد فلا يوجد في غيرها كما تقدم في صفة الصلاة وفي بعض اللغات حروف  
ليست في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والشين فلو كان اعجمي اللسان اعتبر عدد  
حروف لغته **قال** وقيل لا توزع على الشفهية والحلقية هذا رأي الاصطخري وابن  
ابي هريرة فانها حضا توزع بحروف اللسان وهي ثمانية عشر لاها متعلقة به دون  
الشفهية وهي اربعة الباء والفاء والميم والواو ودون الحلقية وهي ستة المصن والهاء  
والخا والحا والعين والغين وهذا قال مالك واستدل بالاول بان الحروف وان كانت  
مختلفة الخارج الا ان الاعتماد في جميعها على اللسان اذ لا يستقيم النطق الا به وهذا اذا  
ذهب بعض الحروف وبقي كلام مفهوم فاذا لم يبق كلام مفهوم فوجها ان احد ما يجب  
كمال الدية وجه جزم البيهقي وقال الرويان انه المذهب والثاني لا يلزمه الا قسط المرو  
الفايته قال المتولي وهو المشهور المنصوص ولو ضرب شفته فاذهب الحروف الشفهية  
او رقيته فاذهب الحروف الحلقية قال المتولي ان قلنا بقوله الاصطخري وجهت الحكومة  
فقط وان قلنا بقوله اكثر من وجب قسط الدية من جميع الحروف ولو جنى على لسانه نهار  
يبدل حرفا حرف وجب قسط الحرف الذي ابطله ولو نقل لسانه بالجناية او حرق في كلامه  
عجلة او تمته او فاقاة او كانه النع فراقت لنتغته فالواجب الحكومة لبقا المنفعة  
وتعبيه بالشفهية هو الصواب لانها منسوبة الى الشفه واصلا شفهية واما تعبير المحرر  
بالشفوية فلا وجه له الا على قول ضعيف ان المحذوف منها الواو **قال** ولو  
عجز عن بعضها خلقه او باقة ساوية فدية لان ضعف منفعة العضو لا يخل كالدية  
لضعف البطش فاذا اذهب بعض الحروف وزعت على ما حسبه لا على الجميع **قال** وقيل  
قسط اي من جميع الحروف لان النطق مفقود بالحروف بخلاف البطش فعلى هذا لو كانا يقدرون  
على التعبير عن جميع مقاصد ما حسبه بده كان لم يكل الدية على الاصح **قال** او  
كانة اي عجز عن بعضها بجناية والمذهب لا يكل دية ليلان تضعف الغرم في القدر الذي  
ابطله الجاني الاول والخلاف في هذه مرتب على الخلاف في التي قبلها **قال** ولو قطع  
نصف لسانه فذهب ربع كلامه او عكس فذهب دية لان منفعة العضو اذا ضمنت  
بدنه اعتبر فيه الاكثر من العضو والمنفعة كالوقوف الخصر فشلت اليد وجب دية  
يد وان لم تثل وجب عشرين الا بال وهو خمس دية وان كان الذاهب دون خمس المنفعة  
**قال** وفي الصوت دية لما تقدم من رواية البيهقي له عن زيد بن اسلم  
من قوله مصنف السنة ان في الصوت الدية وقول الصامي من السنة كذا في حكمها حكم  
المرفوع ولانه من المنافع المقصودة قال في المطلب وصورة المسألة ان يزول الصوت



و يبقى اللسان على اعتداله ويمكنه من القطيع والترديد **قال** فان ابطال منه  
حركه اللسان فحجز عن القطيع والترديد فديتان لانها منفعتان مختلفتان في كل واحد  
منهما اذا انفردت الدية فاذا اقتضت وجب ديتان **قال** وقيل دية لان  
المقصود الكلام لكنه يفوت تارة بطلان الصوت واخرى بحجز اللسان عن الحركة  
**قال** وفي الذوق الدية كما في الحواس هي النفع من الشم وقد بطل الذوق جناية  
على اللسان او الرقبة او غيرها وصورة الجمهور ان يحث عليه فيفقده لذو الطعام  
والتميز بين الطعوم الحسية الاية واستشككه بن الصباغ فان المضغ في لسان الاخرى الحكومة  
مع ان الذوق يذهب بقطعه فدل على ان في الذوق الحكومة وهو متوجه فاذا ادعي ذلابة  
جرب بالاشياء المرحة او الحامضة او الحادة فان ظهر منه تعديس وكراهة صدقنا الجاني سمينه  
والا فالجني عليه ولو ضرب ضربة زاله ذوقه ونطقه وجبت ديتان لان محلها مختلف  
والنفع بهما قد اختلف فليست ديتان تلف **قال** ويورك به خلاوة جمرة  
ومراة ومالوحة وعدوبة وبوزع عليهن فاذا ابطال اذراك واحد وجب خصال الدية  
**قال** الماوردى وربما اوصى الاطباء الطعوم الي ثمانية وذلك لما يعتد به في الاحكام  
لدخول بعضها في بعض **قال** فان نقصت الحكومة اي فان نقصت احساس فلم يورك  
الطعوم على كمالها فالواجب الحكومة **قال** وتجب الدية في المضغ لانه  
المنفعة القطعية للسان والاسنان مفهومة بالدية فكذلك انما نفعها كما يصير العين  
والبطش مع اليد في كمال الدية في ابطاله وابطاله طريقان احدهما ان يحث على الحسن  
فيبيس حتى لم يفتح ولم ينطق فلا يضمن دية الاسنان جنيته وان ذهبت مثاقيرها  
لانه لم يحث عليها والاني ان يحث على الاسنان فيصيبها حذر فيتعطل صلاحيتها للمضغ  
وهذا الحكم لم يرد فيه خبر ولا اثر ولم يتعرض له الشافعي والجمهور وانما قاله القوراني  
والامام فنبهنا الناس **قال** وقوة امنا بكسر صلب لان فيه منفعة النسل  
فيحل فيه الدية بخلاف انقطاع اللبن بالجناية على الثدي فان فيه حكومة فقط لانه  
الرضاع بطرا ويزول واستعداد الطبيعة للامنا صفة لازمة للفقول واذا قطع  
انثيين فذهب ماؤه لزمه مع دية الانثيين دية اخرى لذهاب الماء والصلب  
العظم المتصل من بين الكتفين الى عجم الذنب وفيه خمس لغات صلب وصلب وصلب  
وصلب وصلب وهذه قليلة الاستعمال لم تسمع الا في قول العباس رضي الله عنه ينقل  
من صلب الى رحم **قال** وقوة جل نكحل فيه الدية اذا ابطله من المرأة  
لانقطاع النسل **قال** وذهب جماعة فاذا جني على صلبه فذهب جماعه  
لزمه دية لان ذلك من المنافع المقصودة وقد ورد به الاثر عن ابي بكر وعمر رضي الله

عنهم

عنهم ولا يخالف لهم ولو ادعي زواله فانكر الجاني صدق الجاني عليه لانه لا يعرف الا من  
جهته وصوره ما اذا لم ينقطع ماؤه ونقي ذكره سليما فكانهم ارادوا بذهابه بطلان  
الانثاد والرغبة فيه وكذلك صورته الامام والغزالي با بطل الشهوة واستبعاد الامام  
ابطالها مع بقا المني **قال** وفي افضائها من الزوج وغيره دية لفوات  
منفعة الاستمتاع او اختلاله سواء استمسك مع ذلك بولها ام لا وسواء افضاها بذكر  
ام بغيره وان كانت زانية وفي كلام بعضهم ما يفهم الا هدار فيها وفيه نظرا لان  
تكون عالمة بانه يفضيها فيكون اذنها في ذلك كالا هدار وقد روي عن زيد بن ثابت  
وعمر بن عبد العزيز في افضاء الدية وعدله الماوردى بانه يقطع التماسك لان النطفة  
لا تستقر في محل العلق لا فتراجها بالبول فاشبهه قطع الذكر واصل الافضاء من الفضا  
وهي البرية الواسعة وتستقر المهر على الزوج بالوط **قال** وهو رفع ما بين  
مدخل ذكر ودير اذ به نفوت المنفعة بالكلية بصيرورة سبيل الجماع والتعايط واحدا  
**قال** ذكر وبول وهذا عليه الاكثر لان ما بين القبل والدرعظم لا  
ينافي كسر الاحد يد او يخرجه ولذلك لم يفع الرافعي فيه بترجيم بل نفل كلا عن طائفة  
الا انه رجع الاول في المحرر والشرح الصغير تبايعه المصنف عليه هنا وفي الروضة  
ثم خالف ذلك فجزم بالثاني في باب الخيار في النكاح وفي وجه ثالث صححه المتول ان كلا  
منهما افضا موجب للدية لان الاستمتاع مختلف بكل منهما فعلى هذا الوازن الحاخزين لزمه  
ديتان ومجمل اجاب الدية اذ لم يلتمح فان التيم وعاد الحاخزين ما كان لمرجى الحكومة  
كالوعاد ضوء البصر وفي وجه ان الدية تستقر كما لو التحمت الجايعة والفرق على الصحيح  
ان هناك يلزم الارش بالاسم وهنا نفوت العضو وهو الحاخزين فاذا عاد فلا معنى للدية  
ثم ان الدية الواجبة بالافضا تختلف فقد يكون عمدا مضطرا بان كانت خيفة والوط  
يفضيها عمدا وقد يكون شبه عمدا بان ختم الافضا وعدمه وقد يكون خطأ بان يحدها  
في فراشه فيظنها زوجته فيفضيها وخرج بقول المصنف افضاها الخنثى المشكل فلا دية  
في افضائه على التفسير الثاني وان قلنا بالتفسير الاول فوجها ولوازلت البكر  
من فرجه وجبت حكومة جراحة ولا تعتبر البكر لانا لا نحقق لونه فرجا كذا نقله الشيخ  
عن المتولي وناقشها في المهمات **قال** فان لم يكن وط الا بافضا فليس للزوج  
افضا به الى الافضا المحرم وليس لها مكينة في هذه الحالة وقال القزالي ان كان سبيبه  
صبيق المنفذ بحيث خالف العادة فللزوج خيار الفسخ كالزنى وان كان سبيبه كبر  
الته بحيث خالف العادة فلها خيار الفسخ كما في الجب وقد تقدم في النكاح انه لا خيار  
بذلك على المذهب قال الرافعي وشبهه ان يفضل فان كانت الزوجة ختم وط بحيث



مثلها فلا تنسخ وان كان صبيح المنفذ بحيث يفضي مثلها من اي شخص فرض فهو كالرقيق  
ومثل ما قاله الاصحاب في الاول وما قاله الغزالي في الثاني **والصحيح** ومن لا  
يستحق اقتضاها فزال البكارة بغيره كرفارث **والمراد** الحكومة الماخوذة من تقدير  
الرق كاسباني في بيان الحكومة ان شاء الله ويكون الواجب من جسد الابل على الاصح وقبل من نقد  
البلد **والصحيح** او مكره لشبهه او مكره فمهر مثل ما وارث البكارة ولا يندرج  
ارثها في المهر لان المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع والارث يجب لازالة تلك الجدة  
فالجنتان مختلفتان فان طارعه فلا ارث كالامهر والمراد بالمطروعة ان تصرح بالاذن  
فان سكنت ففي وجوب المهر لها وجهان ذكرهما الرازي في اخبار استيفاء القصاص  
ومقتضاها ترجيح الوجوب وجزم في الروضة في باب البيوع المبرم عنها بوجوب مهر  
بكر وارث بكارة فيها اذا وطئ الجارية في الشرا الفاسد وان كانت مكرهه او نكح فاسدا  
فوجهان احدهما يجب مهر مثلها ببا وارث البكارة كما قاله المصنف واحتراز بالمكرهه عن  
المطروعة فلا ارث لها ولا مهر واغرب **بن الغضان** فقال اذا الف على ذكره خرقه  
واقضاها كذلك لا مهر لها وانما يلزمه الارث كما لو زال بكارتها باصبعه **والصحيح**  
وقيل مهر بكر لان القصد الاستمتاع والجلدة زالت في ضمنه وهذا صحيح في الروضة في باب  
خيار النقص والصغيرة والمجنونة يظهر انها كالمكرهه ومن لزمه ارث البكارة لو حصل  
معه اقضاء دخل ارث البكارة في دية الاقضاء في الاصح لانها بجان بالانكاح فدخل الاقضاء  
الاكثر بخلاف المهر فهو للاستمتاع فلا يندرج في الانكاح كما لو تخامل عليها حال الوطئ فكرر  
رجلها لا يدخل المهر في دية الرجل **والصحيح** ومستحقه وهو الزوج لا شيء عليه  
لانه ما دون له فيه شرعا فلا يضره الخط في طريق الاستيفاء **والصحيح** وقيل ان  
زاله بغيره كرفارث لعدوله عن الطريق المستحق له فيكون جنيته كالجاني وفيما  
رجحوه نظره ان الزوج قد يطلق قبل الدخول فيصير مهرها مهر ثيب بعد ان كان مهر بكر  
فيحصل لها الضرر **والصحيح** وفي البطش دية وكذا المشي لانها من المنافع المقصودة  
فاذا ضرب بديه فاشلها لزمته الدية ولو ضرب اصبعه فثلث لزمته دية اصبع ولا  
يوخذ الدية حتى يمدد فان شفا وعاد مشيه وبطشه فلا دية لكن عليه الحكومة  
ان يفي عليه ارشدين **والصحيح** ونقصها حكومة لا حل ما فات والمراد نقص كل  
شيء **والصحيح** ولو كسر صلبه فذهب مشيه وجماعه ومشييه فدينان لان كل  
واحد منهما مضمون بالدية عند التفرد فكذلك عند اجتماع **والصحيح** وقيل  
دية لان الصلب محل المني ومنه يمتدح المشي واتحاد المحل يقتضي اتحاد الدية  
جواب **هذا** ان المشي في الرجل لا في الصلب المالم ليس له محل مخصوص في البدن وانما يتولد

من الاعدية العيانية اذا اخذ منها البدن **والصحيح** اخلف الجاني والجاني  
عليه في زوال المشي امتن المجني عليه بان يقصد بالسيف في غفلة منه فان مشي بان كذب به  
والاحلف واخذ الدية **والصحيح** فروع هذا الفرع ذكره لا اجتماع ديات في الاسمان  
قال الغزالي وهي تقرب من عشرين وعددها الشيخان سبعة وعشرين في الرجل وستة وعشرين  
في المرأة فاذا اضيف اليها موجبات الحكومات والشجاج والجوايف اجتمع من ذلك مال لا يتحصر  
**والصحيح** ازال الاطراف والطايف تقتضي ديات فمات سراية فدية لا رها صارت  
نفسا فالاطراف كاليد والرجل والطايف كالسمع والبصر فلو سري بعضها وانما مل بعض  
وجب في المندمل ارثته ورجعت دية الساري الى النفس **والصحيح** وكذا لو حرق الجاني  
قبل ان يدماله في الاصح فلا يجب الدية النفس لانها وجبت قبل استقرار بدنه الاطراف  
فبعد خلوها بدله الاطراف كالوسر والثاني وخرجه بن سريح وبه قال الاصطحي واختران  
الامام يجب دية الاطراف مع دية النفس ولا يتداخل كما لو حرق بعد ان يدماله وكما لو كان  
الحازنين واحترز بقوله قبل ان يدماله عما بعده فانه يجب دية الاطراف ودية النفس  
قطعا لا استقرار دية الاطراف بالاندماله وهذا خلاف ما اذا قطع اعضا بهيمة فسرت للجاني  
الى النفس وعدا فقلها فانه يجب قيمتها يوم موتها ولا يندرج فيها قيمة الاطراف لانا القالب  
على جناسات الانسان المتجدد الذي لا يوقف على معناه **والصحيح** فان جزع او جاني  
خطا او عكسه فلا تدخل في الاصح لان التداخل يلق بالمفقات دون المختلفات وهذا عكس الاصح  
في فظن من العدة والساني يتداخلان كما لو كانا عدينا او خطابين **والصحيح** ولو حرق  
غيره تعددت قولا واحدا ان ما حصل بفعل الساني خاية اخري لا تعلق لها بما فعل الاول  
ولا تدخل على كل واحد منهما موجب ما جني **والصحيح** فطع يده خطا  
ثم حرق يده قبل ان يدماله عمد افلح يده فقتله قصاصا وليس له قطع يده فان قتله قصاصا  
وقتلنا بالتداخل وجعلنا الحكم للنفس فلا شيء له من الدية وان قلنا لا تدخل اخل اخل نصف الدية  
من العاقلة لليد وان عفا عن القصاص وقلنا بالتداخل فاصح يجب دية مغلظه على الجاني  
لان معنى التداخل سقاط بدل الطرف والاقضار على بدل النفس وان قلنا لا تدخل اخل وجب  
نصف دية مخففة على العاقلة لليد ودية مغلظة عليه للنفس **والصحيح**  
جب الحكومة فيما لا مقدرفيه وهو جزسبته الى دية النفس وقيل الى عضو الجناية  
لشبهة نقصها من قيمته لو كانا قتيقا لصفاه لما انتمى الكلام في الدية عقبه بذكره  
الحكومة لتاخرها عنها لانها لا يجب الا فيما لا مقدرفيه والغزالي ذكره في اوائل الباب  
قال الرازي وذكره هنا احسن ليعلم الكلام على النظام وكذلك صنع في الروضة فذكرها  
هنا مشا له جرح يده فيقال كرم قيمة المجني عليه بصفاه التي هو عليها بغير جنسية



لو كان عبدا فاذا قبل مائة فيقال كم فتمته بعد الجناية فيقال تسعون فالغاوت العشر  
فيجب عشر دية النفس لان الجملة مضمونه بالدية فتضمن الجزاء جزاءها وهذا هو الصواب  
الذي قطع به الجمهور والوجه الثاني انه ينسب الى عضو الجناية لا الى دية النفس فيجب  
عشر دية اليد وهو جنس من الابل فان كانت الجناية على اصبع بطولها وجب بعير وعلى اظفاله  
وجب ثلث بعير ويقاين على ذلك ما اشبهه والمضرب اطلق الخلاف ومحلله اذا كانت  
الجناية على عضوله ارش مقدرا فان كانت على الصدر او الفخذ مما لا تقدر فيه اعتبر من  
دية النفس بخلاف كاسياي لكن يستثنى من النسبة ما اذا قطع اظفاله فان كان  
الواجب فيها دية الامثلة وحكومة وهذه الحكومة لا تعتبر بالنسبة بل بوجوب الحاكم  
فيها ما يورث اليه اجتهاده وهذا التقدير مختص بالحاكم فلو فعله غيره لم يكن له اثر في ذلك  
قال الماوردي ولهذا سميت حكومة قال واذا قدرت باجتهاد الحاكم لم يصر ذلك حكما  
مقدرا في كل احد بخلاف ما ورد في تقدير جزاء الصيد فانه لا يملك لكل احد والفرق في  
فصور رتبة الاجتهاد عن النص **ف** ارأله المتشعر من الراس وغيره  
خلق او غيره من غير افساد المنبت لا يجب لها حكومة اصلا بخلاف لان الشعور تعود  
كذا في الروضة وفيه في الكفارة وجهان احدهما يجب فيه حكومة دون حكومة  
ما لم يبعد والثاني ان حصل للمجنني عليه الم بالزالة وجب والا فلا واما ازالة الشعور  
التي ليس في قوتها بقاها جمال كشعر لحيته المرأة والابط والعانة ففيه وجهان احدهما  
لا ضمان فيه والثاني فيه الحكومة ولو ازال شعر لحيته خشي وفسد منبتها فان قلنا بما  
يولد على ذكرورية لزمه حكومة قطعا وان قلنا لا يولد وهو الاصح ففي لزومها الوجهان  
في لحيته المرأة **و** فان كانت لطيف له مقدار اشترط ان لا يبلغه  
مقدرة فان بلغته نقص لقا في شيئا باجتهاده لان العضو مضمون بالارش لو فات  
فلا يجوز ان تكون الجناية عليه مضمونه به مع بقاها كما جراحته على الامثلة العليا  
وقلح الطفر تنقص حكومتها عن ارش الامثلة قال الماوردي واقل النقص ما يجوز ان  
يكون ثمنه وقال الامام لا يكفي خط اقل منقول فاذا كانت على الراس فلا يبلغ حكومتها  
ارش الموضحة وعلى البطن لا يبلغ ارش الجايضة وحكومة ارش الكف لا يبلغ دية الاصابع  
الخمس ويجوز ان يبلغ حكومة الكف دية اصبع على الاشبه في الشرح والاصح في الروضة  
وصح في الكفاية تبعها للامام مقابلة وعلى الاول بان منقعه تزيد على منفعة اصبع  
ونظير اعتبار نقص الحكومة عن المقدار ينقص التعذر عن الحد والرجح عن السهم والمنقح  
عن نصف المهر **و** او لا تقدر فيه كفند فان لا يبلغ دية نفس بل  
يجوز ان يبلغ حكومتها دية عضو مقدرا لا ليد والرجل وان تزداد عليه وجعل المتولي

والبعوي

والبعوي الساعد والمعضد من هذا القبيل وهو الاصح في الشرح والروضة وسوي  
القرار بينهما وبين الكف وهو منصوص الام وهو المعتمد كما مر حجة الشبان وليس في  
المحطات **و** ومقوم بعد ادماله لان الجراحة تشري الى النفس او الى ما  
تكون واجبه مقدرا فيكون ذلك هو الواجب لا الحكومة **و** فان لم  
ينقص كما اذا قطع سببا او قطع اصبعين او اثنين اعتبر ارش نقص الى ادم مال فينظر  
الى ما قبل ادماله من الخالاب التي تؤثر في نقص القيمة وبعثا في ادماله  
لا قلنا في ولد المغرور انه يقوم اول حاله ان كان يقوم وهو حالة الوضع **و**  
وقيل بقدره قاض باجتهاده لئلا يذهب الجناية هدر فينظر الى خفة الجناية وخفتها  
في المنظر سعة وعرضا وقدره وللا لدم المتولدة فان لم يظهر نقص في حال سيلان  
الدم نرقينا واعتبرنا القيمة والجراحة سائله فان فرضت الجراحة خفيفة لا يؤثر  
في تلك الحالة ايضا ففي الوسيط انما الخفة بالظفر والعرب للضرورة وفي التهمة  
ان الحاكم موجب شيئا لا جهاد **و** وقيل لا غرم له بعذر فاعل ذلك كما اذا  
لطمه او ضربه بمثقل فزال الالام ولم ينقص منفعة ولا جمالا واختاره بن سريج وقال  
الامام انه القياس **و** والجرح المقدر كوضحة سمعه الشين حوا اليه لانه  
لو استوعب الايضاح جميع موضع الشين لم يكن فيه الا ارش الموضحة هذا اذا كان  
الشين في محل الايضاح اما اذا اوضح راسه فالتسع الشين حتى استفا الى لقف فوجهان من  
غير ترجيح **و** وما لا يتقدر بعد حكومة في الاصح يجب حكومتان حكومة  
له واخري لشينه لان الحكومة ضعيفة عن الاستتباع بخلاف الدية والثاني يجب  
اكثرهما حكومة ويتبعه حكومة اقل لان الجرح هو الاصل والسين كالمثول لدمه او  
التابع له وعلى هذا فان استويا فوجهان وفي يد الخلاف يظهر عن عفوه عن احدي  
الحكومتين فيجب الاخري ويرد على اطلاق المصنف المتلاحمة فانها ليست مقدرة وهي  
كالاموضحة في استتباع الشين اذا قدرنا ارشها بالنسبة الى الموضحة في الاصح **و**  
اوضح جبينه وازال حاجبه فعليه الاكثر من ارش الموضحة وحكومة الشين وازالة  
الحاجب قاله المتولي واقره عليه الشبان **و** وفي نفس الرقيق قيمته  
لما انتهى الكلام من الحكومة عقبة بذكر الحانة على الرقيق لا شتر اكها في الامر التقدير  
وله لذلك الامة ان اصل الحد في الجنايات التي لا تقدر ارشها كما ان الحد اصل العبد  
في الجنايات التي تقدر ارشها حيث جعل خراج العبد من قيمته كخراج الحر من دية وقد  
استوفى المصنف في كتاب الغصب حكم الجناية على الرقيق وغيره من الحيوان وانما اعاده  
هنا لان الجناية عليه تارة تكون من غير اثبات بدعادية وهو المذكور هنا وتارة يكون

العبد



بأشياء اليد وهو المذكور في العصب وها وان استويا في حكم النفس لكن مخلقان في  
الطرف ويخوة فاذا كانت الجنابة على نفس الرقيق وجبت قيمته بالاتفاق كسائر  
الاموال المملوكة لكن تختلف بالفضائل والردايل دون الذكورة والانوثه والادب  
ولم يدخل فيها للتفريط ولا تختلف الخطا والعمد في ضمانه ويستوي فيه الفتن والمكانة  
والمدبر واما الولد فلو كانت مزروجه وجبت قيمته على الصفة التي كانت عليها  
حالة الاتلاف **والثاني** وفي غيرها اي في غير النفس ما نفق من لم يتقد من  
الحرق بلا خلاف لا نأشبهه الحرق في الحكومة بالعبد ليعرف التفاوت فيرجع به في المشبه  
به اولى **والثالث** والا فنبينه من قيمته وان بعد من الحرق الموضحة وقطع  
الاطراف فيجب جز من قيمته بسببه الى القيمة كشبهة الواجب من الحر الى الرية روي  
عن عمرو بن ابي اسحق ايضا قال اخرج العبد من قيمته كخراج الحر من دينته ورواه  
الشافعي والبيهقي عن سعيد بن المسيب ايضا قال ابو حنيفة **والرابع** ما لا الواجب  
فقد النفق من الا في الموضحة والمتقلة والماسومة والمخيفة فيها المقدور **والخامس**  
وفي قول ما نفق اي من قيمته كما ان الواجب في الحمله قدر القيمة لانه مملوك كالبهيمة  
وبعد اقول المزني ومن سرح ونسبه المصنف في العصب الى التدمير وهو منصوص لانه  
في هذا الباب وخرج بالرقيق المبرد المبعوض فقال الماوردي في طرفه نصف ما في طرف  
العبد ونصف ما في طرف الحر ففي ربع الرية وربع القيمة وفي اربعة نصف عشر  
الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا القياس فيما زاد في الجراحات او نقص **والسادس**  
ولو قطع ذكره وانثياه ففي الاظهر قيمتان كما يجب فيهما دينتان من الحر **والسابع**  
والثاني ما نفق اي من قيمته بالخرج كالبهيمة فان لم ينقص شي او زادت فالاصح كما  
قال المصنف لا يجب شي قبل حكومة بقدرها الحاكم باجتهاده فلو قطع عبيد اقيمة  
الف فرجع الى مائتين فعلى الاصح لا يلزمه الا خمسمائة وعلى الاخر يلزمه ثمان مائة ولو  
رجعت الى ثمان مائة فعلى الاصح لا يلزمه الا خمسمائة وعلى الاخر يلزمه مائتان **والثامن**  
محل ما ذكره المصنف اذا لم يقطع بغير غاصب ونحوه فان كان كذلك ونقص به مثلا  
ثلثا قيمته لزمه اكثر الامرين من نصف القيمة والارش بسبب اليد العادية  
كما تقدم في باب **الحادي عشر** جني على العبد اثنان قطع احداهما يد  
والاخر اليد الاخرى فعلى الاصح ان وقعت الجنابتان معا فعليه قيمته وان تعاقبتا  
وكانت القيمة عند قطع الثاني ناقصة بسبب القطع الاول فان مات منها ففي الواجب  
عليه عند اوجه ثاني في كتاب الصيد وان اذملا فان وقع القطع الثاني بعد اذمال  
الاول فعلى الثاني نصف ما وجبناه على الاول وعلى الوجه الثاني يجب على كل قاطع ما

نقص

ما نفق من جنابته واذا قطعت اطراف عديم حررقته اخر لزمه قيمة العبد واهل اطراف  
**كتاب موحات والكفارة**  
عرض هذا الباب بيان ان الواجب في اهلاك النفس وما دون النفس كما يجب بمباشرة  
الاهلاك يجب بالشبهة اليه وقد سبق ان مراتب الشئ الذي له اثر في ذلك ثلاث وهي  
العلم والسبب والشرط ثم اضاف الى ذلك حكم العاقلة والكفار وكان ينبغي ان يقول وجنابة  
العبد فانه من فصول الباب وكذا الغريم لكن يمكن ادراجها في العاقلة لانه يحملها على الاصح ولم  
سوى في الحر على هذه بل جعلها فصلا في الديات والعاقلة جمع عاقل والعواقل جمع الجمع سميت  
عاقلة لانهم كانوا يعقلون الابل بقنادا والقنيل وقيل طبعهم اياه وقيل لا عطاهم العقل وهو  
الدية وقيل لا تفهم الابل بالعقل وهي الجبال التي تتن بها ايدى الابل الى ركبها والمراد بالكفارة  
كفارة القتل **والثاني** صاحب على صبي ممبر على طرف سطح فوقع بذلك ومات فدية  
مواظفة على العاقلة لانه سار بالصحة الشديدة كثيرا فاحل اهلاكه عليه وكذلك الحكم لو صاح  
على ضعيف التمييز كالمجنون والمعنوه والنائم والمرأة الضعيفة والمصنفة تبع الراجح في البعيد  
بطرف السطح وهو يقتضي ان وسطه كالارض فلا يضمن وعبرة التنبيه بسطح وهو اعم وعبرة  
الروضة مات منه وهي احسن من عبارته هنا فانه لو بقي مدة متالما ثم مات منه ضمنه كالموت  
عقبه ولو تحقق بالموت ما لو نلت بعض اعضائه فانه ضمنه بارشه ولو زال عقله وجبت  
الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الامر وخرج بالصباح عليه ما لو صاح على غيره فوقع  
فهو من الصباح فهل يكون هذا الا كما صاح على صبي الا قرب الثاني **والثالث** وفي قول قصاص  
لان السار بها غالب وعن ابي حنيفة لا ضمان في ذلك قال الراجح وقياس من بوجب القصاص ان  
يكون الدية مغلظة على الجاني وما قل له محتاصح بنقله البند سجي ومثل طرف السطح النهر  
والبير ونحوها ووقع في الشرح والروضة والمحور والحاوي الصغير فارتعد فجعلوا الارترعاد  
شرطا ليطهر به ان السقوط من خوف البصحة وصدفه المصنف لان الجمهور لم يتعرضوا الى  
لكنه تعرض له فيما اذا صاح على صبي فاضرب صبي وسقط وهو يقتضي اشتراطه هنا  
ايضا وقد يفرق بينهما **والرابع** ولو كان بارضا او صاح على بالغ بطرف سطح فلد دية  
في الاصح لان الموت به لك بعيد والباقي يجب كالسقوط من السطح وفي البالغ وجه انه ان  
غافضه من ورايه وجب الضمان لعله وهو حسن **والخامس** وشهر السلاح كصباح  
لانه في معناه ورمازاد عليه **والسادس** ومراهق متيقظا كالبالغ لشاركتة له  
في عدم النافر فلا دية فيه في الاصح وقوله كالبالغ يفهم ان المراهق المراهق ليس كذلك وقد من  
نعرض له لكن عموم قول التنبيه وان صاح على صبي فوقع من سطح ومات وجبت دية شهيد  
ذلك **والسابع** ولو صاح على صبي فاضرب صبي وسقط فدية مخففة على العاقلة لانه لا يبار



بها غالب فهو خطأ وفي وجه غريب عن صاحب المجلد ان الصالح ان كان محروما او في الحرم فقل  
يصححه الضمان لنعمه بذلك وقد صرح المصنف هنا بالاضطراب كما تقدمت الاشارة اليه  
**و** لو طلب السلطان من ذكرت تسوقا جهضت ضمن الجنين خلافا لابي حنيفة  
لسا ما روى البيهقي عن الحسن البصري انه ارسل الى امرأة من نساء الاجناد لغشها الرجل  
بالليل بدعواها وكانت ترقى في ربح ففرغت فالتفت حمالها فاستشار عمر الصحابة فيها فقال  
عبد الرحمن بن عوف انك مودب ولا شيء عليك وقال علي ان اجتهد فقد اخطا وان لم يجتهد  
فقد عسل عليك الدية فقال عمر لعلي غرمت عليك لتقمن على قومك قبل ان يفرغ عمر  
واضا فهم ابي علي اكراما لكن الامم منقطع لان الحسن ولد لستين بقبينا من خلافة عمر فخرز  
بقوله اجهضت عالماتت فرعا بالطلب فلا ضمان لان مثله لا ينفي الى الموت فخرز  
ماتت بالاجها من ضمن عاقلة ديتها لان الاجهاض قد حصل منه موت الامم وعلم منه  
انه لو طلب رجلا ذكر عند بسو وهدده فان لا ضمان ايضا ليدرك ذلك وانما هو موافقة  
قد ركذا نص عليه في الامم وفي النهاية يجب الضمان لانه من اسباب المودية الى الهلاك  
وذكر السلطان ليس يقيد في الضمان فلو هدد غيره حاملا واجهضت فرعا فكذلك الحكم  
على ما حثه الرافي لان اكرامه غير الامم كراه الامم ولو ان رجلا الى امرأة وهددها  
عن الامم ولم يكن الامم امم بذلك فاجهضت جنينا ضمنه عاقلة الرجل ولو فرغ انسان  
انسانا فحدث في ثوبه لا ضمان لانه لم ينقص حملا ولا منفعة **و**  
الاجهاض القائل ولد قبل تمامه واستعمله المصنف في الامميات والمعروف تخصيصه بالاجل  
قاله بن سدة وغيره وقال ابو عبيد بن جراح اجهضت الناقة وازلقت الرمكة واسقطت  
النتجة اذا القت ولذا قبل تمامه وهو ظاهر كلام الجوهري فانه ذكر الاجهاض في  
الناقة وحدها وذكر ان الاسقاط يستعمل فيها وفي غيرها **و** لو وضع  
صبيها في مسبعة فاكله سبع فلا ضمان لان الموجود بصبيغ وليس بهلاك ولا نه  
لم يلحق السبع اليه بل الغالب من حال السبع الفرار من الانسان **و**  
وقيل ان لم يكن له الانتفال ضمن لانه اهلاك عرقه وان امكنه الانتفال من موضع الهلاك  
فلم يفعل فلا ضمان على الواضع قطعا كما لو فتح عرقه فلم يعصبه حتى مات فان كان الموضوع  
بالخافلا ضمان قطعا قال الرافي وشبهه ان يقال الحكم بنوط بالقوة والضعف  
بالصغر والكبر والذي قاله صرح به صاحب المذهب والسبع به بضم الميم وسكون  
السين الكثير السباع واحترزها عما اذا وضع في مسبعة لا سباع فيها فانفق ان  
اقرسه فيها سبع فلا ضمان عليه قطعا احواله للهلاك على اختيار الحيوان ومباشرة  
وقد يقال احترزها عن زينة الاسد فانها يجب فيها القود في البالغ والصبي وهذه مسألة

صاحب التنبية وغيره وذكرها الرافي في الغصب **و** لو تبع بالسيف  
ها ربا منه فرمى نفسه بما اودا من طرف سطح فلا ضمان لانه باشر اهلاك نفسه عمدا  
والمباشرة عمدا مقدمه على السبب وصار كما لو حفر بيراخا آخر ورعى نفسه فيها وفي الشرح  
والروضة ان هذا محله في البالغ العاقل فلو كان المطلوب صبيها او مجنونا بني على ان عمرها  
عمر او خطا ان قلنا خطأ ضمنه والا فلا ضمان وكل ما كان معنى السيف كالسيف **و**  
فلو وقع جاهلا لعبي وظلمة ضمن لانه لم يقصد اهلاك نفسه وقد اجهه المنتفع لذلك لكن لو  
قتله اخرا واقرسه سبع في الطريق فلا ضمان بصير لان اوضررا لا ان يلجيه اليه فانه يضمن  
**و** وكذا لو انخفض به سقف في هربه في الامم لانه جاهد على الحرب والجاه اليه ولو  
القي نفسه على السقف من علو فاختص به لنقله فكلما لنفسه في ما اودا رولا فرق في ذلك  
بين البالغ والصبي والمجنون على الامم والثاني لا ضمان لان السبب المهلك له لم يشعر به الطالب  
والمطلوب فاشبهه ما اذا اعترضه سبع فاقترسه **و** ولو سلم صبي الى سباح  
ليعلمه فغرق وجبت دية لانه مات باهله وقلة محفظه ويكون دية شبه العمد  
كما لو هلك الصبي بضرب المعلم ناديا وفي وجه لا ضمان كما لو وضع الصبي في مسبعة وايضا لحد  
لا يدخل تحت اليد ويجري الوجه ان فيما اذا كان الولي يعلمه بنفسه ولو ادخله الما ليعبر به لا  
لتعليم السباحة فغرق فالحكم كوكا لو حثنه او قطع يده من اكله فان كذا ذكره المتولي واحترز  
بالصبي عن البالغ العاقل اذا سلم نفسه اليه ليعلمه فغرق فلا ضمان على المشورة لا استقلاله وفي الوسيط  
انه ان خاض معه معتدلا على يده فاهله اخطا ان يضمنه والذي ذكره العراقيون والبغوي انه  
لا ضمان لانه مستقل وعليه ان تخاط لنفسه ولا يعتبر بقول الساع **و**  
روى البيهقي في سننه في باب السبق والرمي عن عبد الله بن عمر انه كتب الى ابي عبيدة ان علموا  
علمكم العوم ومقاتلتكم الرمي وروي جماعة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغ من العمر مائة  
سنتين خرجت به امه الى طيبة تزيره في بني عدي بن النجار قال فاحسنت العوم في بصرهم وفي  
صفوه الصفوة في روجه اسد من حصراته كان كذب بالعربية وحسن العوم والرمي  
وكا نوا في الجاهلية يسمون من كانت فيه هذه الخصال الكاملة والسباح العوام من السبح  
وهو العوم في الماء والقلب فيه قال الجوهري ويقال له انه لا سبي وقوله تعالى ان لك في النهار  
سحا طويلا اي سردا في امورك كما يتردد الساع في الماء قال قوم من العلماء معناه انه ان  
فان حزب الليل يوم او عذر فليخلف بالنهار واختلف في قوله تعالى والسباحات سبحا  
فقبل الجوزم لانه تسبح في ذلك وقيل الملايكة لانها تتصرف في الامور بامر الله يحي وتذهب  
وقيل الشمس والقمر والليل والنهار وقيل السحاب لانها كالعايمة في الهواء وقيل المنايا تسبح في نفوس  
الحيوان وقيل جماعة الخيل ولذلك يقال للفرس ساع وقيل حيتان البحر وهي من عظيم المخلوقات



فبروي ان الله تعالى يت الف نوع من الجوان منها اربع مائة في البر وستماية في البحر  
**قال** ويضمن حفرة عدوانه لتعديبه بذلك هذا اذا لم يعلم به الانسان فان علم  
وتعديبه حتى هلك فلا ضمان على الحافر وصورة العدو وان لا يخفى فان كان المالك بها اد ميا فالدية  
على العاقلة او دابة او مالا اخر فالخرم في ماله حيا وميتا فلو حفرت في ارض غيره عدوانا فرضاه  
بابها بابقايا محفورة كرجاه حفرتها ابتداء على الاصح وفقتضي كلام المصنف انه لا فرق بين  
تضمين الحافر بين المتردي فيها ليل او نهارا وتقله في الوسيط عن اطلاق الاصحاب وحصة  
الا ما مر بالمتردي فصار هذا اذا لم يوجد هناك مباشرة فانه ردها فيها انسان غيره فالضمان  
على المتردي ولا اعتبار بالحفر كالمسك والقائل **و**شمل اطلاقه ما لو حصل المتردي بعد موت  
الحافر والدية فيه على العاقلة وفي الوسيط في باب كفارة القتل ولا خلاف في تعليل الضمان  
بتركه وهو محمول على ما اذا كان المتردي بهيمة او عدما واجبه القيمة فانما يجب في التركة  
وموضع التضمين ما اذا اجتود المتردي للاهلاك فلو تدرت بهيمة ولم تنزل بالصدمة كذا  
وبقيت فيها ايا ما ثم ماتت جوعا او عطشا فلا ضمان على الحافر لحدوث سبب اخر كما لو جاسع  
فاقتربها في البئر كذا نقله الراعي في آخر باب العاقلة عن البغوي واقره **قال**  
في ملكه وموات كانه غير متعدي حتى لو دخل داخل باذنه وتزدي فيه لم يضمن وعليه على  
ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم البير جرحا جبار والمعدن جرحه جبار وقيل  
معناه ان الجرح في جحر البير والمعدن اذا هلك كان هدره قال احمد وما يروي فيه من قوله  
والنارجبار فقلطه ليس يصح وقال احمد تصحفت من البير فاذا هلك اليمن يكتبون النار  
بالياء كما يكتبون الماء والمظاهر ان ما استحق منقته بوصية او وقف كملكه وكذا ما يستحقه  
باجارة يجوز له معها الحفر والمراد بحفر البير في الموات انه قصد ان ينفع بهامدة مقامه  
ثم يتركها للمسلمين كما ينه عليه البندجي ومن الرفعة ومحل ما ذكره اذا كانت مكتشفة  
او عرفه المالك ان هناك بيرا وامكنه الحرز فاما اذا لم يعرفه والداخل اعني وفي ظلمة فكما  
لو دعاه لطعام مسموم فاكله واستثنى من اطلاق المصنف سبيلان احدهما اذا حفر بالحرم  
بيرا في ملكه او في موات فانه يضمن الصيد الواقع فيه في الحرم على الاصح كما ذكره الراعي في  
باب محرقات الاحرام ونقل الامام فيه هنا الاجماع وقال لا يستثنى غيره وكذلك قاله المرعشي  
في باب العصب ونقله عن النص **التي** اذا حفرها اوسع من العادة فيجب ضمان ما سلف  
بها ولو اجتمع التعدي مع الملك بان حفر في ارضه التي اجرها او رهنها فغير اذن المستأجر او  
المؤتمن فلا ضمان لانه ملكه **قال** ولو حفر بديلته بيرا ودعا رجلا فسقط فلا ظهر  
ضمانه هذا كما مستثنى مما سبق وانما ضمنه لانه غيره والثاني لا يضمنه لان المدعو هو الذي يضر  
اهلا له نفسه باختياره وقيل لو كان الطريق واسعا وعن البير معدن فقولان وان كان ضيفا

فقولان مرتبان واولي بالوجوب وعبارة المصنف تفهم التقييد بالملك لكن عبارة المحرر  
والشرح غير وهو اعلم **قال** او ملك غيره او مشترك بلا اذن فمضمون كانه متعدي  
بالحفر ويكون الدية على عاقلة وقوله بلا اذن يعود الى ملك غيره والي المشترك ولو حفر بيرا  
فرببه الحق ثم عمقها غيره فالاصح ان الضمان عليها وقيل يخص الاول فعلى الاصح عليها الضمان  
بالسوية كالجراحات وقيل يوزع بحسب الحفر وسياتي فيما لو وضع عدلا في سفينته فيها تسعة  
اعدال فغرق فالتصحيح انه ضمن التسعة والفرق ان سببا لا هلاك في الاعمال متميز بخلاف  
هذا ولو حفر بيرا متعديا ثم طمعه ثم حفرت غيره فذلك به انسان فكل الضمان على الاول لانه  
المبتدي او الثاني لا يقطع فعلا الاول بالطم فيه وجهان صح المصنف الثاني قال بن الرفعة  
ينبغي ان يقال ان طمعه بوجه مشروع فلا وجه الاتضمن الثاني لان الاول يري بالطم ولا فهو  
محل الوجوهين واذا كان الحافر عبدا تعلق الضمان برفقته فلو اعتقه السيد فضاء من يتردي  
بعدا لعتق يتعلق بالعقيق **قال** او بطريق تضر المارة فكذا اي فمضمون للعدو  
وان اذن فيه المارة ليس له ان ياذن فيها يضر **قال** او لا يضر لسعة الطريق  
او لا يحرق النهر عن الجادة **قال** وان اذن لا مامر فلا ضمان لعدم التعدي  
سوا حفرة لمصلحة عامة او لمصلحة نفسه **قال** ولا اي اذ الم ياذن الامام  
فان حفر لمصلحة فالضمان لا قتيانه على الامام **قال** او لمصلحة عامة فلا  
في الاظهر هذا هو الجدي لان المصالح العامة تغتفر لاجل المضرات الخاصة ولان مراجعة  
الامام قد تعسر في ذلك والساني وهو القديم يضمن لان الناظر للمسلمين فيما يتعلق بالمصالح  
العامة الامام ولم ياذن **قال** ومسجد كطريق بالنسبة الى الحفر فيه فان  
كان ياذن الامام فلا ضمان او غير اذنه فالقولان ولو بني سقف مسجد او نصب فيه عمودا  
او طين جداره او علق فيه قناديل فسقط على انسان او تلف به مال او فرش فيه حصيرا  
او غيره فزلق به انسان او هلك او دخلت منه شوكة في عينه فذهب بها بصره فان جري  
ذلك ياذن الامام او متولى امر المسجد فلا ضمان والا فلا ضمان ايضا على الاظهر **قال**  
البغوي ومثل هذا الوضع دنا على بابيه لبشر الناس منه فان كان ياذن الامام لم يضمن  
او غير اذنه فكذا على الاظهر بخلاف ما لو بني دكة على باب داره فهلك بها شئ فانه  
يضمنه لانه فعله لمصلحة نفسه **قال** وما تولد من جناح الى شارع  
مضمون سواء كان مضرا ام لا لان الارتفاق بالشارع انما يجوز بشرط سلامة العامة  
قال الراعي ولم يفرقوا بين ان ياذن الامام ام لا كما فعلوا في حفر البير لعرض نفسه فاذا  
تولد منه هلاك انسان ضمنه بالدية على العاقلة وان هلك به مال وجب في ماله  
واحتزر بقوله الى شارع من اخرج الى ملكه او الى ملك غيره باذنه فلا ضمان قطعا وان



اخرجه الى درب منسد بغير اذن اهله ضمن المتولد منه وبانهم لا ضمان كالحفر في دار  
الغبر بانه كذا قالوه وحكي على الوجه المتقدم في كتاب الصلح ان الدرب المنسد كالشارع  
انه يضمن مطلق **شرع** اشترع الي ملكه ثم سلب ما حجب صاحبه شارعاً  
فحكم الضمان منتف عن كذا لو دار ملكه على النقعة والطاره انه لو سلب ارضه المجاورة  
له ان شارعاً واستثنى لنفسه الشارع اليها ثم اشترع ان لا ضمان **قوله**  
وحل احوال الميازيب الى شارع لعموم الحاجة اليها وهو اجماع لا خلاف فيه ولا يخفى ان  
شرطها ان تكون عالمة غير مضمرة بالمارة كالروشن والميازيب جمع ميازيب وهو كسر  
اليهم وبعد هاهنا وحوز خصيفها بعلها كما يقال ميازيب وميازيب تبا ساكنة في الاول  
ومفتوحة في الثاني وكذلك كتبها المصنف بخطه قال وقد غلط من منع ذلك ولا خلاف  
بين اهل اللغة في جوازها ويقال ايضا مرازب برائهم زاي وهي لغة مشهورة قال في البحر  
ولا يقال بتقدم الزاي وقد حكاهما شيخنا بن مالك في كتابه ما يهضم وما لا يهضم عن ابن  
الاعرابي فاجتمع فيه اربع لغات **قوله** والماثل بها مضمون في الجديد  
وكذلك ما يه التازل منه لانه ارتفاع بالشارع فجواز مشروط بالسلامة كالجناس  
وكا لو طرح تراباً في الطريق ليظن به سطحه فزلق به انسان ضمنه وهذا قال ابو حنيفة  
والقدم وبه قال مالك لا ضمان لانه من ضرورة البنا فاشبه ما اذا تولد الهلاك من بناء  
في ملكه وهو ضعيف لانه يمكن اجراء الما الي بحر حفرة في داره او بفتح له اخذ ودان الجدار  
فلا ضرورة **قوله** فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج بكل الضمان لانه  
تلف بما هو مضمون عليه خاصة واشار بقوله فان كان بعضه في الجدار الى انه لو خرج  
كان خارج الجدار بان سهر عليه بعلق الضمان لسقوطه او بعضه ولو كان كله في الجدار  
فلا ضمان لو وقع كالجدار **قوله** وان سقط كله فنصفه في الاصح لان التلف  
حصل من مباح مطلق ومباح بشرط سلامة العاقبة والثاني يقتضي على العاقبة الداخل  
والخارج وعلى هذا ففي كيفيته وجهاً واحداً بالمساحة فان كان الخارج ثلث الحصة ضمن  
الثلث وبه جزم جماعة وثانيها انه يكون بالوزن وصححه في اصل الروضة ولم يبينه على انه  
من زوايده وممكن هذه المسألة فيقال رجل قتل انساناً خشية وجب عليه بعض دينه  
وان قتله ببعض وجب عليه كمال دينه وفي قول يضمن جميع الدية لان الدية اخل حده  
بالخارج ولا فرق بين ان يصيبه الداخل او الخارج لان الهلاك حصل بقتل الجميع نص عليه  
والسابط العاجل كالجناح **قوله** وان بني جدار ما يلا الى شارع فكجناح فيضمن  
مانلف به لانه مباح بشرط سلامة العاقبة واحترز بقوله الى شارع عما لو كان ما يلا الى  
ملكه فلا ضمان لان له ان بني في ملكه كيف شا **قوله** او مستويا قال وسقط فلا

ضمان

ضمان لانه بني في ملكه ولم يحصل الجدار بفعله فاشبه ما اذا سقط بلا ميل اما اذا  
لم يتمكن من الاصلاح فلا ضمان قطعاً **قوله** وقيل ان امكن هدمه واصلاحه  
فمن لم يقصر عن ترك النقص والاصلاح وزعمه الروياني وفاقا لابن ابي هريرة وصاحب  
التعريب والقفال والقضاء ابو الطيب والياوردي والحسين والجارمي والحاملي وحكي  
عن اصحاب مالك فالذي يحرر في المسألة اربعة اراء ما بين قول وجه الظاهر ما قاله المصنف  
في يضمن والثاني يضمن والثالث ان يمكن من نقضه واصلاحه ضمن والا فلا والرابع ان علم به ضمن  
والا فلا ولو مال بعضه دون بعض فنظر ان حصل النقص برأسه الما يضمن او المستوي منه  
فلا ادرها ضمن البعض كما تقدم في الميازيب والجناح ولو باع باي الجدار الما يضمن او المستوي منه  
الدار لم يبرأ من الضمان حتى اذا سقط على انسان فذلك يكون الضمان على عاقبة البائع فكذا  
بقوله الشيطان عن البغوي واقراء عليه وهو يقتضي ان يكون الحكم كذلك في الجناح وهو بعيد  
وما يجب ضمان هذه الاشياء ان كان ادمياً فهو على العاقبة وان كان مالا فهو على ذمة الجاني  
ولو لم يزل الجدار ولكن استهمه من فليس كما جده مطالبته بنقصه واذا وقع فانكف شيئا فلا ضمان  
لانه لم يحوه ملكه قاله الاصطخري والماوردي وحكي المنولي وجهاً ان الجدار والمارة في الشارع  
مطالبته بازائه لما كان من ضرر فعلى هذا لو مال فم ينقصه فسقط والتلف  
**قوله** ولو سقط بالطريق فعليه شخص او تلف به مال فلا ضمان في الاصح لان  
الهلاك حصل بغير فعله والثاني يضمن لنفسه ومقتضى كلام الرازي ان مقابل الاصح هنا  
انه ان يمكن من رفع النقص ضمن فلم يفعل ضمن وكما فرق على الوجهين بين ان يطالب اولاً وقال  
ابو حنيفة ان طوبى واشهد عليه فلم يفعل ضمن لكن لو مال الى ملك جاره فليجار المطالبة بازائه  
المال لان الهواء ملكه فصار كالجدار فاعضان شجرة اليه فان اشترع فله نصفه فان سقط  
وتلف به شيء فالاصح لا ضمان ايضا ولو اراد ان بني جداره ما يلا الى دار غيره فليجار منعه  
**قوله** ولو طرح فاما مات وقتل بطريق فمضمون على الصحيح لما تقدم من ان  
الارتفاع مشروط بسلامة العاقبة وكذلك علم قسور الرمان والموز والعول لا خضره  
وخولا والثاني لا ضمان مطلقاً لاطراد العادة بالمساحة به مع الحاجة والسالك  
ان القفا في متن الطريق ضمن وفي منعطف لا تنتمي اليه المارة غالباً فلا قال الامام والوجه  
القطع بالضمان في الاصل في متن الطريق وتخصيص الخلاف بالا لعل على الطرف قال الرازي  
ولك ان تقول قد يوجد بين العمارات مواضع معدة لذلك تنتمي السباطة والمزابل وتعد  
من المرافق المشدكة فيشبه ان يقطع متن الضمان اذا كان الا لقا فيها وتخص الخلاف بغيرها  
والسباطة جمع سباطة وهي الكناسة وفي الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم سباطة  
توزم يقال قايماء الكناسة والقمامة شيء واحد وزنا ومعنى واحترز بقوله بطريق عما اذا







المسود عنه او نام غير مفكف فهو كما لو نام في الطريق وحيث اطلق الضمان في هذه  
الصور وما قبلها وقيل انه على الحاضر او واضح الجرح والقاعد وناسب الميراث والجناس  
وملقى القامة ونشر البطيخ ونحوهم فالمراد بتعلق الضمان بهم وجوبه على عواقبهم لا وجوب  
الضمان عليهم انفسهم كما يضر عليه الشافعي والاصحاب **فصل**  
اصطد ما بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة اذا اصطد مهران ما يشبه من غير قصد  
بان يكونا اعميين او غافلين او في ظلمة فوقعوا ما تافك واحد منهم مات بفعله وفعله صاحبه  
فهو شريك في القتلى ففعله هدر في حق نفسه مضمون في حق صاحبه فيسقط دية نصف  
كل واحد ويجب نصفها كل لو خرج نفسه وجرحه آخر وعلى عاقلة كل نصف دية الاخولانه  
خطا محض وفي قول المصنف فعلى عاقلة كل ما يفهم انها حران واسوا انفق سرهما وانكف  
بان كان احدهما مشر والآخر يعبد ومسا كانا مغيبين او مديرين او احدهما مقيلا والآخر  
مدبرا وسوا وقع على وجهه او قضيها او احدهما على وجهه والآخر على قفاه وعن المزني  
اذا كانا ماشيين ووقع احدهما على وجهه فدية هدر لانه دافع ودية الآخر على عاقلة  
روافقه صاحب اللحية ايضا وقال لو وقع على ظهرها فعلى عاقلة كل منهما جميع دية  
الآخر **فصل** وان قصد ان يضره مغلظة فيما اذا تعدد الانصدام وجهان  
اصحهما عند اكثرين وهو نضه في الامران الحاصل شبهه عند لان الغالب ان الانصدام  
لا يفضى الى الموت فلا تحقق منه العمد المحض ولا يتعلق به القضاء بل على عاقلة كل واحد نصف  
دية الآخر مغلظة والساني ان ذلك عند محض ويجب في ماله كل واحد نصف دية الآخر  
قاله ابو اسحق واختاره الامام والفراي وتبعهما صاحب الحاوي الصغير **فصل**  
او احدهما اي قصد احدهما الاصطد امر دون الآخر فكل حكمه فيجب على القاصد نصف  
دية مغلظة وعلى الآخر دية مخففة **فصل** والصحيح ان على كل كفارة كفان  
لقتل نفسه واخرى لقتل صاحبه بناء على ان الكفان لا يتجزأ وان قاتل نفسه عليه كفان  
والثاني عليه كفارتان بناء على انهما يتجزآن وينبغي ان ياتي وجه ثالث انه يجب عليها مع كفارة  
واحدة بناء على ان الكفان لنفسه لا كفارة عليه وان الجماعة اذا اشتركوا في القتل توزع  
الكفارة عليهم كالدية ووجه رابع انه لا كفارة في تركه واحد منهما اذا ماتا معا بناء  
على ان الشخص اذا قتل نفسه لا يجب في تركته كفارة لاجله وجوبها بعد الموت كما حكا  
الفراي هناك **فصل** وانا ما تابع مرويها فكذلك الحكم اي كاذكر في حكم  
الدية والكفارة ونزج هذا ضمان الدائيتين واجابه نصف القيمة يقتضي اهدا  
الباتي وهو كذلك لكن محله اذا كانت الدية ملكا للراكب فان كانت مستعانة  
او مستأجرة لم يهدر من قيمتها شي فان العارية مضمونة وكذا المستأجر اذا ائلفه

المستأجر

المستأجر وانا لم يذكر المصنف هذا القيد لانه ذكر في السقيتين كسبائي ولا فرق  
بينهما لكن كان ينبغي له تقييدا متقدما والحلاق المتأخر لعل عليه وتعيينه بنصف  
القيمة هو المعروف لا يقال قيمة النصف فانها اقل للشقيص كما تقدم في الصدقات  
وعين واقتضى اطلاقه انه لا فرق بين ان يغلبها الدائتان ام لا وهو المذهب وفي  
قول بعضه ان المعلومين هلاكهما وداخيتهما هدر ولم يفرقوا بين ان تغلب عليه  
الدائتان قبل ركوها او يطرا ذلك عليه ولو قيل به لكان حسنا **فصل**  
وصبيان او محتوتان ككاملين فيما في التفصيل بين الركب والماشى لا انا اذا قلت  
عندها خطا فالدية مخففة هذا اذا ركبنا انفسهما وكذا اذا ركبنا ركبهما وليها لمصلحة  
علي الصحيح **فصل** وقيل ان اركبهما المولى تعلق به الضمان لما فيه من الخطر  
والاصح المنع كما لو ركبنا انفسهما وخصها الامام ما اذا اركبها لزمه او حاجة غير مهمة  
فان ارضقت اليه حاجة فلا قطع ومحله ايضا عند ظن السلامة والاضن قطع فان كانا  
غير مميزين او كانت الداية ضعيفة فعلى عاقلة الولي ديتها وقدر اهله المصنف تبعها  
للحذر **فصل** ولو اركبها اجنبي ضمنها وداخيتها لتقديره بذلك وحكي بن ه  
المندرقه الجراح والمراد بالاجنبي من لا ولاية له عليها ولم يبينوا المراد بالولي هنا  
ولشبهه من له ولاية تاديبه من اب او غيره وهذا كله مستأنف مجزوم به ليس معطونا  
على الوجه في اركاب الولي ولهذا ان يلودون ان فلو تعدد الصبي ففي الوسيط محتمل  
ان كمال الهلاك عليه اذا قلنا عدمه عدمه واستحسنه الراعي فيكون تركه ركبها بانفسهما  
لغير مستثنى من عدم تضمن الولي اذا كانا غير مميزين كابن سنان ومشتين فاركبهما  
الولي فيجب على عاقلة دية كل منهما قاله في الكفاية **فصل** تجادب رجلان  
حبلا فانقطع فسقطا وما تافك كل واحد نصف دية الآخر وهدر النصف  
سوا وقع متبكين او مستلقين او احدهما هكذا والآخر هكذا هذا اذا كان الحبلا لهما  
او معصوما فان كان احدهما والآخر ظالم فدم الظالم هدر وعلى عاقلة نصف دية  
المالك ولو ارجيا احد المتجادبين فسقط الآخر ومات فنصف دية على عاقلة المرحي  
وهدر نصفه ولو قطع الحبلا قطع فسقطا وما تافك ديتاها جميعا على عاقلة القاطع  
**فصل** او حاملان واسقطت فالدية كما سبق فيكون على عاقلة كل منهما نصف  
دية صاحبتها وهدر النصف لان الهلاك منسوب الى فعلها **فصل** وعلى كل  
اربعة كفارات على الصحيح كفارة لنفسه وكفارة لجنيته وثالثه لصاحبتها ورابعة لجنيته  
لانهما اشتركا في اهلاك اربعة اشخاص بناء على الصحيح ان الكفان تجب على قاتل نفسه وانها



لا تتبعه فان لم يوجبه على قائل نفسه وجبت ثلاثة كفارات وان قلنا بالتجنية  
وجبت ثلاثة انصاف كفارة وعلى عاقلة كل واحدة نصف دية صاحبها ونصف غرة  
كل جنين فيكون اما مقابل البعج اما ثلاث كفارات واما ثلاثة انصاف كفارة **والثاني**  
وعلى عاقلة كل نصف غرة جنينها نصف غرة جنينها ونصف آخر الجنين الاخرى لان  
الحامل اذا جنت على نفسها فالقت جنينها وجرت العدة على عاقلة كل زوجة على حامل  
اخرى ولا يهدر من الغرة شي واما الدرية فيجب نصفها وهدر نصفها لا تقدم **والثالث**  
**او عتد ان** اي وما يهدر لان خاتمة العبد تتعلق برقبته  
وقد كانت سوا انفق قيمتها او اختلفت فان مات احدهما وجب نصف قيمة العبد متعلقا  
برقبته الي فلو اصطد محرور عتد وماتا ففي تركه العبد الحر نصف قيمة العبد متعلقا  
به نصف دية الحر لان الرقبة فانت متعلق الدية بيد لها وان مات العبد فنصفه  
، هدر وقيمة نصفه على الحر وعلى عاقلة فيه الخلاف الا في وان مات الحر فنصف دية  
في رقبة العبد **والرابع** او سقينتان تكذب اذ ينقض نصفها ونصف ما فيها  
من مالها هدر وعلى عاقلة كل منها نصف الاخرى ونصف ما فيها **والخامس**  
والملاحان كراكيين ان كانا سالا فنصف قيمة كل سفينة وما فيه مهدر ونصف قيمتها  
ونصف قيمة ما فيها على صاحب الاخرى والملاح صاحب السفينة وهو النوتي والجمع  
نواقي قاله بن سيدة وقال الجوهرى انه في كلاهما هل الشام قليل وانما يسمى ملاحا لمعالجة  
المال الملح باجر السفينة عليه وقاله بن المعمراني الملاح الرمح الذي يجري به السفينة  
سمى مسيرها ملاحا **والسادس** فان كان فيها مال لا جنين اي والملاحان فيهما  
اجيران او امينان للمالك **والسابع** لزم كل نصف ضمانة لتعديها اما نصف قيمة  
كل سفينة فهدر ويضمن كل منها نصف قيمة سفينة الاخرى لانها خلاف الاموال  
وجري العتصاف في القدر الذي يشتركان فيه **والثامن** وان كانا لا جنين لزم  
كل نصف قيمتهما توزيعا عليهما وكل من المالكين مخير بين ان ياخذ جميع قيمة  
سفينته من ملاحه ثم هو يرجع بنصفه على ملاح الاخر وبين ان ياخذ نصفه منه  
ونصفها من ملاح الاخر فلو كان الملاحان عتدين تتعلق الضمان برقبتهما اما اذا  
كان الاصطدام لا بفعلهما فان وجه منهما تقصير بان توانيا في الضبط ولم يهدر  
ما عن صوب الاصطدام مع امكانه او سيرا في ربح شديدة لا يسير في شلل السفن  
او لم يكلاعدتاهن الرجال والمالات وجب الضمان على ما ذكرنا والافاض القولين لانه  
ضمان خلاف غلبة الدائنين الراكيين فان الضبط ممكن بالجماع **فروع**

الاول احرق سفينة فغرق ما فيها من نفس ومال وجب ضمانه ثم ان تعذر الحرق بما يعين  
اي الهلاك غالبا فقتله **الثاني** في كانت السفينة مثقلة بتسعة اعدال فوضع اخر  
فيها عتدا عدوانا فغرقت ففي ضمانه الخلاف في الجلاء اذا زاد على الحد المشروع والاصح  
فيها انه يغرم البعض **الثالث** في البحر عن ابي يور قال سالت الشافعي عن رجلين  
اصطدما مع كل واحد منهما بيضة فكسرت البيضان فقال على كل واحد منهما نصف  
قيمة بيضة صاحبه **والرابع** ولو اشرفت سفينته على الهلاك جاز طرح متاع  
حفظ المروح وعبارة المصنف تقتضي طرح الجميع وليس كذلك انما يجوز دفع ما يندفع  
به الضرورة ولهذا في في البحر بعض امتنعها هذا وان لم يكن له تعلق بالعصل لكن حر  
العاده يذكروا فيه والاصح فيه ان الاموال لا يجوز لها الكسب الا في احوالها في البحر او غيب  
لغير غرض صحيح فان كان في السفينة حيوان محترم وجب الاتقا اذا علم او ظن حصول  
سلامته بذلك وهذا العلم ان مراد المصنف بهذا او غيره اطلاق الجواز على الحالة الاولى  
والوجود على الحالة الثانية **والخامس** ويجب لرجاء نجاه الراكب اذا خيف الهلاك  
وتبقي ان يراعى في طرح تقديم الخف قيمة ان اسكن حفظا للمال وعلم من تغييره بالمخ  
انه لا يجوز القا الحيوان اذا حصل الغرض بغيره والعبيد كالاحرار واذا قصر من الرصد  
المال فلم يلق حتى غرقت السفينة فعليه المثل دون الضمان كما لو لم يطعم صاحب الطعام  
المضطر حتى هلك بعصي ولا يضمن **والسادس** فان طرح مال غيره بلا اذن ضمنه  
لانه المتعامل غيره بغير اذنه من غير ان يحل له بل يجهل اليه التلاف فصار كما اذا اكل  
المضطر طعاما لغيره وعن مالك انه لا ضمان على الملقى **والسابع** والا  
فلا يعني اذا كان الملقى غير مالك وطرح باذن المالك او كان مالكا فطرح  
متاعه بنفسه فلا ضمان فيها اما الثانية فلا خلاف واما الاولى فلا اذن المبيع  
المهم الا ان تتعلق به حق الغير كالرهن وغيره فلا يفيده الماذن شيئا **والثامن**  
ولو قال ان متاعك في البحر وعلى ضمانه او على اني ضامن ضمن لانه التماس التلاف  
لغرض صحيح بعوض فيلزمه كما اذا قال لا اعتق غيرك عني على كذا او طلق زوجك على كذا  
وقيل لا يقع لانه ضمان مال محب واجيب بان هذا ليس على حقيقة الضمان وان  
سمي به انما هو بدل مال المتخلص كما لو قال اطلق هذا الاسير وذلك على كذا فاطلقه  
يلزمه ضمانه ولهذا لا يجوز اخذ الرهن في هذا الضمان على الاصح والفرق ان الضمان اوسع  
فان الدرك يضمن ولا رهن به فلو قال انا وركا - السفينة ضامنون واطلق رجل  
على القسيط ولزمه ما حظه خلاف ما لو قال لا في ياب الضمان ضمانا لما على زيد  
فان كل منهما يطالب بجميع الدين على الاصح وتقدم الفرق هناك بان هذا ليس ضمانا



حقيقته بل هو استند على المصلحة واعترض على قوله ان ضامن فانه غير كاف  
لعدم الرابطة فلا بد ان يقول ضامن له او ضامنه او الجواب انه حذف استقنا  
بذكر الضمان فيما قبله **والصانع** وان اقتصر على التي فلا يلزم له عدم  
الا لتزاعر وقيل على وجهين كقوله اقض ديني وقرق الاول بان اقض ديني بعهده لا  
محاله والحق المتاع قد ينفع وقد لا ينفع وانما يعتبر قيمة الملقى قبل الرجوع والامواج  
لانه حينئذ لا قيمة له **والضامن** وانما يضمن ملتزم خوف غرق في حالة الامن  
لا ضمان سواء قال اني ضامن ام لا كما لو قال احرق متاعك او اهدم دارك او اقلع عينك  
ففعلة وحكي لما ورد في وجهه انه يضمن وقال انه اتيك **والضامن** ولم يخص نفع الالتقا  
بالملقى فان رجعت الفائدة اليه وجده بان اشترفت سفينته على الخوق وفيها متاعه  
فقال له اخبرني الشيطان متى متاعك وعلى فانه قال له لم يجب شي لانه يجب عليه الالتقا  
لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كما لو قال للمصطر كل طعامك وانا ضامن فكل فلا شيء له  
على الملتزم ووراء ذلك **سبب** صور احدها ان تختص لنفع بالملتزم والثاني ان يعود  
له ولصاحب المتاع والمالك ان يختص بغيرها والرابع لصاحب المتاع واجنبي  
والخامس بالملتزم واجنبي والسادس ان نعم المالك وفي الجميع ضمن الملتزم لم يصح  
الرافعي بالمالك ولا السادس وحكمه ما ذكرناه **فروع** قال النبي  
متاعك وعلى نصف الضمان وعلى فلان الثلث وعلى فلان السدس لزمه النصف ولو قال  
لرجل اني متاع زبيد وعلى ضمانه ان طالبك فالضمان على الملقى دون الامر قال الامام  
والمحتاج الملقى لا يخرج عن ملكه ما لم يلقه المولى على السجل وطرفنا به فهو لما لكة  
ويسترد الضامن المبدول وعلى هذا فهو ضمان حيوله وهل للمالك ان يمسك ما اخذه ويرد  
بدله فيه الخلاف في العين المقبوضة اذا كانت باقية هل للمقتض مساكها او رد بها  
**والضامن** ولو عاد جرح مجنون فقتل احدهما منه هدر سقطه وعلى عاقلة الباقي  
الباقي لانه مات بفعله وفعله فسقط ما قابل فعله فان كانوا عشرة بهدر عشرة دينته  
وجب على عاقلة كل واحد من التسعة عشرها وان قتل انسان منهم فصاعدا فكل ذلك  
ولو قتل العشرة اهد من دينته كل واحد عشرها وما جرحه من اجاب باقي الدين  
على عاقلة من محله فمن مدعهم الجبال ورمي بالجرح فاما الذي اسلك خشية المجنون  
ان احيى الى ذلك او وضع الجرح في لفته ولم يهد الجبال فلا شيء عليه لانه ليس بامر  
قاله الما ورد في المثل وغيرهما واليه يرشد قول المصنف زمانه لان الواي من  
اضيق الرمي اليه **والضامن** او غيرهم ولم يقصدون فخطا كما اذا عاد فقتل بعض  
الطعان فهذا خطأ يوجب الدية المحقة على العاقلة **والضامن** او

نصره

نقصه فعمد في الصح ان غلبت الاصابة **يعني** اذا قصدوا شخصا او جماعة باعيانهم  
فما يول من قصد فوجها قطع العرايقون بانه شبهه عمد لانه يتحقق قصد معين  
بالمجنيق والثاني انه عمد يتعلق به القضاء اذا كانوا حاد قين يتأتى لهم الاصابة  
لانه مثله للمقتول **فصل** الذي يحمي المصنف هو الصحيح في المجرور  
وبه قطع الصد لاني والامام والغزالي ورجح الروياني وهو المعتمد وقال في الشرح  
الصغير انه الاظهر ونقل المصنف في زوائد الروضة ترجيح المجرور وسكت عليه والمجنيق  
التي ترمي به الحجارة معربة لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب  
الا ان يكون معربا او حكاية صوت نحو المجرور في المجرور في باب سبع الحظ **فصل**  
والا شهر في ميمها الفج وجوز بعضهم كسرهما وحكي العوا منجنوق وغيره منجلىق باللام  
بدل النون الثانية واختلفوا في زيادة يمه ونونه فذهب سيبويه الى ان ميمها اصلية  
ونونها زائدة وكذلك في الجمع **فصل** دية الخطا  
وشبه العمد تلزم العاقلة ولذلك الخنز ايضا لما في العجبي عن ابن هريث ان امرأه  
حدثت اخري مجرقتلها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنيها  
غرة عبدا او امة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة الضاربة امرطيه وقيل امرطيه  
والمضروبه ملكه واذا ثبت هذا في شبه العمد في الخطا اولى وحكي الامام اخطاع بينهما  
لكن حكي الرافعي في اول الديانة وجها رواه بعضهم انه لا تحمل شبه العمد واحذر زبالخطا  
وشبه العمد عن دية العمد في الجاني لما روي سعيد بن منصور عن ابن عباس انه قال لا  
تحمل العاقلة عمدا ولا خطا ولا اعترافا قال ابن عبد البر ولا خلاف ان له من الصيانة وشبه العمد  
من زيادة انه على المجرور فانه ذكر الخطا ولو عكس كان اولى ولا تحمل العاقلة ايضا الاطراف والجراحت  
اذا وقعت عمدا وعن مالك ان ما لا يوجب القضاء كالحاشية والمنقلة ارشده على العاقلة  
ثم بد العمد يجب حالا على قياس ابداله الملقفات ومولد شبه العمد والخطا يجب موجلا  
**فصل** العلماء وتزعم العاقلة على خلاف القياس لانه القبايل كانوا في الجاهلية كانوا  
يقومون بنصرة من جنس منهم ومنعون اولياء القتييل من ان يركبوا سائرهم وياخذوا من  
الجاني حقهم فجعل الشارع بدل هذه النصة بدل المالك وحض ذلك بالخطا وشبه العمد  
لكبرها لاسيما في حق من يتعاطى الاسلحة فاعين ليلا يقتل بالسبب الذي هو معذور  
فيه **وقال** ابو بكر الاصم والخوارج لا تحمل العاقلة شيئا وقال قتادة وابو ثور وابن سبرمه  
تحمل الخطا دون شبه العمد والعريقان محجوران بالسنة الصحيحة وعبارة المصنف  
تقتضي ان الوجوب لا يلاقي الجاني او لا يلاقي العاقلة ابتداء والعجيب المخصوص انه يلاقيه  
استداهم تحلوها اعانة له لقصا من من غمره لا صلاح ذات البين من الزكاة ثم انما يلزم العاقلة



اذا قامته لدا البينة او اعترف به وصدقوه فان لم يذبحوه لم يقبل اقراره عليهم ولا  
على بيت المال ولكن يخلفون على نفي العلم فاذا اختلفوا وجب على المقر هذه المسألة قدمها  
المصنف في اول باب الدليات عند ذكر تخفيف الدية وتخليطها ولكن اعادت هنا لبيان  
العاقلة واجكامهم **قال** وهو عصيته **قال** الشافعي لا اعلم مخالفا ان العاقلة  
العصية وهم القرابة من جهة الاب وعصبات الولا قال ولا اعلم مخالفا ان المرأة والصبي  
وان ايسر الاموال شيئا وكذا المعنوه ومراد المصنف بالعصية المذكورة من جهة القرابة  
والولا يخرج المعتقة فانها من العصبات ولا تعقل وجماعات التمل ثلاثة المعصوب  
والولا وبيت المال وعلى بيت المال هذا الترتيب ذكره المصنف وغيره وليست المخالفة  
والموتاه من جماعات التمل فلا تمل الخليف ولا العبدية وهما الذي لا عبرة له فيدخل نفسه  
في قبيلة ليعده منها لان الاصل عدم التمل فيقتصر على ما ورد به النص وعند ابي حنيفة  
يتم الخليف وساعدنا في العبدية ولا يتم اهل الديوان بعضهم عن بعض والمراد  
الذين رتبهم الامام بلجناد وادخلهم اوراقا وجعلهم تحت رايه كمن يصدرون عن رايه  
وعند ابي حنيفة يتم بعضهم عن بعض وان لم يكن بينهم قرابة ويقدمون على الاقارب  
اتباعا في ذلك لقضاء عمر رضي الله عنه واحتج اصحاب بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
بالدية على العاقلة ولم يكن في عهده ديوان ولا في عهده اي بكرهوا ما وضعه عمر حين كان  
الناس واحتاج الى ضبط الاسماء والارزاق فلا يترك ما اسعفه في عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لما احدث بعده وقضاء عمر رضي الله عنه انما كان في الاقارب من اهل الديوان  
**قال** الا الاصل والفرع فانهم اباؤهم فكل لا تمل الجاني لا تمل اباؤهم  
وفي سنن ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم برأ روح العالمه وولدها قال في الرواية  
انه حديث صحيح وفي المسألة احدث اخذ في الشاي كما موهذا الرجل بحرس ابيه وصح  
التزمه في حديث لا يجني والد على ولد ولا مولود على والد قالوا وليس المراد نفي  
نفس الجنانية انما المعنى لا يلزم كلا منهما جنانية الاخوة لان العرب لا تستمى بالاصول  
والفرع عاقلة وقال الائمة الثلاثة تتحمل الابا والبنون كسابر العصبات  
**قال** وقيل يعقل ان هو ابن عمه وكذلك ان هو ابن معتقه والاصح النفع  
لان مال بعضه كمال نفسه الا ترمي ان نفقته تجب في مال ابائهم كالتجيب في ماله  
فكل لا يوجب من ماله لا يوجب من اموالهم واما ولاية النكاح فهي بالنسب وهو سبب  
اليها بينة التعمير ووجهه ولا تتحمل لان البنوة مانعة ولا يلزم العاقلة منها شيئا  
وقال ابو حنيفة العاقلة كاحد العواقل تتحمل **قال** ويقدم الاقرب  
لان العقل حكم من احكام العصوبة فيقدم الاقرب منه كالميراث وولاية النكاح وعند

ابي

ابي حنيفة الاطاع يوزع على القرب والبعيد بالسوية **قال** فان بقي  
شي من ماله كما في ولاية النكاح فسطر في الواجب عند راس الاول وفي الاقربين فان كان  
فيهم وفا اذا وزع الواجب عليهم لعله الواجب او اكثر ثم وزع عليهم ولا سائرهم من بعدهم  
والا فبشادكمهم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم والمقدم من العاقلة الاخوة ثم الذين يلونهم وان  
سفلوا ثم الاعام ثم بنوهم ثم اعمار الاب ثم بنوهم ثم اعمار الجد ثم بنوهم على ما سبق في الميراث  
**قال** ومما لا يورث كالارب والفدوم السوية لان اخوة الام لا مدخل لها في  
العقل واما دور الارحام فلا يتحلون وقال المتولي الا اذا قلنا بنوهم فيحلون عند عدم  
العصبات كما يرون عند عدمهم ولا تمل بالروحنة بحال **قال** ثم معتق  
ثم عصيته ثم معتقه ثم عصيته والا فمعتق الجاني ثم عصيته ثم معتق معتق الاب ثم  
وعصيته هذه الجملة النائية من جماعات التمل فتحل عصبات المعتق بعد عصبات النسب  
ثم معتق المعتق ثم عصباته وهل يدخل في عصبات المعتق ابنه وابوه فيه وجماعات احدهما  
نعم لانها من العصبة وانما لم يدخل من الجاني وابوه للعصبة ولا لعصبة من الجاني وبين  
بن المعتق واسمه واصحاب المنع واعتدوا فيه ما روي الشافعي والبيهقي ان عمر قضى على رجل  
الله عنهما بان يعقل عن موالى صفيه بنت عبد المطلب قضى بالميراث لابنها الزبير بن العوام  
رضي الله عنه فلما ضرب الدية على الزبير وضربها على ابنته لانه كان ابن اخيه واشهر ذلك فيما  
بينهم ووقع في النهاية والوسيط انه قضى به على بن عمه وهو ومم لانه ليس لها ابن عم ولا عم  
فان عبد المطلب لم يكن له اخ وانما هو بن اخيه وكان له عشرة اخوة وبجدي الوجهان  
في من معتق المعتق وابنه **قال** وكذا ابدا اي اذا لم يوجد من له نعمة الولا  
على الجاني ولا احده من عصباته تمل معتق الاب ثم عصباته كذلك الى حيث ينتهي والفرامة  
الموزعة على المعتقين بقدر الملك لا بعدد الاروس **قال** وعينها يعقله  
عاقلتها لان الذكورة شرط في التمل كاسياني وكما انهم لم يكن اهلا للميراث بزوج عتيقها  
من نكاحها **قال** ومعتقون كعتق فاذا اعتق جماعة عبد ائجهن خطا تحلوا  
عنه محل شخص واحد لان الولا لجميعهم لا لكل واحد منهم فان كانوا اغنيا فالمراد  
على جميعهم نصف دينار وان كانوا متوسطين ربع دينار وان كانوا بعضا ففعل  
الغني حصته من النصف وعلى المتوسط حصته من الربع **قال** وكل شخص من عصبة  
كل معتق محل ما كان محله ذلك المعتق فاذا كان المعتق واحدا ومات عن اخوة مثله  
ضرب على واحد حصته تامة من نصف دينار ان كان غنيا وربعه ان كان متوسطا  
ولا يقال يوزع عليهم ما كان الميراث محله لان الولا لا يوزع عليهم يوزعه على الشراكا ولا  
يرثون الولا من الميراث بل يرثون به ولو مات واحد من الشراكا المعتقين او جميعهم



حمل كل واحد من عصباته مثل ما كان يحمل الميت وهي حصته من نصف اربع لان  
 غايته تزول منزله ذلذا السريك **ق** ولا يعقل عتيق في الاظهر كالا  
 يوثق ويصدق اقال ابو حنيفة ومالك والثاني يعقل لان العقل للنفس والاعانة والعتيق  
 ادلي بها وخالف الارث فانه في مقابلة انعام المعنى فان قلنا تحمله هذه حجة رابعة  
 للمحمل فلو اجتمع ما خالف العتيق عن المعنى بض عليه ولا يضرب على عصبته حال **ق**  
 فان فقد العاقل اولم يفقد عقله المال عن المسلم هذه الجهة الثالثة فيعقل بيت المال عن  
 المسلم كما ان بيت المال مصب للثروة اذا لم يكن للميت عصبه بالنسبة ولا بالولا لقوله صل  
 الله عليه وسلم انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابو داود والنسائي **ق**  
 بن حبان والحاكم وخرج بالمسلم الذي والمعاهد فلا يعقله لان مال كل منها ينتقل اليه  
 له فيما لا ارثا واما المرتبة فلا عاقل له فعدة قلنا خطا في ماله موجب فان ما كان سقطا  
 الاجل **ق** فان فقد فكله على الجاني في الاظهر مقصوده ان الحمل اذا انتهى الى  
 بيت المال فلم يوجد فيه مال هل يؤخذ الواجب من الجاني فيه وجهان ينعقد على ان اذ  
 يجب على العاقله ابتداء او يجب على الجاني وتحمل عنه العاقله وفيه وجهان ويقال فوان  
 اصحابها انها تجب على الجاني والعاقله تحملها لان القياس وجوب الضمان على المتلف فيجري  
 على القياس ويجعلهم متحملين والماني يجب على العاقله ابتداء لان المطالبة عليهم دون  
 الجاني وقد توجه بظاهر ما تقدم من انه صل الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقله ابتداء  
 وقوله فقد اراده المال الكائن في بيت المال وعيان المحرر فان لم يكن في بيت المال  
 مال اخذ الواجب من الجاني على الاظهر ثم ان المصنف تبع المحرر في تجبيرة بالظاهر ولا  
 اصطلاح له في ذلك والصواب الاصح كما في الروضة فان الخلاف وجهان وظاهر كلامه  
 ان الجاني لا يحمل شيئا مع وجود من سبق وليس كذلك بل اذا ارعنا على العاقله وفضلت  
 فضلة اذنت منه كما يؤخذ من الجميع لو لم يوجد محمل وحيث قلنا تؤخذ من الجاني  
 فهي موحلة عليه كالعاقلة **ق** ويحمل على العاقله دية نفس كاملة  
 ثلاث سنين في كل سنة ثلاث لان العاقله تحملها على جهة الواساة فوجب ان يكون  
 وجوبها موطلا ووفقا به وفيما على الركاة واما كونها في ثلاث سنين فقال الشافعي كما علم  
 خلافا بين احمد عليه ان النبي صل الله عليه وسلم قضى بها لذلك وروى عن عمر وعلي بن عباس  
 انهم ضروا كذا لك لغير نكير فكان اجماعا واختلف اصحاب في المعنى الذي كانت  
 لاجله في ثلاث سنين فقيل انها بدل نفس محترمة وقيل لانها دية كاملة وهذا هو  
 الاصح وتظهر فائدة الخلاف في الصور الاربعة في كلام المصنف **ق** وقيل ثلاثا لانها بدل نفس ولولا

وكاف سنة لدخل كل كافر معصوم سنة او امان او غير ذلك ولا خلاف ان ما ضربت  
 على العاقلة يضرب موجلا وان كان درهما واحدا وان الاجل لا ينقص عن سنة كما صرح به  
 في المحرر وغيره ولو قبل بلاثة واحد افعلى عاقلة كل واحد منهم ثلث دية موحلة عليهم  
 في ثلاث سنين وقيل في سنة **ق** وامرأة سنتين في الاول ثلث اي  
 ثلث دية الرجل والماني في اخر السنة الثانية وروى ذلك عن عمر رضي الله عنه وعن  
 ابن حنيفة رحمه الله **ق** وقيل ثلاثا لانها بدل نفس واما دية المجرب  
 والجين في سنة وان كان ثلث الدية لان السنة لا تتبع **ق**  
 وتحمل العاقلة الجدة في الاظهر المراد انها تحمل الجناية عليه من الحر نفسا وطرفا خطا وشبهه  
 عدل لانه بدل ادمي ويتعلق به قصاص وكفارة فاشبه الحر هذا هو المهر يدفع في هذا  
 لراخلف السيد والعاقلة في قيمته صدقوا علقه لانهم غارمون والقول الثاني  
 وبه قال مالك واحد لا تحمله بل على الجاني لانه مضمون بالقيمة فاشبه البهيمة  
 وعن ابن حنيفة حمل بدل نفسه دون طرفه روي البيهقي عن عامر بن شراحيل الشعبي  
 انه قال لا تحمله العاقلة عدا ولا عبدا ولا صلي ولا اعتراقا قال ابو حنيفة معناه ان  
 يجزي العبد على حرف ليس على عاقلة مولاة شئ من جنائنه واما جنائنه في رقبته وقال بن  
 اي ليلى انما معناه ان يكون العبد مجتبي عليه بقول ليس على عاقلة الجاني شئ انما شئ في ماله  
 خاصة واليه ذهب الاصمعي وابوعبيد وقال لو كان المعنى على ما قال ابو حنيفة لكان  
 الكلام لا يعقل العاقله عن عبد ولم يكن ولا يعقل عبدا قال الاصمعي وكلمت ابا يوسف  
 القاضي في ذلك بحصة الرشيد فلم يفرق بين عقلته وعقلته عنه حتى فهمته **ق**  
 ففي كل سنة قد رثلت دية وقيل في ثلاث المواد انه اذا كانت قيمته قد ردية حر  
 مسلم ضربت في ثلاث سنين كماله وان كانت قد رثلت ديتين ضربت في سنتين  
 في كل سنة قد رثلت دية كاملة نظرا الى القدر وقيل في ثلاث لانها بدل نفس **ق**  
 ولو قتل رجلين ففي ثلاث لان الواجب ديتان مختلفتان والمستحق مختلف فلا يوح  
 حق بعضهم باستحقاق عينه كالديون اذا ائفق انقضا اجمالا **ق**  
 وقيل ست لان بدل النفس الواحد يضرب في ثلاث فيزاد للاخرى مثلها هذا اذا  
 قتلها معا فان قتلها في يومين وقتلنا يضرب في ثلاث سنين اجلت دية كل واحد الي  
 ثلاث سنين من قتل وان قتل في سنة قد دية كل واحد منجعة في ثلاث ست سنين  
 من يوم قتل في كل سنة سدسها ويقاس عليه ما لو قتل اكثر من اثنين وقول رجلين  
 ليس بجند ولو قتل امرأتين ففي ثلاث ان اعتبرنا النفس وان اعتبرنا القدر فهل يضرب  
 في سنتين او ثلاث وجهان وعكس مساله الكتاب اذا قتل بلاثة واحد افعلى عاقلة كل واحد



حصته موحدة في ثلاث على الصحيح وقيل من سنة **قال** والاطراف  
 في كل سنة قد رثت دية وقيل كل في سنة اصل هذه المسألة ان الاطراف واروش  
 الجنايات وحكوماتها قليلها وكثيرها يضرب على العاقلة على المشهور كدية النفس كما تقدم  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لما حمل العاقلة جميع الدية بنه به على حملها قل ونقل  
 عن القديم انها لا تحلها لانها لا تضمن بالكفارة ولا تجزي فيها التسامة فلم يحملها العاقلة  
 كبدل الماله وكان ضرب الدية على العاقلة على خلاف القياس كما تقدم وورد الشرح  
 في النفس فيقتصر عليها وعن القديم قول آخر ان مادون ثلث الدية لا يضرب لانه لا  
 يعظم احكامه بالجاني على المشهور وهو ان يحمل الاطراف واروش الجنايات والحكومات  
 قتل يضرب في سنة قلت او كثرت والصحيح الفصل فان لم يرد الواجب على ثلث الدية  
 ضرب في سنة وان زاد عليه ولم يجاوز الدارين ففي سنتين في آخر الاولى ثلث  
 الدية وفي آخر الثانية الباقي وان زاد على السنين وكما جاوز الدية ففي ثلاث سنين  
 وان زاد كقطع يديه ورجليه فالمدفون انه في ست سنين وقيل ثلاث **والد**  
 واجل النفس من الرهوق اي ابتداء المدة في دية النفس من وقت الرهوق سواء قبله  
 بجرم مدفع او بسراية جرح لانه وقت استقرار الوجوب قال في الروضة والاختلاف  
 فيه في جميع الطرق وقول الغزالي من الرلح الى القاضي كدة العنة لا يوفى لغيره  
 انما هو مذهب ان حبيفة **والس** وغيرها من الجناية لانها حالة الوجوب  
 فتعلق الحكم بها كما تعلق حالة الرهوق في النفس لانها حالة وجوب دينها وذهب ابو القياض  
 البصري الى احتساب المدة من وقت الاند مال فعلى المذهب لومضة سنة ولم يبد مل في  
 مطالبة العقل بالارش الخلاف في مطالبة الجاني العامد قبل الاند مال كل هذا اذا لم  
 تسروا ندملت فان سرت الى عضو اخر كن اصبح الى كف فاجده احرق ان ابتداه من  
 وقت سقوط الكف فانها نهاية الجناية وبه جزم ابو القوي وصححه الفوراني وضعفها  
 الامام وثانيه ابتداءها من وقت الاند مال وجزم به العراقيون والمالوري وبالثاني  
 ابتداء ارش الاصبع من وقت القطع ومدة ارش الكف من وقت سقوطه كما لو  
 انفرد كل منها بجناية واختار الفقهاء والامام والروائي **قال** ومن  
 مات بعض سنة سقطت اذامات في اثنا السنة بعض العاقلة لم يؤخذ من تركته شي  
 اعتبارا باخر المول كما لو كان خلاف ما اذامات الذي في اثنا المول فان الامم ان  
 حرم ما مضى يؤخذ من تركته لانه كالاجرة لدار الاسلام وانهم انه اذامات  
 العاقل بعد السنة تؤخذ من تركته وهو كذلك بلا خلاف كسائر الديون **قال**  
 ولا يعقل فقير قال الاصحاب الصفات المعينة في العاقلة خمس الاولى ان يكون عتيا

او متوسطا فلا يعقل فقير ولو كان معتقلا لان العقل مواساة وليس لفقير من اهله  
 كنفقة الغريب وعن اي حبيفة انه يعقل بشرط ان يكون معتقلا قادرا على الكسب قال  
 بن الرفعة ومن هذا يظهر ان المراد بالفقير هنا من لا يملك ما يفضل عن كفايته على الدوام  
 لا من لا يملك شيئا اصلا وضبط البعوي هنا الغنى والتوسط بالعادة فمختلف باختلاف  
 البلدان والازمان والا فرب على ما راي الامام اعتبارا بالركاه **قال** ورقيق  
 هذه الصفة البائيه وهي الحرية فلا يضرب على رقيق اما غير المكاتب فلا خلاف لانه لا يملك له  
 واما المكاتب فلا لانه ليس من اهل المواساة **قال** وصبي مجنون هذه الصفة  
 الثالثة وهي التكليف فلا تتحملها الصبي ولا المجنون ولا المعتق وان كانوا موسرين لان غير  
 المكلف لا نصة فيه وهي بنية على المناصاة بخلاف الرمن والشيخ الهجر والمريض والاعرج  
 فانهم يتحلون على الصحيح لنصرتهم بالقول والراي **قال** ومسلم عن كافر وعكسه  
 هذه الصفة الرابعة وهي الموافقة في الدين فلا يعقل المسلم عن الكافر ولا عكسه لا يقطع  
 الصفة وعدم الهبات **قال** ويعقل يهودي عن نصرائي وعكسه في الاظهر كما  
 تنواران والساني لا يقطع على انقطاع المواساة بينهما والقولان مفرغان على ان الكفر كله  
 ملة واحدة وهو الصحيح وقيل ملك خبيثة لا توارث والمعاهد كالمسلم فيحمل الدين عنه  
 وكذا عكسه ان زاد مدة العهد على اجل الدية ولم ينصر من قبل مضي الاجل ولا يحمل ذم عن  
 مرتد وعكسه قطعا والصفة الخامسة المذكورة فلا تعقل امرأة بالاتفاق لانها  
 ناقض وان سلم كاله في بعضهن ولم يذكر المصنف هذه الصفة اكفا بذكر العصبية  
 اول الفصل وان عتيق المرأة لا يعقل والخشي كالمراة فان بان الخشي ذكر اهل يجوز  
 حصته المتاداهما غيره فيه وجهان قال المصنف قلت لعل احكامها نوع **فروع**  
 ان كان العاقلون حاضرين في بلد الجناية فالدية عليهم وان كانوا غائبين لم يستحضر  
 ولم يستحضر حضورهم بل ان كان لهم هناك مال اخذ منه والا فيحكم القاضي بالدية  
 على ترسيمهم وكتب بذلك القاضي بلدهم لياخذها وان شا حكم بالقتل وكتب الى  
 قاضي بلدهم ليحكم عليهم بالدية وياخذها منهم وان غاب بعضهم وحضر بعضهم  
 ففوق كان احدهما يقدم من حضر لغرب داره وامكان نصرة واظهرها يضرب على  
 الجميع كالارث والمراذيل الخبيثة هاهنا ان تعسر مكانة قاضي بلدهم بلدهم ورجوع  
 جوابه في سنة قاله الامام والغزالي قال الرافي وكلام الشافعي والاصحاب لا يساعده  
 على ذلك فانهم فرضوا الحلا في اذامات القاتل بمكة والعاقلة بالشام قال  
 بن الرفعة وعلى هذا يظهر ان لا ضابطا سوى مسافة القصر **قال** وعلى  
 الغني نصف دينار لانه اقل ما يجب في الركا **قال** والمتوسط ربع لانه



واسطة من الفقير الذي لا شيء عليه والغني الذي عليه نصف دينار ولم يجز الحاقه  
بأحد الطرفين لأنه أفرط أو قريظ فتوسط فيه بربع دينار لأن النافذ عنه تافه  
**قال** كل سنة من الثلاث لأنها مواساة لتعلق بالحوال فتكررت بتكرره  
كالزكاة فجميع ما يلزم الغني في السنتين الثلاث دينار ونصف والمتوسط نصف دينار  
وربع دينار وعند أبي حنيفة تؤخذ من كل واحد ثلاثة دراهم إلى أربعة وبسوي بين المورس  
وغيره وعند مالك لا تقدر إلا بأجزاء الحاكم **قال** وقيل هو واجب السنين  
الثلاث يعني النصف على الغني والرابع على المتوسط فعلى هذا يورث الغني كل سنة  
سدس دينار والمتوسط نصف سدس **قال** ويعتبر أن آخر الحول أي  
الغني والمتوسط كالزكاة فإذا كان معسرا آخر الحول لم يلزمه شيء من واجب تلك السنة  
وإن انعكس انعكس أما إذا كان أول الحول رقيقا أو كافرا أو مجنونا وكل في آخر الحول فالأصح  
أنه لا تؤخذ منه لأنه لم يكن من أهل التحمل حال الجنابة بخلاف الفقير فإنه كان من أهل التحمل  
في الجملة **والثالث** لا يؤخذ منه حصة تلك السنة وتؤخذ منه حصة ما بعده  
وتشترط فيها ملكه الغني والمتوسط أن يكون فاضلا عن مسكن وساب وجع ما لا يباع  
في الكفان **قال** ومن أعسر فيه سقط المراد بالسقوط أنه لا يلزمه شيء  
من واجب ذلك الحول وإن كان موسرا من قبل أو ليس بعدة قال الماوردي ولو ادعى  
الفقر بعد الغني أحلف ولم يملكها البيعة على فقره لأنها لا تكسر إلا مع العلم بغناه ولو مات  
وهو موسر بعد الحول وقبل الأداء أي ما لزمه من تركته مقدما على الوصايا والميراث  
فإن كان ثم ديون مستغفلة وزعت على الجميع وكان باقي العقل ديناً على الميت ولا يلزم  
العاقلة لوجوبه على غيره **تم** **قال** الرافعي يشبه أن يكون المرعي في الحجاب  
الرابع والنصف مقدارهما لأنه يجب على العاقلة بدلالة ما يبرأ عيائها كان الأبلى هي التي  
تجب وما يوجد صرف إليها والمستحق أن لا يقبل غير ما يوضحه أن المتولي قال علي الغني نصف  
دينار أو ستة دراهم لأن الدينار في المدية يقابل باثني عشر درهما **قال** فصل  
مال جنابة العبد يتعلق برقبته لما فرغ من حكم جنابة الحر شرع فيما يجب بجنابة العبد  
فإذا جبن جنابة نوجب المال أو القصاص وإلى الأمر إلى المال يتعلق برقبته دون سيده  
وعاقلة والمعنى فيه أنه لا يمكن إلزام السيد بجنابته لأنه إضراره ولا يمكن أن يقال  
أنه في ذمته أن يعتق ويوسر فإنه تعويته وتاجير لا إلى غاية معلومة وفيه ضرر  
ظاهر وتختلف فيما إذا غلبه الشان بأقراض وتجن فإنه رضى بأن يكون الحق في ذمته  
فجعل المتعلق بالرقبة طرفا وسطا في رعاية الجاهلين وروى البيهقي بإسناد حسن  
عن ابن عباس أنه قال العبد لا يزوم سيده فوق نفسه شيئا وروى الشافعي عن سفيان

عبيته عن الزهري عن بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه مثل عقل الحر في دينه  
وتعد أقوال شيخ والسعي والسخي وحكي البيهقي فيه الإجماع وسوا ذلك له السيد  
الجنابة وهو محرم لا وقل أن إذا تعلق المال برقبته وكسبه جميعا وزيفه الأهم  
أما أنه لا يورث له بغير مسبق الضمان فتعلق بالأمر وأنه لا شيء على العبد ولا ضمان الكلام  
هنا في جنابته على غير سيده أو كان مستحق الأرض غيره فإن كان فعليه تفصيل تقدم  
في كتاب الرهن وجنابة المالك باني حكمه في بابه ومعنى التعلق بالرقبة أن يباع  
وبصرف ثمنه إلى الجنابة ولا يملكه المجني عليه بنفس الجنابة إذا كانت قيمته أقل من أرشها  
لما فيه من إبطال حق السيد من التمكن من العبد وتعلق الأرض بجميع الرقبة مطلقا  
إن كان بقدر قيمتها أو أكثر وكذا إن كان أقل على ظاهر النص وحاولت الرقبة بغير  
كتاب البيع أصوات خلاف فيه أنه يتعلق بقدره منها **وهذا** التعلق أقوى من تعلق الرهن  
ومع ذلك لو ابتاع الرهن عن بعض الدين لم ينفك شيء من الرهن وهذا لو حصلت البراءة  
من بعض الواجب انفك من البعض بقسطه على الجميع ذكر الرافعي في دوريات الوصايا  
**قال** وللسيد بيعه لها وفداؤه بفعلها ما أراد كما لم يعرف فإن سلمه  
للبيع واستغرق الأرض قيمته ببيع كله والافقد الحاجة الذي إلا أن يختار السيد بيع  
الجميع أو لم يجد من يرغب في شراء البعض **قال** ما لا يقل من قيمته وأرشها  
لأنه إن كانت قيمته أقل فليس عليه الاستسلام فإذا لم يسلمه طوب بغيره وإن كان  
الأرض أقل فليس للمجني عليه إلا ذلك فإن امتنع باعه الحاكم والمراد بالقيمة قيمة يوم  
الجنابة بغير عليه وعن القفال قيمة يوم الفداء لأن ما يفيض قبل ذلك لا يطاق  
به السيد إلا ترى أنه لو مات قبل اختيار الفداء لا يلزم السيد شيء وحل النص على ما إذا  
سبق من السيد منع من بيعه حال الجنابة ثم نقصت القيمة **قال**  
وفي الفدوم بارشها أي بالغما ما بلغ وبه قال أبو حنيفة لأنه لو سلمه ربحا ببيع ما كثر  
من قيمته فلو جني البعض خطأ فالواجب على عاقلة نصف المدية أفتى به البيهقي  
**قال** ولا يتعلق به ماله مع رقبته في الظاهر لأنه لو تعلق بالذمة  
لما تعلق بالرقبة كديون المعاملات التي استقرت في ذمته والثاني يتعلق بذمته  
أيضا كالماله الواجب بجنابة الحر وعلى هذا فيكون الرقبة موهوبة بالحق الباب ستة  
ذمته والعبد ذمة به لئلا لو استقرض مالا وأتلفه ثمت البذل في ذمته وفي  
خلاصة الخزانة أن القتل إن كان عدا ابتغى بالفاضل أو اعتق وإن كان خطأ لم يبيع  
به على الأصح ومحل الخلاف إذا اعترف السيد بالجنابة والافيقطع بأن الأرض تعلقه



بذمة العبد **ق** ولو فداه ثم جنى سلمه للبيع او فداه ولو تكرره لكانت  
 مره لان الحق في الجناية تعلق برقبته وليس لها تعلق سابق ولان الحق المتعلق بالرقبة هذا  
 حكمه **ق** ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه فيه ما او فداه بالاقبل من قيمته والاربعين  
 اي على الجديد لما تقدم وفي القدر بالاربعين ووجهه ما سبق وكذا الحكم لو كان سلمه  
 للبيع فجنى ثانيا قبل البيع **ق** ولو اعتقه او باعه او صحنها وهو في العتق  
 اذا كان موسرا على الظاهر وفي البيع بعد اختيار الفداء **ق** او قتله  
 فداه المراد انه يتعين الفداء لانه فوت محل حقه هذا اذا امكن دفع الفداء فان  
 تعذر تحصيله او تاخر فلاسه او غيبته فسحق البيع وبيع في الجناية لان حق المجني  
 عليه اقدم من حق المشتري واحترس بقوله وصحنها اي اذا ابطلتها فهو راسخ  
**ق** بالاقبل اي باقل الامرين لانه المتيقن **ق** وقيل  
 القولان اي السابقان وجزمهما في الروضة في كتاب البيع مع نقله هنا اتفاق  
 اصحاب على طريقة القطع والصحيح انه لا يلزمه زيادة على القيمة فقلنا لانه لم يتلف الا  
 قدر القيمة واما وطبه فالصحيح انه لا يكون اختيارا ما لم يحل فان اجلها فهو كاعتاقها  
 والخلاف في الخلاف في ان وطى البايع في زمن الخيار هل يفسخ ووطى المشتري فيه هل  
 هو اجازة وان كان الاصح انه لم يفسخ واجازة **ق** ولو هرب او ما  
 اي قبل اختيار سيده الفداء بركي سيده لان الحق متعلق بقبضه وقد فانت  
**ق** الا اذا طلب منه لنقد به لا بد بالبيع مختار للفداء فان لم  
 منعه فلا شيء عليه ولو قتل اخي العبد قتل لا يوجب الفضا من فللمسجد ان يقتض عليه  
 الفداء لانه البغوي **ق** الراجعي ويجوز ان ينظر في وجوب الفداء عليه اي ان  
 موجب العمد احد الامرين او القود عينيا فلا يلزمه على الثاني وهو الاصح **ق**  
 ولو اختار الفداء فاصح ان له الرجوع وتسلية لانه وعد والباس لم يحصل من بيعه  
 والثاني يلزمه الفداء بذلك ولا يقبل رجوعه لالتزامه وموضع الخلاف ما اذا كان  
 العبد حيا فان مات فلا رجوع له بحال وقوله وتسلية منصرف بالعطف على اسم  
 ان لا يبي ان عليه تسليته لانه اذا رجع كلف التسليم **ق** ونفذي  
 ام الولد لانه بالاحمال منع بيعها فصار كالوجني لقولنا وامتنع السيد من بيعه قال  
 الامام وهذا ما يخص لانه تصرف في ملكه فالزامه الفداء بجناية تصد منها بعد  
 الاستقلال بعبد عن قياس الاول ولكنه متفق عليه بين اصحابنا ان في هذا الاشكال  
 قوي **ق** بالاقبل اي من قيمته والارش فطلقا لا ممتنع بيعها

ولو

وسوا جنت على نفس او مال **ق** وقيل القتل اي كالقن والفرق الضال  
 تقبل البيع ثم المحترق قيمته يوم الجناية وقيل يوم الاحمال وبعه جزما البغوي ولو ماتت  
 عقب الجناية فلا فضل لزمه الفداء في الاصح فذكره الراجعي في كلامه على جناية العبد الموقوف  
 وعلم من فرض المسألة ان المراد امر الولد الذي اقتنع ببيعها فلو كانت تباع لانه استوله  
 وهي مرهونة وهو معسر ومخوف فان حق المجني عليه يقدم على حق المهرن **ق**  
 وجناياها كواحدة في الاظهر لان الاستيلاء اطلاقا ولم يوجد الا مرة واحدة كما لو جنى  
 العبد جناية ثم قتل سيده والثاني عليه لكل واحدة فدا لانه منع من بيعها عند الجناية  
 الثانية كما في الاول واذا قلنا بعد الفداء اشتركا فيه على قدر جنايا تم فاذاساوت  
 المستولدة الفاء وارش كل من الجنائتين الف فكل واحد جنس مائة فان كان الاول قبض  
 الف استولد الثاني منه جنس مائة وان كانت قيمتها الفاء وارش الاول الف والثانية  
 جنس مائة رجع الثاني على الاول بثلاث الاف وان كانت الاول جنس مائة والثانية الف  
 اخذ الثاني من السيد جنس مائة فمما لقيمة ورجع على الاول سلت جنس مائة التي قبضها  
 ليصير معه ثلثا الف ومع الاول ثلثه كما اذا ضمت تركته انسان على غرمائه ووصاياه  
 وورثته وكان قد حضر يراعه وانا فذلك بها بهيمة فان رها يراحم الغرما والورثة والموصي  
 له صر ويسند منهم حصته فلو هلك بها شيء بعد ذلك استرد مستحقه منهم ايضا ومن استحق  
 الجناية الاولى والموقوف كما مر الولد في ان الواقف يفديه بالاقبل ويكون جنايته كجناياتها  
 في جميع ما تقرر **ق** جنت حارية لها ولد لم تنعلق الارش برقبته وان  
 ولدت بعد الجناية من كان موجودا حال الجناية او حدث بعدها لا يتعلق به ارش  
 فان لم يحوز الميراث بيع معها وصرفت حصته الامر الى الارش وحصته الولد للسيد وهل تباع  
 حاملا بحمل كان يوم الجناية او حدث ان قلنا الحمل لا يعرف بيعت كما لو زادت زيادة  
 منصلة والاقبل تباع حتى تضع لانه لا يمكن السيد على بيع الحمل ولا يمكن استيناف ولو  
 لم يعد السيد الحايي ولا سلمه للبيع باعه القاضى وصرف الثمن الى المجني عليه ولو باعه  
 بالارش جاز ان كان نقدا وكذا ان كان ابلا وفدا بجوز الصلح عنها **ق** فصل  
 في الجنين غرق لما روى الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين الهذلية بغيره  
 عبد او امه ورويا ايضا ان عمر استشار ابا سفيان عن املاص المرأة فقال المغيرة بن شعبه  
 شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فيها بغية عبد او ابنة فقال ايمن بن محمد  
 مولد فاناه محمد بن مسلم فشهد له ثم قيل ان عمر لما خلاف ما يعلم اراد التثبت لانه  
 برد خبر الواحد وقيل امراده انه اذا سمع الناس ان هذا حاله مع رواه الصحابي  
 ثبتوا واحاطوا في الرواية واجمعوا الامة على ذلك وسوا كان الجنين ذكرا أم أنثى

اجبار



لا إطلاق الخبر لأن ديتيها لو اختلفت لكثرة الاختلاف في كونه ذكر أو أنثى فسوي الشرح  
بينهما كما جعل الصاع من التمر بوزل الدين في المصراه سواء قل الدين أو كثر وسمى الجنين  
جنينا لا مستناره ومن الجن والغرة السبعة من الرقيق سميت بذلك لأنها غرة لها  
ملكه الانسان أي افضله وغرة كل شيء خياله وأما ما روي ابوداود عن أبي سلمة عن  
أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجن غرة عبد أو أمة أو فرس أو بعل فربي  
رواية باطلة وإن أخذ بها بعض السلف كخط ومجاهد وقاله داود وكل وقع عليه  
اسم الغرة يجزي وروي الأصبغي عن أبي عمرو بن العلاء والفاكهي في شرح الرسالة  
عن ابن عبد البر أنها قال أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بالغرة معنى زابدا ولولم يرد  
معنى زابدا لقال في الجن عبد أو أمة لكنه عني البياض فلا يقبل فيها الإغلام أبين  
أو جارية بيضا ولا يقبل فيها أسود ولا سودا وقيل في عمر المدكور من حسن المرأان يتعلم  
قال ما دامت الروح في جسده وكان نقش خاتمه وإن أمر أدنيه الكرمه لمستمسك  
منها بجمل غرور ثم انما يجب الغرة الكاملة في جنين محكوم بإسلامه بتعاقب بويه أو  
أحدهما وبحوته كان المحكوم بكفه والرقيق ذكرها في آخر الفصل **والفصل**  
أن افضل ميتا بجناية في حياتها الحديث المتقدم والمراد بالجناية كل ما يورث في  
الجنين من فعل مثل أن يضرب الحامل أو يحرها دوا أو غيره فيجرح جنينا وكذا لو دس  
شربه في غير حاجة أو طفرت طفرة خارجة عن عادة مثله من الحوامل وكان مثله  
لنفسه الجانية فاجهضته فانه تضمنه وفي معنى الفعل الترتك الموجب للإجهاض  
كما إذا شربها الطعام أو الشراب أو امتنع منه مدة يحصل الإجهاض في مثله مع تمكنها  
من التناول حتى اجهضت سواء كان ذلك بصور أو غير **والفصل**  
وكذا أن طهر بلا انفصال في الإصح لأن ذلك تحقق وجوده والثاني وبه قال مالك  
وعلى عن القفال أن المختبر الانفصال التام لأنه ما لم يفصل يكون كالعضو من الأم  
وتفرع عليها ما لو ضرب بطنها فخرج راس الجنين مثلا وماتت الأم بذلك ولم يفصل  
أو أخرج راسه ثم جني عليها فماتت فعلى الإصح يجب الغرة لتيقن وجوده وعلى الثاني  
لا لعدم تمام الانفصال ولو قدت نصفين وشوه الجنين في بطنها ولم يفصل فعلى  
الوجهين قال الشيخان ولو أخرج راسه وصاح فخرج رجل رقبته فعلى الإصح يجب  
الانفصال والدية لأننا يتقنا بالصباح حياته وإن اعتبرنا تمام الانفصال فلا مخصص  
ولا دية والذي صحاح هنا من أنه كسابر الأحياء في وجوب الانفصال أو الدية خالفاه  
في الباب الأول من أبواب العدد وفي كتاب الزايعين **والفصل** في  
فلا أي إذا لم يظهر منه شيء ولم يفصل بان ضرب بطنها ثم ماتت من غير اكتشاف وظهور

دنام انفصال لم يجب شيء لأننا لم نتيقن وجود الجنين فلا يوجب شيئا بالشك وكذا  
لو كانت امرأة متنفخة البطن فضرها ضارب قرا لا انتفاخ أو كانت تحت حركة في  
بطنها فانتفخت الحركة لجواز أن تكون رجفا فنفشت وبقي من الشروط إلا انفصال  
عنها لم جنايته حتى يلقيه ولو ضربها فماتت بلا ألم ثم القت جنينا لم تضمنه على  
المخصوص **والفصل** أوجبا ونفى زابدا لم ثم مات فلا ضمان كان الظاهر  
أنه لم تمت بالجناية **والفصل** وإن مات حين خرج أو دام المده ومات قديما  
نفسه لأننا يتقنا حياته وقد هلك بالجناية فاشبهه سائر الأحياء ولا فرق بين أن يستهل  
أو لا يستهل لكن وجد ما يدل على حياته كالنفس أو امتصاص اللبن والحركة القوية كقبض  
بده وبسطه ولا عبثة بمجرد الخلاج على المشهور وسواء انفصل الوقت بعيش فيه أو لم يمت  
كما توقع أن يعيش فإن انفصل دون سنة أشهر وقال المزني إن لم يتوقع أن يعيش ففيه  
الغرة دون الدية **والفصل** ولو القت جنينين فمات أحدهما بالضرر لأن  
الغرة متعلقة باسم الجنين فتعلقته فتعددت بتعدده قال من المندراج جعوا على  
ذلك فلو القت حيا وميتا ومات الحي وجبت دية وغرة **والفصل** أوجبا  
فغرة هذا هو الصحيح المخصوص لأننا نحقق وجود الجنين والظاهر أن البدرات دس  
بالجناية وكذلك لو القت رجلا وفي وجه يجب نالقا اليد أو الرجل نصف غرة لأن اليد  
تضمن نصف الحمله وهو ترويع على أن الجنين لا تضمن حتى تفصل كله ولو القت يدين  
أو رجلين أو يدا ورجلا فغرة قطعا ولو القت من الأيدي والرجل ثلاثا أو أربع  
لم يجب إلا غرة واحدة لأننا لم نتيقن وجود جنينين لا خيال أن يكون بعض هذه الأعضاء  
أصليا وبعضها زائجا وكذلك لو القت رأسين فيروي أن الشافعي أجبر بامرأة لها  
رأسان فتكفها بمائة دينار ونظر إليها ثم القتها وإن امرأة ولدت ولواله رأسان  
وكان إذا بكى بكى بهما وإذا سكست سكست بهما وفي وجه يجب في القاتل رأسين والأيدي  
غرتان باعتبار الظاهر وإن القت يدين وجبت غرتان لأن الشخص الواحد لا يكون  
له بدنان بحال هكذا أورد الأمام وأتباعه وحكي الرواية عن المصنف خلافه وجوز  
أن يكون لرأس بدنان كما يجوز أن يكون لبدن رأسان **والفصل** وكذا  
لحم قال القفال فيه صورة خفية لا يعرفها سواهم من الخدق فوجب الغرة **والفصل**  
قيل أو قلن لسنن لوني لتصوير هذه مسألة المخصوص الثلاثة المتقدمة في باب  
العدد وفيها طرق أشهرها أن الغرة لا يجب للشك في موجبها أما إذا شكنا في أنه  
أصل آدمي أو لم يجب الغرة بخلافه وأقهر تعبير المصنف بالحم تصوير المسألة  
بالمضغة فلو القت علقه لم يجب فيها شيء قطعا كما لا تنقص بها العدة وأما حكمه



القوا في الخلاف فيها فتفرد به وقد صرح امامه بنفي الخلاف فيها وقال الماوردي  
 العلقه في حكم النطقه بالاجماع بالنسبة الى عدم الغرة وامية الولد وانقضا  
 العدة **قال** وفي عهد اوامة كما فسرهما النبي صلى الله عليه وسلم والحسن  
 في ذلك الى العارم وبحبر المستحق على قبولها من اي نوع كانت وعلم منه امتناع الحنفى  
 كما انه ليس بذكر ولا اثني **قال** ممبى لان غيره ليس من الخيار ولا لفظ الخبر  
 وان كان يشمله لكن يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه بان المقصود من الغرة  
 جبر الخلل ولا جبر مع الصغير والتغيير بالمميز اخذ من ضبطه بسبع سنين وليس عدم  
 الصنعة عيبا كما صرح به في الكفاية **قال** سليم من عيب يبيع لان المعيب  
 ليس من الخيار وهذا خلاف الاعتقاد في الكفاية حيث جرت اعتقاد المعيب بعيب  
 لا يضر بالعمل لان الكفاية حق الله تعالى والحرية حق الادبي وحقوق الله تعالى مثبتة  
 على المساهلة فلورضى المستحق بقول المعيب وسامح جاز ووقع في المشرع والروضة  
 انه لا يجبر على قبول خصي وخنثى وكافر وما ذكره في الكافر غريب فان الكافر ليس يبيع  
 في المبيع مطلق بل العيب انه كان في بلد تغلق فيها الرغية في الكافر كان عيبا وجزم  
 من حرمان جواز دفع الكافر وهو المتجه **قال** والاصح قبول كسليم بحجز  
 بهم لا طلاق لفظ العبد والامة في الخبر فان ضعف وعجز بالهدم امتنع والثاني  
 لا يقبل بعد عشرين سنة علاما كان او جارية والثالث لا يؤخذ الجارية بعد عشرين  
 سنة كما انها تتغير وتنقص قيمتها بذلك ولا الغلام بعد خمس عشرة سنة كما انه لا يدخل على  
 النساء قال المصنف كذا ضبطه وكان ينبغي ان يضبط بالبلوغ فلا يقبل من بلغ دون  
 هذا السن وضعت الوجوه بان نقصان الثمن تقابله زيادة المنفعة **قال**  
 ويشترط بلوغها عشرين نصف عشرين اي دية الاب وهو عشرين دية الامر وذلك  
 خمس من الابل كان عمر قوم الغرة خمسين دينارا وكذلك علي وزيد بن ثابت ولادة  
 مخالف لهم وكانها دية فقد رت كساير الديات ولكن قدرت باقل ارش ورد من  
 الشرع وهو الموصحة كما تزد الامثلة لانها بالاجتهاد **قال** فان  
 فقدت خمسة ابعة لانها مقدرة بالجنس عند وجودها فعند عدمها ما كانت  
 مقدرة به روي ذلك عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ولانا لواجبنا قيمة الغرة لم  
 نأمن ان تبلغ دية كاملة او تزيد عليها **قال** وقيل لا يشترط اي ان  
 تبلغ الغرة نصف عشرين دية لا طلاق لفظ العبد والامة في الخبر **قال**  
 وللفقد قيمتها وهو كفقدها في الدية فعلى الحد يجب قيمتها وعلى القدم يجب  
 خمسون دينارا او ستماية درهم وعلى هذا تغلط ان كانت الجنائية شبهة عدم حقة ونصف

وحدثه نصف وخلفان وقال الدانعي لم يتكلموا في التغلظ عند وجود الغرة الا  
 ان الروياني قال ينبغي ان يجب عتق قيمتها نصف عشرين دية التغلظ ونسبة المصنف  
 وهو غريب فقد تكلم في ذلك ابو الطيب والبندنجي والماوردي وتعل عليه القاضى  
 وجهين وصح عدم التغلظ **قال** وقيل لا يشترط هذا مقابل لقوله ويشترط  
 بلوغها نصف عشرين في الصحيح ان قيمة العتق تنقذر وصاحب هذا الوجه يقول لا  
 سقر رمل اذا وجدت السلامة والسن وجب القبول وان قلت قيمتها لا طلاق لفظ  
 العبد والامة في الخبر **قال** وللفقد قيمتها اي هذا الوجه ان فقدت  
 العتق وجبت قيمتها كما لو عصب عبد اباك او مات قال الواجب قيمته **قال**  
 وهي لورثته الجنين فتقسم على فرايض الله تعالى فتأخذ الام نصيبها ان كانت نصفه  
 المرات عند تمام الانفصال والباقي للاب فان لم يكن اب او كان وبه مانع فللعصبة  
 فان كان الجنين اخ او اكثر من الام صرف اليه فرضه والباقي للعصبة وهذا شخ بورت  
 في الغرة خاصة ولا يورث كما ان البعض في عموم الميراث يورث ولا يرث على الاصح  
 ولا نظير لها كما تقدم وهل ثبت الملك فيها للجنين ثم ينقل الى ورثته او يثبت استرد  
 لورثته فيه القولان المتقدمان في الدية ولو خرج خنثى في حياة امه والاخر بعد موتها  
 ورثت من الاول دون الثاني ولا شيء لادم بعيب الم الجارية والمصنف ان لم يورث ارضا هرا  
 او ان بقي شيئين وجبت له حكومة في المصح **قال** وعلى عاقله الجاني الحديث  
 اي مبررة المتقدم **قال** وقيل ان تعذر اي الجاني فعليه بناء على ان العمد يتصور  
 في الاجهاض والمذهب لا يتصور لان حاشا لا تعلم ولذلك وجوده ايضا فعلى الجمع يكون  
 على العاقلة **قال** والجنين اليهودي والنصراني قيل كسليم لعموم الخبر  
 ولا يبال بالنسوة بينه وبين المسلم لانه لا يمكن الاهدار ولا تجزية الغرة **قال**  
 وقيل هو دية لانه لا سبيل الى التسوية بينه وبين المسلم والتجزية ممنوعة **قال**  
 والاصح غرة كدلت غرة مسلم كما ان في الذمي ثلث دية المسلم وهذا ينبغي على ان الغرة  
 مقدرة بنصف عشر قيمة الاب او عشرين دية الامر وهو خمس من الابل او خمسون دينارا  
 او ستماية درهم كما تقدم ففيه بعير وثلثا بعير او ستة عشر دينارا وثلثان او  
 ما يتناوهم وفي الجنين الجوس ثلثا عشر غرة المسلم وهي ثلث بعير ولو كان احدا يوي  
 الجنين ذميا والاخر ذميا امان له فعلى الاصح يجب ما يجب في من ابواه ذميان  
 وعلى الثاني لا شيء فيه وعلى الثالث تعذر جانب الاب والجنين المستولد بين مستامين  
 الجنين الذميين وحين المنة بعد الحمل فيه غرة كاملة لانه مسلم وان حلت بعده  
 الردة من مرتد فان قلنا المولد بينهما مسلم فذلك وان قلنا كافرا فالاصح لا شيء للجنين



الحري ولو ضرب بطن ذمية جلي من دمي فاسلمت او اسلمت ثم اجهضت وجبت عنه كاملة  
لان الاعتبار في النكاح باخر الامر وكذلك حكم من جنى على امه جلي فعنت ثم ماتت وفيها  
يسقطه سيدنا من ذلك وجهان او قولان اهمهما الاول من عشرة اقسام الامر ومن الغرة ولو جنى  
على حريية فاسلمت ثم اجهضت فالاحم لا يجب شي وقيل عنه قال البغوي ويجزى الوجهان فيما لو  
جنى السيد على امته الحامل من غيره فعنت ثم الت الجنين **قال** والرفيق عشر  
قيمة امه ذكرها كان او انثى فانه كانت او مدين مكانه او مستولده لان الغرة معتبره  
بعشر ما تضمن به الامر اذا كان الجنين حرا فكذا اذا كان رقيقا يعتبر بامه فيعشر قيمتها  
ولان الجنين قد خرج سقطا ولا يعرف حاله والقوم مبني على الهيئات والصفات  
الحاصلة في الحياة **قال** يوم الجنابة لانه وقت الوجوب ولان القيمة يوم  
اكل غالبها وهذا صحيحه الرازي في الشرح ايضا ولم يذكره في الروضة بل صحح انها الاكثر من الجنابة  
الي الاجاض **قال** وقت الاجاض لانه وقت استقرار الجنابة كما في حريية واسلامه  
واختارة المرنى وجعله ابن سليله فولا وجزى بالرفيق المبعوض حكم الحرق في البيبان  
لكن استثنى من اطلاقه اما اذا كانت هي الجنابة على نفسها فلا شيء اذ لا يجب للسيد على عي  
شي واستثنى المكاتبه اذا غرت من نفسها فجلت من زوجها المخور وقبل علمه بحالها  
فضره ضارب ففي جنينها ما في جنين الحرة وسبق في باب موجبات الذمية من اذعة  
المصنف في تعبيره بالاجاض في حق الامهيات **قال** لسيدها لانه المالك  
كذا وقع في المنهاج والذي في الجرد انه لسيد الجنين وهو الصواب لان الجنين قد يكون لخص  
وصي له به والامر لا يجزى قاله لسيد **قال** فان كانت  
مقطوعة والجنين سليم قومت سليمة في الاصح كما لو كانت كافرة والجنين مسلم فانه يقدر  
فيها الاسلام وتقوم سله واذا كان الجنين رقيقا وهي حرة كما اذا كانت الامر لواحد والجنين  
لاخر فاعتق صاحب الامر وبقي الجنين رقيقا لصاحبه فقد رافق رقيقه وجب في الجنين  
عشر قيمتها والماني لا يقدر فيها السلامه لان نقصان الاعضاء مخلوق وفي تقدير خلافه  
بعد فلو كان الجنين مقطوع الاطراف والامر سليمة قومت ايضا سلمة على الاصح لان  
نقصان الجنين قد يكون من اثر الجنابة واللايق التعليل والاحتياط **قال**  
وتجمله العاقلة في الاظهر اي بدل الجنين الرقيق وهذا انهما القولان السابقان في حله  
العبد والاطراف التخل لا تطلق الجبر **قال** سقط جنين ميت فادعي وارثه  
على انسان انه سقط بجنابته فانكر الجنابة صدق بميتته وعلى المدعي البينة ولا يقتل الا  
شهادة رجلين فان اقر بالجنابة وانكر السقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق ايضا  
وعلى المدعي البينة وتقبل فيها شهادة النساء لان السقاط ولاده وان اقر بالجنابة والسقاط

وانكر كون السقاط بسبب جنابته تطران اسقطت عقب الجنابة فهي المصدقه بالبينة  
لان الجنابة بسبب طاهر وان اسقطت بعد مدة من وقت الجنابة صدق بميتته لان  
الظاهر معه الا ان يقوم بينه وبينه ان لم يزل مثالة حتى اسقطت ولا تقبل هذه الشهادة  
الرجلين وصنط المتولي المدق المختلله بما يزل فيها الم الجنابة وانها غالب وان انقضا  
على سقوطه بجنابة وقال الجناني سقط ميتا فالواجب الغرة وقال الوارث بل حيا ثم مات  
فالواجب الدية وعلى الوارث البينة لما يدعيه من استهلال وعييه وتقبل فيه شهادة النساء  
لان الاستهلال لا يطلع عليه غالب الا النساء ولو اقام كل بينة بما يدعيه فيبينة الوارث  
اولي لان معها زيادة علم **قال** فصل يجب في القتل كفارة لما كانت  
الكفارة من موجبات القتل ختمها الفصول والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ومن قتل  
مومنا خطأ قصبر رقبته مومة الآية واما في العهد فماروي ابو داود والنسائي والحاكم  
وابن حبان عن واليه بن الاسقع قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم في صاحب لنا قد اوجبت  
بعنه وحقت له النار بالقتل فقال صلى الله عليه وسلم اعتقوا عنه فان امه تعتق بكل عضو  
منها عصوا منه من النار والقاتل لا يستوجب النار الا في العهد وروى ابن عمر قال يا رسول  
الله وادت في الجاهلية فقال اعتق عن مودة رقبته والواد دفن البنت وهي حية  
وهذا قتل عمر وطاهر الاموال وجوب واجع الشافعي بان الكفارة لما وجبت على المحرم في  
جزا الصيد في قتل العهد نصا سوينيين الخطا والعهد فكذلك في القتل وبالنسائي على  
قتل الخطا وعن قيس بن عاصم انه وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني  
وادت نساء في الجاهلية فقال صلى الله عليه وسلم اعتق عدد من نساء قيس بن عاصم  
المدكور اول من واد النساء في الجاهلية للمغيرة والافقه من نكاح من ثم تبعه اهل الضلال  
واما مصعب بن ناجة جده الفرزدق هما من غالب بن صعصعة فهو الذي كان  
يقال له محبي المودات لانه كان لا يجد مودة الاقارب اها ما استطاع فحيا الاسلام  
وعنده اربعة مودة فلما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال له اعمدنت  
وفيه يقول الفرزدق وحدي الذي منع الواديات واحي الوسد فلم يؤد  
وخرج بذلك المصنف القتل الاطراف والحرم ولا كفارة فيها لكن دخل في عبارته  
من قتل شخص باذنه فانه يجب الكفارة بقتله في الاصح وكذا المصنف في باب القصاص  
نفسني انه لا يجب لقوله تعالى انه ممدد وخالف ابو حنيفة ومالك في كفارة العهد  
روافقهما بن المنذر وعن احمد روايتان كالمذهبين **قال** وان كان  
القاتل صبيبا ومجنونا لانه من باب الضمان ولا ان جعلنا عهد خطا والخطا موجب  
الكفارة بالاتفاق وفارق كفارة الجوع في رمضان لان حرمة الصوم في حقه



ناقصة لكونه غير مخاطب به ولا بد له فسبق الولي من ما لها كما يخرج الزكاة والقطعة  
 منه كذا قاله الرازي هنا تبعا للقاضي والبعوي وقال في الصداق لو لم يلزم المصطفى كفا  
 قتل لم يجوز لولييه ان يعتق عنه من ماله ولا من ماله نفسه وعمله بانه لو لم يعتق دخله  
 في ملكه ثم يعتق عنه وذلك لا يجوز بخلاف الزكاة والقطعة فانها على الفور بخلافها ولا يصح  
 ان يكون عنها كاله فان صار الصبي في حياته اجزاه على الاصح في الروضة هنا **قال**  
 او عبد او دمية لا لزاما له الاحكام وكما يتعلق بقتلها القصاص والضمان ولا فرق بين  
 ان يقتل مسلما وقتلا يتنقض عهده ولا بين ان يقتل دمية بصورة كفية بالعتق  
 ان يسلم عنه في ملكه او يرثه او يقول لمسلم اعتق عبدك عن كفارتك فانه يصح على الاصح  
 فان لم يوجد ذلك قال القاضي حين لا يكفر بالصوم لانه ليس من اهل شرعا وسكت  
 الشيطان عن السفيه وذكر في باب الجحامة في كفارة النكاح لا تكفر بالعتق بل بالصوم  
 كما لعبد وهو يوم ان غير من الكفارات كذلك لكن صرح الصيبري في باب الجحامة بشرح  
 الكفاية بان كفارة القتل يجب في مال السفيه وهو القياس **قال**  
 وعامة او مخطيا لعموم ما تقدم وكذلك عند الخطأ سواء استوفى القصاص منه ام لا  
 على المذهب وفي وجه انها لا يجب اذا استوفى منه القصاص لما روي ابو نعيم في معرفة  
 الصحابة عن حرمه بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال القتل كفارة لكل يستثنى  
 من اطلاقه الخلل بالامر الامار اذا اجري على يد من غير مستحق وهو جاهل به فلا بد  
 كفارة عليه لانه سيف الامار كذا قرره الشيخان في الاستيفاء من الحامل **قال**  
 ومقتضاها لانه كالمبا شر في الضمان وذلك اذا شهد عليه بالزور او اكره على قتله  
 او حضره اعدوا او اصاب شعبة او رثى الطريق او وضع فيه حجرا ونحو ذلك لعموم الآية  
 وبالقياس على وجوب الدية **قال** يقتل مسلم ولو بدار حرب وان لم  
 يجب فيه القصاص ولا الدية لقوله تعالى فان كان من عدو لكم وهو مؤمن فتحاربوا  
 رغبة مؤمنة معناه عند الشافعي تبعا لابن عباس وغيره ان كان في قوم ولا بد من الحرب  
 لا يهدر دمه وسبب العصمة وهو الاسلام قائم فيه وسواء ظن كفره او اتى به المشركون  
**قال** وديني وكذلك المعاهد لقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم  
 ميثاق وبنوا وبين اهل الدمة ميثاق وعن مالك انها لا يجب بقتل الدمي ولا بقتل  
 العبد **قال** وجنن لقضاء عمر فيه بالدية والكفارة وقال ابن المنذر  
 لا اعلم منه خلافا بين العلماء لكن في الرازي عن اي حبيفة انه لا كفارة فيه فلو كان  
 بسطنها جنينا او واجنه فاسقطت الجميع وجب لكل كفارة لان كل من بخرق  
 ضمن بالكفارة **قال** وعبد نفسه لعموم الآية وكفي بن بولس وجها

انها لا يجب عليه وانكس عليه بن الرقعة وقال لم اره لغيره وقد حكاها صاحب  
 الاستدكار عن ابن سريج **قال** ونفسه فتخرج من تركته لانه قتل محرم  
 قال تعالى ولا تقتلوا النفس وقال صلى الله عليه وسلم من قتل نفسه بشي عذب به يوم القيامة  
**قال** وفي نفسه وجه انه اذا استوفى منه القصاص بالكفارة عليه لانه قد سلم  
 نفسه ووفي ما عليه وروي انه صلى الله عليه وسلم قال القتل كفارة والمذهب وجوبها لانه  
 حق به فلا يسقط ثباته حتى لا يدي كما لا يسقط باء الدية **قال**  
 امرأة وصبي حربي وان كان حرم قتلها فان ذلك لحشمه فوات الاستدراك **قال**  
 وباع وصايل اي اذا قتلاد فعلا ان قتلها مباح ما ذون فيه وعبارت الرازي توهم ان قتل  
 الباغي للعادل توجب الكفارة مع ان اشبه الوجوهين كما قاله في مال البغاة انها لا يجب  
**قال** ومقتضى منه اي اذا وجب القصاص على شخص فقتله المستحق لم يجب  
 على المستحق كفارة بالاجماع وكذلك قتل المرتد وقاطع الطريق والزاني المحض لان الشارع  
 اذن في جميع ذلك **قال** وعلى كل من الشركا كفارة في الاصح لانه حتى يتعلق  
 بالقتل فلا يتبع بعض القصاص ولان فيها معنى العبادة والعبادة لا تنزع على الجملة  
 لكفارة الطبيب والملايس والثاني على الجميع كفارة واحدة لانه مال يجب بالقتل فوجب  
 ان لا يكل في حق كل واحد كالدية وكفارة قتل الصبي وجوز ان يسي الخلاف على خلاف  
 مشهور في ان كل واحد قابل للجميع المقول ولبعضه فلو كان بعض القاتلين لا يلزمه كفارة  
 كالجزري ونحوه فيقتل انما يقال لا يجب على الجزاء بالقسط كما لو قتل محرم وحلال صيدا  
 وتغير المصنف هنا بالاصح المقتضى لقوة الخلاف مخالفاً لتغييره في فضل الاصطدام  
 حيث قال والصحيح ان على كل كفارتين **قال** وهي كظهار فيعتق او لا فان لم  
 يجد فيصوم شهرين متتابعين للآية **قال** لكن لا يطعم في الاظهر لان  
 الجهد في الكفارات موقوف على النص دون القياس ولا محل المطلق على المفيد الا  
 في الاوصاف دون الاصل كاحل مطلق اليد في التيمم على تقييدها بالوافق في الوضوء  
 ولم يحل تركه الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء والمباقي يطعم سنتين مسكيناً كالظهار  
 والقول في صفة الرقبة والقيام والاطعام اوجبه على ما سبق في الكفارة  
**قال** عدم وجوب الاطعام محتصن كالتة الحياة فلو مات  
 معصا قبل الصوم وقتلنا بقي ذمته اخرج عن كل يوم مدة لا يطعم كونه الاطعام  
 ندلا لكن كما يخرج الغدية اذا فات صوم رمضان **قال**  
 عان غيره واعتزف انه قتله بالعين فلا قود وان كانت العين حقا لانه لا يفتن الى  
 القتل غالباً ولانه ايضا لا كفارة وسندب للعاين ان يدعوله بالبركة فيقول اللهم بارك



فيه ولا نفع وان يقول ما شاء الله ولا قوة الا بالله وذكر القاضي حسين ان نبيا من الانبياء  
عليهم السلام استكثر قومه ذات يوم فامات الله منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح  
سكنى الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى له لما استكثرتم عنيتهم فلم لا حصنتهم قال رب كيف  
احصيتهم قال يقول حصنتكم بالحق القيوم الذي لا يموت ابدا ودفع عنكم السوء بلا حول ولا قوة  
الا بالله قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا اراد ان يفسد نفسه سلبا واحواله معه له يقول في  
نفسه ذلك وكان القاضي يحسن تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام فخر الدين في  
بعض كتبه ان العين لا تؤثر من له نفس شريفة لانها استعظمت الشئ وما ذكره القاضي  
بردد ذلك وسكتوا عن القائل بالحال وافتى بعض المتأخرين بان للولي ان يقتله به  
لان له فيه اختيارا كالساحر والصواب انه لا يقتل به ولا بالرعا عليه كما نقل ذلك عن جماعة  
من السلف

### كتاب دعوى الدم والقسامة

لما اقتضى الكلام في القصاص والدية والكفارات التي هي موجبات القتل عقبه بما يرجع اليه  
عند الشارع والذي يعتمد عليه عند انكار قول الشهود او اليمين من جهة المدعي والمدعي  
عليه وذلك نحو حوج الى النظر في الدعوى واليمين والشهادة فعقب الباب بها وافتتحه  
في المحرر بقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على من انكر الا في القسامة  
وهو في سنن الدارقطني والبيهقي عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده لكن قال ابن عبد  
البر اسناده لين والقسامة منع القاف اسم للامان وكما في بعض طرقه حكفون حسين  
قسامة وقال قزم منهم الاموي والقاضي ابو الطيب انها اسم للدوليا وجان على بناء  
الغرامة والحالة والكفالة واول من قضى بها الوليد بن المغيرة في الجاهلية وقرها  
الشارع في الاسلام **قال** بشرط ان يفضل ما يدعيه من عدم وخطا في  
وانفراد وشركه لان الاحكام تختلف هذه الاحوال وتتوجه الواجب تارة على العاقلة  
وتارة على القائل فلا يعرف من مطالب الا بالتفصيل ومجموع الشروط خمسة هذا اولها  
وسواء في ذلك دعوى المسلم على الذي وعكسه وفي وجهه ان تسمع بمجولة لحسن اطلاع  
على كيفية القتل لكن يستثنى من وجوب التفصيل كاقاله الماوردي السحر فانه مما  
يخفى فعله على الساحر وفعله في المسحور فلا يمكن وصفه في الدعوى على الساحر فاذا  
ادعى على ساحر انه قتل دابة بسحر لم يستوفى بل يسأل الساحر ويعلم بما به قاله  
في المطالب والطلاق غير مخالف **قال** فان اطلق استقصاه القاضي  
فيقول كيف قتله عمدا ام خطا ام شبهة فان عين نوبتها سأل عن صفته على الصحيح  
فاذا ذكر النوع قال وجهه ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف غيرهم عددهم ام لا فاذا  
قال نعم قال اذكره ان سبب سم دعواك فاذا عين طولب المدعي عليه بالحجاب وليس ذلك

تلقن دعوي لان التلقن ان يقول له قل كذا او لا تستفصلك سوال عن كيفية القتل  
وكما هو قوله استفصله وجوب الاستفصال قال الرافعي وربما يوحد في ايراد الامة  
ما يشعر بوجوب الاستفصال وقال الماسرجسي الح على الحاكم ان يسمع دعواه ولا يلزمه  
ان يستمع الى دعوي محرم قال الرافعي وهذا وجه وقال في الروضة انه اصح **قال**  
وقيل عرض عنه اي ولا يستفصل لان الاستفصال ضرب من التلقن وفي وجه  
الث ان كان عارفا لا يستفصله وان كان غيبا استفصله وفي رابع استفصله  
عن المدعي عليه في جماعة اذا قال قاتل ابي في كذا في الجماعة فيقول له من هو منهم ولا  
يستفصل عن نوع القتل ولا صفته **قال** وان يعين المدعي عليه هذا هو  
الشرط الثاني فاذا قال قاتل ابي بصيغة الفعل المبني للمفعول ولم يستند الى احد لم يسمع  
دعواه وان ادعى على شخص او جماعة معينين في مسموعة واذا ذكرهم للقاضي وطلب  
احضارهم اجابه الا اذا ذكر جماعة لا تصور اجتماعهم على القتل فلا يحضرهم ولا يابى بقوله  
فانها دعوى محال واما حديث خبير الا في محتمل ان يكون الدعوي به على قوم معينين لا على  
اهل خبير بعينهم جميعهم **قال** فلو قال قتله احدكم لم يحلفهم القاضي  
في الاربع المراد اذا قال قتله احد هؤلاء العشرة او احد هذين الرجلين وطلب من القاضي ان  
يسألهم ويحلف كل واحد منهم فهل يحسب الى ذلك فيه وجهان احدهما وبه قطع جماعة لا للإهم  
كن ادعى دينا على احد رجلين والثاني نعم للحاجة ولا ضرر عليهم في عين صادقة ولان العاقل  
يسعى في اخفاء القتل وقد يجسر على الولي معرفته فلو لم تسمع دعواه لتضرر ولم يتقدم به  
لفظ المصنف ما يعود عليه الضمير في اقدم لكنه يعود على معهود وهو المدعي عليهم  
وهي جماعة **قال** وبحريان في دعوي غضب وسرقة واللاف في دعوي على احد رجلين  
او رجال لان المباشر هذه الامور بقصد كتمانها فاشتهت الدم ولا يجري في سائر المعاملات  
لانها تشتمل باختيار المتعاقدين وبانها ان يضبط كل واحد منها صاحب هذا هو المذهب  
في الصورتين وقل بطرد الخلاف في المعاملات وقل بقصوره على دعوي الدم لعظم خطرها  
فلو لم يكن الجماعة التي ادعى عليهم القتل حاضرين فطلب احضارهم ففي اجابته الوجهان  
**قال** وانما تسمع من مكلف ملزم هذا هو الشرط الثالث فلا  
تسمع دعوي صبي ولا مجنون وحري ولا يضر كون المدعي صبي او مجنون او مجنونا  
حينما حاله القتل اذا كان بصفة الكفا عند الدعوي لانه قد يعلم الحال بالتسامح  
ويمكنه ان يحلف في مظنة الحلف اذا عرف ما يحلف عليه باقرار الجاني او سماع من يثق  
به كالواشترى عنا وقضه فادعى رجل ملكه فله ان يحلف انه لا يلزمه التسليم  
اليه اعتادا على قول البائع لكن يرد على المصنف ما اورد على صاحب التنبية ولا



نفع الدعوى الا من مطلق الدفء فيما يدعيه من دعوى الرقيق العتق او الاستيلاء  
او تعليق العتق بصفة او التدبير فالمدعي في الروضة سماعها ذكره في اجوال  
الاول من ابواب الدعوى من زيادته ولم يصح الراجح في كل ذلك شيئا ومنها  
دعوى السفينة الحق لما تله بسبب الجناية فانها مسموعة وله ان يخلف ويستوفي القصاص  
واذا الال امر الى المال اخذ الولي كما في دعوى المال يدعيه ويخلف ويقتضه الولي  
وقال القاضي لا تسمع من السفينة دعوى المال ومنها دعوى المغلس المال ودعوى  
الحسنة كالعتق وغيره فانها يقبل كجرمها الراجح في اول الباب الثاني من كتاب السرقة  
مع انه ليس بطلق المصروف فيما يدعيه ومنها دعوى المرأة النكاح فانها مسموعة اذا  
ادعت حقها من حقوق الزوجية كالنفقة والكسوة وان ادعت مجرد الزوجية سمعت  
ايضا على الصحيح **قال** على مثله هذا هو الشرط الرابع وهو ان يكون  
المدعي عليه مكلفا ملتزمنا فلا يدعي على صبي ومجنون بل ان تزوجه عليها حق مالي  
ادعى ستحقه على وليها فان لم يكن وليا خاصا فلا دعوى عليها كالدعوى على الغائب  
فلا تسمع الا ان يكون هناك بينه وبحاج مع البينة الى اليقين ولو ادعى على محو عليه  
لسفه نظرا ان كان هناك لوث سمعت الدعوى سواء ادعى عدم الخطا او شبهه عمدا  
ونقسم المدعي ويكون الحكم كما في غير السفينة وان لم يكن لوث فان ادعى فلا يوجب القصاص  
سمعت لان اقراره به مقبول فتسمع الدعوى على السفينة بخلاف القذف والقصاص  
وعلى العبد فيما يقبل اقراره به **قال** ولو ادعى انفرادا بالقتل  
ثم ادعى على اخر لم تسمع الثانية هذا هو الشرط الخامس وهو ان لا يتناقض الدعوى  
لما في ذلك من كذب الاول سواء ادعى على الثاني انفرادا او مشاركة اما اذا اصدقه الثاني  
في دعواه الثانية فوجها ان احدهما لا يوافق الآخر في دعوى الدعوى الاولى اعترافا  
برأيه والاصح له مواضعه لان الحق لا يعدها واحدا ويحتمل كذب في الاولى وصدقه في الثانية  
**قال** او عدها ووصفه بخبر لم تبطل اصل الدعوى في الاظهر لانه قد يظن  
ما ليس به عدل وهذا نقله الرسع والثاني وهو انه لا ينعقد للمزني تبطل فلا تقسم ولاه  
بالتفت الى قوله لان في دعوى العبد اعترافا برأيه العاقلة ثم ان الخلاف جار في من  
ادعى الخطا وفسره بالعبد وكذا بين ادعى شبه العبد وفسره بالخطا وقد يقبل بغير  
قطعا لان فيه خفيقا على العاقلة ورجوعا عن زيادة ادعائها عليهم **قال**  
وتثبت القسامة في القتل بحل لوث لما تفرغ من شروط الدعوى شرع فيما يترتب عليها  
وهي القسامة والاصح فيها ما رواه الشيخان عن سهل بن ابي جهم قال اطلق عبد  
الله بن سهل ومحضه بن مسعود الى جبر وهو يومئذ صلح ففرقا فان محضه الى عبد

الله بن سهل وهو مشط في دمه قتيلا فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن  
سهل وحويصه ومحضه ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن يتكلم  
فقال كبير وهو حدث القوم ثم سكنت فتكلم فقال الخلفون ولستم تحقون دم صاحبكم  
قالوا وكيف لنا خلف ولم نشهد ولم نر قال فتر بكم يهود بخمس مائة قالوا كيف  
ناخذ بيمان قوم كفار فحقله النبي صلى الله عليه وسلم من عنده قال لوث هو المعتد  
في القسامة وهو الذي خالف به سائر الدعوى فان جميعها اليمن من جانب المدعي  
عليه وهما لوجود اللوث انتقلت اليمن الى جانب المدعي واللدوث **قال**  
باسكان الواو مشتق من اللوث وهو اللطخ يقال لوث ثيابه بالطين اي لطخها كان  
عرض المتهمل لوث بنسبة القتل اليه ويحتمل انه من لاث العامة على راسه اذا دارها  
فكان اللوث بلوي الظن الى تهمة هذا الشخص واما في الاصطلاح وهو الذي ذكره المصنف  
واشار بقوله في القتل الى خصيص القسامة بالنفس فلا قسامة فيما دونها ولا في المال كاه  
سباني **قال** وهي قرينة لصدق المدعي صورة القسامة ان يوجد قتيلا  
يعرف قاتله ولا بينه ومدعي وليه قتله على شخص وجماعة وتوجد قرينة تدل على صدقه  
فخلف وارثه على ما يدعيه ويحكم له كما سيدرك ان شاء الله تعالى ولهذا قال واحمد  
وقال ابو حنيفة لا عمة باللوث ولا سدا يمن المدعي والحديث حجة عليه **قال**  
ان وجد قتيلا في محله اي منفصله عن البلد او في قرية صغيرة لا عداية لان قصة عبد  
الرحمن بن سهل هكذا كانت فان اهل خيبر كانوا اعدا لا نصار وقيل لشرط ان يكون  
العدو اكثر وقيل كفى العدو الواحد وقيل لشرط ان لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت  
القرية بقارعة الطريق ممرها للمسافرون فلا لوث وعلى المذهب قال الشيخان لشرط  
ان لا يسكن العدو غيرهم فان ساكنهم غيرهم فليس بلوث وقال في شرح مسلم قال الشافعي  
الا ان يكون في محله اعداؤه لا يخلطهم غيرهم فيكون كالقصة التي جرت خيبر فحكم  
النبي صلى الله عليه وسلم بالقسامة لورثته القتل فجعل الشرط ان لا يخالطهم غيرهم  
وهو المنصوص المفتي به واليه ذهب مالك واحمد والليث والحسن والقبيلة كالمحلة  
واشار بقوله قتيلا الى انه لا يشرط في القسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالحق  
وعصر الاثمين وغير ذلك فاذا اظهر اثم قام مقام الدم فان لم يظهر اثر اصلا فلا  
قسامة على الاصح في الروضة قال في المهمات المذهب المنصوص وقول الجمهور سور القسامة  
وذكر المصنف القليل مثال لان وجود بعض القليل كاف سواء كان الموجود قليلا او كثيرا وقال  
ابو حنيفة ان كان الموجود معظم المبدن او الراس بدارن حكم بالقسامة والاصح فلا  
ان بعض الجسد وجد وقد حققنا قووات الروح فوجب ان سب القسامة فلو وجد



مستقطعا في كل محلة قطعة امر الولي تعيين من يدعي عليه وقوله اعداؤه يقتضي اعتبار اعداؤهم له وليس كذلك بل يكفي ان تكونوا اعداء لقبيلته كما جزم في المناظره واليهود ولا فرق في هذه العداوة بين ان يكون بسبب دين او دنيا اذا كانت بسبب على الامم عام بالقتل **والقوله** او يفرق عنه جمع سواء كانوا اعداء ام لا للعلم بان قتله لم يخرج عنهم سواء اتفقوا في القوة والضعف او تفاوتوا كما اذا اتفق ذلك في داء دخل فيها ضيفا او مسجدا او سنان او صحرا او داء دجوا على يراو باب الكعبة او الطواف او مصيف ولا يشترط كونهم اعداء لقوة الظن هنا خلاف القرينة والمحلة بشرط الجمع ان يكون محصورا فلو تفرق عنه جمع لا يتصور اجتماعهم على قتله لم تسمح الدعوى كما تقدم **والقوله** ولو تفايل صفان لقيل وانكشفوا عن قبيل اي طوي فان التحم قاله فلو تفرق في حق الصف الاخر لان الغالب انهم لا يلقون اصحابهم وكذا ان التحم لم يكونوا مختلطين بان كان يصل سلاح احد المصنفين الى الاخر **والقوله** والافق في حق صفه اي اذا التحم قاله ولا كان يصل سلاح فالكو في حق اهل صفه لان قتله منسوب اليهم **والقوله** وشهادة العدة لوث لحصول الظن بصدقه سواء تقدمت شهادته على الدعوى او تاخرت وقيل ليست شهادة الواحد لوثا لان الحجة لا تثبت بها وانما تكون شهادته لوثا في قتل العمد فان كان في خطا او شبهه عده فلا يكون لوثا بل كلف معه ممينا واحدة ولستحق المال كذا صرح به الماوردي قال ولو شهد بالقتل امرأة عدله لا يكون لوثا لنقصها عن الشاهد الواحد **والقوله** وكذا عبيد ونساء لان ذلك يبعد عليه الظن وجعل البغوي عدينا واسرائين كالجمع وفي الوجيز القياس ان الواحد كذلك وفي الحاوي بشرط زيادتهم على عدد التواطؤ ولا يبلغون حد الاستقامة وقيل بشرط تفرقهم المراد ان يكونوا متفرقين لان الغالب ان اتفاقهم مع التفرق لا يصدر الا عن حقيقة قاله في المهابت وهذا هو المقتضى به **والقوله** وقوله فسقه وصبيان وكفار لوث في الاصح لحصول الظن به بقولهم والثاني لا يكون لوثا لان الشرع لم يعتبر اقوالهم والثالث ثبت بالصبيان والفسقة دون الكفار والرابع ثبت بالفاسق دون الصبي كانه مسلوب العيان وهو ظاهر عبارته انه لا فرق بين مجيهم مجتمعين او متفرقين ولا بد من مجي التفصيل هنا ايضا كما صرح به بن الرقعة تبعيا للحرم وهو محتمل **رابع** اذا عاين القاصي ما هو لوث اعتمد ولم يخرج على الخلاف في قضايه لعلمه انه نفس الامان قاله الامام وقال البغوي لو وقع في السنة الخواص والعوام ان زيدا قتل عمه فهو لوث في حقه ولو وجد بين قرنتين او قبيلتين قبيل ولم يعرف منه ومن اهل واحدة منها

عداوة لم تكن قرينة من اعدائها لوثا **والقوله** ولو ظهر لوثا فقال احد اعدائه قتله فلان وكذبه الاخر بطل اللوث لما فرغ من تقرير موجبات اللوث بشرع في سقطا ومن ذلك تكذيب الورثة لان الله تعالى اجرى العادة كحصول القرب على التفتي من قاتل قربه فعارض هذا اللوث فسقطا واشار بقوله ظهر لوث عما اذا ثبت اللوث بسبب عدله فانه لا يبطل بتكذيب احد الوارثين قطعا **والقوله** وفي قوله لا كسابر الدعاوي لا سطله سكت به احد الوارثين حق الاخر ولان الممن مع اللوث كالممن مع الشاهد فحلف المدعي حمين ممينا وياخذ حقه من الدية ولم يفتح في الشرح الكبير بترجيح لكلمة نقل ترجيح الاول في الشرح الصغير عن الاكثرين وقال في المحرر انه المقتوي ومحل القولين بالنسبة الى المدعي اما بطلان اللوث بالنسبة الى المكذب فلا خلاف فيه واحترضا عما اذا لم يكذب احدهما الاخر بل قاله لا اعلم انه قتله بل بطل اللوث وان سكت ولم يكذب ولم يصر في ثبتت القسامة للمدعي **والقوله** وفي قول لا يبطل بتكذيب فاسق لان قوله لا ينقض في الشرع والاصح انه لا فرق بينهما لان قول الفاسق فيما سقط حق نفسه مقبول لا ينقض التهمة **والقوله** ولو قال احدهما قتله زيد وبجول وقال الاخر قتله عمرو وبجول حلف كل على من عينه لا خصال ان الذي ايمم ذكره هو الذي عينه الاخر وكذا بالعكس وليس هذا من التكاذب وعبارة الشافعي والجمهور قتله زيد واخره اعرفه وهي احسن من تعبير المصنف بالمجهول كانه ليس بصافي الجهالة عنده خاصة بل تناوكت عده وعند القياس وليس بمراد فلو عدا وقال كل منهما بان الذي اتهمته هو الذي عينه اخي فلان انقسم على الاخر وياخذ ربع الدية **والقوله** ولوربع الدية كما عتراه بان الواجب على من عينه النصف وله نصفه **والقوله** ولو انكر المدعي عليه اللوث في حقه فقال له اني مع المتفرقين عنه صدق حمينه لان الاصل براءة ذمته وسقط اللوث وعلى المدعي البينة على الامانة بعد لين ذكرين او اقواله بها فان اقام المدعي بينة على الحضور والمدعي بينة على الغيبة تعارضتا عند الامام والغزالي ونقل الامام عن اكثر من تقدم منه الغيبة لان معها زيادة علم قاله الرافعي وهذه عند الاتفاق على انه كان حاضرا من قبل ولم يسن الرافعي الحكم عند عدم الاتفاق عليه والذي يخفى فيه التعارض جرم لا تنافي التعليل بزيادة العلم **والقوله** ولو ظهر لوث باصل قبل دون عده وحلف فلا قسامة في الاصح لان مطلق القتل لا يفسد مطالبه القاتل بل لا بد من ثبوت صفته والثاني نعم صيانه للدم عن الاضرار ورجحه في المطلب وقال انه ظاهر النص وعلى هذا الحكم بالاضافة حكاه وهو الحق لا يحرر الحق لكن يكون الدية في ماله لا على عاقلته قاله الماوردي وغيره **والقوله**



ولا يقسم في طرف والطلاق مال وان غلب اشار الى ان القسامة انما ثبت في النفس حرمتها  
 فلا تنفذ الى ما دونها كالاطراف والجراحات بل القول فيها قول المدعي عليه بجميعه  
 سواء كان هناك لوث او لم يكن قياسا على الكفارة وحكي الروايات في جمع الجوامع وحكامها  
 ضعيها ان الاطراف يلحق بالنفس وسوي المصنف في عدم القسامة بين الطرف والمال  
 وهو في المال بلا خلاف وفي الطرف على الاصح واطلاقه الطرف يقتضي انه لا فرق بين ان  
 ينقض عن دية النفس ويساويها او يزيد عليها وهو ظاهر كلام الاصحاب وينبغي فيما  
 اذا زاد او ساوى ان يقسم كالنفس لتساويها كما يلاحظ اليمين على المدعي عليه  
 بالعدد في مثل ذلك بلا خلاف وان جري فيما دون النفس فجهان **قال**  
 الا في عبد في الاظهر ابي قتل العبد يقسم فيه وهذا استثناء المصنف من المال فاذا  
 قتل العبد وجد لوث فقولان كالقولين في ان العاقلة هل تحل له العبد او لا ان قلنا  
 لا تحل له الحقناه باليهام وان قلنا تحل له تشبيها بالاحرار وهو الاصح اقسام السيد وهو الاظهر  
 وهذه الطريقة هي المشهورة ومنهم من قطع بالقول الاصح لان القسامة تنزع لحفظ  
 الدماء وصيانة لها وهذه الحاجة تشبه الاحرار والعبيد كالفقاص والكفارة ولا  
 فرق في العبد بين القن والمربي وامر الولد والمكاتب اذا كانتا بنفسه بالموت  
 قال القاضي والامام وموت رقيقا **قال** وهي ان يحلف المدعي على قتل  
 ادعاه خمسين مميئا شترع في بيان صفة القسامة واليمين فيها من جانب المدعي  
 كما تقدم في الحديث وهو مخصص لعموم الحديث اليه على المدعي واليمين على من انكر  
 المدعي عليه واما كونها خمسين مميئا فلما تقدم وذلك في النفس الكاملة بلا خلاف  
 واما النفس الناقصة كالمرأة والدمي فوجهان احدهما في الحادي وغيره كذلك حتى في  
 الجنين لخطر النفس والثاني ان الحسين تقسط على الدية الكاملة فتحلف في المدة  
 خمسة وعشرين مميئا وفي الكا فوسبعة عشر ولا بد في التعرض في اليمين لما يجب  
 بيانه في الدعوى لان اليمين تحفظها فاجتنب الى بيانها كما في سائر الايمان واليه اشار  
 بقوله على قتل ادعاه وصورة التعدد ان ياتي الخالف بعد كل قسم مما تقدم بشرط  
 فيقول والله لقد قتل هذا او بشيرا لهما او لقد قتل فلان بن فلان ويرفع في شبهه  
 او يعرفه بما يتميز به من قبيلة او صفة او لقب وان ادعاه على اثنين فانه قتلاه  
 متفردين يقتله وبما يشافعي على ذكر الافراد فيقتل هو ناكيد لان قوله قتلته  
 يقتضي الا فراد وقيل بشرط الاحمال الانفراد فيكون هو ناكيد لان قوله قتلته قد  
 نسخ صورته والاشتراك حكما كالمكر وتعرض لكونه عبدا او حرا ثم يكرر ذلك  
 خمسين مرة لا انه يقول والله والله خمسين من فقد قتل هذا الى اخره لان ذلك  
 تكرار

من

تكرار للقسمة لا لليمين كذا نقله في المطلب عن النص ولستحب للقاضي ان يحذر  
 المدعي اذا اراد ان يحلف ويأمره بتقوي الله ويقر عليه ان الذين يشترطون بعهد  
 الله وايانهم ثمتا قليلا ويعرفه اثم اليمين الكاذبة والقول في تخليط اليمين هـ  
 زمانا ومكانا ولغضا كما سبق في اللعان ولا خلاف ان التخليط في الايمان مستحب  
 في القسامة واما في سائر الايمان فوجهان احدهما يستحب ايضا وهو اختيار الماسر حسي  
 والفقهاء وجماعة الا انها في القسامة اكملها بمنية على غلبة الظن وسواها كالحلف  
 والثاني لا يستحب وينبغي للقاضي ان لا يحلف السكران مدعيه كان او مدعا عليه حتى  
 يعلم ما يقول وما يقال له لان الانسان في حق حال افاقته يتخاضر عما لا تخاضر عنه  
 في حال سكره فان حلفه في السكر فعلى الخلاف في تصرفاته والاصح انه لا يصح **قال**  
 ولا يشترط موالاتها على المذهب لان الايمان من حبس الحج والمجح لا يعدم الموثق فيها كالشاة  
 اذا شهدا متفرقين فاذا حلف الجهنين في خمسين يوما جاز والفرق بينه وبين اشتراط  
 الموالات في اللعان ان اللعان اولى بالاحتياط لاجل النسب والثاني بشرط لان هـ  
 لذلك وقع في النفس وانتر في الزجر والردع **قال** فلو حلفها جنون  
 او غما بني اي اذا افاق ولا يسقط بشي من امانة الما صفيه وانما سبطل الجنون العقود  
 الحائز فاما ما وقع ولزم فلا هذا اذا لم يغزل القاضي الذي اقسم عنده فان عزل في انائها  
 او مات وولي غيره فالاصح ان القاضي يستأنفها وعن امر بيني وصحة الروايات وجهه  
 المتولي على ايمان المدعي عليه اذا قلنا بتعدد دها وفرق بانها على النفي وايمان المدعي  
 على الاثبات فلو عاد المعزول اعتد كما وقع ان قلنا حكم بعله والا فله وكان ينبغي ان  
 يفرق بين ان يعود بعد ولاية غيره او لا فان عاد بعد ولاية غيره فكل لولم يعد  
 وان عاد دون ولاية غيره فكل لولم يعزل **قال** ولو مات لم يبن وارثه  
 على الصحيح اذا لا يستحق احد شيئا يمين غيره بخلاف ما اذا قام شاهد واحد او مات  
 فان وارثه يجوز ان يقيم شاهدا اخر وتكمل اليه لان كل شهادة مستقلة والثاني ان  
 الوارث يمين وهو قول الحضري بناء على ان ايمان القسامة توزع على اولياء الدم **قال**  
 ولو كان للمقتل ورثة وزعت حسب الارث لان ما يثبتها لهم تقسم عليهم على  
 فرايض الله فوجب ان تكون اليمين كذلك واخيه له الامام بقوله صلى الله عليه  
 وسلم يدرككم يهود بخسرين مميئا فاسعرت تعددهم مع اعتبار عدد الجهنين من جانبهم  
 واما احتياج الراعي بقوله عليه السلام لا وليا القليل يحلفون خمسين مميئا  
 فسبوه لان اليمين في الحقيقة على اخيه عبد الرحمن لا على جويصة ومحبيصة لانه  
 لا ارث لهما مع وجود الاخ وانما انا بصيغة الجمع والمراد الواحد ولهذا قال العبد

هديث



الرجل كبر كبر ومواد المصنف من فلو كان هناك وارث غير جائز وشريكه بيت  
الماله لم يورث بل يحلف خمسين كما لو نكل بعض الورثة او غاب يحلف الحاضر خمسين  
وقوله بحسب الارث ليس فيه بيان انه بحسب الفرائض او الميراث واذن يظهر  
ان في العول كزوج وام واختين اب واختين لام اصلها من سنه ونقول ان  
عشره فكل حلف الزوج نصف الخمسين والامر بسدسها والاختان اب ثلثها والامر  
ثلثها او تحلف كل واحد منهم على نفسه سبعة فكل حلف الزوج ثلاثة اعشار الخمسين  
والامر عشرها والاختان اب خمسين والاختان لام خمسين فيه وجهان الاصح في الجاوي  
الثاني **قال** وجبر الكسور لان اليمين الواحدة لا تتبعض فاذا كان  
له اخوان حلف كل خمسة وعشرين وان كانوا ثلاثة حلف كل سبعة عشر وان حلف  
اما وابنا حلفت تسعا والابن اثنين واربعين وان ترك اكثر من خمسين ولد  
او اخا حلف كل واحد ميمنا واحدة وان كانوا تسعة واربعين حلف كل واحد ميمنين  
وفي صورة الجد والافقة يقسم الماله كقسم الماله وفي المعادة لا يحلف ولد الاب  
اذا لم يأخذ شيئا ففي جد واخ لا يورث واخ لا يورث الميمنين في المعادة لا يحلف ولد الاب  
اثنان الجد سبعة عشر واخ ضعفا ولو كان فيهم مشكل على فيه بالاحتياط  
فيحلف الاكثر ويأخذ الاقل فاذا حلف ولد اخني حلف خمسين ميمنا لا حتماله  
انه ذكر ولا يأخذ الا نصف الماله **قال** وفي قول يحلف كل خمسين ميمنا  
لان اليمين اذا توجهت على جماعة لزم كل واحد منهم ما كان يلزم الواحد لو انفرد  
كاليمين الواحدة في ساير الدعوي وان الاستحقاق يتعلق بالخمسين وكل واحد  
يأخذ ما يأخذ ميمنين نفسه فعليه ان تمام الخمسين وهذا القول يخرج من ان الدية  
ثبتت للوارث ابتداء ولا فرق في ذلك بين العصيات واصحاب القروض **قال**  
ولو نكل احد حلف الاخر خمسين ميمنا لان حقه لا يثبت باقل من ذلك **قال**  
ولو غاب حلف الاخر خمسين واخذ حصته والاصير للغايب فاذا حضر حلف ما  
خصه فلو قال الحاضر لا احلف الا قدر حصتي لم يطل حقه من القسامة حتي  
اذا قدم الغايب حلف معه فلو ان الورثة ثلاث عصيات امدهم حاضرا  
واراد ان يحلف حلف خمسين ميمنا واخذ ثلث الدية فاذا قدم الثاني حلف  
خمسة وعشرين واخذ الثلث فاذا قدم الثالث حلف سبعة عشر وبغاريه  
ما شابهه **باب** امرها جرم المصنف باخذ الحصة في الحال  
كما جرمه الماوردي ومن الصباغ وغيرها مع حكايتهم الخلاف في سقوط اللوث  
بالتكاذب ومعنى ان لا يعطى الا حتماله ان يحضر فيكذب فيسقط اللوث وقد

اشارة

اشارة الى ذلك في الوقعة فقال لما ياتي هذا اذا قلنا ان تكذب بعض الورثة لا  
يسقط القسامة ونظر المسألة اذا حضر بعض الشفعاء فانه يأخذ جميع الشفعاء  
فاذا حضر الثاني اخذ نصيبه فاذا حضر الثالث اخذ حصته لان الشفعاء الثالث  
الحاضر الم يأخذ الجميع واخذ الى حضور الغايب سقط حقه بخلاف ما نحن فيه  
والفرق تقصير في اخذ ما وجب له على الفور بخلاف هذه المسألة **الثاني** في البالغ  
او الحاضر خمسين ثم مات الغايب او الصبي وورثه الجاهل لم يأخذ نصيبه الا بعد ان  
حلف حصته ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقا له حينئذ كذا قالوه وينبغي ان يبين  
انه حاله الحلف كان ميتا التقى حلفه لانه حينئذ كان كل الورثة فاشبه ما اذا باع مال  
ابيه على ظن حياته **قال** والمذهب ان يمين المدعي عليه بدلول  
والمردودة على المدعي او على المدعي عليه مع لوث واليمين مع شاهدين مستعمل  
كلامه على اربع مسائل الاولى اذا ادعى القتل بغير لوث وتوجهت اليمين على المدعي عليه  
فهل يغلف عليه بالعدد قولان الظاهر ما نعلم لان بينه وبين الثاني واختان المزني حلف  
ميمنا واحدة لا طلاق قوله قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعي عليه وفيما سا  
على ساير الدعوي **باب** اذا لم يحلف المدعي عليه فردت اليمين على المدعي ففي تعدد  
القولان والمخصوص في الامر بالتعدد السالفة اذا ردت اليمين على المدعي عليه وهناك  
لوث هل يغلف طبقا لاصحاب القطع بالتعليق الرابع اذا حلف المدعي مع الشاهد  
الواحد هل يحلف خمسين ميمنا او واحدة منه التوكل والظاهر التعدد لان الدعا محتاط لها  
بدليل الكفار واشارة بقوله الردودة على المدعي الى انه اذا نكل المدعي عن القسامة  
في مثل اللوث فردت على المدعي عليه فكل انما يرد على المدعي مرة ثانية لانه انما نكل عن  
يمين القسامة وهذه غير ما والسبب في ذلك هو اللوث وفي هذه نكول المدعي عليه  
فصار تعدد السبب كتعدد الخصومة وهذا يبين ان يمين الرد ليست كيمين القسامة  
**قال** ويجب في القسامة في الخطا وشبه العهد دية على العاقلة  
كما لو قامت اليمين بذلك فتكون مخففة في الخطا مغلظة في شبه العهد وهذا كان  
المصنف مستغنيا عنه ما ذكر في فصل العاقلة **باب** وفي المهد على  
المقسم عليه اي ولا قصاص لقوله صلى الله عليه وسلم اما ان يده واصابعكم او ياد يوا  
بحر من انه رواه البخاري فاطلق الجاب الدية ولم يفصل لان يمين المدعي  
لا تثبت بها النكاح فلا تثبت بها القصاص كالشاهد واليمين **باب**  
وفي القدم قصاص اي حيث يجب لو قامت اليمين به لقوله صلى الله عليه وسلم  
اتخلفون ولستحقون دمر صا حكم اي دمر قاتل صا حكم منفق عليه وفي سنن ابي داود

منه



انه صلى الله عليه وسلم قتل في القسامة رجلا من بني النضرين مالك وفي الحديث انه صلى  
الله عليه وسلم قال خلف منكم حسون رجلا ان واحدا منهم قتله فيدفع برمته والرمية  
الجل ولا تها حجة تثبت بها العهد فيثبت بها القصاص كشهادة الرجلين وعلى هذا لو كان  
المدعي عليه جماعة قتلوا كلهم عند الجمهور وقال من سرح لا يقتل به الا واما اختياره المولى  
لضعف القسامة وياخذ من الباقي حصصهم من الدية وهو ضعيف وعن القدم انه  
لا يقتل بها اكثر من اثنين واجاب **قال** في الحديث عن الحديث الاول بان الضم يسر قتل  
صاحبكم وعن الثاني بانه محتمل ان لا يكون هناك لوت وانما حلف المدعي اليقين المردودة  
وعن الثالث انه يدفع اليه برمته ليؤخذ منه الدية وعن الرابع انه ينتقض بما اذا ثبتت  
السرقة برجل وامرأتين فانه ثبتت المالدون القطع **قال** ولو  
ادعى عبد ابلوت على ثلاثة حضار اقسم عليه حسين واخذ ثلث الدية فان حضر  
احدا قسم عليه حسين لان ايمان القسامة لا تنافي والثاني اما اذا اقر فانه يقتصر منه باقران  
ان كان القتل عند بشرطه ولا قسامة **قال** وفي قول حنيفة وعشرين  
كما لو حضرا معا **قال** ان لم يكن ذكر في الايمان ولا ينبغي الاكتفاء بها  
بناء على صحة القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الاصح ووجه صحة القسامة في الغيبة  
القياس على السنة ووجه مقابله ضعف القسامة وقوله ان لم يكن ذكر في الايمان  
فتد في قوله اقسم لا في القول الضعيف ولكن عبارة موصفة وعبارة المحرر اوضح فانه  
قال فيقسم حنفا وعشرين ميمنا في احد القولين وحسين في اصحها وليكن هذا الخلا ف  
فيما اذا لم يذكر في الايمان فان ذكره ينبغي ان يكتفى به **قال** اذا حلف  
المدعي عليه خلاص عن المطالبة ولا يطالب اهل الموضع الذي وجد فيه القتل ولا  
تأبي ذلك الموضع ولا عاقلته خلافا لان حنيفة كما في سائر الدعاوي واذا حلف المدعي  
عن نكول المدعي عليه فان كان المدعي قلا عدا وجب القصاص لان اليقين المردودة  
كما لا قرار او كالبينة والقصاص يثبت بكل واحد منها فان كان المدعي خطأ او شبه  
عهد وجبت الدية **قال** ومن استحق بدمه اقسم **قال** هذا  
صابطا لمخالفة في القسامة وهو كل من استحق بدمه قال في الامر سوا كان مسلما او  
كافرا عدا او فاسقا محجورا عليه او غير ذلك فيه السيد فاذا قتل عبد اقسم على الدية  
كما سبق واحترزنا تسلل المصنف عما لو خرج مسلما فارتد ومات فان دليته لا تثبت له  
القسامة لانه لا يستحق بدمه عدا البراقي بان بدل الواجب ضمان الجراحة والنفس  
صارت مهددة فان عاد الى الاسلام ثم مات اقسم الولي لان الواجب بدمه النفس سوا  
فرعنا على وجوب الدية او نصفها او ثلثها **قال** ولو مكاتب لقتل عبده فيقسم

الدم لان  
ماله في الدية

المكاتب اذا قتل عبده ولا يقسم سيده لان المكاتب استحق بدمه العبد المستعبد بالقيمة  
على اداء الخمر بخلاف ما اذا قتل عبدا المادون فان السيد يقسم دون المادون لانه لا يحق  
له والمكاتب صاحب حق في عبده فان عجز قبل ان يقسم وتعرض عليه اليقين فيقسم السيد  
وان عجز بعد عرض اليقين ونكوله لم يقسم السيد لمطلان الحق بنكوله كما لا يقسم الوارث  
اذا نكل الموروث ولكن يحلف المدعي عليه فان عجز بعد ما اقسم اخذ السيد القيمة كما لو  
مات الوارث بعد ما اقسم وكان الاحسن ان يضرب المكاتب على حرفي كان واسمه على  
حرف قوله ولو خافا من حدي لكن المصنف استعمل ذلك كثيرا كما تقدم له في الظاهر وشروط  
الصلاة **قال** ومن ارتد فاقض يا خيرا قسامه ليسلم اذا ارتد ولي  
القتيل بعد ما اقسم فالدية بانيته ولها حكم سائر امواله التي ارتد عليها فان ارتد قبل ان  
يقسم قال الاصحاب الاول ان لا يعرض الحاكم القسامة عليه لانه لا يتورع عن الايمان الكاذب  
فاذا عاد الى الاسلام اقسم وصورة المسألة ان يرتد بعد موت المجرم فان ارتد قبل موته  
ثم مات المجرم وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرتد بخلاف ما اذا قتل العبد وارتد السيد فانه  
لا يفرق بين ان يرتد قبل موت العبد ام بعد بل يقسم اذا قتل بالقسامة في قول العبد لان  
استحقاقه بالملك لا بالارث **قال** فان اقسم في الردة صح على المذهب **قال** ويستحق  
الدية بان كان يمين الكافر صحيحة والقسامة نوع اكتساب للمال فلا يمنع منه الردة  
كما لا حظا والاحساس وقال المزني كاتبع القسامة في حال الردة ولا يثبت بها شيء وقيل  
ان القسامة ملك المرتد صححت وان ازلناه فلا وعلى الوقف وجهان اصحها يقسم وتكون الدية  
لاهل الف ذال الراعي والظاهر عند اكثر الاصحاب يصح القسامة على الاقوال كلها وموضع  
الخلافا اذا مات او قتل في الردة فان عاد الى الاسلام اعتد به وجه واحد **قال**  
ومن لا وارث له لا قسامة فيه لعدم المستحق المعين لان دينه لعامة المسلمين ولا  
يمكن تحليفهم لكن اذا ظهر للامام ان القاتل شخص معين لضرب من يدعي عليه وحلفه  
فان نكل هل يقضى عليه بنكوله فيه خلافا ياتي في موضعه **قال**  
ادعى على رجل انه قتل اباه عمدا فقال المدعي عليه قتلته ولكن خطأ او شبهه عمد فان لم يكن  
لوت صدق المدعي عليه بيمينته والمض انه حلف ميمنا واحدا وان كان بان شهده عبيده او  
لنسوق على اقراره بالعمدية فابما يصرق وجهان اصحها اصحها المدعي وبه قطع الامام  
والمتولي ولو ادعى انه قتل اباه خطأ فقال قتلته عمدا فلا قصاص وهل له المطالبة  
بدية مخففة منه وجهان اصحها نعم **قال** **فصل** عقوبة  
للمشاهدة بالزعم والكلام في صفات الشهود والمشهود به مستوفى في كتاب الشهادات  
لكن المزني ذكر هنا مسائل تتعلق بالشهادة على الجنابة فزاعى معظم الاصحاب ترتيبه



واحد اخر من الشهادات **قال** انما يثبت موجب القصاص  
 باقرار اوعديلين **الموجب** بكسح الحنم اي الذي موجب القصاص من جرح او قتل لا يثبت  
 الا بشهادة رجلين شهدا ان علي نفسه الجرح او القتل او اقرار الجاني به لكن يرد على حصص  
 ثبوت خلف المدعي عند تكول المدعي عليه وكذا بالقسامة على القديم وورد عليه  
 السحر فانه قد يوجب القصاص ومع ذلك لا يثبت بالبينة بل بالقرار فقط كما سياتي **قال**  
 والمال بذلك او برجل وامرأتين او بمين بعين ان ما لا يوجب  
 الا لدية كالخطا وشبه العهد وجناية الصبي والمجنون ومسلم على ذمي وحر على عبد واب  
 علي ابن ثبوت لشهادة رجل وامرأتين ورجل ومين كسائر الاموال المدعاه **قال**  
 ولو عفا عن القصاص لسبق للمال رجل وامرأتان وكذا شاهد ومين لم يقبل في الامم لانها  
 لا يمس المال الا بثبوت القود وهذا هو المخصوص ومنهم من قطع به والمين يقبل بان  
 المقصود المال ومحل الخلاف اذا اتينا الدعوى والشهادة بعد العفو اما لو ادعى العبد  
 واقام رجلا وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وفقد الحكم بتلك الشهادة لم  
 يحكم له لا قطعا لانها غير مقبولة حين اقيمت فلم يجز العمل بها كما اذا شهد الصبر بشي شمر  
 بلغ او العبد ثم عتق **قال** ولو شهد هو وهما بجاشبه قبل ان يباح لم  
 يجب ارشها على المذهب لان الحشم المستل على الايضاح جنائية واحدة واذا اشتملت الجنائية  
 على ما يوجب القصاص احتيط بها فلا يثبت الا حجة كاملة وهذا هو المخصوص لنا والنص  
 فيما اذا ربي زيد سبها الى زيد ففرق منه الى غيره انه ثبت الخطا الوارد على الثاني رجل  
 وامرأتين وشاهد ومين وفيها طريقان احدهما على قولين احدهما ثبوت الحشم والجنائية  
 على الثاني رجل وامرأتين وشاهد ومين والثاني المنع والمذهب **تقرر** النصين  
 والفرق ما تقرر من ان الحشم المستل على الايضاح جنائية واحدة وفي مسألة مردوق  
 السم حصل خنايتان لا تعلق لاحدهما بالآخر **قال** ولصح الشاهد  
 بالمدعي اي يجب ان يكون الشاهد الشهادة بالقتل مفسر مصرحه بالعرض لعظم  
 اموال القتل عند الله تعالى وان المصنف يلام الامر ليدل على ان ذلك واجب وهو احسن  
 من قول المحرر وينبغي **قال** فلو قال ضربه بسيف فخرجه فمات  
 لم يثبت حتى يمتل فمات منه او يقتله لا قتال ان يكون مات بسبب اخر غير جراحته  
 فلا بد ان يصنف القتل الى فعل المشهور عليه وكذا لو قال ضربه فانها رالدم وكذا  
 ضربه فمات او موات لا قتال موته لسبب اخر والشاهد لعرف حصول القتل بقرابين  
 شاهدة وان لم يراة الجراحة وانها رالدم **قال** ولو قال ضربه راسه  
 قادمه او فاسا دمه تثبت داميته على بقوله ولو قال فسالاه لم يثبت قتال

حصول المسلمان بسبب اخر **قال** ويشترط لموضحة ضربه فادفع عظم  
 راسه **فلا يكفي** طلاق الموضحة لانه من الايضاح وليست بموضحة بايضاح العظم  
**قال** وقبل يكفي فادفع راسه **لفهم** المقصود بذلك عرفا والوجه الاول  
 جعله في المحررات قوي وطاهر ما في الشرح والدروضة ترجح الثاني قال الامام والذمي  
 بخطر اللعن هنا ان الشاهد لو كان فقيها وعلم القاضي منه انه لا يطلق الموضحة  
 الا على ما يوضح العظم فهو ان يكفي به لفهم المقصود ويجوز ان يعتبر اكساف لفظا كان  
 الشرح تجدهنا في لفظ الشهادات وان افهم غيرها المقصود وقد ذكر مثل هذا التفصيل  
 في ادلة الشهادة على الشهادة وذكر الرابعي نحوه في الشهادة لمحرمية الرضاع **قال**  
**وجب** بيان محله وقد رويها ليجوز قصاص فلو كان على راسه اكثر من موضحة ولم  
 يعين الشاهد موضحة الذكي شهد عليه فلا قصاص وهذا خلاف فيه اذا كان على راسه  
 غيرها فان لم يكن على راسه الا موضحة واحدة وشهدا انه اوضح راسه فلا قصاص ايضا لجواز  
 انها كانت صغيرة فوسعه وصرح الماوردي فيها بوجوب القصاص والدية لزوال  
 العلة بالنسبة للموضحة فلو شهدا بانها قطع به فلان ولم يعينا اليه فوجزناه مقطوع  
 به واحدة فهل يترك شهادتهما على المشاهدة مقطوعة او يشترط تنصيصهم قال الرابعي  
 يجوز ان يقدر فيه خلاف وقال المصنف الصواب الجرح ضا بالتميز على المقطوعة  
 وبه صرح ابن ابي هريرة والماوردي لانها صارت بتعالي لاخرى متعينة ولا خلاف  
 انها لو شهدا بموضحة شهادة مريحة فشاهدنا راس المجروح سليما لا اثر عليه  
 والعهد قريب ان شهدا مودة **قال** وثبت القتل بالسحر باقرار  
 فان قال قلة سحري وسحري يقتل غالبا فعهدا ونادرا فشبهه عدا واخطات من اسم  
 غيره الى اسمه فخطا والدية في ماله لان العاقلة لا محل اعتراف الجاني الا ان قصد من  
 يصدق وقوله في الوجيز على العاقلة وهم اوسبق فلم يذكر غيره وان قال  
 مرض سحري ولم تمت فهذا لوت يجب به القسامة فان قال قلت بسحري طاعة  
 لم يقتل لانه المستحق وقال ابو حنيفة يقتل الساحر جدا لسعيه بالفساد  
 قال لا ببينة لان الشاهد لا يعلم قصدا لساحر ولا شاهدة تاشرحن اللهم  
 الا ان يقول الساحر سحرته بنوع كذا فيشهد عدلان بان هذا النوع يقتل غالبا  
 او نادرا فيثبت ما يشهدان به وتصور معرفه العدلين لذلك بان يكون  
 ساحر من ثم تابا او فرغنا على القول بجواز تعلمه والامم انه حرام وقتله القاضي  
 حسين كما اذا تعلمه ليسحربه وقال البند نهي من اعتقد اياحه كفر وقال ابن ابي  
 هريرة يجوز تعلمه وتعليقه للموقوف عليه لا للعمل به لما في الصحيحين ان لبيد بن



الاعظم كان مسلما في بني زريق حليف اليهود وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتله  
وحكم فعله اجاعا ووقع في الوسيط ساقص في حوازل تعلمه من باب الاجان وهذا  
الباب وقال بعض العلماء انه كفر وقال ما لا زنده حتى لو قال رجل انا احسن  
السحر ولا اعلم به قتله ولا يقبل توحيته وروى عن ابي حنيفة مثله وعن احصاء  
الساحر يقتل ولم ينقل عنه في كفره شيئا حتى من راي قتله بقوله صلى الله عليه وسلم  
اقتلوا كل ساحر وساحرة وما تعد من قوله صلى الله عليه وسلم جد الساحر قتله بالسيف  
وما روي ان جارية لحفصة سحرته فقتلها قلنا هذا معارضة بان جارية لعائشة  
سحرته فامرت ان تباع لرجل من الاعراب لست ملكتها وعندنا لا يكفر به الا اذا  
اعتقد اعتقادا مكفرا بان يضيف التصرف الى التوكيد السبعة وانما يجب الى ما يطلب  
منها **فان** السحر في اللغة صرف الشئ عن وجهه يقال ما  
سحر عن كذا اما صرفك ومذهب اهل السنة والجماعة انه حق وله حقيقة وتكون له  
بالقول وبالفعل وبالموت ومرض وتقتل وتفرق بين الزوجين وقال المعتمد وابو جعفر  
الا ستر انا ديك كسر الهمة ان السحر حقيقة له انما هو خييل وبه قال المعري استدلوا  
بقوله تعالى خيل اليه من سحرهم انها تنسجى وذهب قوم الى ان الساحر قد يقتل  
الاعيان وحمل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البرهان لانه لو قدر  
على هذا القدر على ان يرد نفسه الى الشباب بعد الهرم وان منع نفسه من الموت  
ومن جملة انواع السحريات والهيبة ولم يبلغ احد في السحر الى الغاية التي وصل اليها  
القبط انا مرد لوكا ملك مصر بعد فرعون فاتهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا  
فيها صور عساكر الدنيا فاية عسكر قصدتهم اتوا ذلك العسكر المصور لما فعلوه به  
من قلع العين وقطع الاعضاء اتفقوا على ذلك العسكر القاصد لهم فتها منهم العساكر  
واقاموا ستايتهم سنة والنساء من الملوك والامراء بعد غرق فرعون وجنوده حكا  
القراني وغيره وقال الامام فخر الدين لا يظلم اثر السحر الا على فاسق وحكم تعليم  
الكهانة والسحرة والضرب بالرمال والشعير والحصى والشعيرة وتعليم هذه كلها واخذ  
العوض عليها حرام بالصحيح في النبي عن حلوان الكاهن والباقي في معناه واما الحديث  
الصحيح انه كان نبي من الانبياء يحط من واقف خطه فزال فبعاه فمن علم موافقته له فلا  
باس ونحن لا نعلم موافقته فلا يجوز وحكم الشئ الى اهل هذه الانواع ونقد يفهم  
ولذلك حرم الحامض والطير وعلى فاعل ذلك التوبة منه **فان**  
لو شهد لمورثه يخرج قبل ان يموت لم يقتل لانه لو مات كان الارث له فكانه شهد  
لنفسه وسياتي في باب الشهادات ان من شرط قبول الشهادة انفاكها عن التهمة

وان من اسباب التهمة ان يحرق نفعها او يرفع عنه ضررا والمصنف اطلق المورث  
وهو مقدر غير اصله وفرعه لانها لا يقبل شهادتها مطلقا للمصنف وقد ذكر في المحرر  
هذا القيد وكان المصنف حذره للعلم به من كتاب الشهادات واطلق الشبان وغيرهما  
المنع قبل الانزال واستثنى القارئ منه ما اذا كان المخرج دين يستغرق جميع الدين  
فيقبل شهادته لانه لا يجد لنفسه نفعا ويتبعه على ذلك صاحب بن ابي عاصم وفيه  
نظر من الدين لا يمنع الارث **فان** وبعد يقبل لاشياء التهمة ولو  
نظر من الدين لا يمنع الارث **فان** وبعد يقبل لاشياء التهمة ولو  
شهد بخوبان ثم صار اوارثين فالشهادة في الاصل مقبولة لكن ان صار اوارثين قبل  
قضا القاضي شهادتهما لم يقض وان كان بعد قضائه لم يقض القضاء لو شهد الشاهد  
ثم فسق وقيل قولنا احدهما هذا والثاني الاعتبار بوقت الشهادة ولا اثر لما يطرأ  
من فسق وقيل قولنا احدهما هذا والثاني الاعتبار بوقت الشهادة ولا اثر لما يطرأ  
عنه ضررا لان المال انما ثبت للمريض ثم مرثته والثاني لا يقبل التهمة لان المريض مجبور  
عليه لحق الوارث والوارث صاحب حق في المال **فان** وبعد يقبل لاشياء التهمة ولو  
شهادة العاقله يقضى شهود قتل محلوتة وهو الخطا وشبه العهد لانهم يدفون  
عن انفسهم الغدر ولو كان الشاهدان من فقراء العاقله فالنص قول شهادتهما  
ايضا ولو كانا من الابعاد وفي عدد الاقارب فبالواجب فالنص قول شهادتهما  
فقبل قولنا والمذهب يقتضيها والغرض ان المال عاد وراح فالغني غير مستبعد  
فتحصل التهمة وموت القريب كالمستبعد في الاعتقاد فلا يتحقق فيه التهمة **فان**  
ولو شهد اثنان على اثنين يقتله فشهدا على الاولين اي في  
ذلك المجلس يقتله فان صدق الولي الاولين حكم به فثبت القتل على الآخرين لشهادة  
الاولين لخلو شهادتهما عن التهمة ولسقط شهادتهما الآخرين لانها صار عدول للآخرين  
للاولين لكونهما شهدا عليهما بالقتل ولا يبايد فغان بشهادتهما عن انفسهما القتل  
الذي شهد به الاولان والدافع منهم في شهادته **فان** وبعد يقبل لاشياء التهمة ولو  
الآخرين او الجميع او كذب الجميع مطلقا لان الآخرين يدفون عن انفسهما ضررا  
ولا يبايد عدوان الاولين كذا فرض الشافعي والاصحاب المسألة واعترض على تصور  
بان الشهادة لا تسمع الا بعد تقديم دعوى على معين واجيب **فان** وبعد يقبل لاشياء التهمة ولو  
ان صورته ان يدعي الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر المشهود عليهما  
فيشهدان على الشاهدتين بانتهما القاتلان وذلك بمرث رتبة وشبهة الحاكم فيراجع  
الولي ويسأله ويصور ايضا اذا وكل وكيلين في اثبات الدم واقام كل من الشاهدتين  
الذين شهدا اولوا اخر شهادته بطلب وكيل بعد تحرير الدعوى وهذا مضرع



على الصحيح ان شهادة الحسنة لا تشجع في حقوق الادميين ومفروح على ان التوكيل في  
الخصومة من غير تعيين صحيح وعليه **قال** الحكماء ولو اقر بعض  
لسقوط حقه منه وهو كما لو اقر احد مالكي العبد بان شركه اعتقه وهو موسر حكم بنفوذ  
العتق اذا جعلنا السوادية واحترز لسقوط القصاص عن الدية فانها لا تسقط  
بل ان لم يعين العافي وللورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك وصدق بيمينه  
في انه لم يعف وان اقرب العفو فلبا قين حصتهم وهو ان عفاه سقط حقه او مطلق  
فعلي القولين في وجوب الدية بالعفو المطلق **قال** وان اختلف  
شاهدان في زمان او مكان او اية او هيبه لغت للتعارض وهكذا حكم ما شهد به له  
واختلف فيه من الافعال والالفاظ ولو شهدا احدهما انه اقربا لقتل عدا او خطا يوم  
السبت والاخر انه اقرب يوم الاحد ثبت القتل لانه لا اختلاف في القتل وصفته  
**قال** وقيل لو تباينوا في وقت القتل لانه لا اختلاف في القتل وفي الصف  
رعا يكون غلطا او شيا ناهي حاصل المسألة ان المرئي روي انه يكون لو تباين في اليمين  
انه ليس بقتل وللصاحب طرق احدها القطع بانه ليس بقتل وتاينها القطع بانه  
لو تباين في اثبات قولين **قال** هذا اذا شهدا بغير العمل  
فان شهدا على الاقرار لم يضر اختلافهما في الزمان نص عليه في الامر وقياس ما في الصور  
كذلك ولو ادعى القتل وشهدا احدهما انه قتله والاخر انه اقرب قتله لم يثبت  
القتل لانهم لا يتفق على شيء واحد لكنه لو تباين في خلاف لانه لا يتكذب بين القولين  
**قال** شاهد شاهد على رجل انه قتل رجلا وشهد اخر انه قتل عمرا  
حصل الموت في حقها معا ولكل واحد من ولييها ان يقسم نص عليه في الامر **قال**

**باب البغاة**  
البغي الظلم ومجاوزة الحد وهو في اللغة التعدي والاستطالة سمي البغاة بذلك  
لظلمهم وعد ولهم عن الحق يقال بغى الخرج اذا تداعى الى الفساد وبغت المرأة اذا خربت  
وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن الله القاتلة البغية **قال**  
هم مخالفوا الامام بخروج عليه وترك الاقياء او منع حق توجه عليهم هذا  
حدهم في اصطلاح العلماء والمراد مخالف امام العدل عرف من ذلك من تعييفه  
بالالاف واللام فالخروج على الجائز لا يكون بغيا كما صرح به المتأول وغيره لكن في  
البيان عن القاتل ان الخروج على الجائز بغى كالخروج على غير الجائز لانه لا ينعزل  
بالجور والاجماع منعقد على قتالهم والافضل في الباب قوله تعالى وان طائفتان

من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى قتلتها التي  
تبقي حتى تنفي الى امرائه نزلت في رهط عبد الله بن ابي سلول ورهط عبد الله  
بن رواحة الانصاري لما تقاولا حتى قتلوا بالايدي والتعال فقرأها النبي صلى الله  
عليهم وسلم فاصطالحوا رواه الشيخان عن انس وقال ابو بكر اول ما نعى الزكاة وعلى  
اخر اصحاب الجبل واهل الشام واهل اليمن قال الشافعي رضي الله عنه اخذت  
السيرة في حال المشركين من النبي صلى الله عليه وسلم وفي قتال المرتدين من ابي بكر وفي  
قتال البغاه من علي وقال المزني ابو بكر يوم الرد وعمر يوم سقفة بن ساعد  
وعثمان يوم الرداء وعلي يوم صفين واحمد بن حنبل يوم المحنة وفي الاية دليل على  
وجوب قتال البغاه وان الباغي لا يخرج عن اسم الايمان بذلك خلافا للروافض وعلي  
جواز الصلح في الجواهر والاحكام وان الباغي اذا رجع الى الطاعة قبلت توبته  
والخلق جماعة من اصحاب القول بان الباغي ليس باسم دم وان البغاه قوم اجتمعوا  
فاخطوا وليسوا بفسقة وقال اخرون هم عصاة وليسوا بفسقة وليست كل معصية  
توجب الفسق وقال اخرون الباغي ينقسم الى فاسق والى ما ليس بفسق وعلى الاول التشديد  
الواردة في الخروج عن طاعة الامام محمولة على من خرج منها بغير عذر ولا ناول كقوله  
صلى الله عليه وسلم من خالف الجماعة قيد شهر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وكقوله  
من حل علينا السلاح فليس منا ومن خرج عن الطاعة وفارق الجماعة فليس جاهليه  
الماول في سنتي داود والحاكم والثاني في الصحيحين والمال في مسلم **قال**  
لشروط شوكة لهم ابي قنوة وعدو يحتاج الامام في ردعهم الى كلفة مال وقال فان  
كانوا افرادا يسهل ضبطهم فليسوا ببغاة وشرط بعضهم في عدوهم ان يكونوا عشق  
وهو بعيد وشرط بعضهم انفرادهم بموضع وقيل بغيره لا يحيط بهم جنرا لا مام  
**قال** وماويل ابي يعقوبون به جواز الخروج عليه او منع الحق  
والا فليسوا ببغاة والمعتبر ماويل اهل الجبل وصفين في مطالبتهم بدم  
عثمان حين اعتقدوا ان عليا يعرف من قتله فلو كان ناولهم فطغي البطلان فلا وفق  
لا طلاق الاكثرين انه غير معتبر كما ويل الردة حيث قالوا انما بدفع الزكاة الي  
من صلاته سكن لنا وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلاة غيره ليست لنا سكن  
ووجه بمقابلة انه قد يغلط في القطعيات **قال** ومطاع فيهم  
يصدرون عن رايه اذا قوة لمن لا يجمع كلمتهم مطاع وهذا نقله الرازي عن  
الامام فقط وهو في الحقيقة بشرط حصول الشوكة لانه شرط اخر مع الشوكة  
كما يقتضيه عبارة الكتاب **قال** قيل وامام منصوب لتجتمع



به شوكتهم وهذا نقله الرازي عن الجديد ولعله الامام الى العظم وجزم به جماعة  
كثيره لكن في الرازي عن اكثر من المنع لان عليا قال اهل الجبل ولا امام لهم واهل صفين  
ول نصب امامهم واهل الخلاف في تنفيذ الحكم لا في عدم الضمان وظاهر بيان المصنف  
انه لا يشترط شي اخر وليس كذلك بل يشترط ان ينفردوا ببلدة او قرية او موضع من  
الصحرى كما نقله الرازي عن جمع من اصحاب وحكى الماوردي الاتفاق عليه واعتبر  
الحوتى امرين اخرين ان تمتنعوا من حكم الامام وان يظهر والانتهم حكما **قال**  
ولو اظهروا قوامهم في الخوارج كترك الجماعات وتكفيره كسيرة ولم يتألموا تركوا لان  
عليه سمع وجاز يقول في المسحور لا حكم الا لله ولرسوله وقصد بذلك تحطية علي  
بينه وبين معاوية فقال علي وهو في الصلاة قاصبرا وعد الله حق فلما فرغ قال كلمة  
حق ارجو بها بطل ثم جعل حكمهم حكم اهل العدل بقوله لكم علينا ملائكة لا تمنعكم ساجد  
الله ان تدركوا فيها اسمه ولا تمنعكم التي ما دامت ايدى ديني ايدىكم ولا تبعدكم بالعنات  
فجعل حكمهم كاهل العدل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في المناقبة مع علمه  
بمعتقدهم لتظاهروا بالطاعة هذا اذا لم تتضرر بهم المسلمون فان تضرروا بهم المسلمون  
فتقل القاصي حسن عن اصحاب انه تعرض لهم حتى يروا الضر وان صرحوا بسبب  
الامام او غيره من اهل العدل عزروا الا ان عرضوا في الامم والخوارج صنف من البدعة  
يعتقدون ان من اتي كبرية كفر وحيط عليه وخلص في النار وان دار الاسلام بغير  
بظهور الكبار فيها دار كفر واباحة فلذلك يطحنون في الابنية ولا يحضرون معهم  
الجماعات والجماعات **قال** والا فقطاع طريق ابي وان قاتلوا  
فحكمهم حكم قطاع الطريق وهذا كله نزع علي انهم لا يكفرون وهو المذهب وحكى  
الامام في كفر الخوارج وجهين **قال** وبقتل شهادة البغاة لانهم  
ليسوا بفسقة واستثنى الشافعي من قبول شهادتهم ما اذا شهدوا لموافقهم بالتصديق  
كالخطابية وانما لم يستثنه المصنف لانه لا خصوصية له بالبغاة نعم يستثنى  
ما اذا اوضح الشاهد ببيان السبب فان شهادته تقبل وان كان خطايا كما نقله  
في البحر عن النص لان التهمة قد زالت بالتصريح **قال** وقضا قضيتهم  
فيما يقبل قضا قضيتنا لانهم لا يبلا يسرع فيه الاجتهاد فلو حكم بما خالف النص او  
الاجماع او القياس الجلي فهو باطل **قال** الا ان يسأل دما فلان لا تقبل  
قضاؤه لانه ليس بعدل وشرط القاصي العدل ولذلك لا ينفذ قضاؤه اذا كان من  
الخطابية الذين يقضون لموافقهم بالتصديق اذا قضى لهم وهذا لا يختص بالقاصي  
بل الشاهد اذا كان ممن يرمي ذلك لم يقبل حكاه الرازي عن المعتمد فينبغي ان يكون

الاستثنى في كلام المصنف واجعا الى الجملتين الى الاخيرة وحده **قال**  
ونفذ كتابه بالحكم لكن يستحب ان لا يقل استحقاقهم قال الماوردي والاول ان لا  
يهدم بقوله وتسلطت بجرده والذي قاله الغزالي وغيره انه يجب القول بالنفذ  
ولعلمهم ارادوا عدم النقص والحكم بخلافه كما اوله بن الرفعة وحيث نفذناه فشرطه  
ان لا يكون باطلا كما لو قضى علي رجل من اهل العدل ضمان ما ادى في الحرب عليهم او  
للسقوط الضمان عما ائلف في غير الحرب فان قضاه لا ينفذ نعم لو حكم بسقوط ما ائلف  
عليه في الحرب نفذناه ولا يجوز مطالبتهم به لك لانه محل اجتهاد **قال**  
وحكم كتابه بسطاع البيعة في الاصح لان الكتاب الذي مرد له معلق بعائنا واذا  
نفذنا كتاب قاضيتهم لمصلحة رعائنا فلان نراعي مصلحة رعائنا من باب اول والثاني  
لانما فيه من معاونة اهل البيعة واقامة مناصبهم وتعبيرهم بلاحق تبع فيه المحذور  
والخلاف في الروضة والشرحين قولان وطرد ما لا امام في الكتاب بالحكم وقال  
وكنت اود لو فصل بين حكم تتعلق باهل الجنة وحكم تتعلق بالرعايا اما اذا ورد على  
قاضينا كتاب من قاضيتهم ولم نعلم انه ممن يستحل دماء اهل العدل امره فاني قبوله  
والعمل به قوله ان المختار منها المنع **قال** ولو اقاموا جعلا واخذوا  
زكاة وجزية وخراجا وفرقوا اجسادهم المرتزقة على جندهم مع كان في اعادة المطالبة  
بذلك اضراوا باهل البلاد ولان علي رضي الله عنه فعل كذلك في اهل البصرة ولا نهم  
اخذوا ثأما وسابع فاشبه حكم الحاكم بالاجتهاد فلا ينقضه اخر ولا نهم قد يعيرون علي  
البلاد سنين كثيرة ففي عدم الاعتداد اضراوا بالرعايا فان عاد البلد الى اهل العدل  
لم يطالبوا بشي من ذلك **قال** وفي الاجير وهو تفرقة سهم المرتزقة  
على جنوده وهم وجه لبلاد يستغيثوا به على البيعة والاصح الصحة لانهم من جنس الاسلام  
وارعاب الكفار حاصل لهم وفي الجزية ايضا وجه حكاه الرازي وفي الزكاة وجه  
حكاه القاضي انهم ان اعطوا اختيارا من غير اجبار لم يسقط عنهم **قال**  
وما ائلفه باع على عادل وعكسه ان لم يكن في مال من جديا على الاصل المقرر في قضا  
النفس في غرامات الاموال وهذا خلاف فيه **قال** والا فلا اي  
وان كان في قتال لم يضمن اما ما سبقا سلفه العادل على الباغي فلا يضمن ما مور  
بالقتال فلا يضمن ما نال منه واما فيما سلفه الباغي على العادل فلا يضمن الله تعالى  
امرا الامام ان يصلي بينها بالعدل ولم يذكر ما عدا في دمر ولا مال ولا لم ينقل احد  
ان احدا طالب احدا في ذلك في دفعه الجبل وصفين مع فقه القاتل ولان العزم  
لوجوب لزما نفذهم ذلك عن العود الى الطاعة وحملهم على المادي على الباطل



ولهذا سقطت التبعة عن الحزبي اذا سلم وهذا قال ابو حنيفة **قال**  
وفي قوله يضمن باغ وبه قال مالك لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان دماكم واماكم  
عليكم حرام وقول ابي بكر للذين قال لهم بعد ما تابوا تدون قتلانا ولا تدون قتلنا رواه  
البيهقي ولما فرقتان من المسلمين محقة ومبطله فلا يستويان في سقوط الغريم  
كقطع الطريق والجواب **قال** ان ابا بكر لما قال ذلك قال عمر لا نأخذ لقتلنا  
حية لانهم علموا به فسكت ابو بكر سكوت راجع ثم ان كان المتلف نفسا وقلنا بالاول  
فاحم الوصل لا كفارة ايضا ومحل القولين فيما اذا اتلف في القتال بسبب القتال  
وقوله منه هلاكه فلو امكن في القتال ما ليس من ضرور الحرب وجب ضمانه قطعا  
ولستثنى من الاتلاف في غير القتال ما اذا قصد اهل العدا بالذات المالا اضرى فم  
وهو بمنهم فلا ضمان قاله الماوردي قال فان قصدوا التشنج والانتقام من كالمكلف  
في غير القتال فهذا بالنسبة الى الضمان اما التحريم فقال الشيخ عز الدين لا ينصف  
اتلافهم باباحة ولا يحرم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الكفار حال القتال  
فانه حرام غير مضمون **قال** والمناول بلا شبهة يضمن لان حكمهم  
في ذلك حكم قطع الطريق فيضمن النفس والماله ولو في حال القتال لاننا لو اسقطنا  
الضمان عنهم لامت كل شرمة من اهل الفساد تاديبا وفعلت ما تشاء وفي ذلك  
ابطال السياسات **قال** الشافعي رضي الله عنه ولما قتل من يلج عليا ومارا بن علي  
القصاص وامر بحبسه وقال لا يثبت الحسن اذا قبلتوه فلا تمتلوا به فقتله الحسن  
وفي الناس بقية من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك منهم احد **قال**  
كيف سمي الشافعي بن يلج متاولا وايضا قال له في ذلك **قال** جاب عنه في الخبر  
انه كان خطيب امرأة يقال لها قطام وكان علي رضي الله عنه قتل اباها من جملة الخوارج  
فقاتلت له ان عليا قتل ابي بغير حق ووكلمته في قتله بابيها قودا وطلبت منه بعد  
قتله ثلاثة الاف وعبدا وقبينة حتى تنكحه ولكن المغرور ايضا صادقه في القتل  
بغير حق ولهذا قال الشاعر

فلم ارمها سافه دو فطانه كهر قطام بن عرب والحجم  
ثلاثة الاف وعبد وقبينة وقيل على الحسام المصمم  
فلا مهر اعلان مني وان علا ولا قتل الا دون قتل بن عجم  
**قال** وعكسه كباغ ابي الذين لهم شوكة ولا ناول لهم حكمهم حكم  
الباغ في الضمان على اصح الطريقين كان سقوط الباغي لقطع الفتنة واجتناع الفتنة  
وهذا موجود فيهم والطريق الماني يضمن قطعا كعكسه اما قضا فيهم فالظاهر

المردون

المردون والمنفرد لو ارتدت طائفة لهم شوكة فالتفوا مالا او نفسا في القتال ثم  
تابوا واسلموا ففي ضامنهم القتلان كالبيعة اظهرهما عند بعضهم لا ضمان وخالفهم  
البيهقي ولا ينفرد فضا قاضي المرتدين فطعا **قال** ولا ينفرد البتة  
حتى يبعث اليهم امينا فطنا ناصحا لسا لهم ما ينبغيون ابي ما ينكرون وما يجيبون  
وما يعدونه ذنبا قال تعالى قل يا اهل الكتاب هل ينقمون منا الا ان امنابا لله وما  
نقوم انهم الا ان يؤمنوا بالله فالا يستغنى في جميع ذلك من غير الجلس كقول النابغة  
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم من قلول من قراع الكيايب  
وكقول الرقيات وما تقواسن بني امية الا انهم يحكون ان غضبوا ونظم نغم القاف  
ولسرها **قال** فان ذكرنا مظلمة او شبهة ازالها كان المقصود بقتالهم  
ردهم الى الطاعة ودفع شرهم والبعث واجب كاصح به بن الصباغ وغيره وهو  
ظاهر عبارة الشرحين والكتاب وقال ابو الطيب مستحق قد بعث علي بن عباس  
الى النهروان فقال لهم هذا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وزوج ابنته فما  
تفنون قالوا بلانا حكم في الدمن وقد اغنى كتابه الله وسنة رسوله صلى الله عليه  
عن التحكيم وقتل ولم يسب فاما ان تقاتل ويسبي واما ان لا يفعلها وحج اسمه  
من الخلافة فان كان علي حق فلم خلع وان كان علي غير حق فلم دخل فقال بن عباس ما  
التحكيم فقد حكم الله في الدين فقال فابعدوا حكمنا من اهلنا وحكمنا من اهلنا **قال**  
حكم به ذواول منكم في اربب قيمته درهم اخرجت من هه قالوا نعم قال واما  
انه لو قتل وما سبي فلو حصلت عايشته في قسم احدكم كيف صنع وقد قال تعالى  
ولا تنكحوا الزواجه ممن بعدوا ابرافقا لوارثينا عن هه قال واما محوه اسمه  
من الخلافة حتى كتب كتاب التحكيم بينه وبين معاوية فقد جي النبي صلى الله عليه وسلم  
من المفاصلة التي حرت بينه وبين سهيل بن عمرو عام الحديبية وقد كتب كتاب  
بينهم وبين علي بن ابي طالب فرجع عن ذلك بعضهم وابي بعضهم رواه احمد والبيهقي  
فلما احب بن عباس ما اتفق قال على صاحبها لا سفك منم عشرة ولن يقتل منا عشرة  
فساد الله فقتلوا كلهم الا ثمانية وقيل من على تسعة **قال** فان اصرروا اي  
بعد ازالة العلة نصهم وعظمهم وامرهم بالعود الى الطاعة لتكون كلمة الدين الى  
الطاعة واحدا وان ذلك اقرب الى حصول المقصود فان اصرروا دعاهم الى المناظرة  
**قال** ثم اذنهم بالقتال ابي اعلم لان الله تعالى امر اولا  
بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما احبه الله وانما يعلمهم بالقتال اذا علم ان في  
عسكره قوة وفائدة وقد رتب عليهم ويكون القصد بالقتال دفعهم عما هم عليه دون



قتلهم لقوله تعالى فقاتلوا الذين تبغى حتى تفي الى امر الله اي ترجع الى كتاب الله وسنة رسوله  
ثم هذا القتال واجب قال الماوردي يحسن شروط احدها ان تعرضوا لحرم اهل العدل  
او لفساد اسلام والفتنة ان يتعطل جهاد المسلمين بهم والمال **قال** ان ياخذوا من حقوق  
بيت المال ما ليس لهم **والرابع** ان يتعطلوا من دفع ما وجب عليهم والخاص ان تظاهروا  
على خلع الامام الذي انعقدت بيعته فان انفردوا عن الجماعة ولا منعوا حقا ولا نقروا  
على الامام حاربوا فقاتلوا لاجل تنزيق الجماعة **قال** فان استعملوا اجتهاد وفعل  
ما رآه صوابا فان ظهر له انهم عازمون على الطاعة وانهم ينتظرون لشف الشهادة اهلهم  
لينتفع لهم الحق وان ظهر له انهم يخالون لاجتماع عساكرهم وانتظار مدد منهم لم يولهم  
ان كان في عسكره قوة وان سألوا ترك القتال ابدالم جبههم وظاهر عيان المصنف  
ان هذا الامهال لا تنقد رطل مرجع الى ما يراه الامام وفي التهذيب يوم او يومين وبني  
المهذب ثلاثة ايام وفي العهد للفرابي ان رجي توهمهم ورجوعهم انتظرهم شهرا او  
شهرين ولذا ان راي في اهل العدل ضعفا **قال** ولا تقابل مدبرهم  
اذا كان غير مخوف لقتاله او متحيزا اليه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسعود يابن  
ام عند ما حكم من يغي من امني قلت الله ورسوله اعلم قال لا يتبع مدبرهم ولا يجهز  
علي جرحهم ولا يقتل اسيرهم رواه الحاكم والبيهقي و**دخ** الحسن بن علي مروان فقال  
ما رايت اكرم من ابيك ما ان ولينا ظهورنا يوم الجمل حتى نادى مناديه ان لا يتبع مدبر  
ولا يدف على جرح قال الشافعي وان الله تعالى امر بقتلهم لا يقتلهم وانما يقال قاتلوا  
لمن يقال وتقاتلوا لانهما اقلوا قاتلوا وكذا الحكم بين النبي صلى الله عليه واله واليه  
ان يتبددوا وتبطل شوكتهم فلو ولو اجتمعين تحت راية زعيمهم لم يكف عنهم بل  
يطلبهم حتى يطبعوا فلو بطلت قوة واحد تخلفه عنهم لم يتبع ومن ولي متحرفا لقتال  
اتبع وكذا استحيزا اليه قربة قيل او بعيد **قال** ولا تتخذه  
واسيرهم اي لا تقبل متخذهم وهو يفتح الخا المتقل بالجراح ولا تقبل اسيرهم للخبير  
المذكور وجوز ابو حنيفة قتلها صبرا فلو قتل عادل اسيرهم او دفن على جرحهم ففيه  
وجوب القصاص وجهان احدهما في زواجر الروضة لا قصاص ونقله في البحر عن النضر  
ولا يجوز قتل من كف عن القتال منهم اذا وقف معهم في صفهم لانه كان شره كالاسير  
وفي وجه يجوز لانه رد لهم لا قتل رجل محمد بن طلحة حين كان واقفا مع اهل الجمل  
فلم يمنع على ولا طالب بدية واستثنى بعضهم من ذلك ما اذا ليس الامام  
من صلاحهم لم يكن الصلوة فيهم وخشى عودهم عليه بشر قال يجوز في هذه الحالة  
ان يتبع مدبرهم ويدفع على جرحهم استصلا لاهلهم كما فعل علي رضي الله عنه بالجوا

وكذا

ولذا لك المهلب بن ابي صفرة حين قاتلهم في ولاية عبد الملك بن مروان **قال**  
ولا يطلق اي اسيرهم وان كان صبيا او امرأة حتى يقضى الحرب ويتفرق جمعهم ليكف  
شرهم وذلك واجب الى انقضاء الحرب وظاهر عيان الكتاب في الصبي والمرأة استمرار  
حبسهم الى ان يتفرق جمعهم والله في الروضة وكتب الرازي الى انقضاء الحرب فقط  
وصوبه في المهمات وقيل ان راي الامام في اطلاقهم قوة البغاة وفي حبسهم ردهم الى  
الطاعة حبسهم وقيل له حبسهم مطلقا الى حين اخلاق الرجال **قال** الا  
ان يطبع باختياره بان سابع الامام فطابق ولو قتل بعضا الحرب وتفرق الجمع هذا  
في الحرام العبد فقتل هو كالتشا وان كان تقال وقال المتولي ان كان ناسي منه ومن  
المرافق قتال فيما كالرجال في الحبس واستحسنه الرازي اما الصبي والمرافق والمرأة  
فيطلقان اذا انقضت الحرب فان قاتلت المرأة والعبد والمرافق فقتلهم كالرجال يقتلون مقلبين  
لامدبرين **قال** ورد سلاحهم وخيلهم اليهم اذا انقضت الحرب وامنت عائلتهم  
لولا المحذور وامن الغلبة يعودهم الى الطاعة او تفرق شملهم قال الرازي وهو وقت  
اطلاق الاسير والغائب **قال** الشرع وعرض بن الفراج على المصنف فقال ذكر امر الغلبة  
هنا ولم يذكره في الاسير وذلك يوم اختلاف الغائبين وهما سواك وذكر الرازي والجواب  
انه ينفذ في الاسير على امر الغلبة بقوله ويتفرق جمعهم فانه اذا تفرق جمعهم امننت  
عائلتهم واقضوا على رد السلاح والخيل يعلم ان رد غيرهما من الاموال التي ليست عون  
لهم في القتال من باب اولي **قال** ولا يستعمل اي خيولهم واسلحتهم  
في قتال كلاجوز الانتفاع بغير اسير اموالهم وبذلك العموم قوله صلى الله عليه وسلم  
لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه **قال** الا لضرورة كما اذا  
خيف انهم اهل العدل ولم يجدوا غير خيولهم فاجوز لهم ركوبها وكذا اذا لم يجدوا مسا  
مدفعون به عنهم غير سلاحهم وحب ابرتها عند استعمالها للضرورة كالمضطر اذا  
اكل طعاما الغير يغرمه **قال** ولا تقالون بعظيم كثر لان القصد الكف  
لا الاهلاك وفي الحديث الصحيح لا يعذب بالثار الا خالفنا **قال** ومنجنيق  
وكذا ارسال الميالكثرة والحق الحيات والاسد عليهم لان المقصود من قتالهم ردهم الى  
الطاعة وقد رجعون فلا يجدون الى النجاة سبيلا ولا نه قد نصيب من لا يجوز قتله  
كالنساء والصبيان **قال** الا لضرورة بان قاتلوا به او احاطوا بها وحصل  
الاضطرار الي الرمي بذلك للدفع ولهذا بالبحر على رضي الله عنه حتى قتل نفسه ليلة  
الحديري الفاء وخسما يذ فلو حصنوا ببلد او قلعه ولم يقدروا عليهم الا هذه الاسباب  
فلا يجوز قتلهم ولا يجوز ان يحاصروا بمنع الطعام والشراب الا على راي الامام



اهل الفلحة ولا يجوز عقر جيلهم اذا قاتلوا عليها ولا قطع اشجارهم وزرعهم **قال**  
 ولا يستعان عليهم بكافر اذ لا سبيل لهم على المؤمنين ولا يجوز لستحق القصاص من مسلم  
 ان تؤكل كافر في استيفائه ولا للمام ان يتخذ لهم جلادا كافر لاقامة الحدود على المسلمين  
**قال** ولا ممن يرتكبه من مديري اهل العداوة تحمله على ذلك وامالا اعتقاد  
 جوارحه كالحنفى لانهم اذا انهزموا وجب الكف عنهم وهذا هو منع تزيم او تحريم فيه  
 وجهان ظاهر عيان الشرح والروضة الثاني وفي الكفاية وجه انه يجوز ان رعت  
 الضرورة الى الاستعانة بهم جاز بشرطين ان يكون لهم حسن اقدار وان يمكنه منهم  
 لو ابتغواهم ولو ظاهرا بقوي يقتضي الجواز باحدهما كما قاله الشيخان وفيه نظر فان عيان  
 المذهب ظاهر في الشرطين وزاد الماوردي شرطا ثالثا ان شرط عليهم ان لا يقتلوا مذكرا  
 ولا مدغوا على حرج وان تقي بوفائهم فان قيل لشكل على هذا جواز استطلاق الشافعي للحنفي  
 قلنا الفرقان للخليفة منفرد برأيه واجتهاده وهو لا تحت راية الامام ففعلهم منسوبة  
 اليه فلا يجوز ان يعلوا خلاف اجتهاده **قال** ولو استعانوا علينا باهل  
 حرب وامنهم ابي اعطوهم الامان وهيمنة ممدودة كقوله تعالى وامنهم من خوف  
**قال** لم ينفذ امانهم علينا كان الامان لترك قتال المسلمين فلا ينفذ على  
 شرط قتالهم فيجوز لنا ان نغتم اموالهم ونسترقهم ونقتل اسيرهم ونقتلهم مديري  
 ومتخفين وقيل لا يقتل مديريهم ولا مدغوا على جرحهم والمذهب الاول **قال**  
 ونفذ عليهم في الماص لانهم امنوهم من انفسهم فلا يجوز ان يكرهوا عليهم بالقتل والاسر  
 والا سترقوا والثاني المنع لانه امان ابني على فساد فلم ينفذ على هذا لانه البغي قتلهم  
 واسترقاقهم وقال الامام وابن الصباغ هو امان فاسد فيرد وهم الي ما منهم ولا يغالوهم  
**قال** ولو اعانهم اهل الدمة عالمين تحريم قتالنا اسقض عهدهم كما لو انفردوا  
 بالقتال وبصير حكمهم حكم اهل الحرب فيقتلون مقبلين ومديري ولذا غزا النبي صلى الله  
 عليه وسلم بني قريظة لما اعانوا الاحزاب **قال** او مكرهين فلا يمكن  
 العذر وقيل هو على الخلاف الا في ظاهر كلامه انه مكفى بقولهم اهدم مكرهون من غير  
 بينة وهو الذي يظهر من اطلاق الجمهور بشرط المزني والبندي ثبوت عند الامام  
**قال** وكذا لو قاتلوا اظننا جوارحه لانهم قد حنفى عليهم منع ذلك وكذا  
 لو قاتلوا اظننا انهم يستعينون بنا على كفار **قال** او انهم محققون على  
 المذهب الحاقا لظن الاعذار بالاكراه لانهم وافقوا طائفة من المسلمين ولم  
 يستقلوا فلا يرتفع عصيتهم والساني الاسعاص كما لو استقلوا بالاعتقاد من قبل المولان  
 اذ لم بشرط عليهم نزل القتال في عقد الدمة فان اشترط اسقض قطعا

ويقاتلون كالبغاة لان الامان حق دماغ كما ان الاسلام حق البغاة وكل منهم خرج  
 عن الجماعة تناوب ولوا استعانوا بالبغاة بالال عهد اسقض عهدهم بالمقاتلة معهم قال  
 الجمهور واذا ذكروا عذر لم يقبل منهم الا جينة وخالفوا اهل الدمة حيث قبل دعواهم  
 الا كراهه بغير بينة لانهم اقوي ولهذا لو خاف الامام من اهل العداوة الحياثة بنذالهم  
 عهدهم خلاف اهل الدمة **قال** المتولي يلزم الواحد من اهل  
 العدل مصابرة اثنين من البغاة فلا يتولى الا متحرفا لقتاله او متحيزا اليه في السافعي  
 رحمه الله يكره للعادل ان يعتمد على ذي رحم من اهل البغي وحكم دار البغي حكم دار الاسلام  
 فان اجري فيها ما يوجب الحد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو تاسي المشركون طائفة من  
 البغاة وقد راها العدل على استيفاء منهم لزيم ذلك **قال** وصل  
 شرط الامام كونه مسلما لما كان البغي عيان عن الخروج على الامام احتاج الى تعريف الامام  
 الامام الاعظم وهو القائم بخلاف النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا فيها رتبة  
 ما اسناها ومروية ما اعلاها ان يكون الامام ساهبا لا هاهنا من حجة وعينه والخلق  
 يعمل له الطاعة وتكسب له النساء والسلطان بذكر لفظه ويوث وهو مشتق من السلاطه  
 وقيل من السليط وهو الدهن الذي يستفاهه ولفظ الخليفة قد يوث ايضا والشرع الغوا عليه  
**قال** ابوك خليفة ولدته اخري وانت خليفة ذاك الكمال **قال**  
 وامتنع العلم من تسمية خليفة الله لانه اما يستخلف من نقيب وقد قيل لا يكره ما خليفه  
 الله فقال لست خليفة الله بل خليفة رسوله وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو  
 الذي جعلكم خلائفا في الارض وروي البيهقي وعنه حديث السلطان طرأ الله في الارض  
 فاذا احسن فله الاجر وعليكم الشكر واذا اساف عليه الوزر وعليكم الصبر قال الخطابي  
 معني الظل العز والمنفعة ويحتمل ان يرعيه السر كما يقول القائل للرجل الشريف انا في ذلك  
 ابي في سترك وقيل انا وصفه بالظل لانه يدفع الاذي عن الناس كما يدفع الظل اذي حر  
 الشمس فاول شروطه ان يكون مسلما لبراعي مصلحة الاسلام والمسلمين **قال**  
 مكلفا فلا تصح امامة الصبي والمجنون بالاجماع وفي مسند احمد عن اي هرس ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال استعيزوا بالله من اموه الصبيان وما احسن قول الشاعره  
 شيبان لعجز ذوا الرياضة عنها راي النساء وامره الصبيان  
 اما النساء فيلن الى الهوي واحوا الصبي بحري بغير عثان  
**قال** حر الان الرقيق لا يهاب ولا يصلح للارهاب وما روي مسلم من قوله صلى  
 الله عليه وسلم اسجعوا واطيعوا وان امر عليكم عبد حبشي مجرد الاطراف كان راسه  
 زبيبه فحول على غير الامامة العظمى **قال** ذكر الماوردي البخاري

جمهور



عن اي تكلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما بلغه ان فارس ولوانت كسري لن يفيق قومه  
ولوا امرهم امراء والخشي كالمرأة قال **قال** بن عبد السلام فلو ابتلي الناس بولاية امرأة  
او صبي مما ينفذ تصرفها العام كقولية القضاة والولاية وفيه وقفه **قال**  
قزويني لما روي الترمذي عن اي هرب من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للملك في قريش  
والقضا في الانصار والاذان في الحبشة والامم وقفه علي اي هرب من وروي النجاشي والحكم  
باسناد صحيح عن النسيان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ائمة من قريش الا ان في سنده  
تكرير وهب الجزري وفيه كلام لا يضمن فان من جبان ذكره في المعاني ولما اراد الانصار  
ولا به سعد بن عباد روي لهم ابو بكر هذا الخبر فزجوا الي قوله وقال صلى الله عليه  
وسلم قدموا قريشاً ولا تقدموا ولا تعقدوا الاجماع على ذلك قال الامام ولم يزل الناس  
لا يهين باختصاص ذلك بقرش على طول الارمان فلو كان الخبر لهم لطلبه ذو النخلة  
والباس ولما اشترأت له المارقون بمصر بدلو الاموال لكنه به السابح حتى الحفظ  
لنسبهم بالشجرة النبوية قال ونحن نعقل عدم احتياج الامامة في وضعها الى النسب  
ولكن الله خصهم بذلك فلو لم يوجد قرش بالشروط فكنا في فان لم يوجد فمن ولد اساعيل  
صلى الله عليه وسلم فان لم يوجد ففي التهذيب مولى عجي وقال المتولي حرهم فان  
لم يوجد فمن ولد اسحق وحرهم اهل العرب ومنهم تزوج اساعيل صلى الله عليه وسلم  
حين انزل الله ابوه ارض مكة **قال** مجتهدا بحيث لا يحتاج الى  
استيفاء عين في الموادث لانه بالمراجعة والسؤال يخرج عن رتبة الاستقلال ونفوت  
من الامور العظام ما لا يتناهى وقد حكى الامام في الارشاد الاجماع على اشتراط ذلك وفي  
اعتبار الاجتهاد المطلق نظد فان كثرش ولي بعد الخلفاء الراشدين لم يكن بهذا  
الوصف وقال القاضي حسين اذا اجتمع عدل جاهل وعالم فاسق فالاول اولى  
لممكنه من التفويض الى العدل قال بن الرقعة هذا لا يكون عند فقهاء المجتهدين  
**قال** شجاعا ليغزو بنفسه ويقهر الاعداء ويجهز الجيوش ويفتح الحصون  
فمن لم يكن عزاً بائناً مشتهراً بين ائوابعه العزوب

قال الماوردي فاذا اجتمع العلم والشجع فان كانت الحاجة الى الشجاعة ادعى قدمت  
وان كانت الى العلم اشدد لظهور البدعة قدام والشجاعة شدة القلب عند الناس  
يقال شجع الرجل بالقيم فهو شجاع وفي سينه ثلاث لغات حكاها بن سيده وغيره  
قال ابو زيد رجل شجاع ولا يومض به المرأة **قال** ذاري يفض الى  
سياسة الرعية وتدريب المصالح الدينيوية فالراي قبل شجاعة الشجاع هي اول  
وهو المحل الثاني فاذا هما اجتمعا لنفسرة تلعب من العليا كل مكان ولما

قهر الغنى افتراءه بالراي لا يتبطل عن القرآن وقد كان العباس بن عبد المطلب  
يصوب به المثل في سداد الراي وكذلك الحبيب بن المنذر انصاري وهو الذي اشار  
على النبي صلى الله عليه وسلم ان يزل علي ما يدرك القوم فنزل جبريل علي النبي صلى الله عليه  
وسلم وقال الراي ما راه الحبيب وهو القائل يوم سقيفه بن ساعدة انا حذيلها  
المحكك وعذتها المرحب منكم امير ومنا امير **قال** وكفاية  
ليقوم بما يتوكله من امور رعاياه فلا يكون امتعة ولا امعة وهو الذي يكون لضعف  
رايه مع كل واحد ولا يقال ذلك للناس ومثله رجل امر وامرة وهو الذي لضعف  
رايه يا عمر لكل احد **قال** وسمع وبصر نطق لبياتي منه فضل الامور  
اما اشتراط السمع فقال الامام في الغياثي اجمعوا عليه واما البصيرة فلانه في معناه  
وضعت البصيرة كان يمنع تمييز الاشياء من منع والا فلا ولا يمنع الولاية كونه اعني  
واشتراط الشحان مع هذه الامور العادلة وعبر عنها الامام بالورع والتقوي والامانة  
وهذا وحده المصنف هذا الشرط لظنه في حوله في الاجتهاد وهو عند التمكن  
فلودعت الضرورة الي ولاية فاسق جاز قال بن عبد السلام واذا تعذر العادلة  
في الامامة الامة والحكام قد منا اقلهم فسقا دفع لا شدة المعسدين باخفها والاصح  
كونه سالم الاعضاء الظاهر واما فقد الشئ والذوق وقطع الذكروا المشيئين فلا يمنع  
قلبي وجزم في الخبر ان العور يمنع الامامة دون القضاء ولا بشرط كونه هاشمياً  
بالاعتقاد ولا كونه معصوماً خلافاً للاساعيلية والاشعريين ثم ان هذه الشروط  
كما تخبر في الابتداء تعتبر في الدوام لا العادلة وفي جواز تولية المصنوع خلاف  
مذكور في ادب القضاء فان لم ينفذ الكلمة الاعلية جازت توليته بلا خلاف لتدفع  
الفتنة ولو سئما من هو افضل من المنصوب لم يعدل اليه بلا خلاف والجمهور على ان  
الامامة وجبت بالشرع لقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر  
منكم ففرض طاعتهم علينا وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وعلمكم بالسمع  
والطاعة وروي عن بعض المتكلمين انما وجبت بالعقل لقوله الا هو الاذي الجاهلي  
لا يصلح الناس فوصى له سواة لهم ولا سواة اذا جهلهم سادوا  
والبيت لا ينبغي له عمدة ولا عداد اذا لم يوس او تاد

**قال** وسعقد الامامة بالبيعة والطرق التي ساعد بها الاما  
تدائه الاول البيعة كما بايع الصحابة ابا بكر رضي الله عنهم هكذا استدل به الجمهور  
قال بن حرم الذي اعتقد انه انا ولي بعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ونصرته  
عليه الاجماع المسلمين على تشييته خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم والحديث الموردي



ذلك رواه البخاري ومسلم وهو قصة المرأة التي قالت فان رجعت ولم اجد لها تربية  
الموت بعد في نفس الحديث فقال عليه السلام فانها ابكر وما احسن قول الحسن في قول  
ابي بكر لما ولي الخلافة ولينكم ولست افخركم كان يعلم انه خرمهم ولكن المومن بهضم نفسه  
**قال** والاصح بيعة اهل الحل والعقد من العلى والروسا ووجوه الناس  
الذين يمسر اجتماعهم كان الامر منتظما لهم وبتبعهم سايرا للناس ولا يشترط على هذا  
عدد فلو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته لان عمر هو الذي بايع ابا بكر  
اولا ثم بايعه الناس وقال العباس لعلي امه يدرك ابايكم فيقول الناس عمر رسول الله  
صل الله عليه وسلم بايع بن عمه اخيه فلا تختلف عليك اثنان وفي وجه ثان يشترط  
اثنان وثالث ثلاثة يتولاها واحد برضى الاثنين كولي وشاهدين في النكاح وحاكم  
وشاهدين في الحكم ولان الثلاثة مطلق الجمع فاذا اتفقوا لم يجز مخالفة الجماعة  
ورابع اربعة لانه اكل نصاب الشهادة وخامس خمسة حكا في الكفاية لان بيعة  
ابي بكر انعدت بغير ابي عبيدة واسيد بن حضير وسير بن سعد وسالم مولي ابي  
حذيفة وجعل عمر الامر شورى بين ستة لينعقد لهم لاحد هم برضى خمسة وسائر  
اربعون كالجمعة ولا يشترط اتفاقهم في ساير البلاد بل اذا وصل الخبر الى البلاد  
البعيدة لزمهم الموافقة والمتابعة وخرج باهل العقد والحل اجماع العامة  
وحدهم ولا يفت اليهم لانهم اتباع لاهل الاجتهاد **قال** وشرطهم  
صفة الشهود فلا ينعقد بالفسقة وظاهر عبارته انه لا يشترط فيهم الاجتهاد  
وهو كذا بالنسبة الى الجميع اما لو عقدت بواحد فيشترط فيه الاجتهاد وكذلك  
ان اعتبرنا العدد لا بد وان يكون فيهم مجتهد لينظر في الشروط المعنوية والمراد  
بالمجتهد هنا الحارفي لشروط الامامة الا ان يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الركا  
في شرح الوجيز والاصح في روايد الروضة لا يشترط حضور شاهدين البيعة ان كان  
الحاقدون جمعا وان كان واحدا اشترط ولشترط ان يحيم الذي بايعوه فان  
سكت لم ينعقد بيعته فان لم يكن يصلح الا واحد اجبر بلا خلاف ويلزمه طلب  
**قال** وباستخلاف الامام هذه الطريقة البانية وهي استخلاف  
الامام وعنده اليه فاذا مات صار اماما وكذلك اذا عزل نفسه واستبدل  
بعهد ان بكر الى عمر وانعقد الاجماع على ذلك كذا قاله الرازي وفي المسألة وجهان  
في الاشراف للهروي وممن ولي بعهدا خلفا يزيد بن معاوية وعبد الملك بن مروان  
والوليد بن سليمان اخوه وعمر بن عبد العزيز وزيد بن عبد الملك وهشام اخوه  
والوليد بن يزيد وابراهيم بن الوليد وابو جعفر المنصور والمهدي والمهدي والرشيد

والامين والمامون والواثق والمنصور والمعتمد والمكفي والمقتدر والطابع والفايم  
بامره كل هذا اذا كان صالحا للامامة فان كان فاسقا او صغيرا عند العهد كما ملاحظ  
موت المستخلف فلا بد من سعة جيبه كاجزائه في الغياثي وجوبه في الروضة وانكر  
على الرازي التوقف فيه وكيفية الاستخلاف ان يجعله خليفة في حياته ثم خلفه بعد موته  
فان اوصى له بالامامة فوجها لان الموت خرج عن الامامة فلا يصح منه تولية غيره  
**قال** الرازي ولان ان تقول هذا التوجيه لشكل كل وصاية ثم جعله خليفة في حياته  
ان اريد به استنباط فلا يكون هذا عهد اليه بالامامة وان اريد جعله اماما في الحال  
فهذا اما خلع نفسه او اجتماع امامين في وقت وكلاما لا يجوز اوريد جعله خليفة بعد  
موته فهذا معنى الوصية ولا فرق بينهما وعلى كل تقدير فلا بد من قبول المعهود اليه ووقد  
عليه اصح من العهد الى الموت وينبغي على هذا الخلاف ان المعاهد له خلع جزم المتولي  
بالجواز لان الخلاف لم ينتقل اليه فلا يخشى منه فتنة وحيزر الماوردي بالمنع من غير سبب  
ورجحه الامام والمصنف في روايد فان امتنع المعهود اليه من القبول بوجع غيره وكان  
لا عهد ويجوز العهد الى الوالد والولد كما يجوز الى غيرها وقيل تمتع ذلك كالزكية والحكم  
لصما وقيل يفرق الحاكم بين الوالد والولد لان الميل الى الولد اشد ولو اراد دول العهد ان ينقل  
ما اليه من العهد الى غيره لم يجز ولو عهد الى طاعة مرتين كفلان ثم فلان ثم فلان جاز  
وانقلت الخلافة اليهم كارتب النبي صلى الله عليه وسلم امراموته فان مات الاول في  
حياة الخليفة فالخلافه للثاني وان مات الاول والباقي في الثالث وان مات الخليفة وبقي  
الثلاثة احياء فان نصب الاول كان له ان يعهد بها الى غير الاخرين لانها لما انتهت اليه  
صارا ملكا بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى احد فليس لاهل البيعة ان يبايعوا غير الثاني  
ولعدم عهد الاول على اخيارهم **قال** فلو جعل الامور شورى بين جمع  
فكالا ستخلاف فنرضون احدهم كالفعل عمر فانه جعل الامر شورى بين علي والزبير  
وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص فاتفقوا بعد موته على عثمان  
ووقع في الكفاية وعلقه القاضي حسين ان ابا عبيدة من اهل الشورى واسقط سعدا  
وهو هم لان ابا عبيدة كان قد مات قبل ذلك سنة ثمان عشرة في طاعون عمواس وهي  
قرية بين الرملة وبيت المقدس ودفن بغور بيسان وقال عمر عند الموت لو كان  
ابو عبيدة حيا ما عدت بها عنه وكان سعيد بن زيد اجد العشر حيا ايضا الا ان عمر  
لم يدخله فيهم لكونه بن عمه فلو امتنع اهل الشورى من الاختيار لم يجز واعليه وكان  
لم يجعله اليهم وليس لاهل الشورى ان يعينوا واحدا منهم في حياة الخليفة الا ان ياذن  
لهم في ذلك **قال** وباستيلاء اجماع الشروط هذه الطريق الثالث



ه فاذا مات الخليفة فتصدي لها من هولاء اهل قهر الناس بشوكتة وجنوده انعقدت  
امامته لستظم شمل المسلمين وانكرت الامامية ذلك وقال الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف  
وادعي الامامة صار اماما ولا اعتداد بخلافهم **قال** وكذا جاهل  
وفاسق في الامم وان كان عاصيا بما فعل والسبب المنع لفقد الشرط وظاهر عبارته ان  
الخلاف عند اجتماع الجمل والفسق لكن عبارة الشرح والروضة تقتضي انه في احدهما وهو  
الظاهر فلو ان الشخص لا يصير اماما الا باحد هذين الطرفين حتى لو انفرد شخص بشروطه  
في وقت لم يصير اماما بمجرد ذلك كما جزم به الجمهور وقد ثبت امامته بذلك ويجب  
طاعته واختار الامام وحكي العولي وجهان ان الامامة تنعقد من غير عقد قال ومن  
الفقهاء من الحق الفاضل بالامام في ذلك قال ومنهم من سوي بينهما في المنع وهو اقرب  
من عكسه **فروغ** طاعة الامام في ههنا وامر بما لم يخالف  
حكمه الشرع سواء كان عادلا او جائرا ولا يجوز خلع الامام اتفاقا ما لم يحل الصفات فلو اراد  
هو خلع نفسه ففي حوا ذلك وجهان وجه الجواز ان الحسن بن علي خلع نفسه ولم ينكره احد  
لما راي في ذلك من تسكين الفتنة ولا يجوز نصب امامين في وقت واحد وان بناه اقلية  
بما وحكي ابو القاسم الانصاري في الغيبة عن الاستناد ابي اسحق انه يجوز نصبها في اقلية  
لانه قد يحتاج الى ذلك وهو اختيار الامام واذا عقدت البيعة لاشين معا فالبقيتان  
باطلتان وان ترتبتا بطلت الثانية لما روي مسلم عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال اذا ابوع الخليلقتين فاقتلوا الاخر منها روي بالثالث المتناهي من فوق  
من القتل ومعناه ابطلوا دعوته واجعلوه كن مات وروي بالثالث تحت ابي لا  
تطيعون ثم ان جعل الثاني ومن بايعه بيعة الاول لم يعرروا والاوجب تعزيرهم  
ولو عرف سبق احدها ولم يتعين او شككتا في المعية والترتيب فالحكم كما سبق في الموعين  
والنكاحين روي السهقي حديث السهقي ان الانصار حين قالوا من اجل ومنكم  
رجل قال عمر بن الخطاب سيفان في عهد اذا لم يصطحابان بصطحبان ثم اضربا بي بكر  
فقال من هذا الذي له هذه الثلاث اذ هي في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله  
معنا ثم قال يا بعوه فبايعه الناس احسن بيعة واجلها وقوله بصطحبان من الصحبة لقول  
ابي دوس **•** يريد من كما جمعتهن وخالدها **•** وهل جمع السيفان وحكي في عهد  
وفي المثل لا يجتمع فخلان في شول ومثاله عبد الملك بن مروان عند قتله عمر بن سعيد  
الاسدي والمعنى نظري قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا وقد ذكر الرضوي  
المثل هنالك **فوالله** الاولي هل للسلطان ان يقض بين الخصمين  
او يفصل حكومتهم بين متحاكين عندي حليفة ليس له ذلك وانما هو لتايمه الخاص وكرثك

مذهبا

مذهبا كما نقله في شرح مسلم وفي التمه في باب النكاح كان القاضي الحسين يقول  
الامام القاسم لا يزوج الا بامام ولا يقض كالايشهد ولكنه نصب القضاة حتى تزوجوا  
قال وليس منعه من القضاء والنكاح خوف فتنه لانه يقض ذلك الى من يعي له قال  
الشيخ وهو حسن متعين لان الضرورة في تنفيذ قضايه وتزويجه اليه قال وهكذا  
اقول اذا ولي قاضيا لا يصلح وكنت اظن ان سنده ذلك ضرورة لما يترتب على ابطاله من  
كثرة المفاسد حتى يثبت بقول المتولي ان الضرورة انما هي خوف القتال وهذا لا يحصل  
الا بازالة الامام واما افعال القاضي فلا يترتب على ابطالها قتال ولا هرج وان كانت  
كثيرة قال هذا الذي استقر عليه راي ائمتي وجزم المصنف في الروضة في القضاء على الغائب  
بان سماع البيعة يخص بالقضاء وسنباقي في تنه فصل محل الشهادة **المسألة الثانية** عهد  
ابي بكر الذي كتبه قبل موته لسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر خليفة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عند اخر عمره بالدينها واول عهده بالخلافة في الحال التي يوم فيها  
الكتاب وسعى الفاجران استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان يروعدل فذلك عليه منه  
وراي فيه وان جاد وبذل فلا علم لي بالغيب والخبر اردت ولكل امر ما اكتسب وسيعلم  
الذين طلوا اي منقلب يقولون **المسألة الثالثة** اربعة اخوة ولوا الخلافة لا يعرف غيرهم الولد  
وسليمان وزيد وهشام بنو عبد الملك واما ثلاثة اخوة فالامين والمامون  
والمعتصم بنو الرشيد والمنتصر والمعتز والمعتد بنو المتوكل والمعتض والمقتدر  
والقاهر بنو المعتض والراعي والمعتز والمطيع بنو المعتز واكثر الخلفاء ولدا  
عبد الرحمن بن الحكم كان له خمسة ذكورا وخمسون انثى والحوار عمر القادر بلغ  
ثلاثا وتسعين سنة ولم يبع عن خليفة غير انه تجاوز السبعين واقصرهم عمدا  
معاوية بن يزيد لم تجاوز العشرين وكانت ولايته اربعون يوما وسابور ذو الكفاف  
ولي وهو في بطن امه حين مات ابوه ولم يكن له ولد فوصفوا الحاج على رطن امه  
وعقدوا الجملها الملو فلولته ذكر اهلكم الى ان مات الراعي **المسألة الرابعة** راي المستنجد  
في حياة والده المقتضى كان ملكا من السانزل فكتب في كفه اربع خانات فجاء فلما  
استيقظ عبرها له بعض العلما انه يل الخلافة سنة خمس وخمسين وخمس مائة فكان  
كذلك وراي عبد الملك بن مروان انه بال في حجاب النبي صلى الله عليه وسلم  
اربع بولات فولى الخلافة من غيبه لصلبه اربعة فاقدم **المسألة الخامسة** كان المعتصم  
بالله يدعي المؤمن لانه مات خلفا بين العباس وادرسه ثمان ومائة لثمان عشر خلت  
من شعبان وهو الشهر الثامن من السنة وفتح ثمان فتوحات ووقف بمائة ملوك  
ومائة اعداياه وباش ثمانية واربعين سنة وكانت خلافة ثمان سنين وثمانية



ايام وخلف ثمان مائة وثمان مائة الف دينار وثمان مائة الف درهم  
 ومائة الف الف وثمان مائة الف دينار وثمان مائة الف درهم  
 عهد ثمان مائة الف الف وثمان مائة الف دينار وثمان مائة الف درهم  
 علمانه الميراث ثمان مائة الف الف وثمان مائة الف دينار وثمان مائة الف درهم  
 البغاة صدق سمينه لانها عبادة ومواساة والمسلم في العبادات امين لكنه  
 يخلف رجوبا على الامم وقيل استجابا **قال** او حزية فلا على الصحيح لان  
 الذين غير موطن فيما يدعيه على المسلمين ولاها اجرة ومدعى دفعها غير مصدق والمسلم  
 نعم كما لو كان فانها عبادة ومواساة ايضا **قال** وكذا اخراج في الامم  
 لانه ثمن او اجره فخطا فيه والثاني انه يصدق والمسلم مامون على امر دينه **قال**  
**قال** ويصدق في حد اي في اقامته عليه **قال** الماوردي فلا  
 يمين لان الحدود تدور بالشبهات **قال** الا ان ثبتت بينة وكلاه  
 اثرت في البدن والله اعلم لان المشاهدة بدل عليه فاما اذا ثبت بالبينة ولا اثر  
 سدره فلا يصدق لانه متهم وكان اللاتق المصنف ان يذكرهن الزيادة **قال**  
 وفي الكلام على احكام الامامة **قال** تقدم في الحنايزان من  
 مات في قتال البغاة ليس بشهيد في الاظهر ولا يقطع الثوار ثمين اهل العدل واصل  
 البغي واذا اجتمع الفريقان في قتال الكفار قسم الامام القيمة بينهم واعطى المقاتل  
 منهم السلب ومن قتل في احد الفريقين في المعركة ولم يعلم قتاله لم يرثه من كان في  
 الطائفة الا خري من ورثته لاحتماله قتله او شارك في قتله **قال**  
 يجب لصحة الامام بحسب القدرة ويجوز ان يقال له الخليفة والامام وامي المؤمنين  
 وان كان فاسقا وتقدم في الوصايا انه لا ينحزل بالنفس لكنه ينحزل بالمرض الذي  
 ينسبه المعلوم والمجنون الا اليسير الذي تمكن معه من القيام بالامور وينحزل بالجن  
 والصمم والحزن لا تنقل السمع وتتممة الكلام والاصح ان قطع احدي يديه  
 ورجليه لا يؤثر واذا اسر لزم الرعية استنقاده وهو على امامته ما دام مرجو  
 الخلاص فان ايسر منه وقد اسره الكفار خرج عن الامامة وعقدت لغيره فان عهد  
 لها في هذه الحالة لمن يصح عهده ويستحب ان يكون الامام ليثا من غير ضعف شديد  
 من غير عنف وان لا يحجب وان يشاور الفقهاء وحكمه في ذلك كالتجاني وسياتي بيانه  
 ويستحب ان يكون له وزير يصدق ان لا يكون له وزير وان ذكر اعلاه وان لا يكون مخلوقا  
 كما قاله شيخ الاسلام المشير في وصف الوزير باج الدين الخليلي  
 مقلد مدبر بعيد قريب محسن مذنب عدو جيب

لان

من

**قال** من عتاب الرواحية ونوع فرد وطس غريب  
 والزمحسري الا احكمه بالنفس لوزاره نفس بلاها الله بالوزاره كل وزير موسى لا وزير موسى  
 واعظم من نيل الوزارة للفتى حياة تزيد مصرع الوزراء **قال** **الرد**  
 هي في اللغة الرجوع عن الشئ الى عينه وشرعا ما سياتي ومن حكا والاصل في الباب قوله تعالى  
 يا ايها الذين امنوا من رتد منكم عن دينه ولا تتركوا على ادياركم واشياء ذلك وقوله صلى  
 عليه وسلم من رتد دينه فاقبلوه وهو في الحار وممن الحاكم فاستدركه عليه والردة محبطة  
 للاعمال اذا افضلت بالموت لقوله تعالى ومن رتد منكم عن دينه فهت وهو كما فرقا وليك  
 حبطت اعمالهم ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله وهو في الاخرة من الخاسرين ولا يكون  
 خاسرا في الاخرة الا من مات على الكفر فلو كان حج قبل الارتداد لم يجب الاعادة بعد العود  
 خلافا لابن حنيفة لكن نص في الامر على جبوط نواب الاعمال بعد الردة وهو حسن غريب **قال**  
 في قطع الاسلام بنية او قول كفر او فعل هذا تعريف شرعا واحترز بقطع الاسلام عن  
 قطع العبادات كالصلاة والصوم والحج فلا يكون ذلك كفرا فان قيل الاسلام معني  
 معقول لا محسوس فكيف يتصور قطعه قيل المراد قطع استمراره ورواه وعلم من  
 ذلك ان الكافر الاصيل لا يسي مرتدا ولا يثبت له حكم المرتدين وقول بنية الى اخره  
 اشبه به الى ان القطع يكون باحد هذه الامور الثلاثة لان كلامها يؤثر لكن يرد عليه ان  
 الردة تحصل وان لم توجد قطع كما اذا تردد دأته في انه خرج من الاسلام وسقى فيه فانها  
 رددة كما سياتي وكذلك من علق بين مرتدين فانه مرتد على الاصح عند المصنف والقطع بالنية  
 لم يذكر في الروضة ولا في الشرح وكانه ذكر لدخول في الضابط مسالة العزم على الكفر بالنية  
 وقول او قول المراد به القول المقصود في سبق لسانه اليه او اكره عليه لا يكون مرتدا  
 ولذلك تقتصر الكلمات الصادقة من الاوليا في حال غيبتهم في ايامي من عبد السلام  
 ان الولي اذا قال انا الله عز وجل التعزير الشرعي ولا ساق الولاية لانهم غير معصومين وهذا  
 ما فيه قول المشير من شرط الولي ان يكون محفوظا كما ان من شرط البكر ان يكون معصوما  
 فكل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مغرور مخادع فالول الذي توالى افعاله على الموافقة  
 وقد سيل من سرح علي الحسين الخلاج لما قال انا الحق فتوقف فيه وقال هذا رجل خفي على حاله  
 وما اقول فيه شيئا وافتي بكفره بذلك ونعيم القاضي ابو عمر وابو القاسم الحنيد وفتحها  
 عصم فامر المقتدر بضربه الفسوط فان مات ولا ضرب الفاضل فان لم تمت ولا  
 قطعت يده ورجلاه ثم ضرب عنقه ففعله جميع ذلك لست بقاتل من ذي الفعدة  
 سنت تسع وثلاثمائة والناس مع ذلك يتخلفون في امره فمنهم من يبالغ في تعظيمه  
 ومنهم من يكفره لانه قتل سيف الشرع **قال** سوا قاله استهزا او







كافرا ان شأله نظرا الى الحائمة وانها مجهولة وهذا القول اختار بعض المحققين **قال**  
والفعل المكروه ما تعد استهزا صريحا بالدين او وجوده كالتأصيف بقا ذرة وسجود للصنم  
او الشمس ابي او غيرهما من المخلوقات وكذلك السحر الذي فيه عبادة كوكب فان لم يتحقق  
ذلك لم يكن كفرا قال القاضى وكذلك الاستنجاء باوراق المصحف مستحلا والحق الروياني ان  
اوراق العلوم الشرعية ومن الشئ ابي محمد انه الفعل المجردة لا يكون كفرا وانكره الامام  
**قال** ولا يصح ردة صبي ومجنون اما المجنون فبالاجماع واما الصبي فقياسا  
عليه بجامع رفع القلم لكن الامام بعد المميز ولا يقبله والمراد ان احكام الردة لا يترتب  
على غير المكلف المختار **قال** وممكن اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان لقوله  
تعالى الم من اكره وقلبه مطمئن بالايمان وهو عمار بن ياسر بالاجماع روي احمد ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال من احب عمارا حبه الله ومن ابغضه ابغضه الله ومن عاداه عاداه الله  
فاذا اكن المسلم على اللفظ بكلمة الكفر ففعل لم يحكم رده بل يدم وعصمته وزوجته  
وساله ورثته ورثته اذ مات وقد تقدم في اول الجراح ان المكروه باح له من الجاهل ولا يجب  
عليه على الصحيح وان الاول له ان ثبت ولا يتلفظ بها ويصح الاسلام بالاكراه من الجوري  
والمرتد بلا خلاف وفي الذي وجهان احدهما المنع ولو اكره مسلما على الكفر صار المكروه كافرا  
**قال** ولو ارتد فحين لم يتقبل في جنونه لانه اذا عقده عادا الى الاسلام  
وكذا اذا اقربا يوجب حدا ثم جن فانه يستوفي منه في جنونه لانه لا يسقط برجوعه لكن هذا  
بقصاص او حد قد جن فانه يستوفي منه في جنونه لانه لا يسقط برجوعه لكن هذا  
التأخير للاحتياط حتى لو قتل او حد في الجنون لم يجب على القاتل شي **قال**  
والمذهب صحة ردة السكران كطلاقه ولان الصحابة اتفقوا على مواضعه بالقدف  
والصحة طريقة القولين وقيل يصح قطعا فعلى الصحيح يقبل ردة من كان لا يقبل حتى يفيق  
فيعرض عليه الاسلام وفي صحة استنابته في حالة السكر وجهان احدهما نعم لكن يستحب  
ان يحوط الى الاقامة **قال** واسلامه ابي اذا عاد الى الاسلام في السكر  
صح اسلامه وانفع حكم الردة واذا اجهتا اسلامه فقتله رجل لزمه القصاص والعتان  
على المشهور **قال** ويقبل الشهادة بالردة مطلقا لان الظاهر من حال  
العدلان لا يطلق الشهادة لذلك الا وهو على بصيرة منه لعظم امره **قال**  
وقيل يجب التفصيل لان مذهب العلما في التكفير مختلف والحكم بالردة عظيم الوقع فخطا  
له وهذا الذي ضعفه المصنف هو القوي الصحيح المعتمد في الفتوى وفاقا للفقهاء  
والبعوي والمنزلي والشافعي والقاضي ابي الطيب واصحاب المذهب والبيان  
والخاير والحاوي والوسيط والاصار واجاب **ب** الرافعي نحو في تعارض البيتين

مسياتي

وسياقي فما اذا اقرا احد البيتين بان اياه مان كافرا ولم بين سبب كفه وفي المخرج انه لا  
يد من بيان السبب والمذكر واحد والذي صحه الرافعي هنا يتبع فيه الامام والامام لم  
ينقله عن احمد وانما هو من حرجه وهو معارض بما ذكرناه والاقدم على قتل نفس  
المجرد شهادة مطلقة صعب وقد يقال ان كانت الشهادة عند من يقبل التوبة كالشافعية  
يقبل مطلقا ثم يقول له القاضي تلفظ بالشك ذين ولا حاجة الى السؤال عن السبب فاذا  
امتنع كان امتناعه قرينة لا يحتاج معها الى ذكر الشاهد السبب وان كان عند من لا يقبل  
التوبة كالمالكية لم يقبل الا مفصلا والجواب **ب** ان عار ذلك يبقى على الانسان فلا  
يد من التفصيل والبيان ووقع في المحاكمات ان شاهدين شهدا بحقيقة الشان فافتنى علما  
الشام بانه لا بد من بيان السبب وليس كاشها دة بالردة عما فيها من النظر لا صافه  
الشهادة الى العقيدة التي لا يطالع عليها الا الله تعالى **قال**  
في المطلب جمع بعض الفقهاء المواضع التي لا يسمع اليه فيها الا مفصلا فبلغت ثلاثة  
عشر موضعا الزنا والاقتراب والسرقة والاقتراب والردة والجرم والاكراه وانه  
وارث فلان وان الما نحس وان فلانا سفيه وانه يستحق النفقة وان بين هذين رضاء  
والشهادة على الشهادة فلا بد في جميع ذلك من التفصيل وبقيت مما ايل اخرج منها لو  
شهادة فدفقه او بان المقدوف محض فالظاهر انه لا يكفي الاطلاق خصوصا اذا كان الشاهد  
غير فقيه ومنه لو شهد بانه شفيع ذكره الاشراف ومنها لو شهد بانه مطلقه ثلاثا  
قال الرافعي في ادب القضاء لم يسمع حتى يذكر لفظ الزوج **قال** ففعل  
الارل وهو الاطلاق لو شهد وابردة فانكر حكمه بالشهادة ولا اثر لتكذيبه ولا ينفعه ذلك  
بل يلزمه ان ياتي بالنص منه الكافر مسلما وكذا الحكم ان قلنا بالتفصيل ففصلا وكذا خلاف ما  
اذا شهد اربعة على اقرا شخص بالزنا فانكر لا يحد لانه لو انكر رجع عن الاقرار وسقط الحد  
وقيل المرتد لا يسقط بالرجوع **قال** ولو قال كنت مكروا واقضيه قرينه  
كاسر كفا وصدق بيمينه عدا بالقرائن الشاهد لذلك وانما حلف لا خيال انه كان مختارا وكذا  
الحكم لو قامت بينه باقرار بالبيع وغيره وكان مفيدا او مجوسا وقال كنت مكروا **قال**  
والافلا لا تنفى القرائن بان كان في دار الاسلام فانه لا يقبل قوله كنت مكروا وكذا ان كان  
في دار الكفر وسبيله مخلي **فردع** من سبق لسانه الى كلمة كفر من غير قصد  
تأكل لشاهد ان تشهد عليه قطعا كذا نص عليه الشافعي وحكي الرافعي مثله في نظيره من  
الطلاق وقد تقدم واذا الغزالي في الاحياء ان الشاهد اذا سمع لفظ الكفر لا يحل له  
حكايته الا في مجلس الحكم وافني الشيخ بانه لا يحل للشاهد الشافعي ان يشهد بالكفر  
او التعرض بالقدف او بما يوجب التعزير عند من يعلم انه لا يقبل التوبة ويحد

بفساد







بلغني وقال مالك الذي اخذ به في المرتد قول عمر فلا ياتي الاستنظار الا بحير وقال  
الزهري بعد عي الي الاسلام ثلاث مرات فان ابي قتل ونقل في الشفا عن علي انه يستن  
شهرين وقال الزهري بعد التخي والتوري يستتاب ابد **ق**  
فان اصر قتلا لعمور من برك دينه فاقبلوه والحق انه يحبس مدة الامهال فان  
كان حرا قبله الامام فان قله غم عزه وان كان عبدا فاطمحه انه يجوز للسيد  
بيله وقتله ونقل المرتد لضرب العنق دون الاحراق ونحوه للامام باحسان القتل  
وفي الاحكام السلطانية عن ابن سريج انه ضرب بالحشيش ونحوه حتى موت لانه  
دعا استندرك التوبة بخلاف السيف الموي ولا يدفن في مقابر المسلمين لخروجه  
بالردة عنهم ولا في مقابر المشركين لما تقدم له من حرمة الاسلام **ق**  
وان اسلم مع وثرك لقوله تعالى قل للذين كفروا ان يبتئوا بغضهم ما قد  
سلف وقوله صل الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وكان  
الاحسن ان يقول فان اسلم لموافق ما قبله واقتضت عبارته قبول توبة  
مكذب الرسول صل الله عليه وسلم فان ذكره في صدر الباب من انواع الردة  
وبه جزم الرازي في اخر باب الردة الجزية ومن قدف النبي صل الله عليه وسلم  
فهو كافر باتفاق الاصحاب فان عاد الى الاسلام فلا به اوجه احدها لا شئ عليه لانه  
مرتد اسلم قاله الاستاذ وابو اسحق والثاني قاله ابو بكر الفارسي وتبعه صاحب  
الحاوي الصغير وهو الصواب تقتل جدا لانه قد قدف لا يسقط بالتوبة  
والثالث قاله الصديقي بجلد ثمانين جلدة ولو لم يقدف صرحا لكن عرض  
فقال الامام الذي اراه انه كاسب الصريح في اقتضا الكفر لما فيه من استهانه  
بالذي رواه الروضة وهذا متعين وقد قاله اخرون ولا يعلم فيه خلافا  
**ق** وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر حتى كثر تادته وباطنيه  
كان التوبة عند الخوف عين التذوق والرتد بق الذي لا يتحل دينه على المشهور  
وقيل الذي يظهر الاسلام ويبطن الكفر وهو الذي في الروضة ههنا وفي الفرائض  
وصفه الاية والاول ذكر في اللعان وهو الاقرب بل الصواب لان الثاني اتفاق  
من تكررت منه الردة لم يجوز في المرة الاولى لجواز  
ان يكون له شبهة من قبلها عنه وفي الثانية يجوز وقال ابو حنيفة لما يجوز  
في الثالثة وعلى كل حال يبع اسلامه لعموم الادلة وقد تقدم ان النبي صل  
الله عليه وسلم استتاب بهن اربع مرات ونقل عن الشيخ ابي اسحق المروزي انه  
يقتل في الرابعة قال الامام وعدها من هوائه الفاحشة والصواب ان النوب

اليه

اليه ذلك اسحق بن راهويه كاقاله القاضي عياض وعينه قال ابن المنذر ولا نعلم  
احدا اوجب على المرتد في المرة الاولى اذبا وحصل توبة المرتد وفي معناها الكافر  
الاصلي بشهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وان يرا من كل دين مخالفة  
الاسلام وان كان الكافر تنويا او ثنيا فلو قال انا مسلم او امنت لم يكف ولو قال  
انا من امة محمد او دينكم حق حكم باسلامه وجزم القاضي ابو الطيب بان شرط الايمان  
بالله ورسوله الترتيب فلو امن برسول الله صل الله عليه وسلم قبل ان يؤمن بالله لم يصح كذا  
نقله في شرح المهذب في الترتيب في الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينها لا تشترط فلو  
تراجعي الايمان بالله بالرسالة عن الايمان بالله مدع طويلا صح قال وهذا خلاف القول في  
البيع والتكاح لان حق الدعوى الى دين الحق ان تدوم ولا تخفى بوقت دون وقت  
فكان العمر كله بمنزلة المجلس قال ويحصل الايمان بلا اله غير الله وكلامه سوي  
الله وما من اله الا الله ويقول احمد ابو القاسم رسول الله كما حصل سائر القائلين  
وباشارة الخرس **ق** وولد المرتد ان ابغض قبلها او بعد ها واحد  
ابويه مسلم فسلم وكذا المرتد المنفصل او المنعقد قبل الردة فتحكم له بالاسلام حتى  
لو ارتدت حامل لم يحكم بردة ولدها لانه قد حكم باسلامه تبعا والاسلام يعملوا ولا  
يحكم بردة تبعا فان بلغ واعرب بالكفر كان مرتدا بنفسه وان حدث الولد بعد  
الردة فان كان احدا ابويه مسلما فهو مسلم بلا خلاف تغليب الاسلام **ق** ففي  
او مرتد ان مسلم لبقا علقته الاسلام في الابوين ولم يصدر منه كفر ولهذا رجحه الرازي  
وقال البغوي والخوارزمي والجواب والغزالي وهو الذي ذكر صاحب التلخيص  
**ق** وفي قول مرتد فلا يجوز سببه واسترقاقه فاذا بلغ ه  
وافصح بالكفر قتل كابويه **ق** وفي قول كافر اصلي لتوليه بين كافرين  
فاشبه ولد الحرسين **ق** قلت الاظهر مرتد ونقل العرافيون  
الاتفاق على كفره والله اعلم فاذا قلنا انه مسلم لا استرق كاله وان مات صغيرا  
ورثه قرايته المسلمون وحزبي عتقه عن الكفارة ان كان رقيقا وان بلغ واعرب  
بالكفر مرتد وان قلنا كافر اصلي حاز استرقاقه لانه كافر لايمان له فاشبه ولد  
الحزبي وعلى هذا يجوز المن عليه والعدا به ولا يجوز اقراره بالجزية لانه دخل  
في الكفر بعد نزول المعرائ وان قلنا انه مرتد لم يسترق كاله ولم يقتل حتى يبلغ  
فببستتاب فان اصر قتل واولاد اولاد المرتدين حكم حكم اولاد المرتدين كذا هذا  
اذ لم يكن للولد اصل مسلم معروف من اجداد اوجهات فان كان فهو مسلم على  
الصحيح كما سبق في باب اللقيط ولا ياتي ترجيح انه مرتد او كافر اصلي وسكت

بقوله



الاصحاب هنا عن اشكل علوقه قبل الردة او بعدها والظاهر انه على الاقوال  
كان الاصل في كل حادث تعدد باقرب زمان وبذلك كلامهم في الوصية للملوك  
واولاد المبتدعة من المسلمين اذا كفرناهم الظاهر انهم مسلمون ما لم يعتقروا  
بعد بلوغهم كقرا لانهم ولدوا على الاسلام واعتقاد الاب لا يسري الى الولد وقد تقدم  
في اخر باب المقيط حكم الاطفال في المداير الاخيرة **والاخر** وفي زوال  
ملكه عن ماله بها اقوال اظهرها ان هلك مريدان رواله وان اسلم بان انه لم  
تكرز له وجه بقا ملكه ان الكفر لا ينافي الملك ووجه زواله ان رده ازال ملكه  
عن دمه الذي هو اعز الاشياء فلان رسل ملكه اولي ووجه الوقف القياس على  
بضع زوجته ووقع في الكفاية ان المصنف صحح عدم زوال ملكه وتبعه القولي  
وها وان عليه بل صحح هنا الوقف تبعا للحرر وصحح في اصل الروضة والتضييع  
وفي شرح المهدب في اول الركعة واما الراقي في شرحه فلم ينقل تصحيحه الا عن البغوي  
فقط وقال في كتاب التذبير ان بعضهم روي عن الشافعي انه قال اشبه الاقوال  
بالصححة زوال ملكه بنفس الردة وبه اقول وهو نص المختصر هناك وصححه  
الساجي والبغوي والحايمي والشيخ ابو محمد في التبصر والغزالي في الخلاصة وهو  
المعتمد وتجري الاقوال فيما تجد ملكه بعد الردة وبه اقول باصطفا دونهم كما  
صرح به الماوردي والرافعي فان قلنا بالبقاء ملك وان قلنا بالزوال لم يملك بل هو  
لا اله الا عند الامام وقال المتولي انه باق علي اباخته كالمحرر اذا اصطاد قال  
الكفاية وهو متعين وان قلنا موقوف فان اسلم بيننا انه ملك وان قلنا اومات  
على الردة لم يملك **سبعا** احدها اطلق الشافعي وغيرها  
الاقوال وخصها القاضي حسين في باب الكفاية بالاملاك المعروضة للزوال قال انما  
ما لا يعرض له كالمكاتب وامر الولد فلا يزول ملكه عنه قطعا ولا يعتق مدبره ومشتور  
على الاقوال كلها الثاني ظاهر عبارة المصنف انه يصير مجورا عليه بنفس الردة وهو  
وجه الجمهور على انه لا بد من ضرب الحاكم وعلي الوجهين هل هو مجر السفه او المص  
او الفليس او وجه اصحها ماله لا يملك حق اهل الف **والاخر** وعلى الاقوال  
بعضي منه دين لزمه قبله لانا ان قلنا ببقاء ملكه فواضح او بزاله فهي لا تزيد على الموت  
والذي تقدم على حق الورثة فيلزم على حق اهل الف وقال الاصطخري لا يقتضي منه  
ديونه على قوله زوال الملك ويجعل المال كالتلف **والاخر** وينفق  
عليه منه كمال الفليس ويجعل حاجته الى النفقة كحاجة الميت الي التجهيز بعد  
زوال ملكه وعز من الوكيل لا ينفق عليه منه على قول الروال بل نفقته في بيت المال

**والاخر** يلزمه غرم اتلافه فيها كن حفر بئر اعد وانا  
ومات وحصل سببها اتلاف فانه يتعلق بتركه وان زال ملكه بالموت **والاخر**  
ونفقة زوجات وقف نكاحهن وقرب لانهما حقوق متعلقة به والثاني لا يلزمه ذلك  
لانه لا مال له وهذا الخلاف مفرع على قول الروال وسكت عن نفقة الرقيق  
استغناء بذكر الرقيق وصرح في المطلب بانه ينفق على الرقيق وامر الولد فطحا  
**والاخر** واذا وقفنا ملكه فنضربه ان احل الوقف كعتق وتحرير وصية  
موقوف ان اسلم نفد والا فلا كان الوقف لا يضره وضابط ما ينقل الوقف ما  
يحتل التعليق **والاخر** ويبيعه ورثته وكفايته باطلعة وفي القديم  
موقوفه **والاخر** وعلى الاقوال جعل ماله عند عدل وامنه عند امراه تقه  
احتياطا لانا وان ابقينا ملكه فقد تعلق به حق المسلمين **والاخر**  
ويوجرماله عقارا كان او غيره صيانة له عن الضياع **والاخر** ويؤدي  
مكاتبه النجوم الى القاضي كان قبضه غير معتبر فاذا اداها الى القاضي غنق **والاخر**  
اذا ازلنا ملكه حل ما عليه من دين موجد وان ابقينا فلا وان وقفناه فاسلم  
بان عدم الحل **والاخر** اذا تلف المرتد في حال الحرب شيئا وجب عليه  
ضمانه نص عليه في الترتيب وصححه الجمهور وصح صاحب التبيين عدم الضمان وافق  
عليه المصنف ولم يصح في الروضة ولا في الشرح شيئا والمعتد ما تقدم من النص  
وقوله الاكثرين واسه اعلم **الزنا**  
لغة الجازمية القصر وقال تعالى ولا تقربوا الزنا ولغة نجد المد قال الفرزدق  
اما حاضر من زن تعرف زناؤه ومن شرب الخمر طوم يصبح مسكرا  
اي مخمورا وانفق اهل الملل على تحريمه وهو من افحش المحرمات الكبار قال الله تعالى  
ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وفي الصحيحين عن بن مسعود قال قلت يا رسول  
الله اي الزنا اعظم عند الله قال ان جعل الله هذا وهو حلقك قلت ثم اي قال ان  
يقبل ولدك خشية ان يطعم معك قلت ثم قال ان ترضى بحليلة جارك فانزل الله  
تصديقا والذين لا يدعون مع الله الها اخر ولا يقبلون النفس التي حرم الله الا  
بالحق ولا يزنون وقال تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة  
والشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما البتة وهذا نسخ لفظها وليس حكمها وروي  
مسلم عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذوا عني خذوا عني  
قد جعل الله لمن سبلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والتب بالثيب  
الرحم واشتهر الرحم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة ما عذوا لغامدية



واليهوديين وعلى ذلك جرى الخلق بعدد وبلغ حد التواثر **ق** **ابلا**  
الذكر بفرح محرم لعينه خال من الشبهة مشتهى بوجوب الحد بالنفس والجماع فاذا انتفى  
من هذا الضابط قيد انتفى الوجوب وسبب المصنف ما احتزر عنه واطلاقه الذكر  
لشبه المنتشر وغيره والسليم والاشل والمفعول في غرقه وغيره والاصح وجوب الفصل به  
وقيد في الروضة بقدر الحسنة منه فلو عيب بعضها عذر وتعرض اغلاظ من التعذر  
ما استمتع بما دون الفرج وشمل لفظ الفرج القبل والدمبر واخرج ما عداها وخرج  
محرم ابلاحي الصبي والمجنون وبقوله لعينه وط الحايض وبقوله خال عن الشبهة شبهة  
المحل والطريق والفاعل لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات ذكره البيهقي  
في المعرفة عن علي بن مرفوعه ورواه الترمذي والحاكم من رواية عياض بن عوف وادروا الحدود  
عن المسلمين ما استطعتم فان كان لكم مخرج فخلوا سبيله فان الامام ان يخطئ في العقوبة  
خير من ان يخطئ في العقوبة قال الحاكم صحيح الاسناد وقال الترمذي والبيهقي اصح  
انه موقوف وخرج بالمشني وط البهيمه والميته **ق** **ودبر**  
وانش كقتل على المذهب فيرجع المحسن ويجلد ويعوب غيره لا ندرنا دليل قوله  
تعالى ولا تقربوا الزنا ان كان فاحشة وقال ان اتوا ن الفاحشة وروي البيهقي عن  
ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا انا الرجل الرجل فها زانبا ومن لم يحض  
في عقوبته اقوال اظهر ما ذكره المصنف والثاني عقوبته القتل محصنا كان او غيره  
لما روي احمد وابوداود والترمذي والحاكم وقال صحيح الاسناد عن عكرمة عن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجد متوجع يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه  
واقتلوا المفعول به وفي رواية اخرى رجوا الاعلا والسفل وبلي هذا في كيفية قتله  
ثلاثة اوجه احدها في زواجر الروضة بالسيف كما لم تد والثاني رحم تغليظا عليه  
وبه قال مالك واحمد والقول الثالث يهدم عليه جدارا ويرمي من شاطئ حتى  
يموت كما فعل الله بقوم لوط والرابع وبه قال ابو حنيفة واجبه التعذر كالبهيمه  
قال الرازي ومنهم من لم يبينه قال ابن الرفعه وهم العراقيون واسقطه في الروضة  
ودخل في اطلاقه دبر عيبه والمذهب كالا جنبي وقيل قوله لان لقيام الملك كما لو  
وط اخته المملوكه وهو ضعيف لان الملك يبع الاتيان في القتل في الجملة وهذا المحل  
لا يباح بحال واما المفعول به فان كان صعبا او مجنونا او مكرها فلا حد عليه ولا  
مهرله لان منفعة نفع الرجل غير منقومة وان كان مكافا طابعا فان قلنا ان  
الفاعل يقتل المفعول به بما يقتل به الفاعل وان قلنا حد حد الزنا جلد  
المفعول به وعرب محصنا كان او غيره وان وطى امرأة اجنبية في دبرها فطريقان

اصحها انه كاللواط يذكر في الفاعل القولان ويكون عقوبة المرأة الجلد والعرب  
على الاصح وقيل هو زنا في حقها فترجم المحصنة ويجلد ويعوب غيرها ولو وطى زوجته  
او امته في دبرها فالمدح ان واجبه التعذر وقيل قوله لان كوط اخته المملوكه  
**ق** **ولا حد** بمفاحضة هذا الذي احتزر عنه بالابلاحي وفي سنن ابني  
داود عن ابن مسعود قال اجار رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني عالجت امرأة  
في اقصي المدينة فاصبت منها دون ان اسمها فانا هذا فاقم علي ما شئت فقال عمر  
سترك الله لو سترت علي نفسك فلم يرد النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فانطلق الرجل  
فا تبعه النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فدعا فقتل عليه واقام الصلاة طرفي النهار  
الاية فقال رجل من القوم يا رسول الله الخاصة امر الناس فقال للناس تكافه  
واشار بالمفاحضة الى ان جميع مقدمات اللوط وابلح بعض الحشفة واينان المرأة  
المرأة لا حد فيها لما روي الشيخان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز وجلت  
قبلت لمست بل واحد من التعذر ومرايتها مختلفه فيه ولو وجدنا رجلا وامرأة  
اجنبيين تحت لحاف ولم نعرف غير ذلك لم نحد بها وجب التعذر ولو وجدنا امرأة  
خلية حبلى او ولدت وانكرت الزنا فلا حد قال في زواجر الروضة وكذا التمسكه  
ولم تعترف بل سكنت فلا حد وانما يجب الحد بينة او اعتراف والاستمنا  
باليد نقل عن احمد الترخيص فيه ومذهبا الفتح بحرمه وان على فاعله التعزير  
وقد تنذر في كتابه النكاح حيث ذكره الرازي والمصنف **ق** **ولا حد**  
ووطا زوجته وامته في جيبه وصوم واحرام لان تحريم ذلك ليس لعينه بل تحريم  
وط الحايض للذي ومخامرة النجاسة ووط الصائمة والمحرمه لحي العادة فلا تتعلق  
به ذلك حد ومثله وط الامة قبل الاستبراء **ق** **وكذا امته المتروجة**  
والمعتدة لشبهة الملك **ق** **وكذا مملوكته المحرم** اي بنسب وارضاع  
وهذا ايضا من الشبهة في المحل قال في المحرر وقد يكون الشبهة في الواط كما اذا وجد  
امرأة على فراشه فوطيها على ظن انها زوجته او امته وهذه ساقطة من المنهاج  
وسواء الله الزواني وغيرها وبصد في جميعه في هذا الظن **ق** **ومكره**  
في الاظهر لرفع القلم عنها وفي البخاري عن رافع ان صفية بنت ابي عبيد اخبرته  
ان عبدا وقع على ولدها فاستكرهها حتى اقتضها فجلده عمره لم يجلد بها من اجل انه  
استكرهها وروي الترمذي نحوه مرفوعا والثاني يجب فيها اما في الاولى فلا  
وط لا يستباح كحال فاشبه اللواط واما الثانية فلان انتشار الالة لا يكون  
الا عن شهوة واختيار اما المرأة فيصور فيها ذلك والخلاف في المسألة الثانية



وجان وقال الغزالي قولان فنبهه المحرروا منهاج ومسيلة الحكم دخيلة هنا  
 كان ينبغي ان يذكرها عند الشروط مع التكليف والعلم بالتقريب **فرع**  
 زنا مكرها وانت منه بولد لا لحقة كما لا تعرف كون الولد منه والشرع منع السب  
 كذا في الوسيط في اواب الباب الثاني من كتاب الرهن وفي التتمة في ابواب العدد  
 ان الولد نسب اليه في هذه الحالة ولم يتعرض الاصحاب للمرأة اذا زنت وهي مضطرة  
 هل سقط بذلت عنها الجدا ولا وفي سنن البيهقي ان عمراني بامرأة جهرها العطش  
 فمرت على راع فاستسقته فاي ان يسقيها الا ان تمكنه من نفسها ففعلت فتشاور  
 الناس في رجمها فقال على بن هذيل مضطرة اري ان تخلي سبيلها ففعلت وستاتي المسألة  
 في اواخر فرع في كتاب الطهارة **والثاني** وكذا كل جمعة اباح بها عالم  
 كنعان بلا شهود علي الصحيح **در الحدود بالشبهات** وهذه شبهة اختلاف العلماء  
 فكل جمعة صحيح بعض العلماء اباح الوطء بها لا صحتها على المذهب وان كان الواطئ يعتقد  
 التحريم فالنكاح بلا شهود خالف فيه الامام مالك وبلا ولي خالف فيه ابو حنيفة  
 وكذلك لو شهد شاهدان زورا بالطلاق وحكم الحاكم بالفرقة ثم تزوجا بعدها ووطئ  
 فلا حد عليه في الشبهة الوجهين لان اباحية جعلها منكوحة في الحكم كما ذكر الرافعي  
 في كتاب القضاء وكذلك شبهة غيرها كذهب بن عباس في نكاح المتعة للاختلاف  
 في الصحة سواء كان الواطئ يعتقد تحريمه ام لا والثاني يجب على من اعتقد التحريم  
 دون غيره واختار الصبر في جماعة وهذه الصورة التي احتار عنها بقوله خالف  
 عن الشبهة **والثالث** ولا يوطئ ميتة في الاصح لانه مما ينقر الطبع عنه  
 لكن يعزروا الثاني بحد لانه ايلاج فرج لا شبهة له فيه فلا مهر لها عليه للاختلاف  
 والثالث ان كانت ممن لا يوطئها في الحياة كالزوجة فلا حد ولا يحد حكا  
 المصنف في باب الغل من شرح المذهب واختار في نكاح الوسيط والوجه الاول ان  
 جاريان فيما لو لا طميت وهذه الصورة والتي بعدها احتار عنهما بقوله مشتهر  
**والرابع** ولا بهيمة في الاظهر لان الطبع السليم ياباها ولهذا قال  
 ابو حنيفة وفي سنن البيهقي عن بن عباس ليس على الذي ياتي بهيمة حد وهذا  
 لا بقوله لا يوقفوا واذا انتفى الحديث التفسير والثاني واجبه القتل محصنا كان  
 او غيره لما روي اصحاب السنن الاربعة والحاكم عن بن عباس ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال من اتى بهيمة فاقتلوا واقتلوا معها والثالث عليه حد الزنا فوق  
 بين المحصن وغيره وفي البهيمة اوجه اصحاب يذبح المأكولة دون غيرها وقيل  
 يذبح مطلقا لظاهر الحديث واختلفوا في علة ذلك فقيل لا حلال ان تاتي بولد

مشون الخلق فانه روي ان راعيا اتى بهيمة فولدت خلفا مشونا فعلى هذا  
 لا يذبح الا اذا كانت انثى وقد اناها في الفرج وقيل ان في نكاحها نكاحا للمفاحشة  
 فيعين بها وهذا هو الاصح فعلى هذا لا فرق بين الذكر والانثى والاصح حلها اذا  
 ذبح وقيل لا حل للمفاحشة وحيت وجب الذبح والبهيمة لغيره فان كانت  
 مأكولة وقيل لا حل لمرئيتها وحيت وجب الذبح والبهيمة لغيره فان كانت  
 في الاصح وقيل قيمتها في بيت المال وفي وجه لا يشي لصاحبها لان الشرع اوجب قتلاها  
 للمصلحة ولو مكنت المرأة قد امن نفسها كان الحكم كالو ان الرجل بهيمة حكا  
 البغوي وغيره ولا يثبت اللواط وان كان البهيمية الا بربعة عدول وقيل ان  
 قلنا ان الواجب التعزير كفي عدلان وهو ضعيف مخالف للنص **والثاني**  
 وحيد في مستأجره ليزني بها لانه عقد باطل لا يوجب شهرة كما لو اشترى خمرا  
 وشربها خلافا لما في خيفة وانما المراء خلافة فيها لضعف مدركه بخلاف النكاح بلا  
 ولي واستثنى الجرجاني في التحريم ما اذا اعتقد اباحتها ومقتضى كلام المصنف وغيره  
 انه لا فرق **والثالث** ومبيحه لان الايضاح لا يباح بالا باحات وقال  
 ابو حنيفة اذا اباحت المرأة لزوجها امتها سقط الحد وكذلك الحكم فيما اذا اباح  
 فيها وطأ جاريته لغيره على الاصح ان علم التحريم قال الرافعي وسببه ان لا يبي مذهب  
 عطا في اباحة المرأة بضعها لان السيد يبيعها ايج له والمرأة خلافه **والرابع**  
 ومحرم اي ينسب او رضاع او مصاهرة **والخامس** وان كان تزويجا  
 لانه وطأ صادم بخلاف ليس فيه ملك ولا شبهة ملك وهو مقطوع بخبره فيمتلن  
 به الحد لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ان يكون من الزنا  
 حيث قال في الزنا وسأ سبيلا وزاد هنا ومقتضى فكان اول بالعقوبة وقال  
 ابو حنيفة لا حد في هذه الصورة وتصير صورة العقد شبهة وقال احمد واسحق  
 يقتل وبوخذ ماله لما روي بن ماجه عن معاوية بن قره عن ابيه ان رجلا غرس  
 في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بامرأة ابيم فبعث صلى الله عليه وسلم فضر عينه  
 وخمس ماله قال بن ابي خنيس في بارخه قال يحيى بن معين حديث صحيح وقد  
 تقدمت الاشارة الى هذا في ميراث المرند وهكذا لو نكح من طلقها ثلاثا او لا  
 منها او نكح من تحتها اربع خامسة او اخت زوجته ووطئها عالما بالحال ولم يعذوا  
 بخلاف داود في اباحة الخامسة وكذلك لو نكح مرتدة او معتدة او مزروجة او  
 نكح الكافر مسلمة ووطئها ولو نكح وثنية او مجوسية ووطئها ففي الهند يجب  
 الحد وفي جمع الجوامع كالحديث في المجوسية للخلاف قال الرافعي وهو القياس اذا تحقق



الخلاف ولو زنا في دار الحرب وجب عليه الجرد خلافا لابي حنيفة ثم اوضح ان ه  
للإمام ان يقيمها هناك ان لم يخف فتنه **ف** روع وطهر زوجته  
او امته ظانها اجنبية يزني بها عصي الله ولا حد عليه ولا يعاقب في الدار الاخر  
عقاب الزاني لا تتفام مفسدة الزنا بل يعاقب عقاب الحر على معاصي الله المخالف  
لامر وكذا من شرب خمر افيان غيره او قتل انسانا يظنه معصوما فيان غير معصوم  
ونقل في الصلاح عن الأستاذ ابي اسحق الاسفرائيني ان الرجل اذا وطئ امراته  
على ظن انها اجنبية عليه الحد قال وهذا اسناد والفقهاء الى انكاره ولكن الحقايق الاصولية  
أخذت لضيقه فان الأحكام ليست صفات للاعيان انثوي ووقع في زمن بن نه  
الفرج كجدم مشق السؤال عن رجل جامع زوجته ويفكر طائفة الجماع في غيرها حتى  
يحمل انه بطا اجنبية هل يائمه بذلك فاعله او يستحب له فقال لم أجد في ذلك  
نقلا ثم استدل بحديث ان الله يحاور عن امي عما حدثت به انفسها على عدم الموازنة  
بذلك والمسألة سبيل عنها الفقيه العلامة سراج الدين البرزي صاحب  
اشكالات المذهب والقنوي المشهور فاجاب **ف** فيها ما يائمه بذلك  
وجود او عدمه ولكن يكفر له ذلك وللشيخ بحث في باب احيا الموات فزيب  
من هذا انخفض منه عدم التحريم **ف** قاله وشرطه التكليف فلا حد  
عليه ولا يحنن وهذا يخرج تقييد المصنف الوط بكونه حراما فان فعلها  
لا يوصف بالتحريم لكن يود بها ولها ما حرهما عن ذلك قال الروياني ولو  
زنا وعنده انه ليس بالغا فيان بالغافي وجوب الحد عليه وحيان وقد غلط  
الجيلي فنسب الى صاحب البحر ذكر وجهين في وجوب الحد على الصبي وليس فيه الا  
ذكرناه **ف** الا السكران فانه يحد وهو غير مكلف وهذه ليست  
في المحرر ولا في الروضة والشرحين وقد تقدم في كتاب اللعان في الاعتراض عليه  
في استثنائه وان الشافعي نص على انه مكلف **ف** قاله وعلم  
تحريمه فلا حد على من حمل تحريم الزنا لبعده عن اهل العلم او قرب عهد  
بالاسلام لما روي البيهقي عن سعيد بن المسيب انه قال ذكر الزنا بالشام فقال  
رجل زنيته البارحة فقالوا اما تقول قال ما علمت ان الله حرمه فكذبوا بذلك  
الي عمر فكذب اليهم ان كان علم ان الله حرمه فحده وان لم يكن قد علم  
فاعلم فان عاد فارجعوا اما اذا علم التحريم وجهل وجوب الحد فالصحيح  
الجزم بوجوب الحد عليه وان تشابه بين المسلمين وادعي الجهل به لم يقبل منه  
**ف** قاله وحد المحسن الرجم رجلا كان او امرأة لان المحسن

خطب فقال الرجم حق على من زنا من الرجال والنساء اذا كان محصنا او قامت البينة  
او كان جل او اعترف وانما الله لو ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبته  
رواه البخاري ومسلم وابوداود والترمذي والنسائي مختصرا وحطوا وكان  
ذلك محض من الصحابة ولم ينكر احد وفي الصحيحين انه عليه الصلاة والسلام قال  
لا قضين بينكما بكتاب الله وقضى على المرأة بالرجم واجتمع العلماء عليه وقال  
جاءهيرا لعلى الواجب الرجم فقط وقالت طائفة يجب الجلد مع الرجم منهم علي بن ابي  
طالب والحسن واحد واسحق ومن المنذر مستدلين بما سبق في حديث عباد بن الصامت  
وماروي الطبراني ان عليا جلد شراحة الحمداينة ثم رجمها وقال جلدتها بكتاب الله  
ورجمتها لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **ف** ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا  
ولم يجلده رواه احمد وهو حجة عليه ورجم الغامدية ولم يرد انه جلد لها وحديث  
عباده في الجلد منسوخ بفعل النبي صلى الله عليه وسلم او يحول على من زنا وهو بكر شمر  
زنا وهو محسن واما اشرع على منقطع لانه من روايته الشعبي عن علي وهو لم يدركه اصلا  
وحكي القاصي عياض عن طائفة من المحدثين انه يجب الجمع بينهما اذا كان شيخا  
تيبا وان كان شابا اقتصر على الرجم قال المصنف وهو مذهب باطل لا اصل له كل هذا  
اذا زنا وهو محسن فلو زنا وهو بكر ثم زنا قبل اقامة الحد عليه وقد احسن فياتي  
حكمه في تتمه باب قاطع الطريق **ف** قاله الحصان والتحسين في  
اللغة المنع قال تعالى يحضكم من باسكم وورد في الشرع معنى الاسلام ومعنى البلوغ  
ومعنى العقل وقد قيل منها في قوله تعالى فاذا احصن فان اتين بفاحشة وورد  
معنى الحريم ومنه فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب ومعنى العفة ومنه  
والذين هم من المحصنات ومعنى التزوج ومنه والمحصنات من النساء ومعنى الاصابة  
في النكاح الصحيح ومنه محصنين غير مسافحين وهو المراد هنا قال الجوهرى يقال احصن  
الرجل فهو محصن بفتح الصاد وهو احد ما جاء على فعل فهو مفعول وكذلك الفاعل الرجل  
اي اقلس فهو ما يفتح الفاء واسهب اذا كثرت كلامه فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال  
بكسر كانهن الثلاثة جا اسم الفاعل فيها بالفتح وهي نوادر لا تظهر لها **ف** عجب  
في البخاري قال عمرو بن ميمون الاودي رايت في الجاهلية قرعة زنت فرجمها القود  
ورجمتها معهم قال ابو بكر بن الوبي هذه الحكاية ثبتت في بعض النسخ وسقطت  
من بعضها وقال الحمدي هي في غير رواية الغزيري في كتاب امام الجاهلية ولعله  
ولعله من المحصنات في كتاب البخاري لكنه روي القصة في تاريخ الكبة ولم يقل فيها  
ان القرعة زنت فان صحت هذه الرواية فانما اخرجها البخاري ليل على ان عمر بن ميمون



ادرك زمان الجاهلية ولم سال نظنه الذي طنه وذكر ابو عمر في الاسابيع عمرو بن  
ميمون وقال انه راي الرجم في الجاهلية بين القردة ان صح ذلك لان روايته مجهولون  
لا يخفى بهم وهذا عند العلماء منكر اضافة الزنا الى غير مكلف واقامة الحدود على البهائم ولو  
صح لكنا من الجن لان العبادات والمكلفات في الجن والانس دون غيرها **قال**  
وهو اي الحصن مكلف فاذا استغنى التكليف استغنى الحصان بل اصل الجمل **قال**  
حد فليس الرقيق والمكاتب وام الولد والمبعض حصن وان كان مكلفا سواء اصاب في نكاح  
صح ام لا وانما اعتبرت الحرية لانه صفة كمال وشراف والشرف يصون نفسه عما يهين  
عرضه والرقيق مستذل مهان اذا استخاش عا شتمه الحر ولد ذلك قالت هند بن عتبة  
عند البيعة اوتري الحق **قال** ولو ذني لان النبي صلى الله عليه وسلم  
رحم اليهوديين وكانا قد احصا رواه الشيخان وغيرهما وحالف في ذلك ابو حنيفة ومالك  
فقالا بشرط الحصان الاسلام وكان ينبغي ان يقول ولو ذميا على انه جرتان المزدلفة  
وقد تقدم له نظيرة لك في شروط الصلاة والطهارة وغيرها **قال**  
غيب حشفته بقبل في نكاح صحيح لانه الشهوة مركبة في النفوس فاذا دخل في نكاح صحيح  
فقد نالها فحقه ان تمتنع من الحرام فالواطى في البر او في ملك يمين او في نكاح فاسد  
ليس بخصن والمراد انه غيب حشفته او قد ركب قبل ان يزني وهو يهين الصفات  
ولفظه القبل من زيادات المنهاج ولم يد منها فقد قاله الاصحاب حكم الدرهم  
القتل الا في الحصان والاحلال والفتنة والحنه ولا سفره اذن المكروه ولا  
بشرط كونه ممن يتزل او يحصل بوط في الحيض والاحرام وعدة الشبهة **قال**  
لا فاسد في الاظهر لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال والثاني وحكي عن القديس  
انه يفيد الحصان لان الفاسد كما يجمع في العدة والسب فكذا في الحصان  
والحدان جاز في الوط بشبهة وهو كالحلاق في انه هل حصل التحليل بالوط في النكاح  
الفاسد **قال** والاصح اشتراط البغييب حال حرية وتكليف وبه  
قال ابو حنيفة ومالك لان شرط الاصابة ان يحصل باكل الجهات وهو النكاح الصحيح  
فاشترط حصولها من كمال والثاني لا يشترط ذلك فانه وط حصل به التحليل  
والمالك ان وط الصبي يعتبر دون العبد لان الرق بوجوب نقصان النكاح فلا  
فلا ينكح الا ابنين بخلاف الصغير وقيل عكسه لان الصغير بمنع كمال الذكورة والرق لا يمنع  
وجميع ما ذكره المصنف حد الحصان المرأة ايضا **قال** وان الكمال الزاني  
نواقص حصن مراده انا اذا شرطنا وقوع الوط في حال الكمال فهل يشترط كون الزاني  
الآخر كاملا جنيذا وفي ذلك ثلاثة اقوال اظهرها لا يشترط فاذا كان احدهما كاملا

دون الآخر كما اذا وط الحر المكلف امة او صبيبة او مجنونة بنكاح صحيح ثبت الحصان  
له ووزنها ولذلك العكس لانه حر مكلف وط في نكاح صحيح فاشبهه ما اذا كانا كالمجنون  
والقول الثاني لا يكون بذلك حصنا لانه وجلي لا يصير احدا الواطيين به حصنا فذلك  
الآخر كالوط بالشبهة والثالث ان كان نقصان الناقص منها بالرق صار الكمال به  
حصنا وان كان بصغير او جنون فلا والفرق ان تأثير الرق في الحدود دون تأثير الصغر  
والجنون فانها تسقطان اصل الجمل بخلاف الرق وروي البيهقي عن عبيد الله بن عبد  
الله بن عتبة انه سئل عن امة هل تحصن الجمل قال نعم قبل عن ترويه هذا قال او كنت  
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقولون ذلك وقال الامام هذا الخلاف في صفة او صغير  
لا يسهمه الجمل الاخر فان كان مراهما حصن قطعا وظاهرهما المصنف ان الكمال اذا  
زنا ناقص حصن على الاصح وليس كذلك بل هو حصن برحم لا خلاف وعبدان المحرر  
وانه اذا وجدت الاصابة والرجل في حال الكمال دون المرأة او بالعكس يكون الكمال  
محصنا وكان بعض شراح الكتاب يعبر بلفظه الزاني بالبا في اي النكاح ليوافق عبادان  
المحرر ورد عليه بانهم انما يقال بن علي اهله لا يبي بهم كما قاله الجوهرى وغيره ثم ان  
عطف المسألة على ما قبلها يقتضي ان الخلاف وجهان وهو في الشرح قولان وطريقه  
وفي الروضة ثلاثة اقوال **قال** والبكر الحرمانية حادثة وتوجب  
عام للاحاديد المتقدمة والمراد بالبكر هنا غير المحصل رجلا كان او امرأة قال  
الرويانى سبي جلد الاتصال بالجلد واشارة عطف التعريب بالواو الى انه لا يشترط  
التزويج من الجلد والتعريب فيقدم الامام ما شائهما لكن الاول ان يكون التعريب  
بعد الجلد وعند ابن حنيفة التعريب ليس من الحدود وانما هو تعريب متعلق برأى الامام  
وعن مالك لا تعريب المرأة وانهم قولهم تعريب عام انه لو تعريب نفسه سنة لا  
يكفي بل لابد من تعريب الحاكم لان المقصود سكيته وعن بن كح والماوردي انه عند ادائه  
به فلو جلد نفسه لم يكف بالاتفاق والفرق ان الجلد حق يستوفي منه فلم يجز ان يكون  
هو مستوفيا والتعريب انتقال من بلد الى بلد وقد وجد اول مدة التعريب ابتداء  
السفر لا من حين الوصول الى مكانه على الصحيح وينبغي للامام ان يثبت اول مدته  
في ديوانه فان لم يفعل وادعى الحد وادعى انقضائها ولا يبينه صدق لانه من حقوق  
الله تعالى ويخلف استصحاب **قال** الى مسافة الفرس لان ما دونها  
في حكم الفرس لتواصل الاخبار فيها والمقصود ايجاسه بالبعد عن اهله ووطنه ولا ان  
ابا بكر عتب الى ذلك وهي قرية بخيرينيتها وبين المدينة مرحلتان وفي وجه مجوز  
دون مسافة الفرس حيث ينطلق عليه اسم القرية ويحققه في المقام به وحسنه اطلاق



الخبر والمال مجوز الى موضع لو خرج المبكر اليه في يومه لم يرجع في يومه اليه وهي  
فوق مسافة العدوي وطاهر عبارة الحارثي الصغير المتع من التخييب الى زيادة على مرحلتين  
فلو رجع المغرب الى العمل بالبلد الذي غلب منه رد الى ما غلب اليه والاصح انه يستألف  
المدة وقتل بين **قال** فافوقه لعموم ما تقدم هذا اذا راه الامام  
لان عمر غلب الى الشام وعثمان الى مصر وعلى الى البصرة وقال المتولي ان كان على مسافة  
القصير موضع صالح لم يجر ان يفر الى ما فوقه والصحح الجواز مطلقا وبه قطع الجمهور  
**قال** واذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها في الاصح كما ان الحاكم  
يقتضيه على الراي كره فكان المراجعي فيه راي الامام ولان ذلك اليق بالزجر والتأديب  
والثاني ورجحه الامام له ذلك لان المقصود احاشه بالبعد عن الوطن بقدر مرحلتين  
وهما كالموجعين فما اذا عسر المرأة كفوا والولي عسر وقد تقدم ان الاصح لاجابة الولي  
فهو كما لم يجمع هنا قال البغوي ولا يرسله الامام رسالا بل يجربه الى بلد معين واذا رجع  
الى بلد معين فله منع من الانتقال الى بلد اخر وجها لاصحها لا وبه قطع المتولي واذا كان  
الامام رجع الروي في الجواز ولا يعتقل في الموضع الذي غلب اليه لكن يحفظ بالرافعة  
والتوكيد به حتى يكون كالحبس له فان اجتمع الى الاعتقال خوفا من رجوعه اعتقل  
وله ان اذا خيف من تعرضه للنساء وافسادهن جلس كفا عن النساء **قال**  
ومغرب غلب من بلد الزنا الى غير بلد تنكبلا وابعدا له عن موضع الفاحشة  
كل هذا في غلب له وطن فان لم يكن له وطن كما اذا هاجر الحر الى دار الاسلام ولم يتوطن  
في بلد فقال المتولي يتوقف الامام الى ان يستوطن في بلد ثم يفرجه وقال القاضي  
يجزى من المكان الذي قصد وهو افقه وايضا بن الرفعة بان المسافر اذا رجع  
في الطريق يغرب الى غير مقصد واذا انقضت المدة فله الرجوع الى وطنه عند  
الاحتياج وقال الماوردي هذا اذا لم يعين له الامام موضع فان عينه لم يجز له  
الرجوع منه الا باذنه فان رجع بغير اذنه عزر كما لو خرج من حبسه **فروع**  
لا يمكن المغرب ان يحل معه اهله وعشيرته وله ان يحل معه جارعية يتسوي بها  
وما احتاجه للنفقة لنفسه وللمن كذميه وهو لا يفرج عنه ليس له اخذ ما زاد على  
ذلك وقال الماوردي والرويات في حل مال تجزئه ولو كان عليه دين لم يغرب  
قبل اوائمه او لو خرجت توقيه وكذلك لو افسس وجبر عليه او كان مستأجرا لعين  
الملك مهر في الجميع انه لا يجوز له ان يفرج عنه في المعتد عن الوقاة اذا  
رئت تغرب ولا تفرج لا نقض العدة وقد تعرض الدارمي لمصالحه المستأجر  
بالنسبة الى العدة المبررة فان تغرب فله استأجر الصبر او الفسخ وقيل لا يغرب

حتى سقن المدة وقال من كبح نفقته الزائدة على مونة الحضر في بيت المال والصواب  
في زوايد الروضة ان الجميع في ماله **قال** فان ما دلى يدر منع في الاصح  
معاملة له بتقيض قصده وتعيينه بالاصح يقتضي ان الخلاف وجهان وليس كذلك  
بل يقال له احتمال للغزالي انه لا يتعرض له **قال** ولا تغرب امرأة  
وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة  
تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة ليلة الا مع ذي محرم ولان القصد ناديه  
واذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء والثاني تغرب وحدها لانه سفر واجب  
فان شبه سفر المحجبة كذا اطلق الخلاف جماعة وحصة الامام والغزالي من الطريق والا  
استنع سفرها وحدها جرما وفي كفا ما لا يسوق السفات عند امن الطريق وجهان  
اصحها انهن كالمحرم وربما اكتفى بعضهم بواحدة ثقة وشرط بعضهم ان يكون معها زوج  
او محرم وشيخي ان يلتحق الامر بالحسن بالمرأة في انه لا يغرب الا محرم على الاصح **قال**  
ولو باجرت لها من ثمن ما يجب عليها والاصح انها في ماله وقيل من بيت المال **قال**  
فان استنع باجرت لم يجز في الاصح كما في الحج لانه يغرب من لم يذنب بدينه والثاني  
يجزى الحاجة الى اقامة الواجب وهو راي بن شريح فعلى هذا اذا كان لها محرم او محرم  
وزوج فمن يقدم منها قال الراعي لم يتفرضا له وقال في الروضة الاربع بقدر الامام  
باجرتها من ثمنها **قال** والعبد جسون لقتله تعالى فعليه  
نصف ما على المحصنات من العذاب والقتل لا ينصف فتعين ان يكون في الجلد ورويه  
مالك واحمد عن علي انه انى لعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين ولا فرق في ذلك  
بين الذكروا الانثى بحامع الرق لكن هل يعتبر معها ما يعتبر في الحرقة من خروج محرم  
الا شبه نعم لعموم الحديث وسوا القن والمكاتب واما الولد وفي البعض ثلاثة اوجه  
اصحها انه كمال الرق كما في النكاح والطلاق والعدة والسائي ان الحد يفسط على ما  
فيه من الحرقة والرق فيكون على حرام نصف ثلاثة ارباع الحد وقهاسه ان يغرب ثلاث سنين  
استمر والزم قابله بخلاف ان تنكح ثلاث نسوة والثالث ان كان بينهما مهاياه فربى في  
نوبته فكمروا فكعبه **قال** ومغرب نصف سنة لا بها تنصف فاشبهت  
الجلد ورويه البيهقي وابو عمران امة لابن عمر بنت فجلده وغربها الى فرك قال  
الشافعي اسحر الله تعالى في بعه نصف سنة **قال** وفي قول سنة  
لان ما لا يتعلق بالطبع لا يفرق فيه الحاله بين الحر والعبد كذا العنه والابلا  
**قال** وفي قول لا يغرب لان في ذلك تقويتا لحق السيد وادعى القاضي  
ابو الطيب انه الاظهر وبه قال مالك واحمد لقوله صلى الله عليه وسلم اذا رئت امة



اجركم فيلجدها ثم ان زنت فيلجدها ولم يذكر التعزيب ولا ان العبد لا اهل له غالبا  
فلا يستوحش بالتعزيب والحوادث **ق** انه اذا الف موضوع سبق عليه فراقه ولا يباين  
بحق السيد في العقوبات كما يقتل بالردة وتقطع يد اذ اسرق **ق**  
وبثبت ببينة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوا  
**ق** او اقرار لان النبي صلى الله عليه وسلم رجم ماعزا والغامة  
باقرارها وقال اغد يا ابليس الي امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ثم هل يشترط في الاقرار  
به التفسير كما لشهادة به او لا كما في القذف منه وجها في رواية الروضة ههنا  
المشترط اقوي ولسنا نسأل حديث ماعز وصححه في اصلها في كتاب السرقه وسر اشهدوا  
بالزنا في مجلس ومجلس منفرد ولو شهدوا ثم غابوا قلنا الحكم ان حكم بشهادتهم ويقوم الجدل  
ومثل الشهادة بالزنا بعد تطاول الزمن **ق** من لا عليه  
السلام علق الرجم على مجرد الاقرار في قوله فان اعترفت فارجمها وانما كره ذلك  
على ماعز لانه عليه السلام شك في عقله ورشد ولذا سأل اهله ايه جنون  
او كره ذلك لعله يرجع ووافقنا على ذلك ما لمك واشترط ابو حنيفة واحمد  
ان يقر اربع مرات في اربع مجالس وظاهر عبارة المصنف ان القاضي لا يستوفيه  
اذا علمه وهو المصحح كما بينه المصنف في القضا لكن السيد يستوفيه بعلمه للنص  
وانه لا يثبت باليمين المردودة فيما اذا قذف شخصا بالزنا وطلب منه المقدوف وحده  
القذف وطلب بمينه على انه ما زنا فزاد عليه اليمين فحلف انه زان وهو ما ذكره  
الرافعي في الدعوى وقياس ما ذكره المصنف من ثبوت السرقه باليمين المردودة  
ان يكون الحكم كذلك هنا **ق** ولو اقر ثم رجع سقط لان النبي صلى الله  
عليه وسلم عرض لما عزر بالرجوع وكيفية الرجوع الصريح ان يقول اكدت في ما اقررت  
به او رجعت عنه وكذا لم ازن على الصحيح او كنت قاذبا او لمست فاعتقدت ان ذلك  
زنا وهل يستحب الرجوع منه وجها في رجم في الروضة هنا استحبابه وخالف في كتاب  
الشهادات ولا فرق بين ان يرجع قبل الشروع في اقامة البينة الجدة عليه او بعده  
فان اتم عليه بعض الحد سقط الباقي وقد تقدم في كتاب اللعان ان المقدوف اذا  
اقر بالزنا فسقط عن قاذفه الحد ثم رجع لا يكون رجوعا مقتضيا لثبوت الحد  
قاذفه وان اسقطه عن نفسه والرجوع عند الاقرار بشرط الجور كالرجوع عن الاقرار  
بالزنا وفي الرجوع عن الاقرار بالسرقه خلاف باقي في موضعه ولو قامت البينة  
بما يوجب حد الله تعالى فاقرب به فهل يعنه على البينة او الاقرار به وجها في فعل  
الاول لو رجع عن الاقرار لم يسقط الحد وعلى الثاني لسقط سواء تقدم الاقرار او تاخر

وقال لما ورد في الاصح عنه ان الاقرار ان تقدم كان وحسب الحد ولسقط بالرجوع  
عنه وان تقدمت البينة كان على وجوبه فلا يسقط بالرجوع **ق**  
ولو قال لا تخدوني او حرب فلا في الاصح عنه صرح بالاقرار ولم يصح بالرجوع لكنه حكى  
ولا يتبع فلو اتبع فزجر فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في اتباع ما عذر  
شيئا والثاني لسقط لا شئ بالرجوع وجعل لما ورد في قوله لا حد على رجوعه  
وفيه احتمال **ق** ولو شهد اربعة بزناها واربع لسوق ان عذرا  
لم تخدعي ولا قاذفها لما فرغ من سقوط الاقرار شرعا في سقوط البينة وذلك باهور  
منها الدافع والكلام في عدد شهود الزنا ورجوعهم مذكور في كتاب الشهادات  
ق اذا شهد اربعة بالزنا على امارة وشهد اربع انها عذرا فلا حد للشبهة لان الظاهر  
من حال العذرا انها ما اصبحت والجديد يدرو بالشهاد ولا حد قاذفها لغياض الشك  
على الزنا واحتمال ان العذرة زالت ثم عادت لتترك المبالغة في القضاء وكذا  
لا يجب حد القذف على الشهود ولو اقامت في اربعة على انه اكراهها على الزنا وطلبت  
المهر وشهد اربع لسوق انها عذرا فلا حد عليه للشبهة وعليه المهر لانه ثبتت مع  
الشبهة ولا يجب عليها حد القذف بشهادة الشهود ولو شهد على امرأة اربعة بالزنا  
وشهد اربع لسوق انها زنا فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا بالزنا  
من طيناتي منه الزنا والعذر ابا الغال المحبة البكر والجح العذاري والعذرا  
سميت بذلك لتعذر جماعها وصعوبته **ق** واربع لسوق ان عذرا  
لا تحصى في ذلك فلو شهد به رجلان كان الحكم كذلك وانما الحق المصنف الها في شهود  
الزنا وحدها في شهود العذرة للتنبيه على ذكرورة الاولين واو شهود الاخرين  
**ق** ولو عين شاهد زانية لزانها والباقيون غيرها لم يثبت  
هذا الاختلاف في المكان وهو مانع من ثبوت الحد بالنسبة الى الرجل والمرأة لان  
لصاحب الشهادة لم يتفق على صفة واحدة فاشبه ما اذا قال بعضهم زنا ما بعد ان  
وقال بعضهم بالعش وقال ابو حنيفة لا يسقط الشهادة بذلك لاحتمال ان يظن  
في زوايا وفي زمنين مختلفين وفي وجوب حد القذف عليهم خلاف سيباني لانه  
لم يتم عذرهم **ق** ويستوفيه الامام اونا بيه لانه يحتاج الى  
نظر واجزاء ولم يتم حد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفاءه الا باذانهم وكذا  
سائر الحدود وفي تسمية النجاسة قول غريب عن رواية القفال ان لغير الامام استيفان  
خمسه كالا من المعروف وايضا فقد قال تعالى قاجلواكل واحد منها مائة حلق  
وهذا الخطا بعام **ق** من حر ومبعض اما الحر فلما ذكرناه واما



المبعض فانه لا ولاية عليه للسيد كذا اجزم به الشيخان وفيه حكاية الامام عن  
الصبي لاني انه كما لم يرق له وهو حقا **ق** ويستحب حضور الامام  
وشهوده اي شهود الزنا لان النبي صلى الله عليه وسلم امرهم برحم ما عز والغامرية  
ولم يحضرها وفيها على الجلاء ويستحب ان يستوفى خمسة جماعة اقدم اربعة لقوله تعالى  
وليست منهم عداها طاعة من المؤمنين وقال احمد كفى حضور واحد وقال لفظا الثاني وقال  
الزهري ثلاثة وقال الحسن عشرة وقال ربيعة خمسة والمستحب ان يدا الامام  
بالرحم ان ثبت بالقرار وان ثبت بالبينة فالمستحب ان يدا الشهود **ق**  
وحد الرقيق سيده اي الحاكم لشروط الوكالة العالم بقدر الحدود وكيفيتها وان لم  
ياد الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا زنت امرأة احكم فيلجلدها وفي سنن ابي  
داود والنسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقيم الحدود على ما ملكتم اياكم وله  
ان يفوض ذلك الى غيره وخرج بن القاص قوله في العبد بالبيع الحاق له بالاجبار  
على الشك والمشتور الاول وحكي في التبيين وجه انه ان ثبت بالبينة لم يحز للسيد اقامته  
وهو غريب وانما الخلاف في انه هل يسمع البينة ولهذا حاله المصنف في نكته على ما  
اذا ثبت بالبينة عند السيد قال فان ثبت عند الحاكم جاز للسيد استيفاءه  
فقطي قال الشئ عز الدين في القواعد وانما يقيم السيد الحد ويعزر اذا لم يكن  
بينهما عداوة ظاهر ويستحب للسيد ان يجمع ائمة اذا زنت ثالثة ويجب  
عليه ان يبين ذلك لمشتريها **ق** او الامام لعموم ولايته  
قايها فعلا وقع الموقع وقال القاضي حسين في اسرار الفقه الاول في اجتهادها  
كما في المشتريين وهل الاول ان يقيم السيد كانه استوفى ونفوضه الى الامام خروجا  
من الخلاف فيه وجهان احدهما عند المصنف الاول **ق** فان  
تنازعا فالاصح الامام لعموم ولايته والثاني السيد لعرض استصلاح الملك  
والثالث ان كان جلد اقا السيد وان كان قتيلا او قطي فالامام وهذا  
احتمالات للامام وتعبير المصنف بالاصح يقتضي انها اوجه للاصحاب وليس  
له ذلك فان كان العبد مشتريا اقام عليه الحد ملاكه وتوزيع السياط بحسب  
الملك فان حصل لسرق فوض الى احدهم ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو زنا  
ذمي ثم نقض العهد ثم استرق فان الحد في هذه الحالة يقيم عليه الامام لا  
السيد لانه لم يكن ملكا كذا قاله الراعي لكنه قال بعده لو زنا عبيدا عدا  
سبيده فاقامة الحد عليه للمشتري اعتبارا بحاله الاستيفاء وقياسه لوسوق  
ثم عتق ان يكون الاستيفاء للامام لا للسيد **ق** وان السيد

يعزبه

يعزبه كما جلد لانه بعض الحد والثاني لا لانه صلى الله عليه وسلم قال فلجلده ولم يقل  
فليغربه والجواب ان ذلك مسكوت عنه وقد عزت عمارته الى ذلك كما تقدم وموتة  
تغربه في بيت المال فان فقد فعلى السيد وعليه نفقته في زمن التغرب وقيل في بيت  
المال وقال الدارمي ان نفاه الامام فالنفقة في بيت المال وان نفاه السيد فعليه **ق**  
وان المكاتب كحر لحر وجه عن فضله السيد فلا يقيم الحد عليه الا  
الامام والثاني كالفن لانه عبيد ما بقي عليه درهم هذا في الكتابة الصحيحة اما الفاسق  
فكالفن **ق** وان الكافر والفاسق والمكاتب يحرون عبيدهم لعموم  
اقيموا الحدود على ما ملكتم ايمانكم وهذا ينظر الى استصلاح الملك وهو الاصح والثاني  
لا ينظر الى معنى الوكالة وهذا هو المنصوص المراج في المهمات وموضع الخلاف اذا  
كان عبيد الكافر وكانان كان مسلما فليس له اقامة الحد عليه بحال **ق**  
وان السيد يعزبه كما ان له التاديب لحي نفسه والثاني لا لانه غير مضبوط فحتاج  
الى نظر واجتهاد فاختص بالامام والخلاف في حقوق الله اما حقوق نفسه فيستوفى  
قطي ويلحق به حق غيره من الامهيين ولو اقر عبيده بموجب حدا فاقامة عليه فليو  
كان السيد امرأة فهل يقيم في الحد والسلطان او وليها او احد اصحابها او لاهلانه **ق**  
استصلاح وقد روي مالك والشافعي والبيهقي ان فاطمة جلدت امه لهازنت  
وعايشة قطعت جارية لها سرقته وحفصة قتلت جارية لها سحرها وهل يقيم بنفسها  
او تامر رجلا فيه وجهان وهو نظير ما اذا ثبت لها القصاص مع جماعة هل يدخل في  
القرعة او لا كما تقدم وفي كتاب من كان السيد له عبيد مكاتبه وان قلنا حكمهم  
المكاتب لانه لا تصرف لهم فيه وهل يقيم الاب والجد وولي الطفل المدعى برقيق الطفل  
وجهان قال الراعي يشبه ان يقال ان الحد لا يستصلاح الملك اقاموا وان قلنا للولاية  
فلا وللسيد هل يقيم في العذف والشرب وسياتي في اخر الباب الا في حكم العبد اذا  
قذف زوجته المملوكة وان الاصح ان السيد بلا عن بينهما **ق** والرجم  
مدر وهو الطيز المستحب ففي صحيح مسلم في قصة ماعز ورميها بالطعام والمدد **ق**  
وحجانه معتدله فلا يكون لصخر مذفف ولا حصيات خفيفة  
بطوله التعزيب بل بحط الناس به وموتة من جوانبه قال الماوردي والمختار  
ان يكون الحجر من الكف وان يكون موقف الراعي بحيث لا يبعد عنه فيخطيه ولا يقرب  
منه فيؤديه ويختار ان يتوفي الوجه فلو قتل بالسيف وقع الموقع **ق** ولا  
يحضر لرجله سواء ثبت زنا به ببينة او اقرار كذا اجزم به الشيخان وفيه نظر ففي صحيح  
مسلم من حديث يزيد انه لما اقر ما عز حضره حقة ثم امر به فرجم وفي مسند احمد انه

ان قلنا



حفر له إلى الصدر ولأن الرحم فيها سهل وقد أمر عليه السلام باحسان المقتله والجواب  
أن في صحيح مسلم عن أبي سعيد ما حفرنا له ولا حل هذا المصنف في شرح مسلم إلى التخيير  
مطلقا وفيه نظر لأن الواقعة واحدة فتعين الترجيح وقد بطاقت الاطاريق على  
المذهب أنه هرب وابتغوه وأنه عليه السلام قال هل تركتموه وهذا ترجيح أنه لم يحفر له  
وفي الأحكام السلطانية والتنبيه أنه ان ثبت زنا بالبينة حفر له إلى وسطه أو  
بأقرانه فلا **ق** والأصح استحبابه للمراة ان ثبتت ببينة سترها  
ولأن الظاهر من الشهود عدم الرجوع وإن كان بالقرار فلا لأنه ربما عجز لها فرجعت  
فهربت ولا يمكن من ذلك إذا كانت في حفرة والثاني حفر لها مطلقا لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم حفر للغامدية وكانت مقبرة والمالك أنه راجع إلى حفر الإمام أن شاخه وإن  
شأترك لأنه عليه السلام حفر للغامدية دون الجهنية وهما مقرتان **ق**  
ولا يؤخر لمرض وجرو وبرد مفرطين لأن نفسه مستوفاة فلا فرق بينه وبين الصحيح  
**ق** وقيل يؤخر إن ثبت بأقرار لأصل الرجوع ومنهم من عكس ذلك  
ومنهم من قال يؤخر مطلقا لكن يستثنى صورتي أحدها الحامل فإنها تؤخر إلى الوضع  
وانقضاء مدة الفطام كما تقدم في استيفاء الفضا من سوا كان الحال من زنا أو محرما  
والمصنف استغن بذكر المسألة هناك عن ذكرها هنا والمأينة إذا اقرب بالزنا  
ثم جرح فإنه لا يجر حاله جنونه لأنه قد رجع بخلاف ما إذا ثبت زناه بالبينة ثم جرح  
قاله الرافي في باب السرقة **ق** ويؤخر الجلد لمرض هذا إذا روي بروه  
منه كالحرق والصداع وما يزول عادة لأن المقصود الردع دون القتل وقيل لا يؤخر  
بل يصر بما يحمله مبادرة لأقامة حدود الله تعالى **ق** وإن لم يبرح بروه  
جلد لا بسوط بل بعشك لأنه عليه ما يضره الشافي عن سهل بن جبير أن رجلا  
معه أرنا بامراة فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجلده بالنكال الخلف وفي سنن أبي داود  
عن من أنى أمانة أيضا أن بعض الأنصاري أخبره أنه استكفى منهم رجل أضيق فجاد جلد  
على غطيه فدخلت عليه جارية لبعضهم فمسها فوق عاتقه في مر النبي صلى الله عليه وسلم أن  
يأخذوا له مائة شراخ فليضربوه بأضربة واحدة **ق** وإن كان خمسون  
ضرب ضربتين ليكل المائة به مرتين وعلى هذا القياس ولا سبعين العكس بل النعال  
وأطراف السان كذلك والعشكال بكسر العين المهملة وفتحها حكاه ابن سيدة وبأسكان  
السا المثناة ويقال فيه عشكول بضم العين والثكال بالهمزة معنومة ومكسورة  
وهو الذي يكون فيه الرطب بمنزلة العفود للعنب **ق** وتسمه  
الأغصان أو تنكس بعضها على بعض ليناله بعض الألم وهذا الذي ليس في الأبطال

حكمة الحد فلا يكفي الوضع وهذا بخلاف الإيمان حيث أكفى فيها بالضرب الذي لا يؤلم  
لأن الإيمان منهاها على العرف والحدود على الزجر وهو لا يحصل إلا بالإلزام وفي النهاية  
وجه أنه لا يسرط الإيلام وهو ضعيف فإن شك في الإصانة لم يكف **ق**  
فإن يري أي بعد ما ضربناه أجزاء بخلاف المقصوب إذا حج عنه ثم شفي لأن الحد مبني على  
الرد فإن عوي قبل ذلك حد لا محالة **ق** وكذا جلد في حر وبرد مفرطين بل  
يؤخر إلى اعتدال الوقت خشية الإهلاك وكذلك القطع في السرقة بخلاف الفضا فلو كان  
في بلد لا يزول عنه الحر والبرد قال الماوردي لا يؤخر حده ولا ينقله إلى بلد معتدل لكن يقابل  
أفراط الحر والبرد بضعف الضرب حتى يعلم فيه من الهلاك **ق** وقطع  
السرقة يؤخر إلى البر فإن كان لا يرجي زوال ملكه مرضه قطع على العجيج لئلا يعوت الحد ولو  
وجب حد القذف على مريض قاله من قال المستحق إصرار البر أو انقضاء العتكال وفي التهذيب  
يجلد بالسوط سوارجي بروه أم لا لأن حقوق المدينين مبني على الضيق وحال الشرب كحد  
الزنا **ق** وإذا جلد الإمام في حر وبرد فلا أو مرض فلا ضمان على النص  
لأن التلف حصل من واجب عليه وهذا هو المخصوص هنا ونص فيما إذا ختن أكلت في شدة الحر  
أو البرد فذلك أنه يضمن والأصح تقريرها والفرق أن الجلد يثبت بالنص والختان بالأجهاد  
وإذا ضمن فيه يضمن الكل أو البعض فيه وجهان أصحهما ضمان النص واقتضاه على الضمان  
في الحر والبرد والمريض لشعره بوجوه إذا كان الزاني لصالحا لا يحتل السياط فجلده به  
وهو كحد له لأن حد مثله بالعشكال بالسياط وهو الذي يفهمه كلام الرافي لكن حكى  
في الكفاية في باب حد المهر عن القاضي أبي الطيب أنه نقل عن النص أنه لا ضمان في هذه  
الصورة وهو مشكل **ق** فيقتضي أن التأخير مستحب هو كما قال لكن  
قال في الروضة المذهب وجوبه وبالأصح بوجوبه في الوجيز وإذا فرغنا على وجوب الضمان  
فالأصح وجوب التأخير مطلقا **ق** قال الماوردي يذهب أن يعرض على  
المرجوم التوبة قبل رجه وإن حضرت صلاة أمر بها وإن تطوع بصلاة يمكن من ركعتين  
وإن استسقى ما استسقى وإن استطعم لم يطعم لأن الشرب لعطش سابق والأكل لشبع مستقبل  
ولا يربط ولا يقيد لسقي يديه ومن قتل حدا بالرحم وعينه بحسل ويكفي ويصلي عليه  
ويدفن في مقابر المسلمين **ق** يستحب لمن ارتكب كبيرة توجب حدا  
له تعالى أن يستتر على نفسه ولا يفرضه على المذهب فقد صح الأمر بذلك كما أخرجه  
الحاكم من حديث بن عمر ومحمد وانفقوا على أنه لا يحب عليه الظاهر ليحد بخلاف ما إذا  
قذف أو قتل فإنه يجب عليه الأقرار وقال البيهقي ليسحب وفي استحباب كتم الشهادة  
في حدود الله تعالى وجهان قال الرافي أحدهما لا لئلا تعطل الحدود وصح المصنف أن



سميت الحدود حدودا لان الله تعالى جعلها حقا

بقذفهما ولا ارتفاع القلم عنهما **والا** الاسكان فانه محذوران كان غه مكان

هذه افتري وحدا لمقني ثمانون رواقا بالبركة يتوارثها بيننا

الطلاق وغيره **والاختيار** فلا حد مكره عليه لرفع القاعنه ولانه لم

الحمد للقاص واخته العادي وحكامه بن ابي صبيحة عن الامام الشافعي عليه

الرافق بحد كالمكر على العتل والاصح لا يحد عليه ايضا والفرق بينه وبين القتل انه يمكن

وكان خبيث ان زيدا لا يخرجه الحبس فانه لا تقوم عليه البراهين الا ان

بن الرقعة وان لم يعدم الاباحة لم يخرج ما لو قال المحض لغيره اقد في فقد في فانه

والإمام والفقهاء لا يجب ولا يلزم بالآذن ولا خلاف وإن لم يدعوا أصلاً للمنفعة

والولد كاسيد كن **و** يعز المير صبي كان او مجنون نازرا له

وہ کہتا ہے کہ اگرچہ وہ ترقی یافتہ ملکوں میں سے ہے لیکن وہ ترقی یافتہ ملکوں میں سے نہیں ہے۔

المجنون اذا افان كذلك **ق** ولا يحذف ولو ان سقط لا يقتل

به وسوا كان ابا او اما اوجده وان علوا وقال من المنذر و ابو نور محمد العموم

للادي وفي الكفاية انه سمع بعض مشايخه حكى وجه انه لا يعز قال ويوبى انه

ط بحسب لوفادينه علي الاصح والحبس قعير وحكي الزايع في وط الاب حاربه الابن وجهان  
التي في الاصح والحبس قعير وحكي الزايع في وط الاب حاربه الابن وجهان

في انه وجب ثم سقط او لم يجب اصلا والظاهر مجيبه هنا وكلاهما ينفذ الولد لا يحرق

الولد لا يحذف من رثة الولد كما لو قذف امرأة لولد من ولد ثم ماتت لانه لما لم يثبت له  
استداله ثبت له اثباتا كالمقصود فان قيل كان ينبغي للمصنف ان يقول ولا يحذف قذفها

وله ولأله كآفاله في القصاص فالجواب انه لو عير بذلك لورد عليه ما لو كان لها ولد

ان سفل بفتح الفاء وضمها والفتحة اشهر **رو**ع قال في الحاوي في باب

اللحان لوقال يابنه انت ولورنا كان فاذ فالامه انتهي وهد مساله تحسنه ذكرها بن الصلاح

لو قذف شخصاً في خلوة بحيث لا يسمعه إلا الله تعالى والحفظه قال الشيخ عز الدين انه ليس

بكيه موجية الحمد خلوة عن مفسدة الايدى ولا يعاقب في الاجرة الاعقاب من كذب كذبا

واختار المصنف والقاضي ان الغيبة بالغلب يكتفيها المالك الحافظان كما لو تلوظ به وبه وكان

ذلك باسم **ق** قالوا نحن نؤمن بآياته فقالوا فما جادكم به فقالوا نؤمن بما كنا نعبد من دونه من قبله قالوا فما جادكم به فقالوا نؤمن بما كنا نعبد من دونه من قبله قالوا فما جادكم به فقالوا نؤمن بما كنا نعبد من دونه من قبله

قَالَ لَمَّا آتَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَذْرِيئًا امْرَأَةً ابْنًا جَاءَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالرَّجُلَيْنِ وَالْمَرْأَةِ فَضَرَبُوا

حدهم وهم حسان بن ثابت ومسطح بن اناه وجهه بنت الحنظل قال الطحاوي ثابته بن ثابت

حصان رزان فارس رسته و بصره عربي من لحم الخواقل

حلقة خير الناس بينا ومنسيا • بنى الهذلي والمكرهات الفواضل  
عنده من له • بنى الهذلي والمكرهات الفواضل

مهدي قد طيب الله خمرها . وظهره من كل سوء باطل



فان كان ما قد قيل عن قلته فلا رجعت سوطي الى انا مل  
وسياقي في باب التعزير الكلام على اهل مكة اذا فعل احد منهم ما يقتضي اقامة  
حداته يقام عليه كما اقيم على مسطح وهو منهم ولما كان الذي بالزنا كان اقل من الزنا  
كان حد اقل منه **ق** والريق اربعون بالاجماع وسوافه  
المبعض والمكاتب وامر الولد والمدر وغيرهم وقد تقدم في الزنا في المبعض خلاف  
قال بن الرفعة لا بعد مجيئه هنا **ق** والمقدوف المحصن وسبق  
في اللعان اي بيان ما حصل به وبيان شرط المقدوف وسبق في الباب قبله ذكر معاني  
المحصن قال اصحاب حد القذف وان كان حق ادبي ففيه مشابهة لحقوق الله تعالى  
في مسائل اخرى لو قال له اذنتي فقد فقه وجوب الحد وجهان اصحهما لا يجزى  
الثانية لو استوفى المقدوف حد القذف لم يقع الموضع على الاصح كحد الزنا اذا استوفاه  
احد الرعية الثالثة لشطرنج بالرق كما سبق والمعلب عليه حق الحد بين في مسائل منها  
انه لا يستوفى الا بطلبه بالافتقار ولا سقوط بعضه واستدل به في المذهب بقوله  
صل الله عليه وسلم لا يخرج احدكم ان يكون كاني فخصم كان يقول لصدوق يرضي بالصدق  
بالعرض لا يكون الا بالعفو عما حب له والحد يثت تقدم في حاشية كتاب السير **ق**  
من التعريض بالقذف ان يقول ما انا بن اسكاف ولا خبار وقوله فلا فواد كناه  
في قذف زوجته ولورمي بحجر فقال امرأة من رماي زانية ان كان يعرف الذي رماه  
فهو قاذف والا لم يكن قاذف لعدم التعيين **ق** ولو شهد دون اربعة  
بن واحد واخر الاظهر وهذا قال مالك وابو حنيفة لما روي البخاري عن عمر انه حد  
الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبه والقصة في ذلك انه كان امير اعلى البصرة  
من جهة عمر وكان يتزوج كثيرا قبل نزول الف امرأة فخلت امرأة في دار كان فيها معه  
ابو بكره نبيع بن الحارث واخوه نافع وسئل بن معبد وزاد بن اسه فثبت زنج  
فتفتح الباب على المغيرة فزاده على بطن امرأة فلما اصبحوا تقدم المغيرة ليصلي  
فقال له ابو بكر نفع عن مصلافا وانتشرت القصة فبلغت عمر فكتب ان يحملوا اليه  
فلما قدموا بدا ابو بكر فشهد عليه بالزنا ووصفه فقال المغيرة ذهب ربعك  
ثم شهد نافع فقال له على ذهب نصفك ثم شهد سئل فقال له على ذهب ثلاثة ارباعك  
ثم اقبل زياد ليشهد فقال له عمر قل ما عندك وارجوا ان لا يفيض الله احدا على يدك  
من اصحاب النبي صل الله عليه وسلم فقال رايت ارجلا مختلفة وانفاسا عالية  
ورايت على بطنها وان رجليها على كتفيه كانهما اذني حمارة ولا اعلم ما ورا ذلك فقال  
عمر الله اكبر ثم يارفا جلد هو القوم فجلد الثلاثة حد القذف ثم قال عمر لا يكره

على

بشر

ثم اقبل شهداء ذلك فقالوا والله لا انوب والله زنا والله زنا ولم يخالف في هذه القضية  
احد فصار اجماعا ووقع في الكفاية شهد عليه ابو بكره ونبيع بن الحارث ونافع وسئل  
بن معبد وهو وهم فان ابابكره هو نبيع بن الحارث ولانه لو لم يحب الحد لحدثت الشهادة  
دربعة الى القذف فتستباح الاعراض والقول الثاني لا حدون لانهم جاوا شاهدين لانه  
معاندين ولان نقصان العدد شئ لا يمكن الاحتراز عنه فلا حدون كما لو رجع احدهم  
عن الشهادة فانه لا حد على الباقيين على النص ودعوى الاجماع غير مسلمة فان ابابكره كان  
فيه والمصنف اطلق الخلاف ومحملة فمن شهد في مجلس القاضى اماما من شهد في غيره فتقذف  
بلا خلاف وان كان بلفظ الشهادة كما صرح به في الوجيز وغيره وهذا لو بدى ما تقدم في الرده  
ان الحاكم لكثرة الكثرة لا يكون كافرا محملا اذا حكم في مجلس الحكم فان قيل الصحابة لم يحدوا  
فما وجد هذه القضية فالجواب ان المغيرة كان يري جواز فكاح السر وكان الجماعة  
لا يرون ذلك ولذلك روي انه كان يتبسم عند شهادتهم فيقول له في ذلك فقال اني  
اعجب مما ارى ان افعل بعد شهادتهم فيل وما تفعل قال اقيم البيعة على انهار زوجتي  
ثم ان عمر عزله زياد عن عمله الذي كان ولاه فقال يا امير المؤمنين عزلني لتهمته قال  
لا ولكن كرهت ان اعمل على الناس صل عام فلما كان احد اليهود اربعة الزوج فهو  
قاذف لان شهادته عليها بالزنا غير مقبولة وفي الثلاثة القولا ولو شهد اكثر من  
اربعة فرجع بعضهم فان بقا اربعة فلا حد على من رجح **ق** وكذا  
اربعة نسوة وعبيد وكفر على المذهب لانهم ليسوا من اهل الشهادة فلم يقصدوا الا لاه  
القذف والعار وقيل منهم قولان وصور الامام المسألة بما اذا كانوا في ظاهر الحال  
لصفه اليهود ثم بانوا كفارا او عبيدا او مراده ان القاضي اذا علم حالهم لم يصح اليهم  
فيكون قولهم قذفا محضا لا في معرض شهادته **ق** ولو شهد واحد في  
اقران فلا لانه لا يسمي قاذفا وقيل فيه القولان والمذهب القطع بالمنع لانه لا  
حد على من قال لغيرة اقررت بايك زينة وان ذكره في معرض القذف والتعريض  
**ق** ولو تقاذفا فليس بعاصا فلا يسقط حد هذا حد هذا  
ولكن منها ان حد الاخر لان النقصان انما يكون عند اتفاق المجلس والصفة له  
والحدان لا يتفقان في ذلك اذ لا يعلم التساوي لا اختلاف القاذف والمقدوف  
في الضعف والقوة والخلقة **ق** ولو استقل المقدوف بالاشياف  
لم يقع الموضع كحد الزنا اذا اقامة احد من الرعايا وهذا لان مواقع الحدات والاصلام  
بها يختلف وكما يبين من الحنفية فيها خلاف ما لو قتل الزاني المحصن وامرأته الرعايا  
يقتل حد او في حد القتل وجه انه يقع الموضع كما لو استقل من له القصاص بالاقصاص



وعلى الصحيح لا فرق بين ان يستوفيه باذن القاذف او بغير اذنه ولستثنى من اطلاق  
المصنف صورته ان احدها اذا قذف العبد سيده فله اقامة الحد عليه كما جزم به  
الرافعي في احزاب حد الزنا نقله عن البغوي وهو مشكل الثانية اذا ابعد عن السوط  
في بادية وقد روى الاستيفاء بنفسه من غير حجاز قاله الماوردي في باب وصول الفحل  
ان المستحق مجهول ولا يطالب به بتعيينه لقوله تعالى لا تسالوا عن اشياء ان تبدكم تسوكم  
ولان الحديث رواه بالشبهة ولهذا قال صلى الله عليه وسلم لا ستره سوك يا هذا وان  
سمعه يقول زنا فلان فهل يلزم السلطان ان يسال المقدون فيه وجهان احدهما  
نعم لانه قد ثبت له حق لم يعلم به فلزم الامام اعلامه كما لو ثبت له عند مال لم يعلم  
به والثاني لا يلزم الامام اعلامه لقوله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالمشبهات  
**ك** اذا سب انسان انسانا حيا لم يسب ان سب الساب  
بقدر ما سبه لقوله صلى الله عليه وسلم تعالى وجزاء سيئة مثلها ولا يجوز ان  
يسب اناه امه ورويه ان ربيب لما سب عائشة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم سبه  
كذلك رواه ابو داود ورويه في سنن من ما جده وذلك فاصصري فاقبلت عليها حتى يسر  
ريقها في فيها فقتل وجه النبي صلى الله عليه وسلم وانما يجوز السب كاليسر كذا ولا قد فها  
كقوله يا ظالم يا احمق ان احد الايكاد ينفك عن ذلك واذا انتصر سبه فقد استوفي  
طلائمه ويري الاول من حقه ويقع عليه اثم الابتداء والاثم لحق الله وقيل يرتفع جميع  
الاثم بالمتصان **ك** **فقط السرقه**  
لو عبر كتاب السرقة كان اولي وهي بفتح السين وكسر الراء اخذ مال الغير خفية من  
حرز مثله ما خوزة من المسارقة وجوز اسكان رايها مع فتح السين وكسر الهاء والاصل  
في الباب قبل الإجماع قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما واختلفوا هل  
هي عمود خض او مجال بين علي وجهين فتراميسي بن عمرو السارق والسارقة بالنصب  
على اضرار فعل بفسره الظاهر وفصلها سيبويه على قراءة العامة من اجل امر  
فان ردا فاضربه احسن من ريبا اضربه قال ابو عبيد كان الغالب على عيسى بن عمر  
حب النصب ولذلك قرأ براءة من الله ورسوله والشعر ان يتبعهم الغاؤون وسورة  
انزلناك ولو احة للبشر وقرأ حاله الخطب وقطع النبي صلى الله عليه وسلم  
الحمار من عمري والمرأة المخزومية واسمها مروه وقيل فاطمة بنت الاسود وفي النسائي  
انه امر بلالا ففقط بده وقال صلى الله عليه وسلم في امرأة شريفة لو سرق لقطعت  
يدها واول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة **ق**

استشر لوجوبه في المسروق امور كونه ربع دينار اركان السرقة ثلاثة المسروق  
والسرقة والسارق فالمسروق شرطه ان يبلغ ربع دينار فلا يقطع فيما دونه لما  
رويه مسلم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقطع السارق الا في ربع دينار  
فصاعدا والمراد ربع مصروب سواء كان صحيحا او فراضا وقطع من يد النافعي بالقطع  
في كل مسروق ولم يعتبر بالنصاب وبه قال الحسن وداود لم يوصوا لاية ولقوله صلى الله  
عليه وسلم لعن الله السارق لسرق البيضة ففقط يده متفق عليه واجيب بان  
المراد بيضة الحديث وقيل اراد انه يندرج من القليل الى الكثير ولما نظم ابو العلاء  
المعري بيته الذي سلك به على الشريعة وهو قول **ق**  
يد خمس ميين عسجد ودية ما بالها قطعت في ربع دينار  
احسانه القاضي عبد الوهاب بقوله  
صيانة النفس اعلاها وارخصها خيانة المال فافهم حكمه  
يعني لما كانت امينة كانت يمينه فلما خانت هانت والنصاب عندناي حنيفة علق  
دراهم او ما يساوي ذلك وعند مالك ثلاثة دراهم لما روي الشيخان ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قطع في مخن قيمته وفي لفظ ثمانية دراهم وفي الموطا ان سارقا سرق اترجة  
فتمت ثلثه دراهم فقطع عنان يده قال مالك في الاثرجه الذي ياكلها الناس وعن  
احمد روايتان كما لمذهبين وقال سليمان بن يسار لا يقطع الجلس الا في خمس ادرجسة  
دنانير وبه قال ابن ابي ليلى فلو شهد شاهدان ان المسروق نصاب واخران انه دون  
لا يقطع **ق** خالص فلو سرق نرا او مغشوشا فان بلغ خالصه  
ربعاً فقطع والا فلا والدينار هو المقيال بوزن مكة ولا يشترط ان يكون كواحد بل  
يقطع بسرقته وان كان الجماعة وقوله خالص حال من دينار ومجي الحال من المضاف  
اليه قليل لكن سوغ ذلك هنا كونه بعضا من ماله اضيف **ق**  
او قيمته لما ثبت في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع اليد في ربع دينار  
وفي ما قيمته ربع دينار والمراد بقيمته في ذلك الزمان والمكان وذلك يختلف  
باختلافها والمعتبر قيمة يوم الاخراج من الخزنة وصدق السارق في قيمته الا ان  
يقوم بینه وانما يقوم بغالب نقد البلد فان سرق ما يساوي نصابا ففقطت  
قيمتها بعد ذلك لم يسقط القطع لانه كان نصابا حال السرقة وبه يقول او  
قيمتها على ان الاصل في المقوم الذهب الخالص حتى لو سرق دراهم او غيرها قومت  
به فان بلغت قيمته ربع دينار مضروباً فقطع والا فلا وخالف الدارمي والعمري  
وصاحب الخبر فجعلوا الدرهم والدينار اصلين في المقوم لظاهر الحديث



وشملت عبان المصنف المصحف ولحم الاضحية وقال ابو حنيفة لا قطع في سرقة المصحف  
وقال ابن جبيب من اصحاب مالك لا قطع في سرقة لحم الاضحية **والا** ولو  
سرق ربعا سبيكة وكذا احليا لا تساوي ربعا مضروبا فلا قطع في الاصح لان في الحديث  
لفظ الدينار وهو اسم المضروب والثاني يقطع لبلوغ العين قدر النصاب ونسبها  
الصباغ والبغوي الى اكثر من وهو المذهب في الجاوي والبيان وعكسه خاتم زنته دون  
ربع وقيمته ربع بالصنعة قال في اصل الروضة لا قطع فيه على الصحيح وليس في الشرح فيه  
نصيح بل يقتضي كلامه الرابعي ترجيح القطع ولو سرق فلوسا طنها دنانير فقطع ان بلغت  
نصابا **والا** ولو سرق دنانير طنها فلوسا لا تساوي ربع قطع لانه  
تصد سرقة عينها ولا يشترط علم السارق بسلوع المسروق نصابا **والا**  
وكذا ثوب رت في جيبه تمام ربع جملة في الاصح لانه اخرج نصابا من حرره على قصد  
السرقة والجملة بجنس المسروق لا يؤثر كالمال بصفته والثاني لا يجب لانه لم يقصد  
سرقة نصاب ويخالف ما ظنه فلوسا فانه قصد سرقة عينها **والا**  
ولو اخرج نصابا من حرز مرتين المراد انه اخرج النصاب في دفعتين او دفعات  
لانه اخرج النصاب ثم اعاده ثم اخرجه **والا** فان تخلف علم المالك  
واعاده الحرز اي مما المنة او اغلق الباب **والا** فالخراج  
الثاني سرقة اخري فان كان في كل دفعة دون نصاب لم يقطع **والا** والا  
اي وان لم يتخلف علم المالك واعادة الحرز قطع في الاصح لانه اخرج نصابا كاملا من حرز  
مثله فاشبه ما اذا طرأ الجيب واخذ نصابا والثاني لا يقطع لانه اخذ النصاب  
من حرز مهتوك والثالث ان عاد وسرق بعد ما اشهر هذا الحرز وعلم الناس فلا قطع  
والرابع ان كان في ليلة قطع او بعد ما فلا والخامس ان لم يطل الفصل قطع والاول  
والسادس ان كان يخرج شيئا فشيئا فيضعه خارج الحرز حتى تم نصاب ولم يفارق الحرز  
قطع وان كان ذهب بالمسروق الى بيته ثم عاد فلا قطع **والا** ولو لقي  
وعا حنطة ونحوها فاصب نصاب قطع في الاصح لانه هتك الحرز وقوت المال  
وبعد ذلك سارقا ومثله لو طرأ جيبه فوقع منه المال فقد روي البيهقي عن فقهاء  
المدينة انهم كانوا يقولون على المطار المقطوع ويلعن ذلك فيقال شخص قطع  
سرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ مالا والوجه الثاني لا قطع وبه قال ابو حنيفة لانه  
خرج لسبب لا بما شئ وسوا النصب دفعة واحدة او شيئا فشيئا بل الاصح والوجه  
طرف الشئ والجمع او عينه وعبر في الحرز بالكندوج وهو بضم الكاف وهي لفظة عجمية  
والمراد بها الوعاء وعبر بها في المذهب في باب بيع الخجل واراد بها الخلية **والا**

ولو اشتركا في اخراج نصابين ما ان تقبلا وحولا المال دفعه قطعي لان كلامنا سرقة  
نكبا وسوا كل اخراج ثقيل لا لحدوده او خفيفا كالنوب خلافا لما لك في احد قوليه قال  
القولي هذا اذا كان كل واحد منهما يطبق حل ما يساوي نصابا فلو كان احدهما لا يطبق  
جملة والاخر يطبق جملة فحالا ما هو منها فلا قطع على الاول وهو ظاهر ولا يقال انها لم  
يشتركا في هذه الحالة لان الاشتراك حاصل باذن جز فلو كان احدهما صبيا او مجنون  
قطع المكلف **والا** فلا لانه كلامنا لم يسرق الما بعض  
نصاب وليس للشركة في القتل حيث يجب القصاص عليها لانه مقصود القصاص  
وقاية الروح وعن مالك واحد يقطعان **والا** ولو سرق خرا او  
خزرا او كلبا او جلد ميتة بلا دفع فلا قطع لانها لا تعد مالا سوا سرقها مسلم  
او ذمي وقال عطاء اذا سرقها من ذمي قطع لانهم يعدونها مالا وكان الاول ان  
يقوله ولو اخرج خرا الى اخره لانه بذلك لا يعد سارقا واخترز بغير المدبوع  
عن المدبوع فانه يقطع به اذ يصح بيعه على الجديده اما على المقدم فلا ولو دخل  
الحرز وقطع اليه شاة واخرجها لم يقطع لانه ميتة **والا** فان  
يلغ انا الحرز نصابا قطع على الصحيح لانه سرق نصابا لا شبهة له فيه كما اذا سرق  
انا فيه بول فانه يقطع بالاتفاق وما وقع في البيان من حكاية وجهين فيه معترض  
والمصنف اطلق الخلاف ومحلله اذا اخرجته بقصد السرقة فان قصد باخراجه  
اراقته لم يقطع قطعا كما في الات الملاهي والوجه الثاني المنع كان الذي فيه  
مستحق الازالة وتجبين بالصحيح بخالف لتغيير الروضة بالاصح **والا**  
ولا يقطع في طنبور ونحوه كالمزمار وكذا كل ما سلط الشرع على كسره لان التوصل  
الى ازالة المعصية مندوب اليه فصار شبهة قال الامام ولان الحرز فيه غير  
متحقق لجواز الهجوم لاجله وهذا منصوص المختصر **والا** وقيل  
ان بلغ مكسر نصابا قطع وهذا منصوص الام وصححه المتزبون كاحرم قال  
المصنف قلت الثاني اصح وابنه اعلم لانه مال يقوم على مثله فاشبهه مالا  
سرقة مفصلا وموضع الخلاف اذا كان ذلك المسلم فان كان لذي ذمي قطع  
قطعي ومحلله ما لم يكن عليها ذهب او فضة فان كان وهو يبلغ نصابا  
فانح الوجهين وجوب القطع فان سرق ائنة ذهب او فضة ففي المذهب  
والتهذيب يقطع قال الراعي والوجه ما قاله في البيان انه مبني على حوار  
اتخاذها فان حرزناه قطع والا فلا **والا** الثاني  
كونه ملكا لغيره سوا كان له كرتاح الكعبة او لذي ذمي وسوا كان لذي ذمي



اوغير معين كما لو سرق الذي من بيت المال ولا قطع على من سرق مال نفسه  
من يد عيسى كيد المرتين والمستاجر والمستعير والمودع وعامل القراض والموكل  
والشريك والغاصب سواء كان الملك قويا او ضعيفا كما اذا سرق المشتري المبيع من  
البائع بعد انقضاء الخيار او قبله وقتلنا انه ملكه او الموقوف عليه العين الموقوفة  
وقلتنا انها ملكه فاما على قولنا الملك في زمن الخيار للبائع والموقوف ليس ملك الموقوف  
عليه فلا قطع ايضا لشبهة الملك **ق** ولو ملكه يارث او غير  
قبل اخراجه من الخزانة او نقص فيه عن نصاب باكل او غيره فلا قطع اما المولى  
فلانه لم يخرج الملك واما الثانية فلانه لم يخرج نصابا واخترنا عما اذا  
نقص بعد الاخراج فانه يقطع قطعي **ق** وكذا لو ادعى ملكه  
على النص والمراد ادعى ملكا سابقا على السرقة وكذا لو ادعى ملك بعضه  
لان ما يدعيه محتمل فصار شبهة في القطع وهذا ساء الشافعي السارق الظريف  
روي اصحاب الغريب عن عمر انه قال اذا كان النص طريقا لم يقطع اي اذا كان بليغا  
جيد الكلام محتج عن نفسه بما يسقط الحد والمظرف في اللسان البلاغة وفي  
الوجه الحسن وفي القلب الذكاء وشهد للنص من السنة ما رواه مسلم ان النبي  
صل الله عليه وسلم قال مر عيسى بن مريم برجل يسرق فنهاه فقال انما اخذت مالي  
فقال صدق الله وكذبت عيسى والفرق بينه وبين ما اذا قام على البيعة انه  
زنا بامرأة مجنبه فقال كانت زوجتي حبي وطيبتها او كانت امة فقال يا عيسى  
مالك فان الحد لا يسقط بهذه الدعوى لان المال يجري فيه التحفيف ولا يجري هذا  
الحد فيمن قطع يد انسان ثم ادعى انه اذن له في قطعها بل ينقص منه بلا خلاف ويقابل  
النص قول مخرج او وجه ضعيف لا يبيح ان ذلك لا يسقط القطع لئلا تتخذ الناس  
وسيلة الى اسقاط القطع وتناول قابله النص على ما اذا اقام المدعي بينة على ما اذا  
ادعاه قال الروياني في الحلية وله وجه في زمان الفساد ومحل هذا الوجه او القول  
المخرج ما اذا حلف مدعي السرقة ان العين له ولم ياذن في اخذها اما اذا لم يحلف وخلف  
المدعي عليه فلا قطع وجها واحدا وقال احمد لا يقطع مدعي الملك وعنه يقطع وعنه  
ان كان معروفا بالسرقة قطع والا فلا وهو حسن كل **ق** اذا بالنية الى القطع اما  
المال فلا يقطع قوله فيه بل يصدق المأخوذ منه ولو اقر السرور منه ان المال  
كان ملك السارق فلا قطع بلا خلاف لاحتمال صدقه فكان شبهة وكذا لو اقر انه  
كان اذن له في اخذها سواء صدقه السارق ام لا وان وهبها منه بعد الرفع الى  
السلطان قطع لان الذي سرق ردا صفوان امر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعه

فقال صفوان انا ابيعه والشبهة منه قال ففلا كان قبل ان تاتي بي ثم اذا قلنا  
لسقط القطع بدعوى الملك هل يستفصله القاضي سعييا في سقوط الحد فيه تردد للامام  
رجح المصنف انه لا يستفصله لانه اعز بادعاء الباطل ولو قامت بينة على العبد لسرقته  
فادعى ان المال المسروق لسيد سقط القطع عنه ان صدقه السيد او سكت وان  
كذب فوجهان **ق** ولو سرقه وادعاه احداهما له او لهما وكذب  
الاخر لم يقطع ان كذبه المدعي لاحتمال صدقه وقطع الاخر في الاصح لانه مقربا منه  
سرق نصابا لا شبهة له فيه وهذا مفرع على النص والثاني لانه ادعى مال الوصديق  
فيه لسقط القطع وهما كالوجهين فيما لو شهد انسان على انسان بقتل يوجب القصاص  
فانقص منه ثم رجعا وقال احدهما احطانا والاخر تعمدنا فانه لا قصاص على مدعي  
الخطا وفي الاخر وجهان **ق** وان سرق من حرز شركه مشتركا فلا  
قطع في الاظهر وان قل نصيبه لان له في كل جزء حقا فاشبه وط الجارية المشتركة  
والثاني يقطع لاحتمال نصيب الشريك **ق** المالك عد مر  
شبهة فيه لما تقدم في اول جد الزنا من رد الحدود بالشبهات **ق** فلا  
قطع بسرقة مال اصد وفع لشبهة الحق في المال وفي الحديث الحسن انت ومالك  
ابيك والاجداد والجدات من كل جهة كلاب والامر سوا اتفق دينها او اختلف  
وقد تقدم انه لو وطي الاصل الرقيق جارية درعه الحر لم يحل المشبهة وقال ابو  
نور يقطع كل منها بسرقة مال الاخر لعموم الآية وعن مالك انه يقطع الولد بسرقة  
مال الابوين بخلاف العكس وخروج بالاصل والفرع ما عداهما كالاخوة وغيرهم  
فانه يقطع بسرقة ما لهم خلا فالاي خفيفة **ق** وسيد بالاجماع  
قاله من المنذر وكان عمرا في بعد سرقة امرأة لزوجته سيد قيمتها ستون درهما  
فقال خادكم اخذ منكم رواه مالك ولراوية اي داود وان سرق المملوك  
بنعه وسوا في ذلك المدبر والمبعض وامر الولد وكذا المكاتب في الاصح ولذلك  
عبد مكاتبه قاله الماوردي ولو سرق سيد المبعوض من مال المبعوض قال الفقهاء  
لا قطع لان له في يده شبهة وقال ابو علي السجستاني يقطع لانه لا شبهة له في ذلك  
النصف **ق** والظاهر قطع اخذ الزوجين بالآخر لعموم الآية  
والثاني لا للشبهة والثالث وصح من ان عصرون يقطع الزوج دون الزوجة  
والخلاف معروض فيما اذا كانت الزوجة لا تستحق على الزوج شيئا حين السرقة  
فان استحققت عليه نفقة او كسوق فلا قطع عليها اذا اخذت بقصد ذلك ثم  
شروط المالة المذكوران يكون محرزا فان كان في حرزها فلا قطع بلا خلاف وهذا



القيد ذكر في المحرور واهله المصنف لما ذكره في اشتراط ذلك في كل مسروق  
**سروق** سرق مسخوق الركاة ممن هو عليه فان كان من غير جنسه قطع  
وان كان منه وكان متعينا للمصرف وقلنا انما يتعلق بتركه فلا قطع كالمال  
المشترك قاله البغوي وصاحب الكافي ومن لا يقطع بسرقة ما لا يخص لا يقطع عند  
لسرقة ما لا ذلك الشخص فلا يقطع العبد لسرقته ما لا ابي سيرة وانه وفي قطع عبد  
احد الزوجين بسرقة ما لا آخر الخلاف لان يد العبد كيد سيده ولو كان لرجل زوجان  
سرقا احدهما مال الاخرى او سرق ما له زوجة ابية او ابنة فالمدعي وجوب القطع  
وقيل على الخلاف فيما اذا سرق احد الزوجين ما لا آخر **والاخر** ومن  
سرق ما له بيت المال ان اقر لطائفة ليس منهم قطع بخلاف لانه لا شبهة له فيه قال  
الامام وكذا الفقيه المعدل لمرتبته فربما علم انه ملكهم **والا**  
اي وان سرق من غير المقر لهم فالصحيح انه ان كان له حق في المسروق كل المصالح وكذا  
وهو فقير فلا والا قطع للشبهة ايضا ولان رجلا سرق منه في زمن عمر فلم يقطعه  
وعليه حمل قول علي رضي الله عنه ليس على من سرق من بيت المال قطع ويقال المصحح  
وجها ان احدها لا قطع مطلقا غنيا كان او فقيرا سوا سرق من الصدقات ام من  
مال المصالح لانه مرصود لذوي الحاجات والثاني يقطع مطلقا كسائر الاموال  
والمصنف اطلق منع القطع في مال المصالح ومحلله في المسلم اما الذي اذا سرق  
نصا بامنها فالصحيح انه يقطع ولا نظير الى الاتفاق عليه عند الحاجة لانه مشروط  
بالضمان كذا صححه الراعي هنا وصح في باب المقيط انه يعق عليه من غير رجوع  
ولست نرى من قطع الغني بالصدقة ما اذا كان غارما واخذ صلاح ذات البين  
ولذلك اذا اخذ للغزو ولوزن المسلم حارسة بيت المال فالصحيح انه حد وان  
لم يقطع بسرقة ما له ولو كلف مسلم من بيت المال فسرق نباح كفته قطع اذ لم يبق  
لغير البيت فيه حق كما لو كساه حيا **والا** والمدعي قطع بيا  
مسجد وجدوه لم ذلك بعد لخصم المسجد وعمارته لا لا انتفاع به وخروج  
الامام وصاها انه لا يقطع لانه من اجزا المسجد والمساجد يشترك فيها المسلمون  
كبيت المال وحكاها الماوردي عن ابن ابي هريرة وكذلك حكم سرقة البارزير  
والسوارى وسائر الاموال الموصوفة فيه ولذلك اذا سرق سائر الكعبة وهو  
محرر بالجنابة كما قطع به الجمهور ونقل في فيه وجهين ثانيا لانه ليس له  
مالا معين فاشبهه مال بيت المال والبارزير ما يستتر به اسفل الجدار من خشب  
وخون **والا** لخصه وقنا ديل تسرح لان ذلك لصحة المسلمين فله

فيه

فند حق كمال بيت المال وهذا هو الفرق بينه وبين الباب والمجذوع اما التي لا  
تسرح فهي كالبواب كل هذا في المسلم اما الذي يقطع بها قطع بسرقة بركة  
البير المسبله عند الفوراني وقال البغوي الظاهر انها كحصن المسجد لانها لمنفعة الناس  
ويقطع بسرقة حلقة الباب المسبقة التي لتساوي ايضا بالانها محرز والمتين حرز  
للتين ان كان في البنيان فان كان في الصحرا فلا يبيح متينا فلا بد من حارس **والا**  
والصحيح قطع بموقوف اي على غيره لانه مال محرز هذا اذا لم يكن له فيه استحقاق فان  
كان له فيه استحقاق او شبهة استحقاق كما لو سرق ابو الموقوف عليه او ابنة او وقف  
على الفقرا فسرق فقير فلا قطع قطع ولو سرق مالا موقوف على الجهات العامة او  
على وجوه الخير لا يقطع وان كان السارق ذميا لانه بيع للمسلمين في المصالح قاله الروابي  
والوجه الثاني في مساله الكباب لا قطع لانه لا ملك فيه للاذميين بل هو ملك  
لله وحده وقلنا ان قلنا الملك لله قطع بخلاف **والا** وهو ولد  
سرقها نائمة او مجنونة لانها مملوكة مضمونه بالقيمة كالعبد لقن والثاني لا لقصان  
الملك وبه حزم الراسي ومن القطان واحترز بكونه نائمة او مجنونة عما اذا  
كانت عاقلة مستيقظة فلا قطع بسرقتها لقدرتها على امتناع فلو سرقها مكرهة  
فكانت نائمة وانما خصها بالذكر لانها محل الوصية ولو سرق عبدا صغيرا او مجنونا او بالغيا  
اعجيبا لا يميز قطع بخلاف اذا كان محرزا والمكاتب لا قطع بسرقتها لان  
مطنة الحرية شبهة مانعة من القطع **والا** الرابع كونه محرزا  
بملاحظة اوصافه موضع فلاقطع في سرقة ما ليس محرز لما روى ابو داود ورواه  
والنسائي مرفوعا لا قطع في شئ من الماشية الا فيما اوامه المواجه ومن سرق من الثمر  
شيا بعد ان يويه الجرن فبلغ من الممن فعليه القطع ونقل من المنذر وغيره فيه  
الاجماع والجرن الموضع الذي يخفف فيه الثمر وهوله كالسور المحبوب ولا شك ان الجرن  
يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافوات فقد يكون الشرح في وقت دون وقت  
بحسب صلاح احوال الناس وفساد قوة السلطان وضعفه وصنطه الغزالي  
بالا بعد صاحبه مضيقا واستثنى بعضهم قاطع الطريق فانه يقطع اذا اخذ المال  
وهو من غير حرز واجيب بانه غير سارق واورد على حصر المصنف من الملاحظة  
والحصانة التام على ثوبه فانه لا ملاحظة منه وليس الثوب موضع حصين ورجع  
نقطع سارقه كما سياتي والجواب ان المضرد به في سارق ردا صفوان **والا**  
فان كان بصحرا او مسجدا استرط دوامر لحاظ اي اذا فقدت الحصانة كالصحرا او  
المسجد او الشوارع اشترط مداومة الحماظ لانه بذلك محرز عرفا والحصانة



يفتح الحاد الصاد التحصين وهو المنع والمخاض بكسر اللام مراعاة مصدر لا حظا بالفتح  
 موخر العين من جانب الاذن **ق** واصطبل حرزدواب ولو كانت  
 نفيسة كشيء الثمن مما كان الاصطبل متصلا بالدار فلو كان منفصلا عنها فلا بد من  
 الحائط وقوله دواب ملسور ممنون كان غير المنصرف اذا اضيف انحرابا لكسر  
**ق** لا ائنة وساب لان اخراج الساب كما يظهر وسعد الاحتراب  
 عليه خلاف ما خفف ويسهل جملة والذي ذكر في الساب مفيد بالنفس اما الخسيس كجل  
 ونحو مما جرت العادة بوضعه هناك فهو حرز له تنبها صرح به الركاوي وغيره  
 وهو ظاهر ويلمح في ائنة الاصطبل كالصطل ونحوه والآن الدواب من سرح  
 والحمار وغيرهما مما جرت العادة بوضعه فيه **ق** وعرجة دار وصفها  
 حرز اسد وثباب بدله لفضا العرف بذلك اما الثياب النفيسة فحرزها الدور  
 وسوت الخانات والاسواق المنبقة فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس  
 بالليل قطع ولو ترك الامتعة على باب الخانوت ونام فيه او غاب عنه وضر  
 بعض الامتعة الى بعض وربطها بحبل او علق عليها سكة او علق لوحين على باب الخانوت  
 مخالفين كقولك احراز في النيران الجيران والمارة ينظرونها والمراد بالعرضة  
 صحن الدار والصفحة معروفة وجمعها صفوف وكل ما كان حرزا النوع فهو حرز لما  
 دونه **ق** ولو نام بصحر او مسجد على باب او توسد متاعا فحرز  
 لفضا العرف بذلك وبدل له حديث سارق ردا صفوان الذي رواه مالك وغيره  
 ولهذا قال الشافعي وردا كما صفوان كان محرزا باصطباعه عليه وهكذا اخر الخاتم  
 من يده قال ابراهيم المروزي الا ان يكون محملا في يده او كان في الاملة العليا  
 وكذلك الحكم لو اخذ المدا من رجله او الحمامة من راسه **ق**  
 ولو انقلب قال عنه فلا لانه لم يبق محرزا وكذا الورق السارق النائم عن الباب  
 او لائم احد البواب والحق في الحرز توسد المتاع الحصة التي يجعل فيها الامتعة  
 وهي الحدان فلو كان معه هيمان فيه داهم فتوسده ونام قال الماوروي  
 والدوياني لا يكون محرزا حتى يشده في وسطه بخلاف الثوب لان الاحراز يختلف  
 باختلاف المحرز **ق** وثوب ومتاع وضعه بقربه بصحر  
 ان لاحظته فحرز للعرف **ق** والا يوان لم يلاحظه بافي والا  
 ظهره او ظهره عنه فلا قطع لانه غير محرز والاصح انه يشترط ان لا يكون بين  
 الموضوع زحمة الطارقين والخلاف جار في الجملز والبزاز وغيرهما اذا كبر  
 الزحمة على باب حوائثهم **ق** وشرط الملاحظة قدرته على منع

وضع

هاتف

سارق بقوة او استغاثته فالضعيف الذي لا يبالي بالسارق به لا اثر له  
 وكذلك اذا كان النائم بعيدا عن الغوث فهو ضائع مع ماله فلو تنازع في الملاحظة  
 فقال السارق كان غافلا او نائما والحال ضائع وقال المالك عكسه قال في البسيط ان ذرا  
 عنه الحد بذلك **ق** ودار منفصلة عن العماره ان كان بها قوي  
 لعظان حرز مع فتح الباب واغلاقه كاقضاء العرف ذلك **ق** والا  
 فلا للعرف ايضا وعبارة المصنف تشل صور منها ان لا يكون فيها احد ومنها ان لا  
 يكون فيها من لا يبالي به ومنها ان يكون فيها نائم والباب مفتوح فليست حرزا فان كان  
 مغلقا والنام قوي فوجها ن اجاب **ق** ابو حامد ومثابيعوم بانه محرز قال  
 المصنف وهذا قوي وفي الشرح والروضة الصغير انه اقرب والذي تقتضيه اطلاق  
 المحرز والكتاب والبقوي والامام خلافة **ق** ومتصلة مع حرز مع  
 اعلاقه وحائطه ولو نائم لان السارق على خطر من اطلاقه وتنبهه بحركته واستغاثته  
 بالحيران **ق** ومع فتحه ونومه غير محرز لئلا لانه مضيع **ق**  
 وكذا انظار في الاصح كما لو لم يكن فيها احد والباب مفتوح والثاني يكون محرزا اعتنا  
 على نظير الجيران وهذا الوجه محله في زمن الامن اما زمن الخوف والتهيب فكالليالي  
 نقله الرازي عن التهذيب وغيره اما لو فتح صاحب الدار بابها واذن للناس في  
 الدخول عليه لشرا متاعه فوجها ن لم يصح الرازي منها شيئا والراجح انه ان دخل  
 مشربا لم يقطع وان دخل سارقا قطع كسارق الثياب من الحمار وصرح الرازي  
 بذلك في اخر الباب والمصنف اطلق ان المفتوحة غير حرز وسرد عليه باب الدار  
 المفتوحة نفسه والابواب المنصوبة داخلها فان جميعها محرزة تركها ولذلك  
 سقفا ورخاما فكلما المصنف محمول على المفقول فيها واذا كان الباب مفتوحا لكنه مردود  
 بحيث انه اذا فتح ظهر له صرير يقطع النائم ففي الاستدكار ان ذلك حرز وفي معناه  
 اذا كان حلق الباب المراد وديانم بحيث لو فتح اصابه الباب وانتبه **ق**  
 وكذا يقطن تغفله سارق في الاصح لتقصيرها بها للمراقبة مع فتح الباب  
 والثاني انها حرز لانه لا يقصير من قبل المراقب ولو كان بها لغ في الملاحظة بحيث  
 يحصل الاحراز مثله في الصحر او امثال السارق الفرصة فلا خلاف في وجوب القطع  
**ق** فان دخلت ابي الدار فالحق فبها حرزها دار من امن  
 واعلاقه فان فقد شرط فلا اما اذا كان ليلا او من نيب والباب مفتوحا فانه لا  
 يكون حرزا اصلا وهذا معني قوله فان فقد شرط فلا قال الرازي وهذا هو الظاهر  
 وهو الجواب في التهذيب وينبغي ان يكون بالتحا بعد طلوع النجرا لي الاسفار في حكم



الليل وما بعد غروب الشمس إلى انقطاع الطارق أو انقضاء النور من النهار ولم يتعرضوا له حادثه  
اغلق الباب فخارا ووضع المفتاح في ختم قريب من الباب فاخذ السارق وفتح الباب افتح الشيخ يانه  
لا قطع عليه لان وضع المفتاح هناك تفريط فيكون شبهة دارية للجد فان صح ذلك وجب استئذنه  
من اطلاق المصنف ان الدار المغلقة بها راحة **قال** وخيمة بغير ان لا يثبت اطنابها وترخيها بالها  
فهي وما فيها كمنع بغيرها فيا في في ما تقدم فلو كانت مضروبة من العار يرفق كمنع بين يديه في السوف  
وتقدم في باب صلاة المسافر الكلام على لفظ الخيمة **قال** ولا ابي وان شئت اطنابها وارسلت اديها  
خز بغير شرط حافظ قوي فيج ولو نال بالعرف فان لم يكن فيها احد ولا يقرها فليست محرزة ولا ما فيها  
وقبل الخيمة محرزة دون ما فيها وقال ابو حنيفة جيب القطع لسرقته ما فيها ولا جيب لسرقته ما فيها  
لا يشترط اسباب باب الخيمة اذا كان فيها نايما ولو شذها بالانقضاء ولم يرسل اديها وكان تكن الدخول فيها  
من كل وجه فهي محرزة ون ما فيها وقول **قال** في مقتضى اعتبار الحصول فيها وليس كذلك فقد صرح الشيخ  
بان النور يقرها كقويق وينبغي ان يكون المستيقظ بقرها كذا بل او يكتفى بقرها اطلاقا ما لو نام  
في فخاه السارق ثم سرق فلا قطع لانها لم تكن حرزا عن سرقه كما تقدم في الثوب المفروض تحت وقوله  
قويق ليس في الحرز وعبارة الشرح والروضة يفهم ان محل اشتراط القوة عند عدم القوة **قال**  
وما شئنا باخية مغلقة متصلة بالعمان محرزة بلا حافظ للمعرف كذا الظاهر وينبغي ان يكون محله  
اذا اطاعت به المأزلة الاهلية فان كانت متصلة بالعمارة ولها جانب اخر من جهة البرية ان تلحق  
بالبرية واحترزنا بالمغلقة عما اذا كان الباب مفتوحا فلا بد من حافظ مستيقظ **قال** ويرى بغير شرط  
حافظ ولو نال العامة فان كان الباب مفتوحا اشتراط الاستيقاظ واشترط المادري في النائم ان يكون  
هناك ما يوقظه لو سرق من كلب ينج او احراس نحو ان اذ خلا عند نومه لم يكن محرزا وشرطه  
الحافظ هنا ان يكون قويا على دفع السارق **قال** وابل بغير حرز حافظ يراها ابي بر الجيع وبلغها  
صوته اذا رجع فان لم ير البعض في كونه في هذه او خلف جيل فذلك البعض غير محرز والمراد بكونها  
بغير انها ترمى والليل والبغال والخيول في المرعي كالا بل وكذا الغنم اذا ارتفع الراعي على شتر حيث  
يراهما وبلغها صوته وان تفرقت وسكت اخرون عن اعتبار رايح الصوت اكتفا بالنظر لانه اذا قصد لها  
براه امكنه العدد ولا اليه **قال** ومقطوعة يشترط المقات قيديها اليها كل ساعة حيث يراها لانها  
تعد بذلك محرزة فلو ركبها الحافظ او لها فهو كفا يدها وان ركب غيرها ول فهو لما بين يديه كسابق ولما  
وراه كفا يدها في بلوغ الصوت ما سبق **قال** وان لا يزيد قطار على تسعة ابي عشر الا واداه  
للعادة الغالبة في ذلك فان زاد فكثيرا لمقطوعة وقال ابن الصلاح سبعة بالبلد الموحدة بعد المين  
وفيما قاله نظر فان الرواية والمرور وروى صبطا بذلك وقال المادري القطر لا يزيد على خمسة  
والاصح في الشرح والروضة توسط ذكره السرخسي انه في العمار لا يتقيد بعدد وفي العماران تعتبر  
العادة وفي من سبعة الى عشرة فان زاد فالزيادة غير محرزة وبلا مالمحتاج مخالفا لما في الشرح والروضة

وسببه اضطراب العرف والاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه والليل والبغال والخيول  
يعتاد فيها القطر والقطر بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض وجوه قطر **قال**  
وعبر مقطوعة ليست محرزة في الاصح لانها لا تسير كذلك في الغالب والثاني انها لمقطوعة  
ورحمه الروياني وصاحب الفصاح وقال في الشرح الصغيره اولى الوجهين ورحمه ابو علي  
الطبري والغضاه الماشه المادري والحسين والرويان وصاحب الكافي والامام والغزالي به  
وغيرهم تكن الا ول هو المخصوص في المم فهو المعتد وان خالفه اكثر من وليس في الشرح ولا في  
الروضة تصح لشي من الوجهين فان قلنا بالباقي فالمعتد ان يقرب منها ويقع نظر عليها واذا  
كانت اليهم في منزلة الاستراحة والمبيت فان كانا بلا مناعة وليس معها احد فغير محرزة وان  
كان معها حافظا فمن محرزة بحثا وان نام الحافظ عنها او اشتغل وان لم تكن معقولة اشتراط  
ان يظن اليها ولا يحفظ وان كانا خيلا او نبيلا او حيرا فقبل هي كالا بل وقال المادري نعم بعضها  
الي بعض وتربط ويكون معها من يحفظا متيقظا او نايما خروغ المتنوع الذي على الدابة المحرزة  
محرز مقطع سارقه سوا حرق وغايه اده ونه او مع الدابة ولو سرق الجال وصاحبه نام عليه لم  
يقطع وان سرق بقره فقبها مجلها لم تكن الجمل محرزا الا اذا كان قربا منه بحيث يراه اذا التفت  
وكان ملتفتا ساعة كما تقدم في فائدة القطار ولودخل المراح وحلب من لبن الغنم او جز من صوفها  
ما بلغ نصابا واخرجه قطع ولا يشترط كون اللبن من واحد منها بل من اصح **قال** وكفن في قبر سب  
محرز محرز محرز اول بكسر الراء وهو محرز وصفة البيت والثاني يفتح الراء وهو مرفوع جز قوله  
وكفن والمراد ان سارق الكفن محرز مقطع لعموم الامر بقطع السارق وروى البيهقي ان ابن جلي الله  
عليه وسلم قال من سرق قطعه وروى ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن المختفي وهو يهاش سارق  
وروى البخاري في تاريخه ان الربيع قطع ثيابه وفي قوله قد تم لا يقطع في الكفن مطلقا لانه موضوع  
للدلاء به قال ابو حنيفة قال الامام وكذلك لو كانت المقبرة محفوفة بالحجارة او كان عليها حراس  
ولا فرق بين ان يكون الكفن من حجارة او اجنبا وبين المالك كما تقدم ومقتضى ما في الروضة ان  
حارس المقبرة اذا سرق منها لا يقطع هذا في الكفن المشروع وهو خمسة اثواب او ثلثه فان  
كفن في زاوية ذلك او في ثوب حرير لرجل او فرش وخوه فلا قطع في الاصح والطيب الزاوية على  
القدر المسخوب لا يقطع به على المشهور واقتضاه على الكفن يقتضي انه لو وضع فيه ثوب فسرقت لم يقطع  
قطعه وهو الاصح بخلاف الكفن فان الشارع جعله حرزا له لضرورة ولو وضع فيه ثوب فسرقت لم يقطع  
لثمنه ونسب في اشتراط كون القبر محرزا فلو لم يكن في ارض معصية فسرقت لم يقطع كما سبق  
ولا بد من اعتبار كونه الميت محرزا يخرج به الحربي ولم ارض تعرض له ولا فرق في وجوب القطع بين  
ان يكون القبر كل طم او لا وفي فناء وي البغري لو وضع الميت على ارض ونسبت عليه الحجارة كان كالقبر  
فيقطع بقره كفته قال في الروضة ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفرة لانه ليس بدفن ولو كان نواحي



محر فخرج البيت في الماء فاحذر رجل كفته لم يقطع لانه لم يعد احراز افا شبيه بالوضع بالارض فيبيته  
الريح قال له الجعوي في ثوبا وبه قاله الرافعي وقد يتوقف فيه **قال** وكذا يفتق بطرف العمار في الامح  
لانه حرز في العادة وقيد الماء ودي ما اذا كان القبر عميقا فان كان قريبا الى وجه الارض فلا قطع والثاني  
المفع لانه ليس دونه باب مغلق ولا عليه حارس فصار كالتناع الموضوع هناك ومحل الخلاف اذا لم يكن  
لها حارس فان كان قطع بلا خلاف **قال** لا يصيبه في الاصح ان السارق لا يحتاج الى ان يرفع رقبته  
والثاني ان القبر حرز للمكفن بكل حال لان النفوس تقاب الموتى ولذلك لا يعد الدفن الميت في ذلك مضيقا  
ونسب هذا ابن الرفعة الى جماعة كثيرين **قال** اذا سرق كفن الميت او ضاع وجب تكفينه ثانيا من تركته  
فانه لم يكن فهو كمن مات ولم ترك له وقالا لما ورد في اذ الكفن من ماله ثم قسمت التركة ثم سرق الكفن لم يمسح  
المورثة تكفينه ثانيا ولا يلزمهم ذلك وقواه المصنف وفيما لا يكف اذا كان من التركة اوجه اصح المورثة  
والميت احق به مادام باقيا فاذ باطل نصر فوا فيه بالفرضية والسفاهة باق على ملك الميت فعلى هذا اذا اكله  
سبع او اظهره سبيل الاصح انه يكون بيت المال وحرز من الصباغ والقاضي والامام بان له لورثته والاشرف  
انه به تعاقب فاذا اظهر بعد البلا كان لبيت المال قاله الرافعي بلا خلاف وقال القاضي كمن يكون للمورثة وان  
قلنا بالاصح فالواريث الخمس في سرقته وان سرقته وارثه او ولد له لا قطع وان قلنا له فاطهم الحاكم فان كفن  
من بيت المال او كفته اجنبي فالاصح انه باق على ملك المكفن او يردت المال كالموا عارضا من فقه **قال**  
فصل يقطع مخرج الحرز خلا فابني حيفته لنا انه لا شبهة له فيه ومنفخه مستحقه بعقد الاجازة والاحراز  
من المضاف وهذا خلاف ما اذا وطئ امته المزوجة فانه لا يحد لان الشبهة قائمة في المحل قاله الرافعي وفي هذه  
الاسئلة الاعلام بان النصوص من استحق بالاجارة او المضاف دون من استحق لرزاعة فاربي ما شئت مثلا  
ونبجه في الروضة على ذلك فاطلاق الكتاب ايضا محمول عليه هذا اذا سرق في مدة الاجارة فان كان بعد  
انقضائها ففتبه الخلاف الا في المعبر كل ذلك في الاجارة الصحيحة اما الفاسدة فلا ياتي بها خلافا **قال**  
وكذا عبرة في الاصح هو المخصوص لانه سرق النصاب من حرز محترم والى في يقطع لان الامارة لا تلتزم  
وله الرجوع متى شاء فلا حصل الاحراز عنه والمالك ان دخل بنية السرقة واخذ المال او بنية الرجوع  
في العارية فلا محل للخلاف الجارية فان كانت كالأمانة منقطع الرجوع فتقطع قطعها والدي اطلقة  
المصنف من قطع المعبر محله اذا لم يتقدمه رجوع فان رجع او لا في العارية بالقول واستنع المستعير  
من المرد بعد التمكن فلا قطع قطعها لان المستعير حينئذ يتصرف فيه بغير حق فكان كالتصاحب هذا اذا  
استعمله في الوجه المأذون له فيه فلو استعار للزراعة فغرس ودخل المعبر فسرقة من الغراس لم  
يقطع على قياس ما قاله الرافعي في ضرورة الاجارة السابقة فخرج ارضه ارضا واخره في شيا لم يقطع  
سارقا سرقه الرافعي اوعيه ان مناع الرهن للراهن فصار كالتصاحب **قال** ولو غصب حرز الحر  
يقطع ماله اية لسرقته ما احرزه الغاصب فيه لان له الدخول والهجوم عليه فلا يكون محرزا عنه كذا اخرج  
به الرافعي وفي وجه في الشبهة انه يقطع لانه محال محرز لا شبهة له فيه وهذا لا يعرف في غيره **قال**

وكذا

وكذا اجنبي في الاصح لان الاحراز من المضاف والغاصب لا يستحقه والثاني يقطع لانه لا حق للاجنبي  
فيه وليس له الدخول **قال** ولو غصب مالا وحرزه حرزه فسرقة المالك منه مال الغاصب او اجنبي  
المغصوب فلا قطع في الاصح اما في المالك فلا فله دخول الحرز وهناك لا فله مال الذي باخذه من الغاصب  
ياخذه وهو غير محرز عنه ووجه مضافا لانه اذا اخذ المالك حرزه للسرقة لا فله مال فيقطع واما اذا  
سرق الاجنبي المغصوب فلا يحد حرز برصده المالك وهو في يد بغير حق ووجه مضافا لانه سرق مضافا  
من حرز مثله لا شبهة له فيه والخلاف جار سوا عرف السارق انه مغصوب لم كوضع بعضهم الوجهين في  
المسألة الاولى مما لا يميز مال الغاصب عن ماله سوا اخذه ووجه اومع ماله لنفسه والى لم يقطع جزما  
**قال** سرق الطعام عام القوط والمجاعة فان كان يوجد ثمنه غلة قطع وان كان لا يوجد ولا يقدر عليه  
لم يقطع وعلى هذا محل ما جاء عن عمر رضي الله عنه لا قطع في المجاعة كذا استدله به الرافعي وغيره وهو غريب  
**قال** ولا يقطع مختلس مشتبها هذا هو الركن الثاني وهو نفس السرقة والدليل على انه لا يقطع المختلس  
ما روي الاربعة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس المنهب والحائض قطع والمختلس  
الذي يغتر بالحرز والمنهب بعقد القرة والغلبة وكل منهما ياخذ عيانا والسارق ياخذ خفية فاختلف  
**قال** واجازة وديعة لا تملك موضع منه اكثر من حبله عن ماله والكذب في حنوده وليس واحد  
موجب للقطع وكذا الحكم في الحائض وهو من ياخذ بعضه وحديث الحر وميمه التي كانت تستعير المتاع  
وتحجرك ذكره للتعريف فانها اشهرت بذلك لان ذلك سبب القطع ويدل له ما في الصحيحين ان قريش  
احرم شاة لما سرقته وقال احد في المسائل الملائمة عليهم القطع لكن كان ينبغي للمصنف ان يمثل جاحدا عارية  
فانه موضع الخلاف بيننا وبينه **قال** ولو نقتب وعاد في ليلة اخرى فسرقة قطع في الاصح كما لو نقتب  
في اول الليل واخرج المال في اخره والى لا يقطع لانه عاد بعد انتهائه لحرز فصار كالموا عارضا واخذ المال  
**قال** قلت هذا اذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر لطارقين بان كان خفيا **قال** والا فلا يقطع  
قطع والله اعلم لانها كالحرز وهذا حكمي عن النصب وهو الصواب في التبشير ويقع في بعض النسخ والا فليقطع  
وهو غلط والذي يحذف المصنف الاول وهذا التفصيل ذكره الرافعي في شرحه واهمله في الحرز الا ان ادعى في  
الخلاف فمنع فحق الحرز وباني التصريح به وهذا لم يذكر في الروضة على ان ما جزم به هنا من عدم القطع عند  
الاشتباه بخلاف ما صححه فيما اذا خرج نصا دفعت انه يجب القطع على الاصح وان عاد بعد اشبهه والى  
اجرا الخلاف في الموضوعين وخرج بقوله ثم عاد في ليلة اخرى ما اذا نقتب واخرج النصاب عقب النقب  
فانه يقطع بلا خلاف لان اخذه المتواصلة كلفعل الواحد **قال** ولو نقتب واخرج غيره فلا قطع  
لان الناقب لم يسرق والا فممن غير حرز لكن على الاول ان الجدار وعلى الثاني رد المال وقبل في قطع  
المخرج قولان فلو كان صاحب الدار فيك وهو لا يحظر قطع المخرج لانه محرزه وان كان ثانيا فلا يحد الا في  
كل هذا اذا كان المخرج ميمزا فلو نقتب ثم امر من لا يميزا وعبد اعجب بالاجازة ففعل وجب القطع على الامر  
على المشهور **قال** ولو نقتب وناف في النقب وانفردا صدى بالاجازة او وضعه ناقب بقرب النقب



واخرجه اخر قطع المخرج لانه السارق وهذا مع قوله ولونقبة واخرج غيره في غاية التباين فان  
غير الناقب اذا لم يقطع فيها اذا كان هو الداخل والسارق فبطلت الاولي ان لم يقطع مع عدم الدخول وغرب  
الناقب له من النقب والغلط حصل من الاختصار وعبدات المجرر ولونقبة وناعية النقب وانفرد احد  
بالاخر فخرج فاقطع على المخرج وكذا ان دخل احداهما ووضع المتاع قريبا من النقب فادخل الاخر فيه واخرجه  
انتهى فعلم ان صورة المسألة في تاجين فتوصل المصنف انها في ناقب واحد **قوله** ولو وضعه بوسط  
نقبه فاضن خارج اي قد شاركه في النقب وهو ليسا ويضابن لم يقطعها في الظاهر كان كلامها لم يخرج  
من تمام الحرز والناقب يقطع ان لا تشاركها في الهتك والخراج وليلا يجبره للطرقتا الى اسقاط الحد وهذا  
رواه المارث بن سريج المتفاد عن القتم ولونا والد داخل المخرج من في النقب لم يقطع واحد منها وبني هذا  
السارق اللطيف كذا حكاه في البحر عن الشعبي واخرزعا اذا كان دون نصابين فانه لا يقطع عليهما جز ما  
**قوله** الاول علم قد انزول الى الدار واخرج المتاع فتنقب الحرز واخرج وارسل القدر واخرج المتاع  
قال الفقهاء ينبغي ان لا يوجب القلع وهو يشكك بما اذا علم القتل ثم ارسله الى انسان فقتله فانه يضمنه  
ويغزو بان الحد انما يوجب بالما شريك دون السبب بخلاف القتل السابق فنقبت متعدد واجبه حال الاعين المقدر  
واخذ المال فله يقطع ان اولا او يقطع الاخذ دون الحامل فيه اوجه اعمها الثالث ولو اخذ الاعني المال  
بدلالة المقدر فقبل يقطعان والاصح يقطع الاعني فقط وكانا بصيرين ما لم ينفاذا احداهما المال وحله  
الاخر واخرجه والمال معه فله يقطعان او المحمول فقط فيه وجهان اعمها الثاني ولو اخذ المقدر  
المال وحله الاعني يوجب القلع على المقدر ولا يجعل حامل المال حاملا للمال ولهذا الوجه لا يخل طبقا فخل  
رجلا وذلك الرجل على يد طبق لم تحت الخالف الثالث كان في البستان اخرج والمال دخل من احد طرفه  
ويخرج من الاخر فجمع النار والوقود في طرف ووضع في الماء حين دخل البستان فعلا الدخان واسقط الاخرج  
في الماء وخرج من الطرف الاخر فخن اوري الاشارة بالاجار ويحوق حتى تثار التربة في الماء واخرج  
لم يقطع على الصحيح **قوله** ولو رماه الى خارج حرزا ووضع بهما حارا وظهر دابة سايرة او عرضه  
لنزع هابة فخرجته قطع اما الاولي فكما لو اخرج به يد صورته ان يدخل الحرز فياخذ المال ويرمي به  
الى خارج الحرز فيلزمه القلع سواء اخذ الرامي بعد الرمي او تركه فضاع او اذنه غير وقيل ان لم ياخذ  
فلا يقطع كما لو انقذه في الحرز واما الثانية فلا يقطع على المخرج واضرر بالجار من الرائدة لكنه ان حركه بين حين  
خرج كان كالجاري وان حركه عين حزر فخرج فاقطع على المجرر وان زاد الماء بحارا وجي سبل فخرج به لم  
يقطع على الاصح واما الثانية فلا يقطع على المخرج ما من حرزه وكذلك لو سبى وهو من باب اولي دهر مذكورة  
في المجرر واما الرابعة فلتسببه واضرر بالهابة عما اذا كانت رالك ووضع على طرف السبع فقتل  
واخرجه فالظاهر انه لا يجب **قوله** او اقعده فقتل بوضعه فلا يوجب الاصح لانها اختيارية الجير  
والثاني نعم لان المروج حصل بفعله فانها اذا علم بالجل سارت والمال ان سارت عقب الوضع قطع والا  
فلا يحكمه الماوردي وهو خلاف في فتح العقق عن الطائير **قوله** ولا يضمن حرييد ولا يقطع سارقه

وان كان صغيرا لانه ليس بماله وعن مالك حجب القلع بسرقته لما روى الدارقطني عن عائشة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم اتي برجل كان يسرق الصبيان ثم خرج بهم فيبيعهم في ارض اخرى فامر بقطعه لكنه  
ضعيف او محمول على الارق والحكم فيهم ان العبد الصغير الذي لا يميز اذا اخذه من حرزه حجب القلع بسرقته  
والمجنون والاعمى الذي لا يميز كالصغير وان كان الصغير مميزا فاضن وهو نائم او سكران او مضوط  
فهو كغير المميز وان دعاه او ضربه فقتله باختياره فلا يقطع والمكاتب والمبعض كالحرق **قوله**  
ولو سرق صغيرا اي حرا تولادة فكذا في الاصح لان يدعي على ماله ولذا لو كان على الدقيرط مال  
فهو له كن سرق جلا وصاحبه راكمه والثاني يقطع لانه سرق نصابا والوجهان جاريان سواء اخذه  
على صورة السرقة ام لا وضاع الزبيلي بما اذا نزع اليه والنياب عن الصغير ان لم يزعها فلا يقطع قطعي  
وتعين ان يكون مراده بما اذا نزعها بعد اخرج من الحرز والخلاف في تولادة جاريان اذا كان معه مال  
وموضع الوجه ان كان الصغير في موضع لا ينسب لتضييعه والاصح يقطع بلا خلاف واخرز بالاصغير عن  
البائع العاقل فلا خلاف انه لا يقطع اذا حمله نائما او مكرما وعليه جلي وطرد بعضهم الخلاف فيه ولو  
سرق كلبا في عنقه فلا يقطع وحرز الكلب حرز المدواب **قوله** ولو نام عبد على بغير فقاده واخرجه  
عن القافة قطع لانه كان محرزا بالفاقة والثاني المنع لان يدعي البعير وانما تحقق السرقة عند  
اذا انتهى **قوله** او حرولا في الاصح لان البعير والمتاع بيدك والثاني يقطع مطلقا لانه اخرج نصابا من  
الحرز الى محل الضياع والمال ان كان الركب قريبا ليقا ومه السارق لم يقطع او ضعيفا لا يبال به قطع هـ  
والملق المصنف الحر والعبد ومراده بالالفين العاقلين **قوله** ولو نقل من بيت مغلق الى صحن دار باهـ  
مفتوح قطع لانه اخرج الى موضع الضياع ومراده بقوله باهـ مفتوح انه كان مفتوحا كما فتحه هو  
سواء تركه مفتوحا او غلقه ولو كانت الدار مشتركة بين سكان وانفرد كل ساكن ببيت او حجرة فيصير  
هي المسألة الحان الاثنية وكذلك بيوت المدرسة والرباط **قوله** والا فلا اي اذا كان باب البيت  
مفتوحا او باب الدار مغلقا لم يقطع لانه لم يخرج تمام الحرز وكذا ان كان مفتوحا من المال الضايغ  
اذا لم يكن محرزا بالباط **قوله** وقيل ان كان مغلقا قطع لانه اخرج من حرز والاصح المنع لانه لم يخرج  
ليا تمام الحرز فاستنبه ما اذا اخرج من الصندوق الى البيت والثالث ان كان الصحن حرزا لم يقطع والا قطع  
**قوله** وبيت كان وحده كبيت ودار في الاصح فيسرق الى صحن الدار والمال يوجب القلع بكل حال لان  
صحن الخاق ليس حرزا لصاحب البيت بل هو مشترك بين السكان فهو كالسكة المشتركة بين اهله هـ  
وموضع الخلاف اذا كان السارق من غير سكانه فان كان منهم وسرق من البيت والحق المقلين قطع  
وان سرق من العرصة لم يقطع **قوله** دخل الحمام ليغتسل فسرق ثياب بعض الداخلين او ميزر  
الحمام وخوفه واخرجه لم يقطع وان دخل ليسرق فان كان هناك حافظ الحامي او عينه قطع وان  
وان لم يكن حافظا او كان لكنه نائم او اشتغل عن الحفظ لم يقطع ولو نزع ثيابه والحامي والطارق  
حائس ولم يسلم اليه ولا استخفظه بل دخل على العادة فسرق فلا يقطع ولا ضمان على الحامي ولا على



الحارس وقيل يقطع للعادة ولو سرق من الشوط وهي مشدودة قطع ولو ابتلع جوهرة  
الحرز وخرج فقبل يقطع وقيل لا والاصح ان خرجت منه قطع والافلا **قال** فصل عقوبت المذنب الثالث  
وهو السارق بشرطه المكلف والاختيار والالتزام فاذا حصل ذلك وجب القطع من غير فرق بين  
الرجل والمرأة والمحر والعبد وكان ابن عباس يري ان العبد الايق اذا سرق لا قطع عليه ويقول قال  
ابو حنيفة ينبغي ان القضي على الخايب لا يجوز ان يقطع قطعا عاصدا الغائب وقال الشافعي  
لا يزين معصية الله بالاباق **قوله** لا يقطع مبي ومجون لرفع القلم عنها واستدل له الرازي  
بان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بكارنة سرقته فوجدت لم تحض فلم يقطعها وهو غيب لكن في الامسك  
على ان الصبي بعزله وكذلك المجنون الذي له نوع فبين قاله النفا حتى حين وكان ينبغي ان يقول  
وحرى لانه غير ملتزم الاحكام **قال** ومكر المجنون المشهور ولا يجب القطع على المكر بكسر الراء  
جزما كالمكره على الزنا **قال** ويقطع مسلم وذمي اما قطع المسلم على المسلم فبالاجماع واما  
فقطعه بماله الذي فهو المشهور لانه محصور من ماله وقيل لا يقطع الا بقتل المسلم بالذمي وهذا شاذ  
وفي قطع الذمي بالسرقة ثلاثة اوجه احدها يقطع مطلقا والباقي لا يقطع الا برضاة بحكمته  
والثاني ان سرق ماله مسلم قطع وقطع وان سرق ماله ذمي لم يقطع الا برضاة وفي اقامة الحد  
عليه بالزنا هذه الوجة **قال** وفيما هو وكذا امن دخل ما ان اقوال احصاها ان شرط قطعه  
بسرقة قطع والافلا لانه اذا عوهد على هذا الشرط فقد التزمه والثاني لا قطع مطلقا وهو  
المخصوص في اكثر كتبه ورجحه الاحكام والثالث يقطع مطلقا كالذمي والمصنف وافق المحرري في  
التعجيل بالاحسن وعبارة الشرح الصغير اقربها وفي الروضة واصلا اظهر عند اصحاب  
وهو نصه في اكثر كتبه لا يقطع وهو موافق لما في المنهاج حيث قال قلت الاظهر عند الجمهور لا قطع والله  
اعلم لانه لم يلزم الاحكام فان شبه الحرى وقال الماوردي محل الخلاف اذا سرق ماله مسلم او ذمي فان  
سرق ماله معاهد فلا قطع وقطع وحده بقوله وفي اسقاط عهده بالسرقة اوجه ثلثها ان شرط  
ان لا يسرق اسقط الاول والاخر ان يطالب برده ما سرقه ان كان باقيا وبطلان ان كان نالقا  
ولو سرق مسلم ماله المعاهد قال الامام فيه التفصيل كعكسه **قال** وثبت السرقة بيمين المدعي المردودة  
في الاصح لانها لا يقرار او كالبينة والقطع يثبت بالامر من جميعا فان شبه الفضا فان ثبت باليمين المردودة  
وهذا هو الاظهر في الحر والذمي لا يثبت القطع بها لانه حتى تعالى فاشبهه ما اذا قال اكره امتي على الزنا  
فخلف المدعي بعد تكول المدعي عليه فان ثبت الهر دون حد الزنا وصحح الرافي والمصنف في  
الدعوى وفي الحاوة الصغيرها هنا وافق به الشيخ عماد الدين ابن يونس وهو ظاهر في العلم والمختصر  
وهو المذهب المعتمد ولم يعج الشرحان هاهنا شيئا من الوجهين بل نقلوا القطع عن العراقيين  
وابراهم المروردي ومثاله عن ابن الصايغ والعراقي وغيره **قال** اقر بالسرقه ثم اقيمت عليه البينة  
ثم رجع سقط هذا القطع على العجيج لان الثبوت كان بالاقرار صرح به النفا حتى حين وقد تقدم نظيره

هذا

هذا في الزاني اذا رجع بعد الاقرار واقامة البينة **قال** في اخذ المقر بالسرقة ليقطع فرب هل  
يسقط عنه الحد قال الشيخ لم اره مسطورا الا صاحب المالك صاحب الميسوط من الحنفية يقتضي  
السقوط ثم قال الا لا رجح عدمه لكنه لا يتبع ولا يطالب ورايت في البيان والتحصيل شيئا سخيا عن  
المصنف اذا ولو لا يتبعون فقال نعم يقتضون لو بلغوا برك العباد **قال** وباقرار السارق  
مواخاة له بقوله والمراد اقراره بقوله بعد الدعوى فان اقر قبلها فالاصح لا يقطع في الحال  
بل يوقف الى حضور المالك وطلبه كما سيذكره المصنف ولا يشترط تكرار الاقرار كما في ما يبر الحقوق  
لقوله صلى الله عليه وسلم من ابدى لنا حقيقته اقمنا عليه حد الله تعالى ولم يفرق بين ان تكرر  
او لا يتكرر والحديث المذكور رواه مالك والشافعي عن زبيرة ابن اسلم مرسل واسنده الحاكم  
والبيهقي من رواية ابن عمر باسناد صحيح على شرط الشيخين وعن احمد لا يقطع حتى يقر مرتين  
لحديث الابي في المسألة بعد كل هذا بالنسبة الى الحرام العبد فقد تقدم في اول باب الاقرار  
حكم اقراره بالعقوبات وان السيد يقتضي بطلان خلاف الحد **قال** في اقراره بالقطع بالاقرار المطلق  
بالسرقة وفي شرب الخمر الحد وبالنزاهة وجهان احدهما لا يوجب والغرض ان اسم السرقة متحقق  
فلا قطع كما في التلجئة والمباذ من شربه المسكرانه شره حراما **قال** والمذهب قوله رجوعه  
بالنسبة الى القطع لانه حتى تعالى فبسط كما يسقط حد الزنا وقد روي عن ابي امية الخرومي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلس قد اعترف ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما خالك سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلاثا فامر به فقطع وبقي به فقال استغفر  
الله وتب اليه فقال استغفر الله وتوب اليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا رواه ابو داود والترمذي  
وابن ماجه وفي نسخة مجهولة وانكروا على امام الحرمين قوله متحقق على حقيقته فلو لم يكن الرجوع مقبولا  
لم يكن الحديث عليه معنى وحاصل ما في المسألة ثلاث طرق يقبل مطلقا لا يقبل مطلقا يقبل ويسقط  
المقطع اذا رجع **قال** ومن اقر بخصومة الله تعالى فالعجيج ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع  
فيقول له لعلك عصيت لعلك اخذت من غير حرز لعلك لم تعلم انه مسكر وفي الاقرار بالزنا لعلك  
فاخذت او قبلت او لمست لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما عز لعلك قبلة او غزرت او نظرت  
رواه البخاري وقال الامام بذكر مسألة الرجوع بخبرته ويكرهها وقبل لا يعرض له مطلقا لان لم  
يعلم جواز الرجوع عرض له والافلا كل هذا اذا كان المقر جاهلا بالحد اما لقرب عهد بالاسلام او لكونه  
لشبابا مبدية بعيدة عن العلم والخلاف في الجوار فقط واحترق حقوق الله تعالى عن حقوق المدينين  
فلا تعرض في السرقة لما يسقط الغرم بل في دفع القطع واحترق بالاقرار عما اذا ثبت بالبينة فان  
القاضي لا يحل على النكار **قال** ولا يقول ارجع كان في ذلك ابطالة لا اقامة الحدود التي امر الله  
بها وفي حواز التعريض للشهود بالتوقف وجهان احدهما لا يستحب وصحة في الحر والذمي لا يستحب  
الامر بالسنة وصح المصنف انه ان راى الصلحة في السنوسن والافلا **قال** في بيع العقوبة



القطع قبل علم المأمر لقوله صلى الله عليه وسلم في جبر صهيون ابن امية هل كان قبل ان ياتي  
به رواء الشافعي وما لك وابود اود والنسائي ومن ماجة والبيهقي والحكم وقال صحيح الاسناد  
وروي ان ابن الزبير شفع في سارق فقبل له حتى بلغ الامام فقال لا ذابلق الامام فلقن الله المشافع  
والشفيع كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وروي ان معاوية ابن ابي سفيان ابي بلصوص  
فقطعهم حتى بقي واحد منهم فقال عيسى امير المؤمنين اعينها بعقوبك ان تلقى بعكالا يشبهها  
بيدي كانت الحسنة لم تم بعقوبك وان تعدد الحسنات عونا يعينها فلا خير في الدنيا وكانت  
خبيثة اذا ما شاي في رقتك عيبتها تفكك معاوية كيف اصنع بك وقد قطعت اصحابك  
فقال ام السارق يا امير المؤمنين اجعلها من ذنوبك التي تستغفر الله منها فلي سبيل  
وكان اول حد ترك في الاسلام وسنن في الشفاعة في الحدود في سنة جد الخمر **والاول**  
اقرب بلاد عوي انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الاصح اي ومطالبة  
لانه كان حاضرا وذكر انه كان ابا حله فيسقط الحد وان كذب السارق لجل الشهادة والناي يقطع في الحال  
لظهور الموجب للقطع فاشهد ما اذا قرانه زنا بفلانة فانه لا يشترط حضوره وفي سنن ابن ماجة  
لسند فيه ابن طهيرة ان عمر بن سمير اخا عبد الرحمن سمع ابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول  
الله اني سرقته جملتين فلان فارسل اليهم فقالوا انا اقصد باجلالنا فامر بقطع يده فقطعت فحين  
وقعت الارض قال المديسة الذي طهرني منك اردت ان تدخل حدي النار فان قلت لا يقطع في الحال  
ففي جسد ابي حضور المالك اوجه احدها انه يحبس الى ان يقدم كمن عليه قصاصا في اوصي ونحوه  
في الكفاية والثاني لا الثالث ان قصرت المسافة ورجي حضوره عن قرب حبس والا فلا والرابع ان كانت  
العين تالفة حبس ليجرم وان كانت باقية اخذت منه ثم ان قربت المسافة حبس وبعدت فلا والحاس  
ان كانت العين باقية اخذت منه ثم ان قربت ولم يحبس مطلقا وقال الفقيه انه المذهب ولو اقر  
بغصب مال من غائب لم يحبس الحاكم لانه لا مطالبة له حال الغائب الا ان مات وله ورثة اطلق  
وهل الحاكم انتزاعه منه فيه خلاف تقدم في باب لو سرق مال من ارحمون قال ابن كمال ان انتظرنا حضور  
الغائب انتظر حضوره وافاقته والافطعناه في الحال **والثاني** او انه اكره امة غائب على الزنا  
حد في الحال في الاصح كان حد الزنا لا يتوقف على الطلب وقال ابن سريج وغيره ينتظر حضور المالك لا حال  
ان يقرانه كان وقفها عليه فيصير شبهة مسقطه **والثالث** ويثبت ابي القطع لثبته في رجلين  
كسائر العقوبات غير الزنا فانه حين مزيج عدم لغت امر **والرابع** فلو شهد رجل وامرأتان ثبت  
المال ولا قطع كما لو علم الطلاق او العتق على عصب او سرقه فشهد رجل وامرأتان في العتق او السرقه  
ثبت المال دون الطلاق والعقود انظر الراجح هنا وذكر فيه تفصيلا في المشاهير وات في ثبوت  
المال قولان وهذا خلاف ما اذا شهدوا بالقتل الهرة فانه لا يثبت القصاص ولا الهبة وكذا الحكم لو اقام  
المديعي شاهدا واحدا وحلف معه **والخامس** ولشترط ذكر الشاهد شرطا السرقه فلا يقبل شهادته

مطلق

مطلق لخلاف المذهب في وفي شروط تعلق القطع فلا بد وان سار السارق بالمشاهدة الى  
عيينه ان كان حاضرا ونكر اسمه ونسبه بحيث يحصل التمييز ان كان غائبا وبكفي عند حضوره ان يقول  
سرق هذا وعن ابن سريج يشترط ان يقول هذا بعينه وليس يشي ويجب ان يبين قدر المسروق والمسرق  
منه وكون السرقه من الحر ومن القاصي ابي الطيب وغيره ان الشاهد يقول ايضا ولا علم له فيه شبهة  
قال صاحب الشامل وذكر هذا تأكيد لان الاصل عدم الشهادة وقد تقدم في باب الردة عدم الموضع اليه لا  
تسمع فيها البينة المفضلة **والسادس** ولو اختلف شاهدان كقوله سرق بكر والآخر عشيبة فباطله  
لان الشهادة على فعل لا شفع عليه وكذلك لو قال احدهما كبتنا ابيض وقال الاخر اسود فمما شاهدان سبعا  
فعل شيئين مختلفين وبطلانها بالنسبة الى القطع فقط والمشهد له ان يحلف مع احدهما وبياخذ العزم  
او معهما وبياخذ عزم ما شهد به وهذا يؤخذ من قول الحر لم يثبت لثبته فيهما شيء هو اولى من تحرير المصنف  
بالبطلان ولو شهد واحد بسرقه كبتش وآخر بسرقه كبتش ثبت الواجب وتعلق به القطع ان يبلغ ثبانا  
وكالمشترط التفصيل في الشهادة لشترط في الاقرار فلا يقطع من اقرار السرقه مطلقا لانه قد يظن  
غير السرقه سرقه واسم السرقه يقع على ما يتقطع به ويجا عي **والسابع** وعلى السارق رد ما سرق  
ففي الحديث الصحيح على اليد ما اخذت حين تؤد به ومذهبا قال احمد وقال ابو حنيفة ان قطع لم يخرم  
وان عزم لم يقطع وقال مالك ان كان غائبا ضمن والا فلا ان القطع لله تعالى والعزم للادوي فلا يمنع احدهما  
الاخر وكذا ان كان للمسروق منفعة استوفاه او عطلها وجبت اجزها كالمغصوب ولو اعاد المسروق الى  
الحر لم يسقط القطع ولا الضمان عنه وقال ابو حنيفة يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع كذا في البحر  
ولو قيل يعكسهما كان مذهبنا لدره الحدود في الشهادة **والرابع** فان تلف ضمنه جبر الما فاقته  
**والخامس** ويقطع عييه بالاجماع وان كان اعسر وفر ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايماهما  
والغزاة الشافعية كغير الواجب في وجوب العمل كما جزم به الراجح والشيخ ابو حامد والقضاء ابو الطيب  
والحسين والماوردي والحاملي وضع عليه في موضعين من البيهقي وقال امام الحرمين انما هو من  
مذهب الشافعي انه لا يحج لها فقلده في ذلك المصنف فخر به في شرح مسلم في قوله اشغلونا عن الصلاة  
الوسطا وفي غير الصواب الاول واورد الامام في البركان عن الحنفية انهم يقولون الغزاة الشافعية  
يعمل بها وعندهم العدل انفراد الحديث بزيادة لا يقبل خبر مثل على كل حر وعبد من المسلمين ولا شك ان  
الغزاة الشافعية رواها عدلا انفراد فينبغي ان لا يقبل كغيره والحكمة في قطع اليمين ان البطش بها اقوي فكانت  
البداة بها اودع وفي مجمع الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم اتي بسارق فقطع عييه وكذا فعله  
الحلفا الراشدون فظاهروا قوله ويقطع عييه ان الامام لو وكله في قطعها فباشروا ذلك من نفسه لا يقع  
الموقع وهو كذا كما صرح به الراجح في الوكالة **والسادس** فان سرق ثانيا بعد قطعه فجلده اليسرى لما روي  
الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وكذا فعله  
ابوبكر وعمر ولا مخالف لها ولا يقطع بعد ان دماله ليل يفتن التواليا لاله الاك خلاف حوالا في الحواشي

المال



كان قطعها ثم حذر **قال** وثالثا يد اليسرى واربعا رجليه اليمنى المحرر المذكور قال القفال والمعنى  
في هذا الترتيب ان اعتماد السارق في السرقة على البطش باليد اليمنى لم يكن بد من معرفته احد جنسي المفقوعة  
فقد علم ان يمسك على الحمار فان الرجل اليسرى يقطع بعد ايديهما لان السرقة من يمين بعد الحمار شرعا  
وقال ابو حنيفة واحدا ان سمى ثانيا لم يقطع بل يجوز لنا ما سبق **قال** وبعد ذلك يجوز ان يقطع  
ثانيا باليد اليمنى والسنة ولم يثبت بعد ذلك شيء والسرقة معصية ضعيف العزير وعن القم قال انه يقطع بعد الرابعة  
لما روي الاربعة عن جابر قال سمى سارقا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا لقلوه فقالوا انما سرق قال اقطعوه  
ثم سمى به ثانيا لانه لم يقطع فقلوه والجواب انه ضعيف وان عقد الجاع على خلافه ويقتدر رحمه اجيب عنه  
بانه مفسوخ وقيل موقوف بالمسجل **قال** ويقتصر على قطع يمينه او يمينه يقطع الدم لانه لو استمر هلك  
وفي المستند ذلك عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم ان سارقا شاله فقالوا يا رسول الله ان هذا سرق  
فقال ما احاله سرق فقال لي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فاقطعوا يديه واحصوه برزبه  
والعيني فيه سدا فواء العروق لينقطع الدم وقوله برزبه اردت ان تقضي مساعه بغيرها لكن الشاقي  
في العلم اقتصر على العلم بالنار وكذلك الشيخ ابو محمد والماوردي في القناع وابوسراقة وقال الشافعي بالبرية  
او النار وفضل الماوردي في الحاوي في جعل الزيت الحصري والنار للهدوي لانه عادهم وقوله معلى بن الميمر  
من علمت يمينه غلبت القدر يغلب غلبا وغلبا ناوا غلبت انا ولا يقال غلبت كالتقدم في صلاة الجمعة **قال**  
قيل هو مائة المحرر فيجب على الامام فعله وموضته في بيت المال ان فيه زيادة ايلام وما زال الولة يفعلونه  
على كراهة من المفقوعين ولم يراعوا ذلك في قطع الاطراف فصا **قال** والاصح انه حق للمفقوع مائة  
عليه فلا امام اهل له لان العرض المعالجة ورفع الهلاك عنه من فادم وما حجه من وجوب المونة عليه محله  
اذا لم يضرب الامام من بينهم الحدود وبرزقه من المصالح فان فعل ذلك لم يجب على المفقوع وهذه المسألة مكررة  
لانه سبق من المصنف في باب القصاص ان اجرة الجلام على الجاني فروع اذا اراد قطع يد السارق سبق  
الى موضع القطع من غير عنف ولا سب ولا تعذيب ولا حصر ان امكن وتخلع بين يديه ويجزى عنف ثم يقطع يديه  
ما ضربة دفعه واحدة ويستحب ان تعلق عنقه ساعة سكبلا لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بذلك  
رواه ابو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقيل تعلق بثلاثة ايام وقيل تعلق بالحز ضعيف كان في  
استناده الخراج ابن اريطاه وقيل الامر فيه الى رأي الامام ولا يقطع في حره ولا يشد يده ولا الحامل حتى ينع  
وتبرأ من الفاسد لا في رخص جي بروه **قال** وتقطع اليد من الكوع بالاجماع وفي الدارقطني ان النبي صلى  
الله عليه وسلم امر بذلك في سارق رده اصفوان وروي اليسرى عن اي بكر وعمرهما قال اذا سرق السارق  
فاقطعوا يديه من الكوع وروي البخاري عن علي انه قطع منه والمعنى فيه ان البطش بالكف وما زاد من  
الزراع تابع ولهذا يجب في كف يده اليد وعن بعض السلف يقطع من اصابع اليد التي تطلق عليها في القفال  
قوله للذين يكتبون الكتب بايديهم وانما يكتب بالاصابع والجواب ان الكتب تكون بالقلم ولو كان المراد  
ما باشرته كانت يده اصابع واستدلوا ايضا بما في البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اكل

احكم

احكم طعاما فلا يحس به حتى يلغظه او يلغظه وقال الخوازمي يقطع اليد من المكنب لانه حقيقة في ذلك  
والكوع تقدم بيانه في ذلك الحديث **قال** والرواية من بعض القدماء لما رواه سعيد بن منصور ومن المنذر  
عن عمر انه كان يقطع رجل السارق من المعقل وعن اي ثور يقطع من معقل الشراك وهو مذهب علي  
والفضل تقدم انه يفتح اليهم وكسر الصا واد من مصل الاعضا **قال** ومن سرق مرارا بلا قطع كفت  
يمينه لان السبب والحد قد اخلت لحصول الحكمة وهو الزجر وقيل سابع الزنا والشرب مرارا فان قيل انما  
ليس في الاحرام او تطيب في الجالس بعد ذلك الكفارة على العجم مع ان السبب واحد فالجواب ان في ذلك حق لا ي  
لان الكفارة تصرف اليه لم يتدخل خلاف اليد **قال** وان نقصت اربع اصابع ليكتفى بالحصول الايلام  
والسبيل ولا خلاف ان اليد عليها مع نقص اصابعها كما تطلق عليها مع زيادة ففتلها عزم الامة ونقصت كلام  
المصنف انه لا خلاف في ذلك وليس كذلك في شرح الكفاية للصميري ان ذهب اكثر الاصابع قطعت وحده  
اليمنى وكل الرافعي عن القاضي ان يحد ان يمينه ان نقصت اليها لم يجر **قال** وكذا لو ذهبت اليمنى في  
الاصح والله اعلم لما ذكرناه وهو الذي صححه اكثر من رواه الحارث بن سريج القفال والماني كما حكى في يقطع الرجل  
اليمنى لان اليد عبارة عما يبطش ولم يبق من اليد البطش شيء وهو يحكي عن النصف فكان ينبغي ان يجرى بالظاهر  
ويجوز الخلاف في لو سقط بعض الكف وبقى محل القطع **قال** وتقطع يديا يده اصبع في الاصح  
كما تلا في الامة فان احرم اليد يمينه ولا يمينه القصاص في يمينه المساواة والمقصود هنا الزجر والتبكيل  
والسائر لا يقطع كما يقطع في القصاص ستة اصابع يحس على هذا يقطع اليد اليسرى **قال** ولو سرق  
فسقطت يمينه باقة اي او حياية سقط القطع لانه تعلق بعينه وقدرت وقيل بعد اليد الى الرجل كالمو  
فات محل القصاص وكذا لو شلت يده بعد السرقة وخشي من قطع يده النفس فهو كالموسقطات وقوله  
باقة تقتضي انها لو سقطت بقص من غير يمينه لم يسقط ويجوز ان الرجل ليس كذلك بل لا فرق فانه القاصي  
والبعوي والرواية في **قال** او سار به فلا يما المذهب لوجود اليدين وهي محل القطع وعن ابي اسحاق ان يقطع  
لسقط في اليمنى كما قول كما في مسألة الجلاء قال الرافعي وضعه كل من نقله يمينه لو كان على معصية كفان  
ولم يميز الاصلية منها فالمنقول انما يقطعان وعن البغوي يقطع احدهما واستحسنه الرافعي وجزى  
به في التحقيق وصوبه في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وفي هذا الوسوق ثانيا قطعت الثانية لكن  
اشكل على المصنف انه صح في الحنين كما سبق في موضعه انه لا تخش في احد وجهيه معللا بان المرح مع الاشكال  
ممنوع ولو قيل اجرا وجه ثالث انه لا يقطع واحدة منهما لم بعد لان الزاوية لا يجوز قطعها وقد التفتت اصليها  
كما روي احمد وابوداود عن عطاء بن عبيد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم وقد دعت على سارق سرق لها  
مخضه لا تسجي عنه بدعا عليه ومعناه لا تخشى لانه عنه الذي استحققه بالسرقة قال الخطابي ومن  
هذا سابع القطن وهي القطع المتطابق عند النذف وقال الشاعر فسبح عليك واعلم بانك اذا قدر  
الرحمن شيئا فكان وهذا يدل على ان الظالم يحقق عنه بدعا المظلم عليه وبذلك ما رواه احمد في كتاب الزهد  
عن عمر بن عبد العزيز انه قال ان الرجل يظلم مظلوما فلا يزال المظلم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي

الرجل



حقه ويكون للنظام الفضل عليه وفي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من دعا على من ظلمه فقد انتصر  
وفي كتاب اللطائف للقاضي يوسف ان امرأة من بني اسرائيل كانت صوامه قوامه سرقت لها امرأة دجاجة  
فبنت دسها دجاجة في وجه السارق وعجزوا عن ازالته عن وجهها فلو ان ذلك بعين علمهم فقال له نزل  
هذا المرقع ابعدها عليها قال فالتفت عجز فذكرتها بدجاجة فلم تزل بها الى ان دعت على سارقها دعوى فسقطت  
من وجهه وبشه فلم تزل تكرر ذلك الى ان سقط جميع الرئش فان قتل مدح الله المنتصر من البغي ومدح  
الحق في الجرم قال ابن العربي فالجواب ان الاول محمول على ما اذا كان الباني وقحا ذاجرة وجور والثاني على  
من وقع منه ذلك نادرا فيقال عثرته بالعصو عنه وقال الواحدي ان كان الانتصار لجل الدين فهو المحمود  
وان كان لجل النفس فهو مباح لا يمدح عليه واختلف العلماء في التحليل من الظلمة على ثلاثة اقوال فكان  
ابن المسيب لا يحلل اهراسه عرض ولما لم يكن سليمان ابن يسار وابن سيرين يحلان منها وروي مالك التحليل  
في العرض دون المال **كتاب قاطع الطريق** قاطع الطريق من سبى ذلك لا يمنع الناس من الزور  
خوف منه وجمعه قطاع وقطع كالبض وحيض والطريق ذكره يونس والاصل في الباب قوله تعالى  
انما جزا الذين خارون الله ورسوله ولما سعون في الارض فسادا الآية قال عامة الفقهاء نزلت في قطاع  
الطريق من المسلمين وغيرهم وفي رواية اوود انها نزلت في العرب ومن حديثهم في الصحابين وفي النساء انها نزلت  
في الجاهل من الكفار والتعقد الاجماع على اصلهم **قال** هو مسلم مكلف له شوكه في كفار ليس  
حكم قطاع الطريق وان اخافوا المسبيل وتعرضوا للانفك والاموال عملا مقتضى سبب نزول الآية والمأفقون لا  
عقوبة عليهم لكن يضمنون الماله والمفسد في غيره قطع الطريق والشوكه شدة الباس والنجدة والمراهبة ان يعجزوا  
العدد والقوة وشهر السلاح ويستغيث فيه السيف والدبوس والقوس والعصا قال المصنف في كذا الحجة قال القاضي  
حين يكفي الحكم والعلم باليد من القوي وما ذكر من اشراط الاسلام منع فيه الجور ومقتضاه ان اهل الامة لا  
يكونون قطاعا وجري عليه في الكفاية واعرب ففعله عن الاحكام وهو كمن يعرف لغيره افعى والصواب ان حكم  
حكم المسلمين في ذلك لا التزامهم الاحكام فقد نص الشافعي على ذلك في الامم من حاكمه عنه ابن المنذر في الاشراف فالصواب  
التجديد بالتزام الاحكام لمخرج الحرب وكذا المعنى في الامم فانه لا يضمن نفسه ولا ماله وكان ينبغي ان يستثنى السكران  
من المكلف على رايه كما فصل في الطلاق وغيره فان له حكم القاطع وليس بمكلف عنده وفهم من عبارته انه لا يشترط  
في قاطع الطريق المذكور وهو كذا في كل ما جتمع لسوءه من قوة وشوكه فهذه قطاعات طريق قال الشافعي في  
حدث الاحكام على الرجال والنساء في الحدود واحدة وقال ابو حنيفة لا جد على المرأة ولزمها القصص بالقتل  
وشأن الماله ولذلك لا يشترط شهر السلاح ولا العدد بل الواحد اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة فهو قاطع  
طريق **قال** لا تخلسون بتعرضون لا خرقا فله يعتدون الحرب فليسوا بقطاع طريق لعدم الشوكه  
بل حكمهم كغيرهم في القصاص والضمان **قال** والذين يخلعون شرفه بقوة قطاع فيقتلهم وان لم يقتلهم  
لا عتادهم على الشوكه بالنسبة الى الشرف والشرفة بالذلة المحجة الطائفة من الناس **قال** لا قلة  
عظيمة لانه يتباين دفعهم وقتلهم منهم الماهم تخلسون **قال** وجبت لحق غوث ابي بالسلطان القوي

وعجز

وغيره ليسوا بقطاع بل مشتبون لا مكان الاستغناء **قال** وقد القوت يكون للبعد والضعف اي  
لبعد السلطان وبعد اعوانه او لضعف السلطان لتكتمهم من الاستيلاء والفتن بمجاهرة والقوت المستغنى  
وهو ان يقول الرجل واعوانه ولود خل جمع بالليل دارا وشعوا اهلها من المستغنى به مع قوة السلطان وحضوره  
فالاصح انهم قطاع وقيل تخلسون وقيل عواق **قال** وقد يغلبون والحالة هذه اي عند ضعف السلطان او  
بعد او بعد اعوانه في بلد فهو قطاع لوجود الشر وطهره وابو حنيفة لم يريمه الخارجين من البلد قطعا زاد  
مالك ولا قريبا منه ثلاث مراحل **قال** ولو علم الامام قوما وكذا واهدا يخفون الطريق ولم يخذوا مالا  
ونفسا عورهم عكس وغيره لانهم تعرضوا للدخول في معصية عظيمة فيعرضون على ذلك كما يعرضون على مقتدات  
الزنا والشرب والسرقة وهذا تفسير البغي من الارض في الآية الكرمة وعبان الحجر والشرح ينبغي ان يعرض  
وعبارة الروضة كعبان الكتاب والامر في جنس هذا التعزير وقد راجع الى الامام وقيل بتعين الجبس فعل  
الاصح للامام ترك تعزيرهم ان رده مصلحة وعلى الماني ليس له ان يظهر تعزيرهم لان سببه قطع الطريق فنظم  
كما لقطع واذا اراد جيبهم قال ابن سريج المولي جيبهم في غير موضع لانه احوط والجلب في الزجر والاحتياط  
وقيل بتعزير جيبهم لستة اشهر كذا يزيد على تعزير الزاني وقيل بتعزير سنة وقيل بضره دون ثمانين وقيل بالنفي  
الحيث يراه وكلام المصنف ضخم في ان الامام يعرضهم لعله وان قلنا لا نقضه في الحدود لما في ذلك من حق لادبي  
وظاهر كلامه الجمع بين الجبس والتعزير وسياتي تنظيم في التعزير **قال** واذا اخذ القاطع بضاب السرقة  
قطع بين اليما وصلبه اليه كانه حد واحد سواء كان الضاب لواحد او جماعة فان اخذ من الضاب عزر  
من غير قطع وتعتبر القيمة في موضع الاخذ ان جرت العادة فيه بالبيع والشر او لا فعنبر اقرب موضع اليه  
ولا تعتبر قيمته عند استسلام الناس لا خذوا الماله لانه لا قيمة له في تلك الحالة وسبب اقطع به ثم برجله وتحم  
موضع القطة منها كافي السارق وحوز ان حكم اليد يقطع الرجل وان يقطع جميعا ثم حسم ولا يشترط المقتوع بعد  
قطعه الا ان يرى الامام ذلك راء عاله كاهل الضمان ويدفن المقتوع الا ان يرى الامام ابقاء معه لينزجر  
التاسعة فان التمس المقتوع فهو احق باليتوبى فيها فان اراد استيقضا ليدفن معه اذا مات منع **قال**  
فان عاد فيسراه ومناه لدية المتقدمة وهي ان اقتضى ظاهرها الخنزير فالمراد بالزبيب لقول ابن عباس  
وغيره في القطة اذا قتلوا واخذوا الماله قتلوا او صلبوا واذا قتلوا او لم ياخذوا الماله قتلوا او لم يصلبوا واذا  
اخذوا الماله ولم يصلبوا قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وهذا من ابن عباس اما يوقف او لعة وكلاهما  
حجة لهما وهو ترجمان القرآن ورفع في الوسيط ان النبي صلى الله عليه وسلم فسر بذلك والصواب انه من كلام  
ابن عباس وكان الله تعالى يدا بالغلط فكان من باب الكفارة الظاهر والقتل ولو اراد التجديد ليدري بالافض  
ككفارة اليقين وهذا عرف القرآن وانما قطع من خلاف ليدل على جنة المنفعة فالجيب لا خذ الماله والرجل لا جل  
الحاربة وكلام المصنف يعم انه لا يشترط ان يكون من حرز وهو وجه ان الحرز لا يثبت مع العي وهو كانه نوا  
جنايته فعلاط عليه لكن المشهور الذي جزم به اكثر من انه يعتبر والحرز هنا ان يكون مع ماله او حيث  
يراه وتقدر ان يدفع عنه من ليس يغالب فاذا كان الماخوذ دون بضاب فلا قطع في الاصح واذا كان له



فيه شبهة كالوالد ياخذ ما له الولد وعكسه فقيه قولان ادم لا يقطع كالسرق والماني يقطع يد ورجله لانه  
محصن عنه تعالى فاذا كانت يده اليمنى ورجله اليسرى مفقودتين عند الحاربة نزله ذلك منزلة اذ المال مرة  
ثانية فتقطع يد اليسرى ورجله اليمنى فلو كانت يده او رجله اليسرى مفقودتين فالصحيح الاكثرا بالموجودة  
والماني انه الموجود يتبع المفقود **قال** وان قتل اي عمدا محصنا وانا من كان فيه وهو معصوم قتل جميعا لقوله  
تعالى ان تقتلوا فوجب القتل وحمه لان كل عصية فيها عقوبة في غير الحاربة يجب فيها زيادة عند الحاربة كاذ  
المال ولان زيادة هذا التخم ومعه انه لا يسقط بحصول القصاص ولا يعفو سلطان وليتوفيه الامام لانه  
حد من حد الله تعالى قال الشيخ عن الدين وانما تخم كاتم هذا الزمان من جهة انهم ضلوا الى جانيهم اخافه السبيل  
في منع كل مجتاز بها بخلاف من قتل انسانا وسرق ماله في خفية ثم بعد القتل يدع الى اهله ليغسلوه ويصلوا عليه  
وقال ابو حنيفة لا يكف ولا يصل عليه كالباعى ومك المرح في الحاربة والموت بعد ايام قبل الظفر والثوبه كما القتل  
صبر اقاله الامام واباح احتمال ورجحه انه لا تخم اما اذا قتل خطأ او شبه عمد فانه لا يقتل وحكم الدية كافي غير الحاربة  
ولو قتل معصوما كالباعى فيه عمد المقتل في الاصح **قال** وان قتل اذ المال اي بضابا قتل ثم صلب ثلاثا ثم  
ينزل لما تقدم عن ابن عباس وانما صلب بعد القتل لان في صلبه قبله زيادة تعذيب وقد نرى عن ابي  
الحيوان كما رواه البخاري وابوداود والحاكم وقال اذا قتلتم فاحسنوا القتل وانما صلب ثلاثا لانه لا ينفك عن  
وتم التكال فان خيف تغيره قبل الثلاث فقبل ببقى صلوا حتى يتم الثلاث لظاهر النص والحق ينزل الى  
يفوت الفصل وغيره وجلل الضحايا من البرد وشرط بعضهم ان لا يتأدي به الا **قال** وقيل بقي حتى يسيل  
صديده لان في ذلك اشهر الخال وقال في الروضة ونهي عن ترك حاله والصلب على شبهة وخوفه وقيل يطرح  
بالارض حتى يسيل صديده والصديده ما يقرب من المرح محتاط بدمر والخشبة التي يصب عليها سميت صليبا  
لسيلان صليب المصلوب عليها **قال** وفي قول صلب قليلا ثم نزل فيقتل لان الصلب اذا كان عقوبة وجب ان  
يكون في الحياة لانه لا صلب على ميت ولانه ارجوه قال ابو حنيفة وعلى هذا كيف يقتل اترك بلا طعام ولا شراب  
حتى يموت او يخرج حتى يموت او ترك مصلوبا ثلاثا ثم نزل فيقتل فيه اوجه والوجه الثالث اقرب الى ما في الكتاب  
فان الملائكة قليل فروع الاول مقام عليهم الحدود في الموضع الذي حاربوا فيه اذا شاهدوا من يرتد عنهم من الناس  
فان كانوا في مضارة فاقرب بلاد الثاني اذا مات خف انعه روي الحارث بن اشرج البقال عن الشافعي انه لا يصلب  
بعد موته والفرق ان قتله حد يستوفى في كل صلبه وموته مسقط عنه فسقط تابعه وخرج بعض الصحابة  
وجها انه يصلب الثالث اذا قلنا بالجميع انه يقتل ثم يصلب فالصحيح انه يغسل ويكفن ويصلب عليه ثم يصلب مكفنا  
**قال** ومن اعانهم وكثر جمعهم عز وجلهم ونفرت وغيرهم كسائر المذاهب وروي ابو يعلى الموصلي ان النبي  
صل الله عليه وسلم قال من كثر سواد قوم فهو منهم والواو في قوله مجلس قريب وغيره ما عني او كما صرح به في الخبر  
وفيه الخلاف السابق في الجيف كما اشار اليه الماوردي **قال** وقيل تتعين المغرب الى حيث يراه الامام  
لان النفي عقوبة مقصورة فرجع فيها الى رأي الامام وما هذا هل يعززه في البلد الذي يهرب اليه يهرب او مجلس وغيرها  
او يبقى النفي وجمان المرح في الشرح الصغير حوازا اقتضاه على النفي وقال المصنف الاصح انه الى رأي الامام وما

بعضه المصلحة **قال** وقيل القاطع بقلب فيه معنى القصاص لانه قتل في مقابلة قتل فعل هذا  
عليه الكفا **قال** وفي قول المحدث انه لا يبيع العفو عنه وتعلق استيفاء بالسلطان كما بالولي  
والقوة فيهما فيما يغلب منهما وهذه الطريقة هي الصحيحة وقال آخرون هل تحض حقاله تعالى ام فيه ايضا  
حق آدي قولان **قال** فعلى الاول لا يقال بولده ودي لعدم المكافاة وهذا يخرج على الخلاف فعل هذا  
يجب الدية وكذا لا يقتل المرح بعد بل يجب القيمة وعلى الثاني نعم **قال** ولو مات فدية ابي من تركته  
وعلى الثاني لا شيء **قال** ولو قتل حقا قتل بواحد وللباقيين الديات كالمقتص من ان فرعنا على الثاني  
قتلهم ولما دية لكن عبارة نعم ته تقتضي جواز قتله بخلاف اول وليس كذلك لان قتلهم بالترتيب قتل  
بالاول **قال** ولو عفا وليه بماله وجب وسقط القصاص ونقل حد اكره استوجب القصاص  
وعفي عنه وان فرعنا على الثاني لغا العفو والذي ذكر من اجاب الدية للمعا في تبع فيه المحر والمحر  
تبع فيه القوراني ولم يقل به احد من العلماء وهو مخالف لظاهر نص الشافعي وكلام العراقيين وجمع المروزي  
والعند انه لدية على القوراني مع لان القاطع لا يستند بالعفو شيئا تخم قتله بالحاربة **قال**  
ولو قتل بمقتل او قطع عضو فعل به مثله كما في القصاص وعلى الثاني يقتل كالمتردد بالسيف ومن شرق  
الخلاف ايضا ما التواب قبل ان يغدر عليه لم يسقط للقصاص على الاول ولما سقط على الثاني **قال**  
ولو جرح فانه لم تخم قصاص في الاظهر لان التخم تغليب حتى انه تعالى فاحض النفس ككفا  
ولان الله تعالى لم يذكر الجرح في الحاربة فكان باقيا على اصله في غيرها وعلى هذا فيتم الجرح من القصاص  
والعفو على ماله او غير ذلك والى تخم كالتقص والمالك تخم في اليدين والرجلين لانه مما يستحقان  
في الحاربة دون الانف والاذن والعين وغيرها تنبيه قوله جرح المراد انه جرح جرحا يجب فيه  
القصاص كقطع اليد والرجل وغيرها فان كان غيرها كالجاذفة ففيها الماله واخرون يقولون انه مل  
عن الساري الى النفس فانه قتل وقد تقدم في قوله يقطع عضو كلعبر بقوله لم تخم المرح كان اول  
وكا ن ينبغي التعيين المشهور الدال على ضعف الخلاف فانه شديد الضعف **قال** ويسقط عقوبات  
تخص القاطع بتوبته قبل القدرة عليه لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم فاعلموا ان الله  
عفو رحيم والمراد بالعقوبات تخم القتل والصلب وقطع الرجل وكذا اليد في الاصح وفي الكفاية والمطلب ان  
المصنف اخبر رضى سقط قطع اليد والرجل هو سهو فقد صرح في الصحيح بان الاصح السقوط وفي الروضة بان  
المذهب وهو وارد على اطلاقه فانه يقتضي لا يسقط الا قطع الرجل فانما التي تخص القاطع ولو قال يسقط  
حد الله لاستقام واختر عمالا محضرا حد القصاص وضمان الماله ولا يسقط وفي القصاص وجه ضعيف انه  
يسقط فلا يبقى عليه شيء اصلا وفي قول قد لم لا يسقط عنه شيء اصلا يتبع الخلاف في سقوط الحد بالتوبة والتوبة  
الرجوع عن الذنب وهي واجبة من كل عصية فان كانت بين الجحد وبين الله تعالى في ثلاث شروط القلاع  
والندم والعزم على ان لا يعود اليها وان تعلقت بادي زادت شرط اربع وهو البراءة عن حق صاحبها ببرد  
الظلمة او العقوبة وسياق بيانه ذلك في المشناه **قال** كما بعد على المذهب لمفهوم الآية والا لما كان

من

ان



المحققين بقوله من قبل فاية والغرق من جهة المعنى انه بعد القدرة منهم لقصد دفع الحق المدخل  
 ما قبل قاتل بعيدة عن التهمة قرينة من الحقيقة والطريق الثاني جريان القولين في سقوط حد الزنا  
 بالتوبة والحد بالثوبة قبل القدرة الثابتة فلو طفرنا به فادعي سبق توبة فتعلق الكفاية عن  
 الاحكام السلطانية انه ان لم يظهر اماراته لم يصدق والا فوجها تحتلان **قال** ولا يسقط سائر  
 الحدود بها في الاظهر كما لزنا والسرقة والشرب وبمذاقنا بوحقيقة لان العومات الواردة فيها لم  
 يفسد بين ما قبل التوبة وما بعده بخلاف قاطع الطريق والماني يسقط بها لقوله تعالى فمن تاب من بعد  
 ظلمه واصبح فان الله يتوب عليه وقال صلى الله عليه وسلم يجب ما قبله ورعي مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال من تاب قبل ان تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه وتقدم في اول الجنازة حديث  
 الباب من الذنب كذا ذنب له وفي المستدرک عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجنبوا هذه  
 القناه وراى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فيلست بستر الله وليتباي الله فانه من بعد ذلك صفة  
 نعم عليه الحد فلو لا انها تسقط الحد لكان فيه حجة على كتمان الحق وصح هذا جماعة من مشايير جيران الملبي  
 والماوردي والحاملي والروياي وصاحب المذهب والبخاري والعمري وهو المخصوص المأم أيضا وكذا  
 محض قوله تعالى فائتية المحاربة فاذا كنا بسقوط حد القطع بالتوبة بعد القدرة او بسقوط  
 حد الزنا والسرقة والشرب فلو لم يسقط بنفس التوبة او توقف على اصطلاح المذهب وجها واحدا  
 نعم قاله العراقيون والبخاري والروياي وصح في المشرح الصغير ونسبه الامام الى القاضي حسين  
 ونسب مقابلة السابرا لا صاحب **تتم** موضع الخلاف في السقوط بعد صدق ظاهر الحكم اما فيما  
 بينهم وبين الله تعالى فيلسف بلا خلاف لان التوبة تسقط اثر المعصية كذا انه عليه في زوايد الروضة  
 في باب السرقة وقولا قاله ومراه هو بالحد وحدوه الله خاصة فلا يسقط حد القذف والقصاص  
 بالتوبة قطعا على المشهور وخرج منها وجه ضعيف قاله في البحر وهو يخرج فاسد وكاه ابن كج قوله قدما  
 في حد القذف وهو غريب نعم يستثنى من اطلاق المصنف تارك الصلاة كسلا فانه تغل حد ايعا العيج ومع  
 ذلك لو حضر عند الحكم وتاب سقط عنه قطعا من غير تخرج على القولين لان القتل موجب المصرا على الترك  
 لا الترك الماجن وان كان يات به فاذا تاب وصلى بان لا سبب فسقط عنه الحد بالتا تقا ثم اذا اقيم الحد  
 في الدنيا لم تنفع الاخرة لقوله صلى الله عليه وسلم فانه اعد له من ان تنفي على عبده العقوبة في الاخرة  
 كذا قال الجليلي ثم قال وكذا حقوق الامميين اذا استوفيت او عني عنها وقال البندجي اذا مات قبل استيفاء  
 الحدود سقط ما كان عليه وخمايه على الله ان شاء عذبه وان شاء غفر له **قال** فصل من لزمه قصاص  
 وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل بعد ذلك للاخف ولان ذلك اقرب الى استيفاء الجميع **قال**  
 وما د رقتله بعد قطعه لا قطع بعد جلد ان غاب مستحق قتله لانه قد يهلك بالموالة فيفوت قصاص  
 النفس **قال** وكذا ان حضر وقال عجلوا القطع في الاصح خوفا من هلكه بالموالة والماني يادرك ان  
 التاجر كان لحقه وقد رخصه بالمقديم وحصل الامام الوجهين من خيف موته بالموالة حيث يتعذر قصاص

النفس وراى المزني غير ذلك **قال** واذا احرست النفس حقه جلد فاذا ابري قطع ولا يقطع  
 قبل البري خشية ان يذبح قصاصا عن نفسه **قال** ولو احرست النفس الطرف جلد وجيلد يتعذر  
 القتل الحق مستحق الطرف **قال** وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفى الطرف ليلابفوت حقه  
**قال** ولو احرست النفس الجلد فالغيبا من حد الاخرين ليلابفوت حقه بفعلها **قال** ولو اجمع حدود  
 الله تعالى قدم الاخف في الاخف اي وجوب سعيها في اقامة الجميع كالشرب والزنا والسرقة والردة  
 فاخفها حد الاخر فيقام او لا ثم يجلد حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ويهل ثم يقطع فان لم يبق الا القتل قبل بغيرها ل  
 لان الاصل لو قدم لطل الال انتظار الى البر وهل يقدم قطع السرقة على التعزيب قال ابن الرقعة لم ارطهر  
 تعرضا لذلك وعلم من قوله الاخف فالاخف انه لو اجمع معها التعزيب فهو المقدم لانه اخف من  
 حقوق الايدي قاله الماوردي ولو اجمع قطع السرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما وهل يقطع  
 الرجل معها وجها الاصح نعم وقيل بوجوب جرح اليد **قال** او عقر بان الله تعالى ولا دينين قدم حد  
 قذف عا زنا كذا نص عليه واختلفوا في هلته فقال ابو اسحق لانه حق ادي وهو الاصح وقال ابن ابي هريرة  
 لانه اخف فيقدم على الشرب على الاول وعكسه على الثاني فلذلك **قال** والاصح تقديمه على حد شرب وان  
 القصص حد قتل وقطع يقدم على الزنا وهذا بناء على المعنيين ايضا وجريان في حد الزنا وقصاص  
 الطرف والامهال بعد كل عقوبة الى اتم ما له **تتم** من زنا مرارا وهو يكرر حد لها حدا واحدا  
 وكذا لو سرق واشرب مرارا فاقم عليه الحد ثم زنا واشرب اقم عليه حد آخر فان لم يبرأ من الاول  
 امهل حتى يبرأ ولو اقم عليه بعض الحد فارتكب الجريمة ثانيا دخل الباقي في الحد الثاني واذا زنا فجلد ثم  
 زنا قبل التعزيب جلد ثانيا وكفاه تعزيب واحد ولو جلد خمسين فزنا ثانيا جلد مائة وعزب  
 ودخل في المائة الحسنون الباقية ولو زنا وهو يكرر ثم زنا قبل ان حد وقد احسن فهل يكفي بالرحم وبذل  
 فيه الجلد او يجمع بينهما وجها في الشرحين والروضة من غير ترجيح قال في المهمات والصحيح وجوب  
 الحدن وعلى هذا لو زنا العبد ثم عتق ثم زنا قبل احصان فالاصح انه جلد مائة فقط ويدخل الاقل  
 في الاكثر لا تحاد الجنس كما صرح به الشيخان وصاحب التبيين في كتاب اللعان خاتمة ثبت قطع الطرف  
 بشهادة رجلين على بشرة رجل وامرأتين ويشترط في الشهادة التفصيل وتعيين القاطع ومن قبله او  
 اخذ ماله واذا شهد امان من الرفقة عا واحد او جماعة فان لم يتعرفوا في شهادتهم الى انهم قصروا  
 انفسهم وما لم يثبت شهادتهم ولما ان يشهد بذلك وان كانوا تعرضوا لهما وليس للقاضي ان يثبت  
 هل عا من الرفقة او لا فان حث لم يلزمها الجواب ولو طلبا بعد شهادتهما حقا منهم فان كان قبل الحكم اتبع  
 الحكم وان كان بعد فلا وان قالوا قطعو اعلى الطريق واخذوا مالا ومال رفاقنا لم نقبل شهادتهم  
 على المذهب **كما** **قال** الا شربا على جمع شراب وهو الذي يشرب والشرب  
 المولع بالشراب والشرب بفتح الشين وسكون الراء الجامعة يشربون المجر قال في الغيبة التي عس  
 حرم رضى الله عنه في ذلك **قال** الى ما حرمه شرع الشرع النوا **قال** وهن معلقات بالفتا **قال** وضع السكين



في البساتين منها **و** صرخن حرق بالدماء **و** عجل من اطابها للشرب **ط** طحا ما من قد ير او شوا  
فانت ابو عمان والمعدا لكشف الصرع والبلأ **و** الجزا بالجامع المسكر من عصير العنب وان لم يفر  
بالزبد واشترط ابو حنيفة ان يقذف به فحينئذ يكون مجعاً عليه **و** اختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر  
على الابنية حقيقة فقال المزني وجماعة بذلك كان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم  
وهو قياس في اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو ظاهر الحامد **و** نصب الراعي الى اكثر من انه لا  
يقع عليه الامكان اما في الخمر والحد في كل من لا يكون مستحقاً للخلاف في شربها من اكل الخمرات  
بالجامع قال عمر وعثمان ابائكم والخرفان مفتاح كل شروهي امر الكبار وكان المسلمون لشربها في اول الاعلا  
واختلف اصحابنا في ان ذلك كان استحباباً منهم لحكم اهل هيلة ام يشرع في ابا حنيفة وجعل رجع  
الما ورد به الاول والمصنف الثاني وكان خرمها في السنة الثالثة من الهجرة بعد احد وقال ابن  
خير ان حين كانت مباحة لم يثبت ان الاباحة كانت الى حد من العقل وكذا قال المصنف في شرح مسلم  
والاصل في خرمها قوله تعالى اما الخمر والميسر اقول فاجنبوه وروي ابو داود ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لعن الخمر وشاربها وساقيها وباعها ومبتاعها واكل ثمنها وعاصرها ومعتصرها  
وحاملها والمحمولة اليه وقال صلى الله عليه وسلم من شرب في الدنيا ولم يشرب حرماً في الاخرة وروي مسلم  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترق الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو  
مؤمن **و** انعقد الاجماع على تحريمها **قال** كل شراب اسكر كثر حرماً قليلاً وكثيره لما روي عن  
سعيد بن ابي وقاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انهم عن قليل ما اسكر كثره وفي الصحيحين ان النبي  
صلى الله عليه وسلم سئل عن السم وهو يبيد العسل فقال كل شراب اسكر فهو حرام وروي مسلم عن ابن  
عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل مسكر حرام وكل حرام حرام **قال** قوله شراب جميع الابنية  
المختل من التمر والزبيب والتنعير والدرة وغير ذلك وخرج به النبات كالخبيث التي  
تناكلها المرافيش ونقل الشيخان في باب الاطعمة عن الرواية ان اكلها حرام ولا صديق وقال القرافي  
في القواعد يجب على اكلها التعزير الزاجردون الحد ولا تبطل بحكم الصلاة قال وسئل بعض الفقهاء  
عن قافتي بانه ان حمل قبل ان تحض او تعلق صحت الصلاة وبطلت وقال في الاخيرة  
على اكلها الحد والتعزير وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية ان المشيشة اول ما ظهرت في ارمالية  
السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من اعظم المنكرات وشرب الخمر من بعض الوجوه  
لانها تؤثر في نشأة ولذة وطربا كما الخمر ويجوز ان يكون من الخمر وقد اخطا القائل فيسحق  
حرموه من غير نقل وعقل وحرام تحريم غير اهرام **و** اما غير المشيشة مما يزيل العقل كالبنج فانه  
حرام لا حد في تناوله لانه لا يطرب ولا يدعوا قليلاً الى كثير **قال** وجد شاربه بسوا اسكرام  
لما روي الحاكم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر في جلدوه وفيه القتل الرابعة وزو  
احدوا الحاكم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من شرب الخمر فجلده وفيه القتل الرابعة

وهو مشوخ بالاجماع المستند الى قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل له امر من مسلم الا با حريم ثلاثه  
قال الترمذي في تركها ليس في كتابي حديث اجمعت الامم على ترك العله الا حديث ابن  
عباس في الجمع بالمدينة من غير خوف ولا مطر وحديث قتادة شارب الخمر في المرة الرابعة  
قال المصنف والذي قاله في حديث شارب الخمر صحيح **و** اما حديث ابن عباس فلم يجمعوا على ترك  
العله به بل هو محمول على الجمع بعد المرض وبخوف وبه قال احمد والشافعي حسين بن ابي حنيفة  
والخطابي والمتولي والروايي وهو المختار **و** خرج بقول المصنف حديثا ربه ما لو حقن  
بالخمر او استوطى سبابة ودخل فيه الخمر اذا شرب به اذا اعتقد حله على المذهب وقيل لا  
يحد اعتقاده الاباحة فان قيل اذا وطئ الخمر في كاح بلاوي معتقدا حله عليه على  
الصحيح **قال** ان النكاح في عقد بلاوي للواط سبيل الاستباحة فضع الى النبي الحد ليكون بلغ  
في الزجر فلو فرض شخص يسكر الخمر عليه شرها للنجاسة لا للاسكار وفي وجوب الحد عليه نظر  
والظاهر وجوبه كالوشرب من يوترفيه قد راى يسكر **قال** الاصبياء ومحمد بن لرفع القلم  
عنهما **قال** وحرية عدم التزام **قال** وذمها لانه لا يعتقدها في وجه يحميه  
عليه برضاة حكما وتلام القاضيين حين يشهدان الخلاف اذا اظهروا الشراب اما المعاهد فلا حد  
عليه قطعاً **قال** وموجرا لودم تكليفه لانه صب في حلقه بغير اختيار **قال** وكذا امكر  
على شربه على المذهب الحديث المشهور وقيل وجهان ويمكن بناؤه على ان الاكراه هل يحرم او لا وفي  
ذلك اوجه اعمها نعم وبه جزم الراعي في الجراح وقيل لا وقيل يجب ومحل عدم الوجوب اذا لم يخف على روجه  
او ما محل محل الروح ونص في البوطي على ان عليه ان يتقيها ونقله في شروط الصلاة في شرح المذهب  
عن اكثر اصحابه وقيل نسخ وكذا حكم ساير المهرات من المأكول والمشروب ومن جعل كونها حراماً بحد  
لانه معذور بالجلد فلو قال السكران بعد ان شربها كذا لم يعلم ان الذي شره مسكراً صدق بحمينه  
قاله في البحر كتاب الطلاق **قال** ولو قرب اسلامه فقال جعلت خمرها لم يحرم لانه قد تخفى  
عليه ذلك والحرم لا يدرى بالتهبات بالنسبة الى من نشأ في غير بلاد الاسلام اما لما نشأ بها الخمر  
للمسلمين اذا اسلم ثم ادعى ذلك فالظاهر انه لا يقبل دعواه ذلك لان الظاهر انه يعلم تحريمها على المسلمين  
**قال** او جعلت الحد لانه اذا علم تحريمها كان من حقه ان يحد بها **قال** ويحد بدردي خمر  
وهو ما سبق في اخر الاثنا من العكر ومثله التخين منه اذا اكله بخبز لباقعة عين الخمر فيهما  
ولا يحد بها على اللحم المطبوخ بها لان الخمر لم يبق فيه **قال** ولا يحد بخبز عجن دقيقه بها ومجون هي فيه  
للاستهلاك وفيها وجه **و** لو تردد في حق اكله صدوق الامام من شراب كوز ما فيه قعرات  
خمر والماء غالب بصفاته لم حد لاستهلاكه **قال** وكذا حنك كسقوط الاصح بان الحد للزجر  
ولما حقت للزجر عنها والثاني كحد كالحاصل الا فطارة للصائم والمالئ بعد في السقوط لانه ربما  
ا طرب بخلاف الحقنة **قال** ومن غص بلقمة اساغها بخمران لم يجد غيرها انتقاداً للنفس من



الهداك وجب عليه ذلك في هذه الحالة لان السلامة به قطعته بخلاف التداوي وتقدم  
في صلافة المصنف ان هذه رخصة واجبة ومكي ابراهيم المروزي في تحصيل الساعفة وجهين ورجح  
صاحب المستقصى انه لا يجوز ويجب الجرد وعرض يفتح الغبن لهضمه قال ابن الصلاح وغيره ومعناه  
شرق لكن المستنور استعمال شرقه في الماء وعرض في غير وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الدين لم يترك به احد  
ابدا فان الله جعله سائغا للشارب **قال** والاح حرمها لاداء وعطش فعلى من يحرم من وابل من حجر  
الكندي ان طارق ابن سويد سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر ان اصفه للذوق فقال انه ليس به ذاك لكنه  
ذو روي البيهقي وابو يعلى الموصلي باسناد حسن عن امرئ القيس انه قال ثبوت نبينا في كوز فدخل  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو يغلي فقال ما هذا قلت اشكت ابنة لي فسمعت في هذا فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم ان الله لن يجعل شفاكم فيما حرم عليكم والثاني يجوز وبه قال ابو حنيفة كما يجوز شرب البول  
والدم وسائر النجاسات لكنه اوي والمالك يجوز للتداوي دون الجوع والعطش فان لم يجد عطشا  
والرابع عكسه والخامس يجوز للعطش دون الجوع والسادس لا يجوز شربه للتداوي ويجوز شرب  
الحديد منه للعطش دون الحقيق قال القاضي ابو الطيب سالت بعض اهل المعرفة قال قال تروني  
في الحال ثم تنير عطشنا عظيم واستشكك في الدخاير في كتاب الاطعمة بها رواية فاسق لا تقبل  
وهذا عجب لا يخالف بعد التوبة ثم الخلاف في التداوي بمحصول القليل الذي لا يسكر واجبا لطبيب  
مسلم او معرفة المريض وان لم يجد ما يقوم مقامه وتنجي الشفا كرايد في الاصح والحق الرافعي  
والمحقق الخلاف ومحل اذا لم ينفع الامور الى الهداك فان اشفي عنته ولم يجد غير كالعقير  
نشره كما ينبغي على المصنف اكل الميتة كذا نقله الامام عن اجماع الصحابة فروع قال القاضي  
حسين والماردي والغزالي وصاحب الحاوي الصغير لا جرم على الهداوي بالخمر وان حكما تخرج  
واختار المصنف في التخييم واذا اتي في قطع اليد المتراكلة او السلعة الى ما يزيل العقدة من الشربة  
كالبيع خرجه الرافعي عيا جواز التداوي بالخمر وحج المصنف الجواز وهو المنصوص المفتي به والمأ  
حرم التداوي بصرفها اما الترياق المعجون بها فانه جائز قطعا ولو وجد العطش من خمر او بولا  
شرب البول وهل لشرب ما يرويه او سيد رفته فيه قولان كما في اكل الميتة في سنة كان الشيخ يقول  
كل ما يقوله الاطباء من المنافع فيجزيه كان عند شهادة القرآن بان ينفع منافع للمنافع قبل التحريم واما  
بعد نزول آية المائدة فان الله الخالق لكل شئ سلبها المنافع جملة فليس فيها شئ من المنافع قال  
وهذا يستقط مساواة التداوي بالخمر ويدل هذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم في  
فما حرم عليه انتهى والذي قاله منقول عن الربيع والضحك وفيه حديث اسند المغلبي وغيره  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله لما حرم الخمر سلبها المنافع وكان قيس بن عاصم شربا لما في  
الجاهلية ثم حرمها على نفسه وقال رأت الخمر صالحة وفيه خصال تفيد الرجل الطيبا  
فلا والله ان شربها يحيا ولم اشفي بها ابدا سقي ولا اعطي بها ثمننا حياتي ولا ادعوا لها ابدا

ندى فان الخمر تفسد شاربها وتنجيهم بها الامم العظيمة وروى ان هذه الامم  
لا يجر النقص في قلوبهم في ترك الخمر وهو القابل لادامة فاد ثبوت اصل كرمته تروى عظامي بعد  
موتى عروقه ولما تفتن بالقلادة فانثى اخاف اذا ماتت ان لا اذوقها وكان عمر قد جلد  
في الخمر مرارا ثم تاب وحسنت توبته وذكر الحليم بن عدي انه اجاب من راي قريبي بن حجر  
بادر بجان او قال بغير حرجان وقد ثبت عليه ثلاث اصول كرمه وقد طالت واثرت وهي معرشة  
عليه قبره **قال** وهذا الخمر رجوع لما روي مسلم عن حسين بن المنذر راي ساسان قال شهدت  
عثمان بن ابي الوليد فشهد عليه رجلا ان احدهما خمر ان شرب خمر او شهد اخر انه يقبها لها  
فقال عثمان ان لم يتيقباها حتى شربها فقال يا علي فم جلد فقال علي فم باحسن فجلده فقال  
الحسن ولي جاره من تولى قاربا فكا نه وجعل عليه فقال يا عبد الله ابن جعفر فجلده فجلده  
وعلى رضي الله عنه بعد حين بلغ اربعين فقال امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين  
وجلد ابو بكر رضي الله عنه اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وبعد اجاب الى ولا يعرف من ستم كفيها  
بالضاد المعجمة غير ابن ساسان وهو تابعي ثقة كان اذ راي زوج ابنته قام من مجلسه وقال مرحبا  
من ستم العورة وكفي المونة ما من سمعة لتسع وثمانين وتسعين وقول الحسن ولي جاره من تولى  
قاربا مثل مشهور معناه ولي شربها واما خمر من تولى شربها ولذا في الخبر عدا الى الخلافة  
والولاية اي كما ان عثمان واقربه يتولون هي الخلافة ويختصون به يتولون تلكا وادورا  
وهذه الرواية وقع فيها ان عليا عبد علي الوليد ابن عتبة اربعين وفي صحيح البخاري من رواه عبد  
الله ابن عدي ان الخمر ان عليا جلد ثمانين والقصة واحدة وجمع بينهما بان صرته بسوط  
له راسان فصره لسوا سدة اربعين فجلده ثمانون ولا يخفى ما فيه ولذا في رواية الثلاثة  
وابن المنذر احدث ثمانون ونقله ابن عبد البر قوله للشافعي **قال** والرفيق عشرين لانه  
حديث بعض فكاك العبد فيه على النصف من الحرك لا لزا وصدق القدر وفي البيهقي عن عمر وعثمان  
وعبد الله ابن عمر بن الخطاب واعيدهم نصف صد الحرة الخمر وهل يكون البعض كالحرا وكاللقن فيه  
نظر والظاهر انه كالرفيق كما صرحوا به في صد القدر **قال** بسوط او اريد او نعال او اطراف  
ثياب لما روي الشيخان عن ابي هريرة قال ان النبي صلى الله عليه وسلم احكم ان قام بصره فمنا  
من ضرب بصره ومن ضرب بصره بنعله ومن ضرب بصره بربوبه وروى عن ابن النيران النبي صلى الله  
عليه وسلم ضرب في الخمر الجريد والنعال وليس المراد بصره القوب الضرب به على هيئة ان  
المراد انه يعتدل حتى يستند ثم يضرب به صرجه الما على في التجرية والبقوي في تخليقه له  
وعينوه **قال** وقيل سبعين سوط لا جامع الصلابة على الضرب به وفيه وجه ثالث  
باعتين ماعدا السوط ومثار الخلاف ان ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بالثياب ونحوه كان لغدر  
في الشارب من مرض او مخافة او كان شرعا خفف في صفته كما خفف في قدره وجهان **قال**



ولوراي الامام بلوغه ثمانين حارجه المرح لما روي مسلم عن النضر بن الربيع عليه وسلم اني لشارب  
فجلده خردتين خوارعين قاله وفعله ابو بكر فلما كان عمره وقد في الناس من اربف والغريب اختار  
الناس فقال عبد الرحمن بن عوف اخف الحدود ثمانون فامر به عمر ولم يكره عليه امر واحد والثاني  
لا يجوز الزيادة لا عليها رجوع عن ذلك وكان جلد في خلافته اربعين **قال** والزيادة  
تكون برات سألها لو كانت حد المجد تركها وعبارة المصنف احسن من قول الحر تركه  
لان القائل الثاني اورد ان التعزير لا يجوز ان يبلغ اربعين فاجاب عنه بانها تعزيرات على انواع  
نصده رعه من حد بان وتثبيته في ازالة عقلة وفي تعرضه للقذف وانواع الامير او ترك  
الصلاة وغير ذلك **قال** وقيل حد ان التعزير لا يكون الا عن جناية محققة وسيا في الباب  
الذي بعده حكم ما اذا ضربه اكثر من اربعين فانه بذلك تدبير في الحديث ان النبي صلى الله عليه  
وسلم امر ان عشي عليه الشراب وان **قال** فلما ولي شرع القوم لا يقولون هذا ولكن قولوا اللهم  
اغفر له وارحمه اللهم ارحمه وظاهر عبارة الماوردي في الاقتاع ان التعزير والتكيت واجب  
وروي البيهقي ان عمر رضي الله عنه اني بشيخ قد شرب الخمر في شهر رمضان فضربه ثمانين دنياه  
ليلا الشار وقال اني شهر رمضان وصبيانا صيام وقالوا في علي بشيخ سكر في رمضان فضربه  
ثمانين ثم اخرج من الغد وضربه عشرين ثم قال انما ضربتك هذه العشر لجرأتك علي الله  
واظنك في شهر رمضان **قال** وحد باقران او بشهادة رجلين لان ذلك حجة شرعية  
**قال** لا يترجى حرم وسكر وفي محتمل ان يكون شرب غالطا او مكره وعزاي حيفة يقام الحد  
الراحة لان ابن مسعود جلد بها وروي ابو داود عن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم استسكه  
ساعدا وقال ابن ابي هريرة اجد بالراحة الا ان يده جي ما يسقط الحد وقول المصنف باقرار  
او شفع دة يفهم انه لا يثبت باليمين الحدود وان الفحين لا يقضي فيه بعلمه وهو كذلك  
فيهما لكن تفهرا الصبح ان سيد العبد يقضي فيه بعلمه في حدود الله تعالى وكان الفرق  
تعلق حق الادبي به والطاعة الى صلاح ملكه **قال** ويكفي في اقرار وشهادة ضرب ضراي  
ولا يحتاج ان يقول وهو مختار عالم بان الاصل عدم الاكراه والظاهر من طال الاكل والشارب  
العلم بما يتناول له كان الاقرار بالبيع والطلاق وغيرها على شرط في التعرض للعلم  
والاختيار **قال** وقيل بشرط وعوالم به مختار محتمل الجهاد والاكراه كما انه لا بد من التعديل  
في الزنا والفرق ان الزنا يعمر به عند مقدامته لقوله صلى الله عليه وسلم العبدان بريان واليدان  
بريان فاجتنب فيه الى الاضطرار بخلاف هذا **قال** ولا يحد حال سكر لان المقصود منه  
الردع والحدود ذلك لا يحصل حالة السكر وفي هذا التحليل نظر في الحديث ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اتى سكران فامر بضربه واكمل لا يخص بالشرب بل جميع حدود الله كذلك فلو حد  
حال سكره حتى الاعتداده به وجهان اعجمي نعم الحديث المذكور **قال** وسوط الحدود ما بين

تضيب وعصا ورطب ويابس لما ورد في الموطا عن زيد بن ثابت مرسلان **قال**  
النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجلا فاني بسوط خلق فقال فرق هذا فاني بسوط  
حديث فقال من هدين قال ابن الصلاح والسوط هو المتجد من سبور ملوي وتلف قال  
علي رضي الله عنه سوط الحد بين سوطين وضربه بين ضربين فكن وهو عزب **قال**  
ولا يرفع الضارب يده فوق راسه ولا يضع السوط عليه وضعا قول سوط الحد ليس  
للتقييد فان سوط التعزير كذلك **قال** او يعرفه على الاعضاء لا يعظم الم بالمواة  
في موضع واحد لما روي ابن ابي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي عن علي رضي الله عنه انه  
قال للجلاد اعط كل عضو حقه واتق الوجه والمذاكر والمعنى في التفرقة ان  
الضرب في الموضع الواحد مهلك للمواة **قال** الا المقاتلة وهي المواضع التي  
يسرع القتل اليه بضربه فيها كالصلب والفرج وتقرن الخوخة **قال** والوجه  
لما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ضرب احدكم فليترك الوجه ولا نه جمع  
الحاسن واثر الشين يعظم فيه بل اتق الوجه مطلوب في ضرب كل حيوان **قال**  
فيل والراس لانه عضو شريف وهو اول من الفرج في الاتقا وكثر من ضربها  
فدول الحيا في العين واجتنب لعدم اتقا الراس لما روي ابن ابي شيبة عن ابي بكر  
رضي الله عنه انه قال للجلاد اضرب الراس فان الشيطان فيه **قال** ولا تشدد  
يد بل ترك لتبقى لها واذا وضعت على موضع ضرب عبق **قال** ولا تجرد  
ثيابه بل يلقى عليه قميص وخوفا مما يمنع الم الضرب فاما ما يمنع كالجبة وخوفا فترفع  
عنه مراعاة لمقصود الحد والذي جرزه المصنف هو المعروف في المذهب وكل ابن عبد  
البر في التمهيد عن الشافعي الضرب في الحدود والتعزير مجردا عما غير محمد وداله  
حد القذف فانه لضرب وعليه شبهة وقال الشافعي ان كان من صلاحه **قال**  
ويوالي الضرب بحيث يحل زجره وتكيل فلا يجوز ان يضرب في كل يوم سوطا او سوطين  
لانه لا يحصل المقصود وهذا خلاف ما لو طف ليضرب فلان كذا كذا سوطا فانه يبرأ  
اذا فرقه على الايام لان المنع هنا مدلولات الالفاظ وفي الحد التكيل والزجر والجلد  
الرجل قايما والمرأة جالسة وتلف عليها اثوابا ويقول لي ثيابا امرأة قال الماوردي  
واذا كان الحدود متصفا على ارتكاب المعاصي ضربه في الملا وان كان من ذنوبها  
ضربه في الملوات ولا يجلد الحامل حتى تضع وتبرأ من الم الوكالة **قال** لا يجوز للامام  
العفو عن الحد ولا يجوز الشفاعة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله الشافع **قال**  
والشفع والسحب الشفاعة الحسنة الى وكالة الامور من احوال الحقوق ما لم يكن في  
حد او امر لا يجوز تركه كالشفاعة في نافر نعيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي



ولا يثبت فيه شفاعته سوى محرمته واستدل للشفاعة بقوله تعالى من شفيع  
 شفاعته حسنة الآية وما في الصحيحين عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كان  
 اذا اتاه طالب حاجة اقبل على جلسائه وقال استمعوا لي تجروا ويقضي الله على لسان  
 نبيه ما يشاء وفي البيهقي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حالته  
 شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله تعالى في حكمه **قال**  
 فصل عقب المصنف رحمه الله الجنايات السبع الموجهة للحدود تفصيل في التقرير  
 وهو في اللغة التاديب وفي الشرع تاديب ما ذنب لا صفة واصله من العزير  
 وهو المنع ومنه قوله تعالى ويعزروه اي يدفعوا العدو عنه ومنعوه وهو  
 مخالف للحد من ثلاثه اوجه احدها انه مختلف باختلاف الناس فغير ذوي الهيات  
 اخف ويستوفون في الحدود والثاني يجوز الشفاعة فيه والعقوبات السبع والثالث  
 التالف به مضمون في الاصح خلافا في حبيفة ومالك **قال** يعززه في كل معصية  
 لا صفة في الكفارة ما لا يجمع سوا كانت حق الله تعالى او لا وهي رسوا كانت مقدمة لما  
 فيه من كفاية اخبية بغية لوط وسرقته ما لا قطع فيه والسب والايذاء بغير قذف او  
 لم يكن كنفه في الزور والضرب بغير حق والتزوير وسائر المعاصي وقد اشار المصنف  
 في هذا في اخر الفصل والاصح فيه قبل الاجماع **قال** تعالى واللاتي تخافون نشوذهن  
 فعظوهن الآية فاباح الضرب عند مخالفة فكان فيه تبيين على التعذيب وقال  
 صلى الله عليه وسلم في سرقته التمر اذا كان دون نصف فيه عزم مثله وجلدات به  
 نكال رواه ابو داود والنسائي بمعناه وفي الراعي ان عمر عزر رجلا زور  
 كتابا وروى البيهقي ان عليا سئل عن قال لرجل يا فاسق يا خبيث فقال يعززه  
 ويستثنى مما فيه كفارة الجماع في نهار رمضان فيجب فيه التعذيب مع الكفارة  
 كما صرح به شارح النجيز والرافعي في شرح المسند ونقل البغوي في شرح السنة  
 فيه الاجماع ويستثنى ما في الشاملة في اوائل الجراح ان كل موضع قلنا لا يحجب القصاص فيه  
 كقتل الولد والجدة فان القاتل يعزروه يلزمه البدل والكفارة وهو المنصوص في الامم  
 ونقل ايضا في باب جامع السير عن الشافعي ان المسلم اذا كتب الى المشركين بحسن الامام  
 ان كان قاعله ذلك من ذوي الهيات لم يعزروا بخير خطاب ابن ابي بلعة وان لم يكن من ذوي  
 الهيات عزروه هذا لشهد لقول الشيخ عز الدين ان الاوليا اذا صدرت من صغير لا  
 يعزروه على الحكم بل يقال عنائهم وتستمرز لا تم قال وقد حمل اكثر الناس فرعموا  
 ان الولاية تسقط بالصغير ولشهد لذلك حديث اقبلوا ذوي الهيات عندائهم  
 الا الحدود رواه ابو داود والنسائي وصححه ابن جابر بغیر استثناء لكن في رجاله اسناد

عبد الملك ابن بزي وعطاف ابن خالد وفيها ضعيفان قال الشافعي المراد بذوي  
 الهيات الذين لا يعرفون الشر من زلة حد الزلة وكل ما ورد في ذلك وجهين  
 احدهما انهم اصحاب الصغار دون الكبار والثاني من اذا ذنب تاب وفي عنائهم وجهات  
 احدها الصغار والثاني اول معصية زلة فيلا مطيع والزيادة على الاربعين في الحد  
 الي الثمانين تعزيرات على الصبي كما تقدم والاربعون صدقا جتمع الحد والتعزير وقال  
 الثوري ان يقطع به السارق ويعززه قال مجلي ان اراد به تعذيب في عنقه فحسن او غير فنفذ  
 به والممن الغوس في الكفارة والتعزير كما حذر به صاحب المذهب وقول من قال لا يستثنى من هذا  
 لان في الجبن الغوس جهتين الكذب والتمسك بالاسم المعظم كما ذكره ابن الصباغ وابن عبد السلام  
 مردود لان اختلاف الجهة لا يحرم عن الاستثناء ولما معصية ليس في حد ولا تعزير ولا كفارة وهي  
 الواحي رجل من عوام المسلمين موانع ومنع الناس منه زمانا ثم رعاها ثم علم الامام به رفع يده عنه  
 ولم يعزمه ما راعاه لانه ليس بمالك ولا يعززه لانه احد مستحقه وانما ينفذ عن مثل تعديه كذا  
 قاله الماوردي وفي رواية الروضة هناك لورعي واحد من اهل القوة ما شئته في الجمل لا تعزير  
 عليه ولا عزير قاله ابو حامد مع كونه ارتكب معصية **قال** يحبس او ضرب لان المقصود  
 الردع وهو حاصل بكل من ذلك وله الجمع بينهما ان رآه لكن يبلغ في الحبس سنة نص  
 عليه الشافعي ومعظم اصحابه وروى الامام في الغياث حيث نقله عن بعضهما وضعفه  
**قال** اوصف او تخرج اي باللسان اداه ولا يرقى الى مرتبة وهو بري ما دونها كافي  
 والصنف الضرب بجمع الكف وقيل الضرب بكيف مبسوط وقال الجوهر في الصنف كلفه مولد  
 والرجل صفعان قال الماوردي ويعززه ما لا عدا عنه قال القرطبي في قوله تعالى  
 لا عذبة عذابا شديدا ليل على ان العقوبة على قدر الذنب لا على قدر الحد ولا امام ان يقصر  
 على التوجه ان رآه مصلحة وله اشهره في الناس زيادة على النكال وهذا محذور عليه  
 في شاهد الزور في شهر عي باب المسجد وفي سوقه وقيل له ونادي عليه هذا شاهد  
 زور فاعرفوه وانما ثبت شك في اقرار الشاهد او يمين القاضين بان شهد بان فلان  
 زنا بالكون في يوم كذا وقد رآه القاضي في ذلك اليوم بغذا اذ قال الراعي كذا اطلقه  
 الشافعي والاصحاب ولم يخرج عن قصة القاضي بعلمه وله ان مجرد العزير من ثياب  
 ما سوى العورة وقال الماوردي لا يجوز حلق طيبته ويجوز حلق راسه وفي جواز تشويده  
 وجهه وجهان الا لثرون على الجواز وقال ابن الصباغ تبعه في الطيب ان يركبه ويطاف به  
 للمني عن المثل وقال الماوردي والرواية يجوز ان يعززه بالصلب ثلاثة ايام فما  
 دون ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم صلب رجلا على جمل يقال له ذباب كذا هو في كتاب القرب  
 قال الكري وهو جمل المسدنة ولا يمنع من الطعام والشراب والوصو ويعل



ما يوما بعيد اذا ارسل وطوجه لنعهد الصلوات على الارض وفي القدم بحز التضرع بالماله دسكت  
 الراقي هنا عن التضرع بالثني وذكر في باب من الزنا وقاد ان النبي صلى الله عليه وسلم نفى المختارين من  
 المدينة ونفى الحكم ابن العامر الى الطائفة وسبق في الباب الذي بعده هذا ونفى رجل صاحب  
 بديه ورجليه بالحق كما تقدم في باب تارك الصلاة **قال** ويجتهد الامام في حبسه وقدره  
 لا يخرج الى نظر واجتهاد وعلم من هذا انه لا يستوفيه الا الامام وهو كذلك لعموم ولايته  
 ومعنى تجبره في سلوك الاصل لا خلافاً لذلك لا خلافاً مراتب الناس وبما خلافاً المعاجي  
 وليس له ان يفوضه الى مستحقه ولا الى المستحق عليه ولا الى ابيه ولا ابنته ولا يبيع ذلك لغيره  
 الا ثلاثة الاب فله ناهيب وادب الصغير للفقير والرجل عن بين الاخلاق والطاهر ان الامر  
 لمن الصبي في كفايته لذلك لا امر بالصلاة والضرب عليها وليس للاب تعزير البالغ وان كان  
 سفيهاً على الاصح **الثاني** ان السيد تعزير رفيقه على حق نفسه وكذا في حق الله على الاصح المالك  
 الروح له تعزير ربه في امر النشور على الوجه المتقدم في بابيه وهله تاديباً اذا كانت تؤديه بالشم  
 والندافيه ترد تقدم قال لقولي رايته في بعض شيوخ عصرنا ان الطاهر ان الزوج تاديبه ربه  
 الصغيق والفقير واعتناء الصلاة واجتناب المساوي وافتى ابن البرقي بانه يجب على الزوج امر  
 زوجته بالصلاة في اوقافها ويجب عليه ضربها على ذلك **قال** وقيل ان تعلق هو ادي لو يكف  
 تزويج لتأكد حقه **قال** فان جلد وجب ان ينقص في عبد عن عشرين جلدة وحر عن اربعين  
 لماروي البيهقي عن الثمان ابن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من بلغ حداً غير حد فهو من المختار  
 ثم قال والمحفوظ ارساله **قال** وقيل عشرين لهما حد العبد وفي وجه ثالث لا تبلغ اربعين فيهما  
 وفي رابع لا يزداد على عشرين اسواط الحديث المأثور في الحديث في جلد فوق عشرين اسواط الا في حد من  
 حدود الله وجوابه انه منسوخ بحمل الآية على خلافه من غير انكار وقال صاحب الترتيب  
 لو بلغ الخبر الشافعي لقوله بانه قال اذا حد الحديث فهو مذهب في طائفة من معتزلي معصية  
 بما يناسب ما يوجب فلا يباح بتعزير مقدمات الزنا حد الزنا وله ان يزيد على حد الفرف  
 فله في الحر تسعة وتسعون وفي العبد تسعة واربعون وفي العتق تسعة وتسعون  
 للحر وتسعة وثلاثون للعبد **قال** ويستوي حر في هذا جميع المعاصي في المصالح لعموم دلالة  
 سوا كانت من مقدمات ما فيه حد ام لا كما تقدم والثاني بعبرة كل معصية ما يناسب كالجوه  
 الخامس فائدة اصل بديرا اعل امر منهم ذنباً تنتص ما او غير اقيم عليه بالاجماع واما قوله  
 في حديث حاطب ابن ابي بلتع ما قد قيل معناه الغفران لغيره في الدار الاخر فقد اقام عمر الحديث  
 قد امة ابن مطعون في الطرود النبي صلى الله عليه وسلم فيهما فيه ايضاً وكانا بدرين وضرب  
 صلى الله عليه وسلم مسطاً الحد كما تقدم وكان بدرين وقال الخطابي وغيره المراد المصالح المستقبل  
 وتقدره هل اناسهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد امر اليه امر اثني عشر رجلاً من المنافقين

هذا الحديث في التفسير  
 في تفسيره في التفسير  
 في تفسيره في التفسير  
 في تفسيره في التفسير

**قال** ولو عفا مستحق حد فلا تعزير للامام في الاصح لان الحد  
 مقدر فلا نظر للامام فيه واذا اسقطه لم يعد الى غيره والتعزير يتعلق اصله بنظر  
 فلم يؤثر فيه اسقاط غيره والثاني له ذلك مطلقاً لان فيه حقاً تعالى والمالك  
 لا مطلقاً لان مستحقه اسقطه واستدل الرابع لتركه التعزير بان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اعرض عن جماعة استحقوا كالذي غلب من الغنمة والذي لوي شدة حبه حين حكم  
 النبي صلى الله عليه وسلم للزبير في شراج الحرة وخروج بالامام السيد فلو عفا مستحق  
 التعزير عن العبد كان للسيد ان يعزير قطعاً الحاجة الى اصلاح ملكه **تم**  
 يعزير موافق الكفار في اعيادهم ومنع مسك الحنة ومنع خل النار ومن قال لعمري يا حاج من  
 هناه بعيد ومن سمي زماير قبور الصالحين حاجاً والساعي بالجمعة لكثرة افسادها بين الناس  
 قال يحيى بن ابي بكر بنصفه النجار في ساعة ما لا يفسده الساجر في سنة **قال**  
 لا ينام التعزيرات في المسجد فان فعلت وقع الموقع كالصلاة في الدار المغصوبة لداقاله  
 الرابع هنا وهو فهم ان فعل ذلك حرام وصرح في ابواب القضاء بكرهاته وفاقا لابن الصباغ  
 وسيا في ذلك هناك وقال الرواي ان كان فيه ملوك كقطع يد السارق حرمه ك  
 الشيخ وجهه العلم على كراهة ذلك او تحريمه لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقام الحدود  
 في المساجد رواه من ما جده وكان الشعبي وسرخ ومن ابي ليلى بروان اقامة الحدود  
 فيها ويحكى ان ابن ابي ليلى مر على امرأة ضربها شاب وهي تقول له يا ابن الرايتين  
 فاخذها وادخلها المسجد وضربها فحدثني في مجلس واحد بغير محضر ابو بن فقال ابو  
 حنيفة احظ القاض في خمسة احكام كونه عاد الى مجلسه في غير وقته وفي اقامة  
 الحد في المسجد وفي توالي الحدين وفي استيفاء الحد بغير طلب صاحبه وفي ضربها  
 فائمة فشكاه الي امير المؤمنين فمنع ابا حنيفة الفتيا فانفق ان سألته ابنته  
 عن مسألة في الجيز فلم يجبه وقال سأل اباك حاداً فاني ممنوع من الفتيا

**كتاب الصبا والوصايا والولاية**

الصبا والمصاولة المواثبة والصايل الظالم والمصنف رحمه الله اورد في  
 الباب حكم الختان والتلاقق البهائم وعقد التلاقق في البروضة لا تلاقق البهائم باباً  
 وذكر حكم الختان في باب ضمان الاطراف والامام واقضاه في الحر بقوله صلى الله عليه  
 وسلم انصر اهلك ظالم او مظلوما وهو في البخاري عن انس واستولس له ايضاً  
 بقوله تعالى فمن اعتدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدي عليكم **قال** له  
 دفع كل صائل سواء كان الصائل كافراً او مسلماً قريباً او اجنبياً حراً او عبداً فيجوز  
 للمصول عليه دفعه **قال** عن نفس او طرف او بضع او مال لقوله صلى الله



عليه وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون اهله فهو شهيد رواه ابو داود وصححه الترمذي وفي الصحيحين ذكر الماله فقط وجه الدلالة انه لما جعله شهيدا دل على ان له القتل والقتال وحمل ذلك اذا لم يجد ملجأ الحصن ونحوه فلو استطاع الهرب وجب عليه كما سيأتي لانه نوع من الدفع والدفع عن البضع اول من الدفع عن الماله لانه لا باح بالاباحة وفي معناه من قصد الاستمتاع باهله فيما دون الفرج والحق الروي في الاخوة والبنات بالزوجه وقال يلزمه الدفع عن الثلاثة ولا فرق في الماله بين القليل والكثير لقوله صلى الله عليه وسلم حرمة ماله المسلم كحرمة دمه وكان الشيخ من الذين لا يكتفي بسننهم لم يفرقوا بين الماله القليل والكثير ويقول كيف يكون المقدرة في السرقة بربع دينار وما فيه سوى قطع الطرف والدفع قد يودي الى هلاك النفس والماله فيه قليل ولا فرق على المذهب من ان يكون ماله او لا حتى لو راي انسانا يتلف ماله نفسه دفعه عنه بل يجب على المصالح او راء لشدخ واسر جواره **فروع** سيل من تميمه عن جند قاتلوا عربا نهبوا اموالهم ليبردوه اليهم فقال لهم ما جاهدوا في سبيل الله ولا ضمان عليهم بقود ولا دين ولا كفارة ولو صال قوم على النفس والبضع والماله قديم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والماله والدفع عن البضع على الماله والماله الخطير على الخطير قال الشيخ عز الدين الان يكون صاحب الحق لا ماله غيره فعليه نظره ولو صال اثنان على متساويين في نفسيين او مالهين ولم يتيسر دفعهما معادفع اهما شا ولو صال احدهما على صبي بالواط والآخر على امرأة بالزنا فاحتل ان يبدى صاحب الزنا للاعاع على وجوب الحد فيه وكما ان يقدم الآخر اذ ليس له سبيل ولما فيه من ابطال شهامة الرجال **قال** فان قتله اي دفعه فلا ضمان بقود ولا دين ولا كفارة لما روي مسلم عن اي مرسى قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت ان جاز رجل مريه اخذ ماله قال فلا تطعه قال ان قاتلين قال فاقته قال ارايت ان قاتلي قال انت شهيد قال ارايت ان قتلتهم قال هو في النار ولانه ما موربه فجه وفي الامر بالقتال والضمان منافاه والمعنى فيه انه ابطال حرمة دمه باقتدائه فان قيل **قال** صلى الله عليه وسلم لا يحل دماء امرء مسلم الا بحد ي ثلاث وليس هذا منها فاجواب **ان** الجمل ايضا ليس للقتل بل الدفع فان ادي الى القتل فهو سراية متولدة من فعل مباح من غير قصد الى القتل او معني الحديث لا يحل قتله صرا **فروع** صالت طام على انسان فدفعها فالت جنيته ميتا فالام لا يضمنه كما لو تترس

المشرك في القتال مسلم واضطر المسلم الى الذم فقتله ومن هذا يعلم ان دفع الظالم لدفع غيره لا يشبه ان يخرج على ترس المشركين بالصبيان وسياتي نظير هذا في الحق الحامل اذا التفت طيرا ونحوه **قال** ولا يجب الدفع عن مال اي لنفسه **قال** فانه يجوز اباحتها للخير هذا في الجاهل اما الحيوان فالمرقيق المعصوم كالحمار وكذا غيره من الحيوان كما قاله البغوي فوجب الدفع عنه مالم يحش على نفسه حرمة الدوح **قال** ويجب عن بضع لانه لا سبيل الى اباحتها وظاهر كلامه البرافعي وغيره انه لا خلاف فيه بشرط البغوي والمتولي للوجوب ان لا يخاف على نفسه وفي سنن البيهقي ان امرأة خرجت تحت طيب فبعتها رجل فزادها عن نفسها فرمته بغيره فقتلته فرجع ذلك لغير فقال قتل الله والله لا يدي هذا ابدا ولم يخالفه احد فكان اجابا **قال** وكذا انفسه قصد بها كافر لقوله تعالى ولا تملوا بايديكم الى التهلكة ولانه ان كان مرتدا او حربيا فلا حرمة له وان كان ذميا فبالصالح بطلت حرمة والاسلام للكا في الدين **قال** او يهتمة لبقارته وهذا لا خلاف فيه فيجب دفعها لاستنباط المصلحة **قال** لا مسلم في الاظهر لقوله تعالى لين بسطت الي يديك لتقتلني ما انا بياسط يدي اليك لا قتلك وهذا وان كان شرع من قبلنا فقد ورد في شرعنا ما يقرر وهذا ما رواه احمد عن بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع احدكم اذا جاحض بقتله ان يكون مثل ابني ادم القاتل في النار والمقول في الجنة وفي الترمذي وابوداود كن كخبر ابن ادم وفنه كن عبدا لله المقتول ولا تكن القاتل قال من الصلاح لم اجد في الكتب الخمسة وغيرها والعجب من امام الحرمين كيف قال انه صحيح لكن صح ان عثمان منع عبيدك ان يذبحوا عنه وكانوا اربع مائة وقال من التي سلاحه فهو حر وخالف المضطرون فان في القتل شهادة بخلاف ترك الاكل والى يجب كما يجب على المضطر احيا نفسه بالاكل وقال القامي ابو الطيب انه المشهور الذي قال به شارب الاكل واما ترك عثمان رضي الله عنه القتال فلانه علم ان لا حياة له لانه راي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام واخبر بذلك كادوا احمد في مسنده واذا قلنا لا يجب الدفع فقول تركه مباح او مندوب فيه خلاف قال الامام ولا خلاف في استحباب الاشارة وان ادى الى اهلاك الموشر فهو من شتم الصالحين كما يوشر المضطر مضطرا اخره **قال** والدفع عن غيره كخوف نفسه **قال** فوجب حيث يجب ويقتضي حيث يقتضي ففي مسند احمد عن سهل بن حنيف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اذل عنده مسلم ولم ينص وهو يقدر على نصرته ان ينصه ادله الله على رسول الخلايق



يوم القيامة **قال** وقيل يجب قطعاً لأن له الإيثار بحق نفسه دون غيره وفي المسألة طريق ثالث أنه لا يجب قطعاً ونسبها إلى إمام أو معظم الأصوليين لأن شهر السلاح محرم للقاتل وليس ذلك من شأن أحد الناس بل ذلك للأمة ويجل ذلك أصل محرماً ويجوز فيه خلاف عنهم وجزم في الوجيز بتحريمه **قال** الإمام ولا يختص الخلاف بالصايل بل من أقدم على محرم من شرب حموا وغيره فهل للأحد منعه بما يجرح أو ياتي على النفس فيه وجهان **قال** الأصوليون لا والفقهاء نعم **قال** الرابع وهو الوجوب في المذهب حتى قالوا له هم البتة لا راقته وبصيل الطهور ومنعهم فإن أبوا فأنهم وإن اتوا على أنفسهم فلا ضمان ومحل القول بالوجوب ما إذا لم يخف على نفسه كما جزم به الرابع هنا وإن اقتضى كلامه في السر خلافة وقوله كهو كثير ما يستعمله المصنف وغيره من الفقهاء وهو قليل فإن الكاف لا يخرج إلا الظاهر فقط وجزمه الغائب قليل وقد تقدم هذا في باب صلاة العيدين وغيره **قال** في الإحياء ما قدر على حفظ مال غيره من الضياع من غير أن يناله تعب في حبه أو خسران في ماله وجب عليه وهو أقل درجات حقوق المسلم ولا خلاف أن مال المسلم إذا كان يضيع بظلم ظالم أو كان عندك شهادة لو أداها لرجع الحق إليه وجب عليه ذلك وعصي بكتانها وفي معنى ترك الشهادة ترك كل دفع لأضرار فيه على الدافع فإن كان سبب إخراجه البهايم عن الزرع لم يلزمه ذلك وإن كان لا سبب تنبيهه صاحب الزرع من نومه أو بإعلامه لزومه ذلك وإن تشققت من ذلك لم يلزمه **قال** ولو سقطت جرة ولم يندفع عنه إلا كسر ما ضمنها في الأصح لأنه لا قصد لها ولا اختيار بخلاف البهيمة والثاني لا يضمنها كما لا يضمن البهيمة ومثل الحر لو حلت بهيمة بين جابع وطعامه ولم يصل إليه لا تقتلها **قال** الواقع يمكن أن يصح هنا عدم الضمان كوطء المحرم جراً داعماً المسالك ولا يخفى أن المسألة متصورة بما إذا كانت موضوعه في غير محل عدوان واللام يضمن قطعاً كما إذا وضعت بروشن وخش من المنحرفات أو وضعت على معتدل مايلة أو على حاله يغلب عليها السقوط لم يضمنها الكاسر وإن شغلها وأصعها **قال** ويدفع الصايل بالاحتياط لقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن والمراد بحسب ما تقتضيه الحال لأنه يجوز للضرورة ولا ضرورة في الأصعب مع إمكان الأسهل **قال** فإن أمكن بكلامه أو استغاثه حرماً الضرب أو ضرب مدحرم سوط أو سوط حرم عصياً أو يعطع عضو حرم فلأنه محل ضرورة فلو ضربه فوليها ربا أو سقط فبطل صياله قصره ضربه أخرى فالتأنيبه مضمونه بالقتل أو غيره فإن مات منها لم يجب قصاص النفس قطعاً

ووجب

ووجب بصف الدية لأنه حصل من مضمون وغير مضمون ولو عاد بعد الحرا **قال** ختن إلى الصيال فضربه ثالثه فمات منها فعليه ثلث الدية ويستثنى من مراعاة التدريح إذا ران يوط في اجنبية فله أن يبداه بالقتل وإن ادفع من دونه قاله الماوردي والرويان فإنه في كل لحظة مواقع فلو كان الصايل يندفع بالسوط والعصا ولم يجد الدافع إلا سيفاً أو سكيناً فالصحيح أن له الضرب به كما لو وجد الظافر غير جنس حقه **قال** وإن أمكن هرب فالمدحوب وجوبه وتحريم قتل لأنه ضرب من الدفع وهو ما مود تحليص نفسه بالأسهل فالأسهل والهرب أسهل الأمرين ومثل الحرب اللجأ إلى حصن أو قرية كما تقدم والساني له أن يثبت ويقابل بما على وجوب الدفع والطريق الثاني أن يثبت النجاة بهرب وجب والأفلا حلال للضرب على الحالين ومقتضى كلامه أنه إذا قاتل مع أمكان الحرب لزومه القضاء إذا قتل والذي صرح به البيهقي لزوم الدية **قال** ولو عصت يده بخلص بالأسهل من فك لجيئه وضرب شقيقه فإن عجز فسله فندرت أسنانه فهدر لأن النفس لا تضمن في الدفع فكذا الانعاض وقال مالك إذا سقطت الأسنان فماتها وكذلك إذا قاتل المحيين واجتمع الجهويون كما روى الشيخان عن عمران بن حصين أن رجلاً عض بخرجل فزع يده من فيه فوقع ثميناًه فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية لك **قال** الثاني وسواء كان العض ظالماً أو مظلوماً لأن العض حرام بكل حال واليه أشار في الحديث بقوله كما يعض الفحل ولو أمكنه التخلص بضرب فيه لا يعدل إلى غيره فإن لم يمكنه إلا بيع بطنه أو فقي عينه أو عصر خصيه حاز على الصحيح والمعوض في الحديث أجير ليعلي بن أمية وقيل هو يعلي والاول أشهر **قال** العض بالضاد إذا كان بجراحة وإذا كان بغيرها فهو بالظا نحو عض الحرب وعظم الزمان **قال** الفرزدق وعطربان يابن مروان لم يبع من المال الاستحسان أو مجلف **قال** أبو القوت المحبة المهمل والمجلف الذي بقيت منه بقيقه يريد الاستحسان أو مجلف وهو الذي ذهب أمواله وقالت غنمه أم طام الطاي لعمرى لقد ما عطني الدهر عظة **قال** فليت أن لا يمنع اليوم جابجا فقوله لهذا اللامي اليوم اعفني **قال** فان أنت لم تفعل فعض الأصابع **قال** سكت المصنف تبعاً للرافعي عن تقدم الأندلس بالقول وهو لا يجب بلا خلاف وكلام صاحب المذهب يقتضي طرد الخلاف فيه فلو تنازعنا في أنه أمكنه الدفع بشئ فعلى ما هو أغلظ منه فالقول قول المعوض بيمينه كذا جزم به في البحر ولكن الحكم كذا في الصايل ومن نظروا إلى حرمة في دار من كوة أو ثقب عمداً فزماه أي في حاله نظره خفيف كحصاه فاجأه أو أصاب قرب عينه فخرجه فمات فهدر



مع امكان زجره بالكلام لما روي البخاري عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقوا عينه فلا جناح عليهم وفي رواية فقد حل لهم ان  
يفقوا عينه وفي من جنان والنسائي من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم ففقوا عينه فلا دية  
له ولا قصاص قال البيهقي في خلافاه اسناده صحيح وفي الحديث عن سهل بن سعد ان رجلا  
اطلع في حجره من حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه مدره حلك بها راسه فلما رآه صلى الله  
عليه وسلم قال لو علمت انك تنظر تطعننت به في عينك انما جعل الاستيذان من اجل البصير  
وهذا الناظر هو الحكم بن ابي العاص بن امية بن عبد شمس وكان من مشقة الفقه وهو الذي  
مر على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ويل لمتي مما في قلب هذا ونفاه الى الطائف لانه  
كان اذا تكلم النبي صلى الله عليه وسلم احتج بوجهه فقال له كن كذلك فلم يزل يحرك شفطيه  
ودفعه حتى ان مات ولعنه النبي صلى الله عليه وسلم وابنه مروان في ظهره ولم يزل منفيا  
الي خلافة عثمان والمخالف في المسألة ابو حنيفة ومالك فقال لا يجوز رمي الناظر وجب  
ضمانه لانه ممكن دفعه عن النظر بالا حجاب عنه وسد الكوي والانداء والكلام  
ونحوه ولان النظر ليس اولى من الدخول عليه ولودخل دارة لم يكن له ان يفتق  
عينه بالاتفاق **تنبيه** شمل قوله من نظر الرجل والمرأة والمراهق وهو كذلك على الاصح  
لكن في جواز رمي المراهق نظر لانه غير مكلف ولهذا اتعام عليه شيء من الحدود فان لم  
يكن فيها حرمل للمالك وحده فان كان مكشوف العورة فله الرمي والافلا في الاصح واحترز  
مداره عما لو كشف عورته في شارع او مسجد فنظره غير فانه لا يجوز له رميه لانه ليس بموضع  
يخص بقوم دون قوم ولو كانت الدار ملك الناظر فان كان من فيها مستأجرا  
فله الرمي او غاصبا فلا وان كان مستعيرا فوجه ان اطلقها الشيطان والاقوي جواز رميه  
كما ينقطع بريقه مامها ونقاس بالكوّة والنقب شق الباب سواء وقف الناظر في شارع او  
بمكته منسدة الاسفل او ملك نفسه اذ ليس للواقف في ملكه مد النظر الى حرم  
الناس واحترز بقوله غدا اذا كان اتفاقا او خطا فانه لا يرمي اذا علم بذلك  
صاحب الدار فلو ادعى المرمي عدم القصد فلا شيء على الراي لان الاطلاع حصل والقصد  
باطن وهو ثابت الى جواز رمي من غير تحقق قصد وفي كلام الامام ما يدل على المنع حتى  
يتبين الحال قال الراعي وهو حسن ومودع حديث سهل بن سعد المتقدم فلو نظر  
من الباب المفتوح او كوة واسعة لم يرم اذا كان مارا وكذا اذا وقف وتعمد في الاصح  
واحترز بالحديث عما اذا راهم بشقيل كجر كبير او رشقه بسهم فانه يتعلق به  
القصاص والدية على الصحيح لتعمده وقوله قرب عينه اذ انما اذا اصاب موضع  
بعيد من عينه فانه يضمن قال الراعي ان كان بعيدا لا يخطئ من العين اليه ضمن

وان كان قريبا فلا وقال السقوي ان اصاب موضعاً بعيداً من عينه فلا قصد لرميه  
**ق** لشرط عدم محرم ووجه الناظر فان كان ذلك لم يجرم فيه  
بلا خلاف كما قاله في الوسيط لان له في النظر شهية وكذلك لو كان الناظر محرم  
لحرم صاحبه البيت فلا يرمي الا ان يكون محرره اذ ليس للحرم النظر الى ما بين السرة  
والركبة وقيل يجوز رميه وان كان له فيها محرم محكاه ابو الفرج المزاز واستدل  
له بما روي مالك عن عطاء بن يسار ان رجلا قال يا رسول الله استاذن علي امي قال نعم  
قال يا رسول الله امي معها في البيت فقال استاذن عليها فقال امي خادما فقال استاذن عليها  
احب ان تراها عريانة قال لا قال فاستاذن عليها لكنه مرسل فلو كان الناظر في البيت  
مال فهو كما لو كان له فيه محرم **ق** قبل واستتار الحرم اي قبل لشرطه في  
جواز الرمي عدم استتار الحرم فان كن مستترات او كن في بيت او منعطف لا يمنة النظر  
اليهن لا يجوز قصد عينه لعدم الاطلاع على شيء والاصح عدم اشتراط ذلك لعموم الاحار  
ولان الحرم لا يري امي يستترن ويكشفن فحسب ما بالنظر وفي عبارة المصنف  
نظر فان الاصح في الشرح والروضة والمحرر انه لا يشترط عدم استتار الحرم فيكون  
مقابله عدم استتارهن **ق** قل وان دار قبل رميه جريا على قياسه  
الدفع بالاهون فالاهون والاصح جواز رميه قبل الانذار وفي عبارة المصنف قل  
لان بقدرها بشرط عدم محرم وبشرط عدم استتار الحرم قبل وشرط تقديم  
الانذار وعبارة المحرر والظاهر انه لا فرق بين ان يكون الحرم في الدار مستترا  
امكشفاً وان لا يجب تقدم الانذار على الرمي وهو اوضح من عبارة الكتاب  
**ر** لو وضع اذنه في شق الباب او وقف من وراء الباب فسمع  
لرمي رمي اذنه في الاصح وحكم النظر من سطح او منارة كالنظر من شق الباب  
على الاصح اذ لا تفرق من صاحب الدار ولو وضع الامي عينه في شق الباب فرماه  
ضمن ولو انصرف الناظر قبل الرمي لم يجران يتبعه ويرميه بلا خلاف كالصايل  
اذا ادبر ولودخل بيت رجل بغير اذنه كان له دفعه بما ليس ولا يتعين قصد  
عصومته وقيل يتعين الرجل لانه الجانية كما يتعين قصد العين في النظر  
والجنية في الصرا كالبيت في البنيان ولو اخذ المنياء وخرج فله ان يتبعه  
وتقاتله ان يطرحه ولا يجوز دخوله بيت شخص لا يذنه مالكا كان او مستأجرا  
او مستعيرا فان كان اجنبيا او قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان  
الباب مغلقا او مفتوحا وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه  
الاستيذان ولكن عليه ان لشعره بدخوله بنحجه او شدة وطء ليستتر الوان



وان لم يكن ساكنا فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذن وان كان مفتوحا فوجهان  
**والو** ولو عزروني ووالد وزوج ومعلم فمضمون لما نزع من الصلابة تكلم  
 في ضمان الوكالة والعقوبة من الوالي اما هذا وتعرضوا لتعريضه الملاق وجب  
 ضمانه لا يثبت بالهلاك انه تجاوز الحد المشروع واجتبه له ما وصى اليه بقى عن الصحابة انهم  
 حكموا في التي بعث اليها عمر لرسبة فاجمعت ذاتها لوجوب دية الجنين وادعى القاضي  
 ابو الطيب الاجماع على ضمان الزوج وقيل عليه الباقي بجامع ارادة اصلاح ضرب لم يقدره  
 الشارع في ادمي واحترق ذلك المستاجر اذا ضرب الدابة المستأجرة الضرب المعتاد  
 فهلكت فانه لا يضمن لانها لا تنادى بالابا الضرب والمراد بكونه مضمونا ان الواجب فيه  
 دية شبه العمد ووراما ذكر المصنف اوجه احدها ان ضمان فيه حكاية الشايعي ومن  
 يولس وقال بن الرفعه انه لم يرد لغيرهما واليه ذهب طاهر العلماء والثاني انه لا  
 ضمان اذا عزروني الحق ادمي بناء على انه واجب اذا اطلب المستحق فصار له الحد والمالك ان  
 كان من جنس ما يجب فيه الحد كسرقه ما دون الضاب والذنا في ما دون الفرج لم  
 يجب الضمان وسوا ضرب المعلم باذن الاب امر بغيره واقتصر المصنف على هذه الاربع  
 يخرج السيد في عياله فانه غير مضمون وكذا لو ضرب باذنا السيد لا ضمان لانه لو اضر  
 تقتله فقتله لم يجب الضمان فاذا اقال السيد لا يرضى بغيره فمات لم يضمن كان  
 لفظ الضرب مطلقا لا يقترب فيه كذا نقله الرافعي في كتاب الرهن عن النص والامام  
 هناك عن العراقيين ثم قال وفيه نظر ان الضرب بخالف القتل كذا اذا لم يبرف المعزور  
 ويظهر منه فصد القتل فان كان كذلك لزمه الفضايل او الدية المغلظة **وال**  
 ولو حده مقدرا اياه فمات فلا ضمان لان الحق فله سواء في ذلك الجلد والقطع لانها منصوبة  
 عليها وحكي من المذاهب الاجماع تعذر لو اقيم الحد في حر مفرط او برد مفرط ففيه  
 خلاف تعذر والظاهر انه لا ضمان **وال** ولو ضرب سارق سعال  
 وساب فلا ضمان على الجوع كما في سائر الحدود والثاني يضمن بناء على انه لا يجوز ان يحد  
 بذلك فصدوله عن الجسد الواجب اوجب الضمان **وال** وكذا اربعون  
 سوطا على المشهور بان الصحابة اجمعت على انه يضرب اربعين جلدة وقد جلد  
 بسوط الحدود فلا يتعلق به ضمان كالجدة في الزنا والقتل والثاني انه يضمن  
 لان تقديره باربعين كان بالاجتهاد وفي الصحيحين على ما كنت لا اقيم حدا على حد  
 فموت منه فاخذ منه في نفس الما شارب الخرفانه ان مات وديته او ذلك ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يشبهه بالسياط وقد شبه بالنعال واطراف الثياب مفقار  
 اربعين وهذا نص عليه في الامر وعليه الجمهور فان اوجبتا ضمن الجميع وقيل النصف وقيل

عن

يوزن على التفاوت بين الم السياط والضرب بالنعال واطراف الثياب وهوش كما  
 يتأني منبطه ووقع في الكفاية ان المصنف صح الثاني وهو **وال** او اكثر وجب  
 قسطه بالعدد نظرا للزاجعة على الحد فقط فلو ضربه احدى واربعين فمات ضمن جزا  
 من احد واربعين جزا من دية من الضرب يقع على ظاهر البدن فهو قريب المماثل  
 فقسط الضمان على عدده فعلى هذا لو كان الذاب عتق ضمن من الدية او اربعين ضمن  
 نصفها او خمسين ضمن على نفسه اسباعها **وال** وفي قول يصف دية لانه  
 مات من مضمون وغير مضمون فاشبهه ما لجرح نفسه عشر جراحات وجرحه اخرا جراحة  
 فمات والغرف على المذهب ان الجراحات قد تحصل من واحدة منها عور لم يحصل من غيرها ويج  
 قول ثالث يجب الجميع لانه عدل عن الجسد الواجب في الحد الي غيره **وال** ويجريان  
 في قاذف جلد احد او ثمانين كذا في اصل المصنف ذكره كرامة السوط وفي المحرر احدى  
 كرامة الجدة وهو احسن لموافقة القرآن قال تعالى مائة جلدة ثمانين جلدة ففي قول يجب  
 نصف دية والظاهر جزا من احدى وثمانين جزا ولم يتعرض في الروضة للمالك وهو  
 وجوب كل الدية ولا يجزئ له ان في الاربعين في حد الشرب فوكلا انه مضمون خلاف حد  
 القذف واذا امر الجلاذ بثمانين في الشرب فزاد واحدة ومات المحدث وفيه اوجه  
 اصحها توزع الدية على احدى وثمانين جزا فيسقط اربعون ويلزم الامام اربعون ويلزم  
 الجلاذ جزوا الثاني تسقط ثلث الدية وعلى الامام ثلثها وعلى الجلاذ ثلثها لانه مات  
 من ثلاثة انواع ضرب جابر وضرب واجب وضرب محرر فيسقط حصة الواجب  
 وجب حصة الآخرين والمالك تسقط نصفها وجب نصفها عليها نصبت لانه مات  
 من مضمون وغير مضمون والرابع يجب نصفها عليها على الامام اربعون جزا وعلى الجلاذ  
 جزوا وما لزم الجلاذ فهو على عاقلة وما لزم الامام فهو على عاقلة او على بيت المال  
 فيه الخلاف الثاني **وال** والمستقل قطع سلعة لانه له غرض في ازالة الشين  
 ولا يضر فيه كالفضد والحجامة سواء قطع ذلك بنفسه او اذن فيه لغيره والمستقل  
 هو البالغ العاقل فخرج منه ما والسلمه بكسر السين خراج كهيبة العدة بين اللحم والجلد  
 يكون من الحمصة الى البيضة وحكي فتح سينها مع سكون اللام وفيها قال شرحبيل  
 الجعفي اثبت النبي صلى الله عليه وسلم ويكفي سلعة فقلت يا رسول الله ان هذه السلعة  
 قد طالت بيدي ومن قام سيفي ان اقبض عليه وحالت بيدي وبين عنان الدابة  
 فقال ادن منك من قد نوت منه فقال افتح كفك ففتحتها ثم قال اقبض بيدك  
 فقبضتها ثم قال افتحها ففتحتها ثم تنفس فيها ثم لم يزل يطحنها كويدها بيده حتى  
 رفعها وما اري لها اشرا **وال** الا مخوفة لا خطر في تركها او الخطر في قطعها

منه



أكثر فيمنع القطع في كاتين الصورتين لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة  
فإن كان الخطر في البقاء أكثر فله القطع لرجاء زيادة السلامة فيه والمراد بالخوف مخوفه  
القطع فلو تساوى خطر القطع والترك فالأصح جواز القطع إذ لا معنى للقطع للمنع فيما  
لا خطر فيه قال المصنف ويجوز أن يقطع العروق للحاجة وسحب تركه **قال**  
ولاب وجد قطعها من صبي ومجنون مع الخطر أن زاد خطر الترك لسبب أن القطع يحتاج  
إلى شفقة تامة وتطرد فيق كالاب والجد تزوج البكر الصغيرة دون السلطان  
فإن استوي الأمران جاز للاب والجد القطع في هذه الحالة كذا اجزأه في الكفاية والمصحح  
في الروضة المنع وحكم قطع الأكله حكم قطع السلعة واقتصر المصنف على الصبي والمجنون  
بغيرهم أن السفينة كالنهر وأطلاقهم يقتضي المنع من ذلك **قال** لا سلطان  
لأن القطع الخطير يحتاج إلى شفقة كاملة وفي معنى السلطان الوصي والقيم فلو قال لا  
لغيرهما كان أولى وسيد العبد في معنى الاب بل أولى للحاجة إلى صلاح ملكه **قال**  
وله أي ولمن ذكر من اب وجد وسلطان قطعها بلا خطر إذ لكل منهم ولاية ماله  
وصيائه عن التصيب فصيانه أولى وليس لأجنبي فعل ذلك حال فان فعل وصي  
إلى النفس وجب القضاء **قال** وفصد وحجامة أي إذا اشار لا طبا  
بذلك وفي جمع الجوامع للروايات أن ذلك لا يجوز للسلطان لأن نظامه ونقصه مختص  
بالمال وهذا قضية كلام الأكثرين **قال** فلو مات كافر من هذا  
فلا ضمان في الأصح للاستماع من ذلك فينظر الصغير والثاني يضمن كانه جاز بشرط  
سلامة العاقبة كالنحر ويجري ذلك في السلطان أيضا حيث جوزنا له والضمان  
بالنسبة إلى الدية كما صرح به الأمامر أما الفود فلا يجب قطعها واحترز الجائز  
عما لو مات بمصنوع منه فإنه يضمن كما إذا قطع الاب أو الجد حيث لا يجوز لهما القطع  
فيجب الدية على المشهور **قال** فلو فعل سلطان لصبي ما منع فدية مغلظه  
في ماله لتعديه أما الدية فلا خلاف فيها كما قاله الرافعي في التلأمر على رقوصه لو جيز  
وأما كونه في ماله فهو المذهب وقيل فيه القولان في خطايه كما سيأتي كانه فصد  
الأصلا والمعاد بالسلطان الأمير والقاضي ومقتضى البقيده به أن الاب أو الجد  
إذا فعل ما منع منه لم يضمن والصحيح الضمان أيضا في ماله فلو حذف المصنف لفظة  
السلطان كما فعل في الأولى كان أولى وقيل لا يجب الضمان على الاب أيضا أصلا لأن  
ولايته أتم لهوم شفقته **قال** وما وجب خطا الأمامر في حد أو حكم فعلي  
عاقلته لقصة عمر بن الخطاب وكغيره من الناس واحترز خطايه عما يتعدى به  
فهو فيه كعاد الناس واحترز بقوله في حد أو حكم عن خطايه فيما لا يتعلق بذلك

فانه فيه كعاد الناس كما إذا رمي صيدا فاصاب ادميا فوجب الدية على عاقلته  
بالإجماع لكنه عن خطاه في العزم مع أنه كالحمد **قال** وفي قول في بيت  
المال لأن خطاه قد يكسر فلو أوجبه على عاقلته لم يجزهم وعده خطايه كخطايه  
ومحل القولين إذا لم يظهر منه تقصير فإن ظهر فلا خلاف أن الذي يلزمه لا يضرب على  
بيت المال وأما الكفاية ففيها قولان مرتبان وأولى بأن لا يجب على بيت المال هذا كله إذا  
كان الخطأ في النفس فإن كان في المال فقولان أحدهما يتعلق بماله والثاني يثبت المال  
**قال** ولو حده بشاهدين فيما ناعبدن أو دميدين أو مراهبين فإن قصده  
في اختيارهما فالضمان عليه لأن الهجوم على القتل ممنوع منه بالإجماع ولذا لو اتفقا امرأتين  
أو فاسقين ولا يتعلق ببيت المال ولا بالعاقلة والمراد بالضمان الدية لا المود وبه إجاب  
في الحاوي الصغير فلو قال القاضي نعمت ذلك فلا يظهر الوجوب فإن الهجوم على القتل  
ممنوع بالإجماع وذكر الرق والكفر والصبي مثال ولو قال غير مقبول الشهادة عليه لشميل  
ما لو اتفقا فاسقين أو عبيدين أو واصلين أو فرعين ولو قال كافر من كان أعين المستامين  
كذلك والحريان كذلك لكنهما لا يضمنان **قال** وأما أي إذا لم يقتصر القولان  
في الضمان على عاقلته أو في بيت المال وما ذكره الشيخان من التقصير وغيره يتبع فيه  
الأمامر والجمهور أطلقوا حكايته القولين في الضمان من غير تفصيل وهو ظاهر ما يفي  
الأمر والمختصر **قال** فإن ضنا عاقلة أو بيت مال فلا رجوع على الذميين  
والعبدان في الأصح ما نأخذ به من أنها صادقة وإن لم يوجد منها تعد فيما صدر منها  
وأما القاضي فمستحب إلى التقصير في حقه والماني نعمد أنها غير العاقلة والمالي  
بعدم الرجوع للعاقلة دون بيت المال فإن أسما الرجوع طوله الذميين في الحال  
والاصح تعلقه بذمة العبدان وقيل برقبتهما وأما المراهق فإن قطعنا يتعلق برقبته  
العبدان نزله ما وجد منه منزله الاتفاق والفقوله لا يصلح للالتزام فلا رجوع  
عليه وأما إذا اتفقا فاسقين ففي الرجوع عليها أوجه أحدها نعمد كالعبدان  
والثاني لأن العدم ما مور باظهار حاله بخلاف الفاسق والثالث الأصح أن كان  
متكاثرا بالعشق يثبت الرجوع لأن عليها أن تمتنع من الشهادة والأفلا كذا قاله  
الرافعي هنا وقال في آخر الباب السادس من الشهادات الذي قطع به الواقفون  
أنه لا ضمان عليها **قال** ومن جحد أو فصد بأذن لم يضمن كانه لو ضمت  
لجما عن الجحد ونحو وكذلك من قطع سلعة بخلاف من قطع بداهة بأذن  
صاحبها فإن منه حيث نوجب الدية على قول كان المذن هنا لا يلزم القطع  
وهنا الفعل جاز لغرضه **فرع** في وداع من سرح أن الطبيب إذا



عالم ارفضه فصل او ارم ان كان من اهل الحق بالصنعة فلا تؤد وكادية بالاجماع  
وان كان مما لا علم له به فعليه الفؤد في النفس والقصاص فيما دونها للمعسر وفي هذا رد  
لما في ماوي بن الصلاح من تخصيص عدم الضمان بما اذا قال له داود هذا المذوق فما  
اذا لم ينص عليه بعينه فلا ضمان **قال** **وقتل جلد وضربه باذن الامام**  
كباشرة الامام ان جلد ظلمه وخطاه لانه كالا له والمباشرة في الحقيقة هو الامام  
فتعلق الضمان به لانا لو ضمت الجلاذ لم يتولد احد الجلاذ في الامام وهذا من النوادر  
لانه قابل مباشر مختار ولا يتعلق به حكم في القتل بغير حق ولا كفارة لكن استحب الشافعي  
ان يكفر لمباشرة القتل **قال** **والا فلقصاص والضمان على الجلاذ ان لم**  
**يكن اكره لتعديده** اذ كان من حقه لما علم الحال ان تمتنع اذ لا طاعة لمخلوق في معصية  
الله هذا اذا قلنا امر الامام ليس اكره وهو الاصح فان قلنا اكره فالضمان عليهما  
والقصاص على الامام وكذا الجلاذ في الاظهر وصورة ما ذكره المصنف ان يعلم خطاه  
في نفس الامر فان كان في محل الاجتهاد كقتل المسلم بالكافر والحد والعبد فان اعتقده  
انه غير حايض فالقود عليهما وان اعتقده الجلاذ منعه والامام جواره فالقصاص على  
الجلاذ في الاصح وان كان بالعكس فقتل بمسأمة على الوحيين وضعفه الامام وقل  
الجلاذ كالمستقل كذا في الشرح والروضة والذي ضعفه الامام جزم به الماوردي والرواي  
**قال** **وحجب ختان المراه بحر من الحجة** ما على الفرج والرجل قطع ما يعطى  
حشفته بعد البلوغ اما الوجوب فاحسن ما استدله له بقوله تعالى ثم اوجبتنا  
اليك ان اتبع ملة ابراهيم خنيفا وكان من ملته الختان لانه اختن وهو من ثمانية  
سنة كما رواه البخاري ومسلم ومائة وعشرون كما رواه ابن حبان او سبعون كما قاله  
الماوردي بالقدوم وهو اسم الله او اسم مكان وفي الصحيحين الفطرة خمس وعدها  
الختان وفي اي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل اسم الله عليك سعة الكفر  
واختن وكان قطع عضول لم يجب لم يجز وكان العورة تكشف له قول علي وجوبه  
قاله بن سريج وغيره وقيل سنة في حقها لقول الحسن قد اسلم الناس ولم يختنوا  
وروي احمد والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الختان سنة للرجال ومكروا  
للنساء لكنه ضعيف وقيل واجب لذلك سنة لان قال الحب الطبري وهو قول  
اكثر اهل البلد اما الكيفية فهو كذا ذكر المصنف وكفى قطع ما يقع عليه الاسم  
في الانثى مما ياب على الفرج فوق مخرج البول وهو شبهة عن الديك فاذا قطعت بقي  
اصله كالنواة وتعلقه افضل ولهذا قال المصنف حتى فقد روى الحاكم وابوداود  
والبيهقي عن امر عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها وكانت تحت النساء يا امر

عطية اشقي ولا تنهكي فانه اسري للوجه واحظ عند الزوج اي اكثر لما الوجه  
ودمه واحسن في حايها ولو ولد محتونا اجزاه واول من اختن من النساء جدر  
**وال** **من الامهات محتونا اربعة عشر ادم وشيت ونوح وهود وصالح ولوط ه**  
**وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا ويحيى وخطة بن صفوان بن ابي اسحاب الرس**  
**وبينا صلى الله عليه وسلم** لكن روى عن عسار عن ابن بكير موقوفان جبريل تحت النبي  
صلى الله عليه وسلم حين ظهر قلبه وروى ابو عمر الاسماعيل عن عكرمة عن عباس  
ان عبد المطلب تحت النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائة وسماه  
محمدا وقوله بعد البلوغ متعلق بقوله يجب اذ لا تكلف قبله لان ابن عباس سئل  
كم سنك حين قبض النبي صلى الله عليه وسلم قال وانا يومئذ محتون وكانوا محتون  
الرجل حتى يدرك رواه البخاري والمشهور انه على الفور فلا يؤخر الا بعد ركض وحر  
وبرد اما قبل البلوغ فلا خلاف في عدم وجوبه وقيل يلزم الولي ختانه في الصغر ويعصى  
الاب بتركه حتى يبلغ حكاة في البيان عن الصبي لا في البلوغ شرطان  
لم يذكرها المصنف احدهما عدم الخوف عليه فان خيف من ختانه امتنع والثاني  
العقل فلو بلغ محتونا لم يجب ختانه على المذهب **قال** **وبند ب**  
**تجديده في سابعه** لما روى الحاكم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن له  
والحسين يوم السابع من ولادتهما وفي شرح التلخيص للشيخ ان علي انه لا يجوز في السابع  
لان الصبي لا يطيقه وكان اليهود يفعلونه فالاول مخالفتهم وتبعه الغزالي في الاحياء  
قال وتاخير الى ان شجر الولد احب وابعد عن الخطر وعيان المصنف تقتضي انه  
لا يكون ختانه قبل السابع والذي ذكره الرواي في جزمه في التحقيق ونقله في  
شرح المهذب عن الماوردي انه يمكن فان اخبر عن السابع استحباب في الاربعين فان  
اخر استحباب في السنة السابعة وفي وجه لا يجوز ختانه قبل عشر سنين لانه امر  
بضربه بعد عشر سنة لعل ان يده لا تحمل الالم فلها وقابله خارق للاجماع وصح في الروضة  
هنا وفي باب السواك من شرح وفي نكتة التبيين ان يوم الولادة بحسب من السبعة ه  
وصح في شرح مسلم حسبانه منها وكذلك في الروضة والمجموع في العقيقة والفتوي  
على عدم الحسيان فانه المنصوص في البويطي **قال** **فلو ضعف عن ائمه**  
**اي في اليوم السابع** اخر لروا الضرد **قال** **ومن ختانه في سن لا يحتمله**  
**لرأه القصاص لتعديده** لانه غير جائز في هذه الحالة فطلى **قال** **الاولاد**  
**للمعصية وكذلك الجدة** يجب عليها الدية **قال** **فان اختلفت وختمت**  
**ولي فلا ضمان في الاصح** لانه لا بد منه والماني يلزمه لان الختان غير واجب في



الحال فاشبه قطع السلعة وشمل قوله ولي الاب والجد وكذا الام عند عدمها  
وكذا الحاكم والوصي لكن لنا وجه ان السلطان لا يجوز له حجب الصغير وقصد ومجبه  
هنا **اولي** واجرتهم في مال الممتون لانه لم يمتد فاشبهه اجرة تعلق الفاتحة  
فان لم تكن له مال فعلى من علمه النفقة وفي وجه انها على الوالد اذا احتنته صغيرا  
**تم** الصريح في زوايد الروضة وشرح المذهب ان الحنث المشكل لا يجوز خثانه  
في صغير ولا في كبير لان الجرح مع الاشكال ممنوع ولم يذكر الدافع لمسالة ولسال عن  
الفرق بينها وبين ما تقدم من غير سرق وله كفان فان مقتضى ما ضجه اولا ان لا يقطع  
واحدة منها لان الزائدة لا يجوز قطعها وقد التبت الاصلية باول لان لا بد لا  
خلاف الختان وفي وجه جوب ختان المشكل وادعي بن الرفعة انه المشهور وعلى هذا  
يفتح في فرجه معا وختن نفسه ان احسن ذلك والا شترى له امة تحتنه فان عجز  
عنها تولاه الرجال او النساء الضرورة ومن خلق له ذكران عاملان ولم يتميز الاصيل  
منها خثنا جميعا وان تميز الاصيل ختن وجده وهل يعرف العامل بالجماع او بالبول  
وجهاً ومن مات بغير ختان لم يخن في الاصح وقيل ختن وقيل ختن الكبير دون  
الصغير وسبيل بن الصلاح عن صبي ربط عرلته خيط فسرت وانقطع الخيط وصار  
كالمتون بحيث لا يمكن خثانه **فاجاب** بانه ان صار بحيث لا يمكن خثانه سقط  
عنه الوجوب وان امكن فان كانت الحشفة قد انكشفت كلها سقط ايضا والا  
وجب قطع ما يمكن قطعه منها وقطع السرة من المولود واجب على الولي ليضمن  
الطعام من الخروج قاله بن الرفعة حكاه وتعليل ولا لمرنقله غير اجد وفي كتاب  
المدخل لابن الحاج المالكي ان السنة في ختان الذكور اظهره وفي ختان الاناث اخفاه  
**فصل** من كان مع دابة او دواب ضمن اتلافها  
نفسا ومالا لا يلا ونهارا لانها في يده فكانت حيايتها بخبايتها وسوا كان راكبا او  
سائقا او قابلا مالكا او مستاجرا او مستعيرا او مودعا او غاصبا سواء تلفت بيده  
او رجلا او بدنها قال الشافعي واما من ضمن في الاتلاف بدلا دون الاتلاف رجلا  
فقد حكم اشارة الى اي حيفة فانه قال ذلك محكما يروي ابو هريرة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الرجل جبار وهذا غير محفوظ لمرور سوي عن الزهري  
سواء سفيان بن الحسن وهو معروف بسوء الحفظ واما الحديث الذي فيه النار  
جبار فباطل قال احمد اهل اليمن يكتبون النار النير ويكتبون البير مثل ذلك  
فهو تضييع وفي وجه ضعيف ان يد القاصب كالعدم وقيل ان كانت ممسا  
لساق كالغتم فساقتها لم يضمن فان كانت مما يتقاد فساقتها ضمن ولو كان معها سائق

وقايد فالضمان عليها نصفين وفي الراكب مع السائق او القايد وجهان احدهما  
عليها نصفين والثاني خض الراكب بالضمان لقوة يده وتصرفه وليس في  
الروضة لصحيح لا جد الوجهين والاصح منها ان اليد للراكب للراكب كذا ذكره  
الرافعي في آخر كتاب الصلح فلو اجتمع سائق وقايد وراكب فوجهان احدهما  
خض الضمان بالراكب والثاني يكون عليهم اثلاثا ولو كان عليها راكبان فيلجب  
الضمان عليها او خض الاول دون الرديف فيه ايضا وجهان تنبيهها  
احدهما اشار المصنف مع قوله دابة الى انها طوع يديه واحترز بذلك عما لو  
انفلتت منه وانفلتت شيئا فلا ضمان لخروجها عن يده الثاني حيث اطلقوا  
ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة كغيرها ونصب الحجر كما نقله الشيخان  
في آخر الباب عن البغوي واقره واما عن المصنف وغيره بالضمان تاسيا بالحديث  
الوارد في الباب وقد اطلق بن الصلاح ذلك في فتواه وانكره عليه بن عبد السلام  
القال **لست** من اطلاقه ما لو كان راكب دابة فخصها انسان بغير اذنه  
مخافه فرمت راكبها اورمحت فانفلت مالا فالضمان على الناحض على الاصح وفي وجه  
عليها ولو غلبته دابته فاستقبلها انسان وردمها فانفلت في انصرافها فالضمان  
على الراد كما تقدم في باب موجبات الدية ولو كان راكبها لا يقد على ضبطها  
فغضت على الجار وركبت راسها وهرته فلا ضمان عليه ولو كان على دابة  
فسقطت ميتة فانفلت شيئا او مات الراكب وسقط على شئ اخر يضمن وكذا لو  
انتفخ ميت وكسر بسبب انتفاخه فاروره بخلاف الطفل يسقط على فارورة  
فانه يضمن لان الطفل فعلا بخلاف الميت ولو اركب اجنح صبيلا دابته فانفلت  
شيئا فالضمان عليه لتعديده **فاجاب** ولو بالمتن او رانت بطريق  
فانفلتت فتلقت به نفس او مال فلا ضمان لان الطريق لا يخلو عنه والمنع من  
ذلك مالا سبيل اليه اما لو وقفها فيه فبالت او رانت فتلقت به شئ فالاصح  
لا ضمان ايضا واسعا كان الطريق او ضيقا والحق الامام ويتبعه في الروضة  
بذلك ما سلفه من ثياب وفاكهة وغيره بالعبارة الذي يتيقن مشيها او ه  
بالوحل في الشتاء لتعذر دفع ذلك فلو ضمنناه لاقتضى المنع من الطريق في الشوارع  
وما جزم به المصنف هنا من عدم الضمان صرح الرافعي في باب الاحرام بخلافه  
فجزم بانها اذا باتت في الطريق فهلك به صيد او ادي او بهيمة يلزمه ضمانه  
وحذف من الروضة الاذي والبهمة لكنه ذكر ما في شرح المذهب والصواب  
تضمن المالك بذلك لان المار ساق بالطريق مشروط لسلامة العاقبة كالجناس

مع



والدوشن وقد حكاه بن الرفعة عن صاحب وبه جزم الماوردي وبن  
الصباغ والسدحي ولو وقفوا في موضع ليس له ان يوقفه فيه ضمنوا احتراز  
بقوله بطريق عما توقع ذلك في ملكه فلا ضمان نص عليه في المختصر وذكر  
الراقي في موجبات الدية كما اذا كسر خطبا في ملكه فطارت شظا فاصابت عين  
انسان وحكى بن عبد البر في ذلك الاجماع **والصنف** واحتراز عما لا يعتد  
بكره كمن شربه في محل فان خالف ضمن ما تولى منه لتعديده وكذا الوفاق اهل بيته  
الاسواق غير مطمئن واحتراز بالركض الشديد عن المشي المعتاد فيه فلا يضمن ما يحدث  
منه واقتضى كلام المصنف ان الاعتناء اذا سبقت في الاسواق فان تلفت شيئا فلا  
ضمان لانه معتاد وهو وجه حكاه بن كج في الغنم دون الابل والبقر وقرر بينه لان  
العادة جرت بسوق الغنم دون الابل والبقر لكن المشهور كما قاله الراعي اطلاق  
الحكم في الهام من غير فرق بين حيوان وحيوان **والصنف** ومن حمل خطبا  
على ظهه او بهيمة فحكنا فسقط به ضمنه لحصول التلف بفعله ولم يفرقوا بين  
الليل والنهار ولا بين الحايض والمائل وغيره **والصنف** فان دخل سوقا فتلّف به  
نفس او مال ضمن ان كان زحاما سواء كان صاحب الثوب مستقبلا او مستديرا  
لتعرضه لما لا يعتد **والصنف** فان لم يكن ومترق به ثوب فلا اي اذا  
كان مستقبلا البهيمة لان التقصير منه **والصنف** الا ثوب اعجمي فستدبر  
البهيمة فحجب تبينه فان لم تبينها فالضمان عليه لتقصير وما جزم به محله  
اذ لم يكن من صاحب الثوب حذب فان علق الثوب في الخطب فحذبه وجذبت  
البهيمة فعلى صاحب الدابة نصف الضمان كالمضاد بين قوله العقال في الفتاوى  
ونظيره لو كان يمشي فوضع مقدم نعله على مؤخره اس غير ومترق فانه يلزمه  
نصف الضمان لانه مترق بفعله وفعل صاحبه وسعى ان يقال ان مترق مؤخره مدراس  
السابق فالضمان على اللاحق وان مترق مقدمه للاحق فلا ضمان على السابق **والصنف**  
وانما يضمن اذا لم يقصر صاحب المال فان قصرا بان وضعه بطريق او عرضه للدابة فلا  
لانه المضاع للماله والحق به العقال في الفتاوى ما اذا كان يمشي من جهة وجار الخطب من  
اخرى فمر على جنب الحمار واراد ان يتقدم الحمار فتعلق بثوبه الخطب وسرقها فلا ضمان  
على السابق لانه حين مروره على جنب فقتل له لو ان رجلا وضع الخطب على قارعة  
الطريق فمر عليه رجل فتعلق به ثوبه ومترق قال لا ضمان على واضع الخطب اذا  
كان الطريق واسعا **والصنف** وان كانت الدابة وحدها فان تلفت زرعاً اي محوطا  
او غير نهار لم يضمن صاحبها اي اذا اعتاد اهل البلد تسبيحها نهارا للرعي في الموات

بلا راع ودخل في قوله او غير ما اذا التفت جوهره ونحوه فان صاحبها يضمنها ان  
كان معها او وجد منه تقصير بان طرح لولوة غير بين يدي دجاجة والا فوجها ان  
**الصنف** ما يفرق بين الليل والنهار كما ازرع والثاني يضمن ليلا ونهارا واذا اوجبت  
الضمان فطلب صاحب الجوهر ذبحها ورد الجوهر فقد سبق بيانه في الغصب  
**والصنف** او ليلا ضمن لما روي مالك والشافعي واحمد وابوداود  
والنسائي وابن جبان والحاكم والدارقطني والبيهقي عن معمر بن الزهري عن جابر  
بالرايين محضه الا بصاري ان ناقة كانت للبراء فدخلت حايضا فافسد فحذبه  
فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها فقضى ان يحفظ الحوايط بالنهار على اهلها وان  
حفظ الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب ما شئتم بالليل قال  
الشافعي فاخذنا هذا الحديث لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله وقال الحاكم انه  
صحيح الاسناد وهذا ارد على بن حزم في قوله انه خبر لا يصح وروي البيهقي عن الشعبي  
عن شرح انه كان يضمن ما افسدت الغنم بالليل ولا يضمن ما افسدت بالنهار  
ويتاوهل هذه الامة ود اود وسليمان اذ يحكم في الحرث اذ نغشت فيه غنم  
الغنم وكان يقول النفس بالليل والاهل بالنهار واتي بشاة اكلت عجينا وبشاة  
اكلت غزا فقصى فيها بالضمان ليلا لانه راعا في القرية العامة والبلدان المجاورة  
التي لا يمكن الرعي الا ساقية او بئر بين المزارع ونحو ذلك فالحص ان لا يجوز  
ارسالها نهارا وعليه ضمان ما تلفته وقيل لا يضمن الخبز وهذا وارد على اطلاق  
المصنف وانما افرق الحال بين الليل والنهار لكان العادة ان اصحاب الزرع والبساتين  
يحفظونها نهارا والعادة في الهام حفظها ليلا قال الامام ولم يعلقوا الضمان  
برقبة الهام كما علقوا برقبة العبد لان الضمان فيما يتلفه الهام محال على تعصير  
صاحبها والتعديروا منه ملتزم ولو جرت عادة بلد بحفظ المزارع ليلا والمواشي  
نهارا انعكس الحكم في الاصح فيضمن ما تلفته نهارا لا ليلا **والصنف** الا ان لا  
فقط في ربطها بان ربطها او اعلق الباب واحتياط على العادة ففتح الباب لص او  
انضم الجدار فخرجت ليلا فلا ضمان لعدم التقصير منه وعلى هذا ونحوه حمل قوله  
صلى الله عليه وسلم العجاير جارا كما هو في الصحيحين وغيرهما والعجاير البهيمة  
سميت بذلك لانها لا تنكح والجوار الحد الذي لا شئ فيه **والصنف** او  
حصر صاحب الزرع وتهاون في دفعها لتفريطه **والصنف** وكذا ان كان الزرع  
في محوط له باب تركه مفتوحا في الاصح لانه مقصر بفتح الباب والثاني يضمن لا طلاق  
الحديث **فردوع** اذا كان للدابة التي في يده ولد سايب فان تلف شيئا



فمنه وكذا لو كان ينفذ جلا عليه مقطر فانلف المقتوشيا منه واذا ارسل  
داية في البلد فانلفت شيئا منه على الاصح واذا دخلت البيضة المزرعة فصاح عليها رب  
الزرع فخرجت الي زرع الجار فان اقتصر على تنغيرها عن زرع نفسه لم يضمن وان تنغير  
بعد الخروج من زرعها حتى اوقعها في زرع الغير ضمن وفي فتاوي البغوي ان الزرع  
اذا اجبت واظلم النهار فتفرقت الغنم وافسدت الزرع لاضان على الراعي في الظلم  
القولين ولو ارسل الطيور كالحمام ونحوها فكسرت على الحيران شيئا او القطت جبا فلا  
ضمان على صاحبها لان العادة ارسالها كذلك **قال** وهذه تعلق طيرا او طعنا  
ان عهد ذلك منها ضمن مالها في الاصح ليلها ونهارها كما يضمن مرسيل الطلي العقور  
ما ائلفه لان مثل هذه ينبغي ربطها وكف شرطه والماني لاضان سواء التفت ليلها او نهارا  
لان العادة لم يحرم ربطها والثالث يضمن مطلقا والدابع ايضا كالدابة يضمن ما يئلفه  
بالليل دون النهار والخامس عكسه وهكذا الحكم في الجمل والحمار للذين عرفا بعقر الدواب  
وانتلافها والمسواة التي دخلت النار في فمها كانت كافرته ورواه الحافظ ابو نعيم في تاريخه  
اصبهان ورواه البيهقي في البعث والشعور عن عابشة فاستحقت العذاب بكفرها  
وطلبها وقال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل انها كانت كافرة ونفى المصنف في شرحه  
هذا الاحتمال وكانها لم يطلعوا على النقلة ذلك **قال** والا فلا في الاصح  
لان العادة صون الطعام عنها والثاني يفرق بين الليل والنهار كما سبق والاصح  
ان هذه الحصة يجوز قتلها في حال عدوها دون غيرها من الخالة وحوز القاضي قتلها في حال  
سكونها الحاقا لها بالنواسق المنع فحوز قتلها ولا يختص بحال ظهور الشرف في الامام  
وقد انتظم لي من كلام الاصحاب ان النواسق مقتولة لا بعصا الاقتناء ولا بحري الملك  
عليها ولا اثر للبد والاختصاص فيها **قال** ينبغي تقييد جواز النقل  
ما اذا لم يكن حاملا لان قتلها حينئذ قبل اولاد لم يتحقق منه جنائية وسكتوا عن ضابط  
العادة في ذلك والظاهر انه ياتي فيه خلاف مرتين او ثلاثا كما في الكلب المعلم **قال**  
**قال** سبيل القفال عن جليس الطيور في الاقفاص لسباع اصواتها وغيره  
ذلك فاجاب بالجواز اذا تعهد بها مالها بما يحتاج اليه لانها كالبهيمة **قال** ربط

**كتاب السير** وهي السنة والطريقه ومقصود الباب الكلام في الجهاد واحكامه  
التي احب من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وترجمه في التنبيه بقتال  
المشركين وعنه بالجهاد والاصل منه قتل الجاهل قوله تعالى كنت عليكم القتال  
وقاتلوا المشركين كافة واقتلوهم حيث وجدوهم وجاهدوا باموالكم وانفسكم في

سبيل الله في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت ان اقاتل الناس  
حتى يقولوا لا اله الا الله وحده بن سواه وصاحب امره افضل الاعمال بعد  
الايمان لما روي مسلم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل اي الاعمال  
افضل قال الايمان بالله والجهاد في سبيل الله وفي البخاري عدوه في سبيل الله اورو  
خير من الدنيا وما فيها وفي المستدرک يوم في سبيل الله خير من الف يوم فيها سواه  
ومقام رجل في الصف افضل عند الله من عبادة سنين سنة قال الامام وهذا  
الباب مع قسم الغنائم تند اخل فصولهما فاما نقص من احدهما فطلب من الاحر  
**قال** كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضا كفاية اما  
كونه فرضا بالاجماع واما كونه على الكفاية فلفظه تعالى لا يستوي القاعدون  
المؤمنين غير اولي الضرر الى قوله وكلا وعد الله الحسني ففاضل سبحانه بين  
المجاهدين والقاعدين ووعد كلا الحسني والعاصي لا يوعدها وقوله صلى الله  
عليه وسلم من مات ولم يغزو ولم يحدث نفسه بالغزو مات على سعة من  
نفاق قال عبد الله بن المبارك كان ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه  
مسلم والحاكم وقال لم يخرجاه فاستدرك عليه والمراد انه فرض كفاية بحسب  
المحنة اما قبلها فكان القتال محظورا بلا خلاف لانه صلى الله عليه وسلم لما بعث  
امرا للتبليغ والاذار بلا قتال وامروا بالصبر على قتال المشركين قال تعالى  
لنبلون في اموالكم وانفسكم الابه ثم بعد الهجرة اذن الله لهم في القتال اذا  
انتداهم المشركون به فقال وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ثم اباح الله  
به في غير الشهر الحرام بقوله فاذا انسحل الشهر الحرام الابه ثم في السنة الثامنة  
بعد الفتح امر به من غير تقييد بشرط ولا زمان فقال تعالى انغزوا خفافا وثقالا  
الابه وقال وقاتلوا المشركين كافة فامر بقتال جميع الكفار وهن اية السيف  
ومل الابه التي قبلها وقبلها وقوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم  
الاخر الابه فالآيات الثلاث نسخت كل موادة في القرآن وهي مائة واربع عشرة  
اية وسميت اية السيف لان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث خالد بن الوليد يوم  
الفتح قال احصدهم بالسيف حتى تلقاني على الصفا ولذلك قال صلى الله عليه وسلم  
لخالد قال انت سيف من سيوف الله سله الله على الكفار والمنافقين **قال**  
وقيل عن لقوله تعالى انك تغزوا بعدكم عذابا اليما وعلى هذا من خلف كان حرس  
المدينة وهو نوع جهاد واجاب **الاول** بان الوعيد لمن عنيه النبي صلى الله  
عليه وسلم لعن الاجابة او عند قلة المسلمين وكثر المشركين وفتح الماوروي انهم



كان فرض عين على المهاجرين وكفاية على غيرهم وقال السبيلي كان فرض عين على الانصار  
دون غيرهم لانهم بايعوا عليه **قال** شاعرهم نحن الذين بايعوا محمدا  
على الجهاد ما بقينا ابدا **وقال** الشيخ كان فرض عين في الغزوات التي خرج فيها النبي  
صلى الله عليه وسلم بنفسه وفي غيرها فرض كفاية وضابط فرض الكفاية كل من  
دبني طلب الشارع حصوله من غير تعيين من يتولاه سمي بذلك لان فعل البعض يكفي  
فيه خلاف فرض العين فانه لا بد فيه من فعل كل عين اي ذات ولا جمل ما في القيام  
بفرض الكفاية من اسقاط المخرج عن عين كان القيام به له منزلة على القيام  
بفرض العين كذا نقله المصنف عن الامام ونقله بن الصلاح عن المحيط للشيخ  
ابي محمد ونقله الشيخ ابو علي في شرح التلخيص عن المحققين وارتضاه **قال**  
واما بعده فللكفار حالان احدهما يكونون ببلادهم اي مستقرين فيها غير  
قاصدين شيئا من بلاد المسلمين **قال** وفرض كفاية لقوله تعالى  
وجاهدوا في الله حق جهاده وادعى القاضي عبد الوهاب فيه الاجماع ولانه لو فرض  
على الاعيان لتعطلت المعاش والمزارع وخربت البلاد **قال** اذا  
فعله من فيه كفاية سقط المخرج عن الباقيين كسائر فروض الكفايات  
وتعين بالسقوط ظاهر في ان فرض الكفاية يتعلق بالجميع وهو الصحيح عند  
المصولين وقبل بان بالاحرج انه لم يتبين ان يكون من فعل وحصل الكفاية  
بامر من احدهما ان سجن الامام المغور جماعة يكفون من بارائهم من العدو  
والباقي ان يدخل دار الكفر غازيا او يبعث من يصلح له فان تركه الجميع  
اثموا وهل يجمعهم او يختص بالمدوب له وجهان والاصح في رواية الروضة انه  
بأنه من اعذر له من الاعذار الالائية واقله مرة في كل سنة لقوله تعالى ولا  
بدون انهم يقتلون في كل عام مرة او مرتين قال مجاهد نزلت في الجهاد ولانه  
فرض يتكرر واقل ما وجب المتكرر في كل سنة كالصوم والزكاة ولذلك كان  
يفعله صلى الله عليه وسلم مندوبا منه فكانت غزوة بدر في الثانية واحد  
في الثالثة ودان الرقاع في الرابعة والخندق في الخامسة والمريسيع في السادسة  
وفتح خيبر في السابعة ومكة في الثامنة وتبوك في التاسعة والصلح الحرة  
بشرعت لرفع القتال وانما يوضع مرة واحدة في السنة وكذلك سهم الغزاة  
فلا يجوز اخلا السنة عن مرة واحدة الا لضرورة فان كان بالمسلمين ضعف  
او حاجة بان عز الزاد او العلف في الطريق فانه يوضع لزوالها واختار الامام  
مذهب الاصوليين فانهم لم يروا التخصيص بالسنة بل اوجبوا بحسب الامكان لانه  
دعي

دعوة قهرية وحمل مقالها الفقهاء على العادة الغالبة في الاستعداد فان  
الاموال والاعداد لا يتأتى تجهيزها للجهاد في السنة اكثر من مرة وفيه نظر ثم  
الامام بالخيار من ان يخرج بنفسه غازيا او يخرج جماعة ويومر عليهم امير ولا  
يعلمهم فوضي او سرب في كل ناحية امير الانبيا نقله الجهاد وامر المسلمين وسياتي  
ما يعتبر في الامير هذا كله في الغزو فاما حراسة حصون المسلمين فتعينه  
على الفور وحسب ادايتها على ذلك لا فتور وذلك بعمارة الثغور واعداد الكراع  
والاسلحة وحضر الخنادق وترتيب الرجال والاولى ان يبدأ بقتال من يلي دار  
الاسلام لان يكثر الخوف من الابعاد فيبداءهم بعد ان يامن شر الاقربين بمخادنة  
وجعل طائفة بارائهم يردونهم ان عدوا فخر لما جرت عادة الاصحاب بذكر  
جل من فروض الكفايات ها هنا بتعهم المصنف في ذلك وقد ذكر حلالها  
متفرقة في ابواب كغسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه والتقاط المني  
**قال** ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحج ابي العلي عليه وهي  
البراهين القاطعة على اثبات الصانع سبحانه وتعالى وما يجب له من الصفات  
وما يستحيل عليه واثبات النبوات وصدق الرسل وما ورد به الشرع من المعاد  
والحساب والميزان وغير ذلك **قال** وحل المشكلات في الدين فحسب  
ان لا يخلو حظه من خطط الاسلام عن ذلك والمراد بالخطبة مسافة القصر  
كما حب الدعوى القهرية بالسيف كذا قالوا هنا ونقل الغزالي عن الشافعي ومالك  
وسفيان واحد وجميع اهل الحديث ان الاشتغال بعلم الكلام اي بقواعده  
كقائه في الشرح الصغير يدعة محرمه قال الشافعي لان ملقى الله العبد بكل ذنب مما  
خلى الشرك خير له من ان يلقاه بشي من الكلام وان غيره قال انه واجب اما عين  
او كفاية وهو افضل الاعمال قال الغزالي والحق انه لا يطلق القول بدمة ولا بحرم  
فقيه منعه ومضرة فبا اعتبار منفحته وقت الانتفاع حلال او مندوب  
او واجب وبا اعتبار مضرة وقت الاضرار حرام وسفيان ان يكون العالم كالطبيب  
الحادث في استعمال الدواء الخطر لا يضعه الا في موضعه على قدر الحاجة فينتقله  
ليدفع به مستدعا لا يندفع بغيره فيستعمله عند الحاجة ويسلك به طريق الحج  
الواردة في القرآن **قال** ويعلموا الشرع اي من فروض الكفاية  
القيام بعلوم الشرع كتنبيه وحديث ابي وفقه وكذا مقدمات هذه العلوم  
كاصول الفقه والنحو والتصريف واللغة واسماء الدوا والمخرج والتعديل واحكام  
المعالي او وفاقهم **قال** والفروع بحيث يصلح للمقتضا لان الحاجة الى ذلك



شديدة وسيأتي في القضايا صفات من يصلح له ويدل لذلك قوله تعالى فولا  
نفس من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين لعلهم يذكروا ان التفقه في الدين  
فرض كفاية لا عين وقال صلى الله عليه وسلم التفقه في الدين حق على كل مسلم رواه  
ابو نعيم في تاريخ اصبهان قال الحافظ المزي ولله طرق سلم بها رتبة الحسن وفي  
طبقات العبادي عن الربيع عن الشافعي انه قال اذا ترك اهل بلد العلم رايت  
للامام ان يجبرهم عليه ونقل عن الصلاح عن محمد بن الفضل الفراءي ان البلد اذا  
خلا عن المفتي لم يحل الاقامته به روي البيهقي في سعيه عن يونس بن مولى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا ثوبان لا تسكن الكفور فان  
ساكن الكفور تساكنت القبور وفي كامل بن عدي في ترجمة سعيد بن عثمان ابي مهيدي  
الحمصي وفيه وفي الميزان في ترجمة اساعيل بن عماد السعدي عن قتادة عن النضر  
مرفوعا انكم والسكنى في السواد فانه من سكن في السواد تصد اقله كما يصدر الحريد  
والمراد بالفروع التحرف والافتعال ما لا بد منه فرض عين وعدا العبادي من فروع  
الكفاية حفظ القرآن وعدمها القاضي حسين والرواي نقل السنن فاذا انقلب  
من فيه كفاية سقط الفرض عن الباقي **والسنة** وقعت للعاين مسألة  
فاستفتى اثنين فاختلفا عليه قيل ياخذ بالخط وبقيل بالاحاد والمال من بي  
قوله على الاسود والراي والرابع يقول من سأل اوله والخامس سأل بالشافعية  
فتوى من وافقه والسادس الامم بخبر ان شاذل يقول هذا وهذا قال الماوردي  
انما يتوجه فرض الكفاية في العلم على من جمع اربعة شروط ان يكون مكلفا ومن  
يتقصد القضاء لا عبدا وامراة وان لا يكون بلدا وان يقدر على الانقطاع اليه بان  
يكون له كفاية ويدخل الفاسق في الفرض ولا يسقط به لانه لا يقبل فتواه ومن فروع  
الكفاية علم الطب المحتاج اليه في علاج الابدان والحساب المحتاج اليه في المعاملات  
وقسم الزكاة والوصايا وتعليم الطالبين واقتا المستفتين وتعليم ما يحتلج المكلف اليه  
من المعاملات من الامور العامة دون الامور الفروع النادرة **فرض**  
افتي قاضي القضاة تقي الدين بن رزين في منتهى درر الاقرا بعض العلوم قال في كتاب  
النهاية لامام الحرمين هذا ما يساوي شيئا انه يعجز عن تحرير ما يلزم بالحسنة  
والشريعة ولا يجوز لولي الامر ان يستمر به متصدرا ولا يكون بمنزلة الناس من  
الغزاة عليه وان كان اشار الى ان النسخة غلط فانه يعجز عن تحرير اخف من  
ذلك ويستتاب من العود الى اطلاق هذا اللفظ في مثله هذا الكتاب فان لم يثبت  
منع من التصدر ومنع الناس من الاقتداء به **والامر** بال معروف

واللهي عن المنكر بالاجماع وفي سنن ابي داود والترمذي باسناد صحيح ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ان الناس اذا راوا الظالم فلم يامروا به او شكوا ان  
يعمهم الله يعقابهم والمراد الامر بواجبات الشرع والهي عن حرمانه ونقل الامام  
في الاصول عن كثير من العلما ومعظم الفقهاء ان الامر بالمعروف في المستحب واجب  
الواجب واجب وعن القاضي ابن كثر انه قال عندي انه واجب ولا يسقط عن المكلف  
بطن قوله لا يفيد او يعلم ذلك بالعادة بل بحسب عليه الامر والهي فان الذكرى تنفع  
المؤمنين وليس الواجب عليه ان يقل منه بل واجب ان يقول كما قال الله تعالى  
ما على الرسول الا البلاغ قال في الممان عدم السقوط في هذه الحالة باطل لا يعرف اذا  
قال به بل نقل امام الحرمين في الشامل الاجماع على عدم الوجوب وايدى يقول الفقهاء ان  
الاجاب والزوج ومن يباح له التاديب بالضرب انما يضرب اذا تفرغ وحكم الغزالي  
في حاله تعارض الاحتمالين وجهين وصح الوجوب ولا يسقط الامر بالمعروف والهي  
عن المنكر الا ان يخاف منه على نفسه او ماله او يخاف على غيره مفسدة اعظم من مفسدة  
المنكر الواجب وكذا اذا غلب على ظنه ان المرتكب يرتد فيما هو فيه عن اقله  
نصب له ذلك واحد بعين عليه وهو المحتسب ولا يختص بالولاية بل يجب على  
المسلم المكلف القادر سواء كان رجلا وامراة عبدا او حرا بل في الروضة في  
كتاب الغصب ان المصيب لك وشاب عليه الا انه لا يجب عليه وهو يسقط الخرج  
يشبه ان ما في فيه ما في رد السلام ولا يشترط في الامر العدة بل قال الامام  
عليه السلام طي الناس ان شكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من غصب امراة على الزنا  
ان يامر ما يستر وجهها عنه وان كان الزنا الفحش وعلى من ارتكب معصية ان ينهي  
نفسه عن ومنهي غيره ولو كان الامر بالمعروف لا يتم الا بالرفع الى السلطان لم  
يجب لما فيه من هتك السيرة وتغم الممال قاله بن القسري وانما يامر ومنهي  
من كان عالما بما يمر به وينهي عنه ثم العلما انما يتكروا على ما اجمع على ان كان اما  
المختلف فيه فلا لان كل مجتهد مصيب او المصيب واحد ولا نعلمه ولا انتم على  
المخطي هذا اذا كان الفاعل لا يرى تحريمه فان كان ممن يراه فالاصح انه كالمجتمع  
عليه وتصحيح عدم المنكار في المختلف فيه فيشكل عليه مسألة الحنفى اذا  
شرب النبيذ فان الانكار عليه بالحد بالعلم من الانكار بالقول واشكل من  
ذلك قول المصنف ان من راي مكشوف الفخذ في الحمام انكر عليه اللهم الا ان يوبد  
بذلك العورة المتفق عليها وهي السورتان ولذلك افنى الشيخ عز الدين ان للشافعي  
ان شكر على الشافعي كشف الفخذ في الحمام وان كان لا ينكر على المالكين وصفه



التي عن المنكر ان يعبر باليد فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقليه كما  
ورد في الخبر وينبغي الرفق بالجاني وبالظالم الذي يخاف شيعه لانه ادعى لقبوله  
وليس الامر ولا للناس هي الحث ولا التققيب والتجسير لا اقتحام له وروى الظنون  
بل ان راي شيئا غير لقبوله صلى الله عليه وسلم اذا ظننت فلا تحقق وفي سعة الامان  
عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من امر معروف  
فليكن امره معروف **قال** واحيا الكعبة في كل سنة بالزيارة  
لانه من شعائر الاسلام وروى بن الحاج في منسكه عن ابن عباس انه قال لو نزل  
الناس زيار الكعبة هذا البيت عاما واحدا ما ثواب اطرا والتعبير بالزيارة  
يقضي ان الحج لا يتعين في اسقاط فرض الكفاية بل العمى او الصلاة او الاعتكاف  
في مسجد كذا لك وجه صرح الرازي كشافا في التوطيع واحيا الكعبة حصل جميع  
ذلك وخالفه المصنف فقال لا يحصل مقصود الحج بما ذكره فانه يشهد على الوقوف  
والرمي والبيت مزدلفة بمي واحيا تلك البقاع بالطاعات وعبر ذلك ونورع  
المصنف في ذلك ولا يشترط في العالمين بهذا الفرض قدر مخصوص في الفرض ان يحيا  
كل سنة بعض المكلفين قاله في شرح المذهب قيل الكلام على تحريم صيد المدينة  
والحج اعين من عدد يظهر بهم الشعار **قال** ودفع ضرر المسلمين  
على اهل الملك صيانة للنفس وتعليق الحكم بالضرر بفهم انه لا يجب دفع الحاجة  
وفي ذلك خلاف للاصوليين وحكاه الرازي وجهين ومقتضى كلامه في باب الاطعمة  
ترجح الاكفا بما يسهل الرمي والضرب **قال** عكسوة غار واطعام  
جائع وكذلك اعانة المستغيث في التايات فكل ذلك فرض كفاية في حق اصحاب  
الثروة والقدرة **قال** اذا لم تدفع مراكه وبيت مال ففي صحيح البخاري  
اطعموا الجايع وفكوا العاني وما ذكر من بيت المال محله اذا امكن الوصول اليه  
وان لم يكن فيه شيء او كان فتعذر فكالعدم وتخصيص ذلك بالمسلمين يقتضي ان  
اهل الدمة والمستأمنين لا يجب دفع ضررهم بل تدب لانا انما التزمناهم دفع  
الادي وليترك ذلك بل الصواب الوجوب ايضا كما صرح به الرازي في الكلام على  
الصلاة على الميت وجوز في باب الاطعمة في الكلام على اطعام المضطرب بوجوب  
اطعامه دميكا ان او مستأمننا وظاهر عبارته ان المراد ستر ما يحتاج اليه  
البدن وهو كذا في بلائك فمختلف الحال بين الشفاء والحيث واما تعبير  
الروضة بستر العورة فمعنى من لكن عبارته تقتضيه ان يجب دفع الصاب  
عن الغير على من قدر عليه وقدر في كتاب الصيالك عدم الوجوب وقال في الغياني

يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة وانما اقتصر المصنف على الزكاة  
وبيت المال لانهما اغلب من غيرها والا فقي معناه الكفارات والوصايا والوقوف  
العامه وما يجب على اعيان الناس فك الاسارى من ما لهم ولا يجب على الامام اتياعهم  
من بيت المال **قال** وتحمل الشهادة واذا دعا لقوله تعالى واقموا الشهادة  
لله ولا نها وسيلة لحفظ الحقوق الشرعية ووسيلة الواجب واجب وما اطلقه من  
اجاب التحمل محله اذا حضره فادعى له فالاصح لا يجب الا ان يكون الداعي قاضيا  
او معذورا ممرض ونحو وما اطلقه في الاما محله اذا محله اكثر من نصاب فان محله  
اثنان في الاموال فالاداء فرض عين **قال** والحرف والصناعات كالنجارة  
والخياطة والحيكة لان قيام الدنيا بهذه الاسباب وقيام الدين متوقف على امر  
الدنيا حتى لو امتنع الخلق منه اثموا وكانوا ساعيين في اهلاك انفسهم وفي الحديث  
اختلاف امتي رحمه وتقدم في الخطبة معناه واطلاقه الحرف يشمل الدنيه وغير  
وبه صرح في الاحيا بعد الحجامه والكفاية منها قال فلو خلا البلد عن حجار حرقوا  
وعطف المصنف الصانع على الحرف يقتضي تغايرهما والجوهري فسر الصناعة بالحرفه  
وكان الصناعة يقتضي عملا والحرفة اعم **قال** وما ستمه المعاليش كالببيع  
والشرا والحراة لان كل فرد من احاد الناس عاجز عن القيام بما يحتاج اليه لان  
الانسان ممدى بالطبع سمع احمد رجلا يقول اللهم لا تجوئني الى احد من خلقك  
فقال هذا رجل تمى الموت وفي ريع الامرار عن علي رضي الله عنه قال سمعني النبي صلى الله  
عليه وسلم وانا اقول اللهم لا تجوئني الى احد من خلقك فقال لا تقل هكذا ليس من  
احد الامم وهو محتاج الى الناس قلت كيف اقول قال اللهم لا تجوئني الى شرار خلقك  
قلت يا رسول الله ومن شرار خلقه قال الذين اذا اعطوا امنوا واذا منعوا عابوا  
وروي الترمذي عن ابي بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم سمعه يقول اللهم اني اسئلك  
الصبر فقال سالت الله البلا فساله العافية وعك الغدالي من فروض الكفاية  
التكاح ومراده انه فرض كفاية على الاممة لا سوع جلتهم الاعراض عنه وعد  
القرار في منها اكل اللحم يعني انه يجب ان يكون في الناس طائفة ياكلونه ليتفقوا على  
الهاد **قال** وجواب سلام علي جماعة اما وجوبه في الاجماع **قال**  
تعالى واذا جئتم بخيبة فحبوا باحسان منها او ردوها واما كونه على الكفاية  
فلما روي ابو داود بسند لم يضعفه عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال حري عن الجماعة اذا مروا ان يسلم احدهم ويحري عن الجوس ان يرد  
احدهم فان اجاب احدهم سقط الفرض واختص الثواب به ولو اجابوا كلهم



كما نوامودن للفرض سواء اجابوا مجتمعين او متفرقين مترتبين كالصلاة على الجنان  
 وتختص وجوب الرد بالمكلف السامع للسلام فلا يسقط برد الصبي على الصبي وكذا  
 من لم يسمع السلام على المشهور وقضية كلام المصنف انه لا فرق بين ان يكون المسلم  
 رجلا وامراة مسلما او ذميا سنيا او مهتدا عاصبيا او سكرانا ولا بين ان يكون هاهنا  
 المسلم مشاهدا بالسلام او مسلما في كتاب او على لسان رسول وليس كذلك في بعضا اما المرأة  
 فيجب رد سلامها اذا سلمت على امرأة او رجل عنها وبينه محرمية او زوجية  
 وكذا اذا كانت امنة كما اذا قاله في رواية الروضة فان لم يكن بينهما محرمية وهي لا تشتهي  
 وجب الرد ايضا ويجب عليها ايضا في هذه الاحوال رد سلام الرجل اما الشاب فيحرم  
 عليها رد سلام الرجل ويكره له رد سلامها واما الذي فقال البغوي لا يجب رد سلامه  
 وصوب المصنف انه يجب لما ثبت في الاحاديث الصحيحة من قوله وعليكم وورد في الصحيحين  
 ايضا غير واو وصح الخطابي والمصنف تركها ليصير قوله بعينه مردودا عليه لان  
 الواو للتشريك وفي وجه يقول وعليكم السلام ولا يقول ورحمة الله وبركاته اتفاقا  
 واما الصبي ففي وجوب الرد عليه وجهان بناء على القاضى على ان عمده عدم الاموال المتولي  
 والرافعي على الخلاف في صحة اسلامه والاختلاف في البناء يقتضي الاختلاف في التخييم  
 واما المجنون والسكران فلا يجب رد سلامهما على الصحيح في شرح المهدب ولو سلم على انسان  
 ورعى بانه لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد لانه ليس بحق له وانما هو حق لله  
 تعالى قاله المتولي في باب الافرار ويشترط في جواب السلام رفع الصوت بحيث  
 يحصل سماع المودود عليه وكذا التلفظ به على القادر ويكفي اشارة الاخرس  
 وجمعها على الاصم شرط وان اتصل بالسلام اتصال القبول بالايجاب في البيع وصفته  
 ان يقول وعليكم السلام سواء كان المسلم واحدا او جماعة او وعليكم السلام للمواحد  
 او وعليكم سلاما للثنتين وغيره او وعليكم بالعطف من غير تلفظ بالسلام في الجمع  
 ولو ترك الواو فقال عليكم السلام فوجهان أحدهما يجزي خلافا للمتولي وكلامه وعليكم  
 السلام ورحمة الله وبركاته وظاهر كلامهم انه يكفي وعليكم السلام وان كان المسلم  
 اني تلفظ الرحمة والبركة وظاهر كلام الماوردي انه يجب رد السلام مطلقا **قال**  
 ويسن ابتداء لما روي ابو داود باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان  
 اول الناس بابا من بدأهم بالسلام وهي سنة مستحبة من الواو وسنة كفاية  
 من الجماعة فلو لم يكن جماعة فجماعة فجماعة فجماعة فجماعة فجماعة فجماعة  
 وابتداء افضل من رده كما صرح به المصنف وفيه وجه لوجوب الرد قال القاضى  
 والنايب ليس لنا سنة كفاية الا هذا وزاد الاصحاب عليها الاصححة والتسمية

على الاكل والاداء والاقامة وصلاة الجماعة اذ اقلنا بسنيها وما يفعل بالمبيت  
 مما ليس بفرض كفاية وكذا تشبهت العاطس كما سياتي بيانه وقد يتصور وجوب  
 الابتداء فيما اذا ارسل سلامه الى غيب ففى رواية الروضة يلزم الرسول ان يبلغه  
 فانه امانه ويجب ادائه وانما يستحب ابتداءه بين مسلمين مسلمين فاذ لم يجز ابتداءه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود والنصارى بالسلام واما المبتدع فالمختار  
 ان لا تبدى اسلامه لغيره وخوف مفسدة وفي استحياب السلام على الناس وجهان  
 اصحهما المنع والصحيح صحة السلام بالجمية ووجوب الرد عليه **قال** لا على  
 قاضى حاجة واكل وفي حمار الضابط في ذلك ان يكون الشخص على حالة لا تليق بالمرورة  
 القرب منه فيها مدخل في ذلك المجمع والنايم والنايس والامام في الخطبة وكذا المستقر  
 القلب بالبراء والمراد بالحاجة البول والغايطة ففي سنن بن ماجة ومسنده احمد عن جابر  
 قال مر رجل بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فقال له النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذ ارابتني على مثل هذا لاله فلا تسلم علي فانك اذا فعلت ذلك لم ارد عليك وفي سماع  
 البخاري ان جابرا هو الذي كان سلم والحق المصنف لاكل وحمله الامام على من اللقطة  
 فيه وعسر عليه الحوا في الحالة والعلية في الحمار كونه ما وى الشياطين وليس موضع حجة  
 ولا يلحق بذلك السلام عليه في موضع خلق الثياب واستشكل على المصنف انه حزم  
 تكراهية رد السلام في الحمار مع ترجمه لعدم كراهية القراءة القرآن فيه **قلت**  
 ولا يسن ايضا ابتداءه ايضا على لاعبين السطرنج والثرند والرد لما سياتي في كتاب  
 الشهادات عن اي هرت رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مر بتميم  
 الذين يلعبون بالارلام السطرنج والرنند فلا تسلموا عليهم رواه الاجري **قال**  
 والجواب عليهم لوضع السلام في غير محله واما المصنف فطلق الغزالي انه لا يسلم عليه  
 والصحيح انه لا يلزمه الرد كما تقدم في شروط الصلاة والحق بالمصنف في كراهية السلام  
 عليه الملبى في الحج والعمرة والمودون والمقيم لكنهم يردون بالتلفظ واما القاري  
 فقال الواو احدى الاول ترك السلام عليه فان سلم عليه كفاه الرد بالاشارة وضعفه  
 المصنف واختار انه يسلم عليه ويلزمه الرد لفظا **قال** تلاقي رجلان  
 فسلم كل منهما على صاحبه وجب على كل منهما جواب الآخر ولا حصل الجواب بالسلام وان  
 ترتب السلامان قاله القاضى والمتولي وقال الشافعي ان ترتب كان الثاني جوابا وان  
 كان دفعة فلا **قال** المصنف وهذا تفصيل حسن ينبغي ان يجزم به والصواب  
 عند القيام من المجلس ان يسلم فليست الاول باحق من الاخر ويكون جوابه مستحبا  
 على الصحيح وليست لمن دخل دار نفسه ان يسلم على اهله ولمن دخل بيتا او مسجدا ان



ليس فيه احد ان يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ولو استند المارق قال  
 صبحك الله بالخير والسعادة اقول الله اوحياك اول اوحش الله منك ونحو لم  
 يستحق جوابا لكن لودعاه له قبالة دعا به كان حسنا الا ان يريد ما به او ياد به  
 غيره لا هاله بالسلام وعدم البداة به ويكره جنبا لظهور بكل حال قال البخاري لا بأس  
 ان يخطي ظهره لا بأس بالخلق كانه عبادة شخصية بالله تعالى وفي صحيح مسلم قال صالح بعضنا  
 لبعضنا بعضا قال نعم قال ايخني بعضنا لبعض قال لا وافني المصنف بكر الله الا حسنا  
 بالراس وتقبيل اليد الغير ورأسه او رجله ان كان لزهرا او صلاحا وعليه او شرفه  
 او صيانتا او نحوها من الامور الدينية مستحب لان عمر لما دخل الشام قبل ابو عبيدة  
 يده وكبر ففعل ذلك لذي جاءه او شوكة او غني ففى الحديث من تواضع لغني لغناه  
 ذهب ثلثا دينه ويقام لأهل الفضل ولكن للرجل ان يطعم في قيام القوم له وقال  
 من عبد السلام لا بأس به لمن يحو اجرة او خاف شدة من المسلمين ولا يقام لكافرا اذا  
 خشي منه ضررا عظيما ولا بأس بتقبيل الاطفال شفقة ورحمة ومحبة لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قبل ابنه ابراهيم وشيمه رواه البخاري من حديث انس وقيل ابو بكر خذ ابنته  
 عائشة حين اصابتها الجرب رواه ابو داود من حديث النيران عازب وكان بن عمر  
 يقبل ولد سألما ويقول اعجبوا مني شيئا يقبل شيئا وقبل النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بن  
 علي وعند الاقرع بن حابس قال الاقرع ان عشرة من الولد ما قبلت احدا منهم فقال  
 صلى الله عليه وسلم من لم يرحم لم يرحم متفق عليه فان كان التقبيل لشهوة فهو حرام اتفاقا  
 سواء الولد وغيره ولا بأس بتقبيل الرجل وجهه صاحبه اذا قدم من سفر وكذا العاتقة  
 على الصحيح لان جعفر لما قدم من الحبشة عاتقه النبي صلى الله عليه وسلم رواه ابو داود  
 والدارقطني والحاكم وليس يثبت العاطس اذا جاز الله تعالى فيقال له ارحمك الله او  
 يرحمك ربك ويقال للصغير صلحك الله او بارك الله والافضل ان يقول الحمد لله على كل حال  
 وان يضع يده او ثوبه على رجليه وجهه ففى سنن اي داود ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يفعل ذلك واستحب ان يحضض صوته لقوله صلى الله عليه وسلم العطسة  
 الشديدة من الشيطان قال الترمذي حسن صحيح ولا يثبت ما لم يسمع **ح**  
 واستحب ان يذكر الحمد فيقول الحمد لله لقوله صلى الله عليه وسلم من سبق للعاطس بالحمد امن  
 من الشوص واللوص والعطس الشوص ومع الطاهر واللووص جع الاذن والعطس  
 وجع في البطن واذا كان العاطس في قراءة او اذان حمد واجاب مشتمته وتكرر  
 التثنية بتكرار العطس ثلاثا فذا علمه تركوما دعا له بالشفاء واستحب للعاطس  
 ان يجيبه فيقول يهديكم الله لكم او يغفر الله لك الا الكافر فيقال هداك الله ولا يجب

ذلك بخلاف جواب السلام واستحب ان يجيب المنادي وان يقال لمن ورد مرحبا  
 لمن احسن اليه جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحو ذلك واعلام من احب في الله  
 محبته **ق** ولها دعا على صبي ومجنون لما فرغ من بيان فرضية الجهاد  
 وما يتعلق به اخذ في بيان ما يسقطه وهو نوعان حسي وشرعي وبدا بالاول وهو  
 سبعة ترك منها واحد وهو العجز لوضوحه فالصبي المجنون لا بها وعليها لعدم  
 تكليفها ولقوله تعالى ليس على الضعفاء الاية فله هم الصبيان لضعف ابدانهم وقيل  
 المجانين لضعف عقولهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم رد زيد بن ارقم وراعي بن جندب  
 والدران عازب واباسعيد الخدري وزيد بن حارثة الانصاري ومن عمر يوم سدر  
 لما استصغروهم ورد بن عمر يوم احد واجازة في الخندق رواه الشيخان وكذا ذلك  
 اتفق لسعد بن حنيفة الانصاري جدا بن يوسف القاضي ولما رآه النبي صلى الله عليه  
 وسلم يقال يوم الخندق قالا لا شدة به وهو حديث السنن قال اسحق الله جدك اقرب  
 مني فاقرب منه فسخ راسه ودعا له بالبركة في ولده ونسبه وكان عمه اربعين  
 وخالا اربعين وجدا لعشرين كذا ذكره بن دحية وغيره ومن استصغر يوم احد  
 عذرا بن اوس وكان من سادات قومه يقاس في الوجود بعبد الله بن جعفر لغني السباح  
 الشاعر وهو يري المدينة فساله عما اقدمه فقال اتمار لا هلي وكان معه بعين  
 فاوقر له ثم اوكساه واكرمه فقال **ق** فيه رايته عرائه الاوس ليتموا  
 الى الخيرات منقطع القرن اذا ماراية رفعت لمجد بلقا عرايه باليمن  
 اذا بلغتني وحلت رحلي عرايه فاشترى بدم الوثنين وقد اسال السباح  
 في هذا البيت وانحس الحسن بن علي في قوله واذا المطي بنا بلعن حننا فظهوره  
 على الرجال حرام **ق** وامرأة لقوله تعالى يا ايها النبي حرص المؤمنين  
 على القتال وكان النبي صلى الله عليه وسلم للنساء جهاد كن الخ والعن رواه البخاري  
 وثلاثين تضعفن عن القتال غالبا ولهذا اذا حضر القتال لا يسهم لهن وانما يرضخ ولما  
 راي عمرو بن اي رسة امرأة مقتولة **ق** ان من اكبر الكبائر عند الله  
 قتل بيضا حرة عطول كتب القتل والقتال علينا وعلى الغائبات جراح البول  
 والغطول من النساء الحسان التامة واراد بالغائبات النساء والذبول بالذات  
 المعجمة جمع ذبل والخشن كالمرأة تقاتل الاثوثة وللأمام استصحاب المراهقين  
 والنساء لسبقهما ولما رواه الجرجي ففى البخاري عن الربيع بنت معوذ قالت كنا  
 نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم لنسقى القوم ونخدمهم ونزد الجرحى والقتلى الى  
 المدينة **ق** ومريض لقوله تعالى ولا على المريض المرضي والمراد



مرض يمنع القتال والركوب الملتقى شديدة كالجرب الطيبة ونحوه ولا اعتبار  
بالصداع ووجع الضرس والجرب الخفيف خلافا لروى **قال** وذو عرج  
بين ولو في أحد رجله لقوله تعالى ولا على الأعرج حرج وسورة البقرة التي نزلت  
في الجهاد اتفاقا وآية النور في المأكلة واحترز بالبين عن الذي لا يمنع من المشرك العدو  
والحرب فإنه لا يمنع من وجوب الجهاد على النض وقيل إن كان راكبا لزم لأن العرج  
لا يؤثر فيه والأصح المنع فقد تعطل الدابة فيعسر الفرار واستدل البيهقي للعرج  
البين بأن عمرو بن الجموح كان شديد العرج وكان سيدا من سادات الأنصار وأشرفهم  
وكان له أربعة من الولد شباب يغزون مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما أراد النبي  
صلى الله عليه وسلم أن يتوجه إلى أحد منعه بنوه فشكاهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال إني لأرجو أن أطاع عرجي هذا في الجنة فقال له صلى الله عليه وسلم إن الله قد  
عذرنا ولا جها عليك ثم قال لبيته وما عليكم أن تدعوه لعل الله أن يزرقه الشهادة  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يومئذ وقتل ودفن مع صهره عبد الله والد  
جابر في قبر واحد فقال صلى الله عليه وسلم لقد رأيتني يطأ بعرجته في الجنة **قال**  
واقطع واشل بأن مقصود الجهاد البطش والتكاثرة وهو مفقود فلهذا وفي معنى الاقطع  
فإن معظم الأصابع **قال** وعبد لقوله تعالى وجاهدوا أموالكم وانفسكم  
فلم يشمله الخطاب لأنه لا مال له فدخل في قوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون  
حرج ولا أنه لو كان من أهل فرض الجهاد لاسهم له والمدبر والمبعض والمكاتب كالقن  
فلو أذن سيده له **قال** الإمام لا يلزمه لأنه ليس من أهل هذا الشأن وليس لقتال  
من الاستحرام المستحق لأن السيد لا حق له في روحه حتى يعرضه للقتال لكن لو  
خرج سيده للجهاد فله استصحابه لخدمته على العادة ولا يقال فله **قال**  
وعاد راجية قتال وهما سلاح والركوب والنفقة ذهابا وإيابا لقوله تعالى  
ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إلى قوله تعالى إنما السبيل على الدين لستنا ذنوبك  
وهم أغنياء وأهنة الحرب عذرتهم والجمع اهتاج فلو بدلت لفائدة ما يحتاج إليه فإن كان  
المبادل الإمام من بيت المال لزمه لأن ما أخذ منه حقه والأفلا فإن القتال قريبا  
من مكانه سقطت نفقة الطريق ويشترط كون ذلك فاضلا عن نيل منه نفقته  
كما تقدم في الحج فإن كانت المسافة دون مسافة القصر لم يكن عدم الواحدة  
مانعا من الوجوب إذا كان قادرا على المشي كما أن ذلك لا يمنع وجوب الحج ولو مرض بعد  
ما خرج أو في زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار بين أن ينصرف أو يمضي فإن حضر  
الوقعة فالأصح تجويز الرجوع إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه الرمي بالحجارة عند

تقدر السلاح فالأصح في رواية الروضة وجوب الرمي بها على تناقض وقع له فيه  
**قال** وكل عذر منع وجوب الحج منع الجهاد إذا خوف طريق من كفار  
لأن مصادمة الكفار هي المطلوبة في الجهاد **قال** وكذا منصوص  
المسلمين في الأصح لأن الخوف يختلف في هذا السفر والثاني يمنع الوجوب كالحج فإنه  
بأنه من قتاله المسلمون ثم إن المصنف لما فرغ من بيان الموانع الحسية شرع  
في بيان الموانع الشرعية وهي ثلاثة الرق وقد تقدم في كلامه والكفر وتركه المصنف  
فلا يحتاج به الذي لأنه جرح للفرقة لندب عنه لا ليدب عنه ونبغي أن يجب على  
المرتد لأنه سبق منه الالتزام **قال** والدين الحلال سواء كان لمسلم أو ذي  
حرم سفرهما د وغيره لأن مقصود الجهاد طلب الشهادة ببذل النفس للقتل وهو  
يؤدي إلى استقاط حق ثابت ولأن الدين فرض عين فقدم على فرض الكفاية  
وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال القتل في سبيل  
الله يكفر كل شيء إلا الدين قال الأجرى هذا المنها ون في قضائه أما من استدان  
شيئا وانفق من غير أسوان ولا يتدبر ثم لم يمكنه قضاءه فإن الله تعالى يقضيه  
عنه **قال** الأصحاب وليس له منعه من السفر كما لم يحز وجهه وعند بل لسعوله  
يرفعه إلى مجلس القاضى وطلبه حتى يوفي ومحل ذلك إذا لم يستتبع من يقضي  
عنه أو استتاب من يقضيه من ماله الغائب فإن استتاب من يقضيه من ماله  
الحاضر لم يلزمه الاستتباب **قال** إلا إذا ذن غرمه كرضاه باستقاط  
حقه فإن أذن له صار من أهل الوض وهذا في الغرم الجائر الأذن أما في المحجور  
ومثولي الوقف فليس لواحد منهما أن يأذن في ذلك لأن الحق ليس له قال الماوردي  
وإذا سافر لا تعرض للشهادة بأن يقف أمام الصفوف بل يقف في وسطها أو جوارها  
**قال** البهيمجي إن ذلك مستحب وشملت عبارته من عليه دين حال وهو معسر  
فليس له أن يجهد إلا بأذن رب الدين كما نقله الماوردي عن الأصحاب قال بن ح  
والمدعي لا وفي أصل الروضة أنه الصحيح إذا طلب وقضيه كلامه أن المنع منوط  
بعدم الأذن وهو أعم من المنع إذا قصد تحلل السكوت وعبارته أي الطبيب والجاني الصغير  
لنقض أنه منوط بمنع رب الدين **قال** والموكل لا وإن قرب الماثل لأن  
الآن مخاطب بفرض الكفاية والدين الموكل لا يتوجه الخطاب به إلا بعد حلوله  
لكن المستحق الخروج معه أن سأل طاله **قال** وقيل لمنع سفره نحو فكاك الجهاد  
ورحمه الأصحاب في صباه للدين كذا أطلق المصنف هذا الوجه وقيل في الروضة  
بأن لا يقم كفيلا في الدين وقيل إن لم يحلف وفافله منعه والأول وقيل إن كان



من المرتقة لم يمنع الجهاد والامنع وقيل ان كان كل قبل عوده منع واما السفر  
الذي لا يلعب فيه الخطر فلا يمنع فيه مطلقا **ق** **و** حرم جهاد  
الاباء ابويه اذا كانا مسلمين هذا هو المانع الرابع وهو عدم ارضى الوالد من  
والده او احدهما حتى لا يجوز له السفر للجهاد اباءه اذا نهى عنه لانه فرض كفاية  
وبها فرض عين وفي الصحيحين ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم يستأذنه  
في الجهاد فقال له والدي ان قال نعم قال نعم فاجابهما فاحدهما في رواية في رواية كيف  
تركتهما قال بيكان قال ارجع اليهما فاحكهما كما يكتهما وحباهما السيل والدمع  
بن جارية الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسئلتهم في الجهاد فقال له صلى الله  
عليه وسلم الملك والدين قال نعم قال انطلق اليها فاكرمها فان الجنة تحت رجلها  
رواه الحاكم وقال صحيح وفي صحيح مسلم ان رجلا قال يا رسول الله اباي يبعدني عن الجهاد  
والجهاد قال له من والديك احدهما قال نعم كلاهما قال فاصبر يا رسول الله قال نعم  
قال فارجع الى والديك فاحسن محبتهم فاحسن الكون مع الابوين افضل من الكون  
معه في الجهاد والاحد اداء الجهاد كالابوين ولو منع وجودهما في الاصح لان السفرة  
لا تختلف والاب الرقيق كالحر على العبيد واحترام المسلمين عن الكافرين فلا يجب  
استيذانهما لان عبد الله بن عبد الله بن ابي سلول كان يفر مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ومعلوم ان اباؤه كان يكره ذلك ولذا قال الشافعي في الامراء اعلم من والدي  
نفاقا لم يكن له عليه طاعة ولو كان الابن عبدا والابوين حران فالاعتبار بابن السيد  
وان كان مبعضا لربه استيذان السيد والابوين فان ادنوا جميعا جاهدوا الاقارب  
**ق** **و** لا سفر تعلم فرض عين فيسافر لغير ادنها حيث لا يجد من يعلمه اياه  
لاضطوان اليه لم يصق عليه بل اولى لان الحج على التراخي وفي وجهه غريب لها منعه  
**ق** **و** وكذا الكفاية في الاصح المراد انه يخرج لطلب درجة الفتوى  
وفي الساحة بسعملها فيقبل لها المنع كالجهاد والاصح خلافه لان الحج على الكلف بعيد  
والعلم فرض في الجملة ومنفعته عظيمة على جميع المسلمين وليس كالجهاد لانه لا خطر فيه  
وسمي ان يختلف الحكم باختلاف حال الولد فان كان ممن ترعى اسعاده ونفعه قدم قصد  
على حرهما وان كان بخلاف ذلك رجع المنع وقيل ان العوراني ممن لا يمكن التعليم  
بلد قاله الرازي ويحوز ان لا يعتبر بل كفي ان يتوقع في السفر زيادة فراخ او ارشاد  
استاد او غيرها فاما بعيد الحكم في سفر النجاة على لا يمكن فيها ببلد بل الكفى موقع ربح  
او رواج واشترط الرازي في الخارج لطلب العلم ان يكون رشيدا او اسقطه من الرواية  
وفي فتاواه قاضي خان ان الامر بالمسن كايه منعه من الخروج لذلك دون الملتقي

واقا سفر النجاة فان كان قصرا جاز بلا اذن وان كان طويلا فان كان فيه خوف  
ظاهر كركوب البحر والبراري المخطرة فهو كسفر الجهاد وان عثر الامن فالاصح الجواز  
بلا استيذان ولا منع لهما واطلق القاضي القول بوجوب الاذن في الاسفار المباحة  
وان الكافر في هذه الاسفار كالمسلم الا في الجهاد فلا استاذن كما تقدم **ق** **و**  
فان اذن ابواه والغرم ثم رجعوا اي وعلم وجب الرجوع ان لم يحضر الصف اي وامن  
على نفسه وماله وانكسرت قلوب المسلمين لان هذه الامور تمنع الرجوع وكذلك طريها  
كالعجز فان لم يمكن الانصراف للخوف وامكنه ان يقيم في قرية في الطريق الى ان يرجع الجيش  
فيرجع معهم قال الامام ابو الوفاء ان يلزمه ذلك واشتار الى احوال اخر واجتمعا الرابع  
وجبين وفي قول لا يلزمه الانصراف بل بحر كالمراة اذا اذن لها في السفر وطلعت بعد  
مفارقة الملة **ق** **و** وان شرع في قتال حرم الانصراف لقوله تعالى اذا  
لقيتم فئة فاثبتوا وقوله تعالى اذا لقيتم الذين كفروا وحلفوا لا يقاتلوا هم الاديبار والثاني  
حجب الانصراف كما قبل الشروع من اعادة الحق لادس فانه فرض عين والجهاد فرض كفاية  
والثالث تخيير من الانصراف والمصابق لتعارض الامرين واختار القاضي والرابع  
حجب الانصراف ان رجع صاحب الدين دون الابوين لعظم شأن الدين وحاصل الخلاف في  
الروضة اربعة اوجه وفي الشرح قولان ووجهان فتجيب ههنا بالاظهر فيه نظر **ق**  
**ف** **ر** **ع** من شرع في القتال ولا عد رله تخين عليه ولا يجوز له الانصراف  
والحق بعضهم به سابور فرض الكفايات وانتهى على ذلك ان المشتغل بالعلم اذا ليس  
الرشد من نفسه هل يلزمه المماه فيه وجهان احدهما نعم كالجهاد واحدهما لا لان الرجوع  
انما حرم في الجهاد خوفا للتخيل والالتفاف عن التعلل ليس في معناه وايضا كالمسألة  
مستقلة بنفسها والجهاد خصل واحد ورجح الشيخ الاول لان المشتغل بالعلم باعت  
نفسه تحته على و امر الشيخ الاستغفار به لمجتنبه ثم رثه والمقاتل ميله الى الجاه ساعده  
عن ذلك لكرامة الموت وشدة سكراته فوكل المشتغل بالعلم الى مجتنبه لانه مهوم لا يشع  
وكلف القتال بالثبات عند الممات الذي منه يفرغ ولذا قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم مداد العلماء افضل من دم الشهداء **ق** **و** الباقي ان رحالي  
الكفار يدخلون بلدنا وكذا الوطواط عليها وتزولوا باباها ولم يدخلوا وان تزولوا على  
خراب او جبل في دارنا لكنه بعيد عن البلد فالاصح عند المصنف انه كدخول البلد  
واختار الامام مقابله **ق** **و** فيلزم اهلها الرفع بالممكن لانه دخولهم  
دار الاسلام خطو عظيم لا سبيل الى اهلها ولا بد من الجد في دفعه بما يمكن وبصير  
الجهاد فرض عين وقيل كفاية فان امكن مذهب لقتال وجب الممكن حتى على فقير وولد



ومدين وعبد بلا اذن لانه قال دفع عن الدين ولذلك يلزم كل مطيق حتى النفس  
ان كانت فيهن قوة ان يبذلوا المجهود **قال** وقل ان حصلت مقاومة  
ما حار اشتراط اذن سيد لانه في الاحرار عنه عنهم والجميع عدم الاشتراط لقوى  
القلوب وبخلاف الشوك اما اذا لم يكن المقاومة الا بهم فلا جرم للمالك قطع **قال**  
والا ايوان لم يكن التاهب للقتال بان هم الكفار بجته فمن قصدي من المكلفين  
دفع عن نفسه بالمكن ان علم انه اذا اخذ قتل كويستوي في ذلك الحر والعبد والمرأة  
والسليم والاعمى والاجير **قال** وان جوز الاسير فله ان يستسلم لان الاسير  
محتل الخلاص والمكافئة في هذه الحالة استعمل للقتل هذا في الرجل اما المرأة فان  
علت انها اذا استسلمت امتدت اليدي اليها لزمها الدفع وان كانت تقبل لان  
الفاحشة كالتاح عند خوف القتل والثاني لان القتل معلوم والفاحشة  
موهومة وان كانت تظن ذلك بعد الايسر فمحتل ان يجوز لها الاستسلام في الحال  
ثم تدفع جنيذ **قال** ومن هودون مسافة القصر من البلد كالمها  
اي اذا وجد الزاد ولا يعتبر الركوب على الاصح للقادر على المشي حتى لو لم يكن في  
اهل البلد كفاية وجب على هاولا المضى اليهم لانهم كالحاضرين وكذا ان كان فيهم كفاية  
على الاصح **قال** ومن على مسافة القصر يلزمهم الموافقة بقدر الكفاية  
ان لم يكن اهلها ومن يلزمهم دفعهم وانقاذ امن الهلكة فيصير فرض عين في حق  
من قرب وفرض كفاية في حق من بعد وانشاء بقوله بقدر الكفاية الى انه لا يجب  
على الجميع الخروج خوفا من التواكل **قال** وقيل وان كفوا العظم الواقعة  
والاصح المنع لانه يودي الى الاجاب على جميع الامة وفي ذلك حرج من غير حاجة  
والاصح اشتراط وحوب الركوب لمن على مسافة القصر ولذلك لا يشترط وجود  
الراد كالحج **قال** ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم لخلاصه  
ان توقعناه لقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا العاني رواه البخاري والتوقع بان يكونوا  
قريبين وتكون ذلك خوفا من الدار لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الدار والثاني المنع  
لان تحريك الجنود لواحد يفتح في الاسر بعيد **قال** محل ما ذكره المصنف  
اذا لم يتوغلوا في بلادهم فان توغلوا فيها ولم يكن التسارع اليهم فان اضطروا الى الاقطار  
كما لو دخل ملك عظيم الشوكه طرف بلاد الاسلام فانه لا يتسارع اليه لاجاد الناس **قال**  
**مسألة** يكره غزو بغير اذن الامام او نائبه اصل الغزو والطلب يقال ما  
مغزاه ما مطلوبك فالغازي يطلب اعلا كلمة الله والغنيمة فيكده له ذلك  
بغير اذن الامام او نائبه لانه على حسب الحاجة وهما اعرف بذلك وقال في المرشد لا يجوز

بغير

بغير اذن وهو مشهور مذهب ابي حنيفة ورد بان له ليس فيه اكثر من التقرب  
بالنفس وهو جائز في الجهاد واستدل الشافعي لجواز بان النبي صلى الله عليه وسلم  
ذكر الجنة فقال له رجل من الانصار ان قتلت يا رسول الله مالي قال ان قتلت صابرا  
محتسبا فلك الجنة فانخرج في العدو وقتل فاذا جاز للواحد ان تقدم على من الغلب  
انهم يقتلونه كان هذا في الغير وبغير اذن الامام او ولي ومقتضى الطلاق ان تصفت  
وغيره انه لا فرق بين الميرزة وغيرهم والظاهر انه مخصوص بالملطوعة اما المرتقة  
فليس لهم الخروج بغير اذن الامام لانهم مرصودون لمهمات تعرض للاسلام لانصرهم  
الامام فيها على مقتضى نظن فيهم لمتزلة الاجراء **قال** ويبعث اذا بعث سريه  
ان يومر عليهم لما روي مسلم عن ربيعة بن الحبيب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اذا امر اميرايه سريه او جيشا او صاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيرا  
وقال اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله وجعلن سترح التامير في القتال  
واجبا لان تركهم فوصي يودي الى اختلاف كلمتهم وتنازعهم وكان العذر وانما يفرع  
من ريل القوم فاذا لم يكن فيهم رعيم حصل الطمع فيهم **قال** في الامر ولا ينبغي  
ان يولي الامام العمد الا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الاماء عارفا  
بالحرب غير عجل ولا تزق شجاعا ثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وان يكون ذا  
راي في السياسة والتدبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة والطاعة وتدريب الحرب  
في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد وفي احكام الجهاد وفي اعتبار كونه من اهل  
الاجتهاد في الاحكام الدينية وجهان **السرية** قطعة من الجيش اربعماية ونحوها  
ودونها وجمعها سرايا سميت بذلك لانها تسري في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر  
وخياره روي بن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الاصحاب اربعة وخير  
السرايا اربعماية وخير الجيوش اربعة الاف ولن يبلغ اثنا عشر الفا من قلة كذا رواه  
الترمذي واود اوود زاد ابو يعلى الموصلي اذا صبروا وصدقوا زاد العسكري  
وخير الطلابع اربعون **قال** وماخذ البيعة بالثبات اي حيث يتوجه  
عليهم اقتدا برسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بايع اصحابه تحت الشجرة على ان  
لا يغروا ولم يبايعوه على الموت رواه مسلم واستحب ان يخرج بهم يوم الخميس في اوله  
لما روي الشيخان عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب ان يخرج  
يوم الخميس وسأني في القضاء حديث محمد بن وداعة وسأني ان يبعث السرايا  
يوم الاثنين وان يدخل دار الحرب تسعيتها لانه احوط وارهب وان يدعوا عند  
المعا الصفين لما روي عن جابر بن سهل عن سعد بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم **قال**







وروي ابا بكر عن قتل ابنه بالنون والحديث رواه البيهقي والشافعي وكذلك الجلاء يكن  
له ان يقتل اباه حدا كما تقدم **قال قلت** الا ان سمعه يسب الله تعالى  
او رسوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى اعلم فحينئذ لا كراهة تقدم مما لحق الله تعالى وحق رسوله  
صلى الله عليه وسلم فحق الصبيح والذكي نفسي بيده كما مومن احكم حتى اكون احب اليه  
من ولدك ووالدك زاد مسلم والناس اجمعين وروي البيهقي عن عبد الله بن شبيب  
قال جعل ابو ابي عبيدة بن الجراح يوم بدر يتعرض لابي عبيدة وجعل ابو عبيدة يحيد عنه  
فلما اكثر الجراح قصده ابو عبيدة فقتله فانزل الله تعالى لا تجد قوما يؤمنون بالله  
واليوم الآخر قال بن مسعود نزلت في ابي عبيدة لما قتل اباه يوم بدر وابناه المراد ابو بكر  
دعا ابنه عبد الرحمن الي البراز يوم بدر واخوانهم مصعب بن عمير فقتل اخاه يوم  
احد وعشرين فمعه من الخطاب قتل خاله العاص بن هشام بن المغيرة يوم بدر وعلى  
وحصة قتل شيبه وعتبة والوليد يوم بدر **قال** وحرم قتل  
صبي ومجنون وامرأة وخشي مشكل للذي الوارد في الصحيحين عن قتل النساء والصبيان  
وفي السنن يري عن قتل الذرية ونص الشافعي كما افاده الحارثي عنه على انه لا تم في قتلهم  
ولا ذرية ولا كفارة وانما التحريم لحق الغائبين لا لحق الله تعالى لكن يستثنى صوراً اضرها  
اذا قاتلوا الماروي ابو داود وفي مراسيله عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وسلم ان راي  
امراة مقتولة بالطايف فقال المرأة عن قتل النساء من صاحب هذه المقتولة فقال  
رجل من القوم انا يا رسول الله اردفتمها فارادت ان تصرعني لقتلني فامرها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توارى الثانية اذا نسب الى اسلام والمسلمين لظهور النساء  
المالئة اذا كان من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبد الاوثان وامتنعوا عن  
الاسلام قال الماوردي فعند الشافعي ثقلن الرابعة حاله الضرورة عند  
تتربس الكفار بهم كما سيأتي **الحاشية** اذا لم يجد المضطرب سواهم فله قتلهم والكلهم  
على الاصح في الروضة **قال** وحل قتل راهب واجير وشيخ واعمي وزمن  
لا قال فيهم ولا راي في الاظهر لعموم قوله تعالى اقتلوا المشركين وفي اي داود من حديث  
الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اقتلوا المشركين واستحيوا سرهم اي صغارهم  
وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل اعشى من بني قريظة بعد الاسر وهو الزبير بن طاطا  
القرظي والثاني لا حل لحديث زيد بن خالد لا تقتلوا كبرايا ولا اصحاب المواقيع  
وفي اي داود والسباي الذي عن قتال العسيف ومثله مقطوع اليدين والرجلين واخذ  
بقوله لا راي فيهم عما اذا كان فيهم راي فيقتل قطعي كما روي عن الصمة فان المشركين  
احصروه يوم حنين التماس الراية وهوبن مائة وخمسين سنة فقتله المسلمون ولم

ينكروا

ينكروا النبي صلى الله عليه وسلم رواه الشافعي وعنه ويجوز قتل اهل السوق على المذهب وقيل  
على قولين لانهم لا يما رسون الحرب وفي عمارة الغزالي وعنه السوق واعتبر في ذلك بان السوق  
ماعد الملك من الجند وغيرهم واما المحترف فهو مشغول بحرفته وعنه في الوسيط عنه  
بالخارف وهو معتز من بان هذه الصنعة لم توجد **قال** فيستر قون  
ونسبى لساوهم واموالهم اي اذا حوزوا قتلهم ولهذا اتي بالقانون بالمنع  
فالذهب انهم يرقون بنفس الاسر كالنساء والصبيان وقتل خير الامام بين  
الرق او امن عليه او القتل وقيل لا يجوز استرقاقهم بل يتركون ولا يتعرض لهم ويجوز سبي  
صبيانهم ونسائهم على الاصح وقيل لا يجوز وقيل يجوز سبي نسائهم دون صبيانهم لانهم  
ابغاضهم وطرد بعضهم الخلاق في اعتناهم الاموال قال الامام ومن منع اغتنام  
اموالهم قرب من خرق الاجماع واقتصار المصنف على سبي النساء بوجه انه لا تسبي صبيانهم  
وهو وجه الاصح خلافة ولو ترهب امرأة ففي جواز استرقاقها وجهان بناء على قتل  
الراهب وصح القاصي الجواز لان الاصل الترهيب في الرجال دونهن وجوز الغزالي في  
الخلاصة فيها وفي الجهاد اترهب باذن سيده فانه يجوز القتل واما رسول الله الكفار  
فسيأتي في اول الجزية انه لا يقتل **قال** ويجوز حصار الكفار في البلاد  
والقتلاع لقوله تعالى وحذوهم واحصروهم وفي الصحيحين حديث عبد الله بن عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم حاصر اهل الطائف وفي مراسيل اي داود من روايه يحيى بن  
ايي كثير حاصرهم شهرا **قال** وارسال الماعليهم وربهم بنار ومنجنيق  
وكذا ما في معين ذلك من الهدم للبيوت والقتال الحيات والافاعي والعقارب ونحو ذلك  
مما نعم لان النبي صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على اهل الطائف رواه الترمذي  
والبيهقي وقس عليه ما في معناه ونقتض كلام المصنف جواز ذلك وان كان فيهم النساء  
والصبيان واحتمل ان يصيبهم ذلك وهو كذلك لان النبي عن قتلهم محمول على ما اذا كان  
صبرا بعد السبي لا نهمة غنيمة **قال** ويبيتهم في غفلة بان قتلهم  
لبلا وهم غافلون لانه عليه الصلاة والسلام شن الغارة على بني المصطلق وهم  
عادون وانعامهم تسقى على الماء فقتل مقاتلهم واستم ذريتهم رواه البخاري وروى محمد بن مسلمة  
وعنه فقتلوا كعب بن الاشرف عليه وعلى الصبيح بن عن الصعوب بن حسان سبي النبي  
صلى الله عليه وسلم عن الدراري من المشركين بسون ويسبي من نسائهم وذرائعهم فقال  
هم منهم وادعى الدهري ومن عتبة ومن حسان نزع حديث التلييت حذر الهز عن قتل  
النساء والصبيان وانكر الشافعي وعنه ذلك وحملوا النبي على قصد قتلهم متميزين على  
ما بعد السبي لا نهمة غنيمة ولستثنى من اطلاق المصنف من لم يبلغه الدعوى من الكفار



فانه يجوز قتالهم حتى يدعوا الى الاسلام لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا  
كذا نص عليه الشافعي والاصحاب وانما لم يستثنه المصنف لان هذا شرط الاصل القتال  
وتعريف المصنف بالجواز يقتضي انه لا يستتب وهو كذلك والمستثنى للمام اذا كان عند  
قوة ان لا يعبر ليله **قال** فان كان فيهم مسلم اسيرا او تاجرا جاز ذلك  
على المذهب ابي التثبيت والخرق والتزيق المذهب انه ان لم يكن ضرورة فله يحرم  
على المذهب ليله يتعطل الجهاد بحسب مسلم عندهم والطريق الثانية لا اعتبار بالصوت بل  
ان علم ان ذلك يهلك المسلم لم يجز والافقولة الثالثة ان كان المسلمون اقل جازا ومساوئين  
فلا والمذهب الجواز وان علم انه نصيب مسلما وهو نص في المختصر **قال** وان  
التحريم حرب فترسوا بنسبنا وصبيان اي منهم جاز يمينهم اذا دعت الضرورة اليه بان قصدوا  
ولو تركناهم غلبونا ليله لا يتخذوا ذلك ذريعة الى منع الجهاد والى قتل المسلم والاحتياط للمسلمين  
اولي من الاحتياط لاولاد المشركين **قال** وان دفعوا بهم عن انفسهم ولم تدع  
ضرورة الى ربيهم فالظاهر تركهم اي وجوب النهي صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان  
وهذا القول صحيح القفال وقال في المحرر انه اولي القولين ولم يرجح الراجح في الشرحين  
شيئا ورجح في زوايد الروضة الاول وكذا الحكم لو ترسوا بهم في القلعة وقيل هذا اولي الجواز  
من مساله الكتاب فلو لم تدفعوا بهم عن انفسهم بل فعلوا بهم خديعة ومكر العلمهم  
ان شرعنا منع من قتل الذرية لم يمنع حصارهم ولا ربيهم وان ادي الى قتل الاطفال  
قطعا قاله الماوردي وغيره وخصوا القولين بما اذا دفعوا بذلك عن انفسهم **قال**  
وان ترسوا بالمسلمين فان لم تدع ضرورة الى ربيهم بان كانوا يدفعون بهم عن انفسهم  
تركناهم اي وجوب الجواز ربيهم في هذه الحالة صيانة للمسلمين والفرق بينهم وبين  
النساء والصبيان على طريقة المصنف في الروضة ان المسلم محفون الدم لحرمته الذي فلم  
يجز قتله من غير ضرورة والذرية حقنوا للحق العالمين فجاز قتلهم بغير ضرورة **قال**  
والا اي وان دعت ضرورة الى ربيهم بان ترسوا بهم في حالة التخاصم القتال وكانوا بحيث  
لو كفنا عنهم ظفروا بنا وكبرت تكاثرهم **قال** جاز ربيهم في الامم اي بقصد قتال  
المشركين ونوفي المسلم حسب الامكان لان مفسدة الاعتراض اكثر من مفسدة الاقدام  
ولا بعد اجتنال ظايفه المدفع عن بضعة الاسلام والجزيات متقنة بالاضافة الى الطليات  
والساني الجوز الذي اذا لم يكن ضرب الكفار الا يضرب المسلمين لان دم المسلم كاسباح  
بامر هو موهم بديل صورة الاكرامه **قال** الراجح واشهر ايراد الكفار الغزالي  
تخصيص الوجهين بما اذا ترس الكفار بطائفة من المسلمين في صف القتال فانه اجاب  
بالمنع اذا ترس كثر مسلم ونبهه الحاوي الصغير **قال** لا كما قد مسلم ثم اذا جوزنا الرمي

فري

فري فقتل مسلما فلا قصاص لانه بنا في الجواز وجب الكفارة للعمة وكذا الضمان على  
المذهب اذا علم اسلام الرمي عليه لا مكان توقيه وان لم يجز الرمي فري وقتل فري وجب  
القصاص طريقان احدهما قولان كالمكر والساني يجب قطعا كالمضطر اذا قتل رجلا  
لياكله بخلاف المكر فانه ملجأ ولان هناك من حاله عليه وهو المكر وترسيم بالذي  
والمستامن والعبد كالمسلم في الرمي والدية والكفارة لكن حيث يجب دية فري العبد  
قيمة **قوله** ترس كما قد مسلم او ترس فري ليه مسلم فالتفقه ضمن ان كان في  
غير التخاصم الحرب وكذا ان كان فيه وامكنه ان لا يصيب ماله المسلم فاصابه فان لم يمكنه  
الدفع الا بالاصابة فان جعل كالمكر فلا ضمان وان جعل بخياره اظن كايذمه القصاص  
**قال** ويحرم الانصراف عن الصف اي على من لزمه الثبات ولو علم  
على ظنه انه اذا ثبت قتل في الامم لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قيمتم الذين كفروا  
رحمقا فلا تولوهم الادبار وفي العجبي اجتنبوا السبع الموبقات وعلم منها الفرار  
من الزحف وعلم من قوله عن الصف انه لا يحرم من غيره كما لو لقي مسلم مشركين فله  
الانصراف ان طلبناه وكذا ان طلبها ولم يطلبها له الفرار بعدد في الامم لان فرض الجهاد  
والثبات اما هو في الجماعة **قال** اذا لم يزد عدو الكفار على مسلمين  
لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية وهو امر يلقط الخسر  
لانه لو كان خيرا لم تقع خلاف المجموعه والمعنى وجوب المصائب للضعف ان  
المسلم يقاتل على احد الحسينيين اما ان يقتل فدخل الجنة او يسلم فيفوز بالجر والقيمة  
والكافر يقاتل على الفوز بالدنيا وافهم كلامه انه اذا ادوا على الضعف جاز مطلقتا  
وهو كذلك وحكي القرطبي في تفسيره انهم اذا بلغوا اثنا عشر الفا حرم الانصراف  
وان زاد الكفار على مثليهم عند جمهور العلماء منهم مالك وابو حنيفة وداود لقوله  
صلى الله عليه وسلم ان يبلغ اثنا عشر الفا من قلة وانهم جعلوا ذلك تحصيل لاية  
**قال** الا متخرفا لقتال او متخيزا اليه فيه يستنجذ اي فانهم  
لا يجوز لهم الانصراف الا بشرط قصد العود لقوله تعالى ومن يولهم يوم مبذرين  
الا متخرفا لقتال او متخيزا اليه فيه فقد بار بخص من الله والمتخرف لقتال من  
ينصرف ليكن في موضع ثم يبرز او من مضيق الى متسع مكن فيه القتال او يتحول عن  
مقابله الشمس او الزخ الذي يسف التراب على وجهه الى موضع اوسع والمتخيز  
اسم قائل من تحيز اصله يجوز كفعيل من الحوار اجتمعت يا ووا وسبقت امدها  
بالسكون فقلت الواو يا وادعمت الي في الي فصار تحيز **قال** ويجوز  
الانصراف للمتحيز اليه بعيد في الامم لطلاق الآية ولان هذا امر بينه وبين الله

في

بمال



ولا يمكن محادثة الله تعالى في الغزائم فإذا ظهرت له تلك العزيمة جاز التوجه إليها  
 روي ابوداود و الترمذي عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية  
 فخاص الناس جبهة أي حاد واحد فقد من المدينة واخفقنا بها وقتلنا هلك  
 ثم انبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قتلنا يا رسول الله عن الفرارون فقال بل انتم  
 العكارون وانا فبنكم والعكارون الفرارون إلى الحرب المطلقون نحوها والوجه الثاني  
 لستون ان يكون اليه قربة ليصور الاستعداد بها في القتال والتمامه وعلى الاول بشرط  
 ان لا يحصل سبب الانصراف كسر المسلمين وقوة للكفار كما قاله الامام والغزالي وبنها  
 الحاوي الصغير قال الرازي ولم يذ كن المعظم وكانهم راوا ترك القتال والافهم في  
 الحال محورا لعزمه على الانصراف الاصل بقية اخري **تليها** **باب** احدها  
 لستون من تحريم الانصراف مع ما ذكره المصنف النساء اذا انصرفن فلا ياتن وكذلك  
 العبيد بغير اذن السادات والصبيان والمغلوب على عقله بلا سكر والعاجز لمن وخن  
 ومن لم يبق معه سلاح فلهم الانصراف بكل حال وكذا من مات فرسه ولا يقدر على  
 القتال راجلا ولو امكنه الرمي فلا يقوم مقام السلاح على الاصح كما قاله الرازي في  
 الباب الاول ثم ارسل الخلاف هنا وذلك في الروضة عن ذلك فصح في ذوابك مقابلة  
 الثاني لم يبين ضابط القربة قال الامام ولا يزل الوقت هنا القرب عما مادن  
 مسافة القصر المراد ان يكون بالقرب من المعرك بحيث بعد التحيز اليهم على اراكان  
 المسلمين عند الاستعداد بهم وضح في الروضة الاكفا باجتماعهم في دار الحرب **فروع**  
 اذا غلب بالفرار من اثنين هل يشترط في توبته ان يعود الى القتال او يكفي ان يعود  
 انه متى عاد لم ينهزم الا كما امر الله تعالى فيه وجهان والاطلق في البسيط وغيره ان الجهاد  
 لا يلزم بالندرة وان المنهزم عاص وليس عليه الا الاثم **باب** ولا يشارك  
 متحيزا في بعيدة الحش فماتوا بعد مفارقتهم سواء اجزاه ام منعناه لان المنع  
 نفوت بعدد اما ما غنموا قبل مفارقتهم فيشارك فيه نص عليه **باب** ولا يشارك  
 متحيزا في قربة في الاصح لبقا نصرتهم وتجدهم فهو كسرية قربة لشارك الجيش  
 فيما غنموا والثاني لا لمفارقته قال الغزالي ويصدق بيمينه انه قصد التحرف والتحيز  
 وقال البغوي ان عاد بعد انقضاء القتال لم يصدق او قبله صدق بيمينه **فروع**  
 الجاهلوس اذا بعثه الامام لينظر عدو المشركين ونقل اخبارهم فغنى الجيش بعينه  
 شيئا ثمارهم فيه في الاصح انه كان في مصلحةهم وخاطر نفسه اكثر من الثبات في  
 الصف **باب** وان رادوا على اثنين جاز الانصراف في الاصح لقوله تعالى الا ان  
 خفف الله عنكم الآية **باب** الا انه يحرم انصراف مائة بطل عن مائتين

سنان

فم

152  
 وواحد ضعف في الاصح لا يتم ثقا ومونهم لو ثبتوا والانهزام ذل والما راعى العدد  
 عند تقارب الاوصاف والثاني يجوز الانصراف لان اعتبارا ووصاف يعسر  
 فانبطح الحكم بالعدد وما خذ الخلاف النظر الى مجرد العدد او المعنى ويعبر عنه  
 بانه هل يجوز ان يستنبط من النص تخصيصه معن خصه او يقيد وطرد والوجهين  
 في عكسه وهو فرار مائة من ضعفائه عن مائتين الا واحدا من ابطالهم فان اعتبر  
 المعنى جاز او العدد فلا ولا فرق في وجوب مصابيح المسلمين لضعفهم من ان يكونوا  
 خياله والمسلمون رجاله او بالعكس قال المصنف وفيه نظر ولكن خرج على ان  
 العبرة بالمعنى او العدد وحيث جاز الانصراف استحب الثبات ان علم ظل الظرف  
 وان غلب الهلاك استحب ايضا كما قاله في زوايد الروضة وقل يحرم لقوله تعالى  
 ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة **باب** ويجوز المباشرة وهي ظهور اثنين  
 من الطائفتين بين الصغين من القتال واصلا من البروز وهو الظهور والمراد  
 جواز ابتدائها بحيث لا يتضرر المسلمون بقتل المباشرة واستدل لها بقوله تعالى  
 انقروا خفافا وهو الاسراع في المباشرة وثقالا وهو الثبات والمصابقة وقيل بكثرة  
 البراز لقوله تعالى وقتلوا المشركين كافة وقيل يستحب وقيل لا يجوز لانه لا يضمن ان  
 يخرج اليه اقوي منه فيقتله فيوهن المسلمين **باب** فان طلبها كافر  
 استحب الخروج اليه لما روي ابوداود باسناد صحيح عن علي كرم الله وجهه قال لما كان  
 يوم بدر تقدم عتبة بن ربيعة وتبعه اخوه وابنه فتادي من يمارز فانتدب  
 له شاب من الانصار فقال من اتم فاخبروهم فقالوا لا حاجة لنا فيكم اما اردنا بني  
 عمنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قم يا حنيفة قم يا علي قم يا ابا عبيدة بن الجراح  
 فاقبل حنيفة الى عتبة واقبلت الى سبيته واحلف من عتبة والوليد صرثان فاخذ  
 كل منهما صاحبه ثم ملنا الى الوليد فقتلناه واحتملنا عبيدة الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم ونح ساقه يسيل فقال اشهدنا يا رسول الله قال نعم قال وودد ان ابا طالبا  
 لو كان جبالا لعلم اننا احق منه بقول **باب** ونسله حتى نضرع حوله وندهل عن  
 ابائنا والخليل ثم انشأ يقول **باب** فان تقطعوا رجلي فاني مسلم ارجى به  
 عيشا من الله عاليا والبسني الرحمن من فضله معدي لبا سا من السلام غنى المساويا  
 رويما الشخان عن قيس عباد وهو اخر حديث في صحيح مسلم قال سمعت ابا ذر يقسم  
 قسما ان هذان خصان اختصوا في زهرهم نزلت في الذين بارزوا يوم بدر حنيفة وعلي وعبيدة  
 بن الحارث وعتبة وشيبة ابني ربيعة والوليد بن عتبة ولما خرج مرجع يوم خيبر  
 نطلب المباشرة خرج لد علي وقيل محمد بن مسلمة فقتله باذن النبي صلى الله عليه وسلم



وكان ربحه ويقول قد علمت خبيراً في حرب. شاكى السلاح بطل مجرب  
فقال له علي رضي الله عنه. انا الذي سميتني امي جدي. اضر بالسيف رقاب  
الكفر كليل غابات شديد الفسوس. اكلهم بالسيف كليل الفسوس. وانما قال  
ذلك لان امه فاطمة بنت اسد لما ولدته في غيبة ابيه سمته باسم ابيه اسد فادى لمرادفه  
وهو جديون وكان مرجب راي في منامه ان اسدا قد اقترسه فاراد على ان يدرك بانه  
هو الاسد الذي يقتله فكاشفه بذلك فلما سمعه ارعبه بتدكر المنام فقتله  
وانما حسن المبارزة من حرب نفسه فغير يكره له ذلك **قال**  
وباذن الامام لما تقدم من قوله صلى الله عليه وسلم قم يا حجة الى اخرك فان بارز ربح  
اذ نهى في الاصح لان الغفران بالنفس الجاهل جازا والثاني حرمه لان الامام نظرا  
تعيين المبطال والمراد بالامام صاحب الراية **فروع** في الشافعي  
لا اكره من يعلم من نفسه في الحرب بلاء ان يعلم ولا ان ركب الابلق والمراد بالاعلام ان  
يجعل في صدره او جبينه ريش نعام او استد على عمامة عصاة ملونه وركوب الابلق من  
الحيل فان عرف من نفسه الفشل والضعف كره له ذلك لانه اذا انهزم وهو بهذه  
الحالة كان ذلك قوة للمشركين وكره الحسن الاعلام في الحرب واستدل الشافعي بان  
حمزة يوم ربه رعرز في صدره ريش نعامه وشهد ابود جانه على راسه ريش نعامه  
حمرا وركب ابو محن الابلق وكلها ولا كانوا اهل شجاعة وشدة بأس رضي الله تعالى عنهم  
**قال** ويجوز اطلاق بنينا لهم لقوله تعالى يخرجون بيوتهم بايديهم وايدي  
المؤمنين **قال** ويحرمهم الحاجة القتال او الظفرهم لقوله تعالى ما  
قطعتهم من ايمنه او تركتموها قائمة على اصولها فبازن الله وسبب نزولها ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم امر بقطع نخلة بني النضر فقال واحد من الحضن ان هذا فساد يا محمد  
وانك تنهي عن الفساد فنزلت رواء البخاري من حديث بن عمر **قال** في ذلك **قال**  
وهان على سرة بني لوي. حريق النووية مستطير.

وقطع صلى الله عليه وسلم رداء ابود اوود في مراسيله وقطع الخيل خبير رواء البيهقي  
وقوله الحاجة القتال او الظفرهم قيد في حوز اطلاق البناء وقطع الشجر فوق الماء وروي  
يجب اذا علمنا اننا نضل اليهم الابه **قال** وكذا ان لم يرح حصولها لثاني حصول  
الابنية والاشجار مغناطة لهم قال الله تعالى ولا يبطون موطيا يغني الكفار **قال**  
فان رجي نذب الترك حفظا لهما على المسلمين وفي الموطان ابا بكر بعث جيشا الى الشام  
فنهاهم عن قتل السوخ واصحاب الصوامع وقطع الاشجار المشرك وعبارة الروضة كره  
الاتلاف ولا يحرم على الخصة هذا اذا دخلنا بلادهم معيين ولم يمكننا الاستفراغ فلو فهاهم

وفتنها

وفتنها حرم القطع والحرب لانه غنيمته وكذا اذا فتنها صلى على انها لثا ولهم  
**قال** ويحرم اطلاق الحيوان اي المحترم لما روي النسائي والحاكم عن عبد الله  
بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها ساء له الله عليها قيل وما  
حقها تذبحها وتاكلها ولا يقطع راسها وتطرحها ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذبح  
الحيوان لغير ما كلة وحالف الاشجار لان الحيوان حرمين حق مالكه وحق الله تعالى فاذا  
سقط حق المادي لكفر بغية حرمة الخالق في بقاياه على خطره وكذا لك منع مالك الحيوان  
من اجاعته وعطشه بخلاف الاشجار **قال** الاما يقاتلون عليه لدفعهم  
او ظفر بهم فلا يحرم قتله لانه كاداة القتال واذا جاز قتل النساء والصبيان عند الترس  
بهم فالجواز وفي الصحيحين ان رجلا من المسلمين راي في غزوة موته رجلا من الروم وعليه  
كلمة حسنة فكن له وراجه فلما جاوزة خرج من ورايه فعقر فرسه فسقط الارض  
وجلس على صدره وذبحه واخذ كمامته وسلاحه فاخذ خالد بن الوليد فامر النبي صلى  
الله عليه وسلم ان يردده ولم ينكر عليه عقر الفرس وروي المشافعي ان حنظلة بن الراهب  
عقر راسي سفيان فرسه يوما احد فسقط عنه فجلس حنظلة على صدره لينزع فجار  
شواذ بن الاسود فقتل حنظلة واستنقذ اباسفيان ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم  
فعل حنظلة **قال** بن عبد البر وغيره افتخرت الاموس فقالوا ما غسل الملائكة حنظلة  
بن الراهب ومنا من جنته المدبر عاصم بن ثابت ومنا من اجيزت شهدا دنسها دنس حرمه  
بن ثابت ومنا من اهترله عرش الرحمن سعد بن معاذ **قال** الخرزجيون ومنا  
اربعة جمعوا القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يحججه غيرهم زيد بن ثابت  
وابوزيد ومعاذ بن جبل وابي بن كعب **قال** او غنما وخفنا رجوعه  
اليهم وضرر فلا يحرم قتله ايضا فالحاجة المفسدة ومغايظة ولا يجوز للمسلم  
ان يعقر فرسه في الحرب حتى لا يغرب **قال** نقل دوس لكفار الى بلاد  
المسلمين اتفقوا على انه لا يحرم وفي كراهته اوجه احدها لا يمكن لان ابا جهل لما قتل  
راسه الى النبي صلى الله عليه وسلم رواء بن ماجه من حديث عبد الله بن ابي اوفى  
باسناد حده والثاني يمكن لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحمل اليه راسا فرفضه  
وروي البيهقي ان ابا بكر لما حملت اليه راسا في الطريق انكر ذلك وقال ما فعل هذا  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا له فائدة وما روي في حمل راس ابي جهل وقد  
تكلموا في ثبوته وتقدير الثبوت فانه حال في الواقعة من مكان الى مكان ولم ينقل من  
بلد الى بلد ولا ثم ارادوا ان ينظروا الناس اليه فيحققوا موته والثالث ان كان  
نقلها متكيا للعدو ولم يكن والاربع ان كان فيه للعدو وانها بالقوة للمسلمين

فما فوقها



استحب الثقل واختار الماوروي **قال** ولا يتبع جيفة كافر لما روي  
البيهقي عن ابن عباس ان رجلا من المشركين قتل يوم الاحزاب فبعث المشركون الى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان ابعت اليها جسده ونعطيك اثنا عشر الفا فقال صلى الله  
عليه وسلم لا خير في جسده ولا في ثمنه وتقدم من نظير هذا في ميراث المرتد **قال**  
فضل لنسب الكفار وصبيانهم اذا اسروا رفقوا المجرد الاسر وكانوا كسائر الغنيمة خمسهم  
لاهل الحسن والباقي للقاتلين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لسبي كاي قسم المال والمجانين  
كالصبيان واستثنى الماوروي في الاحكام من لا كتاب لها وقال اذا استنعت من الاسلحة قلت  
عند الشافعي فلو قتل صبرا وامراه وجت قيمته لانه صار مالا بنفسه اسرفان كان الصبي  
منفردا عن ابويه ففيه قيمة عبد مسلم لانه محكوم باسلامه تبعه لسايبه فان قتله  
عبد لرأيه القصاص وقوله رفقوا بفتح الراء صاروا رقا مجرد الاسر فلا يجوز ضم رايه  
بالاتفاق **قال** وكذا العبيد كسائر الاموال المغنومة لا تختير الامام  
فيهم لان عبد الحرب ماله ولا يجوز للامام قتله ولا امن عليهم وفي المذهب لو راي الامام  
قل العبد لشرك وفوته قتله وضمن قيمته للمخالفين وهذا جكي عن أبي يعقوب الاسودري  
والصحيح انه لا يجوز وينقله الرازي عن جمهور اصحاب وسكت المصنف عن الخش ومج  
الرازي في الباب الثاني بالحق بالمرأة **قال** القاض ابو الفتوح مجوز لمن عليه  
ومفاداته وان حكما ما منع قتله وملك الغنائم له لان الحكم بذلك لاجل الاحتياط  
فاذا راي الامام مخالفتها بالاجتهاد جاز خلاف النساء والصبيان **قال**  
ويجوز للامام في الاحرار الكاملين ويغفل لاحظ المسلمين من قتل ومن وفاء باسري  
او ماله او استرقاق المراد بالكمال البالغ العاقل الذكركم فاختار الامام فيه بين اربع خصال  
ان يقتلهم صبرا بحرب العنق لا تحرق ولا تنزق ولا تمثله للذي عنها وان يمن  
عليهم تخليه سبيهم وان يغاديرهم بالرجال او بالمال وان يسترقهم وان يكون  
ماله الفداء ورقابهم اذا استرقوا كسائر الاموال الغنيمة وبهذا قال احمد وقال ابو حنيفة  
بختير الامام بين القتل والاسترقاق لا غير وقال مالك تختير بين القتل والاسترقاق  
والفداء وانما يجوز الفداء بالمال دون المال لثا قوله تعالى فاما من بعد واما فداء وكله  
واحد من الامور الاربعة نقل عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم فقتل يوم بدر عتيبة بن  
ابي معيط والنصر بن الحر وطعنه بن عدي صبرا رواه الشافعي ووقع في المذهب  
بالمطعم بن عدي وهو وهم لان المطعم مات قبل بدر وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه  
وسلم امر يوم فتح مكة بقتل عبيد العزي بن خطل وفي ابي داود والنسائي وامر  
بقتل عكرمة بن ابي جهل ومقيس بن صباية وعبيد الله بن سلح سعد بن شرح واران

بالرجال

كانا فمسين لمفسين صباه ومن صلى الله عليه وسلم على جماعة منهم تمامه بن انا  
رواه مسلم وعلى العاص بن الربيع رواه ابو داود اوود ومن يوم بدر على ابي عرق الحمي  
الشاعر واسمه عمرو وقع في الاسر ولم يكن معه مال فقال يا رسول الله اني ذو  
عيلة فاطلقه لبنانة الحسن على ان لا يرجع الى القتال فرجع الى مكة ومسح عارضيه  
وقال خذت حجر من ثمن وجاه عام احد فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم لا تقبله فلم يقبل  
في الاسر غير فقال يا احمد اني ذو عيلة فاطلقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يلدع  
المومن من حجر من ثمن وامر بقتله رواه الشافعي وابن ماجه وروي مسلم منه لا  
يدع المومن من حجر من ثمن واذا ابود اوود الطالبي في هذا الحديث ان معناه  
لا يعاقب العبد على ذنب في الدنيا ثم يعاقب عليه في الآخرة ويبدل المفاداه بالاسر  
ما رواه مسلم وابود اوود والنسائي عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قادر رجلا اسره اصحابه برجلين اسرتهمما بقيق من اصحابه واخذوا ماله في فداء اسري  
بدر مشهور رواه مسلم وابود اوود والنسائي والحاكم ويبدل للاسترقاق قوله  
تعالى حتى اذا اختموهم فشدهم والوثاق اي بالاسترقاق وروي الشافعي وغيره ان النبي  
صلى الله عليه وسلم استرق من بني قريظة وبني المصطلق وهو ابن وادعي القاض ابو  
الطيب في هذا الموضع وشمل اطلاق المصنف الاسترقاق كل الشخص في حوز استرقاق  
بعضه وجهان احدهما نعم قال البيهقي فان معناه وضرب الرق على بعضه رق كله  
قال الرازي وكان مجوزا ان يقال لا يرق منه شيء وعلى الاول يقال لنا صورة يسري فيها  
الرق كاي سري العتق وسياتي في باب النذر حكم ما اذا اندر الامام قتله بعد الظفر  
به وما انتق للمسلطان صلاح الدين رحمه الله في ذلك **قال** فان  
خفي لاحظ حبسهم حتى يظهر لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشبي كالتقديم وجعله  
القاض حسين حيلة خامسة ولم يتابع عليه **قال** وقيل لا يسترق وشي  
كما لا يجوز تقريه بالجزية والى هذا ذهب الاصطخري والاصح نعم كما روي البيهقي عن ابن  
عباس انه قال في قوله تعالى ما كان لبي ان يكون له اسري حتى تحن في الارض ان  
ذلك كان يوم بدر وفي المسلمين قلة فلما كثروا واشتد سلطانهم اقر الله تعالى  
في الاسري فاما من بعد واما فداء فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المومنين بالخيار  
فيهم ان يشاءوا قتلوهم وان شاءوا استعبدوهم وان شاءوا فادوهم ولم يفرض  
من كانوا وكافروا **قال** وكذا اعز اي في قول اي قديم لما روي الشافعي  
يا سناد واه عن معاذ بن جبل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين لو كان  
الاسترقاق على الحرب جائزا لكان اليوم انما هو اسار وفداء فعلى هذا يكون الخيار  
جائزا







الا ما ملكت ايهاكم رواه مسلم فحرر المتزوجات لا المملوكات فدل على ارتفاع النكاح والا  
 لما حللن لانه صلى الله عليه وسلم قال الا لا توطأ حاملا حتى تضع ولم يفصل بين من زوجة وغيرها  
 وقال ابو حنيفة لا يفسخ النكاح اذا سبي الزوج وحده **قال** **و** اورق بين حديث  
 السبي ولا طلاق الحديث وكما لو سببت ام ولد فانها تصير قن والاصح لا سقط لانه لم يحدث  
 رق بل اتفق من شخص الى شخص كالمبيع وعينه **قال** **و** اذا رق اي الحربي عليه  
 دين لم يسقط لان شغل الدمة قد حصل ولم يوجد ما يقضي له سقطا هذا اذا كان لمسلم  
 وكذا الذي على الاصح وان كان لحربي فالظاهر سقوطه وفيه احتمالان اما لو كان للمسلم  
 الذي سباه ففي سقوطه الوجهان فيما اذا كان له على عبد عمن دين فملكه هل يسقط وهذا  
 ظاهر في قدر حصته اما الحسن فلا يملكه فينبغي ان لا يسقط مقابلته قطعا ولو كان الدين  
 لبعض الغائبين فيظهر ان يقال ان وقع في حصته فعلى الوجهين فان وقع في حصته غير  
 لم يسقط قطعا **قال** **و** بعض من ماله ان غنم بعد ارقاقه ويكون الدين له  
 مقدما على الدين الغنمية كما يقدم في الوصية وان زال ملكه بالرق كما ان الدين على المرتد  
 يقضي من ماله وان حكمنا بربو الملكة ولا ان الرق كالقود والجور وكلاهما يعلق الدين بالمال  
 فان غنم المالك قبل استرقاقه ملكه الغائبون ولا يقضي منه الدين كما لو اسفل ملكه بوجه  
 اخر وان غنم مع استرقاقه فوجهين احدهما يقدم الدين كما في التركة واحدهما تقدم  
 الغنمية لسبقها بالعين كما تقدم حق المجني عليه على حق المرتد وليس من المعيب ان يقع  
 الا غنما مع الاسر لان المال ملكه بنفسه لا خذ والرق لا يحصل بنفسه الا في السر في الرجال  
 الكاملين ولكن يظهر ذلك في النسوة وفيما اذا وقع الا غنما مع ارقاق الامام بعد الاسر  
 واذا لم يوجد منه ماله يقضي منه الدين فهو في ماله ان يعتق ولو كان المسيحي مستاجرا  
 لمسلم لم يفسخ الاجارة على الاصح وان كان مستاجرا لحربي انفسه وان كان مستاجرا لغيره  
 فوجهان وفي حلول الدين الموجب بالرق وجهان مرتبان على الخلاف في الحلول بالفلس واولى الحلول  
 لانه يشبه الموت من حيث انه يزيل الملك ويقطع النكاح **قال** **و** ولو اقتضى حربي من  
 حربي او اشترى منه ثم اسلم او فلا حرجه اي معا او مرتبا وكذا ان فلا اما على الصحيح  
 د امر الحق كما اذا اسلم الرومان قبل قبض المهر الصحيح دون الخمر والسر ولوسبق المستقرض  
 الى الاسلام او امانا فان نص ان الدين مسجل كما لو اسلم **قال** **و** ولو اطلق عليه  
 ابي الملقح حربي على حربي شيئا فسمى وكذا الوعص منه فلا ضمان في الاصح لانه لم يترتب شيئا  
 والاسلام يجب ما قبله والاتلاف ليس عقدا يستند امره لان الحربي اذا اهر حربي على ملكه ملكه  
 والاتلاف نوع من القهر وان الاتلاف مال المسلم وهو كما يوجب الضمان على الحربي والماني يجب  
 الضمان لانه لا ريب لهم فكأنهم ترصو عليه **تدبر** **هـ** خصيص المتلف لكونه لحربي

وكذا اسلامها ليس شرطاً في عدم الضمان بل لو الف الحربي على مسلم مالا او عصب منه  
 او اسلم المتلف فقط لا ضمان ايضا ولو قهر بعض اهل الحرب بعضا ملك القاهر والمقهور حتى  
 لو قهر العبد سيده عتق وصار السيد رقيقا له قاله القاجي ابو الطيب والامام **قال**  
 والمال الماخوذ من اهل الحرب قهر غنيمته لما تقدم في بابها وانما اعاده لصورة التفسير  
**قال** **و** وكذا اما اخذ واحد او جمع من دار الحرب سرقة او حصة كهيبة اللقطة  
 في الاصح اشتراكا له على مسيلتين الاولى ما اخذ من دار الحرب سرقة والاصح عند اكثر من انه  
 غنيمته لان دخوله دار الحرب والتغريب بالنفس يقوم مقام القتال والثاني انه لمن اخذ  
 خاصة لانه ليس ما اخذ بقوة الجند ولا بقوة الاسلام حتى يكون فييا ولا ما لقتال حتى يكون  
 غنيمته وجزم به الراعي في باب زكاة المعدن والامام هنا ادعى الاتفاق عليه والعوراني  
 والغزالي ونواقعه ما ذكره البغوي وغيره ان الرجل اذا دخل دار الحرب واخذ منهم شيئا  
 على وجه السوم ثم حلت او هرب به فهو له خاصة كل هذا اذا لم يضمنه فان امنوه فالاصح  
 انه لا ملكه وعليه رده الى صاحبه وجبر عليه اذا طلبه والمالك **قال** **و** انه في التقبيد  
 بدار الحرب حري فيه على الغالب فانه لا فرق في دار الحرب وغيره فانهم لو دخلوا دارنا  
 سرق منهم شيئا كان حكمه كالسرقة في دار الحرب واليه اشار في المذهب المسألة الثانية  
 الذي يوصد على هيبة اللقطة الاصح الذي اجاب عنه الاصحاب انه غنيمته لما تقدم والاني  
 وبه قال الامام والغزالي انه لا حد وهو من ماله ان يقرها ان المسروق والمخلس يكون لاخرها  
 وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في باب اللقيط **قال** **و** وان امكن كونه لمسلم  
 بان كان هناك مسلمون وجب تعريفه لعموم قوله صلى الله عليه وسلم تتعرف اللقطة  
 واحتمال كونه لحربي لا يمنع من ذلك وبعد التعريف بعود الخلاف المذكور في انه غنيمته او  
 لا اخذ ولم يصح الشيطان شيئا في قدر مدة التعريف وقال ابو حامد يعرف يوما او يومين  
 وعن بعضهم ثلاثة ايام وقال الامام تكفي مبلغ الخبر الى اجناد المدن هناك والذي نص  
 عليه في الامر انه يعرفه بين المسلمين الذين هناك فاذ لم يعرفوه رد في المخيم وهو موافق  
 لمقالة الامام وفي المذهب والتهذيب يعرفه سنة كغيره وللقائمين التيسر في الغنيمه  
 باخذ القوت وما يصلح به كالزيت والسمن لما رواه البخاري عن ابن عمر قال كنا نصيب  
 المغاريك العسل والعنب فناكده ولا نرفعه وفي ابني داود عنه ان جيشا غنموا طعاما وعسل  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يؤخذ منهم الخمر يعني مما تناولوه والمعنى فيه الحاجة  
 الداعية اليه فان الطعام يعجز في دار الحرب فانهم لا يسعون به منهم وحماون ومحوزون  
 اجمعهم عنهم فعمل الشارع على الحاجة ولا نه قد يفسد وقد سخر نفعه او تخا وزمونه النقل  
 منه ومحله ذلك قبل القسمة كما ذكر في المحرر ونبه ذكر القوت انه لا يجوز اخذ ما فوق الحاجة



فلو اخذ فوق حاجته فعن النص انه يودي ثمنه الى المغنم ولو اضاف به غنيم من  
الغنمين فلا بأس وغير الغنمين فكل لو اضاف له لغنيم وقد تقدم وافهم انه لا  
ياخذ شيئا من الاموال لا لتفاد بها كلبوس ومركوب فان فعل لزمته الاجرة كما تلمزمه  
الغنيمة اذا اختلفت لما روي احمد وابوداود وابن جابر عن ربيعة بن ثابت الانصاري  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من في المسلمين  
حتى اذا اجتمع ردها اليه ومن كان يوم من بالله واليوم الآخر فلا يمس ثوبا من في المسلمين  
حتى اذا اخلقه رده اليه اما اذا احتاج اليه ليود وعينه فقال لما روي يستاذن الامام  
وحسب عليه من سهمه ويجوز ان ياذنه في لبسه بالاجرة الحاجة ثم يرده ولا يجوز ان  
يستعمل السلاح الا ان يضطر اليه في القتال ثم يرده الى المغنم **قال** ولحم  
وشحم وكل ما يعتاد اكله عموما سواء اكله اذن الامام في ذلك ام لا لما روي ابوداود والحاكم  
عن عبد الله بن ابي او في قال اصبت مع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر طعاما فكان كل  
واحد منا ياخذ قدر كفايته **قال** الراعي وفي رواية عنه كذا تاخذ من طعام المغنم  
ما شئت والمراد بالشحم الذي يوكل فان كان لدهن الدواب او لصلب خوافها فلا في الاصح  
المقصود **قال** الراعي وعلى الجواز غنيمته ان يجوز الادخالها وقوله عموما احتريزه عن  
خوافها نبيذ السكر والادوية التي يندرج الحاجة اليها فالاصح فيها المنع لندرة الحاجة  
فمن احتاج اليها اخذ بقدر حاجته بغير ثمنه **قال** الراعي وينبغي مراجعة الامر فيه  
واعتبر في الشرح الصغير **قال** **باب** ما غنم ما اخذ لغنم اخر فهو  
ابدال مباح كانه الصغار لغة بلغة وكل واحد منها او لي بما صار اليه ولو تباعا  
صاعا بصاعين لم يكن ذلك ربا لانه ليس معاوضة محققة واعترضه في المهمات بما فيه نظر  
**قال** وعلف الدواب تبنا وشعيرا ونحوهما للحاجة الي ذلك فاشبهها قوته  
والمراد الدواب التي لا يستغنى عنها في الحرب لغرسه والبهيمة التي تحل سلاحة وماده  
لان امير جيش عمر كتب اليه لسانا انه في طعام يرد دخله وكتب اليه ان ياكلوا ويعلفوا  
دوابهم ولا يسعوا وقتل ماخذ الاعلف واحدة ولو كان معه دابة اخرى يستظهر بها  
لركوبه او لحولته فله علفها في الاصح واما البزاة والفهود والتمور فلا يجوز اطعامها وعلفها  
هنا بفتح اللام **قال** ودخ مأكول اللحم لانه مأكول عادة للحمة فكان كسائر  
الاطعمة وسواء في ذلك الغنم وغيرهم واشار الامام الى تخصيصه بالغنم وصرح به الغزالي  
لان الغنم كالاطعمة ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في ضالته هي لك او لك خيلك او للذييب  
وقيل لا يجوز الذبح لندرة الحاجة فان اضطر جاز قولا واحدا وبه بقوله للحمة على انه يجب  
رد جلود المذبوح الى المغنم الا ما يوكل مع اللحم ولا يجوز ان يتخذ من الجلد سقا ولا حدا ولا شراك

وان فعل وجب رد المصنوع كذلك ولا يشترط ان زادت قيمته بالصنعة فان نقص  
لربها رثته وان استعمله لربها اجرتة **قال** والصحيح جواز الفاكهة  
وطبا وبابها لحدث من عمر المتقدم الذي ذكره الغنم والساق لا لعدم الحاجة اليها  
**قال** الامام ويمكن الفرق بين ما يتسارع اليه الفساد ولينفق ثقله وبين غنيم  
والجمهور لم يفرقوا **قال** صاحب المذهب وساح الحلوي كالغواكه **قال**  
واحد لا يحسب قيمة المذبوح كالحب قيمة الطعام لما خوذ للاكل واشار الغزالي الى القطع  
به اذا تعذر سوقه والثاني يجب القيمة لبقية الغنمين واهل الحسن لان الاخبار التي  
وردت انها في الطعام والحيوان ليس بطعام ولهذا يجوز بيع بعضه ببعض تغاضلا  
كما تقدم وقاية اباة الذبح مع النضين نفى الاثم وعدم ضمان ما نقص بالذبح وان  
يضمن قيمة اللحم خاصة وذلك دون قيمة الحيوان **قال** **باب** ما يحسن المواز  
بحاجة الى طعام وعلف الاطلاق الاحاديث والاثار الواردة في الباب فصار كالمباح  
يستوي فيه الغني والفقير لكن نقل الامام عن المحققين فيها اذا قل الطعام وازدحموا  
عليه ان الامام يضع يده عليه ويقسمه على ذوي الحاجات ويقول لمن معه ما يكفي  
اكتف بما معك ولا تراحم ذوي الحاجات والثاني يخص بالمحتاج دون غيره عن اخذ حق  
الغير **قال** البغوي وحصر التردد لقطع مسافة بين ايديهم والذي ياخذ  
ملكه بالخذ لكنه كالضيف اح له الاخذ للاكل وفي الحاوي الصغير انه يملكه ولا يرف  
لغيره **قال** **باب** ما يجوز ذلك لمن له على الحسن بعد الحرب والحيات لانه  
كاجني عنهم كغير الضيف والثاني الجواز للحاجة لحضور الحرب التي هي مظنة  
عزة الطعام وعبارة الكتاب والحرر والروضة نفهم جواز السطوح للحيات فيحتاج  
الي الفرق بين المغنم وبينه وعطف المسألة على التي قبلها لغرض ضعف الخلاف وهو  
خلاف ما في الروضة **قال** **باب** وان من رجع الى دار الاسلام ومعه بغيته  
لربه ودها الى المغنم لروا الحاجة ولتعلق حق الحج بها والثاني لا لا باحة الاخذ والثالث  
وبه قال احمد ومالك ان كان قبيلا لا يبال به ككسر الخبز وبقية البن والمخالي لا يرد والا فردد  
وقال ابو حنيفة ان قسمت الغنيمة باعه وتصدق ثمنه والارده الى المغنم والوصول الى دار  
يسكنها اهل الذمة او العهد وهي في قبضتنا فهي كدار الاسلام كقوله في الكفاية لان الراعي  
جعلها كذلك في منع التبسط فيها باكل الطعام بها ومن اذكر المصنف ما اذا كان في القصة  
فان كان بعدها او ممكن برفقة كما فرقت الغنيمة فرق وان لم يمكن لقلته او لتفرق الغنمين  
فعن الصدوق في جعله في المصالح وخطه الامام وقال اخراج الحسن يمكن وانما هذا  
في الاربعة الخماس ثم عطف المسألة على ما قبلها يقتضي ان الخلاف اوجه وهو في الروضة



اقوال والعلم الموضع الذي يجتمع فيه اموال الغنيمة **قال** وموضع السط  
 وراهم لانها موضع العزة فان اتتوا الى عمران دار الاسلام وتمكنوا من الشرافاته لا يجوز  
 السط قطعاً **قال** وكذا ما لم يصل الى دار الاسلام في الامم لبق الحاجة  
 اليه وروي عن ابي عبد الله انه لم يرا باسان ياكل الرجل الطعام في دار الشرك حتى يرجل  
 منه والثاني المنع لان مظنة الحاجة دار الحرب فيناط الحكم بها فعمل الامم لو وجدوا في  
 دار الحرب سوا وتمكنوا من الشرافة في حوز السط وجهاً لا تفكك التوجيه وقطع الامم  
 بالجواز فيها وقال لم ار احدا من هذه السبب وجعل دار الحرب مظنة الحاجة كما ان السفن  
 مظنة المشقة فيجوز الترخض وان عدمت في وقت قال من الرفعة وينبغي ان يكون الخلاف  
 هنا مرتباً على الخلاف فمن ملك قدر كفاية واولي الجواز والمراد بعمران المسلمين ما جردون  
 فيه حاجتهم من الطعام والعلف كما هو الغالب فلو لم يجدون فيها ذلك فلا امر له في منع  
 السط في الامم **قال** ولغاير رشيد ولو مجبور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة  
 قبل القسمة لان الغرض الاعظم من الجهاد اعلان كفة الله تعالى والذب عن الملة والقيام  
 تابعه فمن اعرض عنها فقد جرد فضع للعرض الاعظم وصورة الاعراض ان يقولوا سقطت  
 حقن من الغنيمة فان قال وصبت نصيبها منها للغنائم واراد التملك فاقوى الوجهين في الشرح  
 والروضة الممنوعة لانه مجهول وجعلوا المجبور عليه بالفلس كغيره لمعني الاخلاص ولا اختيار  
 التملك كما يتبادر الاكتساب وهو لا يجب عليه وايضا الغنيمة لا تملك قبل القسمة كما سباني وانما  
 ملك ان تملك كالشفعة فيسقط نصيبه بالاعراض وتقييد الغنائم بكونه رشيد ليس بالحرر  
 ولا بد منه فلا بيع اعراض الصبي والمجنون وقوله بفلس خرج به المجبور عليه بسفه كما هو  
 اظهر اختيالي الامام ورجح في المهمات جواز اعراضه لكن لورشيد الصبي والمجور عليه بسفه  
 قبل القسمة صح اعراضه وبقي من الشروط ان يكون حراً فلا بيع اعراض العبد وبيع اعراض  
 السيد لان الحق له وكذا اوارث وارث من مات بغير اعراض خلاف ولي الصبي والمجنون وان  
 قلنا لا ملك للصبي وانما له حق التملك خلاف حق الشفعة فان للولي اسقاطه اذ اري المصلحة  
 فيه وكان ينبغي المصنف ان يقول قبل القسمة وقيل قوله احسب القسمة فان ذلك منع  
 من الاعراض كما هو شبه الوجهين اما اذا قسم الامام قسمه حكم بان حصص بعضهم ببعض انواع  
 والاعسان او فرد لكل طائفة شيئا او لكل واحد نصيبا فالصح جواز الاعراض قبل الاختيار  
 بناء على عدم الملك بذلك اذ لا بد من اختيار الملك كما صحه الراعي لكن نص الشافعي وجاعده  
 على انه ممنون باقرار الامام مع قبضهم له وكذا مع حصولهم وسكت الاصحاب  
 عما لو رجع بعد اعراضه وشبهه ان له ذلك قبل القسمة لا بعدها وبصير اعراضه  
 كالسهم والقسمة كالقبض وهذا لا يوافق عن كسر الحر والسائل ومخوفاً فان له

ملكها

تملكها قبل ان ياخذها غير **قال** والاصح جواز اي الاعراض بعد  
 دار الحرب اي وبعد اخراجه ما خرج من راس الغنيمة لان اقرار الحرب لا يتعين به حق  
 كل واحد من الغنائمين بل كل واحد على ما كان عليه وان تميز به حقهم عن الجغات العامة  
 والباقي لا يجوز لان ما اقرار بصير الباقي لهم كسائر الاموال المشتركة ولا فرق في جريان  
 الخلاف بين ان يطلب الغنائمون القسمة من الامام او يقسم بنفسه وحده الامام  
 بحالة طلب القسمة **قال** وجواز الجميع لان المعنى الذي لاحظه صح  
 اعراض الواحد موقوف في الجميع وحينئذ يصرف الاثمان الاربعة الى مصارف الحرب  
 وليس لملك المصارف الا الحسب للاية ولا سعي مصرف **قال** وبطلانه  
 من دوى القرني لانه يستحقون سهمهم بلا عمل وهو منحة من الله من غير ثوب وشهود  
 وقعة فاشبه الارث والثاني يصح كاعراض الغنائمين وما لا اليه من الرفعة والوجهان  
 فيها اذا عرضوا كلهم فان اعرض بعضهم فينبغي ان تكون الحكم كذلك خلاف اعراض بعض  
 الغنائمين فانه يصح قطعاً ومقتضى كلام الحادى الصغير انه يصح اعراض بعض دوى القرني  
 وليس كذلك وانما خص دوى القرني بالذكر دون بقية اهل الحرب لانهما جاهدت عامه  
 لا عرض فيها اعراض كالفقراء او كاصدقات **قال** وسالب لان السلب  
 متعين له كالأرث وقيل يصح كاعراض بقية الغنائمين ولان علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 قل عمرو بن عبدود فقال له عمر هل لا استلبته درعه فانه ليس للعرب درع غير منه  
 فقال اني لما ضلته ابقاني لسؤمته فلم اسلبه **قال** والمفرض لمن لم  
 يحضر فيضم نصيبه الى المغنم ويقيم اخماسه وقيل يرجع الى اهل الحرب خاصة لان الغنائم  
 في الاصل لله تعالى قال الله تعالى قل الانفا لله فمن اعرض رحت حصته الى اصلها  
**قال** ومن مات فحقه لو ارثه لانه حق ثبت للموروث فينتقل للوارث  
 كغيره من الحقوق ولا يخفى ان المراد اذا لم يعرض لان المعرض لا حق له **قال**  
 ولا ملك اي الغنيمة الا بقسمة لانهم لو ملكوها بالاستيلاء لم يصح اعراضهم كالمختطف  
 وخوذه ولانها لو تاخترت حولا لم تجب الزكاة فيها **قال** ولهم الملك اي بين  
 الجبارة والقسمة وليس المراد حوز التملك قبل القسمة باختصاصهم بل المراد ان لهم حق  
 التملك شرعاً وان لم يملكوا **قال** وقيل يملكون اي بايقضا الحرب وجبارة  
 المال لانه قبل الجبارة معرض للاستزاد فلم يكمل الاستيلاء والجبارة والجور للجمع  
 والضم **قال** وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم والا فلا فعلى هذه الملك  
 موقوف لان قصد الاستيلاء على المال لا يتحقق الا بالقسمة فاذا اقتسموا انشأ قصده  
 التملك بالاستيلاء فبين حصول الملك **قال** وملك العقار بالاستيلاء



كالمنقول فخص الغانمون به كاختصاصهم بالمنقول المملوك لجامع المالية وعن أبي حنيفة  
... تخيرا لا ما فيها بين ان يقسمها بين الغانمين ومن ان نفقها على المسلمين كما فعل عمر ومجتنبا  
على المنقول لجامع المالية والعموم قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء الا به ولا نه صلى الله عليه  
وسلم قسم خبير بين الغانمين وهذا مراد المصنف بالتشبيه والافق قد سبق ان المنقول  
لا يملك الا بالقسمة ولم يذكر في الروضة هذا التشبيه ومراده بالعقار العامر اما الموات  
فلا يملك بالاستيلاء كما صرح به في باب اجيا الموات لان الكفار لم يملكوه فكيف يملك عنهم  
وبه صرح الجرجاني في التخرير باب القيمة ومراد المصنف انه يختص به الغانمون  
كما اختصاصهم بالمنقول لجامع المالية وليس المراد انه يملك بمجرد الاستيلاء فان في ملكهم  
العقار المواجه للثلاثة السابقة **ق** ولو كان فيها كلب او كلاب يبيع  
واراد بعضهم ان يعص الغانمين او بعض اهل الجنس ولم يزارع اعطيه اذ لا ضرر في ذلك  
على عين **ق** والا اي وان نوزع قسمت ان امكن ذلك بان توجد عدة  
كلاب وامكن قسمتها عددا وذكر في الروضة اعتبار قسمتها عند من يراها واعتبار منافها  
فيمكن القول به هنا **ق** والا افرع لان القرعة لقطع المنازعة وصرح  
الجرجاني بان الكلب لا يدخل في ذلك غير انه لا مناسبة لذكر هذه المسألة هنا وهي في المحرر  
قبل فصل لنا الكفار وصبيانهم عقب ذكر اطلاق الحيوان وهو مناسب والمراد بالنفع الاصطفا  
وحراسة الزرع او الماشية وكذا حراسة الدروب على الاصح **ق** والصحيح  
ان سواد العراق فتح عنوة وقسم روي ابو عبيدة في كتاب الاموال باسناد صحيح ان  
سواد العراق فتحه عمر وحكي الشيخ ابو حامد فيه الاجماع وانما اختلفوا في كيفية  
فتحه فقال الجمهور فتحه عنوة اذ لو كان صلحا لم يقسم وقيل صلحا وان رده عليهم خراج  
يودونه كل سنة وقيل بعضه كذا وبعضه كذا وقيل بالوقف وهو راي ابي الطيب  
من سله فانه قال لا ادري كيف كان وتعبيرا لمصنف بالاصح يقتض ان يكون وجهان  
وحكما الماوردي قولين منصوصين وازافة السواد الى العراق من باب اضافة  
الجنس لبعضه فان السواد اريد من العراق خمسة وثلاثين فرسخا كما قاله الماوردي  
وسمي سواد لانهم خرجوا من البادية فزوا حضرة الزرع بين الاشجار الملتفة فقالوا  
ما هذا السواد وقيل سمي بذلك لكثرة ما حكي من سواد القوم وقيل لعدم طلوع الشمس  
فيه الا الارض والصحيح ان عمر فتحه عنوة وقسمه بين الغانمين ثم خاف ان يتعلموا  
باداب البقر ويتركوا الجهاد فاستمال قلوبهم عنها بمال ووقفها على المسلمين ثم اجرها  
من سكان العراق بخراج يودونه كل سنة باحاطة مودة واحتمل ذلك للمصلحة العامة  
**ق** ثم بدلوه ووقف على المسلمين اي بعد القسمة بدله الغانمون ووقفه

عمر لما روي اليه عن ان عمر بن قرق استولى ارضا من ارض السواد فاقى عمر فاخبره  
فقال ممن اشترتها فقال من اهلها فلما حضروا المهاجرون والانصار قال عمرها ولا اربا بها  
ابعتوه شيئا قالوا لا قال ارجع فردا لارض علي من باعك وخذ الثمن منه فدل على انها  
وقف واللم يرد الشرا وعن سفيان الثوري قال ارض العراق لا يجوز بيعها **ق**  
وخراجه اجن تؤدى كل سنة لمصالح المسلمين فيقدم الاعم فالاعم وعلي هذا يجوز رهنه  
ولا هبته ولا بيعه ويجوز طرما احاق موقته وفي اجازتها لهم مودة وجهان الاصح المنع  
وليس لحد من المسلمين ان ياخذ قطعة منها ممن اتصلت اليه من ابيه واجداده ويقول  
انا اعطيتك لان عمر اجرها منهم على التأييد ولا ينفخ الا حاق موت المتعاقدين وقال ابو  
حنيفة لم يملكه عمر بل ضرب عليهم خراجا مع تقرر ملكهم وزعم ان ذلك خراج لا يسقط بالاسلام  
وفي وجه اخوان من سترخ انه يبيع ارض العراق لان عمر باعها من سكانها ليود والتمن  
على ممر الزمان ان هذا ثمن غير مقدور ولا آخر له وعلى الجملة لا خلوا مذهب من اشكال  
وهو لا يتقدر الثمن او تنابد الاجرة او لا يسقط الخراج بالاسلام لكن الاعتماد على النقل  
والشافعي اعلم القوم بالاخبار والتواريخ والذي يؤخذ من خراج هذه الارض يصرفه  
الامام في مصالح المسلمين كما ذكره المصنف ويجوز صرفه للفقراء والاعنياء من اهل الفي  
وقدر في كل سنة على كل حرب شعيرة رهمان وعلى حرس الحطة اربعة دراهم وحرس  
السمر وقصبا لسكر سبعة والنخل ثمانية والكرم عشرة وقيل النخل عشرة والزيت اثني عشر  
والحرب عشرون قصبات في مثلها والقصبة سنة اذرع والحرب مسافة مربعة من  
الارض بين كل جانبين منها سنون ذراعا **ق** اطراف السواد فتح في ايام  
ابي بكر وهو اريد من العراق لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين  
والسواد مائة وستون فرسخا في عرض ثمانين وسمى عراقا لاستواء ارضه وخلوها من الجبال  
والاوادية والعراق في كلام العرب الاستواء **ق** وهو من عبادان الى حدته  
الموصل طولها ومن القادسية الى حلوان عرضا باجماع اهل التاريخ ومصنف الفتوح ومن  
عرف اسم البلدان والذي قاله المصنف يتبع فيه المحرر وقال في الشرح ان فيه تساهلا  
لان البصرة كانت سبعة احياء اعمان بن ابي العاص وعبيد بن عزيان بعد فتح العراق  
وهي داخله في هذا الحد فلذلك استند ركة المصنف على اطلاق المحرر **ق** قلت  
الصحيح ان البصرة وان كانت داخله في حد السواد فليس لها حكمه الا في موضع غربي دخلتها  
وموضع شرقيها واثارت ذلك الى موضعين في البصرة ادخلها في الحد صاحب المذهب  
وغني عن الموضع شرقي الدجلة ليس في الفرات والموضع الغربي سمي نهرا المرأة **ق**  
الماوردي حضرت الشيخ ابا حامد وهو من محدثي السواد وادخل فيه البصرة ثم اقبل



عليه وقال هكذا نقول قلت لا قال ولم قال قلت لانها كانت مواتا واحياها المسلمون  
فاقبل على احياها وقال علقوا ما يقول فان اهل البصرة اعرف بما قال الراعي وكان مبلغه  
ارتفاع العراق في زمن عمر مائة الف الف وسبعة وثلاثين الف درهم ثم تفرقت  
ان بلغ في ايام الحجاج ثمانية عشر الف الف درهم لظلمه وعسفه لما ولي عمر بن عبد العزيز  
ارتفع بعد له وعمارته في السنة الاولى ثلاثين الف الف درهم وفي السنة الثانية ستين  
الف الف درهم وقال ان عشت لا ردت له الى ما كان في ايام عمر رضي الله تعالى عنه فمات في  
تلك السنة **باب** عبادان بقرب البصرة وحديثه الموصلي قدس  
بذلك لاخراج حديثه اخرى عند بغداد سميت الموصلي لان نوحا ومن معه في السفينة  
لما نزلوا على اليهودي ارادوا ان يعبروا فاذر الماء المسيحي على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا  
فيه حجرا ثم دلوه في الماء فيرأوا له حتى بلغوا مدينة الموصلي فلما وصلوا الحجر سميت  
الموصلي والقادسية بينهما وبين الكوفة خمسمائة ميل وبين بغداد وخوخة مائة ميل  
سميت بذلك لانهم لان قوم من قاديان نزلوا وقالوا ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعاها  
في القدس وان تكون محلة للحجاج حكاية الجوهرى وحلوان بضم الحاء معروف والبصرة  
مثلثة الباء حكاية الازهرى وغيره اقصمها الفتح بناها عتبة بن عمرو وان في خلافة عمر  
سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب ولم يبعد عن قط  
بارضها وهي اقرب البلاد قبلة **باب** وانما في السواد من الدور والمسكن  
بجوز بيعه والله تعالى اعلم لان احدا لم يمنع من شراها ولان وقفها يودي الى خرابها  
والثاني منع كما مزاع كذا اطلقه الراعي والمصنف والظاهر ان موضع الخلاف  
في الابنية التي كانت موجودة يوم ردت الى اهلها فاما ما وجد بعد ذلك فهو بيعه  
بالاتفاق واستثنى ابو الفرج الرازي في تعليقه الخانات وكحول فلا يجوز بيعها  
لان عمر وقفها كالأراضي واستثنى ايضا ابنية البصرة فانها وان دخلت في حد  
السواد فهو بيعها بالاتفاق كما تنبأ اراضيها الموضعان المستثنيان واذا اراد  
الامام المومنان بوقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله عنه اذا استطاع قلوب  
الغنائم في النزول عنها او بعوض بدونه فان ابوا بعضهم فلا وهم احق باقلاها  
بحوزله وديث من النساء والصبيان الى الكفار بالاستطابة قلوبهم **باب**  
وفتح مكة صلوات الله تعالى ولوقا تلك الذين كفروا ولو لا الادبار لآله يعني  
العلم مكة فدل على انهم لم يقاوتوا وقال تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم  
عنهم بسطن مكة وصح انه صلى الله عليه وسلم قال من دخل المسجد الحرام فهو امن ومن  
دخل بيتا ابي سفيان فهو امن ومن اتى السلاح فهو امن ومن اطلق بابه فهو امن

رواه مسلم واستثنى اناسا امر بقتلهم كما تقدم في اعموم الامان للباقى وقال  
الله تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم فاذا نالوا اليهم وحيثهم  
الملك وقال اكثر اهل المغازي انها فتحت عنوة وبه قال ابو حنيفة ومالك وقال  
الماوردي اسفلها دخله خالد بن الوليد واعلاه دخله الزبير صلوات الله عليه ودخل النبي صلى الله  
عليه وسلم من جهته فصار حكم جهته الغلب **باب** فدورها واراضها  
المحيية ملك ببيع حديث اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله انزل غدا بدارك  
بمكة فقال وهل نزل لنا عقيل بن رباح وكان عقيل ورثا اباطالب هو وابوطالب  
ولم يرته جعفر ولا علي لانها كانا مسلمين وروي البيهقي ان عمر اشترى دار السجدة بمكة  
من صفوان بن امية باربعة مائة وفي رواية باربعة الاف وبيع حكيم بن حزام دار  
النوثة من معاوية بمائة الف ورواه الزبير بن نكار وحديث مكة ببيع رباها  
ولا توجد دورها ضعيف وان رواه الحاكم **باب** احدها محل الخلاف في بين  
العلماء في بيع نفس الارض اما البناء فهو مملوك يجوز بيعه بلا خلاف الثاني قال  
الرويانى يكره بيع دور مكة واحاد رباها ونارعه المصنف في شرح المذهب في دعوا  
الكراهة وقال الحسن ان يقال ان ذلك خلاف الاول لان الكراهة ثابتة فيه هي  
مقصود ولم تثبت في هذا شي واعترض على المصنف بانه صرح بكراهة بيع المصنف  
والشطر لم يرد فيها شيء **باب** الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص  
عليه مالك في البدنة وابو عبيدة والطحاوي وغيرهم وان عمر وضع على اراضيهم  
الخراج وقبل فتحت صلوات الله تعالى نكتوا ففتحها عمر وثانيا عنوة وفي وصية الشافعي في الامر  
ما يقتضى انها فتحت صلوات الله تعالى فانه وصى على ارض له بمصر على انه ختم ان يكون من الموات  
التي هي ولا يبيع فيها او من ارض انصرفت بالشافعي من غير بيت المال وفي تاريخ بغداد  
للخطيب كان البيت بن سعد اشترى شيئا من ارض مصر قال وانما استجار ذلك لانه  
كان يحدث عن يزيد بن ابي حبيب انها فتحت صلوات الله تعالى اكثر من على خلاف قولها وكان  
مالك وجماعة من اهل عصره يتكلمون على البيت ذلك الفعل لانها عندهم عنوة والبيت  
وزيد بن ابي حبيب معروبان وهما اعرف بحال مصر من غيرها واما الشام فنقل الراعي  
عن الرويانى ان مدنها فتحت صلوات الله تعالى وارضها عنوة وقد اشكل طاعا على من حضرها وعلى من  
الخطاب فتوزعوا واعطوا حكم الصلح وقال الحراني لا خلاف انه يجوز بيع اراضي الخراج  
بالشام لانها غير موقوفة وانما صالح الامام اهلها على ان يكون الارض خراج معلوم  
يؤدونه كل سنة ورجح الشيخ ان دمشق فتحت عنوة **باب** فصل  
يصح من كل مسلم مكلف مختارا امان حرزي وعدد محصور فقط الامان ضد الخوف والمصل



فيه قوله تعالى وان احد من المشركين استنجاك فاجع الآية اي استنجاك فامنه  
او استنجات بك فاعنه وكلامه قيل جميع القرآن وقيل سورة براءة ثم ابلغه ما منه  
اي بعد انقضاء مدة الامان وفي الصحيحين عن علي بن النضر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دسة  
المسلمين واحدة لسعي بها ادناهم اي عبيدهم فمن احقر مسلما اي نقض عهده فعليه لعنة  
الله والملائكة والناس اجمعين والدمية العهد والامان والحرمة والحق وليس له الدمة  
بذلك لدخولهم في عهد المسلمين واما هم ومعنى لسعي بها ادناهم اذا اعطى العبد الامان  
جاز ذلك على المسلمين لان عمر اجاز امان عبد علي جميع الجيش وامنت امرهاني بنت ابي طالب  
يوم الفتح رجلين من احبابها وهما الحارث بن هشام وزهير بن ابي امية فقال صلى الله عليه  
وسلم قد اجرنا من اجرت وامنا من امتك رواه الترمذي في صحيحه امان الحر والعبد وان كان  
سيده كافرا والمرأة والخنيث والفقير والمجور عليه بسفه والمرضى والشيخ الهرم  
والفاسق وفي وجه لانه نوع وكايته وليس هو من اهلها وفي وجه ثالث اذا كان فسقه  
بسبب اعانتته على المسلمين لم يصح امانه والا فيصح وقال ابو حنيفة لا يصح امان العبد  
الا اذا كان مادم وناله في القتال واحترز عن اضداد ما ذكر فلا يصح امان كافر  
لانه منهم ولا امان الصبي وان راهق ولا المجنون لانه عقد فاشبه ساير العقود  
لكن لا يقبل من امناه ان جعل فساد امانه بالعرف لانه لا امان له ليرجع وكذا حكم امان  
المكره واطلق الحر ومراوده غير الطليعة والجاسوس ونحو مما لا يصح امانه كما  
سبباني وشمل اطلاقه من عين الامام قتله وعدم الخي عليه فظفر به بعض الرعية  
وامنه فالظاهر انفقوا كما افني به الطوسي وغيره ثم انما يجوز من الاطاد لكافر  
او كفار محصورين كعشرة ومائة ولا يجوز لهم امان ناجية وبلدة لئلا يتعطل الجهاد  
قال الامام لو امن من مائة الف مائة الف فكل واحد لهم ايمان واحد لكن اذا ظهر  
الاسداد رد الجميع قال الراعي وهو ظاهر ان اسنوههم دفعة فان وقع مرتبا  
فينبغي صحة الاول فالاول الي ظهور الخلل واختار المصنف وقال انه مراد  
الامام وسوا كان الكافر المومن في دار الحرب او في حال القتال او الهزيمة  
**وال** لا يصح امان اسير لمن هو معهم في الاصح لانه مقهور معهم ولا  
يعرف وجه النظر والمصلحة وهو غير امن على نفسه ولا امانا تقتضي ان يكون  
المومن امنا والاسير في ايديهم ليس امن والثاني فيصح لانه مسلم مكلف مختار امن امنا  
ليس فيه اضرار والذي صححه الشيخان تبعنا فيه صاحب المذهب ونقله في البيان  
عن القفال والمنصوص في الامم صحة امان الاسير الموثق والمختلا وجري عليه الشيخ  
ابو حامد والقاضي ابو الطيب ومن الصباغ وغيرهم ثم محل الوجهين اذا كان مختارا

فان

فان آكره على عقد لم يصح قطعا وخصه الامام بما اذا امن غير من اسره فان امن من  
اسره فلا خلاف في عدم الصحة والطلاق المصنف شامل للامرين ومراده بقوله معهم  
الذي هو في ايديهم بالحبس والقيود كما قاله بن الرفعة لخرج اسير الدار وهو الذي اطلق من  
القيود والحبس وامنوه على ان لا يخرج من دارهم وبقي عاجزا عن الخروج فيصح امانه قطعا كما  
جزم به في التنبيه وغيره ثم على القول بصحة الامان مقتضى عبارته ان يعتبر مطلقا  
وليس كذلك فقد قال الماوردي حيث قلنا بصحة امانه فان اطلقه لم يكن امنا من  
المسلمين الا في دار الحرب لان اطلاق العقد يتوحد في دار العقد لا خلاف الدارين  
**وال** ويصح بكل لفظ يفيد مقصوده سواء كان صريحا كجزئك او امثلك  
او انت امنا وفي امانني او لا بأس عليك او لا خوف عليك وكذا لا تخف لما روي الشافعي والبيهقي  
ان الهرمزان لما حمله ابو موسى الاشعري الى عمر فقال له عمر بكلم لا بأس عليك فتكره واغترض  
بان الهرمزان كان اسيرا واسيرا لا يجوز امانه واجيب بان الاحاد هم الذين لا يؤمنون  
الاسير اما الامام فله الامان كالمؤمن ويصح بالكتابة مع النية كانت على ما تحب او كن كيف  
شئت وكذا لو قالوا بالعجبة منس كما قاله في المحرر وهو يفتح الميم والتا وسكون الراء ومعناه  
لا تخف لما روي بن مسعود انه قال ان الله يعلم كل لسان فمن اتاكمم اعجبا فقال منس فقد  
آمنه رواه البيهقي عن عمر **وال** وكفاية لا تشرع السابق ولا بد معها من النية  
كسائر الكتابات **وال** ورساله لانها اقوي من الكتابة سواء كان الرسول كافرا  
او مسلما لان بنا الباب على التوسعة في حق اليوم ومقتضى هذا جواز كون الرسول صبيبا  
وتبغى بقبيله بالموثق خسر روي البيهقي عن فضيل بن ربح الرقاشي قال جهز عمر جيشا  
كنت فيهم فحصرنا قرية هزمهم فكتب عنده امانا في صحيفة وشدها في سهم رمي به الي  
المشركين فجاءوا وقالوا قد امنتمونا قالوا لم تؤمنكم انما امنكم عبد فكتبوا بذلك الي عمر  
فكتب اليهم عمر ان العبد من المسلمين ودمته دمتهم ويصح بالاشارة سواء كان قادرا على  
العقابة ام لم يكن لما روي عن عمر انه قال والذي نفسي بيده لو ان احدكم اشار بيده  
الى مشرك فقتل على ذلك ثم قتلته لقتلته كذا استدله الراعي وهو غريب واهما  
المصنف الاشارة في الخطاب مع ذكره لها له في القول يقتضي عدم الاكف بها وهو  
خلاف المذهب وكانه تبع المحرر في ذلك **وال** بشرط علم الكافر  
بالامان كسائر العقود فلو قله مسلم قل علمه حاز وان كان العاقل هو الذي امنه  
كذا صرح به الامام وبعض المراورده وتبعهم الشيخان ولم يذكر الشافعي والعراقيون  
هذا الشرط وهو الصواب بل اذا علم المسلم بالامان حرم عليه قتله وان لم يعلم الكافر وبذلك  
لذلك ما روي الشيخان عن امهاني انها قالت يا رسول الله زعم علي انه قاتل رجلا اجرتة فقال صلى



الله عليه وسلم قد اجرت يا امرها في **قال** فان رده بطلان  
 ثابت بن قيس بن ساسان الرمي باطا يوم فريضة فلم يقبل فقتله رواه بن اسحق كذا  
 وهذا مخالف ما تقدم عند قول المصنف وحل قتل رهاب واجير وشيخ واعبي فليطري  
 ذلك والرمي بفتح الراي وكسر الباء كما تقدم وباطا موصوف بلامه ولا هم وهو والد عبد  
 الرحمن بن الزبير قتل الزبير بن باطا يوم بني فريضة قتل الزبير بن العوام **قال**  
 وكذا ان لم يقبل اي ولم رد في الاصح لان الامان لا يصح من احد الطرفين ومن الاخر كغيره من  
 العقود والساني كفي السكوت لان مبنى الباب على التوسعة وليست المسألة ذات وجهين  
 كما اقتضت عبارة المصنف انما هو تردد دلالة امام والرجح بحاله والمنقول في المذهب وتعليق  
 الشيخ ابراهيم المروزي وغيرهما الاكتفاء بالسكوت وهو ظاهر نص الامر ومقتضى كلام  
 العراقيين وغيرهم نعم يشترط مع السكوت ما يشعر بالرضي وهو الكف عن القتال كما صرح  
 به الماوردي ومحل الخلاف اذا كان سكوته لا بغاوة ودهسة فان كان عن ذلك لم يبطل  
 قطعا بل يعرف بذلك فلو قال الكافر قلت امانك فخذ حذر مني فهو رد للامان **قال**  
 وكفى اشارة مفهمة للقبول سواء اشار بها ناطق او احرس لما تقدم عن عمر وولفرق بينها  
 وبين الاشارة بالطلاق والرجعة وسائر العقود ان المقصود حقن الدم فكانت الاشارة  
 لشبهه واحترز بالمفهمة عن المجردة عن الفهم ولا يصح في الامان ثم محل اعتبار القول  
 اذا لم يسبق منه استيجاب فان تقدم ركفي ولا يحتاج بعده الى قبول قطعا **قال**  
 وحسب ان لا يرد مدته على اربعة اشهر وفي قوله يجوز ما لم يبلغ سنة لما سياتي في الهدنة  
 ويؤخذ منه انه لا يجوز التناهي من باب اولى ويجوز دون اربعة اشهر قطعا فلو زاد  
 على الجائز بطلان الرأب ولا يبطل في الباقي على الاصح يخرج على الفرق الصفقة هذا في الرجال  
 اما النساء فلا يحتاج فيهن لتقييده مدة كما نص عليه في الامر فاذا اقامت سلاسل الاسلام  
 لم يمنع لان الاربعة اشهر انما هي للرجال ومنعوا من السنة لئلا يترك الحرب والوراثة  
 ليست من اهل **قال** ولا يجوز امان يضرب المسلمين كما سوس لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام فلو امانه لم ينقد **قال** الامام ومنبغي ان لا  
 يستحق قبليغ المامن ان دخول مثله حانه فينبغي ان يغتال والطليعة كالجاسوس  
 والجاسوس صاحب السر الشريك في الناموس فانه صاحب السر الخير كما يقال تجس  
 في السر وتجسس في الخير بالمهلة **قال** وليس للامان نبد الامان ان لم تخف  
 خيانه لانه لا يرد من جهة المسلمين فان كانها نبد كالهنة واو لا وهذا خلاف  
 عقد الجزية فانه لا يرفع الا اذا حققت الحيانة وعبارة المصنف نفهم اختصاص  
 النبد بالامان وليس كذلك بل المون نبد اذا ظهرت خيانه كما قاله البغوي **قال**

ولا دخل في الامان ماله واهله يد الحرب لان فائدة الامان  
 تحرم قتله واسترقاقه ومفاداته لا اهل ماله فيجوز اعتباره امواله هناك وسبي  
 اولاده المخلفين وزعم في السسطة انه لا خلاف فيه **قال** وكذا اما معه  
 منها في الاصح الا بشرط القصور للقطع عن العموم والساني يدخل ماله منها لاحتياجه  
 الى ذلك مع محل ماله الذي لا يستغني عنها وما يستعمله من الالة التي لا بد له منها وما  
 يتفق في مدة امانه لضرورته الى ذلك فلو امانه على نفسه وماله فان كان ماله حاضرا  
 صح وان كان غايها لم يصح الا من الامان او من قام مقامه وافصح المصنف بالتصريح لعموم  
 فيه المحرر فانه قال رجع منها المنع وكذلك في الشرح الصغير ولم ينقل الترجيح  
 في الكبير الا عن الامام ووقع في المسألة اختلاف ترجيح الراعي والمنصوص في الامر في سبب  
 الواقدي الدخول من شرط وعليه جري العراقيون والمراد مما معه في اول الاسلام  
 وان لم تكن اوله في حوزته والاولاد صغار ولت امار زوجته فلا تدخل الا اذا صرح بها وكلام  
 المصنف وعينه ان الذي معه لغيره لا يدخل قطعا وليس كذلك فقد نص في الامر على التسوية  
 بين ماله من ماله وما لغيره واذا صح الامان عصم من القتل والسبي فلو قتل قال  
 الامام الوجه عندنا انه يضمن بضم الهمزة **قال** والمسلم يمار الكفران امكنه  
 اظهار دينه لكونه ذا عشيرة لوجه ولم يخف قتله استحب له الهجرت لئلا يكثر سواده  
 او ميل اليهم او يلدوا له وانما لم يجب لقتله بما اظهر دينه ولهذا بحث النبي صلى الله  
 عليه وسلم عثمان يوم الحدي حمله الى مكة لقوة عشيرته ولانه تعالى لما اوجبه على المسة  
 المستضعفين دل على انها لا تجب على غيرهم وفي وجه تحريم الإقامة لعموم ما سياتي من  
 الاحاديث ولا يلهيه مهور دل وان كفوا عنه ولا يمان اذا موقا الماوردي ان رجلا  
 ظهور الاسلام مقامه فهو افضل وان قدر على الاعتزال والامتناع وجب ان يقيم لان  
 موضعه دار اسلام فحرمان بصرها باعتزاله عنها دار حرب فان تساوي حاله في  
 المقام والهجرة محبر بينهما ولا فرق في وجوب الهجرت بين الرجل والمرأة وان لم يجد  
 محرما ولم تقدر على حاله الامن والطاهر انه مقيد بها **قال** والا  
 وجبت ان اطاعتها وتحرم عليه الإقامة لقوله تعالى الذين توفاهم الملائكة طاهي  
 انفسهم اليه مع قوله صلى الله عليه وسلم لا ينقطع المحرق حتى ينقطع النوبة ولا  
 ينقطع النوبة حتى تطلع الشمس من مغربها رواه ابو داود والنسائي وفي سنن ابي  
 داود والنسائي والترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انما يوري من كل مشرك يقيم  
 بين اظهر المسلمين المشركين واما حديث بن عباس في الصلحين لا يهجرة بعد الفقه  
 ولكن جهاد ونبه ففي معناه قوله لا هجرة كاملة الفضل كما كانت قبل الفقه والساني

لقتضيه



لا تخرج من مكة لما صار في دار السلام وسميت حجج لانهم هجروا ديارهم فراراً بدينهم  
وقيل في حقهم لقد تاب الله على النبي والمهاجرين **تبيينها** احدهما استثنى  
من الوجوب من في اقامته مصلحة للمسلمين فقد حكي عن عبد البر وغيره ان اسلامه  
العباس كان قبل بدرو كان يكتمه وكتب الى النبي صلى الله عليه وسلم باخبار المشركين وكان  
المسلمون يتقون به وكان يحب المقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم فكتب اليه النبي صلى  
الله عليه وسلم ان مقامك مكة خير ثم اظهر اسلامه يوم فتح مكة الثاني لا يختص به  
الحجج بدرا الكفر بل كل من اظهر خفا ببلد من بلاد المسلمين ولم يقل منه ولم يقد رسل  
اظهار لزمه الحجج قاله صاحب المعتمد والبعوي في تفسير سورة العنكبوت  
وبدلاً لذلك قوله تعالى ولا يفعد بعد الذكري مع القوم الظالمين وقال الركن شري  
اذا كان الرجل يبلد لا يتمكن فيها من اقامة امر دينه لبعض الاسباب او العوائق  
او علم ان في غير بلد اقرب حق الله وادوم على العبادة حق عليه المهاجرة لقوله  
صلى الله عليه وسلم من فر بينه من ارض الى ارض ولو كان شيراً من الارض استوجب  
الجنة وكان رفيقاً لراعيهم ومحمد عليها الصلاة والسلام **قال** ولو قدر  
اسير على حرب لزمه اقامته لدينه سواء كان في عسر او قيس وحكي الامام وجهان لا يجب  
اذا امكنه اقامته شعار دينه قال والاصح المنع فان المسلمين الكفار مقرورهم **قال**  
ولو اطلقوه بلا شرط فله اغتيابهم اي قتلا وسبياً واخذ مال لانهم لم يستاموه وقتل  
الغيلة ان كذبهم فيذهب به الى موضع فاذا صار اليه قتله **قال** او على  
انهم في امانه حرم حملهم ما التزموه وكذا لو اطلقوا على امانه في امان منهم على الاصح  
المنصوص لانهم اذا امنوا وجب ان يكونوا في امان منه وقيل له اغتيابهم **قال**  
فان تبعه قوم قليل فمهم ولو يقتلهم كالصايح ويكون الدفع واجباً **قال**  
ولو شرطوا ان لا يخرج من دارهم لم يجز اذ لو جاز عليه الخروج كان في ذلك ترك اقامة  
الدين هذا اذا لم يمكنه اظهار دينه فان امكنه لم يحرم الوفاق لان الحجج جديده  
مستحبة لا واجبة فيستثنى من هذه الصورة من اطلاق المصنف فان حلفوه ان لا يخرج  
فخرج مكرها خرج ولا كفارة عليه وان حلف بغير اكرامه فان كان بعد اطلاقه لزمته  
الكفارة وان حلف وهو مجبور لم ينعقد في الاصح **قال** ولو عاقد الامام  
على وهو الكافر الغليظ الشديد يقال استعجل حلفه اي غلظ سمي بذلك لدفعه عن نفسه  
ومنه العلاج لدفع الدوا وجمعه علاج واعلاج ومعلوجا وفي الحديث الدعاء والبلا  
بتعالجان الى يوم القيامة اي يتصارعان رواه الموار والحاكم من حديث عائشة  
**قال** على قلعه اي مساهة معينة خفي طريقها اوليد لهم على طريق اليها **قال**

من الكفار او سهل او كثير الماء والكلالة القلعة في الصحاح يسكون اللام وفي الحكم بفحها به  
الحسن المنع في جبل وجمعها قلاع وقلاع **قال** وله منها حارثة جازولي جعالة  
يجعل مجبوراً لغير مملوك اختلت الحاجة كما لعقد على المنافع قبل ان يعلق بخزوان كان فيه عذر  
للحاجة وسوا كانت الجارية معينة او مبهمة وفي المبهمة وجه وسوا كانت المعينة حرة او امه  
كان الحرة ترق بالاسر وحك كون الجارية فلوقال اعطيك جارية مما عندك او من مالي لم  
يجع لكونه مجبوراً كسائر الجعالات وفي سنن البيهقي باسناد علي شرطه الصحيح عن عدي بن حاتم  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثلك لي الحسن كانياب الكلاب وانكم ستفتقونها  
يقام رجل يقال يا رسول الله هب لي اسنة نفيله قال هي لك فاعطوه اياها فجاء ابوها فقال  
ابيعنيها قال نعم قال نعم قالوا حكم بما شئت قال القدرهم قال قد احدثنا قالوا له لو قلت  
ثلاثين الفا لا خذتها قال وهل عدد اكثر من الف وابن نفيله المذكور جاهلي قديم من المعمرين  
عاش ثلثمائة وخمسين سنة ادرك الاسلام ولم يسلم وعاش الى ان غزا خالدة الحرة في خلافة  
الصديق واسمه عبد المسيح والرجل الذي قال وهل عدد اكثر من الف حزن من اوس الطائي  
واسمه نفيله اسمها الشيا **فروع** لا يجوز هذه المعاقبة مع مسلم في الاصح  
عند الامام ومنعه لها في الصغير والذي اوردته العراقيون الجواز وقال في الحر انهم  
المشهور وهو مقتضى كلام الراعي في الغنايم قال في الروضة وكان المسلم قد يكون اعرف  
وهو انصح انتهى اراد انصح من النصح والتبني على شيخنا في النصح اصح باصح فعزى الصحة  
الى الراعي وهو وهم **قال** فان فتح بدلاً لثمة اعطيه ولا يكون لغيره  
فيها حق سوا فتح عبوه او صلحاً لانه استحقها بالشرط عبارة ما اذا لم يوجد  
فيها غير تلك الحاربية وهو الاصح وبما بالشرط وقيل لا تعطي له لانه تنفيل ولا يجوز للامام  
ان يفعل جميع الغنيمة هذا اذا فتحها من شارطه فان فتحها طائفة اخرى بالبطون التي  
دلنا عليها ولا شيء له لانه حرهم بشرط وهذا يرد على اطلاق المصنف وكلامه يفهم  
انه يعطى متى فتح بدلاً لثمة في تلك المرة او غيرها وفي الثانية وجهان وقال في الروضة  
ان تركناها ثم عدنا فتحنا بدلاً لثمة فله الحاربية على الصحيح فان فتحناها بطريق اخر فلا شيء  
له على الصحيح **قال** او غيرها فلا في الاصح صورة المسألة ان يدل على حلفه على قلعة  
فتجاءوها الامام ثم يعود اليها بعد الانصراف عنها ويفتحها عنوة ففي استحقاق  
الدليل الجارية وجهان اصحها لا يستحق لانها لم تفتح بدلاً لثمة والثاني يستحق لان الوصول  
الي فتحها بدلاً لثمة فلو فتحها طائفة اخرى بدلاً لثمة فلا شيء عليهم لعدم الشرط معهم  
**قال** وان لم يفتح فلا شيء له لان تسليمها لا يمكن الا بالفتح اما اذا امكنها الفتح  
فلم تعاقب ففي استحقاقه شيئاً تردد فيه الامام **قال** وقيل ان لم يعلق



الحال بالغنى فله اجرة الموجود المثل لوجود الدلالة وفي الحاي يبيح انه يرضخ له  
**قال** فان لم يكن فيها جارية او مائت قبل العقد فلا شئ له كلف الشروط فيها  
**قال** او بعد الظفر وقبل التسليم وجب بدل لانها حصلت في يد الامام وحوزة  
فكان التلف من ضمانه وقيل لا يجب لان الجارية ليست على حقايق الاعوان وانما حري  
وعمد في يد عند الامكان قال في الروضة وبدل الجارية حيث حكمنا به هو اجرة المثل  
ان قلنا بضان العقد وقيمتها ان قلنا بضان اليد هكذا قاله الامام ولكن الاظهر من قولي  
الصدق وجوب مبرأ المثل الموجود لجمهور الاصحاب هنا قيمة الجارية **قال** او  
قل ظفر فلا في المظهر لعدم القدرة عليها فاشبه ما اذا لم يكن والثاني نعم لان العقد  
تعلق به وهي حاصلة ثم بعد التسليم كما اذا اقال من رد عدي فله من الجارية فردة  
وقد ماتت الجارية يلزمه بدلها **قال** وان اسلمت فالذهب وجوب بدل  
لان اسلامه منع استرقاقها فيعطى قيمتها من بيت المال كما لو فسخ الباع لعيب في الثمن  
وقد اعتق المشتري المبيع ولان النبي صلى الله عليه وسلم عاقدا له مكة على ان يرد اليهم من  
جاء من المسلمين ففسخ الله ذلك وامره بردهم ورضي والطائفة الثانية القطع بالوجوب  
وهو فممن اسلمت بعد الظفر اظهر منه فممن اسلمت قبله **قال** وهو اجرة  
مل وقيل قيمتها هذا الخلاف حكاه في المحرر فيها اذا ماتت كما سبق ولم يتعرض له في  
صورة الاسلام وكذا افعال الشرايين والروضة والموجود لعامة الاصحاب وجوب  
القيمة كما جزم به الحاي الصغير وصححه في البحر ونقله في المهملات عن النص فهو  
المعنى به عكس ما في المنهاج ومحل الخلاف اذا كانت معينة فان كانت مبهمة ومات كل من فيها  
واوجنا البدل محبة المثل قطعا لتعد وتقويم المجهول كما اقاله الراعي وهو حسن  
**تم** قال من دلت على الغلعة فله كذا وهي بقره فقال شخص هاهي ده فقي  
استحقاقه الجمل وجهان قال في كج المذهب الاستحقاق كما لو رد عبده من البلد التي هو فيها  
ولو شرط الامام ان من قتل فرسه في المعركة كان له مثله او ثمنها جاز ويلزم الوفا من  
حسن الجنس ويجوز المثل وان لم يكن للدابة مثل المصلحة قاله الروياني **قال**  
حاصرنا قلعة فصالح زعيمها على امان مائة شخص منهم صح للمخافة وبعين الزعيم مائة  
فان عد مائة واعقل نفسه جاز قبله واستد له الراعي وغيره ان ابا موسى اشترى  
حاصره مدينة من السوسن وهو بالاهواز فصالحه دهقا فاعلى ان يفتح له المدينة ويؤمن  
مائة رجل من اهله فقال ابو موسى اللهم انسه نفسه فلما عزله قال له ابو موسى افرغت  
قال نعم فانهم وامر بقتل الدهقان فقال اتعديني وقد امننتي قال امننت العدة التي  
سميت ولم تسم نفسك فنادي بالويل وبدل مالا فلم يقبله منه وقتله **كان**

**قال** لما فرغ من قتال المشركين عقبه بالجزية لان الله تعالى عسا القتال  
وسميت جزية لانها جرت عن القتال اي كفت عنه ولقطها ما خوذ من المجازاة لكفتها  
عنهم وجعلها جزية كقرية وقرب وهي المال المأخوذ من الكفار كل سنة بالتراضي لا سكتنا  
ايامهم في دارنا او لحقن دماهم ودارهم واموالهم وكفنا عن قتالهم على اختلاف بين  
ذلك وليست مأخوذة في مقابلة الكفر ولا المصير عليهم بل هي نوع ادلال لهم ولعل  
الله تعالى يخرج منهم من يؤمن بالله واليوم الآخر والذي يفيد الكفر الا من ثلاثه الامان  
الذي يصح من احاد المسلمين وقد تقدم وعقد الجزية وهو امان بمال لا الى غاية وعقد  
الهدنة وهو مال امان بمال الى غاية معينة وهذا ان مخصوصا بالامام والاصل في  
الباب قبل الاجتماع قوله تعالى فالتوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية دلت  
على ثلاثه احكام وجوب جهادهم وجواز قتلهم وحقق ما يهم باخذ الجزية وفي صحيح  
التخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من مجوس هجر وهنجر الحرن من اليمن  
وهو مذكر مصروف واما نحو التي منسب اليها القتل المجريه فهي قرية من قريه ان  
المدينة وروي ابو داود والبيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من اهل حر  
ومن اهل ايلة وافقوا لاجماع على جواز اخذها منهم والمعنى فيه ان الصغار والذلل  
يحملهم على الاسلام مع مخالطة المسلمين لراعية لهم الى معرفة محاسن الاسلام ولان  
في اخذها معزة لنا واهانة لهم ورايهم ذلك على الاسلام **قال** صورة  
عقدها اقرم بدار الاسلام او اذنت في قانتكم فيها على ان تبذلوا الجزية وتنقادوا  
للحكم الاسلام اي فيما سوي لعبادات قال الله تعالى احسن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
اي بالترام احكام الاسلام كما فسر الشافعي في الامر لان الحكم على الشخص بما لا يعتقد  
ويضطروا الى اجماله بعد صفا وقال ابن سيدة الصاغر الراعي بالله واطلق الاصحاب  
على اعتبار هذين الشرطين واستشكل القاضي حنين استراط الانقاد الى جريان احكام  
وهي مقتضيات العقد والنص لمقتضى العقد لا بشرط في صحته وافتيم هذا وهذا وهو  
شاذ مذهبنا صححه تعليلا واستراط الماوردي ثالثا وهو ان لا يجتمعوا على قتال المسلمين  
ليكونوا آمنين كما امنوهم ونقله الامام عن الائمة وياتي فيه اشكال القاضي حنين  
ولا يخفى ان المراد بدار الاسلام غير الجواز كما سيأتي والمراد باحكام الاسلام حقوقه  
الادمية في المعاملات وغريمه المتلفات ليخرج بذلك العبادات ونقل الامام  
عن العراقيين ان المراد انهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريمه لا يجري عليهم حكم فيه  
ولا يعتبر فيه رضاهم كالزنا والسرقة واما ما يستحلونه لحد الجز فلا يقيم عليهم  
الاصح وان رضوا بحكمنا واذ انكم محوسي محرمات تتعرض له **قال** والاصح



اشترط ذكر قدرها كالثمن والاجر والساق ولا يحمل على الاقل عند الاطلاق والخلاف ضعيف  
فكان ينبغي ان يعبر بالعيج **قال** لا كف اللسان عن الله ورسوله صلى الله عليه  
وسلم ودسته فانه داخل في شرط النقيض والثاني وهو قول بشرط اذنه كحصول المسألة  
وترك التعرض من الجانبين وقيل بشرط عدم الزنا مسلمة واصابتها باسم النكاح وافان  
المسلمين عن دينهم وقطع الطريق عليهم والدلالة على عورتهم **قال** ولا يصح  
العقد موصيا على المذهب وبه قال ابو حنيفة لانه يدل على الاسلام والاسلام لا يوقت وقيل  
قوله ان احدهما يبيع كالا ما ان شرط الوقت ان يكون معلوما فلو قال الامام افرم ما شئت  
انا فقولان مريان واولي الموار باروي مالك ومرسلوا البخاري متصلا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لهم افرم علي ما افرم الله الا ان ذلك كان في انتظار الوحي ولا يتصور الا ان فلو  
قال افرم ما شئتم جاز لان لغيره العهد متى شاول فليس فيه الا التصريح بمقتضاه لكن قالوا  
في نظير من الهدنة لا يصح لانه يجعل الكفار يحكمين في المسلمين **قال** بشرط  
لفظ قبول كقبول او رضيت بذلك كغيره من العقود فلو قال فزرتي بكه افا جابة ثم العقد  
واشترط المصنف القبول اللفظي محله في الناطق اما الاخر فيكفي فيه الاشارة لانها  
منزلة نطقه وشروطا وسكتوا عن شرط اتصاله بالاجاب وقيل كونه عقدا اشترط  
الفوريه **قال** ولو وجد كافر يد ارضا فقال دخلت لساع اكلام الله او  
رسولا او يا مان مسلم صدق لان قصد ذلك يومئذ والغالب ان الحزبي لا يدخل دار  
المسلمين الا يا مان ثم الدخول لساع كلام الله تعالى من المقام فوق اربعة اشهر وفما دون  
ذلك الى المدة التي سبقت له فيها حج الاسلام ومحاسنه وحيث ان احدها لا يترك اكثر منها  
والثاني يترك اربعة اشهر قوله رسولا اي انه دخل رسولا وان لم يكن معه كتاب وفيه  
احتمال للامام والمنصوص انه ان المص حلف وقال الماوردي والرويان ما اشتهر من  
ان الرسول لا يقبل محله في رسالة فيها مصلحة للمسلمين من هزيمة وغيره فان كان في  
وعيد وتهديد فلا ويحذف فيه بين الخصال الاربع كالاسير ورد المصنف ذلك وصوب  
امانه مطلق لما روي احمد والحاكم وقال صحيح الاسناد عن من مسعود ان رجلا اتى النبي  
صلى الله عليه وسلم رسولين لمسيلا فقال لهما اشهدا اني رسول الله قال لا تشهدان مسيلا  
رسولا الله فقال لو كنت قال لا رسول لا ضربت اعناقكما فخرت السنة ان لا يقبل الرسول  
والرجلان من السواحه ومن اتا لم يقبل النبي صلى الله عليه وسلم سوى رسولين جيب بن  
رئيد بن عاصم الحضاري الماري بعثه الي مسيلا فقتله والخاوي بن عمرو الاردي  
احد من كتب ارسله بكتاب الى ملك بصري فعرض له شرحبيل بن عمرو الفسائي فغضب  
عنقه صبرا فعند ذلك ارسل النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة الاف مقاتل في حمادي سنة

ثلاث ثمان من الهبة **قال** وفي دعوي الامان وجه انه لا يصدق كالمكان  
اقامة البينة عليه **فرع** دخل حربي دار الاسلام واقام مدة ثم عرفنا به  
لا ناخذ منه شيئا لما معني من الزمان على الاصح وافق البغوي بانه يؤخذ منه جزية ما  
معني كن سكن دارا غصبا عليه الاجرة وعلى الوجهين لنا قبله واسترقاقه وغنم ماله  
ويكون في المسلمين فان بدل الجزية وهو من اهلها وجب قبولها منه الا ان يكون جاسوسا  
ولا سمع بدلهارفة على العيج وسببا في هذا في الحثي اذا مات ذكرورية **قال**  
وبشرط لعقدها الا اماما ونائبه لانها من المصالح العظام فاخصت بمن له النظر  
العام وقيل يصح من الاحاد كالا ما ان وهو شاذ منزوك فلو عقدها احدهم بغير اذن  
الامام ولا بعالة المعقود له بل يلحق بماله فلو اقام سنة او اكثر فقبل بوجده منه لكل  
سنة دينار والاصح لان القبول ممن لا يملك الاجاب لغو **فرع** بكتب الامام  
بعد عقد الزمة اسما وصحرا وادبايهم وحلاهم فيتعرض لسنة اهو شيخ ام شاب ولونه  
من شقرة او سمر وغيرها ويصف وجهه ولحيته وحاجبه وعينه وشفتيه واسنانه  
وانار وجهه ان كانت ويجعل لكل طائفة عرفا يضبطهم ويشترط اسلامه ليعتد خبره بمن  
مات منهم او اسلم ومن قدم عليهم ومن بلغ ولغيرهم لاد الجزية وللشكوي لمن استعدي  
عليهم من المسلمين قال الرازي ومن يتعدي منهم قال الرازي ويجوز في هذا ان يكون ذميا  
**قال** وعليه الاجابة اذا اطلبوا الماروي مسلم عن ريدق قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية او ضاه الى ان قال فان هم ابوا فسلم الجزية  
فان اجابوا فقبل منهم وكف عنهم وفي قول شاذ اهل الحاح الا اذا كان فيه مصلحة  
كالهدنة والضريبة وعليه عايد على العاقد الامام او نايبه وانما اوردته لان العطف  
بالوحد بعد ذلك ومحل الوجوب قبل الاسرفان الاسير اذا اطلب عقد الجزية لا يجب  
تقرره بها على الاصح كما اقتضاه كلام الروضة **قال** الاجاسوسا مخافه  
فانه لا يجب عليه اجابته للمضر الذي يخشى منه بل لا يقبل الجزية منه وكذا لو كان له  
خاف غايلتهم ويرى ان ذلك ملكية منهم فلا يحسهم والجاسوس تقدم في الفصل الذي  
قبل هذا الباب واذا عقد الزمة مع اخلا بشرط لم يلزم الوفا ولا يجب المسمى وسلفوا  
الما من **قال** كل عقد فسد بسقط فيه المسمى لا مسالة واحدة وهي  
ما اذا عقد الزمة معهم على السكنى في ارض الجاز فانهم اذا سكنوا ومضت المدة وجب  
المسمى لانه استوفى العوض وليس لملكه اجرة فيرجع الي المسمى **قال** ولا  
يعقد الا لليهود والنصارى من العرب والجم لقلوله تعالى من الذين اتوا الكتاب واخذوا  
النبي صلى الله عليه وسلم من الدردومه وكان من عسان او من كنده واخذها من اهل



اليمن واليه من عرب **قال** والمجوس لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذها من مجوس  
 هجر كما تقدم وقال سنة اهل الكتاب رواه البخاري واخذها منهم ابو بكر وعمر  
 وعثمان **قال** واولا من يهود او تنصر قبل الفسخ ولو بعد التبدل مطلقا من غير  
 خلاف ولا تفصيل تغليب الحقن الدماء ولا حل مناكرهم ولا ذبايحهم كما تقدم كان الاصل في المساب  
 والبضائع التحريم وخرج بقوله قبل الفسخ ما اذا كان ذلك بعد بعثته نبينا او عيسى صلى الله  
 وسلم عليهما فانها لا تعقد لهم لانهم لم يسكنوا بدین سقطت حرمة وقال المزني يقررون  
 وقد تقدم في النكاح ان نسخ النصارى ببعثته نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ونسخ اليهود ببعثته  
 عيسى صلى الله عليه وسلم وقبل بعثته نبينا صلى الله عليه وسلم **قال** او  
 سكتنا في وقته فلم نعرف ادخلوا فيه قبل الفسخ او بعده او دخلوا فيه قبل التبدل لم يرد  
 مجوز يقررهم بالجزية تغليب الحقن الدم كما لمجوس وبذلك حكى الصحابة في نصارى العرب  
 وهم يهود وشيوخ وبنو تغلب وفي النكاح والذخيرة غلبوا التحريم في حقهم اخذوا بالاحوط  
 في البابين قال الساجي والذي نروي من حديث بن عباس من احل ذبايحهم انما هو من حديث  
 عكرمة اشار اليه انه يتوقف في الاحتجاج به والاكثر وثوقه وكفى اخراج البخاري له  
 وهو عكرمة مولى بن عباس وليس هو عكرمة السفة ولا عكرمة بن خالد الصعبي وفهم  
 من اطلاق المصنف ان يهود خيبر كغيرهم وهو كذلك وانفرد بن ابي هريرة باسقاط  
 الجزية عنهم لان النبي صلى الله عليه وسلم ساقاهم وجعلهم بذلك حولا اي عبيدا وسلب بن  
 سرح عامد عونه من ان يعل بن ابي طالب كتب لهم كتابا باسقاط فقال لم نقل احد من  
 المسلمين ذلك قال بن الصياغ وقد اظهر وافي زمانا كتابا ذكره انه بخط علي بن ابي طالب  
 وبان كذبهم فيه فان فيه شهادة سعد بن معاذ ومعاوية وتأخذ بعد موت  
 سعد وقبل اسلام معاوية لان سعد اتوفي يوم الخندق ومعاوية اسلم يوم الفتح به  
 واما الصايبة والسامرة فحكمهم كاسبق في النكاح ان خالفوا الاصول لم يصح والاصح وقطع  
 الاصطري بان الصايبة لا يقررون ولا حل ذبايحهم ولا نسائهم فانهم يقولون ان الفلك  
 جيا طلق وان الكواكب السبعة الهة واما من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبد الاوثان  
 والشمس والملائكة ومن في معاناهم فانهم لا يقررون بالجزية سواء فيهم العربي والعجمي  
 وعند اخيصة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند مالك انها تؤخذ من جميع المسلمين  
 الا مشركي قريش **قال** وكذا ازاع المتسك لصنف ابراهيم وزبور داود  
 عليهما السلام وكذا اصحف شيث وهون ادم صلى الله عليه كان الله تعالى انزل عليه صحفا فقال  
 ابراهيم وموسى وقال تعالى وانه لفي زبر الاولين وفي يقررها ولا بالجزية وجها كان احدهما  
 لا يقررون اما لانهم ليست كتبنا منزلة تنلي اوليها موا عظ لا احكام فيها والاصح كما قال

بن خالد

المصنف

المصنف يقررون لاطلاق قوله تعالى من اهل الكتاب ولان المجوس يقررون بشبهة  
 كتاب فهو كاوي وداود عليه السلام هو ابوسليمان داود بن ايشا بمزة مكسورة  
 ثم متناه تحت ساكنه ثم شين معجمة من ذرية يهود بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم  
 الخليل عليهم السلام قيل انزل الله عليه الزبور في ست ليال وعاش مائة سنة مد ملكه  
 منها اربعون ولما مات شهد جنازته اربعون الف راهب سوي غيرهم من الناس وبيته  
 الصيحين ان داود كان اعبد الناس وفي الترمذي اعبد البشر وكان عليه السلام  
 احمر الوجه ايض الجسم طويلا الخيبة فيها جعودة حسن الصوت والخلق طاهر القلب  
 صلى الله عليه وسلم **قال** ومن احدا بويه كباي والاخر وتني على المذهب سوا  
 كان الكتاب الاب ام لا من تغليب الحقن الدم وفي الذخيرة والمناكرة غلبنا التحريم احتياطا  
 وقيل فيه قولان وقيل لا يقررون وقيل الحق بالاب وقيل بالامر ومحل الخلاف اذ بلغ ودان  
 من الوثني من كانه يدين امه فان دان يدين ابيه لم يقر قول واحد ولو احاط الامام  
 بقوم فرعوا انهم اهل كتاب او ان امامهم تمسكوا بذلك الدين قبل التبدل فانه يقرهم بالجزية  
 لان ذلك لا يعرف الا جهتهم **قال** ولا جزية على امرأة لما روي البيهقي باسناد  
 صحيح عن عمر انه كتب الى امر الاجناد ان لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان وحكي من نه  
 المنكر فيه الجاه وخالف بن حرم فاجابها بالنساء والصبيان والعبيد ولو جانتها  
 امرأة حربية تطلب عقد الذمة بجزية او بعث اليها من دار الحرب اعلمها الامام انه  
 لا جزية عليها فان رغبت مع ذلك في البلد فهذه هبة لا تترام الا بالقص وان طلبت الذمة  
 بلا جزية اجابها بشرط عليها التوام الاحكام **قال** وخشي لا خيال كونه انثى فلو  
 بانت ذكورتها فهل يؤخذ منه جزية السنين الماضية وجهان قال في الروضة الذي ينبغي ان  
 يكون الاصح الاخذ به جزم في باب الاحداث من شرح المذهب قال بن الرفعة وينبغي تصحيح  
 عكسه كما اذا دخل حربي دارنا ثم اطلعنا عليه لا ناخذ منه شيئا لما مضى من الزمان على الصحيح  
 لان عماد الجزية القبول وهذا حربي لم يترمها **قال** ومن فيه رق اما ما لم يرق  
 فبالاجاع واستدل الراعي بقوله الخاوي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جزية على رقيق ولا  
 لعرف الامن قوله عمر والمدبر والمكاتب وولد امر الولد التابع لها كالقن وكذا من بعثه  
 حربي المذهب لانه غير مقبول بالكفر فكان كمن منح رقه وقيل يودي بقدر ما فيه من  
 الحرية وكما لا يجب على العبد لا يجب على سيده بسببه واذا اعتق العبد فان كان من اولاد  
 من لا يقرب بالجزية فسلم او سلغ المامن وان كان ممن يقر فليس له اوبل الجزية والا فيبلغ  
 المامن سوا اعتقه مسلم او ذمي وعن مالك اذا اعتقه مسلم يضرب عليه الجزية حرمة  
 ولا نه **قال** وصبي لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاد خذ من كل حالم اي محتلم دينارا

بن خالد



رواه الترمذي و ابو داود و روى عن ابي سفيان باسناد صحيح ان عمر كتب الي عماله لا تضربوا  
الجزيرة على النساء والصبيان **فروع** لو عقد على الرجال ان يودوا عن نسائهم وصبيانهم  
شيئا غير ما يودونه عن انفسهم فان كان من اموال الرجال جاز ولزمهم وان كان من اموال  
النساء والصبيان لم يجز قاله الامام **قال** ويجنون لان الجزيرة لحقن الدم والمجنون  
محقون الدم وكذا اذا وقع في السرقة وفي وجه ضعيف عليه الجزية كالمريض **قال**  
فان انقطع جنونه قليلا كساعة من شهر او شهرين لزمته وبغض الزمان اليسير **قال**  
او كثير كيوم ويوم فالعقد تلفيق الا فاقه فاذا بلغ سنة وحسب اعتبار الامام المتفرقة  
بالامام المجتعة والساني كشيء عليه قطعاً كمن بعضه رقيق والمالك حكمه كالعاقل وما يطرؤ  
او يزول منزلة الماعا فيؤخذ منه جزية كاملة في آخر الحول في التنبيه على النص والدابع  
ينظر الى الغلب وحكم موجبه فان كانت الافاقه اقل لم تجب والا وجبت والخامس اتفاق  
القول للنظر الى آخر السنة فان كان عاقلاً اخذت منه الجزية والا فلا كما ان في محل العقل لغير  
اليسار والاعتبار باخر الحول فلو اسرناه من جن وبقيت قال الامام ان علينا الجنون رق  
فلم يقبل وان علينا الافاقه لم يرق بالاسر والظاهر الحقن **قال** ونجده ان لعن وقت  
الاسر وصحة في الوسيط **قال** وهو في الحقيقة كوجه التلفيق في مسألة الجزية وطرو الجنون  
في السنة كالموت وطرو الافاقه كالبلوغ **قال** ولو بلغ بن دمي ولم يسر جزية  
الحق مما منه لانه كان في امان ابيه **قال** وان بدله عقد له لان عقد الاب  
لنفسه دونه وقد ثبت له ان حكم الاستقلال فاشبهه من الاب له فعل هذا رفق  
به الامام ليلتزم ما التزم ابوه **قال** وقيل عليه جزية ابيه المراد انه  
لكن جزية ابيه من غير استتلاف عقد لانه لما تبعه في الامان تبعه في الزمة وادعي  
الامام انه ظاهر النص وقال في الحاوي انه ظاهر مذهب الشافعي وصحة القاضي حسين  
ولان احدا من الائمة لم يستأنف العقد لاولاد عند بلوغهم فعلى هذا اذا اتى ان  
يبدل جزية ابيه فقبل بقبول منه وقيل كذا في عقد بالكثر ثم امتنع من الزايد وسبق في  
وشل اطلاقه ما اذا بلغ الابن سفيهاً فان قلنا يؤخذ منه جزية ابيه اخذت من ماله وان  
زادت على الدينار وان قلنا بالاستتلاف فللسفيه الاستقلال بها لحقن دمه باقل  
الجزية فان عقدها بالكثر لزمه وسكت المصنف عن بقية الموانع والاصح في روايد  
الروضة في عتق العبد استتلاف العقد وقيل عليه جزية سيده وقيل عصيته لانهم  
احضروه **قال** والمذهب وجوبه على زمن وشيخ هرم واعمى وراهب واجر  
لانه مائة كرا الدار فيستوي فيها المعبد وروعيه والطريق الثاني ان لا يجوز قتلهم  
ان قلنا بالجواز ضربت عليهم الجزية والا فلا الحاق لهم بالنساء والصبيان **قال**

وقيد

وقيد عا جز عن كسب لعموم الآية **قال** فاذا تمت سنة وهو معسر ففد مته  
حتى يوسر كغيره من المعسرين فاذا استطوب بها والثاني وجد قال ابو حنيفة واحمد  
لا تجب لانها حق مالي يجب في كل حول فلم يلزموا الزكاة وفي وجه اخر انه لا يهل له امان  
يحصل واما ما غناك الما من لقد رت على اسقاطها بالاسلام وسكت الشبان عن تفسيره  
الفقير لينا وفيه وجهان احدهما مستحق الزكاة لو كان مسلماً والثاني من لا ملك فاضلا  
عن قوت يومه اخر الحول ما بقدرته على اداء الجزية كما في زكاة الفطر حكاه الدارمي والمراد  
في تعليقه والاشبهه الثاني **قال** ومنع كل كافر من استيطان الحجاز لما روي عمر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبي عشت الى قابل لا خرجن اليهود والنصارى من جزيرة  
العرب خرجهم مسلم بدون لبي عشت واليهيقي بها وفي الصحيحين من حديث بن عباس قال  
اشتمد الوجع برسول الله صلى الله عليه وسلم فامس عند موته بثلاث اخرجوا المشركين  
من جزيرة العرب وفي سند احمد والبيهقي ان اخرا ما تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم اخرجوا  
يهود الحجاز واهل بحران من حرقة العرب قال الجوني والقاضي حسين الجزيرة هي الحجاز  
والمشهور ان الحجاز بعض الجزيرة فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم لم تفرغ ابوبكر  
لا خراجهم فاجلاهم عمر وهم زهار رعين الف ولم ينقل احدا من الخلفاء اجماع من اليمن  
مع انها من الجزيرة فدل على ان المواد الحجاز فقط **قال** المستيطان اتخاذ  
المكان وطناً والموطن المشهد من مشاهد الحرب قال الله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن  
كثيرة فيؤخذ من هذا ومن عبارة المصنف ان للكافرين تخذوا بالحجاز وان لم يسكنها  
ولم يستوطنها والصواب ان ذلك لا يجوز لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه كالاواني واللات  
اللهو واليه يشير كلام الشافعي في الامور ولا يتخذ الذي شيان الحجاز ارا وعلى هذا استثنى  
الصورة من قول المصنف في الباب الذي قبله فدوره وارضاها المجهاه ملك **تساع**  
**قال** وهي مكة والمدينة واليهامة وقراها كذا في شرح الشافعي والطايف  
مع وادها وهو وج من قري مكة وخبر من قري المدينة وقال في الوسيط والنهاية  
انه في بعض الكتب تصحيف اليهامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط موشع بجملة  
فان تهامة لا بدخلها الا لاف واللام واليهامة يلزمها الالف واللام وجزيرة العرب من اقصي  
عدن الى ريد العراق في الطول واما في العرض فمن جد وما والاها من ساحل البحر  
الى اطراف الشام وسميت جزيرة العرب لاحاطة بحول الحبشة وخر فارس ودجلة والفرات  
وسمي الحجاز جازا لانه مجزئ من تهامة ويحد قيل لا يحجاره بالحرار الخس وفي حرة واهم حرة راجل  
بالراء والهم حرة للى وحره بني سليم وحره النار وحره ويره وهي حديث مسلم اقامت  
حديثنا لا نستعين على قالنا مشترك وهي نفع الباء وسكونها واليهامة مدينة بقر ب



اليمن على أربعة مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقا  
كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة ايام وكانت تسكنها **فروع** وله الإقامة  
في طريقه الممتدة لأنها ليست من مجتمع الناس ولا موضع إقامة ولأن المراد المنع من الاقلاق  
بالعرب حرمة لهم والمشهور أنهم ممنعون لأن الحرمة للبقة **فروع** لا يمنعون  
من ركوب بحر الحجاز ومنعون من الإقامة في سواحله الممتدة والجزاير المسكونة فيه  
قال القاضي حسين ولا يمكنون المقام في المركب أكثر من ثلاثة ايام كالبو ولعله ولراد  
إذا اذن الامام واقام موضع واحد قاله بن الرفعة **فروع** ولو دخل بخير  
اذن الامام او نائبه اخرجته وعزرا ان علم انه ممنوع لأن الدخول إنما يجوز للحاجة فوقف  
عليه رأي الامام او نائبه ويعز عند العلم بالمنع جراته على حرمان الله تعالى وان حمل ذلك  
وامكن صدقه فلا لأنه لا يعرف حدود الله العامة **فروع** لا يدخلون ساير  
المساجد الا باذن لأن النبي صلى الله عليه وسلم ربط ثيابه بنائلي المسجد وانزل ثقيفا  
فيه وكذا سبي بن قريظة والنضير وجواز الاذن منوط بالحاجة مشكك ان يسلم او يسمع  
القرآن او يستفتون ولا يدخلون للأكل والشرب بخلاف المسلم قاله بن الصباغ وغيره  
والأذن له الامام او نائبه وكذا اتحاد الناس كذا اتحاد المسلمين على الأصح وجلس الحاكم فيه  
الحكم اذن اذا كانت له خصومة فان دخله بلا اذن عزير فان كان خبايا منع من الملك فيه  
على الأصح **فروع** فان استأذن اذن له ان كان مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما  
يحتاج اليه المسلمين من متاع وميرة وفي معناه عقد الهدنة للمصلحة واحتوز على الأمر  
يكن مصلحة فلا يجوز **فروع** فان كان ليجاز ليس فيها كبر حاجة لمراد ان له الا  
بشرط اخذ من منها وذلك كالعطر ونحوه ولا سفرد ذلك بل هو الى اجتهاد الامام فان  
عمر كان ياخذ من القبط اذا تجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطنية وياخذ نصف  
العشرون من الخطة والشعير ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليها والاصح انه يجوز للامام ان ياذن  
بخير بشي وما يوجد من المدي والحربي من الفضة لا يوزن كل سنة الاميرة كالجزية فاذا  
كان يطوف بالحجاز او بلاد الاسلام تاجر بكتب له براه حتى لا يطالب في بلد اخر قبل الجول  
**فروع** ولا يقيم الاثلاثة ايام ابي فاقل لما روي بن ابي سبرة عن نافع عن بن  
عمر لا يتركوا اليهود والنصارى بالمدينة فوق ثلاث قد رما ببيعون سلعهم ولا ان الثلاث  
في حكم القلة شرعا ولا بحسب منها يوما لدخول والخروج كما سبق في صلاة المسافر ولو اقام  
أكثر من ذلك ليجاز حاجة لم يمكن قطعي ومحل منع الزاير على الثلاث في الموضع الواحد  
فلو اقام موضع واحد من الحجاز ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخر وهكذا لم يمنع لأنه لم يصوم مقيما  
في موضع لكن يستثنى موضع الضرورة كما اذا مرض في الحجاز وكان لا يطبق أن يحمل الخوف تلفه

او زيادة مرصه قال الشافعي يترك حتى يطبق الجبل ثم يحل **فروع** ومنع من دخول حرم  
مكة لقوله تعالى يا ايها المشركون فلا تقربوا المسجدين الحرام بعد عامهم هذا ويدل على ان المراد  
به هنا الحرم قوله تعالى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله انه خفتم انقطاع التجارة  
والبيعة اذ من المعلوم ان الجلب ليس للسجدة نفسه **فروع** فان كان رسولاً خرج اليه  
الامام او نائبه لسمعه حسا للباب هذا اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من لسمع  
وبينها اليه وكذا ان دخل ليجاز خرج اليه من لشتر منه فان جاء كافر ليسا طر خرج من يماظن  
**فروع** حورين لج الطبيب الذي دخول الحرم ونزل الشافعي بجارضة فانه منع دخول  
الطبيب والصانع في البناء وغيره قال ابن ابراهيم المروزي والمعني في منع المشركين من الحرم  
انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعافهم الله تعالى بالمنع من دخوله بكاه **فروع**  
فان مرض فيه نقل وان خيف موته لأنه ظالم باله دخول وليس لعرق ظالم حق وسواء اذن له ام  
لا لأن المحل غير قابل لذلك بالاذن فلم يؤثر الجلب **فروع** فان مات لم يدفن فيه تطهيرا  
لحرمه **فروع** فان دفن بنش وخرج لان بقا جفته فيه اشهد من دخوله جيا  
واطلق المصنف النيش وقيد الرافعي بما اذا لم يقطع فان قطع ترك وحكاه في المطلب عن النص  
وجري عليه الجمهور محجج بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبرئ من مات منهم ودفن قبل الفتح  
وقيل بنش ايضا وبه اجاب الامام والغزالي **فروع** وان مرض في غير من الحجاز  
وعظمت المشقة في نقله ترك مراعاة الاعظم الضرر اضررين وهذا فيما اذا خيف موته لا طلاق  
فيه وبما اذا لم يخف على الأصح لأنه يجوز دخوله في الجملة **فروع** والا اي وان لم يعظم  
المشقة فيه نقل مراعاة لحرمة الدار **فروع** فان مات وتعد رثقه دفن هناك  
للضرورة والمراد بالتعذر حصول التغير لبعده المسافة من الحل وفي معناه التقطع واختار  
بالتعذر عما اذا امكن نقله فانه لا يدفن فيه هذا كله في الذي ما الحربي فلا يدفن بل يغري  
الكلاب على جفته فان نادى الناس من راحته ووري كالجيفة **فروع** حرم  
المدينة لا المحقق حرم مكة فيما ذكرناه لا اختصاص حرم مكة بالحجاب قصدها بالنسبة ومنع  
دخولها بغير احرام خلاف المدينة وثبت انه صلى الله عليه وسلم ادخل الكفار مسجدا وكان  
ذلك عند نزول سورة براه فانها نزلت في سنة تسع وقدم الوفود عليه سنة عشر  
وفيهم وفد نصاري بخران وهم اول من ضرب عليهم الجزية فانهم مسجون وناظرهم  
في امر المسيح وعين **فروع** فصل اقل الجزية دينار لكل سنة لما تقدم من  
قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ خدي كل حالم دينار قال الشافعي فهو مبين لما روي بالجزية  
في قوله تعالى حتى يعطوا الجزية قال ولا تعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صالح احدا اقل من  
دينار ثم روي بسند عن مطرف بن مازن وغيره باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم



فرض على اهل الذمة من اهل اليمن دينار كل سنة وسياقي ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب  
على نصاريه ايلة ثلث مائة دينار وكانوا يلما به نفرو ونقل الشيخ ابو حامد فيه الاجماع وسوا  
في ذلك الغني والفقير والمتوسط لا طلاق الاحاديث ولا يشارعت لحسن الدم والسكنى الدار  
فاستوي فيها الغني والفقير وظاهر كلام المصنف تعيين الدينار وهو الصواب الموجود في  
كتب اصحاب فانهم اقتضوا على ذكره فلوارادوا الدراهم وجب قيمته بالسعر وهو المفهوم  
من قوله صلى الله عليه وسلم قال دينار او عدله من المغفري فان العدة بفتح العين البدل  
والمغفري بفتح الميم برد منسوب لمغفريه باليمن وقال الامام اقلها دينار واثناعشر  
درهما خالصا مسكوكا بخير الامام منها لقضاء عندها واصحاب حملوه على ان قيمة الدينار  
كانت حينئذ كذلك وفهم من عبارة المصنف انه لا حول لاكثره وهو كذا لا ان الذي اطلقه  
من الاقل محله عند قوة المسلمين فان لم يكن لصحة قوة نقل الدرهم عن المذهب انما يجوز على  
اقل من دينار **وسمع** وبسبب الامام ما كسبه اي مساحته حتى باخذ من متوسط دينارين  
وغني اربعة دراهم اليه في ان عروضة على الغني ثمانية واربعين درهما وعلى المتوسط اربعة  
وعشرين درهما وعلى الفقير اثناعشر درهما وروي البخاري عن ابن ابي عمير قال قلت لمجاهد  
ما شان اهل الشام عليهم اربعة دنانير واهل اليمن عليهم دينار قال جعل ذلك من قبل السار  
ولان الامام يتصرف للمسلمين فينبغي ان يحتاط ويخرج من الخلاف فان ابا حنيفة لا يحصرها  
الا كذلك هذا بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد لهم العقد في شيء فلا يجوز اخذ زائد  
عليه كذا نص عليه في سير الوافي نعم يستثنى من ذلك السفينة فلا يصح عقده ولا عقد اولي  
له بالربا في المذهب خلافا للفقهاء حين ولو شرط على قوم ان على فقير دينار او متوسط  
دينارين وغني اربعة جاز والاعتبار في هذه الاحوال بوقت الاخذ لا بحالة العقد ولا ما  
يطرد من ادعي منهم انه فقير او متوسط قبل قوله الا ان تقوم بينة بخلافه **قال**  
ولو عقدت باكثر ثم علموا جواز دينار لمهم ما التزموه كمن اشترى شيئا باكثر من ثمن مثله  
ثم علم الغبن **قال** فان ابوا فالاصح انهم ناقضون كما لو استعوا من اداء الجزية وجنبه  
هل سلفون المامن او قبلون قوله ان ياتيان فان بلغناهم المامن ثم عادوا وادخلوا عقد هاهنا  
اجبوا اليه والوجه الثاني انه يقع منهم بالدينار كما في الاستاء **قال** ولو  
اسلم دس او مات بعد سنين اخذت جزئته من تركته مقدمة على الوصايا لانها دين يجب  
استيفاءه والمطالبة في حال الكفر فلا تسقط بالاسلام ولا تنكح اهل الكفر والاعوام كخراج  
وسائر الديون والاجر وتقدم على الوصايا لا خلاف فيه وكذا الميراث كما قاله الامام ولما  
لم يذكره المصنف لانها اذا قدمت على الوصايا فعلى حق الورثة اولى وصورة المسألة اذا اختلف  
وارثان لم يخلعه فتركته كليتي ولا معنى لاخذ الجزية من تركته ثم ردّها الى بيت المال **قلو**

كان له وارث لا يستغرق والباقي لبيت المال على سبيل الفي فهو خذ من نصيب الوارث ما  
تتعلق به من الجزية وتسقط الباقي **قال** وسوي منها ومن ادعي على المذهب  
هو في الجميع ان وقت التركة والاضارب الامام مع الغنما بالجزية وتقال المدفوعة انما على الاقوال  
الملاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الاديين من جهة الحق وفي الوسيط طريقة جازمة بتقدم  
الجزية وهي **قال** او في خلال سنة ففقط كالا حق لانها وجبت بالسكنى فاذا  
سكن بعض المدّة وجب القسط وسكت الاصحاب عما لو جبر عليه بفلس في اسائها ونص الشافعي  
في الامر على انه يضارب مع الغنما حصّة حرته لما مضى عليه من الحول ولو جن بعض مضى  
لصف سنة ومات وهو مجهون بض في الامر ايضا على اخذ جزئته بالقسط **قال** وفي  
قولنا لا شيء لانه ما له براعي فيه الحول فيسقط بالموت في خلال الحول كالزكاة وكما لو مات واحد من  
العائلة في خلال الحول ومنهم من قطع بالاول ومنهم من قطع بالثاني وقبل لا يجب بالموت  
والقولان في الاسلام كذا وقع في الروضة بالثبات لا والصواب وقبل لا يجب بالموت والقولان في  
الاسلام وكذا الرافعي في اول عقد المدفوعة طريقة اخرى حدتها في الروضة وهي ان الخلاف فيما اذا  
مات بعد اربعة اشهر فان مات قبل ذلك لم يجب شئ جزما فان اوجبت قبل للامام المطالبة  
في الاسماء بقسط ما مضى وجها ناصحها لا وهل يجوز اشتراط تعجيل الجزية وجها من غير ترجيح  
**فروع** اذ ابلغ في اشأ الحول خير من ان يدفع عند تمام حوله اصحابه فسط ما مضى  
ومن ان يؤخر الى تمام الحول الثاني معطى الحول وشئ وبين ان يدفع عند تمام حوله من بلوغه  
لحوله ولو غاب وعاد مسلما وقال سلمت من وقت كذا فلا جزية علي وانكر الامام ذلك فقل المصدق  
الذي كان الاصل عدم الوجوب والامام كان الاصل بقا الكفر قوله ان عن صاحب الاستراق  
صح في الروضة في باب النكول ان القول قول من اسلم وهو المخصوص في الامر وحكا في حقيقته وجها ن  
وهذا ذلك واجب او مستحب وكذا انك لا تقص عليه بالمال اولا ولو مات الامام او عزل  
وولي غيره ولم يعرف مقدار الجزية رجع الى قوله لم تعد معرفته من غيرهم وطريق ذلك ان  
يسألهم افرادا فان توافقوا على قدر حوز العقد اقرهم عليه بعد تخليفهم ويكتب الامام  
في ديوان الجزية انه رجع فيه الى قوله حيث اشكل امرهم بخوار ان لشهر بينه بخلاف  
ما قاله لود فيرجع اليها **قال** ونؤخذ بالانه فيجلى لاخذ ويقوم الذي  
ويطاطل راسه وحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الاخذ لحيته ويضرب لحيته  
لان هذه الحبيبة فسرو بعضهم قوله تعالى وهم صاغرون والله عز وجل ان يكسر اللام  
والزاي وفي الحديث انهما السعدان وقيل العظمان السابقان في الجحيم تحت الاذنين  
ولكل انسان لحيته منان وعبر في الوسيط بقوله ويضرب لحيته فغير عنهما وذلك  
جائز لانها تجمع كذلك **قال** العدرى ناخا زمارا وسل اللها زمارا اني اخاف ان يكون زمارا

مردود







ركبنا كما شرطه عمر على أهل الشام ويجوز شرطه على الفقير الذي لا يضيف **قال**  
 ومقامهم أي مقام الضيفان وهو يضم لهم وعبارة المحرور ومنه المقام وهي أوضح أي  
 قدر أقامتهم **قال** ولا يجوز ثلثه أيام ففي الصحيحين عن بن سريح الخزازي  
 واسمه خويلد بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال جائزة الضيف يوم وليلة والضيافة  
 ثلاثة أيام وما زاد فهو صدقة وروى الحاكم فاستدركه عليها ولأن الضيافة تحق بالمساكين  
 ومن قصد إقامة أكثر من ثلاث انقطع سفره قال في الروضة وبين عدد أيام الضيافة  
 في الحول ما خذ يوم واحد أو أكثر لكن لم يصرح بالرافعي ولا من بعده في الأعداد المذكورة  
 بأنها توظف عليهم في كل أسبوع مرة أو في الشهر أو في العام وبعد أن يكون ذلك في كل يوم لما  
 فيه من المشقة التي لا يمكن غالباً **فروع** لو أراد الضيف أن يأخذ منهم ثمن الطعام  
 لم يلزمهم وإذا أراد أن يأخذ الطعام ويذهب به ولا يأكله فله ذلك بخلاف الولية لأن  
 هذه معاوضة وتلك مكرمة ولا يطالب بطعام الأيام الثلاثة في اليوم الأول ولا يلزمهم  
 اجرة الطبيب والحام وثمن الدواء ولو تزاحم ضيفان على ذبي فالتجار له ولو قل عدد دهم فلو كثر  
 الضيفان فالسابق أحق فإن شاورا فراع وقال الشافعي إن غلب بعضهم بعضاً ودخل المنزل  
 فهو أحق وإذا شرطت الضيافة ثم راي الإمام تغلبها إلى الدنيا لم يجز ذلك على الأصح إلا برضاهم  
 لأن الضيافة قد تكون أهون عليهم فإن ردت إلى الدنيا لم ير فضله في المصالح العامة أم يخص  
 بأهل المني وجان أصحها الاختصاص كالدنيا بالمضروب ولو امتنع من الضيافة اثنتان أو ثلاثا  
 أحروا عليه فإن امتنع الجميع اسقط عهدهم كالجزية قاله في الاستقصاء وقال الحلبي إذا امتنع  
 الجميع قوتلوا فإن قاتلوا اسقط عهدهم **قال** ولو قال قوم نودي الجزية  
 باسم صدقة لاجزية فلا مامر حاجتهم إذا راي لما روي البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه  
 أنه فعل ذلك لمن تنصروا من العرب قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم سوح  
 وبهرا وبنو غلب لما طلبها أبو من دفعها وقال ابن عرب لا نودي ما نودي العجم فجز ما كان  
 يأخذ بعضهم من بعض سره ون الزكاة فقال عمر أنها طهرت المسلمين ولستم من أهلها فقال  
 خذ ما شئت بهذا الاسم لا باسم الجزية فأي فارتحلوا وأرادوا أن يلتصقوا بالروم فصالحهم عمر  
 على أن تضعف عليهم الصدقة ويأخذها جزية باسم صدقة ولم يألفه أحد من الصحابة  
 فكان ذلك كالإجماع ذكره الشافعي وقال قد حفظه أهل المغازي وساقه الحسن سيباق  
 والأصح أنه لا فرق في ذلك بين العرب والعجم وقل يخصهم ولشروط عليهم بقدر الزكاة  
 في الزروع والثمار وغيرها وبلغنا أن يقول الإمام جعلت عليهم الصدقة أو ما لم يحكم  
 على منعهما **قال** وتضعف عليهم الزكاة فمن خمس أجرة شاتان وخمسة وعشرين  
 بنت مخاض وعشرين ديناراً ديناراً وما يتي دهم عشرة دراهم وخمس الميعات لما روي بن

أي

أي نسبه أن عمر صالحهم على أن تضعف عليهم الزكاة من من أي في أموال المظاهر والباطنة  
 كما كتب الصدقة على المسلمين فيها واقتصر المصنف على الجنس المعتبر محمول على المسقى لا سقته  
 وأما الواجب جنيده العشر فكان يقول والعشر فيما فيه نصف العشر وعلم من ذلك أن الركان  
 الجنس وعليه نص في الأمر وتضعفها غير متعين بل يجوز ترسيها وتخفيفها على ما تراه من المصلحة  
 كما صرح به القاضي حسين والتعوي وغيرها ونص عليه في الأمر والزروع **قال**  
 ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم تضعف الجبران في الأصح لما في تضعف الجبران من تضعف  
 الضعف فمؤخذ مع كل بنت مخاض شاتان أو عشرون درهما وذلك أننا ضاعفنا حين أوجبنا  
 عليهم مكان الحق حقتين ثم اسقلنا إلى بنتي لبون فاذا أخذنا مع بنتي لبون أربع شياه فهذا  
 حيران بضاعف ولو لا التضعيف لأخذنا منه شاتين ويقال في الأصح أنه لا تضعف لأنه بعض  
 الصدقة المأخوذة في الأصل فيها خذ مع كل بنت مخاض أربع شياه أو أربعون درهما فيكون  
 المأخوذ مع بنتي المخاض ثمان شياه أو ثمانون درهما وهذا هو الصواب في نقل هذا الوجه  
 وبه صرح في الأمانة والنهاية ووقع في الشرح والروضة فيه خلل ثم قال الإمام وهذا  
 الوجه غلط لا شك فيه ولا ينبغي أن يعد من المذهب وإن اشتهد نقله وجنيد كان ينبغي  
 للمصنف أن يعبر بالصحيح لا بالأصح **قال** ولو كان بعض ضاب لم يجب قسطة  
 في الظاهر لأن الضرورة عن عمر تضعف ما يجب على المسلم وبعض الضاب لا وجوب فيه  
 والباقي يجب قسطة رعاية للتضعيف يجب في عشرين شاة شاة وفي مائة درهم خمسة  
 دراهم وفي عشرين ونصف شاة وفي عشرين ونصف العشر والجنس أجرى القولان  
 في الأول فاص في الثاني يؤخذ من سبعة أبعرة ثلاث شياه ومن ثلاثين ونصف بنت  
 مخاض وبنت لبون **قال** ثم المأخوذ جزية خفيفة وإن سدل اسمه فجزية  
 مرفوعة على الجزية وفي بعض النسخ حقيقة وهي مضوبة على إتمام صدق رموك لغيرة  
 أو على إسقاط الخافض بدليل قول المحرر والشرح والروضة جزية في الحقيقة **قال**  
 فلا يؤخذ من مال من الجزية عليه كالأصبيان والمجانين ولا من النساء بل صرف مصروف  
 الجزية ولا جل هذا قال عمر هو لا حمق أبو الاسم ورضوا بالمعنى **قال** روي اللادري  
 في كتاب المغازي والفتوح أن عمر رضي الله عنه لما ضعف على بني ثعلبة اشترط عليهم  
 أن يؤخذ ذلك من أموال أصبيانهم ولناهم وهو مذهب مالك وخالفه أبو حنيفة في  
 الأصبيان والشافعي فيها **قال** فصل في ما الكف عنهم وضمان ما  
 تتلفه نفسا ومالا لأن الله تعالى منع من قاهم حين عوطوا الجزية والأسلام يحصر  
 النفس والمال فكذلك الجزية فإذا تلفنا عليهم نفسا أو مالا وجب علينا ضمانه كما  
 يجب ضمان المسلم لأن ذلك فائدة عقد الدمة روي أبو داود وعن صفوان بن سليم عن

حقه ان؟



من ابناء الصحابة عن ابيهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الا من ظلم معا هذا او قصه  
او كلفه فوق طاقتها او احدث منه شيئا من غير طيب نفس فانا نحججه يوم القيامة وخرج  
بالمال الحزب والخنزير فاذا الكفناه عليهم فلا ضمان سوا الظهوره امر لا لكن لو عصم مسلم من به  
ذنب وجب رد هاهنا العييج وعليه مونه **قال** ورفع اهل الحرب عنهم  
ان كانوا في بلاد الاسلام لا يهدم من الدار ومنع الكفار من طروقتها وحكي بن  
حرم فيه الاجماع فعذا اذا كانوا في بلاد الاسلام فان كانوا مستوطنين دار الحرب وبردوا  
الجزية لم يجب الذب عنهم قطعا وان كانوا منفردين ببلد في جوار الدار وجب الذب على  
المحيط فكلام المصنف مخصوص بالصورة الاولى وانما وجب الذب عنهم لانهم لما بدلوا  
الجزية لعصمة الدين والاموال ولمزنا ايضا دفع من قصد من المسلمين واهل الذمة فعن  
سنن اي داود باسناد صحيح عن العرياض بن سارية ان صاحب خيبر جاء الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم فشكا اليه بعض ما يلقون فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس فجمعوا  
فخطبهم وقال ان الله لا يحل لكم ان تدخلوا بيوت اهل الكتاب الا باذن ولا ضرب لسايم ولا  
اكل ثمارهم اذا اعطوكم الذي عليهم **قال** وقيل ان انفردوا ببلد لم يلزمنا الدفع  
كالا يلزمهم لدفع عنا والاصح الكفر اذا امكن الجاهلهم بدار الاسلام في العصمة والسياسة  
فعذا اذا جرى العقد مطلقا فان جرى بشرط الدفع وجب لا محالة وفيه احتمال للامام واذا  
الزمن الدافع عنهم فلم يدفع ومضى الحول لم يجب جزية كما لا يجب الاجرة اذا لم يوجد التمكن من  
الارتفاع ولستنا نفعل من حيث المعاونة ولو اغار اهل الحرب على اهل الذمة تفرقت  
الامامهم فاسترجعهم لزمهم رد هاهنا الذمة فان المصنف فلا ضمان عليهم كما لو اتلفوا مال  
مسلم وجب عليه استنقا من اسر منهم ثم ان المصنف لما فرغ من بيان ما يلزمنا بعد الد  
شرع في بيان ما يجب عليهم وهو خمسة الواجب الاول في حكم البيع والكتايب **قال**  
ومنعهما اي وجوبا احداث كنيسة في بلد احداثا كبعثاد والقاهرة والبصرة والكويت  
لما روي ابو احمد عن عدي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا  
تبن كنيسة في الاسلام ولا جدد ما حارب منها وروي يميني ان عمر لما صالح نصارى الشام  
كتب عليهم كتابا انهم لا يبنون في بلادهم ولا يحولوا ديارا ولا كنيسة ولا قلاية ولا صومعة  
راهب رواه بن اي سبعة عن بن عباس ايضا ولا تحالف الهام من الصحابة وقال الحسن البصري  
من السنة ان يهدموا الكتايب التي في الامصار القديمة والحديثة ومنع اهل الذمة من بناء  
ما حارب منها ولان احداث ذلك معصية ولا يجوز ذلك في دار الاسلام وهكذا الحكم في بيت  
نار الجوس والصوامع ومجتمع صلواتهم فان بنوا ذلك هدم وسوا شرط ذلك عليهم امر لا  
قال الروابي ولو صالحهم على التمكن من احداثها فلعقد باطلا فالبلا الذي احداثه المسلمون او

اسلم اهلها عليها وفقت عنق او صلحا على ان يكرن الارض المسلمين لا يغزونها على كذا يسرها  
ولا ترميم في هذه البلاد الاربع وانما الترميم حيث قيل في البلاد التي صولحو عليها لتكون  
الارض لهم او فيما في بلاد المسلمين وجهل حاله قال الشيخ في كتاب الوقف على اني لا اري  
الفتوى بذلك فاني في سنة ثلاث عشرة او نحوها رايت في منامي رجلا من اكابر العلماء  
في ذلك الوقت عليه عمامة زرقا فعرض ما طلع الفجر من تلك الليلة طلبة ذلك العالم  
فوجدته في ذلك المكان الذي رايت فيه وبدا كراسه في ترميم الكتايب من غير ان ينتصر  
لجواز الترميم ويستعين بي فذكرت المنام فاعتبرت **قال** ومعنى قولنا لا يمنعهم  
الترميم ليس المراد انه جائز بل يعوم من جملة المعاصي التي يقرون عليها كشرط الجزو ونحوه  
ولا يقول ان ذلك جائز لهم وهكذا ترميم الكتايب عندهم من قول به في بعض الاحوال  
ينبغي ان لا ياذن لهم ولا امر فيه كما ياذن في الاشياء الجائزة في الشرع وانما منعناه لمكسهم  
بالخلعة وعدم النكار واذا علم ذلك فلا يلزم منه جواز الوقف والترميم لان ذلك يستدعي  
كونه مباحا شرعا لا تزي اننا نفرض على الصليب ولا يستحق صانعه اجرة وتقرهم على التوراة  
والانجيل ولو اشتروها واستأجروا من يكتبها لخدمتهم بحسبته فكذلك الترميم اذا مكناهم  
منه لم يحل السلطان ولا الفقهاء ان يقولوا لهم افعولوا ذلك ولا ان يمنعهم على ذلك ولا احد  
من المسلمين ان يعمل لهم فيه ولو استأجروا له وترافعوا اليها حكما بطلان الاجارة ولا يرد  
على مجرد التمكن والخلية **قال** او اسلم اهلها عليه كالمدينة الشريفة واليمن فانهم  
ممنفون ايضا **قال** وما فتح عنق لا يحدثونها فيه لان المسلمين ملكوها  
بالاستيلاء وذلك كاصهان وبلاد المغرب واليهواز وفارس وقيساريه وجرجان وبلاد الجبل  
وكالاجور احدثها لا يجوز احدثها اذا هدمت كل هذا في كتايب التعبد اما التي للمارة من اهل  
الذمة فلا يمنع كما تقدم في الوقف وغيره **قال** ولا تقرون على كنيسة كانت فيه  
في الاصح لكونها ملكا للمسلمين بالاستيلاء قال بن الرفعة وعليه ينطبق نص الام في سب  
الوافدي والماني وصحة الماوردي يجوز يقرهم عليها لان المصلحة قد تقتضي ذلك وليس فيه  
احداث ما لم يكن وموضع الوجهين في العام من اما المتهدمة والتي هدمها المسلمون فلا يقرن  
عليها **قال** او صلحا لشرط الارض لنا وشرط اسكانهم وابقا الكتايب لهم جاز هذا لا خلاف  
فيه وكما نهم صالحا على ان يكون البيع والكتايب لهم كانه اذا جاز الصلح على ان كل البلد لهم  
فعلى بعضه اوبى وكذلك لو شرطوا احداثها قاله الروابي وظاهر عبارة الحادي الصغير المنع  
**قال** وان اطلق اي شرط الارض لنا ولم يذكر ابقا الكتايب ولا عومر فالاصح  
المنع فيهم ما فيها من الكتايب لان اطلاق اللفظ يقتضي صيرورة جميع البلاد لنا والماني  
انها تبقى وتكون مستثناءة من اطلاقنا شرطنا تقيدهم وقد لا يتمكنون من الاقامة الا بان



سقى لهم جميع لعبادتهم **فان** قال الشيخ عز الدين لا يجوز للمسلم دخول كنائس اهل  
الذمة الا ما ذنبهم لا يتم بكونهم دخولها ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا  
لم يكن فيها صور فان كان وهي لا تنفك عن ذلك حرمت على من دخل البيت الذي فيه صور  
كما حكاه صاحب الشامل والبيان عن اصحاب في باب الوليمة وقد توقف بن الرفعة في هذه  
المسألة في كتاب اللعان نعم لو كان لما يفترون عليها جاز بغير اذنتهم لانها واجبة الاذلة  
وغالب كذا يسقط لان هذه الصفة **والله** اولى بهم قررت ابي ما فتح صلحا  
لشروط كون الارض لهم بكون خراجها يقرر فيها كذا يسقط لانها ملكهم **والله**  
ولهم الاحداث في الامم لان الملك والدار لهم وكذلك يكون من اظهار الصليب والتحزير  
فيها واظهار ما لهم من الاعياد والثاني لا لان البلد تحت حكم الاسلام لكن قوله ولهم عبادة  
موهبة والمراد عدم المنع فان الجواز حكم شرعي ولم يرد الشرع بابقا الكنائس وعبادة  
المحدث رسالة من ذلك فانه قال ولا يمنعون من الاحداث في الاظهر فعدول المصنف لبيان  
قوله ولهم مستدرك لان عدم الاذن اعم من الاذن وحيث قلنا لا يجوز الاحداث  
وجوزنا بابقا الكنائس لم يمنعوا من عمارتها اذا قدمت في الامم وفي وجوب احيا  
شاهها وجهان الامم لا وليس لهم توسيع حطتها على الصلح **والله** سبل  
بن الصلاح عن كيفية هدمها بعضا وجمدا ولا يستند امر بالطلب التحمل  
والاحكام هل يسقط فاجاب **والله** ان زادوه على ما كان عليه بقض الزايد وان  
اعادوه الى ما كان عليه لم يسقط **والله** ومنعون وجوبا وقيل نعم بان رفع  
شاهها ما جاز مسلم هذا هو الواجب الثاني عليهم لان في الشرط والعروة ولا يطعنون  
علينا من منازلهم وفي البخاري عن بن عباس الاسلام يعلوه ولا يعلاورواه الدارقطني  
والطبراني والبيهقي مرفوعا من رواية عمر بن الخطاب وذكره وافيه معنيين احدهما  
ما فيه من النظم والمباهاة وقال تعالى وهم صاغرون والثاني لا شرا فهم على عورات  
المسلمين واختار الامام الاول وضعف الثاني لانه قد يقدر على الاطلاع وان لم يعلم لان  
ثم اصح الطريق ان ذلك على سبيل الاحجاب ولا يسقط بالرجوع لانه حق للمسلم وقيل مستحب  
لانها ملكه ولا يمنع من التعريف في محل الخلاف اذا شرط ذلك عليهم فان لم يشترط  
قال الماوردي في الاحكام يستحب ان لا يعلى والذي يقتضيه كلام الشافعي والاصحاب  
انه لا فرق **والله** والاصح منعهم من المساواة لان التميز من المسلم والذمي مطلوب  
في البناء كالتمييز في اللباس والثاني لا لانه لم يعمل على المسلمين **والله** وانهم لو كانوا  
في محلة منفصلة لم منعوا اي من رفع البناء لا تنافي خوف الاطلاع على عبادة المسلمين والثاني  
المنع وهو ظاهر ايضا لانه استعلاء في جوار الاسلام ومنع تخصيص الخلاف كما اذا امن

فلو اعاد بناءه لرفع السراق فلا يمنع قطعا **فروع** اذا ملك الديار اعالية لهم  
تكلف بدمها لكن منع من الاشراف على المسلمين وطلوع سطحها بلا تحجير صريح به الماوردي ولو استأجر  
دارا عالية لم يمنع من سكنها بلا خلاف ولورفع بناء على المسلم فارد المسلم ان يرفع بناء عليه  
لم يوحى بدمه بناءه لذلك فلو بناه ولم يفتن حتى رفع المسلم داره على داره فان بن الصلاح  
الظاهر انه لا يسقط حق القبض بذلك وهو كما لو رفع بناء فحكم حكم تنعصه فيما عدا مسلم  
هل يصح وسقط حق القبض اولا قال بن الرفعة في حاشية الكفاية وطهر بن محمد بايعا وجهين  
فيما اذا باع المستجير ما بناه على الارض المستعانة بعد رجوع المعير وكذا ساع البناء على الارض  
المستعانة بعد انقضاء ايامها وفي ذلك وجهان وفي جواز اخراجهم الرواشن في الطريق السائلة  
وجهان اصح المنع وجهان في انا حشوشهم اذا حضروها في ارضه ووجهان كما تقدم في باب  
الصلح **والله** ومنع المذمي من ركوب الخيل هذا هو الواجب الثالث لقوله تعالى  
ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وما اوليا به اعداها لا عداية وفي الصحيحين  
من حديث عدوة السارق الخيل معقود في مواجبه الخيل يوم القيامة وعسى به الغنمة وهم  
مغتمون فلا سبيل اليهم يصبر وغايبين وروي الخيل ظهورا عندهم ضربت عليهم الدلة  
وقيل لا يمنع كل لا يمنع من لبس الثياب النفيسة واستثنى الحواري البرذون الخيشية لقييات  
كذا عبره في الوسيط وهذه اللفظة مستعملة في العم يعنون بها الخيل التي يحمل عليها بالالف  
وفي الحديث بنو النبي صلى الله عليه وسلم عن ادله الخيل وهو امتها في الخيل عليها واستعملها  
هذا اذا كانوا في بلد مع المسلمين فان انصرفوا بقربة ففي منعهم من ركوبها وجهان لا ترجح فيهما  
عند الراعي ويظهر ترجيح الجواز كما في نظره من البناء **والله** قال بن الصلاح  
ينبغي منعهم من خدمة الملوك والامراء كما منعون من ركوب الخيل فان المعنى جمع ذلك في  
فرن وقال في الحر يجوز تعليمهم القرآن اذ ارجى سلامهم ولا يجوز اذا خيف منهم الاستهزاء  
به فقد سمع عمر اخيه تقرأ في سورة طه فاسلم قال وهكذا القول في تعليم الفقه واخبار  
الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يمنعون من تعليم الشعر والنحو ومنع بعض الفقهاء ذلك فان  
في استقامة السننهم تسليطا على من قصر فيه من المسلمين **والله** لا حبر وبغال  
نفيسة لانه لا شرف فيها والحق الامام والقاضي النفيسة بالخيل لما في ركوبها من التخل وحرر  
به العورابي ولم يقيد بالنفيسة كما قيل مرسل قاص وامام عدل وعالم وسيد  
وكهول يصلح للرحل وغير الرحل **والله** وركب با كاف وركاب خشب لا حديد ولا  
سرج لئلا يشبه بالمسلمين وقال بن ابي هريرة يجوز الحديد والاكاف في بكتسوا الحسن البرذون  
وقد تقدم في باب الخيل **تبيين** لا خلاف في منعهم من الركوب بلم الذهب والفضة  
وجمل السلاح ونقيلد السيوف وركوبون عرضا وهو ان يجعل الراكب رجله من جانب وظهره الى



جانب قال بن كح هذا في الذكور البالغين اما النساء والصبيان فلا يلزمون الصغار كما لا يلزم  
عليهم وقيل لهم الركوب على الاستواء واستحسن الرافعي ان ينوسط فيفرق بين ان يركب الى  
مسافة قريبة الى البلد وبين السفر فلا يكلف ذلك **قال** ولما ابي اصبغ الطريق  
لما روي الشيخان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتدوا يهود والنصارى بالسلام  
واذا قيمتم احد في طريقه فاضطروه الى اتيته فان خلت الطريق عن الرحمة فلا حرج وليكن  
الصديق عليه حيث لا يتبع في وهن ولا تصدمة جدار **قال** ولا يورون  
ولا يصدرون في مجلس كان الله تعالى اذ لهم وهذا الدين للحرمة والمراد اذا اتفق اجتماعهم  
مع المسلمين وما احسن ما اتفق لاجل من ابي بكر محمد بن الوليد الطرطوسي لما ليك الزاهد لما  
دخل على الملك الفضل شاهساه بن امير الجيوش وكان الى جانب الفضل رجل نصراني فوعظ  
الفضل حتى يكي شعره ان يقول **قال** الذي طاعته قريبة وحفه مقصر من واجب

ان الذي شرفه من اجله يترعرع هذا انه كاذب  
واشاره الى النصراني فاقامه الفضل من موضعه لاسمحوا له تكذيب المعصوم الذي سبب  
له سبب شرفه وشرف اهل السموات والارض والطرطوشي نعم الطائفة نسبة الى طرطوشه  
مدينة ببلاد الاندلس مات بالاسكنة ربه ودفن بكونه وعلمه على الباب الاخير سنة عشرين  
ومائة **قال** لا يجوز مودة الكافر من لاية الكرمه قاله الشيخان هنا وفاقا للفقهاء  
وقال في باب الولية بكرة مخالطتهم ومودتهم وممكن الفرق من مخالطة والمودة فالمخالطة  
ترجع الى الظاهر والمودة الى الميل القلبي فذلك مكروه وهذا احرام لعصاة طاب بن ابي بعلبه  
واما المودة على الاحسان لا يبيح فقط من غير ميل ولا موافقة على المعاصي فمكروه **قال**  
ومر بالغياب هذا هو الواجب الرابع ودليله ان عمر صالحهم على تغيير زيهم فحرموا من الصحابة  
وانما يعمل النبي صلى الله عليه وسلم يهود المدينة ونصارى حوران لا يفهم كانوا قائلين معروفين فلما  
كثروا في زمن الصحابة وخشوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى التمييز والاولي ان يكون عيار اليهود  
متميزا عن عيار النصارى واليهود الاصغر والنصارى الازرق واللجوس الاسود والاحمر  
كذا قاله الرافعي والذي قال انه الاول لا دليل عليه فلو جعل غير الاصفر كان اولي لانه كان زي  
النصارى وليس اليهودي والنصراني لونا واحدا جاز ولو تميزوا بالباس وصاروا لوقاهم منعوا  
من العذر عنه ليلابقع الاشتباه والامر بالغياب واجب على الجميع اذا كانوا في بلاد الاسلام  
فان اتفردوا في محلة فلم يتركه حكاة الروايات في البحر وهو فياس ما تقدم وشمل اطلاق المصنف  
النساء هو الامم ولا يشبهه موتاهم موتى المسلمين والغيار بكسر الغين المش الذي منازبه **قال**  
والزنا زنا فوق الثياب لان عمر صالحهم عليه كراهه اليهيق وهو خيط غليظ يجعل في اوساطهم  
خارج الثياب فيه الوان وليس لهم ابداله منطقة ولا متدله وان لبسوا القلاش مبرزت عن

قلاش

قلاش المسلمين بعلامه في راسها والزنا زنا في راي وتشرع النون قاله الجوهري وبني سيد  
وانما جمع بين الغيار والزنا ليكون اثبت للعلامه فان المسلم قد لبس الملون وقال بن يوسف  
ان التمييز يحصل باحدهما والمراد انه كتن في شرط احدهما فان شرطها وجبا وعبارة الشرح  
والروضة والجمع بين الغيار والزنا تأكيد ومبالغة في الاشهاد وبحوزان يقتصر الامام  
على اشتراط احدهما واذا لبست المرأة خفا فليكن احدهما اسود والاخر ابيض او احمر وقال  
القاضي يحيط المرأة على ثيابها علامه ثم يميزها ولا يمنعون مع التمييز كما سبق من لبس لطيلسان  
لان التمييز قد حصل وفي وجه يمنعونه منه لانه اهل لبس المسلمين ولا يمنعون من الظاهر بالدساح  
والحرر على الاحمر ولا من لبس فاخر الثياب وقال القاضي حسين من جملة ما فرادى اودع عنه الغيار كاهل  
نيسابور عصي لان اعذار من اذله الله كاذل من اعزاه وقال لما ورد من منعون من التخم بالذهب  
والفضة لما فيه من التناول والمباهاة وفي فتاوى قاضي خان لا بأس ببيع الزنا من النصارى  
والفلسق من الجوس لان في ذلك ادلال لهم وقال الخليل لا ينبغي لعقله المسلمين وصناعهم ان  
يعلموا المشركين كنيسة او صليبا فاما بيع الزنا فلا بأس به لان فيه صغار لهم وافتي بن تيمية بانهم  
يمنعون من اكلها والاشرب في رمضان **قال** واذا دخل حماما فيه مطهر او جرد  
عن ثيابه اي في غير الحمام جعل في عنقه خاتما حديد او رصاص وهذا التمييز واجب على الجميع وقيل  
مستحب والمراد بالخاتم هنا الطوق والرصاص في الزا والعامه بكسرها وحكى عن ثعلب وقوله ونحوه  
معطون على خاتم على رصاص ويعني به الجلاجل واذا كان له شعر امر بخرناصيته ومنع من ارسال  
الضفائر كما يفعل الاشراف والاجناد وذكر لما ورد في ان لبس اهل الزمة ممنعون من فرق في  
الشعر والذوايب في الحمامات دون منازلهن وقوله وفيه مسلمون اشار به الى لفظ الحمام  
بذكر وهذا الاخلاق فيه تقول الحمام بعته وشربته ودخلته واما يميز النساء في الحمامات  
فينبغي على جواز دخوله مع النساء المسلمات والاصح في زيادات الروضة منعه لان احببات  
الدين وقد يفهم من هذا السياق ان لبس المسلمين ان يدخله بلا حجب وعن بن ابرهية انه قال  
لا يجوز الا عن ضرورة لما روي ابو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم عن عايشة ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال ايما امرة خلعت ثوبا في غير بيت زوجها فهي لعونه والاصح في زيادات الروضة  
انه لا حرم دخولهن بلا عذر لكن يكن وجز في الاجابة حرمة دخولهن الى نفاس او مرض وكن  
احد بينا الحمام وسبعه واجارته وحرمة القاصي من اصحابه ولم يدخل احد مما ابداه **قال**  
ومنع من اعداء المسلمين شركا وقولهم في عزرو المبيع واظهار حرم وناقوس وعبد  
هذا هو الواجب الخامس عليهم وهو الاقتداء بحكم الشرع فيصنع من اظفارها ما ذكره لما فيه من اظفار  
شعرا الكفر وقيل لا يمنع من الناقوس في الكنيسة تبعا وفهم من التقييد بالظن انه لا يمنع  
فيما بينهم وكذا ان اتفردوا بقرعة نص عليه في الامر وفي الشروط العمريه وان لا ضرب الناقوس

لو



في التناهي من با خفيف وظاهر عبارة المصنف منهم من ذلك سوا شرط عليهم في العقد  
املا وبه صرح القاضي ابو الطيب ومن الصباغ والروائي والمجمل ونقله في الاخبار عن  
الاصحاب واذا اظهروا خبرهم لربيت وقياسه اطلاق الناقوس اذا اظهروه واذا فعلوا ما يفيد  
خبرهم بحري عليهم حكم الله فيه ولا يعتبر رضاهم وذلك كالزنا والرقعة فانما محرمان عندهم  
كشركت واما ما يعتقدون حله فقد سبق ان حله الحظر يقع عليهم في الاصح ولزم كلف الناس  
والامتناع من افعال المنكرات وكذا اقرانهم المودة والاحيل ولو في كتابهم لما في اظهار ذلك من  
المفسد **قال** ولو شرطت هذه الامور لم تنقض العهد بالامور المشروطة  
عليهم في عقد الزمة ثلاثة اقسام الاول ما لا تنقض الزمة كالحلف قطعا كونه الامور لا يتم  
لا يتم بغيره من غير ضرر على المسلمين فيها فاذا فعلوها عجزوا وبالعلة في اقامتهم وادلالهم  
والمراد بشرط هذه الامور بشرط عليهم الامتناع فان شرط عليهم النقض لا فساد للاعمال على الخطا  
في ان عقد الزمة هل يصح بوقوعه في صح وانه ينقض بالافعال من اصله والمنقول عن الاصحاب  
عدم الامتناع من فساد الشرط وبما راد العقد وحل في ذلك على الخوف **قال** ولو  
قاتلونا وامتنعوا من الجزية او من اجراء حكم الاسلام اسقطت كلفة موضوع العقد وهذا هو  
القسم الثاني وهو ما اسقطت به قطعا وجزم في الحادي الصغير بالامتناع بالتمرد عن الاحكام وتبع  
في ذلك الامام ما اذا قاتلونا فسوا شرط عليهم الامتناع امر لا تنقض كان القتال بنا في عقد الزمة  
وكلام المصنف محمول على ما اذا لم يكن شبهه فان اعانوا البغاة وادعوا انهم لم يعرفوا الحال فقد سبق  
بيانه في باب وكذا اذا اصل عليهم جماعة من مسلمي المسلمين وقطاعهم فيقتلونهم دفعا لا يكونون  
بذلك ناقضين واستشكل لا ما بالانقض بالقتال لانه فعل والعقود لا تقطع بالافعال واجاب  
بان الزمة لما كانت جائزة من جانب الذي الحق في حقه بالعقود الجائزة والعقد الجائز اذا  
انتفى مقصوده بالكلية لم يبعد انقضاءه وان كان الصادر فعلا وهذا مما به الادعاء بالعدوان  
واما اذا امتنعوا من اجراء احكامهم عليهم او منعوا الجزية فينتقض عهدهم سواء كان المنع واحدا  
او جماعة لان الزمة لا تنقض الا بها فالحق الدوام لا يتبدل وسوا منعوا الصلح او منعوا الزايد  
على الدنيا كما تقدم والاصح قال لا ما هذا بالنسبة الى القادر لما العجز اذا استعمل فلا تنقض  
عهد قال ولا بعد احد من المومنين ولا ينقض ويخص قولهم بالمسلم المقاتل واقره  
الرافعي عليه لكن المنصوص كقول الفقيهين وعدم الاستباحة واما عدمه لا نقض  
لا حكم للمسلمين فانه محل عليه فهو قال الامام واما بورا اذا كان متعلق بقوة وعدة فاما المنع  
لها ربا فلا تنقض حيزم به في الشرح والحادي الصغير **قال** ولو زاد في عملة او  
اصلا بنكاح او دلالة الحرب على عورات المسلمين او قتل مسلمي دينه او طعن في الاسلام او  
القرآن او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح انه ان شرط انتفاض العهد بها انتقض

والاصح انه ان شرط اسقطت كانه  
الاشياء وان انتقض العقد المنع منها التحريم لا تحل بمقصوده والاني ينتقض قطعا لما فيه من الضرر  
والثالث ان شرط اسقطت والافعال وانما المصنف صح في الروضة في المسائل الاربع انه ان لم  
يجز ذكرها في العقد لم ينتقض وكذا ان جري في الاظهر عكس ما في الكتاب ثم انه عبر بالاصح وهي  
ذات طرق او بعضها طرق وبعضها ذات اوجه واما قننته المسلم عن دينه فمثل ما اذا دعاه  
الى دينهم واما اذا طعنوا في الاسلام او القرآن فبنيه طريقا ان احدهما لا يتقاض بالاختلاف  
كالقتال او اظهروا انه كالزنا مسلمة ونحوه فيا في فيه الخلاف واما الطعن في رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهو نسبتته الى امر مستقيم فالحق بالقتال قطعا سواء اشترط عليهم القطع عنه ام لا  
وقال ابو بكر الفارسي من شتم النبي صلى الله عليه وسلم قتل جدا لانه صلى الله عليه وسلم قتل بن حنظل  
وعينه بذلك وقد تقدم هذا في قوله توبة المزيه **قال** ومن اسقط عهده بقتال  
جاء دفعه وقتاله لقوله تعالى فاني قاتلوكم فاقبلوه ولا نه صار حرا بالنافي دار الاسلام وجنيد  
فيختيار الامام فيمن ظفروا منهم من الاحرار الكاملين كما يتخير في السير كما اقطع به الرافعي لكن  
حكى الامام في قتال البغاة قوله ان يبلغهم الما من اذا انكفوا عن الايدي واستبعد **قال**  
او بغيره لم يجب ابلاغه ما منه في الاظهر بل يختار الا ما فيه قتلا ورقا ومنا وقراله انه  
كما فلا ما من له كالحربي وروي البيهقي ان عمر صلب يهود يازنا مسلمة والثاني يجب ان يبلغ الما من  
كم دخل ما من جبي واجاب الاول عن هذا انه يعتقد في نفسه امانا وهذا فعل باختيار ما اوجب  
انتفاضا لاما من **قال** الخبير من هذه الامور ليس على اطلاقه بل شرطه ان لا يطلب  
الذي اسقط عهده تجدد العهد فان طلبه وجب اجابته الى عقد الزمة ولا يجوز قتاله  
كذا انه عليه الرافعي في باب قطع السرقة ثم ما اقتضاه من كلام الشيخين من تصح عدم البلوغ  
الى الما من لشكل عليه ما قاله في باب الهدنة ان من دخل دارنا بامان او مهادنة لا يقتل وان  
اسقط عهده بل يبلغ الما من مع ان الذي اكد من حق المستامن والفرق مشكل **قال**  
فان اسلم قبل الاختيار امتنع الرق خلاف الاسرفانه لم يحصل في يد الامام بالقرع فحق امه  
**قال** واذا بطل امان رجل لم يسل امان لسايم والصبيان في الاصح كانه قد  
ثبت لهم الامان ولم يوجد منهم خيانه والثاني بطل امانهم لانهم دخلوا بغير قتل وانزل  
الاصح وعلى الاصح لا يجوز سبيهم وحوز تقريرهم في دارنا وان طلبوا الرجوع الى دار الحرب اوجب  
النساء دون الصبيان لانه لا يحكم لاختيارهم قبل البلوغ فان بلغوا وبدلوا الجزية اقروا بها والا  
لحقوا بدار الحرب **قال** واذا اتخاذه في يده العهد والحق بدار الحرب بلغ الما من  
لانه لم يوجد منه خيانه وكما يوجب نقض عهده فبلغ مكانا يامن فيه على نفسه وقيل باجر القولين  
لانه بعد بند العهد كما فلا امان له وصورة المسألة ان يند ذلك من غير ادي فاما مع الايدي فقد



تقدم حكمه وهذا بناء المصنف على ان الذمة عقد جاز من جهة الذمة وانه لا يجبر  
على الوفاء بالذمة وحكي الامام في باب البغاه فيه الاتفاق والمما من بين الميادين موضع  
الامن والمواد به اقرب من دار الحرب من دار الاسلام ولا يلزم الحاقه بتلك التي لسكنته فوق  
ذلك الا ان يكون بين بلاد الكفر ومسكنه بلد المسلمين يحتاج الى المور عليه وقال في البحر لو  
كان له ما من الحق ما يسكنه منها فان سكن بلدين جاز الامام **باب** اذا  
رجع المستامن الى بلاده باذن الامام تجارة او رسالة فهو باق على امانته في نفسه وماله  
فان رجع الى الاستيطان اسقط عهد فان رجع في بلاده واختلف الوارث والامام  
هل اسقط للاقامة فهو حربي او للتجارة فلا تستقص عهده **اجاب** فيها بعض الحكماء  
العصويان القول قول الامام لان الاصل في رجوعه الى بلاده وكان الوارث يدعي سفره  
والامام يدعي سفر واحد والاصل عدم الثاني لان الماوردي قال اذا اختلف الزوجان في  
السفر هل للعود او للتنقل ان سفر النقلة واحد وسفر العود اثنان فكان القول في الثاني  
قول سكن **باب** روي المافظ ابو نعيم وابن عبد البر وغيرهما عن جعفر بن محمد  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو عاش ابراهيم لم يمت حتى ياتي من كل قبيلة  
وروي ابو عبيد في كتاب الاموال عن يزيد بن ابي جبيب ان الحسن بن علي كثر معاوية في اهل  
حقن من كورة انصافا فريه ام ابراهيم فساخهم بالجزية اكراما لابراهيم بن النبي صلى الله عليه  
وسلم لكن روي الحسن بن مالك انه لو عاش ابراهيم لكان صدقيا بنيا قال ابو عمر اذ روي ما وجه  
بعد القول فقد ولد نوح غير بني ولو لم يلد النبي لكان كل احد نبيا لانهم من ولد نوح  
عليه الصلاة والسلام وقال المصنف ما روي عن بعض المتقدمين لو عاش ابراهيم لكان نبيا  
بالكل وفيه جواز على الكلام في الغيبات ومحارفة وهجوم على عظيم الزلات وحسن بفتح الحاء  
المهملة واسكان الفاء انصافا بفتح اوله واسكان النون بعده صاد مهملة مكسورة والنون  
والالف من صعيد مصر كذا ضبطه ابو عبد الله البكري وقال انها مدينة السجدة في زمن فرعون  
**كتاب الهدية** لفظها مشتق من الهدون وهو اللين والسكون ومنه  
قيل للمصلحة المهاجرة لانها ملائمة احد الفريقين ومنه قولهم هدرته على دخل اي سكون على  
على قال الملاحظ وهذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم لم يسبق اليها وهي في الشرع معقدة اهل الحرب  
على القتال مدة معلومة بغير او غير ويسمي موادعة ومهادنة ومساكنة وفي الحديث  
ان النبي صلى الله عليه وسلم وادع اليهود على غير جزية لما نزل المسلمين المدينة حين كان بين  
المسلمين قلة وهادن قرينتا عام الحديبية عشرة سنين حين لم يقبلوا الاسلام بعد والاصل فيه  
قبل الجلاء قوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر اي كونوا اسنين فيها اربعة اشهر وقوله تعالى  
وان جئوا السلم فاخيه لها **باب** عقد الكفار اقليم حصص الامام ونائبه فيها

لما فيها من الخطر والامام هو الذي يتولى الامور العظام وهو اعرف بالمصالح من الاجناد واقدر  
على التدبير منهم ولو جاز ذلك من الاجناد لادى الى تعطيل الجهاد ولا يقوم مقام اهل البيعة في ذلك  
مقام امام اهل العدل فلو عقدوها واحد من الناس لاهل اقليم لم يقبلوا بل يردوا الى الممان وعلم  
من تعيين بالعقد اعتبار الاجاب والقول المعترف به ما تقدم من الامان وفي الاشراف للمهردي  
لو عقد هاربين الكفار لاهل بلد او اقليم وسكت الباقون جاز وشروط الهدنة اربعة ذكرها المصنف  
احدها ان يكون لكفار اقليم وهو احد اقليم الارض اي اقسامها وهي سبع اقليم في الرابع المسكون  
من الارض طولها وعرضها الاول واقصرها طولها واعرضها السابع وبقيتها مختلفة طولها وعرضها  
وهذه الاقليم وضعها الملوك المتقدمون الذين طافوا الارض العاص كالاسكندر وازد سبيل والمراد  
بالاقليم هنا بخوارزم والهند والعراق **باب** وللمن عودوا الى الاقليم ايضا لان  
الحاجة قد تدعو الى ذلك لاطلاعه على مصالح ذلك الاقليم ولقلة المفسدة فيه ولو اخطأ  
وانما لعقد لمصلحة فلا يكفر انتفا المفسدة لما فيه من موافقتهم بلامصلحة وقد قال فلا تهنوا  
وتدعوا الى السلم واتم المعلنون **باب** كضعفنا لقلته عددها هبة كما عقدتها النبي صلى  
الله عليه وسلم في المدينة لكثرت عدد المشركين اذ ذاك ومنعهم من دخول مكة **باب** او  
رجا اسلامهم او جزية لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان بن امية اربعة اشهر عام الفتح  
وقد كان مستظفرا عليه ولكنه فعل ذلك رجاء اسلامه فاسلم قبل مضيتها قال القفال في حاشي  
الشريعة للمهادنة اهل مكة اتسع الناس في التصرف وتلاقي المسلمون والمشركون فسمع المشركون القرآن  
فذكروا اهل المغازي انه في ذلك السنين اسلم من المشركين اكثر ما اسلم قبل ذلك وهذا هو الشرط  
الثاني وهو حاجة المسلمين اليه وعبارة الروضة والمحرران يكون للمسلمين اليه حاجة وفيه  
مصلحة وهو الدواب في التخييب فاذا طلب الكفار الهدنة فان كان فيها ضرر على المسلمين لم  
يجابوا والافوجها ان احدهما يجب اجابتهم والصحح لا يجب بل يحسنه الامام ويفعل على الوجه  
قال الامام وما يتعلق باجتماع الامام لا يعد واجبا وان كان يتعين رعاية المصلحة **باب**  
فان لم يكن ايضا صفة جازت اربعة اشهر وهذا هو الشرط الثالث وهو المدة لقوله تعالى  
فسيحوا في الارض اربعة اشهر وكذلك هادن النبي صلى الله عليه وسلم صفوان بن امية قال  
التابعي وكانت مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين اربعة اشهر اقوي ما كان عند  
مصرفه من تبوك وحكي الموراي قوله انه بخوسنة فافوقها الى مادون سنتين وعلطه  
الامام **باب** السنة لا تقامدة يجب فيها الجزية فلا يجوز تقريره في غير ما  
وقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجوه وهي عامه الا فيما خص الدليل وهو اربعة اشهر  
**باب** وكذا ادونها في المظهر لزيادة على مدة السياحة والثاني يجوز وبه قطع  
ابواسحق لنفسها عن مدة الجزية قال الماوردي هذا كله بالنسبة الى نفوس المعقود لهم



اما ابو الحسن فيجوز العقد لها موبدا وفي حوازه لذلك للدرية وجهان واذا اطلب الكافر الى امان  
 ليسمع كلام الله وحيت اجابته قطي ولا يملك لذلك اربعة اشهر على الاصح بل لا بد من مجالس حصل  
 فيها البيان ثم يقال الحق بما منك **قال** ولضعف يجوز عشر سنين فقط  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم هادن قريشا هذه المدة رواد ابود اوود وقوله فقط يفهم  
 انه لا يجوز الزيادة نعم يجوز الزيادة في هذه الحالة ان يعقد على عشر ثم عشر قبل انقضاء الاول  
 كما جزم به الموراي وغيره وقيل يجوز الزيادة للحاجة وبه قال ابو حنيفة وهو نظير القول  
 بان المسافر اذا اقام ببلد لشغل برجوا الحازه بغير اداء وقيل لا يجوز اكثر من سنة وقيل لا يجوز  
 اكثر من اربعة اشهر اما اذا لم تدع الحاجة الى العشر فلا يجوز الا ما تدعو الحاجة اليه  
**قال** ومتى زاد على الجائز فقولان بغيره الصفة لانه جمع بين ما يجوز وما  
 لا يجوز في عقد واحد فيبطل العقد الزايد بخلاف وفي القدر الزايد قوله بغيره الصفة  
 وقيل يصح في غير الزايد قطعا لعدم العوض والسهولة العقد مع الكفار **قال** واطلا  
 العقد يفسد لان الاطلاق يقتضي التأييد وقيل يحل مطلعه عند الصعف على عشر سنين  
 وعند القوة قولان احدهما على سنة والماني على اربعة اشهر وبه جزم الماوردي والرواي  
 لكن يستثنى من اطلاقه ما اذا قال الامام افركم ما شئتم كاسياني **قال** وكذا  
 شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع فداء اسرانا وكذلك رد مسل اسروه واقلة او تركت  
 مالنا لهم او لتعقد لهم مدة بدون دينار او دفع مال اليهم وكذلك على ان يقيموا  
 بالحجاز او يدخلوا الحرم او يطهروا الحرم دارنا او رد نسائهم اذا نحن مسلما وهذا هو الشرط  
 الرابع وهو ان لا يفترون العقد بفسد فان ذلك يفسد العقد لقوله تعالى فلا تفنوا  
 وتدعوا الى السلم وانتم الا علون وفي اشراط ذلك انه سوا الاسلام عنها وتقبل اليه  
 انه يبيع العقد وبلغوا الشرط وبه جزم الماحلي في اللباب والماوردي وكان ينبغي  
 للمصنف ان يجبر للمصنف بالاصح لقوة الخلاف والمراد بقوله ما لنا مال المسلمين وينبغي  
 ان يلحق به ما اهل ذمتنا لكن يستثنى من دفع المال اليهم ما يقتضي الضرورة فانه كانوا  
 بعدون الاسارى فعذبناهم واحاطوا بنا وخفنا الاصطلام فيجوز الدفع بل يجب على الاصح  
 وذكرنا الحق وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بلغه اجتماع الاحزاب قال للانصار ان العزب  
 فداكم لمتكم ورمتمكم عن قوس احد فنهل ترون ان تدفع شيئا من ثمار المدينة اليهم فقالوا يا  
 رسول الله ان قلت عن وجهي فسمي وطاعة وان قلت عن رأيي فرائي متبع والمكننا لا ندفع  
 اليهم ثم من البشرا او قرا ونحن كفار فكيف وقد اعزنا الله تعالى بالاسلام فسر النبي صلى  
 الله عليه وسلم بقوله واستنبطوا منه جواز عطا المال للعدو اذا كانت فيه مصلحة  
**قال** ويصح الهدنة على ان يصفها الامام من ثلث ثلث النبي صلى الله عليه وسلم وادع

اهل خيبر وقال افركم ما اقر الله رواد البخاري من حديث بن عمر لكن لو اقتصر الامام  
 اليوم على هذه اللفظة او قال هاديتكم الى ان يشاء الله فسد العقد لان النبي صلى الله وسلم يعلم  
 بالوحي ما عند الله بخلاف غيره ولو قال هاديتكم ما شافلان وهو مسلم عدل دوراي جاز  
 فاذا انقضت انتقضت ولو قال ما شافتمكم لم يحسن لان الكافر ليس له حق على المؤمنين سبيل  
**قال** ومتى حوت وجب الكف عنهم اي على العاقد ومن بعد من الائمة وفقا للعهد  
 قال الله تعالى واوفوا بعهد الله اذا عاهدتم واوفوا بالعهد ان العهد كان مسولا لكن لو  
 راي الامام الباني العقد فاسد فان كان فسادا بطريق الاجتهاد لم يفسده وان كان بتقدير  
 او اجماع فسحه وعلى الامام ان يدفع عنهم الاديه من جهة المسلمين واهل الذمة لامن جهة  
 اهل الحرب لان الهدنة المكف عنهم لم يفسد خلاف اهل الذمة **قال** **سبع** قال  
 الماوردي في الاحكام يجوز شراء اولاد الكفار للمعاينة منهم ولا يجوز سبيهم **قال**  
 حتى ينقضي او تنقضوها بتصريح او قبالا ومكاتبة اهل الحرب بعورة لنا او قتل مسلم لقوله  
 تعالى فاقموا اليهم عهدهم الي مدتهم وقال تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم فمضى حوا  
 تنقض العهد وقاتلوا المسلمين او اوعىون المشركين او كاتلوا اهل الحرب بعورة المسلمين  
 او قتلوا مسلما او اخذوا مالا او سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم انقضت عهدهم كما تنقض الذ  
 به وانما يفسد العهد بقبالا اذا كانوا فاحشون له فلو اكرههم عليه البغاه وثبت ذلك  
 فلا وانهم عيان المصنف انما ينقض بموت الامام الذي عقدها ولا يعرفه وهو كذلك ان  
 ولهذا ينبغي للامام ان يكتب عقدا للهدنة وليشهد به يعلم به من بعده ولا بأس ان يقول فيه  
 لكم ذمة الله وذمة رسوله وذمة مني وقوله قتل مسلم يفهم انهم لو قتلوا ذميا في دارنا  
 ان الحكم يختلف وليس كذلك **قال** واذا اسفقت حازت الغارة عليهم وسابهم  
 لقوله تعالى وان تكثروا امانهم من بعد عهدهم الاليه ولا يفهم صاروا جنيين كما كانوا قبل الهدنة  
 هذا اذا علموا انما فعلوه ناقصا فان لم يعلموا فاقبلت فاعلموا في الحال او شوقا على الانتذار فيه  
 وجهان الموافق لاطلاق المعظم الاول والثاني ان لم يعلموا لم تقبلوا حتى يهدروا الماروي  
 الترمذي وابود اوود والنسائي عن سليمان بن عامر رجل من حمير قال كان بين معاوية وبين  
 الروم عهدا فكان يسير نحو بلادهم حتى ينقض العهد غزاهم فجاء رجل علي دابة يقول الله اكبر  
 وقاد لا غدر فاذا هو عمرو بن **قال** السلي فاسل اليه معاوية فقال سمعت  
 رسولا الله صلى الله عليه وسلم يقول من كان بينه وبين قوم عهد فلا يسد عهد عقده ولا يحل  
 حتى ينقض امدها او يسد اليهم الى سوا فرجع معاوية والناس ومحل الغارة والساب  
 اذا كانوا في بلادهم فاما في بلادنا فلا يغتال بسلخ المامن والبسات يفتح الباطل غارة على العدو  
 ليلا قال الله تعالى يا اوههم قايلون محض وفي الدعوة والسكون لان محي العذاب فيها اقطع



واحد لما فيه من البغية والنجاة **قال** ولو نكحت بعضهم ولم تنكروا لما قوت  
نكول ولا فعل انتقض فيهم ايضا لان سكوتهم لشعير الرضي يجعل نقضهم كما ان هدمه البعض  
وسكوت الباقي يهدنه في حق الجميع وهذا خلاف عقد الزمة فليس نقضه من بعض بعضا  
من الباقي لان النبي صلى الله عليه وسلم لما هادن بني قريظة اعان بعضهم باسفيان بن حرب  
على حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جوي بن اخطب واخوه واخر فنقض النبي صلى الله  
عليه وسلم عهدهم وغزاهم وكذلك لما هادن قريش عام الحديبية دخل بنوا خزاعة في عهده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ونوبكر في عهده قريش فقتل رجل من بكر رجلا من خزاعة واعانه  
ثلاث نفر من قريش وسكت الباقي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نقضا للعهد وسار الى  
مكة ففتحها ولا فرق في الحكم بين السوق وغيرهم كما قاله الجمهور وحكي بن كح وجهين فيما اذا  
نقضت السوق ولم يعلم بهم الروسا ولو نقض الروسا وامنع الاتباع فحق الانتقاض ايضا  
وجهان **قال** وان انكروا باعترافهم او اعلام الامام بقايتهم على العهد فلا  
لقوله تعالى انجينا الذين نهون عن السوا وما نأذركم مثاين لان الاول انكار فعل والثاني قولي  
ولو خاف خيانتهم فله بئذ عهدهم اليهم لقوله تعالى فاما تخافن من قوم  
خيانتهم الاية وخالف عقد الزمة حيث لا يجوز نكاح بالهبة كما سياتي لانهم في قبضة الامام  
فمن تحقق خيانتهم امكنه تداركها بخلاف اهل الحرب وفي قول لا يبيد كالجزية وقوله  
ينبذ عقد الزمة ايضا **فيها** احدهما لاكتفى بمجرد الخوف بل لابد من اماره  
تلك عليه فلو لم يظهر اماره تخاف لسياسها لم يبيد العهد ولا اعتبار بالوهم المجرى نص عليه  
وجز به الماوردي والقاضي ابو الطيب وغيرها الثاني اعتبار من الرفعة في النقض حكم  
الحاكم لانه يحتاج الى نظر واجتهاد وجه صريح الماوردي فلا تنقض بنفس الخوف بل لابد من الحكم  
به **قال** ويبلغ المامن اي يلزمه ذلك في العهد ولا ان العقد لا يفسد قبل ذلك  
كما صرح به الاصحاب **قال** ولا يبيد عقد الزمة بتهمة كما تقدم والفرق  
بينهما ان عقد الزمة اكده لانه موبد ولا يبيد معاوضه **قال** ولا يجوز شرط رد  
مسلة تاتيئنا منهم لقوله تعالى فان علمتموهن مومنات فلا ترجعوهن الى الكفار وروي ابو  
داود في قصة الحديبية انه حات نسوة مومنات مهاجرات فنهاهم الله تعالى ان يردوهن  
ولانه لا يؤمن ان يصيب زوجها الكافر وان يتزوج كافرا ولا انها عاجزة عن الحرب منهم  
ولا انها اقرب الى الامسان لنقصان عقلها وقلة معرفتها وفي الخبر ان امرأته كنوز بنت ابي  
عقبة بن ابي معيط جات مسلة في مدة الهدنة فاجاها عمار بن الوليد في طلبها  
وجات بسعة بنت الحارث مسلة فاجاها زوجها في طلبها وقالوا يا محمد قد شرطت لنا رد النساء  
فارد علينا لئلا نقولن صلى الله عليه وسلم قوتن لامر الله تعالى حتى نزلنا اذا جاكم المومنات

مهاجرات الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار فان منع صلى الله عليه وسلم من رددها ورد النساء كلهن  
وافهم البقييد بالمسلة جواز رد الكافره ورد الرجل المسلم والفرق ان المرأة اقرب الى الاقنات  
كما تقدم **قال** فان شرط فسد الشرط لانه احل حراما والشرعة استقرت على منع الرد  
سواء كان لها علم ام لا **قال** وكذا العقد في المصح كالمشرط الفاسد اذا اقترن بالعقد  
والثاني لانه ليس بالبدن من النكاح وهو يفسد بالشرط الفاسد وهذا الخلاف هو عين الخلاف المتقدم  
اول الباب حيث قال وكذا شرط فاسد على الصحيح لكن ضعفه هناك وقواه هنا مخالف وسلم هذا  
في الروضة فانه عبرا ولا بالاصح ثم احال عليه ثانيا **قال** وان شرط رد من جاز اوله  
بذكر رد الحيات امرأة لم يجب دفع مهرها في زوجها في الاظهر لان البضع ليس كالحيات حتى يشبهه الامان  
كما لا يشبه الامان روضته ولا يوجب بدل البضع لكان ذلك مهر المثل كما انفق الزوج والثاني  
يجب لقوله تعالى واتوهم ما انفقوا والمراد الصداق ولان البضع متقوم وهو حقه وقد جيل  
بينه وبينه فوجب بدله وحض بعضهم بما اذا دخلها وقطع بوجوبه قبل الدخول ويجري  
الخلاف ايضا في اذاعات كافر ثم اسلمت عنديا فلا ترد لها ولا غرم وقيل في رد المهر وجهان  
والزوج العبد كالحرة واحترز المصنف عما اذا شرط ترك الرد فانه لا غرم قطعي والمراد جاست  
امراة حرة بالغة والمعروف هو الذي بدله الزوج فان لم يكن دفع اليها شيئا او كان المدفوع غير  
متمولا او في طبعها غير الزوج ووكله فلا غرم وهي المصدقة في عدم الغرم القبض واذا كانت  
ممين نصف الاسلام لم ترد على الصحيح وان حكم بصحة اسلامها احتياطيا ولا غرم في الحال في الاصح  
فان بلغت ووصفت الكفر ردت والا غرمنا حينئذ على قول الغرم ولو جات امة مسلمة لم ترد  
على سيد ولا زوج وعنتت وفي قيمتها لسيدتها ومهرها الزوج من المصالح قولان وقيل بقيمتها  
قطعا ولو كان تحت الهادن عشر نسوة فاسلمن وهاجرن وحال الزوج بطلبهن قيل له اختر  
اربعا منهم فاذا اتت اربع اعطى مهرهن ومحل الغرم خمس الخمس المصالح على المذهب  
وفي وجه ان كان للمرأة مال اخذ منه ولو جات بعد انقضائه الهدنة لم يغرم لزوجها شيئا  
بلا خلاف **قال** ولا رد صبي ومجنون لضعفهما ولا يجوز الصلح لشرط ردها ايضا  
ولا فرق بين ان يطلبه ابوه او عين وما صرحوا به من امتناع الرد بخالف ما رجحناه  
في باب اللقيط ان الحلولة من الصبي اذا سلم وبين اهله مستحبة لا واجبة ولا فرق بين المجنون  
من يبلغ مجنونا ومن طراجنونه بعد البلوغ فان بلغ او افاق ووصف كفرا لا يقراه عليه  
بلغ المامن وان وصف بما يقراه عليه وبدل الجزية قبلت منهم والبلغ المامن **قال**  
وكذا عبد لا يباع مسلما مراغما لهم والظاهر انهم يهتدون العبد ويسترقونه ولا عتق له  
تجنيه والثاني يرد عملا بعموما لشرط ومراد المصنف بالجدا الذكر البالغ العاقل اما الامة  
فلا ترد قطعا كالحرة وكذا المستولدة والحكائنة وهل يعق الجدا اذا مسلما قال في الحاوي ان



عليهم على نفسه ثم اسلم وهاجر عتق لان الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فان اسلم ثم غلبهم  
 على نفسه وجائنا فان فعل ذلك قل ان هادنا هم فكذلك لانه غلب في حاله الا اناحه وان فعله بعد  
 الهدنة لم يعتق لان اموالهم محرمة حينئذ لا يملكها بالقهر ثم لا يرد للسيد بل يسعه الامام  
 لمسلم او دفع قيمته من بيت المال ويعتقه عن المسلمين كافة وولده لهم **قال** وحركة  
 عشيرة له على المذهب لانه مستند عندهم كالعبد والثاني يرد لعموم الدلالة كل هذا اذا شرط لهم  
 الرد والاول يجوز لا خلاف فيها كما قلناه **قال** ويرد من له عشيرة طلبه اليها لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم رد ابا حنيفة على انه سهل بن عمرو كما رواه الشيخان كما استدلو به وفيه  
 نظر لان ذلك كان قبل العقد والمعنى فيه انه يريد بكونه واسم اي جند العاصم وغلط  
 من ساء عبد الله اما عبد الله اخي واخو زعماء المطلبية فانه لا يرد ولو شرطه كذا بغيره  
 في الويل كما لا يجب الحرمان المطلبية في الاعتبار في الطلبية بخلاف العشيرة او واحد منهم  
 او يكتفي بعت رسولهم اذا غلب على الظن صدقه لم تعرضوا له والظاهر الثاني **قال**  
 لا الي غيرك اذا فائدة في رده الي غير عشيرته **قال** الا ان يقدر المطلوب على قهر  
 الطالب والحرب منه وعلى ذلك جرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا بصير فانه قد جاني طلبه  
 رجلان فرده اليهما فقتل احدهما واقلت الآخر **قال** ولو غلب الرد ان يخل منه وبين  
 طالبه عملا بقضية الشرط ولا بعد تسمية التخلية شرط اردا كما في الوديعه **قال**  
 ولا يجبر على الرجوع لان اجبار المسلم على الإقامة بدار الحرب لا يجوز كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لم يكره على ابي بصير امتناعه ولا قتله طالبه بل سعى ما فعل وعرض له بذلك ولو كان  
 واجبا لاسره بالرجوع الي مكة ولذلك قال الاصحاب يستحب للامام ان يعرض بعد الرجوع  
 اليهم **قال** ولا يلزمه الرجوع لما تقدم فان اختار الإقامة في دار الاسلام  
 لم يمنع ويقول الامام للطالب لا امنع منه ان قدرت عليه ولا عينك ان لم تقدر  
**قال** وله قتل الطالب لقصة ابي بصير قال في الرافعي قول المحرر والظاهر له  
 قتل الطالب فيه اشارة الى احتمال له وللمرد اثبات خلاف فانه لا خلاف فيه انتهى والاحتمال  
 للامام واقامه الرافي وجها وصرح في الروضة بنقله عن الامام وقد اقام في الروضة  
 والمنهاج واصلا ما لا يخفى من احتمالات للامام وجوه كما تقدم **قال** ولنا التعريف  
 به في التصريح لما تقدم ولان عمر قال اي جند حين رده اليه اسره اصبر با جند فانما هم المشركون  
 وانما من اجمعهم وكل بعثه يقتل اسره رواه احمد في مسنده وفي حواشي التعريف احتمال للامام  
 بالمنع لانه يلزم بعقد الهدنة ما لزمنا وحل قتل ابي بصير على قتله دفاعا عن نفسه  
 واستدلال الامام بجواز التعريف بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصير وبالله مسعر حر  
 وهو مشكل لانه عليه الصلاة والسلام لم يكن له خائفة الا عين وهو الاصل الذي خالف الاطهار

**قال** ولو شرط ان يرد وامرنا منهم الوفا به عملا بالشرط  
 سواء كان رجلا او امرأة حرا او رقبا **قال** فان ابوا فقد نفصوا مخالفتهم الشرط  
 وهل يكون الرد في حقهم معناه التخلية كما سبق حقا ولا بد من التسليم فيه نظر وكلام  
 المصنف يقتضي الاول **قال** والظاهر جواز شرط ان لا يرد والا لانه صلى الله عليه  
 وسلم بشرط ذلك لسهيل بن عمرو والثاني المنع ولا بد من استرداده لا عملا بالسلام قال  
 الماوردي والصحيح عندي صحة هذا الشرط في الرجال دون النساء احتياطا للابطاع وحاول تنزيل  
 القولين عليهما فان اطلقنا الشرط فالواجب عليهم التمكن دون التسليم وعلى هذا جرى الامام  
 والقزالي وصاحب الحاوي الصغير **قال** لو جانيهم امرأة منا مرتدة وهاجرت  
 اليها امرأة منهم مسلمة فطلبها زوجها لا يغرم لها مهر ابل يقول هذه هذه وجعل المهر بقا  
 وودع الامام المهر في زوج المرتدة ويكتب الي زعيمهم ليدفع مهرها الي الزوج وهذا ان تساويا بقدران  
 فان كان مهر المراجعة اكثر صرفنا مقدار مهر المرتدة فيه الي زوجها والباقي الي زوج المراجعة  
 وان كان مهر المرتدة اكثر صرفنا مقدار مهر المراجعة الي زوجها والثاني الي زوج المرتدة وهذه  
 لطفاة فسر المفسرون قوله تعالى وان فاتكم شئ من ادواكم الا اليه **قال** حكم  
 قيمة من ارتد من عبيدنا واماننا وقيمة من اسلم من عبيدنا واما حكم المهر في الجور علينا وعليهم  
 والظاهر في شئ واحد وهو ان المرتدة اذا عادوا الي الاسلام يردوا على اهل الزمة ما اخذنا منهم  
 من مهر النساء وما اخذنا من العبيد والامان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

## كتاب الصيد والذبائح

الصيد مصد رصاد يصيد صيدا ثم اطلق على الصيد قال تعالى لا تقبلوا الصيد وانتم حرم  
 والاصل فيه قوله تعالى فاذا احللتهم فاصطادوا وقوله احل لكم صيد البحر في قوله ما  
 دتم حرمها دل منطوقها على حل صيد البحر ومعناها على صيد البحر حل صيد البر في حالة  
 عدم الاحرام والذبائح جمع ذبحة واصلا قوله تعالى احل لكم الطيبات والمذكيات  
 ومن السنة ما سنده واحصا الامم على حلها والرافعي ذكرها الصيد والذبائح  
 والاصحبة والطحمة والنذر فتبعه المصنف هنا وفاقا للزني واكثر الاصحاب  
 وخالفه في الروضة فذكرها في اربع العبادات لان طلب الحلال فرض عين **قال**  
 ذكاة حيوان مأكول يذبح في خلق اولية ان قدر عليه بالجماع وروى الدارقطني  
 والبيهقي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بدين وورقا يصيح بي  
 لحاج ميتي الا ان الذكاة في الخلق واللبنة ورواه الشافعي موقوفا على عمر بن عباس  
 وهو اصح من رفعه فلا يحل شئ من الحيوان المأكول من غير ذكاة لقوله تعالى حرمت عليكم  
 الميتة ابي قوله الاما ذكيتكم والذكاة بالذال المعجمة معناها في اللغة التطيب والتيمم



فقل لهم راحة ذكبه اي طيبه سمي بها الذخ لتطيب اكله بالاباحة واذا قيل فلان  
 ذكي فعناه تامر بالفعال والحلق اعلى العنق واللبه بفتح اللام اسفله **قال** والا  
 اي وان لم يقدر عليه فبعثر من هق حيث كان لقوله صلى الله عليه وسلم في بيعه فضر  
 بسهم ان هذه البهايم او ابدك او ابدك الوحي فما عليكم منها فاصنعوا به هكذا منتفق عليه  
**قال** وشروط ذالح وصايد حلال ما كتته وقا قالا لقوله تعالى وطعام  
 الذين اتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمراد بالطعام هنا الذخ والذي يحل مناكحته  
 هو المسلم والذي ما يستحله او ما لا يستحله كالا بل خلافا لما لك وبحر مدبايح المجوس المبرين  
 وعبد الاوثان وكذلك نصارى العرب لما روي سهر بن حوشب ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن ذبايحهم ولو اكره مجوسي مسلما على الذخ حل وكذا الواكره محرر جلاله على ذبح الصيد وينبغي  
 ان يترجم في الشروط ان لا يكون الذخ محرما في الوحش والمتولد منه فان منه بوجه مبينه له  
**قال** وتخل ذكاة امة كتابية وان حرمت مناكحتها لعموم الآية المذكورة ولان  
 الرق لا اثر له في الذمحة بخلاف المناكحة ولهذا استثنى هذه المسألة من حل المناكحة واستثنى  
 ايضا زوجات النبي صلى الله عليه وسلم **قال** ولو شارك مسلم مجوسيا في ذنح  
 او اضطيا دحرر بلا خلاف وكذلك الوثني والمترد وغيرهما ممن اكره كتاب له تغليباً للمحرر  
 وكان المشرك ان يقول لو شارك من لا تخل ذكاته من تخل ذكاته او كذا احرر **قال**  
 ولو ارسل كلبين او سهمين فان سبق له المسلم فقتل او انه الى حركة مذبوح حل كالودح المسلم  
 شاة فقد هاجم الجوسي **قال** ولو انكسر او جرحه معا او جهل او مرتبوا لم يذبح  
 احدهما حرر تغليباً للحرمة **قال** او جهل من زيادته على المحرر والشرح اما ما اصطفا  
 المسلم بطلب الجوسي فانه حلال قطعاً فرع ارسل مجوس في حقه سهمه على صيد ثم اسلم ووقع  
 بالصيد لم يحل تطرأ اليه غلظ الحالين ولو كان مسلماً في طلي الرمي والاصابة وتخلل الزيادة  
 بينها لم يحل ايضا **قال** وحل ذنح صبي مميز سواء كان مسلماً فانه ذبح تحت الادلة  
 كالبالغ وقيل لا حل اذا امن قولنا ان عمده خطأ واذا قلنا حلها كرهت لقصوره عن الكلفين  
 وهي غير المراهق اشهد **قال** وكذا غير مميز ومجنون وسكران في الاظهر  
 لان لهم قصدا في الجلة لكن يكن ايضا خوفا من عدوهم عن تحمل الذخ والثاني المنع لان الشارع  
 لم يعتبر قصده فاشبه ما اذا سقطت سكين من يدنايم فذبحت شاة وقيل حل ذنحه  
 السكران وفي المجنون قولان والذي صححه المصنف هاتبع فيه المحرر وصححه في الروضة  
 من روايد ولم يصح في الشرحين شيئا بل قوة كلامه في الشرح الصغير يقتضي المنع ويستثنى  
 من المجنون من له مجيبين ومن السكران من له قصد فتخل ويختبها قطعاً كاقاله البغوي  
 وحكي الذاري في ذكاة النائم وجهين وخرج بدخهم صيرهم بالسهم والكلب والمذهب

في شرح المذهب حله ايضا **قال** وكذا ذكاة اعجمي لانه قد دخل المذبح هـ  
 ومفهوم كلامه حل ذكاة المرأة وهو كذا في البخاري ان طارئة لال كعب كانت  
 تعري عما لعم فرضت منها شاة فكسرت مروة وذبحتها فساله موها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاجاز لعم اكلها والمروة الحجر الابيض وفيه دليل على حواز الذخ به وعلى حواز  
 ذنح الحايض لانه صلى الله عليه وسلم لم يثبت فصل في وجهه ممكن ذنحها الا فتحيه والخشني  
 كالانثى واما الاخرس فقل من المنذر والجماع على ذبحته وقال ابن عباس لو نكل ذنح  
 الاقلف وهي رواية عن الحسن **قال** وعمر صيده بري وكلبه وكذا اعين  
 من الجوارح في الاصح لعدم صحة قصده فصار كاسترساله الكلب بنفسه والماني بحال ذكاته  
 قال الدافعي والاشبه ان الخلاف مخصوص بما اذا ذله بصيد على الصيد فارسل ذكاته  
 صورها في التهديب اما اذا لم يذله احد فقال بن الدفعة يظهر الجوز بالتحريم لكن في  
 البحران البصير اذا احسن صيده في ظلمة او من وراء شجرة ونحوه فرماه حل بالاجماع  
**قال** اخبر فاسق او كباي انه ذكاة هذه الشاة قبل ذكاته لانه من اهل الذكاة  
 ولو وجدت شاة مذبوحة ولم يدبر اذ يحتمل سحر او مجوسي فان كان في البلد مسلمون ومجوس  
 لم تخل **قال** وتخل ميتة السك والجراد بالاجماع وروى بن ماجة  
 والترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اكلت لنا ميتتان الحوت والجراد  
 بالاجماع وروى بن ماجة والترمذي عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اكلت  
 لنا ميتتان الحوت والجراد وسوا في ذلك ما صيد حيا ومات والذي مات اختف انفه  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر وهو الحوت الذي طفا وكان اكله منه بالمدينة  
 رواه مسلم وحكي الروابي عن بعض اصحابنا الحراسا يبين انه يستحب ان لا ياكل السمك الطافي  
 ولعله لم يحل الخروج من الخلاف وافهمت عبارته ان غير السمك من حيوان البحر محرم ميتته  
 وسياتي في الكتاب تصحيحها وجوابه ان الصحيح في الروضة وشرح المذهب ان اسم السمك يقع  
 على الجميع فان قيل حمله بقوله في المحرر والمنهاج قسيما للسمك وغيره فقول هو غرض  
 ولهذا قال في الشرح وما ليس على صورة السمك المشهورة **قال** ولو صاد حيا  
 اي السمك والجراد مجوس في انه حلال ولا اعتنا بفعله وكذا الودح مجوس سمكة فانه  
 حل قال الحسن ايت سبعيني صايبا كلهم باكل صيد المجوس من الجنان ولا يسلح في صده وروهم  
 شئ من ذلك وهو في السمك مجمع عليه وخالف ما لك في الجراد **قال** فسرع بكن ذنح السمك  
 اكان يكون كبرا بطول بقاوه فاستحب تحم على الصحيح اراخه له وقيل لستحب تركه  
 لموت بنفسه **قال** في صاوي الكفاي حسين الجراد والقمل اذا هـ  
 تضردهما الناس كالا صايد مع بالاحف فالاحف فان لم يمكن الذبح الا بالتحريق جاز

حل



صوخه من هذا ان سلق الجراد بالثاء ممتنع لكن المفهوم من كلام اكثر من الجواز  
**ق** وكذا لا يرد المتولد من الطعام كحل وفاكهة اذا اكل معه في الجمع  
لعسر فصله ولا نه كثره طبعاً وطبعاً فان كان منفرداً فلا يصح تحريمه طبعاً وطبعاً فان كان  
منفرداً فلا يصح تحريمه قال في القابض وهن المسألة لم يصرح بها في المحرر وانما اشار اليها  
وقال في الروضة الخلاف جاروان قلنا تحاشا منه الدود انتهى وهو فيما اذا قلنا بخا سته  
وسبق ان يفيد حوازا اكله معه بما اذا لم يبق له اختيار الى موضع اخر من ذلك الطعام  
فان فعل ذلك امتنع اكله على الاصح وجبت حاز اكله لا فرق بين ان يكون حيا او ميتا ومعنى يقيد  
جواز اكله اذا تولد في المايح كالحل بما اذا لم يكثر وتغيره فقياسا ذكره فيما لا ينسلك سائلا  
ان ممتنع لان الاصح انه نجسه في هذه الحالة ويقاس باله وود التمر والباقلا السوسان  
اذا اكلها وكذلك العسل اذا وقع فيه النمل اذا اطح اما النملة الواحدة اذا طجت وتقرت  
فلا يمنع من الاكل لو وقع في حوض حرام قال في الاصح حرم اكل ما فيها حرمة الهدي  
وخالفه في الروضة فقال المختار انه لا يحرم لاستهلاكه واستثنى ايضا الحنظل بوجوه في بطن  
امه المدكاه فان ذكاته ذكاة امه كاسباني في الاطعمة **ق** ولا يقطع بعض  
سمكة اي حية فان ذلك حرام لما فيه من التعذيب وكذلك حرم قليبها وشبهها حية كذا قال  
الشيخ ابو حامد قال المصنف هذا انقرع على اختياره في حرمة ابتلاع السمك حيا وذلك مباح  
انتهى وهذا يستلزم من جواز ابتلاع جواز القلي لما فيه من التعذيب بالثاء **ق**  
فان فعل اكل سمكة حية حل في الاصح اي حل المأكول لان المايح من الحي كمينته وميته السمك لئلا  
ولا نه ليس ابتلاعها اكثر من قليبها وهو جائز وذكواته تنفع لبعض العلل لكن ادعى من حرم  
الاجماع على تحريم ابتلاع السمك حيا **ق** واذا رمي صيدا متوحشا او بعيرا  
ند او شاة شرذت بسهم او رسل عليه جازة فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال حل اما  
المتوحش فبالاجماع واما لا يسي اذا توحش فله حديث رابع بن خديج المتقدم وقال ابن عباس  
اغترك من البهايم فهو بمنزلة الصبي رواه البخاري تعليقا بصيغة جزم واسنده اليه في  
واستعمل المصنف ند في البعير وشرذ في الشاة لانه يقال ند البعير ند اذا ذهب على وجهه  
ولا يستعمل ند في الشاة واما الشاة فليست على جميع الدواب قال صلى الله عليه وسلم  
الحواب من جبير ما فعل بعيرك الشاة قال علقه الاسلام يارسول الله واعوذ بالله  
من الجور بعد الكور اشار بذلك الى فضله مع دات الخبيثين في الجاهلية ثم ان ذلك  
بعد ما لغفور جيم **ق** ولو تروى بغير رخص في بئر ولم يمكن  
قطع حلقومه فكنا فيصير جميع اجزائه كلها مذكاة لتعد الوصول اليه كالنار  
وقد روي الاربعة وابن السكن في سنته الطحا الماثورة عن ابي العشر الدارمي عن ابيه

القدر

انه قال يارسوله الله انما تكون الذبح في الحلق واللبة فقال لو طعنت في فخذها لا جازك  
قال ابوداود وهذا لا يصلح الا في المتدنية والمتوحش وقال الترمذي واحدا يعرف في ابي  
العشر عن ابيه غير هذا الحديث واعترض عليه بان له عن ابيه اربعة عشر حديثا وهو  
في الوسيط فيه فجعله هو الراوي الصحيح واسم ابي العشر لما كان في قطن كقطن طم  
**ق** قلت لا يصح لا محل لارضال الكلب وصحة الرواية والشا في الله  
اعلم انما نقله الشافعي عن الماوردي لان الحديث يستباح به الذبح مع القدرة وعقر الكلب  
لا يستباح به مع القدرة والثاني حل في صيد الممتنع ووقع في الكفاية والمطلب ان المصنف  
صحح هذا وهو سبق فلم والرواية هو ابو الحسن عبد الواحد بن اسماعيل الملقب بخضر  
الاسلام صاحب البحر وعين من الاصول النفيسة كان يقول لو احترقت كتب الشافعي  
لا مليتها من حفظي **ق** اذا كان يقال له شافعي زمانه وله في ذكاة الحية سنة خمس  
واربع مائة واستشهد يوم الجمعة حادي عشر المحرم سنة اثنين وخمسين مائة والشافعي  
صاحب الحلة وهو الملقب ايضا فخذ الاسلام واسمه محمد بن احمد مولد في المحرم  
سنة تسع وعشرين واربع مائة ووفاته في ثوال سنة سبع وخمسين مائة ودفن مع  
شقيقه ابي اسحق في قبر واحد فاحمد القبا وزمنا ورايا رضي الله عنهما **ق**  
ومتى يمسر لحوقه بعد وواستغفاره من استقبله فمقد وعليه لا محل لالذبح فان رمي  
غير مقد وعليه فصار مقد وعليه ثم اصاب غير مذبحه لرجل ولورم مقد وعليه فاصاب  
مذبحه حل وكوز قراة استغاثه بالعين والثا المجتهد واستغاثه بالعين الممثلة  
والنون من العون **ق** ويكن في النادر المتروى جرح بعض ابي الزهوق  
بان يكون مرميا بجوز وقوع القليل به لحديث رافع وابي العشر **ق** وقيل  
اشترط مد فف يكون كقطع الحلقوم والمري في المقد وعليه وقيل بشرط ذلك في المتروى  
دون النادر لان النادر لا يصيد ولا يشترط فيه ان تتبع الرمي الرمي **ق** تروى  
بعير فوق بعير فغير مرمي في الاول فنقد الى الثاني قال القاضي حسين ان كان عالما بالثاني  
حل وكذا ان كان جاهلا على المذهب كالورم صيد فاصابه ونقد منه الى آخر **ق**  
واذا ارسلها او كلبا او طائرا على صيد فاصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة  
او ادركها وتعد رذخه بلا تقصير بان سل السكين فبان قبل امكان او امتنع بقوته ومات  
قبل القدرة حل اما ما لم يدرك فيه حياة مستقرة بان كان قطع حلقومه او مريدا او اجاره  
او خرق امعاءه فيسقط ان يمسر السكين على حلقومه لرحمة فان لم يفعل وتركه حتى مات  
حل لانه قد ر عليه في حاله لا يحتاج فيها الى التدكية وعن الشيخ ابي حامد لا يستحب  
الامرار في هذه الحالة ذكاه في الدخا بر عنه كالوزح شاة فاضطربت واما في



ادراكها وتعذر الدخ من غير تقصير فكما لو لم يدركه حيا والطاير مفرد وجمعه طيور  
والحياة المستقرة قرآن وامارات يغلب على الظن بقا الحياة وعذر ذلك بالمشاهدة  
ومن اماراتها الحركة الشديدة وانفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمري والامع ان الحركة  
الشديدة كفي وحدها فان شككنا في حصولها ولم يبرح ظن فالامع المحرم **والدخ**  
وان مات بتقصيره بان لا يكون معه سكين وغصنه ونسبت في الغد حرمه لانه كان من حقه  
ان يستحب الله في غده بوائيه وصار كالونزدي بعينه فلم يقطع حتى مات وقال  
بن ابي هريرة والطبري كل في صورة امساها في الغد لاجل العدة وفي الغصن وجه ايضا  
انه غير تقصير ولا يشترط العدة وفي الطلب في الامع فلو مشى على عادته كفى كما يكتفى في السعي  
الي الجمعة وان عرف الحرم بالصداء بامارتها ولو طار منه وبين الصيد سبع فلم يصل اليه  
حتى عرف مات بالجرح حال والفرق بينه وبين غصب السكين ان غصبها عابد عليه وسع السبع  
عابد الي الصيد واذ لم يقصر بان اشتغل بقلب الصيد المنكب على وجهه او اشتغل بطلب  
المدح حال لانه لم يجد منه بد ونسبت بكسر الشين المعجمة اي عسرا خراجها والسكين بذكر روت  
والغالب عليها التذكير وحكي الكساي سكينه سميت بذلك لانها تسكن جوارق الحياة وسميت  
بذلك مديته لانها تقطع مد الحياة **والدخ** ولورماه ففقد نصفين حلالا  
لاطلاق حدث اي جعله ما اصبحت بقوسك فاذا تراسم الله عليه ثم كل فامرنا بالاكل  
ولم يفرق وهذا الاختلاف فيه فلو كانت احدى القطعتين اقل من الاخرى فان  
كانت التي مع الراس اقل اكل بالاختلاف فان ذلك يجري مجرى الذكاة وان كان بالعكس حلالا ايضا  
خلاف ابي حنيفة وهو احدى الروايتين عن احمد واجتبه الاصحاب بالقياس على ما سلفه  
**والدخ** ولو ابا ان منه عضوا بخرج مذهب حل العضو والبدن لان ذكاة  
بعضه ذكاة كله وهذا اذا مات في الحال لان محل ذكاة الصيد كل البدن فلو لم يموت  
في الحال وامكن ذكاة فتركه حتى مات صار ميتة **والدخ** او غير مذهب  
ثم دخه او جرحه جرحا اخر مذهب حرم العضو وحل الباقي لان الجراحة الاولى لم تضر ذكاة  
للأصل فلم يضر ذكاة للفرع وكأنه ايمن من حي باقي البدن حلالا فان اثبتته بالجراحة الاولى  
فقد صار مفقودا وعليه يتبعين دخه **والدخ** فان لم يتمكن من جرحه  
دخه ومات بالجرح اي الاول حل الجميع لان الجرح السابق كالذخ الجملة فيقتصر بها العضو  
وكذلك مخه في الجرح **والدخ** وقيل حرم العضو لانه ايمن من حي فاشبه ما اذا  
قطع الية شاة ثم دخها لا حل الية وهذا صحيح في الشرجين والروضة اما ما في البدن  
فلا خلاف في حله وقال ابو حنيفة لا تحل العضو المبان محال **والدخ** وذكاة كل  
حيوان قدر عليه وحشيا كان او انسيا بقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس والمري وهو مجري

الطعام وهو تحت الحلقوم لان الحياة تفقد بفقدوها والمري بالهنا قال تعالى وكلوا منها  
مريا وقال الاصطخري يكفي قطع امدها لفقد الحياة بفقدته وفي وجه اخر ضعيف اختار  
الروائي في الحلية لا يضربقاش من الحلقوم والمري وخرج بقوله قطع ما لو اختطف  
راسه عصفور بيده او بندقية او خوذ لك فانه يكون ميتة لانه لا يسمخ كاه بل هو في معني  
الحق لا في معني القطع ودخل في قوله قدر عليه ما لو خرج بعض الجبين حيا وهو مستقر  
الحياة لكن الاصح في الروضة حله بدخ الامر بنا على ان ما خرج بعضه كالمقتل على اضطراب  
فيه ويشترط كون التدفيع متحضا بذن فلو اخذ في قطعها واخر في شزع الحشوة  
او غرس الحاصرة لم يحل ولو اهدم سقف على شاة او جرحها سبع فذبح وفيها حياة  
مستقرة حلت وان يتقن موتها بعد يوم او يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم يحل  
وقيل حل فيها وقيل لا فيها **والدخ** ونسخت قطع الودجين لانه اوجي واسهل  
لذوح الروح فهو من الاحسان في الدخ وخرجنا من خلاف مالك والودجان بفتح الواو  
والدخ عرفان في جاني العنق من مقدمه بيطان الحلقوم وقيل بيطان بالمري وانكر  
على صاحب التبيين قوله وان يقطع الامداد كلها وانماها ودجان فقط واوجب عنه بل  
بان صيغة الجمع على اثنين صحيح حقيقة عند طايف ومجاز عند اكثر من اوان المراد قطع المجموع  
كقوله في باب سنن الوضوء والطهارة ثلاثا ملائمة ان الاولى فرض **والدخ** ولو  
دخه من قفاه عصي للعدول عن محل الدخ ولما فيه من التعذيب ولانه لم يحسن في الدخ  
والقطع من صفحة العنق كالقطع من القفا **والدخ** فان اسرع فقطع الحلقوم  
والمري وبه حياة مستقرة حل كالوقوع بيد الحيوان ثم ذكاه وعن مالك واهل الحل  
والافلا لانه ليست ذكاة شرعية قال الامام ولو كان فيه حياة مستقرة عند ابتداء قطع المري  
ولكنه اذا قطع المري وبعض الحلقوم انتهى الى حركة المذبح لما ناله من قبل سبب قطع القفا  
حل واقصى ما روي التعبد به ان يكون فيه حياة مستقرة عند الابتداء بقطع المدخ **والدخ**  
وكذا اذا لم يسكن يادن بعد لقطع الحلقوم والمري داخل الحلق فانه حرام للتعذيب ثم  
ينظر فان انتهى الي قطعها بعد ان انا الى حركة المذبح لم يحل ولا يغيره وقطعها وان انتهى اليه  
قبل حل التعذب مثال لا قيد فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك **والدخ** وليس  
بحرايل لقوله تعالى فصل لربك وانخر على شهر التقاسير ولانه اسهل لذوح روح الطول  
اعتنا بها وقصية هذا التعليل ان اشار بها فيه النعام والاوز وكما طالعنفه من الصيود  
كالزرافة ان قلنا حل اكلها **والدخ** ودخ بقر وغنم لما روي مسلم ان النبي صلى  
الله عليه وسلم دخ عن نسيه البقر يوم النحر وفي الصحيحين يحيى بكشين اقرنين بدخ وكبير  
ووضع رجله على صفاحها والدخ قطع الحلقوم **والدخ** وبحوز عكسه لان الجميع



موج من غير تعذيب وقال صلى الله عليه وسلم ما انتروا الدم فكلوا ولكنه خلاف الاول في قيل مكره  
وحكي مجلي عن الشيخ ابي حامد ان خرا البقر والغنم حرام اجماعا وعن مالك لا تكل الخيل بذلك  
والجمهور على انها كالبقرة وكذا اجماع الوحش وكل الصيود **قال** وان يكون البعير قابلا  
معقولا كنبه لقوله تعالى فاذا ذكروا اسم الله عليه صواف قال بن عباس فيما على ثلاث قوائم  
معقوله رواه الطائفة **قال** الشاعر الف الصقون فديرا لكان مما يغوم على الله  
كسيرا وروي ابو داود ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج سبع بدنة فبدا يذبحها فبدا يذبحها  
اليه يابها يهرأ وفي الصحيحين عن نعيم بن ابي عبد الله ان اناخ بدنة فذبحها فقال ايها قيا ما  
مقيدة سنة ابي العاسم صلى الله عليه وسلم والمستحب ان تكون المعقولة اليسرى اقتدا به وباحكامه  
صلى الله عليه وسلم كما رواه ابو داود باسناد صحيح فان لم تكن قابلا فافاركا والخم الطعن  
بما له في المنحر وهو الوهدة التي في اعلا المنحر الصدر واصل العنق قال البندجي ولا جد له  
بل اذا اخرا كان اجزاء وكلام المصنف يفهم ان اجاب قطع الحلقوم والمري واستحب  
قطع الودجين مخصوص بالذبح والذي في الحاوي والنهاية والرافعي وغيرها ان المقطوع من البعير  
الحلقوم والمري ايضا **قال** والبقرة والشاة مضجعة بالاجاع والحل والصيد كالبقرة  
وقال في القابض ان لفظة البقرة من زوايد وليس كذلك بل هي ثابتة في اكثر نسخ المحدث **قال**  
لجنبها اليسرى لانه اسهل على الذبح في احد المسكن باليمين واسا لاداسها باليسار ولفظة اليسرى من  
زيادته وهي احسن فلو كان اعسر استحب ان يستنصب غيره ولا يصح على عينيها كما تقدم  
في ان مقطوع اليمين لا يشير لیسببا باليسرى **قال** وتترك رجلها اليمنى لئلا يسترخ  
تتحركها ولسد في القوائم كيلا يضطر بحالة الذبح فسر الذبح وفي الكفاية ليشدها عدله  
اليسرى وكانه سبق فلم يستحب ان يصحها برفق **قال** وان كوشفتها  
لما روي مسلم وغيره عن عبد الله بن ابي اوفى قال **قال** خصلنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح  
ولجد احدكم شفرته وليرج ذبحته ويحدهم اليها والشفرة السكين العظيمة ويندب  
امرارها برفق وسامل سبورها باواليا ويكن ان يحدها والشفرة تنظر اليه وان يذبح  
شاة والآخر تنظر اليها ففي سنن البيهقي ان عمر بن ابي رباح لا يفعل ذلك فصره ويكون ان  
يبين الراس في اللال وان يزد في القطع حتى يبلغ التماس وهو خيط ابصر داخل عظم الرقبة  
ممتد الي الصلب وان يكسر العنق وان يقطع عضوا منها وان يحركها وان ينقلها الى مكان حتى  
تخرج روحها منها والاولى ان يساق الى الذبح برفق وان يعرف عليها الما قبل الذبح لان ذلك  
اعون على سهولة سلقها **قال** وبوجه القبله ذبحته كفعال النبي صلى الله عليه  
وسلم لانه افضل لها **قال** وهو في الاضحية والهدي اشده استحبابا فان قيل ينبغي الكراهة

في هذه الحالة لانها حالة اخراج خاسته وكانت كالبلول فالجواب انها حالة ليست فيها ذكر  
الله بخلاف تلك واختلفوا في كيفية التوجيه على ثلاثة اوجه احدها نوحه المذبح ليكون  
الذبح مستقبلا ايضا والثاني بوجه جميع بدنه والثالث قوائمها **قال** وان  
يقول باسم الله لقوله تعالى فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم  
لما ذبح اضحية قال بسم الله فلو لم يسم حلت لان الله تعالى باح ذبايح اهل الكتاب وهم كاهن  
يسمون غالبا فدل على انه غير واجبة وروي انه صلى الله عليه وسلم قال المسلم يذبح على اسم  
الله سمي ولم يسم وجارجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ارايت الرجل يذبح  
ونسي ان يسم الله تعالى فقال اسم الله في قلب كل مسلم وفي البخاري عن عائشة ان قوما قالوا يا  
رسول الله ان قوما حديثو عهد بكاهلية بانوا لحمان لا ندري اذكروا اسم الله عليها ام لم  
يذكروا اناكل منها ام لا فقال اذكروا اسم الله واكلوا واما قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله  
عليه فالمراد به ما ذبح للصنم بدليل قوله تعالى وما اهل لغير الله به وسما قالا به يد الله  
فانه قال وانه لفسق وقال من مسعود المقصود بها تحريم اكل الميتة وذلك ان مجوس القرص  
قالوا لقرش تاكلوا ما قتلتم ولا تاكلوا ما قتل الله فاترك الله تعالى ولا تاكلوا ما لم يذكر اسم الله عليه وقد  
اجمعوا على ان ذبيحة المسلم الذي لم يسم الله عليها ليس بفسق قال ابو حنيفة ان ترك التسمية  
عند المذبح وان تسمى باحل وبكى الروابي عن النضر ان التسمية تسوق عند صيد السمك والجراد وعن  
الماوردي لا يستحب ذلك لانه لم يرد به شرع **قال** ويستحب الاضحية خاصة  
ان يكبر قبل التسمية ويعدها ثلاثا والاحل ان يستحب اللهم منك واليك وفي البحران بعض السلف  
كان يقول اللهم تغفل مني كما تغفل من ابراهيم خليلك وموسى كلمك وعيسى روحك ومحمد عبدك  
ورسولك وان اصحابنا قالوا لا تكن ذلك ولا يستحب وروي بن ماجة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال حين ذبح كبش اضحيته وحيت ومن الذي فطر السموات والارض اياه وفي اي داود  
انه علم فاطمة ذلك فينبغي ان ليس نحران هذا الحكم لا يحسن الذبح بل من الصيد وارسال  
الكلب في معناه وجبت فلما يستحب يكن نحره تركه وفي تعليق الشيخ ابي حامد والاستدكار  
انه يام به وفيه نظر وقوله باسم الله تقيمه في باب اسباب الحدث ان يكتب بالالف **قال**  
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم لانه موطن لشرع فيه ذكر الله فشرع  
ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلوة وقبل الاستسحب لما روي البيهقي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لو طعن في اذنيها عند الذبح وعند العطاس لكنه ضعيف وقال بن ابي  
هريرة لا يستحب ولا يكن وكرها في هذه الحالة او ضيقه ون المنذر **قال** ولا  
تقل باسم الله واسم محمد فذلك غير جائز لان من حق الله تعالى ان يجعل الذبح باسمه فقط كما في امين  
باسم الله والجملة من غير شركه مخلوق قال الراعي ان اراد اذبح باسم الله وابترك باسم



محمد فينبغي ان لا يحرم وقرن قال لا يجوز محمول على الكراهة قال وقد تنازع جماعة من فقهاء فروع  
فهو هل يحل له تحتة وهل كفر اوله والصواب ما بيننا ونص الشافعي على انه اذا قال ادخ النبي صلى الله  
عليه وسلم او قربا له لا يحل اكلها **قوله** عد الصبر من الاداب ان لا يذبح على قارعة الطريق وصرح  
في الاحكام المحترمة وهو الا شبعه للادوية كالبول الا ان قد يفرق بخلط نجاسة البول من البول المحترمة في ان  
في المسجد وكراهة اخراج الدم فيه والعفو عن سبيل الدم من البول وقال الروابي من ذبح الجن  
وقصد القرب الى الله تعالى لمصرف شربه عنه فهو حلال وان قصد الذبح لغيره فمحرّم وروي ان  
النبي صلى الله عليه وسلم في ذباح الجن قال لا يعيبه هو ان يشترى الرجل دارا او بيتا فحين  
يذبح خوف من ان يصيبه فيها الجن **قوله** فصل في ذبح المقدر وعليه كتاب  
المحرر يجوز ذبح المقدر وعليه والصواب عيان الروضة وهي المقدر وعليه لا يحل الا الذبح في الحلق  
واللبه **قوله** بكل محد يجرح كدمية ونحو ذلك ذهب وخشب وقصب وحجر وزجاج  
لان ذلك اوجى لا يطاق الروح وفي معنى الذهب الفضة وبه صرح في الشامل الرضا ص قال الراعي  
وفيه نظر **قوله** الاسنان وظفر او سائر العظام فان ذبحها لم يحل لما في الصحيحين  
عن رافع بن خديج انه قال يا رسول الله اني انا لا قوال بعد وغدا وليس معنا مذبي اقدح بالقصير  
قال ما انهر الدم وذكرا اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم عن ذلك اما السن فغير  
واما الظفر فمذى للحبشة ثم قبل النبي عن العظم تعبد واليه مال من عبد السلام وقال انه  
للمشروع عللا تعبد به كما ان له احكاما تعبد به وقال من الصلاح انه من الاسكار التي لا يعقل  
معناها وقال المصنف في شرح مسلم معناه لا تذبحها لانهما يفتن الدم وقد نصبتكم عن تجليس العظم  
في الاستنجاء لكونه زاد اخوانكم الجن وقال في تحاشي الشريعة نهى عن ذلك لما فيه من التعذيب  
وقال من الجوزي في مشكل الصحيحين ان احتجاب الذبح بالعظم كان معهودا عند العرب فاشار  
صلى الله عليه وسلم اليه وقال في الامور المختصرة الذكاة بالعظم مكروه ولم ينه عن ذبحه لانه محرم وجري  
على هذا التعريف وغيرهم والخلق المصنف العظام لم يشهد عظم الاذي وعين والمتصل  
والمفصل وفي سنن الادمي وعظمه وجه غريب حكاه في الكفاية وعلم بهذا انه دعواه في شرح  
المهذب الجاهل على حرمة الذكاة بالعظم مردود وهو قد صرح بالخلاف في تعجيده وقال بغضه  
ان كان العظم من ما كوال المحل الذكاة به والا فلا حاكم الخطاي وهو غريب ايضا  
اكن يستثنى ما اذا قلته الكلب يظفر او نابه فانه يحل بالعض والاطاع وقوله صلى الله عليه  
وسلم واما الظفر فمذى للحبشة معناه انهم كفوا وقد نصبتكم عن الشبهة ثم ذكر من القطاع  
في السلام على اكله عبد الحق انه وقع الشك في اما السن فمذى الى اخره هل هو من كلام النبي  
الله عليه وسلم او موقوف على رافع بن خديج ورد عليه في ذلك تلميذ بن الموازي في كتاب بغية  
التقاد **قوله** ولو قيل مثقل او ثقل محمد كبدته وسوط وسهم بلانصل ولا جد

ادسم

ادسم وسدقه او جرحه نصل واشرفيه عرض السهم في مروه ومات بها او انحق باجولة  
او اصابه سهم فوقع بارض او جرحه ثم سقط منه حرما ما المسائل الثلاثة الاول فانه وقيد  
وقد حرما الله تعالى الموقودة وفي الصحيحين عن عدي بن حاتم قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم  
عن المعراض فقال اذا اصاب محد فكل وان اصاب بعرضه فلا تاكل فانه وقيد واما التي تليها  
فانقله تعالى والمتخفة وموته بالاجولة من المتخفة **قوله** او اصابه  
سهم فوقع بارض اشار به الى انه اذا اصابه السهم في الهواء لم يؤثر فيه جرحا بل كسرحا فوقع  
فان او جرحه جرحا لا يؤثر فوطا فاحاه فوقع ومات لم يحل لعدو مبيع بحال الموت عليه امس  
اذا جرحه السهم جرحا موثرا ثم سقط على الارض فسنن كركحه عقبه كان صدمته الارض وان  
حلالا اثرها لكونها ضرورية وحل بعض الشارحين كلام المصنف على ما اذا صدمه فوقع بسطح فم سقط  
منه كالم هو في المحرر والشرح والروضة وقال ان المصنف سبق قبله وهو ايضا محتمل وكذلك الحكم  
اذا رمى طيرا في الهواء فوقع في ما فانه لا يحل لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عدي بن حاتم وان  
وعده غريفا في الماء فلا ياكل لحمه من الغرق والاصل التحريم اما اذا رمى طيرا في الماء فان كان  
على وجه الماء فاصابه فمات حل والماله كالأرض وان كان خارج الماء فوقع بعد اصابته فوجهان  
قطع البغوي بالتحريم فلو كان الطائر في الماء قال في النهاية ان كان الرامي في البحر لم يحل اذ في  
سفينته حل كل هذا اذا لم يمتها الطائر في الهواء الى حركة المذبوح فان انتهى اليها حل حرما **قوله**  
وان اصابه سهم بالهوا فسقط بالارض ومات حل لان النوع بالارض كما  
به منه فعنى عنه ولذلك لو كان الطائر على شجرة فاصابه السهم فسقط بالارض حل فان  
سقط على غصن ثم على الارض لم يحل كما لو سقط على سطح ثم على الارض ومات لم يحل وان سقط  
حتى اصابه السهم لم يحل حل قاله القاض الحسين وليس بالصدام بالاعضاء او باحرف الحبل  
عند الكهنة وهو من اعلاه كالانصدام بالارض فان ذلك لا يصدام بل ليس لازما ولا  
غالب والاصدام بالارض قال لا زمره كما مالم لم يمت في حال في الصورين لكثرة وقوع الطائر  
على الشجر والاصدام بطرف الجبل اذا كان الصيد فيه **قوله** راع قال البغوي لو ارسل كلبا  
في عتقه فلا ذمة محمودة فخرج الصيد باحل كما لو ارسل سباعا قال الراعي وقد يفرق بانه قصد  
بالسهم الصيد ولم يقصد بالقلادة قال في الرفعة وهذا منه حل كلام البغوي على ظاهره  
وليس كذلك انه هو محمول على ما ذكره شيخه القاض الحسين وهو فيما اذا كان معلما ان يضرب  
بذلك الحدين فيصيح للري **قوله** وحل الصيد بجوارح السباع والطير وكلب  
وفه وباروشاهين لقوله تعالى قل احل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح مكلبين ومراده  
حل الاصطياد بها ان جرحها اي موضع كان تقوم مقام الذبح في المقدر وعليه واما الاصطيان  
بمعنى ثبات الملك على الصيد فلا يختص بالجوارح بل يحصل اي طريق تيسر ثم ذبحه كمنح الحيوان



الاشيه قال بن عباس الجوارح الكلاب والطيور المعلمة مشتقة من المرح وهو الكسب قال تعالى  
ويعلم ما جرحتم بالنهار وقيل من الجراحة ومكلمين من الكليب وهو الاعتداء وقيل من الكلب وهو  
الشدة واستدل للكلب خصوصه حديث عدي بن حاتم المفق على محنته وفي الترمذي عنه قال  
سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن صبيد البازي فقال ما اسكت عليك فكل والعلى عليه عند اهل العلم  
وفي وجه ضعيف محكي عن ابي بكر الفارسي انه لا يحل اصطياد الكلب الاسود البهيم كذهب احمد  
للامر يقتله وما ذكره المصنف من كون الفهر كالكلب هو الذي نص عليه الاصحاب واستبعد الامام  
تعلبه واهله والمزكا لغند وعمل ككل ما اصطاده وقال في شرح المذهب قوله في الوسيط فريسة الغند  
والنحر امر غلط مردود وليس هو وجه في المذهب بل هما كالكلب نص عليه الشافعي وكل الاصحاب وقول  
الامام ان النمر سحر تعلبه لعدم انقياده فان تصور يادراك الكلب لا يخالف ما قدمناه  
والشبان قد جرحنا في البيع بعد مصة بيعة وعلايه بعد صلاحيته للصيد فهو محتال لظنا  
هنا قلنا **قال** يمكن حمل الاقتراس الذي وقع في الوسيط على ذلك العنق للاكل وذلك اصله في اللغة  
وفي العرف فريسة الغند او السبع اكلته ويقال اكل الذب الشاة ولا يقال اقترسها **قال**  
يشترط كونها معلمة للايه ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يثعلبه الحشني ما صحت بكلك المعلم  
فذكرت اسم الله عليه فكل وما صحت بكلك غير المعلم فاذا ركت ذكاته فكل متفق عليه فصرح بان  
غير المعلم لا يحل ما قبله ويشترط في لون الكلب معلما امور شرع المصنف في بيانها فقال  
بان يبرز جراحة السباع بجزء صاحبه ويسترسل بارساله كذا اطلقه الجمهور وهو المذهب  
وقال الامام معتبر في ابتداء الامر فاذا اشتد عدو فوجها ان اصحابها يشترط ايضا والاشلا الاستد  
واستعمله الشافعي رحمه الله معني الامراض والعتان الاولى شرهما وافعهما ومن ذكر الاولى  
بن فارس في المحل واشد فيه قول زياد المعجم انبأنا ابا عمرو فاشلا كلامه علينا فكنا  
بين يديه نوكل واحترنا المصنف بذلك عن الطيور فلا يشترط فيها ذلك لانه لا مطمع في  
انزجارها بعد الطيران وبعد ايضا الشراط الكفا في اول الامر واما استرسالها بالارسال  
اعني هيجانها عند الاعتداء فلا بد منه كالسباع **قال** وممك الصيد اي يجلسه  
على صاحبه ولا يقتله فاذا صاحبه على بينه وبينه ولا يدفعه عنه **قال** ولا  
ياكل منه لحديث عدي بن حاتم الذي وفي قول شاذ لا يضر كنه منه واشترط من السباع في قتله  
ان لا يكون معلما للجراحة فهو سباعا والمجرب في شرح المذهب ان ذلك لا يجتبر **قال**  
ويشترط ترك الاكل في جراحة الطيور الا ظهر كما في جوارح السباع والثاني انه لان ذلك يحسر  
فيها وهذا قال ابو حنيفة وقد قيل ان سبيل تعليم الطير الحما في اطعامها بصداد **قال**  
ويشترط كره هذه الامور بحيث يظن تاديب الجراحة ولا يضطر ذلك بعد ذلك المجمع فيه  
الي اهل الحنفية واول شرط تكره ثلاثا وقبل مرتين **قال** ولو ظهر كونه

معلما ثم اكل من لحم صيد لم يحل ذلك الصيد في الاظهر لما روي الشيخان عن عدي بن حاتم ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال له اذا ارسلت كلابك المعلمة ذكرت اسم الله عليها فكل مما امسكت عليك  
وان قلن انما انما اكل الكلب فان اكل فلا ياكل وكان عدم الاكل بشرط في التعليم والثاني وبه قال  
مالك على ما روي ابو داود باسناد حسن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يثعلبه كل  
وان اكل منه واجيب عنه بان في رجاله داود بن عمرو والاودي وهو مشكك فيه وان صح حمل علي  
ما اذا اطعمه صاحبه منه او اكل منه بعد ما قبله وانصرف وقيل ان كان الجارحة بازي ونحوه  
حل قولا واحدا لانه انما يعلم بالاكل والكل يعلم بالاصب على ترك الاكل فاذا اكل علم انه غير معلم  
وهو ضعيف اذ يلزم منه التحريم اذ لم ياكل منه كما يحرم صيد الكلب بالاكل منه **قال** الامام  
وددت لو فصل فاصل بين ان مكث زمانا ثم ياكل وبين ان ياكل بنفسه لا يضر لكن لم يتعرضوا له **قال**  
المصنف ما تمناه الامام مشهور صرح به صاحب البيان والمحرر والدارمي فقالوا ان اكل عقب  
القتل والقولان والمفصل قطعوا وقالوا لقال الوارد الصايد اذا الصيد منه فامتنع وصار  
نقلا دونه فهو كالكلب لانه اسكت على نفسه وقوله ثم اكل لا بد من تقييد بمن في المحرور  
لخرج ما اذا اكل منه الاكل وصار عادة له فانه يحرم ما اكل منه قطعوا ولا ياتي فيه القولان  
وبه يقوله ذلك الصيد على انه لا سقط التحريم على اصطاده قبله وهو كذا في ثمراته لا يخرج  
بالاكل عن التحريم التعليم الا اذا اكل ما ارسل عليه فان استرسل المعلم بنفسه فقتل واكل  
لم يفرج في كونه معلما بخلاف وقوله من لحم صيد قد خرج جلد وحشوته وفي ذلك  
طريقان اصحهما على قولي اللحم والثاني لقطع الجلا لا يغير مقصوده فلو حذف المصنف اللحم  
كان اسهل **قال** فبشرط تعليم حديثا اشارنا الي انه مفرغ على التحريم كما صرح به  
الرافعي وغيره وعلايه في شرح المذهب بفساد التعليم الاول وفيه نظر بصرحه بعد اعطاف  
التحريم على ما صاده قبل ذلك **قال** ولا اشترط للعق الدم لانه لم يتناول ما هو  
مقصود قال الروياني وغيره بخلاف لكن اشار الامام فيه الى وجه ضعيف وهو انما  
يعرف عن النجس وعطافا فاما قال انه يحرم بذلك **قال** سالا الملك الكامل الشيخ عز الدين  
بن عبد السلام فقال اخي اسماعيل الصالح له غرام في ربي البندق فهل يحل له ذلك قال لا لان  
النبي صلى الله عليه وسلم بن عنه وقال انه يفتق العين ويكسر العظم والذي اجاب به  
الشيخ صرح به في الدخاير وخالفهما المصنف فان حله لانه طريق الى الاصطياذ **قال**  
وهو مقتضى الحديث الثابت في الصحيحين عن عبد الله بن معجل ان النبي صلى الله عليه وسلم  
نهى عن الخذف وقال انه لا ينكح العمد ولا يقتل الصيد ولكن يفتق العين ويكسر السن  
وقد ذكر البخاري في صحيحه عن الحسن البصري انه كره الرمي به في القرى خوفا من ان يصيب  
انسانا ولم يرد به باساقا في سواها فاذا رمي به طيرا واذا ركب به حياة مستقرة



وذا كان حل ولا يخصه المصنف بالطيور الكبار التي لا تموت منه غالبا ومرد في حياة مستقرة  
**قال** ومعض الكلب من الصيد بحجر خيره مما يجسه الكلب فاذا غسل سبعا وعطر  
**قال** والاصح انه لا يعفى عنه كما لو اصاب ثوبا او اناة فلا بد من غسله وتعفيره  
 والثاني يعفى عنه مع الحكم بخاسته لان الله تعالى اباح الاكل ولم يشترط الغسل ولانه يشق الاحتراز  
 عنه فاشبهه الدم الذي في العروق وفواه في المطلب **قال** وانه يكفي غسله بأو تراب  
 لعموم الامر بذلك **قال** ولا يجب ان يفور ويطحر خلافا لما اوجب ذلك وعلمه بان نجاسة  
 الكلب سرت في اللحم فلا يطهر بالماوقيل هذا يطرد في كل لحم وفيما في معناه بخلاف ما يناله لعابه  
 من غير عرض وهو بعيد وقال القفال ان اصاب نابه عرفا ناضا خابا لدم سرت النجاسة الى جميعه  
 وحرم اكله وعلقه الا ما مر ان الدم اذا كان يفور يمنع غوص النجاسة فيه كما لما المتصور من  
 فوان اذا وضعت نجاسة على اعلاه لم يخس ما تحته وهذا الوجه نقله في الوسيط عن القفال  
 واما هو عن بعض اصحابه والرابع يكفي غسله بالمامرة واحدة من غير تعفير فجميع ما في المسألة  
 كما قاله في شرح المذهب سنة اوجه اصحابها انه كغيره والثاني يغسل مرة والمالئ انه طاهر  
 والرابع معفو عنه والخامس يجب تقوين والسادس التفرقه المنسوبة للقفال **قال**  
 ولو كانت الجارحة على صيد فقتلته بثقل حل في الاظهر لقوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم  
 ولانه يعز عليه الا يقتل الجرحا وليس كما لا صابة بعرض لسمه فان ذلك من سوا الرمي الماي  
 وبه قال ابو حنيفة حرمة لفهم قوله صلى الله عليه وسلم ما انهر الدم رد كرام الله عليه فكلوا  
 وادعى المزي ان هذا اولى القولين وصححه صاحب المذهب وبه جرم في البويطي والفقولان  
 في الامر من غير ترجيح واحضروا قوله ثقله عما اذا مات ترعا منه او بشدة عدوه فانه لا  
 كل قطعا والمصنف اطلق الخلاف وحله اذا لم يجرح الكلب الصيد فان جرحه ثم خال عليه حل  
 قطعا **قال** ولو كان بيد سكين فسقط والجرح به صيد واوصت به شاة  
 وهي خين فانقطع حلقومها ومريها واسترسل كلب نفسه فقتل كحل النار بهذا الاعتبار قصد  
 في العقر المسم من غيره كانه في المسألة الاولى فلانه لم يدرج بقصد الذبح والاعلان بالنيات وفيها  
 وجه ضعيف انه حل والثانية في معناها سوا حرك هو ايضا يد امره واما الثالثة فلانه  
 لم يرسل الكلب وقال عليه السلام اذا ارسلت كلبك **قال** وكذا لو استرسل فاغراه  
 صاحبه فزاد عدوه في الاصح لاجتماع الاغوا المسم والاسترسال المانع فغلبت المانع والثاني  
 محل لظهور ان الاغرا بزيادة العدو وحرمة القاتل على القولين فيما اذا كانت سقيفة مشيئة  
 فوضع انسان فيها عدلا فغرقته هل يضمن الجميع او القسط اما اذا لم يرد عدوه فحرر قطعا وحل  
 الوجهين اذا لم تقدم اغرا او جرحا فان تقدم بيان ان جرحه ثم اغراه فاسترسل واصطاد  
 حل بخلاف وان لم يجر فاغراه فزاد عدوه فعلى الوجهين واولى التحريم وقطع به العرا بقر

وقوله صاحبه يهزم انه لو اغراه فضولي لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك فقد قال الشافعي في  
 المختصر وسوا استشهاده صاحبه او غيره قال في البحر يعني اذا استشهاده الاجنبى كلب غيره  
 فقتل الصيد فهو حلال **قال** وان اصابه سهم باعانة ترخ حل لان الاحتراز  
 عن ذلك لا يمكن فسقط اعتبار فلم يتغير به حكم الرسل ونزد فيه الامام اما اذا اصاب  
 المرض ثم اراد لى من ذلك الموضع فاصاب صيدا ففيه وجهان احدهما يحل كل لواء عانت  
 الرخ والاصح حرمة كل الارض اعانته وقوته فغيرت حكمه واصل الوجهين اذا رى سهم عند  
 المسابقة فاصاب الارض ثم اراد لى واصاب الغرض ففي حسانه قولان **قال**  
 ولو ارسل سهمها لا يختار قوته او الى غرض فاعتزل صيدا فقتله حرمة في الاصح لان الرمي الى غير  
 شخص عيب لا يترتب عليه حكم شرعي ولهذا لا يقصر ركب التعاسيف وان بلغ مسافة القصد  
 لشبهه بالعابث والثاني حل لانه وجد قصد الفعل والاعتبار به كالمقطع ما ظنه ثوبا فاذا  
 هو حلق شاه حلو حل والفرق انه هنا كقصد عيننا وفي معنى ما ذكره المصنف ما لو ارسله  
 على ما لا يبوكل عادة كدست او خنزير فاصاب صيدا فانه لا يبوكل ايضا على الاصح **قال**  
 ولو رمى صيدا بظنه جرحا او سرب ظنا فاصاب واحدا حلت اما الاولى فيك لو اراد ذبح شاة  
 معبنة فذبح غيرها وهو يظن انها هي ولانه قتله بفعله ولا اعتبار بالقصد كذبح الصبي  
 والمجنون مع انه ليس بقصد صحيح وقبل حرمة وبه اجاب الصيد لاني وعكس عن اي حنيفة لانه  
 لم توجه قصده الى صيد واما الثانية فلانه قصد السرب وهذه منها والسرب بكسر السين  
 المملة القطيع من الظبا والطائفة من القطا والوحش والنساء وهو يفتح السين لابل وما رعى من  
 المال **قال** وان قصد واحد فاصاب غيرها حلت في الاصح سواء كان ذلك الغير  
 عايت الماوي ام لا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثعلبة فاما اصبقت بقوسك فاذا ذكر اسم الله عليه  
 ثم كل وهو قد قصد الصيد وهذا قال ابو حنيفة والثاني لانه اصاب غير ما قصد وهذا  
 قال مالك قال في المهمات وهذا في المنصوص في البويطي والذي صححه الشيخان هو المنصوص  
 والمال ان كان المصاب من السرب الذي راه ورماه حل الا فلا وكذا الكلب اذا ارسله  
 على صيد فقتل عين الاصح حله مطلقا لقوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم ومنهم من فرق بين  
 ان يعزل عن ذلك امره **قال** ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجب ميتا  
 حرمة لا صال موته بسبب اخرو ولا اثر لطلخه بالدم لا صال انه اصابته بجراحة اخرى فضوق  
 المعاملة كما قاله الما وردي انه يغيب عنه قبل ان جرحه الكلب فلو بلغ ميتة مبلغ الذبح  
 وهو مره ثم غاب عنه ثم وجب ميتا حل قطعا لانه صار ميتا عند مشاهدته فلم يجرمه ما جرت  
 بعد **قال** وان جرحه وغاب ثم وجب ميتا حرمة في الما ظهر هذه لتبرع مسيلة  
 الما وفتح بعضهم فيها بالحل وبعضهم بالتحريم فكان ينبغي ان يعبر بالمذهب وبوجه لما صحه المصنف

خلاف



ما رواه الشيخ عن عباس انه قال كل ما اصببت ودع ما انبت فالا صان ان يقل الصيد مكانه  
ومعناه سرعة ارباق الروح والامان ان يصبب اصابت غير فانه في الحال ثم يغيب ولا يعلم هل  
قتله ذلك ام لا وفي مراسيل ابي داود عن زياد بن ابي مريم قال اخبرني عن رجل الى النبي صلى الله عليه  
وسلم فقال اني رميت صيدا ثم غيب فوجدته فقال هو ام الارض كسرت ولم يامن باكله والثاني  
كل العموم قوله تعالى فكلوا مما اسكن عليكم وقوله صلى الله عليه وسلم اذا رميت بسهمك فقل  
عنك فادركته فكله ما لم يمتن رواه مسلم من حديث ابي جابر وكوفي ما لم يمتن فكله ان  
يكون حشيشة من ان ينهشه حية فيتغير اللحم من سمها فيفسد ويحتمل ان يمتن في كل ما تغير  
رحمه وانه لم يحقق سبب جديده فالوجه الاضافة الى الاول ولذلك يوجب القصاص بحسب  
حصول الموت بعد وان احتل طريقا وسبب اخرفه قال في زوائد الروضة الحل اصح دليل لا وجه  
في الاحتياط وسبب فيه احاديث صحيحة ولم تثبت في التحريم وقد علق الشافعي الحل على صحة الحديث  
وعبر عنه في التصحيح بالاحتياط وفي شرح المهذب بالصواب وفي شرح مسلم بانه اقوي  
واقرب الى الاحاديث الصحيحة وموضع الخلاف اذا لم يكن قد اكله بالرحا الى حركة مذبوح والا  
حل قطعي واذا لم يجد فيه غير جرحه فان وجد في ما اوجبه جرحه اخري حرم قطعي ثم  
المسألة نظاير من ان اذ امشط المحرم شعره فانتصف منه شيء وشك هل انتصف به  
بالمشط او كان منتصفا الاصح انه لا فدية ولم يحلوه على السبب ومنها اذا  
قدم مذبوحا وقد تقدمت ما و... اذا بالتطبيع في ما تم طهر بغير المذهب المخصوص  
كما سئل احالة على السبب الظاهر وهو مشكل على الراعي في تحريم الحرم في سبيلة الكلب  
ومنها اذا جرح المحرم صيد ثم غاب عنه ثم وجد ميتا ولم يد رطل مات بسبب جرحه  
او بسبب آخر الاصح هو وجوب الارش لا كالأجزاء اذا الشك فيه اوجب عدم وجوبه  
وهو نظير مسألة الكلب **فصل** في ملك الصيد اي الذي على اصطياد  
لصيطه باليد بين ممتنع كان او غير ممتنع لانه بعد ذلك مستوليا عليه فاشبه  
سائر المباحات وان لم يقصد ملكه حتى لو اخذه لينظر اليه ومرسله لقوله تعالى  
ليسلونكم ان يسئ من الصيد تناله ايديكم ورجلكم اراد ما تناله ايدي الاصغار  
وقيل البيض والثاني كبر الصيد ومرسله عليه وسلم بظني حاقف اي ممن عاجز  
فهو اصحابه باذن فقال عن يحيى صاحبه رواه مالك والشافعي وابن حبان والحاكم  
ولو كان الصائد غير ميمم كالاغبي المجنون فان لم يامن به اخذ ملكه ايضا وان امن  
به عين فهل هو له ان كان حرا او لسيده ان كان عبدا او للامر فيه الوكان في التوكيل  
في ملك المباح اما الذي لا حل اصطياد بان كان محرما او الصيد لغريم فلا ملكه قطعا  
فلو سعى خلفه فوقف الصيد للاعبا لم ملكه لان وقوفه استراحته وهو ينعنه على

109  
**فصل** في امتناعه ويجرح مدرف وبازمان وكسرت جناح بحيث يعجز معها عن  
الطيران لانه بعد ذلك مستوليا عليه فاشبه سائر المباحات وكفى في ذلك ابطال شدة  
عدوه بحيث يسهل اخذه والمراد ازالة الامتناع ككسرت جناح الطائر الذي ممتنع بالطيران  
ورجل ما ممتنع بالجري وكسرها ما ممتنع بها كالدراج والقع ومن طريق الاول في قطع الخلقوم والري  
او اخراج الحشوة بسهمه او جرحه فلو جرحه فوطش وقف فان كان العجز عن الوصول الى الماء  
ملكه وان كان العطش لعدم الماء **فصل** في وقوفه في شبكة نصيبه سواء  
طرد او وقع بنفسه سواء نصيبه في محل عدوان ام لا وسواء قصد نصيبه للاصطياد ام لا  
لانه بعد ذلك مستوليا فلو تقطعت الشبكة واقطعت فان قطعها الصيد عاد مباحا ملكه  
من اخذه والا لم يملك الملك وفي باب النثر من الوسيط ان اقلت من الشبكة لم يملك الملك  
على الصحيح واحذر نصيب الشبكة عما اذا وقفت منه فتعلق بها صيد فالاصح انه لا يملكه  
**فصل** في الجاهل الى مضيق لا يملك منه بان يوحله بيتا ويحون لا يصير في قبضته  
وعلى هذا لو دخل السك حوضا له فسد المنفذ بحيث لا يمكن الخروج منه فان كان الحرم صغيرا  
ممكنه تناول ما فيه باليد ملكه وان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجمد وتوبه  
او القاشبكة في الماء ملكه به ولكنه يصير به اولى من غيره فلا يصيده امد الا باذنه  
ولو استرسل الصيد بعد ما اخذ الكلب فالاصح انه لا يملكه **فصل** في لو وقع صيد في  
ملكه اي اتفاقا وصار مقدورا عليه بتوطل وغيره لم ملكه في الاصح سواء في ذلك ان كان عد  
ومعبرها كما لو جرح حية فوقع فيها صيد لانه لم يقصد بسقي الارض وحفرها الاصطيا  
والقصد مرعي التملك والثاني ملكه كما لو وقع في الشبكة قال الامام والخلاف حيث لا يقصد  
به توطل الصيود والافكتص الشبكة واشكر بقوله وغيره الى انه اذا عشت طائر في  
ملكه وباض وفرخ وحصلت الفخذ على البيض والفرخ لا يملكه لان الدار لم تكن لذلك  
بخلاف نصيب الشبكة فلو قصد بيتا الدار فعتش طائر فعتش او وقعت الشبكة من  
بين يدي لا قصد فتعقل بها صيد فالاصح الملك في الاول في نظر المقصد دون الثانية ولو  
دخل سنان انسان واخذ منه صيدا ممتنعا ملكه قطعا ولو دخل داه فاعلق عليه الباب  
فاخذ ملكه ملكه وان لم يقصد لم ملكه في الاصح **فصل** في المهمات وقع في الشرح الصغير  
والروضة في فرخ الطائر اذا عشت في ملكه ثلاثه اجوبه متعارضة فانه حكم هنا بان  
الملك في الطائر وشبهه اولى من المتجر وفي باب الولية بان المتجر اولى بالملك منها  
وفي باب الاحياء جعل الجميع سواء قال في كتاب الوسايل لا تراخي من جماعة المقديس  
لو استاجر سفينة فدخل فيها سكر فقهه وجران احدها انه المستاجر والثاني للمالك  
لان هذا ليس من المنافع التي يقع المجان عليها **فصل** في ميني ملكه لم



بزل ملكه باثقلته كما لو ابقى العبد وشردت البهيمة ومن اخذه لزمه رده سواء كان يدور  
 في البلد او التحق بالوحوش في البرية **ق** وكذا بارساله المالك له في المصحف  
 ان رفع اليد عنه لا تقتضي رد المالك كما لو سيب بهيمة فعلى هذا ليس من عرفه ان يصيده  
 ومن لم عرفه وصاده لا يملكه ولهذا قال الفقهاء بعض لعوام يحتسبون بارساله الطيور  
 المملوكة ويسمونهم اعتاقا ولا ينبغي ذلك لانه خلط ملكه بالطيور المباحة فيظن من اخذ  
 انه يملكه نعم لو قال المالك عند ارساله احبته لغيري حصلت الاباحة ولا ضمان على من  
 اكله لكن لا ينقد تصرفه فيه ولا حمل ثنائه وله لمن عرف انه مملوك الا اذا سمع الاباحة  
 ولو قال عند ارساله اعتقته لم يزل ملكه عنه قاله المسعودي وحاوله من الرفعة  
 جريان وجه فيه والوجه الثاني ان ملكه عنه يزول كما لو اعتق العبد والثالث ان  
 قصد بارساله القرية زال والافاقولان والوجهان في الكتاب جريان فيما لو صيب ما هـ  
 او اعرض عن سوا فطر الثمار وكسره خير ورجح المصنف ان اخذها مكرها ويبيع تصرفه  
 فيها وهو ظاهر احوال السلف **ق** وخرج اعرض عن جلد ميتة فاحسن عينه ودد بغيره ملكه  
 على المذهب كما تقدم في العصب ولو اشترى سمكة فوجد في جوفها درة فان لم تكن مثقوبة  
 ففي له والافاقولان اذا ادعاها قاله البغوي قال الراعي ويشبهه ان يقال الدرة لصاحب  
 السمكة كما لو كان موجودا في الارض يكون لمجيبها **ق** ولو تحول حمامة  
 الى برج غيب لزمه رده لبقا ملكه كالألحاة فان حصل منها بيض او فرخ نفع الانثى  
 فيكون لها لهما وان ادعى انسان تحول حمامة من برجه الى برج عين لم يقبل قوله  
 والورع ان يصدق ان يعلم كذبه **ق** والبرج الحصن والجمع بروج  
 وارج قال تعالى ولو كنتم في بروج مشيدة **ق** ونقل ابو نعيم والزمخشري وغيرها  
 عن مجاهد في قوله تعالى اتينون بكل ربيع اية تعبدون انه بروج الحمام ونقل الزواي  
 عن بعض مشايخه انه قال ينبغي المتقين اجتناب طيور البروج واجتناب بنائها  
**ق** وان اختلط وعسوا التميز ليرجع بيع احدها وهبته شامنه  
 لثالث لعدم تحقق الملك **ق** ويجوز لصاحبه في المصحف الحاجة الداعية  
 اليه والثاني المنع للمهالة وينبغي تخصيص الخلاف بما اذا جهلا العدد والقيمة  
 فان علمها فينبغي القطع بالصحة لصيرورتها شايعة **ق** فان باعها  
 والعدد معلوم والقيمة سواء مثل ان كانا لهما مائتان والآخر مائة ووزع الثمن على  
 اعدادها **ق** صح وكما في الجملة للضرورة **ق** والافاقولان كل احد  
 لم يعرف ما يستحقه من الثمن كذا اجره ربه الراعي والمصنف ونقله بن الرفعة عن الامام  
 فقط وهو كذلك في النهاية **ق** روع اختلطت حمامة مملوكة حمامات برجه قال البغوي

له ان ياكل بالاجتهاد واحدة واحدة حتى يبقى واحدة وقال الروياني لا ياكل واحدة منها حتى يصلح  
 صاحبه الجامعة او يقاسمه ولو انشأت حنطته على حنطة عين او انصب ما بيع في ما بيع  
 وجهل المقدار قال الراعي فليكن كاختلاط الحام قال ولو اختلط درهم او دراهم حرامه  
 بدرهمه ولم يميزا ودهن بدهن ونحو ذلك فطريقه ان يفصل قدر الحرام ويصرفه الى الجهة التي  
 يجب صرفه فيها وسقى الباقي له يتصرف فيه ولو اختلف في مقدار الاختلاط قال الماورى القول  
 قول من انشأ الطعام على صبرته ولو اختلط حام مملوك بحام مملوك ولا محصور حان  
 المصطبياد وكذا لو اختلط حام ابراج مملوكة كانه كاد محصور بحام مملوك لا محصور في  
 جواز المصطبياد وجهان اصحهما الجواز **ق** ولو جرح الصبي اثنان متعاقبان  
 فان دفع الثاني او ارم من دون الاول فهو للثاني لانه ملكه بذلك ولا شيء على الاول  
 بجراحته لانه كان مباحا جنيته **ق** وان دفع الاول فله ويكون على الثاني  
 ارش ما نقص **ق** وان ارم من فله اي للاول ايضا لزمانه اياه **ق** ثم  
 ان دفع الثاني يقطع حلقوم ومري فهو حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح وهو ما بين قيمته  
 زمانا ومدة بوط قال الامام واما نظهر التفاوت اذا كان فيه حياة مستقرة فان كان مثالا  
 بحيث لو لم يذبح لهلك فما عندي انه ينقص منه بالذبح شي **ق** وان دفع لا  
 يقطعها يعني الحلقوم والمري او لم يذبح ومات بالجرحين فحرام اما الاول فلا المقذور  
 عليه لا حل الا بقطعها واما الثانية فلا تلحق المصح والمهر **ق** ويضمنه  
 الثاني للاول كافياد ملك الاول عليه وظاهر كلام المصنف انه يضمن جميع قيمته  
 رمنا وهو كذلك فيما اذا كان جرحه مده ففان جرح بلا تدفيع ومات بالجرحين ففيها  
 تحب عليه كلام له مقدمه وهي اذا اجنى رجل على عبد او بهيمة او صيد مملوك قيمته  
 عشرة دنانير جراحه ارشها دينار ثم جرحه اخرج جراحه ارشها دينار فمات بالجرحين  
 ففيها يلزم الجرحين اوجه احدها يجب على الاول خمسة وعلى الثاني اربعة ونصف  
 لان الجرحين سرا وصارا قتيلا فلزم كل واحد نصف قيمته يوم جنايته قاله بن مسروق  
 وضعفه الائمة لان فيه ضياع نصف دينار على المالك والباقي قاله المزني وابو  
 اسحق والفقهاء لزم كل واحد خمسة والثالث حكاها الامام عن الفقهاء ايضا يلزمه  
 الاول خمسة ونصف والثاني خمسة كان جنايته كل واحد نصف دينار والارش يسقط  
 اذا صارت الجناية نفعا فيسقط عن كل واحد نصف الارش لان الموجود منه نصف القتل  
 واعترض عليه بان فيه زيادة الواجب على المتلف واحا **ق** عنه القفال بان الزيادة  
 الجناية قد تنجر الى الحجاب وزيادة كمن قطع يدك عهده فقتله اخرو واجب عنه  
 بان قاطع اليد لا يشترط له في القتل والقتل يقطع اثر القتل ويقع موقع المأثم له



وهذا كخلافه والوجه الرابع عن أبي الطيب بن سلمه كذلك لا يزيد الواجب على القيمة  
فيجمع ما لزمها وهو عشرة ونصف ويقسم القيمة وهي عشرة على العشر والنصف  
لنراهم في التفاضل بينهما وبسط انصافا فيكون احد وعشرين فيلزم الاول احد وعشرين احد  
وعشرين جزا من عشرة والخامس عن الامام والغزالي لزم الاول خمسة ونصف والثاني اربعة  
ونصف والسادس عن بن خيران وصاحب الافصاح واطبق العراقيون وصاحب الحاوي  
الصغير انه يجمع بين القسمين فيكون تسعة عشر فيقسم عليهم ما فوتا وهو عشرة فيكون  
على الاول عشرة اجزا من تسعة عشر وعلى الثاني تسعة اجزا من تسعة عشر جزا من عشرة  
وبعود الى مسألة الصبيده وهي مسألة الكتاب فتقول اذا جرح الباني جرحه غير مدققة نظر  
ان مات قبل ان يتمكن الاول من دمه لزم الباني تمام قيمته مزمنا لانه صار ميتة بفعله  
مخلاف ما لو جرح شاة نفسه وجرحها آخر وماتت فانه لا يجب على الثاني ان ينصف القيمة  
لان كل واحد من الجرحين حرام والهلاك حصل بها وهما فعل الاول اكتساب ودكاه وان  
تمكن من دمه فدمه لزم الثاني ارش جراحته ان نقصت بها وان لم يدمه وتركه حتى مات  
فالصحيح انه يضمن زيادة على الارش ولا يكون تركه الدخ مسقطا للضمان كالوجع رجل شاة  
فلم يدمها مع التمكن لا يسقط الضمان فعلى هذا فيما تضمنت وجهات امدها كالقيمة مزمنا  
كالودف واصحها لا بل هو كمن جرح عرس وجرحه غيره لان الموت حصل بها وكلام افساد  
اما الثاني فظاهر واما الاول فلان ترك الدخ مع التمكن يجعل الجرح وسرايته افسادا وهذا  
لم يوجد الجرح الباني وترك الدخ كان الصبيده ميتة فعلى هذا في الوجوه في كيفية التوزيع  
على الجرحين فحصة الاول تسقط وحصة الثاني يجب **والثاني** وان دفت احدهما  
او ازم من دون الاخر فله لانفلا بسبب الملك ولا ضمان على الآخر **والثالث** وان  
جرحاه مع دفنهما او ازمنا فلهما لا شاة اكرهما في سبب الملك كما لو اشتركا في قتل الكافر  
اشتركا في استحقاق السلب وكذلك اذا ازم احدهما ودفع الاخر استوى قدر الجرحين  
ومحلها من دمه وعمره او تفاوتا فيها **والرابع** وان دفت واحد وازمن  
الاخر وجه السابن حرم على المذهب لما قال تقدم المارحان فلا محل بعوده الى بقطع  
الحقوق والمري والطريق الثاني حكاية قولين كسالة الانما السابقة ووجه الشبهة  
اجتماع المبح والمحرر ومن قال بالاول قال هذا جرح حال عليه الموت وهو مغمود في القبر  
وعبر عنها بخلافه **والثاني** الاعتبار في الترتيب والمعصية بالاصابة لا بابتداء  
الدمي فان اختلفا في هذه الحالة الاخيرة فادعى كل انه ازمه او لا والله فلكل خليف  
الاخر فان خلفا فداك او احدهما فهو له وله على التاكل قيمته مزمنا وصورة المسألة ان يدف  
في غير المدخ اما لو دفن فيه فهو حلال قطعا ولو اختلفا وادعى كل انه ازمه والله فلكل

خليف

تخليف صاحبه فان خلفا فهو لصا ولا شيء لواحد على الآخر وان حلف احدهما فقط فالصبي  
له وله على التاكل ارش ما نقص الدخ **والخامس** وماه شخص شرماه اخر فوجد ميتا  
ولم يعلم القاتل منها قال في الامر هل كان بينهما نصفين واعترض عليه بانه كان ينبغي  
ان يجرم وتنقد مرحله ينبغي ان لا يكون بينهما بل لمن اثبتته منها واختلفوا في الجواب على  
ثلاثة اوجه احدها ترك الكلام على ظاهره وتسليم الاعراض والثاني حمله على انه اراد  
صبيدا ممنوع برجله وجناحه كالحمل فاصاب احدهما رجله والاخر جناحه وفيه وجهان  
احدهما انه بينهما واصحها انه للثاني فان قلنا انه بينهما فالمسألة مفروضة فيه والثالث  
اجرا النص على ظاهره والاصل بقاؤه على الامتناع حتى يعلم ان الاول ازمه والظاهر انه  
مات بالثاني وانما جعل له لانه في يدها **والسادس** ما يندفع من المعزة تقربا الى الله تعالى يوم النحر وايام التشريق  
ويقال اخيه يضم المصنف وكسرها وصحبه واصحابه سميت بالاول زمان فعلها وقول الشاعر

**ضحوا باسمهم عنوا السجود به** ويقطع الليل تشبعا وقرانا  
استعاره والمراد قتلوا عتبان فمحوه الله راو في شهر الاضحية ومن ثم قال ابراهيم  
المروزي الغاشقة من النخوة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى والبدن جعلناها  
لكم من شعاب الله اي من اعلام دين الله وقوله تعالى فصل لربك وانحر علي اشهر الاقوال  
وروي الترمذي والحاكم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل من ادم يوم النحر  
من عمل احب الي الله من اذقنا لدم انا لسا في يوم القيامة نقر ونها واللائها وان الدم  
ليقع من الله مكان قبل ان يقع من الارض فطيبوا بها نفسا وذكر الرازي وابن الرفعة حديث  
عطاء بن ابي رباح قال قال علي الصراط مطاياكم وهو في سنة الفردوس على منصور الدبلي لكن  
بلفظ استغفر هو ابدل فطروا وقال بن الصلاح انه غير ثابت **والسنة** هي سنة  
اي موكة لانها من لشعاب الظاهرة وروي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال امرت  
بالنحر وهو سنة لكم وفي رواية لدارقطني كتب علي النحر وليس بواجب عليكم قال في العدة  
وهي سنة على الكفاية اذا فعلها واحد من اهل البيت كفى عن الجميع وان تركوها كره لهم  
لما في الموطا عن ابي ايوب الانصاري قال كنا نضحي بالشاة الواحدة يدعها الرجل عنده  
وعن اهل بيته ثم يهاها الناس بعد وصارت مباحة وهو حديث صحيح ومان ابا بكر وعمر  
كانا لا نضحيان مخافة ان يري الناس ذلك واجباروا ابا ايوب عنهما باسناد حسن وروي  
مسلم عن امر سلمه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رايتهم هلال الحجة واراد احدهم ان يضحى  
فليمسك عن شعوره وظفره قال لثافي دل على سنتها لانه وكذا الى خيرة والمخاطب  
في الحر المستطيع وحكي القاض حسين وجها انها فرض كفاية اذا تركها اهل بلد او املاصة



المصنف لشل اهل البوادي والحضر والسفر والملاح وغيرهم ففي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في نسيه بالبقرة وشوا العدي فقال لا يسن لك ما كان الذي يخرجها هدي لا اصبية وهذا خلاف ما نص عليه الشافعي والاصحاب **ق** لا يجب الا بالتزام لعموم قوله من نذر ان يطيع الله فليطعه وهذا وان فهم من ذكر السنة لكن رفع به توهم الوجوب لطل السنة على الطريقة التي هي اعم من الواجب والمندوب واوجبها ابو حنيفة على المقيم بالبلد اذ املك نصا بارز كواي لم يشترط ما لا اقامة فصاحبا وعلم من قوله لا يجب الا بالتزام لافلا تضير واجبة بحمد السنة وهو الصواب لكن يرد على حصره ما اذا قال جعلت هذه النشاة اصبية فانه يجب التضحية بها بخلاف وان لم يعلقه بشي وكذا ان علق بشي مريض وخوفه في الاصح وليس ذلك بنذر بل الحقة الاصحاب بالتحريم كما لو قف والعنق **ق** وليس من يريها اي غير المحرم ان لا يزل شعور ولا ظفر في عشرة الحجة حتى يحدت امره المتقدم وسوا في ذلك شعر الراس والحية والاربط والعائذ والتارب وغيرها وقبل حرمد ذلك لظاهر الامر واليه ذهب احمد وأحق وعبارة المصنف شمل من قوله في الفرح والروضة خلق فان خالف كن والعلة فيه انه بقي كامل الاجز الشمل العنق من النار وقيل للتشبيه بالمحرمين وهو ضعيف فانه لا يترك الطيب والمحيط وغيرها وقبل محل الكراهة اذا دخل العشر واشتري الاصبية او غيرها مما عنده وفي قول لا يكون القلم وعن ابراهيم المروزي ان سائر اجزاء البدن كالشعر وقيل كالكراهة انما هو خلاف الاول **ق** وان يذبحها بنفسه اقتدا بالنبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ولا نكاحا قريبة فتربت مباشرتها وكذلك الهدي وافهمت عيان المصنف انه لا يسنن به وبه صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق ما يذبحه فخر من ثلثا وستين ثم اعطى عليا المدينة فخر ما غبراي ما بقي واستثنى منه المارودي الكراهة فقال المستحب لها ان توكل وجرمه المصنف في المناسك والاولي ان يكون الوكيل فقيها مسلما ومكره استنابة الكافر والصبي وفي الحايض وجهان اصحها عدم الكراهة وجوزها لما في حنين بالكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يذبح اضاحك الا طاهر فان قيل سباني انه يشترط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين فكيف جازت استنابة الكافر وليس من اهله فاجاب بن الرفعة محل كلام الاصحاب على ما اذا كانت معيته وقتلنا لا تشترط النية او على ما اذا كان الموكل حاضرا ونوى عند الذبح كما في تعريفه الكافر الركاة والكفارة **ق** والافليشدها بعين اذ لم يحسن الذبح فالافضل ان يشهد بها لقوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة قومي فاشهدني اصبية فانه يغفر لك باول فطن تقطر من دم كل ذنب يحكيته قال عمران بن حصين بارسل الله هذا لك

ولا اهل بيته فقال للناس عامه رواه الحاكم وقد تقدم في صفحا الصلاة والافضل لغير الحاكم ان يصفي في بيته بمشاهدة اهله ونحوه للامام اذ صلى عن المسلمين ان يذبح في المصلي بنفسه عقب الصلاة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه وخلفاء بن الناس وبينها فان صلى من ماله ذبح حيث شا **ق** او لا يصح الامن بالوبقر وغنم بالاجماع وحكي من المنذر عن الحسن بن صالح انه حوزها بقر الوحش عن سبعة وبالطير عن واحد وبه قال داود **ق** وشروط ابلان يطعن في السنة السادسة وبقر ومغز في الثالثة وضان في البانية لما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كان نحر الجوا الامسنة الا ان يحسركم فاذ يحوا جديعة من الضان وما ذكره المصنف هو الصحيح وقد تقدم في اول الزكاة بيان ذلك وقيل الشئ من البقر ماله ثلاثا لستين ودخل في الرابعة وقيل من الابل ما دخل في السابعة قال المارودي واختلاف القول في سن المعز والبقرة والابل ليس خلافا بل الاول بيان لمبتدئها والاني لانها يذبح والمعنى فيه ان هذه الحيوانات تهاضي الى الكلال من الحمل والبروان وحاله قبل ذلك حال الصغار من الانسان وقال بعض اهل البادية الاجماع ان الصوفه تكون على الارض قائمة فاذا اجذع نامت وقيل تحزى الجذع من المعز لما روي الشيخان عن عبد الله بن عامر الجهني ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه غنما فقتلها على اصحابه فبقى عنقود فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فتح انت به والعنود من اولاد المعز ماله حول واجيب عنه بانه منسوخ حديث اي يرويه بن نيار لما قال يا رسول الله ان عندي عنقا فلي خير من شاتين فهل تحزى عني قال نعم وان تحزى عن احد بعدك رواه الشيخان وقوله طعن هو بضم المعنى تقول طعن طعن في السن بالضم طعنا وطعن فيه بالقول يطعن ايضا **ق** ويجوز ذكر وانثى بالاجماع لكن التضحية بالذكر افضل على الاصح لان لحمه افضل اطيب **ق** وخصي لانه صلى الله عليه وسلم صلى بكبشين مروجين اي خصيين رواه احمد وابوداود ومن ما جده الحاكم والبيهقي في الحضر زيد في الجم طيبا وقال الخاطبة انه يبقى معه زهر الصبا وان اسن وان الخصية غير مفقودة بالاكل كالمريض عرسها وفي قول حكاة بن كح يصرد ذلك لفوات عصبها كولي وضعفه في شرح المهذب بانه ما بد الحديث الصحيح **ق** والبقرة والبقر عن سبعة المراد هذا عن سبعة وهذا عن سبعة لما روي مسلم عن جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مهلين في الحج فامرنا ان نشترك في الابل والبقر كل سبعة سنة في بدنة وسوا التفوا في نوع القرية او اختلفوا كما اذا اراد بعضهم اللحم وبعضهم الاصبية ثم ان قلنا القسمة اقرار وهو الاصح في شرح المهذب صحت قسمة اللحم وان قلنا بيع فبيع اللحم الرطب مثله لا يجوز وهذا هو الاصح في باب القسمة من الروضة فعلى هذا ان يدفع المتقرب نصيبه الى الفقرا



مشاعاً ثم شتر به منهم مربي اللحم بالدرهم او جمع مربي اللحم نصيبه المتقرب بدرهم وعن  
احمد واسحق بن عيسى البندنجة عن عشرة لما روي الترمذي وحسنه عن بن عباس قال كنا مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الاصمعي فاشتركتنا في البقرة عشرة وسبعين ثوبين  
هذا القول لا يسنح الروي فهو وهم في ذلك انما هو اسحق بن داود يه كما قاله القاجاني  
حسين وغيره ووقع له تظهير ذلك في ما يلى لسواك والردة وقد تقدم ذكرهما واجاب  
الاصمعي بان الصحيح وقفه علي بن عباس واجاديت السبعة اجماع بالاصح **قال**  
والنشاء عن واحد لا تغاف فلو اشترك انسان في شئ من الشئ لم يجز في الاصح **قال**  
وافضلها بعير لكثرة اللحم **قال** شربقن لا تسبع شيئا قال في الدقايق  
انه راجع على المحرور والظاهر ان نسخ المحرور مختلفه **قال** شربقن ثم معز  
لطبيب الضان ويذكر لحن الجماله ما في الصحيحين عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من راح الى الجمعة في الساعة الاولى فكا تقرب بدنة وفي الساعة الثانية بقرة  
وفي الثالثة كبش اقرن فقدم البدنة على البقرة والبقرة على الكبش **قال** وسبع  
شيئا افضل من بعير لطبيب اللحم ولكن في الدم المراق وقيل البدنة او البقرة افضل منها لكثرة  
الحجم **قال** الراعي وقد يودي التعارض في مثل هذا الى التساوي ولعله يكره **قال**  
وشاه افضل من مشاركة في بعير لانفراد باراقه الدم ولطبيب اللحم قال الشافعي وكثر  
اثما احب الى من كثر اعداده وفي العنق كثر العدد احب الى من كثر ثمنه وافضلها  
البيضا لقوله تعالى ومن يعظم شعرا الله قبل يعظمها باستسماها وحسن لونها والبيضا  
احسن الالوان ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لم يصف بياضا ثم السود الماروي الشيخان  
عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم من كبشين قرنين ملحين والجماع الذي بياضه اكثر  
من سواده وقال ابن عيسى المالح الذي ينظر في سواد ويمشي في سواد ويمر في سواد  
وروي الحاكم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من عرفنا احب الي الله من دمر سواد  
وفي البخاري كايح رفعه بل هو موقوف على ابي هريرة وجعل الخاوي المراء من الصفراء والبلقاء  
قال الا ان لحم الاسود اطيب ويستحب لمن يحمي بعد ان يفترقه في ايام الدج قال الماوردي  
والرويان في المصنف هذا وان كان ارفق بالمساكين لكنه خلاف السنة فورد خبر النبي  
صلى الله عليه وسلم ما يه به في يوم واحد فامسنة المسارعة الى الخيرات وكثر اللحم  
افضل من كثر اللحم الا ان يكونا اللحم رديا او خشنا واستحب شحم الكبد **قال**  
وشرطها سلامتها من عيب ينقص لحمها في الحال لقطع قلبه من الفخذ ونحوه او في المال  
كالعرج البين ونحوه لان المقصود منها اللحم فاعتبر نفع ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع  
ما ينقص للمال لانه المقصود منها وهذا الصابط الذي ذكره المصنف عن التفضيل

التفضيل والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم اربعة لا يجوز في الاضاحي العور البين  
عورها والمرضية البين مرضها والعرج البين عرجها والكسيرة التي لا تنقي اي لا تخ لمارواه  
الاربعة عن ابو ابن عارب قال احمد ما احسنه من حديث فنص على الاربعة وهم معناه  
وهو انصاف الذبحة ينقصها هو مستطاب من الحيوان وقوله ينقص هو ينقص او له  
وضم ثلثه وهي لغة القرآن وما ضبطه المصنف **قال** فلا يجزي نجفا  
وهي التي ذهب عنها اجزات كذا اطلقه كثيرون وفي الحاوي ان كان خلقها اجزات او لم يرض  
فلا **قال** ومجنونه لان ذلك يورث الهزال ولان الهني ورد عن النوكا  
وهي المجنونة التي تستدعي المربي ولا ترضع الا قليلا فتهدد به ذلك فلا يجزي انفاقا  
وكذلك لا يجزي الحيا وهي التي لا تروي بقليل الماء لا بكثرة والهيما مريض الهادة موثر  
في اللحم **قال** ومقطوعة بعض اذن اي وان قل من قبل الاهدن او دبرها  
لذهب اجزا ما كوله هذا اذا بين والا اجزات على الاصح كما سياتي وقيل ان كان قلبه لا يضر  
واختار الرويان في الحلية وقال ابو حنيفة ان كان المقطوع دون المشاخر **قال**  
وذات عرج وعور وعرج مرض بين وجرب بين الحديث المتقدم والمراد العرج التي قد  
تسبغها الغضار في المعالي الطيب والا اجزات فلو كانت سليمة فاضطربت عند اضطجاعها  
للدخ فانكسرت رجلا لم يجز على الاصح واختار الشيخ اجزاهها واما العور فيمنع وان  
تفقت الحدقة في الاصح والهيما من اب اوي وتجزي الغشاق في الاصح وهي التي تبصر في النهار  
دون الليل وضابطا المرض البين الذي يحصل بسببه الهزال فساد اللحم وقيل المرض يمنع  
مطلقا ورحمة الغزالي وفي قول لا يمنع الاجزا مطلق وقوله بين يعود على الاربعة  
**قال** ولا يضر لسيرة اي يسير الاربع طرية غير موثر في اللحم وشاري ذلك  
في الحديث المتقدم بقوله البين عرجها البين مرضها الي آخره **قال** ولا فقرة  
لانه لا يتعلق بالقرن كبير غرض وهذا تسمى الخفا والجل لكن ذات القرن افضل الماروي ابو  
داود ومن ما جبه الحاكم والبيهقي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير لتضخه  
الكبش القرن اما مكسورة القرن وهي العصابة فانها تجزي قاله لقفا هذا اذا لم يورث  
المالكس في نقص اللحم وتكون التضخية ما اعصا وهي التي انكسر غلاف قرنها الباطن  
فان القرن الظاهر غلاف لقرن باطن **قال** وكذا خرقا ذن وشعر  
وثقبها في الاصح كان ذلك لا ينقص من لحم شيئا والثاني يخرجه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسدس العين والاذن وان لا يصح مقابلة ولا  
مرايرة ولا شرقا ولا خرقا رواه الاربعة والاولى حمله على الكراهة قال الترمذي المقابلة  
ما قطع من طرف اذنها والمدايرة ما قطع من جانب الاذن والشرق بالمدايرة شقت اذنها طولا



لان ذلك يشينها والخرقا المثقوبة الاذن من الكلي **قال** قلت الصحيح المنصوص  
بضموسير الحرب والله اعلم انه يقصد اللحم وفي معنى الحرب البثور والقروح ولا فرق في الحرب  
وعين من الامراض بين مرجوا لزاله وغيره ويجزى الفعل الكثير التروان والانتى الكثير  
الولادة **م** لم يتعرض لرافعي اجزا الحامل وهي في شرح المهدب في ارباب زكاة النعم  
نقل منها عن اصحاب عدم الاجزاء به جزم المتولي والشيخ ابو حامد وصاحب البيان  
والشاميه وصاحب الاستقصا **قلت** وبالله له قوله تعالى حلتة امه وهما على وجه الوهن  
الضعف وهو مانع لها من الاجزاء ونقل التعلي عن المهرابي في الافصاح انه قال الحامل والحامل  
سواء ثم قال ورايت في تصنيف لبعض اصحابنا انه لا يجوز التحمية ابتداء بالحامل لان الحمل ينقل اللحم  
فاذا عين الحامل للذبح يجوز وهذا كالعرجا لونه في التحمية بها يجوز ويلزم ولا يجوز التحمية  
بها ابتداء بعد الفظه وكما حو به بن الرفعة في الكفاية فقال عدم الاجزاء وجه كراهة التعلي  
عن بعض الاصحاب والمشهور بالاجزاء والله بان ما حصل من نقص في اللحم بسبب الحمل بحسب الحنين  
فهو كالحصا لكنه صحيح انه عيب وهو المذهب المعتمد ولا يجزى مفقورة الاذن خلقه ولا التي  
قطع بعض ضرعا او ايتها او لسانا وتجزى فاقدة الالية والصريح خلقه على الاصح والنتي  
ذهب بعض اسنانها وفي فاقدة جميع الاسنان خلاف اطلاق البغوي وطاعة المنع وصححه  
المصنف وجعله في الشرح الصغير الاظهر ونقل الامام عن المحققين الاجزاء وقيل ان كان لمرض  
او اثر في الاكل ينقل اللحم منه والافلا واستحسنه الرافعي قال لكنه يؤثر فيه بلا شك  
فارجع الى المنع المطلق ويجزى المكوية وقيل فيها وجهان لتصلح لموضع **قال**  
وبدخل وقتها اذا ارتفعت الشمس كرم يوم الخمر ثم مضى قد ركعتين وخطبتين  
لقوله صلى الله عليه وسلم اول ما يندابه في يومنا هذا ان يصلي ثم يرجع فنحضر  
فمن فعل ذلك فقد اصاب سنتنا ومن دفع قبل ذلك فانما هو لحرقة لاهله ليست  
من الفسك في شئ وحاصل الحكم انه مبني على صلاة العبد فمن يقول بدخل بالطوع  
وهو الصحيح في الروضة من روايت وشرح المهدب وتصحيح التبيين والمجوز به في  
الوجيز والمنهاج يعتبر قد ركعتين وخطبتين عقبه ومن قال بالا ارتفاع عقبه  
قد رجع كما صح به جماعة يعتبر ذلك بعد **قال** خفيقتين لما روي  
مسلم عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان من اخف الناس صلاة في تمام وعبار  
المصنف والمحدث يقتضي الخفة في الخطبتين فقط وهو وجه ضعيف والاصح اعتبار  
الخفة في الركعتين ايضا وعيان الروضة قد ركعتين وخطبتين خفيفات قال  
الامام انا نعلم او نظن ظنا غالبا انه صلى الله عليه وسلم لو خفف لصحى عقبه قال  
وما ادري من تعتبر خفة الصلاة بكتفي ركعتين مشتملتين على اقل ما جرى من

178  
صلاة وخطبة وصححه القاضي وقال الرواي انه اقيس قيل يعتبر في الخطبة الخفة  
قطعا والوجهان في الصلاة وقيل يعتبر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وخطبته وهو عليه  
السلام قرا سورة ق واقربت وخطب خطبة متوسطة **قال** وسقي  
حتى يغرب اخرا للشرقي لقوله صلى الله عليه وسلم عرفه كلها موقفا واما من كلها  
منحرد واه اليه من جبير بن مطعم وصحبه بن حبان وفي رواية في كل ايام التشريق  
ذبح ولان بالثا ايام التشريق حكمه حكم اليومين قبله في الرمي وتحريم الصور فذلك  
في الذبح لكن التحمية في الليل مكرهة خشية ان يخطئ الذبح او تصيب نفسه او تآخر  
تفرقه الحطابا وروي الطبراني في الكبير معاجمه عن بن عباس ان النبي صلى الله عليه  
وسلم نهى ان يصلي لئلا لكنه ضعيف فان وقفوا العاشر غلطا حسبت ايام التشريق  
على الحقيقة لا على حسابهم وقوفهم واما التشريق عند الشافعي ثلاثة بعد يوم  
الغزو وهو مذهب علي بن عباس وعطاء وعمر بن عبد العزيز وجبير بن مطعم  
والحسن البصري وسليمان بن موسى الاشد في فقيه اهل الشام وداود الطاهري  
وقال ائمة الثلاثة يومان بعده وهو مذهب عمر وابنه وانس **قال**  
قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى قد ركعتين وخطبتين  
والله اعلم لان بطلوع الشمس خرج وقت الجمع فيه دخل وقت غيرهما والمالة تقدمت في  
صلاة العبد **قال** ومن نذر معينة فقال الله على ان اصحى بهن  
لزمه دعاء في هذا الوقت وقاما التورم وشار بقوله فقال اي اخي الى انه لو نوي جعل  
هذه الساعة او البعثة اصحية او هدا ولم يتلفط به ذلك لم تصرا ضحية ولا هدا ياتى الجدي  
الصحيح **قال** فان تلفت قبله فلا شيء عليه لان ملكه زال عنها وصارت  
وديعة عنده وهذا خلاف ما اذا قال الله على ان اعق هذا العبد لا يزل ملكه عنه لانه لو  
اتلف الاضحية ضمت ولو اتلف العبد لم يضمنه وان كان لا يجوز بيعه كان العبد هو  
المستحق لذلك فلا يضمن لغيره وفي وجه لا يزل ملكه عنها حتى يذبح ويصدق بالحم  
كمسالة العبد وهو غلط وفي العبد وجه يخرج في هذه **قال** وان الملهي  
لزمه ان يستري بقيمتها مثلهما ويذبحها فيه اقامة للمثل مقامها ولا شك ان المثل لا  
تارة يكون من الاجنبى وقارة من المعين فان وجد من الاجنبى لزمه القيمة باخذها المضي  
ولشترى بها مثل الاول فان لم يجد بها مثلهما استري دونها فان لم يجد دونها استري شقفا  
على الاصح والباقي يجوز اخراج القيمة دراهم والثالث لشترى بها طما وتصدق به وان وجد  
من المعين فوجها ان احدها ان لا اجنبى والاصح انه يلزمه اكثر الامر من قيمتها  
وتحصيل مثلهما كما لو باع الاضحية المعينة وتلفت عند المشتري **ف** رجع تعيبت



المعينة بالنذر باقامة سماوية تمنع الاجزاء لا يلزم بسببه شي كما لو تلفت وعند أبي خيفة  
يوسف عليه النسخة بسلية ان كان ممن يجب عليه الاضحية وحكي ذلك عن أبي جعفر  
الاسترابادي لما روي بن ماجه وابن جبان في الباب عن أبي سعيد الخدري انه قال اشترى  
كبشاً لا ضحي به فهدى الذبيح فاختار ليقفه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم لكن  
اعلم ان جزمان في سنده جابر الجعفي وهو كذاب **ف** شرع اشترى شاة وجعلها اضحية  
ثم وجدها عيباً قدما لم يجز رد فالزم والملك عنها كمن اشترى عبداً واعتقه ثم وجد به عيباً  
لكن رجع بالادش وفيما يفعله بالارش وجهان احدهما صرف بمصارف الاضحية والماي  
انه المفعي بالزمنه صرفه للاضحية وهذا هو الاصح ووقع في الروضة ومهر في نسبته اليه  
الشامل والموجود فيه الاول فلوزا العيب قبل الذبح فهل يكون اضحية الاصح لان السلا  
وجدت بعد ذوالملك **و** ان تدر في دمنه ثم عين لزمه دمنه فيه  
لانه التزم اضحية في الذمة وهي موقته وقبل لانه في الذمة له ما الجبران **و**  
فان تلفت ابي المعينه قبله بقي الاصل عليه في الاصح لان ما التزمه ثبت في ذمته والمعين  
وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه كما لو كان لرجل على اخرون فاشترى منه سلعة بثلث  
الدين ثم تلفت السلعة قبل التسليم في يد بايعها فانه يتفسخ البيع ويعود الدين لذلك  
ما هنا بطل التعيين ويعود ما في ذمته كما كان والثاني لا يجب الا بدالها تعذرت  
بالتعين وكان معنى المصنف ان يقول المذهب نفى الروضة طريان وقيل وجهان  
**و** بشرط النية عند الذبح ان لم يسبق تعيين لان الاعمال بالنيات  
والاصح جواز بقدر النية على الذبح كالنية في تفرقة الزكاة **و** كذا ان  
قال جعلتها اضحية في الاصح اي لا بد فيها من النية مع ذلك لما تقدم من الثاني لا بشرط  
نية اخرى كما لو قال العبد اعتقك وبه جوف في اصل الروضة في المسألة العاشرة تبعاً  
للرافعي وصح في شرح المذهب هنا وفي باب الحقيقة ما صححه هنا **و** فان  
وكل الذبح نوي عند اعطاء الركيل او ذبحه لانه قائم مقامه فصار كما لو قيل في تفرقة هـ  
الزكاة وهذا مفرع على الاصح في جواز تقدم النية وانما يجوز تقويم النية الى الوكيل  
اذا كان مسلماً وقد تقدم من متعلق هذا اقرباً **و** ولما اكل من اضحية  
المنطوع لقوله تعالى فكلوا منه وكذا من هدي التطوع اجماعاً على استحبابه وفي الصحيحين ان  
عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال هذا ان يؤمن به رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيامها  
يوم فطركم من قيامكم واليوم الاخر ما يكون فيه من نسككم وفيها عن علي انه قام على ربه النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم امره ان ياخذ بضعة من كل بدنة فيجعل في قدر فاكل من لحمها وحسبها  
من مرقها وكان النبي صلى الله عليه وسلم متطوعاً بها وفي ايها يعني انه عليه السلام كان

ياكل من كبده اضحيته وقتل حب لظاهر الامر واحترز عن الاضحية والهدي المذكورين فانه  
لا يجوز سواهما كما في معنيين ابتداءً وكما في معنيين عن شي في الذمة لانه يشبهه ما الجبرانات  
في الجمع فاذا اكل شيئاً منها غرمه **و** والمعامر الاغنيا لقوله تعالى والاعوا القانع  
والمعتر وهذا الاخلاق فيه قال مالك احسن ما سمعت ان القانع الفقير والمعتر الزاير  
وكذا قال الشافعي في اختلاف الحديث والمشهور ان القانع السائل والمعتر الذي يتعرض للسؤال  
وقيل القانع الخالس يمينه والمعتر الذي يسأل **و** لا تملكهم لان الآية دللت  
على ان طعامهم لا على التملك وهذا يتبع الشك في الامام وهو من فقهاء فانه قال لجهة للاغنيا  
مستغنة لانهم ضيفان الله على جوف الاصاحي والضيف لا يملك لكن يطعم وافق الشيخ بان ليس  
ان يهدى اليه غنيمته قال وليس ذلك من هبة التملك وانما معناها رفع يده وتخليط غنيمته  
عليها ولا يملك له ولا للهدى اليه لان المقصود الاغنى منها تملك الفقير او الا باحة للمعني  
والاغنيا هذا حقيقة **و** وياكل ثلثاً هذا هو الجديد لقوله تعالى فكلوا  
منها والاعوا القانع والمعتر جعلها ثلثة اقسام واختلفوا على هذا في الثلثين فقيل تصدق  
بها وقيل يهدي للاغنيا ثلثاً وتصدق على الفقير اثلثاً وصح في تعجب التبيين **و**  
وفي قول تصفا وتصديق بالصف لقوله تعالى فكلوا منها والاعوا الايسر لفقير جعلها  
قسمين وهذا هو القدير **و** والاصح وجوب تصديق ببعضها لظاهر  
الامر والثاني لا يجب لان المقصد ازالة الدمة بنية القرية قال الامام وانه لا خلاف ان  
الفرض ليسقط بما ينطبق عليه الاسم وان قل وينبغي ان لا يكفي ما لا يشبع الفقير الواحد  
منها والمباد بالصدق عليك الفقير اللين والجزء المطبوخ فانه يشبه الخبز في القطرة  
ودخل في اطلاق البعض الجلد والجزء تصدق به ودخل فيه الكرش والكبد والطحال  
وينبغي ان لا يتادي به الواجب لان هذه الاشياء لا تنسججها ولا تكفي المرقه وقطعا وجوز  
صرف الواجب لواحد والفقير التصرف فيه بالبيع وعين واذا اكل الجميع الاصح انه يضمن  
اقل جزء لانه لو اقتصر عليه ابتداء اجزاه وقيل يضمن القدر المسحب وهو النصف او الثلث  
وخالف الامام لان اخراج الجزكان موكولا الى اجتهاده فلما اكل الجميع ظهر حيفه  
فليسقط اجتزاه ورجع الى ما اقتضاه اطلاق القران واحداً الجميع كأكله **و**  
والافضل بأكله لانه اعظم اجرا ومساواة الى الجزاء غير ان شعار الصالحين اكل منها  
**و** الا لغير تبرك كأكله لانه عليه السلام اكل من كبده البدن التي تحرمها كاه  
تقدمرو في الرافعي عن علي رضي الله عنه انه قال في خطبة البصرة ان اميركم هذا قد  
ومن من دنياكم بطريقه وانه لا ياكل اللحم في السنة الا الفلانة من كبده اضحيته **و** روى  
اذا اكل البعض وتصدق بالبعض هل شاك على الجميع او على ما تصدق به وجهان كالوجهين



فمن مومي التطوع هل يثاب على جميع النهار او على بعضه قال الراعي ينبغي ان يحصل له  
ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالبعض وصوبه في الروضة وشرح المهدب وبه صرح  
ابراهيم المروزي وحوز صرف الاضحية الى المكاتب على المصالح ولا يجوز صرف شي منها الى عبد  
الان يجعله به رسولا الى غيره ويض في البويطي على انه لا يطعم منه ميا واذ امان المضي  
وعنده من طمها شي كان للوارث اكله واهداؤه قال الشيخ ولا يورث عنه ولكن ينبغي ان  
يكون لوارثه وكالة القسمة والفرقة كما كان له قاله ولا يقل فيه خصوصه وحمل التضحية  
بها المضي حيث كان في وقتها وفي غيرها وجهان خرجاه من نقل الزكاة وفيه وقعة في التطوع  
بها وهل يتعين فقر المداخ فيه وجهان ويجوز الادخار من لم الاضحية مما له اكله وكان النبي  
صلى الله عليه وسلم قد نهى عن ادخاره الا لثلاثة ايام ويصدق بالفاضل لاجل قوم من فقروا  
الاعراب دفنوا بالمدينة اي ثلوا بها ثم قال انما كنت نهيكم من اجل الدافة اما الان فكلوا  
وتصه قوا وادخروا قال الجمهور وكان نهي تحريم وقيل نهي وهل كان النهي خاصا باهل  
المدينة او عاما فيه وجهان فلو وقعت الدافة في زماننا فوجها من صحيح الشيطان انه  
لا يحرم الادخار والذي يرض عليه الشافعي في الرسالة انه يعود التحريم وقول الغزالي في  
الوجيز يتصدق بالثلث وبكل الثلث ويخرج الثلث بعبد منكر نقلا ومعنى ولا يكاد  
يوجد في كتابه متأخر ولا متقدم **قال** ويتصدق بجلدها او ينتفع به  
لنطح او ضف او غيرها ولا يجوز بيعه ولو من التطوع ولا ان يجعله اجرة الجزاء لقوله  
صلى الله عليه وسلم من باع جلد اضحية فلا اضحية له رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد  
وفي قوله عز رب جوز بيعه ويصرف ثمنه الى ما يرضى الاضحية اليه وفي وجه لا يجوز ان ينفق  
بالانتفاع به وعند اي خيفة جوز ان يبيعه ويتصدق بثمنه وان يشترى بعينه ما  
ينتفع به في البيت لنا القياس على اللحم والقرن كالجمل **قال** وولده الواح  
اي المنفصل في حياته يدع ويكون واجبا اذا عينه بالتمذراية او عا في الذمة سواء  
علقت به حال التمذراية بعد لانه معنى من زيل الملك فاستتبع الولد كالمثلث لعنق فانما  
الام ببق الولد اضحية كولد المدرس لا يرتفع ثمنه بموته وخي وجه في المعين عا في الذمة  
انه لا يتبعها بل هو ملك للفقير والمهدي كان ملك الفقير غير مستقر فلا يستتبع **قال**  
وله اكل كله فيا ساعيا اللبن ولا نه كالجوز فان اكله كدها ورجلها هذا راى الغزالي وقال  
الرواية في الحكم الاضحية فيتصدق من كل واحد منها بشي وقيل يكفي التصديق من  
احدهما وقيل لا بد من التصديق من الامرة بالاصل وصحح الغزالي والمصنف في شرح  
المهدب فرض الاوجه في اضحية التطوع وهو الفاضل اما الواجبة فان جوزنا الاكل منها  
فالاوجه ايضا والا فلا يוכל **وختتم** التصديق بجلد اللحم واما اطلاق الروضة

والشرحين فشكل ان لم يحمل على هذه الامة بل من جواز اكل الواجب فكلهم المحرم والمناهج غير  
منتظم اما اذا حكي بشاة فوجد في حوزها جبينها فالاصح جواز اكله وفيه اشكال اذا قلنا لا يحري الحامل  
كما تقدم **قال** وشرب فاضل لبنها لقوله تعالى لكم فيها منافع ولا نه ستخاف خلاف  
الولد وروي البيهقي عن علي رضي الله عنه انه راى رجلا يسوق بدينه معها ولدها فقال لا تشرب  
من لبنك الا ما فضل عن ولدها فاذا كان يوم الغزاة فاجرها وولدها **قال** ابو زرعة عجي **قال**  
الشافعي والتصدق به افضل ويجوز ان يسقيه غيره بغير عوض ولا يجوز بيعه وقطاع ويجوز  
ان يركبها ويكسها بغير اجرة من غير اخاف فان حصل بسببه نقص ثمنه وان تلفت منه ضئيل  
وان تلفت في بها المستعير ضئيل دون المستاجر لكن ضمن المنافع باجاء المثل على المصالح ولو كان في ثمن  
صوفها مصلحة لاجزها وان كان بقاؤه يضرها الى حين الذبح جف وله ان ينتفع به والافضل ان  
يتصدق به ويستحب ان يتصدق بجلدها ولا يدها **قال** ولا تضحية لرقيق  
لانه لا ملك له ولذلك المذبر والمستول **قال** فان اذن سيده وقتله لانه  
نايب عنه مضاركا لو اذن له في الصدقة فكذلك اطلقوه وفيه نظر لانه اذن له ان يضحي لنفسه  
لا عن سيده فكيف يقع عن السيد من غير نية منه ولا من العبد نية الا ان يقال ليطرح خصوص  
كونها عن العبد ويقع عموم الادان له فوقعت عن السيد **قال** ولا يضحي مكاتب  
بلا اذن كما منع عليه النبرع فان اذن له فقوله ان بناء على القولين في عموم نية بالاذن واما  
المبعض اذا ملك ببعضه فله ان يضحي من غير اذن السيد **قال** ولا تضحية عن الغير  
بغير اذنه لانها عبادة ولم يرد من الشارع اذن في فعلها عن الغير لكن يستثنى من ذلك الامام  
فله ان يضحي عن المسلمين من مال كالتقدم وحيث امتنعت فان كانت الشاة معينة وقتوت  
عن المعنى والا فلا وشبهه ان يقال يضحي عن ولد الصغير خلاف عين كما في الفطنة ولا يجوز التضحية  
عن الجمل كالا فطنة عليه ولا يجوز لولي الطفل المجنون ان يضحي عنه من مال المحوز ويجوز من مال  
الولي **قال** ولعن بيت ان لم يوص بها لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى  
وجوزها ابو الحسن العبادي ومنعها البغوي قال الراعي والقياس حوزها عنه لا يضر من  
من الصدقة والصدقة تصح عن الميت وتصل اليه بالاطاع وفي سنن ابي داود والبيهقي والحاكم  
ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه كان يضحي بكشتين عن نفسه وكشتين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني ان اضحي عنه فانا اضحي عنه ابد لكنه من رواية  
سريك القاضي وهو ضعيف وقد تقدم في الوصايا ان محمد بن ابي السراج النيسابوري ختم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اكر من عشق الف ختمه وصح عنه مثل ذلك **قال** الفقهاء  
اذا جوزنا الاضحية عن الميت لا يجوز الاكل منها لانه يجب ان يتصدق بجميعها لان الاضحية وقتوت  
عنه فلا يجوز الاكل منها الا باذنه وهو معتذر فوجب التصديق بجلدها **قال**



**فصل** في بيان بعض من العلامات المشارة والجارية بشارة هذا باب الحقيقة  
في الإجماع وهو في اللغة اسم للشعر الذي على رأس المولود في أبي يعقوب وكذلك كل  
مولود من البهائم فان الشعر الذي يكون عليه حين يولد يسمى عقيقة وهو في الشرع اسم لما يذبح  
يوم يخلق رأسه سنة لها باسم ما يقال لها **باب** الشافعي في حقيقة رجلان الحسن  
قال في طائفة والدليل قال ايها واجبة ثم لما نشأ داود بعد الشافعي وافق الليث والمجته  
عليها حديث اي داود من احب ان يشك عن ولد فليفتل المعنى فيه اظها بالشربة  
ولشرب النسب والاصل فيها قوله صلى الله عليه وسلم عن العلامات ثمان وعن الجارية شاة رواه  
اصحاب السنن اربعة من حديث امير المؤمنين كذا في الصحيح وحده الحاكم ومن جاز قال الفقهاء والجليس  
وانما كانت الاثني على النصف من الذكر ان الغرض من استنباط النصف شبهة الدية لان كراهة  
منها قد اعني النصف المشارة الواحدة عن العلام سادس في اصل السنة عن كراهة عليه السلام  
عق عن الحسن والحسين كبش كبش رواه اي داود وغيره وليس ان يقول عند ذبحه باسم  
الله واسم اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة فلان رواه البيهقي في رفعه عن رواية  
عائشة بلفظ قولوا باسم الله وهذا اذا كان جعلها عقيقة قبل الذبح والا فلا بد ان ينوي عند  
الذبح انها عقيقة فلان وليس ان يكون ذبحها صدر النهار عند طلوع الشمس **باب**  
وسنها وسلامتها والاكل والتصدق كالا ضحية وكذا الهدي والادخار وقد ذكرنا في الامتناع  
البيع وفي الحاوي جزئي ما له دون السن المعتبر في الرافعي وينبغي ان سادس السنة لبيع  
بدنه او سبع بقرة والصحيح ان الابل والبقر افضل من الغنم لكن قال ابو بصير محمد بن هب الله  
السدي صاحب المعتمد ليس للشافعي في غير الغنم في الحقيقة وعندني لا يجري غيرها وظاهر  
عبارة المصنف انه لا بد من التصديق بلش وهو كذلك واعرب في الوجيز فقال التصديق  
بالمرقة يعني عن التصديق بالخيار في الرافعي ولا يوجد لغوي واقتضاه المصنف على ما ذكر من  
الحاقها بالاضحية يومها المحصر وليس كذلك فالهدي والادخار وقد ذكرنا في الامتناع والبيع ووجوب  
النية وتعيين المشارة في هذا الباب **باب** وليس طهرها رواه البيهقي عن  
عطاء بن ابي رباح وعن عائشة انه السنة ويقال يطبخ خل لقوله صلى الله عليه وسلم نعم الادم الخل  
والاصح يحلونها ولا يحلوا ولا اخلاق الولد والاصح انه لا يكون الحامض واذا طبخ لا يتخذ دهن  
بل افضل ان يوثق به مطبوخا الى الفقر انص عليه فان دعاهم فلا بأس بظاهر عبارته  
ان جميعها يطبخ وليس كذلك بل يستثنى رجل الشاة فانها تعطى للقابلة من غير طبخ لان فاطمة  
فعلت ذلك باسم النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وهذا القابلة سلمى  
خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي امرأة ابي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وهي التي  
قبلت ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي غسلت فاطمة مع علي واسم بنت عيسى

ابو

**باب** ولا يكسر عظم نفا ولا سلامة اعضاء المولود وفي البيهقي عن عائشة انها  
قالت السنة ثمان منها قيتان عن العلام وعن الجارية شاة ويطبخ حذولا ولا يكسر عظامها وابل  
ويطعم ويتصدق في ذلك اليوم السابع ورواه المصنف من كلام عطاء بن ابي رباح فلو كسر فالاصح لا  
كراهة لان طاهر وقد يفتل عنها **باب** وان يذبح يوم سابع ولادته لما روي اصحاب  
السنن اربعة عن الحسن بن سمرة ولم يسمع منه غير ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كل  
علام يهين بعقيقته يذبح عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويسمى هذه هي الرواية الصحيحة  
كما قال ابو داود وفي رواية ضعيفة ويخلق رأسه ويدرس قال قتادة ما نأخذ من صوفه  
وليس قبلها ورواه احمد بن حنبل في مسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يغسل ويخلق وهذا  
مكروه عند الشافعي لان فعل الجاهلية كذا ونوع في الشرح والروضة والمشهور بتحريم التفتيح  
بالنجاسة واختلف في معنى من يفتل فيمن يفتل فيمن يفتل حتى يعق عنه قال الخطابي واجود ما  
يقول فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم يشفع في والديه يوم القيامة ونقله  
الجليس عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما اما ما نأخذ من صوفه ما نأخذ من صوفه  
بحسب من السبعة يوم ولادته وقد سبق في باب ضمان المولود فصيح خلافة فان ولد لثلاث  
حسب اليوم الذي يليه قطعا يضع عليه في البويطي **باب** ويسحب ان يعق عن مائة  
بعد ايام السبعة والتمكن من الذبح وقيل سقط بالموت فان مات قبلها ففي شرح المهدب  
في اخر الباب يستحب وفي الكفاية لا يستحب انه لم يدرك الوقت المطلوب وهذا هو المعروف  
ولا بأس بطرح راس المولود بالخلوق والزعفران وقيل سوي وهو المذكور في المهدب ورحمة  
المصنف وفعل العقيقة افضل من التصديق ثمنا كالا ضحية والمختار انه لا تجاورها مدة  
النفس فان اخرها لم تجاورها من الرضاع فان تجاوزها فلا تجاورها من الحضنة وهي سنة  
التمييز فان تجاوزها فلا تجاورها من البلوغ فان تجاوزها سقطت عن عين وهو مخير  
في العقق عن نفسه في الكبر روي انه صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد ما انزلت عليه  
سورة البقرة ولكنه ضعيف انكر البيهقي وغيره **باب** فان امها قال في الاحكام  
لا اري رخصة في تعقيب اذ ان الصبي لاجل تغليب حلي الذهب فيها فان ذلك جرح مولم  
ومثله موجب المقصود فلا يجوز الا لاجنه مهمة كالقصد والحجامة والحثان والتزوين  
بالحلي غير مهم فهذا وان كان معتادا فهو حرام والممنع منه واجب والاستنجار عليه  
غير صحيح والجرة المأخوذة عليه حرام انتهى فان قيل في البخاري في حديث امر زرع اناس  
من حلي اذني وفيه ايضا فجعل يفتل من اقراطهن وخواتمهن من حلي حجب بل  
فالجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم اقر على التعليل لاجل التعقيب في الرعاية  
للمخاطبة ان تعقيب اذان البنات للزينة لا يجوز ويكره للصبيان وفي قاي صي فان



من الخفية لا بأس بتثقيب اذان الصبية كانهن كانوا يفعلونه في الجاهلية ولم ينكر عليهم  
النبي صلى الله عليه وسلم قال الحسن بن اسحق بن راهويه ولد ابي اسحق مثقوب الاذنين  
فصني جدي راهويه ابي الفضل بن موسى فسأله عن ذلك فقال يكون ابنك راسا اما في الخير  
واما في الشر **الثاني** فيه محمد بن نصر المروزي كان يمتني على كبر سنه ان يولد له ولد فولد له  
ولد فلما يشربه رفع به يده وقال الحمد لله الذي وهب لي الكبر اسماعيل فمسيح وجهه  
بباطن كفيه فاستعمل ذلك الكلمة الواحدة ثلاث سنين تسمية الولد وحده الله على الوهب  
وتسمية اسماعيل **قال** وسمي فيه الحديث المتقدم وبحوز قبلكه وبعد  
ولومات قبل التسمية استحب تسميته بل استحب تسمية السقط فان لم يعلم اذكر هو  
ام انثى سمي ما يسي به الذكر وانثى كصغره وطلحة وهند **واحد** الاسماء الى الله  
تعالى عبد الله وعبد الرحمن ونحوها ولا تكن التسمية باسم الملائكة والانبياء وليس وطه  
خلافا لما لك وعن الحارث بن مسكين انه كره التسمية باسم الملائكة وكان مالك ايضا يلقب  
بالمهدي والباحي بالهادي وفي مسند الحارث بن ابي اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم محمد فقد جهل وتكره الاسماء الفتيحة كحرب ومن  
وكليب وشيطان وظالم ورج عنه صلى الله عليه وسلم انه قال انا اخضع اسم عبد الله تعالى  
رجل يسمي ثنائها ملك الاملاك لا ملك الا الله فتكلم التسمية بذلك وفي **شرح**  
الادري عن القاسمي ابي الطيب القزويني قاضي القضاة واقطع منه حكم الحاكم و**شرح**  
منهاج الخليلي محمد بن ابي الطيب فان الطيب الله تعالى واستحب **تغيير** الاسم  
القديم باسم حسن والاسم الذي فيه بركة يغير روي البخاري في الادب والبيهقي  
في الشعب ومن عبد البر عن عبد الله بن الحارث بن انزي عن امه عن راطم بنت  
مسلم عن ابيها انه قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حينما قال ما اسمك قلت  
غراب قال انت مسلم واما غير اسمه لما فيه من البعد ولانه من خبيث الطير وغير  
اسم عتقه بن المنذر السلمي حين اتاه فقال ما اسمك قال عتقه قال انت عتبه كانه كره  
العتقه لما فيه من الغلظ والشد واللقاب الحسنه لا يغير عنها فقد لقب الصديق  
بعتيق وعمر بن القاروق وحسنه باسمه وخالد بسيف الله ومارت الالقاب  
الحسنه في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري اما احدهم الناس في زماننا من  
التوسيع حتى لقبوا السفلة باللقاب العلية وهب ان العذر مبسوط فاقول  
في تليق من ليس في قبيل ولا دبير لفلان الدين لعمرو الله الغصة التي  
لا تساغ ومعنى اللقب اسم زايد على الاسم بشعر ضعة الحسين او رفعته والمقصود  
به الشرف فما كان مكرها فهي عنه ويحكي كراهه شديدا تسمية البنات ست الناس

اوسنة العرب اوسنة القضاة او العلماء واللفظ ايضا غير صحيح والجمع بين اسم النبي صلى  
الله عليه وسلم وكنيته مكرهه ونص الشافعي على ان الكني باللقاسم لا يجوز سواكنا سمه  
محمد املا قال الدرافعي ومنهم من حمله على كراهة الجمع بين اسمه صلى الله عليه وسلم وكنيته  
وجوز الانفراد وتنبه انه اصح وضعفه المصنف واختار مذهبه مالك وهو الجواز  
مطلقا وكان محمد بن الحنفية يكنى باللقاسم وكذلك محمد بن ابي بكر الصديق ومحمد بن طلحة  
بن عبيد الله ومحمد بن سعد بن ابي وقاص ومحمد بن عبد الرحمن بن عوف ومحمد بن جعفر بن ابي  
طالب ومحمد بن حاطب بن ابي لنتعه ومحمد بن الاسود بن قيس واخرون وكان لطلحة  
عشيرة من الولد المذكور ساهم اسم الانبياء محمد السجاد وعمران وموسى ويعقوب واسماعيل  
واسحق وزكريا ويوسف وعلي بن يحيى وكان للزبير عشيرة ساهم اسم الشهداء لعبد الله  
وعروة والمنذر وعاصم والمهاجر وخالد وعمر ومصعب وحزن وجعفر فاجتمع طلحة  
والزبير فقال له الزبير انك سميت ابناك اسم الانبياء وانا سميت ابناي اسم الشهداء  
والنبوة قد انقطعت بعد النبي صلى الله عليه وسلم واما الشهادة فباقية فقال فعلت ذلك  
تبركا بهم وكان للحباس عشر بنين الفضل وعبد الله وعبيد الله وقثم وعبد الرحمن  
ومعبد والحارث وكبر وعون وتامر تباعدت قبور خمسة منهم تباعدت عن عبيد  
الله بالطايف وعبيد الله بالمدينة والفضل بالشام ومعبد بخرقيد وقثم بدمشق  
وكان لابن مالك عشيرة كلهم حل العلم وهم النصر وموسى وعبد الله وعبيد الله وزيد  
وابوبكر وعمر ومالك ومحمد وكان الحسن بن عرفة صاحب الخبر المشهور عشرة  
اولاد ساهم باسم العشرة قاله ابو نعيم وكذلك عبد الرحمن بن ابي ليلى قال يدير الحاكم  
عن عشر بنين له ومن ولد له في الاسلام ما يمتو لود جعفر بن سليمان الهاشمي وعبد الله بن  
عمر الملقب وخليفه بن السعدي ومن غرض **ما** ذكر في كثر الادب الصحابة ان ابا ليلى رضي الله  
عنه وقع الى الارض من صلبة ثلثا وولد قاله بن ابي خيثمة وذكر غيره انه شهد وقعة الجمل  
ومعه سبعون من ثيابه وذكر الحافظ ابو نعيم ان نهييه بنت عبد الله الكرمي وفدت  
مع ابيها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدرعا لها ولولدها قالت فولدت ستين ولدا  
اربعين رجلا وعشرين امرأة استشهد منهم عشرون في سبيل الله عز وجل وفي تفسير  
القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن بن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة  
اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسمي حتى اذا  
لم يبق فيها من وافق اسمه اسمي قال الله تعالى لباقيهم انتم المسلمون وانا السلام  
وانتم المؤمنون وانا المؤمن فيخرجهم من النار بركة هذين الاسمين وفي كتاب الخضايع  
كابن سبع عن بن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد الا يقم من اسمه محمد



فليدخل الجنة كرامة محمد بن عبد الله عليه وسلم وقال لما لك سمعت اهل المدينة يقولون  
ما من اهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال بن رستم كذا ان يكونوا عروفا ذلك  
بالخبرة او عندهم في ذلك اثر والشيء بعبد النبي قبل جوار اذا قصد به النسبة اليه  
صلى الله عليه وسلم وما الاكثر من الى المنع حشية الشريك واعتقاد حقيقة العبودية  
كما انه لا يجوزنا لشريك بعبد الكعبة وعبد العزى وعبد علي وعبد الخير وفنر وهو عبد علي  
كل هذا من مبتدعات الشيعة والمرافضة وليس ان يهني الوالد بالولد بما كان من الحسن وهو  
بارك الله لك في الموهوب لك وشكر الوهاب وبلغ اشده وزقت به وان يرد الهنا  
ببارك الله لك او بارك عليك **قال** وحلق راسه بعد حيا وبنيضق رسته  
ذهبا وقضة لما روي الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم امر فاطمة لما ولدت الحسن والحسين  
ان تحلق شعورها وان تصدق رسته فضة ففعلت ذلك وفعلته في سائر اولادها  
من الاناث ومن والذكور في ذلك سواء الى الما وردي ومنهم من كرهه في الاناث لان خلق  
روهن مثله وقال البيهقي خلق الراس كونا قبل الذبح ونقل عن النضر وفي المهدي  
وعين انه بعده وقوة لفظ الخبر تعطيه قال المصنف فهو راجح ولا خلاف ان الذهب  
افضل **قال** ويؤذن في اذنه حين يولد لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل  
ذلك بالحسن والحسين رواه ابو داود والترمذي والحاكم والمكشي فيه انه اول قدومه  
الى الدنيا يخشع الشيطان فناسب ان يطرد عنه فانه يدبر عند سماع الاذان والاقامة  
كما في الحديث الصحيح وفي سند رستم ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في اذن مولود سورة  
الاحلاص وناسبته طاهرة والمراد في اذنه اليمين واستحب جماعة الاقامة في اليسرى  
بعد الاذان في اليمين كما كان يفعل عمر بن عبد العزيز واستحب قراءة ابي اعينها  
بك وذرنيك من الشيطان الرجيم نقله في البحر عن الاحباب وفي كتاب بن السني عن  
الحسن بن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمين  
واقام الصلاة في اذنه اليسرى لم يضره امر الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل  
مرض ياخذهم في الصغر **قال** وحكك بتمر لحديث ابن موسى الثابت في الصحيحين  
**قال** وله في علام فثبت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم وحكك بتمر ودعاه  
بالبركة ودفعه الى وكان اكبر اولاد ابي موسى والتخنيك ان تمضغ التمر وتجوو وتجعل  
في خنك المولود حتى تخره الى جوفه ثم تغمسه وتبقي ان يكون الخنك من اهل الخير ومن  
يرجي ركنه ولا يتعين التمر في معناه الرطب فان لم يكن فالعسل لانه شفا فان لم يكن  
فتشجلو وغير ما مسنه النار او لي مما مسنه كما قيل في فطر الجام **قال** في سرقه  
اكدمه ما السنونه الهدايا ثم الضمايم الحقيقية ثم العتيرة ثم الفرع وفي الصحيحين ان

النبي

179  
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا فرع ولا عتيرة فالفرع بفتح الفاء والراء اول نتاج البهيمة كانوا  
يذبحونه ولا يملكونه رجا البركة في الامر وكثر نسبا والعتيرة ذبحة كانوا يذبحونها في  
العشر الاول من شهر رجب يسمى بها الرجبية وفي استحبابها وجهان احدهما لا وعلى هذا  
فقيل كراهتها وجهان المصنوع والثاني استحباب رواه المصنف عن النص وصححه واجاب  
عن الحديث بنفي الوجوب او نفي ما كانوا يذبحونه لاصنامهم وقال الروابي في الجحر  
كان بن سريج يذبح العتيرة في شهر رجب وانفرد بذلك من بين سائر العلماء **قال**  
يكبره بيمينه الحية بالكبريت وغيره وتنقيتها او لطلوعها ايتار المروية وتصفيف طاقه  
فوق طاقه تحسنا والزيادة فيقوا والنفس منها بالزيادة في شعر العذارى وتنصف جانب  
العنققة وتركها شعقة والنظايل اعجابا واقتنارا وحرم خضابها بالسواد على الصحيح  
لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله بغض الشيخ الغريب وهو الذي يسود شبيهه بالسود  
بالخطاب ولو قيل تخريصه تنف الشيب لم يبعد لما روي عمرو بن شعيب ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال لا تنفقوا الشيب فانه نور المسلم يوما لقيامته حسنه الترمذي ونص  
الشافعي على تحريم تنف الحية وحلقها وفي الاحكام اهل الجنة جرد مرد الاهاون  
فله حية تبلغ سرته ولذلك روياه في مشيخه من كلب لكن الذهبي عده من الموضو  
وفي تاريخ دمشق عن ابن سعيد الحذري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث  
الاسرا ثم صعدت الى السابعة فاذن الانبارون ونصف لحية بيضا ونصف  
اسود نكاد لحية تضرب سرته من طولها قلت يا جبريل من هذا قال هذا المحب  
في قومه هذا هارون بن عمران انتي وجمع هارون هارون ونوره **قال**  
**كتاب الاطعمة** هي جميع طعام والمراد بيان  
ما يباح اكله وشربه من الطعوم والمشروب ولان الانسان في ذلك حالنا اضطرار  
واختيار فلذلك عقد له هذا الكتاب والاصل فيه قوله تعالى لسلونك ماذا  
احل لكم قل احل لكم الطيبات والمراد هنا ما استطيبه النفس ولشتميه  
ولما يجوز ان يراد الحلال لا هم سالوه عما حل لهم فكيف يقول احل لكم الحلال واسم  
الطيب يقع على اربعة اشياء الحلال ومنه ما بها الرسل كلوا من الطيبات والطاهر  
ومنه فتيه مواصيها طيبا وما لا اذي فيه كقولهم هذا يوم طيب ولبلة طيبه  
وما استطيبه النفس كقوله هذا طعام طيب ومقصود الباب الكلام في  
المطاعم ومعرفة احكامها من المباحات فان الله تعالى اجري العادة بالحاجة اليها  
وفي ثنائول الحرام كما الوعيد الشديد منه في الترمذي وبن جبان عن كعب بن عجر  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا كعب بن عجر لا تبت لحم من حرام الا كانت النار



به اولى وفي رواية كانه خل الجنة لم يذنب من حرام سحت **قال** **جوان البحر**  
وهو الذي لا يعيش الا في الماء وعيشته خارجة كعيشة المذبح وهو قسمان منه ما ليس  
له رية كاي نوع السمك ومنه ما له رية كالضفدع فانها تجمع بين الماء والهواء وي  
القربي وغيره عن عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى خلق في الارض الف  
امه ستاية في البحر واربع مائة في البر **قال** **السمك** حلال لقوله تعالى  
احل لكم صيد البحر وطعامه اي مصيده ومطعمه وقال ابو بكر وعمر بن عباس جمهور  
الصحابه والتابعين طعامه ما طفق على وجه الماء والي هذا الشرح قوله تعالى صلى الله  
عليه وسلم هو الطهور وما هو الحل ميتته **قال** كيف مات اي سوا كان  
ذلك لسبب طاهر كصدمة حجر او اخسار ما اؤثر من المصايد او مات حيفا نفه طافيا  
او راسيا خلافا لما يحنف لنا عموم قوله صلى الله عليه وسلم الحل ميتته والحي في حديث  
العنبرانه وجد بشاطئ البحر ميتا فاكلوا منه وقدموا بوسائق منه الى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فاكلوا منه لكن استثنى ما اذا اشفي الطافي وصار حية فنهى ان يورث  
الاسقام فيجوز للضرورة قاله الشيخ ابو محمد في التمهيد واليه اشار القفال في محاسن  
الشرعية **فان** عان احدهما وجد ناسكة في سمكة او في جوف سمك حل اكلها الا ان  
تكون قد تقطعت وتغير لونها فحرم في الاصح لانها كاللوث والقي ولو استحيات  
حرمت جرمها **الشيخ** في صغار السمك الذي يقل من غير ان يشق جوفه في حل اكله  
وجها في صحيح جماعة تحريمه لسبب ما في جوفه فانه نجس له هن فيتحبس الجميع قال  
الرافعي وعلي المسامحة فيه جري الاولون قال الروابي وبه افنى ورجعها طاهر  
عندي وطهارته وجه تقدم في باب النجاسة **قال** وكذا عين  
في الاصح وهو ما عاير السمك في الصورة المشهورة لان صيد البحر يقع على الجميع وقال  
الشافعي بوجوب كل ما راى من غير فعل هذا لا بشرط ذكاته في اصح القولين والوجهين  
كالسمك لما روي البخاري عن ان كره اكله بموت في البحر فقد ذكاه الله لكم وكلام المصنف  
استدل على مسيلتين ادعى اصل الحل والتاخير عدم الاحتياج الى التذكية ومقابل الاصح في  
الثانية الاحتياج وتقابله في الاولى الوجهان المذكوران عقبه **قال** وقيل لا  
بل انه صلى الله عليه وسلم خص السمك والجراد بالحل وهذا لا يسمى سمكا **قال**  
وقيل اكل مثله في البر حل كالبقرة والشاة على هذا لا نظير له حلال ايضا لقصة العنبر  
اذ لا نظير لها في البر ولذلك لما اعلواها النبي صلى الله عليه وسلم لم يتذكر عليهم والكل من  
بقية لحم **قال** والافلا كعذب وحمارا اعتبارا لما في البحر مما في البر ولان  
الاعم يتناولها فاجري عليه حكمه وعلى هذا الحل ما استشهد له الروان كان في البحر حمار الوحش

واذا حكمنا على ما سوى السمك فالاصح انه لا يشترط فيها الذكاة لانها حيوانات تعيش في الماء  
فاشبهت السمك **قال** وما يعيش في البر ويحرم كضفدع وسرطان وحية  
حرام اما الضفدع فصح ان طبيب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنه فجعله في دواء  
فنهى عن قتلها رواه ابو داود والبيهقي والترمذي وكان اكلها مباحا لم ينع عنه قتلها  
وصح عن عمران انه قال لا يقتلوا الضفادع فان نقيتها تنبيح وقال بعض الفقهاء ان  
حرم لانه كان جازا في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق السموات والارض وقيل  
انما حرم لانه سم وادعي الماوردي الاتفاق عليه وفي قول ضعيف انه حلال بشرط الذكاة  
واما السرطان فلا يستحب ثله وفيه قول ضعيف ايضا انه حلال واليه ذهب الحلبي اذا  
ذبح واما حية الماء وعقاربها وما فيه من دوات السموم المصانق التي يقضي الى الموت  
او سقم فلا حل اكلها حال وخالف في شرح المذهب فقال الصحيح المعتبر ان جميع ما في البر  
حل ميتته اما الضفدع وحمل ما ذكره الاصحاب او بعضهم في الحية والسحفاة والنسكاس  
على ما يكون في غير البحر واحترز بقوله كضفدع وسرطان عن البطة والاوز ونحوها  
وسياقي والصف **قال** بكسر الصاد والدال على الاشهر وحوز فتح صادها مع كسر  
الدال وحكى بن السيد ضم الفاء وفتح الدال وهو شاذ واما الكتماح فحرام على الجميع  
لجنسه وعلله الشيخ في التبيين بانه يتقوى بنا به ومقتضى هذه العلة ان حرم القرش  
لانه في معناه بالاشد منه ضررا وبه اجاب شيخنا رحمه الله لكن اجاب الشيخ بحج  
الدين الطبري بما لا يتبعه الا في الاثر في النهاية قال ويقال له الحمر بفتح اللام والخاء  
المحممة والسحفاة العربية وهي الجبابا الجير صرح في شرح المذهب بانها غير مأكولة  
وهو الاصح عند الاصحاب وصرحوا بكراهة قتلها والاصح حرم النسكاس لانه على خلقه  
الناس كذا قاله القاضي ابو الطيب وعين وقال ابو محمد هو نجس من الخلق ثبت  
احدهم على رجل واحد وقال المسعودي له عين واحدة يخرج من الماء ويتكلم ومتى ظفر  
بالا نسان قتلته بوجده في جزاير الصين يقفزون كما يقفز الطير وفي الحكم ان  
سبع من اجث السباع وقال بن قتيبة النمسين بن عرس وقال الرازي في كتاب  
الجمع النمسين انواع وبهذا جمع بين هذه الاقوال **قال** **السمك** الذي ليس نوع من الصدف  
قاله سبطا طائس انه اصل السرطان وحكمه حل الاكل لانه من طعام البحر ولا يعيش  
الا فيه ولم يأت على تحريمه دليل كذا افنى به الشيخ خمس الذين عدلوا وعلماء عموم  
وغيرهم وما نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام من تحريم اكله لم يصح فقد نص  
الشافعي على ان حيوان البحر الذي لا يعيش الا فيه بوجوه لعموم الاية وقوله عليه السلام  
الحل ميتته **قال** وحيوان البر حل منه الاغار وهي الابل والبقرة والغنم



لقوله تعالى اكلت لكم بهيمة الانعام وقوله ومنافع ومنها تاكلون واجعت الامة على ذلك  
**قال** والحيل سوا كانت عن يمينه او عجميه او متولد منها لما روي جابر قال  
 رآنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمير واذن في لحوم الخيل وراه الشيطان  
 ولفظ البخاري وارخص في لحوم الخيل واما حديث خالد في النهي عن اكل لحوم الخيل فقال  
 احمد وعين منكر وقال ابو داود متشوخ واما قوله تعالى لتزكوهن زينته ولم يذكر  
 اكل لانه في سياق الامتنان فزوده اليه في ان الامة مكينة بالانفاق ولحوم الخيل اما  
 اكلت يوم خيبر سنة سبع بالانفاق وفي الصحيحين عن ابي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكلناه ونحن بالمدينة وفي مسند احمد فاكلنا نحن واهل  
 بيته **قال** ويقرو وحشر جاحل لانه من الطيبات وفي الصحيحين ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم اكل الحمار الوحشي واستوي في ذلك الابل والوعل واليتل وهو الذكر  
 المسن من الودع وكذلك يوكل جميع كما في الخيل وغنمه ولا فرق في حمار الوحش بين ان  
 يتناسل وسقى على توحشه كما لا فرق في خنزير اهلي بين الحالين **قال** وطلب  
 بالاطاع **قال** وضع لقوله صلى الله عليه وسلم الضبع صيد فاذا اصابه المحرم  
 ففيه كبش مسن ويوكل واه ابو داود والحاكم من حديث جابر وقال صحيح الاسناد  
 وروي الشافعي بسند عن عبد الرحمن بن ابي عمار قال سالت جابرا عن الضبع اصيد هو  
 قال نعم قال الشافعي ما زال الناس ياكلونها وبيعونها بين الصفا والمروة من غير زكوير  
 ومن عجب امرها انها تحيض وتكون سنة ذكر سنة انثى **قال** وصب  
 لما في الصحيحين عن بن عباس قال دخلت انا وخالد بن الوليد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم بيته ميمونه فاني صببت محنوخه فاهوي اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده  
 فقال بعض المشركين الذي في البيت اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد ان ياكل  
 فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده فقلت احرام هو قال لا ولكنه ليس برض قومي  
 فاجدني اعافه قال خالد فاجتررته فاكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر  
 وهذا قال مالك واحمد ومعنى اعافه اكرهه ففقد راوه حيوان معروف للذكر  
 ذكر ان ولانثى فرجان كما سقط اسنانه الى ان يموت وهو اليربوع مستثنيان  
 من الحشرات وحرمة ابو حنيفة فان سمع منه فهو محجوج بالنصوص واجماع من قبله  
 واما امر حنين فالاصح انها حلال وهي دابة صفراء كبيرة الجوف قال الشافعي انها  
 صربت من الضباب **قال** وارب لما روي الشيطان ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم اكل منه وامر بذلك وروي ابو داود عن ابي قتادة قال كنت غلاما جروا ففصدت  
 اربا فسويتها وبعثت مع ابوطحمة بجوزها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم والجوزور

181  
 بالتشديد به الحنف المراهق ولم يبلغ ابا حنيفة الا حديث فخرها محتجما بانها تحيض كالضبع  
 وهي محرمة عند ايضا **قال** وشعوب لانه من الطيبات وانه صغير  
 ووجب عمر فيه على المحرم حنيفة ولا يغري الاما يوكل وقال ابن خزيمة وابن الصلاح لم يرد  
 في تحليل الثعلب حديث وحكي العبادي في طبقاته عن ابي سعيد الدارمي صاحب البويطي  
 انه حرمة **قال** ويرى ان العرب تستطيبه ووجب فيه عمر حنيفة  
 على المحرم ايضا وقال في شرح المذهب كخلاف في حله وفيه نظرون في الشرح الصغير  
 وجه انه حرام وصححه في البيان وهي دابة مثل الجرد لاجراس مد وروين صحبا  
 مسند بن يعضا الطرف فحينئذ اليدين والرجلين **قال** وفنك وسمور هذان  
 منهما وجهان اصحهما كما قاله المصنف الحلة كالشعوب قال الفقيه بفتح الف والنون دابة  
 يتخذ جلدها فروا او السمور بفتح السين وضم الهمزة المشددة كسفوف وكروب حيوان  
 بري يشبه السمور يتخذ من جلده الفراء للينة ويحفظها تاليف المياه كثيرا او المواضع المحضبة  
 ووقع في تصديباتها واللغات انه طائر وهو سبق فلم واجب منه ما وقع لابن هشام  
 السنين في شرح الفقيه انه ضرب من الجن ونظير وما قبله السنجاب والقاقم والحواصل  
 وفي الحنيفة وجه **قال** ومع الاصح حل البقرة والعرب تستطيبه ونفديه المحرم  
 وهو دابة اكبر من عرس واصغر من الحصن الوحشية ليس لها ذنب كالا العين  
 واما البير بيابن موحدين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة فهو ضرب من السباع  
 يعادى الاسد من العدو ولا من المعاداة ونقال له الغرائق شبيهة بابن اوي محرم  
 اكله لانه يتقوى بنابه والفتن قد بالزال المعجزة حلال لانه مستطاب كما يتقوى بنابه  
 وقيل حرام لما روي ابو داود والنبي صلى الله عليه وسلم ذكر عند فقال جئت من الغنات  
 وجوابه انه اسناده غير قوي ومثله في جريان الخلاف الدال وهو دابة قد راسخ  
 ذات شوك طوال تشبه السهام في الصالح انه عظيم القنافة واما ابن عرس وجمعه  
 بنات عرس ففي شرح المذهب انه حلال بخلاف وفي وجه في الشرح الصغير وليس  
 المسألة في الروضة **قال** وحرم بعل لتولد بين حرام وحلال وروي مسلم عن جابر  
 قال نهى في خيبر الخيل والمحرف لها نار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البغال والحمير  
 ولم ينه عن الخيل فان تولد بين فرس وحمار وحش حل بخلاف والمتفق بالمعجزة  
 التحريم كل حيوان متولد بين ما كولد وعين كالسمك والسمك والسمك والسمك  
 والاهلي سوا كان الماكول المذكور والاشج وجمعه **قال** بعضهم الزرافة من ذلك  
 وقال هي متولدة من ما كولد وعين فتحرم وهي منقح الزرافة ومنها لغتان مشهورتان  
 وفي شرح المذهب انها حرام بخلاف والذي ذهب اليه المتولد فيها الحل وبه افني



النعوى وقال انها لا تقوى بناها كالنعلب وقال بعضهم الذي يتقوى بناها بالانفاق  
وفي شرح التنبية لابن يونس في خطها وجران **قال** وجار اهل كان النبي  
صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجوار اهل بيته يوم خيبر واما حديث اظم اهل بيت  
من يمين حموك فانفق الحفظ على ضعفه ولو صح حل على حال الاضطراب **قال**  
وكذا في باب من السباع ومخلب من الطير ففي الصحيحين انه نهي عن اكل ذي ناب من السباع  
وفي مسلم وكل مخلب من الطير ودخل في عموم الكلب لقوله صلى الله عليه وسلم الكلب  
خبث وخبث منه وكذلك الحزير لعموم الآية والاطاع والمراد من ذي الناب  
الذي يعود اهل الحيوان ويتقوى بناها طالبا غير طالب مطلوب والخزير ممنوط  
بذلك على النص والمخلب بكسر الميم واسكان الخاء المعجمة يكون للطير والسباع  
كالظفر للانسان **قال** كاسد ومردوب ودب وقيل قد ورد وباز وصقور  
وشاهين ونسرو وغقاب وكذلك جميع جوارح الطير لا يستحبها خلافا لما كان حيث  
قال يكن وقال احمد ليس القيل من اظمة المسلمين وعن ابو شيخي انه احتا لنفسه على القيل  
كذهب مالك وقال لا يندجى على القرد ولم ينجى ماعه النسر ماله مخلب وقالوا  
حرم لا يستحبها وذكره خالويه للاسد خمس ما به اسم وزاد على من جعفر عليه ما به  
وثلاثين اسما والى **قال** يفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها حيوان معروف اخبث  
من الاسد يسمى بذلك لثمنه واختلاف لون جسده ويقال تمر فلان اي شكر ونعيم  
لانه لا يوجد غالبا الا غضبانا وهو ذو قهر وسطوات عتيقة ووثبات شديدة  
معجب بنفسه فاذا شبع نام ثلاثة ايام وراحته فيه طيبة **والذي**  
بالهز وعدمه معروف يلحزم عند السقاء كالكلب وهو موصوف بالانفراد والوحدة  
ومن طبعه انه لا يعود الى فريسته شبع منها وبنام باحد عينييه والاخرى يقظ  
حتى تكفى العين النائمة من النوم ثم يفتحها وبنام بالاحري لثمنه القيل ويستخرج  
بالنايم وهو اكثر الحيوان عوا اذا كان مرسل فاذا اخذ وضرب لم يسمع له صوت  
وفيه قوة حاسة الشم فيشم الشئ من فرسخ وكلمة الذئب ثلاثة من الصحابة اهلان بن  
اوس السلي ورافع بن عجير وسلمه بن الكوع **والذي** من السباع يحب العزلة  
واذا جاء الشتاء دخل وجان ولا يخرج الى ان يطيب الجو واذا جاء صيفه يخرج  
ورجليه فيندفع عنه بذلك الجوع ويخرج اسم ما كان ويسفد الذكر المني من طبعه  
على الارض وتضع جروها قطعة لحم غير ممزجة الجوارح فلا تزال تلحسه حتى تمير اعضان  
**والقيل** رجمه فيله وافيال وكبيته ابو الجحاح والقيل المذكور في القرآن كنيته  
ابو الجباس واسمه محمود والذكر ينزوا اذا تم له خمس سنين ونخل الانثى سنين

ابن

وهو صاحب حقد ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وخاف من الحق خوفا شديدا وفيه  
من الفهم ما يقبل به التاديب والتعليم والهند عظم لما استعمل عليه من الخصال  
المحمودة ومع كثرها والقرد جمعة قردة وهو حيوان قبيح مليح ذكي سريع الفهم  
انهدي ملك النوبة الى المتوكل فزاد خياطه اليد في البطن الواطن العشر والاثني  
عشر والذكر شدة به العيرة على اناث وهذا الحيوان يشبهه بالانسان في غالب  
حالاته فانه يضحك ويضطرب وينناول الشئ بيده ويأمن بالناس ويمشي على اربع  
مشية المعتاد وعلى رجله حين يسير **والذي** رقبته ثلاث لغات افضى باري  
بتحفيف اليوانها يازونا لها باري بالتشبه به واكرها الجوهرى ولقظه مذكر بلا  
خلاف وهو من اشده الحيوان تكبرا واضيقها خلقا وقيل لا يكون الا انثى وذكرها من  
نوع آخر من الحداة والشاهين وهذا اختلفت اشكالها والصقور باعداد والذاري  
والسني وكذلك كل كلمة في صا وقاف فيها اللغات الثلاثة كالبصافى قال في شرح  
المهذب يقال للبراة والشواهين وغيرهما ما يصيد صقور واحدها صقور والانثى  
صقر **والشاهين** جمع شواهين وليس بجري لكن تكلم العرب به  
وهو في الحقيقة من جنس الصقور لذلك قال في البحر انكر على الشيخ جعله الصقور  
للباري والشاهين مع انه يما ولهما قال وجاب عنه بانه ذكر العام ثم الخاص  
وهو جازم والمصنف وقع هنا في ذلك وجاب عنه باب **قال** وكذا ابن  
اوي وهن وحش في الاصح اما ابن اوي فلا نكرية الراحه تستحبها الحرب ككله المينة  
وقيد شبه من الدب وشبه من النعلب ودون الكلب وجمعه بنات اوي ولا ينصرف  
لانه على افعل وهو معروف وصياحه يشبه صياح الصبيان وهو طويل الخالب والاطفار  
يعمل وياكل ما تصيد الطيور وغيرها وخوف الدجاج منه اشده من خوفها من النعلب  
لانه اذا امر تحتها وهي على جدار لتساقطت واما هه الوحش فلا تصطاد بناها فاشبهت  
الاسد وقيل على ان اوي اضعف نابه والهن لا تهاجى حيوان تنوع الى وحش واهلي حرم  
الاهلي منه فيعمل الوحش كالجار واصل الخلاق التردد في اند وحش لاصل او اسني نو حش  
ونواله عند خلوا القري في سنى القحط فيحل على الاول دون الثاني واخترت بالوحشية  
عن الاهلية فانها حرام ايضا على العجم ففي الحديث انها سبع وفي سنن البيهقي ان النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الهر ولان له نابا يعطاه به وياكل الجيف وقيل يحل اكلها  
لضعف نابها فلوقال المصنف وهن وحش لفظ وحش كان امهال واخصر **والذي**  
ابن مقرض وهو الدلق بفتح الدال واللام فالصواب انه طلال كما وقع في الشرح  
والحاوي الصغيرين وهو ذو بية اكل اللون طويل الظهر وقوائم اربع اصغر من



الفار يقتل الحمار ويقرض الثياب **واما** التمس الذي يادي الخراب من الدور وغيرها  
ونحوها فهو نوع من القردة فالظاهر انه حرام لانه يقتل بالاج فهو كمن آوى  
**والحمار** ما يربى بقتله كنية وعقرب وغراب ايقع وحداة  
وفاره وكل سبع ضار لقوله صلى الله عليه وسلم خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم  
الغراب والحداة والعقرب والفار والكلب المحصور متفق عليه ولان هذه مستحبات  
شرعا وطبيعا لكن استثنى من عموم تحريمها امر يقتله البهيمة المأكولة اللحم اذا وطئها  
ادمي في نكاحها مع الامر يقتلها **واما** الغراب الا يقع فلا خلاف في تحريمه **واما**  
الغداة الصغيرة وهو الداهية وما دى اللون صغير الجنة فصيح في اصل الروضة  
والصحيح والكفاية تحريمه وحاصل كلام الرازي فيه الحلال والحيه المذكور الا ان  
والعقرب الا انى والذكر عقربان بضم العين والراء **والغداة** وكذا رخصة  
لحيث عداها وروي البيهقي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن اكلها  
وهي طائر يقع تشبه النسر في الحلقة يقال له الانوق والجمع رجم ويقال لها  
ذات الاسمين **والحمار** وبغائه لا يستحبها وتاوها مثلثه وهو طائر  
ابيض يطير اصغر من الحداة ذات مخالب ضعيف وكذلك تحريم  
الحقن على الصحيح والسوم والضوع على الاصح وهو بضم الضاد المجمة وفي الواو  
وبالعين المهملة قيل انه ذكر اليوم فان في ذلك حري الخلاف في اليوم **والحمار**  
والاصح حل غراب زرع وهو اسود صغير يقال له الذراع وقد يكون محمرا المنقار  
والرجلين لانه مستطاب وقيل حرام لانه من جنس الغرابان وحكمه من ما ذكرناه حكم  
لحمه **والحمار** وبغائه لا يستحبها وتاوها مثلثه وهو طائر  
الثانية لهذا الطائر المعروف الاخصا الذي يقال له الدر بزال مهملة معجمة  
كذا قال الصغاني وغيره ولا يعرف لها اسم ذكر من لفظها وليست من طيور العرب  
بل من اليمن والنوبة وقيل هي حلال لاكلها الطيبات ولانها ليست من ذوات السموم  
ولا من ذوات الخالب ولا امر يقتلها ولا يني عنه وهو حيوان دمى الخلق ثاقب  
الفهم له قوة على حكاية الاصوات وقوله التلقين وتينا اول ما كوله برجله كما يتناول  
الانسان الشيء بين مأكلا لسانها صار فصحا جريا في الكلام **والحمار** وطاووس  
حيث له وقيل حلال لعدم اكله المستقدرات والحوم وهو مع حسنه يشتمل به  
**واما** السقراق ويقال له السقراق فخرم البعوي بحله والصيبر والعجل تحريمه  
وهو قول الأكثرين وهو طائر يسمى الجبل والوب تشتمل به وهو اخضر ملون حسن المنظر  
على شكل الحمار كثير سواد الشام والروم **واما** ملاعب طاله فقال ابو عاصم يحرم وهو

طائر ليس في الجوارا كانه ينقض على طائر **والحمار** حرام كالسباع التي  
شخص **واللقاط** حلال لما استثناه النص وما يتقوت بالجيف حرام **والحمار**  
وتحل نعامه بالاجاع ولان الصابح قضوا فيها اذا قلها المحرم سبده وهي تذكر وتوث  
والنعام اسم جنس مثل حمار وحمامه وجراد وجراده ونوصف بالحق ولا سمع لها  
لكنها تدرك بالشم ما يحتاج فيه الى الشم فقتلها الحقن من بعد وهي كثيرة  
الصبر على العطش وتبتلع العظم الصلب والمجر والحد يدفدوب في جوفها كالماء  
**والحمار** وكركي بلا خلاف وما اوهمه كلام العبادي من حرمان الخلاف فيه لانه  
من طيور الماء الا يبيض شاد وهو طائر كبير كنيته ابو العيزاد وفي طبعه الحور  
والتمارس النوب بالليل واذا كبر ابواه عالها ولا يمشي على الارض الا بامدي رجله ويعلق  
الاخوي واذا وضعا وضعا وضعا خفيفا مخافة ان تخسف به الارض **والحمار**  
ويطوا واور لانه من الطيبات والبطة هو الا وز الذي لا يطير والى وز فكسر الهمزة  
وفتح الواو وتحل الحماري لان النبي صلى الله عليه وسلم اكلها وكذلك كل ما اشبهها ولم تحك  
المصنف فيها خلافا والرافعي جعل الجميع من طيور الماء وجميعه حلال الا اللقلق والماطير  
الماء الابيض قاله الصيبري قال انه حرام لحيث لجه قال ابو عاصم طيور الماء اكثر من ما يني  
نوع لا يوجد لاكثرها اسم عند العرب لانه توجد عباد صمد وحمل من طيور الماء ملك  
الجربن وهو البلسون قاله بن بري وهو الطول العنق والرجلين من اعاجيب الدنيا  
لانه طائر لا يتعد بقرب المياه ومواضع نبعها من الانهار وغيرها فاذا انشفت حركت  
لذهاها وكلما نقصت حزن ولا يشرب منها عند ذلك خوفا من زيادتها نقصها ويبقى على  
ذلك حزينا كيبيا ودمامات عطشا والجمع وهو الحوصلة وجمعه حواصل طائر كبير  
الحوصلة يتخذ منها القري وهو حلال كما حرم به الرافعي وغيره عموما واللقلق  
حرام على الاصح لانه ياكل الحيات ونصف وقد قال صلى الله عليه وسلم كل ما دب ودع  
ما صفت كذا استند له الرافعي وغيره وهو غريب يقال رف الطائر بخناحه اذا حركها  
وصف اذا لمحركها قاله الله تعالى والطيور صافات **والحمار** ويطح بالاجاع  
سوا النسبه ووحشيه ولان النبي صلى الله عليه وسلم اكله وراه الشيخان والذجاج  
يقع على الذكر والانتى وفي داله ملاك لغات افصحها الفتح **والحمار** وجام  
لانه من الطيبات **والحمار** وهو كل ما عيب وهذا العيب شدة جرع الماء  
من غير تنفس والهدية ترجيع الصوت ومواصلته من غير تقطيع له والمصنف  
ينع المحرم في الجمع بين هذين الوصفين وفي الروضة في جزا الصيد قال المراد بالحمار  
كلما عيب الماء وهو ان يشربه جرعا ولا حاجة الي وصفه بالهدية مع العيب فانها متلازمان



ولهذا اقتصر الشافعي على العوب وفي الروضة هناك ذي طوق من الطير خلال واسم الحمام  
يشمل الجميع فيه الغري والدبسي والحمام والبرص والفراخ والورسان وهو  
ساق حر والقطا والحجل والبقايب وهي ذكور الجاوا اسم الجنس القطيع بفتح القاف واسكان  
البا الموحدة والجيم والبقية تقع على الذكر والأنثى حتى يقول يعقوب مخص بالذكر وكذا النقا  
حتى يقول طليم والحمل حتى يقول يعقوب ومثل هذا كثير **قال** وما على شكل  
عصفور وان اختلف لونه ونوعه كعندليب وصعقة وزر زور وكذلك النور والجرع  
والبلبل لانها من الطيبات روي الشافعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من انسان يقتله  
عصفورا فما فوقه بغير حقها الا ساله الله عنها قيل وما حقها قال بهم ما ياكلها ولا يقطع راسها  
في طرحها وفي وجه ان العندليب حرام وجرم البندبجي تخمير الزر زور وعدة الراعي  
في البيع ما يبيع ببعده للاسباع بصوته ولم يعلم بكونه مأكولا والصعوه من صغار  
العصافيد وهي بصاد ميم ماله مفتوحة وعين ميم ماله ساكنه **قال** لا حظ في  
للشيء عن قتاله وهو في البيهقي باسناد مرسل وحكي ابو عامر العبادي عن محمد بن الحسن حله  
لانه يثبوت بالطهارة غالبا وحكاة في شرح المهدب قوله عندنا وجمعه خطا طيف به  
ويسبي زوار الهناء ويعرف عند الناس لان عصفور الجنة لانه زهد فيما في ايديهم  
من الفوات ومن عجيب امن ان عينه تقلع فتعود ولا يبرخ في عش عتيق حتى  
تطينه بطين جديد واما الخفاش ويقال له الخشاف والوطواط فقطع الشخان  
بخرمه مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته اذا قتله المحرم او في الحرم  
مع تصرخها بان ما لا يؤكل لا يجب ضامه وقد تقدم مرسيه في الحج **قال** وممل  
ونخل لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتلها رواه ابو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس  
وصحبه بن حبان ولانها من الحشرات المستجبة وفيها وجه والخلاف جار في الهدهد  
والصرد وهو بالحروف الميم طائر فوق العصفور يصيد العصافير واطلق الراعي  
والمصنف في كتاب الحج تخمير قتل النمل وكرامه تخريفها بالنار قال الخطابي ان النبي الوارد  
في قتل النمل المراد به النمل السيلاني وهو الكبير اما الصغير ففي الاسقفما نقلا عن البيهقي  
للصيراني انه لا يحرم قتله لانه مؤدود وكن البغوي في شرح السنه ايضا ووافق عليه  
في شرح المهدب قال وسيل بن عباس عن قتل المحرم لها فقال يقال تلك ضالة كاذبي  
فيها **قال** وذياب لقوله تعالى وحرم عليهم الخبايا وسمي ذيا بيا  
لانه كل ما داب اب اي رجوع وواحدة ذيا به ولا تغفل ذيا به وكنيته ابو جعفر والذباب  
اجمل الخلق لانه يلقى نفسه في الحلكه وضرب الله به المثل في القرآن وهو اصاب  
كثير **قال** وحشرات لا تستقد رفا وهي صغار حيوان الارض مصفاة

هوام

هوامها الواحدة حشرة بالتحريك منه ذوات السموم والابر والذر والقراد ووافق  
على تخمير الحشرات ابو حنيفة واحمد وداود وقال مالك بقول الله تعالى قل  
لا احد فيا اوتي الي محرم على طام يطعمه الا بالحق وحديث الثعلبي بن ثعلبه بن ربيعة قال  
صحبت النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمع لحشة الارض تخميرها رواه ابو داود وداود الشافعي  
والجمهور يعومر ما تقدم **قال** كخنفسا وود لا يستجبان وكنيته الخنفسا  
امر الفسوق وهي انواع من الجمل وحمارقان وبنات وردان والصرصار والحطاب  
ذكر الخنافس والدود جمع دوده وجمع الجمع ديدان وهي انواع كثيرة يدخل في الاسرارح  
والارض والحلم وود القز وود الفواكه الذي تقدم في باب الصيد والذبايح ولا  
يستثنى من الحشرات الا البرص والصب كما تقدم والاوزاع كلها محرمة لان النبي صلى  
الله عليه وسلم امر بقتلها ووقع في الراعي نهى عن قتلها وهو سبق فلم يحرم سائر ارض  
وهو كبا والاوزاع وحرم حرم الطهارة والعصاة وهي العين الميملة والصاد المعجمة وبنه  
أكبر من الوزغ وقال الازهركي دونه ملسا يتردد تشبه سائر ارض لانها لا تؤذي وهي  
احسن منه وبنها الحكا بضم اللام وفتح الحاء الميملة دونه كانه سكة ملسا مشربة بمخ  
توجد في الرمل فاذا حست بالاشان دارت في الرمل وغاصت **قال** وكذا ما  
تولد من مأكول وعين كالسح وهوربوسا السنين وسكون الميم حيوان متولد من الدب  
والضبع فخل فيه جانب التخمير وهو سبع مركب فيه شدة السبع وجرأ الذيب اسرع من  
التخمير وعدوا كثيرا لوثبات وعد منه في شرح المهدب الزرافة وقد تقدمت عند ذكر  
البغل **قال** وما لا ين فيه اي لا خاصا ولا عاما بتخمير ولا تحليل ولا  
ورد في شرعنا امر بقتله ولا نهى عن قتله فان ثبت تخميره في شرع من قبلنا فهل  
يستحب تخميره قوله لان الظاهر حاله وهو مقتضى كلامه عامة الاصحاب **قال**  
انه استنطبه اهل اليسار وطباع سليمة من العرب في حال رفاهية حل لان الله تعالى  
انا ط الحنا لطيب والتخمير من الخبيث وعلم العقل انه لم يرد ما استطيحه واستحبته  
كل العالم لاستحاله اصنامهم على ذلك عادة كما خلا في طبائعهم وشهواتهم عادة فاعتبر ان يكون  
المراد بعضهم والعرب بذلك اولى بان بلغتهم نزل القرآن وهم الخاطبون به وعلى  
هذا ايضا فطباع العرب تختلف باختلاف ازمته والمكنه والشدة والرخا  
فتقبل يرجع في ذلك الى من كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والاشبه ان يرجع في كل  
عصر الى الوجود من فيه ويعتبر فيه ان يكونوا من سكان البلاد والقرى ومن  
اهل اليسار والرفاهية والسعة فلا يعتبر اخلاف البوادي الذين ياكلون ما د  
ودرج ولا اهل الحدب والشدة فاستنطبه بن فهو حلال **قال** وان استجن



فلا لما تقرر **قال** ولو جعل اسم حيوان سبيلوا وعمل تسميتهم فان سموه باسم حيوان حلال حل او حرام حرمان المرجح في ذلك الى الاسم وهما اهل اللسان **قال** وان لم يكن له اسم اعتبر بالاشبه اما صورة او طبعا او طعما فان تساوى الشبهان او لم يجد ما تشبهه فوجها صح في الروضة وشرح المذهب الحل **قال** واذا ظهر تغير حل حلاله حرمة وجه قال احمد لانها صارت من الحيات وقد روي النبي عن اكلها وشرب لبنها وركوبها ابوداود وعنه وهي التي تاكل الجله بفتح الجيم وهي العذرة والبعر وغيرها من النجاسات ويكون من الابل والبقر والغنم والرجاج والحكم منوط كما قاله المصنف بالتعبير على الاصح وقيل ان كان اكثر عليها نجاسة ثبتت الا فلا وهو طاهر كلام المصنف في التحريم **قال** وقيل كره وجه قال ابو حنيفة ومالك فان النبي الورد فيه انما هو لتغير اللحم وذلك لا يوجب التحريم كما لم يوجب اذا اثنى وروح فانه يمكن اكله على الصحيح وقال الغزالي حرر **قال** قلت المصحح يكره والله اعلم هذا الذي ذهب اليه اكثرهم ويصنعون ولحمها ولبنها كلهما ويجعله رغوها لما تقدم من النبي عنه تنبيه اطلاق التغير يقتضي انه لا فرق بين اليسير والكثير لكن الماورد في خص الخلاف ما اذا وجدت راحة النجاسة بينهما او قربا منها فان كانت يسيرة لم تعتبر بها جرما ذكرا واطلاقه شمالا واصفا للملأمة والرافعي انما قيد بالراحة والظاهر انه ليس بقيد فان تغير الطعم اشد وقد صرح الشيخ ابو محمد في التمسك بانه لا فرق بين تغير الطعم او اللون او الرائحة وتخصيصه بالتغير بالحجم جري فيه على الغالب والاعتماد على حلالها ولبنها ويصنعها كذلك وفاقا وخلافا **فروغ** الماورد السخلة المراه بلبن كلبه او خنزير حتى ثبت لحمها كالجلا له وقال الشيخ عز الدين لو غدي شاه عشر سنين بالحرمان لم يحرم عليه اكلها ولا على غيره انتهى وهذا هو المشبه احتمالا البغوي لان الاعيان لا توصف بحل ولا حرمة وفي الاحياء في الباب الثالث من الشبهات ترك الاكل من شاة اعلفت بعلف معسوب من الورع الشافعي لا يحرم الزرع والثمار التي سقيت بالمياه النجسة وان كثرت الزبل والنجاسة في اصولها لانه لا يظهر اثر النجاسة وراحتها فيه والذي اصاب البقل من ذلك الماء النجس يطهر بالبقل ولذلك قيل كل البقل ولا تسال عنه المبطله المالك قال الشيخ عز الدين لا يحرم اكل القنق والعرابيس والشوا وان كانت لا تخلو من الدم غلبا فان دم المذكاة لا يتحقق له انصباب عن محل الذكاة الى سائر الجسد ومحل الذكاة واجب الغسل ولم يجر العادة بانه لا يغسل **المرامح** الجبن المصطفى انما تحققنا نجاسته وان فيه انقحة خمر لم يترك وان لم يتحقق ذلك جاز اكله لما روي ابوداود عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اني جبينه من نمل فذرا يسكن فسي تسكن وقطع وروي البيهقي عن سلمان قال سالت رسول الله صلى

الله عليه وسلم عن السم والجن والفرق قال ان الله احل حلالا وحرر حراما فما احل فهو حلال وما حرر فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وفي هذه النصوص ما يدل على حوان اكله وبيعته ومن قصد الورع بترك ذلك فقد استبرأ منه وعرضه لكن الورع لا يلزم كل الناس **المرامح** لا ابو حيان التوحيدي في كتاب الامتاع والمواشاة ان الكلب اكله اذا عصى حيوانا ودع ذلك الحيوان لا يحل اكله لان من اكله كلب **قال** فان علفت طاهرا فطاب حل لزال العلة ولا تقدر للعلف وحده الماورد في باربعين يوما في البعير ثلاثين في البقر وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة كان الغالب زوال التغير بذلك والتقابل هذا لا يبره ذلك بحكم ما لم يثبت زوال التثنية زوال التثنية اذ لا يعلف بل بالفضل والطنخ او التسهيل ويمضي الزمان لمزلة التحريم ولا الكراهة وعلى هذا يشك الفرق بين هذا وبين ما النجس اذا نال تغير بنفسه فانه يطهر وهناك لا يبره حكمها وظاهر كلام المصنف ان المراد بالنجس الذي اكلته نجس العين اما المتنجس كالشعير والبن ونحوها فلا يمس الدابة باكله جلاله وعلوها يطهر بالدغ لانه نجس اللحم وقيل ان لم يظهر فيه ثمن فهو طاهر **قال** ولو تنجس طاهر كالدبس دابت حرر لما روي ابوداود ومن جهان عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال ان كان جاسدا فاقطعها وما حولها وان كان ما بها فلا تقربوه ولا ينافيه حديث يهونه في الصحيحين انه سئل عن فارة وقعت في سمن فماتت فقال لا تقطعها وما حولها وكلوه فان المراد بالجاسد لان الفأر ما حولها لا يمكن اذا كان دابيا والرواية الاولى نفسها هذا اذا قلنا بتعدد تطهيره وهو المصحح كما تقدم في النجاسة والبيع فان قلنا يمكن تطهيره بالغسل فاذا غسل حل ويجوز ان يطعم بعين ونحوه الجزء المعجون بما نجس فيه وفي فتاوى صاحب الشامل انه يكره ان يطعم الحيوان المأكول نجاسة قال المصنف وهذا بخلاف النص لان العجين ليس نجس العين ولا يمكن اكله البيض المملوق بما نجس كالا يكره الوضوء بما سخن بالنجاسة **قال** وما كسب نجاسة من نجس كجامة وكس مكره سواء اكتسبه حرا وعبد لان النبي صلى الله عليه وسلم حجه ابو ظبية فامر له بصاع من تمر وامراهله ان يخففوا عنه جراحه رواه الشيخان قال ابن عباس فلو كان حراما لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كجرح الناحية المأخذ الضروف كما اذا اعطي الشاة ليدع عجين والطاهر في كونه حقه فانه يحرم الاخذ دون الاعطاء وقال ابن خزيمة يحرم كسب الحمار على المردون العبد لما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كسب الحمار خبيث والنبي صلى الله عليه وسلم اعطى الاجرة لابي ظبية وهو رقيق والمذهب الماورد والجواب انه لا ارادة بالنجس الذي كلفه تعالى ولا تتموا الجنب منه تنفقون ارادة الرد في لقوله ولستم باخذيه الا ان تخمضوا فيه ولا ان



الناس لم يزلوا في عصمه صلى الله عليه وسلم والى عصرنا هذا يكتسبون به من غير تكبير وسيل  
بن عباس عن كسب حمار له ما نضع به فقال له قال القاصي حسين اذا اكل الحمار كسب نفسه  
لا يكون له منه ولا يكون له اذا كان له عبيد حارجهم وهم حمارون او اكل غير سيدهم  
من كسبهم والمشهور الاول وفي علة الكراهة وجهان احدهما مباشر النجاسة وثانيهما دنا  
الحرفة فعلى الاول يكون كسب الناس الذي يستخرج الغدرة من المراحيض والربال والقاذورات  
والدباغ والحق الماوردي هم السالك وكذلك الجراحي والغاصد وقيل لا يكون كسب الغاصد  
ورجحه المصنف لانه فلما مباشر النجاسة وعلى الثاني تنعدي الكراهة الى كسب اصحاب الحرف  
الدينية كالحلاق وقير الحمار وفي الحامي وجهان من حيث مشاهدته الحورات اما الكسب  
باستئجار الحمامات واستغلالها فاقف والعرف قاصد بانه ايضا وفي كسب الحائك وجهان  
احدهما لا يكون وفي كسب الصباغين والصواغين وجهان لكثرة اختلاف الوعد والوفوع  
في الثمن وفي مسند ابي داود الطيالسي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كذب الناس الصباغون  
والصواغون وسيل الحسن البصري عن كسب الماشطة فقال حرام لمن فعلها غلما لا يخلو  
عن حرام او تغيير خلق الله تعالى وبه اجاب بن عقيل المديني في كتاب الفنون **قال**  
ويستأنف باكله ويطعمه وقيفه ونا حقه لما روي مالك وابوداود والترمذي  
عن ابي مجيبة عن ابيه انه استاذن النبي صلى الله عليه وسلم في اجرة الحمام فنهاه فلم يزل  
يساله حتى قال له اعلفه ناصحك ورقيقك ولان دناة الحد تناسب دناة اصل الكسب  
وذلك الناصح تبع فيه الحديث والمراد واه وفي كراهة المصدق به احتمال وهمل  
الكراهة مقصودة على الاكل حتى لو اشترى به ثوبا لم يكن لظاهر التعيم لكن كلام اكثر من  
مخصوص بالكل **باب** في الاشبه بمدفع النافع فيفضل التجارة على الزراعة وعمل اليد  
لان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يكتسبون بها وفضل الماوردي والمصنف الزراعة لانها  
اقرب الى التوكل ورد بان النبي صلى الله عليه وسلم راي في بعض دور الانصار له حرث  
فقال ما دخل هذا دار قوم الا دخلها الدار رواه البخاري وقيل الصنعة اطيب لانها  
الكسب فيحصل كمال الجنتين وروي الخطيب البغدادي في المشابهة عن ابي هريرة ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ان من الذنوب ما لا يكفره الصلاة ولا الصوم ولا الحج ولا العمرة  
قيل ما يكفرها رسول الله قال عرف الجنتين في الحرفة وفي رواية يكفرها الصوم وطلب  
المعيشة وفي الصحيحين ما اكل احد طعاما خيرا من ان ياكل من عمل يده وان نبى الله داود  
كان ياكل من عمل يده وفي تاريخ اصبهان لا يبيعهم في ترجمة عمرو بن سعيد عن بن عباس ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال بعثت ملجأ ومرجعة ولم ابعث تاجرا ولا زارعا الا وان شرار هذه  
الامة التجار والزراعون الا من شح على دينه وفي **باب** الشاهد بن سراقه افضل المكاسب

المأخوذ من الكفار ثم احتطاب ثم التجار وافضلها البز ثم العطر ثم باقي التجارات ثم  
الصباغ انتهى **قال** في الاحيا التجارة صك الربا وبها تمنح دين الانسان وورعه قال  
ويكون بيع الطعام وسع الكفان ونشر الحيوان وكسب بن سبير من الدلالة والصرف  
وقال القاصي والماوردي منع المحتسب من يكتسب بالكره واللهو ويوجب عليه الا ضد  
والمعجل **قال** منع محرما كل ما يضر البعد كالربا والزناج والسم والقاذورات الطين والطفل  
ومن هذا تناوله الادوية في غير وقتها لانه تزيل الصحة ويجوز شرب الدواء الذي فيه  
قليل سم اذا احتيج اليه وكان الغالب السلامة وقال الامام لو تصور شخص كخير السم لم  
يحرم عليه وقال الكاظم من اكل الطين حتى اصفر لونه واضرب به عصي الله وردت شهادته  
وقد تقدم في اويل الرابح حكمه اكله وقد روي النبي عنه عن علي وعائشة وابي هريرة والنس  
وغيرهم وكلها احاديث لا اصل لها كما قاله العقيلي وقال احمد لم اعلم فيه شيئا يصح الا انه يضر  
البدن واطبق الحفاظ على ذلك حتى ذكرها بن الجوزي في الموضوعات ومن اكل شيئا يفسده  
لزمه ان يتقيها اذا كان ذا فاعل ضرر او لشيء منه وكل طاهر لا ضرر في اكله على الا جلد  
ما يؤكل لحمه اذا مات ودفع فانه لا يجوز اكله في الغدير لعموم حرمة عليكم الميتة ولقوله  
صلى الله عليه وسلم انما حرم من الميتة اكلها وصححه المصنف وفي الجديد يؤكل لتحقيق الضابط  
المذكور واما جلد ما لا يؤكل اذا دفع فيحرم قوله واحد لان الدفع لا يزيد على الذكاة في  
والذكاة لا تغيد الجمل ويستثنى ايضا المستقدرات الطاهرة كاللبن والخباط واستثنى  
الحاملي لما المستقدرات والجواب ان الاستقدرات فيه عارض **قال** ومحل  
حينئذ وجد ميتة في بطن مذكاة لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاة الجنين ذكاة امه رواه  
ابوداود والترمذي وحسنه وابن ماجه وابن حبان واحمد عن ابي سعيد الخدري  
والحاكم من حديث ابي هريرة وقال صحيح الاسناد وقال الامام في المسألة والفقهاء في  
الحايات انه صح صحة لا تطرق افعال اليه ميتة ولا ضعف الى مسند وقال ابو حنيفة لا يحمل  
الا ان خرج حيا فيخرج وروي الحديث بالنصب اي بذكاة ذكاة امه واستند الجمهور  
بانه لو لم يحمل الجنين بذكاة الامر لما جازت ذكاته مع ظهور الحمل لا يقبل الحامل قصاصا  
**قال** مالك ان اشعر لشتر ذكاة والا يحمل بذكاة الامر ولا يخفى ان مراد الاصحاب  
اذا مات بذكاة امه فلم مات قبل ذكاته كان ميتة لا محالة لان ذكاة الامر لم تؤثر  
فيه **قال** ومن خاف على نفسه مؤنا او مرضا مخوفا ووجد محرما  
كبيته ودم ولحم خنزير وما في معناه **قال** لزمه اكله كما يجب دفع  
الحلال باكل الحلال وخوف طول مدة المرض كخوف الموت وهكذا خوف الضعف عن  
المشي او الركوب او الانقطاع عن الرفقة وكذا حمل له الاكل اذا عجل صبح او اجتمع



الجوع ولا شرط فيما كان منه يتقن وقوعه لو لم ياكل لكان عليه الطن ولا خلاف انه لا يجب  
 الوصول الى الاشراف على الموت فان اكل حينئذ لا ينجع لكن يستثنى العاصي لسفره فليس له  
 الاكل حتى يموت ثم الذي ياكله المضطر الظاهر انه حلال لكن قالوا العبادي لو حلق لا ياكل حراما  
 فاكل ميتته وهو مضطر حدث لانه حرام ولكن رخص فيه الشارع ولعل هذا منه بناء على ان  
 الاعيان توصف بالحل والحرم **والحرم** وقيل يجوز ولا يجب لانه قد يرد الفروع  
 عن الحرام لئلا يتردد في المنها الى حد الضرورة كالمصول عليه يتردد في القدر الدافع للصلابة  
 فسور **والحرم** فان توقع حلالا قريبا لم يجز غير شه الرمي لانه قد يرد  
 الضرورة به والرمي ببقية الروح وقيل القوة فشده الرمي على هذا بالشين المعه نبيه  
 عليه الشئ محب الدين الطبري وصوبه في المباحات **والحرم** والاعادي وان لم  
 يتوقع حلالا قريبا ففي قول يشيع لانه طعام حرام منه ما سدد الرمي فجاء التشيع كالمذكي  
 والمضطر اذ علة اكله لا تستد امره كما ان فقد طول الحرة علة لا يستد ذلك  
 الامنة دون استند امته وعلى هذا ليس المراد بالشيع ان تمتلي حتى لا يبقى للطعام مسامح  
 فانه حرام قطعا وانما المراد ان ياكل حتى تكسر سورة الجوع بحيث لا ينطلق عليه اسم حرام  
 وعلى هذا الوجه لقمه حلالا بعد سد الرمي حرمت الميتة حتى ياكل تلك القمعة فاذا اكلها  
 فله بعد ذلك اتمام الشيع على المصح لانه اذا لم يشيع لم يقو على السير ويحتاج الى ملازمة  
 الحرام والعود اليه من بعد اخري **والحرم** والظاهر سد الرمي لانه  
 بعده غير مضطر فزال الحكم بزوال علته وفي قول ثالث ان كان قريبا من العمر ان  
 اقتصر على سد الرمي والشيع ليتقوى على قطع المسافة وقيل لا لانه امر والغزالي  
 ان كان ببادية وخاف ان لم يشيع لم يقطعها ويهلك وجب القطع بالشيع وان  
 كان ببلد وتوقع الحلال قبل عودا للضرورة اقتصر على سد الرمي وان احتمل واحتمل  
 فهو موضع الخلاف وقيل المصنف هذا التفصيل هو المراجح والمصح من الخلاف  
 الاقتصار على سد الرمي **والحرم** اما ان خاف تلفا ان اقتصر على سد الرمي  
 فيجب ان يشيع محافظة على ابقا الروح **فروع** يجوز التزود من الميتة ان لم يبرح  
 الوصول الى الجلاء وان رجاة ففي التمدب وغيره حرم وصح المصنف حوانه بل قال  
 القفال من حل الميتة من غير ضرورة لم يمنع لم تنلوت بالجماسة **والحرم**  
 وله اكل ادمي ميت بان حرمة التي اعظم من حرمة الكلب وقيل لا لعل لقوله صلى الله عليه وسلم  
 كسر عظام الميت ككسر جوارحه ابوداود وابن ماجه من حديث عائشة وصححه  
 بن حبان واجاب الاول بان محمول على غير حاله الضرورة ويستثنى ما اذا كان الميت مسلما  
 او المضطر ميا في المصح المنع كمال شرف الاسلام ومن باب اولي اذا كان الميت نبيا

فان ابراهيم المروزي قال يجوز وافهم كلامه المصنف انه ليس له قتل الحي ثم اكله  
 لانه معصوم لكن اطلاقه اكل يقتضي محل التفصيل السابق وقال الماوردي انما ياكل منه سر  
 الرمي قطعا حفظا للمحرمين ولا يجوز طبخه ولا شويه ان امكن اكله نيا بخلاف سائر الميتات  
 وان وجد ميتة ادمي وميتة غيره اكل الميتة ولو كانت خنزرا كما جزم به في الروضة تبعها للشرح  
 وحكي القاصي حسين وجهين في طميتة الادمي في هذه الحالة وان وجد المحرم صيدا والحرام ادمي  
 اكل الصبي **والحرم** وقيل يرتد وحزبي لانه ليسا معصومين وانما يعتبر اذن  
 الامام في غير محل الضرورة اذ باول ذلك الزا في المحسن والمخرب وتارك الصلاة على المصح  
 فيهن وله قتل من عليه قصاص واكله وان لم يحضره السلطان **والحرم** لادمي  
 ومستامن وصبي حر حرمة قتلهم ولهذا يجوز للموا القتل ولان الاكل ولا للسيد قتل  
 عبده لانه يلزمه الكفارة بقتله قال ابن الرفعة هذا في العبد المسلم اما الذي فيشبهه  
 ان يكون كالحربي **والحرم** قلت المصح حل قتل الصبي والمرأة الحرسين للاكل لانها  
 ليسا معصومين وان منع قتلهم لم يكن حرمة ارواحهم بل لصيانة ناموس الولاية وحفظ  
 توقع المالبية ولهذا لا كفارة بقتلهم **والحرم** ولو وجد طعام غائب اي ولم  
 يجد غيره اكل وغمر لانه قادر على اكل الطعام بعد عوض مثله وسواء قدر على البذل او كان  
 عاجزا عنه بان الدم تقوم مقام الاعيان وقيل لا غمر واغرب الزكائي في الترغيب  
 فقال وان لم يكن عاجزا ينادي ثلاثا وله اكله لما روي ابوداود عن الحسن عن سمرة  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اتي احدكم على ما شئتم فان كان في حياضها فليستأذنه  
 فان اذن له والا فليحلب وليشرب ولا يحمل ولو كان الطعام لصبي ومجنون ووليه غائب  
 فذلك وان كان حاضرا فهو في مالها كالامل في ماله وهذه من الصور التي يجوز فيها بيع  
 ماله لبيعه ومن المعسر يلازم الضرورة وفي القدر المأكول وفي وجوب الاكل ما  
 سبق من الخلاف **والحرم** او حاضرا مضطرا لم يلزم به له ان لم يفضل عنه ابقا  
 لم يجتهه ولقوله صلى الله عليه وسلم ابد انفسك اللهم الا ان يكون المالك نبيا فانه يجب  
 على المالك بدله له وهذه المسألة عليه وصورها بعضهم في زمن عيسى عليه السلام  
 او الخضر على القول بحياثته قال الشيخ عن الدين ولو وجد مضطرا ومعه ما  
 يكفي احدهما فان تساويا في الضرورة والقراءة والصدقة احتل ان تخير بينهما  
 وان بقية عليهما فان كان احدهما اولي مثل الوالد والقريب او وليا لله تعالى او اما ما  
 مقسطا قدم الفاضل على المفضول قال فان تساويا ومعه رقيق لواطجه لآخره  
 عاش يوما وان قسمه بينهما عاشا نصف يوم دفعه اليهما ولا يجوز التخصيص **والحرم**  
 فان اثر مسلما جاز لقوله تعالى وبوئرون على انفسهم ولو كان بهم



خصاصة وكلامه يفهم عدم الاستحباب والمذهب انه مستحب قال حذيف العدي طهنت  
يوم اليرموك بن عم لي في الجرحا ومع شئ من الماء فوجدته فقلت اسقيك فاشرب برأسه  
ان نعم فسمع رجلا يتأوه فاشار الي ان انطلق اليه فجيته فاذا هو هشام بن العاص  
فقلت اشرب قال نعم فاذا اخبر قوله فاشار هشام ان انطلق اليه فجيته فاذا هو  
قد مات فرجعت الي هشام فاذا هو قد مات فرجعت الي ابن عمي فاذا هو قد مات فجيته  
من ايثارهم رحمهم الله واحضر بالمسلم عن الكافر فلا يجوز ايتان وان كان دميما  
وكذلك البهيمة **ف**رع في فتاوى القاضيين لو كان بيد المضطربة لم يكن احق بها  
من مضطرب اخر لان اليد لا تثبت عليها لذي اليد وكذلك لو قال له علي شي وفسر  
بالميتة لم يقبل شي وفيما قاله نظروا الظاهر الجزم باختصاصه بقدر الضرورة  
منها كتابا لمباحات لم يرث من سبق الي مال لم يسبق اليه فهو احق به **ق**ال او  
غير مضطرب لزمه اطعام مضطرب مسلم او دمي ولذلك المستامن والبهيمة المحترمة  
وان كانت ملكا لغير صاحب الطعام دون الحزبي والمزني والكلب العقور وكذا  
لو كان كحاج اليه في ثاني الحال في الامم ولو كان للانسان كلب مباح المنفعة  
جايح وشاة لزمه دح الشاة لا طعاما للكلب وله ان ياكل من اكلها لحيها لا يذبح لها  
للاكل **ق**ال فان منع فله فقهه وكذلك لو بدله باكثر من ثمن المثل  
**ق**ال وان قتله ويكون بذلك ممدرا لانه صالح عليه بمنع الطعام  
فان قتل المالك المضطرب في الدفع لزمه القصاص وان منعه فمات جوعا لم يضمنه  
وفيه افعال لما ورد في فيما على المثل بدله وما للمضطرب اخذ من شدة الرمي  
والشبع ما تقدم من الخلاف في الميتة **ق**ال وانما يلزمه بعض  
ناجز ان حضر والا فبنيته ولا يلزمه البدل مجانا على الامم لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام واعترض في المباحات على بيعه نسيه وقال القواب  
انه يبيعه ثمن حال غير انه لا يطالب وهو معسر كما تقدم في بيع الولي مال  
الطفل المضطرب وفي وجهه ببدله مجانا كمن خلع مشروعا على الوقوع في ماء او  
نار فانه لا اجرة له كل هذا اذا كان المضطرب قادرا على الثمن ولم يود شاة غله به  
الي تلفه فان ادب الي التلف وجب اطعام مجانا على الامم **ف**رع اذا كان العوض  
قدر ثمن المثل فذلك وان كان اكثر ما لزمه فوجه اقسامها وهو الامم عند  
القاضي ابي الطيب يلزمه المسمى لانه التزمه بعقد لازم والثاني لا يلزمه الا ثمن  
المثل في ذلك الزمان والمكان لانه كما ذكره وهذا صحح الروايات والفاروقان  
وهو اختيار صاحب الحاوي ان كانت الزيادة لا تشق على المضطرب ليسان لزمته والا

فلا قال الاصحاب وينبغي المضطرب ان يحتال في اخذه منه ببيع فاسد ليكون القيمة  
قطعا وفرض صاحب الشامل محل الخلاف فيما اذا لم يمكنه كما مضته وجعل يلزم  
القيمة عند المخادعة **ق**ال الامام والشرا بالثمن العالي للضرورة هل يجعله مكررا  
حتى يبيع الشرا مجها فاقسمه صحة البيع قال وكذا المصاد من جهة السلطان الظاهر  
اذا باع ماله للضرورة ولدفع الاذي الذي يناله والاصح صحة البيع لانه لا اكراه على البيع  
مقصود الظاهر تحصيل الماله من اي جهة كان وبهذا قطع الشيخ ابراهيم المروزي واخته  
به لوجه لزوم المسمى مسألة المضطرب **ق**ال فلو اطعمه ولم يذكر عوضا فلكم  
لا عوض جلا على المسألة المقننة في الطعام كما سبها في حق المضطرب والثاني يلزمه لخليصه  
من الهلاك فيرجع بالبدل كما لعفوع الفود كذا في الرافعي هنا والصحيح في الجنايات انه  
اذا عفا مستحق القصاص ولم يذكر مالا لا شيء له وشكل على الصحيح ان في الشرح والروضة  
بعد هذا انه لو اوجر المالك طعامه المضطرب فقهرا استحق قيمته في احسن الوجوهين وهو  
نظير مسألة الغسال اذا لم يشترط له اجرا ولو قال المالك اطعمته بعوض وقال المضطرب  
بلا عوض صدق المالك على الامم **ق**ال ولو وجد مضطرب ميتة وطعام  
غيره او محرمة ميتة وصيدها لم يذهب اكلها اما الاولى فلا باحة الميتة المضطرب  
بالنص واما باحة ماله الغير بالاجتهاد وان حق الله تعالى اوسع والثاني ياكل طعام الغير  
ويضمن بدله لانه قادر على اكل الطعام الطاهر بعوض فوجب عليه اكله والمالك  
تخير بينهما والخلاف اوجه وقيل اقوال فان كان المالك حاضرا فبدله مجانا او ثمن  
مثله او زيادة سقاى بمثلها ومعه ثمنه او رضى بثمانته لزمه القول وان لم  
يبعه الا زيادة كشيخ لم يلزمه شراؤه على المذهب لكن يسقط واذا لم يلزمه  
الشرا فله لو لم يبد له له اصلا واذا المراد ابيد له لا يقا تله عليه المضطرب  
ان خاف المقاتلة على نفسه او خاف اهلاك المالك في المقاتلة بلى ياكل الميتة وان كان  
لا تخاف لصعف المالك وسهولة دفعه فهو على الخلاف المذكور فما اذا كان غائبا  
وقال البغوي لشربه بالغالي ولا ياكل الميتة ثمرات في الخلاف في لزوم المسمى وثلث المثل  
واما المسألة الثانية وهي اذا اضطر محرما او حلال في الحرم ووجد صيدا حراما وميتة  
ففيها ايضا ثلاثة اقوال اصحها ياكل الميتة لان في الصيد تحريرا حله وتحريرا كله  
وفي الميتة تحريرا واما وما خف تحريره اولى والثاني ياكل الصيد لان تحريره اخف  
اذا خفف بعض الناس في حالة الاحتياط دون بعض خلاف الميتة فانها حرام على الكافة  
والثالث يتخير **ف**رع اذا لم يجد المضطرب المحرم الا الصيد ذبحه واكله واقتدي  
وان وجد صيدا وطعاما غير الثلاثة اوجه احدها يتعين الصيد والثاني طعام الغير



والثالث تخيير هذا مع غيبة المالك فان حضر ومنعه تعين الصبي وان بوله تعين  
 الطعام ولو وجد ميتته وصبيها وطعاما لغيره فالصبي يتعين الميتة وقيل طعاما لغير  
 وقيل الصيد وقيل تخيير بين الثلاثة وقيل من الميتة وطعاما لغيره وقيل من الميتة  
 والصيد وقيل من الصيد وطعاما لغيره ويترك الميتة ولو وجد ميتتين احداهما من جنس  
 ما يؤكل كالشاة والآخر من جنس لا يؤكل كالذب فهل تخيير ما يؤكل مما يؤكل حنيفة  
 وجهان جريان فيها اذا كانت احدهما طاهرة في الحياة كالحمار والآخر من جنسه كالكلب والاصح الاول  
 في الاول وفي الثانية يتعين الطاهر وفي تعليق البغوي ان المضطر يجب عليه السؤال  
 والاخبار بحاله حتى يصجر عن السؤال ولو عمر الحرام الارض بحيث لم يبق حلال جاز  
 ان يستعمل من ذلك ما تدعو الحاجة اليه قال الامام ولا ينسب طهارة كانه يتوسط في الحلال  
 بل تقتصر على ما تمس حاجته اليه دون اكل الطيبات وشرب المستلذات وليس المناعان  
 قال الشيخ عز الدين وصورة ذلك ان يكون المستحقين بحيث يتوقع معرفتهم به  
 المستقبل فلوا يمين منه لم يتصور هذه المسألة لان المال حينئذ يكون للمصالح العامة  
 ولو اضطرت امرأة الى الطعام واشتد الحاجة اليه لم يلزم له الا بوطئها قال الشيخ محب الدين  
 الطبري لم ارفيه نقلا والذي ظهر لي انه لا يجوز لها تمكينه وصوبه المتأخرون  
 وخالف اباحه الميتة فان الاضطرار فيها الى نفس المحرم وهذا الاضطرار ليس في نفس  
 المحرم وانما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا تدفع به الضرورة لانه قد يصير على المنع  
 بعد وطئ وهذه تقدمت الاشارة اليها في باب حد الزنا والمضطر ان لا يجوز  
 للنساء اكل الترياق المعجون بلحوم الحيات الا في حالة الضرورة بحيث يجوز له اكل  
 الميتة **والسابع** حرم قطع بعضه لا كله لانه قد يهلك بذلك  
 ولا نه كقطع من عين والثاني لانه انكاف بعضه يستيف الجميع فاشبه قطع اليد  
 بسبب الاكلة قال الرازي وشبهه ان يكون هذا اظهر وبه قال الشيخ ابو حامد  
 وعين فذلك **والرابع** المصنف قلت الاصح جواز شرطه اي شرط قطع  
 بعضه لا كله فقد الميتة ونحوها فان وجد شيئا ياكله حرم قطعه وهذا الشرط  
 صرح به في الترجين **والخامس** وحرم قطعه لغيره ومن معطومه وان  
 اعلم ان قطع لغيره ليس فيه قطع البعض صلاح الكل **والسادس** من مر بلسان  
 انسان او زرع لم يجز ان ياكل منه بغير اذنه الا ان يكون مضطرا الى كانه قد تمت  
 الاشارة اليه قريبا وحكم التماس الساقطة من الاشجار حكم ساير الثمار ان كانت  
 داخل الجدار وكذلك ان كانت خارجة الا ان يجري عادتهم باباحة فان جوت  
 بذلك فالاصح الاباحة ويجوز ان ياكل طعاما قريبا بغير اذنه اذا غلب على ظنه انه لا  
 يمكن

يكن ذلك وحلف ذلك بالاشخاص والاحوال والامان فان شك فحرام بالاخلاق  
 خاتمته يكن ان ياكل فوق شبعه واختار الشيخ عز الدين والشيخ تحريمه لا ضرار  
 البدن واضاعة المال سواء كان ذلك نقلا او مشروبا او غير ذلك وفي قاضي  
 قاضي خان ان المرأة اذا اكلت القليل للسنن يجوز ان لم تكن زائدة على المشبع  
 وروي الحاكم وابن عدي عن ابي حنيفة انه قال اكلت شربة واثبت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وانا انجس فقال الكوفي عناه جئت يا ابا حنيفة فان الشرب  
 الناس شبعوا في الدنيا اطولهم حياء يوم القيامة **والسابع** فاما اكل ابو حنيفة ملك بطنه  
 حتى فارق الدنيا كان اذا تعشى لا يتعدي واذا تعدي لا يتعشى ويكون ان يعيب  
 الطعام كان النبي صلى الله عليه وسلم ما عاب طعاما قط ان اعجبه اكله والامام تركه  
 قال الحلبي هذا في غير المصنوع للادي اما المصنوع اذا عاب صناعته فلا كراهة وانما  
 كره عيب الطعام لانه نعمة الله وعيب النعمة مخالف للشكر فمن اكل من نعمة الله شكر  
 اذ مكنته منه واوصل منفعة اليه واذا استضاف مسلما لا يضطر ربه مسلما لم يجب  
 عليه صياقته والحادديث الواردة في ذلك محمولة على الاستحباب وعن احمد والديت  
 ايضا واجبه ويكره ان يشرب من فم القرية وليس ان يمد الله في اخيه وفي اخذ  
 الاكل واستحب ان ياكل اللقمة الساقطة وان يلحق اصابعه ويلحق القصعة لما  
 روي الترمذي ومن ما جده عن نبيهه الاسلامي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 من اكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة وروي البراء انه يقول اللهم  
 اجره من النار كما اجرني من لعن الشيطان **كتاب المسابقة والمناسلة**  
 هذا الباب لم يسبق الشافعي احدا الى تصنيفه والمسابقة مفاعلة من سبق لسكون  
 الباء وهو يطلق على الاستباق بالخيول وبالسهام وقوله تعالى انا ذهبنا نستبق قيل معنا  
 نستقل بالسهام وقيل يجري على الاقدام والنضال والمناسلة المفاعلة في رمي السهام  
 على وجه مخصوص **والسابع** الشاعر الارب يوم لورمتني وميتي ولكن عهدي  
 بالنضال قريب **والرابع** يقال ناصر زيد عمر وامي راما والاصل في جوازها قبل الامام قوله  
 تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة الاية وفي صحيح مسلم عن عتبة بن عامر ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال الا القوة الرمي ثلاثا وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اجري ما ضر من الخيل من الخيال نية الوداع واجري ما لم يضر من النية الى مسجد  
 بني زريق وكانت العصابة ناقته صلى الله عليه وسلم في اعرابي على قعود فسبقها  
 فسق ذلك على المسليين فقال صلى الله عليه وسلم ان حقا على الله ان لا يرفع شيئا من هذه  
 الدنيا الا وضعه وروي رواه البخاري عن انس بن مالك وكان ذلك في السنة السادسة

ان



من المحجة ويكن كراهة شديدة لمن عرف الرمي ان يتركه لما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من تعلم الرمي لم يتركه فليس منا او فقد عصى وفي رواية الحاكم في نعمة كفرها **قال** هما سنة يعني الفروسية اذ بان مستحان للحاجة اليهما في الجهاد وهذا اذا قصد ذلك فان قصدهما قطع الطريق عصى وان قصد به غيرهما فيما كان لان الاعمال بالنيابة وما ذكره الشيخان من كون سنة فيه نظر بل ينبغي ان يكونا من فروض الكفاية لانها وسيلة الى الجهاد ومقدمة الواجب واجبه وظاهر كلامهم تساويهما في الطلب وينبغي ان يكون المناضلة اكد لان السهم ينفع في السعة والضيق بخلاف الفرس العتيق وعبارته تشمل الفسا والسن بمراد لان الصبر يصرح بمنع ذلك لمن ولا يتحقق من كل من له عذر يمنع من الرمي او الركوب **قال** وحل اخذ عوض عليها لقوله صلى الله عليه وسلم رهاق الخيل طلق اي حلال رواه ابو نعيم في معرفة الصحابة من رواية رفاعه بن رافع وروي البيهقي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع امرؤ رهاق رسول الله صلى الله عليه وسلم في فحاش سابقه فمشت لذلك واعجبته والرهق لا يكون الا بعوض وكان فيه حشاش الاستعداد للجهاد وقال صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خوف او حافرا ونصل رواه الاربعه وصححه ابن حبان قال الراعي والابن في الروايات السابق بفتح الهمزة الذي ياخذ السابق ويروي السابق بالشكين وهو مصدر سبق سبق وعن ابن خزيمة لا يجوز شرط المال فيهما وراه قارا وقوله في الحديث او نصل لشمل نصل السيف والسكين والرمح والمزارق والسهام ويصح على جميع انواع الفتيح حتى على الرمي بالمشات والابهر **قال** وتصح المناضلة على السهام سواء فيك العربية وهي النبل والحجيرة وهي المشات لعموم ما تقدم **قال** وكذا المزارق ورمح ورمي بالحجارة ومجنيق وكل نافع في الحرب على المذهب لانها كالسهام بل بعضها انكي والمزارق الرماح الصغار وذلك الرماح بعد من ذكر العام بعد الخاص ووجه مقابلة فله ما يرمى بها في الحروب واما الرمي بالحجارة واليد والمقلع والمجنيق فقال الماوردي هي كالسهام قطعا وحكي غير فيك وجهين اما ما رواه في اللذان وسباني وقوله كل نافع في الحرب يدخل فيه الزود بالسيف والرمح والرمح جواز المسابقة عليها لكن كان ينبغي ان يبعد فيك بالاعم **قال** لا على كره صولجان ويندق وسباحة وشطرنج وخاتم ووقوف على رجل ومعرفة ما بين من فرد **قال** وزوج لان هذه لا تنفع في الحرب ووقع في الشرح والروضة التمهيد بالبندي واللاحق وهو يضم الجيم البندق الطين الذي يرمى به واحدة جلا هقه وقد تقدم في باب الوصية

والكن يضم الكاف وتخفيف الراء وجمعها كرى وحكي ابو حنيفة الرمي في كتاب النيات اكره بالرمي في اوله قاله بن سيرة واحسبه غلطاً منه والصولجان عصي محنية الراس فارسي معرب والجمع الصولجان والمالحة وكذا لك كلمة فيك صا ح و جيم لانها لا يجمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ومن هنا يؤخذ جواز اللعب بالخاتم وبه صح الصيمري والمراد بالسباحة ان يكون على عوض وفيه وجه واما بلا عوض فيجوز قطعا واما الخطس فقال المروزي ان جرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكان لسباحة والامتنع والاصح لا يجوز عفرها على اشالة الحجر ونحوه باليد وتسميه العامه العلاج وجوزه المروزي ولا يجوز على الرماة بالحجارة وتسميه الفقهاء المداق والعوام السلاق وهو حرام مطلقا وهو غير الرمي بالحجارة المذكورة في الكتاب والظاهر ان الكما لا يجوز واما التقاف فلا تغفل فيه والاشبهه جوازه لانه ينفع في حال المسابقة وقد منع خشية فساد بعض الاعضاء **قال** وتصح المسابقة على خيل للمحدث السابق ولانها التي تقابل عليها غالباً والمصنف هنا اطلقها ونقل في رواية الروضة عن الدارمي ان الذي يجوز المسابقة عليه من الخيل قل سهم له وهو الجذع والشي وقيل وان كان صغيرا تنبيه لم يتعرض للابرهة ولا في المحرر وكانها اهلاها لوضوحها والجب انما لا بعد ذلك وسبق اليك بكتف وهي كالميل لا خلاف ويذكر له ما تقدم من المسابقة بنقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعرب تقابل عليها اشتد قتال وانما لم يسمهم لها من الغنمية لان السهم مضبوط بزيادة المنفعة وسرعة الانعطاف في الخيل واقدما لا توجد في الابل والقصد هنا ما فيه غنا في القتال والابل كذلك **قال** وكذا اقبل وبغل وحمار في الاظهر لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا في خوف او حافرا ولا ان الحار عند الاصولين ان الصورة النادرة تدخل في القوم والثاني لا لعدم صلاحيتها للمكر والفر وقيل بالمتنع قطعي وقيل بالجواز قطعا فكذلك غير في الروضة بالمذهب وسكت عن البقرة لان المذهب عدم جواز المسابقة عليها ولا يجوز على الكلاب ومها رشة الديكة ومناطحة الكباش لا خلاف لان ذلك سفه ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بنوهم **قال** لا طير وصراع لعدم نفعها في الحرب واما ما رواه ابو البخاري وهب بن وهب بن وهب لا سبق الا في خوف او نصل او حافرا وجاع فمن وضعه لما راي هرون الرشيد مولعا بحب الحمام قال الخطيب ابو بكر بن تارخه قبل احمد اتعرف من رواه فقال ما رواه الا ابو البخاري الكذاب وكان ابو البخاري قاضي مدينة النبي صلى الله عليه وسلم بعد بكار بن عميد الله الزيري ثم تولى قضا بغداد بعد ابي يوسف وتوفي سنة مائتين للهجرة في خلافة المأمون وقال



ابو خيثمة والشيخ يعقوب الدين القشيري في الامراج انما وضع هذا الحديث عن ابن ابراهيم  
 النخعي للمهدي فلما قام من عندك قال اشهد ان قضاة قضاة كذا اب والوجه الثاني في المسابقة  
 على الطيور لانه يحتاج اليها في الحرب لنقل الاخبار وكذلك الصراع قد يحتاج اليه وفي امير  
 ابي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم صارع ركانه على شياها فصرعه النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثلاث مرات ووقع في المهدي بزمين ركانه والصواب ركانه بن عبد ربه  
 القرشي واجاب الاولون بان النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يري قوته ولهذا لما سلم  
 ردها اليه واركاه وابيه يريه ويحبه وذكر ابن عبد البر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يري  
 علما ان انصاره في كل عام فربده غلام فاجان في البعث وعرض عليه سمن بن جندب  
 فرده فقال سمن يا رسول الله اجرت هذا ووردتني ولو صار عتق لصعدت قال فصارع  
 فصارعه فصرعه فاجازه في البعث واهنت عيان المصنف جواز المصارعة بلا عوض  
 وهو المعروف وصح البخاري عدم جوازها واطلاقه الطيور يقتضي العموم وصور  
 في البحر بالخمار خاصة وهو المظاهر لان غيرها لا يتاتي منه ذلك والصراع بكسر  
 الصاد معروف ووقع في الكفاية يضمها وكانه سبق قلم والصراع الذي يملك  
 نفسه عند الغضب لان حمله يصير غصبة **ق** روع تجوز المسابقة بالسيف والرواق  
 بلا عوض والاصح منعها بعوض لان الحرب يقع فيها لا بها وكذلك المسابقة على الاقدام  
 بعوض الاصح منعها وتعين جابر لما روي ابو داود والسياتي وابن ماجه عن عاتشة  
 انها قالت كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفوفنا بقتله فسبقته علي رجلي  
 فلما حملت اللحم ساقته في فخري سفرة اخري فسبقني فقال هذه بتلك السبق  
 وعلى الاول في جوارحه على المتناكدة باليد وجها واما خلاف في جوارحه الاشياء  
 بغير عوض وقال الروياني ليس للولي صرف ماله الصبي في تعليم المسابقة والمناضلة  
 انتهى ويظهر في ولد المرنق الذي اثبت اسمه في الديوان جوارحه لما فيه من المصلحة  
**ق** والظاهر ان عقدها اي المسابقة والمناضلة لا رزم لا جابر كاجارة  
 والثاني جابر كاجالة لانه عقد ببدل العوض فيه على ما لا يوثق به والاصح طرد  
 القولين سواء كان العوض منهما او من احدهما والقولان فيمن التزم المالا اما من لم  
 يلتزم شيئا فجاز في حقه قطعا وقد يكون العقد لازما من جانب وجازا من جانب  
 كالرهن والكتابة **ق** فليس لاحدهما فسخه لان الفسخ من شأن العقود  
 الجائزة لكن يستثنى ما لو ثبت بالعوض الموعود بغير ثبوت حق الفسخ **ق**  
 ولا تترك العمل من شروع ويعود سواء كان منفصلا او نافلا لان ذلك من اللزوم  
**ق** ولا زيادة ونقص فيه كغيره من العقود اللازمة **ق** ولا

في ماله اللهم الا ان يفسخ العقد الاول وليست انقضاء احد به فان فرعا على الجواز  
 انعكست هذه الاحكام **ق** وشرط المسابقة علم الموقف والغاية كما فعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم لما سبق بالخيل كما تقدم **ق** ولما وبيها فيما كان شرطا  
 تقدم موقف او تقدم مرغاية لم يجز لان المقصود معرفة فروسية الفارس وجودة سير  
 الفرس وهو لا يعرف مع تقارب المسافة فلو لم يعين غاية وشرط المالك لمن يسبق منها  
 لم يجز كما جزمه في الحرر ولو عين غاية وقال ان انفق السبق دونها كمن لم يجز في الاصح  
 او ان لم تنفق السبق عند ما قال في غاية اخري عينها جاز في الاصح وسكت الشيخان عن  
 تعيين الفارسين وقد صرحوا به وكان المصنف تركه لوضوحه **ق** وتعيين  
 الفارسين لمن المقصود امتحانهم ولو كان ذلك بالوصف على الاصح لان الوصف يقوم  
 مقام التعيين كما في السلم والمرف فان هلك احد الفارسين انفسخ العقد فان عقد على الوصف  
 ثم احضر فارسين فبين ان لا يفسخ بهلاكه كما قاله الرازي **ق** ويتعينان فيمنع  
 ابداهما **ق** وامكان سبق كل واحد اي من الفارسين فان كان احدهما  
 يقطع تخلفه او يتقدمه لم يجز لان هذا العقد ادخل فيه المالك للبحث على السبق الذي يمرت  
 في الحرب ويهدب الخيل واذا علم سبق احدهما زال المعنى وبصر من كمال المال بالباطل ومراوده  
 بالامكان الغالب فان امكن نادر المريح في الاصح وعلم من هذا انه لا تجوز المسابقة بين  
 الخيل والابل ولا بين الخيل والحمير وهو الاصح لكن يجوز بين البغل والحمير على الاصح لتقاربهما  
 وقول الشيخ ابو اسحق اذا تعاقد النوعان كالعقيق والغنيم والنجيب والنجي لم تجز وماله اليه  
 الراعي وقال المصنف اطلاق الاكثر من محمول على ما اذا لم يقطع بسبق العقيق والنجيب  
 فقول الشيخ اي اسحق ضعيف ان لم يرد به هذا فان اراده ان يرفع الخلاف **ق**  
 والعلم بالمال المشروط ايه حلقا وقدر اوصفة كسائر الاعراض ويجوز كونه عين  
 ودينارا ولا وموجلا وبعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته وان كان  
 في الذمة وصف فلو عقدا على محمول عند العقد وفي استحقاق السابق وجه المثل وجهان  
 تنبيه **ق** عد في الروضة شروط السبق عشرة اشتمل الكتاب منها على سبعة والثامن ما  
 استند ركه الراعي على الوجيز واهله في الحرر ان يستحقا على الدابتين فلو شرطا ارسالهما  
 للحرر باقتضاها في العقد باطل لانها تنقروا وتقصد الغاية بخلاف الطيور اذا جوزت  
 المسابقة عليها لان لها هداية الى الغاية والتاسع ان يكون المسابقة بحيث يمكن الفارسين  
 قطعها غالبا فان لم يمكن كذلك بطل العقد والحق شرطا جاتا الشروط الفاسدة كمن  
**ق** ويجوز شرط المالك من غيرهما بان يقول الامام او احد الرعية من سبق  
 منك فله من بيت المالك او على كذا الماني ذلك من التحريف على تعلم الفروسيه وسواء تباين



انسان او اكثر وحب مالك جوارحه بالامام **قال** ومن احدهما فيقول ان  
 سبقتي فلانة علي كذا وان سبقتي فلا شيء عليك لان المقصود خلو العقد عن القار فان المخرج  
 حريص على ان يسبق كبريا يغرم والاخر حريص عليه لياخذ وعند مالك لا يجوز لانه نوع من القمار  
**قال** فان شرط ان من سبق فله على الآخر كذا المبيع المحلل فرسه كفول فرسيهما  
 لان ذلك يخرج العقد عن صورة القمار وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال من ادخل فرسا بين فرسين يعني وهو لا يؤمن ان يسبق فليس يقار ومن ادخل فرسا بين  
 فرسين وهو آمن ان يسبق فهو قمار صحيح بن حبان وقيل لا يجوز ولا اعتبار بالحلل لانه كلامهما  
 قد يغمر وقد يغرم وذلك قمار والمذهب الاول وينبغي للحلل ان يجري فرسه بين فرسيهما  
 فان اجراها بجنب احدهما جاز ان يراضيا به والحديث خرج مخرج الغالب وانما سمى محلا  
 لان العوض صار حلالا ولعذائ شرط ان يكون مكافيا لفرسيهما فلو كان ضعيفا عنهما  
 او افرد منهما لم يبيع ولا يشترط ان يكون بين كل اثنين محللا كما يفهم عبارة المصنف بل يكفي  
 محللا واحدا بين المتسابقين ولو بلغوا مائة وقوله فرسه مثلا فان التنقيب وجميع  
 ما يسبق عليه كذلك والمحلل بكسر اللام من حلال الشيء حلالا **قال** فان  
 سبقهما اخذ المالكين لسبقه هذا اذا جاء بعده مع فان ترتيبا فله ما اخرج الثاني  
 وفيه اخرجه الثالث اوجه اصح المحلل ايضا فعلى هذا عبارة الكتاب على اطلاقها اي  
 سواء جاء معا او مرتبا والثاني والثالث لها **قال** وان سبقها وجاء  
 معا فلا شيء لاحد لعدم سبقه وعدم سبق احدهما الاخر وكذلك الحكم لو ترتيبا وجاهو  
 مع الثاني اما لو جاء مرتبا وهو مسكك فالسابق محرز ما اخرجه وله على الآخر المخصوص  
 ما اخرجه الثاني خلافا لابن حيران ولا شيء للمحلل جزما **قال** وان جامع احدهما  
 قال هذا لنفسه ومال الآخر للمحلل والذي معه لانها سبقا **قال** وقيل للمحلل  
 فقط هذا قول ابن حيران لانه منع فيما اذا شرط ان المحلل يأخذ السبقين ان سبق وان كل  
 واحد منهما ان سبق اخر ما اخرجه واخذ ما اخرجه الاخر لكن الصحيح المنصوص الجواز **قال**  
 وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر قال الآخر الاول في الموضع لان المحلل مسبق والثاني انه لم  
 والمحلل مع لانها سبقا الاخر والثالث انه المحلل خاصة وهذا ضعيف اذا قلنا بالمنصوص  
 فان فرعا على قول ابن حيران فهل هو للمحلل او حرره مخرجه ولا يستحقه المحلل ولا السابق  
 وانهان ولا خلاف ان الاول يجوز ما اخرجه وحاصل ما ذكر ان الصور الممكنة ثمانية  
 ان يسبقها وهما مع او مرتبين او يتوسط او يكون مع اولها او ثانيها او ثاني الثلاث  
 معا ولا تخفى الحكم في الجميع **قال** وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط للتسابق  
 مثل الاول فسد لان كل واحد منهما يوزن نفسه ولا يجهد في السبق لو توجه به سبق او سبق

وكذلك

او يسبقها وهما مع او مرتبين

وكذلك لو شرط له اكثر بطريقين الاولى على المصحح لان ضبط الفرس في شدة عدوه ليكون  
 ثانيا محتاج الى حديق والذي صححه المصنف يمنع فيه المحرر والصحيح في الشرحين والروضة  
 الجواز لان كل واحد منهما يجتهد ويسعى ان يكون سابقا او مصليا **قال**  
 وانه يجوز في المصحح لانه يسعى ويجتهد ليفوز بالاكثر والثاني المنع لانه اذا  
 كان يتحصل على شيء فقد يتكاسل فيفوت مقصود العقد فلو كان نوعا عسرة مثلا وشرط  
 لكل واحد سوي الفسكل مثلا المشروط لمن تقدمه جاز في المصحح على ما في الروضة وامتنع  
 على ما في المنهاج ولو تسابق اثنان وشرط كل المال او الاكثر او نصفه للثاني لم يصح او الاقل  
 صح في المصحح واسما جيل السابق ذكره الرافعي ولم يتعرض له المصنف في الروضة واشترت  
 الى ذلك في المنظومة بقولي **ههههه** خيل السباق عشرة **ههههه** في الشرح دون الروضة المعتمد  
 وهي مصطل ومجل بالي والبارع المرباع بالسوال  
 ثم حطى عطف مرملة ثم السكيت والخير الفسكل  
 وسبق ابل ككتف تبع المحرر في لفظه وعبارة الشرح والروضة  
 والجمهور يكتد بالمال الملهة وفتح بابها اشهر من كسرها وهو مجتمع الكتفين من اصل  
 العنق والظهر وقال الماوردي فيه تاويلان احدهما هذا والثاني الكتف وكان  
 المصنف راي ترادفهما واد الكتف اشهر تعريبه **قال** وخيل عنق ويسمي  
 الهادي فني سبق احدهما الاخر بعنفه او بعنفه فهو السابق والسبب في ذلك ان الابل  
 ترفع اعناقها في العدو فلا يمكن اعتبارها والخيل تمدها فينظر في الفرسين ان استويا  
 في حلقة العنق طولا وقصرا فالذي تقدم بالعنق او بعنفه هو السابق وان اختلفا  
 فان تقدم اقصرها عنقا فهو السابق وان تقدم الاخر تطوان تقدم بقدر زيادة  
 الحلقة فاد وثقا فليس بسابق وان تقدم باكثر فسبق وورا ذلك سبعة اوجه  
 في الشرح والروضة وغيرها **قال** وقيل بالقوام فيها اي في الخيل  
 والابل لان العدو هما وهذا اقيس عند الامام والاول الموجود لجامعة الاصحاب هذا  
 كله اذا اطلق العقد فان شرط في السابق اقداما معلومة لم يحصل السابق كادونها  
 ولو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر في اخره فهو السابق ولو عثر او ساحت  
 قواميه في الارض فتقدم الآخر لم يكن سابقا وكذا لو وقف بعد جريه لم يرض **قال**  
 ويشترط المناصلة بيان ان الرمي مبادرة وهي ان يمد راحدهما باصا به العدو الشرط  
 اي مع استويا في العدو المرمي ولا بد من هذا القيد وهو يراد على اطلاق الكتاب  
 والتنبيه فاذا شرط ان من سبق الى عشرة من عشرة فله كذا فرسي كل واحد عشرين



واصاب احدهما العشرة والاخر دونهما فالاول ناضل وان اصاب كل منهما عشرة فلاناضل منهما  
**ق** او محاطة بتشد يد الط وهو ان يقابل اصباها بها ويطلع المشتري  
من زاد بورد كذا فاضل مثالة اذا شرط اخلاص خمسة من عشرين فادار بها عشرين  
واصاب كل واحد خمسة لم يضل احدهما الاخر وان اصاب احدهما خمسة والاخر عشرة فالثاني  
ناضل وما جزم به المصنف من اشتراط كون الرمي مبادرة او محاطة تبع فيه المحرر  
وهو كذلك في التنبيه واقره عليه في النفيج وصح في الروضة والشرح الصغير انه لا  
يشترط التعرض لها في العقد فان اطلق حمل على المبادرة ونقله في الكبير عن البغوي  
فقط وخصها بالماوروي بما اذا كان لهم عرف في ذلك فان لم يكن اشترط قطعي وعليه  
محمل اختلاف الكلامين **ق** وبيان عدد نوب الرمي اي في المحاطة والمبادرة  
جبني لينضبط العمل فهي في المناضلة كالمبدأ في المسابقة ونوب الرمي هو الارشاق  
وهي جمع رشق بكسر الراء كان يرمون سهامها او خمسة خمسة او عشرة عشرة ويجوز  
ان تنفق على ان يرمي احدها الجميع ثم لا يركب ذلك والاطلاق محمول على سهم سهم فلورمي به  
احدها اكثر من النوبة المستحقة له اما باتفاق او اطلاق العقد لم تحسب الزيادة  
له ان اصاب فيها ولا عليه ان اخطأ فلو عقد على عدد كثير على ان يرمي بكن كل يوم  
كذا او عشيتته كذا اجاز ولا سريان كل يوم الا بعد استكمال عدده الا ان يعرض عذر  
لمرض او ربح عاصف ثم يرمي على ما مضى في ذلك اليوم او بوجه ويجوز ان يشترط الرمي  
طول النهار فيلزمها الوفاة ويستثنى وقت الضرورة كالصلاة والطعام والاكل  
وقض الحاجة كما في الضيق الاجابة وليس عروضا للمحرر واذ غرت الشمس قبل الفراغ  
من وطيفة ذلك اليوم لم يرمي ليل الا ان يشترطه فيحتاجون الى ما يستضيئون  
به وقد يكتفون بنور القمر **ق** والاصابة فيشترط بيان عددها  
كخمس من عشرين ويشترط ان يكون ذلك ممكنا لا نادرا كعشرة من عشرة او عشق  
من عشق فانه لا يبيع في الاصح فان كان ممثقا كية متواليه لم يبيع او متيقنا كاصابة  
الحادق واحد من مائة فوجهان **ق** ومسافة الرمي كاختلاف الغرض بها  
وقيل لا يشترط وينزل على العادة الغالبة للرمية في تلك الجهة ان كانت فان لم تكن  
عادة وجب قطعا قال الرافي وعلى هذا محل ما اطلقه الاكثرون من اشتراط  
اعلام المسافة ولو تناضلا على ان يكون السبق لا بعدهما رمية ولم يقيد الغرض  
مع العقد على الاصح ولو ذكر غاية لا يبلغها السهام بطل العقد وكذا لو كانت الاصابة  
فيها نادرة على الاربع والغالب ان الاصابة تقع في مائتين وخمسين ذراعا لما روي ابو

نعيم

نعيم والطبراني في الكبير معاجمه عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انه قيل  
له كيف تغالبون العدو وقال اذا كانوا على مائتين وخمسين ذراعا فالتناهم بالنضل فان  
كانوا على اقل من ذلك قاتلناهم بالحجارة والبراد بعض الصحابة عاصم بن ثابت بن ابي القحافة  
بالقاف وهو جد عاصم بن عمر بن الخطاب لأمه وهو حمي الدهر وقيل ان بلهامة وخمسين  
ذراعا لان الاصابة في ذلك ممكنة وهذا الذراع لم يذكره الاصحاب والظاهر ان المراد  
ذراع اليد المعتمد في مسافة الممار والمأمور وفي القلتين **ق** وفذر  
الغرض وهو بفتح العين الحجة والرا العلامة التي يرمي بها من خشب او قرطاس او داية  
**ق** طولا وعرضا لا اختلاف الغرض باختلاف الغرض **ق** الا  
ان يعقد موضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه كما تقدم في المسابقة وكذا الحكمية  
سركه وارتفاعه من الارض وقوله عليه يمكن عوده الى المسالين اعني مسافة الغرض  
الرمي وفذر الغرض لموافق ما تقدم من جهة في المسافة فان لم تكن عادة جارية او  
غالبه فلا بد من الاعلام بالاختلاف فلو قال احدهما نصب الغرض حيث يستقبل الشمس  
وقال اخر يستدبرها اوجب الثاني لانه اصح للرمي **ق** وليبين صفة الرمي  
المراد صفة الاصابة كما عني به في الشرح والروضة والمحرر والعجب ان المصنف في التحرير  
استدركه على التنبيه فقال كان الاول ان يقول صفة الاصابة لان الاشياء المذكورة صفة  
للاصابة لا للرمي ترا عذر عنه فقال لكنها من توابع الرمي ومتعلقة فاطلق عليها  
اسمها مجازا وكان الاول له ان يعبر بالاصابة كما حمله وهذا البيان مندوب  
اليه وظاهر ما في التنبيه وغيرها اشتراطه قال الرافي والاصح انه لا يشترط التعرض  
لشي منها **ق** من فرع وهو اصابة السن بلا حدش او خرق وهو ان ينقبه  
ولا يثبت فيه او حسق وهو ان يثبت فيه او مرق وهو ان ينفذ ان الاعراض تختلف هذه  
الصفات وهذه الالفاظ الاربعه مفتوحة الاول ساكنه الثاني فالفرع ما خوذ من قرعة  
الباب ومنه قول الملس لرمي الخلم قبل النور لا تفرع العصا وما علم الانسان الا ليطر  
والحرق من حرقت الثوب وحرقة والحرق بالحاء والراء المعجمين الطعن والحسق  
لغة فيه وانما تصور في السن العلق للرعي الحرم وهو ان يقطع طرف السن ويكون بعض  
النضل فيه وبعضه خارجة والسن بفتح السين هو الغرض وهو الحاد البالي وجمعه  
سنان ككلب وكلاب **ق** فان اطلق اتفق القرع لانه المتعارف  
**ق** ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه  
فيخرجه احدا المتناضلين او كلاهما او الامار او غيرهم فان كانا حزينين فكل حزب شخص  
فان اخرج احدا الحزينين او اجنبي جاز وان اخرجاه اشترط محللا اما واحد واما حزب



وان اخذ جه الخزيان وشرطوا الواحد من احد الخزيين انه كان الفود لحربه شاركهم في  
 اخذ المال وان كان للحرب الاخر فلا شيء على ذلك الواحد بل يغرم اصحابه او اشتمل كل حرب على  
 محلل على هذه الصورة فثلاثه اوجه اصحابها لا يجوز ان المحلل من اذا استبد بالمال  
 وهذا يشارك اصحابه فيه والساقى لصحة والثالث بيع في الصورة الثانية دون الاولى  
 ولو شرط كل حرب كل المال للمحلل بطل قطعي لانه يكون فايزا بعين **والثاني** فان  
 بشرط تعيين قوس وسهم لان اختلاف انواع القوس والسهم لا يضرها **والثالث** فان  
 عين لغا وجاز ابداله بمثلته سواء حدث فيه خلل يمنع استعماله ام لا بخلاف الفريز واحترز  
 بقوله مثله عن الاستقالة من نوع الى نوع كما لقي الغارسيه والعريه فانه لا يجوز  
 الا بالرضي لانه ربما كان به ارضي **والرابع** فان شرط منع ابداله فسد العقد كسائر  
 الشروط الفاسدة وقيل لا والتخلاف مفرغ على الاصح وهو فساد الشرط لان الرامي قد يعرض  
 له احوال خفيه نحو جرحه الى ابداله وفي منعه منه تضيق **والخامس** والاظهر  
 اشتراط بيان الهادي بالرضي لان الاعراض تختلف بذلك ولدرماه فيه تنافس  
 ظاهر لان المبتدئ بالرضي يجد الغرض لغيره لا يخل فيه فعلى هذا لو اطلق العقد فسد كما  
 صرح به في المحرر وافهمه لفظ الكتاب والثاني لا يشترط وعلي هذا وجهان احدهما  
 يفرق بينهما والثاني يفرق على عادة الرماه قال من ربح من ربي من غير اسديان اصحابه  
 لم يربح ما رماه اصاب فيه ام اخطا اتباعا لعرفهم وقال ابن القطان يحسب  
 ولا يشترط الاستيذان تنهيه كان احدهما اذا شرط تقديم واحد واعتمدنا به  
 في الفرقة هل يقدم في كل رشق او في الرشق الاول فقط وجهان ولو شرط في العقد  
 ان يرمي فلان اوله ثم فلان بعده وهكذا في الحرب الاخر لم يجوز ان المتقدم الي الرعيم  
 الثاني في تعيين الوقف المتناضلين مشروط فيشترط لتساويهما فيه ولو شرط ان  
 يكون احدهما اقرب الى الهدف بطل العقد ولو قدم احدهما صد قدميه عند الرمي  
 لم يضر واذا وقف الرماة صفافا لانه الهدف فالواقف في الوسط اقرب الى الغرض  
 لكنه معتذر **والسادس** ولو حضر جميع المناضلة فانتصب زعيمان مختاران  
 اصحابا جاز تجوز المناضلة بين حزبين فصاعدا الماروي البخاري عن اسامة بن الاكوع  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج على قوم من اسلم تبنا ضلوك بالصيوق فقال ارموا  
 يا بني اسما عيل فان ابا كركه راى ما وانا مع بني فلان احد الفريقين فامسكوا ايديهم  
 فقال ما لكم قالوا كيف نرمي وانت مع بني فلان قال ارموا وان معكم كلكم وفي من جهان  
 والحاكم انه قال لهم ارموا وان مع بن الاذرع قال فامسك القوم ايديهم فقال ما لكم  
 قالوا لا والله لا نرمي وانت مع رسول الله اذن ينصنا فقال صلى الله عليه وسلم

ارموا وانا معكم جميعا فوموا عامة يومهم ثم تفرقوا على السوا لم يفضل بعضهم بعضا  
 وبين المذرع هو محسن بن المذرع الاسلمي مات في اخر خلافة معاوية فاذا حضر جمع  
 للمناضلة فانتصب زعيمان واختاروا اصحابا جاز على الجميع ويكون كل حزب فيها تنفق لهم  
 من الخطا والصواب كما للشخص الواحد ومنع بن ابي هريرة جواز ذلك ليلا ياخذ بعضهم  
 سري بعض ولو جاز اربعة شرائط احدها ان يكون لكل حزب زعيم كما ذكره المصنف  
 فلا تكفي ان يكون لهم زعيم واحد كما لا يجوز ان يتوله واحد في طرفي البيع ولا يجوز ان يعقد  
 قبل تعيين الزعيمين الثاني تعيين رماه كل حزب فعين هذا واحد وهذا واحد  
 وهكذا الى ان يتم العدد ولا يجوز ان يختاروا جميع حزبه او لا ليلا ياخذ الحذاق  
 الثالث استواء عدد الحزبين عند العراقيين وبه اجاب البغوي وقال الامام وابنه  
 لا يشترط التساوي في الرمي والاصابة ومحل ذلك قبل العقد الرابع امكان قسمة  
 السهام عليهم بلا كسر **والسادس** ان يكون من تساوي القوسين والسهمين في الدين  
 والخفة والوزانة لانه ذلك يؤثر في القرب والبعد تأثيرا عظيما **والسابع**  
 ولا يجوز شرط تعيينهم بفرقة لانه قد يجمع الحذاق من جانب وغيرهم من جانب  
 فيفوت المقصود **والثامن** فان اختار عريضا طينه راى ما فبان خلافه اي بان  
 لا يحسن الرمي اصلا **والعاشر** بطل العقد فيه وسقط الحرب من الاخر  
 واحد يحصل التساوي كما اذا خرج احد العبدتين المبيعين مستحقا فانه يسقط  
 من الثمن ما يقابل به تنهيه كان احدهما عيبا المصنف يقتضي ان الذي يسقط من  
 الحزب الاخر لا يتعين وقال ابن الصباغ وصاحب المهدب يسقط من الحزب الاخر  
 من اصاب الرعيم في مقابلته الذي لا يحسن الرمي فلو بان ضعف الرمي او قليل  
 الاصابة فلا فيسخ له صاحبه ولو بان فوق ما ظنوه فلا فيسخ للحزب الاخر كما اطلقوه قال  
 الراعي وينبغي ان يكون فيه الخلاف في اشتراط تعداي المتناضلين وقد استدل  
 باطلا فهم على ان ذلك لا يعتبر **والعاشر** وفي بطلان الباقي قوله يورق  
 الصفقة كغيره من العقود وقطع فيه بعضهم بالطلاق **والحادي عشر**  
 فان صحنا فلهم جميعا الخيار اي نفس الفسخ والاجابة لهذا الحرب والحزب الاخر  
 فان شأوا فسخوا العقد وان شأوا اجازوه **والثاني عشر** فان اجازوا وتنازعوا  
 فبمن يسقط به له فسخ العقد لتعذر امضائه **والثالث عشر** واذا فضل حزب  
 قسم المال بحسب الاصابة لانهم استحقوا بها فمن لا اصابة له لا شيء وهذا الذي  
 جعله في المحرر اشبه ببقية المصنف كانه سبق قلم فان الاشبه في الشرع والروضة  
 الثاني وقطع به بعضهم **والرابع عشر** وقيل السوية كما يجب على المتضولين



بالسوية وهذا هو المفتي به **قال** ويشترط في الإصالة المشروطة أن  
 يحصل النضال لأنه المفهوم من الإصالة عند الإطلاق فلو أصاب بالفوق وهو موضع  
 الوتر من السهم أو العرض لم يحسب له وحسب عليه وفي وجهه إذا أصاب بالفوق لا يحسب  
 عليه وهو ضعيف **قال** فلو تلف وتر أو قوس أو عرض شيء انصد به السهم  
 وأصاب حسب له أي على الأصح لأن الإصالة مع ذلك تنزل على جودة الرمي **قال**  
 والإصالة وإن لم يجب لم يحسب عليه إحالة على السبب العارض ومحل ما ذكره المصنف  
 إذا كان انقطاع الوتر أو انكسار القوس قبل خروج السهم من القوس ما بعده فلا  
 أثر له **قال** ولو نقلت الرمح الغرض فأصاب موضعه حسب له هذا  
 إذا كان الشرط الإصالة وعن ابن القاض خلافه لأنه زال المرمى إليه **قال**  
 وإذا فلا يحسب عليه أن لم يجب موضعه لم يحسب عليه إحالة على السبب العارض  
 وعبارة المحرر والأصل في الرمي في الروضة وأصلها فلو أصاب الغرض  
 في الموضع المتعلق حسب إليه حسب عليه لأنه فإن أراد في المخرج هذه فهي مخالفة  
 لما فيه وإن أراد غيرهما ففيه نظر **قال** ولو بشرط خشق فتقرب  
 وثبت ثم سقط أو لقي صلابة فسقط حسب له أما في الأول فكما لو نزع عيين  
 وأما في الثانية فلما ظهر سبب الرجوع عن الخشق وهو الصلابة فلو خدسه  
 ولم تقبه فليس بخاسق وكذا إن تقبه ولم يثبت في المظهر وفي الصورة الثانية  
 قول أنه لا يحسب له ولا عليه **تم** قال بن ج لوتر من رجلان على قوس فخر أن  
 بها أنفسهما كالقدرة على رمي جبل أو ألال صحن أو كل كذا والظفر من أحد جانبي  
 السهم إلى الآخر فهذا كله من أكل الأموال بالباطل وكذا حرام ومن هذا النمط  
 ما يفعل العوام من الرهان على جل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا وأجر الساعي  
 من طلوع الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك  
 الصلوات وفعل المنكرات **تم** يستحب أن يكون عند الغرض شاهدان ليشهدا  
 على ما وقع من إصالة وخطأ وليس لهما أن يمدحا المصيب ولا أن يمدحا المخيط لأن ذلك  
 يخل بالنشاط **كتاب الإيمان** هو جمع إيمان وهو  
 الحلف والإيلاء والقسم الفاظ مترادفة وأصله في اللغة اليد اليمنى وأطلقت  
 على الحلف لأنهم كانوا إذا تخلفوا أخذ كل يمين صاحبه وقيل لأنها تحفظ الشيء على  
 الحالف كما حفظ اليد وهي في الشرع تحقيق ما يحل المخالفة أو تأكيد بذكر  
 اسم الله تعالى أو صفة من صفاته وأصل في الباب قوله تعالى لا يؤاخذكم  
 الله باللغو في أيمانكم ولا يجعلوا الله عرضة لأيمانكم والعرضة في الأيمان أن تخلف

به في كل حق وباطل وفي البخاري عن ابن عمر أنهما كانا النبي صلى الله عليه وسلم لا  
 ومقلب القلوب واجمعت الأمة على انعقاد اليمين وتعلق الكفان بها **قال**  
 لا تنعقد إلا بذات الله تعالى أو صفة له هذا الذي اقتصر عليه في الشرح الصغير  
 أي بذات وصفات وهي الروضة ثلاثه ذات واسم وصفات والمراد بالذات  
 هنا الحقيقة وهو اصطلاح المتكلمين وقد انكر عليهم بعض الأدباء قول لا تنعقد  
 ذات في لغة العرب بمعنى الحقيقة وإنما ذات بمعنى صاحبه وهذا الانكار متكرر لدى  
 قاله الفقهاء والمتكلمون جميعا كما نبه عليه المصنف في تهذيبه قال ومنه قوله تعالى  
 وأصلوا ذات بينكم أي الحالة التي بينكم وهو قول الكوفيين وعن الرجاء معناه حقيقة  
 وصلكم قال الواقدي ذات عندي بمعنى النفس كما يقال ذات الشيء ونفسه  
 والتقييد بذكر الله أو صفته يخرج به صورتيان أحدهما الحلف بالمخلوق كما لبس الكعبة  
 وجبريل والصحابه والآل وذلك مكره لقوله صلى الله عليه وسلم لا تخلفوا بأيمانكم ولا  
 بأيمانكم ولا تخلفوا بالله رواه النسائي وابن حبان وفي الصحيحين أن الله ينهاكم  
 أن تخلفوا بأيمانكم فمن كان حالفا فلا يحلف بالله وإن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب فسمعه يحلف بأبيه فقال إن الله  
 ينهاكم أن تخلفوا بأيمانكم فمن كان حالفا فليحلف بالله وليصمت قال عمر رضي الله  
 عنه فمن حلف بها بعد ذلك ذكرا أو أنثى حاكما عن غيره أنه حلف بها  
 وقد جاء عن ابن عباس أن الحلف بالله فائمه خير من الحلف بغيره فابن روي الحاكم  
 عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف بغير الله فقد كفر ورؤي فقد  
 أشرك ومحل هذا على من اعتقد فيما حلف به من التعظيم ما يعتقده في الله  
 تعالى قال البرقي أحسن أن يكون الحلف بغير الله معصية قال الأصحاب أي محرما  
 ما شؤما عليه فمن حلف بغير الله لا تنعقد يمينه ولم يتعلق الكفان بالحنث  
 فيه خلافا لآحاد في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فإنه قال لا تنعقد به  
 لأنه أحد ركني الشهادة كما سمع الله تعالى لنا القياس على ما سلمه وإذا سبق  
 اللسان إليه لم يوصف بالكراهة ويكون بمثابة لغو اليمين وعلى هذا عمل ما في  
 الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي قال لا أريد على هذا ولا أنقض  
 أفح وأبيه أن صدق والجواب أن هذه الكلمة تجري على اللسان لا يقصد بها  
 اليمين وقيل أخلف في نتيجة هذه الزيادة ولذلك لم يذكرها مالك في الموطأ  
 بل قال أفح أن صدق وقيل الحديث منسوخ باليمين عن الحلف بالله بالثاني  
 إذا قال إن فعل كذا فهو يهودي أو نصراني وسياحي **قال** كقوله



والله سوا جرا ونصب اورفع وسوا تهمد ام لا لان الحق لا يمنع ان عقاد اليمين وقال  
 القفال اذا نزع لا يتعقد الا ان ينوي اليمين **قال** ورب العالمين الرب يطلق  
 في اللغة على المالك والسيد والمدير والمربي المنعم وهذه صفات الله تعالى عما يعوت  
 المالك قوله صفوان لا يسيان بن حرب لا يري رجل من قبيل احب اليه من ان يري رجل  
 من هوازن ولم يطلقوا الرب على الله وحده وهو في عين علي التقييد والاضافة  
 والعالمين جمع عالم وهو كل موجود سوى الله تعالى ولا واحد له من لفظه واختلوا في  
 استقائه فقل من العلامة لان كل مخلوق يدل على وجود حاقه وقيل من العلوه وهو  
 مذهب من خصه من يعقل **قال** والحي الذي لا يموت قال تعالى وتوكل على  
 الحي الذي لا يموت فهو الحقيق بذلك ولا يتوكل على من يموت فلا يصح لذي عقل ان يتوكل على  
 الاية مخلوق **قال** ومن نفسي بيده لما روي ابو داود باسناد حسن عن  
 اي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اجتهد في اليمين قال والذي نفسي  
 ابي القاسم بين **قال** وكل اسم يخصه سبحانه وتعالى لان الايمان  
 منوط بمن عظم حرمة ولزم طاعته واطلاق هذا المخصص سبحانه وتعالى  
 والخلف بالاسما مما يخص البارئ تعالى به ولا يطلق في حق غيره ومنها ما يطلق على غيره  
 لكن الغالب استعماله في حق الله مطلقا او مقيدا في عين ومنها ما يطلق في حق الله تعالى  
 وعين ولا غالب فهذه ثلاثة اقسام وهي في كلام المصنف على هذا الترتيب ثم الاول  
 بالله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده ومثله ملك يوم الدين والقدر  
 والرحمن وخالق الخلق والواحد الذي ليس كمثل شي وقال البندجي واكثر العلماء على ان الاسم  
 الاعظم هو الله واختاره الصهيلي ولهذا قال ابن حجر لا يخرج في اليمين سواه **قال**  
 ولا يقبل قوله لم ار به اليمين لانها لا تحتل غير اليمين وهذا الاختلاف فيه في الظاهر وكذا  
 فيما بينه وبين الله تعالى في الجمع **قال** وما انصرف اليه سبحانه وتعالى  
 عند الاطلاق اي وينصرف اليه بالتحديد كالرحيم والخالق والرازق والرب  
 تنعقد به اليمين سوا قصد او اطلاق ومثله في الروضة بالجبار والحق والرب والمتكبر  
 والقادر والقاهر قال وكذا الخالق والرازق والرحم على الصريح وقيل من القسم  
 الاول المختص **قال** في الالف واللام في اسم الله تعالى لانه لا سبب فيه تكون لام  
 التعريف للكمال نقول رب الرجل بربه الكامل في الرجلية وكذلك هو في اسم الله تعالى  
 فاذا قلت الرحمن اي الكامل في معنى الرحمة والعليم اي الكامل في معنى العلم وكذلك تنحصر  
 الاسماء في العموم ولا للعهد ولكن للكمال **قال** لان يري عين لانه قد  
 يستعمل في عين كرحيم القلب ورب الدار وخالق الكذب وقاهر العدو ورازق الجلبش

قال تعالى وتخلقون انكا وقال فارز قوههم منه وقيل كل الحلف بكل اسم من التسعة  
 والتسعين **قال** وما استعمل فيه وفي غيره صريح سوا كل شي والموجود والعالم  
 والحي ليس ميم الا بغيره لانها لما استعملت فيها اشبهت كتابات الطلاق وهذا الذي صححه في زواجر  
 الروضة وصحح الرافي تبعه في طامد والامام وغيرهما انه وان نوي لا يكون ميمنا ومن هذا  
 النوع السميع والبصير والعليم والحليم واحتشوا ما ورد من ذلك ما يكثر استعماله  
 الله سبحانه وتعالى في عينه فيكون ميمنا ظاهرا باطنا **قال** والصفة كوعن  
 الله وعظمته وكبريائه وكلامه وعلمه وقدرته ومنشئته ميم لانه صفة لم يزل سبحانه  
 موصوفا بها فكانت كاليمين باحاطة المخصص فتعقد اليمين بها وان اطلق والصفات المعنوية  
 الدائمة على الذات عند الاشاعرة كما فيه وهي المشار اليها بقول الماوراء

- حياة وعلم قدرة وارادة كلام وابصار وسمع مع البقا
- صفات الذات الله جل قديمة لانه اشعري الجرد بالعلم والبقاء
- ولم يلتزم منها بشي شيوخه وكل بمشتقاتها قال مطلقا

وروي عن مالك كراهة الحلف بالصفات ويعارضه ما في البخاري في ابواب الفضل عن  
 اي هرون ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بينا ايوب عليه السلام يغسل عريانا فخر عليه  
 جراد من ذهب فجعل ايوب يحثني في ثوبه فناداه رب يا ايوب المراكن اغنيك عما  
 تري قال لي وعزتك ولكن لا غنا بي عن مركتك **قال** الا ان ينوب بالعلم  
 المعلوم كما يقال اللهم اغفر لنا علمك فيما اي معلومك **قال** وبالفقد المفقود  
 ولا يكون ميمنا لاحتماله كما يقال انظر الى قدرة الله اي مفقود الله وظاهر تخصيصه  
 بصفتي العلم والقدرة يقتضي تعليق الحكم بها فقط وهو وجه جزمه كثير من  
 انه اذا نوي ما عداها لا يقبل والاصح في زواجر الروضة والشرح للقبول ايضا لخلق الله ورزق  
 الله ورحمة الله لا تنعقد بها اليمين اذا نوي بذلك المخلوق والمرزوق والمحموم وبه جزم  
 الرافي وقال في البسيط لا خلاف فيه لانه ذكر مخلوق ولو قال والقران او ما هو منشئ  
 المصحف كان ميمنا كما لو حلف بكلام الله وصرح الجمهور بان قوله والقران صريح خلاف للفقهاء  
 ولو قال والمصحف واطلق فهو ميم من مع بعض الاصحاب وبه افي الدولعي خطيب دمشق  
 تنبيه ما جزم به من ان عظمة الله صفة هو المعروف وينبغي عليه بعضهم منع قولهم  
 سبحانه من نواضع كل شي لعظمته قال بلان النواضع للصفة عبادته لا ولا يعبد الا  
 الذات ومنع القراني ذلك وقال الصريح ان عظمة الله المجموع من الذات والصفات  
 وهذا المجموع هو المعبود وعلى هذا يصح اطلاق التسميع **قال** ولو قال  
 وحق الله يمين لان ربه العبادات المراد انه يتعقد ان نواه قطعا وكذا ان اطلق



في الأصل لانه الغالب في استعمال قول الاطلاق عليه ومعناه وحقيقة الالهيته وقيل  
لان حق الله القرآن قال تعالى وانه الحق اليقين وقيل انه كناية وعزاه الامام للائمة  
لانه اطلق على العبادات التي امر الله بها وعند التردد لا يخلص مدعى الالهيته فاذا اراد  
به غير اليقين انصرف عن اليقين افعال اللفظ وقوة البينة قال المتولي وحق الله بالرفع  
ونوي اليقين فيمين وان اطلق فلا وان نصب واطلق فوجهان جزما البعوي بالمنع ولو قال  
وحرمة الله فكفوله وحق الله وقيل كعظمة الله قال الرافعي وفي كتب الجفينة انه  
اذا قال وسلطان الله كان ميمنا ان اراد به القدرة وان اراد به المقدور فلا قال وبه  
نقول وانه لو قال ليم الله لا فعلن فهو ميمنا وانه لو قال ورحمه الله وغضبه فلا وفي فتاوى  
بن الصلاح لو قال وقدرة الله كان ميمنا لقوله تعالى وما قدر والله حق قدره اي ما عظم  
عظمته **باب** قال بن الرفعة كلاما لم يروى في الصياغ والمأورد في الروايات  
تقتضي ان الحلف بالطالب الغالب بمن صرح به لان فيها تنبيه على استعمال منافع  
واستدفاع مضار قال وسامعي من اقضى القضاء بحال الدين في الحنفي خليف الحكم  
العزير مصرحه انه ان الحلف بذلك لا يشرع وكان ذكره نكاحه عن ائمة المذهب  
ويوجهه بان الله تعالى وان كان طالبا على ما فاسا في توقفيه ولم يرد تنبيهه بذلك  
انتهى وسياتي جواز الخليفة بذلك في كتاب الدعوى في البيئات وكان الجاهل يحيى من صدور  
الشافعية ثاب عن قاض القضاء بن رزين وكان يعرف فقي كثر اقال له يوما  
قاضي القضاء لو اردت عز لتك قال لا تطيق ذلك قال ولم قال كنا عند الفقيه اي ظاهر  
فصلت له حاله فقال من له حاجة يدكرها فقلت انا اريد ان اكون نايب حكمر ولا  
يعزلي احد فقال لك ذلك توفي في شهر رجب سنة ثمانين وستا به والذي قاله الجاهل  
يحيى ذهب اليه الخطاي فقال وما جرت به عادة الحكام من تغليب الامانة  
وتوكيدها اذا حلفوا الرجل ان يقولوا بالله الطالب الغالب المدرك المهلك لا يجوز ان  
يطلق في حقه تعالى ذلك وانما استحسنوا ذكرها في الايمان ليقع الدعوى على الخلف لانه  
اذا اراد ما طالب والغالب استشعر الخوف وارتدع اذا كان يعلم ان الله سبحانه  
طالبه حتى اتيه وانه سيخلفه على انتزاعه منه واذا قال المدرك المهلك علم انه  
يترك يدركه اذا طلبه ويهلكه اذا عاقبه وانما اضيف هذه الافعال اليه على معنى  
المجازة منه لهذا الظاهر على ما يستبيح من حق ائمة المسلم فلو جاز ان يعبد ذلك في  
اسمايه وصفاته لجاز في اسمايه الخزي والمضل لانه قال وان الله مخزي الكافرين  
وكذلك يجعل من يشاء واجاب في مشكل الوسيط في باب اليمين في الدعوى عنه وجوز  
الاطلاق ذلك على الله تعالى في التسيح والتحميد والتعبد **باب** وحروف القسم

باب وادوات كانه وواسه وتاسه كذا قاله الاكثر وفي كتاب المحاملى اربعة الالف  
والياء والتا والواو وانما بعد المصنف بالياء لانه الاصل وهي اعم من اختيها والواو يلي  
الياء لا تدخل الا على مظهر خلاف الياء والياء التام فتح عنها وقال المأورد في الاصل الواو  
تحرر بالياء **باب** وتختص التا باسم الله تعالى قال الله تعالى الله تفنوت ذكر  
يوسف والمنصوص هنا وفي الاملا ان تاسه ميمنا وفي القسامة انه ليس ميمنا ولا احكام  
في ذلك طرق احدها العمل بظاهرها والثاني قولان واظهرها القطع بانه ليس ميمنا لا شئها  
عرف وجعلنا نقل في القسامة على التصحيح بالياء المشناه من تحت وسمع دخولها شذوذا  
على غير ذلك فلو اتزمت وترب الكعبة **باب** شرح اذا قال الله يستدعي الامر ونوي بذلك  
اليمين قال الشيخ ابو حامد والامام والغزالي انفعده ولا يضر الحن وقال المصنف  
ينبغي ان لا يكون ميمنا لان هذه كلمة اخرى وقال بن الصلاح انها لغة لبعض العرب  
ومن حكاهما الزجاج واستند على ذلك اقبل سبل جاز من عند الله بحرد حرد المعلة  
قال فينبغي ان تجعل ذلك ميمنا عند الاطلاق **باب** ولو قال الله ورفع  
او نصب او جرف ليس يمين الالهيته لا جرح حرف القسم وفي حديث ركانه ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال آله ما اردت الا واحدة رواه صاحب البيان بالرفع والروايات  
بالجر وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمين مسعود الله قتلت ابا جهل بالنصب  
واصح الوجهين عند الاطلاق انه لا يكون ميمنا وقال بن الصلاح الاقوي من حيث العربية  
في الرفع والنصب ان كلامها ميمنا عند الاطلاق ولا بعد مجي وجه مفصل من العارف  
بالعربية وغيره قال سيبويه ولا يجوز حذف حرف الجر عمله الا في القسم ولو سكن  
الحا فقال الله لا فعلن فظاهر كلام الروايات في البحر انه يكون ميمنا **باب**  
ولو قال اقسمت او اقسمت او حلفت او اخلص بالله لا فعلن فيمين ان نواه لا طراد  
العرف ما استعمال ذلك في اليمين لاسيما وقد نواه قال تعالى واقسموا بالله جهد  
ايمانهم وقال فيقسمان بالله **باب** او اطلق لكثرة استعمال هذا الذي  
قطع به الاكثر وقيل لا يكون ذلك ميمنا لان صلاحية اقسمت للماضي واقسم للمستقبل  
وكذا حلفت واحلف واحترز بقوله بالله عما لو اقسمت او اقسمت من غير ذكر الله فليس  
ميمنا وان نواه واما حديث بن عباس في الصحيح في الروايات التي فسرها الصدوق بحضرة  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اصبحت بعضا واخطأت بعضا فقال ابو بكر اقسمت  
عليك بالخبري بالخطا فقال لا تقسم فقال صاحب البيان المراد به المعين اللغوي  
في الشرعي اي لا قسم فمما شرعا بوجوب الكفارة وكذا قاله القاضي عياض في شرح مسلم  
قال المصنف والذي قاله عجيب فان الذي في جميع نسخ مسلم قوله يا رسول الله لتحدثني



وهذا صريح بمن القسم وليس فيها اثم قال وهذا الحديث دليل على ان ابرار القسم  
الماوربة في الاحاديث الصحيحة اما هو اذا لم يكن في ابرار مفسدة ولا مستظاهرة فان  
كان لم يورث بالابرار ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ير قسم اي كملما راي في ابرار من المفسدين  
ولعلها ما علم من انقطاع السبب مع عثمان والحروب المرتبة عليها فذكرها مخافة شي  
او انه اخطأ في تعيين الرجال الذين ياخذون بالسبب بعرض صلى الله عليه وسلم وكان في  
بيان ذلك مفسدة فلم ير صلى الله عليه وسلم قسمه **قال** ولو قال قصدت  
خير ما ضيا او مستقبلا صدق باطنا لاحتماله ما يدعيه فلا يلزمه كتمان فيما بينه وبين الله  
تعالى **قال** وكذا ظاهر على المذهب لظهور الاحتمال والذي صححه المصنف  
هو المنصوص هنا وفي الاية على انه اذا قسم بالله لا وطبقه ثم قال اردت بهما ما ضية  
لا يقبل ولا صاحب في ذلك طرف احدها قولان فيها اظهرهما القول والثاني لا يقبل مطلقا  
والثالث تقرير النصين والفرق ان حق الله مبني على المسامحة بخلاف حق الادمي ومحل  
الطرف اذا لم يعلم له بين ما ضية فان علمت قبل قوله في ارادتها باقسمت او حلفت به  
قطعا ولو قال شهدت بالله او اشهد بالله فيمين ان نواها وان نوي غيرها فلا ولو قال  
عزمت بالله او اعزمت فعلن لم تكن ميمنا الا ان ينوي بها اليمين **قال** ولو  
قال الغيب اقم عليك بالله او اسئلك بالله لتعلن واراد من نفسه فيمين لا تشتهان  
في السنة الشريعة حمله المشرع وفيه وجه ضعيف وعلى المذهب يدب الخطاب ابرار  
ان لم يكن مفسدة لا تقدم **قال** والا فلا هذا البين ثلاث صور قصد  
يمين الخطاب او لم يقصد ميمنا بل الشفع اليه بالله او يطلق ومسيلة الاطلاق تؤخذ  
من تعبير المصنف دون المحرك كقوله في الدقائق وفي الثلاثة لا تتعقد اليمين  
لان لم تحلف لا هو ولا الخطاب ولو قال لعمر بالله لا فعلن فهو يمين ان نوي وان اطلق  
فلا في الاصح وكذلك على عهد الله وميثاقه ودمته وامانته وكفائته وان قال  
وايم الله او ايمان الله لا فعلن كذا فان نوي فيمين وان اطلق فلا على الاصح **قال**  
ولو قال ان فعلت كذا فاني يهودي او يري من الاسلام فليمت يمين لا تنفي الاسم والكفاية  
والصفة ولا الكفاية عليه في الحث به ثم هذا قال مالك ولذلك لو قال فهو يري من  
الله او من رسوله صلى الله عليه وسلم او من الاسلام او من الكعبة او مستحل  
للمحرم او الميتة خلافا لابي حنيفة واجمل ان قوله ذلك يتضمن تعليم الاسلام  
وابعاد النفس عن اليهود وذلك ليس بقسم هذا اذا قصد القابل سعيد النفس عن ذلك  
فاما من قال ذلك على قصد الرضي باليهود وما في معناه اذا فعل ذلك الفعل فهو كافر في  
الحال قال الاصحاب واذا لم يكفر في الصورة الاولى فيلحق بالاله الله محمد رسول الله وينفرد

الله ويستدل له ما ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف فقال  
في حلفه باللات والعزى فليقل لا اله الا الله وجزم في الذكر بان هذا الحلف حرام  
تجب التوبة منه وبه جزم لما ورد في الرفعة في المطلب ويستحب ايضا لكل من تكلم  
يقبح ان يستغفر الله وتجب التوبة من كل كلام محرم وجزم صاحب الاستقصا  
بوجوب التوبة وهو ظاهر الحديث **قال** لو قال ايمان البيعة لا رنة لي قال اصحابنا  
كانت البيعة في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصاحفة فلما ولي الخراج  
رنتها ايماننا لتشتمل على ذكر اسم الله تعالى وعلى الطلاق والاعتناق والحج وصدقة المال  
فان لم يرد القابل الايمان التي رنتها الخراج لم يلزمه شيء ان ارادها نظرا في الاطلاق  
وعتاقها لا رنة لي العقد يمينه بها ولا حاجة اليه النية فان لم يصح بذكرها لكن  
نواها فذلك لا ينعقدان بالكتابة مع النية فان نوي اليمين بالله او لم ينو شيئا  
لم يتعقد يمينه ولا شيء عليه **قال** ومن سبق لسانه الى لفظه بلا قصد  
لم يتعقد لحاله الخراج والغضب وذلك كقوله لا والله وبلا والله لقوله تعالى لا  
تواخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن تواخذكم بما عقدتم الايمان اية قصدتم الايمان بدليل  
الاية الاخرى ولكن تواخذكم ما كتبتم قلوبكم قالت عائشة رضي الله عنها لغوا اليمين  
هو قول الرجل لا والله وبلى والله رواه البخاري كذلك صحيح من جاز رفته الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وكذلك رفعه ابوداود ومن رواية ابراهيم بن يمين الصانع  
الذي قتله ابو مسلم الخراساني بقرينة ظلم في سنة احدى وثلاثين ومائة قال ابوداود  
كان ابراهيم الصانع اذا رفع المطرقة فسمع النداس بها وكلام المصنف يفهم ان الخائف  
لا بد وان يكون له قصد فلا تتعقد يمين الصبي والمجنون والكفر في السكران الخلف في  
طلاقة تنبيه ان احدها فان اصلاح المراد من تفسير اللغو ببلى والله ولا والله  
ان يقول احدهما من والاخر احرى اما اذا جمعها في كلام واحد فقال الماوردى  
الاولي لغوا بها غير مقصوده والثانية متعقد لانها استدراك مقصود منه وكلام  
الامام والغزالي يقتضيان لغوا اليمين ان يقصد اللفظ دون الحكم الثاني من حلف  
وقال لم يقصد اليمين ففي الطلاق والعناق والايد لا يصدق في الظاهر لتعلق حق الغير  
بالامام وفي اليمين ايضا لو اقترن بها ما يبرء على المقصد لم يصدق ظاهرا **قال**  
وتع على الماضي والمستقبل لان لفظ اليمين يقع عليهما قال تعالى ولكن تواخذكم بما  
عقدتم الايمان فعمل الماضي والمستقبل وقال يحلفون بالله ما قالوا وقال يحلفون  
على الكذب وهم يعلمون وقال صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريش ثلاث مرات  
رواه ابوداود ومن حبان فمن حلف على الماضي كاذبا عالما في اليمين الغموس محبت







ذكرناه ان البهيم لا تصير الباح حراما ولا الحرام واجبا كما صار اليه ابو خنيفة فيها وبين المولي  
كذلك **قوله** لا تقدر بكفارة بغير صوم على حنث جائز لقوله صلى الله عليه  
وسلم ان لا احلف على يمين ثم اري غيرها خيرا منها الا كبرت عن يميني وانيت الذي هو خير  
رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم يا عبد الرحمن بن سمين اذا حلفت على يمين فرأيت  
غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم ايت الذي هو خير رواه ابو داود والنسائي وايضا فان  
الكفارة حق ما يتعلق بسببين فما زلت تقدمها على احدهما لا عليها كركاها لفطر وهذا قال مالك  
والشراعي والتوري واربعة عشر حكايها لكن قالوا استحب كونها بعد الحنث خروجها من خلاف  
اي خفيفة فانه لا يجوز تقديمها على الحنث بكل حال والخلاف بيننا وبينه ينبغي علي ان البهيم  
عندنا سبب للكفارة والحق المألي يجوز اخراجه بعد وجود سببيه او حرسببيه كما يحل  
الزكاة على الحول بعد كمال النصاب وعند السبب الحنث والتقديم على السبب لا يجوز  
كما لا يجوز تقديم الزكاة على ملك النصاب وكفارة الوفاق عليه واما الصوم فلا يقدم  
لانه عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بغير حجة كصوم رمضان واحترزا  
بغير الحاجة عن الجمع بين الصلاتين وفي وجه اوقوله قد يترجح تقديم الصوم ايضا  
لعموم الحديث اما التقديم قبل انعقاد اليمين فلا يجوز بالاجماع **قوله** قل  
وحرام اي اذا امكن الحنث بارتكاب حرام كما اذا حلف لا يزن او لا يشرب الخمر فهل يجوز  
التكفير قبل ان يشرب فيه وجهان احدهما انه قال بن القاص المنع لانه يتطرق به  
الي ارتكاب محظور والثاني يجوز لوجود احد السببين والتكفير لا يتعلق به استحابة  
ولا تحريم بل المحلوف عليه محظور قبل اليمين وبعدها **قوله** قل هذا  
اي واه اعلم وقال في الشرح الصغير انه اظهر وفي الكبير انه اقيس عند جماعة ونقل  
تصح في الروضة عن اكثر من تنبيه كان احدها اذا كفر بالاعتاق بشرط في اجزائه  
بقا العمد جاسما الى الحنث فلو مات او تعيب او ارتد قبل الحنث لم تجز كالومات  
المدفوع اليه الزكاة قبل الحول او صار غيبا وابد صاحب التهذيب احتمالا فيما اذا  
العبد او ارتد في انه يجزي كالومات الشاة المججلة الثاني قال الدارمي لو قدم ثم  
لم تحنث استرجع اي حنث يقتضي الحال الاسترجاع وقال الامام لا فرق بين البهيم  
وقال القاضي حسين في باب تعجيل الزكاة في ضمن حنث مع الخصوم ان تقديم الكفارة  
على الحنث مراعي فان حنث وقع عن الواجب وان ليس من الحنث وكان قد شرط الرجوع فله  
الاسترجاع **قوله** وكفارة الظهار على القود اي له تقديمها على العود  
اذا كفر بالمال لان الظهار احد السببين والكفارة منسوبة اليه كما انها منسوبة الي  
اليمين ومنهم من جعله على خلاف في الحنث المحرم وليس بشي ويتصور بين الظهار والعود

بما اذا اظهر من رجعية ثم كفر ثم رجع او اظهر وطلق رجعيها فكفر ثم رجع او بايها وكفر  
ثم نكحها وقلنا بعود الحنث او طاهر بوليها وصحائه وكفر وصار عايدا بالوطء واما اذا  
ظاهر واعتق على الاتصال على الكفارة فهذا ليس بتكفير قبل العود بل هو مع القود وكان  
اشتغاله بالاعتاق عود واحترز بقوله على العود عن تقديمها على الظهار فلا يجوز على المشهر  
وفي البحر في باب تعجيل الزكاة وجه انه يجوز **قوله** وقيل على الموت فيجوز  
تقديم كفارته على الموت بعد حصول الجرح لانه بعد وجود السبب وكذا تقديم جزاء  
العبيد قبل الموت بعد الجرح لهذا في التكفير بالاعتاق اما في الصوم فلا يتقدم على  
الصحيح كما سبق ولا يجوز تقديم كفارة القتل على الجرح بكل اعتبار في الهادي وكذا في الصبي  
**قوله** ومنه وربما لا يجوز تقديمه كما اذا قال ان شقي الله مني اورد  
غايبي نفسه علي ان اعتق او اصدق بكذا فيجوز تقديم العتق والصدقة قبل الشفا  
ورجوع الغائب قال الرافعي وفي فتاوي القفال ما يباين في فيه واعترضه في المهمات  
بانه قدم في باب تعجيل الزكاة ان الاصح في هذا المنع وتبعه في الروضة فيها واحترز  
بالمألي عن البدني فانه لا يجوز تقديمه على المشروط قطعاً **قوله** الحامل والمرضع  
اذا اشترعا في الصوم ثم ارادتا الاططار فلهما اخراج الفدية على الاصح وعلى هذا ففي حواز  
تعجيلها كسائر الامام وجهان بناء على الخلاف في تعجيل زكاة عامين **قوله**  
فصل في تحرير كفاية اليمين بين عتق كالظهار واطعام عشرة مساكين كل مسكين  
مدح من غالب الفقهاء بلده وكسوتهم بما يسمي كسوة كقبيصة او عمامة او ازار لقوله  
تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الامة وهي تشتل على تحرير في الامة او ترتيب  
في الامة وليس لكفارة في ذلك الاله وما الحق بها من نذر اللجاج والغضب وانعقد  
الاجماع على التحريم في عتق كالظهار والي ما يجزي من التراب وما  
يشترط في عتق وجب لكل مسكين مد من الحب من اي نوع كان من غالب قوت بلد الخالف  
وقيل العبد بغالب قوت نفسه بل بلده لظاهر الامة وانما اعتبر المد لحدوث المجامع  
فيها رمضان فانه عليه السلام دفع اليه ستمين مدا وقال تصدق به ولامنه  
سدا دارع وبكفاية المقصد وبكفاية الزهيد وروي نافع عن بن عمر انه كان  
يكفر عن يمينه باطعام عشرة مساكين لكل مسكين مد من حنطة وكان يعتق رقبة  
اذا اكمل اليمين وجوز الصيمر كود الماورد والروابي ان يطعم كل مسكين من الخبز اللبن  
رطلين فالواقي كان يابسا او دقيقا او عصيدة لجزء ويكفي ما ينطلق عليه الاسير  
من الكسوة لان الشرايع اطلقها ولا عرف له فيها وهي ثيابك كالطعام ويكفي فيها  
السراويل والقباء والمقعدة لا الثياب في الاصح وهو سراويل قصيرة تبلغ الركبة



ولا يشترط المحيط وفي قول قدس سره واليه ذهب مالك وأحمد يشترط أن يستتر العورة بحيث  
تصح الصلاة فيه فيجزى المأز للرجل دون المرأة وقال أبو حنيفة لا تجزي العمامة ولا السراويل  
ولا يكفي منها ما لا يعتد به كالجلود فان اعتيدت اجزأت ولو عني احدي الخصال الثلاثة  
بالنذر لم يتعين لما فيه من تعيين اجاب الله قاله القاضي حسين **تفصيل**  
تقدم انها سميت كفارة لانها تستر الكذب الذنب فان كان عقد اليمين طاعة وحلها معصية  
مثل الذنوب فاذا ذنبا كفرت اثر الحنث وان كان عكسه مثل صليت فاذا صليت كفرت اثر  
اليمين وان كان العقد والحل مما حين مثل لا يسر هذا فغلبت الكفارة بها وهي الحنث  
اكثر واستقر وجوبها به **ق** لا خف وقفا من ومنطقة لخروج ذلك عن  
الكسوة الملبس وقتها اما المنطقة فلا خلاف ولهذا لا يمنع المحرم من لبسها واما  
الخف فعلى الاصح وقيل تجزي لاطلاق اسم اللبس عليه ولم يذكر في الشرح والروضة  
القفا زينة ولا بعد طرد الخلاف فيها لانها كالحف وبه صرح القاضي حسين وزاد في  
المحرر النكحة وحكى الرواية فيها خلافا وهي رباط السراويل بفتح التاء لا غير  
وكسرها من جن العوام ومثل الخف ايضا المداس والنعل والجورب **ق**  
ولا يشترط صلاحية المدفوع اليه فيجوز سراويل صغير لكبير يصلح له وقطن وكتان  
وحرير امرأة وجل لوقوع اسم الكسوة على ذلك وفي وجه يشترط ان يتمكن الاخذ من  
لبسه لقوله تعالى او كسوتهم فلو اخذ الوالي ما يكفي الصبي جاز بلا خلاف وسوا الخنث  
الجيد والردى وجزى المندل الذي يحمل باليد والعمامة ايضا وكثير من المشارقة يطلقون  
المندل عليها وفي الاكتفاء بالمندل نظرا لان الصحيح عدم اجزاء الذرع وهو ثوب لا اكامله وهو  
سائر ثغالب البدن والمندل يسمى كسوة عادة ولا لغة اما القلنسوة فتقبل تجزي لما في  
البيهقي عن عمران بن حصين انه سئل هل تجزي في الكفارة فقال اذا قدم وفدى على المبره  
فاعطاها قلنسوة قلنسوة قبل قد كساهم والاصح لا تجزي لانه لا يقع عليه اسم كسوة  
وقيل تجزي القلنسوة الكبيرة التي تغطي الراس والاذنين والقفا دون الصغيرة التي  
تغطي تحت الراس والطاقيه والقبعة اولى بعدم الاجزاء منها **ق**  
وليس لمذهب فونه كالطعام القدير اما الذي ذهب قوته وهو الخلق بفتح الخاء  
واللام فلا تجزي لانه يشبه الطعام المسوس والعبد الزمن وجزى المرقع للزينة  
لا لللبس ويجوز اللبدان اعتيد لبسه وجزى المتجسس عليه ان يعجزهم بذلك حتى لا يملوا  
فيه ولا تجزي ما ليس من صوف مبيته وفي وجه لا يجوز دفع الحر للرجل قال القاضي ولو  
قبل باعتبار عرف البلد لم يجز ولا يجوز اعطاء الزكاة باليسط والاذنطاع والهميان  
لخروجها عن اسم الكسوة قال الماوردي ولو اعطى عشرة مساكين ثوبا طويلا فان دفعه

اليوم اجزا بعد قطعه اجزا والافلا لانه ثوب واحد قلت قد تقدم في كفارة  
الظهار انه لو وضع لهما ستين صاعا وقال قد ملكتكم هذا بالسوية او اطلق فقيلوه  
جاز خلافا للاصححين وهي كسالة الثوب الا ان يفرق بان هذا ثوب واحد امراد مجتمعة  
**ق** فان عجز عن الثلاثة لم يزد صوم ثلاثة ايام لانية والمراد بالجزا  
يقدر على المال الذي يصرفه في الكفارة كمن يجد كفايته فقط وقال الرازي من حل له اخذ  
الزكاة بالفقر والمسكنة وقد ملك بضائقا وهو لا يفي دخله يخرج فيزكاه لئلا يخلو نصا  
عنها وبأخذ الزكاة واعترض على تغييره بالعجز عن الثلاثة بان الثلاثة ليست بواجبة  
بل الواجب احدها مبهما ولان من قدر على خضلة او ثنتين غير قادر على الثلاث ولا يجزيه  
الصوم **ق** قد تقدم في باب الحجر ان السفيه حكمه المعسر حتى اذا حلف وحض  
كفرا بالصوم على الاصح وقيل يكفر بالماله **ق** ولا يجب متابعتها في الاظهر لاطلاق  
الاية والثاني بحسب لقراءة ابي بن كعب ومن مسعود ثلاثة ايام متتابعات والقراءة الشا  
كثيرا الواجب في وجوب العمل وقبسا على الظهار والقنات جلا المطلق على المقيد والجواب  
ان هذه القراءة لم تثبت والصوم هنا خفف بقوله العدد فكذا بالفرقة بخلاف  
الظهار والقنات **ق** فان غاب ماله انتظر ولم يصم وان كانت  
الزكاة تحل له لقدرته على التكفير بالماله من غير ضرورة واخذ الزكاة لحاجة تحق  
ملكه والكفارة بمنوطه بملكه كما انه اذا اوقد الرقبة وماله حاضر ينتظر ايضا  
بخلاف فاقد الماله فيصم لضيق وقت الصلاة فان قيل المتع في الحج اذا كان  
معسرا يمكنه موسرا بملكه يكفر بالصوم فهل لا كان هذا مثله فالجواب ان مكان  
الدمكة فاعتبر لسان واعسانها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر لسان مطلقا  
**ق** ولا يكفر عبدا ماله لعدم ملكه **ق** اما اذا ملك سيده  
طعاما او كسوة وقلنا ملك فانه يكفر بذلك بشرط المسألة ان ملكه ذلك ليكفر  
به او ملكه مطلقا ثم باذن له في التكفير واختر زعموه طعاما وكسوة عما اذا ملكه  
عبدا ليعتقه عن الكفارة فانه ممتنع لان العتق يستعقب الوكاه وهو لا يكون  
لرقيق وقيل مع والوكاه وقيل بوقوف ان عتق كان له والافلسيد **ق**  
بل يكفر بصوم لعجز عن تغييره ولا فرق بين كفارة اليمين والظهار في ذلك **ق**  
فان ضربه بان كان في شدة حر او برد شديد او فها وطويل وكان يضعفه عن العمل  
**ق** وكان حلف وحض باذن سيده صام بلا اذن لوجود الرضي  
**ق** او وجد اي الحلف والحنث بلا اذن لريصم الا باذن لمن حق السيد  
على الفور والكفارة على التراخي بخلاف صوم رمضان فان شرع فيه بغير اذنه



كان له تحليله انه لم ياذن في السبب وعليه فيه ضرر وكان له متعة كالحج وحيث احتاج  
الي اذن فصام به ونه اجزاء كالوصلي الجمعة بلا اذن ولومات العبد وعليه كفارة فللسيد  
ان يكفر عنه بالاطعام وان قلنا لا ملك بالتملك لان التكفير عنه في الحياة يتضمن دخوله  
في ملكه والتكفير بعد الموت لا يستدعي ذلك لان الميت ليس له ملكة محقق والرق رول  
بالموت فهو الميراث اما لو اعتق عنه فلا يجوز له ثبوت الولا **والا**  
وان اذن في احد هما فالصحيح اعتبار الحلف فاذا حلف باذنه وحنت بغير اذنه صام بغير  
اذنه وعكسه عكسه لان اذنه في الحلف اذن فيما يترتب عليه كما ان اذنه في النكاح اذن  
في اكتساب المهر والنفقة والثاني المعتبر الحنث لان البمين مانعه منه فليس اذنه  
فيما اذنه في التزام الكفارة وهذا هو الاصح في الشرحين والروضة ولعل الذي بين  
الكتاب والمحرر سبق قل من الحنث الي الحلف وهن المسألة تطير رجوع الصام من بين  
اقسامه الاربعة كما سبق في باب له ولو حلف وهو في ملك زيد ثم انتقل الي ملك عمرو  
فهل للثاني المنع ان كان الاول قد اذن فيه او في احد هما شر انتقل عنه قبل التكفير  
او كان الحلف في ملك شخص والحنث في ملك اخر في جميع ذلك نظروا اذا اعتق العبد  
ثم حنث كفر كما لا حرار وان عتق بعد الحنث صام ان كان ميسرا وان كان موسرا واعتبرا  
حاله الا اذا اعلاها كفر بالمال او حاله الوجوب كفر بالصوم تنبيه **والا** التكفير بالعبد  
يخرج الامة فللسيد منها من الصوم للاستمتاع التاجز والصوم على الزاني ولذلك  
قال اصحابنا حيث اطلق العبد شمال الامة الا هنا فالقصيل المذكور خاص **والا**  
**والا** ومن بعضه حر وله مال يكفر بطعامه او كسوة لقد رت على ما  
يقدر على الصوم فلا يصوم على الاصح كما لو وجد المال باح له التيسير **والا**  
لا اعتق لنفسه عن اهليه الولا والارث وقيل في عتقه قومان كما كتب بالاذن وقال  
المزني وابن سريج فرضه الصوم كالعبد واستدل المزني بان نفقته عند الشافعي  
نفقة المعسر فكذلك كفارته واجيب بان المزني في النفقات جعله كما لحر  
تمتع **والا** المواجه ان سبب وجوب الكفارة الحنث واليمين معا والثاني اليمين  
فقط والحنث شرط كالزكاة تجب بملك النصاب بشرط الحول والثالث الحنث فقط  
لان قبله لم يكن مخاطبا ومتى اتى بكفارة اليمين او القتل او جزا الصيد كانت اداء  
وكذلك كفارة الظفر بعد العود وقبل الجاه فان فعلت بعد الجاه كانت قضا كما  
صرح به البند نجي واذا مات الحالف قبل التكفير اخرجت من تركته وان لم يوص  
بها كالبين واذا اعتق الوارث عنه كان الولا للميت لو وقع العتق عنه **والا**  
فصل **الحلف** لا يسكنها او لا يقيم فيها فيخرج في حاله السكني شقة من لسكون

وهو منه الحركة سكن بالمكان ليسكن اقام والمساكن المنزل والمراد بالخروج ان يخرج  
يسكنه دون اهله ومناعه فانه المحلوف عليه واستدل الماوردي لذلك بقوله  
تعالى ربنا اني اسكنت من ذرعتي بواد غير ذي زرع فاطلق اسكانهم مع خلوه عن  
ما لهم فدل على ان المعتبر البدن وقال تعالى بيوتنا غير مسكونة فيها متاع لكم  
لكن الجمهور فسر المتاع بالاستمتاع ولا يملك الخروج عن العادة من العود والحرولة  
ولا فرق بين ان يخرج من باب قريب منه او بعيد عنه لغرض او لغيره وظاهر عبارة  
المصنف انه يكفي مطلق الخروج سواء قصد التحول ام لا وظاهر نص الامر والمختصر انه  
لا بد من الخروج جنية التحول ليقع الفرق بينه وبين الساكن وبهذا صرح المتولي وصاحب  
المستظهر والشيخ نصر والشاشي وصاحب المستقصا وفي المسألة والشام  
والشبان اطلقا ذلك من كان ساكنا في دار فخرج منها الى السوق مثلا لعوده اهل  
العرف ساكنا نظرا الى عادة الساكنين من الدخول والخروج **والا** فان مكث  
بلا عذر حنث وان لعب متاعه لان المحلوف عليه سكنه وهو موجود اذا سكن  
بطلق على الدوام كما لا يتبدل يقال سكن شهر فان مكث تعذر كما اذا اغلق عليه الباب  
او منع من الخروج او خاف على نفسه او ماله لو خرج او كان مريضا او زمنا لا يقدر  
على الخروج لم يحنث وجعل الماوردي من الامة اذ ان تضيق وقت الصلاة ويعلم  
انه لو اشتغل بالخروج لفاتته فان طرا العجز بعد الحلف ففي حنثه الخلاف في  
المكث **والا** فان اشتغل باسباب الخروج كجمع متاع واخراج  
اهل وليس ثوب لم يحنث لانه لا يعود ساكنا وقيل حنث لانه اقام مع التمكن من الخروج  
ونسب الامة الاول للمراوزة والثاني للمعرايين وقيل الشاشي الخلاف بما اذا لم يكن  
يقدر على الاستجابة فان قدر ولم يفعل حنث واجري القاضي وعينه الخلاف  
من غير تقييد ولو احتاج الى مبيت ليلة لحفظ متاع فاصح احتياجي من كمال الحنث  
**والا** ولو حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج احداهما لم يحنث لعدم  
المساكنة لان المفاعلة لا تتحقق الا من اثنين فلو مكث ساعة حنث لصديق الامة  
فلو اشتغل باسباب الخروج فهو كما سبق **والا** وكذا لو بني بينهما جدارا  
اي من طين او غير ذلك لم يحنث في الاصح سواء كان موجودا او احدهما لا اشتغال  
برفع المساكنة والثاني حنث لانه قيل كما لا يقطع بانها مقساكتان ونظيره ما لو  
تباعدوا وبني بينهما جدارا فان ذلك لا يقطع الحيار على الاصح للبقا في مجلس العقد  
وهذا هو الاصح في الشرح الصغير ونقل الكبير والروضة تفصيلا عن الجمهور  
ولم ننقل اخرج الاول الا عن البغوي فقط والمصنف تبع فيه المحرر هذا كله اذا



قيد المساكين ببعض المواضع لفظا واليه اشار بقوله هذه الدار فان لم يقيد بها  
فان يوتي موضعاً من بيت اودار او محلة او بلدة فالاصح ان اليمين محمولة على ما توتي  
والاصح حنث بالمساكنة في اي موضع كان فلو حلف لا يساكنه واطلق وكان في موضعين  
بحيث لا يعدان مساكنين لم يحنث وفي وجه ضعيف لا بد من مفارقة احدهما مكانه  
في الدار والمحلة ولا حنث بالبلد قطعا ولو حلف لا يساكن زيدا وعمرا وبر خروج امرهما  
ولو قال لا يساكنه لا زيدا ولا عمرا والمبر يخرج احدهما **والاصح** ولو حلف  
لا يدخلها وهو فيها او يخرجها وهو خارج فلا حنث بهذا لان الدخول الانفصال من خارج  
الي داخل والخروج عكسه ولم يوجد ذلك في الاستدامة ولهذا يقال دخلت الدار  
شهر او اقل يقال دخلتها منه شهر وفي قوله او وجه حنث بالاستدامة فيها لانها كالابتداء  
في التحريم بالنسبة الي مدته الغير ولهذا الدخول دار الغير وهو يعلم فشرع فاستدام  
اثره **والاصح** او لا يزور او لا يتطهر او لا يركب او لا يقوم او لا يقعد **والاصح**  
فاستدام هذه الاحوال حنث قلت تحنيته باستدامة النزوح والظهور  
علط له هول هو كما قال وزاد في الروضة تبعاً للشرح او كما يتوضى وهو متوضي فان  
التضيي في الامر نص على عدم الحنث في هذه المسائل وذلك ان الاستدامة  
فيها ليست كالابتداء لانه لا يقال تزوجت شهرا او تطهرت شهرا بخلاف الباقي والذهول  
بالذهاب المعجزة لسيان الشئ والغفلة عنه **والاصح** واستدامة طيب  
ليست تطيبا في الاصح لانه لم يحنث فعلا بدليل تطيب المحرم قبل الاكرام اذا  
استدامة لا يلزمه العدية والثاني نعم لانه منسوب الي الطيب وفي الكفاية  
وجه ثالث ان استدامة اثره حنث او راحته فلا اعتبار ببقا العين وزوالها  
**والاصح** وكذا وطء وصوم وصلاة واسداعلم فلا حنث باستدامة فيها  
على الاصح ويتصور اليمين في الصلاة اذا حلف ناسيا للصلاة فان اليمين تنعقد  
وكذلك اذا حلف غيره فلو حلف لا يستقبل القبلة قائم وهو مستقبل فاستدام  
حنث قطعا هذا هو المنقول في الشرح والروضة والتهذيب والكفاية  
ووقع في بعض شروح هذا الكتاب انه لا حنث وهو سبق قلنا ولكنه وقع  
لذلك في تعليق البغوي واستدامة السفر سفر فان رجع في الحال فلا لانه اقل  
في ترك السفر واما استدامة الغضب فنقل الرافعي عن البغوي انها ليست غصبا  
وبه جزم في الروضة وهو مشكل فانه يشك ان يقال غصبه شهرا وسنة ونحو ذلك  
وقد مرح الامام بان مستدام الغضب غاصب وبه جزم لما ورد في الحرم قال  
في المهمات الصواب المقتضى به عكس ما في الروضة فخرج حلف لا يشارك فلانا وهو شركاء

فاستدام

يصدق

فاستدام اذ فتن من الصلاح حنثه اما ان يراد شركة مستدامة وافتي بانه اذا حلف لانه  
ملك هذه العين وهو مالكها بانه حنث **والاصح** ومن حلف لا يدخل  
دارا حنث بدخوله هل يحنث اذا دخل الباب او بين يمينه لانه من الدار ومن جاوز الباب  
عدوا خلا وحكى عن المنص انه لا حنث وحل على اطلاق خارج الباب والذهول بكسر الدال  
ما بين الباب والدار فارسي معرب وجمعه ذهالين **والاصح** لا بدخول طاق قد امر  
الباب لانه لا يقال دخل الدار وفي وجه حنث لانه من الدار بدليل دخوله في بيعها  
والطاق المعقود امامها متصلا بها فارسي معرب ايضا وجمعه اطواق كل هذا اذا  
لربك المطاق باب يغلق كالباب فان كان قال المقي هو من الدار مستقفا كان او غير  
مستقفا كذا نقله عنه الرافعي واقروه وهو مشكل لخروجه عن العرف وقوله قد امر  
الباب تفسير المطاق لا تقيد **والاصح** ولا يصعد سطح غير محوط المراد اذا  
صعد من خارج بان تسور اليه من الجدار او دار جار لان السطح خارج بقى الدار المحر والبرد  
فهو كحيطانها وهو لو وقف على العتبة في سبك الحائط لم يحنث فكذا هنا وكان الدار  
حزب قطع السارق منها بخلاف السطح سواء كان محوطا لمجر او اجرا ومحصرا وقصبا او  
خشب وفي وجه ضعيف حنث بغير المحوط لانه جزء من الدار بدليل دخوله في بيعها  
**والاصح** وكذا المحوط في الاصح لانه لا يقال له في العرف داخل الدار والثاني  
حنث لاحاطة حيطان الدار به ولهذا الوصل على سطح الكعبة وهو على هذه الهيئة  
صحت صلاته وهذا يبطل بما اذا كان التحويط من جانب واحد فانه لا اثر له وقيل  
ان كانت السرة عالية بحيث يحجز مثلها لو كان في العروة حنث والا فلا ولو حلف  
لا يخرج منها فصعد السطح حنث قاله بن الصباغ وحكى البغوي في التحويط وجهين  
ولو حلف لم يخرج منها فصعد بر في الاصح **والاصح** ولو ادخل يده او راسه  
او رجله لم يحنث لانه لا يسمى دخلا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخرج  
راسه الى عايشة وهو محتكف ولم يجد ذلك خروجاً مبطلا للاعتكاف وظن  
ما صح الحنف اذا خرج بعض رجله عن مقرها ثم احدث ثم اعادها قبل استكمال النزوع  
بجوز المسح عليها ولو ادخل بعضها ابتداء ثم احدث قبل استقرارها لم يجز المسح  
نفسا بالاصح حتى يظهر خلافه **والاصح** فان وضع رجله فيها معتدا عليها  
اي وبأقرب بين خارج حنث لانه يسمى دخلا واخبر بقوله معتدا اي اذا امدها وهو  
قاعد فلا حنث ويقاس بالخروج في جميع ذلك بالدخول **والاصح** ولو انه دمت  
فدخل وقد فني اساس الجيطان حنث لتحقيق الدخول فيه كذا قاله في التهذيب وتبعه في  
المحرر وتبعه في المحرر والمناهج واستبعد في المطلب بان حقيقة الاساس هو البناء



المدفون في الارض تحت الجدار البارز وعبار الشرح والروضة ان بقي اصول الجيطان  
والرسم حث وهو ولي من عبادة الكلب والظاهر ما قاله الامام ان الهدم بعضه فان  
كان يسيرة او حث به وان سميت رسومه او فلا وكر مثله القرائي في البسيطة والجاربي  
والعوراي والماوردي والحاصل ان الحكم تدابر مع اسم الدار وعدمه وهو ظاهر من الملام  
والمختصر واطبق عليه الاصحاب وكان الراعي والمصنف لم يعنا التطرف في المسألة  
كل هذا اذا قال هن الدار فان قال لا دخل هذه حث بالعروة ولو قال دار المرحح  
بفضا ما كان دارا وهذه ترد على الكتاب في فانه صور المسألة في اولها بقوله دارا  
لكن مواد هذه الدار **والدار** وان صارت فضا او جعلت مسجدا او حماما  
او بيتا فلا لزوال المسمى الدار ونقتضي عبارة الكتاب ان لا يخلو البيت بذلك حتي  
لو اعيدت لم حث وهو كذلك اذا اعيدت بالآخرة فان اعيدت بالآخرة الاولى  
فلا حث في زوايد الروضة الحث **والدار** ولو حلف لا يدخل دار زيد وكذا  
لا يدخل بيته حث بدخول ما يسكنها ملك لا باعان واجارة وعصب لان الاضافة  
الي من ملك تقتضي ثبوت الملك حقيقة بدليل انه لو قال هذه الدار لزيد كان اقرا  
له بالملك حتي لو قال ادت انه يسكنها لم يقبل وعن القاض حسين انه ان حلف  
بالفارسية حمل على المسكن قال الراعي ولا يكاد يظهر فرق بين اللغتين **والدار**  
العموي واقفي بعض علماء عصرنا بالحث بدخول الدار التي يسكنها باجارة او اعادة لانه  
المفهوم عرفنا وهو قول الامم الثلاثة ولا حث بدخول الدار الموقوفة عليه ان قلنا لا  
ملك وان قلنا ملكها حث ولو حلف لا يدخل مسكن زيد حث بدخول ما يسكنه باجارة  
او اعادة لانه وجد المسكون حقيقة فلو دخل مسكنه المصوب فوجها صح المصنف انه حث  
الا ان يوكي مسكنه المالك فلا حث بغيره ومقتضى عبارة المصنف انه لو حث له  
دار اخرى حث بدخولها وهو قياس ما فرقوا به بين الولد المتجدد والعيد المتجدد فانه  
اذا حلف لا يكلم عبيد فلان حث بالموجود في ملكه والمتجدد اعتبارا بالملك بالملك  
وان قال لا اكلم ولد فلان حث بالموجود دون المتجدد والفرق ان اليه ينزل على ما لا يخلو  
عليه قدره على تحصيله وسلك عليه ما لو حلف لا مسك فلان فخلقه ونبت شعر  
اخر فانه حث كما صرح به صاحب الكافي وغيره **والدار** الا ان يرد مسكنه  
في حث بالمعار وعنه لانه مجاز اقترنت به النية قال الله تعالى لا يخرجوهن من  
بيوتهن والمراد بيوت الزوج التي يسكنها **والدار** وحث ما ملكه  
ولا يسكنه لانه داخل في دار زيد حقيقة **والدار** الا ان يرد مسكنه  
فلا حث بذلك اعتبارا بقصد وهذا متفق عليه اذا كان الحلف بالله تعالى فان كان

بالطلاق او العتاق لم يقبل في الحكم هذا اذا كان ملك الجميع فان كان ملك بعض الدار  
فقط فهدم بعضه واطبق عليه الاصحاب انه لا حث وان كان يصبه وفي معنى الملك ما لا  
يعرف الا به كسوق او دار او خان بالبلد لا في الابه كسوق امير الجيوش بمصر وسوق يحيى  
ببغداد وخان ابي يعلى بقرين ودار الازهر بمكة فاذا حلف لا يدخل ذلك حث بدخوله وان  
كان من يضاف اليه ميتا لتعذر حمل الاضافة على الملك فتعين ان يكون التعريف ومثله  
في الروضة بدار العقيق بدمشق **والدار** ولو حلف لا يدخل دار زيد او لا  
يكلم عبيد او زوجته فباعها او طلقها ودخل وكلم لم حث تغليباً للحقيقة لانه لم  
يدخل داره ولم يكلم عبيد وزوجته حقيقة لرواى الملك بالبيع والطلاق وكذلك اذا  
قال لا اكلم زوج هذه المرأة وسيد هذا العبد فكله بعد زوال الملك او النكاح ولو  
غير بقوله فاراد ملكها بدله فباعها كان اعم ليدخل الهبة وغيرها ولو اشترى زيد  
دارا بعد بيع الاولى قال الصبيد لاني ان ارادت ان ادخل في لمرحح بالثانية وان اراد ان ادخل  
كانت في ملكه حث بالثانية دون الاولى وان اراد ما جري عليه ملكه حث بايها ودخل  
**والدار** الا ان يقول دار هذه او زوجته هذه او عبيد هذه افي حث تغليباً  
للتعين فانه اقوي **والدار** الا ان يرد ما دام ملكه عملاً بالارادة وضبط  
المصنف خطه الكاف بالفتح والضم وكلاهما صحيح وضابط هذا النوع ان يعلق اليه  
بشي يعينه مضافا الي عين وضابط النوع قوله ان يعلق اليه لشي غير معين مضافا  
الي عين اضافة ملك لا تعريف **والدار** ولو حلف لا يدخل من هذا الباب  
فرع ونصب في موضع اخر منها لمرحح بالثاني وحث بالاول في الاصح اصل هذه  
المسألة ان الباب عند الاطلاق هل يحمل على المتعد او على الحث المنصوب او عليها وفي ذلك  
اوجه اصحها اولها انه المحتاج اليه في الدخول دون المنصوب وتفرع عليها مسألة  
الكتاب والاصح فيها الحث اعتبارا بالمتعد الاول وان لم يكن الحث عليه والثاني عكسه اعتبارا  
بالحث والثالث لا حث بواحد منهما اما حث بالاول اذا كان الحث عليه هذا كله عند  
الاطلاق فان نوى شي من ذلك حمل عليه بلا خلاف ولا فرق عند الراعي وجماعة بين  
ان يسهل الباب الاول ام لا وقد صاحب المذهب والتهديبا المسألة بان يكون الاول  
قدسه وتبعها المصنف في نكت التبيية فان من الرفعه ولم يتعرض له الجمهور ولا  
يظهر لسند اثر في الاعتبار وانما وقع في كلامها جريا على الغالب في انه لا يفتح باب  
الاوليسر الاول ويحتمل ان يكون وجه في المسألة وصورة المسألة **والدار** كما قال المصنف اذا اشار  
الي الباب فان قال لا ادخلها من بابها ففتح باب جدي فدخل منه حث في الاصح لان المفتوح  
ثانياً ينطلق عليه اسم بابها ونقل الراعي في اخر الباب عن الحنفية ووافقه عليه انه



لو حلف لا يدخل هذه الخيمة ثقلت وضربت في موضع آخر فدخلها حنث **قال** أولا  
يدخل بيتا اي ولائمة له حنث بكل بيت من طين او حجارا او خشبا وخيمة لان  
اسم البيت يقع البيت على ذلك حقيقة في اللغة واستدل بعضهم لذلك بقوله تعالى  
جعل لكم من حبلود النعام بيوتا واعترض عليه بانه لا حنث بالمساجد كما سياتي وسماها  
الله تعالى بيوتا وسوا كان الخائف حضرا او بدويا هذا هو الراجح المخصوص وقبل لا حنث بالخيمة  
ونحوها ان كان حضريا وصحبه الحاجر ي وقيل ان قربت قريته من البادية حنث والا فلا  
لان ما قارب الشئ اعطى حكمه كل هذا عند الاطلاق فان نوي نوعا منها انصرف اليه وفيما  
اذا تلفظ بالبيت بالعربية فان قاله بالفارسية فالصحيح في الشرح الصغير لا حنث  
ببيت الشعر والخيام لان الجحرا لما يطلقونه على الجني وهو الراد على اطلاق المصنف  
**قال** ولا حنث بمسجد وحمام وكيسة وغار جبل لانه ليس للثبوت ولا ثبوت السكنى  
واسم البيت لا يقع عليه الا يضرب من التقييد كما يقال للكعبة بيت الله والبيت الحرام  
وقيل حنث في الكعبة والمسجد لان الله سمي كلاهما بيتا والتكرار في القرآن نحو اللفظ  
صوتها وقدر الامام والمتولي موضع الخلاف في المسجد بالمسقف ولا حنث لساكنة المدرسة  
والرباط ولا بدخوله دهليز دار وصحنها او صحنها على الراجح لانه يقال لحرية البيت  
والما وقف في الدهليز والصفة وهذا خلاف ما تقدم في دخول الدار فانه حنث  
بدخوله دهليزها لانه يقال له دخل الدار بذلك والراجح في زوايد الروضة انه لا حنث  
بدخوله بيت الرحا وما ذكره في غار الجبل طاهر اذا لم يقصد به التوالتا اما الحد منها بيتا  
للسكنى فحنث به من اعتاد سكناه لقوله تعالى وسجدون من الجبال بيوتا وتحدون الجبال  
بيوتا اما الغار فلا يسما بيتا **قال** ولا يدخل علي زيد فدخل بيتا فيه زيدا وعيين  
حنث لوجود صورة الدخول عليه **قال** وفي قول ان نوي الدخول على غيره  
دونه لم حنث كما في مسألة السلام اليه والفرق ان الاستثنا لا يقع في الافعال  
**قال** فان جهل حضوره فخلع حنث الناسي سوا كان فيه وحده او مع غيره والراجح  
عدم الحنث لقوله تعالى وليس عليكم جناح فيما اخطاتم به ولقوله صلى الله عليه  
وسلم وضع عن امن الخطا والنسيان واليمين داخله في هذا العموم ولو دخل المشغل  
ولم يعلم به فاولي بعدم الحنث لانصاف قصد المشغل الي الجاهل وقيل الجاهل او بالحنث  
من الناسي وقال القفال حنث في الطلاق دون الاعان بالله تعالى لكن استثنى ما اذا  
قال لا ادخل عليه عامدا ولا ناسيا فانه حنث اذا دخل ناسيا بخلاف ثم اذا حنث بعد  
الحنث في الناس والجاهل لا يحل اليمين على الراجح كما تقدم في الطلاق **قال** قلت  
ولو حلف لا يسلم عليه سلم على قوم هو فيهم واستثناه لم يحنث لانه سلم بلفظ عام فيقول

الخصم

الخصم بالنية وقد حنثه بخلاف الدخول ولا فرق بين ان يستثنيه باللفظ او بالنية  
على الراجح **قال** وان اطلق حنث في الاظهر والله اعلم زحوا الى عموم اللفظ وهو  
الراجح في الشرحين والسائي لان اللفظ يصلح للجميع وللخصم فلا حنث بالشك  
وفهم من حنثه عند الاطلاق تحبته اذا قصد من باب اولي **قال** تجزي  
الخلاف فيما لو سلم الخالف من صلاة وزجر من المامومين به كذا قاله الرافي وقال  
بن الصلاح انه قياس للمذهب وبه جزم المتولي وفيه نظره لانه خارج عن العرف  
ولا سيما اذا بعد عن الامام بحيث لا يسمع كلامه فانه لا يجد مكل وقد صرح  
الرافعي في هذا في كتاب الطلاق بعدم الحنث وتحمل التخصيص من ان يقصد  
ام لا كما سياتي في قراءة الآية المفهمة **قال** فصل حلف لا ياكل من الاروس  
وكذلك لا يشترها ولا نية له حنث برؤس تباع وحدها وهي رؤس الغنم والبقر  
والايل فان ذلك هو المتعارف اكله فانها تقدر وتقصدا لا كل فحنث بها دون  
غيرها ومجموع ما في ذلك خمسة اراما بين قول ووجه اصحابها ما قاله المصنف  
واحتار بقوله ولا نية له عما اذا نوي مسمى الاراس فلا يختص بتباع وحن او  
نوي نوعا خاصا فلا حنث بغيره على الخصوص والاراس تجمع في القلة على رؤس  
وفي الكثرة على رؤوس ويقال لها بيعه راس والعامة تقول رؤس **قال**  
لان مروان بن ابي حفصة بخيلا وكان لا ياكل من اللحم الا الاروس فقيل له في  
ذلك فقال لان الاراس علم سومه وامن خيانة بايعه ومبتاعه ولا يؤخذ منه  
شئ الا عرف وفيه طعم ومختلعه **قال** لا طير وحوت وصيدها لا تقدر  
بالبيع ولا تفهم من اللفظ عند الاطلاق **قال** الا ببلد تباع فيه  
مقردة فانه حنث باكلها هناك كروسل لا نعام في غيرها ففي غير تلك البلد  
اذا اكلها لم حنث عملا بعرف البلد كما صححه المصنف في التبع والثاني وهو الاقرب  
في الشرحين والروضة الحنث بخير الارز وهو اقرب الي ظاهر النص وهل يختص  
نفس البلد او كون الخالف من اهله وجهان وظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان  
ياكل بعض الاراس او كله وفي فروع بن القطان اذا قال الرووس لابد من اكل ثلاثة منها  
قال الشيخ ابو زيد لا ادري ماذا بين الشافعي عليه مساهلة الى ان كان يتبع اللفظ  
فمن حلف لا ياكل الرووس ينبغي ان حنث بكل راس وان اتبع العرف فاصحا في القربى  
لا يبعدون الخيام بيوتا ولم يفرق بين القروي والبدوي وقال الرافي والفرق  
انه يتبع اللفظ تارة وذلك عند ظهوره ونحوه وهو المصل وذلك يتبع في  
العرف اذا اشتهر واظهر ابد **قال** والبيض محل على مرأى عنه في



الحياة كدجاج ونعام وحمار ولذ لك العصافير والاوز والبط ونحوها لانه المفهوم عند  
الطلاق والثاني حنث هذه البيوت من خلايض الحمار والعصافير والثالث لا حنث الابيض  
الدجاج والاوز والرابع لا حنث الابيض الدجاج وفرع الماوردي على الثالث  
انه حنث باكل بيض النعام اهل البادية دون اهل الامصار قال المتولي ولا حنث  
باكل حبيبة الشاة وان حلف بالجحشية واما المتصلب في الجوف الذي خرج بعد الموت  
فالصح في روايد الروضة الحنث باكله **قال** لا سكر وجراد فانه لا حنث باكل  
بيضا لانه لا يוכל منفردا فلا يترك اليمين عليه **قال** الادريجي وبيضا السمك  
هو البطاريخ فلو حلف باكل بيض السمك حنث بالبطاريخ لانه بيضه قال ولا يجوز  
اكل بشار من السمك الملوحة مع بيضه لانه لا تحتوشه على الجفاسة والبيض جمع  
بيضته تقول يا صنت الطائر فحق بالبيض ودجاجة بياضه وبيض اذا كثرت البيض  
ورجل بياض ببيع البيض والبيض كله بالاضاد لا يبيضا الجمل في لفظ المسألة **قال**  
لا فرق في الحنث بين اكله وحده او مع اللحم او في الطبخ او اظهر فيه فاما اذا اكله في شئ  
لم يظهر صورته فيه كالتأطيف المعمول ببياضه لم يحنث قاله المتولي وبه اجاب المسعودي  
فسعد الجواب لما اقتضت المسألة على شيخه الفقهاء فتوقف فيمن حلف باكل البيض  
ثم اغني رجلا فحلف لياكل مما في كفه فاذا هو بيض فقال المسعودي يتخذ منه ناطقا وبأكله  
فيكون قد اكل مما في كفه ولم ياكل البيض فاستحسن ذلك منه **قال** واللحم على  
نعم وجيل ووحش وطير لو وقع اسم اللحم عليه حقيقة قال تعالى ولم طير مما يشتهون  
والمراد بالنعمة لا بلل والبقر والنخلة والخيول من روايد على المحرور وعلى المشرح والروضة  
وقد صرح به بن الصباغ وغيره **قال** لا لحم سمك لانه يقع ان يقال ما اكلت لحما  
بل سمكا ولانه لا يفهم من الطلاق عرفا وان سماها الله تعالى لحما طريا كما لا حنث بالجلوس  
في الشمس اذا حلف لا يجلس ضوء السراج وان سماها الله تعالى سراجا وكما لا حنث بالجلوس  
على الارض اذا حلف لا يجلس على بساط وسماها الله تعالى بساطا وقيل حنث به لظاهر  
الآية وظاهر الخلاف المصنف انه لا فرق بين المأكول وغيره وهو في المأكول بلا خلاف وفي  
غيره كالميتة والخنزير والذب وجهان اقواها في روايد الروضة عدم الحنث لانه  
يقصد باليمين المعتاد والمند واقع على المأكول شرعا كالبيع والنكاح هذا كله عند  
الطلاق فان توي شيئا على عليه ولا فرق بين المطبوخ والمشوي والني والقديد والطي  
واقصم به لقنا على استئنا السمك ولم يكرمه الجراد كما فعل في البيض فيوم الحنث  
بالجراد والصواب عدم الحنث به واما الراعي فخرج خلاف فيه من الخلاف المتفق  
في باب الزنا ان الجراد هل هو من جنس اللحم وخالفه المصنف فجزم في روايد الروضة

بعدم الحنث لعدم اطلاق لغة **قال** وشتم بطن وكذلك شتم العين لانهما  
مخالفان اللحم اسما وصفة وقال مالك اذا حلف لا ياكل لحما فاكل شئما حنث وان حلف لا  
ياكل شئما فاكل اللحم لم يحنث لان اللحم مع الشتم يقع عليه اسم اللحم واللحم لا يدخل في الشتم  
لان الله تعالى حرم لحم الخنزير فربما ذكر لحمه عن شحمه لانه دخل تحت اسم اللحم وحرم  
على بني اسرائيل الشوم بقوله حرمنا عليهم شحومها فلم يحرم عليهم ذلك اللحم  
لانه لم يدخل في اسم الشحوم **قال** وكذا كرش وعبد وطحال وقلب في الاصح  
لصحة نفيها في الحلف عند اطلاق والثاني حنث وبه قال ابو حنيفة لانهما  
في حكم اللحم ولا حنث باكل الخبز وما والكاف وكسوا لرا وجوز اسكانا  
مع كسرا لكاف وفحها وهي من الحيوان كالمعدة للانسان وهي مؤنثة وجمعها في الفقه  
الكراش وفي الكرش كروش والكب مؤنثة وهي بكسرا لبا وجوز اسكانا مع فتح  
الكاف وكسرها والجمع اكباد واكبد وكبود والطحال بكسرا لطا معروف قال  
الجوهري ويقال ان الفرس كطحال له وهو مثل لسرعة جريه كما يقال للبعير كمران  
له اي كجسار له روي البيهقي في الشعب عن علي انه قال العقل في القلب والرحمة  
في الكبد والرافة في الطحال **قال** والاصح تناوله بعين اللحم راسا لسانا لصدق  
الاسم عليهما والثاني لا لانه لا يطلق عليهما الا مضافا والخلاف جار في لحم الخنزير والكارع  
لكنه جزم هنا بطريقة الوجهين وصح في الروضة تبع الشرح القطع بالتناول سكنت  
الشيخان هنا عن الجلود وفي الراعي في باب الربا المهاجن غير اللحم وذكر صاحب  
الاستقصا هناك انها قبل ان يعطى وتحنث من جنس اللحم لانه لا يتنفع بها في غير  
الحمة اكله فهو كسائر اجزا اللحم فاذا غلظت وحنثت كانت جنسا آخر لانه لم يجر  
العادة باكلها وهذا مستعين هنا وقال بن ابي عمرون لا حنث بقائمة الدجاج وجها واحدا  
لانه لا يدخل في مطلق اسم اللحم **قال** وشتم ظهر وجب وهو الابيض الذي لاخالطه  
الاحمر لانه لحم سمين ولهذا اخرج عند الهزال والكافي لانه شتم قال تعالى حرمنا عليهم شحومها  
الا ما حلت ظهورهم واذا كان شئما كان كشم البطن والعين ولهذا قال ابو حنيفة  
**قال** وان شتم الظهر لا يتناول الشحم وكذا شتم العين لما ذكرناه من كونه لحما  
والثاني يتناول له لما قلناه من كونه شئما وتك ان كان الخالف عربيا فهو شتم لانه بعدون  
ذلك شئما وان كان عجميا فهو لحم لعرفهم **قال** وان الالبية والسمام ليسا شئما ولا لحما  
لانهما مخالفان كلاهما في الاسم والصفة والابني هما لحم لقربهما من اللحم السمين والثالث  
اسهما من اللحم لانهما ينبتان فيه واشبهاه في الصلابة وعطف المصنف بقنن قوة  
الحلاف وهو قد عبر في الروضة بالصحيح وحكاية الخلاف في الالبية والسمام فيه توقف



انما حكاها الماوردي وصاحب الشامل والمهدب وغيرها في الالية خاصة **قال** والالية  
لا تتناول سناما ولا يتناولها الخالقة في الاسم والصفة وهذا خلاف فيه فحب قراءة  
الالية هنا بالرفع على الابتداء ولا يجوز ان يكون معطوفا على ما قبله لانها من جريان الخلاف  
فيه **قال** والاسم يتناولها ويشرح ظهره وبطنه وكل من اصدق الاسم عليه قال بن سيدة  
الاسم الودك وقال الودك الاسم وقال الجوهرية الاسم معروف وقال الودك اسم اللحم  
وعلى كل حال لا تحت بد من السهم قاله البغوي وفي معناه دهن الجوز واللوز ونحوهما  
ولم يذكر اللبن وفي الصحيح انه صلى الله عليه وسلم يشربه ثم تخلص من ذلك ان له سما  
**قال** ولم يقر تناول جاموسا لدخوله تحت اسم البقر ولهذا كان جنسا واحدا في باب  
الربا وبكل ضاب البقر بالجواميس في الزكاة وفي تناول لحم البقر الوحشية وجهان اصحهما  
نعم وفيما س هذا تناول الضان والعز لا يضر جعلوها في باب الربا جنسا واحدا وفيه نظر  
للعرف **فروع** حلف لا ياكل الميتة لم تحت بالمدكي وفي السمك والجراد وجهان اصحهما  
لا تحت كمن حلف لا ياكل دما فاكل كبدا او طحالا **قال** ولو قال مشيرا الى حطة لا اكل  
هنا تحت باكلها على هيئتها بلا خلاف **قال** وبطنها وجوفها علة بالاشارة هذا  
عند الاطلاق فان نوي شيئا اعتبرت بيئته **قال** ولو قال لا اكل هذه الحنطة  
حتت لها مطبوخة ونية ومغليه **لوجود** الاسم كما لو قال لا اكل هذا اللحم فجعله شوا  
والمراد اذا طخت مع بقا جاتها فلو عصرت او هرسست فلا لزوال الاسم **قال**  
لا يطبخها وسويقها وعجنها وجوزها لزال اسم الحنطة وصار كما لو زرعها واكل حشيشها  
او اكل هذا البيض فصار فراخا فاكله هذا هو الصحيح وفي الاربعة وجه قوي ولو قال من  
هذه الحنطة كذلك قيل تحت ما يحد منها ولو قال لا اكل حنطة لم تحت بالاربعة وحتت  
بها على هيئتها **قال** ولا تتناول رطبا تمرا ولا يسرا ولا عنب زيبا تان وكذا العكس لا خلاف  
اسما وصفة وان كان اصله واحدا قال الجوهرية البسر اوله طالع ثم خلاه بفتح الخ المجة  
ثم لم يبق ثم بصر ثم رطب ثم تمر الواحدة للبصرة والبصرة **قال** ولو قال لا اكل هذه الرطب  
فتمر فاكله او اكل هذا الصبي فاكله شيئا فلا تحت في الجمع **لزال** الاسم كما في الحنطة  
والسني تحت لان الداء باقية دائما تبدلت الصفة وقوله شيئا مثالا فلو قال بالغا  
او شبا لدخل الشيخ من باب ادبي والخلاف جار فيما لو قال لا اكل هذا العبد فعق ولا اكل  
من لحم هذه السخلة او الخروف فصار كبشا فذبحه واكله او من هذا البسر فصار  
رطبا او الحبيب فصار زيبا او العصير فصار تمرا او هذا الخلف فصار خرا  
**قال** والخبز تتناول كل خبز كحنطة وشعير وازر وباقلا ودرية وحبص لصدق  
الاسم على ذلك وقيل لا تحت خبزا الارز الا بطبرستان وقال المتولي تحت خبز البلوط

ايضا

ايضا وقد تقدم في الزكاة شئ يتعلق بالحلف على اكل الخبز فليست نظرا منه والذرة بالذال  
المججمة لا غير **قال** ولو زده فاكله تحت اصدق الاسم اللهم الا ان يصير في المرققة  
كاشا الذي تحتها فاند لا تحت بتخصيته **قال** ولو طلف لا ياكل سويقا فسقط  
او تناوله باصبع تحت لانه بعد اكله والمراد باصبع مبلولة او حمله على اصبعه وهذه قاعدة  
وهي ان الافعال المخلقة اياها من كذا عيان لا منها ولا بعضها بعضا فلا ياكل ليس شرها  
وعكسه **قال** وان جعله في ما يشربه فلا لان الحلف على اكله ولم يوجد ولو كان خائرا  
بحيث هو هذا الملاقي فالاصح انه ليس يشرب ولو طلف لا اطعم تناول الاكل والشرب جميعا  
**قال** او لا يشربه فبالعكس **فحتت** في الثانية لوجود المحلوف عليه دون  
الاولي لانه لم يشرب **فروع** حلف لا يذوق شيئا فادرك طعمه بوضعه في فيه او مضغه  
ثم مجبه ولم ينزل الى حلقه تحت في الجمع ولو ارد رده ولم يدرك طعمه تحت كذا قاله الغزالي  
وفيه نظر **قال** ولو طلف لا ياكل ولا يشرب ولا يذوق فادرك في حلقه حتى وصل الى جوفه لم  
تحت لعدم وجدان المحلوف عليه لا لاكواه **قال** ولو طلف لا يفسد انصرف الى الاكل والوقاع  
ونحوها ولا تحت بالودة والجنون والجيش وفي حقه بد حوله الميل خلاف بين الشيخ ابي  
اسحق وابن الصباغ تقدم **قال** او لا ياكل لبنا او ما يباع اخر فلا فاكله خبز تحت لانه  
كذلك يوكل ويدخل في اللبن لبن الانعام والصيد والحليب والرايب واللبا والشيراز وهو  
لبن يغلي وتضيق فيه حموضة والدرغ وهو لبن ترع زده وذهبت ما يته ولا تحت باكل  
الجبن والاقط والمصل والقرنشة وفي وجه تحت جميع ما يستخرج من اللبن **قال** او  
شربه فلا لعدم الاكل **قال** او لا يشربه فبالعكس **فحتت** في الثانية لوجود المحلوف  
عليه دون الاول لعدمه **قال** او لا ياكل سمنا فاكله خبز جامدا او دابيا تحت لانه  
فعل المحلوف عليه وزاد فاشبه ما لو طلف لا يذوق على زيبا فذوق على زيبا وهو هو  
وقال الاصطخري لا تحت لانه لم يفده باكل فاشبهه من حلف لا ياكل ما اشتراه زيبا وما اشتراه  
عمرو اما لو طلف لا ياكل السمن او الزبد فانه لا تحت بالدهان **قال** وان شربه دابيا  
فلا لانه لم ياكله **قال** وان اكله في عصبه تحت ان كانت عيبه على هوة لانه متميز في  
الحس فهو قد اكل المحلوف عليه وزيادة هذا هو المنصوص وفيه وجه بعيد اما اذا لم يظهر  
فلا تحت والعصبة معروفة ويقال فيها العصيدة سميت بذلك لانها تقصد اي تلوي  
**قال** ويجوز في فاكهة رطب وعنب ورمان لان الفاكهة ما يتفكه به اي يتنعم  
باصلا وهذه خلقت لذلك قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورمان واتقوا هذه اللغة على  
ان غير النخل والرمان من الفاكهة والموظف يقتضي المفارقة فقال الفراعطة على  
الفاكهة ترعيبا لاهل الجنة كما عطف الصلاة الوسطى على الصلوات وقال يونس بن



جيب عطفهما لفضلهما كقول تعالى ولا يملكه ورسله وجبرائيل وميكائيل واذا اخذنا من النبيين  
ميثاقهم ومنك ومن نوح الاله ومع من الانبياء وقال ابو حنيفة لا تحت بالوطب والرومان  
وخالفه صاحباه وافقوا على انه لا تحت بالبلح بشرط الفاكهة النخيل فلو تناوله قبل ادراكه  
ونجسه وطيبه لم يكن حائذا ولو حلف لا ياكل العنب والرومان لم تحت بشرب عصيرها ولا  
بدسها ولا باصطاصها وروى البقل انه لا يسيى **قال** وان خرج لوقوع الاعم عليه وهو  
بضم الهزة ويقال له اخرج بالنون الواحدة اترجه وحكى تخرج وترجبه وهو المثلث واحدة  
ملكه وفسر به قوله تعالى واعتدته لمن متحكما قال ابو داود في سننه رابعت بمصر  
اترجا لشق الواحدة منها لقلها البعير **قال** علي بن الحسن بن الحسين بن محمد الخليلي من اصحاب  
الشافعي نسبته الى بيع الخلع بقره معروف في القرافة باجابه المدعا كان يقال له قاضي  
الجن اخرا بضم ابطا واعنه جمعة ثم اتوه فساخرهم عن ذلك فقالوا كان في بيتك شيء من هذا  
التمر اخرج وانما لا تدخل بيتا هو فيه **قال** ولما ضرب النبي صلى الله عليه وسلم المثل للمؤمنين  
الذي يقرأ القرآن بالانترجه كان الشياطين يهرب من قلب المؤمن القاري للقران  
فناسب ضرب المثل به بخلاف سائر الفواكه وروى الطبراني عن جبيب بن عبد الله  
بن ابي كبشة عن ابيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحجبه النظر الى الانترج  
والخمار **قال** ورطب وبابس لوقوع ذلك عليه لفته وعرفا فيجث بالتمر  
والزبيب والسفرجل والتفاح والاحاص والخوخ والتين والمشمش لبابس **قال**  
الماوردي ان تجد له بعد الجفاف اسم جديد كالتمر والزبيب لم تحت باكله وان لم تجد  
كالخوخ والمشمش والتين فوجهان واستحسنه ابن الصلاح **قال** ليرى حث بالموز بلا  
خلاق وفي التمه لا تحت بالبابس مطلقا **قال** قلت ويكون لما سبق والحوايه  
التاريخ وفيهها الفاد في بطرين فالملحان منها ليسا فاكهة وهو ظاهر متقاسن  
والليمون يفتح اللام واثنان النون في اخره الواحدة ليمون والجمع ليمون قاله في سقط  
اللسان والعجب ان سمى الشيخ شهاب الدين انكر على المصنف في كتبه اثبات النون في  
وقال المعروف ليمون بغير نون والليمون خاصيه عجيبه في دفع السموم **قال** وبنق  
لانه يتفكه به قال الزمري ولا فرق فيه بين رطبه وبابس **قال** ولذا في العناب  
والزعرور والبنق يفتح النون وكسر الهمزة الواحدة بنقه وجمع على بنقات  
**قال** وكذا يطبخ لانه لفضله وادراكا كالفواكه والمراد بالبطيخ الاخضر **قال**  
ولب تستق ريندق وغيرها في الاصح لانها بعد ان من يابس الفاكهة والباقي لا في المسالين  
لعدم اشتهاه في العرف والفستق بضم الفادتها والبندق معروف وهو في هديب  
المازهرى بالف بدل الباء **قال** لا قنأ وجبار وباده بخان وجزر لانها من الخضراوات

ما الفواكه فاشبهت البقل واعتدوا الغزالي تحييته بالقنأ قال من الصلاح ومن العجيب  
ان الجبار لا يكون من الفاكهة مع ان لب الفستق والبندق من الفاكهة والواحدة جارية  
بوضع الجبار في الجبار الفاكهة دون لب الفستق والبندق وفي اندراج الزيتون في  
الفاكهة وجهان في الجرو وفي عطف المصنف القنأ على الجبار ما يقتضي المجازية بينهما  
ومن غريب **قال** امر القنأ ان المايض اذا عبرت المقناه تغيرت ودبت وقصدت  
والباد بخان بالذال المعجمة معروف ولم يصح في فصل اكله شيء ومن الموصوعات الباذنجان  
لما اكل له قال ابو عبيدة معمر بن المثنى وطف في ثلاث مجالس ولم اجد له سببا الا  
انما كثرت من اكل الباذنجان في احوالها ومن الباذنجان في الاخر ومن الزيتون في الثالث **قال**  
ولا يدخل في الثمار بابس والله اعلم لان العرب لا تستعمل هذا الحرف الا في الرطب لكن فيه  
نظر من جهة العرف وبعبارة الراعي وذكر انه لو حلف لا ياكل الثمار اختصت بالرطب ولم  
تساو التمرة الياسية **قال** ولواطلق بطيخ وتمر وجود لم يدخل عندنا في الجميع  
فلا يبعد في البطيخ الهندي وهو الاخضر قاله المصنف في تصحيحه في البيع ولا في التمر التمر  
الهندي ولا في الجوز الجوز الهندي لانها مختلفان صورة وطعم وهذا حكمه الراعي عن البغوي  
خاصه وتبعه صاحب الكافي وحكي الامام عن القاضي التميمي بالجوز الهندي دون التمر  
الهندي واستحسنه لان اسم التمر لا يطلق عليه مالم يصف الى الحد وقطع به في الوجيز  
دامرج في الشرح والروضة شيئا ثم جزم في المحرز بما عزمه المصنف وفي عدم تحييته بالبطيخ  
الاخضر في عرف مصر والشام اشكال فلو لم قاله البغوي عرف بلادهم ولهذا قال في العناب  
ان تحييته بالهندي لغة الفرس تسمية اهل اليمن والحجاز المحب وكذا الجبار المشبه لا يدخل  
في الجبار **قال** والطعام منا ولا قنأ وفاكهة وادما وحلوي لان اسم الطعام يقع على الجميع  
بدليل قوله تعالى كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرما سرا على نفسه ومقتضى كلامه انه  
لا تحت بالذوا وقد صلى الشيخان فيه وجهين لا ترجح وجعله المصنف دخلا في اسم الطعام في  
باب الربا واسقط الادم والفرق بين البابين مسك لاننا نقلنا الى اللغة اخذوا الى العرف  
فاهله ليمون الفاكهة والحلوي وخوها طعمها والحلوي ان قصرت كلبتها بالياء وان مدتها  
فبالالف وهو كل حلو وقال الخطابي لم يقع الا على ما دخلته الصنعة لتمر السكر والصلح الحلو  
غير الحلوي وصوبه المصنف في الروضة وروى البيهقي في الشوب عن ابي امامة الباهلي  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت لمومن خلوص الحلاوة وفي الصحيح كان صلى الله عليه  
وسلم يحب الحلوي والصلح وفضل الشافعي في كتاب الوكالة على انه اذا قال اشتر لي طعم ما  
على الحنطة والقوت محمول على ما يقتضيات من الجوب والتمر والزبيب والتمر ان كان  
ما يقتضيات ذلك والا فوجهان وتقدم في اول ركعة البناء بيان القوت وتفسير لفظه ومعناه



**قال** ولو قال لا آكل من هذه البقرة تناولها كذا في الروضة وغيرها لانه المفهوم عرفا ولم يبينوا هل يحسن به او تناول الشجر والكلية والكبد وغيرها والذي يظهر لتناول دابة كروا اللحم لاخراج اللبن والولد كاستدركه وفي الجارح **قال** دون ولد ولبن حرلا على الحقيقة المتعارفة الا ان شوبها كما قاله البغوي **قال** او من هذه النجاسة فتردون ورق و طرف عصن حرلا على الجواز المتعارف لان الحقيقة تعددت فجهت والمجاز الواحد مقدر على الحقيقة المرجوحة **قال** حلف لا يشرب من ماء النيل او من النيل حث بالشرب منه بيده او في اناء وكذلك لو كرم منه خلافا لا ي حيفه ولو قال لا اشرب من ماء النيل او من هذا النهر او الغد لم حث بشرب بعضه هذا هو الصواب والذي وقع في الروضة خطأ المصنف عكس ذلك سبق **قال** فصل حلف لا يأكل هذه التمرة فخلطت بتمرة فاكله التمرة لم حث لجواز ان يكون هي الخوف عليها والاصل مرادة دمتة عن الكفارة والورع ان يكفر لا يتألفا غير الخوف عليها وروى الترمذي والنسائي عن الحسن بن علي قال حطفت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يربك الى ماله من ماله والمراد مع المشكوك فيه وخذ بغيره وهذا اصل في الورع وهو موافق لقوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين فان يقين انه اكل الخوف عليها حث حرما **قال** او لياكلنها فخلطت لم يبرأ بالجميع كما يقال ان يكون المتركه هي الخوف عليها **قال** او لياكلن هذه الرمانة فانما يبر جميع جه لان مبيته تعلقت بالجميع كما تقدم في المطلق **قال** وخرج بليل القشور والشحم لان البهين يحمله على المأكول عادة كما لو طعم لياكلن هذه التمرة فاكلها الا قشرها ونواها لم حث ولو اكلها لا يسير منها كنقرة طاب بر حث خلافا لما **قال** او لا يلبس هذا لم حث باحدها لان الحلف عليهما **قال** فان لبسهما معا او مرتبا حث ارجو الجميع المخوف عليه واستعمل المصنف مع الاتحاد في الزمان والراجح خلافه كما تقدم **قال** او لا يلبس هذا حث باحدها لانها يمينان واليمين لا تحل له اذ ليس الا حث نعر اذا قال لا لبس احدهما او واحدا منها ولم يقصر واحدا حث باحدهما وان حثت باليمين فلا حث بالآخر **قال** او لياكلن هذا الطعام عند ثبات قلبه فلا يش عليه لانه لم يبلغ زمن البر والحث وقيل على الخلاف الباقي في تلف الطعام وهو الاشبه في التنبه والشرح الصغير **قال** وان مات او تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من اكله حث لانه تمكن من البر ولم يفعل فصار كالو قال لاكلن هذا الطعام ويمكن من اكله فلم يأكله حث لطف فانه حث قطعي وكذلك لو تلف بعضه وفي قول لا حث لان جميع اليوم طرف له والخلاف كالحلاف فيمن مات في أثناء وقت الصلاة بعد تمكن هل يصح او لا لكن المصنف هنا الحث **قال** وقوله لو ان حثكم في اناء فيه الحلاف والاصح عدم الحث فان قلنا حث فعل حث في الحال حصول الياسر بعد مجي الغد قولان قطع بان كماله بالباقي وفيه الخلاف انه لو كان مصرا ككفرا بالصوم جاز ان يورد صوم الكفارة

وصيت اطلقوا قول المكره او ادوا به ما اذا انقار الحلف ثم اكره على التخيير اما اذا اكره على الحلف فلا خلاف في عدم الوقوع **قال** وان تلفه باكل وغيره قبل الغد حث لانه فوت البر باختيابه لكن المصنف انه حث في الغد لا عند اكله منه وصح البغوي انه حث اذا مضى من الغد وقت امكانه **قال** وان تلف او تلفه اخي فكحتم لغواته بغير اختيار والاصح عدم الحث **قال** او لا قضين حثك عند راس الهلاله فلقض عند غروب الشمس آخر الشهر وكذا لو قال مع او عند راس الشهر او عند الاستهلال او اول الشهر فعند الغد تقع على اول جز من الليلة الاولي منه ولو طفت عند ومع تقتضيان المقارنة **قال** فان قدم او مضى بعد الغروب قدر امكانه حث لسقوطه البر على نفسه ويغني ان يعد المال ويترصد ذلك الوقت فمقتضى فيه وقيل له فمضى في الليلة الاولي ويومها وروي عن ابي حنيفة ومالك وقال الامام الغزالي المحلوف عليه في هذه المسألة لا يكاد يقدر عليه فاما ان يتساح به ونقصي باليمن او يقال انتم محالا فحث بكل حال ولا ذهاب اليه **قال** وان شرع في اكله حث فيه ولم يفرغ لكثرة الا بعد مدة لم حث وكذلك اذا شرع في اسباب القضاء ومقدما كعمل الميزان فلو اخرج القضاء عن اليد الاولي للشك في الهلاله فعينه قول لا حث الثاني **قال** او لا يتكلم فسبح او قرأ قرآن فلا حث لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا يصح فيها شي من كلام الناس انما هو التسبيح والكبير وقراءة القرآن رواه مسلم ولان القرآن انما يسمى كلاما مع الاضافه فلم يتناول اليمن المطلقة كما لو حلف لا يدخل منى فدخل مسجد وسوا كان ذلك في الصلاة او خارجا وقال ابو حنيفة ان قرأ خارج الصلاة حث لان القرآن كلام الله تعالى فاذا قرأه كان متكلما لسان الكلام في العرف ينصرف الى كلام الادبيين وفي التسبيح والادعاء حث به لانه مباح للحنن فاشبهه سائر الكلام وروى مسلم عن حماد بن حذوب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يصح الكلام الى الله اربع سجرات الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر لا يضرك يا من بذات وقال الجبلي لو طلف لا يسمع كلام زيد فسمعه يقول حث **قال** او لا يكله فسلم عليه حث لانه كلفه بغيره وحرم الجهران به والحق به لرافعي ما لو سلم من صلاة والمحلوف عليه من المامومين به وقد سبق ما فيه من الاشكال ولا بد ان يسمع فلو كلفه وهو صم لم حث في الاصح فلو تكلم بشي فيه تعرض له ولم يواجهه لم حث كما سيأتي في خاتمة الباب **قال** وان كاتبه او راسله او اشار اليه بيده او غيرها فلا في الجريد وبه قال ابو حنيفة لانه يصدق نفي الكلام عنه فيقال ما كلف بل كاتبه او اشار اليه قال تعالى قلن انكم اليوم انسيا فاشارة اليه وسوا اشار الناطق او الاخرس وانما جعلنا اشارته كلفه في المعاملات للضرورة والقدم وبه قال مالك واجد حث بذلك لقوله تعالى ان لا تكلم الناس ثلاثه ايام ولا



ومننا ولقولنا تعالى وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او رسلا رسول  
فاستثنى الرسل والرسالة من التكلم فدله على انها منه **قال** وان قرأ آية اخمها بمقصود  
وقصد قراءة لم تحت لانه لم تكلمه وان فتح عليه في صلواته بتسبيح او قراءة آية وكان يعتقد  
به لم تحت كما جزم به الشنخا وغيرهما وهذا يوجب ما تقدم في شروط الصلاة ان القاري  
اذا قصد الرد المجرد على الامام لا يبطل صلاته فدرج سبق في الشنخا ان هجران المسلم فوق  
ثلاثة ايام حرام اذا كان لحفظ النفس ونحوها اهل الدنيا ما اذا كان المجهور مستورا  
انما هو ايا الظلم او العسق فلا تخومها جرمه ابد او كذا اذا كان في لها جرمه مصلحة دينيه  
او كان فيه صلاح لدن المهاجر او المجهور فلا محرم وعلى هذا عمل ما ثبت من هجران النبي صلى الله  
عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا وخضبه صلى الله عليه وسلم عن مكالمتهم ورايت بخط من  
الصلاح ان سعد بن ابى وقاص هاجر عمار بن ياسر حتى ماتته وان عاكشة كانت  
مهاجرة لحفصة وعثمان هجر عبد الرحمن بن عوف الى ان مات وطاوس هجره وهيب  
ابن منبه الى ان مات وكذلك الحسن ومن سببرين وهجر سعيد بن المسيب اياه فلم يكلمه الى  
ان مات وكان ابوه زياتا وكان النوري تعلم من ابن ابى ليلى ثم هجره ومات ابن ابى ليلى  
ولم يشهد النوري جنازته **قال** والا تحت ايما اذ لم يقصد القراءة على الا انها  
تحت لانه كلف ولهذا يبطل الصلاة بمثل ذلك ويدخل في كلام المصنف حاله في خلاف  
وقد تقدم في الصلاة البطلان بها ايضا لكن في خروج هذا عليه نظر فدرج في المبتد  
للدرواني لو قيل له كلف زجرا اليوم فقال والله لا كلمته وانفقدت عينه على الابد الا ان  
ينوي اليوم فان كان في طلاق وقال اردته اليوم لم يقبل في الحكم قال المصنف الصواب بقوله  
في الحكم وخالف البخوي والدرواني فيما اذا ادعاه وقال لا نتقدم اليه بالحالة المراهنة  
للعرف **قال** خلف ليتبين على الله ما جلا الشا واعطيه قال المتنولي طريق البران يقول  
سبحانك يا احبي ثنا عليك انت كما انيت على نفسك قال ولو قال لا حمدنا الله بجميع  
الحامد او باجل الحامد فطريقه ان يقول الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده **قال**  
المصنف وليس للمساكتين بل يعتد واولا لم صلين على النبي صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة  
عليه فليقل اللهم صل على محمد كما ذكره التاكون وسهي عن ذكره الخ فلو ان الشافعي كان  
لستغل هذه الكيفية كثيرا قال المصنف والصواب الذي ينبغي ان يجزئ به ان افضل الصلاة  
ما يقال عقب الشهادتين في الصلاة وفيما قاله نخل **قال** او لا مال له تحت بكل نوع  
وان قل تحت ثوب بدند ابي الذي لا يسلبه اسم لفقر لوجود حقيقة المال في ذلك  
قال تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالذي هو احسن وهو تناول الجليل والمخير وقال ابو  
حنيفة مختص بالمال الزكوي لانه عرف الشرع وقال ما له مختص بالذهب والفضة

دون غيرها واقتضي طلاق المصنف انه تحت بالمنافع لانهم قسموا المال الى منافع واعيان  
لكن المصنف انه لا تحت بها لانه لا تقسم في العرف بذلك وقوله حتى ثوب بدنه مجرورة عطفا  
على ما تقدم وهي من زيادته على المحرر **قال** ومدبر ويعلق عتقه وما وصي به  
لانه ملكه **قال** ودين حال هذا اذا كان على مملوك من شراخذه كالمودع له  
عند انسان وفيه وجه يخرج من قولنا كرامة في الدين ولا فهم انه اذا كان على موصر  
تحت وقال الرازي فيه وجهان اقواهما الخلف ورجح المتنولي المنع واجري الوحيين في الدين  
على الجاهل **قال** وكذا ما وجد في الاصح لانه ثابت في الذمة يصح الاتمامه والاعتناء  
عنه واما عدم المطالبة به فلا يخرج عن كونه مالا كما لو اوجده اياه وسلم لم يكن له  
المطالبة بها وهي ماله وقال ابو حنيفة لا تحت بالدين حاله كان او موقلا او لوجه  
الباني المنع لانه غير موجود وهذا اختاره بن ابي هريرة وصرح بان غير مملوك له وزيفه  
الامام سواكان الذي عليه معسر او موسرا وقيين المنع في المعسر والوجه الجرم به انه  
اذا كان على الجاهل الممل له منه تحت كما لو كان له ماله مغصوب يمكن انزاعه بنفسه او بغير  
كما صرح به المتنولي **قال** كما كتبت في المصنف لعدم قدرته على كل التصرفات فيه فهو كالمخرج  
عن ملكه والى في تحت لبقا الملك والمراد بالمكاتب كآية صحيحة اما العاسفة فنحت به ونحت  
بالابق والمغصوب وبامر الولد في الاصح بان رقبته مملوكة للسيد وله منافعها وارث حباية  
عليها وفي الشرح والروضة عن البيان طريقة قاطعة بانه لا تحت بالمكاتب والذي انفلا  
عن البيان انما هو في مسألة ما لو حلف لا عبد له وهي مسألة حسنة فيها وجهان من غير ترجيح  
والخلاف في المكاتب مفرع على ثلاثة اوجه حكاهما بن الرفعة ان المكاتب هل هو مملوك  
للسيد او لنفسه او لا مال له ككسوة الكعبة وقال في الحاوي الصغير الغصبي لا يستبدل  
على مال غير مستول له ومكاتبه اطلاق فيؤخر منه ان المكاتب مال واجاب عنه بن الشارحون  
بان الامان بمنية على العرف وهو جواب ضعيف ولو حلف لا ملك له وفي نكاحه روجة  
لم تحت وشاه المتنولي على ان النكاح عقد ملك او عقد حل فان قلنا لا ولا تحت قال في الروضة  
المختار انه لا تحت اذ لم يكن نيته لانه لا يفهم منه ان الروضة ملك وسنن ان لا تحت بالكلب  
والسرحين وغيرهما من المماشات ولا بالزيت النجس **قال** او ليضربه واطلق فالبر  
كما يهيض بالصدق الاسم فلا حصل بوضع اليد ورفعها ولا بالشتم والسب بلا اشكال وقال  
مالك تحت بكما مال المطلب من اقوال وافعال ولو مات المملوك عليه فضر به بعد الموت  
لم تحصل من عينه وان اغني عليه او سكر وضربه **قال** ولا يشترط ايلام لانه  
بقاله ضربه فلم يولمه ونحوه الحدة والتعزير واللام فيها مشروط لان المقصود منها الزجر  
قال الرازي وفيه وجه انه لا يشترط الايلام وقد ذكرناه في الطلاق والذي سبق في الطلاق



في الروضة نصح اشترطه وفي الشرح هناك انه لا شهر **قال** الا ان يقول ضربا  
شديدا فيعلق البرجيني باليلا بلاحلاف وكذلك الحكم لو قال ضربا مبرحا قال بن سيدة  
والجوهري والضرب المبرح الشدي **قال** وليس وضع سوط عليه وعض وضق وتنف  
شعر ضربا لانه لا يسي بذلك عرفا وقد توقف المزي في العض لصول الايلا ب **قال** قال  
ابو حنيفة واجد حنث بكل ذلك لان الغرض الايلا ب وقد حصل **قال** قيل ولا يلزم دكر  
لانه لا يسي ضربا عادة اذ الضرب انما يطلق على ما كان باله مستعملة فيه والاصح انها ضرب  
لانه يقال ضرب به يمين وان توعت اهما الضرب والرافعي والمصنف جرما في الطلاق كما  
صححه هناك لم يحكم فيه خلافا للطاهر والضرب على الوجه بباطن الراحة والوكرا الضرب  
بالبه مطبقة قال تعالى فوكزه موسى فقضى عليه وقرأ بن مسعود فكنه والمعنى واحد  
وقيل لو كثر في جميع الجسد والكنز في الصدر خاصة **قال** اولي ضربته مائة  
سوط او خمسة عشر مائة وضربه بالخرقة او بعتك كاي عرجون عليه مائة شمشاخ  
بر ان علم اصابة الكل انما لم يعض على بعض فوصله الم الكل لقوله تعالى وضربك ضغثا  
فا ضرب به ولا تحنث وتقدم في باب حد الزنا ما رواه ابو داود في سننه ان رجلا من  
الا نصار اشتكى حتى اضنى فدخلت عليه امة لغريم فغش لها فوقع عليها فاسر البه ل الله  
عليه وسلم ان ياخذ والدة مائة شمشاخ فيضربوه بالخرقة واحدة وكان ضرب المائة قد حصل  
وقيل لا بد من ملاقة الجميع ليدنه او ملبوسه ولا يلحق التحامل بينهما ان احدهما ذكر  
السكان من البر في الحنث تبعا فيه البغوي والغوري والامام والغزالي ووقع  
كذلك في النهاية وبعض كتب الخراسانيين واعترض عليهم بان لفظ الحنث لا يصدق  
على الشارح ولا يصح الا ان يحل على عرف جرت عادة اهله باطلاق الحنث على عيدين الشارح  
وفي النهاية عن جماعة اصحاب فيما اذا قال مائة سوط انه لا يبرأ للشارح لانها لا تسمى  
سيما والفتا في فرض المسالة فيما اذا حلف ليضرب عينيها ووقايح الاحيان لا تعم  
**ال** ان قوله وصله الم الكل هي عبارة المحرروهي تنافي قوله قبل ذلك لا يسترط الم بالام  
وعبارة الروضة والشرح ينقل الكل وهو حسن وقد تقدمت المسألة في الاطلاق  
وادخل الا لفظ اللام على كل قبل كما تقدم **قال** قلت ولونك في اصابة الجميع بر  
على النص والله اعلم عملا بالظاهر وهو الاصابة لاطلاق الماية وقال ابو حنيفة والمزي  
لا بد ان الاصل عدم اصابة ما لم يثبت والجواب ان عبارة الظن اجريت في الحكم  
بحري اليقين كما حكم بنرا الواجد والقياس بخلافه الظن وفي المسألة قول يخرج من نفسه  
على الحنث فيما اذا حلف ليدخل الدار اليوم الا ان يشار به فلم يدخل وما نريد ولم يعلم مشيئة  
فانه حنث والاصح بغير النصين والفرق ان الضرب سابق ظاهر في انكسار فيكفي به واما

المشبه

المشبه فالاصل عدمه اذ لا دليل عليها والساني في المسالتين قولان بالقل والتخرج  
وشبه القولان بالقولين في اعتاق العبد المتقطع على الكفارة قال في التنبية  
وان لم يتحقق بر والورع ان يكفر كذا يوجد في كثير من النسخ وعليها شرح الشراخ **قال**  
المصنف والاصواب الذي ضبطاه عن نسخة المصنف لم يرد وهو المخرج ثم قلن بعدم  
الحنث فالورع ان لا يضربه ليبرأ ككفر عن يمينه فان قيل المصنف جر في باب حد  
الزنا بانه اذا شك في اصابة الجميع بعدم سقوط الحد ولم يترك فيه خلافا وهما نقل عن  
النص خلافا قلنا الفرق ان الحد يتعلق به الايلا ب بالجميع ولم يتحقق وهذا المعنى الاسمر  
وقد وجد **قال** اولي ضربته مائة مرة لم يبرأ اي لا يبرأ بغيره بعتك كاي عليه مائة  
شمشاخ ولا مائة غضن ولا مائة سوط مشدودة مائة واحدة لانه لم يضربه الا بخرقة  
واحدة ولذا الموحف ليضربه مائة ضربة على الاصح لان الجميع ليس بخرقة واحدة بدليل  
ما لم يرمي في الحار بالسبع دفعة واحدة وكلام الامام يفهم ان يشترط على هذا انوالي  
الضربات قال بن الصلاح وينبغي ان لا يشترط والوجه المقابل لعلام المصنف انه حصل  
بكل ضربة **قال** او لا افرقك حتى استوفي فحرب ولم يمكنه اتباعه لم حنث لانه حلف  
على فعل نفسه فلا حنث بفعل غيره وقيل على قول الاكراه والمراد بالمفارقة الموتره  
في البيع اللزوم اذ كان بالاجه ان كما صرح به الغزالي والماوردي وابن الصباغ  
والحامي وغيرهم **قال** قلت الصحيح لا حنث اذا امكنته اتباعه والله اعلم لانه  
حلف على فعل نفسه فلا حنث بفعل غيره والمصنف استدرك هذا على المفهوم فانه  
قيد عدم الحنث بعدم امكان الامتناع فيفهم الحنث عند امكانه وقال بن حنث اذا  
اذن له وقيل حنث اذا امكنته منعه قاله الصمد لاني وقيل حنث اذا امكنته متابعته  
**قال** وان فارقه او وقف حتى ذهب وكانا مشيئين او ابراه او احواله على عريصر  
ثم فارقه او اقلس فقارقه ليوسر حنث لان المفارقة منسوبة اليه في المسالتين الاولين  
وفي الثانية فونها لبراختيان وفي الرابعة وهي ما اذا احاله الغريم وكذا اذا  
احاله عليه فلان الموالة وان قلنا هي استيفاء فليست استيفاء حقيقة انما هي  
كالاستيفاء في الحكم اللهم الا ان يتوهم ان لا يفارقه وذمته مشغولة بحقه فيجوز  
ينبغي الامر على ما قصد ولا حنث قاله المنزلي واما في الاجتناع فلو جرد المفارقة  
وان كان تركه واجبا كالوفاء لا اصيل الغرض فضلي حنث وان كانت المصلحة واجبة عليه  
شرعا **قال** وان استوفى وفارقه فوجد ناقصا ان كان حنث حقه لكنه اذ لم  
حنث لان الرداءة لا تمنع الاستيفاء **قال** ولا اي وان كان غير جنس حقه  
بان كان حقه دراهم فوجد الماخوذ فلوسا او معشوشا **قال** حنث عالم



لانه فارقته قبل استيفاء الحق **قال** وفي غيره قولنا الثاني اي قولنا حثت الثاني  
وكذلك الحكم لو استوفيت حقه ثم وجب عيبا لا يخرج عن اطلاق الاسم لكن ارشده كثيرا  
يسمع به فان علمه ذلك قبل الفرق حثت او بعد خرج على قول المكره وان كان الارش قليلا  
لم حثت فان قيل نقصان القدر وان قل بوجوب الحث فعلا او جبه عيب قليل الارش  
فلنا لان نقص القدر محقق والارش مطنون فان قيل لم حثت اذ اكثر الارش قيل  
لان الظن يقوي اذ اكثر ويضعف اذ اقل قاله الماوردي **قال** او لا اري من حث  
الارفعته الي القاضى فرائي وتمكن فلم يرفع حتى مات حثت لتقويته البر باختياره  
فان لم يتمكن فخلاص المكره ولا يلزمه المبادره الى الرفع بل له المهلة مدة عمر ومجر  
القاضى متى رفعه اليه بر ولا يشترط في الرفع ان يذهب اليه مع صاحبه المنكر  
بل يكفي ان يحضر عند القاضى وحين فحصر او كتب اليه بذلك او برسل رسولا فحين  
**قال** وحمل على قاضى البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الثاني لان التعريف بال  
يرجع اليه وقيل لا يختص به بل يرفع الى اي قاض كان ويكون الالف واللام للجنس فان  
كان في البلد قاضيان فبر رفع الى من شانه فان كان كل منهما في جانب فظهر ان تعيين قاضى  
الشق الذي فيه فان على المنكر كذا في الجوهر وفيه نظر **قال** او لا يرفع الى قاض  
بر بكل قاض سواء كان من تلك البلد او غيره **قال** او الى القاضى فلان فراه ثم عزله  
فان نوبى ما دام قاضيا حثت ان امسكته رفعه فتركه لتقويته البر باختياره  
كذا في المهر والدي في الروضة اذ عزله لم يبر بالرفع اليه وهو معزول ولا حثت  
وان كان يمكن له ان يرد ما ولي ثانيا واليهين على الترتيب فان مات احدهما قبل ان يولي  
بان الحث اما اذا لم يعزل او لم يرفع اليه حتى مات احدهما بعد التمكن حثت فان  
لم يتمكن فقولنا المكره فالذي في المزاج محله في الروضة في الموت دون عزل واما  
العزل فجزم بعدم الحث فيه حتى يموت احدهما فبين الحث **قال** والا  
فمكره فيما فيه القدران **قال** وان لم ينوب بالرفع اليه بعد عزله لتعلقه  
بالعين وان اطلق فوجهان لسبب العين والصفة والاصح انه يبر بالرفع اليه  
بعد العزل تغليباً للعين وفلان كناية عن اسم علم لمن يعقل ومعناه واحد من الناس  
كما ان كناية عن بكره من يعقل تقول يا فل معناه يارجل وهو محذوف الوزن لا  
على سبيل الترخيم ولو كان ترجحاً لقولنا يا فلان في غير النذر للضرورة  
قال ابو النجم في الجبه امسك فلانا عن فل **قال** واي المنكر من يدعي  
القاضى المرفوع اليه قال في الوسيط لا معنى للرفع اليه وهو يشاهده وقال  
المؤيد انما حصل البر بان حثت ولوراه الخالف بعد اطلاق القاضى عليه

فوهان احدهما انه فأت البر بغير اختياره فيكون على القولين واحدهما وبه اجاب  
المخوي انه يبر بالاختيار وفي احوال الثلاث لو لم ير الخالف منكرا حتى مات فلا يثنى وفي  
حال تعيين القاضى لو لم يبر منكرا حتى مات القاضى فكذا لا يثنى عليه ولوراه بعد عزله  
فان نوبى الرفع اليه في حاله القضاء فلا يثنى عليه وان قصد غير فليخبر **قال**  
فصل حلفه كما يبيع او لا يشتري فحلف لنفسه او عينه اي عقد صحيحا بولاية او وكالة  
حثت اما عقده لنفسه قبل خلاف لصدر الفعل منه واما لعينه فعلى الصحيح لان  
اطلاق اللفظ يشمل وقيل لا لا تصرف العقد لعينه وقيل ان اضاف العقد للموكل  
لم حثت لانه حلف على الشرا المطلق وعند الصريح بالسفارة لعينه لم يحصل وان  
نواه حثت ثم ان مطلق الخالف على العقود ينزل على الصحيح فلا حثت بالفساد وقد تقدم  
في نكاح العبد ان الشافعي عسر هذه القاعدة الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اذن لعبد  
في النكاح فحلف فاسدا فانه اوجب فيه المهر كما في النكاح الصحيح على قول هذا اذا اطلق المهر  
فان اضاف فيه العقد الى ما لا يقبله كالوطء لا يبيع الجزا والمستولية فان بصورة البيع  
فان قصد ان لا يورد صورة العقد عليه حثت وان اطلق لم حثت **قال** ولا حثت بحقه  
وكيله له **قال** سواء كان مما يتولا الخالف بنفسه عادة ام لا لانه لم يفعل فيه حتى الربيع  
قولا فيمن لا يتولى ذلك لنفسه كلسان ونحوه انه حثت للعرف وتعلقوا هل هو  
من كلسه او من كلسه واي هذا ذهب ما ان رجحه الله قاله بن الصلاح لا ينبغي التسامح  
مع العامة باطلاق عدم الحث فانهم لا يعرفون الفرق بين مباشرة العقد والتسبب اليه  
في اطلاقهم **قال** او لا يزوج او لا يطلق او لا يعقل او لا يضرب فوكما مع فعله لم حثت  
لانه حلف على فعله ولم يفعل سواء كان ذلك مما يتولى ذلك بنفسه قطعا او جرحا  
فيه بالاستثناء على الاصح هذا اذا كان المحلوف عليه يتقاطه الخالف وعينه كما مثله  
المصنف فان كان لا يتقاطه العرف العام الا بالمباشرة دون الامر كحلق العانة لم  
يحثت بفعله قطعا وجعل الماوردي ما منه الاقراة ولا حثت ولا حثت ولا اعتمدت  
وان كان لا يمكن الا كذلك وصح الرافعي في كتاب الحج في مسألة الحلق خلاف ما صحه هنا **قال**  
الا ان يريد بفعله ذلك هو ولا غيره غير ارادة قال الرافعي كذا اطلق مع قوله ان اللفظ  
حقيقته لفعله نفسه واستعماله في المعين لخرجه في هذا استعمال اللفظ في الحقيقة  
والمجاز جميعا وهو مستبعد عند اهل الاصول قال والاول ان يوضع معين مشترك  
بين الحقيقة والمجاز فيقال اذا نوبى ان لا يسعى في تحقيق ذلك الفعل حثت بمباشرة  
وبالامر به لشمول المعين وارايدى هذا المعنى ارادة المجرى ووجهه قال في الروضة هذا  
الذي ذكره الرافعي حسن والاولى الصحيح على مذهب الشافعي واصحاب المتفقه مبنين



في حوازي اراة الحقيقة والمجاز لفظ واحد **قال** حلف لا يبيع له مال فكل مخالف  
 رجلا بالبيع واذن له في الوكيل فعمل الرجل زيد احسن حرمه جرم الشيطان تحت الحالف سواء  
 علم زيدا ام لم يعلم ان اليدين منعقة على ثمن فعله وقد فعله زيد باختياره والصواب الجاري على القواعد  
 انه ان كان ذلك الغير لا يبيع بامارة حثت وان كان يبيع بامره فعل القولين في الناس  
 وينبغي ان يستثنى من ذلك ما اذا كان قد وكل قبل بيعه ففعل ما وي القاضى حينئذ اذ حلف  
 لا يبيع او لا يوكل وكان قد وكل قبل ذلك ببيع ماله فباع الوكيل بعد بيعه بالوكالة السا  
 لم حثت لانه بعد اليدين لم يباشر ولم يوكل **قال** ولا يبيع حثت بعقد وكيله له ذبة قال  
 ابو حنيفة بان النكاح الوكيل في النكاح سفر محض وفي وجه لا حثت لانه لم يفعل وسأجرت  
 عاقبة بالتوكيل فيه ام لا ويصح في التنبية واقره المصنف عليه ولم يبيع في الشرح والروضة شيئا  
 ومثله لو حلف لا يطلق او لا يعق فوكله غيره ففعله وفي وجه ان كان من عاقبة التوكيل حثت  
 في الثلاث اعتبارا بعاقبة **قال** لا يبيع له هو لغيره بان النكاح محض فاقبته الى الموكل  
 فلا حثت به الوكيل ولا يبيع له لا يطلق عليه انه تزوج هذا اذا اطلق فان يوكي لا يفعله هو ولا غيره  
 فكما سبق فكان ينبغي للمصنف نا حيز الاستثناء الى هنا **قال** او لا يبيع ماله زيد فباعه باذنه  
 حثت لصديق الاسم وكذلك لو باعه باذن الحاكم لغيره او امتناع **قال** والا فلا يفسد البيع  
 وذكره البيع مثلك والافسار والعقود لا تنال الا الصحيح وكذلك العبادات الا الخ فانه  
 حثت بفاسد ولا يستثنى غيره **قال** او لا يبيع له فارجب له فلم يبيع لم حثت لان الهبة لا تتم  
 الا بالقبض وقال بن سريج حثت لانه يقال وهبة فلم يقبل قال الامام ذلك لانهم يطردون  
 هذا الخلاف في البيع وغيره **قال** وكذا ان قبل ولم يقبض الاصح لان نقل الملك لم يوجد والمالي  
 حثت لان الهبة قد حصلت والمخلف الملك والذي صححه المصنف يبيع فيه المحرر وصححه سفي  
 زوايد الروضة ولم يبيع في الشرح شيئا بل نقل صحيح الاول عن المتولي والمالي عن البغوي وافهم  
 عبارته انه اذا قبض بها حثت بخلاف لكن بين حثت فيه وجهان في الخاوي احدهما حالة القبض  
 لان الملك حصل به والساني ان القبض دار على الملك حال الهبة فعلى هذا يكون حاشا من وقت العقد  
**قال** وحثت بعري ورقي وصدقة اي صدقة تطوع على البيع في الثلاثة لانه انواع من  
 الهبة كما تقدم من بابها فكل صدقة هبة ولا تنكس وقتل حثت بالعري والرق دون الصدقة  
 لانه الهبة والصدقة مختلفان اسما وكم فان الصدقة حرام على النبي صلى الله عليه وسلم دون  
 الهبة واما الزكاة وصدقة الفطر فلا حثت بها فيهما الفقهاء والكفارات كالزكوات  
 صرح به الماوردي **قال** لا عارة اذ لا ملك فيها **قال** ووصية لا يملك بعد الموت  
 والميت لا حثت ولا يبيع حثت لانه سبب في نقل الملك **قال** ووقف بنا على انه لا يملكه فان  
 قلنا ملكه الموقوف عليه حثت ولا حثت بالقبض بل الاصح **قال** او لا يصدق لم حثت

هبة

هبة في الاصح لانه ليست صدقة ولهذا حلت للنبي صلى الله عليه وسلم والى في حثت كالحكمة  
 وحثت بالصدقة الواجبة والمندوبة سوا صدق على غنى او فقير لشمس المالك للمسلمين جميعا  
 وخالف ابو حنيفة في الغنى وقال المتولي حثت بالوقف لانه صدقة وقال اندا اذا دفع الصدقة  
 لم يبي لم حثت لانه لا قربة فيها قال الراعي وهذا ممنوع **قال** روع حلف لم يبيع فلا تناول  
 جميع التبرعات من الهبة والهدية والضيافة والاعارة والوقف وصدقة التطوع حثت  
 بآنها وجد ولو كان المحارف عليه عبدا افتقه حثت وكذا لو كان عليه دين فابراه منه  
 ولا حثت بان يدفع اليه الصدقة المفروضة ولا بالقرض ولو طلق لا يطلق في حثت او لا  
 لشارك فقارض حثت لانه نوع من الشركة قاله صاحب الكافي وافق العاد بن بولس بانه  
 اذا حلف لا يستودع فاعطاه رجل درهما لشريه شيئا وكان ليلا فامسكه الى الغد لا حثت  
 لانه وكاله لا وداعه **قال** او لا ياكل طعاما اشتراه زيد لم حثت بما اشتراه من غيره اي مشاعا  
 بان كل جزئ يقال فيه هذا اشتراه زيد يصدق فيه بل اشتراه عمرو لان زيد لم يخص بشراشي منه  
 فاشبه ما لو قال لا ادخل دار زيد فدخله الزيد وعمرو وجزم المصنف في هذه وكذا في الخلاف  
 في التي بعدها طريقه البغوي وطريقة الجمهور طريقة الخلاف والوجه الثاني الحث لان ما من جزئ  
 الا وقد ورد عليه شرائه والمال ان كل اكثر من النصف حثت والا فلا وموضع الخلاف عند  
 الطلاق فلو اراد ان لا ياكل طعاما او من طعامه فقال البغوي حثت بالمشترك واقره الراعي  
 عليه وفيه نظر **قال** وكذا لو قال من طعاما اشتراه زيد في الاصح لما سبق هذا قول الجمهور  
 ويقابله القولين السابقان **قال** وحثت بما اشتراه سلمي لانه نوع من الشرا وكذا ما يملكه  
 بالتولية والاشراك لا يملكه بارت وهبة او وصية او رجع اليه ببرد يعيب او اقالة او خلص  
 له بقسمة وان جعلنا الاقالة والقسمة بيعا وكذا الصلح على البيع بان لفظا الصلح موضوع للرضي  
 بترك بعض الحق لا للملك ولا حثت بما اشتراه له وكيله وحثت بما اشتراه لغيره بالوكالة  
**قال** ولو اختلط مشتراه بمشتري غيره لم حثت حتى يبيعن اكله من ماله وذلك بان ياكل  
 قد راصحا كاللحم والكفين خلاف عشر حبات وعشرين والمالي لا حثت وان اكل الجميع لانه لا يمكن  
 الاشارة الى شي منه بان زيدا اشتراه والمالي ان اكل اكثر من النصف حثت والا فلا **قال** او لا  
 يبيع دارا اشتراها زيد لم حثت بداراة هاشمجة لعدم قصد الشراء والمراد اخذ بعضها  
 بان الدار كلها لا تؤخذ بالشفعة عندنا **قال** روع حلف لا يبيع حليا حثت بالخنا والسوار والطوق  
 والدمع وخاتم الذهب والفضة لانه مالوف ولا بالشفعة المتخذة من المولود حتى يخرج بذهب  
 او فضة وعندنا حثت به لانه حلي قال انه تعالى حلون فيها من اساور من ذهب ولو لوفق حلي  
 بالحرز والاصفران كان في عرقهم حليا كاهل البوادي وسكان الشوا وحثت وكذا لو طلق لا يبيع  
 خاتم حثت بلبسه في غير الخصر لان الرجل لا يبعد بملكه لبسا الخاتم خلاف المرأة وان من عليه

الوجهان







فعلية ما سمي ولا نه التزم عبادة عند مقابلة شرط فيلزمه عند وجوده **قال** وفي قولنا بياشنا وبه قال احمد انه ان اخذنا الوفا بما نذر فهو الذي التزمه وان اخذنا كفارة اليمين قال لذي اتي به حلف لانه يقال حلفت بطلاق امرأتي لا فعلت كذا ولا نه يشبه النذر ويشبه اليمين ولا سبيل الى جمعها ولا الى تعطيلها فوجب التحجير وروى هذا الحكم عن جماعة من الصحابة ايضا **قال** قلت الما اظهر وزجده العربيتون والله اعلم وعن ابي حنيفة ثلاث روايات كما لا قوال والمشتهور عند اصحابه لزوم الوفا **فصرح** بضابطه على ان الحلف بالعتق من نذره المباح والغضب وانما يحجر فيه بين الكفارة والعتق اما لو قال ان فعلت كذا فعبدني حر ففعله فانما يعتق بلا خلاف وانما التحجير في التزام العتق **فصرح** عدد انواعا من القرب فقال ان فعلت كذا فعبدني حر وعتق وصدقة فانما وجبت الوفا لزمه ما التزم وان اوجبت الكفارة لزمه كفارة واحدة على المذهب وعن الشيخ ابي محمد اختلف في تعدد **قال** ولو قال ان دخلت فعل كذا فمين او نذر لزمه كفارة يمين بالدخول اما الاولي فبالاعتاق تخليصا لحكم اليمين واما الثانية فهو الذي نص عليه الثاقبي محتجا بقوله صلى الله عليه وسلم كفارة المتذرك كفارة يمين وعلى القول الثاني يلزمه قربة من القرب والتعجيل اليه وليكن ما عينه مما يلزمه بالنذر وعلى الثالث تحجير يمين ما ذكره بين الكفارة فان قال ان فعلت كذا فعبدني يمين او فله على يمين قال صح انه لغو ولو قال ان دخلت الدار ففله على ان اكل اللحم مثلا فله لزمه كفارة يمين على الجميع وقيل لغو ولو قال ابتداء مالي صدقة او في سبيل الله ففله اوجه اصدعا وهو الاصح عند الغزالي وبه قطع الثاقبي حسين انه لغو لانه لم يأت بصيغة التزام والثاني يلزمه التمسك به والثالث يصير ما له بذلك صدقة كما لو قال جعلت هذه النشاة اخصية **قال** ونذر بمرزاي يطلب به مطلق البره والقرب الى الله تعالى وهذا هو الصواب الثاني الذي اشار اليه وهو نوعان كما ذكره **قال** بان يلزم قربة ان حدثت نعمة او ذهبت نعمة كان شفا الله مريض في نفسه على او على كذا فيلزمه ذلك اذ حصل المعلن عليه ويجوز تقديمه ان كان ما ليا وفي فداوي القفال ما يبايع فيه كذا في الراعي هنا وتبعه في البروضة لكن في باب جليل الزكاة المنع واستدله للجواب اذ حصل المعلق عليه في قوله تعالى ما بالذين امنوا او فرابا لعقود وافرأ بعد الله اذا عاهدتم وفي سنن ابي دارود ان امرأة ركبت البحر فذرت ان يجاهها الله تعالى ان تصور شهرا فمجت فلم تضم حين ماتت فماتت بنتها او اختها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامرها ان تصور عنها والحق المصنف النعمة والنقمة وحضرها الشيخ ابو محمد ما حصل على نذر ولا يصح في النعم المعتادة كما في سجود الشكر قاله الامام رواه اخيه طاب ثراه من الاصاب وطوره ان من حين في كل مباح وهو افقه لكن التعبير بالحدوش يفهم امتناعه في النعم الحاصلة وهو قياس سجود الشكر وهو يقيى مقالته الشيخ ابو محمد واهتمت عبارة المصنف ان النذر لا يصح الا بالقول وهو الصحيح وقيل

يصح بالنية وحدها بان اعتماد القرب عليها لم يثبت الاعمال بالنيات ويظهر انه مخرج من القدم وهو لزوم الاخصية بحمد النية واجبت عنه بان قوله وانما قل امر ما نوي يقتضي ان يكون ما نواه له عليه ولو جعلناه بحمد النية ملتزما لكان عليه فكون خلاف الخبر **فصرح** على النذر بمشيتية زيد لم تعتقد وان شارب كما جزم به في الروضة وكذا نزاع انه لو قال لله علي ان اصوم ان شاء الله انه لا يلزمه شيء **فصرح** نذر شيئا ان شفي الله مريضه ثم شك هل هو صدقة او عتق او صلاة او صوم افي البغوي بانه محتمل ان يلزمه الجميع كمن نسي صلاة من خمس واحتمل ان يقال بخلاف الصلاة لا يثبت هنا كوجود الجميع عليه فلا يستقط الا باليقين وهذا يثبت ان الجميع لدرج عليه انما وجب شيء واحد واشتبهه فيجهد كالتبلة والاواني انتهى وهذا نظير ما لو كانت عليه زكاة ولم يدر هل هي بقرة او شاة او دراهم او دينار فبعضه بن عبد السلام يلزمه الجميع كالصلاة المتشبه وقد تقدمت في باب زكاة النقد **قال** وان لم يعلقه بشيء كسه على صوم لزمه في الاظهر مطلق الخبر السابق والثاني لا يلزمه شيء لان اهل اللغة قالوا النذر بعد بشرط ولا شرط هنا ومنعه الاول بقوله تعالى ان نذرت لك ما في بطني محررا ولا شرط فيه **قال** ولا يصح نذر معصية كالصلاة محدثا والصلاة حايضا والقراءة جنبا وشرب الخمر والقتل والزنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية الله رواه مسلم ومن هذا نذر ذبح الولد او ذبح النفس فلا يعتد بشئ من ذلك وقال ابو حنيفة يعتد نذر ذبح الولد ويلزمه ذبح شاة وسلم انه لو نذر ذبح والده او اخيه لا يعتد وعن احمد رحمه الله انه يلزمه كفارة يمين واخرى انه يلزمه ذبح كبش واذا عرف انه لا يعتد نذر فعل المعصية فاذا لم يفعل ما نذره فقد احسن ولا يلزمه كفارة يمين على المشهور لانه لم يوجد صفة اليمين ولا حقيقته وعن الربيع رواية قوله انه لزمه كفارة يمين لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين رواه احمد والشافعي والمالك واليهيقي من رواية عمران بن حصين ورواه الاربعه عن عايشة واجاب المصنف بانه ضعيف باتفاق المحدثين وحله الجمهور على نذر المباح وجعلوا ما رواه الربيع من كسده وبعضهم حكى الخلاف في المسألة وجهين واستبعدا لا مام وجوب الكفارة وقال يجوز ان يجعل النذر كناية عن اليمين فاما الحاقه بالايان مطلقا فلا معنى له تنبيهان احدهما يستثنى من اطلاقه ما اذا نذر عتقا لحر لم يرهون فقد حكى الشيخان عن المنقولي انه يعتد مع قوله في كتاب الرهن ان الاقدام على عتق المرهون لا يجوز وما لو نذر ان يصلي في ارض مفسوخة يصح النذر ويصل في موضع اخر كما صرح به البغوي في التهذيب والقفال في القتاوي والمجاوي في الايضاح وبجدهم لا نعتاد جزمنا لما قبل في الحقن



وفي قنا وفي القفال لو نذر ان يصلي في ثوب نجس لم ينعقد نذره على الظاهر وقياس  
ما اختفى به في الارض المخصوصة ان يصح ويصل في ثوب طاهر وقد يفرق الشافعي في  
اخرون بالمعصية عن المكروه كصوم الدهر فاذا نذره انعقد ولزمه الوفاء بخلاف  
كذا في شرح المذهب وكلام المتولي يفهم عدمه لا انعقاد وأشار إليه الرافعي تفقها لان  
المكروه لا يتقرب به الى الله تعالى **قال** ولا واجب كالصلوات الجنب وصوم شهره  
رمضان والصوم الواجب لانه محتمل بالجماع المشرع فلا معنى لان نذرانه سواء علقه على حصول  
نعمة او كذا اطلقه المصنف وهو صحيح في اوجاب على الاعيان كالكتوبات وصوم رمضان  
واما الواجب على الكفاية فاصل ما في الرخصة انه يصح وقد ذكر المصنف في آخر الباب انه يصح  
نذر الجماعة مع ترجمته الا من كفاية فان تعين فرد من الكفاية المتحقق بفرايض الاعيان هـ  
فلا يصح نذره بخلاف ذكر الامام ان فروض الكفايات التي تحتاج في ادائها الى بذل مال  
او معاناة مشقة يلزم بالنذر كالجهاه ونحوه الموقفي وقيل الموقف المذهب عدم انعقاد  
نذر صلاة الجنازة وسكنوا عن الواجب المخير اذا عين حصة بالنذر هل تعين والقياس  
تعين اعلاها تعالى الصحيح ان الواجب احدها فكله تطوع بالزيادة والنذر ربيع في التطوع  
بخلاف ما اذا عين اهـ ها لكن في تعليق القاضي حسين لغيره انه لا يتعين لما فيه من تغيير  
ايجاب الله تعالى **قال** ومن نذر فعليه اوجاب او تركه كالكحل والمؤمر ونحوها لم يلزمه لقوله  
صلي الله عليه وسلم لا نذر الا فيما ابتغي به وجه الله رواه احمد وابوداود وفي الصحيحين  
وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم راي وهو خطب رجلا قايما في الشمس فقال عنه فقالوا  
هذا ابو اسرائيل نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم  
مروه فليتكلم وليقعد وليستظل وليتم صومه وابو اسرائيل هذا اسمه فيصرا لعمري  
قاله الحافظ عبد العظيم وقال البخاري وابن شكاو اسميه قشيرة وقيل لشيرة وقع في المذهب  
مخط المصنف بن اسرائيل وهو سبق فلم يأت قبل روي عمرو بن شعيب عن ابيه عن جدته ان امرأة  
انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني نذرت ان اضرب على راسك بالدف فقال  
او نذرتك والضرب بالدف ليس بقربة فالجواب انه لما اتصل اتصال السرور برسول الله  
صلى الله عليه وسلم حين قدم المدينة واغاث الكفار وارغم المنافقين كان من القرب ولذلك  
استحب صومه في الكاح المخرج عن معنى السجاف وفسر الرافعي المصنف المباح بما لم يرد فيه  
نوعيب ولا ترهيب كالكحل والمؤمر والقيام والمعتود اما المباح الذي يحصل به التقوي  
على العبادة فانه يباح على قصد دون فعله ولذلك قال معاذ بن ابي انمار واحسب نفسي  
كما احتسب قومي رواه البخاري نعم يستثنى من اطلاقه ما اذا نذر الخلق وقتلنا انه استباحه  
مخطور فالاصح في زوايد الرخصة وجوبه في المباح وجب بالنذر فصرح الاصح في زوايده

الرخصة وشرح المذهب ان من نذر بالنذر ان لا يكلم الا بيمين لم يلزمه ذلك لما فيه  
من الضيق الشديد وليس ذلك من شرعنا ووجه له حديث ابي اسرائيل المتقدم وفي  
البخاري ان امرؤة جئت صائتة عن الكلام فقال لها ابو بكر رضي الله عنه تكلمي فان هذا لا يكلم  
وقال القفال فحتمل ان يلزمه لانه مما يتقرب به ويد له ما رواه البخاري عن عائشة ان  
نذرت ان لا تكلم بن الزبير فلما دخل عليها بالمسور من محرمه وعبد الرحمن بن الاسود بن عبد  
يعقوب كلته واعتقت اربعين نسمة وكانت اذا ذكرت ذلك بكنت الى ان تبل ثمارها وتقول  
ان الله رشتني **قال** لكن ان خالف لزمه كفارة بيمين عليه المرح وهو الذي رجم  
الشيخان في الكلام على نذر المباح والغضب لانه نذر في غير معصية الله والماني وهو المخرج  
في الشرح والرخصة هنا وجوبه في اول الاطلاق كالكفارة لانه لم يوجد صيغة اليمين وكما  
حقيقته ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر ابا اسرائيل بذلك **قال** روع الاول نقل الشيخ  
عن التهذيب واقراه ان الامام اذا نذر الاستسقاء لزمه ان يخرج بالناس ويحلي لهم  
ولو نذر واحد من الناس لزمه ان يصل من غدا وان نذر ان يستسقى الناس لم ينعقد لانهم  
لم يطيعوه ولو نذر ان خطب لزمه في الممان والذين نقلوه من لزوم اخراج الناس  
خلاف مذهب الشافعي فالذي ينعض عليه في الامر ان الناس يلزمهم الخروج مع الامام اذا نذر  
لان طاعته يجب فيها يعود الى صلاح المسلمين لا فيما يخصه الشافعي في قنا وفي الغزالي اذا  
كان المشركي ان خرج المبيع مستحقا قبله على ان اصبك ما يهدي بياره يلزمه شيئا اخرج مستحقا  
لانه مباح والمباح لا يلزم بالنذر وليس نذر المباح قال ولا يشرع في القضي في ذلك الا اذا  
نقل مذهب معتبر في لزوم ذلك بالنذر لكن على ما قال المصنف هنا يلزمه كفارة بيمين  
ان لم يفعله على ما فيه من الاضطراب **قال** نذر السلطان صلاح الدين في بعض  
نصاري الساجل انه ان طفوه هم ان تغلبهم ولا من عليهم ثم طفوه هم احدثوا به فاعطاهم  
الامان فاستغنى صلاح الدين في ذلك فاختلف عليه الفقهاء وكانت فتيا الشيخ شهاب  
الدين الطوسي رحمه الله ان لا امان لهم لفتح ما نفاطوه في الاسلام فاخذ صلاح الدين بفتياه  
واحدة منهم على قلهم تحريا في التقليد ونيران من الاستعداد فلما اخذ منهم الميسوق التفت  
صلاح الدين فاذا الشيخ شهاب الدين يبيكي فقال له ما هذا رجوعا عن الفتيا بعد الفتوات  
فقال لا ولكن رجعة جليلية لهذه الصورة الانسانية فكان بكاه كبتا ادم رحمه الله عليه  
على العصاة والكافرين من رسته **قال** ولو نذر صوم ايام يندب تعجيلها مسارعة الى تركة  
الزوجة فلو ماتت قبله وبعد التمكن نذري عنه او صيم على الخلاف المعروف وما ذكره  
من نذر التعجيل محله عند انقضاء المانع فلو عارضه ما هو اقوي منه كالمجاهد والمساخر  
لحقه المشقة بالصوم فالاولى تاخير ليزول المانع كما سيما ان وجد ذلك قبل النذر



**قال** فان قيد التفريق او موالة وجب عملا بالترتبة اما اذا قيد بالموالة فواجب قطعي وان قيد بالتفريق فوجبان احدهما يجب وصححه في شرح المذهب والساق لا وصححه الامام والغزالي ولونه عشرين متفرقة فصارها متواليات اجزأت على الثاني واجزأتها خمسة على الاول **قال** والاجاز ابي وان لم يقيد التفريق وكما موالة جاز التفريق والموالة حصول الوفاق على المقديرين **قال** او هتته صامها وافطر العبد والعشيق وصام رمضان عنه ولا قضاء لان هذه الايام لو نذر صومها لم يتغير نذره وهذه بناء على الجديد وهو عدم جواز صومها فان قلنا بالقديم انه يصح صومها للمتنع وهو المختار عند المصنف لزم صومها وقضاؤها ان لم يصحها ولا خلافا انه اذا نذر صوم الدهر لزمه وكان حكمه كذلك **قال** وان افطرت لحيض او نفاس وجب القضاء في الظاهر لان الرمان قابل للصوم وانما افطرت لمعني فيها فيقضي كصوم رمضان وخالف ما لو نذر صوم ايام حيضها فانه لا يصح ولا قضا لانها معقود على معصية وهذا دخل في العموم وهذا الذي روي في البغوي وصاحب التبيين والمرشد فتبعهم المحرر **قال** قلت الا يظهر لا يجب وبه قطع الجمهور والله اعلم لان زمانها يقع مستثنى شرعا كالعبد فعلى هذا في الفطر بالمرض وجهان قال في الكفاية بظاهرها وجوب القضاء والذي في الروضة ان فيه هذا الخلاف وارجح من كج وجوب القضاء لانه يصح نذر صوم ايام المرض دون ايام الحيض ولو افطر لسفر وجب القضاء على المذهب **قال** وان افطر يوما بلا عذر وجب قضاءه لتفويته باختياره وهذا الخلاف فيه ومع ذلك ياتى **قال** ولا يجب استئناف سنة كان المتابع كان للوقت لانه مقصود كما في رمضان ولا فرق في ذلك بين ان يفطر بعد او يغير ولو افطر جميع السنة لم يلزمه المتابع في قضائها كصوم رمضان **قال** فان شرط المتابع ابي في نذره السنة المعينة وجب ابي استئناف السنة في الاصح لان ذكر السابح يدل على كونه مقصودا والما في لا يجب لان شرط السابح مع تعيين السنة لغو فان قال الله على صوم هذه السنة حمل على العربية فان كان في انائها لزمه صومها بقي منها الا العبدين وايام الشريفة فلو قال في اناسنة لله على صوم هذه السنة صامها فيها وان كان يوما وكان قال با في هذه السنة **قال** او غير معينة وشرط السابح وجب عملا بما التزمه وهذا الخلاف فيه **قال** ولا يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطر العبد والتشريق كاستئذان شرعا واحتراف قوله عن فرضه عما لو صامه كعن فرضه بل عن نذرا وعينه فانه لا يصح صومه لما سبق وينقطع به المتابع قطعا **قال** ويقضي ابي رمضان والعبد والتشريق **قال** بناء على ان السابح عملا بشرطه هذا هو المنصوص الذي قطع به الجمهور وقيل وجهان احدهما هذا وثانيها لا قضاء كالسنة المعينة **قال** وان لم يشترطه لم يجب ابي السابح لعدم الالتزام فيصوم ثلثا منه وستين يوما او اثني عشر شهرا بالهلال وان انكسر شهرا ثم تلاين وشوال وذو الحجة منكسران لسبب العبد والتشريق

**قال** او صوم الاثنين ايدا لم يقض امان رمضان لان وجوب صوم رمضان سابق على النذر ولا يستقدم عليها النذر وقوله ابا في حذف النون هو الصواب ووقع في المذهب والمحرر والشرح والروضة الاثنين بالنون وبني لغة قليلة ويوم الاثنين لاثنين ولا يجمع لانه مبني به **قال** وكذا العبد والتشريق في الاظهر لتعيينها للافطار والما في يقضي لانه لم تحقق وقوعه فيه فلم يخرج عن نذره وبخلاف ما اذا نذر صوم سنة معينة حيث قلنا لا يقضي لان وقوعه في السنة كالمزمع ووقوع العبد في يوم الاثنين غير لازم ثم ان كلام المصنف يقضي ان كلا اثنين وقع في رمضان لا يقضي قطعي مع جريان خلاف في العبد والتشريق وليس كذلك بل خامس الا في فيه الخلاف كالعبد **قال** فلو لزمه صوم شهرين تباعا لكفاية صامها ويقضي ابا فيهما وان سبق النذر لكفاية لانه ادخل على نفسه صوم شهرين بعد **قال** وفي قول لا يقضي ان سبقت الكفاية النذر قلت ذال القول اظهر والله اعلم كما لا يقضي الا با في الواقعة في رمضان لتقدم وجوبها على النذر ووجهه في مقابله ان الوقت غير متعين لصوم الكفاية ولو صام في الشهرين ابا فيهما لوقعت عن نذره فاذا تركه قضى خلاف ابا في رمضان وهو اظهر عند البغوي وطائفة من العراقيين وتبعهم في المحرر قال في المهمات وهو الصواب المنصوص المفتي لكن لشكك على ايراضي ما لو نذر صوم الدهر وكان عليه كفارة حين النذر فان زمانها مستثنى كقوله وقيل ان قوله في الاثني ان يفدي عن النذر كما لو لزمته الكفارة بعد ان نذر واذا نذر صوم الاثنين ايدا ثم صامه عن نذر اخر مطلق لم يصح عن النذر المعين بخلاف وهل يحرم عما نوي على قولين اظهرهما الاجزا بل نقل الامام الاتفاق عليه **قال** ويقضي زمن محض ونفاس في الاظهر لان الوقت غير متعين لصوم الكفارة والساق لا يقضيها لتقدم وجوبها على النذر كما لا يقضي الا با في الواقعة في رمضان وموضع الخلاف اذا لم يكن لها عادة عالية فان كانت فعدم القضاء فيها يقع في عاداتها اظهر وجه قطع بعضهم اما لو افطرت بعد المرض فالمشهور وجوب القضاء وقيل على الخلاف ولو نذر صوم يوما الشك لم يصح على الاصح فان محض لم يصح فليصم غيره قال في الروضة هنا فان صامه خرج عن نذره على ما في ان من النظر **قال** او يوما بعينه لم يصح قبله كالواجب بالشرع فان فعل لم يصح ولا يجوز تأجيله عنه بلا عذر في اخره وفعل صح وكان قضاء هذا هو المذهب وقيل وجهان ثانيهما كما يتعين كالزمان فيجوز قبله وبعد ويجربان ايضا في تعيين السنة والشهر فلو نذر صوم خمس ولم يعين كفاه ابي خمس كان واذا مضى خمس استقر في ذمته حتى لو مات قبل ان يصوم فدي عنه **قال** او يوما من اسبوع ثم تشبه صام اخره وهو الجمعة فان لم يكن عذر وقع قضا كذا في الشرح وغيرهما قال في المطلب ويجوز ان يقاتل بزمه صوم جميع الاسبوع كما اذا عين للصلاة وقوله مزيج كيلة القدر في انه لا يجوز الصلاة في غيرها ويلزمه ان يصلي كل ليلة من ليل العشرة الا جبر ليصادفها فان لم يحل في ليل العشرة كلها لم يقضها



الا في مثله وسد لسان اخر السبع للجمعة ما روي مسلم عن ان هزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال خلق الله النوبة يوم السبت والجمعة يوم الاحد والكسيرة يوم الاثنين والكره يوم الثلاثاء  
والنور يوم الاربعاء وبنه فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم بعد العصر يوم الجمعة في اخر  
ساعته منه وقول الشاعر المراتان الدهر يوم ليلة • يكران من سبت عليك الي سبت  
وقال بن سبيدة اوله الاحد وقال المصنف في التحرير وشرح المذهب سبب يوم الاثنين كاليوم  
لان ثاني السبع والخميس لانه خامسه والصواب الاول **قال** ومن شرع في صوم نفل لم يند  
اتمامه لانه على الصحيح لانها عبادة صحيحة يصح التزامها بالنذر والماني لا يصح لانه نذر صوم بعض  
اليوم **قال** وان نذر بعض يوم لم ينعقد لانه ليس بقربة **قال** وقيل يلزمه يوم لانه  
قد ورد الامر بمساك بعض النهار لكن اصبح مفطرا يوما لثلاث ثمر بان انه من رمضان لكن  
لا سبيل الى صيامه لان صيام بعض اليوم غير معروف شرعا فيلزمه يوم كامل وكذلك لو نذر ان  
يصل بعض ركعة لم ينعقد على الاصح وقيل يصح ويلزمه ركعة اما لو نذر سجدة واحدة فلا يصح  
عدم الاعتقاد لانه ليس بقربة ولو نذر بعض نفل ان يكون على خلاف فيما لو احرم  
به وقد ذكر في رواية الروضة هناك عن الرواية ان نذر نفل لا يطلق قال وفيه  
نظر ولو نذر بعض طواف ينبغي ان يبنى على انه هل يصح التطوع بشروط على حد  
والمخصوص في الامرانه يتاب عليه كما لو صل ركعة ولم ينعقد اليها ائري **قال** او يوم  
قدوم زيد في الاظهر انعقاده لا مكان الوقاية بان يعلم قدومه عدا والساني لا ينعقد لنذر  
الوقاية لانه ان قدوم ليل فهو انما نذر صوم اليوم فان اراد باليوم الوقت فالليل لا يقبل  
الصوم وان قدومها راق لنية لم توجد من الليل ولا يخرج نية من النهار واذ لم يكن الوقا  
بالملتزم بل عوا الا للزام **قال** فان قدوم ليل او في يوم عيدا وفي رمضان فلا يشترط لانه  
اوقات غير قابلة للصوم نعم يستحب ان يصوم من الغدا يوما اخر شكرا لله تعالى **قال**  
او كفارا وهو مفطر اما لعدم النية من الليل او لتناول مفطرا وصام قضا او نذرا وجب  
يوم اخر كما لو نذر صوم يوم معين ففاته واستحب المشافعي ان يعيد الصوم الواجب الذي  
هو فيه ايضا لانه بان انه صام يوما يكونه يوم قدومه فلا ن ولو قد مر لها راء النذر لم يفسد  
استحب له ان يسلك نية يومه كما لمسا في نذر في رمضان مفطرا **قال** او وهو صام نفل  
كذلك فيلزمه يوما اخر عن نذره لانه لم يأت بالواجب عليه بالنذر والنفل لا يقوم مقام  
الفرض هذا هو المنصوص في الامر **قال** وقيل يجب تنبيهه ويكتفيه فيكون اوله تطوعا واخر  
فرض كما دخل في صوم تطوع ثم نذرا انما **قال** ولو قال ان قدوم زيد فنبه على صوم  
اليوم التالي ليوم قدومه وان قدوم عمر فنبه على صوم اول خميس بعده فقد ما في الاربع  
وجب صوم الخميس عن اول النذر ونفيها لاخر لتعذر صومه بخلاف الاول والبلغوي

احتمال في انعقاده النذر الثاني وقال في شرح المذهب لو قال ان قدوم زيد فنبه على ان اصوم امس  
يوم قدومه صح نذره على المذهب **قال** لو تبين للمنادي ان فلا يابعد من غدا فري الصوم  
من الليل فلا يصح الاجزاء منه المتولي ما اذا قلنا يلزمنا الصوم من اول اليوم فان قلنا يلزم من وقت  
القدوم لم يجره ولو نذر صوم اليوم الذي تقدم فيه فلا نذر اذ قدوم يوم الاثنين فهو كما  
لو نذر ان ياتي كل ايام او قد تقدم حكمه **قال** فضل نذر المشي الى بيت الله تعالى او  
ايتائه فالمذهب وجوب ايتائه بحج او عمره بان الله تعالى اوجب قصده بنفسك فلزم بالنذر  
كسائر التقرب واستدل الرافعي وعين ماري بن عباس ان افت عقيقة بن عامر نذر  
ان تمشي الى بيت الله فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم ان تمشي بحج او عمره وكان مطلق كلام الناذر  
بحول على ما ثبت له اصل في الشرع فمن نذر ان يبني منزله الصلاة المعهودة الا الدعاء لان  
قصد محبة في الشرع هو بالحج او الحجرة والمصنف تابع المحرر في التعبير وسند كرمسالة  
في قوله امش الى بيت الله والمراد منه اذا قال بيت الله للحرام او نواه ففي هذه الصور يمان  
المذهب الوجوب وقيل قولان وكذا الحكم لو قال اني مكة او زمزم او الصفا او مسجد الحيف  
او مني ومزدلفة او مقام ابراهيم او دار ابي جلد اذ ذكر بقعه من الحرم لزمه الفصد بنفسه  
فلو قال بيت الله ولم يقل الحرام ولا نواه فهي مسالة التنبيه التي اقره عليها المصنف والظاهر  
فيها انه لا ينعقد نذره لان المساجد كلها بيوت الله وقيل يلزمه كانه لا يطلق بنفسه اليه  
اما اذا نواه فهو كالتصريح به وجوب ايتائه بحج او عمره في مسالة الكتاب هو المنصوص بتا  
علي ان الجمل على واجب الشرع والافضل لزوم ضم شرا ليه وجها واحدا نعم وهل هو لصلة  
او الشك ويحتمل فيه اوجه قال الامام ولو قيل كفي الطواف لم ينعقد ولو قال في نذره امشي  
الى بيت الله بالحج والعمرة فلا يصح انعقاده نذره ولو نذر المشي الى مسجد رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم او المسجد الاقصى فلا يصح يلزمه شي لانها لا تقصر ان بالشك في شيا سائر المساجد  
والساني يلزمه ان الرحا لتسند اليها وعلى هذا ففي وجوب المشي وجها من الشيطان وجوبه  
والاصح في المهادت عدمه وعليه ايضا انه لا بد من ضم عبادة الي ايتائه على الاصح واختلفوا  
فقيل صلاة ركعتين وقال الامام ركعة وفي اكتفا صلاة الفرض وجها وقيل كمن  
الاعتكاف ولو ساعه لانه اخذ الغزب بالمسجد وقيل يحبر منها وهو الاصح واما ايتائه  
الي غير المساجد الثلاثة فلا يلزم بالنذر واختلاف الشان في افعال المحض اليها كالمذهب  
الي قبور الصالحين والى المواضع الفاضلة ونحو ذلك فقال الشيخ ابو محمد بحر وهو الذي اشار  
الى في ضياع الى اختياره والصحيح انه لا يحرم ولا يكره ولو نذر المحض الى عرفات فلا يصح ان يوي  
بائتيا بالحج الترام الحج وعمرته بشهود عرفه او نوي ان ياتيه حرمه انعقد نذره بالحج  
وان لم يؤد ذلك لم ينعقد **قال** فان نذر ايتائه لم يلزمه شي هذا لا خلاف فيه وله ان يركب



فكنا **قال** ولونذر المشي او ان حج او يعتمر ماشيا فلا يظهر وجوب المشي هذا مفرع على ان  
الحج ركن او ماشيا افضل وفيه قولان اصحابنا وصوب المصنف الركوب اقتدوا برسول الله صلى الله  
عليه وسلم فانه حج ركن رواه البخاري من رواية انس ولان فيه زيادة مؤنة وانفاق في سبل  
الله والثاني وصحة الواقي المشي ككس النعب ولما في الحج عن عابثة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال اجرك على قدر نصبك وفي قوله اوجه انها سوا التنزيه عن المعنيين وقال من سرج  
هما سوا ما لم يحرم في ذلك الحرام كان المشي افضل لما روي الحاكم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من حج من مكة ماشيا حتى يرجع اليها كتب الله له بكل خطوة سبع مائة حسنة من  
حسناته الحرم وحسناته الحرم الحسنة مائة الف حسنة لكن ضعفه البيهقي وقال في الاجبا  
من سهل عليه المشي فهو افضل في حقه ومن صعب وساخفقه لومشا كفا للركوب افضل فان  
قلنا المشي افضل لوزن بالندب وان قلنا الركوب افضل وسوينا لم يلزمه المشي بالندب **قال**  
وان كان قال الحج ماشيا فمن حيث هو سوا احرم من ليقا او من دونه لانه التزم المشي  
في الحج واستأواه من الاحرام وقبل يلزمه من دونه اهله للعادة فان قالوا تحت ماشيا فممنه  
المشي في جميع الطريق والقوله عرا تمام الحج والعمر **قال** واذا اوجبت المشي ترك ركبا اجزاه  
امشي كما كقولنا الحج ماشيا على الحج وقيل امشي كما يقتضي ان مشي من محله الى الحج **قال**  
وان قال امشي الى بيت الله تعالى فمن دونه اهله في الحج لان ذلك مدلول لفظة والثاني  
من الميقات لان المقصود من الايمان الحج والعمر **قال** واذا اوجبت المشي ترك ركبا اجزاه  
هذه الاخلاق فيه وفي الحصن عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي رجلا هاديا بين  
رجلين ضالا عنه فقالوا لوان حج ماشيا فقال ان الله لغني عن تعذيب هذا نفسه وامره  
ان يركب **قال** وعليه دم في الاظهر لما روي البيهقي باسناد ضعيف عن ابي هريرة قال سئل رسول  
الله صلى الله عليه وسلم يسري في الليل في ركبة اذا ابصر حبالا قد نفرت منه الميقات فارتد الله  
رجلا فنظروا فاهوا بمرارة عريانه ناقضة شعرا فقال ما لك قال قلت نذرت ان احج البيت  
ماشية عريانه ناقضة شعري وانا اكنى النهار واسكن الطريق بالليل فاني امشي صلى الله عليه  
فاخير فقال ارجع اليها فركبا فليكن ثيابها ولتهرق دما وروي ابو داود عن ابن عباس قال  
جا رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اخذت نذرت ان احج ماشية فقال  
صلى الله عليه وسلم لا يصنع تمشي اخذت شيئا فليح ركبة ولكفر عن عيها وفي رواية ولتهند  
هديا وفي اخرى ولتهند بنة وهذا الحديث حديث عتبة الذي محمول على انها مجزئة  
كما هو الغالب ولان ما اوجب تركه الدم مع القدرة اوجب مع العجز كسائر ما اشك  
والثاني لا دم عليه كالونذر الصلوة فيما يصل قاعدا للعجز وفريق الاول بان الصلوة لا  
يجزئ المال بخلاف الحج واحترق بقوله او لا اذا اوجب المشي عما اذا لم توجه فانه لا يجزئ تركه

بدم والدم شاة على الاصح لقوله ولتهند هديا ومطلق الهدي محمول عليها ولانه ترفه بترك  
المشي فاشبه ما اذا ترفه بالمشي باللبس والطيب وقيل الدم جنة لرواية ولتهند  
بدن **قال** او بلا عذر اجزاه على المشهور لانه انما يصل الحج ولم يترك الهدي فصار كترك  
الاحرام من الميقات او المبيت يعني لكنه يعصي بذلك لانه ترك الواجب مع القدرة والثاني لا يجزئ  
لانه لم يات بما التزمه وهو قد فعل هذا الوضوء في بعض قض ومشي حيث ركب وركب حيث مشا  
**قال** وعليه دم لترفيه وهما الدم شاة او بدنة فيه القولان السابقان وفي وجه او قوله دم  
عليه لانه انما يجب ترك لبس المشي لبس من ابعاضه انما هو صفة ثم في نهاية المشي في الحج  
وجان اصحابنا وهو المنصور من نغراغ من التخليل لانه بذلك خرج عن الاحرام والثاني بالخلل لانه  
فارق اسم الحج المطلق ويباح له اللبس وغيره ولما لم يكن للحمرة التخليل واحده وهو فراغ الزمة المشي اليه  
قولا واحدا او خلافا في حوازي ترك المشي ليري اياما للشرق وما وقع في التنبه من توقفه على الري وقوله  
في شرح المهدب ويستثنى من التوقف على التخليل ما لو اضداد الحج فله كل دم الراجح انما هو الركوب  
لان الاضداد اخرجها عن وقوعها في النذر ويشتاق عنها حجة ومشى فيها ولونذر الحج حاقبا لزمه الحج ولا  
يلزمه الخاف لان لبس المغلبن في الاحرام والقدرة عليه بلا خلاف لانه ليس بركبة قال في المهمات وينبغي  
ان يلزمه الخاف في الموضع الذي يستحب فيه وهو عند دخوله مكة **قال** ومن نذر حجا او عمره لم يركب  
نفسه فان كان مقصودا استجاب بتناوله الاضداد بارة او جعل او تبرعا ولي مراد الحر وان لم  
يصح بالبرع **قال** ويستحب تحياله في اول المكان مباداة لبراة الذمة فزاحش الغصبة لزمته  
المباداة ايضا كما تقدم في حجة الاسلام ولونذر المقصود ان يحج بنفسه لم ينعقد نذره وان  
نذر ان يحج من ماله او اطلق ان ينعقد **قال** فان لم يكن فخر فانه حج من ماله حجة الاسلام واحترق  
عما اذا مات قبل الامكان فلا يش عليه قال في شرح المهدب ولا خلاف فيه **قال** وان نذر  
الحج عامدا وامكنه لزمه اي في ذلك العام على الحج في تعيين الزمان في العبادات فلا يجوز  
تقديمه عليه كالصوم وفي الحاي وجه انه يجوز كما يجوز تقديم حجة الاسلام قبل وجوبها  
واحترق بقوله عامدا عما اذا لم يقيد بعامة فيلزمه لكن في اي عام شكا وبقوله وامكن عام  
اذا نذر حج السنة ولا زمان ليسع الاثنان به والاصح لا ينعقد لتعذرا للزوم وقيل ينعقد  
ويقتضي سنة اخرى هذا بين حج فان لم يكن فانه يقدم حجة الاسلام ولو قدم النذر وقوت  
عن حجة الاسلام كما تقدم في كتاب الحج **قال** فان منعه مرض وجب القضاء كالونذر صوم  
سنة معينة فافطر فيها بعد المرض فانه يفيض هذا اذا منعه بعد الاحرام فان منعه  
قبله فلا قاله المولى لان المنذور حج في تلك السنة ولم يقدر عليه والسيان وحط الطريق  
والضلال كالمرض **قال** او عدولا في الاظهر كما في حجة الاسلام اذا صد عنها في اول سبيل  
الامكان لا يجب قضاءه وفارق المرض لخاصته بجواز التخليل به من غير شرط بخلاف المرض



والقول الثاني يجب ومنهم من قطع به ويجريان فيها لو منع سلطانة ولورب الدين وهو لا يقدر على  
ادائه وفي الحصر العام والخاص اختلاف منشور ومنع العود ولا فرق فيما بين ان يكون قبل  
الاحرام او بعده فروع نذر القرآن فأنذر او منع فقرا في بال فضل يخرج عن نذره كذا قاله  
الشيخان وافاد في المكات ان الدم لا يسقط عنه بعد ولله ابي الافراد ولو نذر ان يحرم باع من شوال  
او من غيره كذا الزم في الاصح كذا ذكره الرازي والمصنف هذا وجزا في الج بانه لا يتعين الزمان ولو  
نذر ان يذبح في يومه صلى الله عليه وسلم قال بن كج عدي انه يلزمه الوفاء به وجها واحدا قال ولو نذر  
ان يذبح غيره فوجهاه ولو نذر ستر الكعبة او تطيبها لزمه ذلك بخلاف سائر المساجد قال الشيخ  
عزالدين وحكم مساجد العلماء والصالحين كضريح الشافعي وذي النون المصري حكم البيوت والمساجد  
**قال** او صلاة او صوما في وقت فمعه مرض وعد ووجب الفضا لان الواجب بالنذر كما لو اوجب  
بالشرع وقد عجب الصلاة والصوم مع العجز فلما بال نذر واجب الا عند الاستطاعة  
والاعتكاف كالصوم والصلاة وتعيينه بالفضا يقتضي تعيين المدة كورات في الوقت المعين بالنذر  
وهو الذي صححه في الروضة في الصوم وقال في الخلاف جري في الصلاة ايضا لكنه في باب الاعتكاف  
جزم في صلاة بعد التعيين وقد ابلغ للرافعي في جميع ذلك **قال** او هد يا ايها الذي  
ننبأ معينا الى الحرم لزم حمله الى مكة اي عند المكان لانها محل الهدي وان لم يسلمها ولا تراها  
لقوله تعالى هد يا ايها الكعبة وقيل يلزم حمله اليها اذا لم يصح لها على اقل واجب الشرع  
فان دم الحصار يجري في غير الحرم وانتحي بلامه تعين النعم وهو لا يظهر ان اسم الهدي عند الاطلاق  
منصرف اليه ولا بد ان يكون بصفة الاضحية فانا سلكتنا به مسلكا لواجب وقوله لزمه حمله  
يعلم منه ان موته حمله عليه وكذلك علف الحيوان كما صرح به الماوردي لان ما لا يتم الواجب الا به  
فهو واجب وهذا خلاف ما لو قال جعلت هذا هديا الى الكعبة لا يلزمه الموت بل يباع بعضه  
فيها قاله القرطبي وغيره قال الرازي والحنابلة مطلقون ان المون في ماله فان لم يكن له مال يبيع  
بعضه في المونة **قال** والتصدق به على من لها عزيا كان او مستوطنا سوا في ذلك الفقير  
والمستكين ثم اذا حصل المنذور في الحرم فان كان جونا بخرى في الاضحية وجب ذبحه وتفرقة عليهم  
والاصح تعيين الحرم لذبحه كما تقدم في محرمات الاحرام وان كان من غير الاعمار كالظبا ولا يجري  
في الاضحية لم يلزمه ذبحه في الاصح بل تصدق به حيا لان الذبح ينقصه فلو ذبحه تصدق  
بالحمم وغرم ما نقص الذبح وان كان غير حيوان تصدق به فان عسر التصديق به كاللؤلؤ والمطيب  
والثوب الواحد باعه وافرقت منه عليهم وان نوي ان يحضر به الكعبة اخضع لها فان كان شتما  
اشعله فيها او ذهبها جعله لمصاحفها وان كان متاعا لا يستعمل فيها باعه وصرف ثمنه في مصالحها  
وان لم يمكن نقله كالغفار باعه ونقل ثمنه فان من عمر سبيل عن امرأة نذرت ان تهدي دارا قال  
سعيها وتصدق ثمنها على فقرا الحرم ولو تلف المنذور المعين في يده كما لو كانت بقرة فانت فاع

لا ضمان

لا ضمان **فروع** من نذر الهدي والخلق لزمه الجذع من الضان او الشئ من المعز والابل والبقر  
وان نذر منه في الذمة لزمه فان لم يجدها اخرج بقرة فان فقدتها تسع من الغنم والسحب  
لمن اهدي شيئا من ابدن ان يشعره عديده في صفحة سنامها اليمنى وان نقلها حارب الغنم  
ونحوها من الجبوظ المفنولة والجلود ونقلها البقر والغنم ولا يشعره وصوب المصنف اشعار  
البقر فان عطب منها شئ قل الحبل يخ حقا في المنذور ونذر ما في غيره وعين نذره في دمه وضرب  
به صفحة سنامه وحلى منه وبين المساكين والذي يباح لهم كله من الواجب فقرا الركب  
والثاقلة واما فقرا رفقة المحتضين به فاصح تحريمه عليهم **قال** او التصديق على اهل  
بلد معين لزمه سوا مكة وغيرها وهذا يفرع على منع نقل الزكاة ومقتضى كلامه انه لا فرق  
بين اهل الذمة والمسلمين والافقياء والفقراء ليس كذلك فقد دس في الامر على تخصيصه بالمساكين  
وصرح القاضي حسين والمروودي والماوردي في الافاق بانه لا يجوز وضع المنذور في اهل  
الذمة **قال** او صوما لم يذبح لم يتعين اي ذلك البلد بل لزمه الصوم والصوم حيث شاء كما  
ان الصوم الذي هو برك واجبات الاحرام لا يختص بالحرم وقيل بتعين كالصلاة وما لا اليه  
الشيخ ابو زيد ففي سنن من ما جده من ادرك رمضان مكة فصامه وقام فيه ما يتسركت له  
بما ية الف شهر رمضان فما سواه والحنابلة بن سرائقه في الملقين نذر العتق وقال الشيخ زين الدين  
بن الكيات ان جميع القرب كذلك فاذا اذرحسته في الحرم وجب فطرا فيه لان الحسنه فيها  
بما ية الف حسنة والتعريف قربة **قال** وكذا صلاة اية اذ نذرها في بلد لا يتعين كانه  
لا يختلف باختلاف البقاع فهذا هو المشهور وقيل بتعين وقيل ان عين الجامع تعين حكاهما  
الظاهر واطلاق المصنف محمول على صلاة النفل فلو نذر صلاة الفرض في المسجد ففي الوسيط  
انه يلزمه فان صلى في مسجد اكثر منه جماعة **قال** الا المسجد الحرام فيتعين بالنذر  
لعظم فضله وصح ان الصلاة فيه بالف صلاة بما ية الف صلاة رواه احمد وغيره والمراد  
بالمسجد الحرام جميع الحرم لا موضع الطواف فقط فان حرم مكة كسجدة في المضاعفة كما جزم به  
الماوردي وتبعه المصنف في مناسكه وجزم صاحب الطاوي الصغير بان غير المسجد من الحرم كالمسجد  
في تعيينه للصلاة وبه جزم الماوردي في مساجد الحرم كسجدة الخيف **قال** وفي قول ومسجد  
المدينة والافق لا يمسجدان لشدة الرطالة اليهما كما تقدم فتعين بالنذر كالمسجد الحرام لا حرم  
رحمه المصنف فقط **قال** قلت الا ظهر تعيينها كالمسجد الحرام والله اعلم هو بوضه في  
البويطي وقطع به المروزي وروى بن ماجه عن سمومة مولاة رسول الله صلى الله عليه وسلم انها قالت  
قلت يا رسول الله افتنا في بيت المقدس قال ارضا المحشر والمشرق ايقه فصولا فيه فان الصلاة فيه  
كالصلاة في غيره والقول الثاني لا يتعين لما روي ابو داود والحاكم والبيهقي عن جابر ان رجلا قام  
يوم الفتح فقال يا رسول الله اني نذرت لله ان فح الله عليك ان اصلي في بيت المقدس ركعتين فقال



صلها هنا ثم اعاده فقال صلها هنا ثم اعاده عليه فقال شئت  
اذن وهذا بين على انه اذا نذر الايمان اليها لا يلزمه كما حجة المرافقين والروايين وهل تقوم  
الصلاة في اخرها مقام الصلاة في الاخر فيه اوجه والصواب في الروضة ونص عليه في البويطي  
انه يقوم مسجد المدينة مقام الاقبية دون العكس حيث جاز المذكور وجب هذا في تقديره  
باب الاعتكاف وسفران لمحق المساجد الثلاثة في التعيين مسجد فافق العجيج ان يصل الله عليه  
وسلم كان ياتيه راكبا وماشيا فيصلي فيه ركعتين وروي الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ركعتين فيه كعمركم وذكر الامام انه لو قال في مسجد المدينة فصل في غير الف صلاة لم يخرج  
عن نذره كما لو نذر الف صلاة لم يخرج عن نذره بصلاة واحدة في مسجد المدينة وان شئخه كان  
يقول لو نذر صلاة في الكعبة فصل في طرف المسجد خرج عن نذره **قال** او صوما مطلق اي  
من غير تعرض لعدد بلفظ ولا بنية فيوم لان الصور اسم جنس يقع على القليل والكثير والمتيقن  
يوم فلا يلزمه زيادة عليه قال الصيمري ولا يعلم فيه خلافا والظاهر ان لو قال صوما كثيرا او  
طويلا او عرضا لا يلزمه اكثر من يوم قال في الروضة ولو قال اصوم دهر او جينا كفاه  
يوم واستشكل بين الصلاح نية الماوردي والروايين ان لا يكفي به اذا اجاز  
النذر على واجب الشرع فان اقل ما وجب بالشرع صيام ثلاثة ايام وادله الرفعة دفع هذا  
الاشكال فقال لا نسلم انه اقل صوم وجب بالشرع ابتداء ولبن سلما ان ذلك يشترط وجب بالشرع  
الشرع ابتداء او بسبب من المكلف فصور يوم فقط وجب بالشرع في جزاء الجدة وعند افاقة المجنون  
وبلوغ الصبي قبل طلوع الفجر اخر يوم من رمضان والعجب من المعترض والمجيب فان اقل صوم  
واجب بالشرع ابتداء يوم فان رمضان ثلاثون عبادة بدليل وجوب النية كل ليلة وان بعضه لا  
يفسد بعضه بعض وعندهما لك حجة عبادة واحدة فيكفي له بنية واحدة ومن مقرر هذا  
الاصل كلف يتكرر ما تقدم **قال** او ايا ما قلناه لان اقل الجمع وحمل محي وجوبه بين شأنا هما  
الاقلى وجب التبيين في النية لصوم الدهر والنذر على الاصح بناء على انه ليس له مسلك واجب  
الشرع وصح في شرح المذهب الجزم به سواء سلكت به مسلك الواجب ام الجائز **فصرح** نذر صوم  
رمضان في السفر كما صح عدم انعقاده لانه التزام ببطل مخصصة الشرع والخلاف جار فيمن  
نذر انما الصلاة في السفر اذا قلنا انما افضل رفين نذر القيام في التوافل واستيعاب به  
الراي المصح او ثلثت الظاهرة او ان مسجد الملاوة او الشكر عند مقتضيها وصح الخاوي الصغير  
في الادب ان انعقاده ولو نذر اعتكافا قال المنزكي كفاه اقل شئ ونذر ان تحية يوما **قال**  
او صدقة فيما ينطلق علمه الاسم مما يتصور ولا يتقدر بحسنة دراهم ولا نصف دينار وان حملنا  
المخلق على الواجب من جنسه قال قيل لم يختلفوا هنا في اكتفائه ما نطلق عليه الاسم واذا قال  
له على هدي فحقا ما نفع علمه الاسم قولان فالجواب ان الصدقة يتصور وجوب القليل فيها

كالواجب

كالواجب في احد الخلق فلهذا انخص به واما اقل الهدى فلا يتصور وجوبه **فصرح** نذر  
المصدق بماله عظيم قال القاضي والقاضي في باب الاقرار ما قد رتبته قاله ورايت بعضهم يوجب  
منه ما يتي درهم وقد تقدم ما في ذلك في باب الاقرار **قال** او صلاة تربعان جملا على اقل واجب  
الشرع ولو قال ان شفا الله مريض فيسه على ان انصدق بشرع نذره ويتصدق بما شئت قبل وكثير  
ولو قال فلي الف ولم يعين شيئا باللفظ ولا بالنية لم يلزمه شئ **قال** وفي قول ركعة جملة  
على ما بينه فلا تكفيه سجود الملاوة والشكر لان ذلك لا يسمي صلاة والقولان ما هوذا ان من  
معاني كلام الشافعي ولم يستثن من المرحح الامسالة واحدة الاعتكاف وقال المصنف في باب الرجعة  
المحاراة لا يطلق نرجح واحد من القولين بل يخلط الراجح منها بحسب المسائل لظهور دليل واحد  
الطرفين في بعضها وعكسه في بعض وكذلك الخلاف في الرجعة والابرا ومن في الماهات **قال** ان  
لفظ المحاراة في الروضة بمعنى الاصح والراجح **قال** فعلى الاول يجب القيام فيها مع القدرة  
لانا الحقناه بواجب الشرع وعلى الثاني لا الحاق بجائزه ولو نذر ان يصل قاعدا قال في الروضة  
جاز ان يتعدوا ان يصل قاعدا بما لا فضل وقال بعد ثلاثة اوراق يلزمه القيام ورفع  
الموضع كذا في الشرح الصغير ايضا **قال** او اعتكافا على الاول وقبه كفارة وهي السليمة  
المومنة جملة على الواجب **قال** وعلى الثاني رقبته ولو كافرة لوقوع الاسم **قال** قلت  
الباني هنا اظهر والله اعلم وقال في الروضة صحح الاكثر وهو الراجح في الدليل انتهى وهو المنصوص  
في الامر ولم يحك من جيران في اللطيف عن الشافعي عن تنبيهه **قال** النحر من قول النبي او غنقا  
كلام صحيح ولا يلتزم من انكره لجملة ولكن لو قبل اعتكاف كان احسن والعجب ان عبارة المحررا غنقا في  
فغيره بخلاف الحسن **قال** او غنقا كافرة او معينة اجزاء كاملة لا يتاهاها هو افضل **قال**  
فان عين ناقصة تعينت لتعلق النذر بعينها ولم تجز غيرها **فصرح** لا يبيع بيع العبد المنذور  
اعتكافه كما لا يبيع بيع امر الولد وقد تقدمت الاشارة اليه في شروط المبيع ولو قال الله على ان اعتق هذا  
العبد وكان ملك غيره فملكه يوما لا يلزمه غنقه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تذرهما الا يملك من ادم  
ولو قال الله على ان اعتق هذا العبد ككافرة لا يبيع لانه جعل الكفر صفة ولو قال هذا العبد فكان كافرا  
صح كتظيره من الوقف وفي حاوي القاضي حسين لو قالت امرة كان بموت لها او لاد ان عاش  
لي ولد فله على عتق رقبته فشرط لزوم الاعتق ان يعيش لها ولد اكثر مما عاش اولادها الموتي  
وان قلت تلك الزيادة وقال ابو عامر العبادي متى ولدت حيا لزم الاعتق وان لم يعيش اكثر  
من ساعة قال المصنف والاول اصح **قال** او صلاة قايما لم يجز قاعدا لانه دون ما التزم  
**قال** بخلاف عكسه لا يتاهاها افضل وفي المسألة بسط في الماهات **قال** او طول قراءة  
الصلاة او سورة معينة او الجماعة ازمه لان ذلك طاعة ومحل الجزم بذلك في الصلاة الملتزمة  
بالنذر اما لو اقر بالصفة بالاعتزام والاصل واجب كتنطو الفقرة والركوع والسجود











عن حد الامامة والقضا اولى بالجواز لا مكان التدارك فيه بنظر من فوته من الولاة خلافا للاحكام  
**قال** وقيل لا ابي لا يجوز القول بتا على منع الاعتقاد ويدل له ما روي الحكم واليهيقي ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال من استعمل رجلا على عصابه وفي ملكه العصابة من هو ارضى الله  
هنا فقد خان الله ورسوله وجامعة المسلمين وقاله الماوردي محل القولين اذ لم يكن عذريته  
تولية المفضول بان كان اطوع في الناس واقراب الى القلوب او كان الافضل غائبا انعقدت  
اجماعا قطعا فان منعنا ولا المفضول حرما للطلب والتولية والقبول وان اجزنا جازا لقبول  
وكره الطلب وقيل حرما واحترز بقوله وكان يتوكله عما اذا كان يصلح ولا يتوكله فانه كالتوكل  
يوجد **قال** ويكره طلبه لما فيه من الخطر لان الولاية تفيد ثقة بعد ضعف وقدرة بعد عجز  
تتخذها النفس المحبولة على الشرور ربيعة الى الاستقام من العدو والنظر للصدق وينبع  
الاعراض الفاسدة كما هو متفق عاقبتها وسلامة مجاورتها فاولي ان لا يطلب ما امكن وكذلك  
قال صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن سمر لا تسال الامارة فانك ان اعطيتها عن غير مسألة  
اعتنت عليها تنفق عليه وقال صلى الله عليه وسلم من طلب القضا واستعان عليه وسأل له  
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه انزل الله مائة كسرة وقال من ول القضا فقد دح بغير  
سكين رواها ابو داود وقال الترمذي حسنان عزيمان ومعنى الذبح في الحديث انه  
متعرض للذبح فانه يرجح ان يحكم على الصديق والعدو بحكم واحد وقيل صار كذبح فانه  
محتاج الى اماته شهوته وقهر نفسه بالمنع من الخالطة وبغير سكين كناية عن شدة الألم  
فان الذبح بغيرها تعذيب ومحمل انهاء انه عدل على السكين انه مفسد للدين لا للدين  
**قال** وقيل يحرم بتا امتناع ولاية المفضول وعلى هذا تحريم توليته **قال** وان  
كان مثله فله القول اذ لا محذور فيه وقد اتاه من غير مسألة فيكون عليه وعلم من قوله  
فله انه لا يجب عليه وهو الاصح لان غير قد تقو به وقد صحح بن حبان ان ابن عمر منع لما  
سأله عن القضا وطاهر عيارته استواء القول وعدمه في حقه وكل الشيخ ابو حنيفة  
الطبري وحين في الاول له وجه ان الاول عدم القبول لما فيه من الخطر خصوصا اذا خاف  
على نفسه اتباع الهوى قال الرافي وينبغي ان يحترز فان اهم الغنايم حفظ السلامه  
**قال** وسند الطلب ان كان خافلا برجوا به لنشر العلم لحصول المنفعة بنشره والخاص  
المساقتا لذكر الذي لا يعرف **قال** او محتاجا الى الرزق ابي مع الشهرة لانه كسب كفايته  
لنسيب هو طاعة لما في العدل من جزاء الثواب وقال القفال لا يتدرب الطلب بحال ولكن  
لنسيب له الاجابة اذا طلب وقال بعض اصحابنا يكره الطلب مطلقا لظاهر حديث عبد  
الرحمن بن سمر وفي صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انا والله لا نولي على هذا العمل  
احدا سألوه ولا اذ امرص عليه وحرص فتح الرا قال تعالى وما اكثر الناس ولو حرصت

او مريضا

مؤمنين

مؤمنين ومن الصور التي تستحب فيها الطلب ايضا اذا كانت الحقوق مضاعة لجواز وعجز  
او فسدت اذ كان يتولية جاهل فقصده بالطلب تدرك ذلك وسند جنيته بذكر المال  
لتحصيله وقد اجرى الرافي عن يوسف عليه السلام انه طلب فقال اجعلني على خزائن الارض  
وانما طلب ذلك شفقة على المسلمين لا منفعة لنفسه هذا اذ لم يكن هناك قاض موالي  
فان كان وهو غير اهل فكا لعدم وان كان اهلا والطالب روم عزله فهذا الطلب محذور  
والطالب مجروح سواء كان فاضلا او مفضولا **قال** والا ابي وان كان مع الشهرة مكفيا  
فالاول تركه ابي ترك الطلب اذ كان من اهل العفة والامانة مكفيا معروفا بالعلم يرجع  
اليه في الفتاوى فالاول له الاشتغال بنشر العلم والفتيا لما في القضا من الاخطار وعلى هذا  
يجل امتناع من استنح من تقليد القضا من السلف الصالح **قال** قلت ويكره على العجيج والله  
اعلم ابي الطلب والقبول ان لم يطلبه وهذا الذي صحح الرافي في الشرح وقال لسانه روي  
عن الشافعي انه اوصى لمزي في مرض موته ان لا يتولي القضا وعرض عليه كتاب الرشيد  
بالقضا فلم يجبه اليه انتهى المعروف ان الذي كتب بالقضا الى الشافعي المأمون بن الرشيد  
كما تقدم قال الامام وكان الولايات مستخرج من النفوس حبايات البليات ومن العصمة ان لا  
تقدر **قال** والاعتبار في النجس وعدمه بالناحية فلا يجب على من يصلح للقضا طلب القضا  
ببلدة اخرى لا صالح بها ولا بقوله اذ اولى قال الرافي يجوز ان يفرق بينه وبين القضا لسائر  
فروض الكفايات المحجوزة الى السفر كاجراء وتعلم العلم ونحوها فان ذلك يمكن القيام بها  
والعودة الى الوطن وعلى القضا لا غاية له فاما سقائه ليجز وترك الوطن تعذيب **قال**  
وشروط القضا من مسلم فلا يجوز تولية الكافر ولا على المسلمين ولا على الكافر لقوله تعالى ولن جعل  
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا سبيلا اعظم من القضا فالمراد بان وما جرت به العادة  
من نصب حاكم بين اهل الذمة منهم فتقليد رياسه وزعامه لا تقليد حكم وقضا ولا يلزمهم  
حكمه بالزامه بل بالترامهم ولا يلزمون بالتحاكم عنده وهذا الشرط اقل في استراط العدالة  
والمصلحة كثيرا ما يكفي باستراط العدالة عن استراط الاسلام **قال** مكلف فلا يولي  
صبي ولا مجنون لنفسه ولا لغيره لا سعلق بقولها حكم على انفسها فعل غيرهما اولى وقد ادعى الامام  
الاجماع عليه في المجنون وسوا المقطوع وغيره وقال الماوردي لا يكفي العقل الذي يتعلل به  
التكليف حتى تكون صحيح الفكر جيرا لظنة بعيدا عن السهو والغلطة ليتوصل الى وضوح  
المشكلة **قال** حر فلا يصح ولاية الرقيق ولا من بعضه رقيقا سوا تعلق به سبب العتق  
كما مكاتب والمدبر او كالمقاييس على الشهادة ولانه ما قص عن ولاية نفسه فعين ولاية غيره  
اولي **قال** ذكر فلا يصح ولاية المرأة ولو قبل شهادتها فيه ولو بين النساء لقوله تعالى  
الرجال قوامون على النساء وفي البخاري عن ابي بكره نبيع بن الحارث ان النبي صلى الله عليه



وسلم قال لن نعلم قومه ولو امرهم امرأة ولما بن ناقصات عقل ودين والمرأة ما مورة بالستره  
والفاضي يحتاج الي مخالطة الرجال وابعدا من جرس يجوز تقليد المرأة القضا مطلقا وجوز  
ابو حنيفة فيها يجوز ان يكون شاهدا فيه فلم يولي حنفي امرأة فيما يقبل شهادتها فيه على معتقده  
فقلت قال المصنف في نقص قضاها وقال غيره لا والحنفي المشكل كالمراة فان كانت ذكورتها  
قبل التولية صحته توليته قطعا وان كانت بحرهما لم يثبت صحته على المذهب **قال** عدل  
فلا يول الفاسق لان الله تعالى شرطا للعدالة في اقل الحكومات فقال تعالى حكم به ذوا عدل  
منكم ولا منه ممنوع من النظر في مال الولد مع وفور شفقته فنظره في امر الكافة اولى بالمنع  
والعدالة معتبره في سائر الوكالات والمراد فاسق بما لا شبهة له فيه **قال** الماوردي وهو  
ان يكون صادق المصلحة ظاهرا لا مائة عفيفا عن الحاد ومتوقفا للمائم بعيدا عن الركب  
ما مورا في الرضا والغضب مستعلا لمروة مثله في دينه ودينه فان اخرج منها يشمتع الولاية  
كما منع قبول الشهادة ومن لا يجوز شهادته من المبتدعة لا يجوز توليته القضا وقال الماوردي لا  
يجوز تولية الشيعة **قال** بسبب لان الامم لا يفرق بين القرار والاقرار فان كان سميع  
ولو يصح في اذنه فهو سميع فلو طرا الصمم على السمع انظر **قال** بصير فلا يولي الاممي  
لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فلو سمع البيعة ثم عني قضى على الاصح وفي وجه ضعيف احوال  
بن ابي عمرو ربه قال ما كنت سمع ولا بينه لان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف تمام كل يوم  
المدينة فاجاب انه كان في امامة الصلاة دون الحكم لكن روي الطبراني في معجمه الكبير ان النبي  
صلى الله عليه وسلم استخلفه على الصلاة وغيره من امور المدينة واستند في صورته ان احداها  
اذا نزل من في الملحة على حكم اعمى والمائية اذا سمع البيعة قبل العي ويجوز ان يكون القاضي اعور  
بخلاف الاما كما تقدم في قابل النقاء **قال** ناظر فلا يصح تولية الاخرى لانه كالجناد فيمن قُتلت  
اشارته وجه ضعيف **قال** كاف الكفاية كلفة جامعة وهي شرط في صحة كل ولاية وهي هنا  
النهضة والقيام بعمل القضا فلا يجوز تولية المخفل ومخل النظر بكبر او مرض ونحوها واجتوا  
لا اعتبار هذا الشرط بما روي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في ارا الضعيف وان اصاب لك  
ما احب لنفسه لا تنامرت على ابنين ولا تدين ما بينتم في الشيع عزالدين وذلك ان الولاية لها  
شرطان العلم باحكامه والقدر على تحصيل مصالحها ورد مفاسدها وقد بينه عليها يوسف عليه  
السلام بقوله اني حينئذ عليم فاذا ففر الشيطان حرمت الولاية ومن لا يقبل شهادته من اهل البدع  
لا يصح تقليده القضا ولا يجوز تقليد من لا يقول بالاجماع او لا يقول باجماع الاما وكذا حكم بها  
القياس الذي يتولون بالاجتهاد اصلا بل يتبعون النصوص فان لم يجدوا اخذوا بقول سلفهم  
كالشيعه فان كانوا مجتهدين في مجرى الكلام وتنبهوا لاحكام على عموم النصوص واشار انها جاز  
تقليدهم على الامم **قال** مجتهد فلا يصح تولية الجاهل بالاحكام الشرعية وطرها المحتاج اليها ولا لانه لا

يصلح للفتوي فالقضا اولى قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد  
كل اولئك كان عنه مسؤولا والضمير في عنه يعود على ما ليس للانسان به علم ويكون المعنى ان الله  
تعالى يسأل سمع الانسان وبصره وفؤاده عما قاله مما لا علم له به فيقع تكذيبه من حواره  
وذلك غاية الجزية ويحمل عوده على كل التي هي السمع والبصر والفؤاد اي ان الله يسأل الانسان  
عما حواه سمعه وبصره وفؤاده فكانه قاله كل هذا كان الانسان عنه مسؤولا فهو على حرف مضاف  
ولما خفي انه يستثني من هذا الحكم في النكاح كما تقدم في بابيه وقال ابو حنيفة يجوز تولية العامي  
ثم هو سالا اهل العلم **قال** وهو ان يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالاحكام لان اهلية  
الاجتهاد لا تحصل الا بالعلم بالكتاب والسنة واما الاحكام فيلخص ما ية اية وفيه نظرفا في الاحكام  
كما يستنبط من الاوامر والنواهي يستنبط من القصص والمواعظ ونحوها وكذا لا يقل احاديث  
الاحكام من مائة حديث وكان الخافظ عبد الغني جعل العدة من مائة حديث كذا في القزالي  
والاجتهاد الى سبع الحديث على تفريقها وانتشارها بل يكفي ان يكون له اصل صحيح وقعت العناية  
فيه بجمع احاديث الاحكام كسنة ابي داود وسبقه الى ذلك البند نجي واعترض عليه المصنف  
في التمثيل لسنة ابي داود بانه لم يستوعب الجميع من الاحكام ولا اشترطه ولم في النسخ من حديث  
حكيم ليس فيه ولا رده فانه لم يدع استيعاب الجميع بل اقتصا بالجميع ولا يشترط حفظ الايات  
عن ظهر قلب قاله الرواني وكذلك الاجار لكن نقل الفوري عن المصنف انه لا يشترط حفظ جميع  
القرآن **قال** وخاصة وعامة فالخاص خلاصا لعمامه والعلم والعام لفظا يستغرق  
الصالح له من غير حصر ولا بد من معرفة العام لمخصوص والمراد به الخصوص والخاص  
الذي اراد به العموم واقر المصنف الضمير حمله على لفظ **قال** ومجمله وبينه فالجمل ما  
لم يشغ دلالته والمبين ضيق **قال** وناسخه ومنسوخه فيعلم ما نسخ لفظه وبقيت بلاوة  
وعكسه وجميع انواعه التي قررها العا فيه قال بن برهان ولا بد من معرفة اسباب  
التزول وكذلك لا بد من معرفة المطلق والمقيد والمتشابه والمفصل والنسخ والظاهر  
لان الجهل بهذه الاشياء يمنع من الاجتهاد **قال** ومتواتر السنة وغيره وهو الاحاد  
وقيل لا يوجد اليوم حديث متواتر الا ثلاثه سوا من بعضها حدثت اسات الحوض ووجه  
الدواع ومن كذب على متعمدا واقتصر بعضهم على الحديث الثالث **قال** والمتصله  
والمرسل وحال الرواة قوة وضيق لانه بذلك تنوصل الى تقرير الاحكام **قال** ولسان  
العرب لغة ونحو فيعرف صيغ الامر والنهي والخبر والاستفهام جروا الوعد والوعيد  
والاطلاق واليقيد والاسماء والافعال والحروف وما لا بد منه في فهم الكتاب والسنة  
**قال** الترخص في علوم العربية يرتقي الى اثني عشر علما غير ان اصولها اربعة اشان  
يتعلقن بالمفردات بها اللغة والنصرف ولبها الثالث وهو علم الحروف المركبات



في المقصود منه وهو لتفهمه لما تم علم المعاني **قال** واقتوال العلم من الصحابة فمن به  
يعدهم اجاعا واختلافا حتى لا يخالفوا جامع باختبار قول ثالث **قال** والقياس بانواعه  
البحلية وخفيه وصحيحة وفاسدة ولا يشترط التبحر في هذه العلوم بل يكفي معرفة الحكم  
وتعلم ذلك سهل لا يجمع ودون واقتصار المصنف على الدلالة الاربع المفق عليها مقتضى  
انه لا يشترط معرفة المختلف فيها كما لا يستصحب والمصالح المرسله وقياس العكس الاخذ  
بافلام قبل ولا بد من معرفتها لترتيب بعض الاحكام عليها وافهم انه لا يشترط معرفة  
اصول الاعتقاد لكن حكم الراقي عن اصحاب اشتراطه وهذا التماكاه الغزالي في المستصحب  
عن الاصوليين ثم قال فيهم وقال في كفى اعتقاد جازم ولا يشترط معرفتها على طريقتي المسكينين  
فالعلم كمن في عهد الصحابة واجتماع هذه العلوم انما يقتضي المجتهد المطلق الذي يعني في  
جميع الابواب اما المقلد فليس عليه غير معرفة قواعد امامه **قال** شيخ الاسلام  
بن دقيق العيد لا يخلو العصر عن مجتهد الا اذا تداخى الزمان وقربت الساعة واما  
قول الغزالي والفقهاء ان العصر خالي عن المجتهد المستقل فالمراد بمجتهدهم قام بالقضاء فان  
العلم كانوا يبرعون عنه قال بن الرفعة ولا يخلف ائمة ان ابن عبد السلام وابن دقيق  
العيد بلغا رتبة الاجتهاد وقال بن الصلاح امام الحرمين والغزالي والشيخ ابو اسحاق  
الشيرازي من ائمة المجتهدين في المذهب وقال مالك خلاصا للقضاء لا يجتمع الا في احدى  
فان اجتمعت في شخص خصلتان رايته ان يولي العلم والورع في شأن ادمان لا يعلم كل  
شيء ومن شأنه ان يعلم ثم يمس ومن شأنه ان يعلم ثم يبره الله عما وقار عمر بن عبد العزيز  
لا ينبغي ان يكون القاضي قاضيا حتى يكون فيه خمس خصال العفة والحلم والعلم واستشارة ذوي  
الاراي وان لا يبايى ملامة الناس وقال القاضي ابو الطيب من جميع شرائط القضاء ولكن  
بلسانه لكنه ممنعه من تقوم الفاحشة حاز ان يولي القضاء وتسحب ان يكون القاضي كامل  
الاعضاء فرشيا حسن الصفات والحظ ولا يشترط ان حسن الكفاية على الامم وان يكون زاهد  
الورع كثير التقوى كما ليا عن الشبهة في الاعتقاد متصلة بعلوم الشرط والاقضية  
متصف بكل صفة جميلة يزيد هيبته في النفوس وعظيمة ورعاية العلم والتقوى او من  
رعاية النسب وان يكون حليما ذا وطنة ويقتضه كاتوبي من غفلة ولا يندفع لحدرة جمع  
الحوائس عا لما بلغه اهل ولايته جامع للعفاف نزها بعيدا عن الطمع برأي من التفتنا  
صداوقا للهجة ذراعي ومشورة اذا وعد وفي ابن الكوفة طاهر السكينة والهيبة  
والوفاء روي ان عليا ولي ابا الاسود الزبيلي القضاء ساعة ثم عزله فقال لم عزلتني  
فوانه ما خنت ولا جئت فقال لمن ان كلامك يعطو الخوم **قال** للا الحليمي  
ينبغي للامام نولي الحكم بين الناس لا من جمع الي العلم السكينة والتثبت والي الفهم البصر

والعلم وكان عدلا امينا نزها عن المطامع الدينية ورعا عن المطامع الدنية شريفا قويا  
في ذات الله متيقظا متحفيا من سخط الله ليس لتكسر الحوازق ولا هاب ولا المتعظم الجبار  
ولا يثبت بل وسطا خبارا ولا يرجع الامام مع ذلك ان يدم الحق عن سترته والتعريف حاله  
وطريقته فقال بل منه ما يجب لعرض لعل لا يغتر وما يجب لغيره باحسن القربى  
وان تكلف الامم او العمل عن مزاجته ومعارضته وبما هم جميع بطاعته فيما يتصل  
بالانقياد للاحكام من نقض او ابرام وتوفي ان يقال في ولايته هذا الحكم الله وهذا الحكم الذي بان  
فان هذا شرك من قايله اذ لا حكم الا لله وان سمع الوالي من قال ذلك واقره عليه فهو  
مثله **قال** فان تعدد جميع هذه الشروط فولي سلطان له شوكه فاسفا او مقلدا  
نقد قضاؤه للضرورة لئلا يعطل مصالح الناس ويورد انا نقد قضاؤه البغاة لمثل  
هذه الضرورة كذا نقله الراقي عن الغزالي ثم قال وهو حسن لكن قال بن شداد وابن ابي العم  
وبن الصلاح ما قاله الغزالي لا نفعل احدا قاله بل قطع اصحاب قاطبه بان الاصل الفاسق لا  
ينفذ حكمه وان وكه الامام وحكمه القاضي عن النص وجزم به الشيخان في باب البغاة  
واذا كان قاضي البغاة يعتبر فيه مع العلم العدالة بخلاف فكيف ينقد احكام قاضي  
اهل العدل مع فسقه وهذه المقالة لم ينفرد بها الغزالي بل حرم به الرازي في الاستدكار  
والجاري في الايضاح ويستعمل له باجماع الامة على تنفيذ احكام الخلفا الظلمة واحكام من  
ولوا واما القاضي العادل اذا استقصاه امير باع اجابه اليه فقد سبكت عايشته رضي الله  
عنه عن ذلك لما استقصاه زبادة فقال ان لم يقض لهم خباركم قضى لهم شراركم والمشهور ان  
قضا الفاسق لا ينفذ وقال بن الرفعة كلام صاحب الثاني داله على تردديه اذا كان ثم من اجل  
فان لم يكن فلا وجه الا بتنفيذ حكمه قاله ولو استنولي الكفار على قليم فولو القضاء رجلا مسلما يظهر  
نقد حكمه للضرورة قاله واذا ابتلينا بولاية امارة او صبي القضاء فنفذه وقفه  
**قال** الادريجي ورحم بالسلطان ما اذ ولي قاضي لقضاءه في الواجب من ليس باهل الظاهر  
ان حكمه لا ينفذ ويشارك السلطان خوف سطوته وباسه بخلاف القاضي عالما وقد اطلق  
الرافعي انه اذا استخلف من يصح للقضاء فحكمه باطله لا يجوز انفاذ **قال** فرج اذا لم يكن  
في البلد الحفنة واد يصح للفتوي تعين عليه ان يفتي فان كان هناك غير فهو من فروض  
الكفايات ومع هذا لا محل للشارع اليه فقد كان الصحابة رضي الله عنهم مع مشاهدتهم  
الوجي يجلب بعضهم على بعض في الفتوي وحسب عن استعمال الرازي والقياس ما امكن  
وقد اطل المصنف هنا في الروضة في صفات المفتي والمستفتي **قال** فرج لا يشترط  
ان يكون المجتهد مذهب مدون واذا دونه المذهب فهل يجوز للمقلد ان ينتقل من  
مذهب الى مذهب الاصح الجواز كما لو قلد في القبلة هذا ايا ما وهذا ايا ما ولو قلد مجتهدا

Copy



في مسائله واخر في مسائل اخرى واستوي المجتهدان عند اوجزائه فالذي يقتضيه فعل  
الاولين الجواز كان الاعمال اذا قلنا لا يجتهد في الواو والنياب له ان يقلد في الثياب واحدا  
وفي الواو اني اترككن الاصوليون منعوا منه المصلحة وقال ابو اسحق اذا اضار من كل مذهب  
ما هو اهلون فسق به وعن ابي هريرة لا يصح به **قال** ويندب للمام اذا اول قاضيا  
ان ياذن له في الاستخلاف ليكون اسهل له واسرع الي فضل الخصومات ويتأكد ذلك عند  
اتساع الخطم وكثرة الرغبة واتساع العمل قال الماوردي واذا قلد بلدا وسكت عن ذكر  
صواحيق فذكر العرف بالفراد صاعدا لم يدخل في ولايته فان جري باضا فتها دخت وان  
اختلف العرف روي اكثرها عرف فان استوي روي اكثرها عرف **قال** فان  
بها لم يستخاف لانه لم يرض بنظر عين فان كان ما فوضه اليه لا يمكنه القيام به قال  
القاضي ابو الطيب كان النبي كالعهد قال الراعي والاقرب احدا من ابطالان التولية  
وبه قال ابن القطان واما اقتصار على المكن وترك الاستخلاف قال المصنف وهو  
ارجحها **قال** وان اطلق استخلف فما يقدر عليه كان العرف لا يقتضيه فحصلت التولية  
عليه **قال** كافي في الفقه في الامام لانه العرف لا يقتضيه والثاني يستخلف في الجسع كالا مام  
واختاره بن اعين من كان الامام لما كان صارنا ظر المسلمين فله الاستئابة فيما له المتصرف  
فيه كالا مام كاي هذا في الاستخلاف العام اما الامور الخاصة كتخليف وسام بينه فقطع الفقال  
جواز له للضرورة وتقييد كلام اكثر من انه على الخلاف ومحل الخلاف عند اطلاق في العجز  
المقارن اما الطاري كالمريض او اراد ان يغيب عن البلد لشغل فجوز له الاستخلاف  
قطعا قاله في التهذيب ولا ياتي هذا في حالة النبي قال بن سريج ولو جعل لرجل التزوج  
والنظر في امر ليتا ما لم يكن له ان يستنيب فيه ونقله الراعي عنه في فضل العزل واقره  
فليس المعتمد ولا لناظر الايتام الاستئابة فيما فوض اليهما **قال** بشرط المستخلف  
كالقاضي لانه فوضه فاشترط فيه ما اشترط فيه ويؤخذ من هذا ان له ان يستخلف اياه  
وابنه وبه صح الماوردي والبيهقي وغيرهما كما ان للمام ان يستخلف في اعماله من ربي  
من اولاده ومحل جواز استخلاف الولد او الوالد اذا ثبتت عدالته عند غيره لكن يستثنى  
من ذلك اذا فوض الامام اليه اختيار قاض فانه لا يحارولن كما لا يخفى نفسه **قال**  
ان استخلفه في امر خاص كسماع بينه فليعلم علمه بما يتعلق به ولا يشترط فيه  
ربنية الاجتهاد كذا نقله الراعي هنا عن الجويني وغيره جزم في الكلام على التزكية  
بانه اذا نصب حكما في المرح والتعود لم يعتبر فيه صفات الفضا واذا جازنا الاستخلاف  
في استخلف حقيقا او مالكيا او بالعكس فالمشهور الجواز **قال** وحكم باجتهاده او باجتهاد  
مقلد اجماع اللام ان كان مقلدا لانه انما حكم بما يعتقد **قال** ولا يجوز ان يشترط عليه

فلا في

خلافه لانه لا يعتقد ذلك والمراد اذا شرط على الماس المجتهد ان يخالف اجتهاده  
وحكم باجتهاد المنيب لم يجوز وكذا اذا جاز تولية المقلد للضرورة فاعتقاد مقلد في حقه  
كاجتهاد المجتهد لا يجوز ان يشترط عليه الحكم خلا فيه فلو خالف بشرط القاضي الحنفية  
على ناسبه الشافعية الحكم مذهب ابي حنيفة قال في الوسيط له الحكم بالمسائل التي اتفق عليها  
المذهبان فقط وسيل الامماني عن حنفي ولي شافعية على ان حكم مذهب ابي حنيفة هل يصح  
قال نعم لان القاضي اذا لم يدرى من سرح بفقدان على ان لا يقتضيه المذهب ابي حنيفة فالضرورة  
في قضاوي القاضي حسين لو شرط عليه ان لا يقتضيه بشاهد وممن ولا على غايب لغى الشرط وقضى  
باجتهاده **قال** ولو حكم خصمان رجل في غير حق الله تعالى جاز في سنن البيهقي ان عمر وابي بن كعب  
تعاكما الى زبيد بن ثابت في حبل وعثمان وطلحة الى جبير بن مطعم وعمر والعاس الى ابي بن كعب في  
ارض بالقرب من المسجد ولم شكر ذلك احد واستمره الراعي بقوله صلى الله عليه وسلم من حكم بين  
ابنين تراصيا به فلم يوجد له فعليه لعنة الله ولولم يكن حكمه اعتبارا ولو لم يكن هذا التهديد  
معين والحدث عزب لا يعرف نعم روي ابو داود والنسائي ومن جبان والحكم ان هانيا  
الحارثي لما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع قومه سمعهم يكتونه بابي الحكم فدعاه  
صلى الله عليه وسلم وقال ان الله هو الحكم واليه الحكم فلم يكن ذلك قاله ان قومي اذا اختلفوا  
في شيء اتوني به فحكمت بينهم فرضى كلا الفريقين فقال عليه السلام ما احسن هذا فالت من  
الولد قاله سرح وعبد الله ومسلم قال من اكبرهم قاله سرح قال فانت ابو سرح ودعاه له  
ولولده وكان شرح بن هاشم من اعيان اصحاب علي شهيد معه حروبه كلها وعاش مائة وعشرين  
سنة اما حدود الله تعالى ولا حكم فيها اذ ليس فيها طلبة معين ولا في امور خطر فتناط به  
بنظر الحكم وهذا الاستثناء من زيادة المهاد على الحر ولا به منه لكن قوله حنان يوههم  
اعتبار الخصومة وليس كذلك فان الحكم جري في النكاح فلو قال انسان كان احسن وفولده رجلا  
يوهمهم جواز ابنين وقال في المطلب لو تعاكما الى ابين لم ينفذ حكم ادها حتى يجتمع **قال**  
مطلقا اي سوا كان في الاموال ام غيره وسوا كان هناك قاض او لم يكن وسوا كان الحكم فيه  
قصاصا ام نكاحا او غيرها مما سيجي **قال** بشرط اهليه القضا لان ذلك من مزايا الحكم  
فاذا لم يكن اهلا لم ينفذ حكمه اتفاقا **قال** وفي قول لا يجوز لان تعليل القضا من مناصب  
الامام فلا يثبت للاحاد ولان في ذلك افتياتا على الامام والحكام وانما حكم عمر وعثمان مع  
حضيبيهما لانهما اما من فحكيمهما تولية الحكم واختاره الامام والقاضي **قال** وقبل بشرط  
عدم قاض في البلد لان في جواز ذلك مع وجود القاضي تفويت الحكومات عليه **قال**  
وقل حقت ماله دون قصاص ونكاح ونحوها كالمعان وهذا القدر لا ياتي في خطر فتناط  
بامر القاضي ومنصبه والصحيح لا فرق لان من حكم في المال في عين كالمولي من جهة



**قال** ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يملكى مرضى قاتل في ضرب دية على عاقلته اذا لم  
 يرضوا حكمه ولا يملكى مرضى القاتل وقيل كفى مرضاه والعاقلة تتبع له وحضه السرخسي بقولنا  
 "يجب الدية على الجاني ثم تحللها العاقلة فان قلنا يجب عليهم ابتداء بشرط رضاهم فقط  
 واستحسنه الرازي وما ذكره من اشتراط الرضا محله اذا كان المحكوم غير القاضى فلو كان احد المحاكمين  
 القاضى نفسه فالذهب انه لا يشترط رضاه الاخر لان المحكوم نابع به وهذا حث له ان يستنصب  
**فروع** ليس للمحكم المهر على الاصح بل غايته اثبات الحكم قال في الوسيط واذا حكم بشي من  
 العقوبات كالغصص وقد القذف لا يستوفيه لان ذلك خرم لامة الولاية واذا رفع حكمه  
 الى القاضى لم ينقضه الا حيث ينقض حكم قاض الامام والراجح انه ليس له ان يحكم بعلمه  
 لا بخطاا رتبته واذا ثبت الحق عند المحكم وحكم به او لم يحكم فله ان يشهد على نفسه في المجلس خاصة  
 لان قوله بعد الافتراق لا يقبل كلقاضى بعد العزل قاله الماوردي واذا تحكم رجل وبكر  
 الى فقيهه ليخبرها منه وجوزنا التحكيم فيه فقال المحكم حكمتي لا روجك من هذا فسكت كان  
 سكونا اذ ناكما لو استاذنا الوالي فسكت **قال** فان رجعا احدهما قبل الحكم اشنع الحكم حتى لو  
 اقام المدعي شاهدين فقال المدعي عليه عزلتكم لم يكن له ان يحكم **قال** ولا يشترط الرضا بعد  
 الحكم في الاظهر حكم الحاكم والى ان يشترط لان رضاهما معتبر ولا في ابتداء الحكم فكذلك في استنابته  
**قال** ولو نصب قاضيين ببلد وحصل كلاهما كان اوزمن او نوع بان جعل احدهما يحكم في الاموال  
 والاخر في الدماء والفروج **قال** جاز له ان الضرورة قد تدعو الى ذلك وان البين على الله عليه  
 وسلم بعث معا واما موسى حاكبين الى اليمن وادفهما بعلى بن ابي طالب رضي الله عنهما قال  
 بن كج وكذا الولاية ان حكم كل واحد منهما في الواقعة التي يرفعها المتخاصمان اليه فان شرط  
 عليهما الاجتماع في الحكم لم يجز قال بن الرفعة بالاتفاف لان اختلاف الاجتهاد غالب والتقليد  
 ممتنع فيودي الى بقا المخومات واستمرار المنازعات **قال** وكذا ان لم يخص في الاصح كما  
 اذا عملا كالتوكيلين والوصيين والثاني لا يجوز كالا مائة العظمى وصحة الامام والنفذ الى  
 ابن ابي عمير ونقله مجلي عن اصحاب فجل هذا ان ولاهما معا بطلت ولايتهما او متعاقبين  
 صحت تولية الاول دون الثاني **قال** الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم فانه لا يجوز ان يبدل  
 يكثر الخلاف في مواقع الاجتهاد فيبطل الحكومات **قال** وان احداهما تولية القضا تتعقد  
 بما تتعقد به الوكالة وهو المشافهة باللفظ والمراسلة والمكاتبة عند الغيبة وصريح  
 اللفظ وليتلف القضا واستخلفتك واستخلفتك او اقص من الناس او اكم ببلد كذا  
 والكتابات اعتمدت عليها في القضا او فوضته اليك واستندت وعند المشافهة يشترط  
 القول على الفور وفي المراسلة والمكاتبة لا يشترط الفور وسبق في الوكالة خلاف في اشتراط  
 القول وفي الفور في مثله هنا السان اذا خلا الزمان عن امارة وعن سلطان ذي

ن  
 ليزد

كفاية

كفاية فاطلق الامام في الغياث ان الامور موكولة الى العلم ويلزم الالامه الرجوع اليهم  
 ويصرون ولاية العباد فان عسرهم على واحد استقل اهل كل ناحية باقاع علمهم  
 فان كثرت على ناحية فالمتبع اعلمهم فان استوراوا انفقوا على احدهم فذلك وان شاعوا اقرع  
**ثم** يجب على الامام من حيث قاض في كل بلدة وناحية خالية عن قاض فان عرف حال من يوليه  
 عدالة وعلما فذلك والا احضر وجمع بينه وبين العدل يعرف علمه ولياله عن سيرته جبرانه  
 وخطاه فلو ولي من لا يعرف حاله لم تتعقد توليته وان علم بعد ذلك كونه بصفة القضا  
 وما ذكره من عدم الصحة قد استشكل قد يالانه قد تبين اجتماع الشروط حالة الولاية  
 وليس هو مما يعتبر فيه النية حتى يقال انه اقدم عليه من رد اقل ايص كما لو اقرع من بان رجلا  
 بل هذا نظير البيع والنكاح والجارة وغيرها من العقود المسجوة للشروط في نفس الامر  
 لا في ظن العاقد وقد اجابوا في جميعها بالصحة كما اذا باع مال ابيه عاقلان حياته بل هذه اولى بالعقد  
 لظنه هناك عدم وجود الشروط لان القرض انما ظنه لغيره وهذا لم يظن شيئا والجواب  
 ان تولية الحاكم حكم باهلية المولي وليس الحاكم ان يحكم الا بعد قيام المستند حتى لو حكم ثم قامت بينة  
 بعد ذلك على وقوع الحكم لم يكن ذلك الحكم نافذا وجوز ان يجعل الامام نصب القاضى الى والي لا فيلير  
 وامير البلد وان لم يكن المجعول اليه صالحا للقضا لانه سر محرم **قال** فصل في قاض او  
 اغني عليه او وجبت اهلية اجتهاد وضبطه بخفلة او لسيان لم يتفقد حكمه لان القضا عقد  
 جابر ولهذا عزله نفسه وللأمام عزله وقيل لا يطل به وان بطلت الوكالة به لانه اقوى  
 منها حكمه في البحر وضعفه والذي جزم به الرازي والمصنف في الاما حكمه الروايي وجه وضعفه  
 واستبعدوا القول بعدم انعزاله وجه محكي في الوكالة وفي الحكيم في الشقاق وقد حكاه الرازي  
 فيه ولم يحكمه في القضا والقضا اقوى من الوكالة واوولي بعدم انعزاله كما قاله في البحر واختار  
 الشيخ عدم انعزاله بالانفاذ انه لا يسلط الولايات لانه مرض يطار ويرول وقد تقدمت  
 الاشارة الى ذلك في بابي الوكالة والقراض وينبغي ان يفضل من ان يطول رمنه فيقول  
 به اولا فلا يؤثر كالنوم واما العاقل فحينه الوجه الشاذ الذي تقدم وفي معناه الخرضه  
 والصمم وذهاب اهلية الاجتهاد والضبط فانه ركن في القضا وهل القضا اذا عرض  
 سالب للولاية او مانع فيه وجهان اختلف في نتيجة ما يترتب عليها فصحا هو ولايته اذا  
 شفا وصحوا فيما اذا اعمى بعد الدعوى عنه وسامع البينة فتدفع قضايه على المحاكمين به  
 المعروفين فحينئذ يستثنى هذا من اطلاق المصنف ومراده بعدم نفوذ حكمه انعزاله كما  
 صرح به الاصحاب **قال** وكذا الوهسي في الاصح لوجود المناقاة الثاني ينفذ حكمه كالامام  
 الاعظم والمسألة تعدت في الوصايا وقال الماوردي والروايي ان اصر على الفسق القول  
 وان اقلع بنوبة ومعصيته خفيه لم ينعزل **قال** فان زالت هذه الاحوال لم تعد

Copyrsity



ولا يمتنع في الأصح كما لو كالة ولان الشئ اذا بطل لم ينقل الي الصحة بنفسه وان زال المانع  
كما يبيع ويحرق والثاني يعود من غير استيفاء لان التولية الاولى اقتضت دوام الولاية  
فاذا وجد المانع ثم زال وجب العود بمقتضى السبب الاول وفي امالي المرحوم القطع بان الاعا  
اذا زال يعود الولاية بخلاف الجنون ولو ارتد ثم اسلم لم تعد ولا يمتنع قطعي وبحري الخلاف  
في الوصي وقيم الحاكم بخلاف الاب والجد لقوة ولايتهما ولو زالت اهلية الناظر المشروط في  
اصلا الوقف ثم عادت عادت ولايته جزما كما اقر به المصنف لقوته اذ ليس له عزلته وكما  
استبدل به ولو اجترأ الامام بموت القاضي او جؤته او فسقه فولي غيره ثم بان خلافه لم يقدح  
ذلك في ولايته الثاني واذا انكر كونه قاض نقل في الحرم جرحه انه يعزل وافرعه بن الرفعه عليه  
وسببه ان يقال ان كان له عرض في ذلك لم يعزل والا انزل كالوكيل ولو سافر القاضى معزلا  
طويلا بغير اذن الامام لم يعزل بذلك **قال** ولا ما عزله قاض طهر منه خلافا لما ذهب عليه  
ان ينظر للمسلمين بالمصلحة وهذا عين المصلحة ففي سنن ابى داود ان النبي صلى الله عليه وسلم عزل  
اماما كان يجلس يقوم ويصلي بالقبلة وقال لا تصلن لهم بعد هذا واذا اثبت هذا في امامته الصلوة  
فالقاضى اولى قال في الوسيط ويكفي فيه غلبة الظن وبه جزم في الشرح الصغير ومن غلبة الظن  
كثرة سكوتهم وعينهم وكراهتهم له فقد عزله عمر سعدا عن الكوفة لما شكوه اليه هـ  
واعتذر عن عزله واراد ان يرضى موته في السنة التي جعل الامر شورى بينهم وقال ابى لم يعزله  
لعجز ولا جناية رواه البخاري في باب مناقب عمر **قال** الشيخ عز الدين ومن دقيق النظر  
الذي لا يفهمه الا مثله عمر رضي الله عنه من اقامه حقوق الله وحقوق المسلمين انهم عزله خالد بن  
الوليد عن قنسرين وانخصه الي المدينة لما بلغ عمر اضافة الناس الفتح الي خالد ولست بوا  
اضافة ذلك الي الله تعالى فعزله خوفا على المسلمين من ذلك لكن في مسنده احمد في عزله سبب اخر  
غير هذا اخرجه عن تاشره سمع امرئى قال سمعت عمر بن الخطاب يقول في خطبته ابى هـ  
اعندرا اليكم من خالد بن الوليد ابى امرئى ان يحبس هذا المال على ضعفة المسلمين المهاجرين فاعطاه  
ذا الباس وذا الشرف وذا اللسان فترعته وامرت ابى عبيدة فقال ابو عمر ومن حفص واسم  
ما عرلت ترعنت عما ملك استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم واعمدت سيفه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ووضعت لواءه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عمر انك حديث  
السنن حفص في من عمك وفي امالي بن عبد السلام بحجب العزل مع الرتبة دفعي للمفسد  
لقوله صلى الله عليه وسلم من دل من امور الناس المسلمين شيئا ثم لم يجتهد لهم ولم يصح فاجنة  
عليه حرام **قال** ادله بطلان هذا الفصل منه لما في ذلك من تحصيل مصلحة رايده هـ  
**قال** او مثله وكذا دونه وفي عزله به مصلحة كمنسكين فتنة هذا قيد في المثل لا في افضل  
وقيد في الحرم بعد ما الفتنة في عزله ايضا فقال او مثله وفي عزله للمسلمين مصلحة وليس في

عزله

عزله فتنة **قال** والا فلا ابى وان لم تكن فيه مصلحة فليس له عزله وسلك عبارة هـ  
المصنف مسالتي احداها ان لا يكون في عزله مصلحة والثانية ان يكون الموجد دون  
المستولي فلا يجوز العزل فيها هذا ظاهر كلامه وسوي في الروضة والمرحومين المثل له  
والدون فقال وان كان مثله او دونه فان كان بالعزل مصلحة من تسكين فتنة ونحوها ولو  
على سبيل الاحتمال فلا ما عزله به وان لم يكن فيه مصلحة لم يجز ونقل في الشرح الكبير هذا  
التفصيل عن الامام وجرمه في الروضة والشرح الصغير كل هذا اذا وجد من يملك للقضاء  
والا لم يجز عزله الصالح ولا يعزله بالعزل **قال** لكن ينقد العزل في الاصح للمصلحة وطاعة  
السلطان والثانية لا لانه لا ظل في الاول فلا ظل في عزله ونقل بن ابي الدم طريفة ثالثة  
انه يعزل بقوله واجد ان يقبض سكوت المصنف عن العزل بعزل نفسه يوم انه لا يعزل  
بذلك والذي جزم به الشيخان ان للقاضي ان يعزل نفسه كالوكيل وقال الماوردي في  
الاقناع لا يعزل الا باذن من ولاه لانه لم يول نفسه فلم يجز ان يعزله وفي البحر والحاوي  
ان كان محكوما معذورا واجاز اغتراله والا فلا بد من اعلام الامام واستعفايه وقال  
القاضي شريح ان لم يتعين عليه العزل وان تعين لم يعزل بعزل نفسه في ظاهر القولين  
الوجهين وبهذا جزم من عبد السلام هذا في الامر العام اما لو طابق الخاصة كالامامة  
والاذان والتصرف والتدريس والطلب والبر والحق فلا يعزله اربابا بالعزل  
من غير سبب كما اقر به كثير من المتأخرين منهم قاضى القضاء نفى الدين بن رزين والشيخ  
قفا لامن وبى تدريس لم يجز عزله بمثله ولا به ونه ولا يعزل بذلك ولا بشد في الحرم  
وفي الروضة في اخر باب الفى اذا اراد ولي الامر اسقاط بعض الجندين المبشرين في الديوان  
لسبب جاز وبغير سبب لا يجوز اذا اثبت هذا في الحقوق العامة ففي الخاصة اولى وقد  
قالوا ان العقوبة لا تخرج من تحت المدرسه لتبوت حقه بالسبق **قال** والمذهب انه  
لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله لعظم الضرر ينقض الاحكام وفساد الانكحة وابطال  
التصرفات العامة بخلاف الوكيل وقيل على قولين كالوكيل لكن يستثنى من هذا ما اذا علم  
الحضم انه معزول فلا ينقد حكمه عليه لعلمه انه غير حاكم باطن ذكره الماوردي في النكاح  
فان رضاه حكمه كان كالنكاح بشرطه ولم يتعرضوا لما حصل به بلوغ الخبر وينبغي الحاق ذلك  
بخبر التولية بل اولى حتى يعتبر شاهدان ويكفي الاستفاضة **قال** واذا كتب الامام  
اليه اذا قرأت كتابي فانه معزول فقراه اعزله لوجود القراءة ولا يعزل قبل  
القراءة قطعا واخر المصنف بقوله اذا قرأت كما اذا كتب اليه عزلك او انت معزول  
من غير تعليق على القراءة فانه كالوعزله بلفظه فعليه الطهران **قال** وكذا ان هـ  
قرئ عليه في الاصح لان الغرض اعلامه سوا كان قاريا او اميا وجوزنا والثاني لا يعزل



لانه علقه على امر لم يوجد والاعزالي في الآية اولي والظاهر انه يكفي هاهنا قراءة موضع  
العزل فقط لا جميع الكتاب ولما ياتي فيه الخلاف السابق في الطلاق فيما اذا ذهب بعض  
او الحق **قال** وينعزل بموته وانعزاله من اذن له في شغل معين كبيع ماله ميت كالوكيل  
فانه ينعزل بموت الموكل وكذا بيع ماله غايب او سماع بيعة في حادته معينة **قال** والاصح  
انعزاله تامة المطلق ان لم يودن له في الاستخلاف لان الاستخلاف هاهنا خاصة  
الي من يباونه في العزل وقد زال بزواله ولا يمتنع **قال** فان قال استخلف عن فلا لانه  
ما دون من جهة الامام وكان الاول سفيرا في التولية والباقي ينعزل مطلقا كما ينعزل  
الوكيل بموت الموكل والثالث لا مطلقا رعاية لمصلحة الناس والرابع ان استخلف بالاذن  
لم ينعزل والاعزالي والخامس ان كان الموالي قاضيا لقضاه لم ينعزل بموته وعزله من وكاه  
قاله الماوردي **ف** شرع تنازع خصمان في المحصور الى الاصل والنايب طلب احدهما الرفع  
الي الاميل والآخر الي النايب قاله في الحاوي ان كان القاضي يوم التنازع ناظرا فلداعي  
اليه اولي لانه اعجل وقال الامام والعزالي بحجاب الداعي الي الاصل مطلقا **قال** ولا ينعزل  
قاض بموت الامام ابي ولا يانعزاله لان الامام يعقد للتسليم فادامات لم يطل ما عقده  
لغيره كولي المرأة اذا زوجها ثم مات لم يطل النكاح وحكم من ولاه الامام حكما عاما مختص بصالح  
الولاية كالتقاضي وذلك كنظر الجيوش والحسبة ووكالة بيت المال فلا ينعزل متولي  
ذلك بموت الامام وقد غلط بعض الفقهاء فافتي بعزله وكيل بيت المال بعزل السلطان  
ظنا منه انه كالوكيل ينعزل بموت الموكل والصواب عدم انعزاله لانه ليس وكيله عنه بل متولي  
كالحكم **قال** ولا تاخر بينهم ووقف بموت قاض لان عند ابواب الصالح وجعلها العزالي كالحظ  
**قال** ولا يقبل قوله بعد عزله حكمت بكذا لانه لا يملك الحكم جديده فلا يقبل اقراره به **قال**  
فان شهد مع اخر حكم لم يقبل على الصحيح لانه يشهد بفعل نفسه والباقي يقبل لانه لم يحز لنفسه  
بذلك نفعه ولا يدفع ضررا ومحل الخلاف غير اقراره فاشهد انه اقر في مجلس حكمه قبلت  
شهادته فخطا لانه لم يشهد على فعل نفسه قال الماوردي ولا يحتاج في هذا الاقرار الى  
استرعا ان الاقرار في مجلس الحكم استرعا فان اراد ان يقبل مع شاهد اخر او مع عين المدعي  
فواضح فان اراد ان يقبل وحده مع الراجح الحكم فحينئذ نظر **قال** او حكمه كما ترا الحكم قبلت  
في الاصح كما يقبل شهادة المصلحة كذلك والباقي المنع لانه قد رجع نفسه وكما لا يجوز  
اشهاد الغرض اياهم شاهد الاصل وان وصفه بالعدالة وتركاه وهل الوجهان في الكتاب  
فيما اذا لم يعلم القاضي انه يعين نفسه فان علم فكلواضاف الي نفسه اوها اذا علم والا قبل  
قطعا فيه احتمالان للرافعي المصنف الاول **قال** ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا  
لقد رتب على الاشهاد جديده حتى لو قال على سبيل الحكم لشاهد هذه القرينة طواني من اروا جدي قبل

قوله

قوله من غير حجة وعن مالك لا يقبل قوله الا بحجة بيينة ورد بولي البكر المجبر اذا قال  
زوجتها من هذا فانه يقبل بالاجماع ففرق مالك بان ولي البكر غير الظاهر لتمام شفقتهم  
خلاف الحاكم قال الشيخ عز الدين وقوله مالك منته **قال** فان كان في غير محل ولا بيته هـ  
فكمعزول لانه ليس له انشاء الحكم ثم فلا يقبل اقراره والمراد محل ولا بيته بله قضاه ووطن  
بعضهم انه لا ينفذ حكمه في غير مجلسه المعهود للحكم وهو خطأ صريح بنبه عليه بن الصلاح هـ  
والمنصف في العليقات وقوله كمعزول يفهم ان الولاية ليست ثابتة له في هذه الحالة  
وسوده ان الواحد من العصباء لا يسمى وليا في النكاح قبل اذن حقيقة لكن كلام الامام  
مصحح بان الولاية ثابتة وانما تعذر بشرط نفوذ الحكم ولهذا اذا عاهد لا يحتاج الى تولية  
جديده **قال** واذا ادعى شخص على معزول انه اخذ ماله برشوة او شهادة عبيد من مثله  
اي او غيرهما كما من لا يقبل شهادته **قال** احضر وفصلت خصوصتها لان هذا كالعقب  
وله ان يوكلا ولا يحضر فانا حضروا وكيله استوفيت الدعوى وانما يجب احضار اذ اذ كرشيا  
يقضي المطالبة شرعا كما مثله المصنف فلو طلب احضار الى مجلس الحكم ولم يعين شيئا  
لم يجب اليه اذ لا يكون له حق وانما قصد ابتداله بالخسومة والرشوة مثله الراعية  
بشرط ان يحكم له بخير حتى او تمنع عن الحكم عليه حتى خلاف الهدية فانها عطية مطلقا واول  
من ارتشا في الاحكام يرفق حاجب عرفا علم به عزله **قال** وان حكم بعدلين ولم يذكر مالا  
احضر ليجيب عن دعواه كالوطيل احضر غيبه كذا صح في الروضة ولم يطلقه في اصلها  
بل نقله عن الروابي وغيره وظاهر في الصغير والمحرر ترجيح الوجه السابق اذ قال  
في المحرر رحمه مرجحون وفي الشرح الصغير رحمه البغوي ولم يترجح فيها الترجيح الاول  
قال في الدقايق وليس ما في المنهاج مخالفا لما في المحرر لانه لا يمنع ان الاول رحمه اخرون  
او اكثر من قال وقد صح هو الاول في الشرح وصححه اخرون انتهى وليس في الشرح هنا  
الا ما تقدم من الاعتراف **قال** وقل لا حتى تقوم بيته بدعواه لان الظاهر جريان حكمه  
على الصواب واختاره الشيخ **قال** فان حضروا انكر صدق بلامين في الاصح واستحسنه  
الرافعي في الكبير ورجحه في الصغير ايضا وصححه الشيخ في الحلمات لانه امين الشرع  
فيصان منصبه عن التحليف والابتداء بالمنازعات الباطلة كالودع **قال** قلت الاصح  
بيمين والله اعلم لعموم قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من انكر واختاره العراقيون  
والروابي ولا فرق في ذلك بين ان يدعي عليه الحكم في ماله او ماله ان المصنف خالف هذا  
في الروضة في الدعوى فصيح في الباب الثالث ان القاضي المعزول لا تخلف وهو الصواب  
فقد نص عليه الشافعي كما نقله شيخ الروابي في روضته والعموم مخصوص بالمعني  
كما حصته الملازمة بالمحارم فان اليمين انما توجهت على المنكر لاها ترفع الضرر عن



نفسه وهو منتف عن القاضي لانه امين الشرع فلا يتطرق اليه نية واحكامه الاصل  
فيها السداد حتى يقوم دليل على خلافه هذا فمن عزل مع بقا اهليته اما من ظهر فسقه  
وحوره وعلمت خيانتة فالظاهر انه خلف قطعا ولا ياتي فيه خلاف والم دعوي على باب  
المعزول كالدعوي على المعزول لا نخزله بعزله على الاصح واما ما نأوه الذين يجوز لهم  
اخذ الاجرة اذا حوسب بعضهم فنحن عليه بنقلنا اخذت هذا المال اجرة على علي وصدقه  
المعزول لم ينفعه تصديقه ولست رد منه ما يزيد على اجرة المثل **قال** ولو ادعى على قاض  
اي في حال ولا يثبت حور في حكم لم يسمع ولشترط بيته لانه لو فتح باب الخليف لنقطل القضا  
وعلمه الشيخ بان القاضي نائب الشرع والدعوي على النائب دعوي على المستنيب والدعوي  
على الشرع لا تسمع فان فرض اقامة بيته عادلة فقد خرج عن امانة الشرع فيسمع اذن ان  
كان المعزول ليس نائبا للشرع الا ان وكذلك الشاهد اذا ادعي عليه انه شهيد بالزور وارجو  
تحليفه كما سياتي في كلام المصنف في الدعوي وعن الشيخ ان حامدا من قضا المذهب الخليف  
في الجميع كسابر الامن اذا ادعيت خيانتهم **قال** وان لم يتعلق بحكم حكم بيننا خليفته  
او غير لا جل فصل الخصومة **قال** اذا لم ينظم منظم على القاضي المعزول لم يجب على المحوي  
اتباع احكامه وفي جوازه وجهان احدهما نعم احتياط والثاني وهو انه لا يظهر من حرر المرونة  
لان قدح فيه وكان الظاهر منها السداد فان ظهر له فيها مخالفة فان تعلقت بحق لله  
كطلاق وغنى قال القاضي ابو الطيب فسما والا لم يتعرض لها لان لها مستحقا معين  
هذا في احكام الصالح للفقضا اما من لا يصلح فتنتقض احكامه كلها اصاب فيها ام اخطأ  
لانه حكم من لا يجوز حكمه فاشبه احكام بعض الرعية من غير تحكيم كما اصرح به طوايف من  
العراقيين **قال** فصل لكتب الامام من بوليته لان النبي صلى الله عليه وسلم كتب لعمرو بن  
كتابا حين بعثه الى اليمن وهو بن سبع عشرة سنة رواه اصحاب السنن وكتب لجان  
الصداي رواه احمد مطوطه وابن ابي شيبة مختصرا وكتب لوايل بن حجر وكتب لبلكر بن  
حين بعثه الى البحرين وختمه عظام النبي صلى الله عليه وسلم رواه البخاري في الزكاة وروي  
حارث بن مصرب ان عمر بن الخطاب كتب الى اهل الكوفة اما بعد فاني بعثت اليكم  
عمارا اميرا وعبد الله بن مسعود في صيا ووزرا فاسمعوا لهما واطيعوا فقد ابركم  
بما قاله فقالوا الشاسي ينبغي ان تخذ الامام لنفسه نسخة منه ليتذكر بها ان ليس  
انه ولاه ولست بحب ان يعظه فيه وان بوصيه تقوى الله والعدل في العهد ومشاور  
اهل العلم وتعقد الشهود والاطفال وغير ذلك وفي معنى الامام القاضي الكبير اذا  
استخلف في اعماله البعيدة ونهني القاضي ان يتصنع كل ما يكتب عنه لا خذلان تصف عليه  
الكاتب شيئا وانما المصنف بلام الامر يقتضي وجوب الكتابة وليس كذلك بالانفاق

بل هو مستحب ولهذا لم يكتب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل بل اقتصر على وصيته  
ولست بحب ان يقرأ عليه عهد عمر لانه كتبته الى ابي موسى رواه احمد والدارقطني والبيهقي  
قال الشيخ ابواسحاق في الطبقات وهو من اجل كتاب فانه بين فيه اداب القضا وصفة  
الحكم وايقظة الاجتهاد واستنباط القياس ولقطة **قال** اما بعد فان القضا فريضة  
محكمة وسنة متبعة فانهم اذا هوولي اليك فانه لا ينفع تكلم حتى لا تفادله اس بين الناس  
في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في جفك ولا يياس ضعيف من عدلك اليه  
على المدعي واليمين على من انكر والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا اطل حراما او محرما ولا  
يمسحك قضا قضيتته اليوم فراجت فيه عقلك وهدئت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان  
الحق قديم ومراجعة الحق خير من التادي في الباطل الفهم الفهم فيما يلج في صدرك مما ليس في  
كتاب ولا سنة ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامر عندك لك واعمد الى اقر الى الله  
واشبهه بالحق واجد المدعي امدانته اليه فان احضر منه اخذت له حقه والا استجنت عليه  
القضية فانه انفي المشك واجل للعلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلوه في حد او  
يجر عليه شهادة زور او ظني في ولا او نسب فان الله تعالى نوليكم السرير وود رات  
باليمنات والامان واياك والقلق والفجر والتادي بالخصوم والتشكر عند الخصومات فان  
الحق في مواطن الحق يعظم الله به الاجر ويحرر عليه الدحر فمن حجت نيته واقبل على نفسه  
كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن حلوا للناس بما يعلم الله انه ليس من نفسه شأنه الله  
فما ظنك بثواب غير الله في عا جل رزقه وخزان رحمته والسلام **قال** وليشهد بالكتاب  
شاهدين سواء قرب محل الوكالة امر بعد لقوله تعالى واشهدوا ويعد لمنكم فيقرانه او  
يقدره الامام عليها فان قرأه غير الامام فالاحوط ان ينظر فيه ولو اشهد بها ولم يكتب  
كفي فان الاعتد على الشهود وهن الشهادة ليست على قواعد الشهادة اذ ليس هناك قاض  
يودي عند الشهادة بل كفي جابر محل الوكالة **قال** يحضران معه الى البلد بخبران  
بالحال ولا يشترط لفظ الشهادة ولا تقديم دعوي وقال الماوردي لشهران عند اهل العمل  
فاذا شهدا لزمهم طاعته **قال** وكفي الاستفاضة في الاصح لانها اكدم من الشهادة ولم ينقل عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلف الراشد من الاشهاد والماني وبه قال ابواسحاق لا بد  
من الاشهاد لان العقود لا تثبت بالاستفاضة كالبيع والوكالة والاجارة ومحل الخلاف  
في البلد القريب ومنهم من اطلقه كما فعل المصنف قال الرافي وشبهه ان لا يكون في هذا  
خلاف ويكون التحويل على الاستفاضة **قال** لا مجرد كتاب على المذهب لا مكان تحريفه  
قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ولان الخطا يعقد في كثير  
من الاحكام والطريقة المانية حاكية لوحين وجه القبول عدم الجراة في مثل ذلك



والامام وصحة الهروي والمجاهري وحض الامام والغزالي موضع الخلاف بظهور بخلاف الصدق  
في الكفاية فان تجرد عن ذلك لم يكف قطعا وذكر المصنف في زوايا الروقة وشرح المهذب انه  
يجوز الاعتناء في الفتوى على خطأ المفتي اذا اخرج من قبل جرح انه خطاه او كان يعرف خطاه  
ولم يشك فيه ومعنى اعتنا به هنا ايضا وانضم كلام المصنف انه لا يكفي مجرد اخبار القاضين لهم ولا  
خلاف في ذلك ان لم يصد قوله فان صد قوله ففي لزوم طاعته عليهم وجهان في الحاوي وقياس  
ما سبق في الوكالة انه يلزمهم طاعته فان الامام لو انكر توليته كان القول قوله **قال** ويبحث  
القاضي عن حال البلد وعدوله لانه لا بد له منهم فربما تقدم العمل به وهذا قد خروجه فان لم  
يتيسر سارا في الطريق فان لم يجد فين بدخل سال عنهم سرا وعلايته ليقا لهم اذا دخل ما يليق بهم  
ففي الناس برؤا جروا امين وخاين اللهم الا ان يكون يعلم حالهم نصيب **قال** الشيخ ينبغي  
للقاضي ان لا يغفل عن ثلاثه امور مراعاة الله تعالى في الخلاص والبرئى صل الله عليه وسلم في  
انه لا يدخل في شريعته ما ليس منها وعبادة الله اجمعين في انه لا يحصل احد منهم اذي من جهته الا  
اذا وجب عليه بالشرع شي فكون فعله تنفيذا للحكم الشرعي لا من جهة نفسه ولا بعمل مدح ولا  
دم ولا قول ولا فعل ولا يسمع من احد في احد حتى يتروى واذا قيل له في حديث قطيع البشر  
التاثر فيفسد نفسه ويصير حتى ينظر في ذلك القول اذا جمل وصح وحاسب نفسه مع ربه  
ويعرض ما هم به على الشرع المبين ويجرد نفسه عن الغرض ويفعل ذلك مرة بعد مرة فاذا  
تبين له امر اقدم عليه وفي كامل من عدي وغيره عن الحسن ان النبي صل الله عليه وسلم كان لا يأخذ  
احدا يقرب احد ولا يسمع كلام احد في احد وقال الزميلي في ادب القضاء يجب على القاضي  
ان يذكر مقامه بين يدي الله تعالى يوم يرد على الحساب وقال محمد بن واسع اول من يدعى للحساب  
يوم القيامة القضاء وقال عبد الله بن وهب العلل يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين  
ولذلك لما عرض عليه القضاء جسد نفسه ولزمه بينه وقرى عليه كتاب احوال يوم القيامة  
فخر محتشبه عليه ولم يتكلم حتى مات في اليوم الثالث في سنة تسع وتسعين ومائة **قال**  
ويدخل يوم الاثنين ففي الحاربي ان النبي صل الله عليه وسلم دخل في المدينة فيه حين تعالى النهار  
فان فاته فيوم الخميس لما روي بن ماجه عن ابي هريرة ان النبي صل الله عليه وسلم قال اللهم بارك  
لا متي في بكوري يوم الخميس ان يكون دخوله اول النهار للحديث المذكور وكذلك كل من له  
وظيفة كفرارة او تبسيع او امتكاف وكحو من العبادات او صنعة او عمل من الاعمال او اراد  
سفرا او الفسا امر كعقد نكاح لما روي الاربعة واجهر عن حزن وداعته الغامدي بالغين  
العجوة والدا الملهة ولا يعرف له غير هذا الحديث ان النبي صل الله عليه وسلم كان اذا بعث  
سرية او جيشا بعثهم اول النهار وكان يحضر رجلا تاجرا وكان اذا بعث تجارا بعثه اول  
النهار فانزى وكثر ماله **قال** ونزل وسط البلد ليلا يطول الطريق على بعضهم وجمع الناس

ويقرأ

ويقرأ عليهم العهد يتسلم الحاضر والسجلات من القاضي الذي كان قبله لمخاطبة على كذا  
اربابها وتسلم منها اموال اليتام والوقوف وغيرها **قال** وينظر اولا في اهل المجلس  
لانه عذاب وادامته بلا سبب لا سبيل اليها قال الرازي وهذا مستحب وقال الامام واجب وليس  
هذا من تعذيب احكام القضاة اولا حتى يجب فيه الاستعداد بل لانه قد يكون فيه مظلوم لا  
يتكلم من الظلم وكيفية النظر ان يلفت ايمين او امينا وشاهد بين لكتبا اسما من فيه  
واسما من جيبهم وفي اي شئ جلسوا ويقرع الامين بينهم فمن خرجت قرعته قدم اسمه  
ثم يقدمه في النظر في اموره واذا نظر في امته وقدم من شأ والفرق ان المجامع ينظر لهم  
والمجامع ينظر عليهم وموضع البداهة هذا وما بعده اذا لم نزاحه حق بعظم الضرر بنا جرح  
من حضور حضوره او فصل معظلة اشكلت على من قبله او حفظ ما اشرف على الصياح ليعتبر  
لا قيم له ويؤخذ ذلك فالبداهة به متعينه وكلام اصحاب مجمل على الحالة الاولى **قال** فمن  
قال جئت حق ادا منه لانه مستحق وهذا ليس على الاطلاق بل ان كان حرا اقامه عليه واطلقه  
وان كان تعزيرا فقال الغزالي دليقه الماي ولم يتعرض الجمهور لهذا فان كانت حياته عند  
الثاني وراي ادا منه حبسه فالقياس الحواز قال بن الصلاح كلام الغزالي مجمل على ما اذا كان  
فيها معنى من حبسه كفاية في تعزيره وجبره الما ورد في الروايات بعد حبسه وان لم يكمل مدة  
الحبس في نظر الما ولان القاضي الماي لا يعزله نسب بخير وان كان حبس على امر ادا منه  
في ناري اعسار فعلى ما سبق في الغلبين فان لم يود ولم تثبت اعسان ردا الى الحبس وان ادي  
او ثبتت اعسان يودي عليه لا يحال خصم اخر فان لم يحضر اجد اطلق **قال** او ظالم فعلى خصمه  
الحجة ويكون القول قول المجوس حينه لم يخاف الله محبوبا اساءله ما بال حبسك الما قال مظلوما  
فان اعترف الخصم بالظلم او كان القاضي يعلمه اطلقه وحيث اطلق من اذ على انه حبس ظالم لم يطالب  
بكتفيل على الاصح **قال** فان كان غايبا كتب اليه لمحضر لفصل الخصومة بينها فان قال لا خصم لي او  
لا اعلم كيف حبست يودي عليه لطلب الخصم فان لم يحضر اجد حلف واطاق **قال** ثم الاوصيا  
وكذا اولياء المجانين والسفها لانه المومي تنصرف في حق من لا يمكنه المرافعة والمطالبة  
كالاطفال واصحاب الجاهلية العامة وانما ينظر في الاوصيا بعد ثبوت الوصاية عند بطر  
هذا اذا كان اليتام في عمله فان كانوا في عينه والوصيا والماله في عمله فالاصح عند الشيوخ  
في اخرايب القضاء على الغايبين الاعتبار بمكان الطفل الماله وماله اليه الامام وصحة  
بن ابي الدم وهو امد جواي القاضي حسين **قال** فان ادعى وصاية سأل عنها ابي حله  
الوصية وهل لها حقيقة اولا **قال** وعن حله بالنسبة الى الامانة والكفاية **قال**  
وتصرفه فان قال فرقت ما اوصى به فان كان لمعني لم يتعرض له اولى عامة وهو عدل  
امنه او فاسق ضمنه **قال** فمن وجده فاستفاد الماله منه وكذا لو شهد في عدالة



في احد الوجهين **قال** او ضعيف عنده جميع معين لان ذلك من المصالح العامة وكذلك  
اذا كان الحاله كثيرا لا يمكن الواحد حفظه والتصرف فيه فان اقام الوجه بينه ان القامين  
قبله نفد وصاينه وقيل يضره قروء ثم بعد الاوصيا ينظر في امنا الفاضل المصوبين على الاطلاق  
وتفرقه الوصايا فمن تغير بغير اذنه صرفه والابقاء ثم ينظر في الاوقاف العامة والمولين  
عليها وفي اللفظ والدوال وتقدم من ذلك الامم **قال** وتقدم من ذلك الامم قدامه  
بما لا يمكنه البحث عنهم وسياتي في صفة المزي في الفصل الاخير واقراده  
المزكي اراد به الجنس وكان حقه ان يقول مزكين لكنه اغلام يذكرة لانه يوجد من شرط التعديل كما  
سياق **قال** وكاتب لان النبي صلى الله عليه وسلم كان له كتاب فوق الاربعين ذكر السبيل منهم  
ثلاثة وعشرين منهم الخلفاء الاربعة وذكر ابو نعيم وسنده منهم السبل وفي سنن ابن ابي اوود  
كتاب الجراح كان السبل كاتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من دحية كان يكتب له ثم تنصرف في  
الله لنبية صلى الله عليه وسلم فيه معجزة وهو انه لما دفن لوطيه الارض ولم يقبله وفي صحيح  
البخاري في باب علامات النبوة عن ابن ابي اسلم قال كان نصرانيا يسمي قرا البقرة والعران  
وكان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم ففاد نصرانيا فماتة الله فدفنوه فاصبح وقد لفظته  
الارض **قال** والمصنف الكتاب ليعلم انه لا يشترط فيه العدد بل حدد ما يقع الكفاية  
به واحد او جماعة والاولان يقتصر علي واحد ان حصلت الكفاية به قال الماوردي ولما كتب  
ان يتخذ كتابا كما يجوز للقاسم ان يتخذ قاسما **قال** ويشترط كونه مثل لقوله تعالى لا  
تتخذوا بطانة من دونه ونكم الآية وقد تقدم في قسم النبي والقيمة حديث ابى موسى وغيره وجرم  
في التنبية والمحامي في التجرى بالجواز لان ما يكتبه لاهدان يقف عليه القاضي ثم يصيبه والمشهور  
الاول ولا ياتي هذا الوجه اذا كان القاضي اميا **قال** الشافعي ولا ينبغي لقاض ولا وان اتخذ  
كتابا ميا ولا يصح الذي في موضع بفضل به مسلما متغربا لمسلمين ان يكون لهم حاجة اليه غير  
اهل دينهم والقاضي اقل الخلق في هذا **قال** عدلان القاضي قد يغفل عما يكتبه فاذا  
كان فاسقا لم يؤمن حياته والباقي وبه جرم في التنبية واقره عليه في الصحيح الاستحباب  
**قال** عارفا بكتبه محاضرا سجلات ليعلم صحة ما يكتبه من فساد والخاص جمع محضر  
بفتح الميم وهو ما يكتب فيه ما جرب للمتكلمين في المجلس وجمعهما فان كتب مع ذلك تنفيذ  
الحكم سمي سجلا ولا ينبغي الخصيص لهما بل يراى الكتب الحكيم كذلك واهل المصنف اشتراط  
الحرية لادخلها في وصف العدالة واعترض عليه بان العدالة لا تاتي في الرق وايضا فقد جمع  
بينها في المترجم كما سياق في عدم الدخول في هذا فيما يتعلق بالحكم فان اراد ان يستكتب في خاصة  
نفسه جاز له ان يستكتب من شاء **قال** وسحب فقه ليلا يوتي من قبل الجاهل والمراد به الفقه  
في احكام الكتابة ومعرفة شروط المحاضر والسجلات واستعمال الالفاظ الموصوفة لها والتمرز

من الالفاظ المحالة **قال** وفور عقل لا يدلس عليه وجرم الماوردي والقاضي ابو الطيب  
با اشتراطه ويستحب فيه ايضا ان يكون ذا عقد من الطمع لا يستأله لهدية **قال** وجوده  
خطه ليزين ما يكتبه وذلك بان يكون صاحب الحروف وما حصل بصيبه الاشياء قاله علي بن  
ابن عنه الخط الحسن بذكر الحق وصوفا قال الرازي والاولان كل من الفاضل بين يديه  
وقال الماوردي وعين عن جهة يساره ليشاهد ما يكتبه ويستحب ان يكون حاسبا لانه يحتاج  
الي الحساب في كتب المقاسات والموازين وان يكون فصيح عارفا بلغات الحضرة قوي الخط قايم  
الحروف عارفا بمواضع اليد ليس صاحب خط لا يلبس في خطه تسعة بسبعة ولا خمسة عشر بخمسة  
وعشرين في بيت قوله تعالى يزجي في الخلق ما يشاء قبل الخط الحسن وقيل ملاحظة العين وقال  
الجوهري النواضع في الاشراف والسما في الغنى والتعفف في الفقر **قال** الرخصي  
الوجه الحسن والشعر الحسن وطول القامة والاعتدال والتمام في الاعضاء والبقوة في البطش  
والحصانة في العقل والجزالة في الراي وحرارة في القلب وساحة في النفس ذلاقة في اللسان  
وانه في المظهر وحسن يسه في مزاولة الامر وما اشبه ذلك مما لا يحيط به الوصف **قال**  
ومترجما لان القاضي قد لا يعرف لسان الحضرة والشهود والمراد بمتحن عارفا بلغات البتغية  
وجوده في ذلك العمل فان كان القاضي يعرف لغة الحضرة لم يتحن واستند لولا ان كان المترجم  
بان النبي صلى الله عليه وسلم قال لزيد من تابت تعلم لغة العبرانية فان اليهود يكتبون بها  
وما احب ان يقف على كنيها بل اجد قال فتعلمها في نصف شهر فكنت اقرا كل كتبهم على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم واكتب لصروراه ابو داود والحاكم في كتاب الايمان من مسنده ركه وقال  
صحيح والخاري تعليقا بصيغة جزم وهل اجرة المترجم على صاحب الحق او في بيت المال فيه  
وجها اقربا للماني وعلى الاول اجرة من ترجم للمدعي عليه ومن ترجم للمدعي عليه والرجل  
جمعه تراجم كزعفران جمعة زعفران وجعل الجوز يمانية زائدة فذكره في رجم والمعروف ان  
اصليه فكان حقه ان يذكر في بابها **قال** وشروطه عدالة وحرية وعدد كانه نقل الي  
القاضي قولا لا يعرفه فاشبهه المذكر والشاهد بخلاف الكاتب فانه لا يكتب شيئا وكل يسه  
المدعي يرتبها لادامه وجهان انه يكتب واحد واختاره بن المنذر الحديث رجه من تابت  
واشارا لادامه وجهان الى تخصيص الخلاف بما اذا كان حظه من يعرف لسانها فلو كان الخصمان اعجميين  
وليس هناك غيرهما فالوجه القطع باشتراط العدد وراى في الحررا اشتراط ترجمة الوالد  
والولد كما لا يتقبل شهادتهما ورواه عن المترجم عن القاضي بالحكم كالبينة وابنه فان  
كانت مما يتضمن حقا عليها فلا يظلمه اشتراطه وجه والمراد بالعدد اقل الاعداد فاذا  
كان الحق ما ثبت برجل وامرأتين قبلت الترجمة من رجل وامرأتين ذلك فالادامه وفي الرأ  
هل تشترط اربعة او يكفي رجلان قولان كالمشهور في غير الاقرار وهل كفى الخصم في اثنائه او يجب



لكل منها انسان فوكان كنهود الفزع وعلم من اشتراط العدد اشتراط لفظ الشهادة وهو كذلك  
واشار الرازي فقفها الى جريان الوجه الا في المسمع هنا حتى يكتفي بلفظ الخبر وقد صرح بنقله  
المأورد في وضعفه هذا في نقلها من الحضور الى القابض اما نقلها عن القابض الى الحضور فقال  
المأورد ان المذهب عليه الخبر في الشهادة لا يكون الا عند قاض فيكون فيها الواحد حكام او  
عبد او لا يشترط العدد وفي كلام القاض ما يوافقوه وهو ظاهر **قال** والاصح جواز اعني  
لان الترجمة تفسير للفظ فلا يحتاج الى معيشة وشارة خلاف الشهادة والناظر لا يجوز كالتشاهد  
فالذي صحوه هنا غلبوا فيه شاشة الرواية وهو مخالف ما سبق من اشتراط العدالة والحرية  
من تغليب الشهادة **قال** واشترط عدد في السماع فاض به صمم كالمترجم والماني لان المسمع  
لو غير اكر عليه الخصم والحاضرون خلاف المترجم والماني لان الشاهد اضمن اشتراط وان  
كانا سميعين فله والراد هنا صمم لسمع معه برفع الصوت والا استحال المسألة اذا لا  
تسمع ولا يسمعه هكذا كله في سماع كلام الخصم القاض اما المسمع ما يقول القاض وما يقول الخصم  
فلا يشترط فيه العدد قاله القائل الا انه اخبار محض ثم اذا اشترطنا العدد في المسمع اشترطنا  
الحرية على الاصح كعدالة رمضان وسكت المصنف عن اعوان القاض ووكلايه واشترط الرسل  
فيهم العدالة والصدق وقاله بن ابي الدمر منبغى ان يكونوا من ذوي الدين والتقوى والا ما نفع  
والفقه والبعد عن الطمع واشترط شريح الروايات في الوكلاء مع ذلك ان يعرفوا طرف من  
الفقه واجن العون على الطالب ان لم يمنع المدعي عليه من الحضور فان امتنع فالاجرة عليه  
لانه متعذر بالامتناع عن الحضور فكانت كاجرة الجدل على المحدود **قال** وتخذ ذرة  
للتأديب قاله بن المنذر وروينا عن عماره كانت ذرة في الشحبي وهي اهيب من سيفه  
الحجاج وفي مخرج الحرث بن كيسان انه اول من اتخذها واول من جعلها واول من ضرب بها لكن  
روى البيهقي والنسائي في دلائله عن ميمونة بنت كندة ما خالف ذلك والذرة بكسر الدال  
المحملة وتشديد الراء معروفة ويقال لها المحففة وفي حقل من سيجار حجه الله ان دره عمر  
كانت من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه ما ضرب بها احدا في ذنب وعاد اليه وعبان  
المصنف انه لا يورد بالسوط وبه اجاب في شتمه التتمه لان الضرب بالسياط من شأن الحدود  
والذي ادعاه غير مقبول فالمقصود جواز الضرب بالسياط في غير الحدود وبوض من عيان  
المصنف انه يورد من آداب الادب في مجلسه ما يقضيه اجتهاده وله ان يعرض المدعي في الحضور  
ومن اجترأ عليه كقولك انت تجر او تميل او يطر او لاوي ان يجفوا عنه ان لم يحمل على ضعفه  
والنقد راوي ان حمل عليه واما حكم شاهد الزور فتقدم في فصل التعزير **قال** لما ولي  
قاضي القضاة تقي الدين القشيري منع نوابه من ضرب المستترين بالدره وقال لا يجوز في هذا  
الزمان لانه صغار يعجز به من باقي من ذريرة المضروب واقاربهم بخلاف اراد الناس

الذين لا سارون بذلك **قال** وسجنا لا وحق ونعزير لان عمر اشترط اربا ربعة الاف  
وجعلها سجنا وراه عبد الرزاق وفي البخاري باربع مائة وجلس الخطيبه الشاعر لما جاز الزمان  
بن بدري **قال** دعي المكارم لا تزل ليعنيها **قال** واقتصر فانك انت الطاعم الكاسي  
فسال عمر حسانا ولبيدا فقالا لا انه هجاء فامر به عمر فبسط في قعره ففكت اباما وكتبت امانه  
التي في المذهب وعين ثم علمه فيه عبد الرحمن بن عوف وعمر بن العاص حنفا حرجه وهدده  
بقطع لسانه ان عاد ليجوا حداثته اشترى منه اعرافا المسلمين باربعة الاف درهم  
وجلس عمر اخر فكتبت اليه وهو في الحبس يا عمر الفاروق طالع حبسي **قال** ومن من اخوتي وعريسي  
في حدث لم يقصره نفسي **قال** والاعلى مراصوي من شعاع الشنسي **قال** وجلس ضبيعا اليمني حين  
سأله عن الداريات والمرسلات والمنازعات وضربه فنفاه الى العراق وقيل الى البصرة وروي  
ان عليا بن سينا وقال بعض العلما ان النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر ما سجا اعدا ولم يكن لهما  
سجن وجا به ان النبي صلى الله عليه وسلم سجن بالمدنة في تهنه دره او ابو اودود المزمذي  
والنسائي عن يمين حليم عن ابيه عن جده معاوية بن حذاف وقيل قد مر في باب كيفية القضاء  
عند قول المصنف وجلس له روي ابو اودا ايضا انه صلى الله عليه وسلم سجن رجلا اعتق  
شركا في عهد فوجب عليه استئجار عتقه حتى يباع فبيعه له وروي بن شعبة ان كتابه اذ صلى الله  
عليه وسلم حكم به وروي بن القاض ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من بات في سجن ليلة مطلوما خرج  
من ذنوبه كيوم ولدته امه واستدل القزطلي بقوله تعالى يحسبونهم من بعد الصلاة  
ويقوله صلى الله عليه وسلم لي الواحد على عرضه وعقوبته قال بن المبارك العقوبة الحبس  
وتقدم في اول باب الجنايات عند قول المصنف ولو امسكه فقتله احزان النبي صلى الله عليه وسلم  
قاله اذا امسك الرجل الرجل حتى قتله اخر يقتل القاتل ويصير الممسك وروي وجلس المسك  
وهو معناه ولما حبس الامام ابي القاسم له الشيخان بابا عبد الله الحديث الذي روي في الظلمة  
واعوانهم صحيح قال نعم قاله فانهم قاله اعرافا من باخذ شعرك ويغسل ثوبك ويصلي  
طعامك ويبيع ويشترى منك اما انت فمن انفسهم **قال** روى قاله الشافعي اذا جلس لقاض المديون  
لا يخجل عنه بل يستكشف حاله فان كان غريبا وكلي به من تحت عنقه حتى يظهر له انه مغلس  
فيخليه ومن جلس حتى رجل ثوبا اخر به عليه اخرجه وسمع الدعوى ثم رده ولا يتوقف ذلك  
على اذن غريمه وقاله مالك لا يجوز اخرجه للسمع الدعوى عليه لما فيه من اسقاط حق الاول  
لنا انه موصل الى الحقين وقاله بن شريح لو اراد الزوج السفر فافترق بينه وبين امسان جلسا وبعثا  
من الخروج ولا يقبل قول الزوج ان قصده بذلك منع السفر والمخدره الحبس كغيره فاصح به  
الرسل وقاله الجاهلي لا حبس بل يتركه والوجه عليها كاجرة الشبان على المحبوس حيث لا مال له  
ثبت المال وقاله الرسل لا يجوز ان يعقل على المحبوس باب الحبس فهاذا ولا ان حبس في بيت مظلم



وان الفاضل اذا خاف ان الجبوس يهرب من جلسته نقله الى مجلس المصوم ولو جن في المجلس  
او مرض فيه ولم يجد من خدمه اخرج وفي ما وبها الشائبي منع من شتم الزنك وحقن الزنك  
لانه ترفه فاذا مات اخرج ودفع لاهله لينولوه وليس لغيره ما يمنع دفعه فان منعوه عزروا  
وقال الماوردي لا يمنع من محادثة من عزوره الا ان يرى الفاضل ذلك وفي غلبيل الموضع  
انه يمكن من عمل الصنعة على المصحح وتجلس المرأة عنده لتساقط او ذبي رحم محروم ولا يمنع من ارضاع  
ولده في المجلس ومنع الزوج منها قال الماوردي والروائي وابن الرفعة قال لا ينبغي وعنه نظرا  
بالمنع ان لا يمنع لانه حق واجب عليها اما الجبوس اذا عارض وجهه او امته لم يمنع ان كان في المجلس  
موضع خال فان امتنعت اجبرت الامة ولم تجبر الزوجة فان اقتضى رأي الحاكم ان يمنع زوجها  
وامته كان له ذلك هذا هو المقتضى في المسئلة قاله الشيخ وغيره والمصنف ذكره في اول باب  
التغليس ونقل فيها عن قاضي القضاة ان الامر راجع الى رأي الحاكم وعن قاضي بن الصلاح  
ان ذلك ممنوع وفي تقدير الجبوس اذا كان لحوا وجهان وفي الموضع الجبوس على حق لا يشره  
بتزك الجماعة ان كان معسرا ولا يلزمه الاستئذان للخروج وقال بعض الفقهاء يلزمه ان يستأذن  
كل جمعة فاذا منع امتنع كانا يا يعقوب البويهي كان اذا سمع النداء بوجع الجماعة اغتسل وليس  
ثيبا به ومثلي باب السجين فيقول له السجن ان تريد فيقول له اجيب داعي الله فيقول  
له ارجع عافاك الله فيقول اللهم اني قد اجبت داعيك فنعوني وكذلك كان يفعل محمد بن  
سيرين لما جلس قال الخطيب وكان سبب جلوسه انه اشتري زينا باربعين الفا فوجد في رقبته  
منه قارة فقال الفارة كانت في المعصم فصب الزيت كله وكان يقول عبرت رجلا بالفقر  
منذ ثلاثين سنة فهو قيت به بعد ذلك واذ اهرب الجبوس يلزمه الفاضل عليه ويلزمه الحكم  
طلبه فاذا حضر سأل عن سبب هربه فان تحل باعسار لم يعززه والاخره ولو اراد استحق  
الدين ان يلزمه به لا من المجلس مكن الا ان يقول انه لشق عليه الطهارة والصلاة مع علانية  
وتختار المجلس فحسبه واجتبه السجين على الجبوس لانها اجرة المكان وهو الذي يتخلله واجرة  
السجين على صاحب الحق اذا لم ينتهي صرف ذلك من بيت المال **قال** ولست يجب كون مجلسه  
قبيحا بارزا مصونا بل من ادي حروبه لان المجلس لضيق ثاد به الحضور والحراد بالبارز  
ان يصل اليه احد من قريه وضعيف وصيانتهم من الحر والبرد بان يكون في الصيف في مهاب  
الرياح وفي الشتاء في كنف جدران الجالس مسافريه المنظر ولم يناد به الجالس اذا حضر  
**قال** لا يعا بالوقت والقضاء هذه من تزايداته على المحرروكان المراد به انه يستحب  
جلوسه بمرتفع كدكة ونحوه وبوضع له فراش ووسادة ليحرفه كل داخل الماوردي  
ويجعله وان كان موصوفا بالزهد والتواضع للحاجة الى قوة الزهيم والجميلة **قال**  
الشافعي وحسن ان يوطأ له الفرش والوسائد لانه ارفق به واهيب قال الماوردي ويجلس

في صدر المجلس فلو خالف وجلس بيته كره قاله في المشرع وغيره فان جلس فيه لا يحكم  
فحضرت حضرة فلا بأس ولست يجب ان تستقبل القيلة لانها اشرف الجالس كرواه الحاكم وصحبه  
وقيل لست به حجة كالخطيب حكاه بن ابي الدرداء ويكره له من رجله والامانة ولست يجب ان يدعوا  
عقيب جلوسه بالتزيين والعصاة والتسديد والاول ما رونه ام سلمة ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان اذا اخرج من بيته يقول اللهم اني اعوذ بك ان اذل واصلا واظلم واظلم او اجهل او يجهل علي  
او اعتدي او يعتدي علي اللهم اغني عن العلم وزيني بالحلم واكرمني بالقوي خي كما انطق بالحق  
ولا اقضي بالباطل لعله رواد الحاكم واستحب الماوردي والروائي ان يصلي قبل جلوسه ركعتين ان كان مسجدا  
تحتية المسجد والالم يصلها في وقت الكراهة ويستحب ان ياتي المجلس راكبا ويسلم على الناس جميعا  
وشمالا قاله واذا كان الفاضل من اهل بيته في بيته لكانت اعظم لهيئته وليست تجوز العادة به من  
الامة والاطيلسان وان يضع بين يديه القدر محتوما ليجلوس فيه المحاضرون والصلوات وان يكون  
مطرق الراس عنده حول الحضور مراعيًا للوقار ولا سيما احدا الكلام ولا سلام حتى ان المهدي امير  
المؤمنين تقدم مع ختم له الى مجلس عبد الله بن الحسين العنبري قاضي البصرة فقام في المجلس  
مقبلا طريقا الى الارض حتى جلس مع خصمه مجلسا متساكين فلما انقضى الحكم قام في المجلس فوقف بين  
يديهما فقال المهدي والله لو قتلت حين دخلت اليك لغزلك وذلك لان قيامه له قبل الحكم ميل وترك  
قيامه له بعد الحكم ترك حق الاما فقام في المجلس واجب ان لا يكون الفاضل جارا غنيفا ولا مهينا  
ضعيفا وقال عمر بن الخطاب لا يورث الامة الا رجل قوي من غير ضعف لا تافه في الله لومة لائم  
**قال** وارجع اذا جلس للقضا ولا رجة كره له ان يتخذ حاشيا في المصالح الماوردي الترمذي عن عمر بن  
مرة الجني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يما وال اوقاض غلق بابيه دون ذوي الحاجة والحلة والمسكنة  
اغلق الله ابواب السادة وحجته وخلته ومسكنته وروي ابو داود والحاكم ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال من ولي من امور الناس شيئا فحجب احجب الله عنه يوم القيامة ولا كراهة له  
في اوقاف خلوته في المسالين وقال الماوردي لما يكره اتخاذ الحاجب اذا كان وصول الضم اليه  
موقوف على اذنه فاما من وظيفته ترتيب الحضور والاعلام بمنزلة الناس اي وهو المسي في زماننا  
بالنقيب فضا لا بأس بالحاذة بل صرح القاضي ابو الطيب والبنديجي ومن اصباح باستحب به  
قاله بن ابي الدرداء ولو قيل انه متعبد لم بعد ولست شرط في النقيب المذكور ان يكون عدلا امينا عفيفا  
واستحب الماوردي ان يكون حسن المنظر جميل المنظر عارفا بمقادير الناس بعيدا عن الهوى والعصبية  
وفي اللطيف ابن حيران لستحب كونه كهلانا كثيرا لستر على الناس في استحب بن المنذر كونه خضيا  
وقال الصيرفي هذا اصل له **قال** لا يسجد اي لا يتخذ الحكم فني الصبيح ان النبي صلى الله عليه  
وسلم سمع رجلا يشهد ضايقا في المسجد فقال لا يثبت المساجد كراهة والصلاة وكان مجلس  
القضا لا تخلوا عن اللطيف والتخامم وتغشاها الحيش والجنب والصبيان والكفار والدواب وما



تجب صيانة المسهر عنه وظاهر عبارته انه لا يستحب وهو وجه جزية المجاني والحرابي والمهور  
على الكراهة لحدوث جنيته مساحد كبريائكم ومجانيتكم وشراكم وضيقاتكم ورفع اصواتكم واقامة  
حدودكم رواه بن ماجه وله طرق معتضدها وموضع الكراهة اذا اتخذ لذلك فلو اسبق حضوره فيه  
ففضل قضيه او قضايا فلا بأس له صلى الله عليه وسلم فتن فيه بين المدعين وبين الزبير وصاحب سراج الحرو  
وعندها فتن من الكراهة وكذلك اذا اخرج اليه من بعد نظر ونحو واقامة الحدود فيه اشد  
كراهة كذا نص عليه وقال الحنفية حرما قائما فيه وهو مقتضى كلام الماوردي في الامتناع وبه جزم  
بن الصباغ والبيهقي والرازي في ارباب الشرب فانه قال لا تقام الحدود فيه وتسقط المفروض لو  
اقبحت كما لوصل في مكان معصوب **قال** وكبره ان يقض في حال غضبه لما روي الشيخان عن ابي كره ان  
النبى صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان وفي شعب السفي ان النبى صلى الله عليه  
وسلم قال الغضب يفسد الايمان كما يفسد الصبر العسل وروي البخاري عن ابي هريرة ان رجلا اتى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقال اوصني فقال لا غضب فذكر السؤال مرارا وهو يقول لا غضب زاد البيهقي قال  
الرجل ففكرت حين قال صلى الله عليه وسلم ما قال فاذا الغضب جمع المشركه وروي ابو داود والترمذي  
عن معاذ ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من كظم غيظا وهو قادر على ان ينفعه فاعاده الله سبحانه على راس  
الحلقة يوم القيامة حتى يحسن من الحري ما شاؤ وفي الصحيحين عن ابي هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم  
قال ليس الشديد بالصرعة الا الشدة به الذي يملك نفسه عند الغضب وما جزية المصنف من الكراهة  
هو المشهور وشده الماوردي فقال انه خلاف الاولى وضل الامام والبيهقي وغيرهما الكراهة  
بما اذا كان الغضب لغير الله لان النبى صلى الله عليه وسلم قضى للزبير وهو غضبان وظاهر كلام الأكثرين  
انه لا فرق وفرق الفارقي ان الغضب لله يوم من بعد من التعدي بخلاف الغضب لخط النفس  
**فاب** سبب الغضب هجوم ما يكرهه النفس من دناءة وسبب الحزن هجوم ما يكرهه من فوات  
والغضب تحرك من داخل الجسد الى خارجه والحزن تحرك من خارجه الى داخله ولذلك يقال الحزن  
وكما يقال الغضب ليزول الغضب وكما يكون الحزن وصار الحادث عن الغضب السطوة والانتقام به  
لكونه من ذلك افضى الحزن الى الموت ولم يفض الغضب اليه كذا قاله الماوردي **وقال**  
المراغب الغضب توران دما لقلب بلا اداة الانتقام ولذلك قال عليه السلام اتقوا الغضب فانه يحسن  
توقد في قلب بن آدم واوصف الله تعالى به فالمراد به الانتقام ونحوه والغضب نقبض الرضا  
يقال رجل غضبان وامرأة غضبية وفي لغة بني اسد غضبان والغضب الكثير الغضب  
والغضبة سرعة الغضب وكذا يقال غضب فلان اذا كان حيا وغضبه به اذا كان ميتا وفي  
الصحيين ان الغضبان اذا قال اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ذهب عنه ما جدد وفي سنن ابي داود  
ان النبى صلى الله عليه وسلم قال الغضب شعلة من الشيطان وان الشيطان خلق من النار وانما  
سطق النار بالماء اذا غضب احدكم فليتوضأ **قال** وجوع وعطش مفترطين لما روي الماروي الدارقطني

والبيهقي

والبيهقي بسند يفرد به المصنف المصنف العربي وهو ضعيف عن ابي سعيد الخدري ان النبى صلى الله  
عليه وسلم قال لا يقض القاصي الا وهو شجاعان ريان ونحوه قوله عمر بن الخطاب والفقهاء والفقهاء  
الى اخ **قال** وكل حال يسو خلقه كما اذا كان مموها شديدا او مريضا مرضا موما او في حذر  
منعج او رد موم او غلبة النعاس او الفرح او كان حافيا او حافيا او حافيا او حافيا او حافيا او حافيا  
الطعام لان هذه الاحوال لا يمكن معها من الاجتهاد واصل ذلك قوله عليه السلام لا يقض القاصي  
وهو غضبان ومعلوم انه لم يرد الغضب بنفسه بل الاضطراب الحاصل به المغير للعقل والخلق وهو  
في هذه الاحوال المتغير العقل والموجود في غالب نسخ الكتب وكل حال يسو خلقه والذي يخط المصنف وفي  
كل حال يسو خلقه **قال** وينبغي ان يشاور الفقهاء لقوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم  
في الامر وفي سنن البيهقي عن الحسن بن صالح قال كان غنيا عن المشاورة ولكن اراد ان يستن به الحاكم  
بعده وقد شاور صلى الله عليه وسلم في ساري بدر وفي جفر الخندق وفي المصاحفة على ثلث ثمار المدينة  
وشاور ابو بكر في ميراث الجنة ام الامر وعمر في ام الابل وفي دية الجنين وفي ميراث الجد مع الاخوة  
وشاور عثمان في احكام وقال ابو هريرة ما رايت احدا اكثر مشاورة لاصحابه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وفي سنن البيهقي وغيره المستشير معان والمستشار مؤمن قاله الفقهاء في المشاورة من جمع  
العلم والامانة وقال القاصي والسند سفيان بن عيينة والذين يجوز توليتهم القضاء وقال الروياني  
واخرون الذين يجوز لهم القضاء وهو الظاهر فيشاور الاجماع والجد والمراة الجاهل والفاقد  
وانما يشاور من هو فوقه او مثله في العلم لامن دونه على الاصح ولستحب ان يجمع اهل المذهب  
المختلفة ليدرك كل واحد دليله فيتم له القاضين ويأخذ بها جميعا ثم المشاورة تكون عند اختلاف  
وجوه النظر وتعارض الاراء فاما الحكم المعلوم بنص واجماع اوقيا من حلي فلا مشاورة فيه  
وبعين بالعلم يقتضيه لا يكون الواحد به صرح في الحروف من المستحب الحاكم ان يحضر احد فاه  
الامانة ويلتزم منهم ان يحجروه بعبوديه ليسعي في ازالته **قال** وان لا يشترى ويبيع نفسه  
ليلا كافي او مشورة ذلك لما جدد في روي النقاش ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع  
والا يتجر في رعيته وفي الراعي عن شريح انه قال اشترط على عمر حين ولاه القضاء ان لا يبيع ولا  
انتاع ولا يقض دانا غضبان وكتب عمر الى عامله ان يأتني الامير في امارة خسان وسوا في ذلك  
مجلس الحكم وغيره وهو في المجلس اشد كراهة وعن ابي حنيفة لا يكره له مبا شقة البيع والمشاورة  
وظاهر عطف المصنف المسألة على ما قبلها انه خلافا لما روي والمشهور كراهته ومع ذلك فالبيع  
صح كما يمكن للانسان ان يشترى صدقة خشيته ان كافي فيها وينبغي ان تستثنى بيعه من اصوله  
او فروعه لا تنافي المعنى لان صدقة حكمة صبر وفي معنى البيع والشراء السلام والاجان والتجارة  
وسائر المعاملات ونص في الامر على انه لا ينظر في نفقة عبالة وكما امر ضيقه بل يحل ذلك الى  
غيره ليتفرغ قلبه **قال** ولا يكون له وكيل معروف خشيته ان كافي ايضا فان عرف وكيله



استبدل به فان لم يجد وكبلا عقد نفسه للضرورة فاذا وقعت حصة المعاملة اناب في فعلها  
**قال** فان اهدي اليه من له حصة او لم يهد قبل ولايته حرر قبولها وان كان لهدي ولا حصة  
جاز بقدر العادة والاولى ان يتيب عليها الذي ياخذ الحاكم من الرعية من غير عوض متفق  
الى هدية ورشوة وقد تقدم ما والاولى الحاكم ان يسد باب الهدية لانه ابعد عن التهمة ثم ينظر  
فان كان للمهدي حصة في المال حرر قبول هديته لانه يدعوا الى الميل اليه وانكسر قلبه حصة  
وان لم يكن له حصة فان لم يهد منه الهدية قبل توليته القضاء حرر قبولها منه في محل ولايته  
لان هديته سبيل العمل بها ووافق له صلى الله عليه وسلم هدايا العامة لولده وروى تحت الاول رواه  
المرور واليهيقي اسناد حسن وايضا القاضي نايب المشرع فجب ان لصون منصبه عن التهمة كى نقاد الناس  
الى احكامه ولا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضى به عليهم واليهيقي ان يسد باب الهدية لانه  
معصوم وغير ليس كالت روي اليهيقي ان رجلا كان لهدي الى عمر على سنة فخذ جرورجا خاصا اليه  
فقال يا امير المؤمنين افض منها قضا فصلا كما يفضل الفخذ من الجرورجا فكتب عمر الى عامله لا تقبلوا  
هدية فانها رشوة وقال عمر بن عبد العزيز كانت الهدية في زمن النبي صلى الله عليه وسلم هدية  
واليوم رشوة فان زاد المهدي على القدر المأمور صارت كهدية من لم يهد منه الهدية وقال  
المأوردي والرواي ان كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لانه لو كان لو ف وان كانت  
من غير جنسها منع من قبولها لحررها عن ذلك وجبت قلنا بالتميز لا بملك المهدي له على المصح  
فيرد صاحبها ما كان فان لم يعرفه وضعها في بيت المال وقول المصنف بقدر العادة ليست في الحرر  
ولو قال كالمادة كان اشمل ليجر القدر والصفة ولم ارا صاحب العادة في ذلك والمطاهر  
انها ثبتت مرة لما تقدم من التعليل وتقدم في الوليمة الخلاف في ان الاجابة اليها اجبة او مستحبة  
وذلك في غير القاضين فانها لا حضور وليمة احد المحضين في حال حضور منتهى ولا وليمتها وزول القاض  
على اهل ولايته صفا واكله طعامهم كقبول هديتهم وما الرشوة فاجمعوا على انها على الاموال الحكم  
والمال حرام واما ما اذا كان على ان يعمل غير الحق او على ان لا يعمل به فحرام ايضا لا اتفاق وان  
كان على الحكم بالحق لم يحرم والمتوسط بينهما له حكم موكلة منها فان وكله حرر عليه لانه وكيل بالخذ  
فهو ثم بذلك فان لم يقدر على وصوله الى حقه المأذون جاز كلفه الاسير وان قدر به ولا الحر جاز  
وهكذا حكم ما يعطى على الولايات والمناصب محرر على المأخذ مطلقا وفصل في دفع **دفع**  
اذا لم يكن للقاضي رزق في بيت المال وكان محتاجا قال المروني له ان ياخذ من الخوص مائة عمله  
وقال الشيخ ابو حامد والقاضي ابو الطيب والمروني له ان يقول لا اقبض بينكما حين تجلاني جولا  
قال الشيخ والمفتي لانا خطا لستغفر لقائلها اما اذا تعين عليه وهو مستقر فلا يجوز ان ياخذ  
عليه رزقا من بيت المال على الصحيح كما اذا ائتمن عبدا من الكفار على عوض وقيل يجوز كصاحب الطعام  
في المخصصة فان كان محتاجا جاز لانه لا يلزمه نصيب لنفسه لغيره وان كان له كسب وعطلة الحكم

عنه

عنه فياخذ ما يكفيه لنفسه وخادمه بلا اسراف ولا تفكير وان لم يتعين عليه ولم يوجد متبرع  
جاز ان ياخذ من بيت المال ما يحتاج اليه لنفسه وخادمه وعياله على ما امكن حالهم لان عمر  
استغنى شريكا وجعل له كل شهر مائة درهم وبالقيا من على مال الزكاة بل اولى لانه اهم وكذلك  
الامام ماخذ ما يلحق به من الخيل والغلان والدار الواسعة ولا يلزمه الا قضا على ما اقتضى عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم لانه قد بعد العهد بزمن النبوة  
التي كانت سبب الظفر والقتال العرب والهيبة في القلوب فلما اقتصر الامام على ذلك اليوم  
لم يطع وتوطأت الامور في المأوردي لستغنى القاض عن الرزق الامن حين وصوله الى عمله  
وتصد به للنظر فيه فلم يتصد للناظر لم يستغنى ولا يجوز عقدا لا جاز على الفتا على الصحيح  
ونبغي للامان ان يجعل شيئا من بيت المال مع رزق القاض لثمن ورق الحاضر والسجلات واجرة  
الكتاب ونحوه ولا يضيف للقاضي ارضا خصب وله ان يضيفها مع على الصحيح وله ان لا يضيف لانه  
وان يودي المال عن عليه لانه ينفقها وتعود المرضي ويشهد الجاني وزور القاض **قال**  
الشيخ ولا يلحق بالقضاة المفتين والواعظ ومعلم القرآن والعلم لانه ليس لهم اهلية الا لزام والاولى  
في حقهم ان كانت الهدية لاطل ما حصل منهم من الفتوى والوعظ والتعليم عدم القبول ليكون علمهم  
خالصا تعالى وان اهدي اليهم نجيا وتودد العلمهم وملاحم فاطل ولا القبول وهذه هدية السلف  
واما اذا اخذ المفتي الهدية ليرخص في الفتيا فان كان بوجه باطل فهدا رطل فاجر مبدل احكام الله  
تعالى ويشترى بها ثوبا قليلا وان كان بوجه صحيح فهو مكروه كراهة شديدة وتحتل تحريمه وفي حديث  
القوس ما تقتضي ان اخذ الاجرة على تعلم القرآن حرام والحديث المذكور رواه ابو داود وابن ابي  
شيبه عن عباد بن الصامت انه علم رجلا من اهل الحقيقة القرآن فاهدي له قوسا فاخفوها وقال  
ارمي عليها في سبيل الله ثم سأل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال ان كنت تحب ان يطوفك الله طوقا من  
نار فاقبلها وحله الجمهور على انه كان محتسبا لخدمته النبي صلى الله عليه وسلم ابطال اجرة وتوعد  
عليه ولان اهل الصفة كانوا يعيشون بصدقة الناس اخذ المال منهم مكروه ودفعه اليهم  
مستحب اما اذا قصد المهدي بالهدية استمالة قلب المهدي اليه ليولي به شيئا مما يريد من الاحكام  
فذلك حرام عليها ومن فعل ذلك فقد خان الله ورسوله والمؤمنين **قوال** والاولى قال الشيخ  
رحم الله اذ اشغل الانسان بالفتا على حل له ان ياخذ عليه شيئا الا ان يرزقه الامام او مكتوب مكتوبا  
لستغنى اجرة مثله اذا لم يكن كناية ذلك واجبة عليه ولا يجوز له ان ياخذ على الحكم ولا على توليه  
تيا به القضا ولا بما شرع وقفا وما لا يتيم شيئا وكذلك حاجب القاض وكل من على امور المسلمين  
ومن فعل خلاف ذلك فقد خسر في مرضة الله وباع عدله الذي بدله لاجاره بثمن قليل  
ولهذا تجد بعض الفتن الذين يفعلون ذلك ياخذونه خفية وهذه علامة الحرام فان الحلال  
ياخذ صاحبه ولا يستحى من اخذه والله يعلم من المفسد من المالح **الثاني** هل يجوز للقاضي

علم







واذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص كتاب او سنة او اجماع او قياس حلي نقضه هو وغير لان  
الحق ان يقع وقال صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد فاما النقض  
لمخالفة الاجماع فما لا يجمع والباقي في معناه لانه غير مفرد وفي هذا الخط لمخالفة القاطع وقد  
تقدم ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك وانه كان يفاصل بين يديه الاصابع لتفاوت منافع حتى  
روى له الخبر في الشريعة فنقض حكمه رواه الخطابي في معانيه وبعض على ما شرع بان شهادة  
المولى لا تقبل بالقياس الجلي وهو ان ابن العم يقبل شهادته وهو اقرب من المولى ونقض قضاءه  
ايضا في ابن عمر احدثا في الامور بالمال لا بالحق متساك بقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم  
اولى ببعض قال صلى الله عليه وسلم وان كان رجل يورث كلالة او امرأة او اخا او اختا فكل  
واحد منها السدس وقضى عمر بن عبد العزيز من ردد عبد ابوياسانه يرد معه خراج فاجز  
عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الخراج بالان فرجع وقضى باخذ الخراج  
من الذي اخذ رواه الشافعي في مسنده وقوله نقضه معناه انه يلزمه ذلك وان لم  
يرفع اليه خلاف الجلي شرح فانه قال لا يلزمه اعلام الحديث ان علم بالخطا بل اذا ترافع اليه  
نقضه والجميع المذموم وان علم اما حقوق الله تعالى فعليه المبادرة لعصله وقوله وعين  
اي من الحكام المقتضين لان من لا يملك العقد لا يملك اللزوم في بعض قوله باجتهاده ما اذا كان  
مقلدا وحكم خلاف نص امامه كوجه ضعيف فانهم جعلوا نص امامه بالنسبة اليه كنقض الشارع  
بالنسبة الى المجتهد وليس المراد بالنقض ما لا يخلل الاجماع والاصل المراد به ما هو اعم حتى  
تشمل الظاهر كذا نقله في المطالع عن النص والاطراف الستة ليشمل متواترها واحادها  
وفي النقض نحو الواحد وكذا شرح الروابي والمراد بالقياس الجلي ما يعرف به موافقة  
الافرع الاصل بحيث يتفق احتمال افتراقها او بعدد كالتحاق الضرب بالتأنيف وبعضهم  
لا يسميه قيا سابل خوي خطاب وزاد بعضهم على ما ذكره المصنف رابعا وهو مخالفة  
القواعد الكلية وصيغة النقض ان يقول نقضته او ابطالته او فسخته ولو قال  
هذا باطلا او ليس صحيح فوجها وعند مالك واحمد انه اذا نقض وكان به مكتوب يقطع ولم  
تذكره اصحابنا والظاهر انه اذا ختم على ثابته بالنقض كفي **قال** لا يخفى ان المظنون  
المتعارف له لو نقض بعضه ببعض لما استمر حكمه ولشق الامر على الناس والخفي ما لا يزيل  
احتمال الموافقة ولا بعده فانه ما علمته مستند طه كقياس الجلي على الامر على البس  
بجلاء الطهر وجعله بن القاض بن الجلي والجميع الاول ومنه قياس الشبه وهو ان يشبه  
الحادثه اصلين ملحقين بالشبه هذا اذا جلتا قياسا للشبه محجة وفيه خلاف اصحابنا  
فاذا بان له الخطا بقياس حلي خفي لكنه ارجح فيما حكم به وانه الصواب فايحكم فيما حدث بعد  
ذلك به ولا نقض ما حكم به اوله بل مضيه وقد تقدم عن عمر انه حكم بحرارة الخ من التوت

في المشرق

في المسركة ثم شرع بعد ذلك ولم نقض قضاءه الاول وقال ذلك على ما قضينا وهذا على  
ما نقضه وقضى في المدعى قضية مختلفة كالتقدم **قال** في الصحيح ان المصيب  
في المسألة الفرعية الاجتهادية واحد والذهب الى غير محلي الاثم عليه والثاني ان كل  
مجتهد مصيب لان كلا منهما ما مور بالعلم بما غلب على ظنه وعرف الحق لا يور بالعلم واستدل  
الفرقان بالحدث المتقدم اول الباب اذا حكم الحاكم فاجتهد فله اجران وان اخطأ فله اجر  
فالخالفون كل مجتهد مصيب قالوا قد جعل المحلل اجرا فله اجرا فله اجرا وان اخطأ فله اجر  
بانه سماه بخطيا واما الاجراف فانه حصل على نفسه في الاجتهاد اما اصولا التوحيد فالمصيب  
فيها واحد باجماع من يعتد به والمخطئ فيهما اثنان ولا يجوز التقليد فيها الا عند عيب الله بن الحسن  
الخبري وداود بن يحيى **قال** اذا حكم قاض بنق جيار المجلس او بنق المعري او بنق  
الجنين بكافة امه او بشراقة فاسقين او بصفة النكاح حضورها بلا اعلان او بلا ولي او ببيع  
ام الولد او بالتفرقة بلعان ثلاث مرات او بخرير الرضاع بعد الحولين او بتقليل مسلم بكافر  
او بارتبه منه وعكسه او بابطال قتل المرأة بالرجل حتى يخرم ولها نصف الدية ففي نقض  
ذلك خلاف رجع بن الرفعة النقض في الجميع ونقل الرافعي عن الروابي عدم النقض في الجميع  
لانما اجتهد به والادله فيكون متعارضة وكذلك نقض قضاء من حكم على الخاصب القرب  
المغصوب اذا قطعه والاشارة المغصوبة اذا اذعها والارض المغصوبة اذا بن فيها وينظر  
ان ياتي فيه الخلاف **قال** والنقض نفذ ظاهره لا باطنا لان ما مورون بالتابع الظاهر  
وامه يتولى السرار والرافعي وغيره اوردوا ذلك حديثا قال الحافظ جمال الدين المزي وكا  
نعرفه فاذا حكم بشراقة شاهد من ظاهرها العدالة وكانا كاذبين لا يفيد الحل باطنا سواء كان  
الحال او نكاح او غيرها لقوله صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الي ولعل بعضكم ان يكون الخ  
تجته من بعض فاقضى له بخوما اسمع منه فمن قضيت له من حق اخيه شي فلا ياخذ  
فاما اقطع له قطعة من النار يتفق عليه فاذا كان المحكوم به نكاحا لم يحل للمحكوم له الوطء  
ولا الاستمتاع وعليها المتناع والحرب ما امكنه فان اكرهت فلا اثم عليها فان وطئ فهو عند  
الشيخ ابي حامد زان وعند من المتناع والروابي ليس بزان لان ابا حنيفة يجعله منكوصه  
بالحكم وذلك شبهه **قال** في الصحيح ان الشاهد يقبل شهادته فيما لا يعتقد ككنا فيعي  
لشهادة لشفعة الجوار لانه مجتهد فيه والاخذ بالقياس لا الى الشاهد فيوديه عند  
من يرى جوازها والباقي لا لا يقضي القاضي خلاف ما يعتقد وعلى القول بالخارز له  
المتناع من الارافيه وجهان اجتهاد **قال** ولا يقضي خلاف علمه بالاطاع لانه  
لو علم به كان فاعطى بطلان حكمه والحكم بالباطل محرر كما اذا شهد شاهدان بزوجة ويعلم  
ان بينهما محرمة او طلاقا باينا او شهدا بموت لسان يوم كذا وهو يعلم حياته جليده او



برق عبد وهو يعلم انه اعتقه وعن الصادق انه تعين القضا بالعلم في مواضع منها ان يقدر  
عنه بالطلاق الثلاث ثم يدعي زوجيتها او يدعي ان فلانا قتل اباه وهو يعلم انه قتلها غيره او ان فلان  
امتي وتصدقته وهو يعلم انها ابنته وعبارة المخرج والشرح والروضة لا تقضي خلاف  
علمه بخلاف وفيه نظيران المأورد في الرواية والشايعي ومن يوش من الرفعة  
حكوا وجهاته تقضي بالبينة وصواب **الجواب** لا تقضي ما علم خلافه فان من يقضي  
بشهادة شاهدين كما يحكم كذا وكذا صدقها قاض بخلاف علمه وقضاؤه حق بالجامع ما لم تكن  
ربهة وكذا ان كانت على المذهب والمراد بالعلم هنا اليقين لا الظن الموكد بخلاف ما سياتي  
في الشهادة بالعلم فان المراد به الظن الغالب وكذلك قوله ان شرط تحمل الشهادة العلم  
المراد به الظن الغالب **والجواب** والا يظهر انه يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى في القضا  
بالعلم بلا شبهة اخذوا **الحكم** كما يحكم به لقوله تعالى فاحكم بين الناس بالحق وهو يعلم ان امرهما محقق  
فيكونه الحكم بالحق وكذا انهما اذا حكم بما يفيد الظن وهو شاهدان او شاهد ومعلم قبل العلم اولى لذلك  
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لعند علي بن ابي طالب نفقة ولده من غير بينة لعلمه بامرهم  
**قال** الربيع كان الشافعي يرى القضا بالعلم ولا يوجب به مخالفة قضاة السوف فعلى هذا قال  
المأورد في الرواية بشرط لم يورد ان يقول هذا قد علمت ان له عليك ما ادعاه وقد حكمت  
عليك بعلم فان اعتدل شيئا من ذلك لم ينفذ **والجواب** ان الحكم به لقوله صلى الله عليه وسلم  
شاهدك او عينته ليس لشيء الا ذلك وتداعي رجلان عند عمر فقاما صديقا انهما شاهدني  
فقال ان شئتما شهدت ولم احكم او احكم ولا اشهد ولا ان علمه لو اقيم مقام شاهدين لا يعقد  
النكاح حضوره وحده فعلى هذا لو شهد عند شاهد ما علمه فهل يقوم عليه مقام  
شاهد اخر فيه وجهان احدهما المنع فادب القضا بالعلم من الاول عن الحديث بان صلى الله عليه  
وسلم لم يعلم الحق منها وانما علم ثبت والمغلب على حضور شاهد في النكاح المتعدد وبهذا  
القول قال مالك واحد وجبت قلنا بالجواز فهو مكره كما انما رايه في الامور والقول الثالث  
حكم في غير حدود الله تعالى وهي حر الزنا والسرقة والمخاربة والشرب لانها تدعى بالتبنيات  
ويستدبر سننهما وروى احمد بسند صحيح عن ابي بكر الصديق انه قال لو رايت رجلا على حد من  
حدود الله تعالى ما اخذت به ولا دعوت له احد حتى تقوم البينة عندي وحوز في المال فقلنا  
وكذا في القضا من حد القذف على الاصح وهذا هو الاظهر على هذا فاما علمه بالشهادة اما علمه  
بالتواتر فان قلنا يقضي اذا علمه بالشهادة فضا اولى والافوهان والفرق ان الحدود ثم التهمة  
فاذا اشاع الامر بالحد وحمل الخلاف فمن حوز الحكم له بالبينة فاما اصله وفرقه وشريكه  
فلا يقضي لعلمه بخلافه كما تقدم وعبارة المصنف تقضي طرد الخلاف سواء حصل  
له العلم قبل الواقعة كما تقدم لا سيما في محال الواقعة او في عين نعم لو اقر عند

نخص

شخص في مجلس حكمه فالذي جزم به الراعي انه يقضي عليه وان منعنا القضا بالعلم  
والخلاف الذي ذكره المصنف جاز في المخرج والتعديل ايضا وهو الطريقة الصحيحة وقال الراعيون  
يقضي بعلمه في المخرج والتعديل وجه واحد وعبارة الراعي لو عرف عدلها فله ان يقضي  
وبحسنة عليه من مراجعة المزيين وفيه وجه لقيام التهمة والبرهان اذا عاينه الحاكم قال  
الامام له اعتادة قطي وانما راي انه لا يقضي بعلمه في الاعسار وانما رايه ان يشهد به  
كما تقدم في بابيه **وقول** على حده والله ليس على طلاقه بل لو علم رده شخص جاز له القضا  
فيه بعلمه فيما يظهر كذا **الحكم** المتعذر **والجواب** ولو راي ورقة فيها حكمه او شهدته او شهد  
شاهدان انك حكمت او شهدت بهذا لم يعلم بعلمه ولم يشهد كما كان التزوير وشايعه  
الخط **والجواب** حتى تذكر كانه ما لم تذكر كونه يعلم وقال تعالى الا من شهد بالحق وهم  
يعلمون ذلك الا انهم على ان الشهادة بالحق غير نافية لجمع العلم وقيل لو تذكرنا على منع القضا  
بالعلم **والجواب** وجه واحد في ورقة مصونة عنده ان يجوز الاعتناء به اذ وثقه به  
ولو تناخله ربهة كما سطر المصنف بعد التعريف في مثل ذلك وهي رواية عن مالك واحمد  
وقال ابو يوسف يجوز له الحكم بخطه اذا عرف صحته ولم تذكر كونه وهو عرف القضاة في عصرنا  
ومقتضى خلاف الاصحاب ان المراد من الحكم والتحليل على التخصيص وانما لا يكفي تذكر اصل القضية  
فقط **والجواب** وله الخلاف على استحقاق حق او ادائه انما واعا خط مورثه اذا وثق بخطه  
وامانته لا اعتضاده بالفرقة واستدلاله بقوله صلى الله عليه وسلم لم يجز له ومحيصه  
اتخلفون ولست تحقون دمر صاحبكم والفرق بينه وبين القضا والشهادة على الخط حيث لا  
يجوز ما لم تذكر ان الممنوع تعلق بنفسه والشهادة والحكم لغيره واجتنب بن دقيق العيد  
لحوال الممنوع على غلبة الظن خلف عمر حفصة الممنوع صلى الله عليه وسلم ان من صياد هو الدجال  
ولم تذكر عليه وضابط وتوقعه ان يكون لو وجد في تلك التذكرة لفلان على كذا لم يجد في نفسه  
ان خلف على نفي العلم به بل يوجه من التركة واحضر بقوله اذا وثق بما اذا غلب على ظنه  
كذبه فلا خلف قطعا واقتضاه على خط مورثه بوجه منع الخلف على خط نفسه وهو الذي  
نقله الشيخان هنا عن الشافعي وخرجه عليه في البيان كما كان التذكرة في خط نفسه بخلاف  
مورثه لكن المصنف سوي بينهما في باب الدعوى حيث قال يجوز للمدعي ان يخط موكده بعينه خطه  
وخط ايده وكذا ذكره في الشرح والروضة هناك والظاهر ان ذكر المورث ليس بقيد حتى لو راي  
شيئا خطه مكانه الذي مات قبل الموت او خط ما دونه الممنوع بعد موته او عامله في القراض  
او شريكه في التجارة جاز له ان خلف عليه بالشرط السابق لوجود العلة وهو الظن المذكور **والجواب**  
والصحيح هو ان رواية المحدثين بخط محفوظ عند العمل العلية سلفا وظنا وانما باب  
الرواية اوسع من باب الشهادة وكان الفرع يروي مع حضور الاصل ولا يشهد والمالك المنع



الى ان سذكر كاشها **قوله** تجوز الرواية بالشبهة بالاجازة خلاف لما ورد في المقاضين  
حسين وهو احد قول الشافعي وهي سبعة انواع بينها المصنف وغيره والاصح صحة الاجازة  
العامه كاحترت للمسلمين او كل احد او من ادرك زمانه كالزيد ومن يولد في الاصح والاجازة للطفل  
الذي لا يميز صحته على الاصح واذا ثبتت الاجازة استحب ان تلتفظ بها فان اقتصر على الكثرة مع  
قصد الاجازة صححت القراءة عليه مع سكوت **قال** فصل في السويين المختارين في دخول عليه  
وان اختلفا في الشرف فلا يدخل احدهما قبل الاخر واذ نه لا صحتها وحجب الاخر جوازها به القاض  
فلو اذن لها فتقدم احداهما من تلقا نفسه او تقدم في المرفق ذلك قرب ولغظ الخ لم يستوي فيه  
الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لانه في الاصل مصدر يقال تعالى وهل ياراد بها الخ من العرب  
من ثنيه وجمعه فيقول احضان وخصوم والجمع في الفاعل كسر الصاد المشددة للحومته **قال**  
وقيام لها فيقوم لها او يترك ولا يحض احدهما بقيام وكره بن ابي الدرداء ان يقيم احدهما لان احدهما  
قد يكون شريفا والاخر وضيع فاذا قام لها علم الوضيع ان القيام له في نفسه فيرد الشرف  
تبعها والوضيع كسرا فترك القيام لها افرأب الى العذر **قال** واستماع وطلاقة وجهه  
وحوادث من وجهه الاكرام وتقبل عليها مع جماع قلبه وسمع لها اذ عازح احدها ولا ايضا حكمه  
ولا تشييره اشارة اكرام لقوله تعالى كونوا قوامين بالقسط لا يهيد تزلزل في الخصمين  
يجلسان بين يدي القاضين في سنن البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ابتلي بالقسط  
بين المسلمين فليجده بينهم في لفظه وشارحه ومقوده ولا يرفع صوته على احدهما **قال**  
وجواب وسلام فان سلما اجابا معا وان سلما احدهما دون الاخر قال للاخر سلم او تصبر حتى يسلم  
صاحبه فيجيبهما جميعا قال الرافي وقد توقف في هذا اذا طال الفصل وكانهم اختلفوا طوله  
للتسوية وقيل يجوز ترك السلام مطلقا استبعد الامام واعترضه في المهمات وقال  
الماوردي اذا حضر الخصمان الى الحاكم سقط عنها سنة السلام والواجبان يسوي بينهما في الافعال  
دون القلب فان كان ميل ل احدهما بقلبه وجب ان يلج محبة على الاخر لم يأنه لانه لا يمكن التسوية  
منها في ذلك ولا يستطيع التحرز من الميل والمحبة كما قال صلى الله عليه وسلم في الميل الى بعض  
الناس به اللهم هذا فسمي مما املك فلا تلي فيهما اهلك **قال** ومجلس فجلسها بين يديه  
وجوز جلاسا للشرعيين عن يمينه وشماله ففي سنن ابى داود عن عبد الله بن الزبير قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين ينفذان من يدي الحاكم وكان النظر اليهما والاسماع  
لكل منهما جنيذ يكون اسهل واذا جلسا تقاربا الا ان يكونا رجلا وامراة غير محرم فينتابا عدان  
ويستحب ان يجلسا بين يدي القاضين على الركبة ليميزا من غيرهما ولا يهيب وهي عادة العرب  
في المحاكمات والمرأة مترجعة كيف كانت لانه استرها ولا يجوز ان يرتفع الموكل في المجلس  
عن الوكيل والخم لان الدعوي متعلقه به ايضا بدليل تخليفه اذا وجب اليقين كذا ذكره ابن

الرفع

الرفع عن الرضا واقره وسنن ان يكون مفعلا على وجوب التسوية فان قلنا باستصحابها  
لم يتجه فيها ذكره غير الاستحب وبالمجمل هو فقه حسن والبلوي به عامة وقد راينا من يوكل  
فرا من التسوية بينه وبين خصمه ومخلصا في التسوية في المجلس وهذا المذهب استحبها  
والاكثر على وجوها **قال** والاصح رفع مسلم على ديني فيه اي في المجلس لقوله تعالى يرتفع اليه  
الذين امنوا منكم والذين امنوا العلم درجات قال الشيخ وهذا من عطف الخاص على العام لان  
العلل اخذ من المؤمنين ويكون المعنى انه يرتفع المؤمنين على غير المؤمنين ويرفع العلم من  
المؤمنين على بقية المؤمنين وروي للمهزي عن الشعبي قال خرج علي الى السوق فاذا هو  
بمنصاري بيع ذراعا فعرفها علي فقال هذه ذراعي بيني وبينك قال عن المسلمين قاتبا شرعا فلما  
راى القاض امير المؤمنين قام من مجلسه واجلسه فيه وجلس شريح امامه الى خبأ النصاري  
فقال له علي لو كان خصمي مسلما لقتلت معه مجلس الخم ولكن سمعت رسولا لله صلى الله عليه  
وسلم يقول لا تساورهم في المجلس ففني بيني وبينه يا شريح فقال شريح ما تقول يا امير المؤمنين  
فقال هذه ذراعي ذهبت من منذ زمان فقال شريح امير المؤمنين هل من بينة فقال علي صدق  
شريح فقال النصاري اشهد ان هذه الاكام الانبياء ثم اسلم النصاري فاعطاه علي الذراع وحمله  
على فرس عتيق قال الشعبي فلقد رايت يقاتل المشركين عليه والوجه الثاني يسوي بينهما  
في الاقبال عليه والامتناع منه قال الرافي ويمكن الوجهان في رفع المجلس حارين في ساير وجوه  
الاكرام وقد صرح بذلك الفوراني قبله وحرم بتركه في النبوية بتقدمه عليه في الدخول  
**قال** واذا جلسا بين يديه ولذلك اذا انتصب كما هو الواقع غالبا وهو خلاف الاول  
والادب بل قال الماوردي لا يسمع الدعوي بينهما وهما قايمان حتى يجلسا من يديه تجاهه  
وجه **قال** فله ان يسكت لانه حاضر ليقول **قال** وله ان يقول ليتكلم المدعي لما فيه  
من ازالة هيبته القوم وكذا اذا عرف المدعي يقول له تكلم ولو خاطبها بذلك الامين الواقف  
عندك كان اولي والاوول ان يستأذنه الخ في الكلام فان طال سكوتها لغير سبب قال ما  
خطبك وهو اكمل الفاظ الاستدعاء وفيه وجه ان يسكت ولا يقول لها شيئا فان لم يدع واحد  
منها اقام من كانها **قال** فاذا ادعى اي دعوي صحيحة طالب خصه بالجواب كما به بفضل  
الخصومة فيقول ما تقول واخرج من دعواه وتحذرك وقيل لا يطالبه بالجواب حتى يسأل  
المدعي لانه حقه فيقول وانا اسأله جوابه او اطالبه بالجواب لانه حقه فلا يطالب  
به خصه لا يسأله كالبين فانه لا خلفه الا بمسئلته وحج هذا المروي وقال في الدعوى  
من الشرح الصغير انه اشبه فلو كتب المدعي دعواه في رقعة وقال ادعي عاني هذه ففقه  
وجهان احدهما لا يقبل القاض هذا منه حتى ينطق بذلك بلسانه والثاني يقبله منه  
ونفروها على المدعي عليه ويطالبه بالجواب فان كتب الاخر الجواب في رقعة استويا ولا



تخرج في الوحيين **قال** فان اقرضك اي فقد لزمه ما اقرضه فينبذ للمدعي ان يطلب من  
القاضي الحكم عليه فيقول اخرج من حقته او قل ذلك الخرج منه او الزمك به والاصح ان الحق  
ثبت بحججه الا قرار دون حق حكم خلاف البينة واستبعد الراجع بمقابلته فانه لا خلاف ان  
للمدعي الطلب بعد الاقرار والقاضي الا لزامه **قال** وان انكر اي والدعوى فيها لا قسامة فيه  
**قال** قل ان يقول للمدعي البينة لما روي مسلم عن ابي بن حنبل رجل من حضرموت و آخر  
من حنبل انبأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له الحضرمي يا رسول الله ان هذا غلبني على  
ارض كانت لابني فقال له الكندي هو ارضي في يدي ازرعها ليس له فيما حق فقال صلى الله عليه  
وسلم للحضرمي البينة قال لا قال فذلك ميمته وفي وجهه لا يقول له ذلك لانه كالتلفيقين  
**قال** وان لم يستك تحزما من اعتقا دمي له الى المدعي وقيل له ان يقول قد انكرت فهل لك  
بينه او ما تقول **قال** فان قال له بينة واربع تخلفه فله ذلك لانه ان نزع عن البين  
واقر شهد الامر على المدعي واستغنى عن اقامة البينة وان حلف اقام البينة وان كذبه  
فله اذن في التخلف عرض صحيح **قال** او لا سنة لي ثم احضرها قبلت في الاصح لانه رعا  
لا يعرف اوليى ثم عرف وتذكر والساني لا يقبل ونسبه لما ورد به الى الاكثرين للمناقضة  
فلنفيه البينة ثلاث صور احدها كالبينة في حاضره فاذا احضرها سمعت جزها الثانية لا  
بينة في حاضره ولا غايبة ثم باقى بينة والاصح في اصل الروضة سماع البينة لا بينة  
بل وهي صورة الكذب فلو قال شهودى عبدا وفسقه ثم اتى باحرار عدول قبلت شككهم  
ان مصرى زمن مكن فيه الحق والاصح كذا قاله الشيخان وينبغي القول وان لم يصر زمان  
كما لو قال لا بينة لي لانه قد لا يطالع على الحرية والعدالة ثم يطالع عليها ولو قال كل سنة اقمها  
باطله او كاذبة او بينة زور ثم احضرها قبلت في الاصح لانه رعا لم يعرف وتذكر  
والساني لا للمناقضة الا ان تذكر احكامه تاويله ككنت جاهلا او ناسيا ونسبه  
لما ورد في الروايات الى الاكثرين **فصرح** قال المدعي للمدعي عليه ابرأتك من البين سقط  
حقه من البين في هذه الدعوى وله استئناف الدعوى وتخليفه كذا قاله الشيخان  
قال ابن الرفعة يظهر انه لا تشوع الدعوى عليه ثانيا لا لقطع الخصومة **قال**  
واذا اردتم حضور قدم الاسبق لانه اخ من المتأخر بسبقه والاعتبار لسبق المدعي  
دون المدعي عليه **قال** فان جهل او جاء معا اقرع فطاع المنازعة فان اثار بعضهم  
بعضا جاز فان كثروا وعسر الاقراع كتب اسماهم في رقاع ووضع بين يديه لياخذ  
واحدة واحدة فيسمع دعوى من خرج اسمه قاله ابن الصباغ وغيره ومسر الرهني  
الا قراع لهذا تقدم المقاضى الاول فالاول على سبيل الوجوب فان كان فيهم مصريين  
منهم ربا لصراي نوكته قال الروايات الاولى لغيره تقديمه فان لم يفتخلوا قدمه القاضي

ان كان

ان كان مطلوبوا ولا تقدمه ان كان طالبا **فصرح** الاراد حام على المفتي والمدرس فيما  
يعومن العلوم فرض كفاية كالاراد حام على القاضي فيقدم بالسبق وان كان ذلك العلم  
لا يجب تعلمه فالخير الى المعلم والمفتي وفي وجهه يجوز تخصيص بعضهم وقال الامام والغزالي  
الاول المنع منه فانه لا يدري من المقل منهم فبعض الجميع فان لم يتاقت تعليم الجميع  
قدم بالسبق او بالقرعة **قال** ويقدم مسافرون مستوفون ونسوق وان تاخروا لرفع  
الضرر وان النساء عورة والمستوفى الذي شدد رجليه ويضرم الحلقف عن الرفقة قال  
الرافعي وينبغي ان لا يفرق في المسافر والمرأة من المدعي والمدعي عليه والاصح ان تقدمهما  
مستحب ومنهم من يشعر بلامه بالوجوب والمسافرون بعضهم مع بعض كالمقربين فيعتبر  
السبق والقرعة وكذا النسوة فلو تعارضت النسوة والمسافرون ففي المتقدم منها نظر  
وقوله وان تاخروا راجع الى المسافرين والنسوة وغلب الذكر على المؤنث وكذا قول  
ما لم يكنزوا واطلاقه النسوة يفهم انه لا فرق بين الشابة والعجوز والقياس لما في العجوز  
بالرجال لا تنفك المحذور ومن له مريض بلا مشقة ينبغي الحاقه بالمريض وينبغي تقديم  
المسلم على الكافر كما هو مفعول عليه في المجلس **قال** ما لم يكنزوا رادقا للمصير من المقربين  
الاولي وعن الرجال في الثانية **قال** ولا يقدم سابق وقارع الا بدعوى واحدة **قال**  
ليلا يطول على الباقي فان كان له دعوى اخرى فليحضر في مجلس خرو وتنتظر اقراغ الباقي  
وحينئذ يسمع دعواه الثانية سواء كانت على الذي ادعى عليه او لا او على غيره وفي وجه  
ضعيف ان الزيادة على الاولى مسموعة اذا اخذ المدعي عليه وعلى هذا قال في الوسيط لسمع  
الي ثلاث دعوى ومنهم من اطلقه **قال** وحرم اتخاذ شهود معينين لا يقبل غيرهم  
للمخالفة قوله تعالى واشهدوا دوى عدل منكم وقوله صلى الله عليه وسلم شاهدك او بيمته  
والاجماع على قبول كل عدل وان فيه مشقة على الناس في قطع المسافة اليهم قال الماوردي  
واول من فعل ذلك اسماعيل بن اسحاق المالكي وتبعه بعض القضاة في البلاد وهل ذلك مكره  
او حرام الذي في البحر والماوي الاول وجزم القاضي ابو الطيب بالسائي وعبارة الروضة لا  
يجوز فان رتب قوما وكان يقبل غيرهم فلا يجوز كراهة **قال** واذا شهد شهود فغرف  
عدالة او فسقا على علم فيرد شهادة الماسق ولا يحتاج ان بحث عن عدالة العدل  
وقد تقدم فيه وجه عند القضاة بالعلم **فصرح** شهد عليه معروفا بالعدالة  
قبل الحكم ثم اعترف فقبل يستند الحكم الى الاقرار فقط والعجم الى المجموع **قال** والا  
اي وان لم يعرف منهم عدالة ولا فسقا وجب الاستزكا وهذا قال مالك واحدا لانه  
حكم بشهادة فيستزك فيه الحق عن شرط كما اذا طعن الخصم ولا يجوز الا كيف بان الظاهر  
من حال المسلم لا لعدالة كما لا يجوز الا كيف بان الظاهر من حال من كان في دار الاسلام



الاسلام هذا في حمل العدالة والحرية فاما في حمل الاسلام صرح فيه الى قولهم لانهم  
قادرون على التشابه وفي الحاشية في كتاب الشهادات وجه انه لا يقع بقوله اني مسلم  
حتى يكتبوا بالاثبات بالشهادتين وفي الحرية وجه انه لا يرجع لقوله وقال في التهذيب انه  
ظاهر النص ومحل ما اذا المرصدها الخصم فان شهد بها صحتها فيها شهد به قضى باقرار  
ولا حاجة الى البحث لكن الحكم هنا بالقرار بالبينه ثم بين المصنف كيفية الاستدراك **قال**  
بان يكتب ما يتميز به الشاهد من اسم وكنية ولقب وولد ان كان واسم ابيه وجهه وطينته  
وحرقة وسوقه ومسجده لئلا يشتبه بغيره وان كان مشهورا وحصل التمييز ببعض هذه  
الاصناف **قال** والمشهد له وعليه بان يكتب ذلك لانه قد يكون بينهما ما يمنع الشاهد  
له او عليه من قرابة او عداوة **قال** وكذا قدر الدين على الجمع لانه قد يغلب على الظن  
صدق الشاهد في القليل دون الكثير والى في لا يكتبه لان العدالة لا تجزأ في قليل  
القليل قبل في الكثير **قال** وسعت به مزايا ليعرف حاله كذا في نسخة المصنف وفي المحرر  
وسعت به الى المزي في الروضة والشرحين ويكتب الى كل مترك كتابا ويدفعه الى  
صاحب مسالته وعبارة التبيين يكتب ذلك في رفاق ويدفعها الى اصحاب المسائل ولا يعلم  
بعضهم بعض واقلهم اثنان وقيل يجوز واحد واصل هذا انه ينبغي ان يكون للمقاضي  
مذكون واصحاب مسائل واصحاب المسائل لانه سعتهم القاضي الى المزيين ليعرفوه ما انفع  
عندهم من احوال الشهود والمذكون هم الذين يرجع اليهم في احوال الشهود وقيل اصحاب  
المسائل اسم مشترك بين المزيين وبين رسل الحاكم اليهم ومواد المصنف بالمزك اثنان لاما  
يقتضيه لفظه من اوصاف **قال** ثم لشفاه المزي ما عنده لان الحكم يقع بشهادته فاعتبر  
ذلك فان اتصل به حرج لم ينظره بل يقول للمدعي زدي في الشهود وان كان تعديدا على  
مقتضاه وقوله لشفاه المزي ان اراد به صاحب المسألة كما هو ظاهر عبارته فذاك  
وسماه مزي كما انه يفعل للمقاضي التزكية عن المزيين وان اراد المبحرث اليه كما اقتضاه  
كلام المحرر وعين فهو وجه قال به ابو اسحق ومنع الاعتماد على قول اصحاب المسائل لانهم  
شهود فرع وشهادة الفرع لا يقبل مع حضور شاهد الاصل **قال** وقيل كفى كتابته اي  
مع اصحاب المسائل الى القاضي وهو الذي عليه الحكم في بلاد الاسلام يكتبون بروية  
سجل العدالة والامح لا يكتفى لان القاضي لا يجهد على خط نفسه وان وقع ما لم يتذكره  
فكيف يخط عين المحتال المزور قال الراعي هذا ظاهرا لان الحاكم يحكم بشهادة المزيين  
فاما اذا ولي بعضهم الحكم بالعدالة والجرح فليكن كتابته ككتاب القاضي وليكن  
المرسولان كالشاهد من على كتاب القاضي **قال** وشرطه كشاهد في الاسلام والكليف  
والحرية والذكورة والعدالة وعدم العداوة في الجرح وعدم الابتناء في البينة في التعديل

فلا يسمع شهادة الاب بتعدله المزين وعكسه على الامح **قال** مع معرفة جرح وتعديل  
على بصيرة من ذلك **قال** وخبير باطن من بعد له لصحته او حوار او معاملة لما روي  
البيهقي عن خرشة بن الحرفا قال شهد رجل عند عمر بن عبد العزيز فقال لا اعرفك ولا يفرك  
ان لا اعرفك انت من يعرفك فقال رجل من القوم انا اعرفه فقال باي شيء تعرفه **قال**  
بالعدالة والفضل قال فهو جارك الا في الذي لا يعرف ليله ونهاره ومدخله ومخرجه  
قال لا قال فراقفته في السهر الذي لست له به على مكارم الاخلاق قال لا قال تعرفه لست  
تعرفه ثم قال للرجل انتي من يعرفك ومن جهة المعنى ان الناس يخفون عورائهم ولا يتحقق  
الاطلاع عليها فاعتبر ما يغلب على الظن ذلك وهو الخبير الباطنة واعتبر الامام والغوالي  
والجارجي شرط بالثبوت وهو ان لا يكون المزي من اهل الاهواء والعصبيات والمباطلات والمجارج  
لان الجورج هو الهوى ويركب ما هو الهوى ولا يرجع عن الخطا لضعف تفواه وينبغي ان يكون المزي ه  
واقرا لعقل ويحسد في اخفا امرهم لئلا يشتهروا في الناس التزكية والمراد بالمزك هنا  
من يشهد بالعدالة واصحاب المسائل ولا يستلزم فيهم الخبير الباطنة اذا اكتفينا بشهادتهم  
كما صرح به بن الرفعة فقال الماوردي ولا يجوز للحاكم ان يقول لهم من اين لكم ذلك  
تنبيه **قال** ظاهر اطلاق المصنف انه لا يشترط التقادم في المعرفة الباطنة وظاهر  
لفظ الشافعي يقتضيه قال الراعي ولشبهه ان شدة الفحص لتقادمه فليس كره  
للاشتراط بل لكون الغالب ان الباطن لا يعرف الا به وسكت المصنف عن التعديل  
بالاستفاضة قال الراعي ولا يبعد ان له التعديل بذلك فاذا سمع الناس به كرون  
صلاح شخص وامانتهم وعدالته قال القاضي له تعدله وان لم يكن من اهل الخبرة  
بحاله اذا اكرر ذلك على سمعه فرار بحيث يغلب على ظنه ويشهد له من السنة حديث  
الجنابة لما مر بها على النبي صلى الله عليه وسلم فاسوا عليها خيرا فقال انتم شهداء الله في الارض  
**قال** والاصح اشتراط اللفظ شهادته بان يقول اشهد بان عدل كسائر الشهادات والمالي  
لا يشترط بل يقوم مقامها اعلم والتحقق وغيرهما وهو شاذ **قال** وانه يكتفى هو عدل  
لانه اثبت الجملة التي اقتضاها ظاهر قوله تعالى واشهدوا له ومنكم وهذا  
نص عليه في حمله **قال** وقيل يزجر على ولي قال الامام وهو بلغ عبارات التزكية  
وهذا المنصوص في الامر والمختصر وظاهر عبارته انه لا فرق بين ان يقدم على ولي وفي  
الرواية الباب لا يفتل حتى يقول لي وعلى فان قال لي ولي لم يقبل في احد الوصيين والمالي  
يقبل سواء قدم ام واهو هو عرب ولا يجوز ان يزك احد الشاهدين الا على الامح ومن كتاب  
حمله جازمه والمذهب الاول ولا فرق حصل التعديل بقوله لا اعلم منه الا خيرا لانه  
قد لا يعرف منه الا الاسلام ولا بقوله لا اعلم منه ما يوجب القبول ايضا **قال** ويجب



ذكر سبب الجرح وان كان الجرح ذا فضل وفقه كما قاله في الامر لان اسبابه مختلفة وقد ينطو  
الشاهد ما ليس بجرح جرحا وعلم من كلام المؤلف انه لا بد من التصريح بالسبب وهو الصحيح فيقول هو  
زان او سارق او قاذف او كاذب ونحو ذلك لكن هل يشترط ذكر روية السبب او سماع عدلين  
يقول رأيته يزني او سمعته يقول زني فانهما لا فاذ بين السبب نظريه القاضى  
بعد ذلك وقال الامام والغزالي اذا كان الجرح عالما بالاسباب اكتفى بالادلة والا فلا وقيل  
يكفى التعريف بذكر ما لديه علم ما يقع به الجرح مثل ان يسكن او يستعفى عن ذكره لا ويقول الله  
اعلم بالسراير حكاه القاضى والامام ولا يجعل الجرح بذكر الزنا قاذفا للحاجة الى ذلك كالشاهد  
قال المصنف والصواب انه غير قاذف وان لم يوافقه غيره كانه مسؤول عنه فهو في حقه  
فرض كفاية او عين بخلاف شهود الزنا فانهم مندوبون الى السفر فهم مقصودون واما العقل  
فلا حاجة الى بيان سببه لان العدة بالحر من اسباب العشق وهي ليس بعسر ضبطا وعدة  
وفي العدة وجه ضيق انه يجب بيان اسباب العشق وسببه ايضا وحزمه في الحاوي في موضعين  
ولا يخفى ان الجرح لا يكون الا عند القاضى او من نصبه للجرح او التخليد **قال** ويعقد فيه اى في  
الجرح المعينة والسامع كما اذا رآه يزني او يشرب الخمر او سمعته يقول انسا نا او يقر على نفسه  
ذلك **قال** او لا شفاة وكذا خبر التواتر لحدوث العلم بذلك اما العدة اليسير فلا جرح بقول  
لكن له ان يشهد على شهادتهم بشرطه وقيل بعينه خبر واحد من الجيران اذا وقع في القلب صدقه  
وقال في العدة استيفاض شق الشاهد للناس فلا حاجة الى البحث والسؤال وجعل المستفيض  
كالعلوم **قال** ولقد مر على التعديل لزادة علم الجرح لان التعديل يامر ظاهره والجرح بباطن  
فقد مت شهادته علم ما خفى على عينه كما لو قامت بينه على الحق وبينه على الكفر تقدم بينه البراءة  
وكان المعدل نافي والجرح مثبت فهو اولى وكذلك الحكم لو جرحه انسان وعدله اثنان فاكثر الى ما به  
قاله القاضى صين وغيره والحق به الامام ما لو عدلوه وحقق القاضى فسقه بالتسامع **قال**  
فان قال المعدل عرفت سبب الجرح وثابت منه واصح قدم لزادة العلم وهذا المستثنى من تقدير  
بينه الجرح وفي البيان عن اصحاب استثنى صورة اخرى وهي ما اذا شهد بالجرح في بلد ثم انتقل  
لبلد اخر فيشهد انسان بالتعديل فيقدم على الجرح لان العدالة طارئة على الجرح والتوبة  
ترفع المحصية واقتصر في الاخبار على استثنى هذه الصورة وقال لا يشترط اختلاف البلدين  
بل لو كانا في بلد واختلف الزمان فكذلك كذا اطلق قال من الرفعة وينبغي ان يخص بكل  
بطلان الاستبراء منها انتهى وهو الذي نص عليه في اختلاف العراقيين من الامر **قال**  
والاصح انه لا يكفي في التعديل قول المدعي عليه هو عدل وقد غلط ابي فيما شهد به كان المستركا  
حق به تعالى وكان الحكم بشهادته بلاحت لان الحاشية وقد اعترف بعد الله وهذه المسألة  
محلا فيما تقدم عند قوله والا وجب الاستركا وهناك ذكر في المحرر **فرع** عدل الشاهد ثم

شهد في واقعه اخري فان لم يطل الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعدله ثانيا وان  
طال فوجها ن احكاما طلب تعدله لان طول الزمان يوزن بتغير الحال كما قيل تغير الاوقات  
يتغير المعارف ثم جازى الحاكم في طوله وقصر وقال بعض اصحابه يسأل عنه في كل سنة  
اشهر ولو قيل كل سنة كان اولى واذا عدل شاهد القاضى تحقق فسقه بالتسامع قال الامام  
يجب القطع بانه يتوقف فيه ولا يفتى بجملة **قال** اذا اراد القاضى بالشهود او نوهدهم  
غلطهم لحقة عقل وحدها فيهم فينبغي ان يعترفهم ويسأل كل واحد عن وقت حال الشهادة  
عاما وشهرا ويوما وعدة وعشيرة وعن مكانه محلة وسكة ودارا وصفة وحسنا ولسان  
الحال الشهادة وحدها مع غيره وانه كتب شهادته ام لا وانه كتب قبل فلان وبعده وكتبوا  
بغير امداد ونحو ذلك ليستدل على صدقهم ان انفتحت كلتهم ويصعب على عورته ان لم ينفق ويقال  
اول من فرق الشهود دانيال ابن عليه السلام شهود عنه شهود بالزنا على امرأة ففرقهم  
وسألهم فقال احدهم ريت لبنا تحت شجرة كثيرا وقال اخر تحت شجرة تفاح ففرق كذبهم  
وفرّق الشهود داود عليه السلام ثم عمل كرم الله وجهه اما اذا لم يكن ربيعة مان كايوانه  
واذ في العقل ففرق لم يفرقهم لان فيه تهمة لهم وطعن فيهم وقال الرويانى يفرقهم بشر  
ان المقرق والا يستعاض جرحه المقرق بعد التزكية والصحيح انه قبله فان اطلع على  
عورته استعفى عن الاستركا واخذت عن طهره وان لم يطلع فان عرف عد التهم حكم والا لى  
استركي وهذا المقرق والاستعفاء واجب او مستحب فيه اوجه الصحيح انه مستحب  
وقيل واجب وقيل ان سأل الحتم وجب والا فلا **قال** لا يخفى ان اختلاف الفقهاء في ان  
البيوت حكم بالاثبات او بالنفي والصحيح عندنا وعند المالكية انه ليس حكم وعند الحنفية  
انه حكم ولا يخفى في كونه حكما الا انه حكم بتعدله بالبيينة وقبولها وجريان ذلك الامر المشهود  
به وله قابلية ان عدم احتياج حكم اخر الى النظر فيها وحوار النفي في البلد فان في تنقيده  
الحكم في البلد من غير اقتضائه حكم خلافا فاذا صرح بالحكم كاذبا جاز النفيده واما حثه  
فالصحيح انه لا بد له عليها لان الحاكم قد ثبت الشرع منظر في كونه صحيحا او باطلا وكثيرا ما يوجد  
في اسماكات الحكم ليسجل شيوته والحكم به فعلى على النظر المعهود كما هو الواقع اليوم في الكتب  
الحكمية والمراد ذلك المقرق المدبر في الكتاب وقد يكون صحيحا مجمعا عليه وقد يكون فاسدا  
مجمعا عليه وقد يكون مختلفا فيه وقد يقع في الفاظ الحكم الحكم عاقل مت به البيينة فان كانت  
مصدرة فهو كقوله تقام البيينة وان كانت موصولة وهو الظاهر في كاثبات جريان  
العقود المحكوم بها فالقاضي تارة يقتصر على البيينة وتارة يضيفه الى الحكم كقوله ثبت  
عندي ان هذه الدار وقف او ملك فلان او ان هذه المرأة زوجة فلان فهذا مثل الحكم لا  
يمكن التعرض لنقضه الا ان تحقق ان مستند جريان عقد مختلف فيه كقول الحقى ثبت



عند يوان هذه زوجة فلان زوجته نعمها ونحو ذلك فان قلنا البتة حكم امتنع عما غير ابطاله  
وان قلنا ليس حكمه لم يمنع واما اذا حكم بصحة العقد هذه اعلى درجات الحكم فلا يسيل الى نقضه  
باجتهام مثله فانه كان في محل مختلف فيه اختلافا قريبا لم ينقض فيه قضاء القاضي وكثيرا ما يكتب  
ليسيل بثبوت وصحته فحتمل عوده الضمير على البتة فتراجع فيه فان عسر المراجعة حمل على  
الحكم لصحة التصرف كما لو صرح به لانه المتعارف ومعنى صحته كونه بحيث يقرب آثاره عليه  
ومعنى حكم القاضي بذلك الزامه لكل احد فانه كان في محل مختلف فيه نفذ وصار كما هو عليه  
ومن شرط هذا الحكم ثبوت ملك المالك وحيارته واهليته وصحة صيغته في مذهبه القاضي  
واما الحكم بالتقاضي لموجب فهو احط رتبة من الحكم بالصحة فانه الحكم بالصحة يستدعي ثلاثة  
اشياء اهلية التصرف وصحة الصيغة وان التصرف في محله ولذلك اشترط فيه ثبوت  
الملك والحيارة والحكم بالموجب يستدعي شيئين اهلية التصرف وصحة الصيغة فيحكم  
بموجبها ومعناه انه ان كان ما ذكرنا صح فكان حكم بصحة تلك الصيغة الصادر من ذلك  
الشخص وهذا نافع في الصور المختلف فيها فاذا وقف على نفسه حكم عام موجب ذلك كان حكما  
منه بان الواقف من اهله التصرف وان صيغته هذه صحيحة حتى لا يحكم بعين بطلانها من بطلان  
الابطال وليس حكما بصحة وقفه ذلك لتوقفه على كونه مالكا لما وقفه ولم يثبت فاذا ثبت  
حكم حينئذ صحة الوقف والرافع للخلاف الحكم بصحة الصيغة لانه المختلف فيه وانما جاز الحكم  
بالموجب مع عدم ثبوت الملك لانه قد يعسر اثبات الملك وهذه اللفظة وهي الحكم بالموجب  
لا يوجد في شئ من كتب المذاهب الا في كتب اصحابنا فان قيل **الموجب** امر مبهم يحتمل ان يكون  
الصحة ويحتمل ان يكون غيرهما وكلم القاضي اذا لم يعين لم يصح ولا رفع الخلاف ولا منع الحكم من  
قاضي يركب خلافة ذلك ومعه ذلك ما نقله الرافعي عن ابي سعيد الهروي وما لا يليه ان ما  
مكتوب على ظهور الكتب الحكيم وهو صحيح وروى هذا الكتاب على قبلته قول مثله والزم  
العمل بموجبه ليس حكم لا خيال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحجج فالجواب **ان** اذا  
اعدنا الضمير على الكتاب صح ما قاله لان مصحون الكتاب وموجبه صدور ما تضمنه من اقرار  
وانه ليس بضرورة لذلك قاله الرافعي انه ليس حكم وهذا صحيح اذا اراد ذلك او احتل اما  
اذا حكم بموجب الوقف او موجب اقراره فليس موجبه الا كونه وقف او كون المقر به لازما  
وقول من قال مرجبه يحتمل الصحة والفساد ممنوع واللفظ الصحيح موجب حكمه واللفظ  
الفساد لا يوجب شيئا واذا كان اللفظ يحتمل موجبين وجب على الحاكم ان يبين مكنه واهام  
ولذلك لا يجوز عند القدرة الا ان يحش من ظلم ونحو كما قاله الرافعي في موضع اخر فعلى ذلك  
ملايينه له فاذا علم ذلك على مقتضاه وبدون ذلك لا يحمل حكم القاضي الا على البيان الواضح  
فتلخص انه اذا حكم بموجب وقف او بيع او اقرار ونحوه فهو حكم على العاقد بمقتضى قوله وعلى

المقر

المقر بمقتضى اقراره وليس حكم اخر نقضه لاقتضا مذهب بطلان فيه نقض اجتهاد  
بالاتجاه **كتاب القضا على الغائب**  
لرسوب له في المحرر بل جعله فصلا وترجعه الشافعي وكثير من اصحاب باب القاضي  
الي القاضي لانه مقصود بالباب والاصل في حوازم كتب الفقهاء انك بدو السنة  
والاجماع اما الكتاب فقصة سلمان عليه السلام ويليقيس قوله تعالي اني اني الي  
ك ب كرم الامة فانه رها كتابه ودهاها الي دينه بطيب خاطبه واقتصر منه على قوله  
الا نفلوا على واتوا مسلمين فوجزوا اختصار وهكذا يكون كتب الامة في لفظها المختصر  
واما السنة فانه النبي صلى الله عليه وسلم كتب الي كسرى بن هرمزان سلم فسلم والمسلم  
فلما وصل اليه كتابه وصحة على السنة فقال صلى الله عليه وسلم ثبت الله ملكه فكان كانه  
قال وكتب صلى الله عليه وسلم الي عمرو بن حفص كتابه المشهور في الحكم والديان وجهه صلى  
الله عليه وسلم جيشا وامر علي بن عمر بن عبد الله بن جندب دفع اليه كتابا مخموما وقال لا يفضضه  
حين يبلغ موضع كذا فاذا بلغته فاقراه واعلم بما فيه فعلى ذلك واجمع الخلفاء الراشدين  
على الكتابة الي امراهم وقضاةهم وقد تقدم عهد عمر الي ابي موسى وكتب على ابي بن عباس  
اما **بعض** فان الانسان يسره ذلك ما لم يكن ليفوته ويسوء فوت ما لم يكن ليدركه  
فلا يمكن ما نلت من دنياك فرحا ولا مما فاتك منها ترحا ولا تكن ممن يرجوا الآخرة بغير عمل  
ويؤخر النوبة بطول امل فكان قدوة السلام قاله بن عباس ما اسفقت ولا انقطعت بعد  
رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل هذا الكتاب ولم تنزل الحكم من اذن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الي ان يكتب بعضهم الي بعض ويعلمون على ذلك من غير انكاره ان ضرورات الحكم الي ذلك  
داعية اذ في المنع منه اضرار الحقوق التي تدعو الي حفظها **قال** هو جازي في الجملة  
للمحاجة وبه قال مالك واحد واستدلوا به بان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهند خذي من  
ماله ما يكفيك وولدتك بالمعروف وكان قصا منه على زوجها ابي سفيان وهو غائب وقاله  
عمر في قصة الاسيقي من كان له عليه دين فليأتنا غدا فانا بايعوا ماله وقاسموه بين غرمائه  
وكان الاسيقي غائبا هكذا ترجم عليه البخاري وفي الاستدلال به حديث هند نظرا لان ابا  
سفيان كان حاضرا ملكه كادواه الحكم وغيره ولهذا قاله في شرح مسلم كايضا الاستدلال به لان  
شرط القضا على الغائب ان لا يكون في البلد او يستنفر اليه كما سيأتي وذكر الرافعي  
في التلقات ما يدل على ان ذلك كان استفتا وكل المزي لا قوة للشافعي بمعه كذهب ابي  
خليفة والحق القاضي حسين بالغائب ما اذا حضر المجلس فهرب قبل ان يسمع الحاكم البيعة او يوجه  
وقيل الحكم فانه حكم عليه وقطع **قال** ان كان عليه بيعة وادعى المدعي مجوده اشار الي ان  
لجواره شرطين اصره ان يكون عليه بيعة لان الدعوى لقصد ثبوت الحق وطريقه محصورة



في اقرار ومين مرد وده او بينة والا ولان مفقودان عند غيبة المدعي عليه فلو قلنا لا  
نسمع لحلت الغيبة طريقا الى اسقاط الحقوق **الشرط** السابق ان يدعي المدعي جوده  
لان البينة شرطا وهي لا تقام على مقترقا حتى الى التصريح بالجوده وعلم من كلامه انه لا تكلف البينة  
على الجود وكل الامام فيه الاتفاق قالوهي من المشكلات فانه ان كان يدعي جوده في المال  
فهو محال له لا يعلم حاله وان كان يدعي جوده لما كان حاضرا لقضاء في المال لا يرتبط بجوده  
ماض **قال** فان قال هو مقرا اي وانا اقيم البينة استطاعا بالخفا ان نكر لم نسمع بينته  
لتصرحه بالمنا في سماعه الا لا فائدة فيها مع الاقرار **قال** وان اطلق اي لم يتعرض لجوده ولا  
اقرار فالصحيح ان نسمع لانه لا يعلم جوده في غيبته وحتاج الى التثبت فجعلت الغيبة كالسكوت  
والساق لا نسمع الا عند تعرض البينة للجود لان البينة انما يحتاج اليها عند فعل هذا بشرط  
ان يقول هو جاده وعلى الاول الشرط ان لا يقول وهو مقرو في خفا وان هذا كله  
فيما اذا اراد اقامة البينة لكتبة القاضي به الى حكم بلد الغائب فاما اذا كان الغائب مال حاضر  
واراد اقامة البينة على دينه ليوفيه القاضي يسمع بينته ويوفيه سواء كان مقرا او جادا  
ويقوم مقام الجود ما في معناه كما لو اشترى عينا وخرجت مستحقة فادعى الثمن على البائع  
الغائب فلا خلاف انها نسمع وان لم يذكر الجود لان اقامه على البيع كاف في الدلالة على جوده  
قاله الامام والغزالي **قال** وانه لا يلزم القاضي نصب مخبر مكر على الغائب لان الغائب ذكره  
مقرا فيكون انكار المخبر كذا قال المرافعي ومقتضى هذا الوجه انه لا يجوز نصب المخبر كذا الذي اورد  
ابو الحسن العبادي وعينه انه مخبر من النصيب وغيره والى طرزه لتكون البينة على انكار مكر قاله  
المطلب وهو في المذهب في الدعاوي على المتمرد **قال** وجب ان خلفه بعد البينة ان لو ثابت  
في دمه ان المدعي عليه لو كان حاضرا كان له ان يدعي برأيه منه ويحلفه فيدعي للقاضي ان يحاط له  
فيحلفه بعد قيام البينة وتعدله انه ما ابرأ عن الدين الذي يدعيه ولا عن شيء منه ولا اعتاض ولا  
استوفي ولا اطال عليه ولا اخذ من حقه بل هو ثابت في دمه المدعي عليه بلزمه ادائه وخور ان يقتصر  
في حلفه على ثبوت المال في دمه ووجب تسليمه وفيما قال الجمهور اشكال لان المدعي عليه لو كان  
حيا حاضرا فلا وقال بعد اقامة البينة حلفه على استحقاق ما ادعاه لم يجب اليه لان فيه قدحا  
في البينة فكيف تخلفه عليه في غيبته واجاب بعضهم بقرض المسألة فيما اذا اقامت البينة على اقرار  
ان المدعي عليه لو كان حيا حاضرا فلا وصديق الشهود ولكن قاله اشهدت على انه قاله نقص كانه  
تحلفه على الصحيح **قال** وقيل لسبب لان دعوى الاداء او البراءة دعوى جبرية لا نفوت واليه ذهب  
الصيرفي وبه جزم الحوفي في باب الفاسد هو طاهر كلامه بن سراقه في اللقيين واستحسنه الامام  
وقال انه منقاس ولا يشترط المتعرض في المن لصدق الشهود بخلاف المن مع التا هذا لان  
البينة لها هنا كماله وفنه وجه انه يشترط لكن يستثنى من اطلاق المصنف ما اذا كان للغائب

وكيل

وكيل حاضر فالمشهور كما قاله بن الرفعه في كتابه انه لا يحتاج الى ضم اليمين الى البينة **قال**  
وحران في الدعوى على صبي ومجنون ولذلك على ميت ليس له وارث حاضر لعجزهم عن التذرك  
بخلاف الغائب فاذا قدم الغائب او بلغ الصبي فهو على حجة **قال** سئل الشيخ عاذا الدين منه  
يونس عن رجل مات وخلف ورثته بعضهم غائبون وبعضهم اطفال ولم يرهن بدن على رجل فانه  
المديون ايضا فحضر وكيل الغائبين وهم بمسافة القصر ووصي الامام مجلس الحكم وادعى المدين الرهن  
واقتناه والناس من الحاكم بيع الرهن وصرف ثمنه في الدين قبل حوز له ببعده وابق المدين من ثمنه  
او توقف البيع والابق على حضور الغيب وبلغ الاطفال وحلفهم او باع الرهن وبقي الدين وبوقف  
الثلث الى الحضور والبلوغ فقال له سباع وبقي الدين من ثمنه وبوقف الثلث الى الحضور والبلوغ **قال**  
ولو ادعى وكيل الغائب فلا تخلف بل يحكم بالبينة ويعطى المال المدعي به لان التخلف على البينة لا يسيل  
اليه وعلى القاضي ان يبيد قال المرافعي وبقي لان المسألة وقعت بمرو وبوقف فيها فقها الفرقيين  
ثم افترق الفقهاء بما ذكرنا ووجدت في تعليق الشيخ ان حامدا لهذا الجواب في باب الوكالة والسبب  
في ذلك ان لو وقف الامر الى ان يحضر الموكل لا يجز الامر الى ان تستدعي الحقوق بالوكالة انتهى  
وادعى الامام في الدعاوي اجماع الاصحاب عليه وبه الشيخ في باب الوقف على ان المراء بقضها  
الفرقيين الفقهاء والمحدثون وفي فتاوى بين المصالح او ادعى على ميت واقام بينة ثم وكل وكيل وغاب  
الى مسافة القصر وطلب وكيله من الوارث ايضا الدين مما في يد من التركة فاي الوارث خفي خلف  
الوكيل على نفق المسقطات لم يكن له ذلك كما لو كانت الدعوى على حاضر وادعى ذلك **قال** ولو  
حضر المدعي عليه وقال لو وكيل المدعي ابرأني موكلتك امر بالتسليم هذه مسألة مبتدأة ليست من  
تمام التي قبلها وصورتها ان يكون المدعي عليه حاضرا فيدعي عليه وكيل صاحب الحق ويقم البينة  
فيقول بعد اقامتها موكلتك الغائب ابرأني من ربي الناخري الى حضور الموكل فيحلفه فانه لا يجاب  
اليه بل يور بتسليم المدعي عليه به ثم يثبت ابرأ من بعده ان كانت له حجة وهذا له تخلف الوكيل  
على انه لا يعلم ان موكله ابرأه قاله الشيخ ابو حامد له ذلك ومن الاصحاب من خالفه وقال لا تخلف  
الوكيل **قال** مع حوز القضاء على الغائب بشا هه ومين كالحاضر وهل يكفي بمن ام لشترط بمينان  
احدها التكيل الحجة والثانية لنبق المسقطات وجهان اصحهما الثاني **قال** روع يعلق برط  
وقال انت وكيل فلان الغائب ولي عليه كذا وادعى عليك واقم البينة في وجهك فان علم انه وكيل  
واراد ان لا تخاصم فليعزل نفسه وان لم يعلم فينبغي ان يقول لا اعلم اني وكيل وهل للمدعي اقامة  
بينته على وكالة من تعلق به وجهان احدهما نعم ليستغنى عن ضم اليمين الى البينة واصحهما لان الوكالة  
حق فكيف تقام بينته بها قبل الدعوى **قال** واذا ثبت مال على غائب وله مال فضاء الحاكم منه  
لان نائب عنه وكما لو كان حاضرا وامتنع والاصح انه اذا وفاه لا يطالب بكيال لان الاصل عدم الدافع  
والحكم قدم فصرعان احدهما اعترف المدعي بعد ثبوت دينه ان للغائب ما لا عنده فله الحكم فضاء



منه من غير بينة بما انه ملك الغريب افق من الصلاح بان له ذلك ما لم يتصدى باقرا ما يمدحه  
حكومتهم وهما الغين ونحوه السابق ان قضى دينة من الباض احلفه عند الشروع في قضائه ثم  
قضى بعد بينة وان كان نقض من بيع العقار احلف قبل بيعه ثم بيع وقضى دينة من ثمنه  
ولا يجوز ان يباع قبل حلفه لجزا كوله عن اليمين فيقول استبد رايك البيع قال الماوردى **قال**  
والا اي وان لم يكن له مال حاضر فادسالة المدعي انها الحالة الى قاضي بلد الغائب اجابه مساعنة  
الى قضاء الحلف **قال** فيمن ساع بينته الحكم بان لم يستوف او حكا يستوفي اشار الى ان الغائب  
اذا لم يكن له مال حاضر وسال المدعي الكتابة لقاضي بلد الغائب فليلقا شيئا لئلا احد هان  
ثبتت عند القاضي بينة ولا حكم فحوز له اليه الحكم بالشرط الا في وهو بعد المسافة له  
والسنية ان ثبتت عند الحكم به فيمنه ذلك لينفذ لما روي الاربعة عن الضحاك بن سفيان  
**قال** ولا في رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض الاعراب ثم كتب الى ان ورث امرأه اشيم  
الصباي من دية زوجها فورثتها وان الحاجة تدعو لذلك فان من له بينة في بلد وخصه  
في بلد آخر لا يمكن حمله الى بلد الخصم ولا حمل الخصم الى بلد البينة فوضع الحق ولا يشرط في هذه الحالة  
بعد المسافة كما سنده كما سنده اذ كان اهلا للنفقة فان كان غير صالح ففي الايضاح للصبي  
ان في حوز ترك مكانته وجهين وجه الضرورة من قبله ما قبل ان يكتب اليه اذا علم انه موصل  
الحق الى اهله ونقض ما صحه في الروضة في الشاهد اذا دعي لغير صالح الوجوب هنا ايضا **فروع**  
يجوز للقاضي ان يطلق حكمه الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وعن ابي حنيفة لا يجوز الاطلاق الكلي  
وللقاضي ان يسجد الجروي حكايته مبنية على ذلك قال يخلت شهادته مع الشيخ ابي سعيد المنزلي على  
كتاب حكيم من قاضي هراة الى مجلس القاضي حسين وكانت الشهادته على الخصم والعنوان الى كل من يصل اليه  
من قضاة المسلمين فرد القاضي الكتاب وقال الشهادته على الخصم دون مضمون الكتاب غير مقبولة عند  
القاضي رضي الله عنه والعنوان من غير تعيين المكتوب اليه غير جائز عند ابي حنيفة رحمه فلا اقبل  
كتابا اجمع الامامان على ردّه كما ان من اجمع وامسكه ذكره وصلى لا يقع صلاية على المذهبين فاذا كان الكتاب  
الى معين فشهد شاهد الحكم عند حاكم اخر فانه يقبل شهادته ومضمونه اعتما د على الشهادته وعند ابي  
حنيفة لا يقبل غير المعين شهادته اذا لم يكتب والى كل من يصل اليه وجرى هذا الخلاف في الامامة الكتاب  
وشهد الشاهدان على كل عند المكتوب اليه او مات المكتوب اليه وشهد عند من قام مقامه فعند ابي  
حنيفة لا يقبل شهادته ولا يعمل الكتاب وعندنا يقبل شهادته ومضى الحكم والعزل والخون والعين كالموت  
ولو كتب القاضي الى خليفته ثم مات القاضي وعزل تعدد على الخليفة القول والامضاء ان قلنا يعزل  
بالعزل الاصل **قال** واستحب كونه ابي قبل الاشهاد لئلا يكره ذلك للشهود وانما يجب ان لا يفتاد  
على الشهادته فلو شهد خلاف ما فيه سمع وفيدجب عليه ان اوجبا كتب السجل عند طلب الخصم وقيل على مطلق  
قد نسي الشهود او حلف شهادته **قال** بذكر فيه ما يخبر به المحكوم عليه من اسم وكنية وقبيلة وضيعة

وحله

رجلية وكذا المحكوم له ليس له التميز وان لم توقع في نسب المحكوم عليه الى ان تخبر فحكم باطل حتى لو اقر  
رجل انه فلان المعنى بالكتاب لم يلزمه شي سلطان الحكم الا ان يقر الحق وقيل يلزمه الحق اذا اعترف انه  
المعنى بالكتاب وصفه الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عاقل الله وابا ك فلان وادعي على فلان  
الغائب المقيم ببلد كذا واقام عليه شاهد من وفاء فلان وفلان وقد عدل عندي وحلفت المدعي وبكت  
له بالمال فسالني ان اكتب اليك في ذلك حاجته اليه واشهدت عليه فلانا وفلانا ولا يشترط تسمية  
الشاهد من على الحكم ولا اصل الاشهاد ولا النص على اسمي شهود الحق بل يكفي ان يكتب شاهد عندي شهود عدول  
ويجوز ان لا يصفهم بالعدالة وتكون الحكم شهادتهم تعديلا لهم ويجوز ان لا يتعرض لاصل شهادته شهود  
فيكتب حكمت بكذا بحجة او حجت الحكم لانه قد حكم بشاهد وبين وقد حكم بعلمه اذا جوزنا القف بالعلم وهن  
حيلة يدفع بها القاضي قرح اصحاب الراي اذا حكم بشاهد وبين وعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا يكفي الكتاب  
المجرد بان الخط لا يعتمد عليه وعن مالك ان المكتوب اليه اذا وثق بالخط واقبلت مثله كونه جاز قبوله لان  
البيّن صلى الله عليه وسلم كانت كتيبه مقبولة من غير شهادة وفي المذهب وجه مثله عن المصطفي **قال**  
وختمه حفظا للكتاب واكراما للمكتوب اليه ويدفع الى الشاهد نسخة غير ختومة ليطلعها ويتذكر  
عند الحاجة والمقصود من الكتاب التذكير ومن الحكم الاحتياط فلو ضاع الكتاب او انسخه الخصم  
وشهد بمضمونه المصنوع عند ما قبلت شهادته وفيه خلاف لا يخيّف **فروع** شهود الكتاب  
والحكم لشرط ظهور عدالتهم عند المكتوب اليه والى ثبتت عدالتهم بعد الكتاب ايام وهاهنا **قال**  
الفقهاء التماسي نعم الحاجة واحتملها المنع لانه تعديلا قبل او الشهادته وكان الكتاب الغائب يتفرق  
والشاهد لا يركي نفسه **قال** ويشهد ان عليه ان اكر اي على حكم الكتاب عند القاضي المكتوب اليه  
فلا يقبل في الباب شهادته رجل وامرأتين خلاف لا يخيّف **قال** الرافعي ومكي بن كح وهاهنا اذا تعلقت  
الحكومة بماله وذكر انه لو كان الكتاب بروية هلاله ربحان اكر شهادته وادعى على قولنا انه ثبتت بشهادته  
واحد اجرا للكتاب بجري المكتوب فيه وانه لو كتب في الزنا وحوزنا كتاب القاضي الى القاضي في العقوبات  
هذه لشرط اربعة او كفي اثنان فيه القولان في الاما فرائضه والذي جزم به الماوردى والسند بخي  
والقاضي حسين وغيرهم انه لا يكفي رجل وامرأتان اذا الحكم به ماله ومقتضى الدليل الا كفي بالشاهد  
الواحد في الصغير ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بكاتبه رجلا وامرأة ان يد فعد الى عظيم البحرين  
لكن فساد الزمان اوجب الاحتياط خشيعة التزوير وكل هذا بالنسبة الى كتاب القاضي للقاضي فاما ما كان  
القاضي الخليفة او الخليفة للقاضي فان تعلقت باحكام وحقوق لم تثبت الا بالشهادة **قال** اما  
المكتوب اليهم في الاموال والاعمال فمقبولة على ما جرت به العادة في امثالهم **قال** فان قالوا لست  
المسلمين في الكتاب صدق بينه لانه اخبر نفسه والاصل فراغ فتمته وعلى المدعي البينة بان هذا  
المكتوب اسمه ونسبه لان الاصل عدم تسميته بهذا الاسم هذا اذا لم يكن معروفا به فان كان معروفا  
به حكم عليه ولا يفيد ان كان **قال** فان اقامها ابي بانها اسمه ونسبه فقال لست المحكوم عليه



لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشترك له في الاسم والصفات لان الظاهر انه المحكوم عليه **قال** وان  
كان احضرت اعترفت بالحق طوبى وترك الاول لتعلق الخصومة بالاعتراض **قال** والا ياب وان انكر  
بعث بعث الحاكم الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة تميزه وكتبتا ثانيا فان لم يميز ذلك  
وفق الامر حتى يكشف ولو اقام المحضر بدنه على موصوف بتلك الصفات كان هناك وقد مات فان مات  
بعد الحكم فقد وقع الاشكال وان مات قبله فان لم يعاصم المحكوم له فلا اشكال وان عاصم حصل  
الاشكال على **قال** ولو حضر في بلد الغائب ببلد الحاكم فشافه حكمه ففي امضاياه اذا عاد  
الي ولا يثبت خلاف القضا بعلبه فان قلنا نعم فنعم وان قلنا لا فلا صح المنع كما لا يجوز الحكم بشبهة دة سمعها  
في غير محل ولا يثبت **قال** ولو ناداه في طريقه ولم يثبت امضاه اذا كان حاضرا في محل الولاية لانه ابلغ من  
الشهادة والكاتب واولي بان يعتد عليه وكذا لو كان في البلد قاضيان وجوز انهما فاحضرا صدها  
الا حركه فانه محضيه وكذا لو اخبر به نائبيه في البلد وعكسه **قال** وان اقتصر على سماع  
بيته كتبت سمعت بيته فلان وليسميها ان لم يعدها ولا حاجة هذا الى تخليف المدعي هذا اذا كانت  
شاهدين فان كانت شاهدا وبين واليمين المدونة وجب بيانها فقد لا يكون يقتضي ذلك محض عند  
المكتوب اليه **قال** والا ياب وان عد لهذا الكاتب وهو اولى بان اهل بلدها اعرف بها **قال** والاصح  
جواز ترك التسمية كانه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود والثاني لا وهو قول الامام والغزالي  
قال الرافعي والقياس الاول وهو المفهوم من ايراد البغوي وهل يأخذ المكتوب اليه بتعدد الكتاب  
اولا البحث واعادة التعديل لفظ الغزالي يقتضي الثاني قال الرافعي والقياس الاول وصوبه المصنف  
**قال** والكاتب بالحكم محض مع قرب المسافة وسماع البيته لا يقتضي الجمع الا في مسافة تقول  
شهادة بيا شاهدة وهي التي تسمى مسافة العدو ولا يقتصر على الجمع كما سياتي والفرق بينهما ان الحكم  
هناك قدم وليس بعد الاستيفاء وسماع البيته خلافه وانه اذا لم يتعد المسافة لم يعصم احضار  
الشهود عند القاضي الاخر او طرزا بلدان جاز **قال** عدل القاضي الكاتب شهود الحق في  
الحكم ببيته على جرحهم سمعت وتقدم على التعديل واذا استعمل لينة الجرح اهل ثلاثة ابار وكذا لو  
قال ابراهيم اوقضيت الحق او استعمل لينة عليه فلو قال اهلوني حتى اذهب الى بلدهم واجرحهم  
فاني لا امكن من جرحهم الا هناك او قال لي بيته هناك فافعه لم يملك بل موخر الحق منه فان ثبت  
جرحه او فعا استرد وسوا في ذلك كتاب الحكم وكما نقل المشاهدة **قال** فضال ادعي عينا  
غائبة عن البلد بومن اشتباهها كعقار وعبد وفرس معروفات سمع بيته وحكم به وكتب الي  
قاضي بلد المال ليس له المدعي كما ليسمع البيته وحكم على الغائب ولم يذكر اولى هذا اطلاق وقوله معروفات  
غالبه فيه غير العاقل بل العاقل وهو خلاف المعروف وفي الجور والشرح والروضة عبر معروفات  
وهو الصواب تغليب المدعي قل وهو العبد **قال** ويعتد في العقار حدوده ليميز والاراد الحدود  
الاربعة فلا يجوز الاقتصار على ثلثه منها كما جرحه في الروضة هنا وقد تقدم هذا في اصول الفهار

وعندها وباتي في باب الدعوى ايضا ويعتد فيه البيعة ايضا والسكدة ولا يجب التعرض  
للقيمة في الاصح لحصول التمييز بونه هذا في الدار المجهولة عند الحاكم فان كانت معروفة عند فميزه  
بذكر الاسم وسكت المصنف عن غير العقار وفتب العرايين ان العبد والوثب ان يميز بصفته فهو  
كالعقار **قال** اولا بومن ابي اشتباهها فلا يظهر سماع البيته ابي على عينا وهي باسمه لان الصفة  
تميزها عن غيرها والحاجة داعية الي اقامة المحنة عليها كالعقار والنا في المنع لكثرة الاشتباه كالوشهدا  
على غايب مجهول النسب مع ذكر خطه والرافعي لم يرجح شيئا في الكبير واعرب في الشرح الصغير فحكي  
الخلاف وجهين **قال** وبالحق المدعي في الوصف لحصول التمييز فذكر التشتات والتامات وجلس  
المدعي به ونوعه وفيما يضبط به بعد ذلك اقوال اصحاب ذكر الصفات المعينة في السلم وثانها  
يجب ذكر القيمة وليستغني به عن ذكر الصفات وثالثها وهو الاصح ان كانت من ذوات الاشياء وجب  
ذكر الصفات واستحب ذكر القيمة وان كانت من ذوات القيم وجب ذكر القيمة واستحب ذكر الصفات  
وكلام الرافعي والمصنف في المدعي والبيته مخالفا لتمامهما هنا **قال** ويذكر القيمة لانه  
يصير معلوما اليها ومتقضى كلام المصنف ان هذا شرط مع المبالغة في الوصف وهو ما اورده  
الماوردي على هذا فيمكن ضبطه بالصفات والذي لا يمكن ضبطه كالجوهر والياقوت يذكر لونه  
ان اختلفت قيمته وقالا لقاضي ابو الطيب والبندي والامام يكتفي بذكر القيمة **قال** وانه لا  
يحكم ابي ببيته الصفة لان الحكم مع خطا لا يشبهه واليها لا يعيد والنا في حكمها كالعقار  
فاذا حكم كتب الي قاضي بلد المال بذلك فاذا وصل اليه احضر الخصم المدعي عليه وامر باحضار المدعي به  
فاذا احضر واعترف انه موصوف بالصفات المذكورة نظر فان ابي يدعي دافعا بان ادعي بان هناك  
عبدا اخر مثله او يدعي غير منصف بها ايضا انقطعت الطلبة عنه في الحال لسلطان القضا بالامام  
وان لم يظهر للدفع الماوردي سلم الى طالبه وقال بن القاضي لا يسلم له حتى يخلص ان هذا العبد هو المشهور  
له به عند القاضي الكاتب **قال** بل يكتب الي قاضي بلد المال عما شهدت به فباضه وبعثه الى الكاتب  
ليشهدوا ببيته هذا يفرع على الجمع ومحملة اذا لم يبدل الخصم دافعا كما تقر **قال** والظاهر انه  
يسلمه الى المدعي بكفيل بدنه احتياط للمدعي عليه حتى اذا لم يعينه الشهود طوبى برده وقيل لا يكفله  
بدنه بل يكفله بقيمة المال والنا في ان القاضي سعت له المدعي ثم يقتض منه الثمن ويعتد عنه  
عدله او يكفله بالثمن فان سلم له استرد المال وبان بطلان البيع والافصوح وسلم الثمن للمدعي عليه  
وهو مع شوكه القاضي المصلحة كما جيب الضوال وتعين بالاطهر يقتض قوة الخلاف وعبر في الرو  
بغزاه الطهرها واشهرها فصع من القوة والمصنف في المقابلة وطا صر عبارة المصنف ان هذا الكفيل  
واجب وهو ما عزاه الرافعي للارغيباني ولم يحك خلافه كن كمال امام فيه خلافا ورج عدم الوجوب  
نعم يستثنى من اطلاقه ما لو كانت المدعي جارية فالمرجح انها تسلم الى المدين في الرقعة لا الى المدعي  
واستثنى الرافعي وقال في الروضة انه البيع او الصواب كان حفظ البضع واجب **قال** فان



شهدوا على عنه كتب براءة الكليل اي بعد تيم الحكم وتسليم العبد للمدعي بان الحق قد انضمت له مستحقته  
وبان بطلان البيع وتم الحكم والا فالبيع صحيح ويسلم الثمن للمدعي عليه وهذا بيع يتولاها القاضي للصلوة  
كما يبيع الضواله وكل القوراني بدله ان يعلم اليه الماله وبأخذ القيمة فيدفعها للمدعي عليه للجلولة  
بينه وبين ما يدعيه ملكا ثم هذه القيمة مستردة سواء ثبت ان الماله للمدعي او لم يثبت **قال** والا ففعل  
المدعي مائة الرد اي اذا لم يشهدوا بعينه لزم المدعي الرد وموئنه وختم العين له عاه عند تسليمها اليه  
يحتكم لا ربح حتى لو كان المدعي عبد جعل في عنقه قلادة وعظم عليها **قال** او غايبة عن المجلس بالبلد  
امر ما يمكن احضار ليشهدوا بعينه لتيسر ذلك والفرق بينه وبين الغايبة بعد المشقة وكثرة المشقة  
اما ما لا يمكن كالعقار فيجوز المدعي ولشهادة البيعة تلك الحدود فان قالوا نعرفه بعينه ولا نعرف  
المدعي وبعث القاضي من سمع البيعة على عينه او حضره بنفسه ولو كان العقار مشهورا بالبلد لم يجمع  
الى تخديعه كالتقدم وان كان مما يفسد احضار كثير فيقول او ثبت في الارض او جدار وضرفه فحكم حكم  
العقار فلو غير تيسيرا لا احضار كان اسهل فان كان القاضي يعرفه قال القوراني حكم به دون احضار  
وهو صحيح ان كان معروفا عند الناس ايضا فان اقتصروا معرفته وعلم صدق المدعي فكذلك تصرفا على  
القضاء بالعلم **قال** ولا تمنع شهادة بصفة اي بصفة عين غايبة عن مجلس الحكم دون البلدة بل ان  
كان الخصم حاضرا امر باحضار الخصم البيعة على عينها ولا تسمع البيعة على صفته لانه لما جاز السماع  
حال غيبته للحاجة وهي منتهية هنا قال الراجعي ويشبه ان يجي فيه وجه كاهو في المشبه به وقطع  
الامام بعدم السماع في هذه الصورة وما جزم به من السماع بالصفة ذكره في الروضة ثم قال بعد ولو  
شهدوا له انه عصبه عبدا بصفة كذا فانت العبد استحق تلك الشهادة قيمته على تلك الصفة انتهى  
وهذا اعزاه الراجعي لصاحب العدة وتبعه الحاروي الصغير وهو مخالف لكلهما **قال** واذا  
وجب احضار فقال ليس يدي عبده هذه الصفة صدق بمينه لان الاصل عدمه عن تلك الصفة وتكون  
عينه على حسب جوابه **قال** ثم للمدعي اي بعد ان خلف المدعي عليه دعوى القيمة لانه لما اظهرت  
قاله البعوي وعينه ومقتضى اطلاقه انه لا فرق في دعوى القيمة بين ان تكون العين متقومه او مثليه  
ويشبه تخصيصه بالمتقوم فان كانت مثليه ادعى المثال لا بد بضمينه **قال** فان نكل خلف المدعي او  
اقام بيعة كلف الاحضار ليشهدوا بالشهود على غيبته كاسبق ويجلس عليه لانه امتنع من حق واجب عليه  
اذ لم يبين عذره فيه **قال** ولا تطلق الا باحضار او دعوى تلف فيجوز دفع منه القيمة ويقبل  
دعوى التلف مع مناقضته لقوله الاول للضرورة لانه قد يكون صادقا ولا نال ولم يقبل قوله لخلد  
عليه المجلس وقيل لا يطلق الا باحضار او اقامة بيعة على التلف **قال** ولو شك المدعي هل تلفت العين  
فيدعي قيمة ام لا فيدعيها فقال لعصب من كذا فان بقي لزمه رده والا فقيمتها سمعت دعواه على هذا التردد  
لحاجة وعليه على القضاء وعلى هذا خلف المدعي عليه انه لا يلزمه رد العين ولا قيمتها وقوله وان  
بقي لزمه رده والا فقيمتها طاهر اذا كان المدعي متقوما فان كان مثليا ينبغي ان يقول والا فقتله وهو ما

نقله

نقله العبادي في تعليقه عن القاضي حسين **قال** وقيل لا يلزمه رد العين ثم قد  
يدعي القيمة اي بعد خلفه فيثبتي الدعوى بالقيمة لان الدعوى بالرد ودية غير طاهرة **قال** ويجوز ان  
يمن دفع ثمنه لانه لا يبرحه فحده وشك هل باعه فيطلب الثمن او اطلقه فقيمتها امر هو با في طلبه  
وعلى الاول يدعي ان عليه الثمن او ثمنه او قيمته ويخلفه بمينا واحدا انه لا يلزمه تسليمه ولا ثمنه  
ولا قيمته وعلى الثاني يدعي العين في دعوى القيمة ودعوى الثمن في اخرى **قال** وجب احضار  
الاحضار اي احضار العين على المدعي عليه فيثبت المدعي استقرت موئنه على المدعي عليه لانه المجمع ان ذلك  
**قال** والا اي وان لم يثبت عليه فبني اي موئنه الاحضار وموئنه الرد على المدعي لانه المجمع اليه وجب  
وفي ما ياتي السرخسي ان القاضي تنق على المقل من بيت المال فان لم يكن في بيت المال شيء اقترض فان كان المال  
للمدعي لزم المدعي عليه رد القرض لظهور تقدمه والا كلفه المدعي لظهور تخلفه ووقع في الشرح والرو  
المقل عنه مغلوبا ولم يذكره في المهمات قال في المطلب وتولف في الطريق انهما دار ونحو لم يضمنه بلا خلاف  
تتبعه قال في الموحين لا يلزمه منفعة الجدا التي تطلبت كالا لزمه منفعة المحكوم عليه ومثل هذا  
للحاجة قال الراجعي وليل ما ذكر على احضار المدعي عليه الجدا الغايبة من مجلس الحكم دون البلدة خاصة  
والفرق بين الحائزين زيادة الضرر **قال** فصل الغايبة الذي لسمع البيعة وحكم عليه من مسافة بعينه  
لان القرب يسهل احضار القاضي حسين الغايبة ما اذا حضر المجلس فحرب قبل ان يسمع الحاكم البيعة او بعد  
وقيل الحكم فانه حكم عليه قطعي كاتفة موهذا معني قوله غير حكم على المخرد والمؤالي ربي في البلد كاسياني  
والحق في الاسرار وغيره الاخر الذي لا يفهمه لانه في محل الصبي المجنون **قال** وهو ان لا يرجع منها  
سكرا الى اهله مرضعه ليلا لما في حجاب الحضور عليه منها من المشقة الحاصلة بمفارقة الاهل والوطن في  
البلد هذا كله اذا كان الخصم الخارج عن البلد في محل وكاينة القاضي فان كان خارجا فجز ان تسمع الدعوى عليه  
وحكم وبكاتبه قاله للارودي وغيره **قال** وقيل مسافة قصر كان الشارع اعتبر في مواضع والمقربة ما ه  
دونه **قال** ومن غفرته كاختر فلا تسمع بيته وحكم بغير حضوره لان القاضي يسمع على الفصل اقرب الطرق  
ولو حضره اقر فاعتن عن سماع البيعة والنظر فيها قال البعوي وعينه ويجري الخلاف فيما اذا كان بالبلد وتاقي  
احضار والاشبه تخصيصه بما اذا كان جميع البلد في داية القاضي فان كان موضع الخصم في غير محل ولايته  
فكان لو كان خارج البلد واذا قلنا تسمع البيعة على الحاضر لم حكم عليه في الخارج ان ياتي في صدي بطعنا ان  
امكن خلاف الغايبة عن البلد فان استطاع وطول **قال** الا لو اراد ان يترززه فيجزيه يجوز سماع  
الدعوى والبيعة والحكم عليه لتعذر الوصول اليه كالتأخير ولا لاخذ الناس ذلك درعة الى ابطال  
الحق وقيل يجوز ولا يلحق الامتناع بالجر وفي حلف المدعي كما خلف في القضاء الغايبة وجان وقطع بعضهم  
بالمنع لقرط الخصم **قال** والا فله حوازا للقضاء الغايبة في فضاخ وضرفه من مسافة من صدد الله  
تعالى كذا والشرب وقطع الطريق اذا اعترف باعنه القاضي الكاتب او اقامته عليه البيعة بما هو  
والفرق ان المقصود بالكاتب الاستيفاء وخو الله مبين على المسامحة والرد وخلافه حتى لا يدي والتاقي الجواز



مطلقا والثالث المانع مطلقا لخطر المأوى اجتمع فيه حق الله وحق الادبي كالمسرفة في حقها على الغائب  
بالمال دون القطع وحق الله المأوى كحق الادبي على المذهب لهذا عبر المصنف بالمرور دون الحقوق  
**ق**صر لا تسمع الدعوى والبينة على الغائب باستقاط حتى لا يكون له على الف قضية له او ابراني  
منه ولي بيته به ولا آمن ان خرجت اليه ان بطل لبني وحجرا المتبص والبرافا سمع يعني اكتب بذلك الى القاضي  
لم يحبه لان الدعوى بذلك والبينة لا تسمع الا بعد المطالبة بالحق قال في الصلاح وطريقه في ذلك ان يدعي  
اشان ان رب الدين حاله به فيعترف المدعي عليه بالدين لرب زبالوا له ويدعي انه ابراه منه او اقضيه  
فتسمع الدعوى بذلك والبينة وان كان رب الدين حاضرا بالبلد **ق**ال ولو سمع بيته على غائب فقدم قبل  
الحكم لم يستعد لها خلاف شهود الاصل اذا حضروا بعد ما شهد شهود المرفوع قبل الحكم لا يقضي بشهادتهم بانهم بدل  
ولا حكم للبدل مع وجود الاصل وانصر قوله قبل الحكم عدم الاستسقاء بعد من اب او بل هو على حجة في اقامة  
البينة بالاداء والبر او جرح الشهود **ق**ال بل يحسن ويمكنه من الجرح وكذلك ما شبهه مما منع شهادتهم عليه  
من عدالة ويقدم على بيته التعديل قال الراعي والشروط ان يورج الجرح فسقط يومه للشهادة لانه اذا اطلق  
امكن جرحه بعد الحكم انتهى ولا معنى لاستراطه يوم الشهادة بل لوجرحه قبلها ولم يحضر من الاستبراء لذلك فان  
مضت لم يورج الجرح كاصح به المأوى في صرح حكم عليه بتأجيل انه مسافة بعيدة فان كان قد قدم البلد  
او صار على مسافة قريبة قبل بقوله الحكم صحيح بتأجيل ظاهر الحال وقاسد تأجيل ما في نفس المرفوع في التكاليف عن  
الاقفال انه لوزج امرأة حكم غيبه وليها ثم بان كاذرا ان التكاليف لا يبيع فظلم هناك ان لا يبيع الحكم بل خلاف  
وهو متجه لكن الفرق بين الباطن ظاهر **ق**ال ولو عزل بعد سماع بيته ثم ولي وجب الاستسقاء ببلد  
خلاف كان السماع الاول بطل بالعزل فلو خرج عن محل ولا بيته ثم عاد فله الحكم بالسماع الاول على الصحيح وقيل كما  
بمروص ما منع من الحكم وهذه المسألة لا تغلق لها هذا الباب بخصوصه والمأوى ذكرنا استطرادا وكذا التي لو دعي  
لأن الباب معقود للغائب **ق**ال واذا استدعي على حاضر بالبلد اي منها هل السماع الدعوى والجواب  
عنه احضر اي وجوب اقامة لشئ رالحكام ورعاية لم تأت الحكم وقال لما لك ان كان من اهل البلدات لم يحضر  
الا ان يعرف منها معاملة صيانة له عن الابتداء وعن من سرح انه حضر وفي المروا في داره لا في مجلس  
الحكم والمذهب انه لا فرق استثنى الشيخ من ذلك في باب الفلاس حاضرا وقت الاجابة على عهده وكان سخط  
حضور مجلس الحكم حق المستاجر وتقتضي الحاب الاحضار وجوب الحضور وهو كذلك لقوله تعالى انما كان قول  
المؤمنين اذا دعوا الى الله ورسوله الحكم بينهم ان يقولوا سمعنا واطعنا قال الامام في ذلك لا جلا بانه القاضي  
فلو لم يطلبه القاضي وطلبه الخصم لم يجب الحضور بل الواجب الا اذا كان عليه كمن المذكور في المأوى والهدية  
والبيان وجوب الحضور مطلقا لها اية ويوم الجمعة كغيره الا اذا بعد للطلب المنبر ولا يحضر احد الى  
الفرار من الصلاة كما قاله الراعي في اربابا لرعاوي واليهودية تحضر يوم السبت ويسبى يوم السبت  
والاستعداد من اعدي عليه الحكم بعدى اذا نزل العدوان وهو الظلم لقوله شكاه ابا زالا شكوه  
**ق**ال يدفع ختم طين رطب ليعرضه على الخصم وليكن مكتوبا عليه اب القاضي فلانا وقد جرح هذا في  
هذه

هذه المعصاة قال اولي ما اعتيد من الكفاية في كذا **ق**ال او غير لما روي البراءة ابو سعل واهو عن علي  
بن ابي طالب ان امرأة الوليد بن عقبة جأت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تشكو اليه الوليد فقال لها  
ارجعي فقولي له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجازني شرجات فقالت يا رسول الله ما افلح عيني  
قال فقطع رسول الله صلى الله عليه وسلم هديته من ثوبه وقال اذهبي هذه وقولي له ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال هذه هديته من ثوبه وقولي له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اجازني قال فلم يلبث الا سيرا  
حيث رجعت فقالت ما زادني الا ضرا فرجع صلى الله عليه وسلم بيده وقال اللهم عليك بالوليد بن عقبة  
انني مرتين قال البراءة وفي هذا الحديث من القصة باخذ العدوي على الخصم لاولم يحضر مع خصه لان الهدية  
من الثوب اعدا عليه لحضر مثل الخاتم وهن السنة باقية الى اليوم بالحجاز **ق**ال او مرتب لذلك  
من الاعوان على ابواب الحكم صيانة للحقوق وتكون مونة المحضر جليدة على الطالب ان لم يكن برزق من  
بيت المال واذا بعث الخصم فلم يجب بعث العون اليه ويلزم المطلوب الحضور الا ان يعلم ان القاضي  
المطلوب اليه يقضي عليه بالجوهر برشوة او غير ما فيسخره ما طنا ان تمنع من الحضور وانما في الظاهر  
فلا يسوغ **ق**ال فان امتنع بلا عذر كما اذا امتنع لسوا دونه احضر باعوان السلطان فوصل  
الى اقامة الحكم على اربابا وتكون المونة في هذه الحالة على المطلوب على العجى لا امتناعه وقيل على الراعي  
فان كان عذر كمرض او حبس او خوف ظالم بعث اليه من يحكم بينهما او امره بالتوكيل فان وجب تخلف بعث  
اليه من خلفه فان احتجى بوجدي على باهوان لم يحضر الى ثلاث سمراته او قتم فان لم يحضرها سمر او ضم  
بطلب المدعي اذا ثبت عذره الا وان كان عرف موضع بعث صبيته وتسوق وخصيا نال بهجر عليه  
واذا امتنع بعد وقوفه على امان الطلب استبد عليه الخصم شهادتين انه امتنع فاذا ثبت عند القاضي  
استناعه بعث الى صاحب الشرطة لحضر ولا يبالغ القاضي في طلب تركيبة الشاهد من بالامتناع ويغني  
الاكتفاء بخيار عدله واحدا قال القفال ولا يجوز ان بعث اليه عون السلطان في اول وهلة حتى يشهد  
عدلان انه اي الجاني **ق**ال وعززه لا امتناعه من طاعة اولي الامر وليس التعذر بختم بل ان شاعف  
عنه وان شاعف عززه بالكلام او غير **ق**ال او غائب في غير محله ولا بيته فليس له احضار لعدم ولا بيته  
عليه **ق**ال او في له هناك نايب لم يحضر بل لسمع بينته وتكتب اليه لان في احضار شقة  
مع امكان الحكم في ذلك الموضع الذي هو فيه وقيل يحضر بطلب الخصم وقيل تخير **ق**ال او لا نايب  
فلا يصح محضر من مسافة العدو في فقط وهي التي تخرج منها المذكر لاي ابي الى موضوعها  
فان كان اكثر من ذلك لم يحضر والنايب يحضر من دون مسافة القصر لانه والناس  
وبه قطع العراقيون حضر وان بعدت المسافة لان عمر المستحضر من بيته وعشرين يوما واستحضر  
قوما من قسطنطين الى المدينة وقيل يحضر من دون ثلاثة ايام حكاية القاضي شريح والذي  
وجه المصنف تبع فيه الحرر وتقتضي كلام الروضة والشرح موافقة العراقيين فان عذر  
استدعي المغير بن شعبة في القصة المشهورة من البصرة الى المدينة واذا كان هذا في حق



الله تعالى في حق الامامي اولى واذا استعدي على امرائه خارجة عن البلد فاصح انه  
يبعث اليها محرما او فسق تقات كافي الخ **باب** في اطلاق المصنف الحاضر وشروطه بعد موته  
الدعوي وصحة سماعه ولهذا صرح العراقيون ومنهم الماوردي والحراني وغيرهما وجرم به  
في البيان والاستقصاء وعبارة النبي لم يحضر خبي حتى حقق المدعي دموه فان حقق الدعوي حضر  
واقره المصنف عليه في الصحيح وجرم به صاحب الاشراف والكافي وغيرهما من المراجعين  
وقال الامام والحراني وصاحب العدة لا يحضر حتى يتم البيعة واشاد الرافعي بالانفراد به بذلك  
وقال في المطلب انه تعطيل للحقوق اذ ليس لكل خصم بيعة وقال العراقيون لا يتعين الحضور  
بل ان اراد ان يرسل اليه من حكم بينه ففعل واستأ لسواله بالرسالة النبي صلى الله عليه وسلم انيسا  
للمراة المقدوفة هذا اذا لم يكن هناك من توسط بينهما فان كان وهو صالح للقبض فهو بمنزلة  
خليفة القاضي فيكتب اليه واما فيحضر **باب** في قلة المدة التي يقطع في اليوم عددها فان القاضي  
يعد في يوم اذا استعدي على القاضي والاعدا الماعنة وتطلق الدعوي على محارزة المرض من  
صاحبه الى غيرهم فانهم كانوا يعتقدون ان المرض نفسه يتعدي فاعلم النبي صلى الله عليه وسلم  
انه ليس الامر كذلك بل الله هو الذي يمرض ونزل الداء على لطفه يوم الجمل عرفته بالحجاز  
وانكرتني بالعراق فاعدي فيا بدي كانه بايعه بالمدينة وجايقا تله بالبيعة اي ما الذي صرفك  
وسعدك وجلك على الخلف بعد ما ظهر منك من الطاعة والمبايعة **قال** وان المخدوم لا يحضر  
دفعا للمشقة عنها وسبيل القاضي معها كسبيله مع المريض ونحوه وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
رجع العامدية جهرا وقال في الاخرى اغد يا انيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها قالوا  
ولانت العامدية برره والاخرى بالصدقة ان العامدية حضرت بنفسها وارسال انيس اما كان  
له علامها بالقدف والما في حضر لغيرها وبه اثنى الفقهاء وقاله كما معنى للمخدوم عند وليل له  
اصل في الشرع فعلى الصحيح اذا وجب عليها اليمين ارسال اليها من يعرفها واذا اقتضى الحال تعطيل  
اليمين بالمكان والاصح انها تكلف الحضور اليه كما تقدم في الدعان والمخدوم الملازمة للمخدوم وهو المستر  
ويقال لها الحضر من الحضر وهو شدة الجوار **وقوله** كما يحضر بغير اوله وفيه ثلثة مضارع احضر  
**قال** وهي من لا يكثر خروجها لاجات كسرا الحنوا القطن وبيع الغزل فان كانت لا يخرج الا  
نادرا الزيادة او حمار مخدرة وقال الامام المخدرة من لا يخرج اصلا وقال من ابي الدم الامر في ذلك في  
العرف وقال من الرفعة هي من لا يخرج لواجبها وان خرجت استخفت وافهمت عبارة المصنف  
ان كونها في عدة او اعتكاف لا يكون مانعا من حضور مجلس الحكم وبه صرح الصيبري في الايضاح  
كثير المصلحة في حكم المخدرة **تم** لو كانت برره ثم لا تمت الحد قال القاضي حسين في القناوي  
حكمها حكم الفاسق بنوب فلا بد من محض سنة وفي قول نصفي ولو اختلفا في كونها مخدرة **قال**  
الماوردي والروائي ان كانت من قوم الغالب على سائر المخدرة صدقت فيه يمينها والا صدق

يحييه وقال القاضي علي البيه وتقبل لاقا منها **باب** في تصرف القاضي في مال الغائب  
مقما كان او غير يكون بالحفظ والتعهد فاذ الشرف على الهلاك اي بما يقتضيه الحال بشرط  
الخطاة الايقنة فان كان حيوانا وخيف عليه الهلاك باعه وان حصلت له امانة بالاجاز اقصر  
عليه وله الجار ملك الغائب واقرضه له فان كان للغائب دين لم يكن للحاكم استنفاذ  
الا ان يكون مورثا واولي المورث باستنفاذيه فان الحاكم نصب له امينا يتقاضاه وحفظه  
حتى يحضر صاحبه وقد ذكر الرافعي المسألة في ابواب بيئها في المهمات واما ما لم يتعين له مال ذلك  
وحصل اليه من معرفته فيبيعه ويعرف ثمنه في المصالح وله ان يحفظه **باب القسم**  
في تمييز بعض الامساك من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس **قال** لبيد

ولم يوب لها في المحرابية وهي كسر القاف الاسم من قسم يقسم وهي عند العراقيين نوعان قسم  
رد وقسم لارد وفيها عند المراجعين ثلاثة انواع قسم رد وقسم اقرار وقسم تعديل ووجه  
ذكرها في خلاصة القضا ان القاضي لا يستغني عن القسم للحاجة الى قسمه المشتركات بل ان قسم  
كالحكم فحسب الكلام في القسمة مع الاقسامية والاصل في جوازها قبل الجاع قوله تعالى واذا حضر  
القسم الماية وقوله وببينهم ان الماقسمة بينهم وقوله صلى الله عليه وسلم الشفاعة فيكم يقسم  
وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلف الراشدون الخنايم وكان له قسام وكما خلا في من المسلمين  
في حوازمها ووجوبها والحاجة داعية اليها لانه قد ينبروا لشركا او بعضهم بالمشاركة ويريدون  
الاستبداد بالتصرف ولهذا اختلف في النهي والكافي عن اصحاب انه لا يجوز للامام ان يخلي  
نواحي الاسلام من قسام يحصل لهم الكفاية **قال** قد يقسم اشركا او منصوبهم او منصوبه لما  
لحصول الغرض بذلك وفي قوله لا يجوز ان يخلوا رجلا في الفرقة **قال** وشروط منصوبه ذكر مره  
كالخاوية ومن لا يتحقق بذلك ليس له اللواتيات وكانه يلزم كالحكام وكان القسم اعوان الحكم  
فيلزم الحاكم ان يختار من القاسمين من تكاملت فيه شروط القسمة وذكر في المحرم مع هذه الشروط  
الكليف وصدق المصنف لدخوله في وصف العدة **قال** يعلم المسامحة والحساب  
كالمائة القسمة والمساحة درج الارض واعتبر الماوردي والبيهقي مع ذلك ان يكون نزها قليل الطمع  
وهو لا يستطع معرفة المعقومات فيه ويهان لان في انواع القسمة ما يحتاج اليه ونقص كلام الجمهور انه  
ليس بشرط وبه صرح البندجي والقاضي ابو الطيب ومن الصباغ جعلوه مستحبا فان جعلوا طار  
وبرج الى اخبار عدلين وخرج بمنصوب الامام منصوب الشركا اذ المكن فيهم طغاة ولا يجوز  
فانه لا تستلزم فيه العدالة ولا الحرية كانه وكيل له قال الرافعي كذا اطلقوه وبلغ ان يكون في  
توكيل الجدي في القسمة الخلاف في توكيله في البيع والشرا فان كان فيهم مجبور عليه لصعوبة  
جنون او سفه فلا بد في قسامهم من العدالة واعتبر شرع الرواي اذن الامام في ذلك ولو حكموا رجلا



فيما خلا الحكم فان حوزاها فهو مكتسب القاضي **قال** فان كان في حق تقوم وجب فيه فاما ان كان  
شهادته بالقصة وطهر حكم المصنف انه لا خلاف فيه وبه صرح في البسيط **قال** والا فاستمر  
اي اذا لم يكن في حق تقوم فعلى المصنف ان يكتفى باسمه لان قصته تلزم بنفس قوله فاشبه الحاكم وحيث ائقنت به  
قبل الحكم قوله وصرح انه يابيه وحيث اشتراطنا اثنين قبل قولها دون احدها ولا يحتاج القاسم  
الى لفظ الشهادة على المشهور كما تستند الى عمل محسوس وفي الصحيح في قصة الحارث الوضلي العقبيل **قال**  
صاحبه شتانكم به امر النبي صلى الله عليه وسلم ابكر ان يفسه بين الرفاق **قال** وفي قول اشان  
كالمقومين والحكيم في جزاء الصيد وادعى القاضي انه المنصوص وان الاول يخرج وما ذكرها انه  
حاكم او شاهد والراجح الاول لان قصته تلزم بنفس قوله ولا يستوفي الحقوق كالا وفي معنى المقوم  
ما اذا كان في حق حرج لكن قال المصنف في تصحيحه الاصح الا ككتاب واحد وهو نظير ما صح في الزكاة  
وبودع ما صح انه صلى الله عليه وسلم بعث عبد الله بن رواحه خالصا وقال الامام القاسم انه لا بد  
من اثنين ولا تجزئ الحرض والمقوم وجه فان كل واحد منهما متى قوله على الخمين والحدس وفرق  
الامام بان الحارص يعمل باجرته فكان كالحاكم والمقوم بخبر بقيقة الشيء فهو كاشاهد **قال** وللامام  
جعل القاسم كما في التقوم فيعمل فيه بعد لين هذا كالمستدعي من اشتراط العدد وصورته المسالفة  
ان يفوض اليه سماع البينة فيه وان حكم به وجب فيه فله اعطاء قوله وصرح فلو فوض اليه ان حكم  
باجته في المقوم لم يجز كما قاله الامام والغزالي وان قلنا ان القاضي يفتي بعلمه لانه لا معنى له  
فلو لم يكن القصة باذن الحاكم بل المفوض لها الشركة في الحارثي والبحر **قال** في العدد على ما  
اتفقوا عليه من واحد او اكثر ولا يقبل الحاكم قول هذا القاسم لانه ليس بيا عنه ولا نسب منها دونه  
لانه يشهد على فعل نفسه **قال** ويجوز لامام رزق منصوبه من بيت المال لانه من المصالح  
العامه وكان على رضي الله عنه برزق قاسم عبد الله بن لحي من بيت المال ولكن ما رزقه قدر  
كفايته وكفاية عايلته وعلمانه على ما يليق به من النفقة والكسوة وغيرها وقيل لا يبرزقه من  
بيت المال لانه لا يحتاج الى تفريغ النفس لهذا العهل خلاف القاضي **قال** فان لم يكن عاجزه على  
الشركة سوا طلب الشركة جميعهم لان العمل لهم وقيل على الطالب وصرح وخالف القاضي  
حيث امتنع عليه ان يعاض على الحكم لان القضاء حق لله تعالى والقصة محض حق الادبي وايضا فالمقام  
عملها ما سوا فالاجرة في مقابلته والحكم مفوض على الامر والهي ولا نصب حينئذ فاسما مجتبا على يد  
الثاني يستأجرون من شأوا **قال** فان استأجروه وسمي كل قدر الزمة في اوجله تساوا فيه او  
تفاضلوا ومحل الخزم به اذا استأجروه جميعا بان قالوا استأجرك لنقسم بيننا كذا يد بيننا على فلان  
ودينار على فلان مثلا او كلوا كيدا عقد لهم كذا فان استأجروه في عقد من رتبة ففقد واحد  
كافرا بيمينه ثم الثاني كذا ثم الثالث جازعنا القاضي حسين واكثره الامام وقال لا سبيل الى  
استقلال بعضهم بالاستئجار كافران نصيبه لانه فيه تصرف في نصيب غير بالتردد والتقدير **قال**

فان انفرد احد منهم برضا كان اصلا وركيلا ولا حاجة حينئذ الى عقد الباقيين **قال** والا  
اي وان لم يسموا له اجره واطلقوا التسمية فالاجرة موزعة على الحصص لانه من موان الملك  
وكانت كنفقة المشترك **قال** وفي قول علي الرواس ان العاقل في النصيب القليل كقول الكثير  
بل يكون في الجزء القليل اخص هذه طريقة الرازي ونا بعم المصنف تقي المحرر وجزء العراقيون  
ما لا دل ولا صح في الروضة وقاله في الكفاية انما اصح باتفاق المحاب ومن اصواب هذا في غير قسمته  
التعديل اما فيه فانه توزع حسب الحصص على الاصح لان العمل في الكثير اثر ولو استأجروه لكان به  
صله كانت الاجرة على قدر الحصص كما قطع به العراقي في كتاب الشفعة **قال** ثم ما عظم الضرر  
في قسمته كجوهرة وثوب ثقبين وزوج خف ان طلب الشركة كلهم قسمته لم يجزهم القاضي لانه  
سفه وهذا يجرى المنع اذا طلبها بعضهم ومحل الخزم بعد مراعاة ما اذا عظم الضرر وهو ان يبطل المنفعة  
بالكلية فاما اذا نصبت كسيف بكسر فاصح انه لا يجزئهم ايضا وقوله رزقي خف بريد به فزول  
يقال عندي رزوا خف وزوجا نعل وزوجا جام للذكر والانس وكذا كل فرد بين اربعة ابناء اخر  
والزوج اسم للفرقة **قال** ولا ينقسم ان قسموا بانفسهم ان تعطى منفعة كسيف بكسر لانه  
المال **قال** وما يبطل نفعه المقصود كجام وطاحونة صغيرين لا يجاب طالب قسمته اي جبر  
في الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام رواه مالك وغيره وفي رواية يني  
عن قيمة الضرر وقيل لا ينتفع به بعد القيمة بوجه ما وقيل ما ينقص القيمة نقصا فاحشا وعلى هذين  
الوجهين خرج مقابل الاصح في كلام المصنف فيخرج بقوله مقصود الوجه الثاني ويقول نفعه الوجه  
الثالث النافذ للقيمة والاصح النظر بالمنفعة وتقصان القيمة يتبعها ولفظ الجام تقدم انه مذكور لا خلا  
والطاحونة الرافعة المصنف المذكور في قوله صغيرين ولم يقل صغيرين **قال** وان امكن جعله  
حامين اجب اي الطالب لا ينفذ الضرر ولو اضاح الى احوال يبرر ومستوفى اجرا ايضا على الاصح ليس  
التدراك وهذا يشبه الخلاف في بيع دار لا ممرها مع امكان تحصيله ببيع او اجارة لكن الصحيح هناك  
المنع لان شرط المبيع ان يكون مستغنى به في المال ولم يكن **قال** ولو كان له عشرة ارض لم يكن  
والباقي لا يخرج اصح اجار صاحب العشر بطلب صاحبه لان الطالب ينتفع بالقيمة وضرر صاحب العشر  
لا ينشأ من مجرد كمال سببه فله نصيبه والباقي المنع للضرر الذي لحقه فقل **قال** دون فله لانه  
متعنت مضيع لماله والثاني جبر لتعيين حقه **قال** رزق لا رزق ارض لو ارض نصفها ولكل من الباقيين  
السدر ولا ضرر في قسمتها نصيبين وفي قسمتها اسداس ضرر لصاحب السدر في طلب صاحب النصف القيمة  
قال لا لانه ان شأوا واخذوا النصف شأوا او باخذ كل واحد السدر فان شأوا اخذوا النصف ثم لا اوجبهم  
افراز نصيبهم لم يجز اليه ولو طلب الملائمة التسمية لبا فزوا النصف اجرا صاحب النصف قاله  
الامام والرواية في **قال** وما لم يفرق ضرره فقصمته انواع احدها بالاجز اكثلي وقد قسم في كتاب  
العصب واسترط في الجوب كونه سليمة والنقد كونه خالصا فان الطوبى المعينة معروفة ومن



المتقومات وكذا ذلك المقدار المشغوش ونظيره انما جعلنا القسمة بينهم في كل المثلث  
الخليط الذي لا ينقص قيمته بقطعه وكذا كل متساوي الاجزاء حتى الدين المشترك في قالب واحد الاشكال  
واما المتطويات القوابل ففيه الخلاف الذي في قيمة التقدير **قال** ودار متفقة اثنية  
دار متشبهة الاجزاء فبحسب المتفق سواء كانت الانصاف متساوية او متساوية ليستفاد الطالب عاله  
على الكمال وتخلص من مساواة المشاركة مع انه لا ضرر فيها على الشريك كما لو اخطط له درهم بعشرة والمذهب  
انه لا فرق بين ان يكون الشراكا اثنين او اكثر فلو كانوا ستة مستويين فاشترى خمسة افراد لاطا لاسد  
والباقي مشترك بين الباقين ولو ظلموا لثلاثة قسمين نصفين وهذه تسمى قيمة المتساويات **قال**  
يعدل السهام كيلا اي في المكيلا او وزن اي في الموزونات او درعا اي في المذروعات كالارض  
المتساوية الاجزاء **قال** بعدد الانصاف ان استوت كما اذا كانت بين اربعة ارباعا فمما بين اربعة  
اجزاء متساوية **قال** وتكتب على رقيقة اسم شريك او جزء من حصة او حصة ودرج في سادق  
مستوية ثم يخرج من كل حصة وكذا هو في النسخ بصير مفرد وعارة الروضة والشرح من لم يحضره  
الكتابة والادراج فكان ينبغي ان يقول من لم يحضرها اول محضر كما عبر في المحرر والصبي والعجمي اولى  
وقوله اسم شريك او جزء اي ان تكتب اسم الشريك وان يخرج على السهام وان تكتب السهام يخرج  
على اسم الشريك وقوله مستوية اي وزنا وشكلا من طين مخففة او شمع وكما ينضم بالرقاع المذكورة ينقسم  
بالحصا والعصا والبعر ونحوه **قال** رقيقة على الجراة ولان كتب الاسماء في حيط على حرج اسمه ثم يوزن  
باجزاء اخرى على الجراة الذي يليه من خرج اسمه من الاخرى اقله وعين الباقي الثالث **قال** و  
على اسم زيد ان كتب الاجزاء اذا كتب في الرقاع اسم الاجزاء اخرج رقيقة باسم زيد ثم اخرى باسم عمرو وسبعين  
الثالث للثالث وعين من بدا به من الشراك والاجزاء منوط بنظر القاسم فيقف او على اي طرف شاك  
ويشير اي شريك شاك اخرج الرقاع على الوجه المذكور كما يخص بقسمة المتساويات بل باق من قيمة التعديل  
اذا عدلت الاجزاء بالقيمة **قال** فان اختلف الانصاف كصنف وثلث وسدس جرت الارض على اقل السهام  
وهي ستة في مثالنا **قال** وقسمت كما سبق هذا خرج في انه يكتب اسم الشريك والجزء كما سبق وهو  
خلاف ما صح في الروضة فانه حكى في المسألة طرفين اصداء قوله ان في قول تيب اما الشراك والعبيد في الحق  
وفي قول ثبت الاجزاء والورق والحرية هناك والطريق الباقي وهو المذهب وبه قطع الجمهور والافرن  
ففي الحق لسلوك ما شاك من الطرفين وهذا ثبت الاجزاء على الرقاع لانه لو ائتمرها واخرج الرقاع على الاسماء  
ربما خرج لصاحب السدس الجزء الباقي او الخامس فيفترق ملك من اية النصف او الثلث انتهى نعم انه لا يكتب  
في هذه الحالة الاجزاء على الرقاع والجواب انه لا مانع من بين العاشرين لان المصالح ان الخلاف في الاوليه يجوز  
سلوك كل من الطرفين **قال** ونحوه من طرفي حصة واحد فكتب اما الشراك في ستة رقائق لصاحب  
السدس رقيقة ولصاحب الثلث رقتان ولصاحب النصف ثلاثة ونخرج على السهام فان خرج اسم صاحب  
السدس اعطى السهم الاول ثم يخرج بين الاخرين فان خرج اسم صاحب الثلث اعطى السهم الثاني والثالث كذلك

قرونة

قرونة والباقي لصاحب النصف وان خرج اسم صاحب النصف اولا اعطى ثلاثة اسهم الاول  
وثانيه ثم يخرج بين الاخرين كما تقدم ولا يخرج السهام على الاجزاء في هذا القسم وقبل يقتصر على ثلاثة  
رقاع وفي الروضة اصلها قبل كتب اسماهم في ثلاث وقيل ستة قال وليس فيه الا ان اسم صاحب اكثر  
اسرع خروجه لك لا حيف فيه لتساوي السهام فالوجه يجوز كل من الطرفين **قال** الثاني التعديل  
كما روى خلف قيمة اجزاها بحسب قوة ابناء وقرب ما وكذلك اختلاف الجنس كستان بعضه نخل وبعضه  
ودار بعضها حجر وبعضها لبن فاذا ساوى ثلثها لجودته لست مثلا جعل الثلث سها والمان سها ان كان بينهما  
نصفين وان اختلف كصنف وثلث وسدس جعلت ستة اسهم بالقيمة على المساواة **قال** ويجوز  
عليها في الاظهر لانه لا يمكن قيمتها بلا ضرر الا كذلك والباقي الاجزاء لا خلاف في الاغراض والمناقع وهذا  
صححه القاضي حسين والبقوي فعلى الاول اخرج القسام توزع بحسب الماخوذ فله وكثره لا حسب الشراكة  
على المصالح كما تقدم لان العلوية الكثير اكثر **قال** ولو استوت قيمة دارين اشترى دارا الى ان باق قيمته  
التعديل فاما انقسم الى ما بعد شيئا واذا هو ما سبق والي ما بعد شيئين فصا عدا وهو هذا ثم هو يقتصر  
الي عقار وغيره **قال** او حانونين اي كبرين اما اذا اشتركا في كاكين صغارا مثلا صفقة لا تخيل اصداءها  
القسمة وتسمى الحصا فطلب اصداء ان تقسم اعيانها فقتل لا يجبر المتبقي والاصح جبر الحاجة فالحاجة والحاجة  
اذا لم يفسد القسمة والاصل جبر جزءا **قال** وطلب جعل لكل واحد فلا اجبار سواء اتجاوز الدار والماتونان  
او تباعد القسمة اختلاف الاغراض بذلك وقال مالك جبر عند التجاور وقال ابو حنيفة جبر ان كان امري  
الدار من حقن الا حري ولو كان بينهما قرية ذات مساكن فطلب اصداء ان تقسم جميع القرية وطلب الا حري  
ان تقسم كل سكن منها قيمته القرية بينهما نصفين لكل منهما نصفها بما اشغل عليه من مساكنه لان القرية  
حارة لمساكنها كالدار الجامعة لبيوتها ولو كان بينهما دار فلما علو وسفل فطلب اصداء قيمتها فلو وسفل  
اجرا الا حري عند الامكان وان طلب جعل العلو لواء والسفل لا حري جبر عليه لان العلو تابع والسفل متبوع  
فكان العلو مع السفل كدارين مثلا صقيين لان كلا منهما يصلح ان يكون سكنا **قال** او عبيد  
او ثياب من نوع اجبر لثلاثة الاغراض فيقف وانفق المضر بخلاف الدور وقيل هي كالدور وقيل جبر كالعبيد  
فخلق بان البني على الله عليه وسلم جزا الجيد الستة الذين اعتقهم الرجل في مرضه ثلاثة اجزاء واقرع  
بينهم واجيب عنه بانه انما فعلا في الحرية والحرية لها صفة ومن اي خبيثة لا اجبار في الجيد  
ولا في الخليل والابل وصورة ما ذكر المصنف اذا امكن التسوية عددا او قيمة كما صورها به في المحرر  
والروضة وغيرها كجهد من متساويين القيمة لثلاث فان لم يمكن التسوية كدلائله اعبد  
لثلاث بالتسوية وقيمة احدى قيمته الاخرين فان اجرتا ثم قصا فلو كان كعقوب الارض المختلفه وان لم  
يرفع الشراكة الا عن البعض كاني طلب اصداء القيمة في مثالنا لتخصيص من خرج الحسينين وبقى شراكا  
برج العفس فالذهب هنا عدم الاجبار **قال** او نوعين او اكثر فلا اذا كان احدهما  
هنديا والآخر تركيا لا خلاف في الغرض بذلك فانه المتفق في ذلك في الزوجين ففي الحسينين كجهد وحظقة



وتعتبر اولى فتنتي الجاهل ونقسم ذلك بالتزاحي والذي ذكره المصنف هو المذهب وطرد  
 السرخسي الخلاف مع اختلاف النوع والامام والغزالي مع اختلاف الجنس ايضا وليس لشي **قال**  
 الثالث بالرد فان يكون في احدى الجانبين يردا شجرة لا يمكن قسمته فيرد من باخذ منه ضئا  
 قيمته اي قيمة البير فيضبط قيمة ما اخض به ذلك الطرف ويرد من باخذ الطرف المختص  
 به مثاله قيمة كل جانب الف وقيمة البير او الشجر الف فان قسمتهما يرد احدهما ما فيه البير والآخر  
 خمس مائة وعبارة المصنف هنا صواب بخلاف عبارة المحرر والمشرحين والروضة فيبقى ان  
 يضبط قيمة ما اخض به ذلك الطرف ثم يقسم الارض على ان يرد من باخذ ذلك الجانب تلك القيمة وهي  
 وهي عبارة طاهر الخط **قال** ولا اجار فيه اي في هذا النوع لان فيه تليكا جبر فيها ليس مشتركا بينهما  
 فكانا كغير الشريكين ومنه من طرد في كل خلاف قيمة التقدير **قال** وهي مع اي قيمة الرد  
 لوجود حقيقته وهي مقابلة المال بالمال وقيل مع في العذر المتقابل بالرد وفيما سواه الخلاف  
 في قيمة التعديل حيث قلنا بيع كسب قطع احكامه من الحارث والشفقة وغيرهما الا انما لا  
 تقتصر الى لفظ البيع او التمليك على البيع بل ينقسم الرضا مقامها **قال** وكذا التقدير في  
 المذهب لان مقتضى النزاع وانما دخل الاجار الحاجة كما يجمع الحكم ما له المديون والطريق الى طرد القريين  
 في قيمة الاجار **قال** وقيمة الاجار في الاظهر لانها لو كانت بيعا لما دخل الاجار ولما جاز الاعتناء  
 على القرعة ومعنى قولنا اقرار ان القيمة تبين ان ما خرج لكل واحد منها هو الذي ملكه والى الثاني ما يبيع  
 لانه ما من جزء من المال الا وكان مشترك بينهما فاذا اقتسم فكانه باع كل منهما ما كان له في حصه صاحبه حصته  
 وحجج الراي في هذا في باب الربا والزكاة وتبعه المصنف فيهما وحجج في تعيين التبيين وشرح المصنف المذهب  
 في زكاة الثمار الاول وعبارة المحرر وذكر ان العتوى عليه واثار جده الى قول صاحب العدة ان  
 العتوى عليه ثم قيل القولان فيما اذا جرت بالاجار والافبيع قطعا وحججه البغوي وقيل في الحالين ثم القولان  
 بيع لا يطلق على الجميع فان النصف الذي صار بيد كان نصفه له ونصفه لصاحبه ففي اقرارهما كان مفاد  
 وبيع فاما كان لصاحبه فاذا قلنا يبيع امسح في الربوي الفرق قبل المفاض وقيمة الكيل وزنا وعكسه  
 وقيمة الرطب والعنب ويجوز جميع ذلك على الاقرار وانما يستلزم في الاقرار ان كان المشقة **ق**  
 الزرع لا يجوز قسمته خرضا وكذلك الثمار غير الرطب والعنب فالصحيح فيها الجواز واختار الشيخ  
 في قيمة الرطب والعنب على الشجر المنوع وفاقا للبغوي والحاملي قال وان قلنا بالافراز في الرضا طين لا  
 يعلم به نصيب وامر على الحقيقة وفي الزكاة يجوز الحاجة مع كون شركة المساكين ليست بشركة حقيقة  
 بل لئلا يجوز اذا خرج من موضع اخر فسرر قيمة الوقت على ذلك ان قلنا انما يبيع لا يجوز وان قلنا  
 اقرارا جازا واختاره الروايات والمصنف وفي زوايد الروضة واستند في المصلحة قال الشيخ وليس  
 الصحيح من مذهب الشافعي ولا عليه الفتوى ولا على القضاة الشافعية وهذا جبر لا رد او كان رد من اجاب الوقت  
 فان كان من المال لم يرد اما قيمة الوقت بينا به فلا يجوز على القولين لان فيه تغيير شرط الوقت وقيل

يجوز

يجوز على الاقرار اذا قلنا الملك في الوقت الموقوف عليه لم يرد في العمان ولا يتاخر اذا انقضت  
 البطن الاول وصار الوقت للبطن الثاني سقطت القيمة **قال** ولست شرط في الرد الرضا بعد خروج  
 القرعة لا يبيع ولا يبيع لا يبيع بالقرعة فانقرض الى الزاخر بعد خروجه وقال الاصطفي لا يشرط ولزم  
 من خرج له الاكثر بعد ما يقابل الزايد قيا سا على قيمة الاجار فان القرعة فيها ملازمة وضغطه الصحاح  
 وفرقوا بان هذه القيمة تعتبر التواخي فيها بخلاف الاجار **قال** ولو انوا ضيا بقتله فلا اجار  
 فيه اشترط الرضا بعد القرعة في الاصح كما لو كان رطل بينهما والخلاف هنا كخلاف هناك **قال**  
 كقولهما رضيهما هذه القيمة او ما ارضته القرعة وكذا رضىنا عما جري ولا يشرط لفظ البيع وان جوبنا  
 القيمة بيبعا وقيل لا بد من لفظ البيع او التمليك **قال** في كلام المصنف فطر من وجوه منها ان الخلاف في الشري  
 قوله ان ومنها انه انعكست عليه المسألة فجعل الخلاف فيما لا اجار فيه وهو قيمة الرد فقط والخلاف انما  
 هو فيما فيه الاجار والطاهر ان المصنف اراد ان يكتب ما فيه اجار فكتب ما لا اجار فيه ويجوز ان يكون  
 عبارة المصنف ما لا اجار فيه بالالف واللام ثم تحفت الالف واللام الفا ومنه انه ذكر المسألة بعينها  
 قبل هذا من غير فصل فقال ولست شرط في الرد الرضا بعد خروج القرعة ومنه انه مع تكرارها في الجواب  
 فجزم به اوله وحكى فيه الخلاف ثانيا وجعله قويا وهو عكس ما في الروضة فانه عكس ما بالبيع والمذكور  
 في الشرح والروضة هو الصواب وهذا سنده عليه الشيخ برهان الدين الغزالي في اعتراضه على الكتاب  
**قال** ولو ثبت بعينه غلط او جهل في قيمة اجار نقصت كغيره من الخصومات فان المدعى على الحكم  
 الجور في الحكم اذا اقام بينه على ظلمه نقص قال الشيخ ابو حامد وغيره وطريقه ان خصم قد سبقه فدين  
**قال** او كما فيعرف الحال ولشهادته واخصر ما طلاقه الغلط انه لا فرق بين الفاضل وبينه ما اذا امر  
 ثم يثبت ذلك فليس له خلف لقاسم كما لا يخالف القاضي ونعني عن البيهقي كما قال ابو الفرج انه اذا علم انه  
 يستحق الف ذراع وبيده سبع مائة مثلا **قال** فان لم يكن بينه وادعاه واحد فله تخليف شريكه  
 لان له فيه عرضا ظاهرا فان نكل وطف المدعى نقصت القيمة كما لو اقر وان حلف مضى على الصفة  
**ق** في صاوى القفال لو كان بيننا الصبي وحفظه ووليه حنطة مشتركة لم يبيع ان تقاسمه  
 بنفسه سواء قلنا القيمة ببيع او اقرارا لانه لا يجوز ان يبيع من نفسه ولا ان تقبض من نفسه **ق**  
**ق** حاد **ق** سئل عن الملاح عن بستان من اثنين اجرا حيا حصته مشاعا ثم اراد قسمته هل  
 نعم واذا صح فكيف حكم المستاجر في انتفاعه اجا **ق** قسم القيمة على الجميع وسقوى حق  
 المستاجر على الاشاعة ولا يخصر في حصته الموجه انتهى والذي قاله صحيح وقضيه انه لا يمكن  
 احدهما من احداث فواصل من القسمين قبل انقضاء مدة الاجارة بل بعضهما لا ينقصها انتفاع  
 المستاجر جرح من الارض **قال** ولو ادعاه اي الغلط وعن قدره في قيمة تراض وتولنا في بيع  
 قاله انه لا اثر للغلط فلا فائدة في هذه الدعوى كما لا اثر للخبث في البيع والشراء الثاني انها  
 تقبض كما تراها لا تقبضها انما تقبض عدل وقوله قيمة تراض تشمل قيمة الرد وغيره

في ابتدائها

ليست



من انواع الله ثم وقوله لا اثر للخلط فلان ذلك لانه الدعوى يجب ان تكون في غير قيمة الربوي  
**قال** قلت وان قلنا للموازين نقصت ان ثبت لان الموازين لا تحقق مع التفاوت واذا انصبت قاسما  
وقلنا لا يعتبر الرضا فهو حكم لوقوع الجبر **قال** والا اي وان لم يثبت محلف شره والله اعلم  
هذا كله اذا اعتبرنا الرضا بعد خروج الزعة فان لم نعتبره فالحكم كما اذا ادعي الخلط في قيمة الاجار  
لكن يستثنى من اطلاقه ما اذا كان المقسوم ربويا وتحقق الخلط في كيل او وزن فان القسمه باطله  
لا محاله للربا باطلا فله محمول في غير الربوي **قال** ولو استحق بعض المقسوم شيئا بطلت فيه  
وفي الباقي خلاف لغرض الصفقة فيبطل في قوله ويصح في آخره ويثبت الخيار وهذا هو الاصح وقال  
ابو ابيان سئل القسمه قوله لا احد الا ان مقصودا القسمه تمييز الحقوق وبالاستحقاق يصير المستحق  
شره لكل واحد قال في المهمات والاصحاب في هذه المسألة على ثلاثة اقسام منهم طائفة لم يتعرضوا  
لها واخرون صحوا فيها ما صحه المصنف والاشترطون ذهبوا الى الاطلاق البطلان وهو المقتضى في  
المذهب كما قاله الرافعي والمصنف في لغرض الصفقة او من الضييعين معين سواء بقيت والابطال  
المراد اذا استحق شي معين فينظر الى المستحق من حيث اوجه او كان المستحق من نصيب اوجه اكثر  
بطلت القسمه لان ما بقي لكل واحد يكون قدر حقه بل يحتاج الى ارجاع الى الرجوع على الا فرد تعود  
الاشاعة وان كان المستحقان من نصيبها سواء ثبت القسمه في الباقي كما جرمه المصنف وفيه وجه اخر  
انها تبطل لغرض الفرق والمعاد بطلانها في الظاهر والباطن لا استحقاق يتبين ان القسمه لكن استثنى من  
البطلان ما قاله الشيخ عز الدين كما اذا وقع في القيمة عين المسلم اخذها منه الكفار ولم يعلم بها الا بعد  
القسمه فانها تزد على صاحبها ويعوض عنه من وقعت في نصيبه من خسر الخسر ولا ينقص القسمه قال هذا  
اذا اكثر الجند فان كانوا قليلا كعشرة مثلاً فينسخ ان ينقص اذا عسر في اعادتها **قال** ثم تنازعنا  
في دار القسمه فقال دعى انه وقع في سهمه ولا يمينه تخالفا ونقصت القسمه كالمبتاعين وقال الشيخ  
ابو حامد ان اخضر ادها باليد على ما فيه النزاع صدق يمينه وهذا حكمه المأوردي من مالك واذا  
ادعي ادها القسمه وانكرها الباتون فان لم تكن متعلقه بقاسم من جهة الحاكم فالقول الثاني  
وان تخلعت بقاسم القاجين فالرجوع اليه لانه حكم او شاهد ولو قسم اجارا وهو على ولايته قبل قوله  
قسمت كقول الحاكم في طه ولا يمينه حكمت والالم يسجد قوله ولا شره دونه لانه على الاصح **قال**  
نقدم جماعة في ابدىهم دارا وارضا او مقولا الى القاضي وطلبوا القسمه بخير فامة بينة فالاصح عند  
الامام والغزالي ان يجيبهم وعند الشيخ ابي حامد وطبقته انه لا يجيبهم وهذا صحه المصنف في  
روايفه قال في المهمات محل هذا الخلاف اذا لم يكن لهم منازع فان كان لم يجهم قطي والمسألة مخدجه  
على ان تصرفات الحاكم حكم ام لا وقد تقدمت في النكاح واذا ارها شيئا وانك نصيب ادها  
فاراد القسمه هذه تقدمت في الرهن فيبطل فصل اقتلها في الرهن والمنافع تقسم بالمطايه مياومه او  
مشارهم او مساناه ونحو ذلك لان المنافع كالاغنيان وقد رخص المتأخر منها بالتأجير وتختلف المطايه في

اخص

لبن البقرة المشتركة فانه لا يجوز لانه ربوي مجهول وكذلك النخلة المشتركة لمكون ثمرة هذا عام وهذا عام  
لما فيه من الزيادة والنقصان وطريقها ان يبيع كل واحد لصاحبه مدة ونفقة العين المعتادة على  
ذي النوبة وكذا الموقن النادرة كالقطر والقصد في المص **كتاب الشهادات**  
هي جميع شهادات وهي الاجابة عما شهود وعلم لفظ خاص ما خرد من الشهود والحضور قال الجوهر في الشهادة  
خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومودها كما في مثله لما غاب عن غيره وقيل ما خرد من الاعلام **قال**  
انه تعالى شهد الله انه لا اله الا هو اي علم وبينه والاصل فيها قوله تعالى ولا تكونوا الشهادته وقوله  
واستشهدوا شهودكم من رجالكم واشهدوا اذا تباعدتم وهذا امر ارشاد وروى عن عباس بن النضر عن النبي صلى الله  
عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال لا تزي المشرق ولا تزي المشرق قال نعم قال على مثلها فاشهدا ودع محمد الحاكم وضعه  
البيهقي في افتح الباب في المحرز حديث اكرموا الشهود فان الله يستخرج بهم الحظوظ ويدفع بهم الظلم رواه  
الاعجيل عن ابن عباس وضعه ورواه الخطيب البخاري ومن الجار والبارئ في حرمه المشهور والمقاش  
في كتاب القضاء والشهود وابو منصور الدبلي في مسند العزدي وسناد غريب وقال الذهبي في الميزان  
انه حديث منكر وان الحاجة داعية اليها ولا خلاف بين المسلمين **قال** شرط الشاهد مسلم فلان  
تقبل شهادته الكافر على مسلم ولا كافر لقوله تعالى شهد من رجالكم والكافر ليس من رجالنا وفي عيان  
المصنف يجوز والذي في المحرز والروضة وغيرهما الاسلام والحريه والكليف وهو الصواب وقيل ابو  
حنيفة شهادته بعض الكفار على بعض واحمد في الوصية عند فقد المسلم لقوله تعالى او اقران من  
غيركم عملا لتفسير ابن عباس في موسى الاشعري وعرضا بقول الحسن والزهري وغيرهما من غير  
عشيرتهم وايدى الشافعي بقوله تعالى تجلسون من بعد الصلاة والصلاة للمسلمين وقيل لا به منسوخه  
بقوله تعالى واشهدوا دوى عدل منكم وانكر ان خرد عوى الشيخ فيها لان المائدة من اخر ما نزل  
لم ينسخ منها شي ولا خلاف انها نزلت بسبب تميم الداري وعدي بن بدر دوي الخادم والدارقطني  
وغيرهما عن ابن عباس قال كان تميم الداري وعدي يحلفان الى مكة فخرج معهما من بني سهم  
فتوفي بارض اليمن فاصلى فادعى اليها فدفعت تركته الى اهله وجلسا بما من فضة نحو صا بالذهب  
فاستخلفا النبي صلى الله عليه وسلم ما كنتم ولا اطعنا ثم وجد الخادم مائة فقالوا انشربناه  
من عدي وتيمم في الرجلين من ورثه السهمي فحلفا ان هذا الجار للسهمي لشهدا منا اح من شهدا  
وما اعتدنا قال فاضروا الجار وفيه نزلت هذه الآية لفظ الدارقطني وروى الترمذي في هذه  
الاية ان تيمم وعدي ابن بوا كانا نصرانيين فحلفا اني انشربنا قبل الاسلام فانيما انشربنا تجارتهما  
وقدم عليهما مولد ليسم يقال له بديل بن ابي مرير تجارته له ومعه جابر من فضة يريد به اللطف  
وهو اعظم تجارته فرفض فادعى اليها واحدها ان بيل ما ترك اهله قال تيمم فلما مات اخذنا ذلك  
الجابر فبعنا به بالف درهم ثم اقتسمنا ما كانا وعدي ابن بوا فاني قد منا الى اهله دفعتا اليهم ما كان معنا  
وقدروا الجار فسالوا عنه فقلنا ما ترك غير هذا او ما دفع البنا غير قال تيمم فلما علمت بعد قدم



النبي صلى الله عليه وسلم المدينة تامة من ذلك فأتيت أهله فاجرتهم الخبر وأدبت إليهم خمسين  
 درهم وأجرهم أن عند صا جي مثله فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فمنا لهم المدينة فلم يجدوا  
 فامرهم أن يستخلفوه مما يوقظهم على أهل دينه خلف فأتوا الله تعالى الآية وقال أبو عمرو وعين ولا تفر  
 لعدي اسلام وهو الصواب خلافاً لمن سبى واى بخير واجتأب أصحاب بان المعروف بالكذب  
 ومزكب الكليل من المسلمين لا يقبل شهادته والكا فركذب على الله وشهد الله بكذبه وفسقه وهو طمس  
 بكبر الكبار فاولى ان لا يقبل شهادته وفي حديث البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقبل شهادته  
 أهل دين غير أهل دينهم المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم **قال** أحرف لا يقبل شهادته  
 الرقيق فمنا كانا ومكنا او مدبراً او مبعوضاً او ام ولد لانه ناقص الحال قليل المبالاة فلا يصلح له ان  
 وواقفنا ابو حنيفة على عدم شهادته وقبلها احمد واسحق بن المنذر وقال الطبري انه القياس ان ليس  
 للحرية اثر في الصدق والكذب وكل الشيخ تاج الدين الفاري في ما روي عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
 انه قال لا نأمنه وقبل الشك في شهادته في الشك لانه **قال** مكلف فلا يقبل شهادته الصبي لانه  
 لا حكم لقوله ولو كان مراهقاً وقبل ما لك شهادته الصبيان في المراجعة الحاصلة بينهم في اللعب ما لم تتفرقا  
 وجعله الحروي للشافعي وعن احمد فلو كان كاهننا ومذهب مالك لما روي الحاكم عن ابن عباس انه سئل عن  
 شهادته الصبيان فقال له الله تعالى ممن ترصون من الشهداء وليسوا ممن ترصون ولا يقبل شهادته المجنون  
 لانه اذا لم يقبل شهادته على نفسه فعلى غيره **قال** عدله وهو الذي اعتدلت احواله ديناً  
 ومروءة فلا يقبل شهادته الفاسق لقوله تعالى ان يكلم فاسق بما يقبلون وروي ابو داود عن عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز شهادته خاين ولا غابنة ولا زان  
 ولا زانية وقبله ابو حنيفة اذا غلب على الظن اضراره على الكذب لكن استثنى منه اذا كان فسقه  
 من جهة الدين كاهل الاهوا فانهم فاسق وتقبل شهادتهم ورواههم على الصحيح الذي استمر عليه السلف  
 والخلف وقال الروابي اذا جلس المشهود عند النكاح على الحر لا يعقد ولا الخمل للشبهة ولا لاداء  
 وقال بعض اصحابنا غراساً ان نعقد ولا حكم بمقتضاهم هذا القدر اذا لم يواظبوا عليه ولم تكرر هذا  
 اصح عندي لان الصحيح ان ذلك معدوم من الصغار كما سياتي في روي البيهقي في الشعب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلى الله عليه وسلم قال اذا مدح الفاسق في ارض غضب الرب واحترله عرش الرحمن **قال** ذو مروءة  
 كان من كسوة له لا يستحي ومن لا يستحي لضع ما شأ والمروءة بالخبر ويجوز تركه مع تشديد الواو قبل  
 الرجولية وقيل كالتسنية وقيل ان لا يعمل عملاً في السر يستحي منه في العلانية وحفظاً من الحياء وفور  
 العقل وطرحاً اما الخيل اتملة حياً وعدم مبالاة بنفسه وذو المروءة ممن يفتون نفسه من الادناس  
 ولا تسبها عند الناس قبل من سير يسبق امثاله في زمانه ومكانه ولا يشترط ان يكون الشاهد معصوماً  
 عن المعصية كلها فانه لا معصوم الا من عصاه الله **قال** غيرتهم لقوله تعالى ذلك افسط عند  
 الله واقرب للشهادة وادنى ان لا تنابوا والمرتبة حاصلة بالمعصية وروي الحاكم على شرط مسلم ان النبي صلى الله

يقول

عليه

عليه وسلم قال لا يجوز شهادته ذلك الظن ولا في الحنة فالظن النعمة والمنة العداوة واجل الحنف  
 شرطاً سابعاً وهو النطق بشهادته الاخرى في اعتبارها وانما وهوان لا يكون محجوراً عليه بفسقة نقله  
 في الروضة عن الصيمري وحزمه الراصي في كتاب الوصية ثم قال قال كان قال فهو شرط اخر غير ما تقدم  
 واعترضه ابن الزرقعة بان السفة في المال مودن خبر في العقل فهو اقلها تقدم وحزمه الجواهر  
 يقول شهادته السفة اذا كان سفة لا يتبدل وهو متصف بصفات العدالة ولعل هذا في غير المحجور  
 عليه وذلك في المحجور عليه **قال** وشرط العقل ان لا يجنب الكبار اي جميعه فيفسق بواجب لان الله  
 تعالى حكم في ذنوب المحصنات برد الشبهة وفيه تنبيه على مرد جميع الكبار **قال** والاصرار على صحتها  
 فلا يشترط ان لا تنزع منه بل المعتبر بالاصرار عليها لان الصغار يرون ان اسلامها الا من عصاه الله تعالى **قال**  
 تعالى الذي يخشون كما يراهم والفواشع المألوف الصغار يرون اعتبار الشافعي الا غلب فان كان الغالب الطاعة  
 ونذرت المعصية في بعض الاوقات فهو عدل وان كان الغالب الصغار يرون سقوط شهادته لقوله  
 تعالى فمن ثقلت موازينه فاولئك هم المفلحون ومن ثقلت موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم **قال**  
 فان غير الكثرة والعلمه لان في النفس دواعي الطاعات ودواعي المعاصي فان غلبت الطاعات كان ذلك  
 بالمحض وليس بحض حيث بعض ويطلب بعض وفسر الراصي الاصرار بالمدامنة على الفعل لكنه قال  
 هل هو المداومة على نوع من الصغار او الكثرة من الصغار يرون ان كانت من نوع او انواع فبه وجان كلام  
 الشافعي والجهم يوافق الماني فعلى هذا لا تضر المداومة على نوع من الصغار بقاء غلبت الطاعات  
 وعلى الاول تضر وقال بن عبد السلام الاصرار ان تكرره الصغيرة تكراراً مستمراً بقاء مبالاة  
 بذنبه اشتراراً تكاثر الكبيبة بذلك قال وكذلك اذا اصبحت صغائر مختلفة الانواع بحيث تشعروا  
 بما يشعرون الاصرار على اصغر الصغار يروى عن المصنف الاصرار على الكبار من عطف الخاص على العام  
 لان الاصرار كبيت وكفى الرسل في ادب القضاء وجهانها لا يصير بالاصرار كبيت كان الكبيبة لا يصير بالانظمة  
 كقرا وقال ابو اسحق ليس في الذنوب صغيرة ولم ينفرد بذلك فقد قال به بن عباس وطوايف من المتكلمين  
 ونسبه القاضي عياض الى المحققين وهو مشهور عند الشافعية وان كان عرباً عند الفقهاء وقال به  
 البسيط انكرا لفرق بين الصغيرة والكبيرة لا يلق بالفسق وقد فهم من مدارك الشرع **قال**  
 الشيخ عز الدين المعني من الطاعات انما تكون كذلك بحسب طين فاعلم اننا مطعة يظنها او يعتقد  
 مفسدة ثم يظهر كذب ظنه كالموقل من بطنه معصوماً فان مستحق القتل ومخوف ذلك فانه يعصى ويفسق  
 وتشعر عن ولايته وترد شهادته وروايته لكن كما يجد لعدم تحقق المفسدة ومن في مفسدة يظنها  
 مصلحة واجبة او مندوبة او مباحة كالوطني امرأة يظن زوجه فبانت اجبية لم يعص ولم يفسد  
 في شهادته قال وقد يكون الشيء في الظاهر معصية لكن يقترب به نية صالحة تخرجه عن ذلك كالشهادة  
 على الكفر او اقرار الظلمة الاموال اذا قضى بها الشاهد حفظاً على اربابها والشهادة بالبرجوا بديع  
 وقت اخر عند مكانه برجوع السلطان الى العدل او تولية عدله فان ذلك يجوز وان قصده واعانة

الاستاذ



الطلقة لم تجز وحوزان ياخذ والاحرة بغير ردها الى اربابها الا ان يكونوا من العاقل الذين تقلدوا الناس  
ولا يجوز ان يهرموا بطلون على ما يقتصر ولا اصحاب في حد الكيين والخير وجه احدها الكيفية الموجه  
للمد السابى ما لم يلقى صاحبه الوعيد المتدينه من كتاب او سنة وهذا ان الوعد ان اكثر ما يوجد فيهم  
الى ترجيح الاول املا ولكن الثاني املا فان اكل الربا وما لا يقيم وقطع الرحم من العفوق والحرور النهمه  
وشبه ذلك الزور وغيرهما من الكبائر ولا حد في المالك كل حرمه تؤخذ بقله اكثر من تركها بالدين  
ورقة المداينه **الرابع** كل فعل من الكتاب على حرمه وكل معصية توجب حد الخامس عروضة الحكام  
ما يوجب الحد او القتل عدا بغير حق وشبهه حد السادس من اوجب الحد او الوعيد ذكره في الحاروب  
السابع عن الحلبي كل محرم لعينه منبه عنه لمعني في نفسه والتحقيق انها كل ما يقرن به وعيد او  
حد او لعن او اشعر منها وان مركبه في دينه اشترى راضعا للكتاب بالمتصور عليه بذلك وقد اعرض  
جامعا عن حده واقتصر على حده فقال الروياني في سبع وقال من عباس في السبع مائة اقرب  
السبع الموبقات وشهادة الزور والافطار ومجان بلا عذر واليمين الفاجرة وقطع الرحم وعقوق  
الوالدين والفرار من الزحف واكل مال اليتيم والحياطة في الكيل والوزن وتقدم الصلاة على وقتها  
وتأخيرها عن بلا عذر وكتمان الشهادة بلا عذر واضرار الرشوة والمداينة والقيادة والسعاية عند  
السلطان ومنع الزكاة وترك الاموال المعروف والمنهي عن المنكر بلا عذر وتضييع القرآن بعد تعلمه  
لما روي ابو داود والترمذي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعرضت على ذنوب اعني فلم ار  
ذنب اعظم من سورة من القران اوتيت رجل فخرسها لكن في اسناد رجل ضعيف ومن الكبار  
احراق الحيوان النار والفتور والظهار والياس من راحة الله والامن من مكس واكل الخنزير والميتة  
بلا ضرورة والوط في الجيوش الشرب من آنية الذهب والفضة والختم بالذهب للرجل والبس الحرير  
هرورة واخذ المال غصبا وفي صحيح البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل النجاسة كمين وفيه اذا كان  
ان رجلا اتى الى عمر بن عبد العزيز فذكر له عن رجل شيئا فقال ان شئت نظرت في امرك فان كنت صادقا  
فانت من اهل هذه الآية ان جاك فاسق نبيا وان كنت كاذبا فانت من اهل هذه الآية هما زمشاجيم وان  
شئت غفونا عنك قال العفو يا امير المؤمنين اموذا الى ذلك ابداه قال ورفع رجل رقعته الى صاحب  
ابن عباد فحفره فيمط على اخذ مال يتيم وكان ما لا يخبر وكتب على ظهره النجاسة فيجدة وان كانت صحيحة  
والميتة بوجه الله واليتيم بوجه الله والمال من الله والساعي لعنه الله وقال ابو طالب كذا الكبار  
سبع عشر **اربع** في القلب الاشتراك بالله والاصرار على معصيته والقنوط من راحة الله والامن  
من مكس **واربع** في اللسان قذف المحصنات وشهادة الزور والسحر واليمين الغموس وثلاث في البطن  
اكل اموال اليتامى ظلم اكل الربا وهو يعلم وشرب كل مسكر واثنان في الفرج الزنا واللواط واثنان  
في اليد القتل والسرقة وواحد في الرجل الفرار من الزحف وواحد في جميع الجسد عقوق الوالد  
ومن الصغار النظر الى ما لا يحوز والخلع من غير عجب والكذب الذي لا مد فيه ولا ضرر والاطلاع

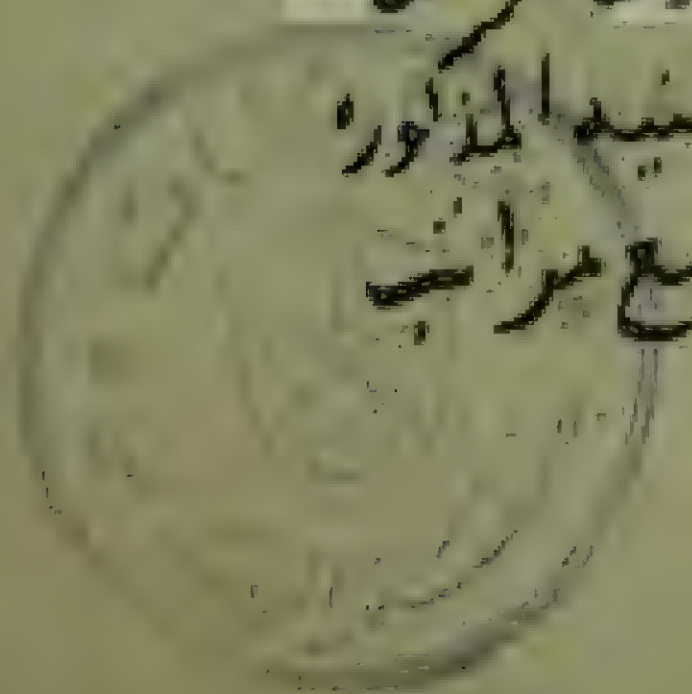
في بيوت الناس ويهرم المسلم فوق ثلاث والبياحة والصياح وشق الجيب في المصائب والجلوس مع  
الفساق ايضا سألهم والمصلاة للكروية في اوقات النبي عنها والبيع والشرا في المسجد وامانة القوم  
وهم كادهمون والكلام والامام بخطب والوصال في الصور على البيع والاستعانة وكشف الحشوات  
وان كان محققا ان المحضنة جاح في الكلام توعد الصدر ويقيم الغضب وتورث الحقة وتطلق اللسان  
في العرض فمن حاصم تعرض لهذه الاوقات والمحضنة مبدأ الشر ويمنع الترمذي عن من عاب  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له كف بالكثام ان لا تثر له فخا ومفها الغيبة وفي  
الحلاف القول بانها من الصغار بل نظر فقد نقل القرطبي وغيره الاجماع على انها من الكبائر وقد غلط  
امرها في الكتاب والسنة ولم يصح من اصحاب بكونها صغيرة الا صاحب العدة وقال في الجسد  
لوني العدل فكل كبيرة فدا كالتزنا والقتل لم يصح به فاسقا بخلاف نية الكفر لان نية الاستدامة  
شتر في الايمان بخلاف هذا النبي وهذا ينبغي على افعال القلوب بواحد وورد في ذلك وعكسه اخبار  
وحرره الغزالي فقال الذي يرد على القلب اربعة اشياء الخاطرة وهتج النفس فبعد الميل ثم بعد  
الاقتناع ثم العزم بعد ذلك فالخاطر والميل بواحد والحد من بواحدة وقطعا واما الاقتناع فقد  
يكون اختياريا وبواحدة وقد يكون اضطراريا وبواحدة **قال** وحرم اللعب بالنرد على  
الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله رواه ابو داود وابن ماجه  
في حديث ابي موسى الاشعري وفي صحيح مسلم من لعب بالنرد شرفكا فاعس من في لم خسر بوجهه والفرق  
بينه وبين الشطرنج ان الشطرنج وضعت لصحة الفكر والتدبير فهي تعين على الحروب والنرد مصادفه  
كاللزام كذا قاله ابن الرقعة وغيره **ومنع** من خرم الطاب كاسياني والساني ان النرد  
مكروه كالشطرنج لكن كراهته شديدة وتقل الشيخ موفق الدين للخيل في المعين الا حار على حرمة  
اللعب به ولعله محمول على ما اذا قارب به كاهو الخالط ثم على القولين تحريمه الجيع انه من الصغار  
وحج الامام انه من الكبائر وقاله الماوردي الفرد موضوع على البروج الاثنى عشر والمكواكب السبعة  
الاربعة بيوتها اسعشرو نقطة من جانبي الفص سبعة وهو فارسي معرب ومعنى شرجطو واول  
من وضعه اردشير بن بابك **قال** ولكن شطرنج وهو مفتح الشين وكسرط والعج اشهر روي  
المعني عن علي انه من قوم يلعبون به فقال لما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون وفي رواية صاحبه  
الكذب الناس يقول قلنت وما قبل ومن داند بن الاسقع انه قال ينظر الله كل يوم الى الملق ما به  
وستين نظر لمصاحبه الشطرنج مني نصيب وسيل الاسناد الاسفرا يعني عنه فقال اذا سلمت  
البدان من الخمران والصلاة من التقصان واللسان عن البهتان اربى ذلك الناس بين الخلال  
واما تنبيه القوس والفيل فقال الروياني لا يضر لها عجايز والوجه الذي حرام كالرند واضاره  
الرواياني وبه جزم الحلبي والامة الملاثة واليه ذهب جمهور العل وسيل مالك عنه فقال الحق هو  
قالوا لا قاله اذا بعد الحق الا الضلال وانفرد الغزالي بانه مباح بصير بالمواطبة عليه مكروه لان



المحب به روي عن عبد الله بن الزبير واي هرة وزعبان ومن سدرن واي عمرو بن الصلا واقر  
لا عبد عمرو المحسن بن علي وكان يلعب به اسديا سجد بن جبر ومحمد بن سيرين وهشام بن عروة  
والشعبي والشافعي كذا احكامهم عن شاذل في مناقب الشافعي وعلي بن الجهم قال الرضا هو من  
الصغار يركلوا لجهه مستحله مع من يعتقد تحريمه فالارجح عند الشيخ المحرم لما فيه من سماع الاخر  
على المعصية وهو كالبيع وقت الندامع من لا تلزمه الجعة وقد تقدم في الساجد شي اي هرة  
البن حنبل الله عليه وسلم قال اذا امرتم لهوة الذين يلبسون بالاثام المنطرح والنرد فلا تسلموا عليهم  
وروي البيهقي عن الشافعي انه قال للعب ليس من هنة اهل الدين ولا المروءة **قال** فان شرط  
فيه مال من الجانبين ففقد فحرم جندب والشارح في الامم اني نقل الاجماع فيه فاذا اخرج احداهما لمالك لعبد  
اذ اطلب ومسلكه اذا غلب فليس يقار ولا يرد به الشبهة وللمنه فقد مسابقة علي ما ليس من الامم  
القتال فلا يشترط ان لا يقتل به فحرم ما اخرج صلافة عن وقتي عدا فان وجد ذلك ردت به  
الشبهة واستشكل الشيطان لما فيه من تعصية النافذ الصافي والجواب انه لما عاد اليه وهو  
يعلم انه يورث الشيطان كان مستخفا متوقفا **قال** روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يحرم اللعب بالطلب  
لان المعتمد فيه على ما حرمه الجرائد الأربع وسيل عنه شحنا فاجاب بالكره كالتشطير والتمرم فيه  
اظهر لما تقدم عن من الرفعة في الترم وهو ما يؤخذ من قول الرافي ما يحرم فيه على اخرج الكعبين الى الجبي  
وحده كالترم وما يعتمد فيه على الفكر كالتشطير وكره في الام اللعب بالمنقلة وشطراخ المتاركة كاهو  
مبين في المطلب والجواهر والمهمات واما الكجفة فان كان فيك عوض فحرام بلا شك كانه قمار واللعب  
بالخاتم مقتضى كلام الرافي في باب المسابقة بخوضه وبه صرح الجبري ههنا واما اللعب بالمام فالتم  
الشافعي كراهته كالتشطير وقال القاضي حسين هذا اذا لم يترك فيه طيور الناس فان فعل فهو حرام نرد  
به الشبهة واذا ذك الفراع وحمل البطريق يجوز قال الخليلي وحرم الحر ليش من الديوك والكباش لما فيه  
من ايلام الحيوان بلا فائدة وحرم النقر على هذه الاشياء المحرمة لان فيه اعانة لهم على ذلك وحذا عليهما  
ومكره اللعب بالراح **قال** وساج الحد وسامعه لما روي النسا في عمل اليوم والليلة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لعبد الله بن رواحه حول بالقوم فانه يقع برحله وكان يحد بالرجال وروي البيهقي ان  
ان الرمن من مال كان يحدواهم ايضا وروي الشيطان عن الجشة الجدة الاسود انه يحد بالرجال وروي البيهقي ان  
صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا اخي الله رفق بالفقراء براراد النساء وشبهه من  
بالقوارير من الزناج لانه يسرع اليها الكسرة واكثر لا تجبر ذلك ان ابل اذا سمعت الحد است  
في المشقة اشده فارجحت الرواكب واتبعته فقط من ذلك لان النساء يرضعن عن ثلثة المراكه  
وراد القوارير فافروا سميت بذلك لاستقرار المايح فيها والحد انعم الحاد وبالد كصبطه المصنف  
خطه وهو كذلك في الحكم والاصح ويقال له الحدوا ايضا وهو تحسين الصوت النبي بالرجز المايح وعين  
لحفظ الكلام وحذرت لسان النفس فلم يكن له مثل الكراهة وجه وسوا فيه الحاد في المستمع وفي الاجا

بمع 19

ورسالة القشيري عن ابي بكر الديبوري انه كان بالبادية فاضا فده رجل فابى عنك عبد اسودا  
مقيدا فساله عنه فقال موله انه ذو صوت طيب وكان له عيسى حيا انا لا نقتله وانه صراها  
فقطعت مسيرة ثلاثة ايام في يوم فلما حطت امانا ما تكلها قال خضعت فيه فشفعت ثم سالته  
ان يحد لي فرفع صوته فسقطت لوجي من طيب صوته حتى انا واليه مولا بالسكر **قال**  
وبكره الغنا رواه الحاكم وقال تعالي واستغفر من استغفرت منهم صوتك وهو الغنا والمن امير  
والملاهي لانه اصوات كلها مختصة بالمعاصي فهي مضافا الى الشيطان وفي سنن البيهقي عن  
ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الغنا يثبت النفاق في القلب كما يثبت الماء البقل  
والاصح وقفه عليه وقوال الغنا في لاله فيه لان كثيرا من المباحات تلبس بالشباب المجهله وخوف  
يثبت النفاق في القلب وليس بأكروه وقال القاضي ابو بكر بن العزي ومن حرم لم يرد نص به  
كما بخرمه ولا صوت به سنة فهو مباح سيما وقد ورد اباحتها عن طاعة من الصحابة  
والتابعين وفي وجه مكاه ابو الفرج الرازي حرم سماع كثير دون قليله وفي وجه حرم مطلقا  
وبه جزم الرافي في البيع والغضب فقال انه معصية وتابعه المصنف في الموضع الباقي وصف  
المول والغنا من الصوت ممدود ومن المالم مقصور وكان الاحسن ان يجبر بالاستماع لا بالسماع  
وجبت فلما يكره الانشاد والاستماع فكذلك اذا كان من زوجته او امته فان كان من امراته اجنبية  
فهو اشكر اهنة وكل القاضي ابو الطيب تحريمه وهذا هو الخلاف في ان صوتها عورة وان كان في السماع  
منه خوف فتنه فحرام بلا خلاف وكذا السماع من صبي عا في منه الفتنة قال الشافعي اذا صار  
الانسان منسوب الى الغنا ومسي به فيقال مخني فلان مغني ياخذ على عما به اجرا وبه عنوه  
الناس الى دورهم او يفتنونه له في داره فهو سفيه مردود الشبهة لانه تعرض لا ثبت  
الكسب ونسب الى اقمه الانساب واما تحسين الصوت بقراءة القرآن فستون والقراءة  
بالالحان الموصوعة للاغاني انا افراط فيها في المله في الاستماع والحركات فالصحيح انه حرام وقال  
الماوردي يفسق به القاري وباتم به المستمع لانه عدله عن فهم القوم وليس ترتيب  
القراءة وتبريرها والبكا عند طلبة القراءة من حسن الصوت ولا بأس بترويد الآية للند  
في **قال** سئل القاضي حسين عن السماع فقال من تعود من الفقهاء او غيرهم في كل اسبوع  
مرة او في كل شهر مرارا فمضى وردت شهادته وقسمه الغنا الى اربعة درجات ومباح ومحرم  
فمن غلب عليه حب الله ولقائه كان السماع له محبوبا ومن غلب عليه عشق مباح في زوجته  
او امته كان له مباحا ومن غلب عليه هوا الحرام كان في حقه حراما وقال الشيخ عز الدين الرقي  
لا يباح طه الا ان قضى الحق ولا يباح الا للنساء واما الانشاد المحرك للاحوال السنية المذكورة  
لا مورا لا خوف فلا بأس به قالوا السماع مختلف باختلاف السامعين والمسموعين ثم ذكر له سبع مراتب





وحكى من تقواه النبي صلى الله عليه وآله في هذا الجدل المقاتل انه يقول في دين الله ما لم  
يكن وكل من ترجمه لم يذكر في ترجمته شيئا من ذلك واول من ضرب بالعود لامك ابن المتوكل  
قالوا وهو مركب من حركات نفسانية نذهب اليه وتقوي الهمة وتزجي في النشاط وهذا وجه  
له انه اكبر الملاهي طربا واشغلا عن كراهه وعن الصلاة واشتت اليه في المنظومة بقول  
ونعت العود الحمران قالوا من انزل الحمران فاجزم على الحرمان لا يتبع  
بن حزم فقد احدث عند الاوتار والعود والطبوع والمزمار وبه المصنف بقوله استمعوا  
على ان الحمران اصغى اليها السماع من غير قصد فانه لا حمران في السمع واصغى اثم وقوله المشربة  
هو في خرج جمع شارب كظلم وظلمه والاولى حد فها كما عبر به في الوجيز وهو الذي جشعون  
على الشرب الحرام والطبوع معروف والصنع قال الجوهر يتخذ من صفر يضرب احدى بالآخر واما  
الصنع ذو الاوتار فتختص به الجوز وقال الشيخ شرف الدين البارزي مراد الراغب به ذو الاوتار  
وهو عجيب منه فقد قال الراغب بعد ذلك ان الضرب بالصفا من حرام ذكره الشيخ ابو محمد وعين  
وتوقف الامام فيه وهذا هو الصنع العربي وعبر عن الصنع العربي في المذهب بالتصليل وهو  
يكسر الصاد وتشديد اللام المكسورة والمزمار يكسر الميم واحد المزمار اول من اتخذ لانس اسرائيل  
**قال** البراء في الاصح كانه مشتق على السير في الاسفار فاشبه الحمار في ستناني داود ونحاس  
عن نافع عن ابن جرير سمع زماره فاعل صبيح في اذنيه وعدل عن الطريق وجعل يقول يا نافع  
اسمع فيقول نعم فملى قلت لا راجع الطريق ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
قال ابن جرير فلما لم يامرنا في بسد اذنيه ولم يبه الراعي دل على حواره وسد الاذن تورا او كان في حالة  
ذكر ليجمع فكذلك قال الراغب ان داود وعليه السلام كان يضرب بها في غنمه ومن الصغابة الترخص  
وهذا صحه الراغب وهو الاقرب في الشرح الكبير والاصغر في الصغير واختار ابو الطيب المقدسي  
وتابعه ابن الفراء وابن عبد السلام وابن دفين الجيد والجارسي في الايضاح والخطابي والماوردي  
والرواي **قال** قلت الاصح تحريمه والله اعلم قيسا على المزمار وهو الذي صحه البغوي وابن  
ابي عسرون وقال في الروضة انه الاصح وهي هذه الزمار التي يقال لها الشبابة وقد صنفه  
الامام ابو اسحق الدوالي خطيب الشام في حزمها كما يشتغل على نقايس الطب في دلائل حرمها وقال  
الماوردي نكره في الاصطلاح وتباح في الاسفار والمرعي وتبعه الرواي وقال ابن الصلاح الحلبي في  
الدف الذي بالجلجل وفي الشبابة محله اذا انغرد كل منها فاما اذا اجتمع فحرمان باجماع من بعد  
به والبراء الشبابة سميت بذلك لخلو جوفها ومنه رجل يراعي ابي لا قلب له **قال** ويجوز  
دف وهو الدار المصنوع وفيه الدافعة وهي لغة اهل الحجاز والضم وهي لغة غيرهم **قال** لعرض  
لما روي البخاري عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين  
يتم على مجلس علي فرائي فجعل جوهر يات لنا نضرب بالدف ويند بن من قتل من ابي يوم بدر

وحكى من تقواه النبي صلى الله عليه وآله في هذا الجدل المقاتل انه يقول في دين الله ما لم  
يكن وكل من ترجمه لم يذكر في ترجمته شيئا من ذلك واول من ضرب بالعود لامك ابن المتوكل  
قالوا وهو مركب من حركات نفسانية نذهب اليه وتقوي الهمة وتزجي في النشاط وهذا وجه  
له انه اكبر الملاهي طربا واشغلا عن كراهه وعن الصلاة واشتت اليه في المنظومة بقول  
ونعت العود الحمران قالوا من انزل الحمران فاجزم على الحرمان لا يتبع  
بن حزم فقد احدث عند الاوتار والعود والطبوع والمزمار وبه المصنف بقوله استمعوا  
على ان الحمران اصغى اليها السماع من غير قصد فانه لا حمران في السمع واصغى اثم وقوله المشربة  
هو في خرج جمع شارب كظلم وظلمه والاولى حد فها كما عبر به في الوجيز وهو الذي جشعون  
على الشرب الحرام والطبوع معروف والصنع قال الجوهر يتخذ من صفر يضرب احدى بالآخر واما  
الصنع ذو الاوتار فتختص به الجوز وقال الشيخ شرف الدين البارزي مراد الراغب به ذو الاوتار  
وهو عجيب منه فقد قال الراغب بعد ذلك ان الضرب بالصفا من حرام ذكره الشيخ ابو محمد وعين  
وتوقف الامام فيه وهذا هو الصنع العربي وعبر عن الصنع العربي في المذهب بالتصليل وهو  
يكسر الصاد وتشديد اللام المكسورة والمزمار يكسر الميم واحد المزمار اول من اتخذ لانس اسرائيل  
**قال** البراء في الاصح كانه مشتق على السير في الاسفار فاشبه الحمار في ستناني داود ونحاس  
عن نافع عن ابن جرير سمع زماره فاعل صبيح في اذنيه وعدل عن الطريق وجعل يقول يا نافع  
اسمع فيقول نعم فملى قلت لا راجع الطريق ثم قال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
قال ابن جرير فلما لم يامرنا في بسد اذنيه ولم يبه الراعي دل على حواره وسد الاذن تورا او كان في حالة  
ذكر ليجمع فكذلك قال الراغب ان داود وعليه السلام كان يضرب بها في غنمه ومن الصغابة الترخص  
وهذا صحه الراغب وهو الاقرب في الشرح الكبير والاصغر في الصغير واختار ابو الطيب المقدسي  
وتابعه ابن الفراء وابن عبد السلام وابن دفين الجيد والجارسي في الايضاح والخطابي والماوردي  
والرواي **قال** قلت الاصح تحريمه والله اعلم قيسا على المزمار وهو الذي صحه البغوي وابن  
ابي عسرون وقال في الروضة انه الاصح وهي هذه الزمار التي يقال لها الشبابة وقد صنفه  
الامام ابو اسحق الدوالي خطيب الشام في حزمها كما يشتغل على نقايس الطب في دلائل حرمها وقال  
الماوردي نكره في الاصطلاح وتباح في الاسفار والمرعي وتبعه الرواي وقال ابن الصلاح الحلبي في  
الدف الذي بالجلجل وفي الشبابة محله اذا انغرد كل منها فاما اذا اجتمع فحرمان باجماع من بعد  
به والبراء الشبابة سميت بذلك لخلو جوفها ومنه رجل يراعي ابي لا قلب له **قال** ويجوز  
دف وهو الدار المصنوع وفيه الدافعة وهي لغة اهل الحجاز والضم وهي لغة غيرهم **قال** لعرض  
لما روي البخاري عن الربيع بنت معوذ رضي الله عنها قالت جاء النبي صلى الله عليه وسلم فدخل حين  
يتم على مجلس علي فرائي فجعل جوهر يات لنا نضرب بالدف ويند بن من قتل من ابي يوم بدر

Cop

rsity



اذ قالت اعراسه وفيما نبي يعلم ما في غد فقال صلى الله عليه وسلم دعي هذا وقولي الذي كنت  
تقولين وترجم عليه باب الضرب بالدف في النكاح والوليمة وفي الترمذي ومن ابن ماجه ان  
النبي صلى الله عليه وسلم اعطوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدف وصحح ابن حبان  
وجامعه حديث فضالة بن الحارث والحارث الضرب بالدف وصححه الترمذي وقال البخاري في شرح  
المسنة لسند في العرس والوليمة ووقت العقد والزفاف وقربا منه من قبل ومن بعد وقال الحلي  
اذا قلنا بابا حرة فانما يجوز تعاطيه للنساء دون الرجال والجمهور لم يعرفوا بينها **قال** وختان لما روي  
ابن ابي شيبة عن حمارة كان اذا سمع صوت الدف يوثق فان كان في النكاح او الطلاق سكنت وان كان في  
غيرها على الدرة **قال** وكذا غيرها في المصالح كالعبد وقدم الفايض في الامور والسرور فقد روي الترمذي  
ومن حبان ان النبي صلى الله عليه وسلم لما رجع الى المدينة من بعض معانجه جارية سوداء قالت يا  
رسول الله اني نذرت ان ردك الله سالما ان اضرب بين يديك بالدف وانتقني فقال لها ان كنت نذرت  
فاوف بذرارك فانما احجاب من اطلق حله لذلك وعليه جرم الامام والغزالي واطلق صاحب المهدى والتقي  
نجرمه لا شرع السابق الثالث يكون وهو ما اورده الفاضل ابو الطيب **قال** وان كان فيه جلاجيل  
لا طلاق ما اورده من الاخبار وقيل حرر في هذه الحالة ولم يبين المصنف المراد بالجلال وقال ابن ابي الدم المراد  
به الصنوج وبه صح في الحاوي الصغير حيث قال ويدف بصفه وقد يراد بالطلق وغيره كما يعمل في المهر  
التي جرت العادة بالضرب لها **قال** ومحرم ضرب الكوبة وهو طبل طويل صيني الوسط لما روي  
ابو داود وصححه بن حبان عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم الخمر والبسر  
والكوبة قال الرازي والمصنف تبع الغزالي ولا حرم من الطبول غيرها والموجود لا يمة المذهب التحريم  
فيما عدا الدف والكوبة بضم الكاف وسكون الواو وقال في الماهية تفسيرها بالطلخ خلاف المشهور في  
كتب اللغة قال الخطابي غلط من قال انها الطبل بل هي النرد وذكر مثله بن العزري والزمخشري  
ومن الاثر انهم وفيما قاله شيخنا نظرا في الجواليقي والجمهوري قال انها الطبل الصغير وقال في  
الحكم الكوبة الطبل والنرد فعلا مشترك بينهما فلا حرج في الاعتراض على الرازي رحمه الله **قال**  
لا الرقص فانه مجرد حركات على استقامة واعوجاج وفي الصحيحين عن عائشة قالت جالس بين يدي  
او يرقصون في يوم عيدي في المسجد فدعا في النبي صلى الله عليه وسلم فوضعت راسي على منكبيه وجعلت  
انتظري اليهم حتى كنت انا التي انصرفت عنهم وكانت عائشة اذ ذاك صغيرة او قبل ان تنزل اليه الحجاب  
حتى لا يعارض ما رواه ابو داود عن ام سلمة في قوله افجيا وان اتخا السمتا تبصرانه وقال الثعالبي  
بكره مطلقا وقال الشاذ ابو منصور البغدادي تنكذه على الانقياع مكروه وجرم الغزالي بابا حرة  
وفرق الجازمي بين المداومة فحرمه عندنا واباحه عند غيره ووفق الفاضل حسين والغزالي في  
الاحياء بين ارباب الاحوال الذين يتنمون بوجود وغيره فالجوابين لهم وغيرهم بكرة لهم **قال**  
الا ان يكون فيه تكسر كفعل الحنث فذلك حرام على الرجال والنساء قاله الحلي ونقل في الماهية عنه

الكرام

الكرامة وتقل ابن ابي الدم عن الشيخ ابي علي كراهته قال البيهقي في الشعب اذا لم يكن في الرقص  
تكسر وتحت فلا بأس به فانه روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني اريد انك مولانا فحج وعودان  
يرفع رجله ويقفز على الاخرين من العراج وقال لجلسوا ثبتت خلفي وخلق فيجاء وقال لعل انت مني  
وانا منك فحج والحنث بكسر الهمزة وفتحها والتكسر افصح والفتح اشهر وهو الذي خلقته خلفه النساء  
في الحركات والحيات فان كان ذلك خلقه فلا اثم فيه ولا عيب وان تكلفه فهو حرام مدموم شرعا  
وعليه حلت احاديث لعنه الله **قال** وباح قول شعروا وشادوه وكذا نظمه وكذا يباح  
الاستماع في الحلة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان له شعر ابيض في اليهم منهم حسان بن ثابت  
وعبد الله بن رواحه وروي مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للشريد من مسود القفص امعك  
شي من شعر اميه بن ابي الصلت قال نعم قال هيه فانشده فقال هيه فلم يزل كذلك الى ان انشد  
ما يبيت فقال له كان يعلم يعني اميه وانما استحسن شعره كان اكثر من غيره وامثال واذا كان بالبعث  
والشعر ووعده وعبد الجنة والثار والنفوس التابعة المجدي بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم ولا خير في حكم اذا لم يكن له نوادر محض صفوه انه يكدر ولم يتكسر صلى الله عليه وسلم  
وكان صلى الله عليه وسلم اهدر دم كعب بن زهير فورد الى المدينة مستخفيا وقام اليه بعد  
صدرة الصبح متمدحا فقال بانت سعاد الى اخرها فرض عليه واعطاه برقة ابتاعها منه معها وبه  
يعشر الاف درهم وهي التي مع الخلفاء الى اليوم وقال المصنف سمعت شعرا لزيد بن محمد  
بن ادريس الشافعي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشعر حسنة لحسنه وقبحه لقيته  
والرافعي جعله من كلام الشافعي نفسه والصحيح انه مرسل **قال** اما ان تجوه ولو كان صادقا  
في جوهه وعليه حل الشافعي قوله عليه الصلاة والسلام كان منكلا جوف احركم فتحا خبر له من ان  
تمتلي شعرا رواه مسلم فحله على الجوه والغش وقال ابو عبيدة معناه ان يغلب عليه فيشتغل  
عن القرآن والفقه ولهذا دم الامتلاك والجوه والغش قليله مدموم قال في المطلب وهو حسن  
وليس اثم عليه كما تم من شبيهه قال الرازي ويشبهه ان يكون التعرض جوهكا لتخرج وبه جزم في الشرح  
الصغير وقال من كان ليس التعرض جوهكا واستثنى من ذلك جوه المشركين فانه يجوز لمن النبي صلى الله  
عليه وسلم امر به حسان والقياس في الفاسق المفسد لانه **قال** او يغش لما فيه من الادا  
ويغش نعم اليا وكسر الحامض اغمس ايم نجا وز الجدر وروى الترمذي ومن ماجه عن ابن ابي  
صلى الله عليه وسلم قال لما كان الغش في شئ لا شائعه ولا كان الجيا في شئ لا زانه **قال** او  
يغرض بامراة معينة فترد شهادته بذلك لما فيه من الادب والعيبه وكذا ان يرد منها دمه  
اذا كان يصف الاعضا الباطنة لما فيه من هذه السرقة **قال** كعب بن زهير يشبه  
بامراة تحضر النبي صلى الله عليه وسلم فالجواب انها كانت امراته وابنة عمه وطالعه  
لها وعيسته عنها وكان في هدمه من النبي صلى الله عليه وسلم واورد على المصنف اذا شئبه



بذو وجهته او امانة فانه يجوز على وجه والاصح المصنوعان شهادته تدبر ذلك اذا ذكرها بما حقه  
الاخفا لسقوط مروونه واذا شيب بعلام وذكر انه يعشقه قال المرواني يفسق وان لم يعينه لان  
نظير بالشهوة حرام واعتبره التمهيد وعينه فيه التبيين كالمراة **فصرع** المارح اذا اطرا  
فان امكن حله على نوع بما لغته جاز والاف هو كذب محض والصحيح رد الشبهة ان اكثر  
وخالفه الصيدكافي والعقائد ان الكاذب يوم الكذب صدق خلقت الشاعر فعل هذا الفرق بين قليله  
وكثيره قال المرافعي وهو حسن فان عرض الشاعر لظن الصنع لا الحقيقة **قال** والمروءة خلق  
يخلق امثاله في زمانه ومكانه وقد تقدم بيانها فلا تقبل شهادته من لا مروءة له واختلفوا في تخلي  
ما خلقها فعن الشيخ تقي الدين بن رزق ثلاثة اوجه الحظر والاباحة والثالث ان تعلقت به  
شبهة حرمة تخلي لكونه اقلا **قال** فالأكل في سوق لما في مجمع الطبراني عن ابي ايمان النبي  
صل الله عليه وسلم قال اكل في السوق دناءة لكن اسناده لين والمراد بالاكل ان يصبه ما يدته  
وياكل عاده مثله خلاف ذلك فلو كان ممن عاده ذلك كالحناييين والساسيين او كان ذلك  
في الليل فلا ولا اكل في السوق الشرب من سفاريات الاسواق الا ان يكون سوقيا او ضيفا العاطش  
**قال** والمشرع كشف الرأس كذا اليد اذا لم يكن من يليق به ذلك او كان محرمًا بحاج او غيره **قال**  
وقبله زوجة وامة حفص الناس اذا لا يصدر ذلك الا عن ذي همة دينيه وكان الاحسن ان يقول  
وقبله زوجة او امة او كذا او كذا او عدي في الروضة من هذا كناية ما تنقله مع زوجته في الخلوة  
وجزم في كتاب النكاح بان ذكر ذلك مكروه وجزم في شرح المهذب تحريمه ومن هذا ان يخرج عن حسن  
المعاشرة مع اهل البيت والمعاصلين ونسبوا في التفسير **قال** واكثر احكاميات مضطحة لما  
في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ويل للذي يحدث فيضحك به قومه ويل له ويل له وقيل ان  
هذا هو المخرج المرفوع وفي الصحيح من كلام الكلبة يضحك بها في النار سبعين خريفا  
والمراد بالاكثار ان يصير ذلك عادة له وتقييده بالاكثار يخرج ما اذا لم يكن وكان ذلك طبعه انقلب  
كما اتفق لجهان بن عمرو كان رجلا صالحا من قدماء الصحابة ومع ذلك كانت فيه دعاية زائدة ومما  
شاهده وله في ذلك اجابة طريقه من قصته مع شبيب التي ضحك عنها النبي صلى الله عليه  
وسلم وانهما به حولا فاكثروا قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم انتم حياء الله ورسوله **قال**  
وليس فقيه قبا وقيل نسوق حيث لا يعتاد وكذلك عكسه لان الاقوام ياءون لا يكون الا من  
منحل من رقة المروءة فليسقط الفقه بقوله وصح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال الحياء خبيثة  
شعبة من الايمان واحترز المصنف عما يعتاد كالسافر وفي بعض الامكنة فلا يبرز ذلك فيقول  
الشبهة اذا لا يحل المروءة جفيدة والتلفوه مما ليس على الرأس جمع فلا يس **قال** واكباب  
على لعب شطرنج وذلك حيث يغلب عليه ولشغله عن مهماته وان لم يقترن به ثم ما حرمه  
لا فلا ذلك بالمروءة ورجع في قدر الكثرة الى العادة وهذا بابا للمعجب به في الخلوة اما على الطريق

فان

فان المروءة وان قل **قال** او غنا او سعة وادامة رقص يسقطه لان ذلك لا يصدر الا  
من الاراذل الذين لا مروءة لهم **قال** والامر فيه مختلف بالانحاص والحوال والامكان فقد  
يستخرج من شخص وفي قطردونه قطر وبه بالسباع على الاستماع كذلك اول الحكم والحق بذلك  
الكتاب بالشعر والفتا **قال** وحرفة دينية كجامة وكس اي للاخلاق ودين من لا  
يأتى به يسقطه لانه ان ذلك بقله المروءة وكذلك ما يشبه ذلك كالمراة والمراة ونحوه  
الشراب كما قاله الجرجاني في التمر والاسكاف وقال القاسمي ان كان عزز لشعر الخنزير لشر  
تقبل شهادته والاقبلت في الاصح وكذلك الحكم في الفقه وفهم الحارثي روي عن النجار في ترجمة عبدالله  
ابن خالد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان احب الله عبد جعله قيم مسجد واذا بعث عبد  
جعلته قيم حمام وقول **قال** دينية هو بالجز من الدماءة وهي المسقاة واما غير المهور فهو القريب  
**قال** فان اعتاد ذلك كانت حرفة امية فلا في الاصح كانه لا متغير بذلك وهي حرفة مباحة بل من فروق  
الكفايات لا يحتاج الناس اليها ولوردت بها الشبهة لانه لما تركت ففعل الناس وقال صلى الله عليه  
وسلم اختلاف امتي رحمة وقد تقدم في شرح خطبة الكتاب بيان معناه والوجه الثاني يسقطه  
لان رضاءه من الحرف يشعر بالحسد وقلة المروءة قال في الروضة ولم يتعرض الجمهور لهذا القيد  
وذهبوا ان لا يقيد بصناعة اباه بل ينظر هل يلحق به هوام لا يستثنى المحترف بالفتا فترد شهادته  
مطلقا كما نص عليه الشافعي وصرح به الجمهور وكفى شرح فيه وجهين والمراد حرفة مباحة بخلاف  
المنج والعراف والكاهن والمحرور والمستعبد فلا تقبل شهادته ثم كان شعاعهم التلبس العامة  
وما عمت به البلوي التكسب بالشهادة مع ان شركة الابدان حرام وذلك قاذح في العدالة كما سيما  
اذا اعتاد اخذ الاجرة على التخل او كان يافذ ولا يكتب **فصرع** في الحايك طريقان احدهما طرد الوجهين  
دليل قبل قطعا واستحسنه الامام كانه ينبغي عزلا كما ان الحياط خيط غز لا ينسوجا والحق المارود  
السالك بالحايك وفي الصباغ والصواع طريقان المذهب القناع بالقبول دليل الوجهين لما روي  
ابو داود والطحاوي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اكلب الناس اصباغون والصواعون  
قبل المراد الذين يصبغون الكلام ويصوغونه اي يغيرونه والمنهون انهم صباغون الشيا  
وصناعة الجلب لكثرة مواضع الكاذب قبل ما روي ابو هريرة قوما متعادون فقال ما شائتم  
قالوا اخرج الدجال فقال كذبه كذبا اصباغون وكفى شري في قبول شهادته انه قلف وجهين  
والصحيح اننا اوجنا الختان فتركه بلا عذر فسق وصدا الشافعي على انها لا تقبل شهادته  
المتعمد المشهور بذلك لانه غير مويد عن قصته الكذب وتقبل شهادته الطواقة بعاه  
الابواب وسائر السوال الا ان يكذبوا الكذب في دعوي الحاجه وهو غير محتاج او يافذ ما لا حل  
له اخذ فيفسق بذلك وكلام الراعي هنا لشعر نحو السوال للمقادير على الكسب وقد صرح  
المصنف في صدقة المتطوع بتفصيل الحريم وما يحل بالمروءة من الرجل من الناس بلا مرض وجل

ايضا



وحل الا طعة والمنازل من كالمين به ذلك فان فعله اقتدا بالسلف الصالحين يفتح فيه  
وكذلك ليس الحسن والمرفع من الثياب واعتقاد البول فيما البول في الما حيث كعدرو البول في السوق  
والطريق ممن كالمين به ذلك والتحدث بمساوي الناس لقوله تعالى ان الذي يحول ان يسمع الصاحنة  
في الذين من عذاب اليم في الدنيا والاخرة الآية وفي روضة الحكم وجهان في قوله شدة قادي  
الصدعين وفي معناه الديونة وفي ثالث ان كان من قوم يعتادون ذلك قبل ولا وهو الاقرب  
واضطرب كلام الرواي في صف اللحية فقال في موضع لا ترد به الشهادة وقال في اخر ترجمه وهو  
الصواب المنصوص والحق القاضي والرسلي نفق الالف والابتط يحصر الناس وكذلك خطاب  
الشعر بالموا ان الصواب ترجمه وحاضرا الدعوة بغير طلب اذا لم تكن دعوة السلطان هذا  
في الاكل فقط اما الانتخاب فحرام ترد به الشهادة ومن ترك تسيحات الركوع والسجود والسنن به  
الرأية ايجانا لا ترد به شهادة فان اعتاد تركها وترك غسل الجمعة ردت شهادة لهما وشه  
بالدين وحكي ابو العزج في ركعتي الفجر والموت وجهين **قال** والتهمة ان تجزأ اليه نفعها  
او تدفع عنه ضررا فتد شدة دنة لعبد ايم الماذون له في ذلك من التهمة **قال** ومكاتبه  
كان له في ماله علة وفي طبقات الجاهلي ان ابا علي بن خيران اجاز شهادة له لم يسمع يستفتي منه  
ما يوجد بها كما اذا شهد بغير شفعة لمكاتبه قال الراعي هناك قال الشيخ ابو علي بقتل قال  
الامام وكانه اراد ان يشهد للمشتري اذا ادعى الشرائع ثبتت الشفعة تبعها فاما شهادة المكاتب  
فلا تقبل شهادة كماله **قال** وعلم له ميتا عليه جمر فلس كانه اذا ثبت للغير شيئا اثبت  
لنفسه المطالبة اما شهادة الغريم لغريمه المومر ققبل وكذا المحسر قبل الجرم عليه على الاصح للتحقق  
الحق بدمته **قال** او ما هو وكيل فيه كانه ثبت بشهاده ولا يفي على المشهود به وكذا الوصي القيم  
في محل نصها وكذلك الشريك في المشترك بان يقول هذا بيننا ويجوز ان يستدل بالنصف ولو  
عزلا الوكيل بنفسه ثم شهد قبلت الا ان يكون قد خاصم فلا تقبل اذ ذكر الهوي ومن القاص الجاهلي  
واشعر كلام المصنف وجيز بالقطع بقبول شهادة الوكيل لموكله ما ليس وكيل فيه وقال الما ودي  
فيه وجهان احدهما يجوز لعدم تفرقه فيه والثاني لا لانه صار بالنيابة عن ذي الحق منها وذكر في نظير  
من الموحي له انه يقبل وها واحدا وافرغ بان الوكيل يجوز ان يقرب لشفه دته الى موكله خلافا  
الموحي له فصار الوكيل منها والموحي له غير منهم كانه لا يقرب لها الى الموحي بعد الموت انتهى  
وقد يقال انه تقرب لها الى الوارث ليجل له الموحي به او لا يترجمه فيه **قال** وبراة من ضمنه  
انه لسقط به المطالبة من نفسه **قال** وجراحه مورثه للتهمة **قال** ولو شهد لمورث  
له ربيز او جرح عا قبل الاندما قبلت في الاصح لان شهاده لا تجر لنفسه نفعا وان دفع عنه  
ضررا والماني وبه قال ابو اسحق لا تقبل كالوشهد ان مورثه جرح اما بعد الاندما لا تقبل قطعا وقد  
تقدم في باب دموي الدم والقسم مسالة المريض بسط من هذا فلو شهد الوارث لمورثه بالجراحة

قبل الاندما قدرت كما قاله المصنف ثم اعادها بعد الاندما لم تقبل في الاصح كما لفا سبق بعد  
التوبة **قال** القاضي ابو سعيد الهروي لا تقبل شهادة المودع في المودعة المودع اذا  
نارعه في المودعة اختبر لانه يستندم اليه لنفسه وكذا شهادة المراهق لا تقبل ولا تقبل  
للأجنبي وان شهادة القاضي لا تقبل على المعصوب بالعين جني لا تقبل لنفسه ولتتمته يدفع القمان  
وموتة الرد فان شهد بعد الرد قبلت شهاده وان شهد بعد التالف لم يقبل يدفع وان شهاده  
المشتري شرا في سدا بعد القبض لا تقبل للأجنبي وان شهادة المشتري شرا جني بعد الاصل  
والرد بالعيب لا تقبل للبائع كانه يستندم لنفسه الغلات والقوايد ولو شهد جني بالتم مائة  
المشهود له قبل استيفائه وان كان بعد حكم الحاكم لا يقبل وان كان قبله لا يحكم **قال**  
البعوي في قنا وبه **قال** ونرد شهادة عاقلة بفسق شهود القتل ايم يحمله لانهم  
يدفعون عن انفسهم ضررا للقتل وهذه تكررت ايضا في باب المدكور اما لو شهد ان فلانا جرح  
مورثه فقات وكان على المجرع من يستغرق ارش الجناية ولا مال له فانها لا تقبل لا تنف  
التهمة قاله ابن ابي عصرون **قال** وعرضا معلن بفسق شهود من حر له دفع ضررا لمرأحة  
وكان ينبغي ان يقول بفسق جرم عليه وان شهاده تم قبل الجرم مقبولة على الاصح كما سبق فانما يجب عنه  
بان المفسد في اصطلاح من جرم عليه فيقال فلم يقرب به في صورة التهمة السابقة **قال** ولو  
شهد الاثني بوصية فشهد الشاهد من بوضيعة من تلك التركة قبلت الشهادة في الاصح لا يفضل  
كل شهادة عن الاخرى لانها شهادة لا تجر نفعها ولا تدفع ضررا وكذلك يقول في رقعة القافلة يجوز  
ان يشهد بعضهم لبعض في قطع الطريق والوجه الثاني وبه قال ابو حنيفة المنع لا ضمان الموطاء  
وعبر في الروضة بالصحح لا بالاصح **قال** شهد فقير ان هذا المال لزيد من اول الجول الى اخر  
قال الرواي ان كان من جيران المال لم تقبل للتهمة وان كانا بعيدين فالاصح القبول وفي التهذيب  
لو شهد عدلان من الفقرا ان فلانا اوصى ثلث ماله للفقرا قبلت شهاده ولا يشترط لصحة الدعوى  
بالوصية على الورثة ان يقول وانا قبلت ذلك قاله الفقهاء في القنا وبه **قال** ولا تقبل لاصل  
ولا فرع وبه قال مالك وابو حنيفة لان المشهود له بعضه فشهادة له كنه دته لنفسه ومن  
ابن القاص رواية قوله عن القدم ان شهادة كل واحد منها لا حرم مقبولة وبه قال المزني واذن  
بن المندرز والمذهب الاول واستدل له الرابعي وجيز حديث لا يجوز شهادة الموالد للوالد ولا الولد  
للوالد وهو موضوع لكن يبدل له حديث مسلم عن السورابن مؤمنة انه قال سمعت رسول الله  
صل الله عليه وسلم يخطب الناس على هذا الميثر يعني منبر المدينة وانا يومئذ محتل فقال ان  
فاطمة صنعت مني وكذا في صحح مسلم ولعله وهم فان المصور ولد في السنة الثانية من الهجرة  
بعد مولد بن الزبير باربعة اشهر فلم يدرك من حياة النبي صل الله عليه وسلم الا نحو ثمان سنين  
ومن سنه كذلك لا يكون محتل وقد رواه الاسماعيل في صححه بلفظ وانا يومئذ كالحلم يعني في فمه



وحفظه فبينت هذه الرواية الصواب ولا عبرة بانوة الرضا وبنوته بالاتفاق ولا تقبل ايضا  
لمكانب اصله وفرعه وما دونها وبنوه من طلائ المصنف انه لا يقبل تزكية الوالد لولد وهو  
الاصح ولذلك لا يقبل شهادته بالرشد ولا فرق في المنع بين ان يكون المشهود له اجنبيا او اصلا  
او فرعاً فلو شهد له صائبه على الاخر لم يقبل قاله القرابي واقتضاهما من ابن الجيزي بحوازه  
وبه صح الشيخ عز الدين في القواعد لان الوازع الطبيعي قد تعارض بظهور الصديق لصعوبة التهمة  
المستحارة وتقدم في انعقاد النكاح بابني الزوجين خلاف والظاهر محجبه هنا **فان**  
شهد الوالد لولد او لعدو على عدوه او الفاسق بما يعلمونه من الحق والحكم لا يشتر بالولاية  
ولا بالعداوة ولا بالعنف فلو ياتم الشهود بذلك قال ابن عبد السلام المحار حوازه لانهم لم  
يحملوا الحكم على باطل انما حملوه على ايضاً على المستحق ولا اثم على الحاكم لحرمانه من الحق ولا على الخصم  
لا خدعه ولا على الشاهد لمعونه **قال** ويقبل عليها لا سيما التهمة سواء شهد ماله او عقوبته  
وقيل لا يقبل على الاصل بقصاص او حد قد **قال** وكذا ما بينهما بطلاق صرة امهما او قد هما  
في الاظهار اذ التهمة في ذلك والساني لا يقبل لان امهما تتفق بذلك وموضع القولين اذا شهدا  
بطلاقهما بلا شاك فلو شهدا بطلاق رجعي فلا قطعاً ومحل الخلاف في الصورين اذا كانت امها حية  
فان كانت امها ميتة فلا قطعاً فلو شهدا بطلاق امها فان كانت شاهدة حصة سمعت او بعد  
دعواها فلا **قال** واذا شهد لفرع واجني قبلت للاجنبي الا ظهر له خصاصة المنافع بالفرع  
والثاني لا يقبل لان الصيغة واحدة وقد رقت في البعض فكذلك في البعض الاخر **قال** قلت  
وتقبل لكل من الزوجين كان الحاصل منها عقد بيطر او زول فلا يمنع قبول الشهادته كعقد الا حاشا  
واجب له ابن المنذر ما تقدم من حكم النبي صلى الله عليه وسلم العائشة على الذين رموا بالفذف واقام  
عليهم الحد واذا جاز الحكم فالشهادة اولى والثاني تقبل شهادته لخاصة ونعكسه لان لها النفقة  
عليه ففي متهمه والمالك لا يقبل من الجانبين لتهمة الارث وبه قال الائمة الثلاثة هذا ما  
حكاه الشيخان وفي رابع ان كان مؤسراً قبلت والا فوجان وخامس ان شهدت عليه بماله هو قدر قوته  
في ذلك اليوم ولا مال للزوج عيش ردت لعود النفع اليها وتقبل في غير هذه الحالة حكاهما شريح  
في روضته واكثر المصنف من شهادته اصرها على الاخرى بمقبولة اذ لا تامة الا شهادته من رناها  
فلا يقبل لامر من احدى انه شهد بجناية على محل حقه فائتبه الشهادته بالجناية على عبده والثاني  
ان شهادته بزيارتها على عدوانها فانها لم تحت فراشه وادخلت على رجليه فهو بالغ في العداوة  
من الضرب والسب **قال** ولما وصديق والله اعلم لان الاخوة والصداقة لا سعتان على شهادته  
الزور فانه يحب لاجنه وصديقه ما يحب لنفسه ولا يحب لنفسه المال الحرام ومنع مالك من  
قبول شهادته الصديق الملائف لصديقه بالهدية وغيره ومن قبول شهادته لاجنه اذا كان  
منقطعاً اليه بصله وبره ونه بالاخ على جميع الحواشي وهم من عدا الفروع والاصول ولا خلاف

عن

عندنا في المدة واما الاول من اعلا ومن اسفل فقبليتها ونعم جمهور الائمة ومنعها شريح قال  
المختار في عقد قوله تعالى قال لنا من شافعين ولا صديق جميع الشافع لكن الشافعين ووجه  
الصديق لقلته الا ترى ان الرجل اذا اتحن بارها فظالم مضت جماعة واقرة من اهل بلد لتلفاع عنه  
رحمة له وان لم يسبق له بالكثرة واما الصديق فهو الصادق في ودا ذلك الذي له صفة ما امكنه فاعرض  
من يصدق لا يوثق قبيل بعضهم ايما حب اليك اخوك ام صديقك قال لا يصح ابني الا اذا كان صديق  
وقال ابن عباس الصديق كد من القرابة لان الجرحيين لم يستغيثوا بالابا والامهات **فشرح**  
قال القاضى حسين والروايات لا يقبل شهادته القانع لاهل البيت وهو الذي يقطع عن مكاسبه  
ويأبى الى اهل بيته بواكلهم ويرمي عن قوسهم وقال القاضى شريح تقبل شهادته لغير الصديق  
لصديقه ويدل لعدم القبول ما رواه ابو داود ابن النبي صلى الله عليه وسلم ردت شهادته القانع لاهل  
البيت واجازها لغيرهم وعلى الخطابي ذلك بالتهمة والى هذا ذهب ابو حنيفة ومسألة القانع ليست  
في كلام الرافي ولا المصنف ولا ابن الرعد والحق في ان الحديث ان صح كان حجة لمن منع قبول شهادته  
لكن في استاده محمد بن راشد وهو متكلم فيه والذي اقر به الشيخ ان شهادته مقبولة كالصديق والزوج  
والوكيل في غير ما وكل فيه وشهادته المحذور في الغدق وغير مقبولة بعد التوثيق ورد ما لك شهادته  
ولد الزنا **قال** ولا يقبل من عدو لمن العداوة من قوى الرب وتقدم في اول الباب ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال يجوز شهادته في ذي حبه والظن التهمة والحدة العداوة والمراد  
العداوة الدينية الطاهرة لان الباطنة لا يطالع عليها الا مقلب القلوب ففي صحيح الطبراني ان  
النبي صلى الله عليه وسلم قال سيأتي قوم في اخر الزمان اخوان العداوية يقضي الى الشهادته بالباطل لا يظن الموضع  
الى فينة والمعنى في منع شهادته العداوة يقضي الى الشهادته بالباطل لا يظن الموضع  
في النفوس لسفك بسببها الدماء ويقتحم العظام والعدو وعد الولي وجمعة اعدا وعدي وقيل  
لجوب عليه السلام اي شريك كان اشد عليك من حلة ما مر بك قال شامة الاعداء او كان بيننا حبل الله  
عليه وسلم يستعير بالله منها **قال** وهو من يخضع بحيث يتمتاز الى نعمة وخرن بسرو  
ويخرج بحسينته هذا التفسير لخصه الرافي من كلام القرابي وامامه والذي ذكره الرافي للجمهور  
انما هو مجرد بغض ولا يشتر ان زال النعمة الا من الحسد وهو من كبا يروا الاشبه الرجوع  
في ذلك الى العرف اذ لا ضابط له في المشرع ولا في اللغة وسواء كانت العداوة مكسبية او موروثة  
**فشرح** ولد العدو وتقبل شهادته عندنا اذ لا مانع بينه وبين المشهود عليه ولما لك فيه ثلاثة  
اقوال تقبل مطلقاً لا مطلقاً ان كان الاب المادي حياً لم تقبل والا قبلت روي الحافظ ابو عمر  
الترمذي وابن الحارث العسكري في الامتداد عن محمد بن طلحة عن امية عن ابي بكر الصديق ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قال الولد والعداوة يورثان والمودة في الابا صلة في الابا ولو عادي من تريد ان تشهد  
عليه وبالغ في خصوصته فلم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته عليه دون عكسه لئلا يشتر خصوصته



المشهور وسهولة الإدراك ولو زالت العداوة بعد الشهادة ثم أعادها لم تقبل في الأصل للثبوت ولو شهد  
كافر أو صبي أو عبد فردت شهادته في المانع ثم أعادها قبلت ولو شهد كاذباً بما له أو لغيره  
بشكاح فردت فأعادها بعد عقوبتها قبلت في المانع وصححها الفارقي ومن أبي عمرو  
**قال** وتقبل له إذا كانت له والمفضل ما شهدت به الأعداء **قال** وكذا عليه في عداوة  
دين كافر ومبتدع فقبل شهادته المسلم على الكافر والدين على الفاسق لأن العداوة الدينية  
لا توجد في الشهادة وكذا لا تقبل شهادته الجليل على المحدث وكذا الوفاة العالم لا تسمعوا الحديث  
من فلان فإنه خاطأ أو لا تستغفوه فإنه لا يحسن التقدير لم يقدح ذلك في قبول شهادته عليه  
لأن هذا نفع للناس **قال** وتقبل شهادته مبتدع لا تكلف المبتدع من أحدث في الشريعة ما لم يكن  
في هذا النبي صلى الله عليه وسلم كذا هب القدرية والجبرية والمرجيه والمجسمة والرافضة  
فهو لا يقول شهادته مبنية على تكفيرهم فمن كفرهم لم تقبل شهادتهم ومن لم يكفرهم وهم الأكثرون اختلفوا  
فيهم قال زاهر السرخسي لما قرب أجل أبي الحسن الأشعري دعاني وقال اخبرني عن أبي لا أكفر أحد  
من أهل القبلة لأن الجميع يشيرون إلى معبود واحد والذي نص عليه الشافعي والجمهور أن شهادته  
حسبهم مقبولة إلا الخطأ بيه وهم أصحاب أبي الخطاب الأسدي لكوني كان يقول بالهوية جعفر  
الصادق ثم ادعى الألوية لنفسه وهو لا يعتقد ذلك الكذب لفروان من كان على مذهبهم لا يكذب  
فيصدقونه على ما يقولون وشهدوا له مجرد أبحاث ومنهم من يستظهر عليه تخليفه وهو شهادته  
دور ومحل رد شهادته إذا شهدوا بما فيهم ولم يبينوا سبب الشك فان شهدوا بما فيهم  
أو على مخالفتهم وصرحوا بمعية النحل قلت شهادتهم صرح به القاضي وغيره وجمهور أصحابنا  
وغيرهم لا يكفرون أحد من أهل القبلة لكن اشتهر عن الشافعي تكفيره لذين يسمون علم الله تعالى  
بالمعدوم وكاشك في ذلك وأما الثافين للروية والتأويلين للثاني القرآن فنقل العراقيون عن الشافعي  
تكفيرهم وكان يقول لحفي القدر لصفك مؤمن ونصفك كافر تقول خلق القرآن فكفر وتقول  
بالروية فتؤمن قال المصنف والصواب أنهم لا يكفرون وتناول المصنف على أن المراد كفران الشهادة لا  
الخروج عن الملة ونقل الرمي عن الشافعي أنه قال لا تقبل شهادته القدرية لأنهم كفار وقال القفال  
يكفرون واختار الإمام والغزالي والمصنف وهو طاهر النص لما من في إمامته بغير أبي بكر وقد ف  
عائشة فقد كفو وقال الشافعي ما إذا شهد بالزور من أهل الأهواز الرافضة **قال** قال الشيخ  
عزالدين في آخر القواعد البدعة منقصة إلى واجبه ومحرمه ومندوبه ومكروهه ومباحه قال  
والطريق في ذلك أن تعرض البدعة عما أقام الشريعة فإن دخلت في قواعد الإيجاب فحق واجبة  
أو في قواعد التحريم فحرم أو المندوب فتدب أو المكروه فمكروه أو المباح فباحة فمن مثله  
الواجبة الاشتغال بعمل الخو والبدع المحرمه أمثله من مذهب القدرية والجبرية والمرجيه  
والمجسمة والرد على هؤلاء من البدع الواجبة الذي نهم به كلام الله ورسوله وذلك واجب حفظاً

للمشهور

للمشريعة ولذلك تردد من أصول الفقه وحفظ الغريب ومن أمثلة المندوبة أحداث الربط  
والمدارس وكل إحصان لم يبعد في الصدر الأول كصلاة التراويح ومن المكروهة زخرفة المساجد  
وتزيين المصاحف ومن المباح المصاحفة عقيب الصبح والعصر والتوسع في المأكلة والملابس وروي  
البيهقي بأسناده في مناقب الشافعي أنه قال المحدثات ضربان أحدهما ما خالفكم بأوسع وأجمع فهو  
بدعة ضلالة والثاني ما أحدث من الجبر فهو غير مذموم وقد قال عمر في قيام شهر رمضان نعمت  
البدعة هذه يعني أنها محدثة لم تكن **قال** لا مغفل لا يضبط لعدم الوثوق بقوله والغلط البير  
لا يقدح في الشهادة لأن أحد من الناس لا يسل من غلب عليه الغلط **قال** ولا يباذ رأي بالشهادة  
قبل الاستئذان للثبوت وفي الصحيحين عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في معرض الدم  
يكون بعد هرقوم يشهدون ولا يستشهدون وفي صحيح مسلم من حديث زيد ابن خثعلب أن أبا بكر  
خبر المشرك الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها فجمع بينهما يحمل الباني على ما يجوز لما دارة إليه وهو  
شهادة الحسبة وحمل الأول على ما لا يجوز والمباد من يشهد من غير تقديم دعوي فان شهد بعد دعوي  
قبل أن يستشهد ردت شهادته أيضاً على الأصح للثبوت فان أدناها في صيرورتها فحرمها وجهاً  
الأصح لا وبهاها المروي على أن المبادرة من الصغار يرام من الكبار ولا فرق في رد شهادته المبادر  
بين أن يكون صاحب الحق عالماً بالشهادة أم لا نعم أن لم يكن عالماً يندب له إعلانه حتى يستتر عيبه  
وتشبهه وقيل أن لم يعلم فله المبادرة **قال** في تقبل شهادته من اختفى جلس زاوية تحتها للثبوت  
لتحمل الشهادة ولا يحمل على المصطنع الحاجة فيدعوا إليه وحكي القوراني قوله فديماً أنها لا تقبل وهو  
شاذ وفي كراهة ذلك وجهان في أدب القضاء للشيخ الروياني وقال مالك أن كان المشهور عليه  
جلبد لا يتخذ قبلت الشهادة عليه والأفلا وعلى المشهور يستحب أن يجبر الخصم أن يشهد عليك  
ليلا بما دار إلى تكذيبه فيعززه القاضي فلو قال رجلان لثالث توسط بينهما لتخاسب وقتصا دق  
ولا تشهد علينا بما جري فهذا شرط باطل وعليه أن يشهد فالأب القاص وترك الدخول في ذلك أصح  
الجواب **قال** وتقبل شهادته الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حتى موكد وهو ما يتأثر  
برضا الأدي والحبسب أهم من الإخطاب وهو طلب الأمر **قال** كعتق سواك أن عبداً أو أمه  
خلافاً لما يخي في حيفه حيث قال تقبل عتق الأمه دون العبد وقبل في الاستيلاء دون التذبير  
وبقبل العتق في التذبير ولا تقبل في الكتابة فان أديم الخ خبير شهد بالعتق وفي شراء القريب  
قوله أن أصحابنا لا يقبل فيه شهادة الحسبة لأنهم يشهدون بالملك والعتق ترتب عليه فحمل  
الطلاق المصنف على إرادة العتق غير العتق **قال** وطلاق أي بلا عوض سواء الرجعي والبارئ  
لأن الغلب فيه حق الله تعالى بربيل إن الواقع لم يرفع بتراضي الزوجين وإما الطلاق طلقاً أو نفوياً  
المتنع فيه لأنه لا ينفك عن المال وجب قبل فيه وقال مالك الإمام تسمع للفراق دون المال وهو  
الذي ذهب إليه القاضي والغزالي وصاحب الحاوي والصغير ولم يصح الشيطان فيه شيئاً **قال** ولا يجوز



عن قصاص كراهتها دية على آية نفس وهو حق الله تعالى وقيل بان ترك القاتل الدعوى مع  
الحرص على الحياة يورث تمة في شهادتهم ومع ذلك تحرم الرضاع والمصاهرة والبلوغ والاسلام  
والاستسلام والزكوات والكفارات والوقوف والوصايا العامة فان كان جهة خاصة فالاصح  
المنع ومنه نقض العدة وانقضاء **قال** وجد منه امر كالزنا والشرب وقطع الطريق وكذلك  
السرقه على الصحيح لكن لا فضل في الحدود المستروا حتر المصنف عن خلافه مما لا يقبل فيه كالنقض  
وحدا القذف والبيع والاقراء وقبل يقبل الحسبة في الدماء فقط وقيل الاموال ايضا وقيل نقبل ان لم  
يعل المستحقه والاصح المنع مطلقا **قال** وكذا المنع على الصحيح لانه متعلق بحقوق الله تعالى  
كالطلاق والعناق والماني لا يفضل صحة الغزالي وقال القاضى حسين وبكيفية شهادته الحسبة  
ان الشهود يجيئون الى القاضي ويقولون نحن نشهد على فلان بكذا افاضل لنشهد عليه فان جاوا  
وقالوا فلان زنا فهم قد فقه **قال** روع تقبل الشهادته بالرضاع المحرم قال الرافعي وفي قاضي القضاة  
ايضا لو شهدوا ان فلانا اهو فلانة ممن الرضاع لم يكن حن يقره وهو لا يمكن ان يكونوا لو شهدوا ان  
بطلاق وقضى القاضي بشهادتهما ثم شهدا اخر ان بينهما رضاعا محرما لم يقبل الا فائدة في الحاشية  
كما مر ان الشاهد بالعتق لا يقبل حتى يكون المشهود عليه يسترقه وهذا يقتضي ان شهادته الحسبة  
انما تستمع عند الحاجة انتهى **قال** في المهمات ظاهر كلام الغزالي واخرى قال في المطالب للشعر  
بخلاف ما في الفتاوى المذكورة ولو جاء عبيد انسان وقال ان سيدنا عتق احدنا وقامت على  
ما يقولون بینه سمعت وان كان الدعوى فاسدة كانا البيهنة على العتق مستغنية عن تقديم الدعوى  
**قال** ومنى كتم بشاهدين فبانا كافرين او عبيدين او صبيين نقضه هو وغيره لان الحق ان يبيع  
وقوله فبانا ليس بقيد فلو بان احدهما كان كذلك والمراد ظهور ذلك يوم الحكم فلو شهد عدلان  
على فسقهما مطلقا ولم يستد ذلك الى حالة الحكم لم ينقض كحالة عدولته بعد الحكم والمعنى بالنقض  
انما يتبين ان القضاة لم ينفذوا ان القضاة عندنا لا تغير الحكم خلافا لاس حبيقة ونظيره في هذا  
في القواعد الحادثة من العين المحكوم لها من وقت الحكم الى ان يفسخ يكون لرب العين في المارة  
وليس بمنزلة العمل بنقض الحكم حتى يفسخه بالقول وجب عليه ان يسجل بالنقض فان لم يسجله في الحكم  
لم يلزمه في التقض **قال** وكذا فاسقان في الاظهر لان النص والاجماع لا على اعتبار العدالة  
والثاني دية قال ابو حنيفة لا ينقض بان فسقهما انما يعرف ببينة تقوم عليه وعدالة تلك  
البينة لا تدرك الا باجماع والا جها دة ينقض بالاجماع وقبل ينقض قوله واذا اطلق المصنف  
وعين انه اذا بان فسقهما عند الحكم نقضه وقيل القاضي انما اذا كانا الفسق ظاهرا غير مخفي  
فيه ونزل ابن الرفعة اطلاق التنبية عليه قال القاضي فان كان الفسق مخفيا فيه فلا خلاف  
انه لا ينقض وهذه المسألة مكررة في الكتاب في قوله في النكاح ولو بان فسقا الشاهد من عند العقد  
فيما طر على المذهب **قال** ولو شهدا فزاد عبادا وصبي ثم اعدا بعد كاله قبلت لانه لا عار عليهم

فيها

فيها لاجله ردت شهادتهم لان الكافر يفتخر بدينه والاصبي والعبد ليس بآل مانعها اليهما فلا  
تقصه في الاعادة واطلق المصنف الكافر متبع المحرم ومرادهما اذا كانا يظهر كفرن فان كان ه  
لستهم واعادوا في كل شيء في الروضة وهو القياس في ارافعي عدم القول وقد سوى الحنف بينهما  
في باب صلات الجماعة فصح ان يخفى الكفر كعلبه فتحتاج الى الفرق ولذا ينبغي ان يكون حكم كل من كثر  
ببدعة او ارجع عنها فتاب ولو ردت شهادته بعد اوق فزالت واعادوا لم يقبل في الاصح وبجواب في  
لو شهدا كانهما بالاول بعد بترك فرددت فاعادوا بعد عقوبتهما **قال** انما سواب فلا لانه  
قد حفي فسقه والزاد يظهره فليسعي في دفع عارا لرد السابق وسوا في هذا المعلن بفسقه وعين  
وقال المزني في المنثور وابو ثور يقبل كالمعاد كالدلالة فله وصورة المسألة ان يخفى على  
القاضي امرهم حكمهم وجوب ايمان الشهادته عند الجهل الحرية والاسلام والافلو علم القاضي العبي  
والرق لا يصح ايمان شهادتهم واجبا الفاسق فانه يحتاج الى رظوفيه اصغى اليه ولم منعه من ايمانه  
وان كان معلنا به لم يصح اليه ومنعه من ايمانه على الاصح ثم ان الرد لا يخص الفاسق بل من كثر  
له اذا اخفيت حاله كذلك نص عليه الشافعي ولهذا اجمع في التنبية بينهما **قال** في القاضي  
بعد الحكم بشهادة شاهد من يان الى انما كانا فاسقين ولم يظهر منه اخفى الغزالي بانه اذا لم يظهر  
نشهد في قضائه بعلمه ممكن من نقضه قال ولو كانا كرهني السلطان على الحكم بقولهما وكنت اخوف  
فسقهما قبل قوله من غير بينة اكرهه ولو باننا ببيته ان الشاهد من كانا والذي المشهود له او  
ولديه او عدي المشهود عليه نقض الحكم **قال** وتقبل شهادته في غير هذا في غير ذلك الشاهد  
البي شهادته حاله فسقه بالانفاق اذ لا تمة في **قال** في التنايب من الكذب في حديث رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال ان الصلاح لا يقبل روايته ونقله الصيغ في شرح الايضاح كذلك وقال انه  
مخالف في مخالف فيه الرواية المشاهدة وكما نقلها المصنف فقال في شرح مسلم المختار والقول ولا يجوز  
الفرق بينه وبين الشافعية **قال** بشرط اختياره بعد التوبة من بطن بها صدق **قال** في  
لان التوبة من اعال القلوب وهو منهم شروخ شهادته فاعتبر الشرع ذلك ليقوى ما ادعاه  
والكلام مسوق لبيان التوبة من المعصية الفعلية كالزنا والسرقه والشرب والخصب وغيره  
من الكبائر اذا ظهرت على مرتكبها فجرد اظهار التوبة عنه لا يكفي في قبول الشهادته بل لابد من اجتناب  
**قال** وقدره اكثر من بئسنة لان محض فصوله انما يبين في هيج النفوس والتمسك بالشهوة  
فاذا امتنع على السلامة لشعوره لك بحسن السريرة وقد اعتبر الشرع السنه في العنة والزكاة  
والجزية والتفريق بين حاله من هذه المدة تقرب او تخيد وجها في الحاشية اظهرهما الاول وقيل  
يكفي سنه اشهر لمسبب الى القاضي ابو الطيب لا معنى له فانه لم يرد في الشرع  
السنة هذه المدة الا في اقل الحال وقيل شهران وقيل شهر واحد نقله ابراهيم المروزي  
والبغوي في التعليل وعن الحارثي حسين يوما دليل الحلفين في غزوة بنوك وقيل لا يتقرر







والجاء ديم بان الاستيقاظ مسقط لللاثم والطلب في الآخرة وقضيتته عدم الاحتياج للقوبة والاشبه  
التفصيل من من سلم نفسه امثاله لا مراه فكون ذلك قوبة او قهرا فلا بعد تنزل الاحاديث  
على ذلك **قوله** روح الاول لوضو الشخص عليه من الدين والمظلم ومات المستحق واستحقه وارث بعد  
وارث قبل المستحق له في الآخرة ان كان صاحبه ادعاه بخبره وحلف فهو المستحق له بخلاف والا فبنيته  
او وجه اصحها انه لا اول والى في انه لا خرم من مات من ورثته او ورثة ورثته والى في ذلك العباد  
في الرقيم انه ككتب الامر لكل وارث مدة حياته ثم من بعد لمن بعد ولا خلاف انه لو دفع الحق الى  
بعض الوارثين عند انقضاء الاستحقاق اليه او ابراءه انه يسقط ويتوب عن معصية المظلمة فان  
كان من عليه الحق معسر وتوبى الغرامة اذا قدر قال القاضي حسين يستغفر الله له ايضا فان مات  
قبل ان يقدر قال الرافعي فالمرجوع من الله تعالى المعسر قال المصنف طواهر السنة الصيحة تقتضي  
ثبوت المطالبة بالظلمة اذا كان معسرا عاجزا ان كان عاجيا بالترامية فاما اذا استدركت  
تباح له الاستدانة كما لو استدان في غير معصية ولا سرف وهو يرجع الوفا من سبب ظاهر فاستمر  
العجز الى الموت او اختلف شيئا خطا وعجز عن عرامته حتى مات فالظاهر ان هذا لا يبطال في الآخرة  
والمرجوع من الله تعالى ان يعرض صاحب الحق التي من باب غير معصية ثم ذكر قال القاضي ابو بكر  
الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة من كل ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم  
يجدها كان ذلك معصية جديدة يجب التوبة منها والتوبة الاولى صحيحة **المالك** قال ابن عبد السلام  
اذا مات شخص وعليه دين تعدي بسببه او مظلمة اخذ من حسنة مقدرة ما ظلم فان قويت  
حسنة طرح عليه من عقاب سيئات المظلومين ثم القى في النار وان لم يتعد بسببه ولا مظلمة  
اخذ من حسنة في الآخرة كما لو اخذ امواله في الدنيا حتى لا يبقى له شيء ولا يوجد ثواب ايمانه كما لا يوجد  
في الدنيا شيئا بدنه فان قويت حسنة لم يطرح عليه شيء من سيئات خصه **قوله** المريد يعود  
الى الاسلام هل يقبل توبته بمجرد العود او لا بد من الاستنابة كالحاسق يتوب بصعب القول بعدم  
استنابته مع ان معصيته اعظم المعاصي ويصعب استنابته والاسلام يجب ما قبله والذي اقتضاه  
كلام الاحباب ان توبته تقبل بمجرد الاسلام وبه صرح الامام قال وليس اسلامه توبة من كفر  
والا فتوبته بدمه على كفر ولا يتصور ان يومن ولا يندم على كفر بل يجب مقارئة الدم على الكفر  
ولذلك انما يعقد طاع على ان الكافر اذا اسلم وقاب عن كفره صحت توبته وان استدام معاصي  
اخره لما اسلم انما يصد الكفر فلم يبق بعد احتمال وليس كذلك اذا تاب بعد الزنا والشرب وقال  
المارودي اذا اسلم عاد الى حاله قبل الرد فان مقبول الشبهة قبل دافعا وقرق الروابي بين  
ان يسلم بغيره او لا فان اسلم بغيره فلا بد من استنابته والا فلا وحكي القاضي شريح في المسألة  
ثلاثة اوجه تقبل لا يقبل بغيره من المريد وغيره **قوله** فصل في حكم لشهادته في هلال  
رمضان في الاظهر لما تقدم في كتاب الصيام وليس مكرره في الكتاب لانه ذكرت هنا لغرضه المحض وهو  
رايد

رايد على ذلك ولا يرد على حصص القضاء بشاهد وبين وان قلنا القضا فيه بالشاهد على وجه  
قال ككتف فيه به بل اشترطنا معه اليقين واذا حكم حاكم في هلال رمضان بشاهد واحد لم ينقض  
بالاجماع ووجه صومه بالاصناف وقال ابو حنيفة يثبت رمضان في الصيام ان يكون موافقا بالنسبة  
الى الصوم فقط وما يقبل فيه الشاهد الواحد اذا مات من فشهد عدله انه اسلم لم يلق في ارثه  
وجرماته وفي الكفاية في الصلاة عليه وجرمان يتكفي في القولين في هلال رمضان ومنك الشاهد  
بالبلوغ فعمل من الفركاح من المارودي انه يكفي فيك الشاهد وتكون شهادة لا خبرا والمارودي  
انما قال في شهادته بالنسبة ومنك المسح للمقام كلام المحرم والمصوم كلام القاضي يقبل  
فيه الواحد وهو من باب الشهادة كاذكر الرافعي قيل القضا على الغيب ومنك كل الرافعي في التهرب  
اغنا قول الواحد في الغيب وثبت به الرد قال واعتبر للموالي شهادة اثنين ولم يرجع هناك  
شبهة لكن مقتضى كلام التهذيب انه خبر لا شهادة وهو خلاف ما فهمه الرافعي عنه هنا ومنك  
سبق من الغالب في اللقطة الميل الى الكفاية بواحد في الشهادة لم يدعي ملكها ومنك سبق  
في القضية ان القضا ان يكفى بخبر العون الواحد العدل في امتناع الخصم للتعزير وذكر المصنف  
في القضا ان شهادة الواحد لوت وفي القضية الكفاية بقاسم واحد وفي زكاة البنا الكفاية  
بخارص وثبت سائل في خلاف منك لوند رجوم شعبان فشهد واحد برويته فيه وجهان  
ومنك ثبوت هلال الحجة بواحد فيه وجهان حكاه الدارمي والقاضي حسين ومنك هلال  
شوال قال ابو ثور ثبت بواحد قال الامام وهو متجه وكل الرافعي في باب الثالث عن ابي  
القراج السرخسي وجهان يجوز انما دجبر الشخص الواحد اذا سكن القلب اليه **قوله** ولشترط  
للزنا اربعة رجال لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء وقوله تعالى  
لو لم يأتوا بأربعة شهداء فليجللوا ظهورهم في صحح مسلم عن سعد بن عباد انه قال لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم لو وجدت مع امرأتي رجلا املهه حتى اتى بأربعة شهداء قال نعم ولانه من غلظ ده  
القوا حذر فغلظت فيه الشهادة لتكون استروا انما تقبل اذا لواجات من الشفاعة فرائضا  
وهذا الخلاف فيه وكذا لو قالوا بعدنا النظر لا قامة الشهادة على الصحيح فان قالوا بعدنا  
لغير الشهادة فسقوا بتهمة وردوا جزما **قوله** ولا قرار به اثنان كغيره من الاقرار به  
**قوله** وفي قول اربعة لانه يتعلق به اقامة الحد فاشبهه بغيره فلهذا هذا الخلاف لا يخص  
بالاقرار بالزنا بل يجري في الاقرار بالشرب فيقبل فيه اثنان على الصحيح واذا شهد بالزنا اربعة  
الزنا اثنان وقلنا لا يثبت بذلك فلا حد عليه اجزما لانها لم ينسب اليه الزنا وكذا في الحكم في  
الذوا واثبات البهيمية لا يثبت الا بأربعة على المذهب ومقدمة الزنا كالقبلة والمباحة  
صرح المارودي بان في خلاف في اللواط وكلام القاضي حسين يقتضي انه لا خلاف في بونها



بشاهد بن وفسر في شهود الزنا ان يذكره مفسر فيقولون وايضا ادخل فرجه في فرجها  
وهذا يشترط التشبيه بالمرء في الكملة او كالا صبيح في الحاشية وجها واحدا والمراد بالذكر  
هنا الحشفة او قدره من مقطوعها في الاصح وان يعينوا المرء في صا وان لم يذكرها مكان الزنا وفي  
ذكره مانه وجها واعتبر المرء في لفظ رابعا وهو تقدم لفظ الشبهة على لفظ الزنا فان عكس  
لم يسمع لانه صار بينهما في دفع حد القذف عنه ويستحب للشاهد ان يتوقف عن الشبهة فيه  
وفي الشرب ونحوها **قال** ولما لم يعقد ما لي كبيع واقالة وهوالة وضمان ونحوها في كتمان واحد  
رجل ان اورد رجل وامرأتان لعمور قوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم فان لم يكونا رجلين  
فرجل وامرأتان فكان على عمومه الاما خص دليل قال ابو الطيب وهو الجمع والمعين في شهادته فكذلك  
كثرة جهات المداينات وعمومها للبلوي بها ودخل في الخيار جارا والمجلس والشروط ولا فرق في الرجل  
والمرأتين بن ان تقدم شهادته عليهما او تخرجهما وسواء قدر على رجلين ام لم يقدر الا على رجل  
وامرأتين والحنث كالمراة وما ثبتت بذلك الوقف وان قلنا بان نقله له به تعالى كما تقدم وامسا  
الشركة والقراض فلا يثبتان الا برجلين على الراجح في الشرح والروضة قال في المطلب ينبغي ان يقال  
ان كان المدعي فيها لزوم اثبات التصرف فهو كالوكيل كدفعه من شهادتين وان كان بزوج اثبات  
حصته من الزرع حتى ثبت برجل وامرأتين اذا المقصود المالك كاسبيا في مسألة الصدق ينبغي ان  
احدها جعله الاقالة من امثلة العقد بما ياتي على الوجه الضعيف لا على الوجه القابل للحاقص  
فلو قال وعقد ما لي وقسمته لاستقام وكذا عطفه المواله على البيع وهي بيع دين بدين الثاني  
ما ثبت برجل وامرأتين الشفعة والمسابقة وحصول سبق وقد صحفت اللفظة على المصنف  
فقال وجوزوا للحاجة والي اخر الحروف وما ثبتت بذلك الصلح والمساقاة والمزارعة والرهن  
على الصبي والعارية والهبة والوصية بالمال لا يفتنع به والصدائق والجنابة التي لا تقتضي المال  
كقتل الخطا وقتل الميسر المحزون وقتل المراجع المسلم الكافر والاصل فرعه والجايفة والهاشمية  
والمنقلة اذا لم تقدمها اوضح ومنها جوار الكتابة وان كان النجم الاجبر على الصبي كان الثابت بالبينة  
انما هو الاداء العتق ترتب عليه ومن هذا النوع الشهادة بطاعة المرأة المستحقا في مومن  
النكاح واستحقاق الصير بزمانه والسلب بقتل الكافر والافراة بكونها بنت برجل وامرأتين  
**قال** وغير ذلك اي ما ليس بماله ولا يقصد به المالك من عقوبة الله تعالى او لا مدعي

علم

يعلم القاضى كما صرح به في القضية واما ما يطالع عليه الرجال غالبا فلان الله تعالى قضى في الشهادة  
فيما سوى الاموال على الرجال دون النساء في ثلاث مواضع الطلاق والرجعة والوصية ونص  
عليه السلام عليها في النكاح وفي حديث الزهراء رضي الله عنها لا تقبل شهادة النساء في النكاح ولا في  
الطلاق واما الوكالة في الاموال فلا يثبت الا برجلين لعموم الآية وقيل ثبت ما ثبت به المال  
واختار بن سريح والقاضى حسين بن يقين **قال** يستثنى من مسألة النكاح ما اذا ادعت انه نكحها وطلتها  
وطلبت شطرا لصدائق واقار ووجه فلان وطلبت الارث فثبتت نكاحا برجل وامرأتين وبشاهد  
ومين لان مقصودها المالك قاله الراجح في اخر الدعوى وبه افقن الغزالي ولستثنى من المرجح ما  
اذا ادعي تكذيب المدعي لشهوده بالمال فانه حكم فيه بشاهد ومين كما نقله بن الرفعه عن الجهر  
وعلمه بان تكذيبه لبينه توجب سقوط حقه لا جرح الشهود ولستثنى من الاموال ما لو ادعاه  
واحد من الكفار وادعى شاهد وامرأتين فانه يكفيه كان المقصود نقل الاسترقاق والمفاوات  
دون نقل القتل نقله الماوردي في مسألة العلق **قال** روي او كان المدعي به على انسان  
مالا وشهد به انسان فان كان عينا وطلب المدعي الجبلولة بينهما ومن المدعي عليه الى ان تركي الشاهد  
اجيب اليه على الاصح وان كان دينيا لم يستوف قبل التزكية على الصبي فلو سأل المدعي الحاكم ان يجزى على  
المدعي عليه في المال خشية ان يصير ماله او محتاله فيضرب لسانه على الامام عن اكثر من انه لا يجاب  
ورحمه وقال القاضى حسين بن نوح القاضى الدقبة بان عرفه محتاله اجابه والافلا وان سأل  
المدعي ان يجلس المدعي عليه حتى يثبت عدالة المدعي على الاصح الا ان تركي شاهد به لان الظاهر العدالة  
ولان المدعي فعل ما عليه من احضار البينة ونفي ما على الحاكم من التعديل الموضع في مدعيه الى القاضى في  
وجهه بالجلس ومحمد جماعة لانه عقوبة والاصل برائة الذمة والحق لم يثبت بعد ولا خلاف انه لا يجلس  
لا ستركا للبينة في جرد دأبه تعالى ولو كان المدعي به نكاح امرأة فنجعل المرأة عند ثقة ومنع من  
الخروج على الصبي فان كانت المرأة مريضة قال القاضى بن يوسف لم يمنع منها زوجها قبل التعديل  
واقره الشيطان عليه واستشكك في المسمات بانها قال في الامم تحتم الجبلولة ايضا طال البضع  
وكذا لو ادعت المرأة الطلاق واقامت شاهدين يفرق الحاكم بينهما قبل التزكية ومراعاة المراجعة  
الاختصاص في الحرمة معتبر اكثر لو افاد شاهد واحد وسأله ان يجلسه حتى ياتي بالثاني من مكان قريب  
فقى اجابته فلو كان اظهرهما عند الجمهور لا يجلس لان الحق لم يثبت بعد والثاني يجلس لانه لا يجلس  
لكمال العدد ونقص العدالة فليجلس لثالث العدالة ونقص العدد فلو كان الشاهد الثاني بعيدا  
بتعذر حضوره في ثلاثة ايام لم يجلس قطا فان كان المدعي قصاصا او صدوقا فليس المشهود به  
عليه لان الحق يتعلق برده فمحتاج لدفعه اليه بغوي سواء قدر في زوجته او اصبية والشمع  
والعلة الحادثان بعد شهادته الشاهد من وقيل التعديل المدعي وبين شهادته الشاهد الاول  
والثاني لا يكون له الا اذا ادعى الثاني ما شهد به بيوم شهادته الاول او ما قبله حكاه القاضى عن



**قال** وما يختص عرفته النساء او كبراه رجالا غالبا كما كان في ذمة ولجنس ورضاع  
وعيوب تحت الثياب يثبت بما سبق وباربع نسوة اما النسوة المنفردة انما تقدم عن الزهري  
والمعنى فيه الحاجة لتعدد ما يثبتها بالرجال غالبا وعلى الراعي في احكام القرآن الاجماع في المولاة  
وعيوب النساء اما اعتبارها بالرجال فلان ما ليس بالانثى لا يثبت الا برجلين وانما تقدم اقام الرجل مقام  
المرأتين وفي صحيح مسلم شذوذ امرأتين تعدل شهادته رجل واحد عن الاصطوري ان الرضا ع وعبوب  
النساء الباطنة لا تثبت الا بالنساء المتخصصات حكاه الامام في كتاب الرضا ع قال الماوردي في كتاب  
اللعان ولشروط في شهادته الرجال بالولادة ان تذكره في شهادته ذلك من غير بعد نظر ونسبه  
باليكارة كما ينبغي بها وهي الثبوت لقوله تعالى سراويل تفتك الحر تنبها **قال** احد كلامه  
صرح في ان الجنين مما يمكن للشك فيه عليه وهو الصحيح كاصح به في الروضة هاهنا خلافا لما كان  
فيها في اصلها في كتاب الطلاق لان الدم وان شوهه لم يعلم انه حيض فحاله استباحة  
وصرح بمثله في الدلائل عند الكلام على دية النثم ومكن جعل كلامه على عسوا البيعة لا على تعدد  
بالكلية لكن مسألة الرضا ع مكررة فانها تقدمت في بابها ثم ان الراعي فيده هناك عن المتولي بما اذا  
كان من القدي فان كان من انا حطب فيه لم تقبل شهادته لكن تقبل على ان هذا اللبن من هذه  
المرأة وهذا قد خرج من قول المصنف اوله يراه رجال واحترز بالعبوب تحت الثياب عن  
العبوب الخاصة في الوجه والكفين فلا تقبل شهادته من بها لان العلة في قبولها مفقودة  
في ذلك وقد صرح به الماوردي فقال انه لا يقبل في ذلك الاشهاد الرجال اجماعا ولم يفصل بين  
الحرية والامة وعبارة المصنف اشمل من قول الحر والروضة تحت الارضين العجا زمن تفاوت  
كثير والجراحة على فرج المرأة لا يلحق بالعبوب لان جليس الجراحة مما يطع عليه الرجال غالبا قاله  
البعوي وصنف وصوب المصنف انها ملحقه بالعبوب تحت الثياب والذي قاله البعوي نقله  
بن الرفعه عن القاضي حسين والبيهقي قال وقد اشار اليه الاحباب بل ادعى القاضي ابو الطيب اجماع  
عليه الثاني ما قبل فيه شهادته النسوة على فعله لا يقبل على الارادة وهو مفهوم من عبارة المصنف  
لهنا فانه مما يسمعه الرجال غالبا كما سار الا فارب المالك قوله ما سبق وباربع نسوة تقضي انه  
لا يثبت بشاهدتين وجه صرح الماوردي في الرضا ع قال الراعي وهو الموافق لطلاق عام  
الاحكام ولو اقتصر على قوله وباربع لعلم اختصاصه بالنسوة لان التاخذ بالامن الموثق  
الرابع حيث قبلت الشهادته بالعبوب يشترط في الشاهد من العلم بالطب كما حكاه الراعي  
في الوصية عن الشهيد **قال** وما لا يثبت برجل وامرأتين كما يثبت برجلتين لان  
الرجل والمرأتين اقوي وما لا يثبت بالاقوي لا يثبت بغيره **قال** وما يثبت بغير ابي  
برجل وامرأتين ثبت برجلتين لما روي مسلم وغيره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
بشاهدتين قاله ابن ديار الراوي عن ابن عباس ذلك في الاموال رواه الشافعي عقب

رواية

روايته الحديث ورواه احمد وابوداود والترمذي ومن ماجه والحكم عن جابر وابي  
هريرة ورواه البيهقي في الخلافيات مرفوعا عن ثمان وعشرين صحابيا منهم علي بن عباس وابو  
هريرة وجابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وابي بن كعب وزيد بن ثابت وسعد بن عباد  
ولهذا يندفع قول بعض الحنفية انه خبر واحد لا يثبت القرآن وقال ابن الصلاح الذي عليه  
جمهور الفقهاء والمحدثين والمتكلمين ان حديث الشاهد واليمين لا يثبت انه من رواية ربيعة الراوي  
عن سهل ابن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قاله عبد العزيز الماوردي في لقيت سهيلا فسلمته عنه  
فلم يعرفه ولهذا كان سهل بعد ذلك يقول حدثني ربيعة عنى وسوق الحديث فقد روي كثير من الاكابر  
احاديثا لشوا بعد ما حدثوا بها عن سمعها منهم وكان احدهم يقول حدثني فلان عن بكرا وكذا وكذا  
ان الانسان معرض للنسيان كره من كره من العلى الرواية عن الاحياء منهم الشافعي وقال ابن عبد الحكم  
ابانك والرواية عن الاحياء وروى الدارقطني عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال استشرت جبرائيل  
السلام في اقتضا مع اليمين بالشاهد فاشار بذلك في الاموال وبه قال جمهور العلى منهم الحنفيا والاشعرون  
الاربعة رضي الله عنهم واليه ذهب مالك واجمروا ابو حنيفة وكافروا في ذلك بين ان يمكن من اليمين الكاملة  
وهي رجلان او رجل وامرأتان او ثلث في وجه ان يمكن من اليمين المتعدي بالمشاهد واليمين وظاهر عن المصنف  
ان القضا بالشاهد واليمين معا وهو الصحيح وفيه باليمين فقط والشاهد بعضه جانب الطائف وقيل للشاهد  
وانه خلاف يظهر في الغرض عند الرجوع فعلى الاصح عليه نصف الغرض وعلى الثالث جميعه وعلى الثاني لا شيء  
**فصرح** ادعى ملكا ضمن وقصده بان قال هذه الدار كانت ملكا لابي وقفا على وانت غاصب واقام  
شاهدا وحلف معه حكم له بالملك ثم يصبر وفقا باقراره وان قلنا في دعوى الوقت لا يقبل شاهد ويمين فانه  
في البحر **قال** لا عبوب النساء ونحوها من الرضا ع وغيره فانها لا تثبت بشاهد وعن كذا امور خلة خلاف  
الاموال ومعنى يعقيد اطلاق المصنف وغيره بالحرية اما الامة فثبت بذلك قطعا لا ماله به ذلك جزم  
الماوردي في الرهن المشروط في البيع **قال** ولا تثبت شرا امرأتين ولحين هذا في الاموال قطعا وكذا فيما  
تقبل فيه النسوة المنفردة في الاصح **قال** وانما حلف المدعي بعد شهادته شاهد وتعدليه لان جانبه  
انما نسقوس حنيفة وانما حلف من يقوي جانبه وجوز ابن ابي هريرة تقدم اليمين على شهادته شاهد كما يجوز  
تقدم شهادته المرأتين على الرجل **قال** وبذكر ابي وجوبا في حلفه صدق الشاهد فيقول والله ان شاهدا  
لصادق لان اليمين والشهادة تتجنان فحلفا الجنس باعتبار ارتباطا اصدها بالاحري ليصير كالنوع الواحد  
والاحتراسان يقول ان شاهدا لصادق فيما شهد به وفي وجه لا يجب ان يذكر صدق الشاهد لان اليمين بمنزلة  
شاهدا خروا يلزم ان يشهد لصدق الآخر وافاد تعبير المصنف بالواو دون ثم انه لا ترتيب بين الحلف  
على اثبات الحق وصدق الشاهد وكل الامام فيه الاتفاق **قال** فان ترك الحلفا في مع شاهدين وطالب  
يمين خصمه فله ذلك لانه قد يكون له غرض في التورع عن اليمين فان حلف سقطت الدعوى قال ابن  
الجبلة وليس له ان حلف بعد ذلك مع شاهد لان اليمين قد سقطت من جانبه ايا جانب خصمه الا ان يهود



في مجلس خريفنا نف الدعوى ونتم الشاهد فحينئذ خلف معه لما قاله الرافعي في آخر الباب والظاهر ان  
هذه طريقة العراقيين وكلام الرافعي يفيهم ان الدعوى لا تسع منه مجلس آخر **قال** وان نكل المدعي عليه  
وله اي فله على ان يحلف عين الرد في الاظهر كان له ذلك في الاصل لا ينافي ما منع غير ان تلك قوة حسنة  
بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول المدعي عليه ولان تلك لا تقضي بها الا في المار وهذه تقضي بها جميع الحقوق  
والسابق لا لا يمكنه الحلف مع الشاهد ويجري القولان في المار في المار لا نكل المدعي عليه ولم يحلف المدعي عين  
الرد فالمعقول انه يحلف المدعي عليه حتى يحلف او يقرر ان يمينه حتى لا يمكن من اسقاطه **فصرح** ادعي عليه  
انه عصب ما لا فقال ان كنت عصبته منه فامرا في طالق فاقام المدعي على العصب شاهدا وطف معه اورجلا  
وامرا في ثبوت العصب وترتب عليه الضمان ولا يقع الطلاق كالوقالان ولدت فانت طالق فاقامت اربع  
لسوة على الولادة ثبتت الولادة والسب ولا تطلق فان كان العصب قد قضى فيه القاضين برطو امرائين فقال  
المدعي عليه ان كنت عصبته فامرا في طالق فقال بن سريح ووافقه الاحكام يقع الطلاق صونا للحكم عن النقص  
وقال الجويني لا يقع **قال** ولو كان بينه امه وولده فقال رجل هذه مسئولي علقته هذا في ملكي طلق  
مع شاهدين ثبت الاستيلاء لان المسئول ومنافعه ملك السيد من كسائر الاموال الثابتة بالحجة المأقصة  
فسلم اليه وتعلق بموته باقراره بالشاهد واليمين وفيه وجه انه **قال** لا يسبب لولده حرته في الاظهر  
لانها لا تثبتان هذه الحجة فسبغ الولد في يد صاحب اليد والماني تثبتان تبعها لاجتناع الولد ويكون حرا نسبيا  
باقرار المدعي لم يصح في الحر والنسب وانما قاله وهو حكم له بالولد وينزع من يد المدعي عليه قوله لان  
استبطلهما المنع **قال** ولو كان بينه غلام فقال رجل كان لي واعتقته وحلف مع شاهدين  
فالمذهب امرأته ومصيره حرا ابي باقراره وانضمن استحقاق الولد لانه تابع وهذا ما نص عليه  
واضح به المرنى لمقابل الاظهر فما سبق ومن الاحكام من خرج هنا قوله من المسألة قبله لانه شهد له ملك  
متقدم ومنهم من قطع بالنسب ورفق بان المدعي هنا مدعي ملكا وحجته بصلح الاسماء والعق ترتب عليه باقرار  
وفي صورة الاستيلاء انما قدمت الحجة على ملك الام لا جرم التمسك وزينها عليه العتق اذا اجماعا وقته باقراره وانما  
الولد ففرضية الدعوى في الحجة كونه حرا لا حمل نسبيا والحرية والنسب لا يثبتان هذه الحجة فافترقا  
**قال** ولو ادعت ورثة ما لا تلزمهم واقاموا شاهدا ابي بالمال حلف معه بعضهم اخذ نصيبه ولا  
يشأركه فيه اي من لم يحلف كذا نص عليه ونص في كتاب الصلح انه لو ادعى ابا ارا وصدق المدعي عليه  
احده في نصيبه يشأركه الملك بخرج بعضهم من الصلح هنا قوله انما اقره الحاكم ايشأركه فيه من لم  
يحلف لان الارث ثبت على الشروع وقطع الجاهل بانه لا شركة هنا كما نص عليه وقرقوا بان التوثق هنا  
بالشاهد وبين قولا ثبتت الشركة للمكنا الشاكل بمين غير وهذا لا يثبت باقرار المدعي ثم رتب عليه اقرار  
المصدق بانه ارث وعلى المخصوص بعض من نصيب الخالف حسنة من الذين لا يجمعون **قال** وبطل  
حق من لم يحلف بنكوله ان حصره هو كما مله حتى لو مات لم يكن لو ارثه ان يحلف كذا ذكره الامام والقول  
وبه جزم القاضيان الحسين والماوردي **قال** فان كان غريبا او صبي او مجنون فالذهب انه لا يقبض

نصيبه

نصيبه نص الشافعي في المجنون انه يوقف نصيبه قال الجمهور مراده انما تمنع من الحكم في نصيبه وتوقف  
حتى يفتق فحلف او نكل ولا يوقف نصيبه فيما مراده انه يوقف نصيبه ويوقف والصبي الغائب  
كما المجنون وتجبير بالذهب مخالف لتجبير في الروضة بالصحيح **قال** ما اذا اذاعه بان حصر  
الغائب وبلغ الصبي ووافق المجنون حلف واخذ بغير اعادة شهادته لان الشهادته ثبتت في حق البعض  
فثبتت في حق الجميع وان لم تعد بالدعوى منهم وهذا بخلاف ما اوجب لبعضهم فحلف احدها مع شاهدين  
والسابق غائب فاذا اعاد فلا بد من اعادة الشهادته لان ملكه منفصل خلاف حقوق الورثة فانها انما تثبت  
اولا لغير شخص واحد وهو الميت وما جزم به من عدم الاعادة محلله اذا لم يتغير حال الشاهد عما قبض  
رد لشهادته فان تغير فوجها في الشرح والروضة من غير مرجع والم قوي منع الحلف لافصال الحكم في  
حق الخالف فقط ولذا الورج الشاهد لم يكن لان حلفه وبنغي ان يكون هذا في ادعي الاول  
مجبوع الحق فان ادعي بقر حخته فلا بد من اعادة جزم **فصرح** ان احدها اقام بعضهم شاهدين  
فثبت المدعي كله فاذا حصر الغائب وكل غير المكلف اخذ نصيبه بلا دعوى ولا منه وتقبض القاض  
نصيب الصبي المجنون عينه كان او ذينا واما نصيب الغائب فان كان عينه قبضه حرا وان كان  
فق وجوب قبضه ومان جاريان فمن اقر لغير يدين وحمله الى القاض والاصح فيما عدم الوجوب  
الثاني قال السرخسي من حلف على دين او عين الميت حلف على الجميع لامل حسنة فقط سواء حلف كلهم او بعضهم  
وكذا القرم والموصلة اذا قلنا حلفان قاله الرافعي وفي كلام عيين ما يشعر بخلافه والمراد اذا امتنع  
جميع الورثة عن الحلف وعلى الميت دين فهل للمغرم ان يحلف فيه قوله الجدي المنع واجريا  
فيما لو كان قد اوجب لثمان بشي ولم يحلف الورثة هل يحلف الموحي له بان كانت الوصية بعين وادعاها  
في يد اجنب فلا ينبغي ان يكون موضع خلاف ويقطع بالجواز **قال** ولا يجوز شهادته على فعل كثرنا  
وعصب وابلان وكلاهما لا يبال بصر ابي لها ولها عليها لانه يصلي الى العلم من قضا جهاته ولا يقضي  
فيها السماع لان الاصل في الشهادة البناء على العلم واليقين قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال  
الا من شهد بالحق وهم يعلمون وتقدم في اول الباب حديث علي بن ابي طالب هذا فاشهد ادع الا ان في الحقوق ما  
اكتفى به في الظن الموكر لتعدا اليقين فيه وتدعوا الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته  
يقينا وكذا تلك العدالة والاعسار وتقم الشافعي والاحكام المشهور بثلاثه اقسام ما يوقف  
على البصر خاصة وما يتوقف على السمع دون البصر وما يتوقف عليها معا وهو لا ينصرف في ذلك  
فان الشهادته تجوز ما علم باقي الحواس الجسدية الذي يكفى فيه البصر دون السمع فالافعال  
كالزنا والشرب والقتل والعصب والامتلاف والولادة والرضاع والمصطبة فحسب شرط فيه  
الروية لها ولها عليها لانه مشتقة من المشاهدة التي هي اقوى الحواس اذ اكله بحر ان يشهد له  
بما في قوه اسباب العلم ويجوز تعدا النظر الى ما تحت الثياب للتميز عاظا هو النص لان الرائيين  
هنا حرمة انفسها وقبل عكسه لان الزنا مندوب الى ستره وحقوق الله تعالى مبينة على المسامحة



ولو وقعت في يد امرأة اكلمه جاز للرجل ان يراها ويداها ولا خلاف انه شهد النظر الى الوجه عند  
تحليل الشهادة لها وعليها وكذا عند الاداء ان كان لا يعرفها ليضبط حلاها الا ان خاف الغش فلا ينظر  
ويكيف نفسه عن الشهادة الا ان تكون متعينة فينظر ويضبط نفسه **قال** وتقبل من اصغر  
لحصول العلم له بالمشاهدة **قال** والا فوالك العقدة وقرار الشرط ساعا وابصارا قايلا فلا بد من مشاهدته  
المفراو العا قد حاله لفظه بجمع او ساعه ما شلف به حتى لو نطق به من وراء حجاب وهو تحقيقه  
لم يكن لانه ما امكن ادراكه بعلم الحواس يجوز ان يعمل فيه بالنظر لجواز اشتباه الاصوات وقد حكي  
اللسان صوتا غير فليشتبه به قاله الماوردي ولو حال بينهما ثوب خفيف لشفق في حواشي الشاهد  
وجهاه ونفخ من صاحبه المرافعي نقاب المرأة الموزر يوجد في بعض النسخ هاهنا كعقد وقرار وطلاق  
وليس في ذلك في اصل المصنف لكن فيه كسطة وفي المحرك لتكاح والبيع وسائر العقود **قال** ولا  
يقبل اعما لا تسد او طريق الموضع عليه مع اشتباه الاصوات وقاله لك واحد اذا عرف صوت شخص  
وتحققه جاز له الشهادة عليه كما يجوز له ان يطار زوجته اعتمدا على حسنها والمراد ان وطئ الزوجة  
الحق فانه ايج اعتمدا على المس او يقول امرأة واحدة اذا رقت اليه ولا يجوز الشهادة مثله ذلك لانها  
في حكم الولاية والوجه المتقدم في قضا الاعمي جازها **قال** الا ان يفرض انه فيستلحق به حتى  
يشهد عند قاض به عيا العييج لحصول العلم به المشهود عليه فان كان بماله فلا بد ان يكون المشهود  
له معروفا باسم والنسب والثاني به قاله ابو حنيفة لا يقبل لجواز ان يكون المقر غير محسب للبا  
وقوله على العييج يجمع عوده الى المستثنى في حديثه والى المستثنى منه على حديثه وفي كل وجهان وبيع  
عوده اليهما جميعا وهو الاول **قال** ولو جعل بصير فمعه شهادته ان كان المشهود له وعليه  
معروف في الجمع والنسب لحصول الاحتم وكذا الوحي ويد المقر في دعوى شهود عليه وتقبل شكا دته فيما شهد  
فيه بالاستنفاضة كالموت والنسب والملك على الاعي بشرط ان لا يحتاج الي تعيين واشارته بان يكون  
الرجل مشهورا باسمه وصفته والثاني لا يقبل وقاله الماوردي في فاته يجمع عند اعماه الا صحاب وعليه  
يرد النص وقاله الثاني ابو الطيب مراد الاحباب بغيرها اذا سمع ذلك مرارا وتكرار من قوم مختلفين  
في زمان مختلف حتى صار بحيث لا شك فيه كالتواتر عنده ولا يجوز له الشهادة الا على هذا الوجه وهو  
اشارة الى ان الاستفاد في حق الاعما لا يحصل بذلك وان كانت تحصل في حق البصير بعدلين قاله الاعما انه  
يقبل ايضا في الترجمة كالتقدم في كتاب القاضي واما رواية ما تحمله قبل الاعما فيجمع وطى وفي الذي  
سمعه في زمن عام وجهان احدهما عند الامام والغراي في كتبه الفقهاء لا يقبل واحدهما الجمهور  
القبول **قال** ومن سمع قول شخص او ابي فطحه فان عرف عينه واسمه واستبعد شهود عليه في حضور  
اشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه لحصول التبين بذلك **قال** فان جعل ابي احد ونسبه  
لم يشهد عند غيبته وموته لعدم العلم بخلاف ما اذا كان حاضرا فانه يشهد على عينه بالاشارة فان  
مات احضر ليشهد على عينه فان دفن فذكر رثا الشهادة عليه وعبارته تفهم انه لو جهل احد

ومعرف

ومعرف الاخر شهده والمعرف ان ذلك لا يجوز وكما لا يوجب التحليل قال ابن ابي الدوم اما شهده واما الشاهد  
على من لا يعرفه اعتمدا على حليته وصفته كما يفعل كثير من جهلة الشهود حتى اضمر قود ونها على المشهود  
عليه في غيبته او موته فهذا لا يجوز قوله واحد الا اعرف فيه خلافا نعم يستثنى من اطلاقه ما اذا  
جهل ما ثم سمع الناس من بعد يقولون انه فلان ابن فلان واستفاد عن ذلك فله ان يشهد  
في غيبته على اسمه ونسبه كما لو عرفها عند التحليل كما هو المرافعي عن الاحباب وقد بدى هذا في قوله  
او لا عرفها ويعتمد في النسب معرفته او الاستفاضة وليس له اعتمدا قول المشهود عليه انه فلان  
ابن فلان كما يفعل شهود الزمان بل يكتب حضر فلان فلان واسم امه فلان وقد سبوا القفال هل  
يجوز ان يكتب فلان بن فلان وان حلاه فقال لا يجوز لانه كذب بل يكتب جاني رجل عينه كذا وذكر انه فلان  
ابن فلان قاله ولو اجره المرافعي فلان بن فلان لا يجوز ان يشهد بذلك الا ان يسمعه من الناس  
بحيث يستفيض عنده **قال** ولا يجمع تحليل شهادته على تنقية اعتمدا على صوتها كما لا تحل الاعما  
والبصير في الطلعة اعتمدا عليه لانه الاصوات تشابه وعلم منه الامتناع فيما اذا لم يسمع صوتها  
ولم ير من باب ادلي لكن يستثنى من اطلاقه مسالكان احدهما اذا كان النقاب رقيقا فجوز التحليل  
الاخر كما تقدم لانه لا يمنع المشاهدة والمأينة اذا تحقق صوتها من وراء النقاب الكتيظ ولا زما حتى  
ادعى على عيني فانه يصح التحليل كتنقية من الاعما وقد اشار اليه المرافعي بخلافه في المطلب ولا اشكال  
فيه **قال** فان عرفها بعينه او باسم ونسب جاز ابي التحليل لا يضر النقاب بل لا يجوز كشف الوجه جديدا  
كما قاله صاحب الحاوي والعدة وغيرهما ويشهد عند الاداء بما يعلم فاذا لم يعرف شيئا منها فليكتشف  
وجهها ليراق ويضبط حليتها ويكتشفه ايضا عند الاداء او يجوز استيعاب وجهها بالنظر للشهادة  
عند الجمهور وقاله الماوردي العييج انه ينظر ما يعرفها به فان عرفها بالنظر الى بعينه لم تجاوزه ولا يزيد  
على مرة الا ان يحتاج الى تكرار **قال** ولا يجوز التحليل على تعريف عدل او عدلين على الاشهر وهو الذي  
اورده اكثر من بقايا المذهب في ان السماع لا بد فيه من جماعة يومئذ لو اطمع على الكذب **قال**  
والعمل على خلافه فجوز التحليل عليه بذلك سلوكا به مسلكا لا جاز وقاله الشيخ ابو حامد اذا سمع  
من عدلين انها فلانة بنت فلان جاز التحليل ويشهد على اسمها ونسبها عند الجبنة وقاله الشيخ عز الدين  
في الفتاوى الموصليه انه المختار ليسين الحاجة وتوسع الاصطلاح فيقال له اعتمدا قوله الصغير اذا  
قال له وهي في نسوة من ابيك فانشار اليك وادعي شح انما شهد وقفا في القلب وانبت فلو اقرت متيقنه  
فاستكملت الشاهد وانما بها الى الحاكم فقال هذه اقرت بكذا فقمه ما تقدم في شكا دته الاعما على مثله ذلك  
**قال** ولو قامت بيومته على عينه حتى يطلب المدعي التحليل سبل القاضي بالحلية كالبالاع والنسب  
ما لم يثبتا المعذور والتحليل على العين فيكتب حضر رجله ذكر انه فلان ابن فلان ومن طلبة كبت  
وكبت ولا يكفي في الاسم والنسب قول المدعي ولا اقرار المدعي عليه فان نسبته كبتت باقرار ولو لم  
يثبتة بنسبه على وجه المسببة اثبتة على الاعما ولم يتعرض المصنف لكيفية التحليل وهي ذكر ما دل



على المحلى من اوصافه الظاهرة كالطول والقصر والبياض والسواد والحمرة والهلالة والكلاب والشمس  
والظلال والتمتة والسرعة وعجلة اللسان وتقلبه وما في العين من الكحل والسهولة وما في الشعر  
من جعودة وسبوطه وبياض وسواد وما في الفم من الاسنان دون الاضراس وجوز الخراج والشحاح  
والانثار اللازمة ولا يجوز باللباس **قال** وله الشبهة بالسماع في الشبهة بالاطاع ولا يشبه  
لا يدرك بالبصر غاية الممكن روية الولادة على الفرائض فالكفاية على اشراف كل هذا اذا لم يكن رتبة فان كانت بان  
وان لم يعرف عين المشوب اليه كما حكا في الكفاية على اشراف كل هذا اذا لم يكن رتبة فان كانت بان  
كان المشوب اليه جافا فلكم يجوز الشبهة فان كان مجتونا جازت على الصحيح فان طعن بعض الناس  
في ذلك النسب امتنع الشبهة على الاظهر والفرق بين الجوز المستفيض والنواقر قد يلبس بسببه  
اعترض على من الرفعة هنا فالنواقر الذي بلغت رواته مبلغا حالس العادة نواظرهم على الكذب  
والمنفعة في الذي لا ينتهي لذلك بل افاد الامن من النواظر على الكذب والامن معناه الوثوق وذلك  
بالظن **قال** من اب اوفيلة هذا من تفصيل المنهج وهو حسن والذي في الجوز اطلاق النسب  
وكذا ام في الاصح كالاب والثاني لا يمكن ان روية الولادة واطلق الاكثر من الوجهين لا ترجح حتى في الشرع  
والجوز وقضية كلام القفال وعين ان يكون الاصح هنا عدم الجواز وقد في الوسيط فقل طريقه فاطمة  
بالجواز **قال** وموت على المذهب كالنسب وان اسبابه منها ما يحتمل ومنها ما يظهر الاطلاع عليها  
قد يعسر فجاز ان يعسر فيها على الاستفاضة والطريق الثاني في انه على الخلاف في الوكعة وما في معناه لانه  
يمكن فيه المعينة **قال** لا غنى ولا قوت وكما ومالك في الاصح لان مشاهد اسبابها متغير  
وقال في المهمات ان هذا هو الصواب المنصوص **قال** قلت الاصح عند المحققين والاكثر من الجواز انه  
اعلم بان هذه الامور اذا طالتمت ما عسر قامة البينة عليها والحاجة ما سهله اليها بالسماع مع  
فلا يشك احد ان ما يشبه روح البن حبل الله عليه وسلم وان فاطمة روى عن رضى الله عنها وللمستند  
الاستفاضة وفي الحديث الولامة كلمة النسب وهذا اقل ابو حنيفة واحمد ومن اصحابنا بن القفاص  
وابن ابي هريرة والطبري ومحمد بن الصباح وقال في العدة ان الفتوى عليه الحاجة وقول المصنف  
ان الاكثر من عليه جميع في الملك ممنوع في الباقي وقد نص الشافعي والاصحاب على ان الحاكم يستحب له ان يجد  
كتب الاوقاف مما كان في انقراض الاصل وانفسر اطلاقه انه لا فرق في الموقفين ما على الجهة العامة  
وعلى معين وخص بوجه الخلاف بالعامه وقطع في العين بالمنع قال الامام وهذا الاعتد به وقال  
الوسيط ان المحققين على عدم الفرق وما لاسن الرفعة الى قول ابي محمد وصورة الاستفاضة بالملك ان يشهد  
ان ملكه من غير اضافة الى سبب فان كان المستفيض سبب الملك كبير ونحوه لم يحل عنه لا مكان مشاهد  
الله ان يكون ميراثا فيجوز له ان الميراث يستحق بالنسب والموت وكل منهما ثبت بالاستفاضة  
قاله الماوردي والروابي ومن الصباح وموضع الخلاف في الملك مجرد الاستفاضة فان انضم اليها  
البعد والتخلف جازت وطحا والذبيحة المصنف في الملك بخلاف المارح في الروضة فانه قال

فيه وجها اخرهما اطلاق الاكثر من الجواز والظاهر انه لا يجوز وهو على غير جملة واجامه تبينها  
احدا الذي يحويه من ثبوت الوقف بالاستفاضة هو فاحله اما شرطه ونفا صلبه فاحق المصنف  
بأنه لا يثبت بالاستفاضة بل ان كان وقفا على جماعة معينين وجبات متعديلة ضمن القلة بينهم  
بالسوية وان كان على مدرسة مثلا وتعدت معرفه الشروط صرف الناظر الغلبة فيها يري من مصالحها  
وهذا مخالف لفتوى شيخه بن الصلاح فانه قال الشروط اذا اشهد بها مفرقة لا يثبت بالاستفاضة وان  
ذكره في شهادته في اصل الوقف سمعت ان طائفة يرجح اليه في الوقف وذلك مسموع ووافق الشيخ  
برهان الدين ابن الفراك والذي اثنى به المصنف هو المنقول كقوله بن سراقه في كتاب ابي الشاهد  
وافق الشيخ عز الدين ابن عبد السلام بان الاستفاضة لا يثبت باحد من الوقف وذكر ذلك في سجالة على ركعة  
الحديث وفيه ولم يثبت حدود فان كان الحد ولا يثبت بالاستفاضة وهو كلام صحيح واذا ثبت النكاح بالاستفاضة  
لا يثبت الصداق بل يرجع الى مهر المثل **قال** في شهادته ان النظر في الوقف المتلافي لمزيد ولم يزيدوا  
على ذلك ولم يكونوا شهودا على الواقعة ولا قالوا ان مستند بالاستفاضة ومثل من مستند فلم يدونه  
بل صموا على الشبهة **اجاب** بن الصلاح بان هذا محمول على استنادهم الى الاستفاضة والشروط لا يثبت  
بذلك كاتقدم **قال** ما يثبت بالاستفاضة ولا به القضا والبرج والتعديل وذكرها المصنف في موضعها  
والشهادة بالامسار عن الامام وكذا بالارشاد كافي بن الصلاح وعلى ان فلانا وارث فلان او له وارث له عني  
نصر عليه في البويطي وعلى المصنف قاله الماوردي في الاحكام **قال** وشرط السماع سماعه من جمع يومن  
تواظهم على الكذب لان ذلك يغلب على الظن الصدق وبعبارة الشرح والروضة جمع كثير يقع العلم او الظن  
القوي بخبرهم ويومن تواظهم قال وينبغي ان لا يشترط فيهم العدالة ولا الحرية والذكورة وفي وجه واحد  
يكفي عدل واحد اذا سكن القلاليه وقد تقدمت الاشارة الى هذا **قال** وقيل يكفي من عدلين فان الحاكم  
يعتمد من قولهم وكل شريح وجها ان الشبهة بالملك اقل ما يكفي بأربعة ووجه اخر انه لا بد من الزيادة على اربعة  
وكل الراعي في قسم الصدقات وجها ان اقله رجاء الاستفاضة ثلاثة المحض حتى يشهد ثلاثة من ذوي الحيثية  
قومه وتعلمون كج وجهين في انه هل يشترط ان يقع في قلب السامع صدق المجربين **قال** لا يشترط عند  
الافاق النسخ بالاستفاضة بل لو صح به قال ابن ابي الدم الاصح لا يقبل لكن ذكر الراعي في المرح اذا جازت  
الشهادة فيه بالاستفاضة ان الشاهد بين ذلك فيقول سمعت الناس يقولون فيه كذا وذكر في الشبهة وان بالملك  
انه لا يجوز الشبهة فيه بالاستصحاب فلو بين ذلك فقال لا يشهد له بالملك استصحب باقطع القاض بالقبول  
والغنى الى المنع وهذا شاهد بخلاف الذي ذكره بن ابي الدم وصح الشافعي بن الصلاح جواز الشهادة بالعدالة  
بالاستفاضة **قال** ولا يجوز للشهادة على ملك مجرد بل ان اليد لا تستلزم الملك فقد يكون مستأجرا  
او مستعيرا وفي قول يعيد ليشهد مجرد ذلك لان الظاهر من اليد الملك **قال** ولا يبد ونصرف في مدق  
قضية كاليه الجردة ويجوز ان يشهد له باليد **قال** ويجوز في قوله في الاصح لان امتد والمدة والتصرف  
من غير منافع يغلب على الظن الملك والى في المنع لانا الغاصب والوكيل اصحاب يد ونصرف لكن بشرط ان



هذا ان لا يعرف له منافع وقيل لا يمنع من صحة له وصا بطولها العرف وقيل قلها منه  
وقيل شهران وقيل فوقها وقيل سنة اشهر قبل عشرة ايام وقيل ما زاد على ثلاث ايام حكاه في الكفاية فاذا راي  
صغيرا في يد انسان يستخذه وهو يتولى هذا المولى وهو يدعوه كالأرقاء في الروضة في باب القبط  
انه يشهد انه عبده وهذا خلاف ما للوراي صغير في يد انسان يدعي نكاحا فبلغت وانكرت فالحق ان  
والاصح انه لا يحكم عليه بالنكاح في صغره والفرق ان اليد في الجدة والدة على الملك ويجوز ان يولد وهو مملوك ولا  
يجوز ان يولد وهو منكوح فلما كان النكاح طاريا اختص اليه واستثنى ابن سراقه في اللعين الرابع والناظر  
والثياب والحبوب ونحوها مما يملك فلا يجوز الشئ في بيعه بالملك ولا باليد الا ان يكون ثوبا منقطع النظير  
او يكون عليه علامة تتميز بموضع الخلاف اذا لم ينضم اليه تسامع فان انضم اليها افاد الملك قطعي **قال**  
وشرطه ان يملك من سكنى وهدم وبنوا وبيع ورهن فان هذه الامور شرطت في ثبات الملك ووجه المنع  
انها قد تصد من سائر جرمه طويلة ومن الموصى له بالمنفعة قال الرافعي والجرح في الرهن انه قد يصدر  
من المستعير ودخل في اطلاقه البيع الاجازة فانما يبيع منفعة **قال** وسنن في الامصار على قرآن  
ومخايل الظن والاضافة وذلك بان يربي في ظلوانه كانه ما بعصر الاطلاع عليه وقد تقدم في باب الامصار  
ان شرط شاهد جرة باطنة بخلاف الشهادة بالملك فانه يكتفي بها بسبب ظاهرة والاضافة مصدر راضا  
اي ذهب ماله قاله الجوهر ولو كان المراد هنا الفقر وسو المال في الضيق لم يصدر لذلك **تمت**  
كما ثبتت له من الاستفاضة على الاصح وما جازت الشهادة فيه اعتدادا على الاستفاضة جاز الحلف عليه اعتدادا  
عليه بل اولى لانه يجوز الحلف على خط الابد دون الشهادة **قال** فصل في الشهادة فروع كفاية في الذكاح  
لقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا وان النكاح ميم ديني يتوفنا نعقده عليه فلو انشع الجميع انوا  
واذا اطلب من اثنين وهناك غيرهما لم يتجينا خلاف ما اذا نحل جماعة وطلب من اثنين منها الا اذا اشار  
بالنكاح الى كل ما يجب فيه الاشهاد كالرحمة ان اوجناه فيها والتوكيل في البيع المشروط فيه الاشهاد ونحو  
**قال** وكذا اقراره تعرف ما لي دكابة صدك في الاصح الحاجة الى جميع ذلك وان كان له المكون اثرا  
في التذكر ومقابل الجميع في الجميع الاستحباب لان استيفاء المقاصد لا يتوقف على ذلك ثم اذا قلنا بالاعتراض  
فهيها فذلك اذا حضر المتخيل اما اذا ادعى النكاح فلا يجب الا بالاصح الا ان يكون المتخيل معذورا عرض  
او جليسا وكاستحذره اذا ثبتنا للثبوت اثره وكذا الوادعاء القاضية بشهادة على امر ثبتت عنده لزمه الاجابة  
واستثنى الماوردي من وجوب النكاح الحدود فانها تدور بالشبهات واداءها واجب ان ترتب على تركها  
على غير الشاهد مثله ان لا يملك الضمان الا به فان كل وقد قدم الفاعل لم يجب ثم الذي اطلقه من كتابه الصك  
المراد به في الالة والافقد تقدم ان انضم اذا اطلب من الفاعل كتابا ما ثبتت عنده حكمه انه لا يجب على البيع  
على ان الشاهد لا يلزمه كتابة الصك ورسم الشهادة الاباحة واعق رسم الشهادة ليست اظهر في اجن  
التخل والشاهد اذا كتب الصك ان يحبس عنده للاحق كقضاء الثوب وهذه المسألة سبقت في السير  
فهي مكررة والصك في فارس معرب والمجمع اصله وصكاث وصكوك قال الجوهر في **تمت**

احدها المصحح جواز اخذ الاجرة على التخلد ون الاداسوا نفيها ام لا ولاخذ الاجرة شرط ذكره الشيخ  
عزالدين فقال لا يجوز اخذها على شئ مدة بعد ذكرها ومعرفة الضمين في كل من فعل الاجرة فاعيد لها  
على تقدير الاسفاع باعنه الحاجة اليها وله اخذ اجرة الركوب وان لم يركب كاجرم به في الماوردي الصغير تبعي  
لا خلاف الوجيز الباقي للسلف خلاف في جواز اخذ الاجرة على رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومنع  
من ذلك جماعة منهم الامام احمد واسحاق واجازة اخرون وافق الشيخ ابو اسحق الشيرازي بالجواز لمن امتنع  
عليه الكسب ليجاله بالحدس دون غيره **قال** واذا لم يكن في القضية الانسان لزمها الحق الا اذا كان لولم  
يتخللها او ما عتبرها او قام به مانع لقوله تعالى ولا ياب الشهادة اذا ما دعوا اي للتخلل الا اذا كان له فحاله  
او للتخلل كاقاله بن عباس والاصح وجوب الاداء قوله تعالى ولا يكتوا الشهادة قال الماوردي والاضمار  
ان يكون عدد الشهود ثمانية انسان مومن وانسان مكره وانسان نجسان وانسان حضرات للاداء **قال**  
فلو ادعى واحد وامتنع الاخرون لم يحلف معه عجب ان من قضاة الشريعة التورع عن البين وكذا الشاهد  
على رد الودعة اذا امتنع وقال الماوردي الحلف على رد **قال** وان كان اي في الواقعة شهودا فلا  
فرض كفاية لانه الموضع يحصل بالبعض بالبعض رد السلام وعين من فروض الكفايات فان قام به انسان  
منهم سقطت الفرض عن الباقي وان امتنعوا كلهم انما استواط بهم مجتمعين او مقترنين والمدة عا ولا اعظم  
الطالفة متبوع في الامتناع كالواجب اولا فانه يكون اكثرهم اجرا **قال** فلو طوبى اي المديعي الادامن  
استين لزمهم في الاصح لان ترك ذلك يودي الى التواكل خلاف التخلل والتالي لا يلزمها كالتخلل الاول فرفق بان  
هنا بطلب الاداء امانة تتخلل وهناك يطلب منه تخلل امانه قال الامام وموضع الوجهين اذا لم يجعل اياه  
الباقيين فان علمه وجب قتلها والخلاف جاز فيهما اذا طلب من واحد اياها كالتخلل في المطلب **قال** وان لم  
يكن الا واحد لزمه ان كان فيما ثبت بشاهد وعين والا فلا لان المقصود لا يحصل الا به فان كان المالك  
يرى ذلك وجب عليه الاداء الاصح وان كان لا يراه لم يجب على الاصح وان كان الحي لم يثبت به لم يلزمه لانه  
لا يحصل به غرض وقيل يلزمه ليندفع عن المديعي بعض تهمة الكذب **قال** وقيل لا يلزم الاداء الا من نحل قصد  
لا اتفاق لانه لم يوجد منه التزام واذا نحل قصد كان ملتزما لضمان الاموال والاصح انه لا فرق لان  
امانة حصلت عنده فعليه الخرج عفا ويشبهه ان يكون محل الخلاف في الاموال المال وحقوقه فلو سمع  
النساء طلق امراته او اعقوب عبده ثم تخد ورام استغفر عنها او بيعه فالوجه اللزوم وكذا لو سمعه  
قد عفا عن قود استحقته ثم رام القصاص في تحميد العفو **قال** ولو جوب الاداء شروطا ان يوعا من مسافة  
العدو وهي التي تمكن المبكر اليها من الرجوع الى موضعه في موته وهذا تنوع على الجيم في ان الشاهد لزمه  
الحضور في القاضي للاداء استغفار وقيل ليس عليه الاداء الا اذا انفق اجتماعه معه وقيل الماوردي والرواي  
لا يجب الاداء الا ان القاضي خارج البلد بعدت المسافة او قصر سوا كان ذا مركب ام لا وان كان في البلد  
فان كان صغيرا لزمه الاجابة وان كان كبيرا فان جرت عادة بالمشي في جميع اقطار لزمته والا فلا  
ان يكون ذا مركب فيلزمه فان لم يكن له مركب واحضر اليه ما يركبه فان لم تنكر الناس ركوب مثله



لزمته وان انكره لم ينكره وظاهر قوله لا يدعي انه لا يجب ما لم يطالب وهو كذلك في غير شهادته  
الحسبة اما في الحسبة فالظاهر الوجوب مما راعى لازالة المتكاسبها اذا تعلق به عقد او اشياء  
نسب وغير ذلك مما فيه خطر **قال** وقيل دوى مسافة قصر لانه في حكم الحاضر والخلاف بيني على ان  
الشهادة في مثلها هل تقبل والاصح نعم واخصر انه لو دعي من مسافة القصر فارد لم يجب قطعي للشبهة  
وهو ظاهر الادعاء المستحق فان دعاه الحاكم وهو في عمله او الامام المظلم تعيين حضوره فقد استخسر عمر  
الشهود من الكوفة الى المدينة **قال** وان يكون عدلا فان دعي ووضو جمع عليه قبل او خلف  
فيه لم يجب اما في الجمع عليه فلا بد من فائدة له سواء كان ظاهرا او خفيا بل يحرم عليه ان يشهد واما المختلف  
فيه كشرط البينة فجليه ان يشهد وان عدم من القاض القسبي به ورد الشبهة لانه قد يتغير  
اجتهاد ولا وكان احد الشاهدين عدلا والآخر فاسقا فجمع عليه فالصحيح لا يلزم العدل الا اذا  
ان كان الحق لا يثبت بشاهد واحد **قال** وان لا يكون معذورا بمرض ونحوه اي مما تركه الحق به  
كمن خاف على ماله ولو ضمن له الداعي حفظه وكذا اذا دعاه في وقت ينقطع فيه عن كسبه ولو نذر له قدر  
كسبه لم يلزمه قبوله **قال** فان كان اشهد على شهادته او بعث القاض من لسمعه دفعي للشبهة عنه  
وكذا اذا كان يخاف من ظالم ولو دعي في حرا او برده شديدين ومطرم يلزمه ولا رهق الشاهد الحضور بل ان  
كان في صلاة او اكل او قضا حجة امهل الى ان يغفر ولا يهل بلائها امام على المشهور **قال** حيث لزم المرأة  
الا جابة لم يكن لزومها منعها ولو دعي للا دعي من يعلم هل يقبل او لا لزمه الاجابة ولو كان القاض خفيا  
في قبول الشهادته فالاصح وجوب الاجابة ولو دعي للا او عند امير او وزير قال ابن القفطان لا يلزمه الاجابة  
وقال ابن كح والماوردي والروياي يلزمه اذا علم وصول الحق الى ذي الحق بذلك قال المصنف قول ابن كح اصح  
وسمعي ان علي قول ابن كح على ما اذا لم يخلص الا عند الامير او الوزير واليه يرشد قولهم اذا علم انه بجله  
الى الحق فلو علم ان القاضي يغير على خليفه فله وجه لا فاقامة الشبهة دنا عن من ليس اهلا لسماعه وقد حرم  
المصنف في باب القضاء القاضي باسماع البينة على القضاء والرافعي نقله عن الوسيط فقط واذا قال  
دوا الحق للشاهد عفو عن هذه الشبهة ثم طلبها منه لزمه اداها لانه حق الله تعالى لا يسقط بالامتناع  
واذا دعي الشاهد في وقت واحد الى شهادتين خفيفتين متساويتين بخبر في اجابة من متساوية فان اختلفا لكان  
بدايا خوضا فورا فان لم يخف تخبر وتخل الا قرا قاله الشيخ عز الدين واذا امتنع الشاهد من اداها  
الشبهة جبا من المشهور عليه عصره لا يجوز للقاضي قبول شهادته في شي اصله حتى يموت قاله القاضي حسين  
ولو قال شخص للقاضي لا عند فلان شهادته وهو يمنع من اداها من غير عذر فاحضر ليشهد لم يجب القاض  
لانه فاسق سرعه وفي الخاوي لو امتنع من اداها او قال ليس الحاكم عندي مستحق الحكم لعسوق ارجاء لزمه  
الا اذا وليس الشاهد اجتهاد في حجة القليل وفساده وقال احمد لا يلزمه وانما يلزمه عند من رضى  
من الاحكام وكل ان الامام احمد لزمته شهادته فدعي للا دعي من يعلم هل يقبل او لا لزمه الاجابة ولو كان القاض ليس رضى  
فقال الداعي يترك علي ما لي فقال احمد لا يلزمه الاجابة لانه لا يملك ما للمدعى انا ومشرط الشبهة ان ياتي بلفظ

اشهد

اشهد عند افا فلو قال العلم او الحق او نحوه لم يكف على الصحيح فلو شهد واحد شهادته صححته فقال  
الحق اشهد ما شهد به قاله الماوردي لا يكف لانه موضع اداء وليس موضع حكاية قال ابن الرفعة وبذلك  
يظهر انه لا فرق بين ان يقول بذلك اشهد او اشهد بذلك وان كان العمل وقتنا على خلافه والاصح انه  
لا يسمع بالجمهور وقيل لسمع وبطال به بالبيان كالاقرار والوجهان كالجحيم في الشبهة على الاقرار بالجمهور  
والاصح ايضا عدم القبول وهو في الروضة في كتاب الدعاء وبه يستغنى للشاهد استيذان الحاكم قبل الاداء  
ليصفا عما اليه فلو شهد اقبل ان يستأذنه بحث شهادته في الاصح لكن لو قال القاض كنت داهيا  
اولم اسمع لم يعتد بها **قال** فصل في قبول الشبهة على الشبهة في غير عقوبة كالاقرار وحقوقها  
والانكحة والبيع وسائر العقود والفسوخ والطلاق والرضاء والولاية وعيوب النساء الحاجة الى ذلك  
فان شهود الواقعة قد يموتون او يغيبون وايضا فان الشبهة حتى ادعي لازم فيثبت بالشبهة ذلك ككتمان  
بالاقرار ولا فرق بين حقوق الادمين وحقوق الله تعالى كالمزكاة والكفارات ووقف المساكن واليهات  
العامية **قال** وفي عقوبة ادعي المذهب كالمصارع والقذف لان حق الادمي مني على الشبهة وحق  
الله تعالى على المساكنة وحده والله تعالى مذهب الاسلام وتسقط بالشبهة فلم يجز الى التاكيد في اثباتها  
وقيل يجوز الشبهة ونحو الشبهة في جميع ايمانها من الحقوق التي ثبتت بالشبهة وجب استيفاء دعائها  
او ذاك فكانت حق الادمي ومرادهم بحقوقه الادمي اثباتها امارد في خلاف فيه فلو شهد على شهادته  
المؤمن الحاكم من ذلك خلاف فانه حتى ادعي لا يسقط الحد عن نفسه ولستثنى مع عقوبات الله  
تعالى الا حصان فانه لا تقبل فيه الشبهة في اظهر كالمزكاة كذا حكاه الرافعي عن ابن القاض وهو في  
الكفاية وتنسبها الى ابن الصباغ **قال** ونحوها بان يستريحه اي لا يصلح له ثبوتها في غير ذي  
الامانة والمستقر على التفظ تقول استريحته الشرفاء اي حفظه وهو استغنى عن الامانة من الرعايه  
واشار المصنف بهذا الى ان شرط التخل ان يعرف عند اصل الشبهة جازمة حتى ثابت ولمعرفة اسباب  
اصح ان يستريحه الاصل **قال** فيقول ان شاهده كذلك واشهدك او اشهد على شهادته دعي او اؤت ذلك  
ان تشهد على شهادته وتشرط تعرض اصل لفظ الشبهة فلو قال اعلم او استيقن لم يكف **قال**  
او لسمعه بشهد عند قاض بان فلان على فلان كذا فجوز له وان لم يستريحه اذ لا يثبت عند القاضي  
الحق بعد تحقيقه وكل الامام فيه اتفاق الاصحاب وكل ابو حاتم القزويني وجه انه لا يجوز حتى يستريحه  
وهذا هو السبب الثاني **قال** او يقول اشهد ان فلان على فلان القاض من مسمع او غير هذا هو  
السبب الثالث وهو ان يبين للشاهد سبب الوجوب فله ان يشهد على الاصح وان لم يستريحه ولم يكن  
عند الحاكم الامتناع الى السبب يقطع اخي الوعد والتمسك **قال** وفي هذا وجه ان الامتناع  
الى السبب لا يكفي للتخل لانه ان زال الوعد بالعدة بقي امكان الجور والنوع وهذا الوجه عزاه  
الامام لاكثرين وكانه اراد التشرع اوزه وكلهم الرافعي موهج نفر الامام ترحمه وليس كذلك فقد  
تقدم حكايته فيه وروى على صرح الاسباب فيما ذكر صور مشا اذا سمعه يستدعي شاهد المخل



فان له ان يشهد وان لم يشترعه كما قاله القاضي ومن الصباغ والثاني وصاحب المهر واستدركه الفارسي  
على المذهب وحكي شرح فيه وجهين ومنه اذا سمع يودي عند الحاكم كما قاله القاضي والا ما ورد بمفصلا  
بين ان يقول بجواز الحكم اولا وبه صرح الفوري والبخاري كانه لا يشهد هذه الا وهو جازم بما شهد به وشا  
لو كان حاكما او محكما فشهدا عنده ولم يحكم به جاز له ان يشهد على شهادته انما اذا جاز لغيره ان يشهد عليها  
بذلك فهو ولي **قال** ولا يكتفى بماع قوله لفلان على فلان كذا او اشهد كذا او عدي شهادته بكذا  
لان الناس قد يشاهدون في اطلاق ذلك على العدة ونحوه **قال** وليس بين الفرع عند الاداجنة التخل  
فان استزاعه الاصل لا يشهد ان فلانا شاهد ان فلانا كذا واشهد في شهادته بكذا وان لم يشهد  
بين انه شاهد عند القاضي او انما سند المشهود به اليه سببه قال الامام وذلك لان الغالب على الناس الجهل  
بطريق التخل **قال** فان لم يبين اي جهة التخل ووثق القاضي بعلمه فلا بأس كمن سفا المحذور لكن لسبب القاضي  
ان ليحاله بما سبب ثبت هذا المأله وهل اجر كبه الاصل او قد تقدم في باب الودعة عند الموضع التي  
لا تسمع بين البيته المفصلة **قال** ولا يصح التخل على شهادته مردود الشهادته على من يتأخر شفا عرف  
هنا وكشحة اخذت من فوق الارض ما لها من قرار وذلك كالكافر والعبد والصبي والقاص والعده  
**قال** ولا تخل النسوة فيما يشهدون فيه كالمولادة والرضاع ونحوهما لان شهادته الفرع تثبت شهادته الاصل كالمشهد  
الاصول ونفس الشك لا يستعمل ولا يطلع عليها الرجال وفي وجه سادها تقبل كذا ابن ج **فرع**  
تخل فرع واحد عن الاصل فيما ثبت بشهادته ويمن فارد ذوالحقان خلف مع الفرع لم يجر لانها ذوالاصل تثبت  
لشهادته وعين ولو شهد على اصل واحد فرعان فله الحلف معها قاله الماوردي **قال** فلو مات الاصل  
او غاب او مرض لم يمنع شهادته الفرع لان ذلك ليس بنقص ولا يورث ما عند الموت فهو الغاية بل قال الشعبي  
لا تسع الا في هذه الحالة فقط وكان ابن يونس عن السعدي من اصحابنا وهو خريف واما عند المرض فدعا  
للمنفقة والمراد به ما يجوز ترك الجرحه كما ما منع المحذور كما قاله الامام **قال** وان حدثت ردة او فسق  
او عداوة منعت اي شكاية الفرع ما دامت هذه الموانع بالاصل لان هذا هو الراجح في دفعه واحدا بل الفسق  
يورث التهمة فيما تقدم والردة تستخرجت سابقا في العقيدة والعداوة تنشا من ضغائن كانت مستكنه  
فاذا زالت هذه الاوصاف فهل يشهد الفرع بالتخل الى والاول شرط كل حد وجان اصحابنا الثاني قاله ابن شريح  
وصححه الامام فان حدثت هذه الامور بعد الشهادته وقبل القضاء امتنع الحكم ويلغى بصورة العسق فيقال  
عدلا دي وقبلت شهادته ثم امتنع الحكم لا جاز فسق تخلف اخر **قال** وجهه كونه عا الجرح لانه لا يوقع ر  
في الماضي والثاني يمنع كالفسق ويجوز في الجي واولى بان لا يورث وما خذ الخلاف ان الحكم عند شهادته الفرع  
هل يقع لشهادته او بتمشاده الاصل فان قلنا بالا ولا تمتع والام لم تسع والمراد بها جنون المطبق لا النقط  
وخرج به الاما وهو مع الغيبة لا يورث فان كان حاضرا قال الامام تنتظر ازاله لقربه وجزم به في الشرح  
الصغير والحرس كجنون قاله المروزي ولو شهد الفرع في غيبته الاصل ثم حضر بعد الصق لم يورث وان

حضر

حضر قبله امتنع لحصول القدرة على الاصل وكذا لو اكدب الاصل الفرع قبل القضاء فانه يمنع الحكم ويورث لا يورث  
**قال** ولو تحمل فرع فاسق او عدي فادى وهو كما قلنا في الاصل اذا حمل فاسق او عدي ثم ادى بعد كونه وحكي  
الشيخ ابو علي وجه انه يعتبر العدالة عند التخل لا في الولاية وهو انما للقاضي حينئذ يشبه ما لو وكل الحلال محرما  
في التزويج ثم تخل الوكيل ببيع النكاح **قال** ولكن شهادته اسين على الشاهدين لانها شهادته على خصميه  
شخصين بخلاف ان يجمعها عليهما في حقيقتين كالشهادة على مقربين ولهذا قال الامام الثلاثة **قال** وفي قول الشارح  
على رجل وامرأة اثبات كانهما اذا شهدا على شهادته احد الاصلين كانا كشاهدين واحد وهذا هو المروي والقاضي حين  
والسرخسي وهو ابن الرفعة في الكفاية فليسبب تصحيحه الى المصنف وانما صحح المروى فاعل هذا يجب في رجل وامرأة شته  
وفي اربع نسوة ثمانية **قال** وشرط قبولها تعذرا وتفسر الاصل بموت او عا او مرض بشق ضوره لان المروى في  
باب الشهادته لا يترك مع امكانه وشهادته الاصل اقوي من شهادته الفرع لانها تثبت نفس الحق وشهادته الفرع انما تثبت  
شهادته الاصل ولا لولا انما حيث جاز تصرف الوكيل مع حضور الموكل لان بابا اوسع واما التقدير بالموت فخطا  
فالموت والمعا مثالا لان التعذر والمرض والغيبة اثنائه مثالا لان التعذر قليل فخل في الحضور كالمروية وقد  
المرض ما يشق معه الحضور في مشقة طاعة ولا يشترط ان لا يمكنه الحضور وضبطه الامام بما يجوز ترك الجرحه  
كالتقدم واعتبر ابو علي ان يكون ملازما للقاضي فان قيل هذا لا يغير عن قوله فيما بعد فان مات الاصل وغاب او  
فسق او مرض لم يمنع شهادته الفرع فالجواب ان ذلك في بيان طرمان العذر وهذا في التسويغ للشهادته ولو قال  
المصنف كونه بالاداء كان اولى فان الجنون الطبعي حكم الموت وكذا الحر الذي لا افهام معه والمجوس كالحب  
وكذا من لا يمكنه الخروج خوفا من ظالم كما اخبر به البخاري وكذلك التحدرا بالنسبة الى المرأة وليستثنى من شرطه  
الغيبة شهود التزكية فان اصحابنا يسلطون على شهادته في شهادته الفرع مع حضور المالكين في البلد  
كما ذكره الشيخان في فصل التزكية ولم يخف ان ما اطلقه من المعاملات فيما لا يقبل فيه شهادته الاعا فان كان حيث  
تقبل فليس بعد راد او وجه فايد **قال** او غيبة بمسافة عدوي وقيل قصر كذا خط المصنف والاصواب  
فوق مسافة العدوي كما هو في الحر والروضة وغيرها فان المسوغ لشهادته الفرع غيبة الاصل فوق  
العدوي وقد تقدم في الفصل قبله ان من شرط وجوب الاداء ان يدعى من مسافة العدوي فكيف يقبل في شهادته  
الفرع مع وجوب الاداء الاصل في الروضة منهم من اطلق في دونه مسافة القصر وجهين ولا يصح التسع في  
مسافة العدوي والوجهان فما خرقا اصحابنا تسع **قال** وان سمي الاصل ليعرف عدالته وسكن الخصم من  
الجرح ان عرفه فلا يكتفى قول الفرع اشهدني عدلا **قال** ولا يشترط ان تتركهم الفرع اي على الاصح بل اهم  
اطلاق الشهادة والقاضي بحث عن عدالته وحكي وجهه باشرطه لان تركه يورث ريبه ووجد ثالثا يشترط ان  
يقول الفرع اشهدني عدلا ولم يزل عدلا الى الال او الى ان مات **قال** فان ذكرهم قبل اي على المشهور وهذا  
خلافا لما لو شهدا ثمان في واقعة وذكر احد الاخر فانه لا يثبت عدالة السابق على الاصح والفرق ان تركية الفرع  
للاصول من ائمة شهادتهم ولذلك شرط بعضهم المقرض لها وهما قام الشاهد الذي يجمع باحد شرطي الشهادته  
فلا يصح قيامه بالماضي وفي مسيلة الكذب وجه مخ من مسيلة تركية احد الشاهدين الاخر **قال** ولو شهد بيضا



فيه **قال** فان قالوا ان القاضى والشهود اخطا فاعليه نصف دينه وعليهم نصف وكذا الوفاق على ما لم يكونا الدينية مخففة ولا يلزم ان يكونا الا ان يصدق ثم كذا قال له الاصح ان يصدق وفيما ان يلزمه كالحق  
 لو رجع كالورج بعض الشهود **قال** ولو رجع من ذلك قال له ان يصدق ثم كذا قال له الاصح ان يصدق وفيما ان يلزمه كالحق  
 والى في كذا لم يصدق للشهود عليه وانما اتين على الشاهد والكم يصدق لثبته واما الشاهد فكانا كالحق مع القاضى وهذا  
 اصح عند صاحب الشهود والمال يضمن بالدينه دون القضا من لى الحلال على الخلاف اذا قال علمت كذا فان قال  
 علمت فصدق فلا يثبت عليه كانه قد يفتدى مع فسق وطرده الامام في الحالى **قال** او المولى وحده فعليه قصاص دينه  
 لانه القاضى **قال** او مع الشهود وكذا لك لانه المباشر وهم معه كالحق مع القاضى **قال** وقيل هو وشركا  
 ليقا ونتم على القتل والمجرم لم يرجح في هذه المسألة شيئا بل قال يرجح كلا من رجحون والرافع في شريحه نقل الشيخ المولى عن الامام  
 فقط ونفج مقابله عن البغوي ثم صح المصنف في روايد ما يحج الامام ولو رجع القاضى معهم فله ثلثه من ثلثها على  
 القاضى وثلثها على المولى وثلثها على الشهود وحكم الرجوع تقدم في اول النكاح **قال** ولو شهد اطلاقا بين اوصاع  
 اولعان وفرق القاضى فرجها دام العزاق لان قولها في الرجوع محتمل فلا يرد القضا بقول محتمل لكن يجب العزم على  
 الشاهد من سوا كان قبل الدخول ام بعد لانها قولها عليه ما يتقوم فيرجع من كالمشهد الحقن عيه ثم رجعا وقال الامام  
 الثلاثة ما عزم عليها بعد الدخول لنا القياس على ما افقوا عليه وهو العزم قبل الدخول ودخل في قوله طلاق بائن ما  
 اذا كان طلعا الحارطين فشهدا بالمالته وفي قدر ما يجرمون في هذه الصورة وجهان احدهما ما يجرمون لو كانت الشاهدا  
 بالمالته لانه ممنوعه باجمع البضج فكانت كالثلاث والثاني لانه ممنوع من بضعها بثلاث طلقات اخص  
 الشهود بواحدة منها فكانت الثلث المنع منهم فلم يمتثل لثلاث الحرم وعلى هذا لو كان طلعا طلقه واحدة لزمهم ثلثان  
 حكاها الماوردي وهذا يبنى على خلاف تقدم ان الطلقات الثلاث اذا وقوت متفرقة هل يترتب الحرمة الكبرى عليها  
 او على الاخر وان كان الطلاق بعوض قال ابن الرفعه سطران كانت شها رتهم على الروجة لا تاركا عقد الخلع فلهما  
 الرجوع ما عزموا وان كانت على الزوج لا تاركا الطلاق فتم قدر الزموا الطلاق في مقابلة بدل ان لم يستحقه بالخلع  
 استحقه بالخلوة فيسطران كان العوض قدر ما يجرمه الشهود في غير الخلع لم يرجع على الشهود ليشي وان كان اقل يرجع  
 عليهم بالفاضل **قال** وعليهم اي على الشهود للزوج وكان الصواب ان يقول وعليهما لان الحديث عنه شاهدان  
**قال** مهر مثل كانه بدل ما فوتا وهذا اذا كان بعد الدخول فان كان قبله فكذلك على الاصح **قال** وفي قولنا نصفه  
 ان كان قبل وطء كانه الذي فاته على الزوج **قال** وفي قولنا عليهم المسمي كانه الذي فاته على الزوج وليشهد له ما  
 حكم عن القدم ان مفوضة البضج لو شهدا بطلاقها قبل الغرض والمسيب ثم رجعا وان المفوض المتعده واختاره ابن  
 الحداد ومطلعه الاصح **قال** وفي قولنا نصفه ان كان قبل وطء كذا نقله الربيع عن نصه وهو مخرج من نصه  
 فيما اذا افسدت المراتة نكاحه برضاع وقد تقدم ذلك في بابها تنبيهه لم يذكر المصنف تبعي المجرم حكما ما اذا اراد  
 شهدا بطلاق رجعي ومخلصا فيه اربعة اوجه احدها ما يجرمان شيئا سوا رجعي ام لا وعزم به الماوردي  
 والثاني ما يجرمان كافي البائن وهو الاظهر عند القاضى وجزم به البغوي والثالث ان رجعا لم يجرم له  
 شيئا فان كانا عزماله استرداه وان لم يراجعه عزماله الرابع يجرمان في حاله فان انقضت المنة ولم يراجع

شها وانه عدلين او عدل ولم يسموهم لم يجر لانه القاضى قد يرضى بالخرج لوسموه وفي الكفاية عن جبريل الطبري القبول  
 ما ولا يبعد خلافه وجه في المذهب بل له مذهب مستقل **قال** اجتمع شها رافع وشها هذا اصل تقدم شها رافع ثم  
 ما لشهد شها رافع كما اذا كان معه بعض ما يكفيه يستعمله ثم يتم قوله في الاستقصا **قال** فصل رجوعا عن  
 ما الشها رافع قبل الحكم استنع اي الحكم لثبته انهم كانا اخطا كذا في الرجوع مسا ولا خالصة في الشها رافع ولا يجوز الحكم مع الشها  
 ما في صدق الشاهد فيما شهد به كالوجهات عدلهم وسوا كان في عقوبة او اضع او مال ونقل الشيخ ابو طاهر في الاطاع  
 ما خلافا لما يثور ونقله ابن القاضى عن مالك ايضا وسوا عرفوا بالنهر او الغلط وهم في الاول فسقه وان كان في ثانيا فقد فقه  
 وكذا لان ادعوا الغلط في الاصح اذ كان من حقه البتة والاحتياط وعلى هذا ان ردها بهم والمراد بالرجوع النسخ به فلو قالوا  
 بعد الادانة في القضاء ثم قالوا بعد ان قضى فحق على ثبته وناجوا في الاصح **قال** او بعد وقبل استنبط ما لا يستوي  
 لان القضاء قد فقه به وليس هو ما يستنبط بالثبته حتى تاتى الرجوع في الشها رافع او على هكذا لو حكم باجتهاده ثم تغير اجتهاده  
 لم يجر له نقض الحكم المخبر به وقيل لا يستوي في ثانيا لظن قد اخل بالرجوع **قال** او عقوبة ولا كانه تستقبل بالثبته  
 وضهر من اطلاقه انه لا فرق بين عقوبة الله والادبي وفيه وجه بهد وهو في حدود الله ابعدا **قال** او بعد اي  
 بعد استنبط الحكم به لم ينقض لما كذا امر في البيان وهو قول كافة العلل الا ابن المسيب والاذاعي لوان ردهم في  
 الشها رافع وصدقهم في الرجوع وعكسه وليس احدهما باول من الاخر فلا ينقض الحكم بالمرحوم وكان الشيخ زين الدين الكسا  
 يستشكله بان شها الحكم بغير سبب خلافا لاطاع **قال** فان كان المستوفى قصاصا اي في نفس طرف او قبل ردة او رجم  
 زنا او طلقه ومات اي من الجلد ثم رجعا وقالوا تعذرا فعليه قصاص او دية معاملة اي على عدد رومهم لتسببهم في  
 اهلاكه وانما وصت الدينه عليهم لا على اقلهم لا عتراتهم واخر يقول تعذرا مما لو قالوا اخطا فاقضوا ص والدينه  
 مخففة على الجميع لكنها فيما لهم لان اقرارهم منع من حال العقلة قال الامام والمفاجي تعذرهم لتسببهم في اهلاكه  
 والبند جي لا يجرهم لان الخطا جاز عليهم وهذه المسألة سبقت في اول المراج واستثنى المصنف من هذا ما اذا اعترف المولى اعلمه  
 بكذبهم فانه لا يجب عليهم القضا من كذا كفى لحد القضا من قولهم تعذرا بل لا بد ان يقولوا وعلمنا انه يقول قولنا ونص عليه  
 فانه فان قالوا تعذرا ولم يعلم ذلك وامكن صدقهم فثبته عده وظاهره ان شها رافع الزنا مدع القضا من فقط وليس  
 كذلك بل يحدون او لا للقدف ثم رجحون ولا يجب عليهم عند استنبط القضا من تعذر سبب شها رافع الرجوع لوال الامر الى الدينه  
 ففي وجوب التعذر وجهان في الماوردي وغيره والتعذر بالقضا من تعذر رعاية المالته وفي الرازي قال يرجحون او يقولون بالسيف  
 احتملان للحدادي احدهما الاول واستشكله في الملمات بان شرط القضا من بالخرج معرفة موضع الجنابة وقد رجع وعدده  
 والمرحوم بالزنا لا يضبط هذه الامور في حقه قال والصواب لا استعاضا بالسيف والصبر في قوله جلد بعوه الى الزنا  
 ولو حده كان احسن لثبته حد العزف والشرب **قال** وعلى القاضى من قصاص ان لا تعذر مواخذة باقراره فانه  
 اعترف بالحداد بصورة المسألة اذا رجع القاضى دون الشهود وسكت عنها عن الدينه لا شك لال امر في فان الرافع نقل  
 وجوبه على القاضى البغوي ثم قال وفيما من شها رافع الشهود له في الصورة المانية ان لا يجب عليهم هذا الاضطرار لو رجع  
 بعض الشهود وليس كذا قال والفرق ان القاضى قد يستقل بالثبته فيما اذا قضى بعلمه خلاف الشهود ونا رجع ابن الرفعه  
 في ذلك **قال** وان رجع هو وهم فعل الجمع قصاص من ان قالوا تعذرا لا عتراتهم بالسبب في ثبته عدها وان هذا لا



استقر لما خود في ملكه وان راجع استرد ووقع في المسألة او هاهنا في الكفاية وغيره **قال** ولو شهدوا بطلاق  
وفرق اي قضيا لغير الفرق بينهما فوجعا فقامت بينه انه كان بينهما رضاع وكذا اذا شهدوا بانها كانت من قبل  
فلا غرم لانها لم يموتوا شيئا ولو غمها قبل قيام البينة استرد المهر والمهر في قوله فرق عما اذا انفق لان قبل  
قضاء القاضين فلا غرم من باب اولي وانفسر قوله فلا غرم ان الزوج لو غم لها المهر استرده كما به صرح القاضي  
ابو الطيب في شرح الفروع **قال** ولو رجع شهود ما له سواء كان دينيا او عينا غرموا في المظهر كما به  
خالفوا فيه ومن ماله بغير حق فاشبهه من غصب غير ابايق منه وهذا قال الامام الملاية والثاني لا يلزم  
لان العين انما تضمنت بالمال او باللاف وهما معدومان هنا وادعى الامام والقاضي ان هذا هو الجديد  
ووجه في الكفاية والمطلب في نسبة هذا الى المصنف فانه صح في كتبه كلها الاول كما حجة صاحب التبيين وفي  
المظهر في اي وقت تعتبر البينة فيه في الحر والحادي وجهان احدهما وقت الحكم والثاني اكثر ما كانت منه  
وقته الحكم الى وقت الرجوع وهذا في المتقوم اما المثل في الطاهره فبعض مشايخهم اطلاقا انه لا فرق بين  
ان يقولوا نكحنا او اخطانا وهو كذلك لان ضمان المال لا يختلف بذلك ولو لم يقولوا رجعا ولكن قضا  
البينة برجوعهم لم يغيروا لان الثاني على المشهود عليه ولو رجع شهود الحق لزمهم الثاني بالقيمة في المثل  
لانهم المفارقة على ملكها فاشبه ما لو قتلوا وسواء كان قتل او مدمرا اقام ولد وقوله ابو حنيفة لا غرم في ام  
الولد **قال** وميتي رجعا كلهم فزع عليهم الغرم اي بالسوية عند احوالهم سواء رجعا معا او مرتبا  
**قال** او بعضهم وبقي نصاب فلا غرم لانه بقى ما تغرم به الحجة فكان الرجوع لم يشهد ووقع في الرافعي ان ابن الخليل  
قاله هذا والذي في فروع الغرم بوجوب الغرم **قال** وقيل بغرم قسطه لان الحكم وقع بشهادة الجميع وكل  
منهم قد فوت قسطا فيغير ما فوت **قال** وان نقص النصاب ولم يرد الشهود عليه فقصط بان حكم يغتق او قيل  
او مال يشاهد من ثم رجعا احدهما فعليه نصف الغرم ولو رجع لشهادة اربعة ثم رجع بعضهم فعليه قسط من الدية  
**قال** وان زاد اي عدد الشهود من النصاب ولم يثبت من العدد المعين الا بعضهم كما اذا رجع من الملائكة او الخمسة  
انسان **قال** فقصط من النصاب وقيل من الحد وهما متباينان على الوجه فيما اذا رجع بعضهم وبقي نصاب ان قلنا  
لا غرم هناك وزع الغرم هنا على العدد المعين وهو النصاب وحصة من نقص من العدد المعين يوزع على من رجع  
بالسوية وهو المراد بقوله فقصط من النصاب وان قلنا بالغرم هناك وزع هنا على جميع الشهود وهو المراد بقوله قيل  
من العدد فعلى الاثنين الراجعين من الملائكة نصف الغرم على الاول وثلاثة على الثاني **قال** وان شهد رجلان  
فعليه نصف وهما نصف لان شهادتهما اكتملتا وفسر الشيخ شرف الدين البارقي على ذلك ما اذا شهد رجلان  
على شي واحد وانه يكون للمرايين نصفان وللرجل النصف الاخر كالغرم وهو ظاهر والخش في جميع ذلك كما مر  
او اربع في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان لما قلناه فان رجع هو او ثلثان فلا غرم لبقا النصاب وثلاثة عليه  
او عليها مثل الغرم **قال** وان شهد هو واربعة فما لا يقل كرضاع فيكون عليه ثلث اليوم وعليهن ثلثاه والاصح  
نصف ونصف لانه نصف البينة وهن وان كثرن مع الرجل منزلة رجل واحد سواء رجعن معه او ورن  
لان المال لا يثبت بشهادة النساء وان كثرن فنصف **قال** وان رجع ثمان فالاصح لا غرم لبقا الحجة والثاني عليها

ربع الغرم وان شهد رجلان وامرأة ثم رجعا قال القاضي حسين في كتاب الحدود لا شيء على المرأة وعلى الرجلين الغرم قال  
هنا يجب عليها المنس **قال** وان رجع شهود احسان او صفه مع شهود تعلق طلاق وعق لا يغير صورته  
المسألة ان يشهد اربعة بزنا زيد وامرأة باحصانه فبرحه الحاكم وان يشهد انسان بان فلانا على طلاق زوجته او عتق  
عبده بصفة ويشهد آخران على وجود الصفة ثم رجعا بغير نفوذ العتق والطلاق وفي كل من المسالتين وجهان  
وقيل قولنا احصا اختصاصا به لشهود الزنا لان الشاهد بالاختصاص لم يشهد بموجب عقوبة وانما وصفت بصفة  
كامل لا يربوا له لو شهد انسان على شخص بقذف فاه على انه عبد فنشهد آخران انه حر فله ثمانين ثم رجع الجميع  
فلا شيء على شاهد هدي الحريه وانما استشهدوا بصفة مع شهود تعلق الطلاق والعق فلا غرم لم يشهدوا على فعله وهو  
الموجب للطلاق والعق وانما استشهدوا بصفة والثاني فغرمون لان الرحم يتوقف على ثبوت الزنا والاحسان جميعا  
في القتل لم يستوفوا البهيم وكذلك الطلاق والعق وقع بقولهم قال في المهمات وهذا هو المعروف وقد صححه الماوردي  
والبرجاني والبيهقي في المعتمد وقيل ان شهدوا بالاحسان بعد شهود الزنا غرموا او قبلهم فلا غرم لم يثبتوا الصفة  
كامل فان غرمنا شهود الاحسان فبا عتبا والنصابين في الاصح فعليه المثلث وعلى شهود الزنا المثلثان وقيل باعتبار  
الجنتين فعليه النصف واذا غرمنا شهود الصفة فقال الرافعي والمصنف لا ياتي في ذلك الا التضييف وليس كذلك  
فقد تكون الصفة ثابتة بالربعة كالزنا فينعكس الحكم فيكون للثمان على شهود الصفة والثلث على شهود التعلق  
واذا قال شهود الاحسان تغدنا لزمهم القصاص كشهود الزنا ولو رجع شهود الزنا فقط ضمنوا قسطا والاصح انهم لا يغرمون  
جميع الدية **تمت** شهود ثمانية بالزنا والاحسان ثم رجع احدهم فلا غرم على الاصح لبقا الحجة وكذا الرجوع ثان  
وثالث ورابع وان رجع خاسر فقد بطلت حجة الزنا ولم تبطل حجة الاحسان فان لم يغرم شهود الاحسان فعلى الجنبه  
ربع الغرم لبطان ربع الحجة وان غرمناهم فلا غرم هنا لشهادة الاحسان على الاصح لبقا حجة ويغرم الراجعون ربع  
غرم الزنا وهو السدس ان ثلثاوا المثلث ان نصفوا وان رجع سبعة بطلت الجثمان خاتمة شهود اربعة على رجل  
باربع مائة ثم رجع احدهم عن مائة وآخر عن مائتين والثالث عن مائة والرابع عن الجميع فالبينة باقية بتمامها في مائتين  
والاصح انه لا يجب غرمها وجب على الربعة غرم المائة بالرجوع عنها باقائهم وعلى الثاني والثالث والرابع ثلثه  
ارباع المائة البتة اختصوا بالرجوع عنها والوجه الثاني على كل راجع حصة ما رجع عنه فعلى الاول ربع المائة وعلى  
الثاني خمسون وعلى الثالث خمسة وسبعون وعلى الرابع مائة والله اعلم **كتاب الدعوى والسب**  
الدعوى في اللغة الطلب ومنه قوله تعالى ولم يبدعوا والعرا للسائيت وجمعها دعاوي كفتوي وقناوي يعني  
الواو وكسر لا فيل سميت دعوى كان المدعي يدعوا صاحبا الى مجلس الحكم ليخرج من دعواه والبينات جمع بينة وهم  
الشهود سموا بذلك لانهم يبين الحق والافرد الدعوى وجمع البينة لان حقيقة الدعوى واحدة والبينات  
مختلفة والاصل في الباب قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا قرئ منهم معضون وفي الصحيحين عن  
ابن عباس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو عصى الناس بدعوى ابي اسد ما رجلا وامواله ولكن البين  
على الدعوى عليه وفي البيهقي باسناد حسن البينة على المدعي والمنكر ووجه في الكفاية فعرى هذا الى مسلم وانما  
كالسنة على المدعي لانه حجة قوية لسفاه التهمة لانه لا تجلب لصاحب دعواه جانب المدعي ضعيف



لانه يدعى خلاف الظاهر فكذلك الحق القوي يقويها ضعفه وعكسه ولما دعي عليه فاكفى منه بالحجة الضعيفة ولا خلاف  
بين المسلمين في هذه الجملة قال الحسن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوافق احد من قريش احد ولا يصدق احد على احد  
ولما كانت الخصومات تدور على خمسة الدعوي والجراب واليمين والكول والبيعة ذكرها المصنف كذلك **قال** يشترط  
الدعوي عند قاضي في عقوبة اي لا دعي كقصاص وقد دعي اي مد قذف لمظلم خطه والاحتياط في اتيانه واستيفاء به وتمت  
عبارة المحكم فانه قاض عند الخصمين لكن تمثيله بالقصاص والقذف يوم التصور حتى لا يدعي وان حردوا الله تعالى لا  
يشترط في ذلك وليس كذلك بل لا بد في القاض ايضا مع انه لا تمنع فيما الدعوي اصلا لانه ليس بخصم للدعي بل هو  
ما مورب بالاعراض والرفع ما امكن الا انه يستثنى منه ما اذا قذفه بالزنا واراد القذف عليه انه لم يزن فالجواب انه يجب  
ولا تمنع الدعوي بذلك وحلف على يمينه الا في هذه الصورة لكن يرد على المصنف السيد فانه ليسمع الدعوي على عبده  
**قال** وان استحق عقابا فله اخذ ما مستقلا منها ان لم يخف فنته بالاتفاق لان النبي صلى الله عليه وسلم اذن لصد  
في اخذ ما في الذمة فعين المال اولى وشمل قوله استحق عقابا المالك والمستاجر والموصلة بالمنفعة والموقوف عليه فيه  
نظر فانه لا استقلال بالمال المالك فقط في تبادر من كلام الغزالي والرافعي في كل كلام المصنف عليه ان مستحق العيب جازم  
وهو المالك والما عيبه يستحق المنفعة كالعبد لنفسه والاشبه ان مستحق المنفعة لا سيما المبركة فيما كان فيه كالمالك  
وقد فصلنا في علي ان الولي الطفل لا خذ في معنى القسنة خوف الضرر على نفسه ثم القام انه هو في وباليه العاد  
ومن في حكمه ولو كانت في يد امين اذن لم يجر له اخذها بخير اذنه ولا علمه ولا دخله من له كالجواب ليس له الطلب **قال**  
والجواب الرفيع الى قاض المكنة من الخلاص به فلا حاجة لاثارة القسنة وليس المراد انه يكلف بذلك حتى يات بالترك  
بل المراد امتناع الاستقلال الا في هذه الحالة والى المد بالرفع الى القاضي الرضا الى من له الزام الحقوق والجرار عليها من  
امير ومحاسب ونحوها والرفع بقربك الشئ فحين رفعه الى السلطان قريبا اليه وقد تقدم ذلك في نسخ بالطلب  
البيع **قال** او دينا حاة على غير ممنوع من الادا طالبه ليو دعي ما عليه **قال** ولا حله اخذ بثلثه لان الخيار  
في بيع المال المدفوع الى من عليه فانه خالف واخذ شيئا من ماله رده فان تلف عند ضمه فان اتفقا جازما  
القصاص **قال** او على منكره ببيعة اخذ جليس حقه من ماله عند الظفر به ليجز عن اخذ الاكذ لك وسوا  
انكر في الظاهر الباطن او كان يملك في الظاهر ويقر باطنه وعن القفال ليس له الاخذ مطلقا بل يقتصر على الخليف  
**قال** وكذا غير حشيه ان فقد على المذهب لما روي بالسحان عن عائشة رضي الله عنها ان هند بنت عتبة  
قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي الا ما اذن من ماله وهو لا  
يعلم فهل علي من ذلك شي فقال صلى الله عليه وسلم خذي من ماله بالمعروف ما يكفينك وولديك فجوز لها الاخذ من  
فوق من الجلس وغيره وقيل في جواز الاخذ فلو ان احد هذه الدوائف لا يباذ غير النفس لا يمكن من ملكه وقال ابن حنيفة  
باجتباها جليس حقه لا يبيد الا ان يكون دراهم فباخذ الدنانير والعكس والمصنف اطلق الجواز من غير الجلس ومجمله اذا  
لم يجد احد القدر فان وجد لم يجد الي غيره كذا نقله في المطلب عن المتولي وارفعه ثم قال ومجمله ايضا اذا كان  
الغريم مصدقا انه ملكه فلو كان منكر كونه له لم يجر له اخذ وجهه واجدا صرح به الامام في كتاب الوكالة وقال  
انه موقوف به وقال احمد لا يباذ من حشيه ولا من غير حشيه لقوله صلى الله عليه وسلم الا امانة الى من ائتمنك ولا

حج

تجن من كانك واجاب الشافعي بان هذه الحديث غير ثابت ولو كان ثابتا لم يكن فيه حجة اذ ذلك السنة او اجماع كثير  
من اهل العلم على من اخذ حقه ليس بخلاف انما الجواب من اخذ ما لا يستحق والحب من اسند لا احد بالدين وهو قوله  
انه باطل لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه صحيح واعلم ابن حزم ومن القطان والبيهقي يقتضيان الربيع  
وشريك وعبرهما فكن الحاكم قال انه على شرط مسلم وقال الزمدي انه حسن **قال** او على مقر ممنوع او  
منكر وله بيعة وكذلك اي يستقل بالاضرار التي صلى الله عليه وسلم لم يامر بهذا المرافعة **قال** وقيل يجب  
الرفع الى قاض كالمواكبة غصبا التي باطالة والمقاضي وعليه لو كان الحق بالمطالبة والمقاضي ويجب  
المستحق بوجوه اقراره لو احضر عند القاضي وعرضه عليه وجه احضار هذا كله في من الادبي اما الزكاة اذا اشغ  
المالك من اديها وظفر الفقير بعس من ماله فليس له الاخذ بخلاف الذي كذا اجاب به القاضي بكونه للشايش  
وهو في ماله وهو في طبقه الفا في الطب وهو متوجه لوقفها على البيعة خلاف الدين وغفل عن هذا  
من فصل من ان سغبين الفقرا او الحاق لها بالدون **قال** ادعي من اخذ من ماله على المطالبة اخذ من ماله  
كذا يقال ما اخذت فاراد استخلاقه كان له ان يخلف انه ما اخذ من ماله شيئا ولو كان مقر الكسنة يدعي باجماله  
كذبا ولو حلف لمخلف فلم يستحق الاخذ من ماله فيما يظهر ويحتمل ان يعرف بين اجل القرب والبعد ولو كان  
المدن صغيرا او سفيان او مجنون بان اتلف له شيئا ولا يبيعه له بذلك فلا خلاف انه ليس له الاخذ من ماله ان ظهر  
بحسب حقه حكا في الدابر عن الغزالي وغلط من قال خلاف ذلك ولو كان المدعي مقر لكن ادعى القسنة واقام  
بيئته او صدق بيمينه ورب الدين يعلم له ما كتمه فان لو فقد رعل بيئته فله الاخذ منه ولو حلف قرا بية  
من لم يزمه نفقته او ادعي العجز عنها كاذبا او انكر الزوجية فعلى ما فصلناه لكن انما يباذ قوته يوم يوم فيما  
يظهر **قال** واذا جازا اخذ فله كسر ياب ونقب جدار لا يصل الى المال الا به لان من استحق شيئا استحق  
الوصول اليه ولم يضمن ما قوته من لم يقد رعل دفع الصاب الا بالاتلاف ماله فانكفه لا يضمن ومكي الرازي وجهه  
ان يضمن ولو وكل ذلك اجنبيا لم يجز له ولو فعل ضمن ثم كسر الباب ونحوه لا يجوز في ملك الغريب المعذور وان  
جوزنا الاخذ في ملك العبيد والجنون وانما ذلك كالمحصوص بالمتعدي بالمنع وكذا لا يجوز ذلك في جدار غير  
الغريم قطعا وانما عصب منه جاسنة تحتين لا يجلد ميتة وسرجين فكذلك معلم ومحمد وظاهر كلام الاححاب انه  
لا يسري باذنه لانه انما يملك في المال خاصة **قال** ثم الماخوذ من حشيه يملكه بدلا عما استحقه لانه تمق  
الملك والتعويض بالتكليف وقع في الشرح في الروضة ايضا وهو يقتضي انه لا يملكه بنفسه الاخذ لا بد من اذنه  
ملك والصواب خلافه كما صرح به القاضي والامام والبعوي والحاملي والماوردي وغيرهم فان الشارع قد اذن  
في حشيه فاشبه ما اذا اقتضه الحاكم اياه **قال** ومن عجز بدعه كالمسلع على الاخذ ولا يملكه على البيع  
وقيل ملكه منه قد ربحه للضرورة وهو ضعيف وانما يجوز له بيعه بنفسه اذ كان القاض جازما بالمالك  
وكما سنده للاخذ فان كان القاض عالما به فالذهب انه لا يبيعه الا باذنه وكذا يجوز للظفر ان يبيع بنفسه  
له ان يوكلف فيه قاله في الروضة في آخر الطلاق **قال** وقيل يجب رفعه الى قاض ليبعد لانه لا يتصرف  
في ماله عين لنفسه ولم يرجح في المحرر في المسألة شيئا بل قال ربح كذا طائفة والصحيح في الشرح الصغير الروضة



انه يستقل ببيعه قاله الراعي واذا اراد بيع المظفور به فان كان الحي من جنس نقد البلد بيع به وان لم يكن كان  
ظفر شوب وله حصة فباع النوب بنقد البلد ثم اشترى بالخطبة والذي رجعها الراعي من مائة من ابيع بغير نقد  
البلد سبق له نظيره في باب الفاس وخالف ذلك في باب الرهن والوكالة فصرح بقصد درهم صحاح فظفر بكس  
فله اخذها وملكها حقها ولو اشترى بكس فظفر بحد فله اخذها بحد الاخذة لحد الجلس وقيل فيه الخلاف في اخذ  
الجلس خلاف الغرض واذا اخذها فليس بملكها ولا يستوفى بملكها لا متفاضلا لا مقدم من الرابطة لا متساويا  
لانه يحق للمأخوذ منه لكن بيع صحاح الدرهم بونا بحد ويستوفى به درهم مكسق وتلك **قال** والمضرب  
والمأخوذ مضمون عليه في البيع لانه قبضه لغرض نفسه فكان من صفاته كالمستام بل اوله فان المالك لم ياذن فيه  
والثاني لا يضمنه من غير شرط لا يستحق فيه اخذ وصرف ثمنه في دينه فاشبه المهرور وموضع الخلاف اذا  
انلف قبل التملك من البيع فان تمكن منه لم يفعل كان ضامنا للاخلاق ويؤخذ من لونه مضمونا عليه قبل البيع انه  
لو حدث فيه زيادة قبل بيعه فهي على ملك المأخوذ منه وبه صرح في رواية الروضة **قال** فيضمنه ان تلف  
قبل ملكه وبيعه وكذا لو اشترى لسقيبه فقصص ثمنه من النقض ولو نقصت ثم ارتفعت ثم تلف جازم بالكثر  
فلو انفق رد العين لم يضمن النقص واذا باعه فذلك ثمنه ثم قضى المستحق عليه دينه لزمه رد المأخوذ ومضى  
انفع بالعين المأخوذة قبل التملك لزمه اجرتها وليس له ابقاؤها في دينه وان كان الرهن عقدا لا يقع الا من مراضاة  
**قال** ولا يأخذ فوق حقه ان امكن الاقتصار لحصول المضوود به فان زاد الزيادة مضمونة عليه في  
البيع ثم ان امكنه بيع قدر حقه منه باعه والا باع الجميع واخذ من ثمنه وسعى في رد الباقي او حفظه الى الامكان  
**قال** وله اخذ ما لم يعم غرضه كالجوز الاخذ من مال الغريم لقوله صلى الله عليه وسلم اعن حاله ما او  
مطلوما الحديث والرافعي والمصنف اطلقا المسألة وهو يقتضي انه لا فرق بين ان يكون غريم الغريم جازما ام لا  
ولم يبين ان يكون ماله من جنس حقه ام لا وان يجوز له نقب جداره وغيره هذا امر لا يمكن القول به على الاطلاق  
والرافعي انما نقل هذا الفرع عن البغوي والذي يقتضيه كلامه التصور عما اذا كان غريم الغريم ماطلا لغريمه او  
جازما له ولا يميز اما اذا كان مغراولا فتعور له بالمال فصح القاضى حسين وابراهيم المرور وروى منع ذلك وهو  
المعتد فصرح لزمه على عمر ودينان احدهما بينه وقد قبضه والبيضة لا تعلم القبض والاخر غير بينه ولم يقبضه  
قال ابو سعيد الجروي وشرح الروايي له ان يدعى ببنم الجينة بالذن القبوض ويقبضه عن دينه الاخر وصحة  
في رواية الروضة وقال الاعمال في الفتاوى ليس له ذلك **قال** والاصح ان المدعى خالف قوله الظاهر وهو رواية  
الدومة ونقال كالمظهر انه من لو سكت خلى ولم يطالب بالبنم والمدعى عليه عا الاول من موافق قوله الظاهر فعلى  
الثاني من لا خلية اسكت والقولان مستنبهان من مسيلة اختلاف الزوجين في بيعة المترك فدل مضمونان ولم  
يذكر الراعي والمصنف هذا شرط المدعى الذي عليه الكفا بذكره في اول دعوى الدم والقسمه حيث قالوا في الفاسع  
من مكلف لم يترك على مثله **قال** والمدعى عليه من موافقه مثلك ادعى بحد على عينا او دينا في نكح فبدمع  
على القولين لانه لو سكت ترك والظاهر ههنا دعوى مدعى عليه عليه لانه لا يخلو وسكونه على بطلان الجواب  
والظاهر معه وانما يظهر في يدنا فاذكر المصنف **قال** فاذا اسلم زوج فبذلوط فقال الحق مدعى فالتحج

باق

باق وقال مرتبا فهو مدع فان اتفقا اسلامها دفعه خلاف الظاهر وهو مدعى عليه لموافقه قوله  
الظاهر فصدق بينهما وعلى ما لم يدعيه وهو مدعى عليه لانه لا يترك ان سكت فانه يترجم انفسا في الكفا فحلف  
واستمر كذا في الشرع والروضة هنا وقال في الصغير سبقت المسألة في النكاح والذي تقدم في الكتب الملاحة في  
نكاح المترك فيصح ان القول قول الزوج وهو مخالف لما رجع هنا في حد المدعى والمدعى عليه وعكس مساله الكتاب لو  
قالا سكت قبل فلا نكاح ولا مهر وقالت معاها باقيا قال قول قوله في القرفة وكذا في المهر ان قلنا المدعى عليه من موافق  
قوله الظاهر قوله ان قلنا المدعى من لو سكت ترك كذا قاله الراعي وهو مشكل لانه ان لم يكن قبضه المهر من مدعية على  
حلا القولين وان كانت قد قبضت فالزوج مدع به وهو على سكونه وهي مدعية ان قلنا المدعى من يدعي لاف الظاهر وقد  
يكون الشخص مدعيا ومدعى عليه في المارة الواضحة كافي صور الاختلاف في العقود واما الامنا المصدقون في الرد بالانام  
فانهم يدعون لانهم يزعمون ان الرد الذي هو خلاف الظاهر كان كفي منهم بالميزان ثم انبتوا اليه العرض المالك وقد اتهمهم  
فلا يحسن تكليفهم بینه على الرد وعلم من ذلك ان دعوى المدعى للبيع وان كذبها ظاهر للمالك اذا ادعى في استيجار اميل وفيه  
لعلف ووايه وكس بينه او انه اقرض السلطان مالا او زوجه ابنته ومن عرف منه التحت برفع دوى الاقدار في  
جائس القصة واستلزام لفقه وامنه بشي خلاف للاصطلاح فانه قالوا اذا شهدت قران الاحوال بكذا المدعى لم يلتفت  
الى دعواه وعن مالك لا تسمع دعوى الذي على الشريف اذا لم يعرف بينه مخالطة او مداه **قال** ومتى ادعى نقدا  
اشترط بيان جنس ونوع وقد روي عنه وكسيران اخلف في ما يقفه اشار هذا الى ان شرط الدعوى الصحيحة ان يكون  
معلومه ملزما فالشرط الاول العلم بالمدعى به ان كان نقدا اشترط ما ذكره المصنف فقول لا يخلو عليه مائة درهم  
قصة كماله ولا خلاف انه لو ادعى بالف صحاح ومكسك لا يقع ويكفي الشبان في البيع وها انما يقع وشي حارده في الدعوى  
فلو لم يحلف لصحاح والمكسك لم يحج الى ذلك نعم يستثنى ما كان من دين سلم فانه لا بد من القرض له وان لم يحلف القيمة  
وكون الدرهم سودا ايضا من اختلاف النوع وكذلك كون الدنا بمرشقة او مغرية وجميع ما ذكره المصنف في النقدا  
الخالف اما المخشوش فانه كقصة من النقدا اخر قاله الشيخ ابو حامد وغيره قاله الراعي كانه جواب على مقومه فان  
قلنا مثليه وهو الاصح فينبغي ان لا يشترط القرض للقيمة ومطلقا لا يشار منصرف الى الشرعي فلا حاجة الى بيان ورنه  
**قال** او عين متصفا كحيوان وصفتها بصفة السلم الحمول التي تترك ذلك **قال** وقبل حب معها ذكر القيمة  
احيانا وكذلك الجرب والقياب وغيرها كما يضبط بالصفة وقد سبق في السلم ان يدعى في المولوا الصق رجعلي هذا  
ثبت في الدومة وتصح الدعوى بها واضررها كما يضبط بالصفة كالجواهر واليواقيت فتعتبر القيمة فيقول جوهرة  
كذا وقوله معها نقصان صفات السلم خلاف في اعتبارها وهل يجب ذكر القيمة فيه وها ان ليس كذلك فان الغايبة  
بالقيمة كما يوجبها مع الصفات بل يكفي ما عنها كما بينه الراعي في باب القضاء على الغايبة ولذلك لم يتعرض في المحر لمقوله  
معها في زيادة مضمون تنبيهه سكت المصنف من شرط الباقي للدعوى وهو ان يكون ملزما فلو قال ذهب لي كذا او باع  
لم تسمع دعواه حتى يقول ولمزمه التسليم اني لانه قد يبيع ويبع وسطا ذلك قبل القبض ولا يشترط ان يقول جوهرة  
يد لا يجوز ان يشارعه ولو لم يكن في دينه واذا ادعى ولم يقل للقاض مره بالخروج عن حقي وسله جواب دعواه خالبا  
الفاض بذلك على اقوي الوجوه عند المصنف وقيل لا يطلبه الجواب شرط اخر في صحة الدعوى **قال** فصرح



ادعي دار الشترط فيعبره فيذكر بلدا والمطلة والسكة وانه اول دار او غير ذلك وعن من ادخل او ليس له ولا شترط ذكر قمت  
على المصحح ولا يكتفى ذكر بلده دون الرابع كفا قاله المرافعي هنا وقدم في باب الاصول والفرق بين ادعاء دار او ذكرها لانه  
حدود وجبت في طردها هنا وقال القاضي حين ذكر الحدود الاربع لم يشترط حتى لو علمت حد او حدين كفي وتقدم  
في القضاء الغائب ان محل هذا في الدار المجهولة عند الحاكم اما المشهورة باسم كاشا وكه فيه غير في البلد كدار اللدوة  
بمكة فانه غير باسما قاله الماوردي وقال يقول في الدعوى بالدار في بيده ولا يقول عنده ولا عليه وفي الجرد  
والدابة حوزة عنده وفيه عليه خلاف **قال** كان لثمنه وهي مقومة وجب ذكر القيمة لانه الواجب عند التلف  
فاذا ادعى شيئا محله ذكره وقيمته بالذهب ان كان حليته فضة وبالفضة ان كانت حليته ذهب قال الاحكام لا  
تصح الدعوى بالمجهول الا في الوصية على المصحح لانه لو لم تصح لادعي البضاعة غالبا فان الدعوى بها انما تكون عند منازعة  
المرتبة وفي هذه الحالة يعود وكذلك دعوى الطريق ملك الغير وحسب المالك طهره في المطالب العين اما من حضر  
لبطائما بعينه القاضي له كالمفوضة اذا طلبت الفرض والواهب يطلب الثواب على قولنا ان الهبة تقتضيه والرضخ  
والمنفعة والحكومة فلا يتصور دفع الملام **قال** او نكاحا لم كيف الاطلاق في المصحح بل يقول كنهان بولي مرشد وشاهد  
عدل ووضاها ان كان يشترط ان النكاح فيه خفيه ولا دمي واذا وقع لا يمكن استدراكه فلا تستصح دعوى الانفصال  
كالقفل والماني كفي الاطلاق وتكون الغرض لذلك مستحبا كالكفي به في دعوى استحقاق المال فانه لا يشترط فيه ذكر  
السبب بل خلاف وانه سخر في النكاح الشرعي وهو ما وجدت فيه شرايط والمالك ان ادعي دوام النكاح كفي به  
الاطلاق اول ابتداءه فلا مانع من الشترط في الابتداء كما في الدوام وعبارته تقتضي شترط وصف الولي الارشد والمشهد  
بالعدالة وهو المصحح وقبله لا يشترط في المرافعي وقيل في قول وجوب المقرض لباير الصفات المعينة في الولي والمصحح  
انه لا يجب المقرض لعدم الموانع كالعدو والردة والرضاع والحرام بل خلاف لان الاصل عدمه ولا يفسد به هذا  
اذا ادعي انه نكح فان ادعي انه امراته لم يخج الي وصف العقد لانه بدعي ملك المصنع النكاح فانه ابن امرته في توليفة  
واذا ادعي انه النكاح جبه لسمعنا شترط المصنع لعدمه كاشراطه في دعوى الزوج **قال** فان كانت امته  
فالمصحح وجوب ذكر الجهر عن طول وخوف عنه لان الغرض من شرطها كالمالك والماني المنع كالمستطاب للموانع  
فسد وتصح دعوى النكاح من الزوج على الاب والجد اذا كانت الزوجة كرا بلا خلاف وان افرق ذلك وان انكر خلف  
فان نكل خلف الزوج وسلبت اليه فصرح تحت امرته ادعي شترط وجبته فالجهم ان هذه الدعوى عليها على الزوج لانه  
لا تدخل تحت بيده فلو اقام كمنه بينه لم تقدم بينه من تحت بيده بلها كاشرا فانما يستبين على نكاح خلية فينظر ان  
اطلقنا او ارضنا بتارنخ واحد فتعارضان ولا تسمه هنا وكافعة وان اختلفت ارضنا قدمت السابقة خلاف  
نظير له من المال على قوله ان الاستفاد فيه غالب دون النكاح **قال** او عقدا ماليات كبيع واجارة وهبة كفي الاطلاق  
في المصحح لانه اخف حكم من النكاح ولهذا لا يشترط فيه الاشارة والماني لا يشترط فقوله بايعنا نحن معلوم ونحن جابر النكاح  
وتفرقنا عن تراض والمالك ان تعلقنا احدنا ربة وجب احتياط البضوع واختاره الشيخ عز الدين في القواعد **قال**  
ومن فامنت عليه بينه ليس له تخلف المدعي اي على استحقاق ما ادعاه لقوله تعالى واستشهدوا لشهيد من رجالكم  
ولم يوجب الممنوع من انكر ولا بينه **قال** فان ادعي ادعاء او شرعين او هبة او اقبضا حلقه على نفسه

لا خلاف ما يدعيه هذا اذا ادعي حدوث شئ من ذلك بعد قيام البينة ومضى زمن مكانه والافلا لمقت الى قوله فتمت  
في قوله ادعي ادعاء ما سبقت في قوله واليمين تخيد قطع الخصومة انه اذا قال لا اجبر فقرأ بعد ذلك من الورق المصق  
ما لدن فعلى المحرم به في الكتاب بطل فيقول ان ادعيت الفل عندك لها كذا رهنا فاذكر حتى يجب وان ادعيت الفل  
مطلقا فلا يلزمني وعلى الماني صارت العين مضمونة عليه بالمجور فلن عليه الدن ان يحده ويجعل هذا بالشرط  
الفت ويصرح ادعي على رجل الفل صدقا كفيته ان يقول لا يلزم من تسليم شئ اليها قبل المقتال لفل الفلاني ان يقول هي  
رويتك فقال لها الماني ولهذا السوال لكن لو سأل فقال مع قض عليه مهر المثل الا ان يعثر البينة انه كره بكذا فلا  
الكره منه **قال** واذا ادعي عليه عينا فقل ليس هي لي او هي لرجل اعرفه او كذا بنى الطفل او وقف العقر او مسجد  
كذا ان المصحح انه لا سخر في الخصومة ولا تنزع منه بل حلفه المدعي انه لا يلزمه التسليم ان لم يكن بينه اما اذا اقتص على قوله  
ليس هو لي او هو لرجل اعرفه فينبه ثلاثة اوجه احدها ليس للمال الي المدعي اذ لا مزام والماني يصف الخصومة منه لانه  
يبر من المدعي وينزع الحاكم المال من يد فان اقام المدعي بينه على الاستحقاق فاقضه والا حفظه اليان بغير ما لكانه والمالك المصحح  
كا قاله المصنف لا مقرض الخصومة ولا ينزع المال من يد الظاهر ان ما في يد ملكه وما صدر عنه ليس بمنزلة لا يظهر  
لغيره استحقاقه ولو قال في الجواب نصف لي ونصفه الاخرى نصف الاخرى وجه الثلاثة واما اذا اضاف الى معلوم  
في الحضا في اليه صرنا ان ادعاه ان يستع محاسنه وتخليفه كذا اذا قال هو ووقف العقر او بنى المسجد الفلاني او بنى للطفل  
ففي هذه قطع الغرالي والشيخ ابو الفرج بان الخصومة تنصرف ولا سبيل الى تخليف الولي ولا الطفل وقال المصنف في  
نسقط الدعوى بهذا فان اقام بينه اخذ والا حلف المدعي عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه اذا كان موقفا للطفل والماني  
اشارة اليه المصنف حيث قال وانما قربه لمعين حاضرا يمكن محاسنه وتخليفه سبيل فان صدقه صارت الخصومة معه  
لانه لا يجب عن ذلك **قال** وان كذبه ترك في المصنف لا نالم يعرف ما لكانه والمقرض لا يحفظه فان بينه لشعر بالمالك  
ظاهرا او اقرارا الطاري عارضا انكار المقرض فقط **قال** وقيل ليس للمدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك  
هذه الاقوال تقدمت في الاقرار والشفعة وفي النكاح فيما اذا ادعي كل من الزوجين سبق النكاح **قال** وان اقر الخا  
فالمصحح انصاف الخصومة عنه وموقف الامر من تقدم الغائب لان المال بطاير المرافعة والغير والماني وهو ظاهر  
نضر المختص به قال ابو خيفة لا يفسد لان المال في بيده والظاهر انه لا يمكن من صرف الخصومة عنه بالافاضة  
الي غائب قد يرجع وقد يرجع وحالف ما اذا اضاف اليه صرنا ان هناك يمكن محاسنه وليه **قال** فان  
كان المدعي بينه قض بها اي وسلمت له العين وهو قضا على غائب فحلف معه كما تقدم في باب **قال** وقيل على  
حاضر فلا حلف معه وان لم يكن بينه فله تخليف المدعي عليه انه لا يلزمه تسليمه اليه فان نكل طرف المدعي واخذ  
المال من يد ثم اذا ادعاه الغائب وصدق المقرض المال عليه بلا حجة لان اليد له باقرار صاحب اليد والمصنف  
ينع في ترجيح الاول قول المرافعي انه اقوي وهو في ذلك تابع لاختيار الامام والاصواب ترجح الماني فانه المخصوص  
الام والمخصوص في الحر ولا معنى للموحد مع النص وهو انه رجحه المرافعيون ومال اليه الماوردي وغيره وكل  
الوجهين اذا لم يكن مع صاحب اليد بينه فتشهد بالمدين للغائب فان كانت سمعت وحكم له بانها للغائب في اقراره  
وتكون القضا عليه وجهها وادعاء المدعي ان حلف مع البينة هاهنا بلا حجة **قال** وما قبل اقرار عبده



كعقوبة اي من صا او قصاص فالدعوى عليه وعليه الجواب اي الجواب المطلوب منه قطعاً لان اثره ان يعود عليه وشكل  
قوله كعقوبة العز بخلق الادبي وامامه ودانته تعالى فلا دعوى فيها **قال** وما لا اي وما لا يقبل فيه كالأثر  
وكذلك فان المثلقات فعلى السيد فيوجه فيه عليه لان الرقبة التي هي منقطعاً عنه فلو وجبت هناك الجدة فوجبت  
اخيراً الامام والغزالي المنع والمقطع به في المذهب السماع ان كان للدعوى منه اولاً لكن وقتنا الردودة كالبينة والافلا قال  
الرافعي وفي كالمشاكل قال والمزج ان بقا للسمع لا يثبت الا بقرينة ومنه لا لتعلقه بقرينة لكن بقرينة المشاهدة  
قد بدعوى على الجدة لا يقبل اقرار به وذلك في دعوى التخليل خطا وسببه عدم حمل اللوث فان يكون على الجدة ولا يقبل  
اقراره به لان الولي يقتصر وتعلق الدية برقبة الجدة صريح بما وافق في الشرط الرابع في كتاب القصاص واقصر  
من كلام المصنف ان المدعى على المادون له في التجرئة فيسأل عن كونه عليه وهو كذا لتجسسه في ما وفي الغاصب حين  
لو بدعوى كالحكم مكنه ومجناه فالمدعى عليه وعلى السيد جميعاً لانه لا بد من اجتماع المزدوج فلو اقر السيد وانكرت  
حلفت فان تكلمت وحلف المدعي كماله بالزوجة ولو اقرت وانكر السيد حلف السيد فان نكل حلف المدعي وكما له في النكاح  
وما في مثل هذا في الميراث **قال** فصل في غلط عمن مدع ومدعي عليه فيما ليس له ولا يقصد له كدعوى النكاح  
والطلاق والرجعة والملاذ والمعان والسبب والعتق والولاية والوكالة والشركة والقراض والوصاية والمضاعف  
وعيوب النساء وضابطها ما ثبتت الا بشاهد من لا يمين موضوعه للزجر عن التعدي فشرع في الغلط فيها لغة  
وتأكيد المردع فاقصر بها وهو متأكد في نظر الشرع وتوقف الامام في الوكالة وقال في الغلط انما يكون فيما يعجز عن  
والوكالة في درهم لا يزيد على ذلك الدرهم فلا يبعد منع الغلط فيه ولكن طلاق الاحكام ما قدمناه والذي قاله  
ظاهر **قال** وما لا يبلغ نصاب زكاه لما قدمنا في الدعان ان عبد الرحمن بن عوف راي قوما يحلفون بغير ابيته  
والفقام فقال اعدوا قلوبكم قالوا لا قالوا اعدوا قلوبكم من المال قالوا لا قالوا لقد خشيتم ان تنفوا عن الناس هذه البيت اي ما يسوا  
به فتذهب هيئته فهذا يدل على ان الغلط في الدنيا والخطير من الاموال كان معروفاً عندهم فالحق ما مر معناها  
وخالف اقرار حيث قابل في تفسير العظم فيه اقل من قول ان الاصل فيه براءة الذمة والقييد بالنصاب يعني ان ما دونه  
لا يغلط فيه وهو كذلك لكن استثنى المشتبهات من ذلك تبعاً للمنفوي ان القاضي اذا ابي من الخلف جرداً وراي  
الغلط جاز وعكاه ابن الرقعة عن القاضي حين واقضى كلامه ان المشهور لا فيه والمشهور ان النصاب هنا  
تحديد وفي التزغيب في كونه تقرباً او تحديداً فومان والمراد بالنصاب الزكاة عيناً وهو عشرون ديناراً او ما يتا  
درهم خالصاً او ما بلغت قيمته نصاباً باحداهما فان لم يبلغ ذلك فلا وفي وجه شأه ان المعين نصاب زكاة ما كان ويلزم  
منه الغلط خمسة اوسق شحير او درة ونحوها لنساء وبنات ثلاثين درهماً وهذا الوجه مع شدة دونه طاهر غير رة  
المصنف وهو غير مراد وفي الثالث ان المختار النصاب بالخلف من الذهب المطبوع من المقد الغالب بالبلد او قيمته قاله  
المأورد في وعن مالك في غلط في نصاب السقفة وفي وجه غريب تغلط في المال الواجب بالجمانية عند الاوسط وان قل وعن  
ابن جرير في غلط بحري في قليل المال وكثيره ووجه صاحب البيان في سببه ان ابن جرير **قال** ومسبق بيان الغلط  
في المعان اي بالزمان والمكان وتقدم هناك انه مستحب لا واجب لكن هناك الغلط يكون حضور جمع ولم يذكر  
هنا قال الرافعي وابنه مجيبه في يمين سألني بآبائنا عن او دفعه كاللعان قال المصنف الصواب المقتض بعدم اعتبار

هنا

هنا ومن به مرض او زماناً لا يغليظ عليه في المكان لعذر له وكذا المأريض اذا ملكها البت في المسجد كذا قاله  
الرافعي وناوذه في الملمات ويكون الغلط ايضاً بزيادة الاسماء والصفات كقوله والله الذي لا اله الا هو عالم  
الغيب والشهادة الرحمن الرحيم عالم غائبة العين وما غير المصدور بقوله بالله الطالبا لطلب الضار النافع  
المدر كالمطلوع الذي يعلم السر اخفاً ان الغصد اليان بغير ما افه الناس من ايمانهم ليكون اروع عن الجبين  
العاجزة فان كان يصور بان قد تقدم انه حلف بالله الذي انزله الموراة على موسى ونجاه من الفرق وان كان نصرانيا  
حلف بالله الذي انزله الموراة على عيسى وان كان مجوسياً حلف بالله الذي خلقه وصوره وان اقصر على الاسم وحين  
ما زرع قال المأورد في الرواية كالجوز ان حلف احداً بطلاق او عتاق ونذر ان يخرج عن حكم اليمين في المضايع  
فرقه والمزام غرم وهو مبتدع وقد قال الشاعر راية كليب امدت في طلائها قضاه طلاق فسلم يسوقها  
مهرا قاله الشافعي رضي الله عنه ومتى بلغ الامام ان حلفاً استخلف الناس لطلاق او العتاق غرله عن الحكم كانه جاهل  
وقال ابن المنذر اعلم احكاماً في العلم برب الاستخلاف بذلك ثم الغلط يكون بطريق الحتم والجمع ان للقاضي ان  
يغلط وان لم يطلبه الحتم كما صح في الشرح الصغير واستحسن بعضهم ان حلف قايماً في جميع اليمين كافي للدعان  
ذكره ابن الصايغ **فروغ** من انواع الغلط ان جعل الحلف في جمل الحالف حالة حلقه ويضع يده عليه قال الشافعي  
وكان ابن الزبير ومطرف قاضي صنعاء حلفان به واستحسن الشافعي مع ذلك ان يقران الدين بشرط واحد  
الله وابعائهم ثمانية اية واستحب بعضهم قراءة قوله عليه السلام من حلف بكينا فاجرة لقطع بما لا امر  
مسلم لقوله وهو عليه غضبان قال القاضي وكيسر على اليهودي سبته وخرج للمخلف بالمدعى وادخل القاضي  
عليه لفظاً متنع واقصر على اسم الله تعالى فالحال ان يكون بذلك ما كلاً لانه ليس له رد اجراً ولا فاض ولو  
قال له القاضي قط والله فقال والرحمن كان ما كلاً قطعاً ولو قال قط والله او بالله فقال ان الله في قوله ما كلاً  
وجان وسوا النساء والرجال والعبيد والامام والمدعي المدعي عليه في اليمين المردودة واليمين مع الشاهد في الغلط  
اذا كانوا مسلمين والاحكام المحذرة تخرج للغلط وتختلف متقبه وقال المأورد في الجوز ان سئل مستخلف من  
لتفظ يمينه عكة والمدينة فان قيل فقد كتب الصدوق الى المخرج ان ام سلمة ان يرسل اليه قيس بن  
مكشوح في وثاق من اليمن الى المدينة حتى حلفها ونقل عمر اهل القسامة من مسافة اثنين وعشرين يوماً الى مكة حتى  
احلفهم على الجحيم الاسود فالجواب ان ذلك من السياسة الشرعية المعتمدة الراي والمصلحة **قال** وحلف على البت  
اي القطع والحكم في فعله نفي او اثباتاً لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها هكذا اطلقوه وهو محمول على ما اذا  
صدر الفعل منه في حال عقله وبيته فلو صدر منه في جنونه او غايبه او سكره الطامح وتوجست عليه اليمن بعد  
كاله فلا يظهر التوجه المذكور **قال** وكذا فعل غيره ان كان اثباتاً فحلف فيه على البت لانه ليس له الوقوف عليه  
**قال** واذا كان نفياً فعلى العلم بان النفي المطلق ليس له الوقوف على سببه ولهذا الجوز الشهادة على النفي  
فيقول والله ما علمت انه فعل كذا او ما اشبه ذلك قال ابن الصلاح ان يكون قول الغير مضمناً الى الحالف  
يشكك على البت فلو طعن على البت اعديب لانه قد يعلم ذلك اما لو طعن على نفي العلم والحال يقتضي الحلف على البت لا  
يعتمد ذلك قطعاً ومراد المصنف النفي المطلق لا المحصور لانه صرح في آخر هذا الباب بانه كلاً لانه لا يثبت كلاً كان الا حلقه



به فعل هذا خلف في مثله على البت وان كان نفي فعل الغير كما يجوز المشقة بديه وطاهر عبارة حصر الجنب في فعله وفعل  
غيره وقد يكون النفي على تحقق وجوده على فعله بديه وكذا لا يغير كما اذا قال لزوجته ان كان هذا الطاهر غلبا بابت  
طالق وطارد لم يعرف وادعت انه غلبا وانكر وقد قال الامام انه خلف فيه على البت **قال** ولو ادعى بطلان التور  
فقال ابرأني خلف على نفي العلم بالبراءة لانه خلف على نفي العلم وكذا اذا ادعى انما استوفاه منه **قال** ولو قال  
جني عديك على ما يوجب كذا في اصح خلفه على البت لان فعله عديك كعمل نفسه ولذلك سمعت الرازي عليه  
والسالك على نفي العلم لانه يتعلّق بالغير واطلق المصنف الجحد ولم يفرق بين المظاهر والمخبرين ولا بين المادون وغير  
المكاتب وغيره ولا نفي في ذلك ولو مات المادون او المكاتب او عامل القراض او قوامه لا دخل في الحجة  
التي تخلف المالك نفيها او اثباتها فكيف الحال اذا لم يكن له اطلاع على تصرفه هل خلف على البت او على نفي العلم فيه  
وقفه ولا يخفى هذا بالجانبية على الجحد بل لو ادعى الجحد خلف على البت ايضا كجزم به الرازي وجزم  
الرازي بان خلف على نفي العلم **قال** قلت ولو قال جنت بيمينك ايماء خلف زعما او غيره حيث يجب الظاهر بان لا خلاف  
**قال** خلف على البت قطعاً والله اعلم لانه لا ممتنع في حاله والمالك لا يضمن فعله انما يضمن النقص في حفظها  
وهذا امر متعلق بنفس الخالف **قال** ويجوز البت بظن بوكد بعينه خطه او خط ابيه لان الظاهر بعينه  
والمسألة سبقت في كتاب المقف وطاهر عبارة انه لا يشترط في خط نفسه مع الظن الموكد المذكور والرازي في الر  
انه لو وجد خط نفسه شيئا لم ينعكس حتى يترك وعزاه الى الشك والفرق بينه وبين اعتماد خط ابيه انه في خط نفسه  
يمكنه المذكور بخلاف خط ابيه وقد يقال لا يتصور الظن الموكد في حق نفسه ما لم يتذكر خلاف خط الاب فلا ايراد  
وقال ابن الرفعة اذا غلب على ظنه كذب ابيه فيما وجده خطه لم يزل له اذ قد اقام على اليمين وكذا لو استمر في خلافه  
عنه في يظهر **قال** وتعتبر بنية القاض المستخلف لا روي مسلم عن زرارة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
اليمين على المستخلف وحمله على الحاكم لانه الذي له ولاية الاستحلاف والمعنى فيه انه لو اعتبر بنية الخالف لم يملك  
فايد الايمان وضاعت الحفوف اكل احد خلف على ما يقصد وتسرا وافقه الخالف في المذهب او خلفه مجتهدا كان  
الخالف او مجتهدا اذا ادعى حنفي او شافعي شعبة الجوار والمخاض ينفذ اثباتا فليس للمدعي عليه ان خلف على عدم  
استحقاقه عليه علما بغيره بل عليه اتباع القاض بغيره في الظاهر الزم له كذا في المباني في الاصح وكان  
ينبغي ان يقول من له وكالة الخليف ليشال الحكم والامام اعظم والمنسوب الى الخاطم وغيره ممن ادعى ان الشاهد عند  
والحق الشيخ عز الدين القاض في الحكم لغيره صلى الله عليه وسلم من ان خلفه ما يبعد ذلك عليه صاحبك قال اريد به المصنف  
والحديث في صحيح مسلم **قال** فلو ادعى او تولى خلفا او استثنى حجة لا يسمع القاض في امر يرفع اثم اليمين الفاجرة  
لان اليمين تنبذت ليقاب الحكم الاقدام على خوف من الله فلو صح ما يليه لم يملك هذه الفوائد فان كل شيء في البت واليمين  
المعقبة وما ذكره من كون التورعة على خلاف قصد القاض في امر يرفع اثم اليمين فلو كان خلفه بالله فان خلفه  
القاض بالطلاق او العاقبة في خلفه وورثي نفعه التورعة لا يملك الخليف انما تقدم قريبا وبه ضم في شرح مسلم  
والادكار لما في انه لا يكون ظاهرا في نفي امر قد تقدم في المودعة ان الظالم اذا طلب منه لوديعته لما موراة انكار  
فان اكنى منه باليمين خلف انه لا دعيه عند بل قال في البسيط يجب ذلك واقضى كلامه انه لا يملك ولو قدر على التورعة

ن  
الحال

ومثله

ومثله لو ادعى على معسر قفالة مستحق على وناوله استحقاق التسليم لان صح ولا يواخذ بحسبه لا تتقوا المفسدة  
السابقة بل حصة ظالم بمطالبة ان علم ومخطئ ان قاله الشيخ عز الدين نفسه جمع المصنف بين التورعة  
والناول في التورعة قصد ما خالف هذه القفط والناول اعتقاد خلافه من التورعة ان يقول ما له على درهم  
وكذا ينادي فدرهم قبيله ودينار مر جله ووضعه ما له قبل يوب ولا شقة ولا فيص فالعوب الرجوع والشقة البعد  
والتيج غشا القلب والاستئذان يقول عقيب اليمين ان شاء الله اما سرا او سوجا بقلبه ونفقته اليمين في الجمع  
واختر بقلبه حيث لا يسمع القاض عما اذا سمع فان اليمين لا تنفذ قطا وعليه المعادة لانه طلب منه مينا جارية  
ولم يات بها **قال** في شرح مسلم التورعة في غير حلف الحاكم وان كان لا حنث في الجور فعلها حيث يبطل ما حق  
المستحق بالاجماع **قال** ومن توجهت عليه يمين له اقر بطلانها لزمه فانكر خلف جمع ما تقدم من اول الفصل اليها فيما  
يتعلق بالخلف وكيفيةه والعلام ان في الخالف ويد الخلفه قوله صلى الله عليه وسلم واليمين على من نكرو صواب العبارة  
ومن توجهت عليه دعوى كاهن في الشرح والمروضة والمحرر لانه اعترض عليه ابن الفركاح وغيره وصوب الشيخ في الطي  
عبارة المصنف وقال قد يطلب اليمين في غير دعوى كما اذا طلب القاذف من المذوف او وارثه كما انه ما زنا فانه يجب ان  
خلفه على الاجم وله عرضان لا يدعي الزنا حتى يكون قاضا قال لكن يحتاج ان يتناول توجهت معنى طلبت منه ثم قال لكن قول  
المتابع في انكر غير متبع لان انكاره يكون بعد الدعوى لا بعد طلب اليمين لان يريد ان يصر على انكاره ويجري الخليف في  
النكاح والطلاق والرجعة والقبض في الايلاء وفي العتق والاستيلاء والوكالة والنسب ولا تسع في حدود الله تعالى ولا يطلب  
المجاب لانه ليست حقا للمدعي فان تعلق به حتى ادعى كسالة القذف المذكورة خلف فان طلق اثم الله على الخالف وان نكل خلفه  
القاذف وسقط حد القذف ولا ثبت خلفه حد الزنا في المذوف واضر بقلبه لو اقر بطلانها لزمه عما اذا ادعى وبني على  
ميت او انه اوصى له بشي ولبيت وجب فانكر ولا يبيعه فانه لا خلف الاوصي لان المقصود من الخلف ان يصدق الختم فيقران كان المدعي  
حقا والوصي لا يقبل اقراره بالدين والوصية وكذا الوانكر الختم وكذا اليمين ان خلفه على نفي العلم بالوكالة لانه وان علم  
الوكالة لا يجب عليه التسليم اليه **تنبيه** وقع في الشرح والمروضة والمحرر والمتابع والكفاية ما يوجب ان الامة اذا ادعت  
الاستيلاء لا خلف السيد والصواب انه ان كانت المنازعة كاثبات النسب فهي مسألة هذه الكتب وان كانت لامية الولد  
ليتمتع من يمينه ونعتق بموته خلف **قال** ولا خلف قاض على نفي الظلم في حكمه مراد المصنف ان هذه القاعدة تستثنى  
منها صور فالقاضي لا خلف على انما ظلم لا ارتفاع منصبه عن ذلك اماما لا يتعلّق للمدعي ما له وعينه فهو كغيره وحكم فيه خليفة  
او قاض اخر وهذه مسألة تقدمت في كتاب المقف **قال** وما ثبت حدان لم يكذب لانه من شئنا ان لا يشان بذلك **قال**  
ولو قال مدعي عليه انا صبي وهو محتمل لم خلف ووقف حتى يبلغ لانه لو كان كاذبا لم يمنع من الاقدام على الخلف فلا يدين فيها  
وتستثنى مع ما ذكره اذا علق المطلاق على شئ من افعال المرأة كالدخول فاد عنه المرأة وانكر الزوج فالقول قوله فلو طلبت المرأة  
خلفه عما لا يعلم وقوع ذلك لم خلف فان ادعت وقوع الفرج خلفه على يمينه كذا نقله الرازي في باب تعليق الطلاق  
عنه الفقهاء واقره وكذا اذا طالب الامام الساجي باخذه من الزكاة فقال لم اخذ شيئا لم خلف وان كان لو اقر بالا حذر لم يحاكم  
شرح عن الصحاب وكذا لو قسم المال بين عمر بن الخطاب وطلحة بن عمار فظهر عدم اخذ وقال لا حد لهما انت تعلم وجوب ديني وطلب عيبي  
لم خلف كراهة عن الجهاد يوجب وتستن من ان المدعي يحتاج الى البيينة والمدعي عليه يقبل قوله بحسبه مسأله امره او اقوي



جانب مدعى القول بالثبوت فقبل قوله فيه بيمينه المثبتة ان يدعى زنا زوجته فانه يقبل قوله بلعانة لرجحان جانب  
 الثالث ان بعض تلك مصلحة عامة وهو قول قول الامانة في تلف ما يستعمل عليه ورد به على مبيهم خاصة الرابعة اذ  
 استلحق مبيهم الحق من غير مبيمين الخامس دعوى المرأة انقصت عدتها بالحيف ونحو السادسة دعوى العبد على اطلاقه بغير  
 غير مبيمين **فروع** قال الزسلي لو اكرمت من حج عزايه فقال لا يصير حجته قوله ولا يمين عليه ولا يمينه كما لو طلق امرأته ثلاثا  
 وادعت انها تزوجت ودخل بها وطلقها وانقضت عدتها قبل ثبوتها ولا يمين عليه ولا يمين **قال** واليمين تفيد قطع المصومة  
 في الحائض اياه اصح له البخاري حديثكم خصمون الى ولعل بعضكم ان يكون الحق حجة من بعض وروى ابو داود والنسائي  
 والحكم عزنا من عباد الله صلى الله عليه وسلم امر رجل بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه لانه عليه السلام علم لديه كما رواه  
 احمد فدل على ان الميم لا يوجب براءة وفي البخاري عن شرح وطاوس عن ابراهيم البينة العادلة احق من البينة الفاجرة وليس  
 بحديث صحيح كانه امام الحرمين **قال** فلو طعنه ثم اقام بينه حكمها فبما سأل اقرار المدعي عليه بعد حلفه وكذا لو ردت  
 اليمين على المدعي فكل ثم اقام بينه وقال لما كنت ان كانت البينة حاضرة لم يحل لثبوت الحكم باليمين فقال لا يثبت له بغير اقرار ولا اقرار  
 ابن حزم لقوله صلى الله عليه وسلم هذا ان او يمينه ليس لك الا ذلك فقص على انه ليس له الا اقرارها ككلامه وجوابه انه حين  
 حلفه في الموعين ان لا يات لها ولما منع جميع فلا دالة للحديث عليه كل هذا اذا لم يتخرج حالة الخفيف للبيعة فان قال لا يمين  
 له حاض ولا غايبة فقد ذكر المصنف في القضايا الغريبة والاصح سماعه ايضا **فروع** اقام بدعوى بينه ثم قال استشهدون  
 كاذبون او يبطلون سقطت بيئته وكما تبطل دعواه على الاحكام ان يكون حقا في دعواه والشهور يبطلون لشهادتهم  
 لا يحكيون به على وفي مثل ذلك يقول الله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المناقبة في كاذبون **فروع** اذا اعتلقت  
 دعوى الشخص الواحد على انواع فادخل حلفه على بعض دون بعض جاز ولو اراد ان حلفه على كل منها عينا نظرا لفرقها في الدعوى  
 جاز ولا خلاف له الماوردي **قال** ولو قال المدعي عليه قد حلف مرة اي فليس له حلف في حلفي انه لم حلف فيمكن في الاصح لانه  
 مختلف غير مستبعد ولا يسمع غير ذلك من المدعي لئلا يتسلسل المانع اذ لا يوم من ان يدعى المدعي انه ما حلفه على انه  
 ما طعنه وهكذا يدور الامر ولا ينقل وهذا النسب الراجح الى ان الفاضل يتعدد عليه في الروضة والذبح في كلامه المحرم  
 باق اول وموضع الخلاف اذا قال لطيف مرة عند فاضل خراوا خلق فان قال عندك فان حفظ الفاضل لك لم حلفه ومنع  
 المدعي مطالبة وان لم يحفظ حلفه ولا سفع اقامة البينة فيه لما تقدم ان الفاضل اذا ذكر حكمه امضا ولا يعتد على  
 البينة **قال** واذا انكح حلفا لمدعي وقضاه لم يفيضي بكونه هذا ابتدا فصل في المهر وبوب عليه في الروضة بالكل  
 وبذلك قوله تعالى ان تحا فوان تردا بان بعد ما تم ابي بعد الامتناع من الامانة الواجبة فدل على ان الامانة وردت بالبيت  
 بن سعد عن فاح عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رد البين على طائفة من الرواة والمدارطين والحكم وقال جميع الاسماء  
 وحكم بذلك عمر بن الخطاب كارهه المناقبة ومن جهة المعنى ان النكاح كما اعتل ان يكون خيرا عن البين الصادقة فقد  
 ردت اليمين على زوج ابن ثابت فحلف على عثمان فحلف وقال اذ كان ان توافق قد ردت فقال لا يمينه واشتهر ذلك عن الصحابة  
 ولا خلاف لم واذا لم يفيض بالنكاح ردت اليمين على المدعي اذا كان الحق له فاذا حلف فحق له وما لا ابو حنيفة واليه نصي  
 بالنكاح لنا الاجماع قبلها كما قاله مالك في الوطى واذا هو قوله وقصير له توقف الاستحقاق على الحكم وانه لا يثبت بمجرد الحلف  
 لكن المراج في الروضة عدم التوقف على ان اليمين المدرونة كالاقرار كانت ثبت الحكم بالاقرار من غير حكم على الاصح نعم لست في صور

نقض فجابا لكونه المدرونة **قال** والنكاح ان يقول المدعي عليه بعد عرض اليمين عليه ان انا نكح او يقول له  
 القابيل حلف فيقول لا احلف لظهوره فيه ولا يحتاج في هذه الحالة الى حصة القابيل بالنكاح حتى لو قال المدعي عليه بعد  
 قوله لا احلف او انا نكح احلف لم يجد اليه سبيلا **قال** فان سكت حكم القابيل بكونه كان النكاح من الجواب منزلة  
 منزلة الانكار فلا تستخرج اليمين المدرونة عند سكوت المدعي عليه الا اذا حكم الحاكم بكونه له وانما حكم الحاكم بكونه اذا لم يظهر  
 كون النكاح له هشة او غباوة او غيبا واستحقاقا فبان ان عرض اليمين على المدعي عليه ثلاث مرات والا سخطا  
 فيما اذا سكت اكثر منه فيما اذا اصرح بالنكاح وعن ابو حنيفة ان العرض ثلاث شرا واذا اصرح فيه سلامة جاب شرا  
 له حكم النكاح فان لم يشرح وحكم بان نكح قال المدعي عليه لم اعرف حكم النكاح فحق بقوله الحكم احتمال لان اظهرها النفي  
 اذا كان من حقه ان يحث ويعرف قبل ان سكت واذا كان المدعي عليه لا يعرف معنى النكاح وجب على القابيل ان يعرفه  
 ذلك وليس هذا المقين عوي حيث منعنا المدعي عليه من الحلف بعد نكوله او ما في معناه فذلك اذا لم يرض المستحي  
 فان رضى فوجاه احكام العود اليه فان الحق له لا يعود **قال** واليمين المدرونة في قول كيدية تطالب الجانب  
 المدعي فينزل بيمينه منزلة بينه يمينها **قال** واذا ظهر كافر المدعي عليه فطالبها لجا بينه فينزل بكونه منزلة اقرار  
 لمن به يوصل الى الحق ووقع في الروضة في باب الخامس من هذا الباب ما يقتضي تيج الاول **قال** فلو اقام المدعي عليه  
 بعد حلفه باء او ابراهيم تسع هذه من فوايد لقولن وهي تفريع على الاظهر لكونه مكذبا لبيئته باقراره وعلى مقابله  
 تسع كذا قاله الشيخان هذا وكذا لاهة قبيل الركن الثالث رجحا السماع وهذا هو الصواب فانه اقراره بغير حلف لا حقيقي  
 فلم يصد ربه اقراره مكذب لها واشتد بقوله باء او ابراهيم ان المصور في الدين فان كان المدعي عينا فرد المدعي عليه اليمين  
 على المدعي فحلف ثم اقام بينه بالملك سمعت ابي به على العصر **قال** فان لم حلف المدعي لم يستل شي سقط حقه  
 من اليمين اعراضه ولم يكن له مطالبة الحكم كالوطف المدعي عليه الدم الا ان يفهم بينه وقيل يمكن من استيفائه الحكم  
 وتحليفه في مجلس خليف حقه وعلم من هذا انه ليس له رد اليمين على المدعي عليه لان اليمين المدرونة لا ترد لان رد لا يرد  
 الى الدور وقوله بتعطل المراد به ابداء عذره وهذا خلاف المستعمل في اللغة لانهم انما يستعملونه بمعنى شغله والحاش  
 ومنه تعطل الجب لطعام ليسك فروع ادعي شريك حقا لهما على اثنان فانكر حلفا لهما عينا فان رضى بيمين  
 واحدة فالصح في الروضة المنع وجروا امام ما كلفا بوجه الشيخان الحق لهما لا يعودون وكلما ورد عن  
 الاصطحي قال استخلف اسمعيل القابيل وجلا في حق رجلين ميمنا واحدة فاجمع فقها وما تنازع انه خطأ **قال**  
 الداركي فسالته ابا اسحق المدعي عليه فقال ان ادعي ذلك من جهة واحدة حلف لهما ميمنا واحدة كما اذا ادعي دارا  
 ارضا من ايها او شراكت بينهما فان كان من جهتين حلف لكل واحد على الافراد والماوردي وقول ابن اسحق صحيح وهذا  
 في الحقيقة وجه ثالث في المسألة **قال** وان تغلب باقامة بينه او مراجعة حساب امه لما تقدم في كتاب عمر  
 بن موسى اجعل المدعي امداء بينه اليه فان احضر بينه اخذت له حقه والا سخط عليه القضية فانه انفي  
 للشك واجل للقي **قال** فلا تهايم لا يامد معقبة شرعا وفي الزيادة عليه اقرار المدعي فان لم حلف  
 بعدها سقط حقه من اليمين **قال** وقيل ابداء ان اليمين حقه فله ان يجيب ان لا يثبت كالبينة وقيل يرجع الى  
 العرف وبه جزم الدارمي وقيل له اصله اذا اقرار ارجح الحساب كالمدعي عليه حكاها امام في كتاب الاقرار وقال



انه حتى متجه اذا كان من جهة الفكر قبل الاضمار وهو غريب قلخصنا على اربعة اوجه والرافعي يفتح بترجيح في  
شخصه غير انه رجح الاول في المحرر الذي عليه جمهور العراقيين وغيرهم الثاني وكذلك لكم اذا طلب الاستصحاب لبيان الفقه  
**قال** فان استعمل المذموم عليه حين استخلف ليعتبر حسابه لم يهل لانه مقصور محمول على الاقرار واليمين خلافا للمذموم  
فان الحق له اللهم الا ان يرضى المذموم بما له فانه يهل **قال** وقيل ثلاثة الحاجة واختاره الرواية وفي المأوى  
بمهل دون ثلاثة ايام واستحسنوا اما له ليس له لفقه وهذا الامر لم يتعرضوا لكونه واجبا او مستحبا وحكي  
الرافعي في نظيره من باب الكفاية وحين ثم حكى عن الرواية ان اذا اهلها ثلاثة ايام فاحضر شاهد بعينه وطلب ان ينظر  
ليأتي بالشاهد الثاني انه ينظر ثلاثة ايام **قال** ولو استعمل في اجتهاد الجواب اهل المأوى المجلس هذا اذا طلب  
ذلك من جهة الحساب ونحوه وبشارة المحرر فقد ذكر انه يهل المأوى المجلس ذكر ذلك هو المأوى بسعد  
**قال** ومن طلب تركه فادعى دفعها الى ساع اخر او غلط خالص والزمان اليمين بشكل وتعد رد اليمين بالام  
انها تؤخذ منه لان مقتضى تلك الحساب ومعنى الجواب الوجوب فاذ المرات بدافع اخذنا المرات وليس هذا حكما بالكل  
خطا فاجل القاص والمأوى لا يهل ليعتبر المذموم عليه حجة وهذا كما لمستثنى من قوله ولا يقضى بتركه ايماء بعدم  
من رد اليمين على المذموم هو الاصل وقد تعدر في هذه الصورة وقوله والزمنا اليمين فانه لا خلاف في  
المسألة وهو انه اذا ادعى مسقطا او ايماء الساعي فانه يحلفه عما يدعيه وكل اليمين واجبة او مستحبة فان كانت  
دعواه مخالف الشاهد كقول المذموم لم يهل الجواب بعد في تركه وان خالفه لقوله بعنه ثم اشترى به ولم يحل الجواب  
فالاصح استحبابه ايضا فان قلنا به فامتنع من اليمين فلا شيء عليه وان قلنا بوجوده فنقل في مسألة الكسب  
وقوله وتعد رد اليمين اشار به الى التخييل وهو ان المستحق في البلدان اخضراد استعن النقل رد اليمين عليهم  
والا فقد تعدر الرد على السلطان او الساعي وقوله فالاصح مقابله اوجه احدها لا يهل ليعتبر ان لم تنم حجة  
والثاني يخلص حتى يرضى فيؤخذ منه او حلف فيترك والثالث ان ادعى خلافا لما هو ان قال ما لم يهل الجواب والاولى بيد  
لقد ان المكاتب لم يؤخذ منه وان قال ادبت في بلد اخر او الى ساع اخر اخذت **قال** ولو ادعى في جيب ايماء وجنون  
دينه فانكر وتكلم حلفا لولي لان اثبات الحق للانسان حينئذ مستبعد بل ينظر بلوغ الصبي وافاقه الجنون  
**قال** وقيل يحلف لانه المستوفي والصبر المجنون ليس لها اهلية اليمين **قال** وقيل ان ادعى بها شئ سبه  
حلف لان العهد يتعلق به وفي المشرح والروضة ان هذا باسره ورجحه العبادي والسخري في الملهات  
وهو المقابلة المنصوص عليه وقد سبق في كتاب الصداق بيان ذلك وان ما قاله هناك كفاية في ما قاله هنا وبجرى  
الوجه فيما لو اقام شاهد اهل حلف معه وفيما لو ادعى على الولي في دمه الصبي هل يحلف الولي اذا انكر والوجه  
والعقم كالولي وبجرى فيهم المسجد والوقوف اذا نكل المذموم عليه ومخلص هذا ان كان لا غير معترضا للمسلمين  
وما من كوارث له والمال الموصى به للمفقير اذا ادعى من مستندته تفرقة اليه جعل له عليه جن حلف او  
بفتح الحق لانه لا يمكن القضا بالترك من غير معين لان الحق ثبت بالقرار والبيدته وليس النكول واحدا منها ولا يمكن  
رد اليمين على مستحق غير معين ولا يمكن تركه لما فيه من ترك الحق فتعبر بفضله المصونة ما قلناه وقيل يقضى عليه بالنكول  
ويؤخذ منه الحق للضرورة **قال** ائني بن عبد السلام والشيخ بانه اذا ثبت دين لطفل او مجنون على تركه مستحقا

كذلك

كذلك انه يؤخذ في الحال من غير توقف على بلوغه وحلفه اذا تجاوزنا جرحه على الفور امر محتمل قال ولا يستند  
للمأوى شئ من اصول الشريعة قال الشيخ ومن طالع كلام الرافعي والمصنف يعتقدان المذهب انه ينتظر ويؤخر  
الحكم وفيه ترجيح على ذلك ضيق الحق وكثيرا ما يتوقف ان موت رطلان لكل منهما على الاخر دين ويترك كل ورثته  
صغارا ولو اخر الى البلوغ وما ضاعته تركه الذي عليه الحق واكلا ورثته فاجزى المجمع قيام اليمين مشكل  
لا سيما ونحن نعلم ان الصبي لا علم عنده من ذلك واليمين الواجبة عليه بعد بلوغه انما هي كعدم العلم بالبراءة وهو  
امر حاصل فكيف يؤخر الحق لثلاثة ايام قال فلو جرحه عند الحكم الا ان يؤخذ الدين للصبي الذي ثبت له وان امكن  
القاضي ان يكيله حتى اذا بلغ حلفه فهو احصا ط وان لم يمكن ذلك فلا يحلف **قال** فصداد عينا  
في بدت ايماء ولم ينسبها ذوالبد الى ايماء قبل البيعة ولا بعد **قال** واقام ط منها بينه سقطت لنا نقص  
موجبها في شبهة اليمين اذا تناقضا رضا ولا مرجح وبهذا قال احمد ومالك في رواية فعل هذا كانه لا يمينه  
وبصار الى التحليف قال الرافعي وهو مستحب الى القدر والمسالمة بما يقضى بها على القدم وليس كذلك فقد  
حكاه البندجي عن بطلان المذموم في بطلان جدي **قال** وفي قول يستعملان صبيان في من لا تعا  
بقدر الامكان فتخرج العين من هيء يده كلف اليمينين على انهما ليست له ثم فما يفعل هذا القول  
الثلاثة الا ان اليمين وكما نهم هو ان امره لما كانت مفرعة على الضعيف كالا قول المنفعة على القدم بين  
ميراث الميتة في مرض الموت وفي القولين المفرعين على القدم في مراعاة العقود والذي يظهر ترجيح قول الوقف  
وبه جزم الرافعي في باب الخلف والافق لا طلاق الغراب ترجح مقابله **قال** ففي قول يقيم ايماء على يمينها  
نصفين لا تنفخ حجة هذا اذا قبلت الغيبة وهذا قال ابو حنيفة ويحله له ما روي ابو داود وابن جابر  
والحكم باسناد صحيح عن ابي حنيفة رجلين ادعى بغير ادعاء اقام كل منهما شاهدين فجعله النبي صلى الله عليه وسلم  
بينهما نصفين لان اليمين اقوى من اليد ولولا ما روي في اليد لقيم بينهما فهذا اولى واجابا لعل يكون بالصحيح  
باختلاف ان يكون ما تنازعاه في ايديهما بطل اليمينين وشبه بينهما **قال** وفي قول يرفع فيرجح جانب من  
خرب له القرعة لما روي ابو داود في مراسيله عن جعفر بن المسيب قال اخبر رجلا ان رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم في امر حاكم مناهة لشهدا عدول على عرف واحد فاسم بينهما النبي صلى الله عليه وسلم وقال اللهم انت  
تقضي بينهما فقصي للذي خرج له السهم ولان القرعة تدخل في الحقوق المتساوية عند الاستنباط واذا قلنا  
لهذا فقللنا من حجة له القرعة الى يمينه فان كان لا ترجح فيها ادها لا والقرعة مرجحة لبيدته والثاني نعم  
والقرعة تجعل ادها احق باليمين **قال** وقول يوقف على يمينين ويصطلح لانه اشكل الحال فيما يرجح  
انكشافه فيوقف كالوزن والبيان مرتبان وحمل السابق جوابه انه يمكن التذكر في المكاتب بخلاف هذا قال  
الامام تبعي للفقيه هذا عدل في احوال وصحة المأوى وفي بيان من الربيع ادعى وهل هذه الاقوال  
الاولى او الثانية في الامام فيه وجهين ترجح فيهما كل هذا اذا لم يفرق لانه لا مذهب فان اقر قبل اقامة  
اليمين رجحت بيئته او بعد حكم الحلف بالملك **قال** ولو كانت في يدها واقاما يمينين بقيت كما كانت  
اذا لم يستحق لغيرها وليس له باولي من الاخر هذا حاصل ما يقضى به من الطرفين في المسألة والطريقة الثا







عما اذا شهد مع ذلك بالملك في الحال وهو مراد المصنف ونجى فان اطلق المسألة لما سبق في شهادة بالملك القديم  
الخلا لا تسع فضلا عن ان ترجح **قال** ولصاحبها الجرة والزيادة الخاد ثم من يومئذ لا يملكه وان قلت  
بمقابل لا يظهر فيه الخلاف السابق تغرض البيهقي **قال** ولو اطلقت بيته وارحت بيته فالمدعي ان  
سواء لان المصلحة العامة بالنسبة الى الامان **قال** وقبل مقدم المورخ لان مع زيادة علمها ثبتت  
الملك من وقت معين والحق لا ينعى الملك في الحال لكن نستثنى ما اذا شهدت بيته بالحق والحق بالامور  
او اطلقت اصدراها وارحت الاخرى فان بيته البعثة او لا فانها تكون بعدا لوجوب وهذا الخلاف الرواية  
فقد ذكرنا اصوليون انه يرجح الخبر المروي مطلقا على الخبر المورخ لان المطلق يشبه بالمتاخر **قال** وانه  
لو كان لصاحبها حق السبق يقدم لتساقط البيهقي بقى اليد وهي اقوى من الشهادة على الملك ولهذا  
يزان بها ما في ترجيح السابق كما التزم من جهة البيهقي يقدم على المزجج من جهة اليد والمالك فيها ينسأ وان  
لتغرض المعنيين ومكي ابن الصباغ والغور في طريقة قاطعة بالاول وبه تم في المسألة طريقان ولحق عطف  
المسألة على التخيير بالمدعي واصور بقوله متاخره السابق عما اذا كانت اليد لصاحبه متقدمة التاريخ  
فانها تقدم بالاخلاق وهي تقدم من كلامه من باب اولي والاصل لو شهدت ملكه امس لم تتعرض للحال لقرينة  
يقولوا ولم يزل ملكه او لا تعلم من قبله لان دعوى الملك السابق لا تسع فكذلك البيهقي عليه والثاني تسع لانها  
اثبتت الملك له سابقا والاصل دامه وعن ابن سريج بنى الخلاف على ان الاستصحاب هو دليل شرعي لا والطرقة  
الثانية القطع بالاول لكن يستثنى من خلافه صورتان اصدراها اذا شهدت اصدراها انه كان ملكه بالامس  
اشتراه من صاحب اليد او قبله به بالامس ولم تتعرض للحال فانها تفقد سببا في كلام المصنف السابقة  
لو كان بين شخص يدعي رقبه قاضي اخر انه كان له وانه اعتقه واقام بيته بقول علي القولين كانا شهدا  
على مقدم والمذهب القطع بالقول لان المقصود هنا اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع بيني ذكر  
الرافعي فصل البيهقي مع الشاهد **قال** ويجوز لشهدها ان ملكه لان استصحابا لما سبق من ارت وشراؤه  
اعمالا للاستصحاب لان الاصل البقاء هذا اذا اطلق الشاهد فان صح في شهادته بان اعمد الاستصحاب  
لم يقبل كما لا يقبل شهادته الرضا على امتصاص للتزوي وحركة الحلقوم وقال القاضي حسين يقبل فان قال لا يدرى  
هل زال او لم يقبل قلبي **قال** ولو شهدت باقراره امس الملك له استندم ابي حكم الاقرار وان لم يصح  
الشهادة بالملك في الحال وقبل بطرد الغوايب في الشهادة بالملك المتقدم والطهارة ولو كان لم يطلت  
فائدة الاقرار في الامام والخلاف متفق من لكنه حرق ما يرجح عليه الاولون **قال** ولو اقامه ملكا دابة  
او شجرة لم يستحق موهبة ولا ولد انفصلا **قال** ويستحق جلا في الامم نبيها لها كالواشترائها وهي طام فان  
الملك ثبت له على الجمل وان لم يذكرها في العقد والدالة لا لا تكونه لغيره بوجوبه والمفعول الاول والثاني  
احتمال الامام فقط والمواجد الجمل الموجود عند الشاهد له بالامم حتى لو انفصل الجمل بعد الشهادة وقبل الزكاة كان للمدعي  
قيامه على شراها حاله واحترضا على ان الولد المنفصل فان لم يستحقه وكذلك لو اقامه ملك شجرة لا يستحق من ثمر  
**قال** ولو اشترى شيئا فخدمته محبة مطلقه اي ليست متفرقة للملك السابق يرجع عا بايعة بالثمن كان الاملاك

معاملة بين المشتري والمدعي ولا سفل فيستدلم الملك المشهود به واحترز بقوله مطلقه على الواسعة  
الاستحقاق في الحالة العقدية جمع قطعا وعلى الواحدة منه باقراره بانه ملك المدعي فلا يرجع على البايع بشي وموضع الخلاف  
اذا لم يصدقه المشتري فان صدقه لم يرجع على البايع قطعا كما تقدم وانما يقول على يرجع بايعة الجفرع حسن وهو  
ان المشتري من المشتري اذا استحق الملك في يد ولم يظفر بها بغيره بل بمطالبة البايع الاول المصحح لا وبه اثنى القاضي  
حسين **قال** وقوله الا اذا ادعى ملكا سابقا على المشتري وقابا بالاصل المذكور انتفاء حق الملك من المشتري المدعي  
وتكون البايع محبة وهذا ينقل عن القاضي حسين **قال** ولو ادعى ملكا مطلقا فشهدوا له مع سببه لم يضره زيادة  
علم لكن تقدم هذه البيهقي بذكر السبب بما على ان ذكر السبب يرجح لانهم ذكروا السبب قبل الدعوى به والاشهاد عليه فان  
اعاد دعوى الملك وسببه فشهدوا به له رجحت جنيته **قال** وان ذكر سببا وهم سببا اخر فشهدوا به فشهدوا  
لما قضته الدعوى وقيل لا يضره ان يثبت على اصل الملك ويلغو السبب تنبيه هذا نظير المزجج فما اذا اذاع على الف  
من ثمن بعد فقا للمقر له بل من ثمن واذا كانه كايضروا على خلاف في غير السبب وفي المرفوع عسرو لو شهد شاهد  
بالف من ثمن سبج واخر بالف من قرصه والدعوى مطلقه فقد سبق في المرفوع ان اذاعه لا يثبت شهادته في الوجه الثاني  
في كلام المصنف على ضعفه ثبوت الف **قال** فصل قال اجركم البيت بعشرون فقال له جميع الدار بالمعشر  
واقام البيهقي تغرضه لثما فبها فيفسا فظان ورجع الى الخالف تغرضه العقد او يفسه عما سبق في باب اول  
المقول بالامس استعلا لقرع على المصحح وكما في البيهقي والوقوف على المشهور اما البيهقي فلا زال السارح في العقد وهو  
يمكن ان يقيم خلاف للملك او ما الوقف فلا في المنافع تغوت في مدة الوقف قال ابن سبيل لا يفرع لان القرعة عند تساوي  
الجانين وكما في جانب المكري اقوى ملك الرقبة **قال** وفي قوله يقدم المستأجر كاشا ليشته على زيادة  
وهي اكثر من جميع الدار وكان كالمشهدت بيته بالف ويمنه بالفين ثبتت الفان وهذا من يخرج ابن سريج **فصرح**  
اخلف المكري والمكثري في المرفوع فان كانت مصحفة والقول قول المكري وكذا في كل متصل كالبواب والسلام المسرف  
وغيره وما كان يتصل بالدار من فاش وعوه القول فيه قول المكثري ليده واما المرفوع والسلام غير المصحفة فالرفوع فيها  
مضطرب قال ابن سريج المصنوعان فالحان فيقول ويكون بينهما وقال بعض اصحاب القول فيها قول المكثري مع بيته  
لان الدار من جميع ما فيها واما متصل بالسكن الرف بالمسار والمرفوع فاض ذلك **قال** ولو ادعى شيئا في بيته لانه  
واقام كل منهما بيته انه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخان شهدت عليه اصدراها انه ابتاعه منه في رمضان  
وجبة الاخر انه ابتاعه منه في شوال حكم للاسبق زيادة العلم ولا به اذا باع من اصدراها لم يمكن من البيع للاخر فلو  
حصل منه اقرارا بصدقه سلمت اليه وفي طرفة للاخر خلاف ولو اقام اصدراها بيته قضيت له **قال** واما تغرضنا  
لان التاريخ خلف فان قلنا بالسقوط استرد التز على المصحح ان لم تتعرض البيهقي لغير البيع وان فرضت له فلا  
لان العقد اشترى القبط وليس على البايع عهدة ما حدث بعده وان قلنا بالاستعمال فالا شهره في المرفوع وتأتي  
القرعة والقصة ولم يعرفوا بها اذ لم يخلت تاريخ البيهقي بين ان يطلقها ويحدث تاريخها اير يطلق واحدة ويورث  
اخرى في صرحها بالتسوية وشهد ذلك قول المصنف والاعترضا **قال** ولو قال كل منهما بصدقه بكذا واقام  
فاما اخذ تاريخها تعارضت هذه المسألة غير التي قبلها فملك ادعا ان شراها في يد وكل يطالب به وهما ادعى

انتفاء



انسان يبيع ما في يده منه وكل طالب بالثمن وصورته دار في يد انسان جائل ثلثات فقال كل منهما انعت منك هذه  
 الدار وكان ملكي كذا قال في الثمن فان اقرها طوبى بالثمن وان اقرها طوبى بالثمن الذي ساه وطرف الاخر  
 وان اقرها استاعها منها معا لزمه لكل منها نصف الثمن وطرف الباقي وان اكرها طوبى لكل منها واندفع  
 وان اقام بينهما ثمانين رصنا كما قال المصنف لا سيما لكون الشرا لواء ما كان في وقت واحد لهذا ووجه  
 فحلي قول النساقط كانه لا يدينه وعلى قول الفرقة من حرجه له فصره بالثمن الذي شهد به شهوده ولا خلافه  
 لا محالة لانه لو اعترف به بعد ذلك لزمه وعلى القصة لكل منها نصف الثمن الذي ساه وكان الدار كانت لها في  
 بئس من خليفين ومنفقين وفي حجي قول الوقف الحلالا السابق والظاهر مجيدها فلم تكن بينه حلفها بمعينين  
 وان اقام احدها بينه فصره وحلفه لاخر **قال** وان اختلف لزمه الثمان لان السا في غير معلوم والجمع ممكن  
 لكن بشرط ان يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الاول ثم الاستقالة من المشتري الى البايع الماي ثم العقد الثاني  
 فاذا عين الشهود وقتا كما في ثمانية ذلك لم يتصور لزوم الثمنين **قال** ولذا لو اطلقت او اهدى في الاصح كالحكم  
 الجمع والماني انما كثر في السارح لان الاصل براءة المشتري فلا يلزمه الا اليقين وصور الشا في المسألة ما اذا  
 قال كل واحد باعه الدار وهو مالك لها وجعل عليه الاكثر من وقصية اطلاق الكتاب وعين انه لا فرق في الحكم  
 بين ان يذكر له ملكه وقت البيع ولا وهو ما كاه ابو القياض البصري في حجة الطامع الصغير واستغفره الراعي  
**فصرح** فشهد انسان انه باع من فلان ساعة كذا او اقران انه كان في تلك الساعة ساكنا او شهد انه قبل ببيع ساعة كذا  
 واقران انه كان في تلك الساعة لا يخرجه ولا يجل شيئا في قوله الشا دة الثابتة خلاف الاحكام لا يشهد به على  
 قال المصنف الاصح القول بان النفي المحصور كالاثبات في مكان الاطاعة به ووافقه قول الرافي في آخر الطلاق  
 انه لو راي ذهب فحلف بالطلاق انه الذهب الذي اخذه من فلان فشهد شاهدان انه ليس بذهب وقع  
 الطلاق في طاهر المذهب وانما كانت هذه شرا دة على النفي لا على حيط العلم به **فصرح** فامت بينه ان تشهد ابن  
 ريد لا يعرف له وارث سواه وبينه ان هذا ابنه لا يعرف له وارث سواه ثبتت نسبهما ولعل كل احد اطلعت  
 على ما لم تطالع عليه الاخر **قال** ولو مات عن اثنين مسلم ونصراني فقال كل منهما مات علي ديني فان عرفنا انه كان  
 نصرانيا صدق النصراني ابي مع بينه لان الاصل نفا الكفر والمسلم يدعي اتقا لا الاصل عدمه **قال** فان اقام  
 بينتين مطلقتين قدم المسلم لان مع بينته زيادة علم وهو اتقا له من النصرانية الى الاسلام والاخر ليس بصحيح  
 الاصل والمناقلة اولى من المستحجة **قال** وان قيدت ان اخرجك من اسلام وعكسه الاخر فترضا لا سيما لانه  
 موته مسلما نصرانيا ونصير كانا لا يدينه فيصديق النصراني يمينه لان النفي هو معه ونقل شرح الروابي عن حن  
 وجها صحيحا انه يصير مسلما حكم الدار وان قلنا بالاستعمال فعلى قول الوقف يوقف كان المدعي ماله وعلى قوله  
 الفرقة من حرجه له فله المركة وعلى قول القصة جعل منها نصفين غير الارث **قال** وان لم يعرف دينه  
 و اقام كل بينة انه مات عا دينه تعارضت سوا اطلقتنا ام قيدنا بالمفرض عند الموت لا سيما لانه اعلم بما اذا لم  
 تكن بينة فان كانا المال في غيرهما فالقول قوله وان كان في يد حلف لصاحبه وجعل بينهما وكذا لو كان في يد احدهما  
 في الاصح وتقدم في الجنايز ان الميت يصل على يده في هذه المسائل وسوى الصلاة عليه ان كان مسلما وكذا يقيد الدعا

بذلك ولا ينفرد في بينته النصراني ان يشترط في التضرع ما يخص به كالثلاثة ونحوه وهل يجل المفسر في بينته المسلم  
 وجهان **قال** ولو مات نصراني عن اثنين مسلم ونصراني فقال للمسلم اسلمت بعد موته فالخير ان بيننا وقال النصراني  
 بل قبله ابي فلا ميراث لله صدق المسلم بيمينه لان الاصل نفاؤه على دينه فحلف ولينصر كان في المال وان اقام بينة  
 قضى بها هذا الم تنقض لثان في موت الاب والابن بل اطلقا فله او اتقا في وقت موت الاب كرمضان  
 وقال المسلم اعلمت في شوال وقال لآخره على شعبة ان كان الاصل نفاؤه وعياد بينه فيلزم كان نعم لو شهدت بينه المسلم  
 با يصر سمعوا منه المضاربة الى نصف شوال مثلا تعارض **قال** وان اقامها قدم النصراني لما مع بينته  
 من زيادة العلم لانها قلة من المضاربة الى الاسلام وبذلك مستحجة ولا فرق كما قاله في الحر وغيره من كون هذا  
 السارح مع الاتقا على ما وقع موت الاب اوه **قال** فلو اتقا في اسلام الابن في رمضان وقال المسلم ما مات الاب  
 في شعبان وقال النصراني في شوال صدق النصراني لان الاصل نفاؤه **قال** وتقدم بينه المسلم على بينته لانها  
 نقلت من الحياة الى الموت في شعبان وتلك استصحبت نفع الاول زيادة علم واعتراض الطامع على الاحكام بان بينة النصراني  
 اثبتت الحياة في شعبان لانه تشهد على الموت في شوال والموت انما يكون عن الحياة والحياة صفة ثابتة تشهد عليها  
 كالموت فيحكم تعارضهما وحرمان اقوال المتعارضين **قال** الرافي بان هذا الكلام اختصاص له بغيره المالم بل يمكن  
 ان يقال في المالمين السابقين والقصرة في الشرح الصغير على موافقة الطامع ولم يذكر تحته معه **قال** ولو مات  
 عن ابوين كافرين واثنين مسلمين فقال كل واحد ديننا صدق الابوان باليمين لان المولد محكوم بكفره في الدنيا ابتعا  
 للابوين يستصحب حتى يعلو خلاقه **قال** وفي قول يوقف حتى يتبين او يسطحا لان التبعية نزول بالبلوغ  
 وصول الاستقلال وقيل القدر قول الميت لظا هو الدار قال في ذواب الروضة قول الوقف ارجح دليلا كذا في الجمع  
 عند الاحكام الاول وانكره انا صاحب التبيين ترجحه قول الابنين وهو ظاهر الفس داني وكانه فله ابن بوس  
 في ذلك والذي في ابن الخلل لفظ الابوين هو علم بالنبية من ابن بوس وكذا ذكر جميع العرافين كمن يدرج  
 وبالجملة نسب النبوية فخلقه بنسبها ان احدهما قال ابن الفرقة محل ما ذكرناه او كان الولدان بالعين ولم تكن احدهما فان  
 فان كانا صغيرين وامهما كافرة وكما صحت بينتهما سلامهما او اقر الجان بذلك فانه حكم موته مسلما وتكون الدعوى من  
 الساطرة ما لها كما قاله في المرشد الشافعي لو انكسر الحاله وكان الابوان مسلمين والامان كافرين فان لم يعرف  
 للابوين كغير قبل الاسلام حكمه بالسلام والدينه لا عين عليها والميراث لها وان علم كغيره ابوين قبل الاسلام قال  
 الماوردي فيحوز ان يولد قبل اسلامهما يحكم بكفره قبل بلوغه وبموزان يولد بعد فيكون قبل البلوغ مسلما **قال**  
 ولو شهدت انه اعتنق في مرضه سالما او اقر بها ما وكلوا امد ثلث ماله فان اختلفت نارح قدم السابق لان  
 التصرفات المنعجة في مرض الموت تقدم فيها السابق لا سبق لان مع زيادة علم **قال** وان اختلفت  
 لعدم المنعج **قال** وان اطلقنا قيل يفرع لاضال المحبة والتميت **قال** وقيل في قول يفرع من كل  
 نصقة لانا لو فرضنا ان من اخرج الرق على السابق وله وللسابق حق الحرية فيلزم منه ارقاق حر وحرر رقيق  
 فذلك انما هو المصنف **قال** قلت المذهب يفتقر من كل نصقه واسد اعلم وحيث الحرور ورجح كالا طيفة  
 من الاحكام **قال** ولو شهدا جنيان انه اوجي يضر سالم وهو مسلم ووارثان جازان انه رجع عن ذلك



ووصفوا ما لم يوصيه ثبوت ابي الوصية الثانية لغايم فقبلت شريعة الوارث في الرجوع وفي الوصية الثانية  
كانها انما للرجوع بدلا لساوية فلا تهم ولا نظرا لنسب الوارث وكون الباقي اهدى لجمع المال الذي يورث عنه  
فان مجرد هذا الاحتمال لو ردت الشهادة به لما قبلت شهادة قريب لقرب وعزاي خيفة وما لك قبلت شهادة تهما عيا  
الرجوع بذلك بل يقتضي الجردان معا **تنبيه** قوله هنا باثران لا فائدة له فان الحكم كذلك وان لم يكونا باثرين بل واحد  
واذا ذكره المصنف نوطية المسألة التي بعده فانه قد يقع **قال** فان كان الوارثان فاسبقتم ثبوت الرجوع فيقول  
سالم شهادة الا جيبين بان الملك محتمل ولم يثبت الرجوع فيه **قال** ومن غايم ثلث ما لم يعد سالم ابي ويعتق من  
غايم قدر ما محتمل ثلث الباقي بعد سالم من الدين وكان سالما ملكا او عصب من التركة ولو قال الوارثان اوصي غايم  
ولم يتقرر الرجوع عن سالم فالمدعي للتمعة وقيل فوكان ثابتهما العتمة ولو كانت المسألة كالحال لكن سالم سأل ما لم يثبت  
تقبلت شهادتهما بالرجوع كل هذا اذا لم يكن في التركة وصية اخرى فان كان اوصي ثلث ما له لرجل اخر وقامت البينات  
لسالم وغايم كما ذكر قبلت شهادة الوارث بالرجوع عن وصية غايم او كما تهم في الرجوع فحلال الملك لثالثا باثرين الموصي بالملك  
وعتق سالم فيعطى الوصية ثلث الثلث ويعتق من سالم ثلثا وهو ثلث الثلث ثمة قالوا انما اذا اختلف  
الوارثان في جناح البيت فقام البينة على شئ من ذلك فهو له ومن لم يبق بينه فالقبيل الذي لا يقدر احد عنده  
بالخفلة عنهما هذا المتنازع ايد بهما معا فحلف كل منهما لصاحبه عيا وعوا فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين  
وان حلف احدهما ونكاه الآخر فحلفا وصوا اختلفا مع ودام المتنازع ام بعدا لفرق واختلاف ورثتهما كما  
وكذلك احدهما ووارث الاخر وسوا ما يصلح للزوج كالسيف والمنطقة والذوذة كالجمل الخنزير او غيرها كالدراهم  
والدينار او ما يصلح لها كالمصون وهي امينان والبلد وناج الملوكة وهما عايمان وقال ابو حنيفة ان كان في يدهما  
حسنة فلهما وان كان في يدهما حكمة فاصح للرجل للزوج اولها فلها والذي يصلح لهما لهما وعزاهما لك قريب  
من ذلك اختلفا في ان الرجل قد يملك متاع المرأة والمتاع الرجل ولو استهلكا لظنون حكم في دماغ وعطار  
تداعيا عطرا او دباغا في ايدهما ان يكون لكل ما يصلح له وفيما اذا سار مع مسر ومصر في لو ان اجعله للمسر  
وكما يجوز الحكم بالظنون **قال** فصل نزجه في الحجر كسباب الحاق القاييف وهو في اللغة مبلغ الاثار والجمع  
فانه كتاب وبارعه والاصل فيه حديث عائشة السابت في الصحيحين قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وهو مسرور فقال لا يجي عيشة الم ترمي ان محرز المدجي دخل فرائي اسامة بن زيد وزيدا عليهما قطيفة  
فدعتهما وروسهما وبتا اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض قبل سمي محزرا لانه كان اذا اذنا سيرا  
جزنا صيته قال ابوداود وكان اسامة اسود وزيدا بيض وروي بسعدا اسامة كان احمر اسفرو زيد  
مثلا للبل الاسود وفي الراعي ان زيدا كان بين البياض والسواد قال الشافعي فلو لم تكن القيايف علماء لها  
اعتبارا وعليها اعماد لم نعه البر من الله عليه وسلم لانه لا يعرف خطاه ولا يسر الا بالحق وروي مالك ان عمر  
دعا قاتنين في رجلين تداعيا مولودين وقتل الشئ مولود له فذهبا القاييف او ادا الشافعي ويقولنا قال مالك  
واحد وقال ابو حنيفة لا اعتبار بقول القاييف وفي عجيب المخلوقات والراعي وغيرهما عن بعض التجار انه ورث  
من ابيه مملوكا اسود شيئا قالوا فكننت في بعض اسفاري راكبا يجي بعبيد الملوكة بفقره واجتاز سائر رجل من مدح

فامر

فامر حين نظره ثم قال ما شبهه راكب بالقاييف قال فرجعت الى ابي فابصرها بذلك فقالت صدق ان  
زوجي كان شيئا كبيرا اما لم يكن له ولد فمن هذا الملوكة قوله تلك ثم تكسرت واستلحقك وانما ذكر المدعي  
الاقدام كلفا احدا ما يظهر به الشبهة قال القاضى ابو الطيب الشافعي بعض النساء يبعثن العرب قد رعموا  
ان اصاب مطرقا على درب البيت جاسرا يعرفه بلقا فادعوا وتفرقا في الماذن والدين والفتا وواذا فيه  
اذا استقوا وكانت العرب تحكم بالقيايف وتفرقها وتعد من اشراف علومها وهي في الفراسة غرار في الطباع  
يعان لها المجلد عليا ويجوز عن المصروف عن **قال** بشرط القاييف سلم عدل فلا يقبل الحافوا الفاسق  
كأنه حكم اوقام بشرط في الحر الباطل والعقل فاستغن عن المصنف عنها بوصف العدة ولا تكن الطاهر قبل لا بد  
من اهلية الشهادة وهي اعم من مطلق العدة التي تشمل المنطق والبصر وانما العدة والكلان وكان الصواب  
ان يقول اسلام وكما ما يفيد في المصدر ولهذا في الحر ان يكون مسلم وهو اصل **قال** محرم لما روي  
الترمذي وقال حسن ان ابنه على ابيه عليه وسلم قال لا حكم الا في النجاسة وكما لا يقبل القضا الا بعد معرفة علمه بالاحكام  
فلو ادعى عليه بطام يقبل من حجب وقسم في الحر النجاسة بان يجوز عليه الوالد في نسق ليس فيه ثمة ثم مرة اخرى  
ثم مرة اخرى كذلك ثم مرة اخرى في نسق فيها ثمة فان كان اصاب في الجميع فهو محرم لانه يجوز ان يصيب في الاول  
اتفاقا وفي الثانية طمنا وفي الثالثة يقينا والحب من المصنف كيف حرق هذا الحكم ادها لا بد من الجزية  
تلاقا وهو الحكم في الشرح على الشيخ ابي حامد وابناعه والما في مرة ونقله في الدخاير عن طاهر نص صاحب  
وتوسط الامام فاعتبر غلبة الظن به عن خبره لا عن اتفاق وهو نظير ما تقدم في جارية الصبي واما العرس  
مع امه فهذا من جهة الاولوية فان المصحح انه لا ينفق بها بل يجوز مع الاب وعند فقهاء مع اذنا العصبان والقرآن  
وعلم قوله محرم لانه لا يشرط ان يكون بصيرا ناطقا وهو كذلك والمجرب في حق الراقا الجوهرى هكذا انكث به العرب  
وهو الذي حرته الامور احكمته وقال ابن سيدة المجرب الذي اختبر ما عنده **قال** والاصح اشتراط حر  
ذكر كالقاضي والباقي يجوز الرجوع الى العدة والمراة كالفقوي وفيه بشرط الحرية دون الذكورة ونسبه في الاخير  
الى القاضى ابي الطيب وانما اذا المصنف لم يرد مع فمض من العدة لا جلا خلا وفي **قال** لا عدد في حكم قوله  
الواجب كلقايق والقياس ويدل له الحديث المتقدم والثاني لا بد من اثنين كافي التزكية والنقوم **قال**  
ولا كونه مدحيا بل يجوز ان يكون من سائر العرب واليه ان القيايف نوع من العلم فمن علمه عليه وفي سنن البهقران عمر كان  
قاييفا يقرن والثاني لشرطه لان الصحابة رجعوا الى بني مدح دون سائر العرب وقد خضار له جماعة ممنوع من  
الضابط كما حضر فرسا بالامامة ومحج هذا الامام والغزالي وبعض الماوراء **قال** يرضع يرضع الولد على القافة بعد  
موتته على الاصح ما لم يتغير قال الفقهاء ولا يجوز بعد الدفن لما في النكاح من المطلب والطلاق عنه  
يحل على يديه ولو القيت سقطت عن شرط عرض على القافة **قال** واذا تداعيا صبيها عرض عليه سواء كان لغيرها  
ام عيين والمجنون البالغ كالطفل والخلق المصنف والراعي العرض من غير فرق من ان يكون له مدح عليه بدا او لا  
قالا شبه تفصيل ذكر في القاييف وهو انه كان في يد عن القاط لم يقر وان لم يكن عن القاط قدم صاحب اليد لكن  
طاهر عبارة ان تداعيا شرط للعرض وليس كذلك بل اذا ادعاه ادها والاخر ساكت كان الحكم كذلك بان الولد



الشيخ

الان

اما ان يكون في البلد قايض فبعضه القايض كما فلا يحتاج ان يقول نعمت قوله وثقة الولد ان يعرض على القايض  
 وفيه التوقف الى ان يتسبب عليها فاذا التقي بآدمها رجع الاخر عليه مما اتفق ان كان اتفق بان الحكم على المشهور  
 ولو استلحق رجل صبياء بمهر فاطمنا لم يلحقه انكر كونه ابنه ففي قوله قولان كالقولين فمن حكم باسلامه تبعه لصله ثم بلغ  
 وكفر ولا هل يفر والاصح لا يفر ولا ينقطع الحق هنا **فصل** في اذ الحقة قايض بآدمها بالامانة والاهم واحذر  
 بالامانة الحقة كالخلف وتلك الاعضا فاما اولى وجهان رجع الشبان الثاني لان فيه زيادة صدق وصدق وجزم  
 المادري بالاول ومثل ان يقال يعرض على ثالث فاذا وافق احدى عمل به كما قيل مثله في اختلاف جواب المفتين  
 ولوادعاسم وديي واقام احدى هيئة تبعد نسباً ودينا وان الحقة القايض بالذي تبعه نسباً لا ديناً ولا تحصل  
 حضنته للذي ولو اده عامه وعبد فالحقة القايض الجدة ثبتت النسب وكان حراً لانه ولد من حق  
 كما قاله الشبان وغيرهما وهذا فيما يلحقه الجدة بنفسه ولو تداعيا عمومته المجهول او اخوته فدعوة المراءى في قوله  
 الجويني وغيره كان الجد وان كان مقبولا لقول على نفسه في الحلق فلا يجوز قوله في الحلق المجهول بآدمه او جنت  
 والله اعلم **كتاب العتق** هو اسقاط الملك عن المدين تفرق بالايه تعالى اصله من عتق العرس  
 اذا سبق وعتق المرح اذا طار واستغنى عن الجدة بخلص من سلب الرق وخرج بالادي الطير والبعائم فلا يصح  
 عتق على الاصح وعتق لمقابل الماروي ابو نعيم عن ابي الدرة انه كان يشتري العصفور من الصبيان ويرسلها قال  
 ابن الصلاح والخلاف فيما عتقت بالاصح اما البهائم الانسية فاعتقها من قبل سوابب الجاهلية وذلك باطل  
 فطوى ولا يبرك الوقف كانه نقل ملك الى ابيه تعالى له اسقاط ولهذا يجزى بالقيمة فدل على عتق الملك فيه فان قيل  
 ذكرنا الحجاب ان عتق الكافر ليس بمرتبة فالجواب ان الكافر قصد القرينة وان لم يصح له ما قصدوا لما يكون العتق  
 مرتبة اذا انجز اما معلقه فلا في له الرافعي في كتاب الصدقات بخلاف التذبير والاصح فيه قوله تعالى فدرقة  
 وفي غير موضع فخر رتبة وفي الحسن عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمارجل اعتق امر اسلم استغنى  
 الله بملك عضومته عضوا من النار حتى العتق بالفرج وفي سنن ابى داود عن عمرو بن عبسة ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال من اعتق رتبة موصنة كانت فداء من النار وحصنة الرقبة بالذكرة ان ملك السيد الرقيق كالمولى في  
 رقبته فهو محتسب به كما يحتسب له اية جعلت عتقها فاذا اعتق الخلق من ذلك واذا اعتق عتق عبد مشترك حصل  
 لكل منهم ثواب كامل لما سياتي من قوله صلى الله عليه وسلم عتق النعمة ان تفرق بعتقها وقدر الرقبة ان يعين  
 في ثمنها صححه الحاكم والابن حجة وعتق العبد الصالح والقرب والمكدر والذكا فافضل قايض  
 عاش النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين سنة ونحو ذلك في حجة المودع ثلاثا وستين سنة واعتق ثلاثا  
 وستين سنة فبعضه نسمة فالذكور اسلم وافق وانجسته وامن دأسه وبأدام وبدر وتوبان وحاشم  
 وخيث ودوس وحاتم ورافع وزويغ ورباح وزيد جدها لابن اليسار ابن زيد وسابق وسالم له  
 وسعد وسعيد وسفيته وسلمان وسندره وشقران وشعمون وخمير وطهمان وعمران وغيلان  
 وقبيز وكريب وكركر ومابور الجعفي ومكحول ومدعم وبلييه ونفيع ابن الحارث ابو بكره وهرمز  
 وهلال وواقف ووردان وياسار وابواتيله وابو البشير وابو الجراح وابو رافع وابوسلي وابوصفيه



وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر وابو جعفر  
 ام ايمن وميمونه بنت سعد وحسن ورزوي واميه ورتخانه ورزينة وركانه واعتقت عاتكة بنت  
 ستيق وعاشت كذلك واعتق ابو بكر كثير من عتقته واعتق الجاسس سبعين عبدا وراه الحاكم واعتق عثمان وهو  
 بحاصر عشرين عبدا واعتق يمين ابن حرام مائة مطوقين بالفضة واعتق عبد الله ابن عمر الفراء واعتق الفجر  
 وحج ستين حجة وجلس ابن ترس سبيل الله واعتق ذوالكلاع الهيري في يوم واحد ثمانية الاف عبد واعتق عبد  
 الرحمن ثلاثين الف الفقه وروي الحاكم عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اسق عبد الرحمن  
 عوف من سبيل الجنة **قال** انما يصح من مطلق التصرف فلا يصح من الحبس المجنون لعدم اهليتها ولما فيه  
 من ضياع المال وبكى الماوردي في كتاب الوصية ووجه ان اعتناق الميراث ينفذ في مرض الموت اذا قلنا نصح وصيته  
 والمذهب المنع لان الوصية بعد ربح الربوع في وقتها عبادته المسلم وغيره وان لم يكن منه حرية لا تقدم لكن  
 يستثنى وصية السفينة بالعتق بانه يصح على المذهب والمصري قل القبط يصح اعتناقه فصح انه ليس بمطلق التصرف  
 وكذلك الوارث يصح اعتناقه رتبة العبد الموصى منعتة وهو غير تام الملكة كما قاله الراعي في باب الوصية  
 ولم يكف في الرضعة بالخلاف التصرف بل يحتم اليه ان لا يصح اعتناقه تعلق حق تازم لغريم الخراج الوارث  
 والموقوف عليه وان قلنا الملك له وكذلك الراهن ومالك العبد المتعلق برقبته ارض جباية اذا كان معصرا  
 على الاصح لما فيه من نفوس الحق بخير بدل خلاف ما اذا كان موسرا ولا بد ان يكون اهلا للولي فلا يصح من البعض  
 وهذه الاكراه بالعتق وكذلك عتق المكاتب نفسه باذن على الاصح لا يستعقب به الوكلاء وليس من اهله ولا بد ايضا  
 من قبله عدم الاكراه في غير حق ويتصور الاكراه حتى في البيع بشرط العتق **قال** ويصح تعليقه باصفاة  
 ابي المحقق الوقوع وغيره فيما سألنا به الميراث في من التوسعة لتحصل القرينة لكن استثنى من طلاقه  
 المسجد فان وقفه محررا كاصح به الراعي هناك ومع ذلك لا يجوز فيه التخليق على الصحيح وكلام المصنف يقتضي  
 ان الحق لا يفسد بالشروط الفاسدة بخلاف الوقف وبه صرح القفال واقضى كلام الامام وفيه القطع  
 لكن مقتضى كلام الراعي في الوقف انه يفسد بذلك وهو غريب **قال** واضافة الى الجزء يعتق كله سواء  
 كان معينا وشايحا تستوفى للتكامل سواء كان من الموسر والمعسر اذا كان باقية له لما روي احمد وابو  
 داود والنسائي عن ابي الميمون عن ابيه ان رجلا اعتق شقضا من غلام فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاجاب عنه وقال ليس بشرك وحي عن ابن عباس ان رجلا سأل عن قال لاهله فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فيها قليلا او كثيرا قال لا يشرك ولا يعرف له بخلاف من الحجابة اذا كان باقية له فان كان لغريم فبيد كرهه  
 المصنف في كيفية عتقه اذا اضيف العتق الى جزء شايح وجهان احدهما يقع على الميراث المسمى ثم يرسى الى الباقي  
 واحدهما يقع على الجميع دفعة واحدة وكانت عبرة الكل ببعض وان اضافة الى جزء معين فوجهان حرمان واولي  
 محموله دفعة واحدة وقد تقدم بيان هذه الخلاف في الطلاق ولا يخفى ان محل عتق الجميع اذا لم يمنع من  
 التكامل مانع كن رهن نصف عبد ولا يملك غيره او اعتق نصفه وهو محترمة الباقي ومن ثم الخلاف  
 في الاضافة الى جزء شايح انه لو اوصى بعتق بعض عبده فان قلنا العتق يقع بطريق التولية لم يعتق عنه الا

ما وصى بعتقه وان قلنا بالتخيير عن الكل البعض اعتق عنه جميعه اذا اضمه الثلث وسبق اذا  
 حلف لا يعتق عبدا فاعتق بعضه ان قلنا يقع على الجزء ثم يرسى لم يثبت وان قلنا بوجه الجميع حيث  
 ومنع لو قال لمقطوعة اليمين ميثا حر لا يعتق على المذهب كما لو قال لها عتقك طالق ومنع اذا قال  
 لو تولى اعتق هذا العبد فاعتق نصفه قال المتولي على الاول لا يعتق وعلى الثاني يعتق ونقل الراعي في آخر  
 التمهيد عن ابو ياربي انه قال لا تعرف مسألة لم يرسى العتق اليها في حصته اذا كان قابلا للعتق الا هذه  
**قال** ومنعه تحريرها وان قلنا ان العتق حل القيد كان له مخرج وكفاية كالطلاق فمخرجه التحرر والاعتاق  
 وما اشتق منهما لوروده في الفرائد والسنة مكررين وكذلك الاستسالة المعقوبة كانت حرا ومحررا ومزكرا  
 او انت عتق او معتق او اعتقتك فلو قال لا اعتقتك الله او الله اعتقك فوجه ثالث صراحة الله اعتقتك  
 بخلاف عكسه فانه دعاء ولو قال لمن رآه في الطريق ابيك ياحم وكان انت امته فحق قباوي الغزالي في عتق  
 وانما اعتق الشافعي امته بذلك تورعا واستوى في العاقلة الحارة واللاعب وغيرهما لان هزله جركاه  
 رواه الترمذي وغيره **قال** وكذا في رتبة في الاصح لوروده في الفرائد وروى الحاكم وابو داود عن  
 البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عتق النسيئة وقلت الرتبة قالوا ليسوا ولا حرا  
 يارسول الله قال لا عتق الرتبة ان تنفرد بعتقها وفي الرتبة ان تجن في عتقها والماني انه كفاية لانه  
 يستعمل في العتق وفي غيره وبجواب في قوله فكذلك رقتك من الرق والمطاهر ان ترة ضريح العتق جميع  
 اللغات صرح على المذهب كما سبق في فطيم من الطلاق **قال** صرح ضرب رجل عبد غيره فقال له سيد المصنف  
 معي بئله عبد غيرك حر مثلك لم يحكم حرسته بذلك قاله والداري **قال** ولا يحتاج الى انية لانه  
 لم يفسد منه عتق عند الطلاق وهذا معلوم من لفظ الضريح لكنه ذكر كالتوطيئة حكم الكتاب وسنة الشافعي  
 عما لو اشهر لفظ العتق في ناحية هل يكون حكمه ما سبق في باب الطلاق والقياس في خلافه ولو كان  
 اسما فلا الرقة حرة فتا دالاه وقصدا لئلا لم يصدق في الاصح واو باح في معرض النسخ لم يعتق وان لم يكن له  
 اسما حرة حكاه في الكفاية عن القاضي حسين ولعله اراد في المطاهر ومرا دهر عدم احتياجه للنية  
 نية المبتاع والا فلا بد من قصد اللفظ بالجملة التي تقع بها العتق معناه كما يقرر في الطلاق ليخرج العتق  
 اذا لفظ به ولم يعرف معناه **قال** ويحتاج الى كفاية لانه كمال العتق وغيره فافترق الى النية  
 كغيره من الكفايات ويكون في محلها كما تقدم في الطلاق وقل من تعرض لذلك ولو اخفت بها قرينة هي  
 كالمصاحف في الصوم **قال** وهي لا ملك لعليك لا سلطان كما سئل عن ضمة شاة ربه باراله الملك  
 مع اقبال غيره ومثلها لا يبدل الامر ونحوه لا يخالف وفي لا ضمة لي عليك وجه انه لا يكون شي وان توي  
 لان الخدمة لا تملك على الملك اذ يجوز الوصية له بالخدمة دون الرتبة وقوله انت لله كن به خطا  
 في حقيقته **قال** انت ساوية لا شاة ربه بالعتق لتفنيها بسواها بالهلية **قال** انت  
 مولاي لان المولى مشترك بين من مولى المعتق والمعتق ولو قال لعبد يا سيد عتق قال لا فاحيا  
 حسين والغزالي هو لغو وراي الامام انه كفاية قال في الشرح الصغير وهو لا يشبه والمصحح



في المذهب وتبعه صاحب الحاوي الصغير وعدا لصغيري من الكتاب لا ابيعك واذهب وامض وعد  
في المخرج من جهة قوله لا منه بأسية البيت القابضة بتدبير امر **قال** وكذا كل صريح وكذا  
الطلاق لا شعارة بارالة العبد لكن استثنى منه اذا قال امسك انا مملوك طالق او باين ونحوها ونوي  
اعتاق العبد والامة فانه لا يعتق على الصحيح بخلاف نطق من الطلاق والفرق ان الزوجية تظل الجائزين  
والفرق يخص بالعبد **قال** وقوله لعبد انت حرة ولا منه انت حرة صريح وبغير الخط في التذكير  
والثاني في روع قال لعبد يا خواجه لم يعتق قاله المروودي وفي الاصل قيل باب دم الغرور ونحو  
ورفعه ان الزهري قال من قال لعبد خذ الله عتق عليه وفي الكنت في سورة ليس اذا قال الرجل كل مملوك  
بل قدم حرا وكتب ذلك وصيته عتق منهم من حله حوله واكثر ان القديم هو المملوك وفي رواية  
الغزالي لو اقرت بالكاين ومعه عبد فقال هو حرة فاما من المكس في قصد الاجار لم يعتق فهاينه وبين  
الله تعالى وهو كاذب قاله الرازي ومقتضاها انه لا يقبل طاهرا او تعفيه في المهادت فجعله مقبولا  
في الطاهر وهو غير طاهر بل الصواب انه لو قيل له اطلقك زوجتك فقال نعم وقصد بذلك الكذب  
فانها تطلق منه طاهرا فكذلك هنا ولو قال له افرغ من هذا العلق قبل العشاء انت حرة فانه اريد  
حرا من العمل دون العتق دين ولا يقبل طاهرا وفي طلاق الروضة انه لو قال له امرأته بائني وقت  
الفرقة بينهما عند احتيا لا السن قال لعبد او امرأته زاد قلت الختار في هذا انه لا يقع فرقة اذا  
لم يكن له نية كانه انما يستعمل في العادة للملاطفة وحسن المعاشرة ولو قال لاول من يدخل الدار من عدي  
او اي عبد من عبيدي دخل الدار ولا فهو حر فدخل ثلثان معا ثم قال لم يعتق واحد منهما اما الثالث  
فطاهر واما الاثنان فانه لا يوصف واحد منهما بانه اول وقال في الشيخ ابو علي عن قوله افرغ العتق عليهما  
ان كل واحد منهما يوصف بانه اول كانه لو قال اول من رد اتيت فله دينار فرده انسان استحقاق له وعرضه  
على القاتل فلم يستبعده قال في المهادت الخ ان الاول يطلق على المقدر كما صرح به الرازي في المسابقة  
ونص عليه الثالث في الكنية واذا قال اول من يدخل الدار من عبيدي او اي عبد من عبيدي دخل او  
فهو حر فدخل واحد عتق على الصريح ولو قال آخر من يدخل فدخل بعضهم بعد بعض لم يعتق واحد منهم  
الا ان يموت السيد فيبتين الآخر **قال** ولو قال لعبدك اليك او حريتك ونوي تفويض الحق اليه  
فاعتق نفسه في المجلس عتق ان العتق والطلاق يتقاربان فكل ما تقدم هنا له في مثله هب  
وتعيين بالمجلس يقتضيه لا يشترط الفور لكن طاهرا بعبارة الشرح والروضة اشترطه حيث قال فاعتق  
نفسه في الحال عتق وهو يوافق ما ذكر في تفويض الطلاق انما لو اخرجت بفرد ما ينقطع به الاجا  
عن القول ثم طلقتم لم يقع فليجمل الطلاق المصنف المجلس على مجلس الخطاب لا المحذور وطاهر عبارته  
ان التفويض بالصريح يشترط معه نية التفويض لكن صريح المشيخ ان الطلاق بعدم الاحتياج  
واما اشترط ذلك في التفويض بالكناية وهو ظاهر فعلى هذا يكون قول المصنف ونوي قيد في الآخر  
ويقرب خبرك كما وقع في بعض نسخ المخرج من المخرج لا حريتك لكن عبارة الرازي والروضة ولو قال جعلت

عتقك

عتقك اليك او حريتك ونوي تفويض الحق اليه فاعتق نفسه في الحال عتق **قال** او اعتقك عتقا  
الف او انت حر على العتق في طالع او قال له العبد اعطني على العتق فاعتق في الحال ولزمه  
الف اي في الصور الثلاثة كالخلع بل هو اولى لشرط الشارع في تخلص الرقبة دون الفراق فعمل هذا هو  
من جانب المالك معاوضة في ثمنه التخليق ومن جانب المستدعي معاوضة فارة الى الجلالة  
ولا يقع كونه تملك اذا يفتقر في الضمن ما لا يقتضيه المقصود وفي الحاوي وجدانه لا يعتق بل لا يفتقر  
مذلا في رفع النكاح بالضعف وليس للعبد مدخل في رفع العتق عن نفسه فكان العتق اصيل مكا وقوله  
في الحال تبع فيه المخرج ولا فائدة له ولهذا لم يذكر في المشرح ولا في الروضة وكافضا انتقالا من مسألة  
الى اخرى فالمرعي في المشرح والروضة في الصور الثلاث عتق ولم يوقع في الحال ثم قال ولو قال لعبدك  
على كذا الي شهر فقتل عتق في الحال العوض موجه فله ان يتقل الحكم من هنك الى ما ذكر ولو اعتقه  
على اجرا وخر عتق وعليه قيمته وكذا ان قال لعبدك على ان تخدمني ولم يذكر عتق او قال على ان تخدمني  
ابدا ولو قال على ان تخدمني شهرا او تعلى ايدا فضله فقتل عتق وعليه ما التزم وان لم يفضل عتق وعليه  
القيمة ولو ضمه نصف شهر ثم مات فليس له نصف قيمته في تركته ومسألة الخدمة مذكورة في الاجارة  
وتما لكينة وهما في الاجارة والكناية انه لا يشترط تفصيل انواع الخدمة وهنا كما نرى في باب الابواب  
اختلاف في ذلك في كلام الشيخين **قال** ولو قال لعبدك نفسك بالف فقال استرني فذهب  
حق البيع كالكينة واولي لان البيع اثبت والعتق فيه اسرع فعلى هذا لو اقر السيد ببيعه  
من نفسه عتق ولا يلزم العبد المثنى ونقل الربيع قوله انه لا يبيع فانما عامل بقيقه بالبيع المحقق  
فمنهم من اشته قوله ومنهم من نفاه وصورة المسألة ان يبيعه ثمن في ذمته حلالا او مرجعا بوجه بعد  
الحرية ولو باعه بثمن معين فلا يبيع قطوع كانه لا يملكه وبكى الماوردي عن ابن ابي هريرة انه لا يبيع بالحالة  
ويبيع بالموجله كالكينة قال في البحر ونص لثنا في الاجارة جوازها لان العتق فيه حصل قبل الادا خلاف  
الكينة وهذه المسألة في المشرح والروضة في ايد الكينة **قال** ويعتق في الحال وعليه الف وكانه  
اعتقه عاملا كالخلع ولهذا كان عتاقه على الاصح لا يبيع ولا ثبت فيه خيار المجلس ولو كان يبيع لثبت فيه  
**قال** والوكلاء السيد لعمر قوله صلى الله عليه وسلم انما لولا لعتق ولو كان يبيع لم ثبت فيه وقيل لا ولا  
عليه كانه عتق على ملك نفسه ونسب لابن سريج هذا اذا باعه نفسه جميعا فان باعه بعضا فعلى سريه  
على البيع قال البقوي في الفتاوى نعم اذا قلنا الوكلاء كالمعتقه فان قلنا لا ولا له لم ييسر كالموابعه من غير  
وكا يجب على السيد ان يحط عنه شيئا على المذهب وبكى الامام وها انه يجب الا يتا في كل عقد هنا فانه عرض  
كالكينة حادثة عبد انتهى الملك فيه لبيت المال فاشترى نفسه من وكيل بيت المال انفق هذا في بلاد  
الصعيد فافنى الشيخ جلال الدين الدمشقي وهو من ائمة تلامذة ابن عبد السلام بالحق ورفعت الفتا  
الى القاضي بقص وهو الثاني في شمس الدين الاصبهاني شارح المحصول فقال لا يبيع كانه عقد عتاق وليس  
لو قيل بيت المال ان يعتق عبيد بيت المال قال الشيخ والصواب ما افنى به الدمشقي فان هذا العتق انما



ووقع بعرض فلا يصح فيه عا بيت المال وقوله ليس لو كيد بيت المال العتق ان اراد محبا حيث لم يكون له  
فصحح وليس ما نحن فيه والا فممنوع بل العتق بعرض اذا كان مصحفا وغير عرض اذا اذن له  
الامام وقد ذكر الرافي في الهدية ان العبد المسلم اذا ابا فللامام ان يدفع قيمته من بيت المال ويعتقه عن قلة  
المسلمين ورواه **قال** ولو قال لظالم اي بلمة حامل لمحملة له اعتقك او اعتقك دون ملكك عتقا  
اما الاول فكبيره لكن هل يعتق بطريق التبعية او السراية وجها واحدا من الاول واما السراية في كفاها  
لا في الاشخاص واما الثانية فلان ابن عمر عتق امة واستثنى ما في بطونها ثبت ذلك عنه كاله ابن المنذر في باب  
الهدية ولا يعرف له مخالف وكأله حرمه ويخالف ما لو قال بعثك الجارية دون حلاله لانه لا يصح كان العتق  
لا يبطل بالاستثناء لقوته وزعم في الروضة في كتاب الوصية انه لا خلاف في هذه الصورة واعتبر عليه  
بان الشيخ ابي علي والقاضي كفي في وجهين مبينين في الخلاف السابق ولو عتقت قبل خروج الولد منك ستر  
العتق اليه عا لاصح قاله الشيخان في كتاب العدة وكلام المحنف محمول على الحس كماله وبعضه وشمل اطلاقه  
ما لو قال لها انت حرة بعد موتي وفيه وفي الرافي في باب الوصية وجها واحدا لا يعتق لانه ان اعتق  
الحيت لا يسري واحدهما يعتق كانه كعضو من **قال** ولو اعتقه عتق دون ما لان الاصل لا يتبع الفرع  
وكذا ابن المنذر فيه الاجماع وقال الامام في كتاب الوصية لم يصح من الاحباب ان يخلو عتقه غير المشيخي  
بكر الطوسي ونقله الرافي عن الحسن بن داود ايضا لقياس على عكسه ووفق الجمهور انه انما وقع العتق  
عليه تبعه لا ندراجه في بيع الام ولا يتبعه امة عند توجه العتق اليه ابتداء وانما يعتق منفردا اذا  
نفخت فيه الروح فاما قبل ذلك فلا ان اعتاق ما لم تنفع فيه الروح لا يصح كاعتقه الشيخان في كتاب  
النكاح من القاضي حسين **قال** ولو كانت لرجل دابة لا حرة لم يعتق احداهما بعتق الاخر لا استبعاد  
مع اختلاف المال وكذا القاضي حسين وجها واحدا يعتق الولد وجب عا معتق الام قيمته يوم انفصاله  
ولا يسري العتق من الولد اليها فلا خلاف فيه تصور لغير مال الام في الوصية والرد بالعيب اذا ارث  
الرجل على ملك المشتري ثم رد وقبلنا كما يتعدى لرجل الحارث خلاف لفسر عا لاصح فيهما وفي الجهة فيما اذا وهب  
الحامل اطلق فان الامام كل من الجديده لا يرد على الخلق في الجهة **قال** واذا كان بينهما عتق احداهما  
كله او نصيبه عتق نصيبه بالاجماع كانه ملك المتصرف وقد وجه العتق على ملكه وصورة المسألة ان  
يقول لصبي منك حرا واعتقت نصفك الذي املكه فلو قال لنصفك حرا كان ملك نصفه فلو يعتق  
نصيبه كله ابتداء او نفع عا المصنف متنا عا يعتق ثم يسري اليه ربع اخر فقط ان كان معسرا او الى الجميع  
ان كان موسرا وجها واحدا الامام لا يدين على الخلق في العتق اطلاق او عتق كما اذا قال ان اعتقت نصيب  
منه فاراني طالق او اميت حرة فان الطلاق والعتق يقعان عا القول باختصاصه بنصيبه دون الوجه  
الاخر قال ابن الرخوة وكذلك اذا اؤكل الشريك اخر عتق نصيبه منه فقد لا لو كيد اعتقت نصفك  
ولم ينع عنه ولا غير ماله ففي وقته عند او عن الموكل وجها واحدا في المهمات سواء العتق على عرض فاذا  
قال اعتق النصف الذي لي فطلق اعتاق النصف فان قلنا ينزل على نصفه استحق وان قلنا يكون

الربع

شايق

شايق لم يستعمل استحق النصف الا لغيره كما لو قال لفلان فلان فطالعتي فلان ما بال فلان فطالعتي فلان  
ثلثي الا لفلان لو وقع طلعتين او النصف فقط لانه انما وقع نصف الثالث والكيل حكم شرعي فيه وجها واحدا  
في رواية الروضة السابي ولو ملك المكاتب بعض قربه فاعتق شركه نصيبه هل يسري او يكون ملك المكاتب ما  
لكونه عتق عليه فيه نظر **قال** وان كان معسرا فلان لم يملك له صل الله عليه وسلم من عتق شركه  
له في عتق فكان له مال سلف لثالث العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطاه شركه حصصهم وعتق عليه العبد والا  
فقد عتق منه ما عتق رواه الشيخان من حديث من روى الدارقطني ورواه عنه ما ينفي ان يعتق شركه  
فان لم يكن له مال قوم العبد قيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمته غير مشقوق عليه فالباب ان جماعة  
رووا الحديث ولم يذكروا السعي فيه فدل على انه ليس من قيمته بل من كلام الراوي ولذلك قال اضطررنا  
ابن ابي عمير فذكر كرامة مرة لم يذكره فدل على انها مدح من كلام قاده لا من الحديث **قال** ولا ابي  
وان لم يكن معسرا يسري اليه والى ما يسري له الحديث السابق وليس المقصود من الموسر انه بعد من لا غنى له لكن ان يكون  
له من المال ما ينفي قيمة نصيب شركه فاضلا عن قيمته وقوت من لم يملكه نفقته في يومه وليله ودست ثوب  
يلبسه وسكنى ومو وصرى الى ذلك كما يباع ويصرف في الدون والاعتبار كماله الاعتاق دون ما بعد والمرخص  
ليس موسرا الا ثلث ماله فاذا اعتق نصيبه من الشريك في مرض موته فان خرج جميع العبد من ثلث ماله قوم  
عليه نصيب شركه وعتق جميعه وان لم يخرج منه الا نصيبه عتق ولا سراية وعندنا في حيفه لا سراية ولا تقوم  
ولكن ان كان موسرا فبشركه الشريك من ثلثه امور ان يعتق نصيب نفسه وان استسعى العبد في يومه قيمة  
نصيبه وعتق وعلى المقدرين يكون وكأله بينهما وان يعتق العتق قيمة نصيبه ثم المعتق يستسعى العبد فيما عدا  
فاذا ادعى عتق وكان جميع الولا له وان كان معسرا فلان نصيبه الشريك وبشركه من المصلين الا وليين وموضع  
بال اتفاق اذا لم تكن متعلقين محل السراية حتى تقوم فلو اعتق نصيبه ونصيب شركه مرهون سري على الامم لان حق  
المرتهن ليس أقوى من حق المالك وينفصل الوثيقة الى القيمة ولو كان نصيب شركه مدبرا قوم ايضا عا الاظهر ان المدبر  
كالقن في البيع ولو كان نصيب الشريك مستوليا بان استولاه وهو معسر لم يسري على الام لان السراية تستلحق النقل  
وقيل لسريته ان السراية كالا بلاف واللاف ام الولد يوجب القيمة وقوله الى ما يسري به هو الصحيح المخصوص بكبد  
المتلف وكأله يقرب من الحرية وقيل لا يسري لان تقوم للشفقة بفيد الاستقلال وكأله يا هذا المصنف العتق ولو  
كان العبد من ثلثه فاعتق اسنان منه نصيبها مع واحد موسر والاخر معسرا فانه يقوم جميع نصيب الذي  
لم يعتق عا الموسر كما جزم به الشيخان ولو افرج عتق في يد غيره ثم اشترى بعضه وهو موسر ففي سراية نظر ونجده  
ان يقال ان قلنا ان يسري او اقترا فلا ولو كان عتق من اثنين فباع احدهما نصيبه للعبد هل يسري عليه الباقي  
اذا كان موسرا نجده بناوه عا انه عتق جميع او اعتاقه **قال** وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق لانه وقت الاتفاق  
او وقت تسببه وظاهره ان الواجب قيمة حصص الشريك اذا قامت وصدا لا ما عتقه من قيمته جميع  
العبد باعتبار التوزيع حتى اذا كان العبد لسراية ثلثا به ونصفه يساويه ما به فاعتق احد الشريكين نصفه  
وسري الى النصف الاخر كما يلزم الامامية كاذكره القاضي ابو الطيب في باب الغصب من شرح الفروع وكذلك

ممنوع







ولا حرسه فاعتقوا الخزان نصيبهما معا فالخزنة عليها نصفان على المذهب لان خزانة المفسد  
 فيه القليل والكثيرا لومات من حركاتها المختلفة والطريق المتكافئة قولين احدهما هذا والثاني انها  
 على الملكين الملكين كخطين من الشفعة ورفق الاول بان الاخذ بالشفعة من مرافق الملك كالمشقة  
 وهذا سبيلها سبيلها المتلف وموضع الخلاف اذا كانا موسرين فان كان احدهما موسرا فقط فله  
 عليه نصيب السالك بلا خلاف لئلا يظن ان الشخان وكل الشخان فيه وجه كذهب مالك انه خصه  
 بالسراية ما كان خصه لو كان موسرا لكذلك في الفدية في موضع اخر وصبط المصنف يحفظه الخزان  
 بكسر الخاء ليوافق قولنا في المخرج فاعتق الثاني والثالث وقوله معا المراد انه وقع ذلك اتفاقا  
 او علقا بصفة واحدة فوجدت اوصفتين فوجدتاهما **قال** وشرط السراية اعتنا قد باختيار  
 سوا باختيار ذلك او بسبب فيه بان مفعله باختيار كالاشرا والجهة وقوله الوصية واشترط بالاختيار  
 على الوفاق عليه فلا يسمي كمن كان عبد افا شترى شخص من يعق على سببه ثم عجز السيد فصار الشقص له  
 وعق عليه فالاصح انه لا يسمي ومن قال ان المصنف اشترط بالاختيار عاذا اعتق مكره واهم لان الكلام  
 مما يعق منه الشقص وهذا لا يعق فيه اصلا **قال** فلو ورث بعض ولد لم يترك الموقوف سبيله  
 سبيل غرامة المتلفات ولم يوجد منه ضيق ولا فصدتلاف وبغية المخرج بالقراب الولد ولو لم  
**قال** والمرضى محسرا في ثلث ماله فاذا اعتق فمرض موته نصيبه ولم يخرج من الثلث خرج فلا سرة  
 في الباقي ولم يذكرها ابان الوارث بان السراية فخرية والتحقيق ان الرضى موسر كالعق فان لم يرض  
 ما جرى وان ما نظريه الثلث عند الموت وفارقا لغيره ليعتق الحر ما بالاعيان **قال** والميت موصر  
 فلو اوصى يعق نصيبه لم يسر ولو خرج جريح من الثلث لان الموت ينقل المال الى الوارث ويبقى الميت  
 موصرا ولا تقوم على من لا ملك شيئا وقت نفوذ العتق بل لو كان العبد له فاقوى باعناق بعضه  
 فاعتق لم يسر فلو اوصى لاعتقوا نصيبه وكذا العتق كذا ان خرج من الثلث **قال** امة حامل من زوج  
 اشترى زوجها وابنه الحر معا وبها موسران فالحكم كالواو من سيدها بها وبها وقلا الوصية معا  
 تعتق امة على الابن والحمل فعتق عليها ولا يقوم **قال** فضل اذ ملك اهل تبيع اصله او فرعه عق  
 اى عليه فالابن المنذر اجمعوا على ذلك وكانه لم يعبا بخلاف داود واستدل لعنق الاصول بقوله تعالى  
 واخفض لها جناح الذل من الرحمة ولا يتبين خفض الجناح مع الاسترقاق وفي صحيح مسلم عن عمران بن حنين  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اني اخبرني ولدوا له ان جده مملوكا فيشترى فيعتقه وهذه الرواية  
 مجرولة على الرواية الاخرى فيعتق عليه وطين داود ان الرواية بنصيب فيعتقه عطايا له  
 فيشترى فيكون الولد هو العتق فلا بد من انشاء عتق ولا يعق مجرد الملك شي والمصنف في الرواية  
 الرفع والميراث على المصدر المحدث الذي دل عليه العمل فيقصر فيعتقه الشرا على النصيب  
 بتعكس المعنى والحواب الرفع وبوين رواية عتق عليه وفي اخره فهو حر واما عتق الفرع فله قوله  
 تعالى لو قالوا اتخذ الرحمن ولدا سمعنا بل عبدا مكرمون وقوله وما ينبغي للرحمن ان يتخذ ولدا ان كل

من في السموات والارض الا اني الرحمن عدا قد لا مل احد لا يجتمع بموته وملك وطان الله تعالى من  
 اوله الرجل باسم نفسه فقال قوا انفسكم واصليكم نارا وقال كونهوا قوامين بالقيط شهيد الله ولو على  
 انفسكم ولا فرق بعد ان يدخل ملكه فهذا او اخيرا او بعوض او بالعوض والسعييد بالكل الشرح تبع فيه  
 المخرج ولم يذكره في الروضة ولا حسن الاشارة من الصبر المحزون لانه اذا ملكا القريب عتق عليهما اما  
 اخبر به عن المكاتب اذا اوجبه وذهب له او اوطى به به وكان القريب كسوبا يقوم كفاية نفسه فانه  
 يجوز له بوله واذا قبله ملكه ولم يعق عليه لصحة ملكه فانه لو عتق لكان ولده ولا يكون الولد لرقيق  
 وكذلك لو ولى امة فانت منه بوله كسبي في موضع وسئل عما رثه المات والم والم والم والم والم والم  
 من الجهتين والاولاد والاولاد وان منفلوا وحكي القاض حنين في الولد المسمى باللعان وحيث واما ولد  
 الرضاع فلا يعق عند جمهور العلماء وقال شريك ابن عبد الله القاض يعق وحظه الناس وسواء له  
 انفق الوالد والولد في الدين او اختلف وحسب غير الحصول والفروع كالأخوة والاعمام وسائر الاحكام  
 فانهم لا يعقون بالملك وعندنا حنفية واحمد يعق كل ذي رحم محرم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 من مملوك ذي رحم محرم فقد عتق عليه رواه ابن ماجة والنسائي من حديث ابن عمر جوابه ان الحسن لم  
 يسمع من سيرة الا حديثه الحقيقية وقال الترمذي انه خط عنه اهل الحديث ولذلك قاله ابن عساکر  
 يعق كل قريب محرم وعين وقال مالك المشهور عنه يعق السبعة المذكورون في اية الميراث والوالدان  
 والاولاد والاخوة والاحوات ولا يعق العم والعمة ولا الخال والخالة فالله اهدى حجة ولستين من  
 الخلاف المصنف مسابله صورة المرض الاية في الكتاب **قال** اذ ملك المكاتب اياه كما تقدم  
 واذا وكله في شرع فاشترى الوكيل من يعق عليه وكان معيبا ففي الروضة في كتاب الفرائض ان للوكيل  
 رده لانه لا يعق على الموكل قبل رضاه بالعتق وكذلك اذا اوصى له من يعق عليه وارثه بان اوصى له  
 ببعض ابن ابيه مات وقيل في الوصية فان الشقص يعق ولا سراية في اجماع فان المثل وحصل الميت  
 او اثم استقل الى الاخ ارثا وكذا اذا باع ابن ابيه بثوب ومات ووارثه اخوة فرد الثوب بعيب  
 وبقي النظر فيها اذا اشترى زوجته الحامل هل يعق عليه الحمل من غير عا ان الحمل يعلم لان ذلك  
 نعم عتق والا فلا فلو طلع عا عيب لا ثم اراد رد الحمل له ذلك يخل بناؤه على العلين ولو اشترى  
 في مرضه موته ثم انفصل قبل موته فان قلنا الحمل يعلم لم يرث لانه لم يرث لكان وصية لوارث وان قلنا  
 لا يعلم فينبغي ان يرث لان الحرية لم يحصل له بالشراب بعد فاذا انفصل بعد موته لكان الامرك ذلك  
**قال** ولا سترى لطفل فريسه اى الذي يعق عليه لانه اذا سترى بالعتق كما ليس له ان يعق  
 صبي عنه ولا خصوصية للطفل بل المحزون والسقيية كذلك فلو قال المخرج كان اشبل وفاقه عتق  
 الكتاب والروضة واصليها الغزالي انه ملكه لم يعق عليه وهو المقول من النصيب واستشكله في الطلب  
 بان البعوضة اذا قات الملك فكيف حكم بوجوده مع اقتراها بسببه ولهذا قال ابن الجراد اذا قهر  
 مسلم فريسه الحر ملكه لان القرابة دافعه ولقوة هذا السؤال قال الغزالي بعد ذلك عنده انه لا ملكه







رق وفي الواحدة عتق وتدرج في بنادق كما سبق اي في باب العتقة والاختيار ان يحذف حتى  
تبيس وان توضع مخطاه ومومر من شاهد لا بالأخراج وان يكون المخرج قليلا المقتضا طاهر الصلاة  
**قال** ويخرج وامر باسم ادم فان خرج العتق عتق ورق الاخر انما هو ورق واخرجت اخرى  
باسم اخر ويجوز بالادام متساوية وبالنوي والبهر كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الغنائم  
كذا استدل به الرازي وغيره قال ابن الصلاح وكما عرفت له صحة فان تفتت كداوة وقيل  
وحصة منه الصديقان وتوقف فيه الرازي **قال** ويجوز ان يكتب اسماءهم ثم يخرج رقتهم على الحرة  
فمن خرج اسمه عتق ورقا كان به فصل الامر ايضا وكلام المصنف يقتضي ان الصفة الاولى اولها  
فانه غير هذا لكن صوب القاجن والمام وغيرهما هذه الكيفية لان الاخراج فيها يكون مرة واحدة  
مختلفا الى اول فانها قد خرج الى عادة سهم الرق او لا **قال** وان كانوا ثلاثة قيمة واحدة مائة  
واخر مائة وان اخرجت ثلثا به اذرع بسهمي راق وسهم عتق فان خرج العتق لذي المائتين عتق اي وثم  
الثلث ورقا لزيد تهما عليه او للمائتين عتق ثلثا لانه الثلث الاول عتق ثم يفرع بين الاخرين  
سهم راق وسهم عتق فمن خرج سهم منه الثلث فان خرج الثاني عتق بصدقه او المائتين فثلثه  
**قال** وان كانوا اثنى عشر مائة او امكن توزيعهم بالعدد والقيمة كستة قيمتهم سوا ذلك  
لشعة واما عشر وعشرون فثلاثة ثلثه او اربعة اربعة ويعدل كسوية الملائكة  
المقتضا وبه وكذا لو كانت الستة قيمة ثلاثة مائة وثلاثة خمسون فيقسم الى كافي غير خيسا  
**قال** جعلوا اثنين اثنين ثم يفعل كل ثلث في الثلاثة المتساوية بين القيم **قال** او بالقيمة  
دون العدد كستة قيمتهم مائة اصد مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثة مائة جعل الى اول جزاء  
والثاني جزا والملائكة جزا وصيد يفرع غير ان المثال هكذا وقع في المحرر فتابعه المصنف وهو  
غير مطابق فان السبعة لها ثلث صحيح وانما مثاله خمسة قيمة اصد مائة واثنين مائة وفي هذا  
الصورة وجها واحدا وهو المنصوص بحزبهم كاذن المصنف وقيل بخزرون بالعدد فيجعل المائتين قيمتها  
مائة جزا والذي قيمته مائة مع واحد من الملائكة الباقي جزا والباقي جزا **قال** وان تعدت  
اي توزيعهم بالقيمة اي او بالعدد فان لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثلث صحيح كاربعة قيمتهم سوا افضى قول  
بخزرون ثلاثة اجزاء واحد واثنان لانه اقرب الى فعله صلى الله عليه وسلم **قال** فان  
خرج العتق لواحد عتق اي كله ثم افرع اي من الواحد وبين الاثنين الباقيين السهم الثلث للث في خرج  
له سهم الحرة عتق ثلثه لذا قاله الرازي ويحتاج الى تأمل فانه ان خرج للموالد فعتق ثلثه واضح وان  
خرج للاثنين فكيف يفعل هل يعتق من كل منهما سدسه او يفرع بينهما ثانيا فخرج له عتق ثلثه  
وقل من اخرج لثلاثة **قال** او الاثنين رقا الاخران ثم افرع بينهما فيعتق من خرج له العتق  
وثلث الاخر طلبا للسواة **قال** وفي قول يكتب اسم كل عبدة رقعة فيعتق من خرج اولها  
وثلث الباقي كذا ذلك اقرب الى الفصل الامر فخرج رقعة على العتق فمن خرج اسمه عتق ثلثه لكن

كلام

كلام المصنف يوم انه يعتق ثلث الباقي من غير اعادة رقعة وليس كذلك بل تعاد كذا ذكرناه وهو  
صريح كلام المحرر **قال** قلت اظهرها الاول والله اعلم اي انهم بخزرون ثلاثة اجزاء بحيث تقرب  
من السبيلت للملائكة من كونه اقرب الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا وجه الرازي ونقله ابن الرافعي  
عن الحسن وصورته المسألة ثمانية قيمتهم سوا في المسألة قولان اظهرهما بخزرون ثلاثة وثلاثة  
واثنين فيكتب لهما في ثمان رقاع فان كانوا اربعة فعل الاول بخزرون واحد واحد واثنين  
وعلى الثاني على ادم رقتهم اما اذا امكن التسوية بالعدد دون القيمة او عكسه كستة قيمة اصد مائة  
مائة واثنين مائة وثلاثة مائة فوجها في الصحيح المنصوص بخزرون واحد واحد واثنين وثلاثة مراعاة  
للقيمة والثاني بخزرون بالعدد فالمدان قيمتها مائة جزا والذي قيمته مائة مع واحد من  
الملائكة جزا والباقيان جزا يفرع ويعتق قدر الثلث **قال** والمقرر ان في استحقاق المقتضى  
بمحصل كل طريق **قال** وقيل لا يجب لانه اقرب الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا نقله في  
الشرح والروضة عن معتق كلام اكثر من ونقل الاول عن القاضي حسين **قال** قال في البحر لو كان  
في العبد اهران او ابه وابن كان الجميع مائة من الفرقه وان كان فيهم ام وابن بالغ ففرق بينهما  
جازا وام وابن صغير لم يخرجا قال ابن الرفعة وفيما قاله نظر ان الفرقه بالحرية عنده اقلية  
التخريم وفي اعتراضه نظر ان الفرقه في البيع جازت للصورة ولا ضرورة هناك عندا مكان  
الانتم اليها كما سبق قال وان كان فيهم زوجان فعل بخزونا الفرقه وجها وجه المانع انها بعض الاشياء  
النكاح كل هذا اذا امكن الجمع **قال** واذا اعتقت بعضهم بقعة فظهر ما لا يثبت بطلانها  
وقت الفرقة وخرج كلهم من الثلث عتقوا ولهم كسبهم وكذا كل ما كان من معنى الكسب كالولد وارث  
الجنابة وغيرها **قال** من يوم المعتقد ويرتبط بذلك جميع احكام الحرية حتى لو كانت امه  
رودة اقل ذلك بالملك بطل نكاحه ولو وطئها الوارث بالملك لزمه مهرها ولو زنا اصد مائة وطلد حنين  
كل حد ان كان بكرا ورحم ان كان ثيبا ولو كان الوارث شاع اصد مائة بطل بيعه او رهنته بطل رهنته  
او اجرة بطلت اجارته ورجع على مستأجره باجره مثله ولو كان الوارث قد اعتقه بطل عتقه  
وكان ولاه لاول ولو كانت بطلت كتابته ورجع على الوارث بما ادب وصار حرا في جميع ذلك  
الاحكام **قال** ولا يرجع الوارث على انفق عليهم كمن كان امرأته نكاحا فاستأجرها حتى صحى  
ثم فرق القاص بينهما لا يرجع ما انفق لانه انفق على ان لا يرجع قال القاضي ويحمل ان يرجع  
كالوانفق على البتة الحامل بقوله القائل ثم بان ان لا جلفا به يرجع **قال** وان  
خرج اي من الثلث ثم ظهر عبد اخرج اي بينه وبين من غنى من العبد كما اذا اعتقنا او اذا  
من ثلثه ثم ظهر مال يخرج به اخرج افرع من خرج اسمه منهم عتق فلو ظهر له مالا اخر افرعنا وهكذا  
**قال** ومن عتق بقعة حكم بعثته من يوم الاعتاق ويختار قيمته حينئذ خلا من اوصيه  
بعثته فانه تختار قيمته يوم الموت لانه وقت الاستحقاق **قال** وله كسبه من يومئذ

الوارث



اي من يوم العتاق واذا اكل ما يختص به الحر من الحقوق كالكسب وعينه كاتقدم **قال** غير  
 فكسب محسوب من ثلثت سوا كسبه في حياة المعتق او بعد موته لحصوله في ملكه **قال**  
 ومن بقي رقيقا قوم يوم الموت لانه وقت استحقاق الوارث **قال** وحسب من الثلثين  
 هو وكسبه الباقي قبل الموت لانه انما ملكه بعد ذلك **قال** والمادة بعد لانه حدث  
 عاملك الورثة حتى لو كان عيا سيد دين يبيع في الدين والكسب للوارث لا يقبض الدين منه  
 خلا فالاصطري **قال** ولو اعتق ثلاثة لا يملك غيرهم قيمة كل مائة فكسب ادم مائة  
 اقرع فان خرج العتق للكا سب عتق وله الماية لما سبق وهم من كلامه انه حكم برفق الاخرين  
 لانه لما مال **قال** وان خرج لغير عتق ثم افرع اي بين الكسب والاخر **قال** وان  
 خرجت اغير عتق لثمة فيبقا ثلثاه والكسب وكسبه للورثة **قال** وان خرجت له  
 اي للكسب عتق ربحه وتبعه ربح كسبه لانه يجب ان يبقا للورثة ضعف ما عتق وكلامه  
 يبقى ذلك الا بذلك لانه عتق ربحه وقيمة الربع خمسة وعشرين تبعد من كسبه خمسة  
 وعشرون غير محسوبة عليه فيبقا من كسبه خمسة وسبعون ويبقا منه ما قيمته خمسة  
 وسبعين وعبد قيمته مائة فحصوله الفركة المحسوبة ثلثا مائة وخمسون وسبعون منها  
 قيمة العبد كلام ثلثا مائة ومن كسب ادم خمسة وسبعون حلة ما عتق مائة وخمسة  
 وعشرون وحلة ما بقا للورثة ما يتاها وخمسون واما ربح كسبه وهو خمسة وعشرون  
 فانه غير محسوب عليه لانه تابع لما عتق منه وفي هذه الصورة باقى الدور والستخرج بطريق  
 الجبر والمقابلة وقد بينا في المحرر وحاصله يعتق ربحه ويبيعه ربح كسبه كما قاله المصنف  
 ثم سئل عن العبادي عتق له ثلاثة اعبد فقال ادم عبيدي حر ثم قال ادم عبيدي حر  
 قال ثالثا ادم عبيدي حر فقال يعتق الجميع قال ولو قال ادم عبيدي حر وقال ثانيا وثالثا  
 لا يعتق الا واحد لان قوله ادم عبيدي تصرف الى الملوك وقوله ادم عبيدي لا يعتق في الرق  
 فانه لو قال لعبد وحر ادم عبيدي الحر وقال القاضى حسين لا يعتق في المسائلين الا واحدا  
 لان قوله ثانيا ادم عبيدي حر يقتضى ان يكون له عبيد ولم يكن له ادم عبيدين قبله وجعل  
 عبيدي احرار وليس له ادم عبيد قال لا يعتق لان ادم العبيد لا يعتق عيا واحدا وفيما قاله نظرا لانه  
 يلزم عليه ان قال ادم عبيدي طوا لى وليس له الا زوجة او زوجان لا يقع عليه طلاق وهو  
 بعيد والمسألة في قايوي البغوي واجاب فيجب ما اجاب به العبادي وهو الصواب **قال**  
 فصل في باب الوك وهو بيع الواو والدماء خوذ من المواة وهي المواة والمقاربة فكانه  
 احراق ارب المعتق وهو بيع التفرع عيان عن عصبية مترا جبة عن عصبية المستب يربها  
 المعتق ويلى امر النكاح والصلاة عليه ويعتق كورا العصبية من بعد وقد بالغ المصنف  
 في اختصاره والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ادعهم اليهم هو افسط عند الله فان لم  
 تعلموا

تعلموا اباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وروي احمد وبن خزيمة وبن جابر والحاكم  
 عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوك لجة كلمة النسب لا يتابع ولا تذهب وفي رواية  
 كلمة التوبة والجمعة بضم اللام وفحها وقيل في النسب بالفتح وفي التوبة بالهم ومعنى الحديث  
 المخالطة في الوك والها تجري بحري النسب في الميراث كخالط الهمجة سدي التوب حتى يصير  
 كالشرا لواحد لها بينهما من المداخلة الشديرة وانما قال لا يتابع ولا تذهب لان الوك كان متبعا  
 كما قيل فباعوه مالهوكا وباعوه معتقا وليس له من المات خلاص فها هو الشارح عن ذلك  
 وهذا كالا جامع من اهل العلم الا انه روي عن ميمونه الخادمة واما مواليجان الجاس او من ابن  
 عباس **قال** من عتق عليه رقيقا بعتاق سوا جز ذلك او عتقه على صفة فوجرت **قال**  
 او كسبه وتديبر واستنيلاد وفراية وسراية فوله له اما اذا ما شر العتق فلعوله صلى الله  
 عليه وسلم انما الوك ان اعتق متفق عليه واما في الباقي فقيا سا عليه وكما يقتضى عنه ينفيد بان اعتقه  
 على ان لا واد عليه او انه لفلان او للمسلمين فان الشرط لم ينفذ له الوك ودخل في كلام المصنف  
 ما لو التمس من مالك العبد عتقه عنه بمال او بما فاجاب فانه يعتق عليه وولاه له اما اذا باع عبدك  
 لنفسه فان الوك لا يثبت له بيا المذهب ولا مثله عبارة المصنف ولو شهد بعتق عبد ثم اشتراه عتق  
 عليه لا قراره وولاه موقوف على ظاهر النص وقيل سلم له من ميراثه الاقل مما يدر له من حلة الميراث  
 وصححه الجمهور ولو اعتق مسلم كافرا وعكسه ثبت الوك وان لم يتوارثا وادعى الماد روي الاجماع على ان المسلم  
 اذا اعتق كافرا ثبت له الوك وكل الخلاف في ثبوته لكافرا على المسلم وفاقيد ثبوت الوك الارث  
 اذا سلم وما نقله القاضى عبد الوكاب المالكى عن الشافعى انه لا حال ان المسلم يرب عبد الكافر  
 لم يبع عن الشافعى هذا اذا لم يطر استرقاق بعد العتاق فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق العتق بدار  
 الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فعتق ميراثه ثلاثة اوجه حكاه ابن القطان والدارمي  
 احدها للسيد الاول لان ولاه استقر له والثاني للثاني لان عتقه اقرى الموت والثالث بينهما  
 والراجح الثاني قال ابن اللبان فلابد الاجاز ان يذهب الشافعى ومالك ورد الاول بانه لما  
 استرق بطل ولوه وهذا الفرع تقدم في الفريض عند قول المصنف فصل من العصبية له ينسب  
 وله معتق واذا ثبت الوك على الحقيق استرسل واستقل الى عتيق العتيق واوماده واحفاده لكن  
 لستثنى صورتان سائيات **قال** ثم لعصبته اي القرب فانه قرب كما سبق في الفريض ولا  
 يمتثل الوك لغير العصبية من الورثة اذ لو انتقل اليغيرهم لكان موروثا وهو لا يورث لكن يورث  
 به ولا يورث لا يشرك فيه الرجال والنساء ووقع في الروضة ههنا ان من اعتق من غير يبرأ منه  
 ووقع المعتق عن المعتق عنه وله الوك دون المعتق وهو سبق فلم وعبارة الرافي من اعتق عن  
 بغير اذنه وتمع العتق عنه وكان الوك له دون المعتق عنه خلافا لما لك وهذا هو الصواب  
 ونقل الشيخان في المطاوع البغوي من غير مخالفة انه لو قال لا اعتق عبدك عني على الف فقال



اعتقده عندك مجازا عن العتق دون المستدعي ومسا لتنا اول بذلك وقد تقدم في القرائن  
الصواب لاربعه التي خالف فيها الولد بالنسب **قال** ظاهر عبارته ان الولد لا يثبت في حياة العتق  
لعصبته بل انما يثبت بعد وهو المشهور وقال ابن المنذر يثبت في حياته ومراوده بالعصبه العصبه  
نفسه لا يغير وهذا لا بعد وكثيرت امرأة بولك لان البنت عصبته باجها وعند عدمه حاجه  
قرصه ولا شيء كصحاب الفروض في الولد **قال** وكثيرت امرأة بولك الا من عتقها لعموم قوله  
نحالي صلى الله عليه وسلم الولد لمن اعنت وروي النسائي بسناد جيد ان ابنة حمه واسمها فاطمه  
وقيل امامه اعتقت عبد الحامات وترك ابنته ومولاها فاعطى ابنه صلى الله عليه وسلم ابنته  
النصف والمعتقة النصف واحديث عمر وابن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال يثبت الولد من يرث المال فرواه الترمذي وقال اسناده صحيح والخصف قدم المسألة  
في القرائن لكن بغير هذه العبارة **قال** واولاده وعتاقه كالرجل وزاده النبي **قال**  
وهي جازا اليها من اعتقت وصورة ان يتزوج عتقه رجل فبأنى منه بولد فولد لمولى امه  
ثم تحقق المرأة بعدة فيغير ولا الولد اليها **قال** وان عتق عليه ابوك ثم اعنت عتقات بعد موت  
الاب فلا وارث فانه لبيت لانه معتقه المعتق فان كان له عصبه كاخ وابن عم قريب او جده  
فيراث الحيث له لانه عصبه المعتق بالنسب ولا شيء لبيت لانه معتقه المعتق وهي من اخرج عن عصبه  
النسب وصورة المسألة امرأة اشترت ابنا فاعتق عليه ثم اعنت الاب قبل ان يموت عتقه بعد موته  
في الشيخ ابو علي سمعت بعض الناس يقول احط في هذه المسألة اربع مائة قاض بينهم واولا اقر  
وهي عصبه له بولك با عليه وصورة في البسيطه بان يثبت شيئا باها فعتق عليها ثم اشترى  
الاب مملوكا واعتقه ومات ثم مات العتق فعلا المقضا لهما لظون ميراث العتق من الاب  
والاص لا يمتنع معتقا معتقه والحد اب اندلاخ ولا شيء للاخت لانه معتقه المعتق فلو كان له  
فمات قبل ابيه وظف ابنا وابن ابن وان سفل او كان للاب المقتق ابن عم جده فهو اول من يثبت  
كما تقدم فلو مات هذا الاخ بعد موت الاب ولم يخلف الا اخته فلها نصف ميراثه بالحق ونصف  
الباقى لان لها نصف ولا الاخ لانها نصف الاب فيجمع لها ثلاثة ارباع الميراث ولو مات الاب ثم  
مات الابن ثم مات العتق ولم يخلف الا البنت فله ثلاثة ارباع الميراث ايضا النصف لكونها معتقه  
نصف المقتق ونصف الباقي لثبوت تمام السوابية على نصف الاخ باعنا في نصف ابيه والربع  
الباقى في هذه رايي قبله لبيت المال **قال** والولد لا يعل العصبه فهو مراد الميراث بولك  
الكثير لقول عمر وعثمان وعلي وزيد ابن ثابت الولد للكثير قاله ابو داود واسند البيهقي وعبد  
الرزاق وهو نعم الكاف وسكون الباقى اكبر الجماعة في الدرجة والقرب دون المن مثله اعنت  
عبد او مات عن اثنين فثبت لهما ولا العتق ثم مات احداهما وظف ابنا فولد العتق لاجله وان كان  
ميراثه لاجله ولو مات العتق عن ثلاثة بنين ثم مات احد من ابن واخر عن اربعة واخر عن خمسة

فالوكا

قال لولا بين الحثه بالسوية فادامات العتق ورثوه اعشار الاستواء في القرب **قال**  
ومن مسه رق فلا دله عليه الا لمعتقه وعصبته اي عصبه معتقه ولا دله عليه لغيره كعتق  
ابيه او امه وذلك لان نعمة من اعنته عليه اعظم من نعمة من اعنت بعض احواله فخصص الولد فان لم  
يوجد فالولد لعصبته فان فقدوا فاليراث بعدهم لبيت المال **قال** ولو ترك عبد معتقه فانت  
بوله فولد له لمولى الام لانه المنعم عليه فانه عتق باعتان امه **قال** فان عتق الاب اخراجه مواليه  
فيقتل من موال الام الموال الى الاب ومعناه سلطان وله موال الى الام وشؤنه لموالي الاب لما روي البيهقي ان  
الزبير بن العوام راي فتية ظرافا في مجبه ظر فصر فسال عنهن فقالوا رافع ابن خديج روج امته  
من غلام فلان الامراي ثم اعتقه ففولده منها فاشترى الزبير الاما الغلام من الامراي فاعتقه ووجه الى  
رافع ان ولده لم يثبت له الميراث فحكم بالولد للزبير ولم يعرف لهم مخالف ولان الولد فرع النسب والنسب  
مختبر بالاب وانما يثبت لموالي الام لعدم الولد من جهة الاب فانه اعاد الولد الى جهة الاب عاد الى موضع  
وحمل الميراث الى موال الاب اذ لم يكن معتق الاب هو الابن نفسه فانت اشترى الولد اباه فعتق عليه  
فالصح ان ولد الابن باق لموالي امه كسبي **قال** ولو مات الاب رقيقا وعتق الميراث الميراث مواليه  
لانه كالب في النسب والتعصيب فيجوز لولد كالب **قال** فان اعنت الميراث والولد رقيقا الميراث الميراث  
الاب رقيقا **قال** فان عتق الاب بعد اخراجه مواليه لان الجدا بما جره لكون الاب رقيقا فاذا  
عتق كان اولي بالجر لانه اقرب من الجدي في النسب **قال** وقد سبق لمولى الام حتى يموت الاب فيمير عليه  
موالي الجدي وبه قال ابو حنيفة كانه لما اشترى لقا اب رقيقا فادامته زال المانع وهذا الوجه  
قطع به البصري وقال المصنف انه اقوي لكن صح الشيخ ابو علي عدم الميراث **قال** ولو ملك  
هذا الولد اي الذي يثبت عليه الولد لموالي ابيه اباه جرو ولا اخوته اليه وهذا لظان فيه كانه  
صرح به في الميراث والمراد اخوته من ابيه سواء كانوا اخوته من امه او من معتقه اخري **قال**  
وكذا اولاه نفسه في الاصح كالمعتق الاب عنه ثم لسقط ويصير كولد له عليه **قال** قلت  
الاصح المخصوص لا جره والله اعلم بل يفتى وله لموالي الام لانه لا يمكن ان يكون له على نفسه وكذا  
ولهذا الواشعري الجدي نفسه لعتق ويكون الولد للسيد وكذا المكاتب اذا عتق باء النجوم  
واذا عتق راجع يفتى في موضع وهذا الذي صحه الرازي في الشرح وهو طاهر مذهب الشافعي  
وكان الذي وقع في الميراث سبق فلم يثبت تزوج معتق حرة اصلية ولا عليها فولدت ولدا فولد  
الولد لمعتق الاب في الاصح وقيل لا وله عليه لا حد اذا تزوج حرة ولا عليه لمعتقه فانت بولد  
فول عليه لموالي الام ولا فيه اوجه اصح ولا الثاني نعم والثالث ان كان امه حرة او مملوكا  
فلا مان كان طاهرا فقط والمحكم بحرثه ماله ارفع حانسه اعنت كافر مسل وله ابن مسلم وبين  
كافر ثم مات العتق بعد موت معتقه فولد له المسلم فقط ولو اسلم الاخر قبل موته فولد له لهما  
ولو مات في حياة معتقه ميراثه لبيت المال وكذلك لو ان المعتق المسلم قبل الجدي المسلم المعتق للسيد



ابن ابي عمير الملقب بانه قاتل والده فالتاثير والفرق ان في باب السب  
الاخوة تاتيه بين الاخ والمقتول فلهذا ورثه في الوفاة الابن انما ثبت له الوفاة بموت ابيه وكذلك  
في التزوج وبغض الشافعي ان المرات اذا اعتقت امته وكان لها ابن صغير واخ كبير زوج العتقة ولد  
العتقة انما يزوجها السلطان هذه العلة وفي هذه المسئلة اذا كان الاخ صغيرا وزوج العتقة  
**كتاب التدبير** هو في اللغة النظر في عواقب الامور وفي المشرع تعليق عتق يقع بعد  
الموت وضع بعضهم بانه تعليق عتقه بالموت وهو غير مانع فانه لو قال اذ امنت فانت حر  
قبل موتي بشرط ان تطلق العتق بالموت وليس تدبير الا انه يعقوب من راس المال وله فظنه ما خذ  
من التدبير ان الموت بمر الحياة وقبل ان لا يجعل تدبيره الى غيره وقيل انه تدبير امرجائه باستخدام  
وامرجه بعتقه وكان معروفا في الجاهلية في قرع المشرع وقيل انه مبتداه الى صلح م ولا يستعمل  
التدبير في غير العتق من الوصايا وقد برأها جرون والاضار واجمع المسلمين على جوازها وافقحه  
في المحر يقول جابر بن رجاء اعتق فلانا ما عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم  
رواه الشيخان واشتراه نعم الحارم ووقع في الراعي وبعض كتب الحديث والفقه نعم ابن الحارم  
وهو وهم واسم العبد المدبر يعقوب ومديره ابو بكر كوراء ناري وفي سنن الدارقطني ان النبي صلى  
الله عليه وسلم باعه بعد الموت وهو خط وفيه ايضا ما باع قدمته وهو منقطع **قال**  
مرجه انت حر بعد موتي او اذ امنت او متى مت فانت حرا واعتقك بعد موتي لان هذه الصيغة  
لا تحل غيره وهو شأن المصريح لكن كان ينبغي ان يقول مثل كذا ان حراجه لا يصح ذلك ومنها  
حررتك بعد موتي او اذ امنت فانت عتق ووقع في الكفاية ان اذ امنت فانت حرة وهو سبق  
**قال** وكذا وبرئتك وانت مدبر على المذهب كذا نص عليه هنا ونص في الكفاية على ان قوله  
كا بعتك كذا لا يكفي حتى يقول فاذا اديته فانت حرا وبني ذلك فيقول فلو كان فيها احد هما  
حر كان كاشتمارها في معناها كالباع والجنبه والساني كذا بان خلوهما عن لفظ الحرية والعتق والماله  
ان كان الما فظفيرة اقتصر الى الحرية والا فلا والامع تقر برأ المصين والعرف ان التدبير مشهور بغيره  
كل احد ولا يحل الا العتق بعد الموت فاستغن عن النية والكناية لا يعرف الا الخواص ويحتمل  
امرا من المراسلة والمخارجة مثل كذا بعتك كل يوم بكذا وموضع الخلاف حيث لم يبق العتق فان  
نواه فلا خلاف **قال** ويصح بكناية عتق مع نية ككناية سبيلك بعد موتي لانه نوع من العتق  
قد خلته كناية له ولو قال ادبرتك نصفك او بعد موتك فانت عتق ذلك الجواب ولم يبرر تقدم **قال**  
ويصح مقيد كان من في هذا المشهور والمراد فانت حر فان مات عتقك الصفة عتق والافلا وهو  
كالطلاق في الاعناق من المالكين شرط المقيد ان يكون مدق يمكن بقاءه اليها ولو قال اذ امنت بعد  
الفاسدة فانت حر في مبرورته مدبر او حران في المهر باب الجبار ووجه انه لا يكون مدبرا للمقطع  
بانه لا ينشأ الى هذه المدة **قال** ومعلقا كان دخلت فانت حر بعد موتي لانه دابر من كونه عتقا

او وصيه وتعليقها جابر **قال** فان وجدت الصفة ومات عتق والافلا لانه لا يصير مدبرا  
ما لم يدخل في الامام واذا وجد الدخول حصل التدبير والتحقيق بالتدبير المقيد ان كان يختلف فيه غرض  
**قال** ولشروط الدخول قبل موت السيد كسائر الصفات المعلقة عليها فان مات السيد قبل  
الدخول فلا تدبير **قال** فان قال ان مت ثم دخلت فانت حرا بشرط الدخول بعد الموت اعتبارا  
بمقتضى تعليقه ثم فلو دخل قبل موته لم يعق ومقتضى عبارته ان هذه الصورة يعقوب فيها بالتدبير  
والصحيح انه يعقوب بالصفة لا بالتدبير وكان التدبير تعليق العتق بموته فقط وهذا علقته بموته  
ودفعه الى الدخول تنبيه طاهر كلامه انه لو اتي بالواو لم يشترط فيه الترتيب ونقل الشبان  
عن البغوي فيها الا بشرط ايضا ان يريد الدخول قبله والصواب ما اقتضته عبارة المصنف  
فقد قال الشبان في تعليق الطلاق ان هذا وجه مفرع على ان الواو والترتيب وجزم بانه لا فرق  
بين ان يتقدم الاول او يتاخر فالذي قاله البغوي مبني على ان الواو والترتيب وهو ضعيف **قال**  
وهو ان الدخول بعد الموت على التراخي فلا يشترط فيه الفور اذ ليس في الصيغة ما يقتضي ذلك  
**قال** وليس للوارث بيعه قبل الدخول كما لو اوصى انسان بشي ليس للوارث بيعه قبل قبوله  
وان كان للوصان ببيعه وكذلك كل تصرف يزيل الملك وله التصرف كما لا يملكه كالمستأجر والاحاق  
وفي وجهه ضعيف ان للوارث ايضا ان يبيعه فان اضرط العتق لم يوجد فصا ركا لو قال ان اكلت  
هذين الرغيفين فانت حرا كما اضرها لم يمنع بيعه لكن رجوع ذلك الى حجة العبد وشهوته عدم  
الاعتراض عليه نظرا لانه قد يكون عاجزا لا منفعة فيه ولا ضمانة فيبقى كلاما على الورثة قال الدارمي  
فيقال له ان فعلت كذا او اذ جعلنا لك التصرف فيك وهذا متعين يجب تنزيل اطلاق المطلقين  
عليه وقال الاصحاب في الموصى له انه اذا لم يقبل ولم يرد حيز الحاكم بينها بطلب الوارث فان لم يرد  
يعتد به عليه بالابطال وفي معنى البيع كل تصرف يزيل الملك فلو جاز الوارث عتقه قبل الدخول فعليه  
احتمال ان ياتي الى الدم اضرها المنع كما منع بيعه وهبته والثاني نعم لقول العتق وكان المقصود  
عتقه كيف شا حقيقا لغير الميث وهذا هو الصواب فكيف من رغبة تمنع بيعها ويجوز عتقها كالبائع  
قبل القبض وغير **قال** ولو قال اذ امنت ومضى شهر فانت حرا للوارث استخدام في الشهر  
لبقاء ملكه **قال** لا يبيعه لتعلق حق العتق به ثم هل هذا تدبير معلق او مقيد او مطلق ولا  
مقيد والمأ هو مجرد تعليق لانه يدبر فيه او جه اوصها بالثبوت **قال** ولو قال ان شئت فانت مدبر  
او انت حر بعد موتي ان شئت اشترطت المشية متصلة اي انصافا لفظيا لان الخطأ يقتض  
جوابا في الحال كالبائع ولانه كالتطليق وهو يقتصر الى القول في الحال **قال** وان قال متى  
شئت فلانراحي لانه صريح فيه وهذا الخلاف فيه وكذا ما ثبتت بغير شرط المشية في حياة السيد  
كسائر الصفات المعلقة عليها الا اذا علق بمرحلية بعد الموت فانه حصل العتق بذلك وبغير  
اشترط الفور جدير بعقب الموت تفصيل فان قال اذ امنت فانت حرا بشرط الدخول والافلا اذ امنت



فثبت فثبت حرم شتر طقطعا **قال** ولو قال العبد إذا امتنا فانت عزم لعنق خيوتنا لا نعلم علقا  
عقده موتنا ثم ان ماتا معا فالخالص لعنق لا تدبر في الاصح وان ماتا من ثبات فليل لا تدبر والاصح انه موت  
الاول صار نصيب الثاني مدبر واشار المصنف الى هذا حيث **قال** فان مات احدنا فليس لوارثه منع  
فصبه اي ولو ارثه وله التصرف فيه مما لا يزل الملك كما لا يستعمل والاحاطة لانه صار مستحق العنق بموت  
الشريك وفيه وجه ان له بيعه كما تقدم في نظيره اما كسب العبد بين موتها فقيه وجهان احدهما انه معدود من تركه  
الميت والاصح انه يخص به الوارث وقد تقدم في الوصايا قبل قوله فصل او صبي لثبته انه لو اوصى لثبته بعد  
فاكتسب ما كان بين الموت والاعاقبة نصيب انه للعبد والفرق ان العنق هناك مستحق حاله الا كسب  
فانه واجب على الفور بخلافه هنا **قال** لا اذا امتنا معا فلكم كالتفدية سواء اقله معا او مرتبا ولم يحل الشتر  
قولها امتنا معا على موتها دفعة واحدة لانه بصدق ان يقالا ما امتنا معا وان ترتب موتها وكذلك الحكم اذا قال  
الزوج لا مرايتي ان لا تدنما معا او دخلتها وكذلك فانما طالقان او قال العبد فاعنا حران فالتفدية  
في جميع ذلك ان الاقتران في الزمان لا يشترط كذا نقله ابن الرفعة والقوي عن النص وسبقها الى ذلك الماوردي  
والرواية في وقد تقدم الكلام على لفظ معا في اول الجانيات عند قول المصنف فصل وجر من تخصين معا **قال**  
ولا يصح تدبير صبي ومجهول لا يميز لعدم اهليته للتمتع وهذا في الجون المطبق اما غيره فهو في حال افاقته التامة  
كسائر المكلفين **قال** وكذا المجبرة في الظاهر كهيته واعاقته ونحوها والباقي يصح اذ لا يصح فيه بل هو باق على  
ملكه والفقهاء كالقولين في وصيته **قال** ويصح من سفينة لانه مكلف وله قول فاشبهه النكاح والطلاق  
بخلاف الصبي وقيل قوله ان كالمصبي والخلاف في المجور عليه اما من طرأسه بعد رشده ولم يحج عليه فتصرفه نافذ  
على الاصح وتدبير المكلفين كاعتاقه وفي تدبير العاجل بسكك الخلاف في تصرفاته وتدبير المكرم باطل قطعا  
**قال** وكافرا على حريا كان او دمي او جوسيا او ثيبيا لانه يحكم الملك قال تعالى واورثكم ارضهم  
وديارهم واموالهم فاعاقبها اليهم اضافة ملك سوا كان ذلك في دار الحرب او دار الاسلام **قال**  
وتدبير المرتد من عا احوال ملكه ان قلنا ببقاء ملكه صح او بزواله او بالوقوف فوقه ان اعل بانته صحت  
وان مات مرتدا فلا **قال** ولود برغم ارتد لم يبطل على المذهب لان الردة تؤثر في الحفود المستقبل  
دون الماضية بدليل انها لا تفسد البيع والهبه السابقين عليه والطريق الثاني القطع بالبطالة  
والثالث البتة على اقوال الملك **قال** ولو ارتد المدبر لم يبطل اي تدبيره وان صار دمه مهدرا  
كما لا يبطل الاستيلاء والكتابة بها فلو مات السيد قبل فله عتق ولو التحق بدار الحرب فصبى فهو عا تدبير  
لا يسترق كان سيدا ان كان حيا فهو له وان كان ميتا فوكاه له وان كان سيدا دمي فخر استرقاقه  
عتيقه خلاف لو استولى الكفار عليه ثم خلاص فهو عا تدبير **قال** ولحقى على مدبر الى دار  
سواء دبر في دار الحرب او الاسلام لا فاحكام الرق باقية عليه وهذا حكم مستولده خلاف المكاتب  
فانه في حكم الخارج عن ملكه فان قيل المجرب لا ارنا ان لم يكن مستمنا لم يكن من ذلك وان كان مكن وليس  
بحربي فما صورة المسألة في الجواب ان المراد ما اذا دخل البيت بامان كما صور في الشافعي في المختصر وذلك

لا يخرج

لا يخرج عن كونه حربيا والمصنف اطلق مدبر وقيد في الروضة بالكافر ومراد بالاصح المخرج المرتد  
فانه منع من جملة لفق علقه الاسلام كما منع على الكافر شراؤه **قال** ولو كان كافرا بعد مسلم قد برح  
نقض ويبع عليه لانه التدبير كالتدبير للملك ولا يمنع من البيع وصورة المسألة ان يقع التدبير بعد الاسلام  
فان وقع قبله فنفسه كرم وهذا يؤيد من ادخال القايدين والرافعي لم يذكر هذه المسألة في الشرحين  
هنا بل في كتاب الكفاية استطراد او انما قال المصنف نقض ويبع عليه ولم يقتصر على البيع لانا ان جعلناه  
وصية فلا بد من نقضه قبل البيع وان جعلناه تعليقا بصفة بيع عليه والاول ان يكون على التقدم وان  
اي بيع عليه ونقض تدبيره بالبيع **قال** ولود بر كافر كافرا مسلم ولم يرجع السيد في التدبير اي بما  
يصل به الرجوع من قول ان اكتسب له او ازاله ملك ان اعتبرناه **قال** نزع من سيد لما في بقا به  
في يد من الادال ويجعل تحت يد عدله ولا يباع بل يبقى مدبر التوقع الحربية **قال** وصر فكتبه اليه  
اي الى سببه كالوالمست مستولده **قال** وفي قول يباع اي ونقض التدبير في الادلة لان  
العبد المسلم لا يفرق بين الكافر والحر هذا ذهب جماعة عن الاحتياط وبه قال مالك وهو مخالف لقوله نزع من يد  
اما لو سلم مكاتب الكافر فلهذه لانه لا يباع بل تبقى الكتابة لا يقطع سلطنة السيد واستقلاله فان  
عجزه السيد بيع عليه **قال** وله اي للمسيد الجائز التصرف ببيع المدبر لانه النبي صلى الله عليه وسلم  
باعه وكذلك له ان يتصرف بجميع انواع التصرفات التي كانت مشروعة له قبل التدبير سواء كان  
التدبير مطلقا او مقيدا وسواء بيع الدين ام غيره لحاجة ام غيره وقال ابو حنيفة لا يجوز ازالة الملك  
عنه في التدبير المطلق وقال مالك لا يباع المدبر مطلقا واجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم باعه للمدين ورد بان لو كان كذلك لتوقف على طلب الغنم ولباع منه بقدر الدين وهو قد ورد  
في الموطأ عن عائشة انها باعت مدبرها ولم تنكر عليه احد من الصحابة ولا خلاف عندنا في جازر وفي  
معنى البيع كل تصرف بزل الملك كالصدق والخلع والهبه المفوضة فان لم تقبض لم يبطل التدبير شيئا  
الاصح ورجح في التنبه مغالبة وهو المخصوص في الام لكن يستثنى السفينة فانه يصح تدبيره ولا يصح منه  
بيعته وكذا الميمن ان صحته قائما بين الرفعة ولو اراد الولي بيعه لا يبطل التدبير لم يحز كالجور للولي  
ان يرجع فيه بالقول قطعي فلو اذن له الصبي في البيع كان البيع باذن الصبي رجوعا بطل حاله  
المأورد في وهذا بيع لا يجوز للمولى تعاطيه الا باذن الصبي **قال** والتدبير تعليق عتق بصفة  
لانه لا يحتاج الى قبول بعد الموت بخلاف الوصية **قال** وفي قول وصية ابن للعبد العتق نظرا  
الى انه يعتبر من الملك واختاره المزني والربيع ورجحه الفقهاء الطبري والروائي والموفق  
ابن طاهر والجويني في مختصر ومن تبعوه والغزالي في الخلاصة وبعضه قول الشافعي في الام ولا يحل  
من ادركتم اختلافه ان التدبير وصية من الملك لكن استثنى من اطلاقه ما اذا ارادت المدبرة تولد من  
لها او زنا فانه لا يبيعه كاسياني وان كان وله المعلقة العتق يبيعهها **قال** فلو باعه ثم ملكه  
لم يعد التدبير على المذهب لانا ان قلنا وصية فكل لو اوصى لشيء ثم باعه ثم عاد الى ملكه وان قلنا



تعلق على الخلافة في عود المحدث والرجوع لا يعود **قال** ولو رجع عنه بقول كابطلته  
صحة نفيته رجعت فيه صح ان قلنا وصية لان حكمها كذلك **قال** والا فلا كما في سائر  
التعليقات بالصفة فلو قال اعتقوا عني فلا يا اذ لمت جاز ان يرجع فيه باللفظ قطعاً كما في  
الوصايا واذا اضم الى الموت صفة اخرى نحو اذ لمت قد طلت المدة لرجوع الرجوع باللفظ قطعاً  
وانما الخلاف في التذبير **قال** ولو علق عتق مدبر بصفة صح وبقا التذبير بحاله كالوديع  
المعلق العتق بصفة فانه يجوز **قال** وعتق بالاسبق من الموت والصفة تجعل للمعتق  
فان رجعت الصفة قبل الموت عتق بها وان مات قبلها عتق بالتذبير **قال** وله وطء مدبر  
ليبقا ملكه وروى مالك والشافعي عن ابن عمر انه دبر امتين وكان يطوهما وصح له عن عدد  
من الصحابة ولم يخالف فيه الا الزهري وهو محجج باجماع غيره **قال** ولا يكون رجوعها وان  
جعلناه وصية متواصلة عنها ام **قال** فان اولها بطل التذبير لان الاستيلاء اقوى فيرفع به  
الاصح كما يرفع النكاح ملك اليه وقيل لا بطل التذبير ويكون لعتق بالموت سببان وفيه لا يطل  
بالطء الاستيلاء كالحديث في الجناية وفي اية الخلاف لو قال كل مدبر لي حر هل يعتق **قال**  
ولا يصح تدبيره ولدانه سخر العتق بالموت بالجملة القوية وليس لنا ما يمنع التدبير فيه مع وجود اهلية  
الملك الا هذه الصورة على انه قد يتصور تدبير المستولية بها اذا قال لها السيد ان مت فانت حرة  
فقبل موتي بشهر وقلنا ان هذا تدبير مقيد لا في الحاي والصغير فانه يصح تدبيره في هذه الصورة وقايدت  
ان كسبه يكون له في الزمن الذي بان انما كانت فيه حر قبل الموت **قال** ويصح تدبيره كما تبين  
بمع تعلق عتقه بعد تدبيره على صفة فادى المالا قبل موت السيد عتق بالكتابة وبطل التذبير  
وان لم يودعها مات السيد عتق بالتذبير وبطلت الكتابة **قال** وكتابته مدبر بقا على ان  
تعلق عتق بصفة ولا بطل التذبير وان قلنا انه وصية يطل فعلى الاول يكون مدبراً كما تبين وان  
ادى المحرم عتق بالكتابة وان مات السيد قبل المدة عتق بالتذبير وان لم يحمله الملك عتق قدر الثلث  
ومثبت الكتابة في الباقي وقيل لسا فان اراد بكتابتها الرجوع فالقوله ان والا فلا قطعي **تم**  
جزم المشيخان بانه اذا لم يحتل الثلث جميعه عتق الثلث وبقى ما زاد على الثلث فادى ادى قطعاً  
عتق وسياتي بعد هذا انه اذا برعبد او باقى ماله غايب لا يعتق العبد بموته لاحتمال تلف المالا  
وفي بطلته وجهاً اصحاً انه لا يعتق ايضاً لان في تحجر العتق تنفيذ البيع قبل تسلط الورثة على المالا  
وقيل سواه ان لا تحجر العتق في شئ من المكاتب لان الورثة لم يجعل اليهم مثلاً لا يجرم قال في المهمات  
قاله كونه مفرعاً على الوجه الضعيف **قال** فلو ولدت مدبرة من نكاح او زنا لا يثبت للولد  
حكم التدبير في الاظهر لانه عقد يقبل الرفع فلا يسري الى الولد كولد المهرونة والموصى بها كذا اصح  
في المحرر وجعله في الوصية الاظهر عند اكثر من اقربا ب النبيه على تحججه والثاني يثبت  
له ذلك حتى لو مات وبقي الولد عتق موت السيد لان الولد يتبع امه رفاً وجريه وكما يتبع ولد

المستولن

المستولن والاضحية والهدية وهذا صحيح في الشرح الصغير وهو مذهب الامة الثلاثة فعلى هذا  
اذا لم ينفذ الثلث الا باحدى اقرع بينهما كل هذا اذا جلت بعد التدبير وانفصل قبل موت السيد  
فان مات وهو حلال عتق وهو مخرج بلا خلاف كالمعتق امه حاملاً كذا قال الرازي وفيه وجه  
ان الحمل لا يتبع حكمه ابن يوسف وابن الرفعة واما ولد قبل التدبير فلا يتبعه بلا خلاف فلو انفصل  
احد قبل امين قبل التدبير والمخرعون فصلهما كالمعتق قبل التدبير او بالعكس يعطى كل حكمه وهو  
الاشبه فيه نظر وانما قال المصنف لا يثبت ولم يقل لا يسري كعبان الوصية السرية لا يكون  
في الاشخاص انما يثبت بالتبعية كالبائع **قال** ولو دبر حاملاً يثبت له حكم التدبير على المذهب لان  
الجنين بمنزلة عضو من اعضائها ولا يتبعه في العتق والبائع وقيل وجهان ثانياً المتع كالوديع نصف ما  
عبد فانه لا يسري الى الباقي وعبر المصنف بالثبوت لانه ليس على سبيل السرية كما يفتر ويحرف كونه  
موجوداً عند التدبير بان تصدعه لدون ستة اشهر كافي بظلاله **قال** فان مات ابن الام في  
حياته السيد او رجع فيه يبرأ ام تدبيره كالوديع عتق فمات احداهما قبل موت السيد او رجع فيه  
ومراده اذا رجع فيه تدبيره ام بالقول وجوزناه فينظر فان قال رجعت في تدبيره دون الولد لم يخف  
حكمه وان اطلق فوراً باخرهما يتبعه في الرجوع كما يتبعه في التدبير والاصح لا يتبعه كالرجوع بعد  
الا انفصال بخلاف التدبير فان فيه معنى العتق وللعنق قوة **قال** وقيل ان رجع وهو منفصل  
فلا اثر له وم تدبيره بل يتبعه في الرجوع كما يتبعه في التدبير وهذا تفريع على جواز الرجوع ايضاً  
**قال** ولو دبر حاملاً كما يصح اعتاقه ولا يتعدى الى الام **قال** فان مات ابو السيد عتق  
دون الام اذا استتباع **قال** وان باعها اي طاملاً صح وكان رجوعاً عنه كالوباع المدبر  
ناسياً للتدبير وقيل ان قصد به الرجوع حصل وصح البيع في الحمل والام وان لم يقصد لم يحصل به  
الرجوع ولا يصح البيع في الولد بسطلة الام على الاصح والجمع حصول الرجوع مطلقاً قصد ام لا  
**قال** ولو ولدت المولى عتق لم يعتق الولد لانه عقد لمحقه الضم لم يتعد الى الولد  
كالرهو الوصية **قال** وفي قول ان عتقت بالصفة عتق كولد ام الولد فيعتق في العتق  
في الصفة فلو ماتت قبل الصفة لم يعتق الولد بوجوده ومحل الخلاف في الحمل الكائن بعد تطبيق  
اما الموجود عند تطبيقه قطعي صح به ابن الصباغ وعني واجري المصنف الخلاف في تبنيها  
**قال** ولا يتبع مدبره ولدان الولد يتبع الام في الرق والحرية لا الاب فكذا في سبب  
الحرية **قال** وجانبه كجناية قتل لثبوت الملك عليه في العبد بمصرته ويفوت التدبير  
وفي المالا تدبير السيد وفي قد رما يقدر به القولان في العتق وان سلمه للبائع بطل التدبير  
قال الجوهري العتق العبد الذي ملكه وهو وابواه مستولن فيه الامان والجمع والمذكر والمؤنث  
ورما قالوا عبيداً اثنان ثم جمع على اقله ويستند لجريه او لا تقوم خلفوا عنه **قال**  
ويعتق بالموت من الثلث كله او بعضه بعد الدين وهو قول علي ومن هو سعيد ابن المسيب



والزهري والعمدة الثلاثة واسحاق لما روي ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال المديون من المثلث رواه  
 اثناعشر والدارقطني وابن ماجه واطبق الحفاظ على صحة ما روي عنهما ولم ينجحوا ايضا  
 فانه يرفع يلزم بالموت فيكون من المثلث كالوصية والمساكنة تقدم في قول المصنف ويعتبر من المثلث  
 عتق علق بالموت وانما يعتق المديون فان كان عليه دين مستغرق للملكة لم يعتق منه شيء  
 وان لم يكن دين ولا مال سواه عتق لثمة ولو برعدها وباقي امواله عتق لم يعتق لثمة له قال قلن  
 المال وكذا لثته الاخر في الصح وقد تقدمت الاشارة الى هذا قريبا والحيلة في عتق عبده اذا لم يكن له  
 عتق ان يقول هو حر قبل مرضي بيوم وان مات فجأة قبيل موته يورث اذ مات بعد التعليق  
 باكثر من يوم عتق من راس المال كذا نقله الشيخان عن ابراهيم المروزي وصرح به خلافاً لمذهب  
 القاضى حبيب والمأوردى والرويانى والبنغوي وحرمه المرافعي ايضا في كتاب الوصية وهذه الحيلة  
 تأتي ايضا في جواز بيع المديون لا يباع بيننا وبين المخالف فاذا قال له ذلك وادام بيعه جازيا لاجماع  
 لانه معتق العتق بصفه **قال** ولو عتق عتقا عاصفة مختصا بالرض كان دخل في مرض موته  
 فانت حر عتق من المثلث كالتواضع جنيده **قال** وان احتملت العتمة فوجرت في الرض من  
 راس المال في الظاهر اعتبار الحالة التعليق لانه لم يكن منها باطلا حق الورثة والثاني من المثلث  
 اعتبار بوقت وجود الصفة فان العتق حصل جنيده وموضع الخلاف اذا وجدت الصفة بغير  
 اختياره فان وجهت باختياره كدخول الدار فدخل في مرضه اعتبر من المثلث حرما قاله المرافعي  
 تفقوا وبه صح المأوردى هذا اذا كان الحي لثا فان كان لها لا اعتبار بحالة التعليق بل اختلاف  
 حكمه في التهذيب ومنه ما لو عتقه بصفة فوجرت بعد ما حن او جرح عليه بصفته فانه يعتق وظل  
 لان جرح الجرح والمصلحة ليس حتى اجبر بخلاف جرح النفس والمرض فانما هي الغير **قال** ولو ادعى  
 عبده التدين بغيره فليس يرد جوع اي ان لم يجوز الرجوع بالقول وكذا ان جرت له في الجمع كان محمود  
 الردة لا يكون اسلاما ومحمود الطلاق لا يكون رجعة والمصنف خالف هذا في اصل الروضة في  
 باب المدعي بقره رجوع والصواب الاول فقد دكا ابن الصباغ والرويانى وغيرهما عن النص  
 وفي التهذيب وعنه انه المذهب وصحوا انكار الوكالة التفصيل من ان يكون له عرض في الاخفا  
 ام لا ولم يكرهه هنا وكلام المصنف صريح في سماع دعوى العبد لتدبير سيده وهو المذهب لانه  
 حق ثابت في الحال يجوز تعليق الدعوى به **قال** بل خلف ابي السيد وله ان يسطر المدين عن نفسه  
 بان يقول ان كنت دبرته فقد رجعت اذا جوز الرجوع باللفظ وكذا ان قامت بيته ومعه فحكم  
**قال** ولو وجد مع مديون مال ففاته كسبته بعد موت السيد وقال الوارث قبله صدق المديون  
 بيمينه لان المال في يد ماله بقره زمان ولا يبدله بخلاف ولد المديون اذا قالت ولدت  
 بعد موت السيد فان القول قول الوارث خلافا للشايش في الحلبة لانه ترع طريقه والمرايد ظلت  
 اليد **قال** ولو اقاما بينتين قدمت بينهما لا اعتضا ولا باليد ولو اقام الوارث بينته بان هذا المال

كان في يد المديون في حياة السيد فقال المديون ان يدي لكن كان لفلان فلكته بعد موت السيد  
 صدق المديون ايضا على المصنف **قال** تقدم انه اذا ادعى احد الشركين نصيبه فالمشهور انه لا يسري  
 ولا يقوم عليه نصيب شركه فان مات وعتق نصيبه لم يسريا الي نصيب الشريك لان الهبة محسنة خلاف  
 ما اذا عتق عتق نصيبه بصفة فوجرت وهو موسر فانه يسري ولو برعدها بعد موت سيده عتق وان  
 خالفه قال الجرح اذا قرأت القرآن ومات فانت حر فان قرأتها قبل موت سيده عتق وان  
 قرأ بعضها لم يعتق بموت السيد وان قال ان قرأتها قبل موت سيده عتق وان قرأ بعضها عتق وان  
 الفرق التبريد والتشكيك كذا نقله المرافعي عن النص والصواب ما قاله الامام في الحصول ان القرآن يحل  
 يطلق على القليل والكثير لانه اسم جنس كالماء والعسل لقوله تعالى نحن نقص عليك احسن القصص وما وحيات الله  
 هذا القرآن وهذا الخطاب كان بكه بالاجماع لان السورة مكتبة وبعد ذلك قرأ كثيرا وما نقل عن الشافعي  
 ليس على هذا الوجه فان القرآن بالجزء عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقرآن بغيره عند اسم  
 للجميع كذا افاده البنغوي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي بغيره والوافي على كلام الشافعي  
 بظنهم مهورا وانما نظري في ذلك بلغة المأوردى له بغيره وهذا النص الاشكال اجيب عن السؤال  
**كتاب الكفاية** الاشارة الى ان الكسرة هي تعليق بصفة تضمنت معنى وصية  
 سحبة ولفظها اسلامي لا يعرف في الجاهلية وهو معدولة عن القياس لا يبيع ما له ماله سميت به لدفع  
 الجاري بكتبة ذلك في كتاب بونقه وقيل مشتقة من الكتب وهو الصم اذ فيها خم خم الى خم والخم الوقت  
 الذي يحل فيه ماله الكفاية سميت بذلك لان العرب ما كانت تعرف الحساب والكفاية وانما تعرف ما  
 اذ وثقت بالجزم وهي ثمانية وعشرون كما سأل الغفر سميت باسمها بما ذاق قبل اول من كونه عبد لغير  
 يقال له ابو امية والاصل في قوله تعالى والذين يفترون الكذب ما ملكتم انكم فكمتم ان يفترون  
 فيهم خيرا انزلت في جميع بضم الصاد مولي حبيب بن عبد العزيز جد جده ابن ابي من قبل امه وروى الحاكم  
 وعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعان مكائبة فكم رقبته اظلم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله  
 وانفقد الاجماع جواز **قال** هو مستحبة ان طلبها رقيق امين قوي على الكسب اذ يهذب الرقيق  
 بغير الشافعي لم يرد في الآية وروى المعنى المأوردى قوله تعالى ان ترك جبارا وانه لم يجر لشدة جده ومنه العمل  
 في قوله تعالى مشقال مرة جبارا به فحل هنا عليها لجواز ارادتها ولتوقف المقصود عليها لان غير الكسرة  
 جازع عن الاداء وغير الامين لم يوثق به وعمرو بن دينار وداود وجب كفاية من جمع القوة والامانة  
**قال** قيل او غير قوي لانه اذا عرفت امانته اعين بالصدقات ليعتق وفيه اذا كان غير امين وجه  
 ايضا لكنه دون الاستصحاب فيما اذا اجتمع الشراطين خلافا لابن القطن **قال** وله بكرة حال  
 وان انتفى الوصفان لانه تقتضي ان العتق قلت ليستثنى من ذلك غير الكسرة لما روي ابو داود  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم يرضى من كسبه من لا يكون كالا على الناس وكل صاحب التحف  
 قوله بوجوبها اذا طلبها العبد لظن اياه وبه قال عطاء وعمرو بن دينار ومحمد بن جرير واصل الظاهر

يعتق ان



وقطع الجمهور بالندب وحلوا الآية على بيان الرخصة فان بيع الرجل ماله ماله محظور **قال**  
وصيغتها كانت كذا شيئا اذا ادبته فانت حروبين عدد النجوم وقسط كل نجم صوتا له على الهالة  
واشار المصنف لانه الجلة الى اركانها الاربعة الصبيغة والموض والمكاتب والمكاتب وسواها  
اشترط القاي ويحيى النجيب او التفاضل وقيل بيع الاطلاق وكل على النسبة ولا يشترط على البيع  
تعيين ابتداء النجوم بل يكفي الاطلاق ويكون ابتداءه من العقد ويشترط العلم بحسن النجيب وقدره  
وصفتها وانشاره الى اخر عبارته **قال** ولو ترك لفظ التعليق ونواه جاز الحصول المقصود  
وهذا خلاف فيه ووقع في تعييج التنبية حكاية خلافيه ولا صحة له ولم يخرج عن الخلاف في  
الحقار البيع بالكتابة وسببه ان المقصود هنا العتق وهو يقع بالكتابة مع المينة جزم الاستقلال  
المخاطبة فكان النظر الى مقصود العتق الى صورته ومراده بالتعليق تعليق الحرية على الاطلاق  
وفي تعيينه تعليق جزمها هو جاز عن مقصود الكتابة وما لها كل هذا الكتابة العجيبة اما  
الفاصلة فلا بد من التصريح بقوله فاذا ادبته فانت حر كما قاله القاضى صبر وغيره **قال** ويقول  
المكاتب قبلت لينتظم الاجاب والقبول ويشترط القول على الفور كما بيع ولا يغني عن القول التعليق  
بالاخر خلاف الطلاق على الاطلاق الحاجة الى استقلاله بالاعتناء ليؤدي النجوم بخلاف الطلاق وعادة  
المحرر والشرح والروضة ويقول الجدي قات وهي احسن لانه قبل الكتابة من السيد عتق **فروع**  
قبل الكتابة من السيد اجنبي على ان يودي عن العبد كذا في جين فاذا اداها فهو حر فوجها ناهي  
بيع كلع الاجنبي والثاني لا صحة المصنف في رفايد الروضة لمخالفة موضوع الباب فعلى هذا يجب  
كون القول من العبد لكن اذا ادي الاجنبي عتق بالصفة ويتراجع **قال** وشرطها تكليف  
فلا بد بان الصبي ولا الجحون لسلب عبارتها ولا بكتان ايضا ولا الفرقان الذي للمصير الجحون  
في ذلك وليس للولي ان يكتبا عبد موليه بخلاف وقوله تكليف فدينهم انه لا يصح كتابة السكران  
العاين لمكره لانه يري انه غير مكلف والمذهب انه مكلف وانما يصح تصرفه ولا فرق في ذلك بين ان  
يكون نسلي او كافرا دميكا كان او مستامنا او حريا ككتابيا او مجوسيا لان سيد سلطان لما كان له كان هوذا  
كارواه البهق وغيره وشيئا ان لا يصح كتابة عبد موهون ولا مستاجر ويصح كتابة المعلق العتق  
بالصفة والمدبر والمستولن لكن اشترط التكليف في العبد ان يكون اذا صدرت الكتابة معه  
فان صدرت عليه من غير الماسياني وان ولد المكاتب مكاتب **قال** والطلاق هذا بشرط في السيد  
فلا يصح كتابة الجحور عليه بسفه كبيعه وكذا انفس على الضمة الام ولا يصح كتابة المكاتب عتق  
وان اذن له السيد ونص الشافي والاصحاب على اعتبار البلوغ والعقد في العبد لا غير فصح كتابة  
العبد السيد ويشترط فيها ايضا الاضمار فلا يصح من مكره واشترط في الامانة ان يكون السيد نصرا  
خلاف العبد وهو حسن واذا كانت السيد المطلق التصرف عبدا الصبي والجحون لم تثبت لهذا  
العبد حكم الكتابة الفاسدة لان قولهم لفعل لكن اذا اديا المالك عتقا حكم الصبيغة دون العقد ولا يرجع

السيد

السيد عليها بشي **قال** وكتابة المريض اي من مرض الموت من الثلث سوا كاتبة مثل قيمته او  
بما فرقها او ما دونها لان كسبه له **قال** فان كان له مثله اي عند الموت صحت كاتبة كماله لوجه  
من الثلث **قال** فان لم يملك غير واحد جاز ما بين اي وكان كاتبة عليها وقيمتها ما يثبته  
عتق لانه سقى للموت مثله **قال** وان ادي ما يثبته اي وكان كاتبة عليها عتق لثناه لانه  
اذا اخذ ما يثبته وقيمتها ما يثبته فالثانيان فينفذ التبرع في ثلث المائتين واحترق بقوله وان ادي  
عما اذا لم يود شيئا من ثبات السيد فليست الكتابة في ثلثه ولا يخرج على كاتبة بعض العهد في ذلك  
ابتداء كاتبة وهما وردت الكتابة على الجميع ثم دعت الحاجة الى ابطال في البعض اما اذا لم يود في جبان السيد  
شيئا والصورة انه يملك عتق ولم يجر الورثة الزايد فليثبته مكاتب فاذا ادي حصته من النجوم عتق وكل  
يزاد في الكتابة بقدر نصف ما ادي وهو سدس العبد اذا كانت النجوم مثل القيمة وحيث ان اصحاب  
لان الكتابة بطلت في السنتين ولا تقود والثاني نعم كالوظهر للميت دين او يصب سببته في الحياة  
فصالحها عتق بعد الموت فانه يزاد في الكتابة **قال** ولو كانت مريدة من علي قول الملك وان قلت  
بالزوال فاطله او بالبقاء فصحيحة او بالوقف فوقوفة وهذه طريقة المحرر فتبها المصنف فذلك **قال**  
فان اوقفناه بطلت في الجديد وهو باطل وقف العتق والمقصود في المسألة خمسة اوجه مخصوصه  
ومحرره الظهور البطلان والى الصحة والثالث الوقف على اسلامه والرابع بيع قبل المحرر عليه والاس  
يصح قبل ان يضر عليه محررا ما بنفس الردة اما يضر الناجين والاشبه ان محل الطرف اذا المجر الحكم عليه  
وقلنا لا حصل المجر نفس الردة فاما اذا كان في حال المجر فلا يصح الكتابة بخلاف والمسألة تقدمت في الكتاب  
في اخر الردة وانما ذكر قول الوقف بتأخير اختياره انه لا يصح من الاقوال لكن تقدم هناك ان المذهب زوال  
ملكه بنفس الردة ولا يخفى ان هذا بالنسبة الى السيد اما العبد المنة فتصح كتابته على النص وقطع به الاحتياط  
وقاسوه على بيعه لكن سبق فيه وجه ينبغي تحية هناك ان ادي النجوم من كسبه او تبرع عنه عتق وان لم يود  
واسلم بقا كتابته **قال** ولا يصح كتابة موهون لانه بعقد الرهن معرض للبيع لكانه منع منه فتنافيا  
**قال** ومكره لان منافعه مستحقة للمستاجر ولو تمت لاقتضت لسلطه على الاحتفاظ بكتابه ومطلوب  
منافعه هذا الذي عليه الجمهور ونص عليه في الام وفيه وجه دكا الرافعي في بابه ولا يصح كتابة المقصود  
ايضا قاله في البيان وعلم من الغنيل المكره ان الموصي منفعه اول منه بالمنع وهو الاصح في باب الرصية من  
الرافعي قال ابن الرفعة هذا يمين ابرت منفعته بالوصية اما من اوصى بمنفعته مدق فهو كالمستاجر  
اشتي ويظهر ان الفرق فيها بين المنة القرضة والبعيدة ولم يتفرعوا له **قال** وشرط العرض كونه  
دينا للتمت في الامة ثم حصله فهو يد سوا سوا كان نقدا او عرضا موصوفا اما الاعيان فانه لا ملكها  
حتى يورث العقد عليها **قال** موجلا فلا يصح بالمال لان ذلك هو الماثر عن الصلابة فمن بعدهم  
علا وقوله ولا عاخر في الحال فيكون كالمسح فيها لا يوجد عند محله واجاز مالك وابو حنيفة وغيرهما الحلول  
واخاره الرومان في الحلية ومن عبد السلام وكان يمكن المصنف الاستغناء بالاجل عن الدينية لان الاعيان



في مقبل الناجيل وقد اعتدوا به الرافعي عن الوجيز ثم وقع فيه في الحرر واجاب ابن الصلاح بان دلالة  
الالتزام لا تكفي في المطالبات وهذان ومفاد مقصودان **قال** ولو سئغة كس طقة وبتا ونج  
معلومات ونحوها كالتحيزان فخل المتنازع ثمتا واجرة فان كانتا عليين ولم يذكر مال لم يحز فلو صح  
وقد اذنت المحرمات وخدمة صفر فخل لم يبع ايضا على الاصح المخصوص واقتضى كلام الرافعي اشتراط  
تأجيل المنفعة وليست كذلك بل ان كانت منفعة عين امتنع فيها التأجيل واشتراط ايضا لها بالعقد  
وان كانت ملتزمة في الخدمة جاز فيها التأجيل والتجديد **قال** ومنجا نعيم اكثر لاشتماء وذلك عن  
الصحابه فمن بعدهم يروى ان عثمان رضي الله عنه عصب على عبد فقال لا عاقبتك ولا كائنك على نعيم رواء  
اليهقي وروى عنه وعن عمر انها قال لا لكبة على نعيم ورواه الشافعي على ايضا قال الماسرني رايته  
ابا اسحاق في مجلس المنظر وذلك وقال كانت الصحابة يسارعون الى القربان والطاعة فخلوا جازت  
الكسبة على نعيم واحد لباد رواها ولا يمتنع من ضم بعضها الى البعض واقل ما حصل به الضم نجان  
وقال ابو حنيفة وما لك يبيع على نعيم واحد قال في شرح مسلم وهو قواهم ورواهما لعلم وقال ابن عبد السلام انه  
اقرب الى تحصيل المقصود من العقد والطلاق المصنف وغيره يقتضي انه لو جعل محل النجم اخر الشهر  
والسابق اوله لم يملكه صح وفيها وجهان وجه المنع ان الانتقال يجعلها كالنجم الواحد ويشمل الاطلاق الاجل  
القريب كالوكا نته على مال عظيم الى ساعتين وهو الاصح لانه ما قدر على تسليمه باستقراء ونحو **قال**  
وقيل ان ملك بعضه وباقية حرم بشرط اجل نعيم لانه قد ملك بعضه الحر ما ورد به فلا تحقق  
الجزء في الحال وقال في البحر انه القياس والاصح المنع لانه بعيد كاسبق **قال** ولو كان نعيم على خدمة  
شهر ابي من الان وديار عنده انقضاه صحت بان المنفعة مستحقة في الحال المدة لقدرها فها  
والنوفية فيقال والديار النافذة في المطالبة به بعد انقضاء الشهر واذا اختلف الاستحقاق حصل  
النجم ولا يباسكون المنفعة حاله لان التأجيل يشترط حصول القدرة وهو قادر على الاشتغال بالخدمة  
في الحال بخلاف ما اذا كانت على دينار من احدى حاله والاخر موجد وبهذا تبين ان الاجل وان اطلقناه  
اشتراطه فليس ذلك بشرط في المنفعة التي تقدر على الشرع في حاله ويدل هذه الجملة ما رواه  
البيهقي عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نبي بعدك الا نبي من اهل بيته اهل بيته اهل بيته ورواه  
احرسه واربعين اوفيه فاعان النبي صلى الله عليه وسلم بالودي ثم انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم فكان نجل له الودي ويصنع بيدك ويسوي عليها في طعم النخل كلمة في سنته وفي رواية النخلة واحدة  
عمرها عمر فترعا النبي صلى الله عليه وسلم وعمره بيدك فاطعت في سنتها قالوا بقيت الدراهم فانها  
رجال من بعض المعادن مثل البيضة من الذهب قد عابى وقال خذ هذه يا سلمان فقلت اي مبلغ هذا على  
فقال ان الله مبهود به عنك هو الذي نفس محمد بك لقد وزنت من اربعين اوقية وعثقت وفي مساله  
الكسب وجه او قول نعيم انه لا يجوز ان الاستحقاق الدين يستلزم الفراق من الخدمة فصيبران كالنجم  
الواحد وعلى هذا من اخبارنا في الطب ابن سلمه والطبري والقاضي ابي حامد ومحل الجرم بالصحة اذا كان

عن

على خدمة شهر ومن اراد بعد انقضائه بيورا وشهر فلو كس تقدم نجل المال على نجل العمل للزجر  
واذا امرض في الشهر المذكور وقامت الخدمة انقضت الكسبة في قدر الخدمة واما في الباقي فقولوا لو  
باع عبد من قبل احداهما قبل القبض فحق الباقي طرفان نعمة ما في يديه تنبيه انما قال المصنف عند  
انقضائه ليقيم انه لو قال بعد انقضائه بيورا او يومين مثلا انما يصح من باب اولي واطلق الخدمة  
ليعلم انه لا يشترط بيان علمه ولا زمة خدمة مثله وهو المذهب وشرط البعوي بيان ذلك وانه له  
الشيخين في كتاب الجارة عن المصنف **قال** او على ان يبيعه لدا فسدت وكذا قيل ان يشتري منه  
كذا لانه من قبيل ادخال سبعين في بيعة ولو قال على ان يبيعه كذا كان احسن لثبوت الطرفين **قال**  
ولو قال لا يملكك وبعثك هذا الثوب بالف ونجم الف وعلق الحرية باذابه فلهذه صحة الكسبة  
دون البيع لقدم احد شقيقه على مصير العبد من اهل بيعة السيد والمراد ان العبد قبل العقد  
اما ما كسبه او من ثوبا كسبه الكسبة والبيع او البيع والكسبة والطريقة المشهورة بطلان البيع به  
وفي الكسبة قوله تفريق الصفة لانه جمع في الصفة الواحدة بين ما يجوز وما لا يجوز والظاهر الصحة  
والطريقة الثانية تخرجها على القولين فمن جمع بين عقد من مختلفي الحكم ففي قوليهما وفي اخر بطلان  
فان صحته الكسبة وهو الاظهر صحت بالقسط ويوزع **قال** ولو كان نعيم على عوض نعيم وعلق  
عقدهم ناداه كما اذا قال لا يملكك على الف والى وقت كذا وكذا فاد اذ اتمتم انتم امرار **قال** فالمشور  
صحتها لتتوفى الشارع الى العتق ولان مالك العوضين وادوا الصادر منه لفظ واحد فصار كالوا  
باع عبد من من واحد والآخر ما اذا اشتريه ثلاثة اعبد كل واحد منهم لواحد من ملاكم ان البيع باطل  
ولو خالف لسوق على عوض واحد ونجم نسق على صداق واحد ففي صحة المسماة لانه سبق في كتاب  
الصداق عند ذكر المصنف المسألة فيقال بل النص قول من يبيع العبيد الثلاثة والاصح طرده  
القولين فيها وكان ينبغي للمصنف ان يقول ولو كان نعيم عبد من فضاء عدلان اثنين كذلك وان يقول  
بعوض واحد فان تعدد مع الاختلاف **قال** ويوزع ابي الثمن المسمى على قيمته يوم الكسبة  
واذا كانت قيمة احدى مائة والآخر مائتين والآخر ثلث مائة فعلى الاول اربع الكسبة وعلى الثاني ثلثها  
وعلى الثالث نصفها وقيل على عدد رؤوسهم وانما اعتبر يوم الكسبة لانه وقت الجبلولة بين السيد  
ومعهم **قال** فمن ادعى حصته عتق ومن عجز رفق ولا يقال عتق باوام لان الكسبة الصحيحة يغلب فيها  
حكم الموضع ولا خلاف عندنا انه لا تحمل بعضهم عن بعض وقال ابو حنيفة ومالك طرم كل واحد  
منهم ضمان ما على الاخر لان كسبتهم واحدة فاشتتر كواية التزاما وضمانا ما لها وصار كل واحد منهم  
ما خوذ الجميع ما لها ورد بان الاجتماع على الكسبة كالاتحاد على البيع فكل واحد ملزم الضمان في الاجتماع  
على البيع لم يلزم في الاجتماع على الكسبة **قال** ونص كما به من يافيه حرة لها تقيد بالاستقلال  
باستقراء انما ما رقت منه لكن عبارته تشمل ما اذا اوصى بكسبة عبد فلم يخرج من المثلث الا بعوضه ولم يخرج



الورثة والأصح أنه مكاتب ذلك القدر كما ذكرنا في الحكم الثالث **قال** فلو كانت كلدة إليه وهو حر البعض سواء كان عالما بغيره أو اعتقد رقب جميعه فان حر البعض **قال** صح في الرقب في الظاهر هو الخلاف في تعريف الصفة **قال** ولو كانت بعض وثيق فصدت الصفة أن كان باقيه لغيره ولم ياذن لعدم الاستقلال في وجهه يصح وإن لم ياذن كما ينزاد أحد الشريكين بالإعانة والتدبير والتعليق **قال** في الذائق قول فصدت هو مراد المحرر بقوله فالكفا بباطلة **قال** الباطل والفاسد عندنا سواء في الحكم إلا في مواضع منها الخ والعارية والمخلع والكتابة في محو المحرر في شتمين بباطلة ومراده الفاسد وتربط عليها أحكام العتق في العتق بالصفة وغيره لأنها باطلة حقيقة ولم يترك المصنف صور الأربعة أما تصوير الكتابة والمخلع فواضح فإن الباطل فيهما ما كان على عوض غير مقصود كالدماء ورجع إلى خلافه العاقد كالصغر والسفه والفاسد خلافه وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه ينشئ والفاسد يترتب عليه العتق والطلاق ورجع الزوج بالمهر والسيد بالقيمة وأما الخ فيبطل بالردة ويفسد بالجماع وحكم الباطل أنه لا يجب قضاءه وله المضي فيه بخلاف الفاسد وأما العارية فتصور في إعاره الدارم والداني فإن أبطلنا كانت مضبوته عند العراقيين لأنها إعاره فاسدة وفي طريقة المرافعة أنها غير مضبوته لأنها غير قابلة للإعارة فهي باطلة ومنع في المهمات وغيرها المحررة الأربعة المذكورة **قال** لا تصور الفرق أيضا في كل عقد صحيح غير مضنون كالإجارة والهبة وغيرها فإنه لو صدر من سيده أو صبي وتلفت العيب في يد المستأجر أو المتهب وجب الضمان ولو كان فاسدا لم يجب ضمانا لأن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه **قال** وكذا إن أذن أو كان له على المذهب أن المكاتب يحتاج إلى تردد سفر وأحضرة كالتسبب بالجهود ولا يستقل بذلك إذا كان بعضه رقيقا فلا يحصل له مقصود الكتابة وأيضا فلا يمكن صرف أسهم المكاتبين إليه لأن الصدقة لا تصرف إلى من بعضه رقيق وبعضه حر وطا صلا الخلاف في المسائلتين طرقتان أحدهما قول أن أظهرهما المنع ووجه مقابله أنه استقل في البعض المكاتب عليه وإذا جاز أفراد البعض بالإعانة جاز أفرادها بالعتق المنص إلى العتق ولهذا **قال** أبو حنيفة فإن قلنا بالعتق دعنى بالاداء وترضى الأبقسط السراية وإن قلنا بالصحة وبينهما ما ياباة فادي من كسبه في نوبته عتق وسر عليه وإن لم يكن فكسبه باقى بقسط السيد والجهود وأداءه عتق وإن لم يكسبه إلا قدر الجهود في العتق خلافه وقياس نظير عدم العتق ويستثنى من إطلاق المصنف العتق في كتابه البعض منه إذا أوجب كتابة غيره فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يجر الورثة فالأصح أنه مكاتب في ذلك القدر ومنه إذا أوجب كتابة بعض عبدين جزوا بالقوى في تعليقه بالصفة ونقلت المرورودي عن النص ومنه ما ذكرنا المارودي أنه لو كانت في مرض موته بعض عبدين وذلك البعض يث ما له صح قولوا وما ومنه لو كان بعضه موقوف على خدمة مسجد ونحو من المهمات العامة وباقيته رقيق فكاتبته ما لا بد بعضه فيشبه أن يصح على قولنا المدة في الوقف تنقل إلى الله واستثنى صاحب الخلاص

ما اذا مات رجل من اهل بيت فافرا حها بالكتابة فيكون نصيبه مكتوبا وفي استثناء هذه الصورة نظير  
ومثله لو ادعى العبد على سيده ما ايضا كاتبا فصدقه اصدحا وكذبه الآخر **قال** ولو كاتبا  
مع او وكلاهما انما سقط التجوم وجعل المال على النسبة ملكهم لا يودي الى انتفاع اصدحا ملك الآخر  
والمراد باتفاق التجوم حصسا واجلا وعدا فان اختلف الجنس او قدر الاجل او العدد او شرطا المتأخر  
في التجوم مع السقوط في الملك او بالعكس ففي صحة الكتابة القول بانها اذا انفرد اصدحا بكتابة نصيبه  
بأن لا يرد الاخر وقيل بطل قطعي لانا لو جرت نكاح لكان لزم ان ينفع اصدحا بملكه الاخر والصحيح انه لا يستلزم  
تساوي الشريكين في ملك العبد **قال** ولو عجز فحجج اصدحا واراد الاخر ابقاه فكاتبا اعتقد فلا يجوز  
اغير اذن الشريك وكذا باءنه على المذهب لما تقدم **قال** وقيل يجوز كان الدوام اقوي من الابتدا  
وجعل هذا في المحرطريقة لوجهها وكذا هو في الروضة **قال** ولو ابرأ اي اصدحا من نصيبه او اعتقه  
عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا اما في العتق فلما سبق في بابها واما في ابرأ فانه اسقط الجميع  
ما يستحقه فاشبهه ما لو كانت جميعه وابرأه عن التجوم وعبات المصنف تفهم ان التقوم والراية  
في الحال وهو قول والاظهر انه ليس كذلك بل اذا ادي نصيب الاخر من التجوم عتق عنه والركاة بينهما  
ويبقى الخلاف فيما ييسري بنفسه الحزام بآء القيمة ام يتبين باءها انه سر من العجز ولو كانت حل  
عبد ومات عن اثنين وعجز المالك فافرقه اصدحا واراد الباقي انتظام فقبه الطرقتان وهن  
الصورة او ايل بان لا ينقص من الكتابة لانه صدرت من واحدة الابتدا وهناك من شخصين الضيقة  
تتعدد بتعدد العاقد **تم** ليس كما تنبأ ان يدفع له الشريكين شيئا لم يدفع مثله للاخر في حال  
دفعه فان اذن اصدحا في دفع شي لاخر خصه لم يبع القبط في احوال القولين وصح صاحب الحاوي  
والجواهر فعلى هذا ان كان قدر حصته عتقت حصته اذا قصتها وان انقضى من القبط جبر عليه  
ثم ان كان معه وقا نصيب الاخر دفعه وعتق ولا يفهم الباقي على القاطن ان كان موسرا على المذهب  
ولو قبط بالاجار فكذلك الحكم لانه مختار في عقد الكتابة نعم لو كان المجهول على القبول الوارث  
لم يبرأ العتق اتفاقا **قال** فضلا لزم السيد ان يحط عنه جزا من المال ويدفعه اليه لقوله  
نعمالي وانكم من مال الله الذي مالكم وطاهر الامر الوجوب وقال ابو حنيفة ومالك يسحب له ذلك  
واختار القاضى الروباني في الحلية لانه لو وجب بالشرع لشكر كالركاة والمراد بالساقي الآية  
التمزام للمال لا بد له كافي الجزية فان قيل من قواعد الشافعي انه لا يستلزم من النص معنى بطله  
ولذلك منع احوال القيمة في الزكاة وتجوز الحط بطل الاتي في الجواب ان الابطال حصل هنا في المطر  
بالبراءة الدنة لا في نفسها فكان من باب مفهوم الموافقة كان في الخط ايتا وزيادة وطاهر  
عبارة ان الواجب احد الامر من وهو وجه حكاها القاضى حسين وقيل الايتا اصل والخط يدرك  
لظاهر الآية والاصح المخصوص في الامان الخطا حل والايه بدله عنه لانه المقصود اعانه ليعتق  
والاعانه في الخط محققه وفي البطل موهومه فانه قد شقق المال في جهة اخرى وفي اية الخلاف







ففي اللام يستعين به في كتابته ويصرف ما حصل اليها يوما بيوم بلا وقف فلو امتنعت الام من الادامع  
القدرة فقال الولد انا اودى بجمي من كسبي ليعتق فاعتق لم يكن له ذلك لانه تابع واذا اختلف في ذلك  
فقال السيد ولله قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بعده والام محتمل في قامت بينه فخير له **قال**  
ولا يعتق من المكاتب حتى يودي الجميع لقوله صلى الله عليه وسلم من كاتب عبدا على ما يدرى فادها  
الا عشرين درهم فهو عبده صححه ابن جبان وفيه وفي سنن ابي داود والنسائي عن عمر بن الخطاب عن ابي  
المكاتب عبد ما يرضى عليه درهم قال في الروضة انه حسن ولا يمان كان الغلب فيه العتق بالصفة  
فلا يعتق قبل استكمالها وان غلب فيه للمعاوضة كالمبيع فلا يجب تسليمه الا بقبض جميع ثمنه ومقتضى  
سلامه انه لا يعتق بغير ذلك وليس كذلك فكان من يعتق بآداء النجوم يعتق بالآداء ولو في حصوله  
بالاستبداد عنها خلاف واذا جازت الموالاة بالنجوم او عليها حصل العتق بفضل الموالاة ايضا ونظير المسألة  
الوهن لا ينفك شئ منه حتى يودي الجميع بخلاف ارشاد الحناية المتعلق برفقة العبد فانه ينفك منه بقدر  
ما ادى على الصحيح **قال** ولو ان مال فقال السيد هذا حرام ولا يمينه حلف المكاتب انه حلال ويصرف  
على ذلك عمل ظاهر اليد وهذا بخلاف ما اذا استغلت منه شخص لم يجرى في به فقال المسلم هذا لم يمتنع  
فقال المسلم اليه بل لم يمتنع فاقول قول المسلم قاله العبد في ادب القضاة والبربرية للملكة  
لانه دمه مشغول بيمينين والفرع تقدم في السلم **قال** ويقال للسيد تاخذ او تبره لظهور  
ثبته فاذا اقام السيد بينة على ان الماله حرام لم يجز على قوله وتضع منه هذه البينة عنده  
الاكثرين وشرط المادودي والصبغة في في ما عدا ان يعتق له مال كما ثبتت هذه البينة ملك  
من شهد له فاذا لم تكن بينه اجبر السيد على احدى الحرين كما قاله المصنف فاذا اخذ السيد فان كان  
قد عين له مال الزمته دفعه اليه قطعا لا عتراه له به وان لم يقبل قوله على المكاتب وان اقتصر  
على قوله فهو مسرقا او مغمصوبا او حرام فيقول بخرجه من المالك ويحفظه في بيت الماله ولا يخرج  
منه ويقال له امسكه حتى يتبين صاحبه ويتصرف فيه فان كان بنفسه وقال هو المكاتب قال  
الامام الصحيح انه يقبل قال وان قلنا يزعم الحاكم منه فالظاهر ان لو كذب نفسه لم يقبل **قال**  
فان ابي قبصة القاضي ابي يعقوب المكاتب **قال** وان ذكر المكاتب حلف السيد وكان كافا في  
البينة وفي وجهه لا يحتاج السيد الى بينة كذا حكمه في اصل الروضة وهو وهم ولفظ الرافي في حكميته  
وعن ابن ابي هريرة وجه ان المكاتب لا يحتاج الى بينة فظن المصنف انه المكاتب بكسر التاء صرح بالسيد  
والذي في الرافي وهم ايضا وصوابه اجماله البينة بالثمن كما صرح به في الشرح الصغير والمشهور ما  
جزم به المصنف من حلف السيد **قال** ولو خرج المودى مستقرا رجح السيد ببدله لغا والقبض  
فان كان في النجم الاخير بان العتق لا يقع لبطان الادا فاذا ظهر الاستحقاق بعد موت المكاتب بان  
انه مات رقيقا وان ما تركه للسيد لا للورثة بخلاف ما لو علق عتقه باعطاء الالف فاعطاه الف  
مخصوصا فان يعتق وجه في الكتابة الفاسدة وفي الطلاق معاوضة وذلك تعليق **قال** فان

كان في النجم الاخير بان ان العتق لم يقع **قال** وان كان قال عند اخذ انت حر فانه لا يقع لانه  
نماه على ظاهر الحال وهو صحيح الا اذا وقع بان خلافه وقبل يقع مواخذه له وتجربان في قوله لانه ذهب  
فقد عتقت ثم ظاهر كلام المصنف انه لا فرق بين ان يقول انت حر جوابا عن سوال حرته او ابتداء التخل  
العود وكلام المصنف يشعر بالتفصيل من وجود قرينة كقبض مثلا ودون قال الرافي وهو قوم لا بأس  
بلاخذه لكن في الوسيطة انه لا فرق بين ان يكون متصلا بقبض النجوم املا قال وان خرج معييبا  
فله رده واخذ بدله ابي اذ لم يرض به كالتن المجيب ولا فرق عندنا بين العيب اليسير والغاص  
لانه دون حقه وقال ابو حنيفة لا يرد باليسير فان كان العيب في النجم الاخير فان رضى به فقد العتق  
قطعا ويكون رضاء بالعيب كالمبرأ من بعض الحق وهذا بقوله ملكه بالقبض ثم انتقنا الملك بالرد  
او نقول اذا رد تبين انه لم يملك فيه قوله ان يبين عليها فروج كثير في الشرح والروضة ولونلف عند  
السيد ما قصه ثم علم عيبه قال الامام ان رضى بالعتق نافذ وان طلب المبرأ تبين ان العتق لم يحصل  
فاذا ادى المارش حصل حبيبه وان عجز فللسيد ارقاقه وبان الوجه الاخر انه يرتفع العتق بعد حصوله  
هذا هو الصواب في التعبير كما في الشرح الصغير ووقع في الكبير والروضة يرتفع العقد بعد حصوله  
وهو سبق قلم ولو حدث عند السيد عيب منع من الرد كان وقوع العتق موقفا على ما استقر بيننا هذا كله  
في نقصان الوقف الوصف فاما اذا بان ناقص الاجزاء من الكيل او الوزن فلا يعتق بقبضه بلا خلاف  
**قال** ولا يزوج المبادى سيد رعاية فقه وجزم الحاملي في المنتعج بوجوب اجابة المكاتب الى الزوج  
وتما اقتضاه كلامه من الصحة باذنه صحيح هو اصح الطرق وقيل انه على القولين في بيعه بانه واقفي  
ابراء الوسيط ترجح هذه الطريقة بفعل الامام وعليها اقتصر جماعة ووجه المنع ان نفقة الزوجة  
تستغرق الكسابة فلا يحصل مقصود المكاتب اما الكتابة فتزويجها باذنه صحيح على الصحيح وقال الفقهاء  
لا تزوج اصلا لصنف ملك السيد ونقص **قال** ولا يترى باذن سيد على المذهب لصنف  
ملكه خوفا من هلاك الجارية بالطلاق والطريقة الثانية بتأذنه على ان العبد يملك بالتعليك ان  
قلنا لا محل له لوط والغري وهو الاصح والصواب المصوم الام والبويطي الذي صححه المصنف لكنه  
تخالف ما اقتضاه كلام الروضة في الياس بالخاري عشر في كتاب النكاح واهرم معاملات العبيد فان فيها  
ان فيه القولين في بيعه بانه واقفي ومقتضاه الصحة **قال** وله شر الموارى ليجاز لانه ممكن من حيث  
الكسب تحصيل المقصود **قال** فان وطئ فلامر للشبهة وكذا امهر لانه لو ثبت لكان له  
**قال** والولد نسب للشبهة الملك فان ولدته المكاتب او بعد عتقه لدون سنة اشهر بعده  
رقا وعتقا لان العلق وقع في الرق ولكن لا يعتق في الماله لصنف ملكه فيوقف عتقه على عتق  
ابيه والارق وصار للسيد **قال** ولا نصير مستولن في الاظهر لا يعلق بمولود فاشبهت  
الامة المنكوحة والثاني نصير مستولن في الحلال به قال مالك واجد واخا من المرفي لانه ثبت  
للمولود حق الحرية فيثبت لها حرمة الاستيلاد **قال** وان ولدته بعد العتق لم يورث سيعة



كذا في المحرر والذي في الروضة والشريين لسنة اشهر **قال** وكان بطوناً فهو حر وصلى ام ولد  
 لظهور العلوق بعد الحرية والولد في هذه الحالة لا ولا عليه الا بالاولاد على ابيه ولا سلطان احواله  
 العلوق في الرق تغليب الحرية وان لم يطاع بعد الحرية فلا يستيلا على الخلاص **قال** ولو عجل الخمر  
 لم يجز السبب على القول ان كان له في الامتناع غرض كونه حفظاً لطعام الكثير وكذا مونة العلف لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا لا خلاف فيه فلو كانت له وقت النهب وعجل فيه فقتل جرح  
 لا ستوا الحالين والاصح المنع **قال** او خوف عليه اي من ضياع او فساد او تهيب وكذا اذا اتى به  
 به في غير بلد العقد فان كان لنقله مونة او كان الطريق او ذلك البلد محرقاً لم يجز ولا اجبر **قال**  
 والا اي وان لم يكن له في الامتناع غرض صحيح فحجر روي البيهقي عن الحسن بن شبيب قال كان يفتي النبي ابن  
 مالك فاشترى بعتت حتى وبحثت ماله وجبت انسا بكتا بتي كذا فاني ان يقبلها الاجوما فاني  
 عمر ابن الخطاب قد ذكرت ذلك له فقال لا اراد ان الميراث ثم كتب اليه فقبله ولان للمالك غرضاً ظاهراً فيه  
 وهو تجيز العتق او تقرب به ولا ضرر على السيد قال الامام في اخر النهاية وهذا لا خلاف فيه بخلاف بقية  
 الدون فان في اجاب رب الدين على قولها قبل الحل قولين والفرق طلب العتق في الكفاية وهذا جزم الرابع  
 في كتاب الجراح قال وهذا اختلاف ما بر الدون الموجهة فان في تفصيلك وطلافي **قال** فان ابي قحطه  
 القاضي ابي ويعقوب كان نائب المستعين وكذلك الحكم لو كان غائباً فعمله حيث لا ضرر بقضه القاضي  
 عنه خلافاً من عجل بين الغائبين غير الكفاية لا يفتحه الحاكم في الاصح ففي سنن البيهقي عن سعيد بن  
 سعيد المعمرى عن ابيه انه قال اشترى امرأة في بني ليت لسوق دي الحجاز بسعيامة درهم ثم فرست  
 المدينة فكانت تبتغي علي اربعين الف درهم فاديت اليها عامه ذلك قاله ثم حلت ما بقي اليها فقلت هذا مالك  
 فاقبضه فقالت لا والله حتى اخذ منك شهراً بشهر وسنة بسنة فخرص به الي عمر فذكرت ذلك له  
 فقال لا دفعه الي بيت المال ثم بحث اليها فقال هذا مالك في بيت المال وقد عتق ابو سعيد فان شئت اخذني  
 شهراً بشهر وسنة بسنة فارسلت فخذته قال ابو بكر اليها ما يوري هذا حديث حسن فان قيل  
 يشكل قوله فان ابا قحطه القاضي مع قوله انه يجبر فالجواب انه يجبر فان حجر عن جرحه او لم يفد فيه  
 الاجابة بقضه جفيدة والفصل الذي ذكره المصنف تقدم نظيره في كتاب السلم ولو كان للمالك ديون  
 للسيد فادام الماله ثم اختلفوا فقال للمالك ادبته عن الخمر وقال السيد عن الدون قال ليجب ان المصدق  
 المكاتب وقار في المهادت القياس تصديق السيد بان القيين في الابدان القياس ان يراعا لان  
 الاصباليه خلاف ما يراعيهون **قال** ولو عجل بعضا ليبريه من الباقي فابرام يصح الدفع ولا  
 الا برام لانه يشبهه ربا ابي هلية فان الرجل كان اذا حل دينه يقول لمن عليه نقض او يربى فان قضاه  
 والازاده في الدين وزاده في الاجل واذا لم يصح الدفع ولا ابرام يعتق وعلى السيد رد الماخوذ ومثله ابرامك  
 عن كذا بشرط ان يحل الباقي واذا عجلت كذا فقد ابرامك عن الباقي فجعل المبيع ولو اخذ السيد ماله  
 عجله المكاتب وابراه عن الباقي بلا شرط او حجر المكاتب نفسه فاذا السيد ما معه وابراه عن

الباقي

الباقي وابراه جاز او اعتقه جاز **قال** ولا يصح بيع الخمر لانه بيع مالم يقبض وبيع  
 الدين لغير من عليه لكن المصنف صح في الروضة في باب البيع ان بيع الدين لغير من عليه صحيح  
 ومقتضاه ترحم بيع الخمر اذا قلنا بالعدة الاولى **قال** ولا الاحتياض عن ابي  
 الاستبداد عن من المكاتب والخلاف في مرتب على ما قبلها وفيها وجه ضعيف لكنه في الاول  
 اصحفت وصوب في المهمات جواز الاحتياض عن غلق ونقله عن فضل في باب قطيعة المكاتب  
 والمصنف خالف هنا كلامه ما قدمه في باب الشفعة **قال** فلو باع وادى الى المشتري  
 لم يعتق في الاظهر هذا تفرع على بطلان البيع والمراد ان المشتري اذا قبض الخمر هل يعتق لان البيع  
 يتحقق اذا قبض في قبض الخمر فاذا بطل خصوص البيع بقي عموم المذون ويصير كوكيل او لا يصح القبض  
 وسجل المذون لبطان ما هو في ضمنه ولا يعتق فيه فلو ان اظهرها الثاني لان المذون في بقالة  
 سلامة العوض لم يسله وغارق الوكيل فانه يقبض للموكل وهذا يقبض لنفسه بحكم البيع الفاسد  
 ولم يصح قبضه فلم يعتق **قال** وبطال السيد المكاتب والمكاتب المشتري بما اخذ منه هذا  
 ايضا تفرع على عدم العتق فان قلعت يعتق بما اخذ المشتري يعطيه للسيد لا بما جعلناه وكيله **قال**  
 ولا يصح بيع رقبته في الحديده وبه قال ابو حنيفة ومالك في سائر المستولك والقدم الموار وبه قال  
 احمد كبيع المعلق العتق بصفة وتحت له حديث برويه فانما استعانت عابشة رضي الله عنها  
 في كتابها فقالت ان باعوك صبيحت لم تملك صبا فراجعتهم فابوا ان يبيعوها الا ان يكون الولد  
 لهم الحديث ومن قال بالجد يذوقها فقالت عتقت ثم اشترتها عابشة رضي الله عنها والبيع بعد فسخ  
 الكفاية جاز وبه قال الامام المصنف صلى الله عليه وسلم لم يعتق ولو تهيئت الكفاية لعنتت بها وقال ابن المنذر  
 يبيحت برويه بعلم النبي صلى الله عليه وسلم وهي مكاتبه ولو كان بيع المكاتب غير جاز لم يرد عنه في ذلك  
 ابن بيان على جواز بيعه ولا علم جازي اياه رضى ولا علم في شئ من الاجابة كانه يجازي انتهى وامتناع  
 البيع محله اذا لم يرض المكاتب بالبيع فان رضى جاز وكان رضاه في كذا نقله البيهقي في سننه عن  
 نصر الشافعي وبه جزم القاضي حسين في تعليقه وهو ظاهر لان الحق له وقد رضى بطلاله وقوله للجراحي  
 في الثاني لا يصح البيع سوار من المكاتب ام لا ممنوع وعلى القدم هل تنفع الكفاية وجهان اصحهما  
 المنع ونقله الى المشتري مكاتب والاصح ان الوكالة وشيخ ان يستثنى ما اذا باعه من نفسه كاسياني  
 في نظيره من المستولك وقد منع فان صفة اهلية الولد لازمه فيجوز البيع تجبلا للمعتق خلا  
 المكاتب فانه قد عجز فخلص منه باع في اربع صور اذا رضى واذا عجز نفسه واذا اجتنى واذا اشترى  
 نفسه كل هذا في الكفاية العجيبة اما الفاسد فالمقصود في المصحة البيع اذا علم المبيع بعينه  
 لبقائه على ملكه كالمعلق العتق بصفة فكذلك اذا جاز على المذهب **قال** فلو باع وادى الى  
 المشتري ففي عتقه القبول ان ايدى في باع بخومه وادى الى مشتريها وتقدم ان اظهرها المنع **قال**  
 وهبته كبيعته فياني في قولنا ايضا لما فيه من ازالة الملك وتعرضه للرق واما الوصية



به فان تجزئها فكما لبيع وان علقها على عجزه فوجهان احدهما الصحة كالو وصي تمت فخله وجلامة  
والثاني لا يصح اعتبار احواله التعليق **قال** وليس له بيع ما يده المكاتب واعتاق عبيد وزوج  
امته وخود ذلك من التصرفات لانه كالا جبره **قال** ولو قال رجل اعتق مكاتبك  
على كذا افعل عتق ولزمه ما التزمه كالمو قال لا عتق مستوله على كذا وهو عتق له فدا الاسير  
فلو قال اعتقه عني على كذا لم يعتق على السائل وعتق عن المعتق المانع ولا يستحق المالك **قال**  
علق عتق المكاتب على صفة فوجدت عتق ويضمن الامراء عن الجور حتى يثبته الكسابة قاله الفاضل  
حسين في كتاب الزكاة من تعليقه قال والامير لا يفتل التعليق قصدا ويقبله ضمنا **قال**  
فصل الكفاية لزمه من جهة السيد ليس له فسخ لا يفتل المكاتب لا يظلم السيد فكنا السيد  
فيها كالراهن هذا في الصحة اما الفاسدة ففي جازية من جهته على الصحيح وقوله ليس له فسخ  
لا حاجة اليه بعد ذكر الضرر ولما ذكرنا لا جلا الاستثناء بعد **قال** الا انه يجوز عدم الاداء  
عند الحل في البيع او بعضه لانه تعدد عليه العوض فكن من الفسخ كالبائع عند فلاس المشتري بالثمن  
ولا ترتفع الكتابة بمجرد بيع نفسه وانما ترتفع اذا فسخ بعد العجز كذا قال الراعي وهو خلاف  
نص الفاضل في انه قال في الامم مستند لا على بطلان الكتابة بالموت واذا قال المكاتب عجزت بطلت الكتابة  
وقال الماوردي اذا اخلج الفسخ الى شرطين ان يقول المكاتب قد عجزت ويقول السيد فسخت كتابتك  
ولست بشيء اذا عجز عن المقدار الذي خطه عنه او بعد له فانه لا يفسخ فان عليه مثله بل يرفع  
المكاتب الامير الى الحاكم ليعقل بينه ما طرقة فلو لم تجز ولكن امتنع من الاداء للسيد الفسخ ايضا  
وليحجب ان يشهد بالفسخ استظهارا وان لم يجب **قال** وجازية للمكاتب لانه عقد طاهر  
فاشبه المرفق **قال** فله ترك الاداء وان كان معه وقا لم يخل له فلم يجز عليه قال في الاخبار  
ومكي الفوراني وجه لا صحابنا انها لزمه من جهة العبد كذهب اي حبيفة وقوله المطلب لم اره يفي  
الابانة **قال** فاذا عجز نفسه فللسيد الصبر والفسخ بنفسه وان شاك الحاكم لا يجمع عليه  
لا اجها فيه فلم يشترط فيه الحاكم وقد جاء عن عمر انه كاتب عبد له ثم قال انا عاخر فقال الفسخ كتابتك  
فقال له افسخ انت ثم اذ افسح الحاكم فلا بد من ثبوت الكتابة وحلول البيع عند **قال** والمكاتب  
الفسخ في البيع كان ليرتفع ان يفسخ الرهن لانها جازية من جهته سواء كان قد راعى او الجور  
امرا والفاصل المنع اذا ضر عليه بقاء الكتابة وله الامتناع من الاداء لانه تعليق عتق بصفه قال  
الامام وهذا في الحقيقة على الصواب فان الزام الكتابة وحسن الامتناع من التوقي من التوقي كلام  
متناقص لكن الراعي حرمه اثنا المسألة الثانية من النظر المالك بان العبد لا يمكن من فسخ الكتابة  
ورفعها صحيحة كانت او فاسدة **قال** وان استعمل المكاتب عند حلول البيع استحب اياه لمساعدة  
له في تحصيل العتق ولما في انظار المعسر من الفضل **قال** فان اهلك ثم اراد الفسخ فله ان يدين  
الحال لا يتاخر وقال ابو حنيفة ليس له الفسخ بانما التزمت بغيره فلا يتركها واذا اطلبه بالمال فلا بد من الامهال

عقود

فسخ

نفرد

بقدر ما خرج المالك من الصلوة والذكوات والمجنون وزن ولو انظر بعد حلول البيع واذا ناله  
في السفر ثم بداه ان يرجع لم يكن له الفسخ في الحال لانه المكاتب غير مقصر في ذلك ولكن يرفع الامير الى  
الحاكم ويقيم بينه على الحلول والقبلة ويحلف انه ما قبض النعمه ولا من وكيله ولا اياه ولا احل به اذا جرت اذ ذلك  
ويذكر مع ذلك انه وجع فيكتب الحاكم بذلك الى الحاكم ببلد الغيبة ويرتب عليه مقضاه **قال** وان كان  
معه عروضة امهله ليبيعها وفق به وهذا الامهال واجب كما واحد عليه ماد **قال** وان عرض  
كله فله ان لا يبيع في المهلة على ثلاثة ايام كذا انقله الراعي عن البغوي وراى الامام جواز الفسخ ونزله منزله  
غيبة المالك قال الراعي وهذا الظاهر واذا كان له من حال على حاضرا له وجب التاجر له استيفاء لانه كالعين  
الحاضرة والوديعه كذا اطلق من غير تقييد مدة ويظهر تقييده بما دون ثلاثة ايام **قال** وان كان له مال  
غايبا امهله الى الحاضرات كان دون مرتين لانه منزلة الحاضر **قال** والا فلا طول للمدة واطلق الامام  
والغزالي الفسخ به وهو محمول على هذا التقييد والمقصود في الامم ما اطلقه الامام واتباعه **قال** ولو  
حل البيع وهو غائب فللسيد الفسخ اي ان شاك نفسه وان شاك الحاكم في البيع لان المكاتب كان ينفذ له ان يحضر او  
بعثه المالك اليه عند الحل وقيل لا يفسخ بنفسه بل لا بد من رفع الحاكم لانه نائب المالك ولا يجب على السيد  
تأخير الفسخ بكون الطريق محوفا والمكاتب مريضا **قال** احد ما قال المطلب لم ارهم تعرضا لهذه الغيبة  
والاشبه انه لا فرق فيها بين القربة والبعدة وقبلة في الكفاية لمسافة الفقر وهو قيد من شرط غيبته  
كغيبة المالك الثاني محل الخلاف اذا سافر باذن السيد فان سافر لغيره اذ كان له الفسخ فعلا قاله ابن  
الصباغ المالك كلامه صريح في حواضره بغير اذن سيده وهو كذلك في الفسخ وقوله سفر التجارة لا يمنع للسيد  
وفي غيره منع **قال** فلو كان له مال حاضر فليس للفاصل الادامته بل يمكن السيد من الفسخ لانه رعا عجز نفسه  
لو كان حاضرا او امتنع من الاداء **قال** ولا يفسخ بجور المكاتب لان ما كان له من احد الطرفين لا يفسخ بجور  
احد المتعاقدين كالرهن وانما يفسخ به العقود الجازية منها كالمو كالة وكيل الامام قوله او وجهها انها تفسخ بجور  
وهو عجز بكنه القياس لانها جازية من جهته واذا حاول السيد الفسخ فلا بد ان ياتي الحاكم مثبت عند الكفاية  
وحلول البيع وكلف على الاستحقاق ثم يمكن الحاكم من الفسخ فان افاق وظهر له ما كان موجودا قبل الفسخ فله دفعه  
الى السيد ويعتق ويطلق ويجوز كذا اطلقه قال الراعي واحصل المأمور فقال لا يظهر المالك في يد السيد والتجيز  
والا فلا وفي هذه الحالة يلزم المكاتب رد ما اتفق السيد عليه لانه لم يتبرع وانما اتفق على انه عتق واذا لم يفسخ  
بالجور فلا غا ولا في كل هذا في الكتابة الصحيحة اما الفاسدة في بطلانها بجورها وغايبها او وجه احد ما يجر جوارها  
والثاني لا وجه الامام والمالك وصححه الاكثر انهما يتطلعن بجور السيد وغايبه والمجر عليه ولا يتطلعن بجور  
العبد وسنأتي المسألة في كلام المصنف **قال** وتروى القاضيان وجده مالا لانه المجنون ليس من اولاد  
النظر لنفسه فتاب الحكم عنه بخلاف الغائب الذي ماله كذا اطلقه الماوردي وقال الغزالي الماوردي والراعي  
المصلحة في الحرية فان رايه ان يضيع به الم يود قال الراعي وهو حسن لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا  
وجد ماله له المستقلة باذنه لان يقال منع من اخذه في هذه الحالة **قال** ولا يجوز السيد لانه لزمه من جهته







و لم اعتناض السيد عليه فيما يحتاج اليه من مأكول وملبوس ومسكن ومن لزومه نفقته من زوجة وولد  
 عالم خرج في ذلك الى حد السرق **قال** ويصح باذن سيده في الظاهر ان الممنوع ان كان طقة وقد زال اذنه  
 والثابت لا لانه ناقض للملك والسيد لا يملك ما يدين فلا يصح باجتماعهما الى حلاله تعالى في العتق هذا في الحق  
 والكتابة اماها فسيما في حكمها واما طعه بالاذن فالظاهر انه على القولين وقيل بالمنع مطلقا لكن يستثنى بصره  
 على سيده فيصير قطعا وان لم ياذن له فيه اكتفا بقوله بعد اجابه وهو نظير بيع المرهون من المرتق من غيره  
 رهن ولو تبرع باءدين السيد على ما كتب اخر وقيل منه الاخر صح كالواذن **قال** ولو اشترى من يفتق  
 على سيده صح ويكون الملك فيه للمالك **قال** فان عجز عنه راسي عتق اي فان راق المالك صارا القرب  
 للسيد وعتق عليه وهذا خلاف فيه ولو اشترى بعض من يفتق على السيد او الهبة او قبل الوصية صح ايضا  
 واذا راق عتق ذلك الشفيع على السيد وهل يسري الى الباقي اذا كان مورا انظر ان عجز المالك نفسه من غيره  
 اخبر ربي لم يسر كما لو ورث بعض قريبه وان عجزه السيد فوجها **قال** او عليه اي اشترى المالك  
 من يفتق عليه من اصوله او فروعه لو كان حرا **قال** لم يصح بلا اذن لغيره العتق وليس من اهله **قال**  
 وباذن فيه القولات اللذان في تبرعائه ومقتضاه الحجة كاشف وغنا عن ستر يصح قطعا ان فيه  
 صلة رحم وضعف بانه لو كان متصوا بالجائز ومن الاذن **قال** فان صح اي الشرا تكانت عليه فيعتق اذا عتق  
 ويرق برقه وفيه وجه كراهه الماوردي وغيره وزيفه الامام **قال** ولا يصح اعتناقه وكذا بانه ياذن  
 على المذهب لتضمنه الوكالة ليس له لاله وسبق انه لا يصح اعتناق المالك عتقه بخلاف الثاني يصح عملا  
 بالاذن وبوقف الوكالة ان عتق كان له والى السيد والطريق الثاني القطع بالاول وهذا في اعتناقه عن نفسه  
 فلو اعتق عن سيده او غيره ياذن السيد فهو كسائر المبرعات بالاذن فيصح على الظاهر ولا ياتي فيه الطريقة  
 المقطعة بالمنع لان العتق عنه من اهل الوكالة ولو اعتق عن غيره بعوض لم يخل صح قطعا لانه بيع تنتمه  
 لا يصح ابراهه عن المديون وكما جهته مجانا ولا يشترط الثواب لان في قدره اختلا فابين العمل فقد حكم حكم بغير دليل  
 ولان الوكالة المستقرها من الموهوب فيه خطر ووضيه باطله سواء اوصى بعين ماله لان ملكه غير  
 تام **قال** فصل الكتابة الفاسدة كشرط او عوض او اجل فاسد كالعجوة في استقلاله بكسبه ارش حانية  
 عليه ومهر شبهة تقدم ان الكتابة تنقسم الى باطله وفاسده فالباطل الذي اخل بعض اركانها بان كان  
 السيد حيا او ميتا او مكرها او كان الجعد كذلك او لم يجر ذلك العوضا وذكر ما لا يقصد وكما مالية له  
 كالدم والحشرات او اخلت الصيغة بان فقدت الجاب والمقبول والفاسدة التي انتفتت صحها لقوات  
 شرطه في العوض او لشرط فاسد بان كان العوض خيرا او خيرا او لم يؤجله او كاتب بعض الجعد وكل  
 الباطلة الا لغيره كالتقدم الا انه اذا صح بالاعتق وهو من يصح تعليقه حكم بمقتضاه والفاسدة تشارك  
 العجوة في بعض الاحكام ونفاد خراج بعض فاسد المصنف بقوله كشرط اذا شرط ان اكسبه مشتركة  
 بينهما واعتقه يتاخر عن اداء او كاتب جماعة واشترط عليهم ان يتكفل بعضهم بدين بعض وذلك  
 ويقول او عرض او اجل الى ما اذا كاتبه على خرا وخرا وميته او مجهول او اجل مجهول او جعله بخا واجدا

وقوله فاسد يعود الى الملائكة واشترطه لك من الشرط الصحيح كشرط العتق عند اداء او استقلاله  
 بالكسب وقوله كالعجوة في استقلاله بكسبه اراد انه يعتق فيها بالاداء كالعجوة والاداء انما يكون  
 من الكسب وان مقصود الكتابة العتق وهو لا يطل بالتعليل عا فاسد ولهذا خالف البيع وغيره من  
 العتق وقال البندجي واليسر لما عتق فاسد ملك فيه كالعجوة الا هذا وقوله واخذ ارش حانية عليه ومهر شبهة  
 ليستعين بهما في كتابته **قال** وفي قوله يعتق بالاداء اي اداء المبيع لوجود الصفة التي علق العتق عليها  
 وكان ينبغي ان يقول لا اداء الى السيد فانه لا يفتق بالاعتناض ولا بالاداء الى المورث والموصي **قال**  
 ويتبعه كسبه كافي في العجوة لانه ملكه وكذلك يتبعه وله على المذهب وذكر الامام والغزالي انها  
 كالعجوة ايضا في سقوط نفقته عن السيد ووجوبها على نفسه والمذكورة فتا وبالفقهاء لانه يستحق  
 النفقة على السيد ويؤديه ان المرافق وغيره جزوا بان فطرته على سيده والمخلف على الكتابة العجوة  
 المعوضة وان كانت مشتملة على التعليل والمغلب على الفاسدة التعليل وان اشتملت على العوض  
 وكالتعليل في انه لا يفتق بغير اذن المعلق عليه لم يوجد وكذا اذا ادعى الغير عنه كما تقدم **قال**  
 وينظر موت سيد لا يفتق الملك فيه الى المورث فاذا ادعى المورث لم يفتق بخلاف العجوة فانها  
 لا يفتق بموت السيد فان كان قاله ان ادعى الى وارث بعد موت كذا فانت حر عتق بالاداء **قال** ونص  
 الوصية برقبته ان علم فسادا وطحا وكذا ان ظنا على الظاهر كالمواضع ما ظنه لغيره وقوله وهذا خلا  
 العجوة فانها اذا وصي برقبته لم يصح على الجديد **قال** ولا يصرف اليه سهم الكاتبتين في غير الزمة  
 والعقبان بها غير موثوق به وفي وجه كراهه القاضي حين يصرف له من ذلك كانه من الكسب التي  
 يتوصل بها الى العتق **قال** وتكاليفها ان كانت الكتابة العجوة والتعليل في ان للسيد فسخها  
 لانه لم يسلم اليه العوض ويقضي بالاعتق كالباع ونحوه وبالفقهاء كاتبتيه او فسخها ونحو ذلك  
 ثم ان شافعي بنفسه او بالحاكم ولا يطلها القاضي بخبر اذن السيد فان فسخها او حكم الحاكم باطلها ثم ادعى  
 المصنف يفتق لانه وان كان تعليقا فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع ما تضمنته من التعليل  
**قال** وانه لا يملك ما ياذن بل يرجع المالك به ان كان متقوما وهو عليه بقيمة يوم العتق اشار  
 الى انه اذا ادعى الجعد المسمى في الكتابة الفاسدة وحصل العتق ف يرجع على السيد عا ادي كانه لم يملكه  
 ويرجع السيد عليه بقيمة رقبته لان فيه معنى المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق فهو كالمو  
 تلف الباع يبيع فاسدا اي يدا المشتري يرجع على الباع عا ادي ويرجع الباع عليه بالقيمة والاعتبار  
 بقيمة يوم العتق فانه يوم التلف وقيل بقيمة يوم العتق كما في الكتابة العجوة لانه وقت ه  
 الحيلولة وهما هنا حصل الحيلولة بالعتق واذ اهلك المسمى يد السيد رجع العتق مثله او قيمته  
 فان كان المسمى قيمة له كمو او خرا برلم يرجع العتق على السيد لشي وهو يرجع على العتق بقيمة رقبته  
 واشترط المصنف بقوله متقوما ولم يرد بالمستقوم قسم المثل فذلك يرجع به جزما **قال** فان  
 نجاسا اي كالايمان ونحوه **قال** فاقوال النقاد التي احار عليها المحررون ولم يذكرها واستأثرت



كلام المصنف **قال** ويرجع صاحب الفضل به لأنه حقه وحقيقة أقوال القاصدين ثبتت لكل من شخصين  
على الآخر في جهة واحدة أو جهتين فان كانا فقد اتفقا جسا وطولاً وصاروا صفات فالظاهر وحصل  
القاصد بنفس ثبوت الدينين وباقي أقوال المذكورة في الكتب وان اختلفا جسا وصفة كصفة وتفسير  
وحلوله وتبجيله أو في قدره أو في جلاله فلا تقاض جزمها وانما غير النقدين فالذهب لا تقاض وقيل على الأقوال  
مهمة تراعى على جمل الخلق لا تقاض عن الموجد قال الشيخان لا يجوز كافي الجلود ويحكموا العجز البزاري  
فيهما وبها مستغنى والوجه الذي استغنى به هو منهج الشافعي المنصوص في المأم في باب المنة على المكاتب  
ولا جرم ذلك قاله البند بيجان صاحب كتاب القانون بوضوح الشافعي لأن قصد ولكن لفظة تظهر في كتبهم كنية  
**قال** قلت أصح أقوال القاصد سقوط أحد الدينين بالآخر بلا رضا أدل في ذلك فيه لأن المطالبة كأحد  
منها مثله عليه **قال** والثاني برضاها لأنه أحد الذمة بذمة فاشبهه الجواهر يعتبر فيها رضى المجلد والمحال  
**قال** والثالث برضا أحدهما لأن الدينين من حيث شأنا فإذا رضى أحدهما فقد وجد القضا منه  
**قال** والرباع لا يسقط والله أعلم أي وإن رضى أحد الدينين بدين بد من وقد ورد الدين عنه وإذا حصل  
القضاء بين السيد والمكاتب ورثت ذمته عن الجورم عتق كالوادي فاعنى الكتابة الصحيحة تفارق  
الفاصلة في صورته ما تقدمه من السيد صحته ولا يملك ما يضمن وليس له السقوط إلا إذا رضى المصنف ولا يجب  
فيها المنة على الصحيح ولا يقع الوصية بخومها وإذا اعتقه أو وهبه كان فسخا وأما عتق عن جهة الكتابة  
لا يتبعه الكسب والولد وهو في القضا كالقن على الصحيح ويتطلب جنون السيد وانما به عليه والمجر عليه  
كاسياني ولما عاين السيد على أقوى الوصيين وهو القياس وفطرته على سيده كالقن لا يفتق بتجديد يومها  
على المصنف وإذا عجزت عن الأداء فيجوز دفع الكتابة قبل عجزه لم يجب الاستمرار على الصحيح ولا يقع حوالته لسيد  
بالجورم لو دفع الفرق بين الكتابتين قاله بعض المتأخرين **قال** وإن فسخت السيد فليست بعتق احترازا  
واضحا طرأ من التجديد لأن الشهادة شرط للفتنة كقوله الماردي وغيره **قال** ولو أدى المالك السيد  
كنت فتنة فانكر صدق العبد عيینه لأن الأصل عدم الفتنة وعلى السيد البينة **قال** والأصح بطلان  
الفاصلة بخون السيد وانما به والمجر عليه لا يجوز العبد لأن الخطأ في الكتابة للعبد للسيد والثاني  
بطلانها بخونها لجواز أن الطرفين كالشركة والوكالة ولا يبعد ترجحه والثالث لأنه لا يفتق لأنها  
التعليق وهو لا يطل بخون ولو ظل الأغصان زيارته على الحر ولو اقتصر عليه لغرم الجور من باب أولى وشهد  
قوله المجر عليه جبر السفة والفلس وانما هو جواب الأول وإذا قلنا بطلان فادى المصنف لم يعنى في الأصح لا ارتفاعه  
**قال** فلو أدى كنية فانكر سيده أو وارثه صدق لأن الأصل عدمه **قال** وخلف الوارث على نفي العلم  
أي والسيد على البينة كسائر الحقوق المردية فلو أدى السيد الكتابة وانكر العبد ففي كتاب ابن سريج أن لم يعترف  
بأداء المالك والسيد بالقبض عاد رقيقا ويكون انكار تعجز النفسه وان اعترف بالقبض وأنه عتق فهو  
**قال** ولو اختلفا في قدر الجورم وعقبه تخالفا كما في البيع وعنده وينبغي أن يكون مراده الأقلا في القدر  
الزائد على الواجب فلو قال السيد كائنتك على عجزه فمخصوصا أنها تخالفا قال البغوي صدق

السيد

صدق السيد عيینه لأنه مدعى فساد العقد وأقره الشيطان عليه ولعل البغوي أنفا قاله لأنه يرى في  
البيع أن القول قول مدعى المصنف وهو خلاف الأصل المخصوص **قال** ثم أي بعد الخالف أي إن لم يقض ما  
يدعيه أي السيد لم ينفذ الكتابة في الأصح قياسا على البيع وليس من المصلحة علم البينة للمصنف الجواز بعد  
الخالف والثاني ينفذ لأن العقد انتهى إلى النزاع فكانه لم يكن **قال** بل إن لم ينفذ فصح القاضي أنه يحتاج  
إلى نظر واجتها وكذا جزمه الشيخان هنا بتجاطعة وحكما في نظير من البيع الجبر من القاضي أو هو  
أو أحدهما والفرق أن الفتنة هنا غير مضمومة عليه بل مجتهد فيه فاشبهه العتق **قال** وإن كان يقضه  
وقال المكاتب بعضه المخصوص ووجه عتق كائنتك على وقوع العتق على التقديرين **قال**  
ورجع هو عادي أي جميعه والسيد يقضه وقد تنقضان عند وجود شرطه السالف **قال**  
ولو قال كائنتك وأنا مجنون أو مجنون على فانكر العبد بان قال كائنتك أنا كامل **قال** صدق السيد  
أن عرف سبق ما ادعاه لقوة جانبه وضعف جانب العبد وقد تقدم في البيع أن هذا يستثنى من قوله  
القول قول مدعى العتق **قال** والأصح العتق أي وإن لم يعرف سبقه صدق العبد لصون جانب  
السيد والأصل عدم ما ادعاه كذا جزموا به وكان ينبغي أن يخرجه من الأصل خلاف دعوى العتق والفاصل  
يكون القول قول العبد لأنه يدعي العتق وليشهد له قوله في كتاب النكاح لو زوج أخته ثم قال كنت مجنونا  
أو مجنونا يوم تزوجتها وانكر الزوج فإن لم يعهد ذلك فالقول قول الزوج لأن الظاهر جريان النكاح وإن عهد  
له ما يدعيه فوجان **قال** ولو قال السيد وضعت عنك النكاح الأول أو قال البعض فقال لا يجوز أو الكل  
صدق السيد أي عيینه لأنه اعترف مراده وفعله لكنه أدخل الف واللام على البعض والكل وتقدم  
أن ذلك قول والذي جزم به المصنف هنا نقله في الترخيص عن البغوي خاصة وهو المخصوص في المأم من كتاب  
وفائدة اختلافهما هنا يرجع إلى اختلاف الفخين في القدر لا إلى التقدم والتأخير **قال** ولو مات عن اثنين  
وعبد فقال كائنتك أو كائنتك فان انكر صدقا أي عيینه على نفي العلم بكنية الأب فان حلف بذلك وإن تكلاه  
وحلف العبد الجبر المردود وثبتت الكنية وإن حلف أحد هذين الآخر ثبت الرق في نصيبه وترد البيمين  
في نصيب الثالث وإذا أراد إقامة البينة احتاج إلى إقامة شهادتين عدلين لأن مقصود الكتابة العتق  
دون المال وهذه المسألة تقدمت في قول المصنف ولو أدى كنية فانكر سيده أو وارثه لكن أعادها  
هنا ضرورة التقسيم **قال** فان صدقاه فكا تب علما بقولهما هذا إذا كانا أهلا للتصدق والمرد  
أن حكمه حكم المكاتب أو أمات سيده وترك ابنتين فانهما عومان مقامهما هنا إذا استوفيا أو اعتقا  
أو أبراه عتق **قال** فان اعتق أحدهما نصيبه لم يعنى الآخر في الأصح لعدم تمام ملكه **قال**  
بل موقوف فان أدى نصيب الآخر عتق كله هذا هو الأصح في الجورم تبع البغوي والحقبة في الشرحين  
والروضة أنه يعنى لا يجرم استدراك المصنف كاسياني وكان ينبغي أن يعجز بالظاهر كذا ذكر في الزيادة  
فان الخلاف قولان **قال** ولو له ولد له أنه عتق حكم كائنته ثم تنقل اليها بالعوض وقيل  
للأبن **قال** وإن عجز قوم على العتق أن كان موسرا أي وبطلت كنية الأب وكان وله الجميع



للابن وان كان قد ابراه عن نصيبه من النجوم لم يعتق منه بالحق لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق  
 في غير الكتابة لم يحصل الا بالبراهين فلو كان قد ابراه عن نصيبه من النجوم لم يعتق منه بالحق لان الكتابة تبطل بالعجز والعتق  
 لتعذر السراية بالمعسار **قال** قلت بل اظهر العتق والله اعلم وكذلك الحكم لو ابراه احداهما عن نصيبه  
 من النجوم وعند اي حبيفة والمرنى لا يعتق نصيبه بالبراهين ربه الاخر ولست في نصيبه كما لو كان الاب  
 حيا فابراه عن بعض النجوم فعلى هذا اذا كان الذي اعتق نصيبه او ابراه معسر بقيت الكتابة في نصيب  
 الاخر فان عجزا دفنا فان ادعي وعتق فوقه وله الاب والجمع ان ولا نصيب الاول للاب ايضا وان كان  
 موسرا فالحكم سراية وفي قول يسري فعلى هذا هل يسري في الحال او عند العجز قولان اظهرهما الثاني **قال**  
 وان صدقه احداهما فنصيبه مكاتب لانه اقر بما يصح قبل اقراره فيه واعتقرا التبعيض فان الضرورة  
 ادت اليه كما لو اوصى ان مكاتب عبدك فلم يخرج الا بعضه من الثلث خلاف التبعيض في الابدان فانه  
 ممنوع وخرج بعضهم قولان ان الكتابة لا تثبت فيه لانها لا تتبع بعض **قال** ونصيب المكاتب من حصة النجوم  
 استصحابا لا اصل الرق والمراد اذا اطلق فيكون نصف الكسب له ونصفه المكاتب يصرفه الى حصة النجوم  
**قال** فان اعتقته المصدق في المذهب انه يقوم عليه ان كان موسرا اتفقوا على ان المصدق  
 اذا اعتق نصيبه عتق وهل يسري فيه طرفان قال لا اكثر من السراية قولان احدهما لا لانه لا يعتق  
 عا ابيه دونه والثاني نعم ويقوم عليه لانه شريك موسرا عتق باختياره واضر بقوله اعتقه عما  
 اذا ابراه عن نصيبه من النجوم فان المذهب فيه عدم السراية وعما اذا ادعي نصيب المصدق اليه فلا  
 سراية جزمها واذا قلنا بالسراية ثبتت هنا في الحال ولا ياتي في القول الاخر لان صاحبه منكر الكتابة وقيل  
 ثبتت السراية في الحال قطعا لان منكر الكتابة يقول هو رقيقها فاذا اعتق صاحبه ثبتت السراية  
 ثبت استشكل جماعة السراية من جهة ان نصيب المصدق محكوم في الظاهر بانه مكاتب والمصدق لم يعترف  
 بغير ذلك ونزعم ان نصيبه شريكه مكاتب ايضا ومقتضى كونه مكاتب ان لا يسري فكيف يلزم المصدق حكم  
 السراية مع انه لم يعترف بموجبه واجاب الشيخ عنه بان المكاتب يزعم ان الجمع قر ومقتضى ذلك ان  
 اعتاق شريكه فادسارهما لو قال لشريكه في العبد القن انت اعتقت نصيبك وانت موسر فانما اوضحه حكم  
 بالسراية الى نصيبه لكننا هنالك لان لم نلزم شريكه القيمة لعدم ثبوت اقراره بها فلو اقر به لم تثبت السراية  
 باقرار المكاتب وهي من اثار اعتاق المصدق واعتاقه ثابت وهو باعناقه متلفه لنصيب شريكه بالحق  
 المذكور في ضمن قيمة ما اطلقه خاتمة **قال** سبق ان سيد المكاتب اذا مات تبقوا الكتابة ويجوز المكاتب  
 بالاداء الى الوارث فلو كان له وارثان لم يعتق الا باء احقهما فان كان الوارث صغيرا او مجنونا لم يعتق  
 الا بالدفع الى وليه فان كان له وصيان لم يعتق الا بالدفع اليها الا اذا ثبت لكل واحد منها الاستقلال ولو كان  
 الابن مكاتبه ابيه ثم مات الاب وورث الابن نفسه النكاح وكذا لو مات السيد وابنته تحت مكاتبه  
 فورثت زوجها او اشترى المكاتب زوجته او اشترى المكاتب زوجها انعتق النكاح **كتاب امهات**  
**الاول** ختم المصنف كتابه بابواب العتق رجاء ان الله يعتقه وقاد به من الشار واخرها

الباب ثمة عتق فخري مشوب بقضا او طر ولذا لك توقف الشيخ عز الدين في كتاب الشجرة في كون الاستيلاء  
 قربة والامهات جمع ام تقدم في اول باب ما عجز من النكاح ان الاستيلاء بغيره كما عجز به المصنف وبحوز  
 امات على قلة هذا في الاما سببا ما في غيره في العكس انشد المرحش في تفسير قوله تعالى وعلى المولود له  
 رزق من المامون ابن الرشيد وانما امهات الناس وعينة مستودعات وللايات **قال** واقتضت البنا  
 في المحر بقوله روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في مارية حين ولدت اعتقها ولذا قال الحاكم في كتاب الورع  
 في مستدركه انه صحيح الاسناد وصححه ابن حزم ايضا لكن ان ما حده رواه باسناد ضعيف واستشهد اليه بقول  
 بقول عائشة ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم من اولا ورها ولا عبدا ولا امة فدل على ان مارية عتقت  
 بموتة صلى الله عليه وسلم وقوله اعتقها ولذا انه اثبت لها حرة الحرية لا انها عتقت حقيقة وفي الصحاح عن  
 ان موسى قلنا يا رسول الله اننا نبي السبايا ونحب انما نمن في مارية في العزلة فقال ما عليكم ان لا تفعلوا  
 ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة ففي قوله ونحب انما نمن دليل على ان يبعث بالاستيلاء  
 ممنوع واجمعوا على ان ولد الرجل من امته يعتق حرة الفول صلى الله عليه وسلم من اشرط الساعة ان ولد لامة  
 ولدت فاقام المولد مقام ابيه والاب حر كذلك المولد ولولا ان عليه لامة من مانع الرق كان سب الملك  
 قد فسخ بخلاف ما لو اشترى زوجته الحامل منه فان المولد يعتق عليه ولا يورث له ويظهر فيه ولا يورث  
 لو اوصى لولي فلان فانه يدخل في تحمل العتق فان المولى يتحمله والاب لا يتحمل **قال** اذا اجل امته فولدت  
 حيا او ميتا او ما يجب فيه عتق عتقت عتقت السيد لما روي الحاكم وابن ماجه عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال اياما امة ولدت من سيدتي فهي حرة بموته وروي البيهقي عن ابن عمر انه قال ام لولد اذا اعتقها  
 وله قانون كان سقطا وروي الدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ام المولد لا تناع ولا توجب ولا  
 ثورث لست مع ما مدح حياته فاذا امات عتقت لكن قال البيهقي انه لم يبع المامون كلام عمر وشمل قوله  
 الاجال ما اذا كان الوط مباحا او محرما بان كانت مزوجة او محرما له او مسلمة وهو كافر وهو كذلك موا  
 اوجبا عليه الحد اذا علم انه لا يسياني في فائة الباب حكم عقوبته لكن تعبيرا بالاجال يقتض اعتقها فعمله  
 ولو عتقت منه باستدخاله ذكر او مائة كان الحكم كذلك كما ثبت بالنسب وبوبن رواية الدارقطني انما  
 امة ولدت من سيدته فهي حرة من دين وعلم من قوله او ما يجب فيه عتق انه لا يشترط انفصال جميعه  
 فلو اخرج ولده وباقه مجنون ثم مات السيد عتقت وبه صح الدارمي كل هذا اذا لم يراحم حق الغير فان  
 راحم بان استولد لامة التي تعلق بها رحت او ارش حانية واستمر حق مات السيد فانها لا تعتق بموته  
 وكذلك امة المحبور عليه بفلسا اذا اولد له بعد الحجر لكن يرد على اطلاقه المكاتب فانه اذا اجل امته  
 ثم ماتت وبقيا قبل الحجز وبعد لم يعتق بموته على الاصح وبطل اطلاق موته ما لو قتله وبه صح الدارمي  
 في باب الوصية ولذلك لو كانت الامة تلك بعضها على الصحيح المصوم والولد حر عند الوفاة  
 وهو صريح في ان الحرية لا تتبع بعض المولد وهو الاصح في المشرح الصغير فيل معق وصحة في الروضة في  
 اخر الكتابة واضر بقوله او ما يجب فيه عتق عتقت موصفا ليس فيها تحطيط جلي ولا حتى وشهد



التقابل انما مبدا خلق ادمي لو لم يخطط فان امية الولد لا تثبت بذلك كما لا يجب الخطة على المنصوص  
 فيها ونص على ان العدة تحسب بذلك وللاصحاب في ذلك طرف مشهور فقدمت فان الفت مضخة ظهر  
 فيها التخطيط ثبتت العدة والاستيلاء واستار يقول عتقت موت السيد الى انما تعتق من راس المال  
 وتقدم عتق على الدبون كما ذكر في اخر الباب **قال** او امة غير بكاح وكذلك بالزنا فالولد  
 رقيق لانه ينبع الام فيكون لسيد بالاجماع لكن يستثنى من طرده جارية ولدن التي لم تستولد في الاولاد  
 الباب صارت ام ولد ومن عكسه اذا اقر بحرية امة فحكمها واولادها فلولد حر وقد ذكر المصنف في  
 باب الحيتار والاعفاف **قال** ولا نصير ام ولد اذا ملكها لان ثبوت الحرية للامة فرع ثبوتها للولد  
 وهوها هنا رقيق وفيه قول يخرج من الموهونة اذا بيعت في الدن ثم عادت اليه ولو ملك الولد  
 عتق عليه ان كان من نكاح كما من زنا **قال** او بشبهة بان ظننا زوجته الحرة او امة فالولد حر  
 بخلاف نظرنا الي طئه فلو ظننا زوجته الامة كان الولد رقيقا وهذه الصورة ترد على المصنف  
 واحترز عتق في المحرر يقول عيا ظن بيطا زوجته الحرة **قال** ولا نصير ام ولد اذا ملكها في  
 المظهر لانه علق بغير ملكه فاشبهت ما لو علق به في نكاح والثاني نصير لانه علق  
 بحرفا لعلو بحسب الحرية بالموت وموضع الخلاف في الحرفان وطى الجدة جارية غير بشبهة ثم  
 عتق ثم ملكه لا نصير قطعا لانه لم ينفصل من حر **قال** وله وطام الولد بالاجماع واستثنى  
 منه الجرجاني امة الكاف اذا اسلمت واخوته من الرضاع اذا اقبلها جاهلا بالتحريم فاعفا نصير مستولدا  
 ووطي ممنوع واستثنى الجليلي ثلثه وهي ان من بطا موطرة ابيه فتصير ام ولد ولا حل له وطئها  
 ولستثنى رابعة وهي اذا اولد مكاتبته فاعفا نصير ام ولد ولا حل له وطئها ما دامت الكاتبة الصغيرة  
 باقية **قال** واستخدمها واجارها لبقا ملكه عليها كالمدين وقال مالك لا يجوز له ان يبيعها  
 وله ايضا كتابتها لانه يملك كسبا فاذا اعتقها بصفة جارية فان قيل في الجزم يجوز الانابة نظر  
 لانه يبيع وقد قالوا في الاصححة المعينة لانهم اجارها كالمدين يبيعها الحاقا للمنافع بالاعيان قلت  
 الفرق خروج الاصححة عن ملكه بالكلية بخلاف المستولدة وعلم من جواز الانابة جواز الاعان من باب  
 اولى **قال** وارث جارية عليها له وام ملكه وكذا ارث الجارية على اولادها التابعين لها لانه ملكه  
 وله قيمتهن ايضا اذا قتلوا ولو غصبهم غاصب فانوا يبيعون فممن بالقيمة للسيد واصل ذلك ان ام الولد  
 تقض عندها بالغصب خلافا لاي خيفة بنا على اصله ان النضين يوجب التملك واحترز ام الولد عن  
 المكاتبه فارثا لجارية لها عليها **قال** وكذا تزويجها بغير اذنها في المصحح لانه ملك رقيقا ومثلا  
 حتى لا يستمتع قلت تزويجها برضاها وبدونه كالمدين والثاني لا يجوز وان رضيت لانه ناقصة في  
 نفسها وولاية الراي عليها ناقصة ايضا فاشبهت الصغيرة اذا زوجها الا برضاها والمالك يجوز  
 له برضاها لانه ثبت لها حق الحرية لسبب ذلك السيد ابطاله فلا يملك تزويجها بغير اذنها كالمكاتبه  
 وكان الصواب ان يعبر بالظاهر فان الخلاف اقر المأذونة في التبييه وغين واذا اراد ان يزوجه

عز

ننت

بنت ام ولد من كالم في قولنا فاذا جوزناه لا يحتاج الى استبراء بخلاف ام الولد لانه ليست  
 فراشا للسيد ولا تخفى ان هذا اذا كان السيد مسلما فان كان كافرا ومن مسلمة فليس له تزويجها على المصحح  
 بنا على انه تزويجها بالملك **قال** وحرم بيعها هذا الذي قطع به الجمهور واول من قضى به عمر  
 ونص عليه الشافعي في خمسة عشر كتابا وبطل له حديث ابن عمر المقدم ولا يعرف للشافعي فيها الا  
 هذا القول وجوز بيعها ابن القاص والمجاهيل وحكى عن ابن عباس الشيعه وداود ولقول جابر  
 كن بيعت بترابها اموات الاولاد والبنين صلى الله عليه وسلم حر لم يرد بذلك باسار واه ابو داود  
 والجواب انه مستوح فان ابن ابي شيبة رواه عنه ثم قال لا يرد علي انه رجع عنه وقيل ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم لم يعلم ذلك كما قال ابن عمر كنا بحار ربيع سنة لا نرى بذلك باسار اجترنا فاع ابن جرجان  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد عن الحاضرة فتركنا كما وقدنا في كتابنا ابو بكر ابن داود ابن سريج فقال جمع  
 على انها قبل امية الولد كانت تباع فاستصوب هذا الاجماع القريب الى ان ثبت ما خالفه فقال له ابن  
 سريج اجعلنا على انها حين كانت حرة لم تباع فاستصوب هذا الاجماع القريب الى ان ثبت ما خالفه  
 فاحصه واستثنى فقال بيعها من نفسها فافتي بجوازه تغليبنا لما ثبت في الفتا وقال في الباب يجوز بيعها  
 في ثلاث مسائل الكهونه والمكاتبه وام ولد المكاتبه انتهى والظاهر ان استيلاء المالك في حال الجدة  
 كاستيلاء الراحم وعبان المصنف قد تشبه منع كتابتها لان اعتبارها عن الرقية ونقله الروياني عن  
 المصنف لكن وجه الرافعي الجواز وحقيقة الثابت للسيد على المستولدة انها هو اختصاصه بملكه فيتمتع  
 في منفعتيها لا في عينها كوقوفه بمتقعه به ولا يبيعه وتقدم ان القاضي اذا قضى بحراز بيعها نقض قضاه  
 وليس ذلك لخالفه جاز الواحد كما قاله الغزالي بل لخالفه الاجماع لان الخلاف الذي كان فيهما قد ارتفع  
 بالاجماع بعد وقوع في الروضة في كتاب القضاء عن الروياني صحيح عدم نقضه وهو وجه مبني على ان  
 الاجماع بعد اختلاف لا يرفع حكم الاختلاف ومنهم من بناء على الخلاف في اشتراط انقراض العصر  
 ولا اعتبار بخلاف الشيعه والظاهرية **قال** ورهنها وهبتها لان الهبة تبطل الملك والرهن  
 تسلط عليه فاشبهت البيع وانما ذكرهما المصنف مع انه اذا حرم بيعها حرر رهنها للمتنبيه على ان تغايل  
 الحقوق الفاسدة حرام وان لم يتحل بالمقصود كما نص عليه في المم وقد تقدم ذكر ذلك في البيع وغيره وكذلك  
 تحريم الوصية وفي صحة وقفه خلاف تقدم في باب **قال** ولو ولدت من زوج او زنا ابي بعد الاستيلاء  
 فالولد للسيد يعتق بموته كهي حكمه ابن المنذر عن اكثر الفقهاء لان الولد ينبع امة في الرق والجارية  
 فكذا في سبيها اللازم ولا ياتي فيه الخلاف في ولد المديرة والمكاتبه لان الاستيلاء اقرى بدليل ابن  
 لم يرفع حال خلافتها ولا يتوقف عتقه على عتق امه فلو ماتت قبل موت السيد بقى حكم الاستيلاء في  
 حق الولد وهذا اطلاق الموضع التي يزول فيها حكم المبتوع ويبقى حكم التابع كافي نتائج الماشية في الزكاة  
 وكذلك الموقوفة فهي وان كانت لا تباع بحال لا يتعدى حكم الوقف الي ولدها على المصحح لان المقصود بالوقف  
 حصول الفوائد والمنافع للموقوف عليه وولد الموصي بمنفعته كالم على الصحيح رقبته للوارث

الكاتبه







نظروا في هذا الحزب والمهملات في هذا الرابع  
العمري الى رحمة الله عليه  
النور يملك الى نور من طهر  
والموت في هذا الله لا الله في هذا  
له وان هذا الله في هذا الله في هذا  
وهذا الحزب في هذا الله في هذا الله في هذا  
وهذا الله في هذا الله في هذا الله في هذا